

خاتمة الجليل

على

شرح منشع الظلال

المسألة

التجريد لنفع العبد

المكتبة الإسلامية

عبد الله بن عبد الله
بغداد - العراق

حاشية الجي

على

شرح من هج الطالب

المسماة

التجريد لنفع العبد

الجزء الاول

وبهامشه مع الشرح نقائس ولطائف منتخبة من تقرير العالم العلامة
الشيخ الكبير محمد المرصفي على هذا الكتاب نفع الله به آمين

المكتبة الإسلامية

محمد ازدمير

ديار بكر - تركيا

مطابق، ٢٢٢٢

(العاصمة)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بسم الله الرحمن الرحيم)
قال سيدنا ومولانا

(قوله لانه ليس من الاوزان
المذكورة في قول ابن
مالك الخ) أي وقول ابن
مالك حصر لوزن الافعال
فكان الاوضح الاخصر
أن يقول ليس من أوزان
الفعل اه تقرير

الجليل اصطفى لدينه خلاصة العالمين وهدى من أحبه للتفقه في الدين سجداً نسالك به منهاج
العارفين ونمنح به دخول رياض الشاكرين ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة
الموقنين ونشهد أن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بهجة الموحدين ونصلي ونسلم على الحاوي لجميع
فضائل المرسلين من نبه العقول لتحرير تنقيح أحكام الدين البحر المحيط القدوة العظمى في العالمين
وعلى آله وصحبه هداة الامة والتابعين * (وبعد) فيقول العبد الفقير الى مولاه الراجي عفو
ما اقترفه وجناه سليمان بن عمر بن محمد البجيرمي الشافعي عفا الله عنه وعن أحبائه قدسألني
بعض أصدقائي الفضلاء أن أجمع ما كتبت على نسختي شرح المنهج وحاشية الشبراملسي عليه بما
تحرر من حواشيه في الطروس وقررت شيوخه في الدروس فأجبت له ذلك وإن كنت است
أهلا لتلك المسالك وسميته (التجريد لنفع العبيد) وأسأل الله النفع به كما نفع بأصله انه جيد مجيد
ومتى أطلعت شيخنا فالمراد به سيدي محمد العشماوي غفر الله لنا وله جميع المساوي آمين (قوله
قال سيدنا الخ) هذه الخطبة بل وسائر خطب كتبه وضعها له ولده الشيخ محب الدين في حياة والده
وكان مشاركا لوالده في أخذ العلم على مشايخه مات في حياة والده غريقا في بحر النيل وكان موته سببا
لعمى والده وله ولد أصغر منه يسمى جمال الدين وهو الذي أعقب هؤلاء العلماء النجباء اه
اطفيحي وأصل قال قول بالفتح لا بالكسر والالكان مضارعه يقال كيتخاف مضارع خاف لانه
حينئذ يكون من باب فهم يفهم ويكون أصل مضارعه يقول بفتح الواو نقلت حركة الواو لما قبلها ثم
قلت ألفا لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ولا بالضم والالكان لازما لأن فعل المضموم
العين لا يكون الا كذلك ولا بالسكون لانه ليس من الاوزان المذكورة في قول ابن مالك

وافتح وضم واكسر الثاني من * فعل ثلاثي وزد نحو ضم من

ولفقد العلة الموجبة لقاب الواو ألفا وقد اشتملت خطبة ابن المؤلف على إحدى عشرة سبعة اثنتان
على الميم وخسة على الهاء وأربعة على النون واعلم أن في الشرح ثلاث بسمات الاولى لابن المؤلف
والثانية للشارح والثالثة للثمن ولم يأت ابن المؤلف بالجدلة اكتفاء برواية كل كلام لا يبدأ فيه
بذكر الله وقوله سيدنا ومولانا أقول في حفظي قديما انه لا يقال سيدنا ومولانا وإنما يقال مولانا
وسيدنا كما في قول الخنساء في أخيها صخر * وإن صخر المولانا وسيدنا * وكأن وجه ذلك
والله أعلم أن المولى يطلق على السيد وعلى العبد ولو أخرج عن السيد لم يكن له فائدة وقريب من ذلك

ما سبق لنا تقريره وهو أنه يتعين طريق الترقى فيما إذا كان الأبلغ أخص بمادونه ومشتدلا عليه كما في قوله عالم نحر يرغني في بعض رسائله اه ع ش وأجاب شيخ شيخنا عبدربه بأنه اختار ذلك لأنه يشعر بالرفعة من أول الامر وأجاب بعضهم بأن المراد بالسيد هنا هو الذي يفزع إليه في المهمات والمراد بالمولى الناصر والنصرة تكون بعد الفزع لأن الشيخ يفزع له في تحقيق العلوم وينصرنا بذلك على من يجادلنا ويطلق السيد في اللغة على من ساد في قومه أي شرف عليهم من السودد وهو الشرف وعلى من تفزع الناس إليه في الشدائد وعلى من كثر سواده أي جيشه وعلى الخليم الذي لا يستغفره لغضب وعلى المالك ولا مانع من أن تكون هذه الأوصاف مجتمعة في الشيخ اه شيخنا حفي (قوله قاضي القضاة) أي لأنه كان قاضيا بمصر وجميع قضائهم تحت أمره قيل أنه تولى القضاء عشرين سنة وعمره عشرين سنة ليكون عمى كل سنة كفارة لمثلها من مدة القضاء وكون عمه كفارة لا يناسب مقامه لأنه كان عادلا في حكمه فالحق أن عمه بسبب بكائه على ولده كما تقدم وقيل أنه تولى القضاء عشرين سنة وعمره كذلك وفي نسخة قاضي قضاة الانام وهي مناسبة لما بعدها (قوله شيخ) أما مصدر شاخ أو وصف له سماعي والقياس شائح كضرب فهو ضارب قال ابن مالك

كفاعل صغ اسم فاعل إذا * من ذى ثلاثة يكون كغذا

وذكر في القاموس في جمعه أحد عشر جمعا خمسة مبدوءة بالشين شيوخ بضم الشين وكسر هاو وشيخة بكسر الشين مع فتح الياء واسكانها وشيخان كغلمان وخسة مبدوءة بالميم مشايخ ومشيخة بفتح الميم وكسرها مع فتح الياء فيهما ومشيوخاء مع واو بعد الياء وحذفهاو واحدة مبدوءة بالهمزة وهي أشياخ والجمع الذي هو مشايخ بالياء ولا يجوز همزة لان الياء أصلية في المفرد وهي إذا كانت كذلك لا تقلب همزة في الجمع كعائش فهذا من قبيل محترز قوله في الخلاصة

والمد زيد ثالثا في الواحد * همزا يرى في مثل كالفلاذ

وتصغيره شيوخ بضم الشين وكسرها وقيل شيوخ بفتح الشين وقيل لقبه بشيخ الاسلام الخضر حين خرج من باده حافيا الى الجامع الأزهر ودخل ورآه فيه وقيل الملقب بذلك القطب لما أراد المجاورون ضربه أي القطب اظهروا أنه لص وكان معهم الشيخ فالتفت اليه وقال له وأنت مثلهم يا شيخ الاسلام (قوله ملك العلماء) أي المتصرف فيهم بالامر والنهي كالمالك فالكلام على التشبيه أو الاستعارة على الخلاف في نحو زيد أسد ع ش وعبارته على م الملك من الملك بالضم وهو المتصرف بالامر والنهي والمالك من الملك بالكسر وهو التعلق بالاعيان المملوكة اه والعلماء جمع عليم ككرماء جمع كريم (قوله الاعلام) أي كالاتعلام التي يهتدى بها أو كالاتعلام جمع علم بمعنى الجبل والمراد الذين هم كالجبال في الثبات وعدم التزلزل وفي المختار العلم بفتح الحين العلامة وهو أيضا الجبل وعلم الثوب والراية ع ش (قوله سيديويه زمانه) أي كسيديويه في زمانه في الاشتهار بالفضل فالإضافة على معنى في وهو تشبيه بليغ أو استعارة لان العلم اذا اشتهر بوصف تجري فيه الاستعارة كخاتم وسحبان فان قيل سيديويه اشتهر بالنحو وهذا بالفقه فالاولى أن يقول رافعي زمانه أجيب بان اشتهاره بالفقه أمر محقق بخلاف اشتهاره بالنحو فثبه عليه بقوله سيديويه زمانه (قوله فريد عصره) أي المنفرد في عصره أي لم يشاركه أحد في مرتبته والعصر والاولان مترادفان وقيل العصر من حين الاشتهار والاولان من حين الولادة وكذا الدهر والعصر مثلث العين مع سكون الصاد وضم العين والصاد ففيه أربع لغات (قوله حجة المناظرين) يعني أن كلامه حجة للمناظرين كالادلة التي تثبت بها الأحكام لعلمهم بأن ما يقوله هو المنقول ع ش والمناظرين من المناظرة وهي

قاضي القضاة شيخ مشايخ
الاسلام ملك العلماء الاعلام
سيديويه زمانه فريد
عصره ووحيد دهره
حجة المناظرين

(قوله وعمرى كذلك)
ومات سنة نيف وعشرين
وتسعمائة في ذي الحجة اه
(قوله أو وصف له سماعي)
عبارة الشوري أوصفت
مخففة كسيد انتهت
(قوله وعبارته على م)
الملك الخ) اسكن المحشى
قدم التكلم على الملك
خلاف ما صنع ع ش اه

في العالمين زين الملة والدين
أبو يحيى زكريا الانصاري
تغمده الله برحمته وأسكنه
فسيح جنته ونفعنا
والمسلمين ببركته
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله على فضله
والصلاة والسلام

(قوله اظهرا للصواب)

قاصر على أحد شقي اللغوي
اه (قوله فهو أعم من
المنظرين) ظاهره أن
العموم إنما جاء من جهة
شموله لعم التوحيد ومن
أين تخصيص المناظر بغير
التوحيد فلعل وجه
العموم أن المتكلم
لا يشترط فيه النظر
لاظهار الصواب ولا مقابلة
حجة بحجة كما اشترط ذلك
في المناظر تدبر اه

(قوله وعلى بمعنى اللام)

لكن اذا جعلت ال في
الحمد استغراقية لم يصح
التركيب اذ يصير المعنى
كل فرد فرد من أفراد
الحمد مختص بالله مثلا
لاجل افضاله أو كل حمد
لاجل الافضال وهذا غير
صحيح اذ لا تنحصر عبادة
ملوكية الحمد في الافضال بل
تكون في نحو الذات
والصفات وهذا ان أقيمت
الجملة على الخبرية فان
جعلتها انشائية زال الاشكال

المذكور تدبر أفاده الشو برى نقلا عن مفتي الانام اه

لغة مقابلة الحجة بالحجة فان كانت لاحقاق الحق فحمودة والاقدومة منهي عنها واصطلاحا النظر
بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين شيئين اظهرا للصواب اه ح ف (قوله لسان المتكلمين)
أي الذي هو لهم كاللسان الذي ينطقون به مبالغة في أنهم لا يستطيعون التكلم بدون النظر في كلامه
والاخذ منه ع ش والمراد بالتكلم الحاصل منه الكلام فيشمل علماء التوحيد وغيرهم فهو أعم
من المناظرين شيئا ح ف (قوله هي السنة) أي مظهر خفيها في الكلام اما استعارة
تصريحية بتشبيه الاظهار بالاحياء واستعارته له ثم اشتق منه محي أو بالسكناية بتشبيه السنة بالميت
بجامع عدم الانتفاع واثبات ما يناسبه وهو محي أي الاحياء الذي في ضمنه تخيير تدبر (قوله
زين الدين) أي مزين الدين وفي المختار الزينة ما يزين به والزين ضد الشين وقدم اللقب على الاسم
لاشتماره مثل انما المسيح عيسى بن مريم أو جريا على عادة المؤرخين (قوله الانصاري) فان قلت
الانصار جمع قلة وهم ألوف أجيب بأن القلة والكثرة انما تعتبران في نكرات الجوع أما في المعارف
فلا فرق وأنه استعمل جمع القلة في الكثرة وكان القياس أن يقول النصيري أو الناصري لانه اذا
أريد النسبة الى الجمع رد الى مفردة والانصار جمع نصير أو ناصر أجيب بأن محل ذلك اذ لم يصرا لجمع
كالم والانسب الى لفظه والانصار صار كالعلم على الاوس والخزرج وقد كان خزرجيا قال ابن مالك
والواحد اذ كونا سبال للجمع * مالم يشابه واحدا بالوضع

وبلده اسمها سنيكة بالشرقية وانما لم ينسب الشيخ اليها لما قيل انه كان رحمه الله يكره النسبة
اليها ع ش (قوله تغمده الله برحمته) أي جعل الرحمة كالعهد للسيف والمقصود المبالغة في عموم
الرحمة فلا يرد أن العهد أي الجراب لا يعي السيف كله في كلامه استعارة تصريحية تبعية حيث شبه
التعميم بالتعميد واستعاره له واشتق منه تغمده بمعنى عمه (قوله فسيح جنته) أي واسع جنته فهو
من اضافة الصفة للموصوف والصفة كاشفة لان الجنة لا تكون الا واسعة (قوله ببركته) أي
بعلمه ومعارفه وفي المختار والبركة النماء والزيادة والتبريك الدعاء بالبركة ع ش (قوله بسم الله
الرحمن الرحيم الحمد لله على فضله) الى آخر الشرح هذا مقول القول فجملته الشرح في محل نصب
بقال اه **فائدة** قال بعضهم يجب أي من جهة الصناعة على كل شارع في تصنيف أربعة
أمور البسملة والحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتشهد ويسن له ثلاثة أمور
تسمية نفسه وتسمية كتابه والانيان بما يدل على المقصود وهو المعرف ببراءة الاستهلال اه
عبد البر على التحرير (قوله على فضله) هو خبر بعد خبر فهو ظرف مستقر ويصح أن يكون ظرفا
لغوا متعلقا بالحمد والتقدير الحمد على افضال الله لله الا أنه لا فائدة في الاخبار الا أن يلاحظ المضاف فقط
شو برى ملخصا وكونه ظرفا مستقرا أولى لانه يكون قد جدد على الذات أولا وعلى الفعل ثانيا بخلافه
على الثاني فليس في الكلام الاحد واحد وعلى بمعنى اللام واختارها على اللام اشارة الى أن الحمد
مستعمل على المحمود عليه متمكن منه وعدل المصنف عن عبارة شرح الاصل من قوله على انعامه الى
قوله على افضاله اشارة للرد على القائلين بوجوب ذلك عليه ع ش وأيضا مادة الافضال انما تستعمل
في الشئ النفيس في حذ ذاته مع قطع النظر عن الفاعل ومنه قول سليمان في قصة عرش بلقيس هذا من
فضل ربي بخلاف مادة الانعام كانه عليه بعض المحققين شو برى (قوله والصلاة) اسم مصدر اذ
مصدر صلى التصلية لكنه لم يسمع وأما مصدر سلم فالتسليم كما في الآية وانما يأتي به نظرا للنسبة بين
لفظي الصلاة والسلام في كونهما من أسماء المصادر شو برى وقوله لكنه لم يسمع لعل المراد لم يسمع بمعنى
الصلاة أي الدعاء بخير فلا ينافي أنه سمع في العذاب قال تعالى وتصلية يحيم ولم يعبر بالمصدر في جانب

الصلاة لما فيه من التشاؤم لأنه يطلق على دخول النار قال تعالى ثم الجحيم صلوه (قوله على سيدنا) متعلق بالسلام على اختيار البصريين ومتعلق بالصلاة محذوف تقديره عليه ولا يجوز أن يتعلق بالصلاة لأنه حينئذ يجب ذكر متعلق السلام على الأصح شوبري وقال ع ش متعلق بمحذوف تقديره كائن فليس من باب التنازع وان جرى بعضهم عليه لأنه لا يجري في المصادر وقيل يجري فيها اه (قوله وصحبه وآله) قدم الصحب على الآل مع أن الصلاة على الآل ثبتت بخبر قولوا اللهم صل على محمد وآله والصلاة على الصحب انما هي بالقياس عليهم لان جلة الصحب أفضل من جلة الآل اذ فيهم أبو بكر وعمر أو يقال قدمه رعاية للسمع أو أن المراد بالآل الأنباغ فيكون أعم من الصحب فيكون في تأخيرها فائدة بخلاف تأخير الصحب ع ش (قوله فقد كنت) أتى بكننت مع اختصرت لتوغلها في المعنى لانه لو قال فقد اختصرت لتوهم أنه بمعنى المضارع أو بمعنى شرعت في الاختصار كما قاله البرماوى واعتراض بأن جواب الشرط لا بد أن يكون مستقبلا وهذا ما مضى وأجيب بأن الجواب محذوف تقديره فأقول قد كنت الخ واعتراض بأنه يجب حذف الفاء من جواب أما إذا كان قولنا محذوفا كما قاله الاشمونى وغيره في شرح قول متن الخلاصة

وحذف ذى الفاعل في ثرا إذا * لم يك قول معها قد نبذنا

وشاهده قوله تعالى فأما الذين اسودت وجوههم ككفرتم أى فيقال لهم ككفرتم وأجيب بأن بعضهم جوزد كرافاء في هذه الحالة ومفهوم كلام ابن مالك أنه إذا كان معها قول منبوذ يكثر الحذف كما قال بعضهم ويجب عند الاشمونى وغيره (قوله في الفقه) في هذه الظرفية اشكال حاصله ان المنهاج كغيره من أسماء الكتب اسم للالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة والفقه كغيره من أسماء العلوم اسم للملكة أو الادراك أو المسائل على ما هو مقرر في محله ولا معنى لظرفية نحو المسائل للالفاظ وأجيب عنه بوجوه منها أن في معنى على فهو من ظرفية المدلول للدال والمعنى اختصرت منهاج الطالبين الدال على المسائل المخصوصة أو المحصل للدرا كات المخصوصة أو الملكة ع ش وقوله أو المحصل الخ يؤخذ منه ان الفقه ان كان بمعنى المسائل ففي معنى على وان كان معنى الادراك أو الملكة ففي معنى اللام فقوله بمعنى على فيه قصور وهو أى قوله في الفقه لبيان الواقع لان منهاج الطالبين خاص بالفقه والذي في الاصول للبيضاوى يقال له منهاج فقط (قوله محي الدين) نقل عن الامام النووى أنه قال ليس في حل من قال عنى محي الدين وهذا من رعه وتواضعه فلا يقال ان ذلك يقتضى حزمة اطلاق هذا اللفظ عليه حاي ومن ثم كان الذى يظهر أن من صرح بأن مدحه بحق يؤذيه لا يحرم مدحه وليس هو من قولهم الغيبة ذ كرك أخاك بما يكره لان مرادهم كما هو ظاهر مما يكره شرعا وأما إذا كره الثناء عليه بحق فلا يلتفت لكرهاته لذلك وان لم يكن من باب التواضع فانه حينئذ بالغيبة أشبه كشيخ كرم كره مدحه بالكرم خوفا على ماله من الظلمة اه اطفئ حتى عن الشوبري (قوله النووى) نسبة الى نوى قرية من قرى الشام (قوله في كتاب) متعلق بمحذوف تقديره ووضعته أى المختصر المأخوذ من الاختصار في كتاب فالظروف في الكتاب هو أثر الاختصار لان نفسه اذ لا معنى لكون الاختصار الذى هو تقايل اللفظ مظهروفا في الكتاب وهو من ظرفية الاجزاء في الكل أو من باب التجريد أو أراد بالمختصر المعنى وبالكتاب اللفظ شوبري مع زيادة وقوله وهو من ظرفية الاجزاء في الكل جواب عن سؤال مقدر تقديره انه يلزم عليه ظرفية الشئ في نفسه وهذا السؤال لا يرد لان الكتاب اسم لما أخذه من المنهاج ولما ضمه اليه فهو حينئذ من ظرفية الجزء في الكل وسماه كتابا مع أنه حين الاختصار ليس موجودا باعتبار ما يؤل اليه وقوله أو من باب

على سيدنا محمد وصحبه وآله (وبعد) فقد كنت اختصرت منهاج الطالبين في الفقه تأليف الامام شيخ الاسلام أبي زكريا محيى الدين النووى رحمه الله في كتاب

(قوله من ظرفية المدلول للدال) أى من ظرفية الدال في المدلول ولو عبر به كان أوضح

(قوله وان لم يكن من باب التواضع) بل كان في الواقع ليس فيه الوصف الذى مدحته به

(قوله بالغيبة أشبه) أى فيكون حراما اه قويسنى

(قوله النووى) مات سنة ٦٧٦ سن ٤٦ عاما من عمره اه سبكي

سميته بمنهج الطلاب

وقد سألتني بعض الاعزة
على من الفضلاء المتردين
الى ان اشرحه شرحا يحل
ألفاظه ويجعل حفظه
ويبين مراده ويتم مفاده
فأجبت به الى ذلك بعون
القادر المالك وسميته
بفتح الوهاب بشرح
منهج الطلاب والله أسأل
أن ينفع به وهو حسبي
ونعم الوكيل (١)
(بسم الله الرحمن الرحيم)
أي أولف والاسم

(١) درس

(قوله) ويجاب بأنه قدمه
لاجل السجع (أي كما أنه
زاده على أصله لاجل ذلك
اه شوبري

(قوله) وبينهم - ما عموم
وخصوص الخ (ذكر
الشوبري قبله ثم يحتمل
أنه من عطف العام على
الخاص ثم قال وقد يقال
ان بينهما الخ اه

(قوله) بالتأويل المشهور
الخ) أما على مقابله فلا
حاجة لتقدير القول لأن
المقابل يجوز وقوع الانشاء
خبرا اه

(قوله) ألا أن يدعى ان جملة
الخ) لكن فيه ان جملة نعم
الوكيل تكون حالا أيضا
لأن المعطوف على الحال
حال فيلزم عليه وقوع
الانشائية حالا لا قائل به
اه شيخنا قوسني رحمه
الله اه

التجريد لعل مراده به التجريد البياني وهو أن يترك من شيء شيء مماثل له في صفته كقوله تعالى لهم فيها
دار الخلد فقد انتزع من المختصر المأخوذ من المنهاج كتابا وجعله مظهروفا فيه لكن التجريد لا يظهر
الا إذا كان الكتاب ليس فيه زيادة على المأخوذ من المنهاج تأمل (قوله) سميته بمنهج الطلاب
فقد اختصر الاسم والمسمى (قوله) وقد سألتني جملة مستأنفة أو حالية (قوله) على بين على
والى الجناس المضارع وهو اختلاف السكمتين بحرفين متقاربين المخرج وبين مراد ومقاد الجناس
اللاحق وهو اختلافهما بحرفين متباعدين المخرج وبين يحل ويجل الجناس المصحف تدبر (قوله) ان
أشرحه شرحا) الشرح الاول بالمعنى المصدري وهو التأليف والثاني بالمعنى الحاصل بالمصدر وهو الالفاظ
الخصوصية التي هي الشرح اصطلاحا (قوله) يحل ألفاظه) أي ترا كيبه ببيان فاعله ومفعوله ونحو
ذلك كالضمائر وقد شبه فك التراكيب بحل الشيء المعقود ثم أطلق الحل على الفك واشتق منه الفعل
فصارت الاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل تبعية و يصح أن يكون استعارة مكنية أو مجازا مرسل
لأن التبيين لازم للحل شوبري قال حل وفيه ان هذا من اضافة الشيء الى نفسه لأن المنهج اسم
للألفاظ على ما هو المختار لا يقال الاضافة بيانية أي ألفاظا هي هولانا نقول قال الناصر اللقاني الاضافة
البيانية لا تأتي في الاضافة للضمير وقد يقال هو من اضافة كل من الجزئيات الى كاه لان المعنى يحل كل
تركيب من ترا كيب جملة الالفاظ على حد قولهم أركان الصلاة أركان البيع اه وقوله من اضافة كل
من الجزئيات الاولى أن يقول من اضافة كل من الاجزاء كما يؤخذ من قوله الى كاه ولم يقل الى كليه اه
(قوله) ويجل حفظه) أي يصيرهم أجلاء أي عظماء والاولى تأخيره عن قوله ويتم مفاده لأنه مترتب
على جميع الاوصاف المذكورة ويجاب بأنه قدمه لاجل السجع (قوله) ويبين مراده) أي المستفاد
من ترا كيبه ولما كان النظر الى المفردات سابقا على النظر للتركيبات أشار الى الاول بقوله يحل ألفاظه
والى الثاني بقوله ويبين مراده وبينهما عموم وخصوص وجهي شوبري (قوله) ويتم مفاده) بضم
الميم اسم مفعول من أفاد مزيدا الثلاثي يعنى الذى استفيد منه و يصح أن يكون بمعنى المصدر أى فائدته
وجوز بعضهم فتح الميم أيضا ولا يخفى حسن ذكر التبيين في جانب المراد والتعقيم في جانب المفاد
لاحتياج المراد الى الكشف والابضاح لخفائه والمفاد الى تكميله وتتميم النقص بذكر نحو قيد والظاهر
أن هذه الاوصاف من كلام السائل والتمام ضد النقص اه برماوى (قوله) فأجبت به) أي بادرت
الى اجابته لذلك أخذ من الفاء أي بالوعد والعزم عليه أو بالشروع فيه (قوله) بعون) أي مستعينا
على ايجاز ما وعدته بعون القادر المالك (قوله) بشرح) متعلق بفتح ع ش وهذا التعلق قبل
جعله عاما وأما بعده فالجار والمجرور جزء من العلم فلا يتعلق بشيء وهذا العلم مركب من ست كلمات
(قوله) ونعم الوكيل) معطوف على هو حسي بناء على جواز عطف الانشاء على الخبر لكن المشهور
امتناعه فعليه يقدر في المعطوف مبتدأ بقرينة ذكره في المعطوف عليه ويجعل خبرا عنه بالتأويل
المشهور في وقوع الانشاء خبرا أي وهو مقول فيه نعم الوكيل وحينئذ فهي جملة اسمية خبرية معطوفة
على مثلها أو جملة نعم الوكيل معطوفة على حسي وهو مفرد غير مضمن معنى الفعل فلم يكن في قوة الجملة
على أن بعض المحققين يجوز عطف الانشاء على الخبر في الجمل التي لها محل من الاعراب لوقوعها موقع
المفرد وخرج عليه قوله وقالوا حسبتنا الله ونعم الوكيل بناء على أن الواو من الحكاية لا من المحكي
شوبري باختصار وقد يقال ما هنا لا محل لها من الاعراب الا أن يدعى أن جملة وهو حسي حالية وحسي
بمعنى كافى أي يكفيني والوكيل بمعنى الموكل اليه أمور خلقه (قوله) أي أولف) بيان لما هو الاولى
في متعلق الجار والمجرور من كونه فعلا مؤخر اخصا وفي تقدير المتعلق تنبيه على أن الباء غير زائدة وهو

مشتق من السموق وهو
السموق والله علم على
الذات الواجب الوجود
والرحن الرحيم صفتان
مشبهتان بنيتا للمبالغة من
رحم والرحن أبلغ من
الرحيم لان زيادة البناء
تدل على زيادة المعنى كما في
قطع وقطع

(قوله أى اشتقتا للمبالغة)
الاشتقاق حيث ذكر في
الاسماء فالمراد به ان المعنى
المذكور ملحوظ في الاسم
المذكور والافشرط المشتق
أن يكون مسبوقا
بالمشتق منه وأسماء الله
قديمة لانها من كلامه فلذا
أنكر قوم اطلاقه للإيهام
فقالوا إنما يقال في اسمه
السلام فيه معنى من
السلامة والرحن فيه معنى
من الرحمة اه سيدي
أحمد زروق الفاسي في
شرح أسماء الله الحسنى اه
(قوله وليس المراد أنه
يشتمل على معنى الخ) أى
لان الرحن المنعم بحلائل
النعم والرحيم المنعم بدقائقها
فهما غيران لامتشاركان
وزادوا احد منهما اه
شيخنا قويسني

(قوله وفيه بناء أفعل
التفضيل الخ) من خط
سم من قوله بنيتا للمبالغة
مفاعلة من البلوغ ومعناها
يرجع الى كثرة البلوغ

فأفعل منها بمعنى أكثر بلوغا وتم فهو مصوغ من بلغ لامن بالغ وليس أبلغ من البلاغة اه

الاصح ع ش (قوله مشتق) أى مأخوذ لانه ليس بوصف (قوله من السموق) وقيل من
الوسم قال حج زيادة على هذين القولين وقيل من السيفوزنه على الاول افع وعلى الثاني اعل
وعلى الثالث اقل ع ش فأصله على الاول سمو نقلت حركة الواو لليم بعد نقل سكنها للسكن فحذفت
أى الواو وأتى بهمزة الوصل توصلا للنطق بالسا كن وعوضا عن الواو وقوله وقيل من الوسم أى من
فعله وهو وسم لان هذا القول عند الكوفيين والاشتقاق عندهم من الافعال (قوله والله علم على
الذات) أى بالغلبة لأنه قبل حذف الهمزة والادغام غلبة حقيقية وبعد ذلك غلبة تقديرية ح ف
على الاشمونى وعبارة المدابغى على التحريك والله علم أى بالغلبة التقديرية ان جعل علما على ذاته
ابتداء وبالغلبة الحقيقية ان روى أصله أى الله ولم يجعل ذاته تعالى مقصودة بالوضع منه اسبق استعماله
في غير ذات الله تعالى لان الغلبة الحقيقية هي غلبة اللفظ في غير ما اختص به بأن سبق له استعمال في
غير معنى العلمية وأما الغلبة التقديرية فهي اختصاص اللفظ بمعنى مع امكان استعماله في غيره
بحسب الوضع لكن لم يستعمل فيه وحيد فلا يطلق القول بأنها تقديرية أو حقيقية لانها بالنظر الى
ما قبل العلمية حقيقية والى ما بعد العلمية تقديرية ع ش اه والظاهر أن هذا التفصيل باعتبار
أصله وهو اله والاله فالاول غلبته حقيقية والثاني تقديرية لانه اسم لكل معبود بحق ولم يستعمل الا في
الله وأما الله بهذه الصيغة فليس علما بالغلبة الحقيقية ولا التقديرية لان الغلبة أن يكون اللفظ
موضوعا لمعنى كلى ثم يغلب على بعض أفرادها فان استعمل في غير ما غلب عليه كانت حقيقية والا
فتقديرية والله ليس بكلى ولم يسم به غيره تعالى (قوله والرحن الرحيم صفتان مشبهتان) أى بحسب
الوضع وقوله بنيتا أى اشتقتا للمبالغة أى لاجل افادة المبالغة أى بحسب الاستعمال وبجعل افادتهما
المبالغة بحسب الاستعمال لاجسب الصيغة والوضع يندفع ما قيل في جعل الرحن الرحيم من صيغ
المبالغة مع كونهما صفتين مشبهتين تناف وأيضاً صيغ المبالغة محصورة في خمسة ورحن ليس منها
(قوله من رحم) أى من مادته بعد جعله لازما ونقله الى فعل بالضم أو تنزيله منزلة اللازم كما في فلان
يعطى ع ش وقيل من مصدره وهذا اذا كان لفظ رحم مفتوح الاول مكسور الثاني فان جعل
مضموم الاول سا كن الثاني مصدر الرحم بضم الحاء فلا اشكال كما أشار له الشهاب بن عبد الحق اه
رشيدى قال تعالى وأقرب رجاء أى رجوة وحينئذ لا حاجة للتنزيل وللانقل واشتقاق رحن من رحم
بالضم على غير قياس لان فعل المضموم العين لا تأتى منه الصفة المشبهة قياسا الاعلى وزن فعل بسكون
العين وفعل بكثرة وأفعل وفعل بفتح العين كما قال الناظم

وفعل أولى وفعل بفعل * كالضخم والجليل والفعل جل * وأفعل فيه قليل وفعل

اه من الماوى على المكودى ويرد على كلام الماوى أن ما ذكره ابن مالك في اسم الفاعل إلا أن يقال
ما كان وزنا لاسم الفاعل يكون وزنا للصفة المشبهة ان أريد به الدوام لانه حينئذ يكون منها (قوله
أبلغ) أى أزيد فى المعنى المدلول عليه بهما وهو الرحمة أى الرحمة المدلول عليها بالرحن أزيد من الرحمة
المدلول عليها بالرحيم أى أعظم معنى من معنى الرحيم وليس المراد أنه يشتمل على معنى الرحيم ويزيد
عليه كما هو القاعدة فى افعل التفضيل وفيه بناء أفعل التفضيل من الرباعى وهو بالغ وهو انما يصاغ
من الثلاثى (قوله تدل على زيادة المعنى) أى بشروط ثلاثة الاول أن يكون ذلك فى غير الصفات
الجبليّة نخرج نحو شره ونهم لان الصفات الجبليّة لا تتفاوت والثانى أن يتحدد اللفظان فى النوع
نخرج حذر وحاذر والثالث أن يتحددا فى الاشتقاق نخرج زمن وزمان اذا اشتقاق فيهما اه

مدابغى على الخطيب (قوله ولقولهم) أى السلف ففيه تصريح بأن هذا ليس بحديث وقال ابن حجر
انه حديث والمبالغة فيه اشمول الرحمن للدين والآخرة واختصاص الرحيم بالآخرة أو الدنيا فالأبلغية
بحسب كثرة أفراد المرحومين وقتها فهي منظور فيها السكم وأما ما جاء في الحديث يا رحمن الدنيا
والآخرة ورحيمهما فلا يعارض ما ذكر لانه يجوز أن تكون الأبلغية بالنظر للكيف اه حلي
(قوله الحمد لله الذي الخ) هذا اعتراف منه بأنه لم يصل الى هذا التأليف العظيم ذى النفع العميم الموصل
ان شاء الله الى الفوز بجنت النعيم بجهد واستحقاق فعله فاقتدى بأهل الجنة حيث قالوا ذلك في
دار الجزاء المجمولة خاتمة أمرهم قال القشيري هذا اعتراف منهم بأنهم لم يصلوا الى ما وصلوا اليه من
حسن تلك العطيات وعظيم تلك المراتب العليات بجهدهم واستحقاق فعلهم وانما ذلك ابتداء فضل
منه تعالى اه (قوله أى دلنا) اقتصر في تفسير الهداية على الدلالة فشملت الدلالة الموصلة الى
المقصود وغيرها وذلك هو ما عليه أهل السنة والجماعة وذهبت المعتزلة الى أنها الدلالة الموصلة ع ش
أى فالدلالة هنا موصلة لما وجد منه وهو البسمة والحمدلة وغير موصلة لما سيوجد وهذا اذا كانت الخطبة
متقدمة فان كانت متأخرة عن الكتاب فالدلالة موصلة (قوله لهذا التأليف) ان قيل لم يفسر اسم
الاشارة هنا بالفعل أى المصدر الذى هو التأليف وفيما يأتى بالفعل الذى هو المؤلف عند قوله وبعد
فهذا قلنا ثم أثر التفسير بما ذكر لانه وصف بأوصاف تعين ذلك وهنا وان جاز الامر ان فهذا أولى
ايوافق الحمد على النعمة بلا واسطة بخلافه على الأثر فانه بواسطة الفعل وقد أشار الى نحو ذلك الجلال
بقوله فى خطبة الاصل النعمة بمعنى الانعام اه شورى وفيه أن الحمد انما هو على هداية الله للشيخ
وهي فعل الله تعالى سواء فسر اسم الاشارة بالمصدر أو باسم المفعول فلم يظهر لهذا التفسير الذى أشار
له المحشى كبر فائدة (قوله وما كنا الخ) اقتباس وهو أن يضمن المتكلم كلامه شيئاً من القرآن
أو الحديث لا على أنه منه ولا يضر فيه التغيير لفظاً ومعنى لان الاشارة فى القرآن للنعيم الذى هم فيه
أى لسببه كقوله

ان كنت أزمعت على هجرنا * من غير ما جزم فصرجيل
وان تبعدت بنا غيرنا * فحسبنا الله ونعم الوكيل
لئن أخطأت فى مدحك ما أخطأت فى منى
لقبيد أنزلت حاجاتي * بواد غدير ذى زرع

وكقوله من بحر الرمل المجزق

قال لى ان رقيبى * سى الخلق فسداه
قلت دعنى وجهك الجنة حفت بالمكاره

وجواب لولا محذوف دل عليه ما قبله أى لولا أن هدانا الله ما هتدينا (قوله لغة) منصوب بنزع
الخافض أى فى اللغة أو على التمييز (قوله باللسان) ذكر لبيان الواقع لان الشاء لا يكون الاب
والمراد به آلة النطق ولو كان بغير الجارحة المعروفة (قوله على الجليل) على تعليلية وقوله على جهة
التعظيم على معنى مع فلا يلزم عليه تعلق حى فى جزم معنى واحد بعامل واحد والاضافة ببيانىة والجليل
بحسب اعتقاد الحامد وقيل يعتبر كونه جيلا فى الواقع (قوله على جهة التبجيل) بأن يكون الشاء
باطناً بأن يعتقد اتصاف المحمود بهما أثنى عليه به وظاهراً بأن لا يخالفه أفعال الجوارح حلي (قوله
سواء تعلق الخ) أى سواء وقع فى مقابلة ولاجل الفضائل فهذه تعميم فى المحمود عليه وفيه أن هذا
يبطل التقييد بالاختيارى بناء على الفرق بين الفضائل والفواضل وان المراد بالاول الصفات التى

ولقولهم رحمن الدنيا
والآخرة ورحيم الآخرة
وقيل رحيم الدنيا الحمد
لله الذى هدانا (أى دلنا
(لهذا) التأليف (وما
كنا نهتدى لولا أن هدانا
الله) والحمد لله الذى هدانا
باللسان على الجليل
الاختيارى على جهة
التبجيل سواء تعلق

(قوله بواسطة الفعل)
الاولى أن يقول بواسطة
الأثر اه شيخنا
(قوله كبر فائدة) الآن
يقال قصد التناسب بين
المحمود عليه وما تعلق به
اه شيخنا

(قوله وفيه أن هذا يبطل
الخ) من أين الابطال مع
أنه لا يلزم من عدم تعدية
الأثر عدم الاختيارية تدبر

لا يتعدى أثرها وبالثاني الصفات التي يتعدى أثرها وأجيب بأن الغرض منه ادخال صفات الباري الذاتية فان الثناء عليها جدد باعتبار ما ينشأ عنها وهو متعلقاتها كالمقدورات للقادرة كما نقله أئمة اللغة فكأنه قال الاختياري ولو حكما حلي وهذا جواب عما يقال ان الاختياري لا يشمل صفات الله لا شعارة بالحدوث وأجاب شيخنا الجوهري أيضا بأن المراد بالاختياري ما ليس بطريق القهر فيشمل صفات الباري اهـ وسواء خبر مقدم والفعل الذي بعده في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر أي تعلقه بالفضائل وبالفواضل سواء في أن الثناء على كل جدد يجوز أن يكون سواء مبتدأ وما بعده مرفوع به بناء على عدم اشتراط الاعتماد في اعمال الوصف لان سواء بمعنى مستوي يجوز أن يكون سواء خبر مبتدأ محذوف وان أداة الشرط مقدرة والجملة الاسمية دليل الجواب وهي نفسه على الخلاف والمعنى ان تعلق الثناء بالفضائل أم بالفواضل فالامر ان سواء اهـ ع ش على مـ وهذا أولى لانه يلزم على الاولين كون أم بمعنى الواو لأن الاستواء لا يكون الا بين شيئين مع أن أم لأحد هما فيكون في الكلام تقديم وتأخير وحذف (قوله بالفضائل) جمع فضيلة أي النعم اللازمة كالشجاعة والعلم لأن الاتصاف بهما لا يتوقف على تعدى أثرهما للغير والفواضل جمع فاضلة وهي النعم المتعدية كالحسان والكرم شو برى فان قلت كل من الكرم والعلم ان أريد بهما الملكة كانا قاصرين وان أريد بهما الاثر كانا متعديين قلت المراد بالمتعدية هي التي يتوقف تحقق معناها على وصول أثرها للغير والقاصرة نقيضها اذا عرفت ذلك علمت أن الشخص يتصف بالعلم وان لم يعلم أحدا كالقطب ولا يتصف بالكرم الا بعد الاعطاء اهـ فنرى على المطول وعبارة الاطفيحي قوله بالفضائل كالشجاعة والعلم والحلم من الملكات النفسانية ولا بد من تأويلها لتكون فعلا اختياريا كالخوض في المهالك والاقدام على العدو في المعارك والتعالم لأن الشجاعة مثلا كما نطلق على الملكة تطلق على آثارها اهـ (قوله وعرفا) قيل العرف والاصطلاح متساويان وقيل الاصطلاح هو العرف الخاص وهو ما تعين ناقله والعرف اذا أطلق فالمراد به العام وهو ما لم يتعين ناقله وعلى كل فالمراد من العرف والاصطلاح اللفظ المستعمل في معنى غير لغوي ولم يكن ذلك مستفادا من كلام الشارع بأن أخذ من القرآن أو السنة وقد يطلق الشرعي مجازا على ما كان في كلام الفقهاء وليس مستفادا من الشارع اهـ ع ش وقول المحشي بأن أخذ الخ تصور للنفي (قوله ينبي) أي يدل ويشعر لو اطاع عليه ع ش (قوله من حيث) تعليل أي لاجل أنه منعم على الحامد وفيه دور لان الحامد مشتق من الحمد فيقتضي توقف كل على الآخر وأجيب بأنه تعريف لفظي لا يضرب فيه ذلك أو يسلك فيه التجريد بأن يراد بالحامد الذات المجردة عن وصفها بكونها حامدا أو يقال قوله على الحامد أو غيره تعميم خارج عن التعريف شيخنا ح ف قال سم اذا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه في آن واحد سمي شكورا قال تعالى وقليل من عبادي الشكور واذا صرف في أوقات مختلفة سمي شاكرا قال شيخنا ع ش ويمكن تصور صرفها كلها في آن واحد بمن جل جنازة متفكرا في مصنوعات الله عز وجل ناظرا لما بين يديه لتلازل باليت ماشيا برجليه الى القبر شاغلا لسانه بالذكروا أذنه باستماع ما فيه نواب كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر اهـ اطفيحي (قوله أو غيره) أي سواء كان للغير خصوصية بالحامد كوله أو صديقه أو لا ع ش (قوله وابتدأت بالبسملة والحمدلة) أي لا بغيرهما كسبحان الله ولا اله الا الله أي بقطع النظر عن الوجه الذي جا أعليه وهو جمعهم من غير فاصل بينهما لان جمعهم كذلك سيأتي في قوله وجعت بين الابتداءين الخ أي وبقطع النظر عن الوجه الذي جا أعليه مجموعين وهو

تقديم البسملة وتأخير الحمد له سبب كذا في قوله وقد تمت البسملة حل (قوله اقتداء بالكتاب العزيز) خصه بالدكر لشرفه والجميع السكت مبدؤة بالبسملة لحديث بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب فهو من الشرائع القديمة ولا ينافية قول السيوطي انها من خصوصيات هذه الامة لأن النبي كان يكتب أولاً بسم الله أي يأمر بكتابتها فلما نزل قوله قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أمر بكتابه بسم الله الرحمن فلما نزلت آية العمل أمر بكتابه بسم الله الرحمن الرحيم لأن مراده أنها بهذا الترتيب واللفظ العربي من خصوصيات هذه الامة وما في العمل ترجمة عماني كتاب بالقدس على أنه يمكن أن يكون أمر بكتابه ذلك قبل علمه بوجودها في الكتب السابقة فلا ينتج ذلك كونها من خصوصيات هذه الامة (قوله وعملاً) غير في جانب القرآن بالاقتداء وفي جانب الحديث بالعمل لتكون القرآن يقتدي به إذا ليس فيه أمر بذلك لا تصرحوا ولا ضمنوا والحديث متضمن للأمر كأنه يقول ابدؤا بالبسملة في كل أمر ذي بال (قوله بتحيز) هو بالتنوين لاضافته الى ما بعده اضافة بيانية أو من اضافة الاعم للاخص وبالتنوين على ابدال ما بعده منه أو على أنه خبر عن مبتدأ محذوف تقديره هو كل أمر شوري (قوله ذي بال) أي حال يهتم به ثم عام مقصود الذاتة نخرج نحو البسملة وليس ذكر المحض ولا جعل الشارع له مبدأ غير البسملة ومعنى اهتمام الشارع به طلبه اياه وجوباً ونهياً وتخيره فيه وهذا معنى قول بعضهم وليس محرماً ولا مكروهاً فلا حاجة للجمع بينهما (قوله لا يبدأ فيه) مثل شيخنا الشوري عن حكمة الايمان في الظرفية مع أن المعنى يستقيم بدونها قال بعضهم ويمكن أن يقال إنما أتى بها لشارة الى أنه إذا لم يأت بالبسملة في الابتداء يستحب أن يأتي بها في الاثناء وحذفها لا يفيد ذلك اه اطفئ حى وقد يقال لفظ يبدأ يبعد ما أشار اليه وأجيب بأن في سببية والتقدير لا يبدأ بسم الله بسببه ولأجله فيقتضى أن البداءة بالبسملة لا بد أن تكون لأجل الأمر لا لأجل غيره فإذا كان شارعاً في السفر مع الأكل وبسمل لأجل السفر فلا تحصل البداءة بالبسملة بالنسبة للأكل لأنها انما هي لأجل السفر وبسببه لا بسبب الأكل شيخنا ح ف (قوله وفي رواية) عطف على مقدر تقديره هذه رواية وفي رواية الخ ع ش (قوله بالحمد لله) بالرفع فإن التعارض لا يحصل إلا بشرط خمسة رفع الحمد لأنه لو قرئ بالجر كان بمعنى رواية لا يبدأ فيه بحمد الله ولا تعارض عليها لأن معناها بالثناء على الله وتساوي الروايتين وكون رواية البسملة ببيان وكون الباء صلة لا يبدأ كما هو المتبادر لأنها لو كانت للاستعانة متعلقة بحال محذوف لم يحصل تعارض لأن الاستعانة بشئ لا تنافي الاستعانة بآخر وان يراد بالابتداء فيها واحد وهو الابتداء الحقيقي والمراد الحمد العرفي كما قاله بسم فيحصل بالقلب (قوله أي مقطوع البركة) أشار الى أن استعمال الجذام فيه مجاز ثم إن كانت علاقته المشابهة بأن شبه نقص البركة بقطع العضو فهو استعارة تصر بحية تحقيقية أصلية وإن كانت علاقته استعمال المألوم وهو قطع العضو في اللازم وهو مطلق القطع ثم انتقل منه الى قطع البركة فيجاز مرسل ع ش (قوله فهو أجزم) هو اسم فاعل بدليل أن المراد به ناقص البركة فهو تشبيه بليغ أو فيه استعارة مصرحة بأن شبه الناقص بالأجزم واستعير الأجزم للناقص ولا شك أن الأمر المذكور فرد من أفراد الناقص فالمشبه بالأمر الكلي الذي هو الناقص لا الأمر الذي لا يبدأ فيه حتى يلزم الجمع بين الطرفين قال ع ش على م فالشبه في هذا التركيب محذوف والأصل هو ناقص كأجزم محذوف المشبه وهو ناقص وعبر عنه بالمشبه به فصار المراد من الأجزم الناقص لكن قوله أي مقطوع البركة يقتضى أنه لا بركة فيه أصلاً وليس كذلك إذ فيه بركة قطعاً إلا أنه ناقص ويمكن أن يقال إن المنفى البركة التامة أي مقطوع البركة التامة فإن قيل كيف يكون القرآن مثلاً مقطوع البركة عند عدم ابتدائه بالبسملة كما اقتضاه ما تقرر وحاصل الجواب ما ذكره ابن عبد السلام أن البركة في ذلك معناها أن تدفع

اقتداء بالكتاب العزيز وعملاً بخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية بالحمد لله فهو أجزم أي مقطوع البركة رواء أبو داود وغيره

ذاته لذاته بقطع النظر عن النعم فإن ثبت فن أين يكون من أقسام الحمد تدبر ويقرب كونه شكراً كما يدل عليه قوله وإذا صرّفها لولا قولهم العبد الخ وأما تعظيم الانسان بقلبه الذات لذات مثلاً فليس لغوي بالعدم آلة النطق ولا عرفياً لعدم الحيثية ولا لغوي شكر ولا عرفية لعدم صرف الجميع تدبر (قوله لان الاستعانة بشئ الخ) فيه ان المراد الاستعانة بالنطق به فوجدت المناقاة وفي الصبان على العصام كلام نفيس هنا فانظرو

(قوله والمراد الحمد العرفي الخ) هذا سبق فلم فالولى أن يقول الحمد للغوى اه شيخنا (قوله أشار الى أن استعمال الجذام فيه مجاز الخ) كلام ظاهر مـ سلام لقوله أصلية لكن ليس المستعمل الجذام بل الأجزم وعليه فهي تبعية تدبر

وحسنه ابن الصلاح وغيره
وجعت بين الابتداء بين
عمل بالروايتين وإشارة إلى
أنه لا تعارض بينهما ما إذا
الابتداء حقيقي وإضافي
فالحقيقي حصل بالبسملة
والإضافي حصل بالجملة
وقدمت البسملة عملاً
بالكتاب والاجماع والحمد
مختص بالله تعالى كما أفادته
الجملة سواء أ جعلت أله فيه
للاستغراق أم للجنس أم
للعهد (والصلاة) وهي من
الله رتبة ومن الملائكة
استغفار ومن آدميين

(قوله ويلزمه الإضافي)

أي أحد شقيه وهو مالم
يسبقه شيء (قوله لا يقال هذا
مكرر مع قوله الخ) هذا
لا يرد على ما كتبه الحلبي على
قوله وأبدأت الخ كما قدمه
المحشي اه (قوله بأن الحصر
إضافي) أي بالنسبة للمعنى
الشرعي الذي هو أقوال
وأفعال مفتوحة الخ أي لأنها
لا تتجاوز في اللغة الدعاء
بخير إلى الأقوال والأفعال
وان كانت تتجاوزها إلى غير
الدعاء وهو الرتبة كما هنا اه
شيخنا قويسني (قوله
من باب حسنات الخ) الظاهر
أنها خاصة بالدين أيضاً فيعود
الاشكال الثاني ولعل هذا
وجه قوله أصل الاشكال اه

عن القاري الشيطان الذي يوسوسه في القراءة حتى يحمل القرآن على غير محله أو يلهو عنه لأنه
يوجب للقرآن ضد كمال وشرف بل ذلك عائد إلى القاري (قوله وحسنه ابن الصلاح) أي تقل تحسينه
عن غيره فلا ينافي ما قاله ابن الصلاح أن التحسين في عصره غير ممكن اه ع ش على مر (قوله
وجعت بين الابتداء بين) ولم أكتف باحد هما وهذا السؤال ناشئ من السؤال الاول وهو قوله وأبدأت
الخ وقوله وقدمت ناشئ من هذا الثاني وهذا أولى من كلام الحلبي (قوله فالحقيقي حصل بالبسملة)
ويلزمه الإضافي وقوله والإضافي أي المحض قال ع ش على مر نقلا عن سم على البهجة وحاصل
هذا الجواب دفع التعارض بحمل الابتداء في خبر البسملة على الحقيقي وفي خبر الجملة على الإضافي فيرد
عليه أن التعارض كما يندفع بهذا يندفع بعكسه فالدليل على إشارته إلى إيجاب بان الدليل عليه موافقة
الكتاب العزيز وإلى ذلك يشير قوله وقدمت البسملة الخ اه (قوله وقدمت البسملة) لا يقال هذا
مكرر مع قوله وأبدأت بالبسملة الخ لانا نقول ذلك الغرض منه الابتداء بالقراءة بهما وهذا الغرض منه
بيان سبب تقديم البسملة وان حصل في الاول ضمنا فليتنامل شورى (قوله عملاً بالكتاب) عبر في
جانب الكتاب أو لا بالاعتداء وثانياً بالعمل لعله للتفنن وقيل المراد بالعمل ما يشمل الاقتداء لانهما
كالقهر والمسكين اذا اجتمعا افترقا واذا افترقا اجتمعا قاله بعض مشايخنا (قوله والاجماع) أي اجماع
الامة الفعلي (قوله كما أفادته الجملة) أي للقاعدة المشهورة ان المبتدأ اذا كان معرفاً بال يكون مقصورياً
على الخبر كما ذكره علامة الاجهوري المالكي بقوله

مبتدأ بلام جنس عرّفًا * منحصر في محسب به وفا

وان عرى عنها وعرف الخبر * باللام مطلقاً فبالعكس استقر

وقد تعقب في قوله بلام جنس بان التقييد بها لا يصح بل المدار على تعريف المبتدأ باللام مطلقاً فالدال قال
الشارح سواء أ جعلت أله فيه للاستغراق الخ ويرد على قوله كما أفادته الجملة اتحاد المشبه والمشبه به لان
المعنى كالاختصاص الذي أفادته الجملة وأجيب بان المعنى والحمد في الواقع ونفس الامر مختص بالله تعالى كما
أفادته الجملة المتلفظ بها وأن الكاف بمعنى اللام أي لافادة الجملة اه (قوله أم للجنس) وهو أولى لانه
المتبادر وإنشأ في هذه المقامات لانه كدعوى الشيء بالدليل اذ المعنى جميع أفراد الحمد مختصة بالله لأن
جنس الحمد مختص به والمراد بالجنس الحقيقة والمهاية ع ش (قوله وهي من الله) أي اذا أضيفت اليه
ويقال مثله فيما بعده فان قيل كيف تكون الصلاة من الله رتبة ومن الملائكة استغفار مع حصرهم
الموضوع للغوى في الدعاء بخيراً أجيب بأن الحصر إضافي أي بالنسبة للمعنى الشرعي فلا ينافي وجود معنى
آخر كالرتبة وأما في حق الملائكة فواضح لان الاستغفار دعاء اه أجهوري وسيأتي في أول كتاب الصلاة
ان معناها لغة ما مر أول الكتاب وهو ما هنا وقال في دقائق المنهاج ان اطلاقها على الرتبة اطلاق شرعي
وإغوى وعابه فلا اشكال (قوله ومن الملائكة استغفار) أي بلفظه أو مرادفه وليس المراد الاستغفار
بخصوص صيغته لخديث اذا صلى أحدكم لم تزل الملائكة تصلي عليه تقول اللهم صل عليه اللهم ارحمه
شورى وبرماوى وعبارة الرشيدى قوله ومن الملائكة استغفار ينظر ما معنى استغفارهم له صلى الله
عليه وسلم الذي الكلام فيه مع ان الاستغفار طاب المغفرة وهو معصوم فان قلت المراد الاستغفار بالمعنى
اللغوى الذي هو طلب الاسترواق قصد الحيولة بينه وبين الذنب فيرجع إلى العصمة قلت بعد تسليمه انما
يظهر في استغفارهم له في حياته أما بعد وفاته فلا وان كان حياً لانه ليس في دار تكليف فان قلت المراد
من استغفارهم له مطلق الدعاء والتضرع قلت فاحكامه المغيرة في التعبير بين دعائهم ودعاء المؤمنين اه
بحرفه وأجيب عن أصل الاشكال بانه من باب حسنات الإبرار سيئات المقرين (قوله ومن آدميين)

تضرع ودعا (والسلام)
بمعنى التسليم (على
محمد) نبينا (وآله) هم
مؤمنو بني هاشم وبني
المطلب (وصحبه) هو عند
سيبويه اسم جمع لصاحبه
بمعنى الصحابي وهو من
اجتمع مع مؤمننا بنينا محمد
صلى الله عليه وسلم وعطف
الصحب على الال شامل
لبعضهم لتشمل الصلاة
والسلام باقبيهم وجعلنا الحمد
والصلاة والسلام خبريتان
لفظا انشائيتان معنى واخترت
اسميتهما على فعليتهما
للدلالة على الثبات والدوام
(الفائزين من الله بعلاه)
صفة لمن ذكر (٢) (وبعد)
يؤتى بها للانتقال من
أسلوب الى آخر وأصلها ما

(٢) درس

(قوله ولم يؤزل الصلاة
بالمصدر الخ) يؤهم أن المانع
ما ذكره مع أن الصلاة بمعنى
الدعاء بخير لا يكون مصدر
فعلها التصلية كما قدمه
(قوله لان صاحب من
طالت الخ) انظر جعل هذه
نكتة لما هنا والضمير
(قوله واللام بمعنى عند الخ)
دفع به اياهم تقدم الانتقال
وليس المعنى أنها موضوعة
لذلك بل هي اما لازمان أو
المكان

الاولى ومن غيرهما يشمل الجن (قوله تضرع) هو السؤال مع خضوع وذلة والدعاء أهم منه (قوله
بمعنى التسليم) انما قال ذلك لان السلام من أسمائه تعالى فر بما يتوهم أنه المراد فدفعه بما ذكر فيكون
من اطلاق اسم المصدر على المصدر ولم يؤزل الصلاة بالمصدر الذي هو التصلية لأنها الاحراق بالنار أو
دخولها وذلك كفر (قوله محمد) استنبط بعض العلماء من محمد ثلثمائة وأربعة عشر رسولا فقال فيه
ثلاث ميات واذا بسطت كلامها قلت م م وعدتها بحساب الجمل الكبير تسعون فيحصل منها مائتان
وسبعون واذا بسطت الحاء والدال قلت دال بخمسة وثلاثين وح ا بتسعة فالجملة ما ذكر في اسمه
الكريم اشارة الى أن جميع الكمالات الموجودة في المرسلين موجودة فيه شيخنا ملاي (قوله نبينا)
لما كان لفظ محمد مشتركاً بين نبينا وغيره بينه بقوله نبينا ع ش (قوله مؤمنو بني هاشم) أي وبناته
ففيه تغليب وكذا يقال مثله في بني المطلب ولا يشك كل باولاد بناتهم حيث لم يكونوا من الال لانهم ينسبون
لآبائهم ع ش (قوله اسم جمع لصاحبه) أتى بالضمير احتراساً من صاحبنا فإنه من طالت عشرته وعند
الاخفش هو جمع له كركب وراكب وقال بعضهم مراده الجمع اللغوي فلا مخالفة (قوله بمعنى الصحابي)
انما قال ذلك لان صاحب من طالت صحبته والصحابي لا يشترط فيه ذلك حل (قوله من اجتمع)
أي اجتماعاً متعارفاً بأن يكون بالابدان في عالم الدنيا عن فيشمل الانس والجن والملائكة وعيسى
عليه السلام لانه اجتمع عليه مرات في الارض وليلة الاسراء وهو حي وأما بقية الانبياء فلم يجتمع الا
بارواحهم أجهوري (قوله نبينا) أي بعد رسالته وقد تنازع اجتمع ومؤمننا (قوله وعطف الصحب)
لعل المراد بالعطف العطف اللغوي وهو ذكر الشيء بعد شيء آخر والا فالعطف انما هو على الاول اذا
تكررت المعطوفات على الصحيح فالعطف على محمد لا على الال أو أنه مبني على القول المرجوح ع ش
(قوله الشامل) أي الال لبعضهم أي الصحب وقوله باقبيهم أي باقي الصحب الذين ليسوا بال شوبري
وهذا بناء على ما فسر به الال من أنهم مؤمنو بني هاشم وبني المطلب وأما ذا بنينا على أنهم مؤمنو أمته
فغائبة ذكرهم الاهتمام بشأنهم لزيادة فضاهم فيكون بين الال والصحب عموم وخصوص مطلق على
هذا وجهي على الاول والسر في طلب الصلاة والسلام على الال والاصحاب أنهم السبب في حصول سعادة
الدارين للعباد لان السعادة منوطة بمعرفة الاحكام والعمل بها ووصولها اليها انما هو من جهة آله وصحبه
(قوله خبريتان الخ) ويجوز في جملة الحمد أن تكون خبرية لفظاً ومعنى لان الحمد لغة الثناء باللسان
والاخبار بأنه مالك أو مستحق لجميع المحامد ثناء عليه جل وعلا وأما جملة الصلاة فلا يجوز فيها ذلك لان
الصلاة لغة الدعاء والاخبار بها ليس دعاء وجوز به بعضهم فيها أيضاً بناء على أن الصلاة الغرض منها تظييمه
عليه الصلاة والسلام وذلك حاصل على كل من التقديرين (قوله للدلالة على الثبات والدوام) أي على
أن ثبوت الحمد لله دائم مستمر وليس المراد أن الحمد ينشئ الحمد دائماً وعطف الدوام على الثبات تفسير
يقال ثبت الامر ثباتاً أي دام بخلاف الثبوت فإنه أعم فان قلت كيف ذاك وقد صرح الشيخ عبد القاهر
بأنه لا دلالة في زيد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق لزيد قلت أجيب عن ذلك بأن الشيخ انما في
دلالة الاسمية فلا ينافي استفادة الدوام منها بواسطة العدول عن الاسمية كما يؤخذ من قول
الشارح واخترت الخ أو بمعونة المقام (قوله بعلاء اسم) مصدر لا على أي باعلائه اياهم أو جمع عليها
ويكون معناه الرتب العلمية (قوله يؤتى بها للانتقال) أي اذا جيء بها تكون للانتقال أي فليست
موضوعة وليس معناه انه اذا أريد الانتقال يتعين الاتيان بها فيعذر تركها عيباً أو خطأ لان الانتقال
كما يحصل بها يحصل بغيرها كهذا وان للطاغيين واللام بمعنى عند والمعنى لارادة الانتقال (قوله وأصلها)
أي الثاني أي ماحق التركيب أن يكون عليه فالاصالة بالقوة لا بالفعل وليس المراد أن شيئاً حذف

من التركيب واختصر فيه قالوا ونائبه عن أما واختصت الواو من بين سائر حروف العطف بالنيابة عن
أما لأنها أم الباب ولأنها قد تستعمل للاستئناف كما هو ملو (قوله بدليل الخ) وجه الدلالة من هذا
الدليل أن لزوم الفاء لم يعهد لشيء من أدوات الشرط غالبا إلا ما فاما وجدنا ذلك اللزوم مع وبعد علمنا
أن أصلها أما بعد وإنما لم يمتنع لتضمن أما معنى الشرط فلا بد من هذه الملاحظة لئتم الاستدلال ويظهر
التعليل في قوله لتضمن الخ تأمل (قوله لزوم الفاء) المراد بالزوم المذكور لعدم الانفكاك لئلا ينافي
قوله بعد غالبا ح ف أو المراد بالزوم العرفي كما قاله البرماوى لا العقلي (قوله في حيزها) أى في قرب
حيزها (قوله لتضمن الخ) علة لمقدراى والفاء تلزم أما لتضمن أما الخ أى مع ضعفها بالنيابة خبرت
بلزوم الفاء عن ش (قوله معنى الشرط) أى التعليق والاضافة بيانية وقوله والأصل أى الأول فقد قامت
أمام مقام أداة الشرط التى هى مهمما وفعل الشرط الذى هو يكن ولقيامهما مقام فعل الشرط وأداته لزوما
ما يلزم فعل الشرط وهو وجود الفاء فى جوابها كما تقدم وكان من حق أم أن يلزمها ما يلزم مهمما لقيامها
مقامها الذى يلزم مهمما الاسمى لأنها مبتدأ فى هذا التركيب لكن لما تعذر لحوق الاسمى لأما جى باسم
بعد ها وهو بعد إقامة اللزوم فى الجملة مقام اللزوم حل ويكن تامة وفاعلها ضمير يعود على مهمما أو من شئ
يزيادة من على رأى بعضهم وإنما كان أصلها خصوص مهمما لا غيرهما من أدوات الشرط لما فى مهمما من
الابهام لأنها تقع على كل شئ عاقلا وغيره زمانا وغيره وهذا الابهام يناسب هنا لأن الغرض التعليق على
وجود شئ ما فلماذا ينهاى باعامة بقوله من شئ قصدا للعموم وإن كان شأن البيان أن يكون معينا
بخلاف غير مهمما من الأدوات فإنه خاص ببعض الأشياء وقال بعضهم عوضوا أمان من مهمما عوضوا
الواو عن أما ولم يعوضوا الواو عن مهمما من أول الأمر لأن الواو حرف مفرد فلا قوة له على النيابة عن
شئين وأما حرف مركب فهو أقوى من المفرد انتهى (قوله بعد البسملة) فيه إشارة إلى أنها من متعلقات
الشرط والأولى جعلها من متعلقات الجزاء لأن الجواب حينئذ يكون معلقا على وجود شئ مطلق
والتعليق على المطلق أقرب لتحقيقه فى الخارج من التعليق على المقيد (قوله فهذا) أى فأقول
هذا مختصر فالجواب محذوف ليكون مستقبلا ونزل المعقول منزلة المحسوس بأن شبهه به وأشار له
بهذا الشدة استحضاره عنده واعتراض بأن ما فى الذهن مجمل ومسمى المختصر ألفاظ مفصلة
بكونها ظاهرة وغيرها فلا مطابقة بين المبتدأ والخبر وأجيب بتقدير مضاف فى كلامه والتقدير يفصل هذا
واعترض أيضا بأنه لا يشمل غير نسخة المؤلف وأجيب بتقدير مضاف ثان والتقدير يفصل نوع هذا
كذا قيل ولا حاجة لهذا كله لأن الذهن يقبل المفصل كالمجمل كقوله الشافعى فى تكبيرة الاحرام على
كلام الرملى القائل بوجوب استحضار الاركان تفصيلا وتقدير نوع لا يحتاج له الاعلى القول بأن أسماء
الكتب من حيز علم الشخص وعلى القول بأنها من حيز علم الجنس وهو الراجع فلا يحتاج لتقديره
لأن علم الجنس اسم للحقيقة وهى لها أفراد تشمل جميع النسخ المنقولة من نسخة المؤلف تأمل
(قوله الحاضر ذهنا) أى ولو كانت هذه الخطبة متأخرة عن وضع الكتاب حل فالإشارة للألفاظ
الذهنية من حيث دلالتها على المعانى على ما هو المختار من الاحتمالات السبعة وإنما كان هذا مختارا
دون غيره لأن النقوش لعدم تيسرها لكل شخص وفى كل وقت لا تصلح أن تكون مدلول ولا
جزء مدلول فبطل أربع احتمالات وهى النقوش فقط والنقوش مع الألفاظ والنقوش مع المعانى وإشلائه
ولأن المعانى لكونها متوقفة فى الغالب على الألفاظ لا تصلح أن تكون مدلول ولا جزء مدلول أيضا
فبطل احتمالان وهما المعانى فقط والمعانى مع الألفاظ فتعين أن تكون للألفاظ الذهنية من حيث
دلالتها على المعانى وأما من حيث ذاتها فليست مقصودة وهذا المختار من السبعة وهو الألفاظ لكنها

بعد بدليل لزوم الفاء فى
حيزها غالبا لتضمن أما
معنى الشرط والأصل مهمما
يكن من شئ بعد البسملة
والجدة والصلاة والسلام
على من ذكر (فهذا)
المؤلف الحاضر ذهنا
(مختصر) من الاختصار
(قوله جى باسم بعد ها
وهو بعد) قد نظر
لخصوص المقام والألفاظ
اسم لا بعينه (قوله يكون
معلقا على وجود شئ مطلق)
فيه أن الجواب معلق على
الشرط فلا بد من ملاحظة
أن ليس القصد المجرد
ربط شئ بشئ إلا التعليق
فى قوله معلقا تساهل
ووضح ذلك فى أول حاشية
ملوى السمرقندية (قوله
ونزل المعقول منزلة المحسوس
بأن شبهه به) أى واستعار له
هذا الذى للمحسوس أما
استعارة أصلية لوجود هذا
وأما تبعية بتأويله بمشار إليه
بأن تقول شبه الإشارة
للمعقول بالإشارة للمحسوس
فسرى للجزئيات فاستعير
هذا المشار به إلى المحسوس
للمعقول استعارة تبعية اه
شيخنا قويسنى

وهو تقليل اللفظ وتكثير المعنى
أدلتها التفصيلية

(١٤)

(في الفقه) وهو لغة الفهم واصطلاحاً العلم بالأحكام الشرعية العلمية المكتسبة من

(قوله رحمه الله وهو تقليل اللفظ وتكثير المعنى) عبارة
سم على قول التحفة هي
أي المختصرات ما قل لفظها
وكرر معناها بقى قسم آخر
موجود قطعاً وهو ما قل
لفظه ومعناه فالوجه تفسير
المختصر بما يشمله كأن يقال
ما قل لفظه سواء كثر معناه
أولاً انتهت وبقى أيضاً ما قل
لفظه وبقى المعنى على ما هو
عليه وبما صنفه سم يدخل
أيضاً (قوله لكن يشكك
عليه عدم الاجماع من
أدلة الفقه) أي مع أنه
دليل قطعي فيكون مدلوله
قطعياً إلا أن يقال ان
الاجماع قد يكون ظنياً كما
في الاجماع السكوتي على
ما فيه من الخلاف اه
شيخنا قويسني (قوله لأنه
بهذا المعنى الخ) أي قبل
تحويله الى الظن والملكة
وقوله عين العلم الظاهر أنه
لا بد من التجريد في العلم
حتى ينتج التكرار (قوله
فقول ع ش ان قوله الخ
غير ظاهر الخ) اذا تأملت
تجد لا منافاة بينهما لان
كلام المقدس في علم النبي
الناشئ عن اجتهاد وأما
كلام ع ش ففي علمه المتأني
بالوحي أو الالهام ولكن
هو مكتسب بالوحي والالهام

مشروطة بدلائلها على المعاني (قوله وهو تقليل الخ) أي اصطلاحاً ع ش (قوله وتكثير المعنى) ليس
بقيد (قوله في الفقه) من ظرفية الجزء في السكك بتقدير مضاف أي في دال الفقه أو من ظرفية الالفاظ
في المعاني بناء على ان المعاني قوال للالفاظ بالنظر للمتكلم لانه يستحضر المعاني أولاً وأما بالنظر
للسامع فالالفاظ قوال للمعاني لانه يفهم المعنى من الالفاظ المسموعة وقيل ان في معنى على فشيبه الدال
والمدلول بالظرف والمظروف قال الشوبري من فقه بكسر عينه أي فهم فان صار سجية له ضمت وان
سبق غيره فتحت اه (قوله الفهم) هو ارتسام صورة ما في الخارج في الذهن (قوله العلم) بمعنى
الظن القوي لانه لقربه من العلم أطلق عليه لفظه والافعال معناه لا يقع فيه خلاف بين المجتهدين
شوبري فأحكام الفقه كلها ظنية والمسائل المجمع عليها ليست فقه السكك يشكك عليه عدم الاجماع من
أدلة الفقه والمراد بالظن ملكته أي الملكة التي يقتدر بها على ظن جميع الاحكام فهو مجاز على مجاز وعلاقة
الاول المجاورة الذهنية وعلاقة الثاني السببية والمسببية لان الملكة سبب للظن والمراد بالاحكام النسب
التامة كما هو أحد اطلاقات الحكم ونص عليه المحلى في شرح جمع الجوامع أي الفقه العلم بجميع النسب
التامة فالاستغراقية وانما يحمل الحكم على ادراك وقوع النسبة أولاً وقوعها كما هو المتبادر منه
عند الاطلاق لانه بهذا المعنى عين العلم فلا يصح تعلقه به ولم يحمل على خطاب الله المتعاقب بافعال المكلفين
للايقع التكرار في قوله الشرعية لان خطاب الله لا يكون الا شرعياً فان قلت اذا كان المراد بالاحكام
جميعها لا يكون التعريف جامعاً للثبوت لا أدري عن مالك وغيره من الأئمة الاربعة وهم فقهاء قلنا
المراد بالعلم الهيئته لا حصوله بالفعل ومالك وغيره من الأئمة حصل لهم العلم بهذا المعنى كما قاله المحلى في شرح
جمع الجوامع وقوله العملية أي المتعلقة بكيفية عمل قلبي أو غيره كالعلم بان النية في الموضوع واجبة وأن الوتر
مندوب فقولنا النية واجبة مسألة مركبة من موضوع ومحمول ونسبة والفقه اسم للعلم بالنسبة وهذه النسبة
عملية أي متعلقة بصفة عمل فالعمل هو النية وصفته الوجوب وهذه النسبة تعلق بالوجوب الذي هو
صفة النية وقوله التفصيلية أي المتعلقة باحكام مخصوصة خرج بالاحكام العلم بالذوات والصفات كتصور
الانسان والبياض والمراد بالذوات ما لو وجد في الخارج كان قائماً بنفسه كما قاله النجاشي على جمع الجوامع
فاندفع ما يقال ان ماهية الانسان ليست من الذوات أو المراد بقوله كتصور الانسان تصوراً فراه وقوله
الشرعية خرج العلم بالاحكام العقلية والحسية كالعلم بان الواحد نصف الاثنين وبان النار محرقة وخرج
بالعملية العلمية أي الاعتقادية كالعلم بان الله واحد وأنه يرى في الآخرة أي لانها متعلقة بكيفية ذات
فقوله كالعلم بان الله الخ فالحكم فيه ثبوت الوحدانية لله والعلم بهذا الثبوت توحيد وأما العلم بوجوب
اعتقاد أن الله واحد فهو فقه والاول من علم الكلام اه سم على جمع الجوامع (قوله المكتسب)
خرج به علم جبريل مثلاً فانه غير مكتسب حل ودخل فيه علمه صلى الله عليه وسلم الناشئ عن اجتهاد
فهو فقه من حيث حصوله عن اجتهاد وأما من حيث كونه دليلاً فلا يسمى فقهاً قاله السكك المقدس فيقول
ع ش ان قوله من أدلتها خرج به علم جبريل وعلم النبي أي الحاصل بغير اجتهاد لانهم ليسا مكتسبين من
الأدلة بل علم جبريل من اللوح المحفوظ وعلم النبي من الوحي ليس بظاهر بل هما خارجان بالمكتسب اه
(قوله التفصيلية) أي بواسطة الأدلة الاجالية ولا بد من ملاحظة هذا اه خضر وكيفية الاكتساب
بان يقال أقيموا الصلاة أمر والامر للوجوب ينتج أقيموا الصلاة للوجوب ولا تشربوا الخمر نهى
والنهى للتحريم ينتج لا تشربوا الخمر للتحريم فيجعل الدليل الاجالي كبرى للقياس كما بينته المحلى في

الأنه ليس من دليل اه شيخنا قويسني ويمكن ان وجه عدم اكتسابهما أنه لا قدرته على تحصيل
وحي أو الالهام (قوله بل هما خارجان بالمكتسب) لك ان تقول ان معنى كونه مكتسباً أنه مأخوذ وعلمهما مكتسب بهذا المعنى أيضاً فالحق

جمع الجوامع وخرج بقوله التفصيلية العلم بذلك أي بالاحكام الشرعية العملية المكتسبة للخلاف في أي الشخص الذي أصب نفسه للخلاف والجدال ليندب عن مذهب امامه من المقتضى والثاني المثبت بهما ما يأخذه من الفقيه كالشافعي ليحفظه عن ابطال خصمه كالحنفي فعلمه أي الخلاف مثلاً بوجوب النية في الوضوء لوجود المقتضى وبعده وجوب الوتر لوجود الثاني ليس من الفقه لأنه مكتسب من الأدلة الاجالية وقوله من المقتضى متعلق بالمكتسب قال السكال بن أبي شريف هذا ان قلنا ان الخلاف يستفيد علماً بثبوت الوجوب أو انتفائه من مجرد تسلمه من الفقيه وجود المقتضى أو الثاني اجالا وأنه يمكنه بمجرد ذلك حفظه عن ابطال الخصم والحق انه لا يستفيد علماً ولا يمكنه الحفظ المذكور حتى يتعين المقتضى أو الثاني فيكون هو الدليل المستفاد منه ذلك فان كان أهلاً للاستفادة منه كان فقهياً والصواب ان قيد التفصيلية ليس لخراج علم الخلاف بل هو تصريح باللازم فهو لبيان الواقع دون الاحتراز كقوله من أدلتها لان علم الخلاف خارج بقوله العلم بالاحكام لان المراد العلم بجميع الاحكام والخلاف ليس حاصله العلم بجميع الاحكام وخارج أيضاً بقوله المكتسب لان معناه المستنبط وهو لا يستنبط انتهى حرف (قوله وموضوعه) ذكر من المبادئ ستة وهي الاسم والحد والموضوع والاستعداد والفائدة والغاية المشار اليها بقوله المحصلان للفوائد الخ وحكمه الوجوب العيني أو الكفائي وواضع الأئمة المجتهدون (قوله وسائر الأدلة) أي باقيها كالاستصحاب والاستقراء كاستقراء الشافعي النساء في أقل الحيض والنفاس وغالبهما وأكثرهما والاستحسان كاستحسان الشافعي التحليف على المصحف (قوله نواهيه) أي منهياته (قوله على مذهب الخ) أي كائناً ذلك الفقه على مذهب الامام الشافعي كينونة العام على الخاص لحصوله في ضمنه وقد يجعل على معنى في ليكون الجار والمجرور بدلاً من الجار والمجرور قبله فان قلت كان يكفي أن يقول مختصراً على مذهب الشافعي فلم زاد قوله في الفقه قلت أشار لدخ مختصره من وجهين عموم كونه في الفقه وخصوص كونه في مذهب الشافعي على أن مذهب الشافعي قد يكون في غير الفقه وإنما نسب لجده الثالث لانه صحابي ابن صحابي اذ هو محمد بن ادریس بن عباس ابن عثمان بن شافع بن السائب (قوله في المسائل) من ظرفية الجزء في الكل فان الاحكام هي النسب التامة والمسئلة كناية عن موضوع ومحمول ونسبة (قوله مجازاً) قال بعضهم هو حال من مذهب وفيه نظر لان المجاز لفظ لانه كانه مستعملة الخ وما ذهب معان بدائل تبينه بالاحكام ويمكن أن يكون في الكلام حذف مضاف أي حالة كون ذلك مدلول مجاز والاولى كونه حالاً من مذهب الذي في المتن أي حال كون المذهب أي لفظه مجازاً أي منقولا عن مكان الذهاب وذلك لتشبيه اختياره للاحكام بساوكه الطريق ثم استعير اسم الساوك وهو الذهاب لاختيار الاحكام واشتق منه المذهب فيكون استعارة تبعية هذا مراده ولا ينافي ما ذكره الشارح قول بعضهم انه صار حقيقة عرفية لجواز أن يراد أنه مجاز بحسب الاصل وان صار حقيقة عرفية بعد ذلك وقوله عن مكان متعلق بمحذوف أي منقولاً عن مكان اه حرف (قوله اختصرت فيه) أي جمعت فيه معاني المنهاج ع ش وأشار بذلك الى أن قوله مختصر الامام على حذف مضاف أي معاني مختصر الامام أي المقصود من معانيه والافن جعلتها حكاية الخلاف والشيخ لم يتعرض له فالظرفية هنا من ظرفية المعاني في الالفاظ كما أشار له ع ش وقال الملوى اختصرت فيه أي في ذلك المؤلف المعبر عنه بالمختصر المراد به ما أخذه من المنهاج وما ضمه اليه فليس فيه ظرفية الشيء في نفسه ولا حاجة الى أن يقال ان كل مسألة من مسائل المنهاج مظهر وفة في مسائل المنهج وفي الاطفيحي اتيانه بالظرفية يقتضى تسميته بالمختصر قبل أن يذكر فيه كلام المنهاج فلو قال اختصرت من مختصر الامام لاندفع ذلك الابهام والاشكال ظاهراً اذا كانت الخطبة مقدمة على

وموضوعه أفعال المكلفين من حيث عروض الاحكام لها واستمداده من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وسائر الأدلة المعروفة وفائده امتثال أوامر الله تعالى واجتناب نواهيه المحصلان للفوائد الدنيوية والاخرية (على مذهب الامام) المجتهد أبي عبد الله محمد بن ادریس (الشافعي رضي الله عنه وأرضاه) أي مذهب اليه من الاحكام في المسائل مجازاً عن مكان الذهاب (اختصرت فيه في خر وجهما أنه بقوله من أدلتها على اناحيث فسرنا العلم بالتهيو فالنبي عنده التهيؤ لفهم جميع الاحكام من الأدلة وان لم يقع منه الاخذ البعض بالفعل وبهذا يدفع نظير الصبان في جعل اجتهاد النبي فقهها بأنه ليس علماً بالجميع بل البعض المجتهد فيه اه ونظر فيه بعضهم بأنه لا يقرر على خطا صلى الله عليه وسلم فيقتل اجتهاده بواسطة التقرر الى الضرورى اه ور بما يحدش هذا أن الاحكام الاجتهادية المجمعة عليها تسمى فقهها مع ان الاجماع صيرها ضرورية

التأليف فان كانت متأخرة عنه فلا اشكال (قوله مختصر الامام) سماه مختصرا لانه مختصر من المحرر وهو من الوجيز وهو من الوسيط وهو من البسيط وهو من النهاية شرح لامام الحرمين على مختصر المزني وهو مختصر من الام والوجيز والوسيط والبسيط للغزالي ناهيا امام الحرمين بابلي (قوله المسمى بمنهاج الطالبين) أسماء الكتب من حيز علم الجنس وأسماء العلوم من حيز علم الشخص على ما هو التحقيق زى (قوله وضمنت اليه) أي الى ما اختصرته من مختصر الامام شوبري أو الضمير راجع لمختصر شيخ الاسلام وهو وان كان عبارة عن مجموع معاني منهاج وزيادة شيخ الاسلام فهو من ضم الجزء الى كله فهو من التجريد عند النحويين لانه جرد اللفظ عن بعض مدلوله وهو ما ضم اليه وقصد به التنبيه على شرف هذا الجزء بكونه يسر (قوله مع ابدال الخ) فيه ادخال الباء في حيز الابدال على المأخوذ وادخالها في حيز الابدال على المأخوذ في حيز بدل وتبدل واستبدل على المتروك هو الفصيح وخفي هذا التفصيل على من اعترض هذا المتن وأصله بآية وبدلناهم بجنتهم جنتين ومن يتبدل الكفر بالايمان فقد ضل وقد تدخل في حيز بدل ونحوه على المأخوذ كما في قوله * وبدل طالبي نحسي بسعدى * زى (قوله به أي بالمعتمد) يعني في الحكم ولوعنده وان كان ضعيفا عند غيره أو ما يعتمد عليه الخذاق في التعبير فيشمل ما هو أعم وما هو أولى وما جمع الصفتين حل (قوله بلفظ) متعلق بادل والباء للابسة أو المصاحبة (قوله مبن) اسم فاعل من أبان بمعنى وضع أو من أبان بمعنى أوضح وهو القياس أي موضح للراد بلا خفاء وفي المصباح بان الامر يبين ولا يكون الا لازما أو بان ابانة بمعنى الوضوح ويستعمل لازما ومتعديا ع ش (قوله وسأنبه على ذلك) أي المذكور من الضم والابدال وقدم الابدال على الحذف لان الاعتناء ببيان المعتمد وذكرا أقوى منه بالحذف (قوله وحذفت منه الخلاف) أي تركته حل وهذا بناء على أن الضمير في منه عائد على مختصره أما لو عائد على مختصر الامام فالحذف باق على معناه من انه حذفه حين اختصره لكن فيه تشبث للضمائر لان الضمائر السابقة عائدة على مختصره ح ف (قوله الراغبين) أي المتهمكين على الخير طلبا لحياسة معاليه زى (قوله بمنهاج الطالبين) فقد اختصر الاسم كما اختصر المسمى ثم اشهر الآن بالمنهاج اقتصارا على الجزء الاول من العلم مع دخول آل عليه ملوى والطالب جمع طالب قال ابن مالك

وفعل لفاعل وفاعله * وصفين نحو عاذل وعاذله

* ومثله الفعل فيما ذكر * اه فقول بعضهم انه جمع طلاب بفتح الطاء مبالغة طالب لا يظهر اه (قوله راجيا) ينبغي أن يكون حالا من فاعل اختصرت وما بعده فيكون حذف من الاول دلالة الثاني أو بالعكس وليس من باب التنازع لانه لا يجري في الحال لانه يقتضي الاضمار والحال نكرة (قوله أن ينتفع) أتى بالمضارع المصدر بأن لانه لم يكن في الحال انتفاع به وقال وأسأله التوفيق لان التوفيق مطلوب في الحال كالاستقبال فالذا أتى فيه بالمصدر الصريح كما في الاطفيحي وليناسب ما بعده أيضا وهو الفوز ورجلة وأسأله معطوفة على راجيا والتقدير وسائل (قوله وهو خلق قدرة الطاعة الخ) بوجه انه تفسير واحد ثم انه تفسير للتوفيق من حيث هو والمراد هنا الطام موافقة الصواب في مذهب الامام وخلق القدرة في العبد أن يكون مجبولا لطبع واختيارا على فعل الطاعة اطفحي باختصار (قوله وتسهيل سبيل الخير) هذا الاحتجاج اليه الا اذا لم ترد بالقدرة العرض المقارن للفعل بأن أريد بها سلامة الآلات فان أردنا بهذا فلا حاجة اليه لان تلك القدرة ليست موجودة في الكافر (قوله للصواب) فيه أن التوفيق لا يكون الا في الخير فافادة قوله للصواب وأجيب بأنه ذكر بعض متعلقاته أروانه سلك التجريد بأن جرد التوفيق عن كونه في خير (قوله والفعل) كالصلاه ومعنى كونها توافق الواقع أن

مختصر الامام أبي زكريا (النووي) رحمه الله (المسمى بمنهاج الطالبين وضمنت اليه ما يسر مع ابدال غير المعتمد به) أي بالمعتمد (بلفظ مبين) وسأنبه على ذلك غائبا في محاله (وحذفت منه الخلاف روم) أي طلبا (لتيسيره على الراغبين) فيه (وسميته بمنهاج الطالبين) المنهاج والمنهاج الطريق الواضح (راجيا) أي مؤملا (من الله تعالى) أن ينتفع به (أولوا الباب) جمع لب وهو العقل (وأسأله التوفيق) وهو خلق قدرة الطاعة وتسهيل سبيل الخير (لصواب) أي لما يوافق الواقع من القول والفعل (و) أسأله (الفوز) أي الظفر بالخير (يوم المسأب)

(قوله وهو مختصر من الام) والذي قاله الجوهرى ان النهاية مختصرة من البويطي المختصر من الام لكن ما قاله البابلي أظهر عند التأمل لانها ما صاحب الامام (قوله بوجه أنه تفسير واحد) هو كذلك تفسير واحد وان كان للتوفيق في حيد ذاته تفسيران اه شيخنا

أى الرجوع الى الله تعالى
أى يوم القيامة

﴿ كتاب الطهارة ﴾

هو لغة الضم والجمع يقال
كتب كتابا وكتابة وكتوبا
واصطلاح اسم الجملة مختصة
من العلم مشتملة على أبواب
وفصول غالباً والطهارة لغة
النظافة والخلوص من

﴿ كتاب الطهارة ﴾

(قوله) ولما كان اسمها أعظم
شروط الصلاة) وجهه مع
توقفها على الجميع مساحتهم
في القبلة لمن تنفل وعدم
إيجاب القضاء على من فقد
الستر بخلاف المحدث ومن
بيدته نجاسة والوقت انما
يعتبر لوقوع الصلاة فرضاً
لا لمطلق الصلاة حتى لو ظن
دخول الوقت فأحرم فبان
خلافه انعقدت نفلاً مطلقاً
عش على مر (قوله)
فإن الكتاب مصدر بمعنى جامع
أو مجموع فيه) ترك بقاءه
على مصدرية الذي ذكره
ابن حجر في شرح العباب
والتحفة لتعقب سم له بأن
الجملة من العلم ليست معنى
مصدرية كما قال ان البقاء
على المصدرية انما يناسب
المعنى الذي هو لغوي اه
(قوله ان الطهارة قسمان)
كذا ذكر ابن حجر في شرح
العباب (قوله والمشهور أن
الوسائل الحقيقية الماء
والتراب والحجر الخ) الاولى

تكون مستكملة للاركان والشروط (قوله أى الرجوع) فلما كان مصدر ميمي وفي المصباح أب من
سفره يؤبأ أو بما كارجع والاياب اسم منه فهو آيب وآب الى الله رجوع عن ذنبه وتاب فهو آواب بمبالغة
﴿ كتاب الطهارة ﴾

وقد افتتح الأئمة كتبهم بالطهارة لخبر مفتاح الصلاة الطهور مع افتتاحه صلى الله عليه وسلم ذكر شرائع
الاسلام بعد الشهادتين بالصلاة ولما كانت أعظم شروط الصلاة التي قدمها على غيرها لانها أفضل عبادات
البدن بعد الايمان والشروط مقدم على الشروط اه شرح مر (قوله هو لغة) أى من جهة اللغة أو
حال كونه لغة أو أعني لغة أو في اللغة فالنصب على التمييز أو الحال أو بتقدير فعل أو بنزع الخافض على
ما فيه لكن الراجح انه سماعي وليس هذا منه شوبرى وعلى القول بأنه حال فهو حال من النسبة الواقعة
بين المبتدأ والخبر أو من الضمير المحذوف مع فاعله أى أعني لغة اه (قوله والجمع) عطفت أعم على
أخص عش فالكتاب مصدر بمعنى جامع أو مجموع فيه (قوله كتباً) مصدر مجرد وكتابة وكتوبا
مصدران من يذبان والاول من يذبحرفين والثاني بحرف وقدم المز يدبحرفين لشهرته شوبرى لعل
المراد شهرته عند اللغويين فلا يرد أن المز يدبحرف مشهور عند الفقهاء وغيرهم (قوله من العلم) أى
من دال العلم فلا يخالف ما قاله السيد من ان المختار في أسماء الكتب والأبواب والفصول انها أسماء للالفاظ
المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة والاضافة في كتاب الطهارة من اضافة الدال للدلول أو من
اضافة العام للخاص وهي بمعنى اللام على التقديرين كما أشار اليه سم في شرح الغاية وقوله مشتملة على
أبواب الخ ليس من نعمة التعريف بل الكتاب اسم جملة مختصة وان لم تكن مشتملة على ما ذكره كتاب
أمهات الاولاد فلو حذفها كان أولى لا يهاهم توقف التعريف عليها لكن هذا يعلم من قول الشارح
غالباً اطفئ حتى وقال في شرح التنقيح الباب اصطلاحاً اسم جملة مختصة من العلم وقد يعبر عنها بالكتاب
والفصل فان جمعت الثلاثة قلت الكتاب اسم جملة مختصة من العلم مشتملة على أبواب وفصول والباب
اسم جملة مختصة من كتب العلم مشتملة على فصول والفصل اسم جملة مختصة من أبواب العلم مشتملة على
مسائل فالكتاب كالجنس الجامع لأبواب جامعة لفصول جامعة للمسائل فالأبواب أنواعه والفصول أضافه
والمسائل أشخاصه اه فعلم من كلامه أن الثلاثة كالفقر والمساكين والطهارة مصدر طهر بفتح الطاء
وضمه والفتح أفصح يطهر بضمها فيهما فالماضي مفتوح العين ومضمومها اذا كان لا بمعنى اغتسل واما
طهر بمعنى اغتسل فثلاث الطاء وفي مضارعها اغتاتن الضم والفتح شيخنا ع ش اطفئ حتى واعلم أن الطهارة
قسمان عينية وحكمية فالعينية هي ما لا يتجاوز محل سببها كغسل اليد مثلاً من النجاسة فان الغسل
لا يتجاوز محل اصابة النجاسة والحكمية هي التي تتجاوز محل ما ذكره كغسل الاعضاء من الحدث
فان محل السبب الفرع مثلاً حيث خرج منه خارج وقد وجب غسل غيره وهو الاعضاء شوبرى
ولما وسائل ومقاصد فوسائلها أربع واهل المراد بالوسائل المقدمات التي عبر بها في شرح الارشاد
وهي المياه والاولاى والاجتهاد والنجاسة ولما كانت النجاسة موجبة للطهارة عدت من الوسائل بهذا
الاعتبار ومقاصدها أربع الوضوء والغسل والتيمم وازالة النجاسة ولم يعدوا التراب من الوسائل كالمياه
ولا الاحداث منها كالنجاسة لان التراب لما كان طهارة ضرورية لم يعد من الوسائل ولما لم يتوقف الطهارة
على سبق حدث كالمولود اذا أريد تطهيره للطواف به لم يعدوا الحدث منها أيضاً كما قاله ع ش اطفئ حتى
والمشهور أن الوسائل الحقيقية الماء والتراب والحجر والداغ (قوله والخلوص) عطفت تفسير ع ش
أى لان النظافة تشمل الحسية كالانجاس والمعنوية كالعيوب بدليل حديث ان الله نظيف يحب النظافة
أى منزعه عن النقائص اه وقيل عطفت عام على خاص لان الخلوص من الادناس يشمل الحسية والمعنوية

(٣ -) (بجبرني) - (اول) أن يبدل الحجر بالتخلل كما في التحرير لان الحجر مخفف لا مزيل

الادناس وشرعا رفع
حدث أو إزالة نجس
أو ما في معناهما وعلى
صورتهما كالتييم
والأغسال المستنونة وتجديد
الوضوء والغسلة الثانية
والثالثة فهي شاملة لأنواع
الطهارات وبدأت بالماء
لأنه الأصل في آلتها فقلت
(إنما يطهر من مائع ماء
مطلق وهو ما يسمى ماء بلا
قيد) وإن رشح من بخار
الماء المغلي كما صححه
النووي في مجموعته وغيره
أوقيد لموافقة الواقع كما
البحر بخلاف الخل ونحوه
وما لا يذكر المقيدا

(قوله أو يؤول رفع رافع)
الأولى أن يقول بالارتفاع
لأنه هو الأثر الناشئ عن
الرفع وهو الطهارة حقيقة
أه (قوله وإنما هو ناشئ
عنها) حق العبارة أن
يقول وإنما هي ناشئة عنه
لأن الرفع فعل الفاعل
وهو لا ينشأ عن الطهارة
التي هي أثره لأنها الارتفاع
الذي هو أثر الرفع وكذا
يقال في الإزالة أه (قوله
أي لازم) لا حاجة لبيانه
لأن معنى المتن أنه لا يسمى
مطلقا إلا مع انتفاء القيد
سواء كان الانتفاء دائما
أو في بعض الأحيان كما
البراه شيخنا قوبسني

والنظافة خاصة بالحسية أو عطف سبب على مسبب أو لازم على ملزوم أه (قوله وشرعا) عبر عن معنى
الطهارة المقابل للقوى بقوله وشرعا وعن معنى الكتاب بقوله واصطلاحا بناء على ما هو المعروف من أن
الحقيقة الشرعية هي ما تلتقي معناها من الشارع وأن ما يلتقي من الشارع يسمى اصطلاحا وإن كان في
عبارة الفقهاء بأن اصطلاحا على استعماله في معنى فيما بينهم ولم يتفقوا التسمية به من كلام الشارع نعم
قد يستعملون الحقيقة الشرعية كما قاله سم في حاشيته على البهجة في باب الزكاة فيما وقع في كلام الفقهاء
مطلقا ع ش (قوله رفع حدث) هذا أحد إطلاقين للطهارة وهو مجاز من إطلاق المسبب على السبب
والإطلاق الثاني حقيقي وهو زوال المنع المترتب على الحدث والخبث عن أي الطهارة ذات رفع حدث
كوضوء أو غسل أو يؤول رفع رافع والإزالة طهارة ليست نفس الرفع وإنما هو ناشئ عنها لأن رفع
الحدث وهو إزالة ناشئ عن الوضوء وكذا يقال في قوله أو إزالة نجس بأن يقال ذات إزالة وهو الغسل
أو يؤول إزالة يزول ولا شك أن الغسل مزيل وأن الطهارة ليست نفس الإزالة وإنما الإزالة ناشئة عنها
لأنها ناشئة عن الغسل أه شيخنا فالحاصل أن الطهارة تطلق على المعنى المصدرى وهو الفعل وعلى
الحاصل بالمصدر وهو أثره والأول مجازي والثاني حقيقي وإنما عرفها الشارع بالمعنى المجازي لأن المذكور
في المتن هو الفعل كالوضوء والغسل (قوله كالتييم) هذا في معنى رفع الحدث وفي معنى إزالة النجس
الاستنجاء بالحجر وقوله والأغسال المستنونة وتجديد الوضوء مثالان لما على صورة رفع الحدث الأول على
صورة الأكبر والثاني على صورة الأصغر وقوله والغسلة الثانية والثالثة مثالان لما على صورة إزالة النجس
أعلى صورة رفع الحدث (قوله فهي) أي الطهارة التي في الترجمة شاملة الخ هذا تعريف على التعريف
المذكور وقوله لأنواع الطهارات هي كما في التحريم أربعة الوضوء والغسل والتييم وإزالة النجاسة
وإنما أفرد هاهنا الترجمة لأنها في الأصل مصدر وهو يتناول القليل والكثير ومن جمعها قصد التصريح
به أي بذلك التناول مناوي على التحريم (قوله لأنه الأصل) أي الكثير والغالب في آلتها أي
الطهارة وهي الماء والتراب والحجر والداغ وهي الوسائل حقيقة (قوله إنما يطهر الخ) هو من قصر الصفة
على الموصوف قصر أفراد الرد على الخنفية القائمين بأن غير الماء يطهر كخل ونحوه مما ليس فيه دهنية
كماء البطيخ قالوا أنه يطهر النجس ولا يرفع الحدث وانظر ما الفرق مع أن النجاسة أغلظ من الحدث ثم
رأيت بعضهم فرق بأن الحدث أقوى لأنه يحل باطن الأعضاء وظاهرها بديل أنه إذا كشط الجلد عن
الأعضاء لا يرتفع حدثها والنجاسة تحل الظاهر فقط فإذا كشط الجلد زالت أه والمراد الطهارة بالمعنى
الاعم الشامل لما فيه رفع وإزالة ولما لا يرفع فيه ولا إزالة كالطهارة المندوبة فإنها مطهرة صورة بمعنى أنها
على صورة المطهر فهي أولى من عبارة أصله لأنه إنما اشترط الماء لرفع الحدث والنجس شو برى (قوله
من مائع) والأفالتراب والحجر وآلة الدبغ كل منها يحصل للطهارة حل (قوله بلا قيد) أي لازم (قوله
وإن رشح الخ) تصریح بأن هذا الرشح يسمى ماء وهو كذلك على المعتمد لأنه ماء حقيقة وينقص بقدره
كما صححه النووي في مجموعته وغيره قال في الحاوي ولا يجوز رفع حدث وإزالة نجس إلا بالماء المطلق
أو بخار الماء وإن قال الرافعي نازع فيه عامة الأصحاب وقال يسمى بخارا وشرحا للماء على الإطلاق
شرح الخطيب على المنهاج خضروفي كلام المصنف خازنة على جعله الرشح من البخار مع أنه من الماء
فلو قال وإن رشح من الماء بسبب البخار الذي هو حرارة النار لكان أولى فتأمل مد ابني على التحريم
وقد يجاب بجعل من تعليلية أي وإن رشح من الماء من أجل البخار وسببه وإنما قيد الرشح بكونه من
بخار الماء المغلي لأنه محصل الخلاف بين الرافعي والنووي إجماعا والرافعي لا يرفع من غير البخار كالنسخ
مطابق أيضا (قوله أو قيد) معطوف على قوله وإن رشح شو برى (قوله بخلاف الخل ونحوه) محترز قوله

ما يسمى ماء وما لا يدرك الا مقيد محترز قوله بلا قيد اذ هو في النفي ينصرف الى اللازم (قوله كماء الورد)
مقيد بالاضافة وما بعده مقيد بالصفة (قوله لقوله تعالى) استدلال على منطوق المتن وهو قوله انما يطهر
الحل وعلى مفهومه وهو قول الشارح بخلاف الحل ونحوه الخ لكن الدلالة على المنطوق ظاهرة لانها
بمنطوق الادلة الثلاثة واما الدلالة على المفهوم ففيها خفاء فلذلك بينها بقوله فلو طهر غيره الخ تأمل (قوله
ممتنا) أي مع عدد النعم (قوله وأنزلنا من السماء ماء طهورا) الآية تشمل ما نبع من الارض أيضا لانه نزل
في الاصل من السماء قال تعالى وأنزلنا من السماء ماء بقدر فأسكاه في الارض (قوله الاعرابي) واسمه
ذوالخو بصرة اليماني لا التميمي لانه خارجي سبيوطي في حواشي الاذكار ع ش (قوله صبوا عليه
ذنوبا) أي مطرووف ذنوب ومن تبعضية وهي مع مدخولها حال اه عميرة زى أي من مطرووف المقدر
(قوله الدلو المثلثة ماء) اذا كان هذا معنى الذنوب فافاد قوله بعده في الحديث من ماء وتقييده به
ويجاب بان الذنوب يطلق حقيقة على الدلو وعبرة القاموس الذنوب الدلو أو وفيها ماء أو المثلثة
أو القرية من الماء شوي برى أي فيحمل الذنوب في الحديث على الدلو فقط (قوله والامر) أي في
الحديث وقوله والماء أي في الآية والحديث (قوله لتبادره الى الفهم) ما لم تقم قرينة تصرفه الى غيره كافي
الآية التي هي وأنزلنا من السماء ماء طهورا والامر الغاء طهورا أي محصلا للطهارة لقولا في الآية لأخرى
ماء ليظهر كم به والامر التأكيد حل (قوله فلو طهر غيره الخ) هذا يدل على ان الادلة المذكورة أدلة
للفهم أيضا (قوله لقات الامتنان) أي تعدد النعم وهو من الله مدح ومن غيره مذموم قال حل وفيه
انه ما المانع من أن يقع الامتنان بشئ مع وجود ما يشاركه في المعنى الذي امتن به لاجله الآن يقال نعم
لكن لا كبير موقع له اه ومن ثم قال بعضهم المعنى لقات كمال الامتنان وعبرة سم فيه تأمل وما المانع
من صحة الامتنان بشئ وان قام غيره مقامه وهذا وجه الاستدلال بأن نقول ثبتت الطهارة بالماء ولم تثبت
بغيره ولا مدخل للقياس لظهور الفارق اه قال الشمس الخطيب على ابي شجاع ولا يقاس به غيره لان
الطهر به عند الامام تعبدى وعند غيره معقول المعنى لمافيه من الرقة والطلاقة التي لا توجد في غيره اه
(قوله ولا غسل البول به) فيه بحث لجواز الامر به لكونه من ماصدقات الواجب اولانه المتيسر اذ ذلك
سم (قوله فتغير بمخالط) تفرع على مفهوم قوله وهو ما يسمى ماء بلا قيد ع ش وانما قال غيره مطهر
لانه المقصود وان كان الظاهر أن يقول غير مطلق والمراد المتغيرا حدا وصافه الثلاثة كما سينب عليه بقوله
والتغير المؤثر الخ (قوله مستغنى عنه) مراده بالمستغنى عنه ما يمكن صون الماء عنه فلا يضر التغير باوراق
الاشجار المتناثرة ولور بيعية وان تفتت واختلطت ويضر التغير بالثمار الساقطة بسبب ما تحلل منها
سواء وقع بنفسه أو بايقاع وسواء كان على صورة الورق كالورد أو لا شرح م لان شأن الثمار سهولة
التحرز عنها بخلاف الاوراق وقوله ما يمكن صون الماء عنه غالباً ومنه ما تغير التغير المذكور بسبب اللقاء
ما تغير بما في مقره أو عمره للاستغناء عنه حيث لا يضر وعليه اللغز المشهور وهو ما أن تصح الطهارة
بأحدهما منفردا ولا تصح بهما مجتمعين اه حابي ثم قال ومن التغير بالمحار والتغير بالبخور طعما
أولونا أو يحا ومثله شرح م (قوله في صفاته) أي اللون والطعم والريح (قوله فيقدر مخالفا) أي ان
أراد ذلك والا فلو هجم وتوضأ به صح وضوءه لان غايته أنه شاك ونحن لا نؤثر بالشك استصحابا للاصل
المتيقن كما لو شك في غيره هل هو مخالط أو مجاور أو في كثرته أو نحو ذلك شوي برى (قوله مخالفا) أي وسطا
حل (قوله في أحده) المراد بالاحد الاحد الاثر فيشمل كل أحداً أي فيقدر مخالفاً في كل صفة لاني صفة
واحدة فقط ح ف وصرح به م وعبرة ع ش قوله في أحدها أي فان غيرا كتنفي به والاعراض الباقى
من الاوصاف ليوافق كلام م وعبرة حل بمعنى أن تعرض عليه مغير اللون ومغير الطعم ومغير الريح

(قوله وعليه اللغز المشهور)
وهو لابن أبي الصيف اه

(غير مطهر) سواء
أكان قاتنين أم لا في
غير الماء المستعمل
بقريئة ما يأتي لأنه لا يسمى
ماء وهذا لو حلف لا يشرب
ماء فشراب من ذلك لم
يحنت (لا تراب وملح ماء
وان طر حافيه) تسهلا
على العباد أولان التغير
بالتراب لكونه كدورة
وبالملح المائي لكونه
منعقد من الماء لا يمنع
إطلاق اسم الماء عليه وان
أشبه التغير بهما في الصورة
التغير الكثير بما صرّف
علل بالأول قال ان التغير
بهما غير مطلق ومن علل
بالثاني قال انه مطلق وهو
الاشهر والأول أقعد وخرج
بما ذكر التغير بمجاور
كدهن وعود

(قوله أي ان علم انه متغير
زي) الظاهر أنه ليس بقيد
اه شيخنا قويسني (قوله
الا ان كان هذا المخالط
المستغنى عنه الخ) أي ما لم
يكثر تغيره بحيث صار لا يقال
له الاطين رطب اه شرح
الارشاد الحج (قوله والعبارة
بالتغير بصفة كونه ملحا
الخ) هذا بما يخالف قوله
قبل ولو فرض مخالفا لغير
فلتراجع عبارة ع ش
ماهي اه شيخنا فاهل
مراده بالتغير أي في الطعم فلا
يفرض وان فرض الآخرون

فبأيها حصل التغير تقديرا اكد تفينا به في سلب الظهورية والمغير للون عصير العنب والاطعم عصير الرمان
والاريج اللادن وهو اللبان المذكور وقيل ثبت هذا هو المخالف للوسط وخرج بقوله ما يوافق في صفاته ما لو
وافق في صفة واحدة منها وبقي فيه الصفاتان مثلا كما ورد منقطع الرائحة لونه وطعم مخالف للون الماء
وطعمه هل تعرض الاوصاف الثلاثة أو يختص بفرض مغير الريح الذي هو الاشبه بالخليط ذهب الى
الأول شيخنا والى الثاني الروياني وهو واضح لان الصفتين الموجودتين بأنفسهما الماء لا يغير فلامعنى
لفرضهما (قوله غير مطهر) أي لغير ذلك المخالط أما بالنسبة اليه فطهر كما لو أريد تطهير سدر أو عجين أو طين
فصب عليه الماء فتغير به تغيرا كثيرا قبل وصوله للجميع فإنه يطهر جميع أجزائه بوصولها وان تغير
كثيرا لضرورة اذ لا يصل الى جميع أجزائه الا بعد تغيره كذلك فاحفظه من تقرير شيخنا الطبلاوي
واعتمده وهذا بخلاف ما لو أريد غسل الميت فتغير الماء المصبوب على بدنه بما عليه من نحو سدر تغيرا كثيرا
فانه يضر على المتجه الذي يدل عليه كلامهم في باب غسل الميت وفاقا لجامعة اه سم (قوله في غير الماء
المستعمل) أي غير الذي خليطه ماء مستعمل بقريئة ما يأتي أن الماء المستعمل الصريف اذا كان
قلتين يكون مطهرا حل فالتقيد المذكور راجع للشق الأول من التعميم وقوله بقريئة ما يأتي أي من
قوله والمستعمل في فرض غير مطهر ان قل المقيد بمفهومه ان المستعمل اذا كثر يكون مطهرا مع أن
جميعه مستعمل فبالأولى ما اذا كان الماء المستعمل مخالط الماء آخر مطاق وصار المجموع قلتين فأكثر
وقال الاجهوري الذي يأتي هو قول الشارح أما اذا كثرت بدءا وانتهاء (قوله لانه) أي المتغير
الذي كور ولو تقدير لا يسمى ماء أي بلا قيد لازم بل بقيد لازم حل (قوله من ذلك) المتغير أو
المستعمل وهذا يفيد عدم الحنت بشرط التغير تغيرا تقديريا وهو ظاهر وأفتى به شيخنا الطبلاوي
(قوله لم يحنت) أي ان علم انه متغير زي قال ع ش على مر وظاهره انه لا فرق بين الحلف بالله أو بالطلاق
وهو ظاهر وخرج بقوله ماء ما لو قال هذا فانه يحنت به وان مزج بغيره وتغير بخلاف ما لو قال هذا الماء فانه
انما يحنت به اذا شرب به على حاله بخلاف ما لو مزج بسكر أو نحوه بحيث تغير كثيرا وهذا التفصيل يؤخذ
بما لو حلف مشيرا الى حنطة حيث فرقوا فيه بين ما لو قال لا آكل من هذه فيحنت بالا كل منها وان
خرجت عن صورتها فصارت دقيقا أو خبزا وما لو قال لا آكل من هذه الحنطة فانه لا يحنت بالا كل منها
اذا صارت دقيقا أو خبزا ع ش على مر (قوله لا تراب) أي الا ان كان هذا المخالط المستغنى عنه
ما ذكر أي تراب فهو مستثنى من غير المطلق بناء على أنه غير مطلق أي لانه لا يسمى ماء بلا قيد أي ولو
كان التراب مستعملا بل ولو كان متنجسا ببول لانه يطهر بالماء الكثير والمسئلة مذكورة في الاسنوي
حل وأما الملح المائي اذا كان منعقد من ماء مستعمل ولم يبلغ به الماء قلتين ولو فرض مخالفا لغير كثيرا
فانه يضر والعبارة بالتغير بصفة كونه ملحا فاحظر الصورة الآن لا بالمخالف للوسط نظرا لاصله اه ع ش
على مر ملخصا (قوله وان طر حافيه) الغاية للرد بالنسبة للتراب ولتعميم بالنسبة للملح (قوله اسم
الماء) الاضافة بيانية (قوله بما صر) أي بالمخالط الطاهر المستغنى عنه (قوله فن عا للبالأول) أي
قوله تسهلا والثاني هو قوله أولان تغيره (قوله انه مطلق) معتمد (قوله أقعد) أي أوفق بالقواعد
باعتبار وجود التغير بهما أي بالتراب والملح المائي فتعريف غير المطلق منطبق عليه (قوله التغير
بمجاور) وتكره الطهارة بالتغير بالمجاور وقوله وبمكث ولا تكرر الطهارة به ع ش (قوله كدهن
وعود) والكافور نوعان صلب وغيره فالأول مجاور والثاني مخالط ومثله القطران لان فيه نوعا فيه
دهنية فلا يمتزج بالماء فيكون مجاورا ونوعا لادھنية فيه فيكون مخالطا ويحمل كلام من أطلق على
ذلك ويعلم مما تقر بأن الماء المتغير كثيرا بالقطران الذي تدهن به القرب ان تحققتا تغيره به وأنه مخالط

ولو مطيبين وبمكث وبما
في مقر الماء وعمره وان منع
الاسم والتغير بما لا يمنع
الاسم لقلته في الاخيرة ولان
التغير بالمجاور اكونه ترزحا
لا يضر كالتغير بجيفة قرية
من الماء وأما التغير
بالبقية فلتعذر صون
الماء عنها أو لانه كما قال
الرافعي تبعا للامام لا يمنع
تغيره بها اطلاق الاسم عليه
وان وجد الشبه المذكور
والتصریح بالملح المائي
من زيادتي وخرج بالمائي
الجبلي فيضر التغير
الكثير به ان لم يكن بمقر
الماء أو عمره وأما التغير
بالنجس المفهوم من طاهر
فسيأتي (وكره شديد
وبرد) من زيادتي أي
استعماله لمنعه الاسباغ نعم
ان فقد غيره وضاق الوقت
وجب أو خاف منه ضررا
حرم وخرج بالشديد
(قوله ومنه ما تصنع به
الفساق الخ) أي من التغير
بما في المقر (قوله رحمه الله
وكره شديد الخ) فان
قلت هذا ينافي حديث
واسباغ الوضوء على
المكاره قلت لا ينافيه لان
ذاك في اسباغ على مكرهه
لاتفيد الشدة وهذا مع
فيدها الذي من شأنه منع
وقوع العبادة على السكال
المطلوب فيها اه شرح العباب لابن حجر

فغير طهور وان شككنا أو كان من مجاور فطهور سواء في ذلك الریح وغيره خلافا للزركشي شرح
مر رأيت حج قال بعد قول المصنف وما في مقره ومنه كما هو ظاهر القرب التي يدهن باطنها بالقطران
وهي جديدة لا صلاح ما يوضع فيها من الماء وان كان القطران من المخالط ع ش على مر ويحمل كلام
مر على ما اذا كان القطران لغیر اصلاح القرب ح ف (قوله ولو مطيبين) بفتح الياء التحتية
المشدة أي مطيبين بغيرهما ويجوز كسرهما أي مطيبين بغيرهما (قوله وبمكث) بتثنية ميمه مع اسكان
كافه شرح مر والتغير بالمكث من جهة محترز مخالط لان التغير بغير المخالط يصدق بالتغير بالمجاور
والتغير لا بمجاور ولا بمخالط حل ومقتضى قول الشارح وأما التغير بالبقية الخ ان تغيره بالمكث من جهة
محترز قوله مستغنى عنه والامر في ذلك سهل شيخنا (قوله وبما في مقر الماء وعمره) ولو مصنوعا كالقرب
المصنوعة بالزعفران شورى وعبارة شرح مر ويؤخذ من كلامهم أن المراد بما في المقر والممر
ما كان خلقيا في الارض أو مصنوعا فيها بحيث صار يشبه الخلق بخلاف المصنوع فيها لا بتلك الحثية
فان الماء يستغنى عنه اه ومنه ما تصنع به الفساق والصهاريج من الجبر ونحوه ومنها ما يقع كثيرا من
وضع الماء في جرة وضع فيها أو لا تحولين أو غسل ثم استعملت في الماء فتغير طعمه أو لونه أو ريحه ع ش
على مر قال سم و يذهبني أن يكون منه التغير بطونس الساقية للحاجة فهو في معنى ما في المقر اه
وليس من هذا الباب أي باب التغير بما في المقر ما يقع من الاوساخ المنفصلة من أرجل الناس من غسلها
في الفساق خلافا لما وقع في حاشية شيخنا وانما ذلك من باب ما لا يستغنى الماء عنه غير المر والمقر كما أفتى
به والد الشيخ في نظيره من الاوساخ التي تنفصل من أبدان المنغمسين في الغاطس رشیدی على مر رأی
فلا يضر أيضا (قوله وان منع الاسم) راجع للسكل (قوله بما يمنع الاسم) ولو احتملا بأن
شك هل هو قليل أو كثير مر (قوله في الاخيرة) هي قوله بما لا يمنع الاسم ع ش (قوله لكونه
ترزحا) قضيته انه لو غير طعمه أو لونه أو الجميع أنه يضر وجوزي عليه بعضهم والاصح انه لا يضر التغير به
مطلقا الا اذا تحققنا انفصال شيء منه خالط الماء وغير كثير او كتب أيضا يؤخذ منه انه ان تحلل منه شيء
كالكتان والشمش والعرقسوس ونحوها أنه يضر لانه تغير بمخالط شورى (قوله كالتغير بجيفة)
قديم القياس لوضوح الفرق لان المجاور ملاق للماء حل (قوله بالبقية) أي بالمكث وبما في المقر
والممر وقوله لا يمنع تغيره أي الكثير وقوله وان وجد الشبه المذكور رأی وان شابه في الصورة التغير
المانع لاطلاق اسم الماء عليه حل (قوله أي استعماله) أي لان الاحكام انما تتعلق بافعال المسكفين
(قوله لمنعه الاسباغ) أي الاتمام أي كمال تمام الوضوء والا فلو منع تمام الوضوء من أصله لم يصح الوضوء
منه ويحرم اه سم وفي القسط الان على البخاري قال في المصاييح المعروف ان اسباغ الوضوء كماله
واتمامه والمبالغة فيه اه فعلى هذا لا حاجة لتقدير مضاف في كلام الشارح وظاهر هذه العلة اختصاص
الكراهة بالطهارة لكن عللها النووي في شرح المذهب بخوف الضرر وقضيته الكراهة في البدن
مطلقا ع ش وحل وقوله وجب حينئذ لا كراهة حل (قوله أو خاف منه ضررا) وله الاشتغال
بتسخين البارد اذا خاف منه الضرر وان خرج الوقت بخلاف ما لو خشى الضرر من شديد السخونة
لا يصبر لتبريده بل اذا خشى خروج الوقت وجب التيمم ويفرق بأن التسخين مقدوره بخلاف التبريد
ع ش أي فانه ليس من شأنه أن يكون مقدوره فلا يردانه قد يكون مقدوره بأن يصب عليه ماء باردا
ح ف (قوله ضررا) مستند التجربة أو لاخبار ثقة حل والاعتماد أن تجربة نفسه لا يعول عليها في
الاحكام ح ف (قوله حرم) ويجب عليه التيمم وظاهره وان أمكن تبريده بعد الوقت ويشكل بما
لو توقف استعمال الماء على التسخين حيث وجب ولو بعد خروج الوقت وامتنع عليه التيمم حينئذ

فلا يكره (و) كره
(متشمس بشروطه)
المعرفة بان يتشمس في
اناء من طبع غير نقد كحديد
بقطر حار كالخجاز في بدن ولم
يبرد خوف البرص لان
الشمس يحدتها تفصل
من الاناء زهومة تعالو الماء
فاذا لاقت البدن بسخونها
خيف أن تقبض عليه
فتحبس الدم فيحصل
البرص فلا يكره المستخن
بالنار كما مر لذهاب الزهومة
بها ولا متشمس في غير
منطبع كالخزف والحياض
ولا متشمس بمنطبع نقد
لصفاء جوهره ولا
متشمس بقطر بارد أو
معتدل ولا استعماله في غير
بدن ولا اذا برد كما صححه
النووي على أنه اختار من
جهة الدليل عدم كراهة
الشمس مطلقا وتعبري
بتشمس أولى من تعبيره
بشمس وقولي بشروطه
من زيادتي (والمستعمل
في فرض) من طهارة الحدث
كالغسل الاولى ولو من طهر
صاحب ضرورة (غير
مطهر ان قل) لان الصحابة
رضي الله عنهم لم يجمعوا
المستعمل في أسفارهم
القليلة الماء ليتطهروا به
بل عدلوا عنه الى التيمم

(قوله وكره متشمس)

والكشف منه أشد كراهة

اه ارشاد ابن حجر

فليحذر رشو برى قال ع ش وقد يفرق بأن التبريد ليس له أمد ينتظر بخلاف التسخين اه (قوله ولو
مستخنا بنجس) ظاهره ولو من مفاظ قال المصنف وفيه وقفة حل (قوله وكره متشمس) أي طبيا
وشرعا ومثله الشرب قائما وسهر الليل في العبادة يكره طبيا لشرعا والنوم قبل العشاء يكره شرعا لاطبا
وما ليس طبيا وشرعا الفطر على التمر رشو برى وضابط المتشمس أن تؤثر فيه السخونة بحيث تنفصل
من الاناء أجزاء سمية تؤثر في البدن لا مجرد انتقاله من حالة الى أخرى بسببها شرح م ر (قوله
بشروطه) وهي ستة وقوله بأن يتشمس أول القيود (قوله بقطر حار) أي في زمن الحر والعبدة
بالبدن وان خالفت وضع قطرها فالتعبير بالقطر جري على الغالب فلا يكره المتشمس في الطائف حل
وقرره ح ف (قوله في بدن) ولو بدن أبرص خوفا من كثرة أو استحكامه ح ف (قوله ولم يبرد)
بضم الراء في الماضي والمضارع لانه من باب سهل كما في المختار أو من باب قتل كما في المصباح ع ش (قوله
خوف البرص) أي حدوته أو زيادته أو استحكامه (قوله لان الشمس الخ) علة للعللة (قوله تعالو
الماء) قضية ذلك انه لو خرق الاناء من اسفله أنه لا يكره والاوجه خلافه لان الزهومة تخرج بجميع
أجزاء الماء فالمراد بقوله تعالو الماء تظهر به علوه فلا ينافي اهمان بنشئة بجميع أجزائه م د ابني على
الخطيب (قوله فيحصل البرص) فلو غاب الى ظنه حصول ذلك بسبب معرفته أو بقول طبيب
عدل حرم عليه استعمال ذلك ويجب التيمم ان فقد غيره ولا يكلف أن يصبر الى ان يبرد وظاهره
وان اتسع الوقت وكان قياس ماسيأتي أنه لو لم يجد ما يستخن به الا بعد الوقت انه يصبر ولا يتيمم
انه يكلف هنا الصبر الى أن يبرد ولو خرج الوقت وقوله بسبب معرفته أي تجربته وهو ضعيف
والمعتدل أن التجربة لا يعمل بها في ذلك ح ف (قوله فلا يكره المستخن بالنار) أي ابتداء
بخلاف الشمس اذا سخن بالنار قبل تبريده فان الكراهة باقية أخذنا من مسألة الطعام وهي
ما لو طبخ به طعام مائع فانه يكره تناوله فانها تدل على عدم زوال الكراهة بالتسخين بعد تشميسه
وقبل تبريده بخلاف الجامد كخبز عجن به لان الأجزاء السمية تستهلك في الجامد اه شيعنا ما اذا
برد ثم سخن فانها تزول الكراهة ولا تعود بعد ذلك زى فقول الشارح في بدن ليس بقيد بل مثله
الطعام المائع والثوب اذا غسل بالشمس ولبس في حال حرارته أيضا بخلاف المدخن بالنار أي غير شديد
السخونة أخذنا من قوله قبل وكره شديد حر (قوله لذهاب الزهومة) ظاهره أنها وجدت في أول
الحرارة ثم ذهبت بشدتها اه (قوله لصفاء جوهره) يؤخذ منه أن محل ذلك اذا لم يكن مغشوشا
بنجاس قررره الشبيري ع ش (قوله من جهة الدليل) أي من جهة ضعف الدليل الدال على
كراهة الشمس وقد ذكره م ر بقوله لما روى أن عائشة سخطت ماء في الشمس للنبي صلى الله عليه
وسلم فقال لا تفعل يا حياء تصغير حراء فانه يورث البرص وهذا وان كان ضعيفا لكن يتأيد بما روى
عن عمر رضي الله عنه انه كان يكره الاغتسال به وقال انه يورث البرص اه (قوله من طهارة
الحدث) أي الطهارة المتعلقة بالحدث أعم من أن تكون على وجه الرفع أو على وجه الاستباحة فشمات
العبارة قوله ولو من طهر صاحب الضرورة لكنها لا تشمل غسل الميت لانه لا يقال فيه طهارة حدث
فحينئذ يزداد في عبارته فيقال من طهارة الحدث وما في معناه وهو غسل الميت وقوله كالغسل الاولى
الكاف اما استقصائية اذ لا يستعمل الا الاولى واما تمثيلية لتدخل المسحة الاولى كما قاله الشو برى
(قوله لم يجمعوا المستعمل) فيه أنه يحتمل أنهم لم يجمعوه لكونه قليلا بعد جمعه ويحاج بانهم كانوا
يسافرون مع كثرة ومع كونهم كانوا يغتسلون فهو مع كثرة لم يجمعوه فان قيل لم يجمعوا ماء المرة
الثانية والثالثة أجيب بان ماءهما يختلط غالبا بماء المرة الاولى فيصير الجميع مستعملا فلم يجمعوه لذلك

وبانه يحتمل انهم كانوا يقتصرون في أسفارهم القليلة الماء على مرة واحدة قرر شيخنا الحفناوي (قوله ولأنه أزال المانع) أي مع ضعفه بالقلة والافالكثير كذلك (قوله فان قلت الخ) وارد على المتن أو على الدليل والتعليل على وجه المعارضة كما يدل عليه قوله جمعا بين الأدلة والجواب الأول بالمانع (قوله فيقتضي تكرار الطهارة) لانه من صيغ المبالغة وقوله فيقتضي تكرار الطهارة بالماء أي حتى القليل مع انه يصير من أول طهارة به مستعملا ولا يجوز التطهير به ثانيا (قوله قلت فعول يأتي اسما للآلة الخ) فيه تسليم أن طهورا يقتضي تكرار الطهارة وهو انما يصح لو كان صيغة مبالغة من مطهر والواقع انه صيغة مبالغة من طاهر لا من مطهر فعنه تكرار الطهارة لاسكن للماء يكن لتكرارها معنى حل معنى المبالغة على انه مطهر غيره رشيدى (قوله جمعا بين الأدلة) أي جنس الأدلة الصادق بالواحد فما فوق وهو قوله لان الصحابة الخ وقوله تعالى وأنزلنا من السماء ماء طهورا فالأول لا يقتضي التكرار والثاني يقتضيه ويجوز أن يكون الجمع باقيا على حقيقته والثالث قوله ولأنه أزال المانع لان التعليل دليل وهو أيضا لا يقتضي التكرار (قوله ليس بمطلق) معتمد وقوله وهو الصحيح ضعيف (قوله لكن منع من استعماله) أي في رفع الحدث وحيث لا حاجة للتعليل بانه أزال المانع حل (قوله فيشمل ما توضأ به الصبي) ولو غبر بميز بأن وضأه به وليه ليطوف به وهذا دخل بقوله أم لا الأولى فلو قال الشارح وماء وضوء الصبي لكان أولى ليدخل ماء وضوء غيره بميز وضأه وايه في الحج للطواف قال شيخنا م ر وله اذا ميز أن يصلي به وفيه بحث اه قل على الجلال وفي ع ش أن الأقرب انه لا يصلي به لانه انما اعتد بوضوء وليه للضرورة وقد زالت ونظيره ما قيل في زوج المجنونة اذا غسلها بعد انقضاء دم الحيض من أنها اذا أفادت ليس لها أن تصلي بذلك الغسل اه وقوله وما اغتسلت به الذمية من نحو حيض أو نفاس وهذا دخل بقوله أم لا الثانية لان غسلها ليس عبادة ونيتها لا تميز فلو أسأمت أو أحدا صولها وزوجها كافر وهي مجنونة بطل غسلها وحيث لا يغز فيقال لنا غسل صحيح يبطل بكلام الغسل أو كلام غيره حل (قوله لجليها) أي الذي يعتقد توقف الحل عليه حج فيخرج الحنفى الذي لا يعتقد توقف الحل عليه بل على الانقطاع فقط فلا يكون الماء مستعملا حل وقال س ل لو اغتسلت حنفية لتحل لزوجه الحنفى فماء غسلها غير مستعمل لانه ليس مما لا بد منه عندهما فلو كان زوجها شافعيًا واغتسلت لتحل له ينبغي أن يكون ماؤها مستعملا لانه مما لا بد منه بالنسبة اليه وان كان بالنسبة اليها ليس مما لا بد منه أو كانت شافعية وزوجه حنفيا واغتسلت لتحل لها التمكن كان ماؤها مستعملا أو لتحل له كان غير مستعمل حره والمعتمد أنه يصير مستعملا مطلقا حيث كان أحد الزوجين يعتقد توقف حل التمكن على الغسل انتهى ح ف والحليل ليس بقيد وكذا المسلم (قوله اذا كثير) أي المستعمل ابتداء بأن توضأ شخص في ماء قلبيين فأكثر فان هذا يقال له ماء مستعمل لكنه كثيرا ابتداء ولا يلزم من كونه مستعملا انه لا يصح الوضوء منه ألا ترى ان فسقية الازهر مثلا يقال لها مستعملة اذا انغمس فيها محدثا مثلا لانها استعملت في فرض بل في فروض كثيرة واصح الوضوء منه قطعاً فعلم أن المستعمل غير مختص بالقليل بدليل قول المتن والمستعمل في فرض غير مطهر ان قل فهو موه ان المستعمل في فرض مطهر ان كثير شيخنا (قوله لان الطاهرية) أي اللازمة للطهورة وقوله فالطهورة أولى لانه اذا زال الوصف الاغلاظ وهو النجاسة بالكثرة فالاستعمال أولى (قوله كما يعلم مما يأتي) أي في قوله

بأن يسلم اه شرح العباب لكن الذي اعتمد م ر وولده عدم التقييد بالمسلم لما س ر اه قال سم والظاهر أنها لو لم يكن لها حليل فاغتسلت بقصد الحل انه كذلك اه (قوله أي الذي يعتقد توقف الحل عليه) أي ولا بد أن يكون مكلفا أيضا اه شرح العباب

فالطهورية أولى وخرج
بالفرض المستعمل في غيره
والغسلة الثانية والثالثة
والوضوء المجدد فظهر
لاكتفاء العلة وسبباً في
المستعمل في النجاسة في
بابها (ولا تنجس قلتاً ماء
وهما خبثات رطل) بكسر
الراء أفصح من فتحها
(بغدادى تقرى بملاقاة
نجس) خبر إذا بلغ الماء
قلتین لم يحمل خبثاً رواه
ابن حبان وغيره ومحموده

وقال سم في شرح البهجة
لا يشترط تكليفه لأن
غسلها له لا بد منه وإن
لم يأت المصبي بتركه اه (قوله
قال حل قلتاً ماء أى
صرف) هل المراد يقينا
حتى لو خلط بقلة مائع
وامتزجت ثم أخذ من
المجتمع قلة يحكم على الباقي
بالتنجيس هذه ملاقة أى
نجاسة لأن كون المأخوذ
مائعا والباقي محض الماء في
غاية البعد ولا لاحتمال أن
المأخوذ خصوص المائع
والاصل طهارة الماء فيه
نظر سم على ابن حجر

(قوله ويمكن حمل كلام
القائل بنجاستها على
تحقق الخ) أى ولا يكون
التحقق إلا إذا كان
المصيب قبل امتزاجه
بالبحر اه شيخنا قويسني
(قوله من البول) أى أو ما

فإن زال تغيره الخ وقوله لا تتفاء العلة أى قوله ولأنه أزال المانع ع ش (قوله قلتاً ماء) أى مقدار
مظر وفهما فهو على حذف مضافين ليشمل ما إذا كان الماء في غيرهما وأنه أطلق المحل وأراد الحال فيه
وقال شيخنا العزيزى القلتان صار حقيقة شرعية في الخبثات رطل وبدل على هذا قوله وهما خبثات
رطل تقرى با قال حل قلتاً ماء أى صرف ولو مستعملاً بخلاف الذى بلغهما بمائع استهلك فيه بحيث
لم يتغير به لاحسار لا تقدير أهانه ينجس بمجرد الملاقة كما يحكم عليه بالاستعمال بمجرد مفارقة الحدث
له إذا انغمس وعن حواشي الروضة للباقي لو وضع على ماء دون القلتين ملغ ماء فذاب وبلغ به قلتين
كان كالموكل بالماء ولا بد أن يكونا بمحل واحد أو بمحلين وبينهما اتصال بحيث لو حرك الماء في أحدهما
لتحرك الآخر كقويا والافلا وعلى الثانى يحمل قول امام الحرمين لو كان الماء في حفرتين في كل
حفرة قلة وبينهما اتصال فوقع في إحدى الحفرتين نجاسة فليست أرى أن ما في الحفرة الاخرى دافع
للنجاسة اه وقوله تحركا قويا راجع لقوله حرك ولقوله لتحرك كما صرح به عميرة ويؤخذ من سم
على أبى شجاع انتهى شيخنا لکن اعتمد شيخنا الحنفى انه راجع للأول فقط ففى كان بحيث لو حرك
أحدهما تحركا قويا تحرك الآخر ولو تحركا ضعيفا كفى انتهى قال حجج وينبى في أحواض تلاصقت
الاكتفاء بتحريك الملاصق الذى يبلغ به القلتان دون غيره وعبارة سم والوجه في بيوت الاخليات أن
يكتفى بتحريك كل ملاصق بتحريك ملاصقه وان لم يتحرك بتحريكه غيره إذا بلغ المجموع قلتين
انتهى وقال ع ش قلتاً ماء ولو احتملا حتى لو شككنا في بلوغهما فالاصل الطهارة قرره الشبشيرى وم
والمراد بالماء الماء الصرف حتى لو لم يبلغ قلتين وكذا بناء بمائع ولم يتغير حسا ولا تقدير افسار قلتين بما انضم
اليه جاز التطهير به وينجس بمجرد الملاقة لأن فيه قوة رفع لادفع والدفع أقوى من الرفع وإذا انغمس
فيه جنب صار مستعملاً بعد انفصاله عنه فصار حكمه حكم الماء القليل في أنه ينجس بمجرد الملاقة
وحكمه حكم الماء الكثير في أن له أن يتوضأ به مرارا ولا يجب عليه أن يبقى قدر المائع وحكمه أيضاً أنه
إذا توضأ منه شخص وتقاطر عليه منه شيء فتفرض أنه لو وقع عليه قدر هذا الملتصق يتغير أولا
فإن كان يتغير حكمنا عليه بعدم الطهورية والافلا وفي هذه الحالة لا بد من نية الاغتراف والاصار
مستعملاً ع ش (قوله بغدادى) نسبة الى بغداد بدالين مهملتين وباعجام الثانية وبنون بدلها
وبميم أوله بدل الباء مدينة مشهورة شرح م ر وقوله وبميم أوله أى مع النون فقط كفى
القاموس ع ش وهما بالمصرى أربع مائة وستة وأربعون وثلاثة أسباع رطل على ما صححه النووى
زى (قوله تقرىبا) تميز محمول عن المضاف أى والقلتان تقرىب خبثات رطل أى مقرىبها شورى
أى ما قرب منها (قوله بملاقاة نجس) أى إن لم يتغيره أخذاً مما بعده والنجس بفتح النون مع كسر
الجيم وفتحها وبكسر النون وفتحها مع سكون الجيم وفتح النون مع ضم الجيم شرح م ر وع ش
عليه في أول كتاب الطهارة فهو بفتح النون مع تثنية الجيم وبسكون الجيم مع فتح النون وكسرها
ولو بال في البحر مثلاً فارتفعت منه رغوة فهي طاهرة كما أفنى به الوالد لأنها بعض الماء الكثير خلافاً
لما في العباب ويمكن حمل كلام القائل بنجاستها على تحقق كونها من البول وإن طرحت في البحر
بعرة فوقع منه قطرة على شيء لم تنجسه شرح م ر (قوله إذا بلغ الماء قلتين الخ) أى إن لم يتغير
أخذاً مما بعده أيضاً وهو استدلال على الدعوى الاولى وهى قوله ولا تنجس قلتاً ماء وقوله وفي رواية الخ
تفسيره الاولى وأما الرواية الثانية وهى قوله إذا بلغ الماء قلتين من قلال هجر مع ما بعده من الضميمة
فاستدلال على الدعوى الثانية وهى قوله وهما خبثات رطل وقوله والواحدة الخ من تمام الاستدلال

تغير به من الماء اه شرح الارشاد لحج وقوله أو ما تغير به من الماء أى ولو تقدير اه شرح العباب على

وفي رواية فانه لا ينجس وهو المراد بقوله لم يحمل خبثا أي يدفع النجس (٢٥) ولا يقبله وفي رواية اذا بلغ الماء قلتين من قلال

هجر والواحدة منها قدرها الشافعي أخذنا من ابن جريج الراي لها بقرتين ونصف من قرب الحجاز وواحدة لها لا تزيد غالبا على مائة رطل بغدادى وسيأتى بيانه في زكاة النابت وهجر بفتح الهاء والجيم قرية بقرب المدينة النبوية والقلتان بالمساحة في المربع ذراع ور بع طولاً وعرضا وعمقا بذراع الآدمى وهو شبران تقريبا والمعنى بالتقريب في الخمسة أنه لا يضر نقص رطلين على ما صححه النووي في روضته لكنه صحح في تحقيقه ما جزم به الرافعى انه لا يضر نقص قدر لا يظهر بنقصه تفاوت في التغير بقدر معين من الاشياء المتغيرة (فان غيره) ولو يسيرا أو تغيرا تقديريا (فنجس) بالاجماع المخصص للخبر السابق وخبر الترمذى وغيره الماء لا ينجسه شيء فلو تغير بحقيقة على الشط لم يؤثر كما أفهمه التقييد بالملاقاة وإنما أثر التغير اليسير بالنجس بخلافه في الطاهر لغلظ أمره أما اذا غير بعضه فالتغير نجس وكذا الباقي ان لم يبلغ قتين (فان زال تغيره) الحسى او التقديرى (قوله رجه الله فان زال

على الدعوى الثانية لكن فيه أن هذا لا يفيد كونهما تقريرا بالمعنى المراد وهو أنه لا يضر نقص الخ اذا غاب ما قال والواحدة لا تزيد فى الزيادة ونفى الزيادة لا يفيد اغتفار النقص فتأمل (قوله أى يدفع النجس ولا يقبله) على حد قولهم فلان لا يحمل الضيم لعل على حد قولهم فلان لا يحمل الحجر لثقله والالم يكن للتقييد بالقلتين فائدة حل وقوله لا على حد أى فهو من باب حل المعانى لاجل الاجراء وقوله والا الخ أى لان الماء مطلقا لا يحمل الاجرام النجسة بمعنى أنها لا تستقر فوقه والمعانى المراد بها هنا التنجس الحاصل من ملاقاته النجاسة (قوله أخذنا من ابن جريج) لم يقل كما قال ابن جريج لانه لم يصرح بالنصف بل قال تسع قربتين وشيئا يحمل الشافعى الشيء على النصف احتياطاً اه اطفئى (قوله من ابن جريج) كان شيخ الشافعى واسمه عبد الملك بن يونس ع ش أى شيخه بالواسطة اذا الشافعى أخذ عن مسلم بن خالد الزنجى وهو عن ابن جريج عن عطاء بن أبى رباح عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بالمساحة) أى الترع (قوله فى المربع) أما فى المدور كالبرفهما ذراعان طولاً وذراع عرضاً والمراد بالطول فيه العمق وبالذراع فيه ذراع التجار وهو ذراع ور بع زى والمحيط ثلاثة أمثال العرض وسبع مثله فيضرب بعد البسط نصف العرض فى نصف المحيط ويضرب الحاصل فى العمق وأما المثلث فهو ذراع ونصف طولاً وذراع ونصف عرضاً بذراع الآدمى وهو ما بين الركنين وذراعان عمقا بذراع الآدمى فتبسط كلها أذرعاً قصيرة ثم تضرب ستة الطول فى ستة العرض بستة وثلاثين فخذ ثلثها وعشرها وهم خمسة عشر وثلاثة أخماس فاضرب بها فى ثمانية العمق تبلغ مائة وخمسة وعشرين الا خساً فكل واحد يسع أربعة أرتال والخمس الناقص معنى قوله تقريرا (قوله لا يضر نقص رطلين) وكأن اغتفار الرطلين فقط لانهما أمر وسط بين أدنى مراتب القلة وهو واحد وأول مراتب الكثرة وهو الثلاثة شوبرى (قوله فان غيره) أى يقينا ع ش وفى غيره ضميران بارز ومستتر فالبارز للماء والمستتر للنجس والتقدير فان غير النجس الماء أى حالاً فلولم يغيره حالاً بل بعد مدة فالوجه الرجوع الى أهل الخبرة ان علموا والا فالاصل الطهارة شرح الارشاد وقوله الى أهل الخبرة أى ولو واحداً كما ذكره فى شرح المنهاج ويحكم بالنجاسة من حيثئذ لا من حين وقوع النجاسة قاله بعضهم فتأمل شوبرى والمناسب أن يقول فان غيرهما أى القلتين الآن يقال انه رجع الضمير للمضاف اليه فى قوله قلتا ماء (قوله أو تغيرا تقدير يا) الاخصر أن يقول أو تقدير أو ذلك كان وقع فيه بول منقطع الرائحة فيقدر الرجى المسك والطعم طعم الخل واللون لون الخبر وهذا هو المخالف الاشد كما فى حل (قوله للخبر السابق) أى اذا بلغ الماء الخ ع ش (قوله وخبر الترمذى) عطف على الخبر فالاجماع خصص الخبر بن ع ش وبقي للخبر الثانى تخصيص آخر من جهة صدقه بالقياس والكثير سينبه عليه بقوله أما الماء فله مفهوم خبر القلتين السابق المخصص لمطوق الماء لا ينجسه شيء (قوله فلو تغير بحقيقة) مفهوم الضمير المستتر فى غير لانه عائد على النجس الملاقى وقوله أما اذا غير بعضه مفهوم الضمير البارز لان المتبادر منه فان غيره كله (قوله كما أفهمه التقييد) أى المفهوم من الضمير المستتر فانه راجع للنجس الملاقى المفهوم من قوله بملاقاة نجس (قوله فى الطاهر) أى بالطاهر فى معنى الباء وقوله لغلظ أمره أى وصفه الذى هو التنجيس (قوله أما اذا غير بعضه) هذا واضح فى الراكد دون الجارى فان الجارية الثانية التى لم تلاق النجاسة لها حكم الغسالة حل (قوله فان زال تغيره) أى الماء الكثير أما القليل فلا يظهر بزوال تغيره حل (قوله أو التقديرى) بأن يقدر أنه لو كان التغير حسياً ومكث مدة طويلة أو يزيد عليه ما زال تغيره ويفعل به كذلك أو بأن يكون بجانبه غدراً أى نهر صغير فيه ماء متغير فزال تغيره بنفسه بعد مدة أو بماء صب عليه فيعلم أن هذا أيضاً يزول تغيره بما ذكر

تغيره الخ) والظاهر محى هذا فى التغير السالب بالظهورية فقط

(نفسه) أى لا بعين كطول مكث (أو بماء) انضم اليه ولون نجسا وأخذ منه والباقي قلتان (طهر) لا تنفاء علة النجس ولا يضر عود تغيره اذا خلا عن نجس جامد أما اذا زال حسا بغيرهما كسك وتراب وخل فلا يطهر للشك في أن التغير زال أو استتر بل الظاهر أنه استتر فان صفا الماء ولا تغير به طهر (و) الماء (دونهما) أى القلتين ولو جاريا (ينجس كرتب غيره) كزيت وان كثرت (بملاقاه) أى النجس

(قوله ولو نجسا أى متنجسا) أبقاء بعضهم على ظاهره فلم يؤوله بالمتنجس لكن الحق مع المحشى بدليل أنه غيابه في الروض بالمتنجس والغيازه (قوله قال الزركشي المتجه في هذه) أى فيما اذا بقيت النجاسة وعبارة شرح العباب لحج ولم يتعرض صاحب الحاوي لما اذا زال بنفسه من غير ائراجها منسه قال أى الزركشي والمتجه في هذه الح اه (قوله والارجح الطهارة لأنها الاصل) رده حج في شرح العباب بأن الاقرب لكلامهم أنه متى أمكن استناد التغير للنجاسة كان متنجسا وان احتمل أنه من غيرهما عملا بالظاهر

اه (قوله تنجس جميع ما في القناة) ولو كان في وسط

تقرير ع ش وزى (قوله أى لا بعين) دخل فيه الريح والشمس وبه صرح السبكي شوبرى (قوله ولو نجسا) أى متنجسا وتنكير الماء يشتمل هذا لا ينافيه قوله الماء اذا اطاق ينصرف للطاهر لان ذلك اطلاق شرعى وهذا اطلاق لغوى ع ش أى تسمية النجس ماء باعتبار اللغة والافه لا يقال له ماء شرعا (قوله وأخذ منه والباقي قلتان) بأن كان الاناء من خنقا به فزال انحناقه ودخل الريح وقصره حج (قوله طهر) بفتح الطاء وضمها والفتح أفصح شرح مر ويظهر ولو كان به نجاسة جامدة ويكون مطهرا وانما قال هنا طهر وفيما سياتى فهو مطهور لعله للفتن أو أن الثاني لما كان فيه ايراد ماء كان مظنة توهم أنه يطهر بالاراد ولا يطهر لولم يعبر بالطهور به فعبه فاعاد هذا التوهم بخلافه هنا تأمل شوبرى (قوله لا تنفاء علة التنجس) وهى التغير (قوله ولا يضر عود تغيره الح) قال في الايعاب نعم ينبغي أنه لو قال أهل الخبرة ان التغير من تلك النجاسة كان نجسا اه أى من حين عود التغير كما قاله ع ش قال الزركشي المتجه في هذه أنه اذا عاد ذلك التغير الزائل فالماء نجس وان تغير تغيرا آخر لا بسبب تلك النجاسة أصلا فهو مطهور وان تردد الحال فاحتمالان والارجح الطهارة لأنها الاصل شوبرى (قوله اذا خلا عن نجس جامد) فان كان به ذلك النجس الجامد ضرر التغير به احالة له على ذلك النجس الجامد وهو واضح ان أمكن احالته عليه بأن كان ذلك التغير الذى زال منسوب اليه فالمراد خلا عن نجس كان موجودا فيه قبل زوال ذلك التغير وذلك التغير منسوب اليه قال الرشيدى على مر والظاهر أن مراده بالجامد المجاور ولومائعا كالهـن و بالمائع المستهلك (قوله أما اذا زال) لو زال التغير بمجاورة عادطهورا كفاي فتاوى الفقهاء ويدل له التمثيل بالمخاط زى وعبارة شرح مر ولو زال ذلك التغير ثم عاد فان كانت النجاسة جامدة وهى فيه فنجس وان كانت مائعة أو جامدة وقد أزيلت قبل التغير الثانى لم ينجس اه قال ع ش قوله فنجس أى من الآن وعليه فلو زال تغيره فتطهر منه جمع ثم عاد تغيره لم يجب عليهم إعادة الصلاة التى فعلوها ولم يحكم بنجاسة أبدانهم ولا ثيابهم لانه بزوال تغيره حكم بطهوريته والتغير الثانى يجوز أن يكون من نجاسة تحالت منه بعد وهى لا تضر فيما مضى (قوله حسا) أى ظاهرا (قوله كسك) أى فانه يزىل الريح وذلك فيما اذا كان متغيرا بالريح والتراب يزىل اللون وذلك فيما اذا تغير لونه والخل يزىل الطعم وذلك فيما اذا تغير طعمه أى لم توجد رائحة النجاسة بالمسك ولا لونها بالتراب ولا طعمها بالخل حل (قوله للشك) هذا ينافى قوله قبل أما اذا زال الآن يقال المراد بقوله أما اذا زال أى زال ظاهره فلذلك أتى الشارح بقوله حسا أى ظاهره او يراد بقوله للشك في أن التغير زال أى حقيقة في الحس وفي نفس الامر شيخنا (قوله فان صفا الماء) أى زال الريح المسك أو لون التراب أو طعم الخل وقوله طهر أى حكمنا بطهوريته لا تنفاء علة التنجس (قوله والماء دونهما) قيل الظرف حال من المبتدأ وفيه ما لا يخفى والوجه أنه حال من فاعل ينجس العائد للماء اه شوبرى (قوله ولو جاريا) للرد على من قال لا ينجس الا بالتغير لقوته بوروده على النجاسة قال ابن حجر اختار كثير من أصحابنا مذهب مالك أن الماء لا ينجس الا بالتغير أى ان قل وكأنهم نظروا للتسهيل على الناس والافاد ليل صريح في التفصيل كما ترى اه (قوله ينجس) لم يقل بالاجماع كالذى قبله لانه عند مالك لا ينجس الا بالتغير اه حل (قوله وان كثرت) تعميم حتى لو كان جاريا تنجس جميعه كفاي حل وهو معتمد فلو كانت النجاسة في آخر القناة الجارى فيها الزيت واتصل بها تنجس جميع ما في القناة ولو جعل حائل بين النجاسة والزيت بعد الاتصال تنجس ما وراء الحائل الذى لم يصب النجاسة ومحلها اذا كانت القناة مستوية أو قريبة الاستواء بأن كان فيها ارتفاع يسير فان كان فيها ارتفاع وانخفاض فلا ينجس المرتفع بمجرد ملاقاته المنخفض للنجاسة بل وجعلنا حائلا للارتفاع كان

ففيه تفصيل يأتي في بابها
وأما غير الماء من الرطب
فبالأولى وفارق كثير الماء
كثير غيره بأن كثيره قوى
وبشق حفظه من النجاسة
بخلاف غيره وإن كثرت
وخرج بالرطب الجاف
وتعيرى برطب أعم من
تعيره بمائع (لا بملاقاة
ميتة لا يسيل دمها) عند
شق عضومنها في حياتها
كذاب وخفساء (ولم
تطرح) فيه (و) لا بملاقاة

القناة حفرة فالوجه أن يقال
إن كان الجارى يغلب ماءها
ويبدله فله حكم الجارى أى
فلا ينجس الا ملاقى
النجاسة وإن كان يلبث
فيها قليلا ثم يزالها فله في
وقت البث حكم الراكد
وكذا إن كان لا يلبث
ولكن تتناقل حركته فله
في وقت التناقل حكم الراكد
أع شرح الروض (قوله
أما ورد عليه الخ) أى
وأزالتها حتى يأتي فيها
تفصيل الغسالة أما إذا ورد
عليها ولم يزها كعظمة
مغروزة في قناة يمر عليها
الماء فحكمها حكم النجاسة
الواردة فيما تقدم اه
شيخنا قوبسنى (قوله فإن
تراجع فنجس كالموسد
الخ) أى بأن فرض عود
الرشع أو وقف عن الرشع
وانصل الخارج بما فيه

طاهر أو قيل لا ينجس الا ملاقى النجاسة دون ما وراءها شيخنا والحاصل أن الجارى من الماء ومن
رطب غيره أما أن يكون بمستواً أو قريباً من الاستواء وأما أن يكون منحدرًا من مرتفع جدًا فالجارى
من المرتفع جدًا لا ينجس منه الا ملاقى للنجس ماءً أو غيره وأما في المستوى والقريب منه فغير الماء
ينجس كله بالملاقاة ولا عبرة بالجارية وأما الماء فالعبرة فيه بالجارية وهي ما بين حافتي النهر من الدفعات
فإن كانت قلتين لم تنجس هي ولا غيرها وإن كانت أقل فهي التي تنجس وما قبلها من الجريات باقى
على ظهوريته ولو اتصلت بها وعبرة شرح مـ والعبرة في الجارى بالجارية نفسها لا مجموع الماء فإن
الجريات متفصلة حكمًا وإن اتصلت في الحس لأن كل جارية طالبتة لما قبلها هاربة بما بعدها فإذا كانت
الجارية دون القلتين تنجست بملاقاة النجاسة ويكون محل تلك الجارية من النهر نجسًا ويظهر بالجارية
بعدها ويكون في حكم غسالة النجاسة حتى لو كانت مغالطة فلا بد من سبع جريات عليها ومن الترتيب
هذا في نجاسة تجري مع الماء فإن كانت جامدة واقفة فذلك المحل نجس وكل جارية تمر بها نجسة إلى أن
يجمع قلتان منه ويغزبه فيقال ماء ألف قلة غير متغير وهو نجس اه باختصار أى لأنه مادام لم يجمع
نجس بأن طال محل جرى الماء (قوله أما الماء فمفهوم خبر القلتين السابق المخصص) أى المفهوم
فهو وصفته لا لاخبر قال شيخنا عـ ش المخصص هنا هو المفهوم فقط وانما خصصناه دون المنطوق
لأن حديث القلتين فرد من أفراد العام وذكر فرد من أفراد العام بحكم العام لا بخصوص برماوى فقوله
الماء لا ينجسه شئ مخصوص بما إذا لم يكن دون القلتين (قوله نعم إن ورد) هذا تنقيح للملاقاة بما إذا
لم يكن الماء واردًا على النجاسة أى ولم يجمع معها وهو من جملة التفصيل الآتى حل وعبرة شرح
مـ والمراد بالملاقاة ورود النجاسة على الماء أما ورودها عليها فسيأتى في باب النجاسة اه ومن
الوارد ما لو فار القدر فأصاب فواره أعلاه المتنجس وأما لو وضع اناء فيه ماء على محل نجس وهو يرشح
عليه فلا ينجس ما فيه إلا أن فرض عود الرشع إليه اه ابن حجر وعبرة شرح الروض ولو وضع كوز
على نجاسة وماؤه خارج من أسفله لم ينجس ما فيه مادام يخرج فإن تراجع تنجس كالموسد بنجس
عـ ش على مـ (قوله فالأولى) لأن الماء فيه قوة على دفع النجاسة بخلاف غيره (قوله لا يسيل
دمها) ولو احتملا ودخل ماله دم لكنه لا يسيل كالوزغ شورى (قوله كذاب وخفساء)
وكالبقى المعروف بمصر والقمل والبراغيث والسحالي وهي نوع من الوزغ ذكره ابن العماد وأقره
المصنف عـ ش على مـ وعبارته هنالوتولد حيوان بين ماله نفس سائلة وبين ما ليس له نفس سائلة
فالتقياس الحاقه بماله نفس سائلة كما هو قياس نظيره فيما لو تولد بين طاهر ونجس تأمل اه أى لأن
الفرع يتبع أخص الأصلين (قوله ولم تطرح) ولو من بهيمة لأن للحيوان اختياراً في الجملة بخلاف
الرجح والمراد أن لا يطرحها ميتة وتصل ميتة أما إذا طرحتها حية أو أحييت قبل وصولها فلا يضر كفى
عـ ش قال الشمس الشورى فلو وجد ماله نفس له سائلة في ماء قليل وشك في أنها ألفت فيه ميتة أولاً
ففيه نظر والذي أجاب به شيخنا مـ لما سئل عن ذلك عدم العفو لانه رخصة فلا يصار إليها إلا بيقين
وبعضهم أجاب بالعفو مما لا يصل وحاصل تحرير هذه المسئلة بأطرافها أن يقال كما اقتضاه كلام البهجة
منطوقاً ومفهوماً أنها إذا طرحت حية لم يضر أى سواء كان نشوؤه منه أم لا وسواء مات فيه بعد ذلك
أم لا إن لم تغيره وإن طرحت ميتة ضرر سواء كان نشوؤه منه أم لا وإن كان وقوعها بنفسها لا يضر
مطلقاً فيعفى عنه كما يعفى عما يقع بالرجح وإن كانت ميتة ولم يكن نشوؤه منه إن لم تغير أيضاً وليس الصبي
ولو غير مميز وبهيمة كالرجح ولو تعدد الواقع من ذلك فأخرج أحدها على رأس عود فسقط منه بغير
اختياره لم ينجسه وهل له إخراج الباقي به إلا وجه نعم لأن ما على رأس العود جزء من المانع المحكوم

لأنه حينئذ ماء قليل متصل بنجاسة اه سم على حجج (قوله كذاب الخ)

نجس وكغبار سرجين وحيوان متنجس المنفذ غير آدمي وذلك لمشقة الاحتراز عنها وتجنب البخاري اذا وقع الذباب في شراب أحدكم

وكالعقرب والقمل اه (قوله) وسكتوا عن طرح الخ قال حجج في شرح الغباب وقد يؤخذ من العلة السابقة يعني قوله لمشقة الاحتراز انه لو حصل بفعله واختياره لا يعني عنه اذا لامشقة الا أن يقال انها باعتبار الاغاب وليس ببويد ويشهد له العفو عن قليل دم نحو القمل الحاصل بفعله وقاسها الزركشي على طرح ما لانفس له سائلة في عدم العفو لا تنفاه العلة ويفرق بينه وبين القمل بأن ذلك يحتاج اليه بخلاف هذا ومن ثم مثله الزركشي بأن يرى ذبابة على نجس فيمسكها حتى يمسقها بيده أو يوجه ولزركشي فيما اذا تغير نحو الماء بما لا يدركه الطرف احتمال بالنجاسة احوال للتغير عليه واحتمال بعدمها لضعفه عن أن يغبر في العادة فيضاف لغيره من نحو طول مكث ثم نقل عن غيره انها ان كانت بحيث

بطهارته تأمل اه (قوله نجس) ولو من مغاظ خلافا لابن حجر عش أي ما لم يكن بفعله حل وفي شرح الارشاد ويعني عما يحمله نحو الذباب وان أدركه الطرف على الاوجه اه وخالفه شيخنا مر وسكتوا عن طرح ما لا يدركه الطرف وعما اذا تغير به الماء فليحذر (قوله أي بهر) أي معتدل اه مر وعش (قوله كنقطة بول) أو نقط متعددة لكن بحيث لو جمعت كانت قدرا يسيرا لا يدركه الطرف المعتدل وصار متنجسا معفو عنه لانه غير متنجس الذي الكلام فيه فقول بعضهم يشترط أن يكون ذلك القدر مما لا يدركه الطرف واضح ومن ثم اعتمد شيخنا في الشرح بعد ان نقل ما تقدم عن شرح الروض وأقره والظاهر أن محل العفو أي عدم التنجيس بما ذكر مما لا يدركه الطرف وما بعده اذا لم يغير قياسا على ما قبله حل (قوله كقليل من شعر) وكذا كثيره للراكب وللقصاص مر شورى قال عش ونقل عن مر انه يشترط في العفو عن الدم القليل ودخان النجاسة كونه من غير مغاظ أيضا (قوله من شعر نجس) أي من غير مغاظ عش (قوله ومن دخان نجس) قال في شرح مر أي في الماء أو غيره اه أي حيث لم يكن وصوله للماء ونحوه بفعله والنجس ومنه البخور بالنجس والمتنجس فلا يعني عنه وان قل لانه بفعله عش (قوله أيضا ومن دخان نجس) بخلاف دخان المتنجس فانه طاهر وهذا يقتضي أن دخان يقرأ بالاضافة فان قرئ بالتثنية شمل دخان المتنجس فانه نجس يعني عن قليله كما قاله زى وعش (قوله وكغبار سرجين) عطفه على القليل يقتضي أنه لا تشترط قلته وليس كذلك اه وكتب أيضا قوله وكغبار سرجين هل ولو طرح أو غيرا ولا فخر شورى وعبارة عش قضية إعادة الكاف العفو عن الغبار مطابقا قال سم وليس كذلك بل يشترط في العفو عنه القلة اه (قوله وحيوان متنجس المنفذ) أي بالنسبة للماء فقط دون المائع حتى لو وقع في مائع نجسه على المعتمد كما يرشد اليه التعليل وقد رجح الشيخ عن هذا وسوى بين الماء والمائع للمشقة زى وظاهره أن المنفذ قيد فيخرج به بقية أعضائه اذا كانت متنجسة فلا يعني عنها ويشهد لذلك ما ذكره في الهرة التي أكلت نجاسة وغابت غيبة يحتمل معها طهارة فيها فان لا تنجس ما شرب منه اذ لو كانت بقية الأعضاء مثل المنفذ لم تحتج للتقيد بالغبية المذكورة وقال بعضهم ان المنفذ ليس بقيد بل مثله بقية أعضائه كما صرح به الطوخي وعليه يشكل ما ذكره في الهرة تأمل وعبارة عش على مر ويلحق بذلك في العفو ما تلقىه الفيران في بيوت الاخلية من النجاسات كما أفنى به الوالد وما يقع من بعرا الشاة في اللبن في حال الحلب لمشقة الاحتراز عنه كما نقله ابن العماد فلو شك أو وقع في حال الحلب أولا فالوجه انه ينجس اذ شرط العفو لم يتحقق ويعني عما يسهل غسله من الكورة التي تجعل من روث نحو البقر وألحق بذلك الزركشي ما لو نزل طائر ولم يكن من طيور الماء في ماء وزرق فيه أو شرب منه وعلى فنه نجاسة ولم تتحلل عنه لتعذر الاحتراز عن ذلك اه مر وقوله ولم تتحلل عنه مفهومه انها اذا تحللت ضرر قياس ما تقدم فيما تلقىه الفيران وفيما لو وقعت بعرة في اللبن العفو للمشقة اه عش عاينه ثم قال مر ويعني عن جرة البعير وكذا غيره من كل ما يجتر فلا ينجس ما شرب منه ويعني عما تطاير من ريقه المتنجس ويلحق به فم ما يجتر اذا التقم غير ندى أمه وفم صبي تنجس لمشقة الاحتراز عنه لاسيما في حق المخالط له كما صرح به ابن الصلاح اه وقوله وفم صبي أي بالنسبة لندى أمه وغيره كتنقبيله في فمه على وجه الشفقة مع الرطوبة فلا يلزم تطهير الفم كذا قرره مر اه سم على حجج **(فائدة)** لا يجب غسل البيضة والولد اذا خرجا من الفرج

تؤثر نجس والافلان السبب اذا لم يصلح بالحكم لا يضاف اليه كن ضرب بقلم فأت لاضمان فيه والذي يتجه انه حيث وظاهر علم بقول أهل الخبرة أن التغير منه لم يعرف عنه سواء قل التغير أم لا وحيث لم يعلم ذلك بأن علم عدمه أو شك فيه عني عنه اه ببعض حذف

وظاهر أن محله إذا لم يكن معهما رطوبة نجسة اه روض وشرح به (قوله فليغمسه) هو أمر
 ارشاد لمقابلة الداء بالدواء وفي قوله كلف دفع توهم المجاز في الاكتفاء بغمس بعضه فلا يكتفى بغمس
 الجناحين وان حصل الشفاء بالجناح الآخر وهل يغمسه وان انغمس بنفسه فيه احتمالان ومحل جواز
 الغمس أو استحبابه إذا لم يغلب على الظن التغير به والاحرم لما فيه من إضاعة المال اه (قوله فان في
 أحد جناحيه) وهو اليسار خطيب ويؤخذ منه أنه إذا قطع أحدهما لا غمس وبالأولى إذا قطعما كذا
 قال بعض شيوخنا قلت يحتمل الغمس مطلقا ويكون المراد الجناح أو أصله أجهوري عليه وعبرة
 ع ش على م وعليه فلو قطع جناحها لا يسر لا يشدب غمسها لا تنفاه العلة بل قياس ما هو المعتمد
 من حرمة غمس غير الذباب حرمة غمس هذه الآن لفوات العلة المقتضية للغمس اه (قوله
 وانه) بكسر الهاء مزنة شورى (قوله وقيس بالذباب) أي في عدم التنجيس لافي الغمس (قوله
 وتعتبر القلة) أي المذكورة في قوله كقليل من شغل نجس ومن دخان ولو ذكر بجنبه لكان
 أولى وعبرة سم وتعتبر القلة لعله عائد لقابل الشعر وما بعده دون ما قبله إذ المدار فيه على
 التغير وعدمه من غير نظر للعرف الآن يلتزم أنه إذا كثرت لا يسيل دمه عرفا نجس وان لم يغير
 فليحذر اه (قوله بماء) أي مطلقا ولو نجسا شورى أي غير بول (قوله لماء) من انتفاء علة
 التنجيس وهي التغير والقلة ع ش (قوله والتغير بالمؤثر) تقييده بالمؤثر يقتضي أن غير المؤثر يكون بغير
 الطعم واللون والريح وفي أن مطلق التغير يكون بغيرها تأمل ع ش (قوله أولون أوريح) أو مانعة خلو
 شورى (قوله خرج بالمؤثر) لا يخفى أن هذا لا يستفاد من عبارة المذكورة إذ غاية ما نفيد أنه
 التغير بغير الطعم واللون والريح غير مؤثر فلو قال خرج بالمؤثر التغير بالحرارة والبرودة لكان أولى
 حل (قوله وقدمنا) أي مر حكمهما وهو أن التغير ليسير لا يضر والتغير بجيفة قرب الشط لا يضر
 (قوله المخالف الوسط) أي فيقدر اللون لون عصير العنب والطعم طعم عصير الرمان والريح ريح اللادن
 حل (قوله المخالف الاشد) أي فيقدر الريح ريح المسك والطعم طعم الخل واللون لون الخبز حل
 (قوله ولو اشتبه) عبارة شرح م ولما كان قد تعرض اشتباه بين الماء الطهور وغيره ذكر
 المصنف كغيره حكم الاجتهاد فقال ولو اشتبه الخ فهو مرتبط بقوله انما يطهر من مائع ماء مطلق أي
 ولو بالاجتهاد فهو وسيلة للوسيلة وهي الماء المطلق وقوله على أحد أي أهل للاجتهاد ولو صيما يز بالنسبة
 للعبادات أما بالنسبة للملك فيشترط فيه التكليف م قيل في عبارة المصنف صورة مكررة وهي
 اشتباه الطاهر بالطهور لان قوله طاهر بغيره يشملها إذ الغير يشمل الطهور وكذلك قوله أو طهور
 بغيره يشملها لان الغير يشمل الطاهر وظاهر أن المراد بغير الطاهر المتنجس وغير الطهور المستعمل
 فلا تكرار في كلامه تدبر (قوله بغيره) أي ولذلك الغير أصل في التطهير كما يعلم مما يأتي (قوله من ماء
 أو غيره) راجع لقوله طاهر وطهور ولقوله بغيره والاصل هنا قيد بالماء وقوله كما أفاده كلامه أي
 الاصل ضمنا لا صريحا وعموم ذلك يشمل كما أفاده الشارح ما لو اشتبه طهور ومستعمل من التراب
 بغيره ولا يفيد كلام الاصل لا هنا ولا في شروط الصلاة فيكون قوله كما أفاده أي مجموع ذلك لا جيمه
 حل ما يخصامع زيادة (قوله اجتهد) وشروطه ستة تعدد المشتبه وأصلية الطهارة فيه والخصر في
 المشتبه به فلو اشتبه اناء نجس بأوان غير محصورة فلا اجتهد بل يأخذ منها ما شاء الى أن يبقى عدد
 محصور عند حج وعند م الى أن يبقى المشتبه وكلام حج هو الظاهر وهذا شرط لوجوب
 الاجتهاد لا لجوازه لانه يجوز حينئذ وكون العلامة لها فيه مجال أي مدخل بأن يتوقع بها ظهور
 الحال فلا يجتهد فيها إذا اشتبهت محرمة بأجنبيات محصورات للشكاح لانه محتاط له وكذا لو اشتبهت

فليغمسه كله ثم لينزعها فان
 في أحد جناحيه داء وفي
 الآخر شفاء زاد أبو داود
 وانه يتقي بجناحه الذي فيه
 الداء وقد يفضي غمسه الى
 موته فلو نجس لما أمر به
 وقيس بالذباب ما في معناه
 فان غيرته الميتة أكثر منها
 أو طرحت فيه تنجس وقولي
 ولم تطرح ونحو ذلك من
 زيادتي وتعتبر القلة بالعرف
 (فان بلغهما) أي الماء
 النجس القلتين (بماء
 ولا تغير به فطهور) لما
 مر فان لم يبلغهما أو بلغهما
 بغير ماء أو به متغير لم يطهر
 لبقاء علة التنجس (والتغير
 المؤثر) بطاهر أو نجس
 (تغير طعم أولون أوريح)
 وخرج بالمؤثر بطاهر التغير
 اليسير به وبالمؤثر بنجس
 التغير بجيفة قرب الماء
 وقدم ويعتبر في التغير
 التقديرى بالطاهر المخالف
 الوسط المعتدل وبالنجس
 المخالف الاشد (ولو اشتبه)
 على أحد (طاهر أو طهور
 بغيره) من ماء أو غيره كما
 أفاده كلامه في شروط الصلاة
 (اجتهد) فيهما
 درس

(قوله بماء أي مطلقا)
 نزع المائع وإباحة التطهر
 بالجميع حيث لا نجاسة
 لاستهلاك المائع فيه لانه
 صار ماء اه شرح الروض

يبحث عما يبين النجس مثلاً من الامارات كرشاش حول انائه أو قرب كلب منه هذا (ان بقيا) والا فلا اجتهاد خلافاً لما صححه الرافعي فيما اذا تالف أحدهما وشمل ما ذكره الا على انه يدرك الامارة بالنس وغيره ومن قدر على طاهر أو طهور يقيين كما صرح لجواز العدول الى المظنون مع وجود المتيقن كافي الاخبار فان الصحابة كان بعضهم يسمع من بعض مع قدرته على المتيقن وهو سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم (واستعمل ما ظنه) بالاجتهاد مع ظهور الامارة (طاهراً أو طهوراً) وتعبيرى بطاهر أعم من تعبيره بماء طاهر وذكر الاجتهاد في اشتباه الطهور بالمستعمل وبالتراب النجس مع التقييد ببقاء المشتبهين من زيادتي (لا) ان اشتبه عليه (ماء وبول) مثلاً فلا يجتهد الا لأصل للبول في التطهير ليرد

(قوله خبر دع ما يرييك الخ) أجيب عنه بأنه لا ريب مع غلبة الظن بالاجتهاد (قوله وبه صرح الاذرعى الخ) عبارة مر وما بحثه الاذرعى من مجيء

زوجته بأجنبيات فلا يجتهد للوطء بخلاف ما لو اشتبهت أمته بأماء فيجتهد للملك وله الوطء تبعاً والعلم بالنجاسة أو ظنها بخبر العدل والسلامة من التعارض بخلاف ما اذا كان هناك تعارض كأن تغير اجتهاده فانه لا يعمل بالثاني ولا بالأول كما يأتي اه زى لكن في عد العلم بالنجاسة أو ظنها من الشروط نظر لانه موضوع المسئلة لان الاشتباه مشعر بذلك ح ف (قوله جواز ان قدر) وفارق القادر على اليقين في القبلة حيث لا يجتهد لانحصارها في جهة فطلب غيرها بعد عتبات بأن اجتهاده قد يؤديه الى غير جهتها (قوله وخاف ضيق الوقت) بأن لم يبق منه ما يسعها كاملة وهو ليس بقيد بل وجوباً موسعاً ان اتسع الوقت ووجوباً مضيقاً ان ضاق شبيهى وروض ومرعش (قوله وذلك بأن يبحث) تصوير للاجتهاد مع ش (قوله مثلاً) أى أو المستعمل (قوله هذا ان بقيا) أى كلاً أو بعضاً وهو اشارة الى شروط الاجتهاد فأشار الى أوها وهو التعدد بقوله ان بقيا الى ثانيها وهو أن يكون لكل من المشتبهين أصل في التطهير بقوله لاماء وبول ولاماء وماء ورد الى ثالثها وهو السلامة من التعارض بقوله فان تركه وتغير ظنه الخ وبقى شروط أخرى بعضها لا يليق بالمقام وفي عدلهم السلامة من التعارض شرطاً نظراً لانها شرط للعمل بالاجتهاد لا لاصله (قوله خلافاً لما صححه الرافعي فيما اذا تالف أحدهما) أى لا بعد الاجتهاد وكان التالف هو الذى ظن طهارته وأما اذا كان بعد الاجتهاد والحالة هذه فلا فائدة فيه فالتعدد عند الرافعي شرطه أن يكون في الابتداء لاقى الدوام حل (قوله وشمل ما ذكر) أى الاحد في قوله على أحد الا على أى خلافاً لمن قال لا يجتهد هنا كما لا يجتهد في القبلة ورد بأنه يدرك الامارة هنا لانها لان أدلة القبلة بصرية نعم لو فقد جميع الحواس امتنع الاجتهاد كما قال الاذرعى انه يجب الجزم به وهو حسن مرعش (قوله لانه يدرك) أى وانما جاز الاجتهاد للاذرعى لانه الخ (قوله وغيره) كالشم والنوق وانما جاز له الذوق لان النجاسة غير متعينة لكن لو ذاق أحدهما امتنع عليه ذوق الآخر ما لم يغسل فيه بينهما لانه يصير متيقناً بنجاسة فيه لاجتماع الماءين عليه اه قل (قوله ومن قدر الخ) أى خلافاً لمن قال لا يجتهد حينئذ خبر دع ما يرييك الى ما لا يرييك (قوله كما صرح) أى في قوله اجتهاد فيهما جواز ان قدر الخ ع ش وانما أعاده توطئة للتعليل المذكور بعد (قوله لجواز العدول) أى وانما جاز الاجتهاد لمن قدر لجوز العدول الخ (قوله كافي الاخبار) بفتح الهمزة شورى (قوله واستعمل ما ظنه) أى هو لا غيره وقوله مع ظهور الامارة شرط في الاستعمال فالاجتهاد هو البحث عنها وظهورها أمر زائد على البحث لانه لا يلزم من البحث عن الشيء ظهوره فلا يستعمل الا اذا ظهرت له الامارة بعد البحث شيخنا (قوله وتعبيرى بطاهر) أى في قوله ولو اشتبه طاهر وعبرة الاصل ولو اشتبه ماء طاهر (قوله وذكر الاجتهاد) أى صريحاً فلا تنافي بينه وبين قوله أو لا كما أفاده كلامه في شروط الصلاة لانه مذكور ثم ضمناً (تنبيه) لا يحكم بنجاسة ما أصابه رشاش أحد الاناءين المشتبهين ولو ظهر بالاجتهاد أنه النجس لانا لا نجس بالشك نية عليه بعض مشايخنا اه ابن عبد الحق نعم ان توضحاً بالثاني امتنع عليه أن يصلى قبل غسل ما أصابه من رشاش الاول لانه اذا لم يغسله صلى يقيين النجاسة ع ش (قوله لاماء وبول) هذا تقييد لا غير في قوله السابق بغيره فلا بد أن يكون ذلك الغير غير نجس العين حل (قوله فلا يجتهد) ظاهره منع الاجتهاد مطلقاً ولو للشرب وسجود من اطفاء نار ولو قيل بجواز الاجتهاد فيما اذا أراد غير العبادة لم يكن بعيداً وبه صرح الاذرعى اه ع ش اطفئ حتى خلافاً للقلوبى المانع للاجتهاد مطلقاً (قوله ليرد

كلام الماوردى في الماء والبول به اذا كلامه يشير الى أنه إنما أباح له الاجتهاد ليشرب ماء الورد ثم يتطهر بالآخر وهذا غير ممكن هنا و أيضاً فكل من لماء من له أصل في الحل المطلوب وهو الشرب فجاز الاجتهاد لذلك بخلاف الماء والبول

تلف) لهما أو لهما ولو
بصب شيء منه في الآخر فان
تيمم قبله أعاد ما صلاه بالتيمم
لانه تيمم بحضرة ماء متيقن
الطهارة مع تقصيره بترك
اعدامه وكذا الحكم فيما لو
اجتهد في الماءين فتعجير
والدعي في هذه التقليد
دون البصير قال في المجموع
فان لم يجد من يقلده أو
وجده فتعجير تيمم وتعجير
بالتف أعم من تعبيره
بالخاط (ولا) ان اشتبه عليه
(ماء وماء ورد) فلا يجتهد

فالاوجه انه لا اجتهاد في ذلك
ونحوه كنية ومذكاة مطلقا
اه (قوله أي في حد القرب
وقيل الخ) الاحسن أن
يقول فان لم يجده أي في
محل يجب طاب الماء
منه فيأتي فيه تفصيله
وهو أقرب مأخذا من
ضبطه بالمشقة التي تسقط
الجمعة اذا هو آلة في تحصيل
الماء اه سبط الطيلاوي
(قوله رحمه الله فتعجير تيمم)
أي أو اختلف عليه بصيران
مثلا اجتهاد له أو أكثر
واستوى الجانبان عنده
فان اعتقد أرجحية أحدهما
وجب عليه تقليده اه
شرح الارشاد الصغير
والاسعاد من خط سبط طاب
(قوله اما بالنسبة للشرب الخ)
هل المراد قصده بذلك نظير

بالاجتهاد اليه) فان قلت ليس المقصود من طلب الاجتهاد هو طلب البحث عن النجس حتى يشترط
أن يكون له أصل في التطهير يرد بالاجتهاد اليه وانما المقصود به طلب الطاهر فقلت لعل المراد الاشارة
الى أن الاجتهاد قد يؤديه للنجس في نفس الامر فيظنه الطاهر فاشترطناه أي كون المشتبه به غير بول
ليكتفي بالطهارة الاصلية في مكان الاجتهاد فتأمل سمعش وقوله ايرد أي البول وقوله اليه أي الاصل
(قوله بخلاف الماء) فان له أصلا في التطهير والمراد بقوله له أصل في التطهير عدم استحالة عن خلقته
الاصلية كالتنجس والمستعمل فانهم لم يستحيلا عن أصل خلقته ما الى حقيقة أخرى بخلاف نحو البول
وماء الورد فان كلا منهما قد استحال الى حقيقة أخرى شرح مر وقال في الخادم والمراد بقوله لم
له أصل في التطهير امكن رده الى الطهارة بوجه وهذا محقق في المتنجس بالكثرة بخلاف البول
اه وهذا لا يتأتى في نحو الطعام المائع المتنجس اه فيض شوري (قوله لا لبطلان) لانها لو
كانت لا لبطلان لابطلت الحكم الاول وهو عدم الاجتهاد فيقتضي أنه يجتهد لانه اذا بطل عدم
الاجتهاد ثبت الاجتهاد (قوله ولو بصب شيء الخ) أي وبعد الصب لا يجوز له الاجتهاد لانه بذلك لا يصير
معه ماء طاهر يمين حيث كان المصبوب قد راي نجس الآخر أو يسلب ظهوره كذا في حل وعبرة
عش ولو بصب شيء أي وان لم يدركه الطرف ومحل العفو فيما تقدم ان لم يكن بفعله اه فان قلت يحتمل أنه
صب من الطاهر في النجس فيكون معه ماء طاهر قلت كما يحتمل هذا يحتمل العكس وليس أحد الاحتمالين
أولى من الآخر فليس معه طاهر يمين ح ف (قوله فان تيمم قبله) أي والحال أنه نسي ان عنده
ماء مشبه ببول والا فلو تيمم مع العلم بذلك لاتصح صلاته لان تيممه غير صحيح فلا يحسن قوله أعاد ما صلاه
لانه يقتضي أن ما صلاه صحيح مع انه حينئذ باطل شيخنا فلو قال لم يصح تيممه اكان أولى لان التالف
شرط لصحة التيمم (قوله مع تقصيره الخ) أي فلا يرد التيمم بحضرة متيقن الطهارة وقد منع منه
نحو سبع حل (قوله وكذا الحكم) أي يتيمم بعد التالف وقوله فيما لو اجتهد أي الاحد الصادق
بالاعمى (قوله وللاعمى في هذه) أي مسألة التعجير التقليدي أي يجب عليه ولو لأعمى أقوى ادراكا
منه ولو بأجرة لا تزيد على ماء الطهارة وقد رعاها ما يجب على من قصده الاجتهاد ولو بأجرة وتجب له
الاجرة ان لم يرز مجانا قال شيخنا وانظر هل له أخذ الاجرة وان تعجير راجعه برماوى (قوله فان
لم يجد من يقلده) أي في حد القرب وقيل في محل يلزمه السعي اليه في الجملة لو أقيمت فيه حل (قوله
فتعجير تيمم) أي بعد التالف المذكور أي ما لم يجد غير الذي تعجير والاقلده وهكذا الى أن يضيق الوقت
حل وعبرة عش فتعجير تيمم ظاهره وان لم يضق الوقت وهو الظاهر وفي شرح شيخنا للارشاد
قال ابن الرفعة وانما يقلد فيما اذا تعجير اذا ضاق الوقت والاصر وأعاد الاجتهاد وفيه من المشقة ما لا يخفى
بل قولهم الآتي في التيمم لو تيقن الماء آخر الوقت فانتظاره أفضل يرد لانه لم ينظر الى الحالة
الراهنه دون ما يأتي فليتنظر هنا الى ذلك بالاولى لانه وان صبر واجتهد ليس على يقين من ادراك
العلامة اه عش (قوله ولا ماء وماء ورد فلا يجتهد) أي للطهارة اما بالنسبة للشرب فيجوز له
التطهير بالآخر للحكم عليه بأنه ماء والفرق بينه وبين الطهارة انه يستدعي الطهارة وهما مختلفان
والشرب يستدعي الطهارة وهما طاهران وافتاء الشاشي بأن الشرب لا يحتاج للتحري رد بأنه
وان لم يحتاج اليه فيه لكن شرب ماء الورد في ظنه يحتاج اليه وحينئذ فاستتاج الماوردي جواز
الطهر حينئذ صحيح لان استعمال الآخر في الطهر وقع تبعا وقدعه امتناع الاجتهاد للشيء مقصودا
و يستفيدة تبعا كافي امتناع الاجتهاد للوطء ويمسكه تبعا فيما لو اشتبهت أمته بأمة غيره واجتهد
فيهما للملك فانه يطوؤها بعده لحل تصرفه فيها او لكونه يعتفر في التابع ما لا يعتفر في المتبوع من شرح

ما في العباب الآتي في مسألة الأمتين تدبر (قوله رد بأنه وان لم الخ) لم يرضه حج والظاهر معه اه

مر وعبرة البرماوى ولو اشتبه أمتا شخصين واجتهد أحدهما فيهما للملك جاز وثبت ملكه لها بمجرد ذلك سواء وافقه الآخر أو نازعه ولا تقبل منازعته الا بينة وتعين الثانية للآخر للحصر فيه ويحل له وطؤها بعده هذا ان لم يجتهد الآخر فان اجتهد وأداه اجتهاده الى غير ما أداه اجتهاد الآخر فيتجسه الوقف الى أن يظهر الحال أو يصطلحها اه ولو اشتبه ماء طهور بمستنجن وماء ورد جازله الاجتهاد بخلاف ما اذا كان معهما بول فلا يجوز الاجتهاد لان البول لأصل له في التطهير كما قاله ع ش على م ر (قوله لما صرف) أى قوله ادلا لأصل للبول في التطهير أى وكذلك ماء الورد لأصل له في ذلك (قوله للضرورة) أى الحاجة والافهنة الكيفية جائزة وان قدر على طهور متيقن وتجوز وان كان قادرا على الجزم بالنية بأن يأخذ بكفه من أحدهما وبالآخر من الآخر ويغسل بهما خديه معا ناويا الوضوء ثم يعكس ذلك ثم يوضوؤه بأحدهما وبالآخر محل وزى (قوله قبل استعماله) ليس بقيد بل هو لتتمام السنة (قوله اراقة الآخر) فلم يرقه وتغير اجتهاده والحال أنه قبل الاستعمال فالظاهر أنه يعمل بالثاني اذ ليس فيه محذور مما ذكره فيما بعد شيخنا (قوله لنحو عطش) لعل المراد عطش دابة وكذا آدمى خاف من العطش تلف نفسه أو عضواً ومنفعة والالم يحزله شربه لان له حكم النجس سم ع ش (قوله لتلايغظ) بفتح اللام من باب طرب (قوله وذ كرسن الازاقة الخ) انما لم يقل والتصرح لان عبارة المنهاج محتملة له وللجواب وهو انما يقول والتصرح اذا كانت العبارة شاملة له ولغيره ع ش وعبارة الاصل اراق الآخر وفيه أنها اذا كانت محتملة للجواب والندب كان الاولى أن يقول والتصرح بسن الازاقة كما قاله حل وس ل فكلام المحشى غير ظاهر (قوله فان تركه) أى ترك الآخر من غير اراقة (قوله لم يعمل بالثاني) وكذا بالاول زى وشو برى لظنه نجاسته فلا يصلى بالوضوء الحاصل منه على المعتمد عند الرملى خلافا لابن حجر (قوله لتلا ينقض الخ) جواب عما يقال ما الفرق بين ما هنا وما لو تغير اجتهاده في القبلة وهو يصلى حيث يعمل بالثاني وأجيب بأنه لو عمل بالثاني هنا لم يفسد عليه الفساد المذكور شيخنا عز زى ومنع ابن الصباغ ذلك بأنه انما يؤدى الى نقض الاجتهاد بالاجتهاد لو أبطلنا ما مضى من طهره وصلاته ولم ينطله بل أمرناه بغسل ما ظن نجاسته كما أمرناه باجتنب بقية الماء الاول ويحجب بأنه يكفي في النقض وجوب غسل ما أصابه الاول واجتناب البقية شرح الروض وقال م ر وعلم مما تقدم وجوب إعادة الاجتهاد لكل صلاة يريد فعلها ان لم يكن ذا كرا لدليله الاول اه (قوله ان غسل ما أصابه الاول) أى غسله بماء الثانى وأخذ البلقينى من هذا أنه لو غسل ما أصابه من الاول بماء طهور متيقن الطهارة أو باجتهاد آخر غير هذا جازله العمل بالثاني لا تنفائ المعنى المذكور وبه أفتى والشيخنا حل وفيه أن نقض الاجتهاد موجود أيضا تأمل وعبارة زى قوله ويصلى بنجاسة قضيته أنه لو غسل أعضائه بين الاجتهادين انه يعمل بالثاني وبه قال السراج البلقينى وهو كذلك وأنه لو اشتبه طهور بمستنجل أنه يعمل بالثاني أيضا وهو كذلك كما بحثه شيخنا الشهاب البرلسى رحمه الله اه وقوله أنه يعمل بالثاني أى ولا يعيد ما صلاه بالاول على الراجح ولا يقال يلزم على العمل بالثاني الصلاة بنجاسة قطعاً ما فى الاول واما فى الثانى فيلزمه الاعادة حينئذ لاننا نقول النجاسة غير متعينة فلا يعتد بها كما قالوا فيما وصلى أربع ركعات لاربع جهات فانه لا يعيد مع أنه صلى لغير القبلة قطعاً فى ثلاث ركعات لان المبطل غير متعين شيخنا ح ف (قوله بل يتيمم بعد الثالث) أى للماءين حتى لا يكون معه ماء أصلاً لا متيقن الطهارة

ظن طهارة أحدهما) أى الماءين بالاجتهاد (سن) له قبل استعماله اراقة (الآخر) ان لم يحتج اليه لنحو عطش لتلا يغلط فيستعمله أو يتغير اجتهاده فيشتبه عليه الامر وذ كر سن الازاقة من زيادى (فان تركه) وبقى بعض الاول (وتغير ظنه) باجتهاده ثانياً (لم يعمل بالثاني) من الاجتهادين لتلا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل ما أصابه الاول ويصلى بنجاسة ان لم يغسله (بل يتيمم) بعد التلقب (ولا يعيد) ما صلا به بالتيمم

(قوله و يحجب الخ) لكن قد يقال ليس اللازم هذا فقط بل اللازم اما هذا واما الصلاة بنجاسة يقيناً فيكون كسئلة القبلة لاننا نقول لما تعدد اللازم هنا تقوى عدم العمل بالثاني بخلاف مسئلة القبلة فانه لا يلزم فيه الا الصلاة لغير القبلة لكنه لما كان غير معين لم يقتض الاعادة اه (قوله وأخذ البلقينى من هذا) لأنه لو غسل ما أصابه من الاول بماء طهور متيقن الطهارة أو باجتهاد آخر غير هذا جازله العمل بالثاني لا تنفائ المعنى المذكور وبه أفتى والشيخنا حل وفيه أن نقض الاجتهاد موجود أيضا تأمل وعبارة زى قوله ويصلى بنجاسة قضيته أنه لو غسل أعضائه بين الاجتهادين انه يعمل بالثاني وبه قال السراج البلقينى وهو كذلك وأنه لو اشتبه طهور بمستنجل أنه يعمل بالثاني أيضا وهو كذلك كما بحثه شيخنا الشهاب البرلسى رحمه الله اه وقوله أنه يعمل بالثاني أى ولا يعيد ما صلاه بالاول على الراجح ولا يقال يلزم على العمل بالثاني الصلاة بنجاسة قطعاً ما فى الاول واما فى الثانى فيلزمه الاعادة حينئذ لاننا نقول النجاسة غير متعينة فلا يعتد بها كما قالوا فيما وصلى أربع ركعات لاربع جهات فانه لا يعيد مع أنه صلى لغير القبلة قطعاً فى ثلاث ركعات لان المبطل غير متعين شيخنا ح ف (قوله بل يتيمم بعد الثالث) أى للماءين حتى لا يكون معه ماء أصلاً لا متيقن الطهارة

ولامظنونها ولا يجب عليه غسل أعضائه قبل التيمم لان النجاسة غير محققة قاله ع ش و قول
 وقرره ح ف (قوله فان لم يبق الخ) مقابل قوله وبقى بعض الأول (قوله وقلنا يجوز الاجتهاد)
 أى فى الواحد واما لو قلنا بعدم جواز الاجتهاد كان قوله فلا إعادة أى جزما وقال بعضهم انما قيد
 بقوله وقلنا الخ لئلا تفتى الخلاف فى إعادة لئلا يشار له الاصل بقوله ولا يعيد فى الاصح اذ ان قول
 الضعيف المشار اليه هو القول بوجوب الاعادة ويعمل بأن معه ماء طاهر بالظن وهذا لا يكون
 الا على طريقة الرافعى القائل بأنه يجوز اجتهاده حتى يظن طهارة الثانى بالاجتهاد بخلافه على طريقة
 النووى لا يتأتى هذا القول اذ ليس معه ماء طاهر بالظن لعدم جواز الاجتهاد له فلا ظن تأمل وفائدة
 جواز الاجتهاد على طريقة الرافعى على القول به مع أنه لا يعمل بالثانى أن له بيعه بعد الاجتهاد (قوله
 على ما اقتضاه كلام الرافعى) الاجتهاد فى هذه الحالة ممنوع على رأى الرافعى أيضا لعدم فائدته وانما
 محل الخلاف بينهما فيما اذا تلف أحدهما قبل الاجتهاد قاله الشيخ الرملى فى حواشى شرح الروض
 شوبرى (قوله فلا إعادة) أى لما صلا به بالتيمم الخ مفرع على محذوف أى واجتهاد فتغير ظنه
 باجتهاده ثانيا أن الآخر هو الطاهر فلا يعمل بالثانى بل يتيمم ولا يعيد مثل ما تقدم فيما اذا بقى بعض
 الأول وأشار لذلك بقوله فلا إعادة ففيه اختصار وحذف لعلمه بما تقدم وفيه بحث وهو أنه اذا
 كان الحكم هنا مساويا لحكم قوله وبقى بعض الأول فلا يظهر كون قوله فان لم يبق من الأول شئ
 مفهوما لقوله وبقى بعض الأول لان كونه مفهوما يشهد بان حكمه مخالف لحكمه مع أنه واحد
 فيهما وهو أنه لا يعمل بالثانى بل يتيمم ولا يعيد فان أجيب بأن قوله هنا فلا إعادة أى على الاصح
 وقوله سابقا ولا يعيد أى جزما قلنا الاعادة فى كل فيها خلاف كما قاله سم على المحلى فليحذر رحرر
 فوجد أن الأولى لا يعيد فيها جزما لانها مفرضة بعد تلف الماء من خلافا لسم وهذه لا يعيد فيها
 على الاصح شيخنا (قوله اذ ليس معه ماء متيقن الطهارة) أى وان كان معه مظنونها (قوله وهذه
 مسألة المهاج) أى قوله فان لم يبق الخ وأتى بهذا توطئة لقوله وهى انما تاتى على طريقة الرافعى
 وعبارة المهاج فان تركه وتغير ظنه لم يعمل بالثانى على النص بل يتيمم بلا إعادة فى الاصح اه حملها
 الشرح على اذ لم يبق من الأول شئ لذكركه الخلاف فيها لانه اذا بقى بعض الأول لم يعمل بالثانى قطعا ولا
 يعيد جزما ولعل الأولى أن يقول وهذا هو الذى ذكره المهاج الخ (قوله لذكركه الخلاف فيها) وهو
 عدم العمل بالثانى على النص وادائيم لا تجب الاعادة فى الاصح فهذا هو الخلاف حل ولو أبدل
 قوله لذكركه الخلاف بقوله لتصحيحه الخلاف لكان واضحا لان الخلاف جار فى كل منهما ع ش وعبارة
 سم الأولى أن يقول لتصحيحه عدم الاعادة لان قوله لذكركه الخلاف فيها يقال عليه ان أراد الخلاف
 فى جواز الاجتهاد فالمهاج لم يذكركه وان أراد الخلاف فى العمل بالثانى فهو جار أيضا فيما اذا بقى من الأول
 شئ وان أراد الخلاف فى الاعادة فهو أيضا فيما اذا بقى بعض الأول تأمل وفيه نظر لانه اذا بقى بعض الأول
 وتغير اجتهاده وتيمم بعد تلف الماء من فلا يعيد جزما كما تقدم فيكون قوله لذكركه الخلاف تعليلا صحيحا
 منتجها لكونها مسئلة لان الأولى لا خلاف فيها (قوله على طريقة الرافعى) وهى عدم اشتراط تعدد
 المشتبه دواما ومراده الاعتراض على الاصل حيث كان كلامه انما يستقيم على طريقة غيره ووجه
 الحصر فى قوله وهى انما تاتى على طريقة الرافعى أن هذه المسئلة على طريقة النووى لا يتأتى فيها القول
 الضعيف بوجوب الاعادة اذ ليس له الاجتهاد حتى يكون معه طاهر بالظن تأمل (قوله والأولى حل الخ)
 لا ينفى أنه خلاف ظاهر قوله أى المهاج واذا استعمل ما ظنه أراق الآخر اذ ظاهره استعمال الكل
 لا البعض ولا يصح حمل استعماله فى كلامه على الارادة اذ لا يتأتى مع قوله بل يتيمم بلا إعادة حل

فان لم يبق من الأول شئ
 وقلنا يجوز الاجتهاد
 على ما اقتضاه كلام
 الرافعى فلا إعادة اذ ليس
 معه ماء متيقن الطهارة
 وهذه مسألة المهاج لذكركه
 الخلاف فيها وهى انما تاتى
 على طريقة الرافعى هذا
 والأولى حل كلام المهاج
 لئلا تاتى على طريقته أيضا على
 ما اذا بقى بعض الأول

(قوله لعدم فائدته) أى
 لفائدة له فى الاستعمال
 وان كان له فائدة فى البيع
 على رأى الرافعى فلا تغفل
 (قوله فيما اذا تلف أحدهما
 قبل الاجتهاد قاله مر)
 أى الأول فالظاهر أن الرافعى
 يقول يستعمله بعد ظن
 طهارته بالاجتهاد تأمل اه

ثم تغير اجتهاده ثم تلف الباقي دون الآخر ثم تيمم اذ قضية كلام المجموع ترجيح عدم الاعادة في ذلك أيضا (ولو أخبره بتنجسه) أي الماء أو غيره (عدل رواية) كمبدوء امرأة (٣٤) لافاسق ومجهول وصبي ومجنون حاله كونه (مبيناً للسبب) في تنجيسه كولوغ

كلب (أو فقها) بما ينجس (موافقا) للمخبر في مذهبه في ذلك وإن لم يبين السبب (اعتمده) بخلاف غير الفقيه أو الفقيه المخالف أو المجهول مذهبه فلا يعتمد من غير تبين لذلك لاحتمال أن يخبر بتنجيس ما لم ينجس هذه الخبر ٢ (ويحل استعمال واتخاذ) أي اقتناء (كل ماء طاهر) من حيث أنه طاهر في الطهارة وغيرها بالاجماع وقد نوضا النبي صلى الله عليه وسلم

٢ درس

(قوله ليكون وقت تغير الاجتهاد تعدد) أي تعدد المشتبه قبل التلف فيصح الاجتهاد (قوله بتنجس أحد هما مبهما) أمالوا أخبره بتنجس فإن عين قبل استعمال ذلك أو بعده قبل أمالوا بهم فلا يفيد شيئا إلا اجتنابهما لأن الطهارة على الإبهام لا توجب استعمال واحد منهما فقد استويا في افادة الإبهام في كل جواز الاجتهاد فيهما اه زى (قوله) فإن استويا سقط خبرهما وكذا لو تعارض الاوثق والاكثر شرح البهجة للشارح

وأجيب بأن قوله استعمل أي كله أو بعضه (قوله ثم تغير اجتهاده ثم تلف الباقي) إنما قيد بذلك ليكون وقت تغير الاجتهاد تعدد حتى يصح الاجتهاد على مذهب النور بخلاف ما إذا كان التلف قبل التغير فتكون المسئلة من قبيل قوله فإن لم يبق من الاقل شيء وإنما قيد بكون الثالف هو الباقي ليكون معه ماء طاهر بالظن حتى يتأتى القول الضعيف بخلاف ما إذا تلف لآخر وبقى بعض الاول ثم تغير اجتهاده فليس معه طاهر بالظن لأنه بتغير اجتهاده ظن نجاسة ذلك البعض فتأمل (قوله ترجيح عدم الاعادة) معتمد (قوله ولو أخبره الخ) هو إشارة الى تعميم النجاسة في المشتبه أي سواء كان ظن النجاسة في الاناء حاصل عن معرفته بنفسه أو بغيره قل (قوله عدل رواية) وهو مقبول الخبر وهو المسلم المكلف الذي لم يرتكب كبيرة ولم يصر على صغيرة قال البرماوى قوله عدل رواية أي ولو عن عدل آخر ولو كان أهمى سواء أخبره بتنجس أحد هما مبهما أو معيناً ثم التبس اه ولو اختلف عليه خبر عدلين فصاعداً كأن قال أحدهما واغ الكلب في هذا الاناء دون ذلك وعكسه الآخر وأمكن صدقهما صدقاً وحكم بنجاسة المساءين لاحتمال الولوج في وقتين فلو تعارضوا في الوقت أيضاً بان عيناه عمل بقول أو ثقهما فان استويا فالأكثر عدداً فان استويا سقط خبرهما لعدم المرجح وحكم بطهارة الاناءين مر (قوله لافاسق) الا ان اعتقد صدقه كمنظائره قال مر ومحله بالنسبة لاخبارهم عن فعل غيرهم فن أخبرتهم عن فعل نفسه في غير المجنون كقوله بالت في هذا الاناء قبل كإقبال خبر الذي عن شانه بأنه ذكاه اه باختصار (قوله ومجهول) أي للعدالة أو الاسلام ع ش (قوله أو فقها موافقا) أي يقينا فيهما والموافق ليس بقيد إذ مثله العارف بالحكم عند المخبر بفتح الباء لان الظاهر أنه إنما يخبره باعتقاده لا باعتقاد نفسه لعلمه أنه لا يقبله (قوله مبيناً للسبب) قال في الخادم واعلم أن قضية كلامهم أنه اذا لم يبين السبب يكون الاخبار لا أثر له وينبغي أن يكون له فائدة وهي التوقف عن استعماله كما قالوه في الجرح اذا لم يفسر وشرطنا التفسير أنه يوجب التوقف عن العمل في رواية المجروح اه سم (قوله في مذهبه) متعلق بموافق قوله في ذلك أي فيما ينجس قال ع ش نقلا عن سم ولو شك في موافقته فالظاهر أنه كالمخالف وكذا الشك في الفقه اذا اصل عدمه فيما يظهر وأقول هذا مأخوذ من قول الشارح والمجهول مذهبه فليتأمل اه (قوله اعتمده) أي وجوباً بان لم يكن عن اجتهاد (قوله أو المجهول مذهبه) أي أو المجتهد لان اجتهاده يتغير (قوله لذلك) أي للسبب وقوله عند المخبر بفتح الباء اسم مفعول (قوله ويحل الخ) لما ذكر الاجتهاد في نحو الماء وهو مظروف ولا بد له من ظرف استطراد الكلام على ما يحل من الظروف فقال ويحل الخ شرح مر أي فهو شروع في وسيلة الوسيلة التي هي ظروف المياه لاحتياجها إليها برماوى (قوله أي اقتناء) ولومن غير استعمال (قوله كل اناء طاهر) مقتضى صنيعه ان التقييد بالطهارة إنما هو بالنسبة للاستعمال حيث اقتصر عليه في بيان المحترز بقوله وخرج بالطاهر النجس الخ ولم يذكر له محترزاً بالنسبة للاختصاص في هذا الصنيع شرح مر فقتضاه أنه يجوز اتخاذ النجس وهو كذلك كإقتناء الاختصاصات (قوله من حيث أنه طاهر) حيثية تقييد وهي مستفادة من المتن لتعليق الحكم عليها بالطهارة شيخنا (قوله في الطهارة وغيرها) متعلق بكل من المصدرين لكنهما بالنسبة لتعلقها بالثاني بمعنى اللام شيخنا (قوله بالاجماع) أي حتى في النفيس من حيثية المذكورة فلا ينافي أن فيه خلافاً لذلك من حيث نفاسته كما قاله البرماوى وقدم

(قوله موافقا أي يقينا) أي عالم بالراجح من مسائل الخلاف لاحتمال ان يخبره بالذي ليس براجح اه شرح الاجماع مر اه شورى (قوله حيثية تقييد) لا يقال لاحاجة لقيد الطهارة فإن المتنجس لم يحرم لذاته بل لتنجيسه المظروف لانا نقول هذه

من شئ من جلد ومن قدح
من خشب ومن مخضب من
حجر فلا يرد المنصوب
وجلد آدمي ونحوهما
وخرج بالطاهر النجس
كالتخذ من ميتة فيحرم
استعماله في ماء قليل ومائع
لا في جاف والاباء جاف أو
في ماء كثير لكنه يكره
ودخل فيه النفيس
كالياقوت فيحل استعماله
واتخذه لان مافيه من
الخيلاء وكسر قلوب الفقراء
لا يدركه الا خواص لكنه
يكره (الا اناء كله أو بعضه)
المزيد على الاصل (ذهب
أو فضة فيحرم) استعماله
واتخذه على الرجال والنساء

دعوى تحتاج لدليل
بل الدليل قاض بخلافها
اذ تنجسه ليس أمرا
خارجا عن ذاته فكان
الصواب أن حرمة ذاتية
تحل الطاهر اه شرح
العياب الحج (قوله اغراء
الكلاب) ويجوز أيضا
احراق عظمهما اه حج
في شرح الارشاد (قوله
ونحو جلد آدمي عظمه الخ)
أي استعماله بدليل المثال
فلا ينافي جواز احراق عظم
غير المحترم من حربي ومرد
على قياس الاغراء المذكور
(قوله التضمخ) لعلة اذا
كان لا غرض تدبر (قوله
في ذاته لا بحسب الخ) أي

الاجماع لانه عام ولانه أقوى لانه قاطع (قوله من شئ) الشئ القربة الصغيرة كما في القاموس وقيل
الجلد البالي فقوله من جلد بيان للواقع (قوله ومن مخضب) المخضب كمنبر الحجر المنصوت وهو الحوض
الصغير وقوله من حجر صفة كاشفة كقوله من جلد (قوله فلا يرد) أي على قوله كل اناء طاهر
المنصوب فان حرمة استعماله ليست من الحيثية المذكورة بل من حيث كونه ملكا لا غير حل وصورة
الاراد أن الكمية في المثلن تتناول ما هو حرام في عبارته حكم على المحرم بالحل وحاصل دفعه أن المحرم
كالتصوب حرمة من حيث الاستيلاء على ملك الغير وشمول المثلن له من حيث طهارته وهو من هذه
الحيثية ليس يحرم تأمل (قوله وجلد آدمي) أي ولو حريرا ومردا لان حرمة ذلك ليست من
الحيثية المذكورة أيضا بل من حيث احترامه حل ولا ينافيه جواز اغراء الكلاب على جيفة
الحربي والمرد لان ذلك للحراية والردة واحترامهما لكونهما من بني آدم المكفرة (قوله ونحوهما)
نحو المنصوب المسروق ونحو جلد آدمي عظمه كراسه وجلد الجنى اذا تصور بصورة ماله جلد (قوله
كالتخذ من ميتة) أي غير ميتة نحو كلب أمأهى فيحرم مطلقا حل (قوله في ماء قليل) أي
ان لم عليه التضمخ والا فلا يحرم وبهذا التقييد فارق كراهة البول في الماء الراكد القليل لعدم
التضمخ بالتنجاسة (قوله ومائع) وان كثراى لا غرض وحاجة كما لو وضع الدهن في اناء عظم الفيل
على قصد الاستصباح به فيجوز ذلك كما نقله في شرح المذهب واعتمده شيخنا الطبرلاوى وقال
لا يشترط في الجواز فقد اناء طاهر سم (قوله لا في جاف الخ) أي وهو من غير مغاظ ومحل أيضا في غير
اللبس اما هو فيحرم مطلقا قاله في المجموع اه شوبرى وحينئذ يكون مفهوم المثلن فيه تفصيل فلا
يعترض عليه بأن قوله طاهر يؤهم أن النجس حرام مطلقا وان كان جافا في جاف أو ماء كثير (قوله
والاناء) فيه اظهار في مقام الاضرار (قوله ودخل فيه) أي الاناء النفيس أي في ذاته لا بحسب الصنعة
حل ونبه عليه لمافيه من الخلاف ومحل الخلاف في غير فص الخاتم اما هو فيجوز قطعاه اه شرح
مر (قوله كالياقوت) أي والمرجان والعقيق ومن خواص الياقوت أن التختم به ينفي الفقر ومثله
المرجان بفتح الميم برماوى وكون التختم بالياقوت ينفي الفقر رواه أنس قال ابن الاثير الاشبه أنه ان
صح الحديث يكون لخاصية فيه كان النار لا تؤثر فيه ولا تغيره وأن من تختم به أمن من الطاعون
وتيسرت له أمور المعاش ويقوى قلبه وتهابه الناس ويسهل عليه قضاء الحاجج اه عنانى (قوله
لان مافيه الخ) قصده الرد على المخالف القائل بحرمة النفيس لمافيه من الخيلاء (قوله الاناء الخ)
هذا لا يشمل ما تقدم لان حرمة استعماله ليست من حيث انه طاهر وكتب أيضا هذا الاستثناء منقطع
حيث نظر للحيثية المذكورة في كلامه حل فيكون المعنى الاناء كله الخ فيحرم من حيثية أخرى
وهي عين الذهب والفضة مع الخيلاء شرح مر وان لم ينظر للحيثية كان متصلا نعم يجوز استعمال
مردود من ذهب الجلاء العين مادامت الضرورة داعية له كما قاله ع ش على مر (قوله فيحرم) أنى
به مع علمه من الاستثناء لاجل قوله كضرب الخ (قوله فيحرم استعماله) ومن الاناء المكحلة
والمبخره والمعلقة والصندوق وغطاء الكوز المجوف ومثل الاناء المردود حل والخلال والابرة والمشط
والكراسى التى تعمل للنساء ويحرم التطيب منه بنحو ماء ورد والاحتواء على مبخره منه أو جالسه
بقر بها بحيث يعد متطيبا بها عرفا حتى لو بخر البيت بها أو وضع ثيابا عليها كان مستعملا ويحرم تبخير
نحو الميت بها أيضا والخيلة كما في المجموع في الاستعمال اذا كان في اناءها ذكر أن يخرج منه الى شئ
ولو في أحد كفيه التى لا يستعمله بها فيصعبه ولا في يده اليسرى ثم في اليمنى ثم يستعمله ويحرم تحلية الكعبة

قيد به لانه محل الخلاف بخلاف النفيس للصنعة فلا خلاف في حله شيئا

رواه الشيخان ويقاس بما فيه ما في معناه ولان اتخاذه يجزئ الى استعماله (كضرب بأحد هما وضبة الفضة كبيرة غير حاجة) بان كانت لزينة أو بعضها لزينة وبعضها الحاجة فيحرم استعماله واتخاذه وانما حرمت ضبة الذهب مطلقا لان الخيلاء فيه أشد من الفضة وخالف الرافعي فسوى بينهما في التفصيل ولا تشكل حرمة استعمال الذهب والفضة بحل الاستئجار بهما لان الكلام ثم في قطعة ذهب أو فضة لا فيما طبع أو هيئ منهما لذلك كالإماء المهيأ منهما للبول فيه والجواب بأن كلامهم ثم انما هو في الاجزاء ينافيه ظاهر تعبير الشيخين وغيرهما ثم بالجواز الآن يحمل كلام المجيب على ما طبع أو هيئ لذلك وكلام غيره على غير ذلك (فان كانت صغيرة لغير حاجة) بأن كانت لزينة أو بعضها لزينة وبعضها الحاجة (أو كبيرة لها) أي الحاجة (كره) ذلك وان كانت محل الاستعمال للزينة في الاولى والكبر في الثانية وجاز للصغر في الاولى (قوله رحمه الله مع الخيلاء)

وسائر المساجد بالذهب والفضة كما في شرح م ر وكتب ع ش عليه قوله والخيلاء الخ قال في شرح العباب ثم الظاهر أن هذه الخيلاء انما تمنع حرمة الاستعمال بالنسبة للتطيب منه لا بالنسبة لاتخاذه وجعل الطيب فيه لانه مستعمل له بذلك وان لم يستعمله بالاخذ وقد يتوهم من عبارته اختصاص الخيلاء بجهة التطيب وليس كذلك اه وفهم من حرمة الاستعمال حرمة الاستئجار على الفعل وأخذ الاجرة على الصنعة وعدم الغرم على الكاسر كالة الله لانه أزال المنكر زى ويراعى في كسره ما في كسر الآلات شو برى (قوله لعين الذهب والفضة) فيه أن العلة لا بد أن تكون وصفا مناسبا للحكم وعين الذهب أي ذاته ليست وصفا فالاولى أن يقول لكونه ذهباً أو فضة (قوله مع الخيلاء) أي التفاسر والتعاطف فهو أي النسي معقول المعنى وجزان يكون تعدياً حل والاول أظهر ومن ثم قالوا لو صدق إماء الذهب بحيث ستر اصدأ جميع ظاهره وباطنه حل استعماله لفوات الخيلاء زى نعم يجري فيه التفصيل الآتي في المموة بنحو نحاس شرح م ر (قوله لا تشربوا) قدم الشرب في الحديث لكثرة النسبة للاكل ع ش (قوله في آنية الذهب) الا انما يشمل واسع الرأس وضيقه والصحة ما كانت واسعة الرأس وخص الشرب بالآنية لان العرب جرت عادتهم بالشرب من كل آنية سواء كانت ضيقة الرأس أو واسعة ولا يأتى كلون الإمن واسع الرأس اه شيخنا ح ف والآنية جمع إماء ككساء أو كسبة وأواني جمع الجمع (قوله في صحافها) أي الصحاف من الآنية فالإضافة على معنى من (قوله بما فيه) أي على ما فيه فالباء بمعنى على (قوله كضرب الخ) أي كما يحرم مضرب الخ ع ش فهو تنظير في الحكم لاقياس لانه لا قياس مع وجود الص (قوله وضبة الفضة كبيرة) جلة حالية ومثل الضبة تسمير الدراهم في الإماء لا طرحتها فيه فيحل بلا كراهة الشرب حينئذ ولا يحرم شربه وفي فيه نحو فضة كما في شرح م ر (قوله أو بعضها لزينة وبعضها الحاجة) لانه لما انهم ما بالحاجة صارت كأنها كلها لزينة نحل فاندفع الاشكال فيما اذا صغر ما للزينة بأنه لو انفرد لكان جائزاً فاضمه الى جائز مثله وهو ما بالحاجة كيف يحرمه فلو تميز ما للزينة وكان صغيراً جاز مع الكراهة (قوله مطلقاً) أي كما أفاده تقييد ضبة الفضة وعدم تقييد ضبة الذهب ع ش (قوله فسوى بينهما) ضعيف (قوله لان الكلام ثم) أي في الاستنجاء وقوله في قطعة ذهب أو فضة أي لم تطبع ولم تهياً للاستنجاء لانها حينئذ ليست إماء ولا في معناه وقوله أو هيئ أي وان لم يكن مطبوعاً كان أعد قطعة ذهب أو فضة للاستنجاء من غير تطبع وقوله لذلك أي للاستنجاء فانه حينئذ يحرم وكان الاحسن تقديم قوله ولا تشكل حرمة الخ على قوله كضرب والجواب الاول بالتسليم أي تسليم قول المستشكل بحل الاستنجاء بهما لكن مع التقييد بغير المنطبع والمهيأ لذلك والثاني بالمنع أي منع قوله بحل الاستنجاء فيقول هذا المجيب لان لم أنه حلال بل هو حرام وانما كلامهم هناك في الاجزاء وهو يجامع الحرمة وحاصل كلام المجيب أنه لا إشكال بل ما هنا وما في الاستنجاء على حد سواء في حرمة الاستعمال وقوله الآن يحمل الخ تقييد لقوله ينافيه ظاهر الخ أي فان حل على ما ذكرنا فتفت المناقاة لكنه بعد الحل يرجع للجواب الاول فيكون بالتسليم أيضاً بل هو عينه في المعنى وقوله كلام المجيب أي المصرح بعدم الجواز وقوله وكلام غيره أي المصرح بالجواز وانما قال ظاهر تعبير الخ لانه يجوز أن يراد بالجواز الاجزاء حل (قوله أو كبيرة لها) ولو عمت جميع الإماء حل (قوله وان كانت الخ) غايبة للرد (قوله في الاولى) أي بشقيها والثانية هي قوله أو كبيرة لها كره ع ش (قوله والكبر في الثانية) تعليل لخصوص

الكراهة

زاده نظر المسئلة المموة فان عين الذهب موجودة مع الحل (قوله فيه أن العلة لا بد الخ) ذكر بعضهم في الاصول عدم اشتراط كونها وصفا وقال لا مانع من كون علة الشيء ذاته أو جزأه اه شيخنا قويسني

والحاجة في الثانية والاصل في الجواز ما رواه البخاري من أن قدحه صلى الله (٣٧) عليه وسلم الذي كان يشرب فيه كان مسلسلا

بفضة لا تصدأه أي مشعبا
بخط فضة لا تشقه
والتصريح بذلك كرا كراهة
من زيادتي وخرج بغير
حاجة الصغيرة لحاجة فلا
تكره للخبر المذکور
وأصل ضبة الاناء ما يصلح
به خلطه من صفيحة أو
غيرها واطلاقها على ما هو
للزينة توسع ورجع
الكبيرة والصغيرة العرف
وقيل الكبيرة ما تستوعب
جانبا من الاناء كشفة أو
أذن والصغيرة دون ذلك
فان شك في الكبر فالاصل
الاباحة والمراد بالحاجة
غرض الاصلاح لا العجز
عن غير الذهب والفضة
لان العجز عن غيرهما
يبيح استعمال الاناء الذي
كله ذهب أو فضة فضلا عن
المضبب به وقولي كالمحرر
اغبر حاجة أعم من قول
المنهاج لزينة لما مر (ويحل
نحو نحاس) بضم النون
أشهر من كسرهما (موه)
أي طلي (بنقد) أي بذهب
أو فضة (لا عكسه) بأن
موه ذهب أو فضة بنحو
نحاس أي فلا يحل

(قوله ودخل تحت قوله
فالاصل الخ) أي بحمل
الاباحة على معنى عدم
الحرمة (قوله أيضا ودخل
الخ) كان الاشمل لتدخل

السكرامة وقوله وجاز أي ولم يحرم وهذا جواب عما يرد على التعليل قبله بأن يقال مقتضى هذا التعليل
الحرمة وقوله وللحاجة في الثانية تعليل مطلق الجواز وحيث جاز الاستعمال جاز التضييب ولو تعددت
ضبات صغيرة لزينة فان كان مجموعها مقدار ضبة كبيرة لم يحل والاحل حل وقوله لم يحل أي لما فيه
من الخلاء وبه فارق ما يأتي فيما لو تعدد الدم المعفوع عنه ولو اجتمع لكثير شرح مر (قوله والاصل
في الجواز) المراد الجواز المطلق لا بقيد السكرامة وهذا مشكل من وجهين الأول أن الجواز المطلق
لم يدع في صورة مما سبق حتى يستدل عليه والثاني أن الشارح أقام هذا الدليل بعينه فيما بعد على الاباحة
بمعنى استواء الطرفين فهذا الصنيع من الشارح غير ظاهر فليتنظر في ضبة القدح فان كانت صغيرة
كان الخبر دليلا للاباحة وان كانت كبيرة كان دليلا للجواز مع السكرامة لان ان فرض انها الحاجة لكن
المتبادر من قوله أي مشعبا بخطط أن الضبة كانت صغيرة (قوله أن قدحه صلى الله عليه وسلم) واشترى
هذا القدح من ميراث النضر بن أنس بثمانمائة ألف درهم وعن البخاري أنه رأى بالبصرة قدح وشرب منه
و يقال أصله من الاثل ولونه يميل الى الصفرة برماوى (قوله أي مشعبا) أي مصلحا من التشعيب وهو
الاصلاح حفي وهو بالتشديد وهو بيان المراد من السلسلة لاحقيتها برماوى والمتبادر من قول
الشارح أي مشعبا بخطط فضة ان الضبة كانت صغيرة ومعلوم انها كلها الحاجة فهذه صورة الاباحة قيل
سلسله أنس ولم ينكر عليه فصار اجاعا وروى عنه انه قال سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا
كذا كذا مرة والظاهر أن الاشارة عائدة على القدح بصفته التي هو عليها واحتمال عودها عليه مع قطع
النظر عن صفته خلاف الظاهر اه مر (قوله وأصل ضبة الاناء) أي لغا (قوله أو غيرها) تخطيط فضة
(قوله توسع) هو بالمعنى اللغوي أن بوضع اللفظ لشيء ثم يستعمل فيه وفي غيره الاعم فهذا أصله والوضع
هنا لاصلاح خلل الاناء ثم استعمل في الاعم من الاصلاح أو الزينة برماوى (قوله فالاصل الاباحة)
أي بخلاف نظيره من الحرير والتفسير اذا شك في أنه أكثر لان الاصل في المضبب الجواز وفي الحرير
والقرآن الحرمة سم وكذا لو علم الكبر وشك في انها الزينة أو الحاجة عش وعبرة حل فالاصل
الاباحة أي الاصل اباحة الاناء قبل تضييبه بخلاف الحرير اذا ركب مع غيره فانه يحرم حيث شك في كثرته
لان الاصل تحريم استعمال الحرير وينبغي أن يكون هذا في غير الحرير المطرف به فانه شبيه بالضبة اه
ودخل تحت قوله فالاصل الاباحة صور لانه اذا شك في الكبر والصغر نارة به لم كونه للزينة أو بعضها للزينة
وبعضها الحاجة فنحكم بالكرامة فيهما لان الشك انما أسقط الحرمة وأما اذا علم كونها الحاجة فلا حرمة
ولا كراهة وكذا اذا شك هل هي لازينة أو للحاجة فتارة يعلم الكبر فتكره وتارة يعلم الصغر فلا حرمة
ولا كراهة وكذا اذا شك في الكبر والصغر فتضم هذه الصور لبقية صور الضبة شيخنا ح ف (قوله
لان العجز الخ) ويؤخذ مما تقدم في تحريم ضبة الذهب من أن الخلاء فيه أكثر انه يقدم حينئذ اناء
الفضة ويؤيده انه لو وجد ميتة نحو كلب وحيوان آخر قدم الثاني على المعتمد شو برى (قوله فضلا)
مصدر منصوب اما بفعل محذوف هو حال من استعمال أي حالة كون الاستعمال يفضل فضلا أي يزيد
عن حل التضييب واما على الحال من استعمال وفي استعماله في الاثبات كما هنا نظر اقول ابن هشام انه
لا يستعمل الا في النفي نحو فلان لا يملك درهمافضلا عن دينار فاستعماله هنا مخالف للقياس الا أن
يؤول يبيح لم يحرم فيكون في حينئذ نأويلا شيخنا (قوله لما مر) من صدق قوله لغير حاجة على
ما بهما لزينة وبعضها الحاجة أي وقول المهاج لا يصدق بذلك الا اذا أريد به كلا أو بعضا حل (قوله
ويحل نحو نحاس الخ) وأما التمويه الذي هو الفعل فمرام مطلقا حتى في حلى النساء لان فيه اضاءة مال

جميع صور الشك أن يقول الشارح فان شك في محرم أو ممتنع للسكرامة فالاصل عدمه تدبر اه

(ان لم يحصل من ذلك شيء بالنار فيهما) لقلة الموم به فكأنه معدوم بخلاف ما اذا حصل منه شيء بهالكثرة والتصريح بالثانية مع التقييد فيها من زيادتي وبالتقييد صرح الشيخان في الاولى وابن الرفعة وغيره في الثانية أخذ من كلام الامام

باب الاحداث

جمع حدث والمراد به عند الاطلاق كما هنا الاصغر غالبا وهو لغة الشيء الحادث وشرعا يطلق على امر اعتباري يقوم بالاعضاء يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج وعلى الاسباب التي يتسبب بها الطهرو على المنع المترتب على ذلك والمراد هنا الثاني وتفسير الاصل بأسباب الحادث يقتضى تفسير الحادث بغير الثاني الا أن نجعل الاضافة

(قوله والمراد هنا الثاني) احتراز بها عن قولهم في الطهارة رفع حدث لان الاسباب لا ترفع (قوله أى بقرينة الخ) دفع به قولهم انه لا بد لارادة الثاني من قرينة بخلاف عبارة الاحتجاج لها فهي أولى وأجاب بمثل ما ذكره وقوله أيضا أى بقرينة الخ وكذا بقرينة الجمع

فان قيل هل جعل الفعل تابعا للاستعمال كما تقدم في الضبة ولم يحرم الفعل مطلقا دون الاستعمال أجيب بان الفعل قد يجزى كثرة الموم به فمنع حسا للباب وفيه ان هذا موجود في التضييب حل الآن يفرق بان التوابع فيه اضاعة مال بخلاف التضييب (فرع) يحل فتح القم للنار من ميزاب الكعبة وان قصده أى الا ان قرب منه بحيث يعد استعماله زى (قوله ان لم يحصل من ذلك شيء) أى متمول وأما الخاتم فقال شيخنا انه كالموم به فان كان من ذهب وموم به ففضة فان حصل من ذلك شيء بالعرض على النار حل والا فلا وان كان من فضة وموم به ذهب فان حصل منه شيء بالعرض على النار حرم والا فلا قرر به شبري ع ش ولو شك هل يحصل منه شيء أولا فالذى يتجه الحرمة ولا يشك بالضبة عند الشك لان هذا أضيق بدليل حرمة الفعل مطلقا ويحتمل الحل وحل هذا الثاني في الاولى أما الثانية فينبغي الجزم فيها بالحرمة نظر الاصل وهو الحرمة حرره شوبري (قوله بالثانية) هي قوله لا عكسه والاولى هي قوله نحو نحاس

باب الاحداث

قال الزمخشري وانما بوبت الكتب لان القارى اذا قرأ بابا وشرع في آخر كان أنشط وأبهر كالسافر اذا قطع مسافة وشرع في أخرى ولذلك جعل القرآن سورا وقال السيد الصفوى لانه أسهل في وجدان المسائل والرجوع لها وأدعى لحسن الترتيب والنظم والالزامات ذكر منتشرة فتعسر مراجعتها برماوى قال ابن حجر ولتقدم السبب طبعا المناسب له تقديم وضعا كان تقديمها هنا على الوضوء أظهر من عكسه الذى في الروضة وان وجهه بأنه لما ولد محدثا أى له حكم المحدث احتاج الى أن يعرف أولا الوضوء ثم نوافضه ولذا لم يولد جنيا تفقوا على تقديم موجب الغسل عليه اه (قوله والمراد به) أى في عبارة لفقهائه لاني نية انماوى وقوله كما هنا أى كالتعبير الذى في الترجمة فاطلاقه على الاكبر مجاز لان التبادر من علامات الحقيقة حل (قوله غالبا) فلا يرد أنه ينصرف الى الاكبر في نية غسل الجنب لقرينة حاله قل والاولى أن يراد بغير الغالب ما تقدم في تعريف الطهارة من قوله رفع حدث الخ فان المراد به ما يشمل الاكبر والاصغر (قوله اعتباري) أى اعتبر الشارع وجوده لأنه من الامور الاعتبارية التي لا وجود لها في الخارج لم يقل ان أهل البصائر تشهدوا ظاهرا على الاعضاء والمراد بالاعضاء الوضوء على المرجح وقيل يقوم باعضاء البدن ويرتفع بغسل الاعضاء المذكورة قل وعبرة البرماوى يقوم بالاعضاء المراد بها ما يغسل وجوبها من أعضاء الوضوء وهو في الرأس جزء مهم ويتعين بوقوع المسح عليه ودخول المندوب فيه من حيث شمول اسم الوضوء وقيل بجميعها فيدخل المندوب فيها انتهت (قوله يمنع صحة الصلاة) أى وغيرها وخصها لاسبابها العظم (قوله يتسبب بها الطهر) أى لو كان أو شامدا لك فيشمل الحدث الثاني مثلا (قوله وعلى المنع المترتب على ذلك) أى الاسباب بواسطة الامر الاعتباري أو المراد الامر الاعتباري وقد يتوقف في جهله ترتيبا عليه مع جعله جزء من تعريفه شوبري أى حيث قال يمنع صحة الصلاة وقد يقال ان هذا ليس جزءا من التعريف بل هو حكم من أحكامه وعبرة قل أما ترتب المنع على الاسباب فواضح وأما على الامر الاعتباري ففيه نظر لانهم امتقارنان الا أن يراد بالترتب توقفه عليه اه وفيه أن المتوقف متأخر عما يتوقف عليه كالترتب واعل المراد بالترتب والتوقف عدم الانفراد لوجوب التلازم بين الامر الاعتباري والمنع اه ح ف ولم يقل حيث لا مخرج له وقوله وعلى المنع المترتب على ذلك اكتفاء بما سبق والمرخص فقد الطهورين (قوله والمراد هنا الثاني) أى بقرينة قوله هي خروج الخ لانه انما ذكر الاسباب قال البرماوى والحدث ظاهر في الامر الاعتباري والمنع لانه حقيقة فيهما وأما اطلاقه على الاسباب فقال سم ظاهر لانه حقيقي ويحتمل انه مجزى قال شيخنا ع ش انه صار

بيانية (هي) أربعة أحدها (خروج غير منيه) أي المتوضئ الحي عينا أو يحاطا هرا أو نجسا جافا أو زطبا معتادا كبول أو نادرا كدم
انفصل أولا (من فرج) دبرا كان أو قبل (أو) من (ثقب) بفتح المثناة (٣٩) وضمها (تحت معدة) بفتح الميم وكسر

العين على الأفصح

(والفرج مفسد)

(قوله وهو مفقود هنا)

تعقبه شيخنا الفضالي في

بعض الهوامش عنه بأنها

يجمعان في الأسباب

الناقضة وينفرد الحدث

في المنع وينفرد السبب في

الزوال مثلا وفيه نظر تأمل

(قوله وان قيس على

جزئياتها) أي لوجود عال

لتلك الجزئيات ولا يصح

أن تكون حكما لوجود

القياس (قوله أي يتيقن

خروج الح) مناسب لكن

التيقن ليس الناقض إنما

الناقض الخارج المتيقن

هكذا قرره بعض المشايخ

وفيه تأمل

(قوله أما المتصل فلا ينقض)

هل ولو عاد لكن قياس

النقض يعود بعض الدودة

النقض هنا فإيجرر (قوله

ولو كان له فرجان أصليان

الح) كان عليه حذف

قوله أصليان لأنه عند

أصالتها يكون كل ناقضا

وجه الحكم منوطا

بالبول جرى على الغالب

من أن ذا البول يكون

أصليا أفاده حجج في شرح

الارشاد (قوله واشتبه

أوسامت) خالفه الشارح في

في الأسباب حقيقة عرقية وقال شيخنا أنه حقيقة في الثلاثة اه وهو ظاهر كلام الشارح واعتراض كلامه
بأن التعاريف المذكورة تصدق بالحدث الأكبر فيكون التعريف غير مانع وأجيب بأن المراد بالاعضاء
أعضاء الموضوع بالأسباب أسباب مخصوصة فلا يشمل الأكبر (قوله بيانية) أي باب أسباب هي الحدث
بناء على أن المراد بالبيان أن يكون الثاني مبينا للمراد من الأول والاكثر تسمية هذه بأضافة الأعم
للأخص ع ش أول البيان لأن البيانية أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص وجهي تكافؤ
حديده وهو مفقود هنا وأل في الحدث للجنس لي مطابق البيان المبين (قوله هي أربعة) وعلة النقض
بها غير معقولة فلا يقاس عليها مر وعبرة حجج والحصر فيها تعبدى وان كان منها معقول المعنى
فن لم يقس عليها نوع آخر وان قيس على جزئياتها اه (قوله خروج غير منيه) أي يتيقن خروج الح
وكذا يتيقن في الجميع كما يعلم من قوله فيما يأتي ولا يرتفع يقين طهر أو حدث بظن ضده فان شك في شيء
مما يأتي لم يضر (قوله غير منيه) أي الموجب للغسل كما سيأتي حل بأن يكون غير مني أو مني غيره
أو منيه الغير الموجب للغسل (قوله أي المتوضئ) أي المعلوم من المقام والافاق المتوضئ لم يتقدم له ذكر فهو
كقوله تعالى حتى توارث بالحجاب برماوى ولو قال أي الشخص لكان أولى ليشمل الحدث الذي لا يكون
عقب وضوء كالمولود لأنه يولد محدثا مع أنه لم يسبقه طهر ولعله أراد النقض بالفعل اه قل مع زيادة قال
ع ش ومفهومة أنه لو وجد منه أحداث مترتبة كأن مس ثم لمس ثم بال لم يسم غير الأول حدثا وسيأتي
فيما نوى بعض أحداثه الصادرة منه أنه يصح سواء وجدت معاً أم مرتباً سواء نوى الأول أو ما بعده
وهو مناف لما هنا وقد يقال إن الكلام هنا في الأحداث الناقضة أي بالفعل وما يأتي في مطلق الأحداث
اه والمعتمد أن الولادة بلا بل والقاء نحو العلقه بخروج المني لا تنقض بخلاف خروج عضو منفصل
فانه ينقض ولا يوجب الغسل أما المتصل فلا ينقض قال الشيخ وإذا قلنا بعدم النقض بخروج بعض
الولد مع استتار باقيه فهل تصح الصلاة حينئذ لانالم نعلم اتصال المستتر منه بنجاسة أم لا كافي مسئلة
الخط فيه نظر اه ومال شيخنا إلى الأول وهو متجه اه (قوله الحى) لم يقل الواضح لئلا يتوهم أنه
قيد في الدبر أيضا سل (قوله انفصل أولا) أي في غير بعض ولد لم ينقض فلا نقض به لاحتمال انفصال
جميعه فيكون واجبا للغسل لا للوضوء شيخنا (قوله من فرج) شامل بالنسبة للأنثى لدخول الذكر
ومخرج البول سم ولو كان له فرجان أصليان يبول من أحدهما ويمنى من الآخر كان البول ناقضا
فلو كان له أصلى وزائد واشتبه أوسامت نقض الخارج من كل منهما (قوله أو من ثقب) أو مانعة جمع
لامانة خلوشو برى (قوله بفتح المثناة وضمها) عبارة المختار الثقب بالفتح واحدا الثقب والثقب
بالضم جمع ثقبه كالثقب بفتح القاف اه بحروفه (قوله تحت معدة) أي عما يقرب منها فلا عبرة
بانفتاحه في الساق والقدم وان كان اطلاق المصنف يشمل ذلك فليراجع ع ش على مر (قوله على
الأفصح) و بفتح أو كسر فسكون فيض شو برى وكسر تين ففيه أربع لغات ككل ما كانت عينه
حرف حلق اسمها كان أو فعلا كدخول وشهد (قوله منسد) أي صار لا يخرج منه شيء وان لم يلزم كما قاله
الفزاري ع ش ويدل عليه قوله بمد ولا بإيلاج فيه لأنه لو كان المراد بالانسداد الالتحام لم يثبت
الإيلاج فيه قال زى وهل المراد انسداد القبل والدبر معا حتى إذا بقي أحدهما منفصلا كان الحكم له
أو يكفي انسداد أحدهما ظاهر كلام الجمهور الثاني معتمد وقال ابن النقيب أنه أقرب إذا كان الخارج

شرح الروض لجعل النقض بهما معالا بكل ووافق المحشى على ذلك حجج وقال خلافا لمن وهم فيه وقال لا بد منهما معا وأفاد حجج
أن ذلك المتوهم أخذه من اشتراطه مسهما معا في المسامحة للأصلي مع أنه غير صحيح فاحفظه

لقوله تعالى أوجاء أحد منكم
المطأن من الأرض تقضى
فيه الحاجة سمي باسمه
الخارج للجأورة وخارج
بالفرج والثقب المذكورين
خروج شيء من بقية بدنه
كعدم فصد وخارج من ثقب
فوق المعدة أو فيها أو محاذيها
ولومع انسداد الفرج أو
تحتها مع انفتاحه فلا نقض
به لأن الأصل عدم النقض
ولأن الخارج في الأخيرة
لا ضرورة إلى مخرجه وفيما
عدها بالقيء أشبه إذا
تحيب له الطبيعة تلقية
إلى أسفل وهذا في الانسداد
العارض أما الخلق فينقض
معه الخارج من الثقب
مطلقا والمنسد حينئذ
كعضو زائد من الخنثى
لا وضوء بمسه ولا غسل
بإبلاجه ولا بإبلاج فيه قاله
الماوردي قال في المجموع
ولم أر لفـسـيره تصريحاً
بموافقته أو مخالفته وحيث
أقيم الثقب مقام المنسد
فليس له حكمه من أجزاء

اه (قوله هذا يدل على
بعض المدعى الخ) ثم
مر هذا الدليل بقوله
وقيس به ما في معناه من
جميع الخارج اه ويمكن
الجواب عن الشارح بأنه
مثنى على طريقة من يجعل
الغائط اسماً للخارج من
الدبر أو القبل طاهر أو غير

طاهر كما نقله السيوطي في الاتقان اه لكن ينافيه قوله تقضى فيه إلا أن يراد الشأن اه

(٤٠)

من الغائط الآية ولقيام الثقب المذكور مقام المنسد والغائط المكان

من الثقب يناسب المنسد كأن انسداد القبل فخرج منها أي الثقب بول أو الدبر فخرج منها غائط من غير
اطلاع منه على نقل قال لكن يشك إذا كان الخارج ليس معتاداً لواحد منهما اه وظاهر كلام
الجمهور النقض به أيضاً كما عرف واشترط الصيمري انسدادهما معاً خلاف كلام الجمهور اه اسعاد
اه وحينئذ يعطى الثقب ثلاثة أحكام النقض بالخروج منه وجواز وطء الزوجة فيه وعدم النقض
بنومه مكانه حل وحل ولا يصير جنباً باوطء فيه بل إذا أنزل وجب جميع الأحكام ثابتة للأصلي ع ش
قال العلامة البرماوي ولو انفتح الأصلي هل ترجع له الأحكام وتلغوا أحكام المنفتح انظر ما حكمها ثم قرر
شيخنا زى أن الأحكام ترجع للأصلي من الآن وتلغوا أحكام المنفتح ولم ينزعه أحد من الدرس
(قوله لقوله تعالى أوجاء أحد منكم من الغائط) هذا يدل على بعض المدعى وهو خروج الغائط
والمدعى خروج غير منيه قال حل واعترض بأن نظم الآية يقتضى أن كلام من المرض والسفر حدث
ولا قائل به وأجاب الأزهرى بأن أوفى قوله أوجاء أحد منكم بمعنى الوار وهى للحال والتقدير يأبها
الذين آمنوا إذا قمنا إلى الصلاة محدثين فاغسلوا وجوهكم الخ وان كنتم مرضى أو على سفر والحال أنه جاء
أحد منكم من الغائط أو لاسم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا ونقل القاضي أبو الطيب عن إمامنا الشافعي
أنه نقل عن زيد بن أسلم وكان من العاملين بالقرآن أن في الآية تقديم وتأخير أي وحذفاً والتقدير يأبها
الذين آمنوا إذا قمنا إلى الصلاة من النوم أوجاء أحد منكم من الغائط أو لاسم النساء فاغسلوا وجوهكم
الخ وان كنتم مرضى أو على سفر فلم تجدوا ماء فتيمموا اه (قوله ولقيام الثقب الخ) هذا الحاجة إليه لأن
الغائط في الآية شامل للخارج من الثقب المذكور لأن يخص بالخارج من الدبر تأمل (قوله والغائط)
أي في الأصل المكان المطمأن بفتح الهمزة أي المطمأن فيه وحكى كسرهما أي المنخفض (قوله
تقضى فيه الحاجة) أي تخرج والمراد بالحاجة ما يحتاج إلى خروجه المتضرر ببقائه وقضية التعبير
بالمضارع في تقضى أنه لا يشترط في التسمية بذلك الاسم أن تقضى فيه الحاجة بالفعل لكن هل تكفى
صلاحية لقضائها ولا بد من إعداده له فيه نظر برماوي (قوله سمي باسمه) أي فهو مجاز مرسل ثم صار
حقيقة عرفية في الخارج أي بالمعنى الخاص الذي هو البول والغائط لا بالمعنى الأعم ليشمل الرج لأنه
لا يقصد لإخراجه المكان المذكور شورى وبعبارة ع ش قوله الخارج أي من الدبر أو القبل إلا أنه
غير مشهور نقله السيوطي وحكمة اشتهاؤه في الخارج من الدبر دون القبل أنه جرت عادة العرب أن
الشخص إذا أراد البول يبول في أي مكان وإذا أراد الفضلة المخصوصة يذهب إلى محل يتوارى فيه عن
الناس تأمل اه (قوله وخارج بالفرج) أي بالخروج من الفرج ليناسب قوله خروج شيء الخ وخارج
بالرفع عطف على خروج (قوله ولومع انسداد الفرج) غاية للرد والحوال وهو راجع للثلاثة لأنه
لارد على من قال إن الثقب يقوم مقام المنسد مطلقاً (قوله إلى مخرجه) أي خروجه (قوله وهذا) أي
التفصيل في الثقبين أن يكون تحت المعدة أم لا حل (قوله أما الخلق) أي الانسداد الخلق (قوله
مطلقاً) أي في أي محل كان (قوله وحيث أقيم الخ) ظاهره رجوعه للانسداد العارض والخلق والمعتمد
خلافه في الخلق فيثبت للمنفتح جميع الأحكام على المعتمد حتى تحريم النظر إليه فوق العورة لكن ليس
له حریم كالفرج وتعبيرهم بالمنفتح يخرج المنافذ الخارج منها ليس بناقض خلافاً لبعض المتأخرين
ورجح في المجموع عدم اتقهض الوضوء إذا نام مكاناً طأ أي للثقب المنفتحة من الأرض زى وبعبارة
ع ش وحيث أقيم الخ ظاهر هذا الكلام أنه راجع إلى الانسداد العارض والخلق وهذا لا يصح بل
يتعين أن يكون راجعاً إلى الانسداد العارض فقط ولا ينافيه قوله وتحريم النظر إليه فوق العورة لأن

هذا

هذا على مقابل الاظهر في عبارة الاصل وان لم يكن عادته التفريع على المقابل وكتب ايضا لو كان
الانسداد عارضا لا يثبت له الا النقص بالخارج فقط وجميع الاحكام ثابتة للاصلي بخلاف ما اذا كان
الانسداد خلقيا فان الاحكام كلها تثبت للمنفتح اهـ وقوله وان لم يكن الخ أي فالهواب اسقاط قوله
فوق العورة مع الذي قبله لان أصل المسئلة أن الثقب أقيم مقام المنسد ولا يكون الا اذا كان في العورة
ويمكن أن يكون قوله حيث أقيم الثقب أي على القول الضعيف القائل بأن الثقب ينقض مطلقا ان كان
الاصلي منسدا كما صرح به المحلى (قوله فوق العورة) ظرف للإيجاب والتحرير وكان الاولي اسقاط
هذا كله اذ لا يتفرع الاعلى الضعيف القائل بأن الثقب اذا كان فوق المعدة وكان الانسداد عارضا
ينقض ولا يثبت له بقية الاحكام الثابتة للاصلي شيخنا وعبارة حل قوله فوق العورة تبين في هذا
التعبير شيخه المحلى الذي فرعه على مقابل الاظهر وهو أن المنفتح فوق العورة ينقض الخارج منه
فالاولى اسقاط قوله وإيجاب ستره وتحريم النظر الخ لان المنفتح فوق العورة لا يقام حينئذ مقام الاصلي
فلا عبرة به ولا ينقض الخارج منه فكيف يحرم النظر اليه اهـ (قوله والمعدة) أي عند الاطباء وقوله
والمراد بها أي عند الفقهاء السرة أي وما اذا هاهنا هو مجاز علاقته المجاورة (قوله فلا ينقض الوضوء)
ومثله الولادة بلا بلل بخلاف القاء بعض الولد فينقض ولا يوجب الغسل زى ومن فوائد عدم النقص
بالمنى صحة صلاة الغتسل بدون وضوء قطعاً ولو قلنا بالنقض لكان فيها بدون وضوء خلاف ونية السنية
بوضوء قبل الغسل ولو نقص انوى به رفع الحدث شرح مـ وقول مـ خلاف لانه قيل بعدم
الاندراج (قوله أعظم الامرين) أي اللذين من جنس واحد وهذه القاعدة تقتضى أن لا وضوء بالقاء
الولد الخاف لانه وان انعقد من منيه او منيه استحبال الى الحيوانية شيخنا (قوله بخصوصه) أي
بخصوص كونه منيا وقوله بعمومه أي بعموم كونه خارجا (قوله كزنا المحصن) أي فانه أوجب أعظم
الامرين وهو الرجم بخصوص كونه زنا محصن ولم يوجب أدونهما وهو الجلد والتغريب بعموم كونه
زنا حل وأورد عليه أن الشيء الواحد قد يوجب أمرين فأكثر كالجماع في رمضان يوجب أعظم
الامرين وهو الكفارة بخصوص كونه جماعا وأدونهما وهو القضاء بعموم كونه فطرا وأدون منهما
معا وهو التعزير بعموم كونه معصية وقد يوجب بأن المراد ما كان من جنس واحد كالطهارة أو الحد
وهذا ليس كذلك ولا يرد أن الكفارة تكون بالصوم لان الواجب فيها الصلة العتق فتأمل اهـ شيخنا
في الفيض شوبرى (قوله وانما أوجبه) أي الادون الذي هو الوضوء وإيجابه فرع ابطاله حل
(قوله لانهما بمنعان صحة الوضوء) أي الواجب أو المبيح لنحو الصلاة فلا ترد صحة الوضوء منهما عند
الاحرام شوبرى (قوله مطلقا) أي في سائر الاحوال سواء كانت مستحاضة أو غيرها وقال بعضهم مطلقا
أي في الابتداء بان طرأ عليهما وفي الدوام بان طرأ عليه وقوله فلا يجامعانه أي في الدوام بان طرأ عليه
وحاصل صنيعه أنه قاس الدوام على الابتداء في لبطالان وفيه أن الدوام أقوى وفيه أيضا أن الاسباب
المذكورة تنافي الوضوء ابتداء ودواما ومنها الحيض وانقاس فكيف تجعل منافاتهم للوضوء ابتداء
أصلا ويقاس عليه من حيث حاله في الدوام تأمل (قوله في صورة سلس المنى) أفهم أن السليم لا يصح
وضوءه حال نزول المنى وهو كذلك لان الوضوء للصلاة وهي لا تستباح مع الجنابة من غير ضرورة عـ ش
اطفيحي وقرر شيخنا حـ ف أن قوله في صورة الخ ليس بقيد بل يصح الوضوء مع خروج المنى وان لم
يكن به سلس أي وهو قضية قول المصنف غير منية ومقتضى ما يأتي في باب الحيض من أن الحائض يحرم
عليها الطهر زيادة على ما يحرم على الجنب فانه يقتضى صحة الوضوء مع نزول المنى لان غايته انه طهر مع
الجنابة وهو غير ممنوع عـ ش على مـ قال العلامة الرشيدى انما قصر التصوير عليه لانه محل وفاق

بخلاف معنى السليم فإنه محل النزاع فلا يحصل به الإلزام والافالحيكم واحد اه (قوله زوال عقل) العقل هو لغة المنع لأنه يمنع صاحبه من ارتكاب الفواحش اه ع ش ولهذا يقال ان مرتكب الفواحش لا عقل له ومحله القلب وله شعاع متصل بالدماع وهو أفضل من العلم لأنه منبعه وأسه ولان العلم يجري منه مجرى النور من الشمس والرؤية من العين وهو عند أهل السنة عرض وعند الحكماء جوهر مجرد عن المادة شوبرى وقيل العلم أفضل قال بعضهم

علم العليم وعقل العاقل اختلافاً * من ذا الذي منحه قد أحرز الشرفا

فالعلم قال أنا قد خرت غايته * والعقل قال أنا الرحمن بي عرفا

فأفصح العلم أفصاحا وقال له * بأينا الله في تنزيله اتصفا *

فبان للعقل أن العلم سيده * فقبل العقل رأس العلم وانصرفا

(قوله أي تميز) بهذا التفسير يكون الاستثناء الآتي متصلاً (قوله يجنون أو انغماء) ولومع التمكن على المعتمد شوبرى وم ر ولهذا التعميم يشبه صنيع المتن حيث قصر الاستثناء على زواله بنوم الممكن فيخرج زواله يجنون أو انغماء الممكن فينقض قال الدميري والجنون مرض يزيل الشعور من القلب مع بقاء الحركة والقوة في الأعضاء والانغماء زوال الشعور مع فتور الأعضاء والسكر خيل في العقل مع طرب واختلال نطق (قوله العينان وكاء السه) قال في النهاية فأصله ستة بوزن فرس وجمعه أسناه كافر اس حذفت الهاء وعوض عنها الهمزة ففيل است فان رددت الهاء وهى اللام وحذفت العين التى هى التاء انحذفت الهمزة التى جىء بها عوضاً عن الهاء ففيل سه ويروى في الحديث وكاء الست اه وفي الحديث استعارة بالكناية دل عليها باثبات الوكاء الذى هو من لوازم المشبه به للمشبه وتشبيه العينين المراد منهما اليقظة بالوكاء تشبيهه بليغ بحذف الاداة طب شوبرى وتقرر بالاستعارة المذكورة أن يقال شبه السه بفم قرية مثلاً وحذف المشبه به وأثبت له شئ من لوازمه وهو الوكاء واثباته تخييل (قوله فليتوضأ) لوتيقن النوم وشك هل نام يمكناً أم لا فلا نقض شرح م ر ولو زالت إحدى ألييه عن مقرها قبل انتباهه ولو كان مستقراً نقض وان لم تقع يده على الأرض لمضى لحظة وهو نائم غير ممكن أو زالت مع انتباهه أو بعده المفهوم بالاولى أو شك في أن زوالها قبل انتباهه أو لا وفى أنه نام أو نعس فلا نقض لان الأصل الطهارة نعم لو رأى رؤى أو شك هل نام أو لا فعليه الوضوء لان الرؤيا لا تكون الا بالنوم اه متن الروض وشرحه ولو نام غير ممكن وأخبره معصوم بأنه لم يخرج منه شئ لم ينتقض وضوءه واعتمده بعضهم ونازع فيه بعضهم زى وقال بالنقض لأن النوم على هذه الهيئة ينقض الوضوء وهذا هو المعتمد قررره شوبرى فيجب عليه تصديق المعصوم ويتوضأ **فرع** * نام يمكناً في الصلاة لم يضرب ان قصر وكذا ان طال في ركن طويل فان طال في قصر بطلت صلاته لا يقال كيف تبطل مع انه غير عامد لانا نقول لما كانت مقدمات النوم تقع بالاختيار أى شأنها ذلك نزلت منزلة العامد سم ع ش (قوله كما أشعر بها) أى بالمظنة المذكورة (قوله والعينان) أى فتحهما كناية عن اليقظة أى لانه يلزم من فتحهما اليقظة قال حل والمعنى ان اليقظة للدبر كالوكاء للوعاء يحفظ ما فيه (قوله نشوة السكر) بفتح الواو على الأفصح مقدمات السكر وأما بالهمز فالنوم من قولهم نشأ الصبي نما وزاد برماوى (قوله ومن علامات النعاس الخ) ومن علامات النوم الرؤيا حل (قوله وان لم يفهمه) الجملة حالية (قوله ولا عبرة الخ) يؤخذ منه أنه لو خلق منسد الدبر ولم يفتح له ثقب وقلنا ان المنفتح أصالة لا يقوم مقام الأصل لا ينقض بنومه غير ممكن لان النوم مظنة لخروج شئ من دبره وهذا لا يخرج منه شئ وقوله لندرتة يحتمل لندرتة في نفسه حتى لو ابتلى به

(زوال عقل) أى تميز يجنون أو انغماء أو نوم أو غيرهما خبراً أبى داود وغيره العينان وكاء السه فن نام فليتوضأ وغير النوم مما ذكر أبغ منه في الذهول الذى هو مظنة لخروج شئ من الدبر كما أشعر بها الخبر اذ السه الدبر ووكاءه حفاظه عن أن يخرج منه شئ لا يشعر به والعينان كناية عن اليقظة وخروج زوال العقل النعاس وحديث النفس وأوائل نشوة السكر فلا نقض بها ومن علامات النعاس سماع كلام الحاضرين وان لم يفهمه (لا) زواله (بنوم) يمكن مقعده) أى ألييه من مقعده من أرض أو غيرها فلا نقض لأن خروج شئ حيثئذ من دبره ولا عبرة باحتمال خروج ريج من قبله لندرتة ودخل في ذلك ما لو نام محتبياً أى ضاماً ظهره وساقيه بعمامة أو غيرها فلا نقض به ولا يمكن لمن نام قاعداً هز يلا

شخص لا ينظر إليه وهو المعتمد كما في ع ش ويحتمل إذا ندرت وجه بخلاف ما إذا لم يندر ذلك بأن
كثير من وجه فيضرونومه غير ممكن قبله أن تصور له تمكين اه حل (قوله تجاف) أي تباعدوا لعل
مراد الأول القائل بأنه لا تمكين له بالتجاف ما لا يمنع خروج شيء لو خرج بلا احساس عادة م ر زى
ومراد الثاني ما يمنع خروج شيء بلا احساس وحينئذ فالخلف لفظي (قوله عن الروائي) معتمد وانظر
لوسد التجاف في شيء ونام هل ينقض أو لا مال شيخنا زى للثاني شورى (قوله ولا تمكين لمن نام
على قفاه) أي فينتقض وضوءه وإن أخبر معصوم بعدم خروج شيء منه حينئذ لأنه مما أقيمت فيه المظنة
مقام اليقين حل (قوله بشرى ذكر) أي ولومن الجن إذا تحققت الأنوثة أو الذكورة على المعتمد
ولو على غير صورة لرجل حتى لو تصورت على صورة كلب مثلاً لنقض لمسها وظاهر كلامهم أنه لو أخبره
عدل بامسها له أو بنحو خروج ريج منه في حال نومته متمكناً وجب عليه الأخذ بقوله ولا يقال الأصل
بقاء الطهارة فلا يرتفع الظن إذ خبر العدل إنما يفيد فقط لا ناقول هذا ظن أقامه الشارع مقام العلم في
تنجيس المياه وغيرها كما يأتي اه شرح العباب الحج والمعتمد خلافه فلا ينقض باخبار العدل
بشيء مما ذكر ع ش لان خبر العدل يفيد الظن ولا يرتفع يقين طهر أو حدث بظن ضده كما سيأتي
بخلاف ما إذا أخبره معصوم بخروج ريج منه في هذه الحالة أي حاله نومته متمكناً فإنه ينتقض وضوءه لأن
خبره يفيد اليقين ولو تولد شخص بين آدمي وبهيمة لم ينقض اسمه على ما بحثه الشيخ عميرة وظاهره ولو
كان على صورة آدمي اه شورى (قوله لا جامع) رد على الحنفى المفسر له بذلك قال الكمال بن أبي
شريف والمتجه أن الملامسة حقيقة في تماس البدنين بشيء من أجزائهما من غير تقييد باليد وعلى هذا
فالجماع من أفراد مسمى الحقيقة فيتناول اللفظ حقيقة شورى (قوله المثير للشهوة) أي التي لا تليق
بالمظهر س ل فاندفع ما يقال إن غاية الانارة خروج المنى وهو غير ناقض وأيضاً لا تارة قد توجد في
النظر مع أنه لا ينقض (قوله عمداً أم سهواً) فيه وفيما بعده رد على الإمام مالك المفصل (قوله إنما
يشير الشهوة ببطن الكف) أي شأنه ذلك حل لان اللبس يخالف المس في ست صور أحدها أن اللبس
لا يكون إلا بين اثنين واللبس قد يكون بينهما وقد يكون من الشخص نفسه إذا مس فرجه الثانية أن
اللبس شرطه اختلاف النوع فلا يكون إلا بين الرجل والمرأة وإما اللبس فلا يشترط فيه اختلاف النوع
فيكون بين الرجلين والمرأتين الثالثة أن اللبس يكون بأي موضع من البشرة واللبس يختص ببطن
الكف الرابعة انتقاض وضوء اللامس والممسوس وفي المس انتقاض وضوء الماس فقط الخامسة لمس
المحرم لا ينقض ومس فرجه ناقض السادسة لمس العضو الملبان من المرأة لا ينقض أي إذا كان غير
الفرج ومس الذكر الملبان ناقض اه اطفئحى (قوله ظاهر الجلد) تقدم عن الأنوار أن البشرة
هنا ما عدا السن والشعر والظفر أي من الظاهر ولو نزاع جاده وحشى فواضح عدم النقض به حل
(قوله كاحم الاسنان) واللسان والعين خلافاً لحج شورى والعظم الذي وضع بالكشط ينقض
على المعتمد زى (قوله الحائل) من الحائل ما تجرد من غبار يمكن فصله من غير خشية مبيح تيم
لوجوب ازالته لا من نحو عرق حتى صار كالجزم من الجلد س ل (قوله والظفر) بضم الظاء مع سكون
الفاء وضحه وكسرهما مع اسكان الفاء وكسرها وأظفورك كعصفور ويجمع على أظفار وأظفار
(قائدة) الأظفار حلة من نور كانت تحت حلال آدم الحريز في الجنة فلما أكل من الشجرة تطاير عنه
لباس الجنة وبقيت حلة النور فانقضت من وسطها وانقلصت وانعقدت على رؤس الأصابع وصارت

لا ينقض ويصححه في الروضة
ولا تمكين لمن نام على قفاه
ملصقة مقعده بمقره (و)
ثالثها (تلاقى بشرى ذكر
وأثنى) ولو خصياً وعندينا
ومسوحاً أو كان أحدهما
ميتاً لم يكن لا ينقض
وضوءه وذلك لقوله تعالى
أولامستم النساء أي لمستم
كما قرئ به لا جامعته لانه
خلاف الظاهر واللبس
الجس باليد وبغيرها والجس
باليد والحق غيرهما وأعليه
الشافعي والمعنى في النقض
به أنه مظنة التلذذ المثير
للشهوة وسواء في ذلك
اللامس والممسوس كما فهمه
التعبير بالتلاقى لا اشتراكهما
في لذة اللبس كالمشركين في
لذة الجماع سواء كان التلاقى
عمداً أم سهواً شهوة أو
دونها بغير وسليم أو أشل
أصلي أو زائد من أعضاء
الوضوء أو غيرهما بخلاف
النقض بمس الفرج يختص
ببطن الكف كما سيأتي
لأن المس إنما يشير الشهوة
ببطن الكف واللبس يشير
به وبغيره وببشرة
ظاهر الجلد وفي معناه اللحم
كاحم الاسنان وخروجها
الحائل ولو رقيقاً والشعر
والسن والظفر لا يلبس
بمسها وبذكر وأثنى

الذكران والاشيان والخنثيان (قوله فواضح عدم النقض به) ترد فيه الباطلي وقال لعله قياساً على ما لوس العضو الملبان اه
(قوله والعين) أي باطنها وهي التي خالف فيها حج فقط خلافاً لما يوهمه المحشى

عرفا وان انتفت لهرم ونحوه
اكتفاء بمظنتها بخلاف
التلاقى مع الصغر لا ينقض
لا تنفء مظنتها (لا) تلاقى
بشرقي ذكر وأثنى (محرم)
له بنسب أو رضاع أو مصاهرة
فلا ينقض لا تنفء مظنة
الشهوة (و) رابعها (مس)
فرج آدمى أو محل قطعه
ولو صغيرا أو ميتا
٤ درس

(قوله محرم ولو احتمالا) فلو
استلحق أبوه زوجته لم
ينقض لمسه قبل الاستلحاق
ولا بعده لاحتمال صدقه
فان قيل لومنع الاستلحاق
النقض لاحتمال المحرمية
لامتنع النقض بدون
استلحاق لوجود الاحتمال
قلنا يلزم امتناع النقض
بدون استلحاق حيث وجد
الاحتمال اه سم على
التحفة وقال الجوهرى اه
ان بلغت سبع سنين نقضت
يقينا وان بلغت خمس سنين
لم تنقض يقينا وبنت ست
يستغنى فيها القلب (قوله)
ولا ينقض وضوءه بلمسها
أى من نكحها وكذا غيرها
ان لمس عدد محرمه فأقل
فلو كان محرمه عشرة
فلمس إحدى عشرة
انتقض وضوءه لتحقق
لمس الأجنبية اه سم على

ظفر افسكان اذا نظر الى اظافيره بكى فصار عادة فى أولاده اذا هجم الضحك على أحدهم ينظر الى اظافير
يديه أو رجليه يسكن عنه برماوى (قوله والخنثى) ألفه للتأنيث فيكون غير منصرف والضمائر
العائدة عليه يؤتى بهامذكرة وان اتضحت أنوثته لأن مدلوله شخص صفة كذا وكذا أسنوى اه
شورى (قوله والعضو المبان) خرج هذا بقيد ملحوظ فى المتن تقديره وتلاقى بشرقي ذكر وأثنى
حال الاتصال والشارح أخرجه بذكر وأثنى لأن العضو وحده لا يوصف بذكورة ولا بأنوثة وظاهر
ان محله فى غير الفرج أخذ من قوله بعد ومس فرج آدمى الخ وفى حل قوله والعضو المبان ما لم يلتصق
بحرارة الدم ويخشى من فصله مخذور تميم وان لم تحله الحياة خلافا لابن حجر فى التحفة لانه بانفصاله صار
أجنبيا فلم ينظر لعوده اه عن والمعتمدان العضو المبان متى التصق وحلته الحياة نقض والا فلا سم
وسل فاذا التصقت بدرجل بيدن امرأة وحلته الحياة انتقض وضوء الرجل صاحب اليد بلمسها
وبه يلغز فيقال لئلا رجل لمس عضو نفسه فانتقض وضوءه ولو قطع الرجل أو المرأة قطعتين تساويان لا
فالمدار على بقاء الاسم فان بقى نقض والا فلا فقوله والعضو المبان أى ما لم يبق الاسم (قوله بان بلغا حد
الشهوة) أى يقينا لدوى طباع سليمة شورى (قوله محرم) ولو احتمالا فلا يشك هل بينه وبين امرأة
رضاع محرم جازله نكاحها ولا ينتقض وضوءه بلمسها ولو اختلطت محرمه بأجنبيات غير محصورات جاز
له أن ينكح منهن ولا ينتقض وضوءه بلمسها وذ كر شيخنا أنه لا تنقض بمن نفاها بالعان خلافا للبلقينى
وقوله محرم وهى من حرم نكاحها على التأييد بسبب مباح حرمتها فرج بالأول أخت الزوجة وبالثانى
أم الموطوءة بشبهة أى وبتبها لأنها وان حرمت على التأييد لكن اسبب لا يتصف باباحة ولا غيرها
وبالثالث أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لأن حرمة نكاحهن حرمة صلى الله عليه وسلم حل وزوجات
نبيينا يحرم من على سائر الأمم حتى على الأنبياء وأما زوجات باقى الأنبياء فانهن يحرم من على الأم فقط ويجل
نكاحهن للأنبياء شيخنا ح (قوله ورابعها مس فرج الخ) ومثل المس الانعاس كأن وضع شخص
ذكره فى كف شخص آخر وقوله آدمى ومثله الجنى لأن عليه التعبد حل (قوله آدمى) أى واضح سواء
كان المس مشكلا أو لا وأما داس النكاح الواضح من الخنثى مثل ماله فينتقض وضوءه لأنه ان كان
المشكل ذكر افقد مس ذكره وان كان أنثى فقد لمسها وكذلك الاثنين الواضحة اذا مست من المشكل مثل
ماله بخلاف ما اذا مس كل منهما غير ماله فلا نقض لاحتمال أن يكون عضوا زائدا والخنثى اذا مس آلتيه معا
انتقض وضوءه وان مس أحدهما فلا اه (قوله أو محل قطعه) شامل لفرج المرأة والدبر وفيدى الروض
ومحل القطع بالذكور حل ونقل عن شيخنا العزبى أن محل القطع خاص بالذكر كما يؤخذ من قول المنهاج
ومحل الجباح فلا ينقض محل الدبر ومحل فرج المرأة كما يؤخذ من قول الشارح بعد والمراد بفرج المرأة
الناقص ملقى شفرها الخ لان هذا المراد غير موجود فى محل قطعه لكن فى القليوبى على الجلال ان
محل قطع فرج المرأة والدبر ينقض وهو الموافق لظاهر المتن وعبارته على التحرير قوله أو محل قطعه
والناقص بعد القطع ما يحاذى ما كان ينقض قبله من حرقى الفرج لا ما كان داخله وعكس ذلك فى
الذكر والدبر كالفرج اه بحر وفه فصرح بذلك يقتضى أن قوله أو محل قطعه راجع للجميع لا للذكر
فقط (قوله ولو صغيرا) غاية للرد وشمل اطلاقه السقط وظاهره وان لم تنفخ فيه الروح اشمول الاسم
له كفى فتاوى الشارح وتوقف شيخنا وما الى عدم النقض لتعليقهم النقض بمس فرج آدمى وهذا
لا يطلق عليه هذا الاسم وانما يقال له أصل آدمى اه ع ش ما خصا ويفرق بين النقض بمس فرج

حج (قوله من حرقى الفرج) بيان لما الاولى وكان المعنى أن الناقض قبل القطع هو السطح الذى يلاقى الصغير
الشفر الآخر فبعد القطع يكون الناقض هو ما أظهرته السكين وبشرته لا كل ما كان مستورا وظهر بسبب القطع لان هواء

من نفسه أو غيره عمدا أو

سهوا قبلا كان أو دراسيا أو أشل متصلا أو منفصلا (ببطن كف) ولو شاة لخبر من مس فرجيه فليتوضأ رواه الترمذي وصححه وخبر ابن حبان في صحيحه إذا أفضى أحدكم يده إلى فرجه وليس بينهما ستر ولا حجاب فليتوضأ ومس فرج غيره أخش من مس فرجيه لتهتك حرمة غيره ولأنه أشهى له ومحل القطع في معنى الفرج لانه أصله وخرج بالآدمي البهيمة فلا تقض بمس فرجها إذا لا حرمة لها في وجوب ستره وتحريم النظر اليه ولا تعبد عليها وببطن الكف غيره كرؤس الاصابع وما بينهما وحرفها وحرف الراحة واختص الحكم ببطن الكف وهو الراحة مع بطون الاصابع لان التلذذ إنما يكون به وخبر الافضاء باليد السابق اذا الافضاء بها لغة المس ببطن الكف

الحرف وما تحته لا ينقض قبل القطع فكذا بعده وقوله وعكس ذلك في الذكر أي فيكون الناقض ما كان مستورا بالقبل وهو الثقبه لا كل محل الجب وبه قال ابن الرفعة نقلا عن القاضي والمعتمد الذي عليه الجمهور

الصغير وعدم النقض للمس الصغيرة لان المدار في الاجنبية على الشهوة وهي مفقودة في الصغيرة بخلاف الفرج فالمدار على ما يسمى فرجا وهو موجود في فرج الصغير اهـ (قوله من نفسه أو غيره) تعميم في الفرج وقوله عمدا أو سهوا تعميم في المس وقوله قبلا كان الفرج الخ تعميم في الفرج أيضا فلو ضم تعميما له لبعضها كان أنسب (قوله أو منفصلا) ولو بعضه ماعدا القلفة فتنتقض متصلة لا منفصلة وكذا بظر المرأة (قوله ببطن كف) سميت بذلك لانها تكف لاذى عن البدن زى أي ولو تعدد الكف الا زائدا يقينا ليس على سمت الاصل كما تقدم سواء كان الجميع على معصم أي ساعد واحد أو أكثر خلافا للخطيب وشملت الاصابع الاصل منها والزائد والمسامت وغيره وما في بطن الكف أو في ظهره وهو كذلك عند شيخنا قل على الجلال وقيل ينقض ما في داخل الكف، طائفا ولا ينقض ما في خارجه مطلقا كالساعة فيهما ورد بالفرق الواضح بينهما والمعتمد أن الاصابع التي في باطن الكف اذا لم تسامت الاصابع الاصلية فان مسها للفرج ينقض كالساعة بخلاف ما اذا سامتتها فينقض باطنها لا ظاهرها ولو اشتبه الاصل بالزائد في الفرج واليد نقض كل منهما مخرج الروض (قوله ولو شاة) ولو قطعت وصارت معلقة بجملدة حل أي جملدة كبيرة ولو كان في باطن الكف شعر ولو كثيفا نقض مسه كالساعة قل ولو خاق بلا كف لم يقدر بقدرها من الذراع ولا ينافيه ما يأتي من أنه لو خاق بلا مرفق أو كعب قدر لان التقدير ثم ضروري بخلافه هنا لان المدار على مظنة الشهوة وعند عدم الكف لا مظنة فلا حاجة الى التقدير ع ش على مر (قوله وخبر ابن حبان) قدم الحديث الاقل مع أن الثاني أصرح في المقصود هنا لانه رواية البخاري وهو أصح شيء في الباب وأيضا فهو أي الثاني تفسيره والتفسير متأخر (قوله ستر) بفتح السين اذا أريد المصدر وبكسرهما اذا أريد الساتر قل على المحلى وفيه أن الفعل لا يقال فيه بينهما (قوله ولا حجاب) عطف عام على خاص لشمول الحجاب نحو الزجاج فانه حاجب وليس ساترا شيئا عشا وماوى وقال ع ش انه عطف تفسير (قوله لتهتك حرمة غيره) أي غالبا اذ نحو يد المكروه والناسي كغيرهما بل رواية من مس ذكراته شمله لعموم النكرة الواقعة في حيز الشرط حج وفي حل لتهتك حرمة غيره أي اتهاكه لانه متعبد بستره وصونه عن الناس اهـ فشمّل ما لو وضع ذكره في يد غيره (قوله ولانه أشهى له) ليس على بابه لان فرجه ليس مشتهى له قال حل ولانه أشهى له أي لانه سيأتي أن العلة في النقض بذلك وجود اللذة وكتب أيضا هذه هي العلة الصحيحة لانه سيأتي أن العلة في النقض التلذذ فكان الاقتصار عاها أولى اهـ وانما كانت أولى لان القياس يجب فيه أن تكون العلة موجودة في المقيس والمقيس عليه تأمل (قوله اذا لحرمة) أي لاحترام لها في وجوب أي بسبب وجوب ستره في سببية لان وجوب الستر وتحريم النظر ينشأ عنهما الاحترام كما في الآدمي بخلاف البهيمة وفيه أن الحرمة ليست علة في النقض وانما العلة وجود اللذة (قوله ولا تعبد عليها) أتى به لتخرج الزوجة بالنسبة لزوجها فانه وان كان لحرمة لها بسبب وجوب ستر فرجها بالنسبة لزوجها الآن عليها التعبد أي التكليف بخلاف البهيمة (قوله وما بينهما) أي الاصابع وهو ما يستتر عند انضمام بعضها الى بعض لا خصوص النقر وقوله وحرفها أي حروف الاصابع وهو حرف الخنصر وحرف السبابة وحرف الابهام وقوله وحرف الراحة وهو من أصل الخنصر الى رأس الزند ثم منه الى أصل الابهام ومن أصل الابهام الى أصل السبابة حل (قوله لان التلذذ الخ) أي والعلة في النقض بالمس التلذذ حل (قوله اذا الافضاء بها) انما قيد بقوله بها ولم يسقطه كما يوجد في بعض العبارات لان الافضاء المطلق معناه في اللغة ليس مخصوصا بالمس فضلا عن تقييده ببطن الكف بل هذا انما هو معنى الافضاء باليد وعبارة المطالع أصل الافضاء مباشرة الشيء وملاقاته من غير حائل وفي المصباح أفضى يده

أن الناقض كل محل الجب لانه بمنزلة السطح الذي كان ظاهرا قبله ويمكن أن يدعى ان هذا عكس فتأمل

منفذه وبيطن الكف
ما يستتر عند وضع احدي
الراحتين على الأخرى مع
تحامل يسير (وحرم بها) أي
أي بالأحداث أي بكل منها
حيث لا عذر (صلاة)
اجاعا وخبر الصحيحين
لا يقبل الله صلاة أحدكم
إذا أحدث حتى يتوضأ وفي
معناها خطبة الجمعة وسجدة
التلاوة والشكر (وطواف)
لأنه صلى الله عليه وسلم
توضأه وقال لتأخذوا عني
مناكبكم رواه مسلم وخبر
الطواف بمنزلة الصلاة إلا
أن الله قد أحل فيه المنطق
فن نطق

(قوله وعبارة شرح الروض
المسرا دلخ) لم أجدها في
الشرح المذكور وإنما
رأيت حج نقلها في شرح
العباب عن الغزي وردها
بنقول كثيرة مؤيداً خصوص
المنفذ بها بل نسب الغزي
إلى الوهم فراجعهم تفهم
(قوله أي بالأحداث) لكن
الذي تقدم للشارح أنه
فسرها بالاسباب فحيث
أرجع لها الضمير تعين أنها
بمعنى الاسباب فلا معنى لما
ذكره هنا (قوله ويصح
إرادة المنع الخ) منع من
هذه الإرادة بأن المنع الذي
هو التحريم غير الحرمة التي
هي الامتناع لأنها صفة

إلى الأرض مسها بيطن راحته قال في التهذيب وحقيقة الافضاء الانتهاء وأفضى إلى امرأته بأثرها
وجامعها وأفضيت إلى الشيء وصلت إليه اه بحروفه ع ش (قوله فيتقيد به الخ) اعترض بأن هذا
ليس من باب المطلق والمقيد بل من باب العام والخاص لأن المس هنا وقع صلة للوصول الذي هو من وهي
من صيغ العموم والافضاء فرد من أفراد ذلك العام وذكر فرد من أفراد العام بحكم العام لا يخصه على
الصحيح فالأولى أن يدعى تخصيص عموم المس بمفهوم حديث الافضاء إذ مفهومه أن غير الافضاء
لا ينقض فقوله من مس أي أفضى حل (قوله ملتقى شفريرها) أي وما تحنهما من اللحمية ومثل ملتقى
الشفريرين ما يقطع في الختان منها ولو بارز أحال اتصاله ولم يقيد الحلال المحلى بقوله على المنفذ فأفاد النقص
بغير المحاذي للمنفذ من الشفريرين والمراد ما يظهر منهما عند جلوسها على قدميها والظاهر أن منه ما يظهر
عند الاسترخاء المطلوب في الاستنجاء وعبارة شرح الروض المراد بقبل المرأة الشفران من أولهما إلى
آخرهما إلا ما هو على المنفذ منهما كما هوهم فيه جماعة من المتأخرين اه فقوله على المنفذ ليس بقيد
(قوله مع تحامل يسير) قيد باليسير ليقول غير النافض من رؤس الأصابع وفي ذلك قصور بالنسبة
لباطن الإبهامين قل على الجلال (قوله أي بالأحداث) التي هي الاسباب ويصح إرادة المنع
لكن بتكافؤ ذلك المعنى أنه يحرم بسبب المنع من نحو الصلاة صلاة الخ وذلك المنع هو التحريم
فيكون الشيء سبباً لنفسه أو بعضه حج وهذا يقتضي فساد إرادة المنع لاحتها بتكافؤ اه شورى
وقوله لنفسه أي إذا نظرنا لكل واحد على انفراده وقوله أو بعضه أي إذا نظرنا بالجميع لأنه يصير المعنى
على الأول يحرم بالمنع من الصلاة صلاة وبالمنع من الطواف طواف وهكذا والمنع هو التحريم والمعنى
على الثاني وحرم بالمنع من الصلاة والطواف إلى آخر المحرمات صلاة ويصح إرادة الأمر الاعتباري
لكن يرد عليه أن الأمر الاعتباري والمنع لا تعدد فيهما لأن كلا منهما واحد بخلاف الاسباب (قوله
بكل منها) إذا نظرت لقوله بكل منها إلى قوله اجاعا نشأ منه أن للمس والمس يحرمان الصلاة بالاجاع
وليس كذلك لأنهما غير نافذين عند الحنفى فالصواب جعل أل في الأحداث جنسية وعلى جعلها
استغرافية يريد اجاعا في الجملة وقد يرد على جعلها جنسية تحقق الجنس في الفرد سم وقوله يريد اجاعا
في الجملة فيه أن الدليل حينئذ أخص من المدعى إذ هو تحريم الصلاة بكل منها كما قاله الشارح والدليل
أنما أدت التحريم ببعض المتفق عليه وعبارة ع ش قوله اجاعا أي اجاعا مذهبياً أو محمول على حدث
متفق عليه فلا يرد للمس والمس اه فقوله اجاعا أي في الجملة فلا يرد أن بعض تلك الاسباب يختلف فيه
شورى وقد قدم الاجاع على الحديث لأنه نص في المقصود بخلاف الحديث إذ نفي القبول كما يصدق بعدم
الصحة يصدق بعدم الثواب الذي قد يجامع الصحة والمراد نفي الصحة من اطلاق اللزم وهو نفي
القبول وإرادة اللزم وهو نفي الصحة وفي شرح البخاري للقسطلاني ما نصه قال في المصابيح قال في
بعض الفضلاء يلزم من حديث أبي هريرة أن الصلاة الواقعة في حال الحدث إذا وقع بعدها وضوء
تقبل فقلت له الاجاع يدفعه اه لأن معنى الحديث عدم قبول الصلاة مع الحدث مغياً بالوضوء والغاية
خارجة ومفهومة أنه إذا توضأ تقبل مع الحدث قال سم نقلاً عن شرح الارشاد لحج وتعمد نحو
الصلاة مع الحدث كبيرة كما في المجموع وظاهره أن نحو مس المصحف معه ليس كذلك اه
(قوله حيث لا عذر) أي كدوام الحدث وفقد الطهورين وأما فقد الماء مع وجود التيمم فلا يقال
أنه من الاعتذار المجوزة للصلاة مع وجود أحد الاسباب نعم إن نظر إلى الأمر الاعتباري الذي ينشأ
عن ذلك السبب فواضح حل (قوله وطواف) ولو نفى حل (قوله المنطق) مصدر ميمي بمعنى

المنطق قال الشمس الشورى قد أحل فيه غيره فلم خص المنطق بالذكر اه وأجيب بأنه خصه للرد على
المشركين لانهم كانوا يعتقدون حرمة ذلك اه طوخي وحف (قوله فلا ينطق الانخير) هو بالرفع لان
لانا فيه لانه في خبر بمعنى النهي برماوى وعبارة ع ش قوله فلا ينطق الانخير هل الرواية فيه بالجزم
أو الرفع وروى فلا يتكلمن مؤكدا بالنون وهى تشعر بان الرواية هنا بالجزم لان التأكيذ بعد النهي
كثير والاصل توافق الروايتين على معنى واحد اه (قوله ومس مصحف) ولو بحائل كما يعلم من كلامه
حل وعبارة ع ش قوله ومس مصحف بباطن الكف أو بحائل أو غيره قال العلامة البرماوى ولو كان
الحائل نخبنا حيث يعلم ما سألنا عرفا لانه يخل بالتعظيم بخلاف مس المرأة الاجنبية بحائل لان المدار فيه
على ثوران الشهوة وهى متفتية مع الحائل ونقل ابن الصلاح وجهها غريبا بعدم حرمة مس المصحف
مطلقا وقال فى التتمة لا يحرم الامس المكتوب وحده لا الهامش ولا ما بين السطور اه قال ع ش
ونحريم مس المصحف شامل للكافرين كان كذلك وهو الذى يليق بقولهم يجوز تعليم الكافر القرآن
اذا ربحى اسلامه يحمل على التعليم على ظهر القلب من غير تمسكين من المصحف واللوح ثم رأيت عن
حج ونصه ويمنع الكافر من مس اللوح على الوجة وان جاز تعليمه ثم رأيت فى المجموع والتحقيق
صرح بذلك اه (قوله بتثليث ميمه) والفتح غريب ولا يخفى أن المصحف اسم للورق المكتوب
فيه القرآن فلا خفاء أنه يتناول الاوراق بجميع جوانبها حتى ما فيها من البياض فافائدة عطف الاوراق
وقد يقال فائدة ذلك الاشارة الى أنه لا فرق بين أن يمس الجملة أو بعض الاجزاء متصلة أو منفصلة حل أى
فهو من عطف الجزء على الكل (قوله أى المتطهرون) جواب عما قد يتوهم ان المراد بقوله فى كتاب
اللوح المحفوظ ومكنون أى محفوظ والمتطهرون الملائكة ويجاب أيضا بأنه لو كان المراد الملائكة لما
التأم النفي مع الاثبات اذ قد يقتضى أن فيهم مطهرا وغيره ولا يقال غير المتطهر هم البشر لان البشر لا وصول
لهم اليه حتى يتأتى منهم مسه تأمل سل ويجاب أيضا بأن قوله تنزيل من رب العالمين يمنع من ارادة
اللوح المحفوظ لانه ليس منزلا (قوله وهو خبر بمعنى النهي) اذ لو كان باقيا على أصله من الخبرية لزم الخاف
فى خبره تعالى ولو كان نهيا محض الماصح جعله صفة لقرآن فى قوله انه لقرآن كريم الا باضمار القول لان الجملة
الطلبية لاتقع صفة الا بذلك والاصل عدم الاضمار سل وقال ع ش على مر قيل ويجوز أن يكون باقيا
على أصله ولا يلزم الخاف لان المراد نفي المس المشروع اه (قوله والحل أبلغ من المس) ليس فى المتن
التعرض للحمل حتى يتعرض له فى الدليل بقياسه على المس الآن يقدر فى كلامه أى وجهه (قوله نعم ان
خاف الخ) أى وعجز عن الطهارة وعن ابداعه مس لما تقرر شرح مر (قوله أو نحوه) كتجنس حل
(قوله بل قد يجب) أى فيما لو خاف عليه كافرا أو حرقا أو غرقا لان خاف عليه ضيا عاشورى (قوله
كالتوراة والانجيل) أى ولو تحققنا عدم التبديل فيهما ع ش (قوله فلا يحرم ذلك) بل يكره (قوله ومس
جلده) ولو بحائل حل (قوله فان انفصل عنه) قضية تفصيله فى الجلد بالانفصال وعدمه وسكوته عن
الورق أنه يحرم مسه مطلقا أى متصلا أو منفصلا ولو هو أمشيه المقصودة لكن فى سم على حج أنه
استقرب جريان تفصيل الجلد فى الورق ع ش (قوله عن عصارة المختصر) بضم العين المهملة أى
خلاصته والمراد به مختصر المزنى برماوى وقال بعضهم العصارة من الوجيز للغزالي ولعل تسميته بالعصارة
لكونه عصرزدة المختصر أى أخرجهما منه (قوله أنه يحرم أيضا) حل كلام البيان فى جلد المصحف
على ما اذا انقطعت نسبته عن المصحف وكلام العصارة على ما اذا لم تنقطع النسبة ع ش (قوله انه الاصح)
ابقاء لجرمته قبل انفصاله ولو انعدمت تلك الاوراق التى كان جلد لها وهذا واضح ان يجعل جلد
لكتاب أو محفظة والام يحرم مطلقا كما فى شرح الروض لا تقطع النسبة ولو كان مكتوبا عليه لا يحسب الا

فلا ينطق الانخير رواه الحاكم
وقال صحيح على شرط مسلم
(ومس مصحف) بتثليث
ميمه (و) مس (ورقه) قال
تعالى لا يحسب الا المتطهرون
أى المتطهرون وهو خبر بمعنى
النهي والحل أبلغ من المس
نعم ان خاف عليه غرقا أو
حرقا أو كافرا أو نحوه جازحه
بل قد يجب وخرج
بالمصحف غيره كتوراة
وانجيل ومنسوخ تلاوة من
القرآن فلا يحرم ذلك (و)
مس (جلده) المتصل به
لانه كالجزء منه فان انفصل
عنه فقضية كلام البيان
الحل وبه صرح الاستوى
لكن نقل الزركشى عن
عصارة المختصر للغزالي
أنه يحرم أيضا وقال ابن
العماد انه الاصح

(قوله ومس مصحف)
ويجوز لتوضيحه لم يستنج
مس قبل الاستنجاء اه
ع ش وقوله ولو بحائل ومنه
اصبع أو أنف من ذهب اه
ع ش (قوله ليس فى المتن
تعرض الخ) من أين انه
قصد به الاستدلال تدبر
(قوله انه استقرب جريان
تفصيل الجلد فى الورق)
بل بحث بعضهم ان النسبة
انقطعت بمجرد القص
بخلاف الجلد اه

(وهو فيه) أشبهه بجالده وعلاقته كظرفه (و) مس (ما كتب عليه قرآن لدرسه) كشرح أشبهه بالمصحف بخلاف ما كتب لغير ذلك كالتمائم وما على النقد (وحل حله في متاع) تبعاله بغير زده بقولي (ان لم يقصد) أي المصحف بأن قصد المتاع وحده ولم يقصد شيء بخلاف ما إذا قصد ولو مع المتاع وان اقتضى كلام

(قوله بخلاف غير المعد) الذي تحرر في الدرر في الظرف انه ان هي له حرم مس كانه ان عده العرف ظرفا والاحرم مس المحاذي وأما اذا لم يهيا له فلا يحرم الا مس المحاذي وان عد ظرفا له في العادة اهـ شيخنا قويسني (قوله ولونوى بالمعظم غيره الخ) كأن معناه انه اذا تغير القصد يتغير الحكم بدليل قول البرماوى ويتغير الحكم بتغير القصد من التهمة الى الدراسة وعكسه اهـ ثم رأيت العباب انما ذكر ذلك عند قوله وينحى ما عليه معظم وكتب بعضهم ان ذلك لا يجري في المصحف فقال ينبغي أن ما كتب للدراسة لا يزول حكمه بتغير قصده لانه بذلك القصد صارت قرآنية مقصودة فيثبت له حكم القرآن وبعد

المطهرون كما هو شأن جلود المصاحف كما أفاده شيخنا العلقمى حل وهل هذا التفصيل الذي في الجلد يجري في الورق المفصول عن المصحف لا يبعد الجريان سم اماما فيه قرآن فيحرم مسه مطلقا (قوله ومس ظرفه) أي المعد له وان زاد على حجمه بخلاف غير المعد فلا يحرم الامس المحاذي فقط وعبارة ع ش شرط الظرف أن يعد ظرفا له عادة فلا يحرم مس الخزان وفيها المصاحف وان اتخذت لوضع المصاحف فيها مرسى وقال س ل وحجف يحرم مسها اذا أعدت لها وان كبرت جدا وظهر حرمة مس الجميع والظاهر أنه لا يحرم الامس المحاذي للمصحف ومنه ما لو وضع المصحف في زكينة معدة له فيحرم مسها وان كبرت اهـ وفيه أيضا فرع لو وضع المصحف على كرسي من خشب أو جريد لم يحرم مس الكرسي قاله شيخنا الطبرلاوى وشيخنا م ر اهـ وقال العلامة حجج يحرم مسه سواء المحاذي له وغيره اهـ وقيل يحرم مس ما حاذى المصحف لا ما زاد عليه من أعلاه وأسفله والمعتمدان الكرسي الصغير يحرم مس جميعه والكبير لا يحرم الا مس المحاذي للمصحف واذا وضع المصحف في رف أسفل يجوز وضع البابورج في الرف الاعلى كما نقل عن م ر وأما الكرسي الكبير المشتملة على الخزان فلا يحرم مس شيء منها نعم الدفتان المنطبقتان على المصحف يحرم مسهما اهـ بر (قوله كصندوق) وهو بفتح الصاد وضما ويقال بالسين والزاي برماوى ومن الصندوق بيت الربعة المعروف فيحرم مسه ان كانت أجزاء الربعة أو بعضها فيه وأما الخشب الحائل بينها فلا يحرم مسه ع ش على م ر (قوله وعلاقته كظرفه) مقتضاه حرمة مس ذلك ولو بحائل وفيه نظر حرر حل (قوله وما كتب عليه قرآن) ظاهر عطف هذا على المصحف ان ما نسميه مصحفا عرفا لا عبرة فيه بقصد دراسة ولا تبرك وان هذا انما يعتبر فيما لا يسماه حجج ~~م~~ فرع يطلق القرآن على أربعة أمور على النقوش وهو المراد في هذا الباب وعلى اللفظ وهو المراد بقولهم في باب الغسل ونحوه لا بقرآن ويطلق على المعنى القائم بالنفس وهو المراد بقولهم في باب الجماعة ويقدم الافقه على الاقرأ وعلى المعنى القائم بذات الله تعالى بئر وكل الاطلاقات صحيحة شوبرى (قوله لدرسه) والعبرة في قصد الدراسة والتبرك بحال الكتابة دون ما بعدها وبالكاتب لنفسه أو لغيره متبرعا أو لافآمره أو مستأجرا ولم يقصد بها شيئا نظرا للقرينة كما بحثه ابن حجر ولو شك هل قصد بها الدراسة والتبرك فكما لو شك في التفسير الآتى ولونوى بالمعظم غيره كأن باعه فنوى به المشتري غيره اتجه كونه غير معظم حينئذ كما أشار اليه شيخنا في شرح العباب شوبرى (قوله كلوح) يؤخذ منه أنه لا بد أن يكون مما يكتب فيه عادة فلو كتب على عمود قرآن للدراسة لم يحرم مس غير الكتابة (قوله لشبهه بالمصحف) فيحرم مس البياض حل (قوله كالتمائم) شرطها أن تعد تمائم عرفا سم وحجج على المنهاج (قوله وما على النقد) ويحرم وضع الدراهم في ورق المصحف وجعله وقاية ولو لم يكن فيه قرآن وبحث بعضهم حله وليس كما زعم اهـ ابن حجر والمعتمد الحل حيث لم يكن فيه اهانة (قوله وحل حله) أي ما ذكر من المصحف ولو في ظرفه وما كتب عليه قرآن لدرسه حل وصورة أنه يحمله أي المصحف معاقبه أي المتاع ائلا يكون ما سأل أو يقال لاحرمة من حيث الحل وان حرم من حيث المس اذ لا تلازم بينهما قل على الجلال (قوله في متاع) أي مع متاع ولا يشترط كون المتاع ظرفا له كبرجومه أو صغر لكن لا بد أن يصلح للاستمتاع بحيث لا يعد ما سأل لان مسه بحائل حرام قال ابن حجر ومثل الحل ليس فاذا وضع يده فأصاب ببعضها المصحف وبعضها غيره يأتي فيها التفصيل المذكور حل وفي ع ش على م ر أنه لا يشترط أن يكون المتاع صالحا للاستمتاع وعبارة البرماوى في متاع أي متاع وان صغر جدا فكيف لا يبرأ لان المدار على القصد وعدمه ولا نظر للحجم وقال العلامة الخطيب لا بد ان يصلح للاستمتاع اهـ (قوله ان لم يقصد) أي وحده وكان عليه ابراز الضمير لانه محل لبس تأمل شوبرى

الرافى الحل فيما اذا قصد هما وتعبيرى بمحتاج أولى من تعبيره بأمتعة (و) (٤٩) فى تفسير لانه المقصود دون القرآن ومحملة

اذا كان (أكثر) من القرآن فان كان القرآن أكثر أو تساوى حرم ذلك وحيث لم يحرم بكره وقولى أكثر من زيادتي وبما تقرر علم انه يحل حمله فى سائر ما كتب هو عليه لا للدراسة كالدنانير الاحدية (و) حل (قلب ورقه يعود) أو نحوه لانه ليس بحمل ولا فى معناه بخلاف ما لو قلبه بيده ولو بلف خرقه عليها (ولا يجب منع صبي مميز) ولو جنباً (عما ذكر) من الحل والمس الحاجة تعلمه ومشقة استمراره متطهراً فحل عدم الوجوب اذا كان ذلك للدراسة والتصريح بعدم الوجوب وبالمميز من زيادتي وخرج بالمميز غيره فلا يمكن من ذلك وتحريم كتابة مصحف بنجس ومسه بعضون نجس والسفر به الى بلاد الكفر (ولا يرتفع يقين طهر أو حدث بظن ضده) ولا بالشك فيه المفهوم بالاولى وهما سراد الاصل بتعبيره بالشك الجمول على مطلق الرد فى أخذ اليقين (قوله ومنه ما لو قلب كره من غير عود) أى من اللذ كور من مسائل الحرمة ما لو قلب بكمه وان جعل على هيئة

(قوله الحل فيما الخ) معتمد لان المتاع جرم يصلح للاستتباع بخلاف قصد الجنب القراءة مع الذ كانه يحرم لان الذ كعرض فلا يصلح للاستتباع (قوله وفى تفسير) أى وحل حمله أى القرآن فى تفسيره وان قصد القرآن وحده ظاهر اطلاقهم نعم شورى (قوله اذا كان أكثر) أى يقينا فيحرم عند الشك والعبارة فى الكثرة بالحروف وهل المراد الملقوظ بها أو المرسومة خطأ احتمالان رجح منهما فى الامداد الاول وفى التحفة الثانى وفرق بينه وبين بدل الفاتحة حيث اعتبر الكمية فيه باللفظ والظاهر ان المراد ما حققه ان يرسم وان رسم بخلافه وانظر لو حذف الكاتب شيئاً من ذلك شورى وفى شرح م والعبارة فى الكثرة وعدمها فى المس بموضعه وفى الحل بالجميع اه وأما المصحف المحشى فمن م أنه كالتفسير وعن العلقمى أنه يحرم مسه مطلقاً وهو الظاهر لان الورق كان يحرم مسه قبل التحشية فكذا بعده وفى ع ش قال شيخنا ابن حجر فى شرحه للارشاد والمراد أى بالتفسير فيما يظهر التفسير وما يتبعه مما يذ كرمعه ولو استطار ادا وان لم يكن له مناسبة به والكثرة من حيث الحروف لفظاً لا رسماً ومن حيث الجملة فتعوض احدى الورقات من أحدهما لا عبارة به اه أقول وانظر اذا حكى المفسر جميع القرآن على حديثه ثم عقبه بجميع التفسير على حديثه اه (قوله أو تساوى) وفارق استواء الحرير مع غيره حيث لا يحرم لتعظيم القرآن ولو شك فى كون التفسير أكثر أو مساوياً حل فيما يظهر لعدم تحقق المانع وهو الاستواء حج حل والمعتمد الحرمة م (قوله وبما تقرر) أى من قوله لدرسه أى لان الحل يقاس على المس (قوله الاحدية) أى المكتوب فيها قل هو الله أحد وليس هذا تكرار مع قوله السابق وما على النقد لان المقصود ثم مس الحروف المكتوبة والمقصود هنا مس ما كتب عليه كما يدل عليه التمثيل بالدنانير ع ش والاولى أن يقال ان ما تقدم فى المس وهذا فى الحل (قوله وحل قلب ورقه يعود) أى ان كان على هيئة لا يعد فيها حاملاً للورق والاحرم شيخنا ومنه ما لو اف كره من غير عود واستشكل عدم تأثير المس بالعود هنا بخلاف مسه لنجاسة وهو بيد المصلى قال فى الايعاب ويحجب بان المدار هنا على ما يخل بالتعظيم ولا اخلال مع عدم المس باليد ثم على التنزه عن النجاسة وبما استهانها لافحشها صار المتصل بها متصلاً بالمصلى فيض شورى (قوله ولا فى معناه) وهو المس (قوله ولا يجب) أى على الولي والمعلم حل وفى العباب انه يس ع ش وخرج المعلم لكن أفتى الحافظ ابن حجر بان مؤدب الاطفال الذى لا يستطيع أن يقيم بالحدث أكثر من أداء فريضة يسامح له فى مس ألواح الصبيان لما فيه من المشقة عليه لكن يتيمم اه برماوى وحف (قوله ولو جنباً) الغاية للرد (قوله الحاجة تعلمه) الاضافة بيانية قال حل أو ما هو وسيلة الى ذلك حكمه للكتب والانيان به للمعلم ليفهمه منه قال شيخنا كابن حجر رأى ولو كان حافظاً عن ظهر قلب وفرغت مدة حفظه والظاهر المتبادر ان المراد التمييز الشرعى اه (قوله ومسه بعضون نجس) ولا تحرم قراءته بنجس بل تسكره م وفى حاشية شرح الروض وقوله نجس ولو بمفعوعنه اه ع ش وقال سم بغير مفعوعنه اه وعبارة حل ومسه بعضون نجس لا بعضون طاهر من بدن نجس وقوله نجس أى ولو بمفعوعنه حيث كان عيناً لا أثراً ويحتمل الاخذ بالاطلاق ثم رأيت فى شرح الارشاد الصغير ومسه بعضون نجس برطب مطلقاً وبجاف غير مفعوعنه ويحرم كتب شئ من القرآن والحديث وكل اسم معظم وفى الكبير وكل علم شرعى وما هو آله لذلك بمتنجس اه (قوله والسفر به الى بلاد الكفر) حيث خيف وقوعه فى يد كافر حل (قوله ولا يرتفع يقين طهر) لعل المناسب تقديم هذا على قوله

(٧ - (بجبرى) - اول) العود لانه ما س له بحائل بخلاف العود والفرق ان الحكم لما اتصل به وكان يعد حائلاً حرم القلب به بخلاف العود أو ما لو اف ثو بان من غير لباسه كمنشفة وقلب بها كان حكمها حكم العود اه شيخنا قويسنى

المسجد حتى يسمع صوتا
أو يجدر بحافن ظن الضد
لا يعمل بظنه لأن ظن
استصحاب اليقين أقوى
منه وقال الرافعي يعمل بظن
الطهر بعد تيقن الحدث
قال في الكفاية ولم أره لغيره
وأستقطه من الروضة (فلو
تيقنهما) أي الطهر
والحدث كأن وجد منه
بعد الفجر (وجهل
السابق) منهما (فضد
ما قبلهما) يأخذ به فإن
كان قبلهما محدثا فهو الآن
متطهر سواء اعتاد تجديد
الطهر أم لا لأنه تيقن
الطهر وشك في رافعه
والاصل عدمه أو متطهرا
فهو الآن محدث إن اعتاد
التجديد لأنه تيقن الحدث
وشك في رافعه والاصل
عدمه بخلاف ما إذا لم يعتد
كأزدت ذلك بقولي (لا ضد
الطهر) فلا يأخذ به (إن
لم يعتد تجديده) بل يأخذ
بالطهر لأن الظاهر تأخر
طهره عن حدثه بخلاف

(قوله الشامل للتوهم) لعل
الاولى الشامل لليقين هذا
ما ظهر لي ثم ظهر أن ما
معنى لأنه حال ظن الضد
متردد في مقابله اه (قوله
يأتي على اليقين) أي
الظن القريب من اليقين

وحرم بها الخ لا ارتباط به وكونه قيد له فكأنه قال هي خروج غير منية يقينا الخ وليس المراد هنا
باليقين حقيقة اذ مع ظن الضد لا يقين اللهم إلا أن يقال إنه يقين باعتبار ما كان شيخنا عشاوي
أو يقدر مضاف أي ولا يرتفع استصحاب يقين طهر أي حكمه وعبرة الشمس الشوبري ليس المراد
هنا باليقين حقيقة اذ مع ظن الضد لا يقين قال في الامداد ليس المراد باليقين في كلامهم هنا اليقين الجازم
لاستحالة مع الظن بل مع الشك والتوهم في متعلقه بل المراد ان ما كان يقينا لا يترك حكمه بالشك
بعده استصحابه لأن الاصل فيما ثبت الدوام والاستمرار اه (قوله طهر) شامل للوضوء والغسل
والتييم كما أن قوله أو حدث شامل للأكبر عميرة (قوله فيه) أي في الضد وقوله وهما أي الظن والشك
(قوله فأشكك عليه أخرج الخ) أي أشكك عليه الخروج وعدمه فالفعل في تأويل المصدر فاعل
(قوله من المسجد) أي الصلاة ع ش (قوله حتى يسمع الخ) أي يعلم فلا يرد نحو الاصم شو برى
(قوله فن ظن الضد الخ) هذا من كلام الشارح وليس من الحديث وأعاده مع تقدمه توطئة لقوله وقال
الرافعي الخ والمراد بالظن مطلق التردد لاجل قوله لأن ظن استصحاب اليقين أقوى منه لأن ظن الضد
وظن استصحاب اليقين لا يجتمعان ويكون التقدير فن شك في الضد لا يعمل بشكك لأن ظن الخ
أو نقول الاضافة في قوله لأن ظن استصحاب اليقين بيانية أو لفظة ظن زائدة فالاولى اسقاطها و يصح
أن يبقى الظن الاول على حقيقته ويؤول الظن الثاني بالادراك الشامل للتوهم تدبر (قوله وقال الرافعي
الخ) ان كان مراده انه قد يعمل بظن الطهر فقد يسلم وذلك فيما سياتي أنه إذا لم يعتد التجديد يأخذ
بالطهر حيث لم يتذكر ما قبل حدثه وطهره الواقعي منه وان كان مراده أنه يعمل بظن الطهر دائما
كما هو الظاهر من سوق كلامه فمنوع تأمل حل وأحسن منه أن يقال كلامه محمول على ما إذا
تطهر بعد تيقن الحدث وشك بعد طهارته في ترك عضو من أعضاء الطهارة فإنه لا يقدح فيه ما قد رفعنا
هنا يقين الحدث بظن الطهارة شرح م وعبرة الزيادة فإنه لا يجب عليه غسله وصدق عليه ان يقين
الحدث رفع بظن الطهر وهو كلام صحيح لكنه بعيد عن المقام اه (قوله وأستقطه من الروضة) أي
واسقاطه دليل على عدم صحته (فائدة) قال بعضهم واستقرئ كلام الشارح فوجد أنه متى أطلق
لفظ الروضة مراده زوائد متى قال أصل الروضة فهو ما تصرف فيه النووي من كلام الرافعي أو زاده
بغير تمييز متى قال الروضة وأصلها فهو ما اتفقا عليه معنى أو كاصلا فهو ما اتفقا عليه لفظا فراجعه قل
على الجلال (قوله فلو تيقنهما) جعلها ابن القاص مستثناة من القاعدة التي قبلها وهي ان اليقين لا يرفع
بالشك ورده الروياني في البحر بان الاخذ بما ذكر يأتي على اليقين لاعلى الشك حل وهو أي قوله
فلو تيقنهما الخ مقابل لمخدوف تقديره هذا ان تيقن أحدهما (قوله لأنه تيقن الطهر) أي أنه تيقن
كونه رافعا للحدث (قوله وشك في رافعه) وهو تأخر الحدث عنه وقوله والاصل عدمه أي عدم الرفع
أي عدم تأخر الحدث عن الطهر وهذا يعارض بالمثل فيقال وتيقن الحدث وشك في رافعه أي وهو تأخر
الطهر والاصل عدمه فالمرجح وأجيب بان الطهر الذي تيقنه تحقق رفعه للحدث قطعاً ما لم يقبل
الفجر أو لما بعده ولا كذلك الحدث فقوى جانبه وايضا أنه أحد حديثه رفع يقينا والآخر يمحتمل
وقوعه قبل الطهارة فيكون مرفوعاً أيضاً وبعد ما فيكون ناقضاً لها فهي متيقنة وشك في ناقضها
والاصل عدمه حل (قوله ان اعتاد التجديد) ولو مرة م (قوله لأنه تيقن الحدث) ولأنه
يحتمل أن الطهر الثاني تجديد للاول (قوله وشك في رافعه) أي وهو تأخر الطهر عنه وقوله والاصل

عدمه

لترجحه بما يعلم بعد من العمل التي في الشرح والمحشى أو يقال هو آت على اليقين لانه في الصورة

الاولى من الشرح تيقن رفع طهارته للحدث فعمل بذلك التيقن وفي الثانية منه تيقن رفع حدثه لطهارة فعمل بها تأمل وتدبر اه

عدمه أي عدم الرفع أي عدم تأخر الطهر عن الحدث و يعارض بالمثل فيقال وتيقن الطهر وشك في
 رفعه أيضا والاصل عدمه فما المرجح وأجيب بأن المرجح هو اعتياد التجديد المقتضى لكون
 الطهارة بعد الطهارة حل (قوله فان لم يتدكر ما قبلهما) محترز قيد ملحوظ فيما سبق تقديره فصد
 ما قبلهما يأخذ به ان تدكره قال القاضي ولا يرفع اليقين بالشك الا في أربع مسائل الشك في خروج
 وقت الجمعة فيصالحون ظهر ان انما الشك في بقاء مدة المسح فيفسد ثلثها الشك في وصوله مقصده فيتم
 رابعها الشك في نية الاتمام فيتم أيضا لان هذه رخص ولا بد فيها من اليقين وحيث فكل رخصة
 كذلك ولا يختص بالمد كورات بل غير الرخص يقع فيها ذلك برماوى (قوله لزمه الوضوء) أي حيث
 لم يعلم حاله قبل ما قبلهما والاعمال بمقتضى علمه من طهر فقط أو حدث فقط قال زى فان علم قبلهما
 طهر أو حدث أو جهل أسبقهما انظر ما قبلهما وأخذ بمثله فان تيقنهما قبله وجعل السابق أخذ بضده وهكذا
 يأخذ في الوتر بضده وفي الشفع مثله مع اعتبار عادة تجديده وعدمها اه عباب وقول زى أخذه بمثله
 لان هذه شفع بالنسبة للترتبة التي أنى بها المصنف وهي قوله فلو تيقنهما وجهل السابق اه وتوضيح
 ذلك أن يقال تيقن طهر أو حدثا بعد الشمس مثلا وجهل أسبقهما وتيقنهما قبل الفجر كذلك وتيقنهما
 قبل العشاء كذلك فهذه ثلاث مراتب وأولها ما قبل العشاء لانه أول مراتب الشك وما قبل الفجر
 هو المرتبة الثانية وما بعد الشمس هو المرتبة الثالثة فينظر الى ما قبل العشاء كقبل المغرب فان علم أنه
 كان اذذاك محدثا فهو الآن أي قبل العشاء متطهرا أو متطهرا فهو الآن محدث ان اعتاد التجديد
 والافتطهر ثم ينقل الكلام الى المرتبة الثانية وهي ما قبل الفجر فان كان حكم عليه قبل العشاء بالحدث
 فهو الآن متطهر الى آخر ما سبق ثم ينقل الكلام الى ما بعد الشمس مثل ما سبق فقول المحشى يأخذ في
 الوتر بالضد وفي الشفع بالمثل مراده الضد والمثل بالنظر لما قبل أول مراتب الشك وهو المتيقن لا بالنظر
 لما قبل آخرها وان كان هو المتبادر من كلام المحشى والوتر هو أول مراتب الشك كقبل العشاء والمتيقن
 حاله قبل المغرب والشفع ثاني المراتب وهو قبل الفجر وحاله بعد الشمس وتر لانه ثالثا وهكذا على
 سلوك طريق الترقى كما يؤخذ من ع ش م ر ح ف واذا تأملت ذلك تجد كل واحدة من المراتب
 ضد ما قبلها فان كان قبل أول المراتب محدثا فهو في المرتبة الاولى متطهر واذا حكمنا عليه بالتطهر فهو في
 الثانية محدث ان اعتاد التجديد فان لم يعتده فهو متطهر أيضا واذا حكمنا عليه بالحدث في الثانية فهو
 في الثالثة متطهر واذا حكمنا عليه بالتطهر في الثالثة متطهر ان اعتاد التجديد فان لم يعتد فتطهر
 وهكذا في جميع المراتب في الحقيقة لم يخرج ذلك عن كلام المصنف تدبر (قوله تعارض الاحتمالين)
 أي الطهر والحدث (قوله والا) أي وان لم يعتد التجديد حل (قوله هو ما صححه الرافعي) معتمد
 فصل في آداب الخلاء وفي الاستنجاء أي حكمه وشروطه ومندوباته قال العناني انما أعاد العامل
 لثلاثتهم ان آداب مسطرة على الاستنجاء اه قال حل والخلاء في الاصل البناء الخالي نقل الى
 البناء المعد قضاء الحاجة عرفا اه وسمى باسم شيطان يسكنه والاولى ان يقول في آداب داخل
 الخلاء لان الآداب الآتية انما هي لداخله لاله والآداب بالمعنى جمع أدب وهو المطلوب سواء كان مندوبا أم
 واجبا والمناسب لكلام المتن أن يقول في آداب قاضي الحاجة فقد وقع فيما اعترض به على الاصل
 * واعلم أن جميع ما ذكر في هذا الفصل من الآداب محمول على الاستحباب الا ترك الاستقبال
 والاستدبار والاستنجاء بشرطها الآتية وقدم هذا الفصل على الوضوء لانه يسبق تقديمه عليه في حق
 السليم وأخذه عنه في الروضة إشارة الى جواز تأخره عنه في حق من ذكر مر (قوله سن لقاضي
 الحاجة) أي مخرجه وقوله من الخارج بيان الحاجة وقوله من قبل أودبر متعلق بالخارج (قوله

من اعتاده فان لم يتدكر
 ما قبلهما فان اعتاد
 التجديد لزمه الوضوء
 لتعارض الاحتمالين بلا
 مرجح ولا سبيل الى الصلاة
 مع التردد المحض في الطهر
 والا أخذ بالطهر ثم ما ذكر
 من التفصيل بين التدكر
 وعدمه هو ما صححه الرافعي
 والنوى في الاصل
 والتحقيق لكنه صحح في
 المجموع والتنقيح لزوم
 الوضوء بكل حال وقال في
 الروضة انه الصحيح عند
 جماعات من محققى أصحابنا
 فصل في آداب الخلاء
 وفي الاستنجاء

(سن لقاضي الحاجة) من
 الخارج من قبل أودبر

أي لم يرد قضائها (أن يقدم يساره لمكان قضائها ويمينه لانهرافه) عنه لمناسبة اليسار للمستقذر واليمين الغيرة والنصريح بالسنية من زيادتي وتعيرى بما ذكر أعظم من (٥٢) تعبيره بقوله يقدم داخل الخلاه يساره والخارج يمينه (وأن) (ينحى) عنه (ماعليه معظم)

أي لم يرد قضائها) مر يد قضاء الحاجة هنا من دخل محلها ولو الحاجة أخرى كما اقتضاه كلام النووي وان نوزع فيه قاله شيخنا في شرح العباب شو برى وهذا التأويل أي قول الشارح أي لم يرد قضائها بالنظر لبعض الآداب الآتية كاستقديم اليسار فان بعضها بل غالبها لا يسن الا لمن قضى حاجته بالفعل كان يعتمد يساره الى آخر الباب ماعدا البعد عن الناس والقول الآتي فلو أبقى المتن على ظاهره لیسكون علما للمريد وللقاضى بالفعل لكان أولى ويكون لفظ قاضى مستعملا في حقيقته ومجازيه ويمكن أن يرتكب في كلامه الاستخدام فقوله ويعتمد ونحوه مما هو خاص بالقاضى بالفعل ضميره يرجع للقاضى بالفعل فيكون ذكر القاضى بمعنى المريد وأعاد الضمير عليه بمعنى آخر وهو القاضى بالفعل تدبر (قوله يساره) أي أو مقام مقامها شو برى (قوله لمكان قضائها) ولو في مخرجها وجهه أنه بقصد قضائها صار مستقذرا وأما كونه يصير ماعدا فلا يصير الا بآادة العود اليه وأما كونه يصير مأوى الشياطين فلا بد من قضائها فيه بالفعل مالم يكن مهيا لذلك فانه بمجرد تهيئته لقضائها تسكنه الجن ويدل لذلك ما ذكره في المكروهات من أن الصلاة في الحمام الجديد لا تسكره لانه لا يصير مأوى لهم الا باستعماله بخلاف الحش فانه يصير مأوى لهم بمجرد تهيئته برماوى (قوله لمناسبة اليسار للمستقذر) روى الترمذى عن أبى هريرة أن من بدأ برجله اليمنى قبل اليسرى اذا دخل الخلاه ابتلى بالفقر سل (قوله واليمين الغيرة) بأن كان شريفاً ولا شرف فيه ولا استقذار لكن قول المجموع ما كان من باب التكريم يبدأ فيه باليمين وخلافه باليسار يقتضى أن ما لا شرف فيه ولا استقذار يبدأ فيه باليسار وبه قال شيخنا خلافا لابن حجر حل قال مر في شرحه وكالاخلاه فيما تقدم الحمام والمستحرم والسوق ومكان المعصية ومنه الصاغة ولو خرج من مستقذر لمستقذراً ومن مسجد لمسجداً فالعبرة بما بدأ به في الواجهة ولا نظر الى تفاوت بقاع المسجد خمسة وشرفاً اه (قوله وتعيرى بما ذكر أعظم) أي لان قول المصنف لمكان قضائها شامل لما اذا كان خلاه أو غير خلاه لان المراد بالاخلاه المعد لذلك وان كانت عبارة الاصل عامة من جهة أخرى لاهاشاملة لما اذا دخل الخلاه لا لقضاء الحاجة ففي كل عموم اللهم الآن يقال الشارح لم ينظر لهذا العموم لان الآداب الآتية اعم تخص قاضى الحاجة فالكلام فيه تأمل شو برى وكلام الاصل يوهم الوجوب (قوله وأن ينحى الخ) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الخلاه وضع خاتمه وكان نقشه محمد رسول الله محمد سطر ورسول سطر والله سطر قال في المهمات وفي حفظي انها كانت تقرأ من أسفل ليكون الله تعالى فوق الجميع واذا ختم به كان على الاستواء كفى خواتيم الا كبر برماوى ويجب على من في يساره خاتم عليه اسم معظم نزع عند الاستنجاء وشمل ذلك ما لوجل معه مصحف فيه فيكره لا يقال انه حرام لانه يلزم معه غالباً حله مع الحدث لانا نقول تقدم حكم ذلك وليس الكلام فيه مر فيكون حراماً من جهة حله مع الحدث (قوله معظم) أي مختص أو مشترك قصد به المعظم كعهد وقامت قرينة على انه المراد به فان لم يقصد به المعظم لم تسن التنحية قال الشو برى وليس المراد مطلق التعظيم بل ما يقتضى العصمة والوجه ان العبرة بقصد كاتبه لنفسه وأغيره متبرعاً والا فالاستكسوبة مر قال سم ويدخل فيه أى المعظم ماعلم عدم تبديله من نحو التوراة والانجيل وهو ما بحثه شيخنا ابن حجر في شرح الارشاد فقال دون التوراة والانجيل الا ما علم عدم تبديله منهما فيما يظهر لانه كلام الله وان كان منسوخاً اه وهو ظاهر لا ينبغي خلافه ع ش (قوله

(قوله فلا يصير الا بآادة العود اليه) أى مالم يكن مهياً لذلك والا كفى قصد الفعل فيه منه أو بمن يرد ذلك من أتباعه مثلاً اه ع ش (قوله ومكان المعصية الخ) أى حيث علم ان فيها حال دخوله معصية كبراً ولم يكن له حاجة في الدخول فحل حرمة دخول مكان المعصية حيث لم يحتاج له بأن يتوقف قضاء ما يتأثر بفقد تآثره وقع عرفاً على دخول محلها اه حج بتصرف

(قوله وان كانت عبارة الاصل) مقتضى ما فسر به الشو برى مر يد القضاء تأتى هذا العموم في عبارة شيخ الاسلام أيضاً (قوله معظم) أى مختص ومنه الجلالة وان كانت في الرسم يقصد بها التمييز وقد يقال قد يقصد هنا أيضاً بنبى أن يكون الرحمن كالجلالة اه سم على حج (قوله أيضاً معظم) ولو نقش اسم معظم على خاتم لثنين قصد أحدهما المعظم والآخر غيره فالأقرب انه ان استعمله أحدهما عمل بقصده أو

غيرهما لا بطريق النيابة عن أحدهما لا بعينه كره تغليباً للمعظم (قوله فان لم يقصد به المعظم الخ) وهل يكره لصاحب الاسم المعظم الدخول به لا يبعد ولا احتياجه للدخول لم يكره له وان كانت عظمة الاسم انما هي لعظمة مسماه اه سم على حج

من قرآن) سواء كان مكتوباً بالخط العربي أو بغيره كالمندى لان ذوات الحروف ليست قرآناً وإنما هي دالة عليه ومن ثم عرفوا القرآن بأنه اللفظ المنزل على محمد لا عجزاً له والحروف نقوش وضعت لينتقل منها الى الالفاظ ومن الالفاظ الى المعاني ع ش (قوله كاسم نبي) أى أوملك وفي شرح الارشاد لشيخنا حجج وأنه أى وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين عوام الملائكة وخواصهم وبه صرح الاسنوى حيث عبر بجميع الملائكة وهل يلحق بهم عوام المؤمنين أى صلحاؤهم لانهم أفضل منهم محل نظر وقد يفرق بان أولئك معصومون وقد يوجد فى المفضول مزية لا توجد فى الفاضل سم ع ش وقال حل والبرماوى يلحق بهم عوام المؤمنين (قوله وحمله) أى ما عليه معظم (قوله لاحرام) صرح به لارد على من قال بالتحريم والافعدم الحرمة معلوم من قوله سن وان لم يعلم منه خصوص الكراهة لاحتماله خلاف الاولى ع ش بل هو المتبادر منه فلذا نص على الكراهة (قوله أعم وأولى) لشموله لغير ذكر الله كالنبي واسناد الحل الى ذكر الله لا يصح الابتجوز حل أى دال ذكر الله والدال هو النقوش (قوله ولو قائماً) ضعيف والمعتمد فيما اذا كان قائماً أن يعتمد على رجليه معاً اه ع ش (قوله أصابعها) أى اليمنى وقوله لان ذلك أى ما ذكر من اعتماد اليسار مع نصب اليمنى فالعلة موزعة على الترتيب وقيل ان قوله لان ذلك علة لقوله ناصباً يميناه وقوله ولانه المناسب علة لقوله ويعتمد يساره (قوله وبعضهم أخذ الخ) مراده المحلى وهو المعتمد ع ش وظاهر صنيع الشارح أن هذا الخلاف فى البول والغائط وليس كذلك بل ذلك البعض قيد بالبول فقط وعبارته ولو بال قائماً فرج بينهما فيعتمد هما اه وأما حكم الغائط فان خاف منه التنجيس اعتمد هما ما والاعتماد اليسار فقط ع ش على م ر وبقوله وأما الغائط الخ يجمع بين كلام المحلى وغيره كما قاله زى لكن حيث كان كلامه خاصاً بالبول لا يتأتى هذا الجمع (قوله وأن لا يستقبل القبلة) أى عينها م ر وقيل جهتها (قوله ولا يستدبرها) لا يخفى أن المراد باستدبرها كشف دبره الى جهتها حال خروج الخارج منه بأن يجعل ظهره اليها كاشفاً لدبره حال خروج الخارج وأنه اذا استقبل أو استدبر واستتر من جهتها لا يجب الاستئثار ايضا عن الجهة المقابلة لجهتها وان كان الفرج مكشوفاً الى تلك الجهة حال الخروج لان كشف الفرج الى تلك الجهة ليس من استقبال القبلة ولا من استدبارها خلافاً لما يتوهمه كثير من الطلبة لعدم معرفتهم معنى استقبالها واستدبارها فاعلم أن من قضى الحاجتين معا لم يجب عليه غير الاستئثار من جهة القبلة ان استقبالها أو استدبرها فتنطق لذلك شوبرى وسم وع ش على م ر وقول المحشى كشف دبره الى جهتها الخ أى وان كان جالساً على الهيئة المعروفة من غير انحناء كما قاله شيخنا العزيزى وغيره خلافاً للزى القائل ان الاستدبار بعين الخارج فلا يكون مستدبراً الا اذا انحنى حال قضاء الحاجة على كلامه (قوله بسائر) ولومن زجاج وهل يحصل سترها بيده أو لا يتجه الاوّل فليحذر شوبرى وهذا على كلام ابن حجر القائل بأنه لا يشترط أن يكون للسائر عرض أو ما على كلام م ر المشترط ذلك فلا يحصل الستر بها (قوله أى مع مرتفع) فالبناء بمعنى مع (قوله ثلثى ذراع) أى وهو جالس أى ولو كان فى مسقف أو يمكن تسقيفه وعلمه الاصحاب بان ذلك يستتر من سرته الى موضع قدميه وأخذ منه والشيخنا أنه لو قضى حاجته قائماً على خلاف العادة لا بد أن يستتر من عورته الى موضع قدميه صيانة للقبلة وان كانت العورة تنتهى للركبة قيل ومقتضاه أنه لو بال على مرتفع وجب الستر الى الارض صيانة للقبلة ورد بان القبلة إنما تصان عن الخارج مع العورة أو ما هو سحرى لها وهو من الركبة الى أسفل القدمين خاصة دون ما عدا ذلك وهذا يقتضى أنه لو أفرط طوله بأن كان السائر المذكور لا يستر عورته الى قدميه لو كان جالساً لا بد من الزيادة عليه وأما لو كان قصيراً جالساً بحيث يستتر ما بين سترته وركبته بدون

من قرآن أو غيره كاسم نبي تعظيماً وحمله مكروه لاحرام قاله فى الروضة وتعيرى بذلك أعم وأولى من قوله ولا يحمل ذكر الله (و) أن (يعتمد) فى قضاء الحاجة ولو قائماً (يساره) ناصباً يميناه بأن يضع أصابعها على الارض ويرفع باقيها لان ذلك أسهل لخروج الخارج ولانه المناسب هنا وقول الاصل ويعتمد جالساً يساره جرى على الغالب وبعضهم أخذ بمقتضاه فقال ويعتمد هما قائماً وما قلناه أوجه (و) أن (لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها) فى غير المعلن ذلك (بسائر) أى مع مرتفع ثلثى ذراع بينه وبينه ثلاثة (قوله وهل يحصل سترها بيده) أى لو نصبها فكانت ثلثى ذراعاً فأكثر (قوله القائل بأنه لا يشترط) ظاهره أنه لا يشترط عرض أصلاً فيمكنه نحو خيط والعرض الذى قال به م ر بحيث يستتر الفرج وما حواه (قوله رجه الله ثلثى ذراع بينه الخ) ولو كان الجدار ثلثى ذراع بينه وبينه ثلاثة أذرع فأقل اكتفى به اه شيخنا قويسنى

الساير المذكور فالظاهر أنه لا بد منه ولا يكتفى بدونه حذر قال شيخنا ولا بد أن يكون للساير عرض يسترجع ما توجه به وفي كلام حجج وان لم يكن له عرض لان القصد تعظيم القبلة لا السائر قال لا يقال تعظيمها إنما يحصل بحجب عورتها عنها لئلا يمنع ذلك بحل الاستنجاء والجماع اليها اهـ حل (قوله فأقول) حال من فاعل فعل محذوف تقديره فذهب أي العدد نازل عن الثلاثة ع ش (قوله بذراع الآدي) أي المعتدل حل (قوله ولو بارخاء) أي ولو كان السائر بارخاء ذيله (قوله في تذييله) بالذال المججمة اسم كتاب صغير جعله للشرح الكبير كالذائق للنهاج برماوى (قوله واختار في المجموع) معتمد (قوله وبحرمان) ينبغى أن يجب على الولي منع الصبي والمجنون من الاستقبال والاستدبار بلا سائر رسم وانظر لو استقبل الخنثى بالبول من أحد الفرجين هل يحرم أولا والظاهر الاول لانه قضية الاحتياط كافي بتحريم الحرير شو برى أقول والا قرب الثاني أخذ من قولهم بين الفرج وما ذكر لم يتحقق كونه فرجا والاصل عدم التحريم ويفرق بين هذا وتحريم الحرير بان ذلك تحقق كونه حريرا وشك في زيادته على القطن مثلا وعدمها فقلنا بالتحريم احتياط لان الاصل في استعمال الحرير الحرمة على الرجل وقلنا بالجواز هنا لان لم يتحقق عين الفرج ع ش (قوله قال صلى الله عليه وسلم اذا أتيتم الغائط) الحديث الاول دليل لقوله وبحرمان بدونه والثاني دليل لما قبله والثالث دليل لقول الشارح بعد أما اذا كان في المعدل فقدمه عليه لاجل الجمع الذي ذكره وقال بعضهم انه دليل لجواز الاستقبال في غير المعدل مع السائر بناء على ما قاله الاطفيحي ان مقعده وهى لبنتان كاتاغير معدتين لقضاء الحاجة كان ينقلهما حينئذ أراد لکن الذي قرره شيخنا وغيره انهما كاتامعدتين لقضاء الحاجة فليحذر (قوله اذا أتيتم الغائط) أي المكان المهيأ لذلك ويجوز حمل أتيتم على أردتم والغائط على فعله وهو اخراج الفضلة المخصوصة اهـ ع ش وقوله المهيأ لذلك المراد به غير المعدل لان المعدل لا حرمة فيه ولا كراهة ولا خلاف الاولى والاولى ان يراد بالغائط المكان المنخفض (قوله فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها) قضية قولهم يجب على دلى الصبي المميز تنبيه عن المحرمات أنه يجب منعه من الاستقبال والاستدبار حيث امتنع على المكاف بل ينبغى وجوب ذلك على غير الولي أيضا لان ازالة المنكر عند القدرة واجبة وان لم يأثم الفاعل سم على أبي شعاع (قوله ببول ولا غائط) أي ولا غيرهما كالدم وسواء كان ذلك بالاصل أو بالتقرب اذا كان الانسداد خلقيا وهما أي البول والغائط راجعان لكل من الاستقبال والاستدبار كما قاله ع ش على م ر وقال قل على الجلال هما على الف والنشر المرتب أي لا تستقبلوها ببول ولا تستدبروها بغائط لان الاستقبال جعل الشيء قبالة الوجه والاستدبار جعل الشيء جهة دبره فلو استقبل وتغوط أو استدبر وبال لم يحرم وكذا لو استقبل ولوى ذ كرم عينا أو يسارا اهـ وقوله لم يحرم معتمد وقول الزيدى نقل عن عميرة بالحرمة فيه نظر وأجاب الشيخ عبده بان صورة ما قاله عميرة بأن استدبر في البول وثنى ذكره جهة القبلة واستقبل في الغائط والحنى لجهة ظهره أو استلقى فصار مستقبل بالغائط اهـ وقيل ان الزيدى رجع عن ذلك ح ف وأما الشمس والقمر فيكره استقبالهما دون استدبارهما محل الكراهة حيث لا سائر كاتقبلة بل أولى ومنه السحاب كما هو ظاهر اهـ حجج ع ش (قوله ولكن شرفوا أو غربوا) فان قلت ان شرفنا استقبالنا وان غربنا استدبرنا قلت هذا الحديث محمول على أهل المدينة ومن داناهم فانهم ان شرفوا لم يستقبلوا وان غربوا لم يستدبروا زى ولو هبت ريح عن يمين القبلة ويسارها جاز الاستقبال والاستدبار أي جاز الممكن منهما فان تعارضا بأن أمكنا وجب الاستدبار لان الاستقبال أخش شرح م ر وسم (قوله في بيت حفصة) أي في المحل المعدل لذلك حجج وقال م ر في غير المعدل مع السائر وتبعه الحلبي وكلام الشارح لاني يدل عليه تأمل (قوله

أذرع فأقول بذراع الآدي ولو بارخاء ذيله ويكرهان حينئذ كما جزم به الرافعي في تذييله تبعه للمتولى واختار في المجموع اهـ ما خلاف الاولى لا مكروهان (وبحرمان بدونه) أي السائر (في غير معد) لذلك قال صلى الله عليه وسلم اذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط ولكن شرفوا أو غربوا رواه لشيخان وروى أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قضى حاجته في بيت حفصة مستقبل الشام مستدبر الكعبة وروى ابن ماجه وغيره باسناد حسن أنه صلى الله عليه وسلم ذكر عنده أن ناسا يكرهون استقبال القبلة بفرجهم

(قوله ومنه السحاب الخ) قضيته انه لا يعتبر هنا قرب السائر وقد يفرق بين السحاب وغيره واعلمه الاقرب اهـ سم على حجج

فقال أوقد فعلوها حولوا
بمقعدتي إلى القبلة فجمع
أئمتنا أخذنا من كلام الشافعي
رضي الله عنه بين هذه
الأخبار بحمل أولها المفيد
للتحریم على ما لم يستتر فيه
بما ذكرناه لا يشق
فيه اجتناب الاستقبال
والاستدبار بخلاف ما استتر
فيه بذلك فقد يشق فيه
اجتناب ما ذكر فيجوز
فعله كما فعله النبي صلى الله
عليه وسلم لبيان الجواز
وان كان الأولى لتركه أما
إذا كان في المعدل ذلك فلا
حرمة فيه ولا كراهة ولا
خلاف الأولى قاله في
المجموع وتقييدى بالسائر
في الشق الأول وبعده في
الثاني مع التقييد فبهما
بغير المعدل ذلك من زيادتي
(و) ان (يبعد) عن
الناس في الصحراء ونحوها
إلى حيث لا يسمع للخارج
منه صوت ولا يشم له ريح
(و) أن (يستتر) في ذلك
عن أعينهم بمرتفع ثلثي
ذراع فأكثر بینه وبينه
ثلاثة أذرع فأقل ولو
بارخاء ذيله ان كان بصحراء
أو بناء لا يمكن تسقيفه فان
كان يبناء مسقف أو يمكن
تسقيفه حصل الستر بذلك
ذكره في المجموع وفيه
أن هذا الأدب متفق على
استحبابه وظاهر أن محله

أوقد فعلوها) أي الكراهة سم وحيث دفع فعلوها بمعنى اعتقدوها ع ش وقال شيخنا ح ف انه
معطوف على مقدر أي اعتقدوها وفعلوها أي فعلوا بتمنضها وهو الاجتناب (قوله حولوا بمقعدتي)
أي اجعلوا مقعدتي وكانت ابنتين يقضي عليهما الحاجة إلى القبلة فالبناء في مقعدتي زائدة تقرير شيخنا
(قوله فجمع الخ) هذا الجمع يدل على التعارض بين هذه الأخبار الثلاثة أعني قوله إذا أقيم الخ وقوله
وروي الخ وقوله وروي ابن ماجه الخ ووجه التعارض ان الأول يدل على حرمة الاستقبال والاستدبار
مطلقاً أي مع السائر وبدونه والاخيرين يدلان على جوازهما للدلالة الأولى منهما على جواز الاستدبار
والثاني على جواز الاستقبال ووجه الجمع ان الأول من الثلاثة يدل على حرمة الاستقبال والاستدبار
بدون السائر والاخيرين يدلان على الجواز مع السائر وهذا مراد الشارح في الجمل الدافع للتعارض
لان قوله بخلاف ما استتر فيه بذلك يرجع للاخيرين وان كان الثالث في المعدل أن الشارح لم ينظر للمعد
وغيره شيخنا (قوله على ما) أي فضاء لم يستتر الخ وقوله لانه أي الفضاء (قوله بخلاف ما استتر فيه)
أي مكان استتر فيه وقوله فقد يشق فيه اجتناب ما ذكر (قوله كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم) أي في بيت
حفصة (قوله أما إذا كان في المعدل) مفهوم قول المتن في غير معدل فالحاصل انهما ثلاثة أحوال قال
سم ولا يبعد أن يصير معدل بقضاء الحاجة فيه أي وان لم يكن في بنيان ع ش أي مع قصد العود اليه بذلك
اه (قوله في الشق الأول) هو قوله ولا يستقبل القبلة الخ وقوله في الثاني هو قوله ويجزى مان بدونه
شورى (قوله وان يبعد) بضم العين في الماضي والمضارع ضد القرب كما في المختار وبضم الياء وكسر
العين من أبعاد عن المنزل بمعنى تباعد كما في المصباح وأما الذي بمعنى اهلك فهو بكسر العين في الماضي
وفتحها في المضارع قال تعالى ألا بعد المدين كما بعدت ثمود وقال الشاعر لا يبعدن قومي الذين الخ
(قوله ونحوها) كالبناء وقوله إلى حيث أي إلى مكان لا يسمع الخ ويسن أن يغيب شخصه حيث أمكن
كافي مر (قوله في ذلك) أي المكان الذي تقضي فيه الحاجة حل (قوله عن أعينهم) أي عن أعين
من يحتمل مروره ممن يحرم نظره لعورته ولا يغض بصره بالفعل عنها فينشد يدفع ما يقال ما فائدة الستر
عن أعينهم مع البعد عنهم إلى الحد المذكور حل (قوله بمرتفع ثلثي ذراع) ظاهره وان حصل
ستر العورة بدون ذلك لضعف بدن قاضي الحاجة وقد يوجه بأن ما دون ذلك لا يعد ستره شرعاً وفيه
نظر والذي ينبغي اعتبار ما يحصل به ستر العورة زادا ونقص وما ذكره جوافيه على الغالب حل
والذي يؤخذ من مر انه كستر القبلة في التفصيل بين الجالس والفاطم وفي العرض (قوله أو يمكن
تسقيفه) أي عادة وقوله حصل الستر بذلك أي بالبناء وعبرة مر كفاء الستر بنحو جدار وان تباعد
عنه أكثر من ثلاثة أذرع اه قال حل أي ولا حاجة للمرتفع بخلاف ما تقدم في استقبال القبلة أنه
لا بد من المرتفع ولو في البناء المذكور وكتب أيضاً لانه لا يمكن النظر اليه الا بالتطلع فيحصل الستر
بذلك وان بعد عن الجدار أكثر من المسافة المذكورة وانما لم يكف هذا في الستر عن القبلة كما تقدم لان
القصد تعظيمها كما مر ولا يحصل مع ذلك وهناء دم رؤية عورته لمن يحتمل مروره ممن يحرم نظرها
عليه وهو حاصل مع ما ذكر ومن ثم لا يكفي هنا الزجاج والماء الصافي بخلاف سائر القبلة كما قاله مر اه
(قوله اذا لم يكن ثم من لا يغض بصره) في العبارة نفي نفي فهو في معنى الاثبات ولم يقل اذا كان هناك
من يغض بالاثبات مع انه أوضح وأخصر لان عبارة النفي تشمل ما اذا لم يكن ثم أحد لان السالبة تصدق
بنفي الموضوع قال سم وفيه إشارة إلى أنه اذا وثق بان هناك من يغض بصره لا يحرم الكشف وهو

﴿قوله فالخامل ان لهما ثلاثة أحوال﴾ في المعدل لما في غير المعدل ستر فيه بدونه وحكمها واضح اه

أذا لم يكن ثم من لا يغض بصره (٥٦) عن نظر عورته ممن يحرم عايه نظرها والاوجب عليه الاستتار وعليه يحمل

قول النووي في شرح مسلم يجوز كشف العورة في محل الحاجة في الخلوة كحالة الاغتسال والبول ومعاصرة الزوجة أما بحضرة الناس فيحرم كشفها (و) أن (يسكت) حال قضاء حاجته عن ذكر وغيره فالكلام عنده مكره الا لضرورة كإذار أعمى فلو عطس حمد الله تعالى بقلبه ولا يحرك لسانه وقدرى ابن حبان وغيره خبر النهي عن التحدث على الغائط (و) أن (لا يقضى) حاجته (في ماء راكد) للنهي عن البول فيه في خبر مسلم ومثله الغائط بل أولى والنهي في ذلك للكراهة وإن كان الماء قليلا لا مكان طهره بالكثرة أما الجاري ففي المجموع عن جماعة الكراهة في القليل منه دون الكثير ثم قال وينبغي أن يحرم البول في القليل مطلقا لأن فيه اتلافا عليه وعلى غيره وأما الكثير فالأولى اجتنابه (و) لافي (يجز) للنهي عن البول فيه في خبر أبي داود وغيره وهو بضم الجيم واسكان الحاء الثقب وألحق به السرب بفتح السين والراء وهو الشق والمعنى في النهي ما قيل إن الجن

قريب تأمل ع ش (قوله أيضا إذا لم يكن ثم من) أي شخص لا يغض وبين من بقوله ممن يحرم الخ وهم الأجانب (قوله والاوجب) أي بأن كان شخص لا يغض ممن يحرم نظره اليه فيجب حينئذ وأما الاستحباب فبأن لا يكون هناك أحدا أصلا أو كان لكنه يغض بصره أو لا يغض لكن لا يحرم نظره اليه وهو حليته وقد فاد هذا أنه لا حرمة عليه عند الغض بالفعل وهو كذلك ولا ينافيه قول م وجوب الغض عليهم لا ينفى الحرمة عنه اه لأنه غير الغض بالفعل (قوله والا) أي بأن كان هناك من لا يغض بصره (قوله وعليه) أي على وجوب الاستتار وقال بعضهم قوله وعليه أي على هذا التقيد فقوله يجوز كشف العورة الخ أي إذا لم يكن ثم من لا يغض بصره الخ وقوله أما بحضرة الناس الخ أي إذا كان ثم من يحرم نظره ولا يغضون فالجمل في الشقين وقوله في الخلوة بدل مما قبله والمراد بها البناء المسقف والذي يمكن تسقيفه والأولى أن يقال المراد بها ليس بحضرة الناس ولو صحراء بدليل مقابلة بقوله أما بحضرة الناس الخ (قوله أما بحضرة الناس) أي الذين لا يغضون أبصارهم عن نظر عورته ممن يحرم عليه نظرها زى وهذا محل الجمل قال الرملى وجوب غض البصر لا يمنع الحرمة خلافا لمن توهمه اه أي لأنهم قد لا يمتثلون وإنما يمنع الحرمة الغض بالفعل (قوله حال قضاء حاجته) ليس بقيد فالعتمد الكراهة حال قضاء حاجته وقبله وبعده لأن الآداب للمحل وإن كان قضية كلام الشيخين مامشى عليه الشارح شو برى (قوله فالكلام عنده مكره) ولو بالقرآن خلافا لاذرى حيث قال بتحريمه حل (قوله فلو عطس) هو بفتح طاء في الماءى وبكسر ها وضمة ها في المضارع من باب ضرب وباب نصر شو برى (قوله حمد الله بقلبه) ويشاب عليه وليس لنا ذكر يشاب عليه من غير لفظ الا هذا ع ش على م ر (قوله ولا يحرك لسانه) أي تحريك لسانه به نفسه (قوله وقدرى ابن حبان) لم يقل الحديث ابن حبان كما هو عادته لأن هذا الحديث فيه دلالة على بعض المدعى لأن المدعى كراهة التحدث على البول والغائط فلو قال الحديث الخ لاعتراض عليه بأنه ليس فيه دلالة على جميع المدعى بخلاف ما فعله حل (قوله في ماء راكد) أي مملوك له أو مباح بخلاف المملوك للغير والمسبل فيحرم قطعاً لكن في كلام الاستاذ الشيخ أبي الحسن البكري أنه إذا كان مستبجراً لا يحرم حينئذ اه حل وعبرة ع ش في ماء راكد أي يكره مطلقا لم يستبجر فيكره بالليل دون النهار وقرره الشيبورى اه والحاصل أنه يكره البول في الماء ليلا مطلقا وكذا نهارا إلا في الرا كد المستبجر والجارى الكثير اه (قوله في القليل منه دون الكثير) وفي الكفاية بكرة بالليل لأن الماء بالليل مأوى الجن شرح الروض ولو انغمس مستجمر في ماء قليل حرم وإن قلنا بالكراهة في البول فيه لما فيه هنا من تضمخه بالنجاسة خلافا لبعضهم شرح م ر و ع ش (قوله أن يحرم البول) ضعيف (قوله مطلقا) أي سواء كان جاريا أو را كدا وقوله لأن فيه اتلافا عليه وعلى غيره محله في المباح أو المملوك له فإن كان مملوكا لغيره أو موقوفا أو مسبلا فينبى الحرمة مطلقا لا يجوز له التصرف في ملك غيره بغير إذنه ولا في الموقوف والمسبل بغير الجهة المأذون فيها من جهة الواقف والمسبل حتى ينفى في البرك الموقوفة والمسبلة أن يحرم وضع يده مثلا إذا كان عليها عين النجاسة لغسلها بغمسها فيها إذا كان يتقذر الناس من مثله لا مكان تطهيرها خارجها ع ش (قوله الثقب) بالفتح والسكون كما في مختار الصحاح وفي الخطيب على الغاية أنه بضم المثناة وسكون القاف والقياس ما في المختار اه ع ش (قوله والمعنى في النهي الخ) قال شيخنا يظهر تحريمه فيما إذا غلب على ظنه أن به حيوانا محترما يثأذى به أو يهلك حل (قوله ومهبريج)

تسكن ذلك فقد تؤذى من يبول فيه وكالبول الغائط (ومهبريج) (قوله بخلاف المملوك للغير) أي مثل المسبل الموقوف كان ملك ماء كثيرا في بركة مثلا فوققه على من يتنفع به بالانقل له والمسبل بخلافه تدبر اه ع ش

لثلا يصيبه رشاش الخارج
(ومتحدث) للناس
(وطريق) خبر مسلم اتقوا
اللعانين قالوا وما اللعانان
قال الذي يتخلى في طريق
الناس أو في ظلهم تسببا
بذلك في لعن الناس لهما
كثير إعادة فنسب اليهما
بصفة المبالغة والمعنى احذروا
سبب اللعن المذكور
وألق بطل الناس في
الصيف مواضع اجتماعهم
في الشمس في الشتاء
وشملهما لفظ متحدث
بفتح الدال أي مكان
التحدث قال في المجموع
وغيره وظاهر كلامهم أن
التفوط في الطريق مكروه
وينبغي تحريمه لمسا فيه من
إيذاء المسلمين وتقل في
الروضة كاصلا في الشهادات
عن صاحب العدة أنه حرام
وأقره كالطريق فيما قاله
المتحدث (وتحت ما) أي
شجر (ثمر) صيانة للثمرة
الواقعة عن التلويث
فتعافها الانفس ولا فرق
بين وقت الثمرة وغيره
(د) أن (لا يستنجى بماء
في مكانه) بقيد زده بقولي
(ان لم يعد) لذلك بل ينتقل
عنه لثلا يصيبه رشاش
ينجسه بخلاف المعدل لذلك
والمتنجى بالحجر (د) أن
(يستبرئ من بوله) عند
انقطاعه بنجس ونترذ كر

أي محل هبوبها أي وقت هبوبها كما اقتضاء كلام المجموع م ر خلافاً لحج في قوله أي جهة هبوبها
الغالب في ذلك الزمان وان لم تكن هابة بالفعل (قوله لثلا يصيبه رشاش الخارج) أي بولاً أو غائطاً رقيقاً
وهذا أولى من اقتصار الجلال المحلى على الأول شورى (قوله ومتحدث) أي الحديث المباح
أما المحرم فلا يكره موكداً الحديث المكروه بل يندب في الحرام حل والمراد المتحدث المملوك
أو المباح أما إذا كان ملك الغير فيحرم حيث علم أنه لم يرض بذلك أو لم يأذن له (قوله اتقوا اللعانين)
المناسب لقوله اتقوا أن يحملا على الفعلين فيكون قوله الذي يتخلى على حذف مضاف أي يتخلى الذي
ويجوز أن يحملا على الشخصين بتقدير اتقوا فعل اللعانين وهو ظاهر قوله تسببا لثلا فلا حذف في الذي
يتخلى ومطابقته بحسب المعنى وقال العلامة المناوي إن لعاناً المأخوذ من لعن اسم فاعل بمعنى ملعون
كقوله سر كاتم بمعنى مكتوم برماوى (قوله الذي يتخلى) أي ببول أو غائط وانما عدل عن الاخبار
بالمثنى الى المفرد إشارة الى انهما خلستهما كاشئ الواحد ح ف أو ان الذي قد يطاق على المثنى والجمع
كقوله تعالى وخضتم كالذي خاضوا اه مرحومى أو يقال أو بمعنى الواو كانه قيل الذي يتخلى في طريق
الناس والذي يتخلى في ظلهم (قوله فنسب اليهما) هنا يقتضى أن التجوز في الاسناد فيكون مجازاً
عقلياً من اسناد الوصف الذي حقه أن يستند للفاعل في نفس الامر الى المفعول لان هذين الشخصين
في نفس الامر ملعونان والعلاقة تسببهما في لعن الناس لهما وفيه مجاز مرسل أيضاً من اطلاق المسبب
الذي هو اللعن على السبب الذي هو التخلي (قوله والمعنى احذر اسباب اللعن) فقد أطاق في الحديث
المسبب وهو اللعن وأرى يندب به وهو التخلي والظاهر أن مراده تقدير مضافين أي احذر واسبب لعن
اللعانين (قوله مواضع اجتماعهم) أي لنحو حديث مباح أما الحرام فلا يكره بل لوقيل يندبه تنفيراً لهم
لم يبعد وقد يجب ان لزم عليه دفع معصية برماوى (قوله ان التفوط في الطريق مكروه) محله اذا لم تكن
الطريق مسبلة للروا وموقوفة أو مملوكة للغير أما اذا كانت كذلك فيحرم اه خضر عن الشورى
بها مش منهجه واذا قضى حاجته في الطريق وتلف بهائش لم يضمن ويفرق بينه وبين التالف بالقمامات
حيث يضمن واضعها بان الغالب في الحاجة أن تكون عن ضرورة وألحق غير الغالب بالغالب كما يؤخذ
من ع ش حتى لو غطاه بتراب ونحوه لم يضمن لانه لم يحدث في التالف شيئاً كافي ع ش على م ر
(قوله وينبغي تحريمه) ضعيف والعله المذكورة غير محققة (قوله وتحت ما يثمر) المراد بتحت ما يصل
اليه الثمر الساقط غالباً بالثمر ما يقصد به الانتفاع كالأشجار أو شئ كالياسمين أو تدوايا كورق
الورد أو دبغا كالقرظ أو استعمله كالبسدر أو غير ذلك مما تعاف الانفس الانتفاع به بعد تلويثه
برماوى وينبغي أن محل الكراهة كما قاله سم اذا كانت الثمرة له والارض أو كانا مباحين وأما اذا كانت
الثمره له دون الارض فان جازله قضاء الحاجة فيمباح ان كان المالك يرضى بذلك فالكراهة من جهة الثمرة
وان لم يجز جاءت الحرمة أيضاً وان كانت الارض له دون الثمرة فالكراهة للثمره ان رضى به صاحبها
والا فالحرمة أيضاً (قوله ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره) يدخل في ذلك ما من شأنه أن يثمر لانه
لم يبايع أو ان الثمار عادة كالودى الصغير وهو ظاهر ومحل ذلك ما لم يغلب على ظنه حصول ماء قبل وجود
الثمره يزيله والكراهة في الغائط أشد من الكراهة في غيره خلافاً لبعضهم زى ع ش (قوله بخلاف
المعدل لذلك) نعم لو كان في المعدل هواء معكوس كره كهب الريح (قوله من بوله) قال شيخنا الرملى وكذا
من الغائط قل على المحلى (قوله ونترذ كر) بالمتأفة فوق كما ضبطها شارح التحرير في اللغة وهو الجذب
بخلافه بالمتأفة فانه ضد النظم شورى وبابه نصر وفي الحديث فليترذ كره ثلاث نقرات يعنى بعد البول

وغير ذلك وإنما يجب لأن الظاهر من انقطاع البول عدم عوده وقال القاضى بوجوبه وهو قوى دليلا (و) ان (يقول عند وصوله) مكان قضاء حاجته (بسم الله) أى أتخصن من الشيطان (اللهم) أى يا الله (انى أعوذ) أى أعتصم

(٥٨)

اه مختار (قوله وغير ذلك) منه المشى قل (قوله وقال القاضى بوجوبه) ما ذكره القاضى من وجوبه محمول على ما إذا غلب على ظنه خروج شئ منه ان لم يستبرئ مر شورى (قوله عند وصوله) أى قبل وصوله ما ينسب اليه ولو من أول دهليز طويل وان كان دخوله لغبر قضاء الحاجة كما مر قل وعبارة حج أى وصوله لمحل قضاء حاجته أو لبابه وان بعد محمل الجلوس عنه فإذا غفل عن ذلك حتى دخل قاله بقلبه اه ويستحب هذا القول فى الصحراء والبنيان كما قاله المحلى (قوله بسم الله الخ) انما قدمت البسملة هنا على الاستعاذة بخلاف القراءة لأن التعوذ هناك للقراءة والبسملة من القرآن فقدم التعوذ عليها بخلاف ما نحن فيه شرح مر وينبغى أن لا يقصد بالبسملة القرآن فان قصده كره ولا يزيد الرحمن الرحيم لأن المحل ليس محل ذكر اه شورى (قوله من الخبث) زاد فى العباب اللهم انى أعوذ بك من الرجس النجس الخبيث الخبث الشيطان الرجيم فان تركه ولو عمدا حتى دخل فينبغى أن يتعوذ بقلبه كما يحمد العاطس هناك وفى حالة الجماع اه ع ش (قوله وعند انصرافه) أى بعد تمامه وان بعد كدهليز طويل كما مر قل وفى صنيع المصنف العطف على معمول عامين مختلفين وهما أى العاملان المختلفان هنا يقول وعند معمول يقول بسم الله الخ ومعمول عند لفظ وصوله وانصرافه معطوف على وصوله الذى هو معمول عند وغفرانك معطوف على بسم الله الذى هو معمول بقول نحل ويمكن أن يكون جاريا على القول المجوز له أو هو من عطف الجمل (قوله غفرانك) أى اغفر لى غفرانك أو أطلب غفرانك ويندب تكراره ثلاثا قل على المحلى (قوله الحمد لله الخ) هذا القاضى الحاجة وأما غيره فيقول ما يناسب قل (قوله وسبب سؤاله المغفرة) حكى المؤلف هذا فى شرح البهجة بصيغة التمرىض ولعل وجه التمرىض ما ذكره شيخنا زى من أنه كيف يتدارك ما أمره الشارع بتركه وأثابه عليه ويحجب بأنه لا مانع من ذلك فقد أوجب التدارك على من أوجب عليه الترك وأثابه عليه كالحائض فى ترك الصوم لأن ملحظ طلب التدارك كثرة الثواب والانسان مطلوب منه ذلك حل (قوله فى تلك الحالة) أى وان طلب تركه خصوصا ان صحبه ترك قلبى وقوله ثم سهل خروجه أى فصار أى شكره قاصرا عن بلوغ هذه النعم تداركه بالاستغفار اه برماوى (قوله ويجب استنجاء) لاعلى الفور بل عند ارادة نحو الصلاة أو خوف الانتشار أى انتشار النجاسة أى وان كان يجزى فيه الجأء لان هذا وان لم يكن من التضمنخ الذى هو استعمال النجاسة فى بدنه لغير عذر الا أنه ملحق به حل وفى سم على حج والاستنجاء واجب عند القيام الى الصلاة حقيقة أو حكما بأن دخل وقتها وان لم يرد فعلها فى أول الوقت والحاصل أنه بدخول الوقت يجب الاستنجاء وجوباً موسعاً بسعة الوقت ومضيها بضيقة كبقية الشروط ولو اقتضى الحال تأخير الاستنجاء بخفف بوله فى يده حتى لا يصيبه جاز مر اه وظاهر أنه لا فرق بين أن يجدها يخفف المحل أو لا لكن عبارة حج ويظهر أنه لو احتاج فى نحو المشى لمسك الذكر المتنجس بيده جاز ان عسر عليه تحصيل حائل يقيه النجاسة اه وقد يقال وكذا ان لم يعسر وهو وافق لظاهر اطلاق مر سم وجوب الاستنجاء على غير الانبياء لان فضلائهم طاهرة والاستنجاء يشتمل على ثلاثة أمور الأول فيما يستنجى منه واليه أشار بقوله من خارج الملوث الثانى فيما يستنجى به واليه أشار بقوله بماء أو بجامد الثالث الكيفية واليه أشار بقوله وأن يبدأ الخ وتعتبر به الاحكام الخمسة فيكون واجبا من الخارج الملوث ومستحبا

(بك من الخبث والخبائث و) عند (انصرافه) عنه (غفرانك الحمد لله الذى أذهب عني الاذى وعافاني) أى منه للاتباع رواه فى الاول ابن السكن وغيره وفى الثانى النسائى والخبث بضم الخاء والباء جمع خبيث والخبائث جمع خبيثة والمراد ذكر ان الشياطين واناتهم وسبب سؤاله المغفرة عند انصرافه تركه ذكر الله تعالى فى تلك الحالة أو خوفه من تقصيره فى شكر نعم الله تعالى التى أنعمها عليه فأطعمه ثم هضمه ثم سهل خروجه وبقيت آداب مذكورة فى المطولات (٣) (ويجب استنجاء)

(٣) درس

(قوله وان كان دخوله لغير الخ) ويقول هذا عند الخروج غفرانك الحمد لله فقط بلا زيادة اه ع ش (قوله رحمه الله انى أعوذ) فان أدخل طفلا قال انه يعوذ وأعيذه ع ش (قوله رحمه الله وسبب سؤال المغفرة الخ) ولذا قدم سؤال المغفرة وان كان ذكر الله فى نفسه أهم اه ع ش (قوله وان كان يجزى

فيه الجأء) لم يظهر لهذه الغاية وجه لان المراد بالانتشار الانتقال بعد الاستقرار فكان الاولى أن يقول بدنها وان لم يجاوز الصفحة والحشفة اه شيخنا

من خروج دودو بعير بالوث ومكر وهما من خروج ريج وسواهما بالمطعوم المحترم ومباحا وهو الاصل
 بر وفي الاباحه شئ الآن يريد أنه مباح قبل دخول الوقت وفرض ليلة الاسراع مع الصلوات الخمس
 وهو الماء من الشرائع القديمة تأمل (قوله من نجوت الشئ) أي من مصدره وهو النجولان المصدر
 المزيد وهو هنا الاستنجاء يشتمل من المجرد (قوله فكان المستنجى الخ) أي بكأن لان القطع اما
 يكون في ذى الاجزاء التي بينها صلة اتصال فهذا شبهه بالقطع الحقيقي شيخنا (قوله من خارج) أي
 نجس أخذنا مما بعده (قوله ولونادرا) للتعميم بالنظر للماء وللازد بالنظر للجماد (قوله ازالة للنجاسة)
 قيل انه مفعول لاجله واعترض بأن الفاعل لم يتحد لان فاعل ازالة الشخص وفاعل الوجوب
 الاستنجاء الآن يقال الاتحاد في المعنى والتأويل والتقدير يستنجى الشخص وجوب ازالة للنجاسة
 فاتحد حينئذ أو يقال انه على قول من لا يشترط الاتحاد في الفاعل الآن فيه تعليل الشئ بنفسه لان
 الاستنجاء ازالة أيضا فكأنه قال يجب ازالة النجاسة لاجل ازالة اللهم الآن يقال تعليل الخاص بالعام
 جائز لان الاستنجاء ازالة خاصة وقوله ازالة الخ عام لكل نجاسة شئنا وأجاب ح ف بأما مجرد
 الاستنجاء عن معنى ازالة النجاسة أي أنه بمعنى استعمال الماء أو الحجر في محل الخارج وفيه أيضا أنه
 قاصر على الاستنجاء بالماء لا يشمل الاستنجاء بالحجر لانه مخفف كما يأتي فاعل فيه حذف والتقدير ازالة
 للنجاسة أو تخفيفها أخذنا مما بعده أو المراد بالنجاسة الوصف القائم بالمحل عند ملاقة عين نجسة مع
 رطوبة لان الحجر من يلهى بهذا المعنى لكن كلامه لا في تعليل عدم وجوب الاستنجاء من غير
 الملوث يرشد الى أن المراد بالنجاسة هنا عينها لا الوصف حل وقال بعضهم ازالة للنجاسة أي عينها
 أو أثرها فيشمل الحجر اه (قوله بماء) ولو عند باوانما جاز الاستنجاء به مع أنه مطعوم لان الماء فيه
 قوة دفع بخلاف غيره من المائعات اه ع ش وشمل الماء ماء زمزم لكنه خلاف الاولى (قوله أو
 بجماد) أي جاف لارطوبة فيه ولا في المحل بغير عرق حل أي ولومن أحجار الحرم لكنه مكروه فهو
 من الواجب التحير وقد يتعين الاستنجاء بالحجر كما لو كان بمكان لا ماء فيه وعلم أنه لا يجد الماء في الوقت
 فينبغي أن يجب الاستنجاء بالحجر فوراً لا يجف الخارج فيلزم فعل الصلاة بدون الاستنجاء مر وكذا
 لو كان بحيث لو استنجى بالحجر أدرك الوقت ولو استنجى بالماء خرج الوقت ع ش ولو استنجى
 بحجر من المسجد فان كان متصلاً حرم ولم يجزه وان كان منفصلاً وبيع بيعاً صحيحاً وانقطعت نسبته
 عن المسجد كفي الاستنجاء به والا فلا تشرح العباب لحج عن الشامل وأقره ع ش على مر وقوله
 وبيع بيعاً صحيحاً بان حكم بصحة بيعه ما حكم حنفي (قوله قانع) ولو حريراً فيجوز الاستنجاء به ولو
 للرجال على المعتمد وليس من باب اللبس حتى يختلف الحكم بين الرجال والنساء وتفصيل المهمات بين
 الذكور وغيرهم مردود بان الاستنجاء لا يعد استعمالاً في العرف والا لما جاز بالذهب والفضة شرح
 مر أي حيث لم يطبعوا ولم يهيا لذلك والاحرم بهما (قوله بجلد دبغ) قال في عقود المختصر الاجلد
 المصنف أي المنفصل الذي انقطعت نسبته أو لم تنقطع لغاظ الاستنجاء به أي فلا يجزى ويحرم انما
 حل مسه في الاول مع الحدث خلفته قال بعضه. وعلى قياسه كسوة الكعبة الآن يفرق بان المصنف
 أشد حرمة حل (قوله ولومن غير مذكي) هذه لغاية للتعميم لا الرد كما يعلم من بعض شروح المنهاج
 ونبه بها على دفع ما يتوهم من أن غير المذكي أصله قبل دبغ بحس فربما يستصحب فيه عدم الاجزاء
 وغيا مر بالمذكي فقال ولومن مذكي ورد به ما قيل من عدم الاجزاء في المذكي من حيث أن أصله قبل
 الدبغ مطعوم فالاولى للشارح أن يفي به (قوله وخرف) وهو ماشوي من الطين حتى صار خفراً
 وعبارة المصباح الخزف الطين المعمول آنية قبل أن يطبخ وهو الصلصال واذا شوي فهو الفخار وفي

وهو من نجوت الشئ أي
 قطعه فكان المستنجى
 يقطع به الاذى عن نفسه
 (من خارج ملوث لا منى) ولو
 نادرا كدم ازالة للنجاسة
 (بماء) على الاصل (أو
 بجماد طاهر قانع غير محترم
 بجلد دبغ) ولو من غير
 مذكي وحشيش وخرف

(قوله بالنظر للماء وللازد الخ)
 لعل الخائف يقول لا يجزى
 فيه الحجر ثم رأيت المنهاج
 صرح بذلك اه
 (قوله أي ولومن أحجار
 الحرم) ويحرم بالحجر
 الاسود بل لو قيل بكفر
 فاعله قياساً على الكعبة
 لم يبعد لانه أولى منها اه
 بابلي (قوله ولو استنجى
 بحجر من المسجد) مثل
 المسجد غيره من المدارس
 والرباطات وخروج بالمسجد
 حر به ورحبته مالم يعلم
 وقفتها ع ش (قوله
 فالاولى للشارح أن يفي به)
 أي لان رعاية الرد على
 الخلاف أولى من رعاية
 دفع التوهم اه

لأنه صلى الله عليه وسلم جوزه حيث (٦٠) فعله كما رواه البخاري وأمر به بقوله فيما رواه الشافعي وليستنج بثلثة

أحجار ونهى صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار وقيس بالحجر غيره مما في معناه والمدبوغ انتقل بالدبغ عن طبع اللحوم إلى طبع الثياب وخرج بالمسكوت غيره كمدود وبعير بلاوث فلا يجب الاستنجاء منه لفوات مقصوده من إزالة النجاسة أو تخفيفها لكنه يسن خروج من الخلاف وزيادتي لأمني المنى فكذلك لذلك وبالجماد المائع غير الماء وبالطاهر النجس كبعير وبالقالع غيره كالقصب الأملس وبغير محترم المحترم (قوله وفي القاموس الخذف محركة الجرر) وقوله وقال في باب الرء الجرر كذا في الأصل والذي في القاموس في البابين الجر بفتح الجيم وراء واحدة جمع جرة كقرفة ونمر اه كتبه مصححه (قوله إلا أنه لا يفهم منه عدم الأجزاء) يرد عليه ما تقدم قبله (قوله فيه أن فضلاته عليه الصلاة والسلام الخ) أشار به إلى أن فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا يدل على جوازه لمن فضلاته نجسة (قوله وقيل أنه بدل الخ) لا تظهر البدلية اه

القاموس الخذف محركة الجرر وكل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون نغارا وقال في باب الرء الجرر جمع جرة كالجرار اه ع ش (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم) استدلل بالحديث الأول على جوازه وبالثاني على وجوبه بالامرو الثالث على عدم جواز نقصه عن الثلاثة قل على التحرير لكن فيه أن العدد غير مدعى هنا حتى يستدل عليه بل ادعاه فيما سيأتي بقوله وبمسح ثلاثا واستدل عليه بهذا الدليل نفسه وأجيب بأن المقصود الاستدلال على أصل الاستنجاء بما ذكره وإن كان مشتملا على العدد فهو حاصل غير مقصود وقال بعضهم إنما جع بين هذه الأحاديث الثلاثة لأن الأول يحتمل أنه خصوصية له لأن المعنى أن فعله دل على جوازه لأن المعنى أنه جوزه بالقول وقوله وأمر به الخ عام لأن قوله إلا أنه لا يفهم منه عدم الأجزاء بأقل من الثلاثة لأن العدد لا مفهوم له أي لا يدل بمفهومه على عدم الاكتفاء بأقل من ثلاثة أحجار فلذا أتى بالثالث وهو قوله ونهى الخ لأنه نص في عدم الاكتفاء بأقل من الثلاثة اه (قوله جوزه حيث فعله) فيه أن فضلاته عليه الصلاة والسلام طاهرة ومثله بقية الأنبياء ثم رأيت سم قال ينبغي أن محل وجوب الاستنجاء في غير حق نبينا صلى الله عليه وسلم لأن فضلاته طاهرة وإنما كان يفعله للتميزه وبيان المشروعية وقوله جوزه أي شرعه فلا ينافي أنه من الواجب النجس والمراد بالجواز ما قابل الامتناع فيشمل الواجب (قوله بقوله) الباء بمعنى في وهو متعلق بأمر فلا يقال يلزم تعاق حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد لأن المعنى مختلف وقيل أنه بدل من قوله به (قوله فيما رواه) متعلق بقوله (قوله وقيس بالحجر غيره) أي بناء على جواز القياس في الرخص وهو ما ذهب إليه إمامنا الشافعي رضي الله عنه خلافا لابي حنيفة وفاق تعين الحجر في رمي الجمار بأنه تعبدى لا يعقل معناه بخلاف الاستنجاء لأن الغرض منه الانتقاء وذلك موجود في غير الحجر مما هو في معناه حل وفي كون هذا من الرخص نظرا إذ يعتبر فيه تغيير الحكم إلى سهولة لأجل عذرونا لا عذر في الاستنجاء بالحجر إذ يجوز ولو مع وجود الماء بل ولا سهولة أيضا لأن التغير من وجوب إلى وجوب فإن قلت الوجوب في الاستنجاء بالحجر أسهل من حيث موافقته لغرض النفس قلنا النفس إلى الاستنجاء بالماء أميل الآن يكون مراده بالرخصة غير معناها المعروف وهو مطلق السهولة (قوله والمدبوغ انتقل الخ) أي فلا يعدم طعوما وإن جازأ كله اتفاقا في المذكاة وعلى الجديد المرجوح في الميتة أي ميتة المذكاة والمفتي به حرمة كل المدبوغ من جلود الميتة ولو ميتة الماء كقول عند شيخنا كابن حجر في باب النجاسة للتعليل المذكور حل وهو أي قوله والمدبوغ الخ جواب عن سؤال تقديره جلد المذكاة مطعوم فكيف جاز الاستنجاء به اه (قوله عن طبع اللحوم) أي صفتها (قوله لفوات مقصوده) أي لا تنفاه مقصوده (قوله من إزالة النجاسة) أي بالماء أو تخفيفها أي بالحجر (قوله فكذلك) أي لا يجب الاستنجاء منه حل ولم يرجع اسم الإشارة في قوله فكذلك للاستدراك أيضا أعني قوله لكنه يسن ليفيد أن هناك قولاً بوجوب الاستنجاء من المنى فقتضاه أنه ليس هناك قول بذلك وإن كان يسن غسله خر وجا من خلاف من قال بنجاسته كما قاله حل فقتضاه أن ذلك الغسل عند المخالف ليس من قبيل الاستنجاء بدليل أنه يوجب سواه كان المنى على الفرج أو الثوب ويسن لنا غسله عنهما مراعاة له ولعل هذا على القول بوجوب غسل النجاسة عند الإمام مالك وأما على القول بسنيته الذي اعتمده فلا يظهر القول بسنية غسل المنى مراعاة لخلافه تأمل وقال ع ش قوله فكذلك لذلك أي لا يجب الاستنجاء منه لفوات مقصوده وينبغي أن يسن خروج من الخلاف (قوله كالقصب الأملس) وهو اسم لكل ذي أبايب أي عقد فشمل البوص والذرة والخيزران

(قوله فإن قلت الوجوب الخ) أي على فرض وجود العذر إذا السهولة موجودة (قوله بدليل أنه يوجب الخ) فيه شيء لانا برماوى معشر الشافعية نوجب غسل البول والغائط عن الفرج والثوب فكونه يوجب لا يقتضى أن أزالته عن الفرج ليست استنجاء

الله عليه وسلم نهى عن الاستنجاء بالعظم وقال فانه طعام اخوانكم يعني من الجن فطعموم الانس كالخبز أولى ولان القصب الاملس ونحوه لا يقطع وغير المدبوغ نجس أو محترم لانه مطعموم وإنما يجزى الجامد (بشرط أن يخرج الملوث من فرج) وهذا من زيادتي فلا يجزى الجامد في الخارج من غيره كشقب منفث

(قوله وبعضه في المحترم) المعتمد أن من جملة المحترم الحجر الاسود فلا يجزى الاستنجاء به (قوله وان حرق لانه لا يخرج به عن كونه الخ) يفيد جواباً ثانياً عن الاشكال قبله (قوله كل عظم ذكر اسم الله عليه) الظاهر أن المراد التذكية الشرعية راجعه (قوله والثانية في حق كافرهم) ومن ذلك يحرم الاستنجاء به ولو مع الماء لم يفيده من تقديرهم طعامهم عليهم اه شيخنا قويسني

(قوله كالخبز أي مالم يحرق) انظر ما الفرق بينه وبين العظم على ما قدمه عن بر (قوله لانه لا يصل اليه الخ) وسيأتي رده وشارحنا منعه للمجاوزة

لانه جعله في معنى المجاوزة تدبر اه

برماوى ومحل عدم اجزاء القصب الاملس في غير جذوره وفيما لم يشق اه ع ش على مر (قوله كالطعموم) أي المقصود لطعم آدمي سواء اختص بأكله أو غلب أكله بخلاف ما اختصت بأكله البهائم أو غلب تناولها وما اشتر كافيته على السواء يلحق بما غلب تناول آدمي له قياساً على الربا كافي مر وحل وأما الثمار والفواكه فمنها ما يؤكل رطباً ولا يابساً كاليقطين فيحرم الاستنجاء به رطباً ويجوز يابساً اذا كان من يلاوم منها ما يؤكل رطباً ولا يابساً وهو أقسام أحدها ما يؤكل الظاهر والباطن كالتين والتفاح والسفرجل فلا يجوز رطبه ولا يابسه والثاني ما يؤكل ظاهره دون باطنه كالخوخ والمشمش وكل ذي نوى فلا يجوز بظاهره ويجوز بنواه المنفصل والثالث ماله قشر وما أكله في جوفه فلا يجوز بلبه وأما قشره فان كان لا يؤكل رطباً ولا يابساً كالرمان جاز الاستنجاء به سواء كان فيه الحب أم لا وان أكل رطباً ولا يابساً كالبطيخ لم يجز في الحالتين وان أكل رطباً فقط كاللوز والباقلج جاز يابساً لا رطباً اه شرح الروض (قوله وبعضه في المحترم) أي مطقاً أي سواء قصد الاستنجاء أو لا وكذا غيره مما لا يجزى اذا قصد الاستنجاء الشرعي والافلا شيناً أما استعمال المحترم في غير الاستنجاء كازالة النجاسة بالماء مثلاً فقال الزركشي يجوز وأفتى به شيخ الاسلام ومقتضى هذا أن ازالة النجاسة بالخبز كذلك وهو بعيد جداً اه وقال مر ينبغي الجواز حيث احتيج اليه سم أي بان لم يوجد غيره أو كان هو أقوى أو أسرع تأثيراً في ازالة من غيره وقال ابن حجر بعد كلام والذي يتجه أن النجس ان توقف زواله على نحو ملح مما اعتيد امتنانه جازاً للحاجة والافلا (قوله روى مسلم الخ) دايلاً لقوله فلا يجزى مع قوله وبعضه في المحترم فان قلت ما الفرق بين الجلد اذا دبغ والعظم اذا حرق فانه لا يجزى فالتفرق أن الجلد انتقل من حالة النقصان الى حالة الكمال بخلاف العظم برماوى (قوله نهى عن الاستنجاء بالعظم) أي والنهي يقتضي الفساد وظاهره وان حرق لانه لا يخرج به عن كونه مطعموماً لانه يعود لهم أو فر ما كان زى (قوله فانه طعام اخوانكم) يقتضي أنه خاص بالمسلمين منهم ولفظ الحديث في مسلم من رواية ابن مسعود ان الجن سأله الزاد فقال كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أو فر ما كان لحماً وكل بعرة علف لدوابكم لا مهاتمه ودكا كانت قبل أكلها لكن وقع في رواية أبي داود كل عظم لم يذكر اسم الله عليه وجع بين الروايتين بأن الاولى في حق مؤمنى الجن والثانية في حق كافرهم قال شيخنا وهل يأكلون عظام الميتة أم لا راجعه قال بعضهم وفي الحديث تصرح بأن الجن يأكلون وبه رد على من زعم أنهم يتغذون بالشحم وعن وهب بن منبه ان خواص الجن لا يأكلون ولا يشربون ولا يتناخون برماوى ملخصاً وهل طعامهم مقصور على العظم أو لا مع أن لهم قدرة على الاكل من طعام الانس غير اللحم قال بعضهم انهم يأكلون من الطعام الخالي عن التسمية (قوله كالخبز) أي مالم يحرق (قوله نجس) أي ان كان جلد ميتة وقوله أو محترق أي ان كان من مذكاة وقوله لانه مطعموم أي سواء اعتيد أكله كالجلد السميط أو لم يعتد أكله كالجلد الخشن حل (قوله وإنما يجزى الجامد) أي حيث أراد الاقتصار عليه (قوله بشرط أن يخرج الخ) الشروط المتقدمة شروط في نفسه وهي أربعة وهذه شروط في المحل من حيث الخارج وهي ستة وستأتي شروطه باعتبار الاستعمال وهي ثلاثة في قوله وأن يمسح ثلاثاً الخ (قوله من فرج) أي واضح بدليل ما بعده (قوله كشقب) مالم يكن انسداد الفرج خلقياً والأجزاء الخرفيه على الاصح لانه حينئذ يثبت له جميع الاحكام مر بالمعنى ع ش وأما الاقلف فلا يجزى الحجر في بوله قاله ابن المسلم وظاهره أن محله اذا وصل البول الى الجلدة كما هو الغالب شرح الروض قال مر ومقتضى كلامه الاكتفاء بالحجر في حق المرأة وهو كذلك في البكر أما الثيب فان تحققت نزوله الى

وكذا في قبلي المشكل (و) ان

(٦٢)

(لا يجف) فان جف تعين الماء (و) ان (لا يجاوز صفحة) في الغائط

وهي ما ينضم من الاليتين
عند القيام (وحشفة) في
البول وهي مافوق الختان
وان انتشر الخارج فوق
العادة لما صح أن المهاجرين
أكلوا التمر لما هاجروا ولم
يكن ذلك عادتهم فرقت
بطونهم ولم يؤمروا
بالاستنجاء بالماء ولان
ذلك يتعذر ضبطه فنيط
الحكم بالصفحة والحشفة
فان جاوزهما لم يجز الجامد
لخروج ذلك عما تم به
البولي وفي معناه وصول
بول الثيب مدخل الذكر
(و) أن (لا يتقطع) وان لم
يجاوزهما فان تقطع تعين
الماء في المتقطع وأجزاء
الجامد في غيره ذكره في
المجموع وغيره وهذا من
زيادتي (و) أن (لا ينتقل)
المسك عن المحل الذي
أصابه عند الخروج واستقر
فيه (و) ان (لا يطرا) عليه
(أجنبي) من نجس أو
طاهر رطب فان انتقل
الملوث أو طرا ما ذكره تعين
الماء (و) ان (يمسح ثلاثا)
ولو باطراف حجر روى مسلم
عن سلمان قال نهانا رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن
نستنجي بأقل من ثلاثة
أحجار وفي معناها ثلاثة
أطراف حجر بخلاف روى

مدخل الذكركا هو الغالب لم يكف الحجر لانه لا يصل اليه والا كفى اه (قوله في قبلي المشكل) أي
لان فيهما واحد اذا بدأ ولا يجزى فيه الحجر وخارج بقوله قبلي ما لو كان له نقبة لا تشبه آلة الرجال ولا آلة
النساء فيسكن فيهما الحجر خطيب ع ش وأن لا يجف من باب ضرب أو تعب فهو بكسر الجيم أو فتحها كما
في المختار والمراد أن لا يجف كله أو بعضه واتصل فان جف كله أو بعضه واتصل تعين الماء وان فرض أن
الجامد يقلعه ما لم يخرج ما يجانس هذا الجاف ووصل الى جميع ما وصل اليه والأجزاء الحجر وان لم يجاوزه وفي
الكنز للاستناد أني الحسن البكري اعتبر زيادة الثاني على الاول بخلاف ما اذا كان من غير جنس
الجاف كان بال ثم جف بوله ثم أمذى فلا يجزى الحجر حل ومثله زى قال ع ش على مر والظاهر
أن المذى والودى من جنس البول (قوله وحشفة) أو قدرها من فاقدها (قوله وان انتشر الخارج)
أي متصلا ابتداء (قوله لما صح الخ) علة للغاية (قوله فرقت بطونهم) عطف على أكلوا ع ش أي
رق ما في بطونهم واذارق انتشار الخارج (قوله ولان ذلك) أي الخارج قال حج ولوا بتلى بمجاوزة
الصفحة والحشفة دائما أجزاء الحجر للضرورة قال مر وظاهر كلامهم بخالفه الا أن يحمل على من فقد
الماء اه (قوله وفي معناه) أي معنى المجاوز (قوله وصول بول الثيب) أي أو البكر قال زى لان
مخرج البول فوق مدخل الذكر والغالب أن الثيب اذا بات نزل البول اليه فاذا تحققت ذلك وجب تطهيره
بالماء وان لم تتحققه لم يجب لكن يستحب اه وعبرة ع ش على مر ويتعين أي الماء في بول
ثيب أو بكر وصل المدخل الذكر يقينا ويوجه بأنه يلزم من انتقاله المدخل الذكر انتشاره الى محل لا يجزى
فيه الحجر فليس السبب عدم وصول الحجر لمدخله خلافا لمن وهم فيه لان نحو الخرقه تصل له (قوله وأن
لا يتقطع) التقطع الانفصال ابتداء والانتقال الانفصال بعد الاستقرار والانتشار هو السيلان متصلا
في الابتداء شيئا (قوله وأن لا ينتقل) أي مع الاتصال عن المحل الذي أصابه وان لم يجاوز صفحة
وحشفة قال حل ومحل ما لم يكن الانتقال بواسطة ادارة الحجر لانه ضروري (قوله واستقر فيه)
وأما قبل الاستقرار فلا يضر الانتقال اذا جاوز صفحة وحشفة ح ف (قوله وان لا يطرا عليه
أجنبي) الطر وليس بقيد بل لو كان لأجنبي موجودا قبل كان الحكم كذلك برماوى قال ع ش ولو عرق
المحل بعد الاستنجاء بالحجر عني عنه ما لم يجاوز الصفحةين (قوله من نجس) أي ولو جافا ع ش (قوله
فان انتقل الملوث) أي مع الاتصال اذا انفصل تقدم في قوله فان تقطع الخ ومع كونه داخل الصفحة
والحشفة اذا مجاوز تقدم في قوله فان جاوزهما الخ (قوله وان يمسح ثلاثا) لو شك في العدد بعد الاستنجاء
ضر لانه رخصة لا يصار اليها لا يبين كذا قرر بعض مشايخنا وفيه نظر فليحذر ونظيره الشك في
التييم في مسح عضو والشك في مسح أحد الخفين شوهرى وعبرة ع ش لو شك في الثلاثة ان كان
بعد لفراغ لم يضر فياسا على الشك في غسل بعض الاعضاء بعد الفراغ حج اه (قوله ولو باطراف
حجر) ولو غسل الحجر وجف جاز استعماله كدواء دبح به وتراب استعمال في غسل نجاسة الكلب وفارق
الماء القليل بأنه لم يزل حكم النجاسة بل خففها وفارق تراب التيمم لانه بدل عنه أي عن الماء فأعطى
حكمه بخلاف الحجر ومع جواز استعماله لا يكره شرح الروض (قوله قال نهانا رسول الله صلى الله عليه
وسلم) يغة النهي لا يستنج أحدكم بأقل من ثلاثة أحجار كما بينه في المواهب ع ش (قوله لان المقصود
الخ) ولكون دلالة الحجر على الطهارة غير ظاهرة لعدم ازالته الاثرا حتى ياتي الاستظهار بالعدد كالمدة
بالاقراء وان حصلت البراءة بقرء بخلاف الماء لما كانت دلالة على الطهارة قطعية لازالة العين

والأثر

الجمل لا يكتفى بحجره ثلاثة أطراف عن ثلاث رميات لان المقصود ثم عدد الرمي وهنا عدد المسحات

(و) أن (يم) المحل (كل مرة) ليصدق تثليث المسح وان كان ظاهر (٦٣) كلام الاصل سن ذلك (و) ان (ينق) المحل

فان لم ينقه بالثلاث وجب الانقاء بالزيادة عليها الى أن لا يبقى الاثر لا يزيله الماء أو صغار الخرف (وسن ايتار) بواحدة بعد الانقاء ان لم يحصل بوتر قال صلى الله عليه وسلم اذا استجمر أحدكم فليستجمر وترا رواه الشيخان (و) سن (ان يبدأ بالاول من مقدم صفحة يني) ويدبره قليلا قليلا الى أن يصل (اليه) أي الى مقدمها الذي بدأ منه (ثم بالثاني من) مقدم صفحة (يسرى كذلك ثم يمر الثالث على الجميع) أي على الصفحتين والمسربة جميعا وانصرح به هذه الكيفية من زيادتي (و) سن (استنجاء بيسار) لا تباع رواه أبو داود وغيره وروى مسلم نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستنجى باليمين (وجمع ماء وجامد) بان يقدمه على الماء فهو أولى من الاقتصار على أحدهما لان العين نزول بالجامد والاثر بالماء من غير حاجة الى محاصرة عين النجاسة وقضيته أنه لا يشترط طهارة الجامد حينئذ وانه يكتفي بدون الثلاث مع الانقاء وهو كذلك

والاثر لم يحتج الى قدر معين ولا عدد من المرات كاعادة بالمحل شرح م (قوله وان يم المحل كل مرة) وكيفية الاستنجاء بالحجر في الذكركر قال الشيخان أن بمسحه على ثلاثة مواضع من الحجر ولو أمره على موضع واحد مرتين تعين الماء وهو المعتمد والاولى للمستنجى بالماء أن يقدم القبل وبالحجر أن يقدم الدبر لانه أسرع جفافا حج (قوله وأن ينق) بضم الياء وكسر القاف والمحل مفعول به ويجوز فتح الياء والقاف والمحل فاعل برماوى لكن قول الشارح فان لم ينقه يدل على الاول قال م والانقاء أن يزيل العين حتى لا يبقى الاثر لا يزيله الماء أو صغار الخرف اه ولو شمر رائحة النجاسة في يده وجب غسلها ولم يجب غسل المحل لان الشارع خفف في هذا المحل حيث اكتفى فيه بالحجر مع القدرة على الماء أى واكتفى فيه بغلبة ظن زوال النجاسة قال بعض المتأخرين الا اذا شم الرائحة من محل لا لاقى المحل فيجب غسل المحل واطلاقهم يخالفه زى وعبارة شرح م ولو شمر رائحة نجاسة في يده بعد استنجائه لم يحكم بنجاسة المحل وان حكمنا على يده بالنجاسة لاننا لم نتحقق أن محل الريح باطن الاصبع الذى كان ملاصقا للمحل لاحتمال أنه في جوانبه فلا نتجس بالشك اه (قوله الى أن لا يبقى الخ) هلا قال الى أن يبقى أثر بخلاف لا والاوجب بأنه لو قال ذلك لتوهم أن بقاء الاثر المذكور مطلوب اطفئ حتى عن الباب الى أى واپس كذلك لان بقاءه معفو عنه وهذا نصريح منهم بأنه لا يجب ازالة هذا الاثر بصغار الخرف وعبارة حج وبقاء ما لا يزيله الا صغار الخرف معفو عنه ولو خرج هذا القدر ابتداء وجب استنجاء منه وافر ما بين الابتداء والانهاء ولا يتعين الاستنجاء بصغار الخرف المزيلة بل يكفي اصرار الحجر وان لم يتلوث كما كتفى به في المرة الثالثة حيث لم يتلوث في المرة الثانية حل (قوله وسن ايتار) ولم ينزلوا هنا من يزل العين منزلة المرة الواحدة لمتخفيف حل وعبارة ع ش وسن ايتار أى لا تثليث بخلاف الماء فانه يسن فيه التثليث قياسا على سائر النجاسات كما أفق به والوالد شرح م اه (قوله من مقدم الخ) أى مع تعميم بأن يدير الحجر ملاصقا للحلقمة الدر (قوله ثم بالثاني الخ) فلوانتقلت النجاسة بواسطة ادارة هذا الحجر لم يضر لانه ضرورى وهذا مخصص لما تقدم ان شرط الاستنجاء أن لا ينتقل الخارج وينبغي أى وجوب المرأة والرجل الاسترخاء لئلا يبقى أثر النجاسة في أضعاف شرج المقعدة وكذا أثر البول في أضعاف باطن الشفرين حل (قوله والمسربة) بضم الراء وفتحها وبضم الميم مجزى الفاظ شرح الروض (قوله نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم) ذكره بعد الانباء تنبيه على أن الاستنجاء باليمين مكروه لا خلاف الأولى ع ش (قوله وقضيته) أى التعليل وقوله حينئذ أى حينئذ جمع (قوله وهو كذلك) أى بالنسبة لاصل السنة ع ش أما كما طافا لا بد فيه من قية شروط الاستنجاء بالحجر ويسن أن يقول بعد فراغ الاستنجاء كما في الاحياء اللهم طهر قلبي من النفاق وحصن فريجي من الفواحش اه شرح م

باب الوضوء

الوضوء اسم مصدر سواء كان فعلا توطأ أو وضو لان الاول مصدره التوضؤ والثاني مصدره الوضاعة كما قال في الخلاصة * فعولة فعالة فعلا * ح ف وهو مأخوذ من الوضاعة أى النظارة والحسن والمظافة وهى معان له لغة ويطاق لغة أيضا على غسل بعض الاعضاء اه تقر برشيخنا ع ش وفرض مع الصلاة لئلا يسرا وليس من خصوصيات هذه الأمة والخاص بها الغرة والتججيل اه حل وح ف (قوله وهو) أى الوضوء شرعا استعمال الخ وهو يم الغسل والمسح والنية جزء منه وقد يكون الشئ

(باب الوضوء) هو بضم الواو والفعل وهو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة (قوله وفرض مع الصلاة الخ) أى ليس كل صلاة فذلك بقى البذل الذى هو التيمم على ذلك ونسخ ذلك بالنسبة للوضوء عام الفتح اه خط

والاصل فيه قبل الاجماع ما يأتي وخبر مسلم لا يقبل الله صلاة بغير طهور (فروضه) ستة أحدها (نية رفع حدث) على النوى أى رفع حكمه كحرمة الصلاة لان القصد من الوضوء رفع مانع الصلاة ونحوها فاذا نواه فقد تعرض للقصد

(قوله والعلم بأنه مطلق الخ) المراد ما يشمل الظن ويشترط ان لا يكون على العضو ما يغير الماء تغيرا زائلا (قوله عند الاشتباه) اما اذا لم يكن اشتباه فيصح طهره ولو لم يظن اطلاقه بل وان ظن عدم اطلاقه استصحابا للاصل فيما لو شك في طهورة الماء ولك أن تقول لا حاجة لقوله عند الاشتباه لان استصحاب الطهارة محصل للظن اه ع ش على م و رسم على البهجة (قوله وعدم المانع الحسى) ليس منه ما قطع الماء على العضو وان لم تزل معه النجاسة اه حج (قوله وعدم المتأني) أى من نحو حيض في غير أغسال الحج كوضوءه وعيد ودخول مكة اه م و ع ش (قوله والعلم بكيفيته) علم لكل ما يعتبر فيه النية وانما ذكره هنا لكون الكلام

مفتحة حاجزته والمراد بالاستعمال وصول الماء الى الاعضاء ولو بغير فعل قل فان قلت هذا التعريف لا يشمل الترتيب قلت الأولى أن يزداد في التعريف على وجه مخصوص أى وهو الترتيب شورى بالمعنى ويمكن أن يجاب بأن قوله في أعضاء مخصوصة أى ذاتا أو صفة وهى تقديم بعضها على بعض فيدخل الترتيب ح ف (قوله مفتحة) بفتح التاء حال من استعمال ويجوز كسرهما حالاً من فاعل المصدر المحذوف والتقدير استعمال المتوضئ حال كونه مفتحة حال شيخنا (قوله وهو المراد هنا) وهو يشتمل على فروض ومكر وهات رمستحبات ومحرمات وشرطه الاسلام والتميز والماء المطلق والعلم بأنه مطلق عند الاشتباه وعدم المانع الحسى والشرعى وعدم المتأني والعلم بكيفيته ودخول الوقت في حق صاحب الضرورة وازالة النجاسة على طريقة الرافعى وعدم تعليق النية وجرى الماء على العضو وتحقيق المقتضى والموا لا بين أفعال الوضوء في حق صاحب الضرورة وبينه وبين الصلاة أيضا ع ش (قوله ما يتوضأ به) أى اذا هيء للوضوء منه بخلاف ما اذا لم يهيا لذلك فلا يسمى وضواً شيخنا (قوله لا يقبل الله) المراد بعدم القبول عدم الصحة والافتقار لتكون صحيحة وهى غير مقبولة اج على التحرير (قوله بغير طهور) بضم الطاء على الاشهر اج وكان الأولى أن يستدل بحديث الصحيحين انه كور في باب الاحداث وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ لانه اصرح في المقصود وشمول الطهور للتيمم لا يكون موجبا لذكره خلافا للبرماوى لان التيمم لم يذكر هنا (قوله فروضه ستة) فروض جمع مضاف لمعرفة فيكون من صيغ العموم ودلالة العام كلية أى محكوم فيها على كل فرد فينحل المعنى الى أن كل فرض من فروضه ستة فتقتضى العبارة ان فروض الوضوء ستة وثلاثون وهو فاسد ويجاب بان القاعدة أغلبية وأن محل ذلك اذا لم تقم قرينة على ارادة المجموع شرح م و ع ش بالفرض لا بالاركان التى عبر بها في الصلاة لان النية يجوز تفريقها على أعضاء الوضوء فلما جاز تفريقها على أفعاله لم يبق بين أوله وآخره ارتباط بخلاف الصلاة فانه لما لم يجز تفريق نيتها على أركانها صارت شياً واحداً بدليل أنه لو فسد ركن من أركانها كأن ركع بلا طمأنينة عمدا بطلت صلاته بخلاف ما لو غسل يديه غسلاً لا يعتد به كأن كان عليه ما نحو شمع فان ما فعله قبل ذلك من الوضوء لا يبطل فخالصه أن الصلاة لما امتنع تفريق النية على أفعالها كانت حقيقة واحدة مركبة من أجزاء فتناسب أجزائها أركاناً بخلاف الوضوء لما كان كل جزء منه مستقلاً بتركيب عبر فيه بالفرض اه اطفئحى (قوله رفع حدث) المراد بالحدث هنا السبب بدليل تقدير المضاف في قوله أى رفع حكمه ولو أراد المعنيين الآخرين لم يحتج لتقدير المضاف وانما جل الحدث على السبب واحتاج لتقدير المضاف لان قوله سواء أنوى رفع جميع أحداثه الخ وكذا قوله كأن بال ولم ينم الخ يدل على أن المراد بالحدث هنا أحد الأسباب فاذا قال نوى برفع الحدث فالمراد برفع حكمه وان لم يلاحظ هذا المعنى فلو أراد بالحدث نفس السبب من حيث ذاته لم يصح وضوءه اه حل بالمعنى والمعتمد عند شيخنا م أنه لا يكفي للمجدد نية رفع الحدث أو الاستباحة سم ولا يكفي أيضاً الطهارة عن الحدث ونكفى نية فرض الوضوء ويراد ما هو على صورة الفرض حل (قوله على النوى) أى كأن على النوى قال البرماوى ولو قال على المتوضئ لكان أولى ليشمل ما لو وضأ الولي الصبي والغاسل الميت الآن يقال هو قائم مقامه فكانه عليه اه (قوله أى رفع حكمه) أى فالمراد بالحدث الأسباب وانما جملة عليها لانها التى تنأتى فيها جميع الاحكام الآتية التى من جلتها ما لو نوى غير ما عليه رشيدى (قوله لان القصد) أى وانما كان رفع الحكم هو المراد لان الخ حل (قوله فاذا نواه) أى

فيه اه ع ش على م و المراد بالكيفية الهيئة الحاصلة من اجتماع أفعاله

سواء أتوى رفع جميع أحداثه أم بعضها وإن نفي بعضها الآخر فلو نوى غير (٣٥) ما عليه كان بال ولم ينم فنوى رفع حدث

النوم فإن كان عامدا لم يصح أو غالطا صح هذا (لغير دأئه) أي الحدث أما دأئه فلا يكفيه نية الرفع وما في معناها من نية الطهارة عنه لبقاء حدثه (أو) نية (وضوء) ولو بدون أداء وفرض فهي أعم من قول الأصل أو أداء فرض الوضوء (أو) نية (استباحة مفتقر إليه) أي الوضوء كصلاة ومس مسح بخلاف نية غير مفتقر إليه لا باحته مع الحدث فلا يتضمن قصده قصد رفع الحدث سواء أسن له الوضوء كقراءة قرآن أو حديث أم لا كمدخول سوق وسلام على أمير والنية شرعا قصد الشيء

(قوله) ولما كان الظاهر أن (الذي الخ) أي لأن الكلام في فرضه فربما يتوهم أنه يجب نية الوضوء لفظا (قوله) وقد يشكل تصوير الغلط (الخ) عبارة حجج في شرح العباب ومن التساغب كما هو ظاهر ما لو نوى الذكر رفع حدث الحيض إذا لا يتصور فيه الغلط خلافا لمن توهمه انتهت (قوله) الإضافة بيانية) ليس بمتعين على قوله أو غالطا صح أي غلطا قلبيا (قوله) وإن كان رفعا خاصا أي يفرض واحد ونوافل (قوله) جلة وتفصيلا أي أو جلة

رفع الحدث فقد تعرض للمقصود وهو رفع مانع الصلاة وهو الحرمة ولما كان الظاهر أن الذي ينوى هو الوضوء فيتوهم أن نية الرفع لا تنكفي دفع ذلك بهذا التعليل ومحصله أن نية الرفع تشمل على المقصود من الوضوء فإذا نوى الرفع فقد نوى الوضوء من حيث المقصود منه شيئا ح ف (قوله) سواء أتوى أي قصد بقوله نويت رفع الحدث رفع جميع أحداثه التي وجدت منه أم بعضها ظاهره سواء كان متقدما أم متأخرا فإن قلت المتأخر لا يسمى حدثا أوجب بحمل الأحداث المتعددة على ما لو وجدت دفعة كأن مس ولمس وبال في وقت واحد فيقيد قولهم إذا نوى بعض أحداثه بذلك حتى لو وجدت مرتبة فنوى المتأخر لم يصح وفي المصباح ما يقتضي أنه لا فرق في صحة نية رفع البعض بين وجودها معاً ومرتبة لأن المراد بالحدث ما من شأنه أن يكون ناقضا برماوى (قوله) أم بعضها) لأن الحدث لا يتجزأ فإذا ارتفع بعضه ارتفع كله أي إذا ارتفع مضافا لبعض أسبابه فقد ارتفع مطلقا وقد يعارض بالمثل وهو أنه إذا بقي بعضه بقي كله ورجع الأول بأن الأسباب التي هي الأحداث لا ترتفع وإنما يرتفع حكمها الذي هو المنع من الصلاة ونحوها وهو واحد تعددت أسبابه ولا يجب على المتوضئ التعرض في نيته لما أي لشيء من الأسباب فيأخذ كرها قد كره شيئا منها كعدم ذكره فقد كره وعدمه سيان لما علم أن المراد رفع الحكم لأنفس الحدث حل (قوله) فلو نوى غير ما عليه) مفهوم قوله على النأوى أي وإن لم يتصور منه كالتو نوى الرجل رفع حدث الحيض أو النفاس فإنه يصح أن كان غالطا كما صرح به في المجموع برلسي وشوري وقد يشكل تصوير الغلط في ذلك من الرجل فإن صورته أن ينوى غير ما عليه يظنه عليه وذلك غير ممكن في حق الرجل لأنه لا يتصور أن يظن حصول الحيض له ويمكن الجواب بأنه لا مانع من تصوّره لجواز كونه خدشاً اتضح بالذكورة ثم خرج دم من فرجه فظنه حيضا فنواه وقد أجنب بخروج المني من ذكره فصدق عليه أنه نوى غير ما عليه غلطا اه ع ش على م وفيه أن الكلام في الحدث الأصغر (قوله) حدث النوم) الإضافة بيانية لأن المراد بالحدث السبب (قوله) أو غالطا صح) أي على القاعدة وهي أن ما لا يجب التعرض له لاجلة ولا تفصيلا لا يضر الخطأ فيه إذا لا يجب التعرض للحدث لصحة نية الوضوء بخلاف ما يجب التعرض له لاجلة وتفصيلا أو جلة لا تفصيلا فإنه يضر الخطأ فيه فالأول كالغلط من الصلاة إلى الصوم وعكسه والثاني كالغلط في تعيين الإمام كما ذكره الخطيب (قوله) فلا يكفيه الخ) يتأمل وجهه مع أن المراد رفع حكمه وهو يرتفع وإن كان رفعا خاصا وأوجب بأن المتبادر من رفع حكم الحدث الرفع العام لأن جله في حقه على الخاص يأباه إذ قرأتين الأحوال لا تخص النيات حل فإن أراد الرفع الخاص كفي قال قل على الجلال وقولهم إذا نوى الرفع الخاص صح نيته إنما هو لكون ذلك القصد يتضمن الاستباحة الخاصة التي هي المقصود منه لا بمعنى أنها رفعت جزأ من حدثه لأن طهارته أبدامبيحة لا رافعة فتأمل أنه يرفع عليه بالنواجذ اه وعبرة زى قوله فلا يكفيه نية الرفع أي إن أراد بالرفع رفع الأمر الاعتباري أو المنع العام أو أطلق الرفع أما لو أراد رفع المنع بالنسبة لفرض ونوافل فيصح كما سيأتي في التيمم اه أي لأنه لا يستبيح بوضوئه إلا فرضا ونوافل (قوله) أو أداء فرض الوضوء) وتدخل المستنونات كالدلك ومسح الأذنين في هذه النية ونحوها تبعا كمنظيره في نية فرض الظهر مثلا لأن السنن تدخل تبعا حجج بإضاح وإنما صح الوضوء بنية فرض قبل لو تمت مع أنه لا وضوء عليه بناء على أن موجب الحدث فقط اه خضر بخطه نقلا عن الرافعي وأجاب م ر بقوله لكون المراد به فعل الطهارة عن الحدث المشرط للصلاة وشرط الشيء يسمى فرضا تدبر (قوله) كصلاة ومس مسح) أي بأن ينوى استباحة الصلاة مثلا

(٩ - (بحري) - اول)

مقترنا بفعله فان تراخي عنه سمي عزمًا ومحلها القلب والاصل فيها خبر الصحيحين انما الاعمال بالنيات وتعبيرى باليه أى الوضوء أولى من تعبيرة بالي طهر لانه يوههم صحة الوضوء بنية المكث بالمسجد مثلالا انه يتوقف على طهر وهو الغسل مع أنه لا يصح (مقرونة بأول غسل الوجه) فلا يكفي قرنهما بما بعد الوجه خلوا أول المغسول وجوبا عنها ولا بما قبله لانه سنة تابعة للواجب نعم ان الغسل معه بعض الوجه كفى لكن

(قوله وان لم يخطر له شيء الخ) أى من حيث خصوصه كما يفيد قوله مفرداته والا فلا بد من تصور إما يصدق عليه انه يفتقر الى وضوء لان النية انما يعتد بها اذا قصد فعل النوى بقلبه اه ع ش على مر (قوله مالنوى بوضوئه) أى بأى نية كانت اه رشيدى (قوله اعتبار الاقتران فى مفهوم النية الخ) أجاب سم على البهجة بأنه رسم اعتبر فيه لازم غالبى أو يلتزم أن السابق فى الصوم ليس نية بل هو عزم اكتفى به للضرورة اه وقوله بأنه رسم الخ يبعده قوله وحقيقتها الخ اه ع ش على مر

بخصوصها أو استباحة ما يفتقر الى وضوء من غير تعرض لشيء من أفراد ع ش وعبرة حل كصلاة ومس مصحف كأن قال نويت استباحة الصلاة أو مس المصحف قال شيخنا كابن حجر وظاهر أنه لو قال نويت استباحة مفتقر الى وضوء أجزاء وان لم يخطر له شيء من مفرداته وكون نيته حينئذ تصدق بواحد منهم مما يفتقر له لا يضر لانه حينئذ متضمن لنية رفع الحدث اه قال م ر فى الشرح وشمل ذلك مالنوى بوضوئه مالا يتأتى له فعله حالا كالطواف وهو عصر مثلا وصلاة العيد فى نحو رجب وما لوني أن يصلى به الظهر ولا يصلى به غيره وهو كذلك بخلاف مالنوى به رفع حدث بالنسبة لصلاة دون غيرها فانه لا يصح وضوءه قولاً واحداً لان حدثه لا يتجزأ فاذابقى بعضه بقى كله وهو المعتمد اه وقوله كالطواف الخ مالم يقيد كآن يقول فى هذا الوقت الا ان كان من أهل الخطوة ع ش (قوله مقترنا بفعله) اعتبار الاقتران فى مفهوم النية يشكل بتحقيقها بدونه فى الصوم ولا معنى للاستثناء فى أجزاء المفهوم شوبرى (قوله بفعله) الضمير للشيء وهو فعل أيضاً ويجاب بان الفعل المضاف بالمعنى المصدري والمضاف اليه بالمعنى الحاصل بالمصدر (قوله فان تراخي) أى الفعل عنه أى عن القصد وعبرة حل فان تراخي أى القصد عنه أى الفعل والاقل أولى وهذا ليس من التعريف شيخنا (قوله سمي) أى القصد عزم ما أى فقط وان لم يتراخ يقال له عزم ونية س ل (قوله ومحلها القلب) ذكر ابن العباد فى كشف الاسرار أن للقلب أذنين يسمع بهما كما أن فى الرأس أذنين وللقلب عين كما أن للبدن عينا قاله الراغب (قوله انما الاعمال بالنيات) أى انما صحة الاعمال بالنيات والخفية يمنعون هذا ويقدر انما كمال الاعمال والجواب من الشافعية أن تقدير الصحة أقرب الى نفي الذات من نفي الكمال لان ما انتفى صحته لا يعتد به شرعاً فكأنه لم يوجد بخلاف ما انتفى كماله فانه يعتد به شرعاً فكأن ذاته موجودة ع ش على م ر (قوله لانه يوههم الخ) هذا الإيهام مدفوع بقوله استباحة اذنية استباحة ماذ كرتحصيل الحاصل وأيضاً فقد علم ذلك من قوله بعد أو ما يندب له وضوء كقراءة أى أو نوى استباحة ما يندب له الوضوء كقراءة فلا يكفيه فى رفع الحدث أى مع أن القراءة تتوقف على الغسل وقوله تحصيل الحاصل أى لان الفرض أن حدثه أصغر وهو يستبيح معه المكث فى المسجد ونحوه فلفظ الاستباحة يدفع هذا الإيهام فدل كلام الاصل أولاً وآخره على أن المراد بالطهر فى كلامه الوضوء كما حمله عليه حجج (قوله مقرونة) بالنصب والرفع شوبرى أى على الحال من النية أو صفة لها وذ كر الرافعى فى نية الصلاة أنه لا بد من قصد فعل الصلاة ولا يكفي احضار نفس الصلاة غافلاً عن الفعل والذي ذكره يتجه مثله هنا عند نية الوضوء والطهارة ونحوهما اه بحر وفه قاله الاسنوى ع ش (قوله بأول غسل الوجه) فلو قامت به علة أسقطت غسله وجب قرنهما بأول ما يجب غسله أو مسحه من الاعضاء بعده فلو سقط عنه غسل جميع أعضائه الارجليه وجب قرنهما بأول غسلهما زى فلو عمت الرجلين كفى نيم واحد ان لم يكن هناك جبيرة فان كان هناك جبيرة صلى كفاقد الطهورين وتجب عليه الاعادة ع ش ومثل الغسل المسح فيما لو كان بوجهه جبيرة فيكفى قرن النية بأول مسحها قبل غسل جميع الوجه فتعيرهم بالغسل جرى على الغالب سم والنظر لوني عند غسل جزء من الوجه كشعر فيه فأزيل هل تجب اعادتها عند غسل ما بعده أولاً كتفاء بالنية عنده كما لا يجب غسل محله حر شوبرى وفى ع ش انها لا تجب اعادتها (قوله كفى) أى القرن (قوله لكن الخ) فيه اشكال ظاهر من جهة الاعتداد بنية لم تقارن غسل مفروض لان وجوب اعادته يخرج عن كونه مفروضاً بن أبي شريف فى شرح الارشاد ثم رأيت الاسنوى نازع فى وجوب اعادة غسل ذلك الجزء مع الاعتداد بالنية فانها توجب الاعتداد بالمغسول قال لانهما متلازمان وهو الموجود فى المذهب وقد صرح بصحة النية واجزاء الغسل المتولى والروايات

ان لم يقصد به الوجه
وجب اعادته ولو وجدت
النية في اثناء غسل الوجه
دون أوله كفت ووجب
اعادة المفسول منه قبلها
كما في المجموع فوجب
قرنها بالاول ليعتد به وقولي
غسل من زياتي (وله
تفريقها على أعضائه) أي
الوضوء كأن يشوي عند
غسل وجهه رفع الحدث
عنه وهكذا كماله تفريق
أفعال الوضوء (و) له (نية
تبرد) أو تنظف (معها) أي
مع نية شيء مما مر لحصوله
من غير نية (و) نازيها
(غسل وجهه) قال تعالى
فاغسلوا وجوهكم (وهو)
طولا (ما بين منابت شعر
رأسه) أي التي من شأنها
أن ينبت فيها شعره (وتحت
منتهى لحية) بفتح اللام
على المشهور وهما العظامان
اللذان ينبت عليهما
الاسنان السفلي (و) عرضا
(قوله رجه الله كماله تفريق
أفعال الوضوء) وإنما امتنع
تفريق النية على الطواف
مع جواز تفريق الاشواط
لانه ملحق بالصلاة (قوله
غسل وجهه) ومنه حرة
الشفقين مع اطباق الفم
اه حج

في البحر وصحح أبو علي الطبري في الايضاح والماوردي في الحاوي صحة الوضوء بهذه النية ولم يوجبا
اعادة شيء وعلى هذا فلا شك كذا بخط الشوبري وفي عدم وجوب اعادة الجزء مع قصد المضمضة نظر
لوجود الصارف (قوله ان لم يقصد به الوجه) أي وحده بأن نوى غير الوجه فقط أو نواهما أو
أطلق قل على التحريم وعبد البر وعش وحاصله أن هنا أربع صور قصد الوجه فقط قصد
المضمضة قصدهما معا أطلق فالنية يكتفي بها في الجميع وسنة المضمضة تفوت في الجميع وكذا سنة
الاستنشاق أي لتقدم غسل بعض الوجه عليهم ما تقدم منهما على غسل الوجه بشرط حصولهما وفيه
أن هذا البعض لا يعتد به في الثلاثة الأخيرة بدليل وجوب اعادته فيها فقط ضاه حصول ستمها نأمل
وتجب اعادة ذلك الجزء في الثلاثة الأخيرة دون الأولى وهذا حاصل المعتمد عند ع ش وم خلافا لما في
الحواشي وان كثرت شيخنا ف أي والصورة أنه قرن النية المعتبرة بما قبل الوجه فعلم مما تقرر أن من
تضمن واستغشق على الكيفية المألوفة مستحضر للنية فانتته سنتها وحينئذ فلا يحلان الا ان غفل عن
النية عندهما أو فرق النية بأن نوى المضمضة مثلا وحدها أو نوى سنن الوضوء أو أدخل الماء في محلها
من أنبوبة حتى لا يغسل معها شيء من الوجه شرح الارشاد لابن حجر زى (قوله ليعتد به) أي لا يعتد
بها (قوله وله تفريقها) أي النية بسائر صورها المتقدمة أخذ من اطلاقه ع ش على مركان يقول نويت
غسل الوجه مثلا عن الوضوء أو عن استباحة الصلاة أو رفع الحدث عنه شوبري قال حل وذكر بعض
المتأخرين ان التفريق يأتي في السنن أيضا اه قال سم وما كيفية تفريق النية عند المسنون ك مسح
الأذنين وأهل من صورته نويت مسح الأذنين عن سنة الوضوء اه وفائدة التفريق عدم استعمال الماء
بادخال اليد من غير نية الاغتراف قبل نية رفع حدثها شوبري قال م في شرحه ولا فرق في جواز
التفريق بين أن يضم اليها نية نحو تبرأ أو لا ولا بين أن ينفي غير ذلك العضو كأن ينوي عند غسل الوجه
رفع الحدث عنه لا عن غيره أو لا والوجه أنه لو نوى عند غسل وجهه رفع الحدث عنه وعند غسل
اليدين رفع الحدث ولم يقل عنهما كفاه ذلك ولم يحتج للنية عند مسح رأسه وغسل رجليه اذ نيته عند
غسل يديه الآن كنيته عند وجهه اه (قوله رفع الحدث عنه) أو الوضوء أو الاستباحة خلافا لبعضهم
زى (قوله كماله تفريق أفعال الوضوء) أي حيث كان سائما أما الساس فليس له ذلك لوجوب الموالاة في
حقه وأما تفريق النية فلا فرق فيه بين السليم والسلس عميرة (قوله وله نية تبرأ معها) أي مع سائر صور
النية وحيث وقع تشريك بين عبادة وغيرها كما هنا فالذي رجه ابن عبد السلام انه لا ثواب مطلقا
والمعتمد اعتبار المباحث فان كان الاغلب باعث الآخرة أثيب والا فلا ولو نوى قطع وضوئه انقطعت نيته
في عيدها الباقي وحيث بطل وضوءه في أثناءه بحدث أو غيره أثيب على ما مضى ان بطل بغير اختياره والا
فلا ويجرى ذلك في الصلاة والصوم شرح م وقول م انقطعت نيته وهل من قطعها ما لو عزم على
الحدث ولم يوجد منه فيه نظر وقياس ما صرحوا به في الصلاة من أنه لو عزم على أنه يأتي بمبطل كالعمل
الكثير لم تبطل الا بالشروع فيه أنها لا تنقطع هنا بمجرد العزم المذكور فلا يحتاج لاعادة ما غسله بعد العزم
اه ع ش عليه (قوله معها) بأن يكون مستحضر لها فان غفل عنها ونوى التبريد وجب اعادة ما فعله من
حين نية التبريد كما في شرح م (قوله غسل وجهه) قال شيخنا لو سقط غسل الوجه مثلا لم يجب غسل مالا
يتم الواجب الا به لانه اذا سقط المتبوع سقط التابع من خط ش (فرع) لو خلق له رجه من جهة
صدره وآخر من جهة ظهره أفتى شيخنا م بأن الذي يجب غسله هو الذي من جهة صدره لان المواجهة
به دون الذي من جهة ظهره أي ما لم يكن الثاني هو الذي به الاحساس والارجب غسله فقط ع ش (قوله

(ما بين أذنيه) لان المواجهة المأخوذ (٦٨) منها الوجه تقع بذلك والمراد ظاهر ما ذكر اذ لا يجب غسل داخل العين ولا يسن وزدت

تحت ليس يدخل في الوجه
منتهى اللحيين (فنه محل
غمم) وهو ما ينبت عليه
الشعر من الجهة اذ لا عبرة
بنيانه في غير منبته كالا عبرة
بانحسار شعر الناصية (لا)
محل (تحذيف) بمججمة
وهو منبت الشعر الخفيف
بين ابتداء العذار والنزعة
يعتاد النساء والاشراف
تنحية شعره ليتسع الوجه
(و) لا (نزعتان) بفتح
الزاي أفصح من اسكاها
وهما بياضان يكتنفان
الناصية فلا يجب غسل
الثلاثة لدخولها في تدوير
الرأس (ويجب غسل
شعره) أي الوجه كهدب
وحاجب وسبال وعذار وهو
المحاذي للأذن بين الصدغ
والعارض ظاهر او باطنا
وان كشف (لا) غسل
(باطن كثيف خارج عنه)
ولو غير لحية وعارض (و)
لا باطن كثيف (لحية)
بكسر اللام أفصح من
فتحها (وعارض) وان لم
يخرج عن الوجه (و) لا
باطن كثيف (بعضها) أي
الثلاثة (و) قد (تميز) عن

(قوله والمراد بعض محل
التحذيف) لعله محل النزعة
في الشرح على أعلاها بل
لامعنى لهذا المراد
بوجه تدبر الآن يراد ان

لان المواجهة الخ) تعليل لتحديد الوجه بما ذكر ويجب غسل موق العين وهو بالهمز أو الواو مؤخر
العين مما يلي الأنف وما يلي الخدي يقال له لحاظ بفتح اللام لكن قال الازهرى أجمع أهل اللغة ان الموق
والمناق اعتان بمعنى المؤخر وهو ما يلي الصدغ اه (قوله ولا يسن) بل يكره لضرره ع ش (قوله
لا تحذيف) من الحذف وهو الازالة والعامية تبدل الذال بالفاء بر ماوى والمراد بعض محل التحذيف وهو
أعلامه والافبعضة داخل في حد الوجه على ما حدده الامام (قوله العذار) بذال مججمة الشعر الثابت
المحاذي للأذن أي لبعضها بين الصدغ والعارض أول ما ينبت للامرء غالباً شرح م ر والعارض ما انحط
عن الأذن إلى أول المنخفض من عظم اللحية كإسياني (قوله يعتاد النساء) ومن ثم قيل للشعر المذكور
تحذيف لحذفه أي إزالته وحدد الامام محل التحذيف بأنه ما انحط من خيط يوضع طرفه على رأس
الأذن وطرفه الثاني على أعلى الجهة مستقيماً حل ورأس الأذن هو الجزء القريب من الوتد وليس
المراد به أعلاها ع ش بالمعنى وعبارته بالحرف والمراد برأس الأذن الجزء المحاذي لأعلى العذار قرر بيا من
الوتد وليس المراد به أعلى الأذن من جهة الرأس لانه ليس محاذي لبدا العذار اه (قوله والاشراف) أي
الا كبر من الناس ع ش (قوله ونزعتان) معطوف على محل فلذلك رفعه لان المقصود نفسهما
لا محلهما (قوله الثلاثة) أي محل التحذيف والنزعتان حل (قوله كهذب) بضم الهاء واسكان الدال
وبضمهما وبفتحهما معاً وهو جمع والمفرد من كل واحد من هذه الثلاثة على وزن جعته الا أنه بزيادة
التاء وجمع الجمع أهداب أسنوى شو برى (قوله وحاجب) من الحجب وهو المنع سمي بذلك لمنعه الأذى
عن العين (قوله وسبال) الذي يؤخذ من كلام القاموس أنه بكسر المهملة ع ش وعبرة البرماوى بكسر
السين وحكى ضمها اه (قوله المحاذي للأذن) وهو ما بين العين والأذن س ل (قوله لا باطن كثيف
الخ) وحاصل ذلك أن شعور الوجه ان لم تخرج عن حده فاما أن تكون نادرة الكثافة كالهذب
والشارب والعنفقة ولحية المرأة والخنثى فيجب غسلها ظاهراً وباطناً خفت أو كشفت أو غير نادرة
الكثافة وهي لحية الذكر وعارضاه فان خفت وجب غسل ظاهرها وباطنها وان كشفت وجب غسل
ظاهرها فقط فان خف بعضها وكشف الآخر فليشكل حكمه ان تميز فان لم يميز وجب غسل الجميع فان
خرجت عن حد الوجه وكانت كثيفة وجب غسل ظاهرها فقط وان كانت نادرة الكثافة وان خفت
وجب غسل ظاهرها وباطنها شرح الروض ع ش ومثله شرح م ر (قوله خارج) المراد بخروجه أن
يجاوز حد الوجه من جهة استرساله ل وفيه نظر لانه يقتضى أن اللحية خارجة دائماً مع أنهم فرقوا فيها
بين الخارج وغيره والمنقول عن سم وقرره المشايخ أن المراد بخروجه أن ياتوى بنفسه إلى غير جهة نزوله
كأن يلتوى شعر الذقن إلى الشفة أو إلى الخاق أو يلتوى الحاجب إلى جهة الرأس شيخنا وع ش والمراد
بالباطن ما يلي الصدر من اللحية وما بين الشعر ع ش على م ر وقيل ان المراد بخروجه أن يخرج بالمد من
حده من جميع الجهات ويؤيده قوله بعد في شعر الرأس بان لا يخرج بالمد عنه (قوله ولحية) تجمع على
لحي بكسر اللام وضمها قال ابن مالك ولفعلة فعل * وقد يحىء جعته على فعل (قوله وان لم يخرج عن
الوجه) المناسب أن يقول ان لم يخرج عن حد الوجه لانه قدم حكم الخارج من اللحية والعارض وغيرهما
من بقية الشعور الشامل لذلك حل فيكون في كلامه تكرار ويجاب بان الواو للحال والحاصل أن
لحية الذكر وعارضيه وما خرج عن حد الوجه ولو امرأة وخنثى ان كشفت وجب غسل ظاهرها فقط وما
عدا ذلك يجب غسله مطلقاً أي ظاهراً وباطناً ولو كُشف هذا هو المعتمد في شعور الوجه فاتبه ع ش (قوله
أي الثلاث) وهي باطن الكثيف الخارج غير الرجل وباطن كثيف اللحية وباطن كثيف العارض

وقوله

التحذيف قد يزيد على المعتاد بان ينزل جهة الوجه فيكون الخارج عن حد الوجه أعلاه الغالب وجوده تدبر

بعضها الآخرا كانت (من رجل) فلا يجب له سر اصال الماء اليه فيكفي غسل ظاهرها اما اذا لم يميز البعض الكثيف عن الخفيف فيجب غسل الجميع قاله الماوردي في اللحية ومثلها غيرها وان (٦٩) تعقبه النووي بأنه خلاف ما قاله الاصحاب

وانما وجب غسل باطن بقية الشعور الكثيفة لندرة كشافتها فألحقت بالغالب وكلام الاصل يوهم عدم الاكتفاء بغسل ظاهر الخارج الكثيف من غير اللحية وليس مرادوا واللحية الشعر الذابت على الذقن وهي مجمع اللحيين والعارض ما ينحط عن القدر المحاذي للاذن وذكره مع ما بعده من زيادتي وخرج بالرجل المرأة والخنثى فيجب غسل ذلك كله منهما كما علم أولا لبدرتها وندرة كشافتها ولانه يسن للمرأة تنفها أو حلقها لانها مثله في حقها والاصل في أحكام الخنثى العمل باليقين والخفيف ما ترى بشرته في مجلس التخاطب والكثيف ما يمنع رؤيتها فيه ولو خلق له وجهان وجب غسلهما أو رأسان كفي مسح بعض أحدهما لان الواجب في الوجه غسل جميعه فيجب غسل ما يسمى وجهه وفي الرأس مسح بعض ما يسمى رأسا وذلك يحصل ببعض أحدهما (و) نالها (غسل يديه) من كفيه وذراعيه (بكل مرفق) بكسر الميم و بفتح الفاء أفصح من

وقوله من رجل قيد في جميع ما قبله من قوله لا باطن كثيف الخ فيفيد أن باطن الكثيف الخارج لغير الرجل يجب غسله ظاهره و باطنه والمعتد خلافه فيكون من رجل قيد في غير الاولى على الصحيح فالمعتد أن باطن الكثيف الخارج لا يجب غسل باطنه للرجل والمرأة حل مع زيادة فالخاصل انه يجب غسل شعور الوجه ظاهره و باطنه الا باطن كثيف اللحية والعارض من الرجل والا باطن الكثيف الخارج عنه من رجل ومن غيره (قوله ان كانت) أي الثلاثة من رجل والمراد به ما قبل الاثنى ولو صلبا ولا يقال ان لحية نادرة كاحية المرأة فتنبه شو برى (قوله أما اذا لم يميز) قال في شرح الروض بأن كان الكثيف متفرقا في أثناء الخفيف اه وهو يفيد أن المراد بالتمييز كونه في جانب واحد مثلا تأمس لسم ع ش وقرر شيخنا ح ف أن المراد بالتمييز ان يسهل افراد كل بالغسل اه (قوله بقية الشعور) أي ما عدا اللحية والعارض من الرجل (قوله على الذقن) بفتح الذال المجمة والقاف أفصح من اسكانها بر (قوله عن القدر الخ) وهذا القدر هو المسمى بالعذار م ر ح ف (وخرج بالرجل المرأة والخنثى) المعتد أن المرأة والخنثى لا يجب عليهما غسل باطن الخارج الكثيف ولونادر الكشافة بخلاف الخفيف يجب غسل الظاهر والباطن شرح م ر (قوله غسل ذلك كله) المعتد خلافه في باطن الكثيف الخارج ع ش (قوله ولانه يسن للمرأة) أي ما لم يأمرها الزوج أو السيد والاوجب كما يجب عليها ترك كل ماله يريح كراهيه أو استعمله اذا أمرها بتركه ومنه ازالة نحو صنوان برماوى (قوله وجب غسلها) أي اذا كانا أصليين أو أحدهما أصليا أو آخر زائد واشتبه أما اذا تميز الزائد فيجب غسل الاصل دون الزائد ما لم يكن على سمته والاوجب غسله أيضا ويكفي قرن النية بأحدهما اذا كانا أصليين فلو كان أحدهما زائدا واشتبه فلا بد من النية عند كل منهما ع ش على م ر ويجرى هذا التفصيل في الرأسين فيقال اذا كانا أصليين اكتفى بمسح بعض أحدهما وان كان أحدهما أصليا وآخر زائدا واشتبه تعين مسح بعض كل منهما وان تميز الاصل من الزائد تعين مسح بعض الاصل وهل يكفي مسح بعض الزائد فقط محل نظر وهذا كله بحسب الفهم نبه عليه شيخنا الطندائي قياسا على اليدين والرجلين زى قال ع ش لا يكفي لانه لا ضرورة الى الاكتفاء به مع وجود الاصل (قوله من كفيه وذراعيه) أتى به لان حقيقة اليد من رؤس الاصابع الى المنكب فدفعه بقوله من كفيه الخ (قوله بكل) أي مع كل مرفق وان نبت في غير محله كما قاله ع ش وسميا مرفقين لانه يرتفق بهما في الاتكاء عليهما ونحوه برماوى (قوله وأيديكم الى المرافق) الايدي جمع اليد التي هي الجارحة والايدي جمع اليد التي هي النعمة هذا هو الصحيح وقد أخرجهما عوام العلماء باللغة عن أصلهما فاستعملوا الايدي في جمع اليد للجارحة وكثير من الناس يكتب الى صاحبه المملوك يقبل الايدي الكريمة أو الكرام وهو حسن والصواب الايدي الكريمة قاله الصلاح الصفدى وشو برى في الفنى على المطول ما يخالفه ونصه والايدي جمع الايدي جمع اليد وهي الجارحة تستعمل في النعمة بخلاف امسلا كما صرح به الشيخ في البيان وقيل مشترك بينهما وما قيل ان اليد بمعنى الجارحة يجمع على أيدي و بمعنى النعمة على الايدي يرد عليه أن أصل يديدي وما كان على وزن فعل لا يجمع على أفاعل اه (قوله ولا اتباع) أي ولا امر بالاتباع في قوله فاتبعوني لان الاتباع وصف لنا لا يصلح أن يكون دليلا أو المراد بالاتباع المتبع وهو قول النبي أفعاله (قوله من شعر) ظاهره و باطنه وان كشف قال الشيخ في شرح التقریب بل وان طال وخرج عن الحد المعتاد

العكس لقوله تعالى وأيديكم الى المرافق ولا اتباع رواه مسلم ويجب غسل ما عليهما من شعر وغيره (فان قطع بعض يد وجب) غسل (ما بقي) منها لان الميسور لا يسقط بالميسور (أو من مرفقه) بأن سل عظم الذراع وبقي العظام المسميان برأس العضد (فرأس) عظم

(عضده) يجب غسله لانه
 من المرفق اذ المرفق
 مجموع العظام الثلاث (أو)
 من (فوق سن) غسل (بأى)
 عضده) محافظة على
 التحجيل وسيا فى وثلا
 نخلو العضو عن طهارة (و)
 رابعها (مسح بعض بشر
 رأسه أو) بعض (شعر)
 ولو واحدة أو بعضها (فى
 حده) أى الرأس بأن لا
 يخرج بالمدغسه من جهة
 نزوله فلو خرج به عنه منالم
 يكف المسح على الخارج
 قال تعالى وامسحوا برؤوسكم
 وروى مسلم أنه صلى الله
 عليه وسلم مسح بخاصيته
 وعلى العمامة فدل ذلك
 صلى الا كتفاء بمسح
 البعض لا يقال لوا كتنفى
 بالبعض لا كتنفى بمسح
 الاذنين لخبر الاذنان من
 الرأس لانا نعارضه بأنه لو
 وجب الاستيعاب لوجب
 مسح الاذنين بعين ما قلتم
 فان قلنا صيغة الامر بمسح
 الرأس والوجه فى التيمم
 واحدة فهلا وجبتم التعميم
 أيضا قلنا المسح ثم بدل
 للضرورة وهنا أصل
 واحترزنا بالضرورة عن
 مسح الخفين فانه يجوز
 للحاجة (وله غسله) لانه
 مسح وزيادة (و) له (له)
 كوضع يده عليه بلامد
 لحصول المقصود من وصول
 البلل اليه (و) خامسها

كما قضاة كلامهم شوبرى (قوله اذ المرفق الخ) والعضد ما بين المرفق الى الكتف ع ش (قوله الثلاث)
 أى العظام المسحيان رأس العضد والابرة الداخلة بينهما (قوله محافظة على التحجيل) وانما لم يستط
 التابع بسقوط المتبوع كرواتب الفرائض أيام الجنون لان سقوط المتبوع ثم رخصة فالتابع أولى به
 بخلافه هنا فليس سقوطه رخصة بل لتعذره فحسن الاتيان بالتابع محافظة على الفعل بقدر الامكان كما مرار
 الموسى على رأس المحرم عند عدم شعره ولان التابع شرع ثم تكملة لنقص المتبوع فاذا لم يكن متبوع
 فلا تكملة بخلافه هنا ليس تكملة للمتبوع لانه كامل بالمشاهدة أى فى غير هذا المقطوع فتعين أن يكون
 مطلو بالنفسه وان قطع من منكبه ندب غسل محل القطع كما نص عليه الشافعى وجرى عليه الشيخ أبو
 حامد وغيره شرح الروض ع ش (قوله مسح بشر رأسه) أى ولو كان ذلك البعض مما وجب غسله
 مع الوجه من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب فيكفى مسحه لانه من الرأس وان سبق له غسله مع
 الوجه لان غسله أولا كان ليتحقق به غسل الوجه لالكونه فراضا من فروض الوضوء اه ع ش اعلى
 مر و به يجاب عن توقف العلامة الشوبرى ولو مسح على العمامة أو خرقة على رأسه فوصل البلل
 للرأس فالوجه أن فيه تفصيل الجرموق وقال العلامة ابن حجر يكفى مطلقا قصد أم لا بخلاف الجرموق
 ويفرق بينه وبين الجرموق بأن ثم صار فاد هو مماثلة غير المسوح عليه فاحتيج لقصد غير ولا كذلك
 هنا برماوى وع ش (قوله فى حده) وهو مذ كر ككل ما لم يثن من أعضاء الانسان نحو الانف والقلب
 بخلاف ما ثنى كاليد والعين والاذن فانه مؤث شوبرى (قوله من جهة نزوله) وان كان فى حد الرأس
 لكونه معقوصا ومجعدا حل (قوله فلو خرج) أى ولو بالقوة بأن كان معقوصا ومجعدا لم يكف المسح
 على الخارج أى لان المسح عليه غير مسح على الرأس والمأمور به فى التقصير فى النكاح انما هو شعر
 الرأس وهو صادق بالنازل فلهاذا اكتفى به هناك لاهنا (قوله به) أى بالمد وقوله عنه أى عن حد الرأس
 وقوله منها أى من جهة نزوله (قوله وروى مسلم الخ) لك أن تقول انها واقعة حال تطرق اليها احتمال أنه
 للضرورة فيجوز مسح الناصية أو قدرها والتكميل فى حال الضرورة ولا يجوز ذلك فى غيرهما فن أبى
 يثبت الا كتفاء بالبعض مطلقا وقد يقال ان الراوى فهم تكرر ذلك وكثرة وقوعه منه صلى الله عليه
 وسلم فأطلقه فأخذ بمقتضى اطلاقه وكأنه قال كان يتوضأ ويمسح على العمامة متكررا حتى كانت هذه
 عادته والقرينة على هذا كون الراوى ذكره فى بيان وضوئه صلى الله عليه وسلم برماوى وع عبارة سل
 قوله فدل على الا كتفاء الخ والا كتفاء بمسح الناصية يمنع وجوب الاستيعاب وينع وجوب التقدير
 بالربع أو أكثر لانها دونه اه (قوله لا يقال الخ) اشارة لرد اعتراض من المسالكية على الشافعية وكذا
 قوله فان قلت الخ وجوابنا وجوابهم أن الحديث ضعيف (قوله بعين ما قلتم) فيه التفات من الغيبة الى
 الخطاب (قوله المسح ثم بدل) أى فأعطى حكم مبدله وهنا أصل أى فعمل فيه بمقتضى اللفظ وقيل ان
 الباء اذا دخلت على متعدد كفى الآية تكون للتبويض أو على غيره كفى قوله وليطوفوا بالبيت العتيق
 تكون للاصاق قاله الشارح فى شرح المختصر شوبرى وحينئذ فيكون ذلك خروما لتلك القاعدة
 لانها هنا دخلت على متعدد فى قوله فامسحوا بوجوهكم وأجيب بانه صدنا عن الاخذ بالقاعدة أن
 المسح بدل (قوله للضرورة) أى مع عدم المانع من الاستيعاب بخلاف ما يجوز للحاجة فان فيه مانعا من
 الاستيعاب وهو تعيب الخف فاندفع ما يقال كان المناسب العكس وهو الاستيعاب فيما يجوز للحاجة
 وعدمه فيما كان للضرورة تدبر (قوله فانه يجوز للحاجة) أى بعد تسليم أنه بدل وقيل انه أصل وأجيب
 على هذا بأن الشارح ناظر لحفظ الاموال وفى تعميم الخف نقص له (قوله وله غسله) واذا غسله لاندب
 فيه ولا كراهة شوبرى وع ش (قوله لانه مسح وزيادة) ان قلت انه مغاير قطعاف كيف يكون نفسه

(غسل رجليه بكل كعب) من كل رجل واحد، والكل منها كعبان وهما العظمان الثانيان من الجانبين عند مفصل الساق والقدم لقوله تعالى وأرجلكم إلى الكعبين ولا تتباع رواه مسلم قرئ في السبع وأرجلكم (٧١) بالنصب وبالجر عطفًا على الوجوه لفظًا في

الأول ومعنى في الثاني لجره على الجوار وفصل بين المعطوفين إشارة إلى الترتيب بتقديم مسح الرأس على غسل الرجلين ويجب غسل ما عليهما من شعر وغيره وغسلهما هو الأصل وسيأتي جواز مسح الخفين بدله والمراد بغسل الأعضاء المذكورة انفساها ولا يعلم ذلك إلا بانفسال ملاقيها معها (و) سادسها (ترتيبه هكذا) أي كما ذكر من البداءة بالوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين للتتابع رواه مسلم وغيره مع خبر النسائي بإسناد على شرط مسلم أبدؤا بمبدأ الله به (ولو انغمس محدث) بنية الجنابة

(قوله نظر فيه بان شرط الخ) رده الرشيدى على مر بانه ليس كإزعم من الاشتراط وانما غره التمثيل بجحر ضب خرب اه

(قوله ان كان ذا كرا لنية الخ) أي فيما لو كان في غير الوجه أي أو ما يافيه تدبر وقوله بلاذنه شامل للنهي مع عدم الصحة حينئذ سلقا انتهى عباب وشرح الروض (قوله فلا يشترط فيه ذلك) أي حيث كان فيما

قلت مراده به أنه محصل المقصود المسح من وصول البال للرأس لأنه يقال له مسح وغسل فسقط ما قد يقال المسح ضد الغسل فكيف يحصله مع زيادة اه ابن حجر بالمعنى (قوله مفصل الساق) عبارة المختار المفصل بوزن المجاس واحد مفصل الأعضاء والمفصل بوزن الموضع اللسان اه والساق بالهمز وتركه ما بين القدم والركبة وهو مؤنث على المشهور ويجمع على أسواق وسيقان وسوق سميت بذلك لسوقها للجسد برماوى (قوله وأرجلكم إلى الكعبين) لم يقل إلى الكعبين كما قال في الأيدي إلى المرافق لأن كل رجل فيها كعبان وجمع المرافق لأن كل يد فيها مرافق ومقابلة الجمع بالجمع تقتضى القسمة آحادا فلو جمع الكعب لا وهم القسمة آحادا فتقتضى وجوب غسل كعب واحد من كل رجل فان قيل فعلى هذا يلزم أنه لا يجب الاغسل يد واحدة ورجل واحدة قلنا صدقنا عنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم واجماع الامة مر برماوى (قوله ومعنى في الثاني) انظر وجه كون العطف معنو يامع عطفه على الاول لفظا أيضا والعامل فيهما واحد وغاية الامر أن الحمل اشتغل بحركة الجوار وكسب أيضا ويجوز عطف قراءة الجر على الرأس ويحمل المسح على مسح الخف أو على الغسل الخفيف الذي تسميه العرب مسحًا وعبر به في الأرجل طلبا للاقتصاد أي التوسط لانها مظنة الاسراف لغسلها بالصب عليها وتجعل الباء المقدرة على هذا اللصاق والحامل على ذلك الجمع بين القراءتين شرح مختصر المنزى للشارح شوبرى وقوله انظر وجه الخ أقول لا تنظر لأن قوله لفظا في الاول أي ومعنى وقوله ومعنى في الثاني أي ولفظا لأن الحركة فيه مقدرة تخذف من الاول لالة الثاني وبالعكس وهو المسمى عندهم بالاحتباك كما يدل عليه عبارة المرحومى واج واجب أيضا بأن مراده بالمعنى التقدير (قوله لجره على الجوار) نظر فيه بأن شرط الجر على الجوار أن لا يدخل على الجور وحرف عطف ع ش والجوار بكسر الجيم وضمة هاء والكسر أفصح مختار (قوله ويجب غسل ما عليهما) (فرع) لودخلت شوكة في أصبعه مثلا وصار رأسها ظاهرا غير مستور فان كانت بحيث لو قاعدت بقي موضعها محجوبا فوجب قلعها ولا يصح غسل اليدين أو الرجلين مع بقائها وان كانت بحيث لو قاعدت لا يسبق موضعها محجوبا بل يلتحم وينطبق لم يجب قلعها وصح غسل اليدين مثلا مر لكن رجح شيخنا وجوب القلع مطلقا أي سواء كان لها غور في اللحم أم لا تأمل سم (قوله انفساها) أي ولو بغسل غيره لها بلاذنه أو سقوطه في نحو نهران كان ذا كرا لنية فيهما بخلاف ما وقع به فعله كتمرضه للطر ومشيه في الماء فلا يشترط فيه ذلك والحاصل أن الشرط اما فعله سواء تذكر النية أو لا أو تذكر النية عند عدم فعله اه حل وزى (قوله ولا يعلم ذلك إلا بانفسال ملاقيها معها) أي فلا بد من غسل جزء من الرأس ومن تحت الخنك ومن الاذنين وجزء من فوق اليدين والرجلين اذا ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب حتى لو تعدد غسله تيم لأجله مر برماوى باختصار (قائدة) قال ابن عباس شرع الاستنجاء لوطء الحور العين وغسل الكفين للأكل من مؤنة الجنة والمضمضة لكلام رب العالمين والاستنشاق لروائح الجنة وغسل الوجه للنظر إلى وجهه الكريم وغسل اليدين إلى المرفقين للسوار ومسح الرأس للتاج والاكيل ومسح الاذنين لسماع كلام رب العالمين وغسل الرجلين للمشى في الجنة اه (قوله أبدؤا بمبدأ الله به) أي بداءة حقيقية أو نسبية فيشمل تقديم الثاني على الثالث والثالث على الرابع فيكون الحديث دالا على الترتيب في جميع الأعضاء (قوله ولو انغمس محدث) ولو في ماء قليل ويوقع النية عند ماسة الماء

بعد الفريضة مقارنة للوجه تدبر (قوله اما فعله سواء الخ) أي في غير الوجه تدبر (قوله عند عدم فعله) أي وعدم نية في فعل الغير اه عباب بالمعنى وبالجملة فعمل كلام المحشى على غير الوجه اسلم تدبره

للوجه لتكون مقترنة بغسل أول أعضاء الوضوء سم وقد يشك كل هذا بقولهم لو غسل أعضاء الوضوء دفعة واحدة أى بالصب حصل الوجه فقط اذ لا فرق في المعنى بينه وبين تعميم البدن بالغمس وهذا أى قوله ولو انغمس الخ كالاستدراك على قوله وترتيبه قال ع ش ولو انغمس منكسافى ماء دون القلتين ونوى عند مماسه الوجه ثم غمس بقية أعضائه ارتفع الحدث عن الوجه فقط وصار مستعملا لبقية أعضائه حجج في شرح الارشاد ولكن قرر شيخنا أن الماء لا يصير مستعملا لان انغمسه صيره أى المنغمس جزأ واحد والجزء لا يحكم على مائه بالاستعمال مادام مترددا فكان أعضاء الوضوء عضو واحد تأمل وفيه نظر لان الترتيب مقدر اه (قوله بدله) أى الوضوء وهو متعلق بانغمس شو برى (قوله والتقدير الترتيب الخ) هذار بما يفيد أنه لا بد من وجود هذه اللحظات اللطيفة وليس كذلك وهذا التعليل الثاني هو المول عليه لان الأول يرد عليه ما لو غسل الجنب أسافله قبل أعاليه بالصب دفعة واحدة فان هذا الغسل يكفي لا كبر ولا يكفي للأصغر اذا حصل له من ذلك في الأصغر غسل وجهه فقط ذكره شيخنا وأجيب بأن كلامه في الغسل بالانغماس لا بالصب وكتب أيضا في التعليل الثاني انه ان كان المراد مجرد فرضه وتقديره فرضا غير مطابق للواقع فهو اعتراف منه بانتفاء اشتراط الترتيب في هذه الحالة فلا فائدة في التقدير والحاصل أنهم مصرحون بأنه لا يشترط في هذا الترتيب الحقيقي غاية الامر أن الرافعي يشترط زمانية تصور فيه الترتيب الحقيقي لو وجد والنوى لا يشترط ذلك حل فان قات ما للفرق بين هذوا وبين ما لو وضع النجاسة الكلبية في الماء الرا كد حيث لا يقدر جريان الماء عليها سبعا بل لا بد من تحريك محاسنها فقلت يفرق بينهما بأن الترتيب صفة تابعة وأما العدد فهو ذات مقصودة ويفتقر في الصفة التابعة ما لا يعتد في الذات المقصودة م ر ع ش (قوله وسن استياك) هو مصدر استياك ويقال سا كه سو ك فسو ك مصدر المجرد المعدى قال ابن مالك

* فعل قياس مصدر المعدى * من ذى ثلاثة قال حل والسواك لغة الدلك وآلته وفي الشرع استعمال عود ونحوه في الاسنان وما حوطا بنيتها ان لم يكن في ضمن عبادة تقدمته نيتها وعبارة اعجاب وينويه أى السواك ان لم يكن للوضوء والافنية تشمله اه وقول حل في الاسنان وما حوطا فيه قصورا ذلا يشمل اللسان ولا سقف الخنك مع أنه يطلب السواك فيهما الا أن يقال أراد بما حوطا ما يقرب منها اه ع ش على م ر وهو من سنن الوضوء الفعلية الداخلة فيه عند حجج اذ محله عنده بين المضمضة وغسل الكفين فتشمله النية والتسمية ومن سننه الفعلية الخارجة عند م ر لأن محله عنده قبل غسل الكفين فلم تشمله نية الوضوء فيحتاج لذيقه عند شيخنا وعبارة شرح م ر وبدؤه بالسواك يشعر بأنه أول السنن وهو ما جرى عليه جمع وجرى بعضهم على أن أولها غسل الكفين اه (قوله مطلقا) أى في جميع الأحوال شو برى والمراد به ما يعي الا زمنة بدليل قوله ولكن كره لصائم الخ وقال زى قوله مطلقا أى طولا وعرضا بدليل قوله وسن كونه عرضا اه قال ع ش فلا استياك سنة مطلقا وكونه عرضا سنة أخرى وأما طولا فهو مكر وه من حيث الكيفية فقط فلا ينافي كونه سنة (قوله السواك مطهرة) وجه الدلالة منه مع أنه لا صيغة أمر فيه أن مدحه يدل على طلبه طلبا مرغبا فيه فنبتت السنة بذلك لزوما وأما قوله في الحديث فاستاكوا عرضا فهو هيئة خاصة برماوى ويجمع السواك على سوك بضم تين وكتب الكن يجب هنا اسكان الواو كما في الاشمونى وعبارة اصباح السواك يجمع على سوك بالسكون والأصل بضم تين اه ومطهرة بفتح الميم وكسرها أى والفتح أولى وانظر ما وجهه مع أنه اسم آلة والقياس الكسر وقد يوجه الفتح بأنه مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل من التطهير برماوى ولا تحصل السنة بالاستياك بالتنجس على المعتمد لقوله مطهرة وهذا منجسة خلافا

غلطا أو الحدث أو الظاهر عنه أو الوضوء بدله (أجزأه) عن الوضوء وان لم يكث زمانا يمكن فيه الترتيب حسا خلافا للرافعي لأن الغسل يكفي للحدث الا كبر فلا يصغر أولى والتقدير الترتيب في لحظات لطيفة (وسن استياك) مطلقا

درس

لخصبر النساءى وغسيرة السواك مطهرة للغم بفتح الميم وكسرها (و) سن كونه (عرضا) أى فى عرض الاسنان لخير أبى داود اذا استكتم فاستاكوا عرضا ويجزى طولاً لكنه يكره

(قوله اذ لا فرق في المعنى بينه الخ) بل هناك فرق وهو أن تعميم البدن يكفي لا كبر فلا يصغر أولى بخلاف غسل الاعضاء فقط

(قوله فلم تشمله نية الوضوء) ويؤيده أن تعريف الوضوء هو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة بنية اه ع ش على م ر

ذكره في المجموع نعم يسن

الاستيائك في اللسان طولا
قاله ابن دقيق العيد واستدل
له بخبر في سنن أبي داود
وقولي وسنن إلى آخره أولى
من قوله وسننه السواك
عرضا (بخشن) كعود
وأشنان لأنه المحصل للمقصود
بالاستيائك وأولاه الأراك
(لا أصبعه) المتصلة به لأنها
لا تسمى سوا كاخلاف

(قوله حيث حل الخ)

هذا لا يختص محل
واستدل له حج بقوله
ولا ينافيه خبر السواك
مطهرة لأن معناه أنه آلة
تنقيه وتزيل تغبيره فهي
لغوية لا شرعية كما هو
واضح اه (قوله قال وهي
تحصل بالتنجس) والحرمة
فيه وفيما فيه سم لاصر
خارج وفارق الاستنجاء
بأنه رخصة وهذا عزيمة اه
حج في شرح الارشاد
(قوله وأيضاً عبارة الأصل
توهم الخ) وحده على الإضافي
باعتبار ما ذكره في مقنه
لا يدفع الإيراد (قوله
وأجيب عن الأخير الخ)
هذا بناء على أن السواك تسمى
لآلة ولو جرت بنا على أنه هو
الدلك كما تقدم أول الدرس
عن حل لم يحتاج إلى تقدير
ذلك المضاف اه شيخنا
(قوله لأن جزء الشخص
لا يكون سوا كاهذا غير

للإيجابي حيث حل المطهرة على الطهارة اللغوية وهي التنظيف قال وهي تحصل بالتنجس اه (قوله
نعم يسن الخ) اه تدراك بالنظر لظاهر المتن والألف المناسبات قوله في عرض الأسنان أن يقول وأما في
اللسان اه ع ش وأقله مرة قال حجج الان كان للتغير فلا بد من إزالته فيما يظهر ويحتمل الاكتفاء
بها فيه لأنها مخففة حل (قوله في سنن أبي داود) فان قلت حيث كان الخبر في السنن المذكورة فأى
فائدة في نسبته لابن دقيق العيد وهذا ذكره الشارح ابتداء عن أبي داود قلت لعلى السرف في ذلك أن
الحديث ليس ناصفاً إذ كثر رأي في الإيعاب ما يدل لذلك وعبارته وهو أفضل في اللسان لحديث فيه
قال ابن دقيق العيد وتبعه المتأخرون والحديث المشار إليه عند أحد وغيره أتيت النبي صلى الله عليه
وسلم فرأيت يستاك وطرف السواك على لسانه يستن أي يرتفع إلى فوق قال الراوي كأنه يستن طولا
ع ش اطفئ حتى ومقتضى تخصيص العرض بالأسنان والطول باللسان أنه يتخير فيما عداهما ما يمر
عليه السواك وينبغي أن يكون طولا كاللسان في غير اللثة أما هي فينبغي أن يكون عرضاً لأنهم كرهوا
الطول في الأسنان بالخوف من ادماء اللثة ع ش (قوله أولى من قوله وسننه السواك) لان عبارة
الأصل توهم أن الاستيائك وكونه عرضاً سنة واحدة بخلاف عبارة المصنف نف وأيضاً عبارة الأصل توهم
الحصر في المذكورات مع أنه ليس كذلك وأيضاً توهم أن نفس الآلة سنة مع أن السنة هي الاستيائك
بخلاف عبارة المصنف شيخنا وأجيب عن الأخير بأنه على تقدير المضاف أي استعمال السواك (قوله
بخشن) في القاموس ما يقتضي فتح خائه وفي الأشموني في باب بنية أسماء الفاعلين التصريح بأنه
بالكسر قال ع ش قوله بخشن أي الذي لا يؤذى الأسنان كيابس الطرفاء وعود الریحان لأنه يورث
الجلام انتهى وفيه على م قوله بخشن ولوم طيباً غير المحرم والمعدة ماله رائحة طيبة في نفسه ككثير
الأعشاب فلا يمنع منه المحرم والمعدة انتهى والأفضل الأراك ثم جريد النخل ثم الزيتون ثم ذوالريح
الطيب ثم بقية الأعواد وكل واحد منها فيه خمسة مترتبة في الأفضلية أيضاً وهي اليابس المندى بالماء ثم
المندى بماء الورد ثم المندى بالريق ثم الرطب ثم اليابس غير المندى فالمجموع خمسة وعشرون من ضرب
خمس في خمسة وكل واحد من هذه الخمسة بمراتبه الخمسة مقدم على ما بعده واعتمد شيخنا الحفناوى أن
اليابس غير المندى مقدم على الرطب لأنه أقوى في إزالة التغير وبعضهم ضم الخمسة الأولى الخرقه
وأصبع غيره بشرطها لكن لا تجرى فيها الخمسة الثانية * ومن فوائد السواك أنه يبيض لأسنان
ويزيل قاعها ويثبتها ويطيب النكهة ويشد اللثة ويزيل رخاوتها ويصفي الخلق ويفصح اللسان
ويزيد في العقل ويذكر في الفطنة ويحسن الخلق أي لون البدن ويقوم الصلب ويقطع الرطوبة من
العين ويحيد البصر ويبطئ الشيب ويسوى الظهر ويهرب العدو ويصلب اللحم ويضعف الأجور
ويرضى الرب ويسخط الشيطان ويزيد في ثواب الصلاة وبنى الأموال ويقوى القلب والمعدة وعصب
العين برماوى (قوله وأشنان) بضم الهمزة ع ش وكسر هاء الغنة وهو الغاسول وأوجه بر (قوله
لأنها لا تسمى سوا كاه) أي شرعاً ذلوعولنا على العرف لزمنا أن الأشنان والخرق ومحو ذلك لا يجزئ
وليس مراداً ع ش وانظر ما الفرق بين أصبعه وأصبع غيره حيث سميت أصبع غيره سوا كاه
وأجزاء بالشروط ولم تسم أصبعه سوا كاه مطلقاً وعبارة غيره لأن جزء الشخص لا يكون سوا كاه
وقوله بخلاف المنفصلة المعتمد أن أصبعه لا تكفى مطلقاً وان أصبع غيره المتصلة به تكفى بخلاف المنفصلة
لأنه جزء آدمي محترم يجب مواراته بخلاف المتصلة ع ش على م ر وعبارة حل قوله وأصبع غيره أي
مطلقاً وقوله ان أصبعه أي أصبع نفسه المتصلة وقوله لحصول المقصود بها أي من إزالة التغير هذا والذي
اعتمده شيخنا أن المنفصلة ولو منه لا تجزئ وان قلنا بطهارتها اه أي وأما المتصلة التي من غيره ان كانت

خشنة من حتى باذنه أجزأت والافلاتقر ير شيخنا والمتجه أن الاذن قيد للجواز لا لاجزاء الا أنه ان لم يكن باذنه أجزأ مع الحرمة كالاستيائك بالسواك المغصوب تأمل ح ف (قوله وكره الاستيائك) بخلاف ازالته بغير سواك كاصبعه لخشنة على القول بأنه لا يحصل بها الاستيائك زى ع ش (قوله اصائم) ولو حكما فيشمل المسك وعبرة ع ش يؤخذ من قوله لصائم أن المسك لا يكره في حقه اه خطيب على التنبيه واعتمد الشيخ الزياتي الكراهة وكذا الزياي تبعه انتهت ولم يحرم كزاله دم الشهيد لانه متصرف في نفسه وازالة دم الشهيد تصرف في حق الغير بغير اذنه نعم نظير دم الشهيد أن يسوك مكاف صائما بعد الزوال بغير اذنه شرح م ر فان قيل لاي شئ كره الاستيائك بعد الزوال للصائم ولم تذكره المضمضة مع أنها من يلة للخلوف بل أولى كما صرحوا بذلك في الاستنجاء حيث قالوا والماء أفضل لانه يزيل العين والاثر ولا كذلك الحجر أجيب بان السواك لما كان مصاحبا للماء ومثله الريق كان أبغ من الحجر في الازالة ومن مجرد الماء الذي به المضمضة (قوله بعد زوال) خرج به ما لومات فلا يكره تسويكه لان الصوم انقطع بالموت ونقل عن فتاوى الشارح ما يوافق ع ش على م ر وفي حاشيته هنا فر ع مات الصائم بعد الزوال هل يحرم على الغاسل ازالة خلوفه بسواك قياس دم الشهيد الحرمة وقال به م ر وأما لو كل ناسيا وتغير فله فلا يكره ولو بعد الزوال بل يسن ابن عبد الحق ومثله ما لو نام بعد الزوال وتغير فيه فلا يكره في حقه السواك شبثي انتهى وأما المواصل فيكره له قبل الزوال أيضا أي وبعد الفجر وتزول الكراهة بالغروب وتعود بالفجر زى فيكره جميع النهار وقوله بعد زوال أي بغير سبب يقتضيه فلونام بعد الزوال أو كل ناسيا أو جاهلا أو مكرها واحتمل حصول التغير منه فلا كراهة في ازالته زى (قوله أطيب) ومعنى كونه أطيب عند الله ثناؤه تعالى عليه ورضاه به وبذلك فسرته الخطابي والبعوي وغيرهما فلا يختص بيوم القيامة وفاقا لابن الصلاح وقال ابن عبد السلام يختص به لتقييده بذلك في رواية مسلم زى وعبرة الشورى أي رائحة فسه أكثر ثوابا من ثواب استعمال المسك المأمور به يوم الجمعة اه (قوله بضم الخاء) وتفتح في لغة شاذة ع ش وأما الرواية فبالضم فقط ح ف فان قلت الاحاديث الدالة على طلب السواك دالة على طلبه في كل وقت وهذا الحديث دال على النهي عنه بعد الزوال فلم قدم عليها أجيب بأن فيها جلب مصاحبة وفيه درء مفسدة ودرء المفسد مقدم على جلب المصالح اه شيخنا ح ف لان ازالة الخلوف مفسدة وأيضا هو مقيد لها (قوله والمساء بعد الزوال) أي اسم لما بعد الزوال لغة ع ش قال حجج ويمتد اذلة الى نصف الليل ومنه الى الزوال صباح اه شوري (قوله وأطيبية الخلوف تدل على طلب بقائه) أي طلبا بمؤكدا بدليل قوله فتكره ازالته كما في البرماوى (قوله فتكره ازالته) هذا واضح على طريق المتقدمين أما على طريق المتأخرين من أنه لا بد في الكراهة من نهى خاص فلا تصح هذه النتيجة حل وأجيب بأنه قد يقوم مقام النهي اشتداد الطلب كما يعلم من كلامهم في مواضع ع ش (قوله ازالته) أي بالسواك لا بغيره على المعتمد وان كان المدرك يقتضى الكراهة مطلقا كما في حجج (قوله ولان التغير) معطوف على قوله لخبر (قوله وتنا كذا الاستيائك) أي طلبه الشارع طلبا بمؤكدا ع ش (قوله وصلاة) ولو قبل دخول وقتها اه شوري واذا نسي السواك أول الصلاة يأتي به في أثناء الصلاة بأفعال قليلة م ر ع ش لان السكف وان كان مطلوبو با فيها لكن عارضه طلب السواك لها وتدركه فيها يمكن ألا ترى طلب الشارع دفع المار فيها والتصفيق بشروطه م ر (قوله وقراءة) شامل للبسملة ومثل القراءة كل ذكر قال حجج تنبيه ندبه لا ذكر الشامل للتسمية مع ندبها لكل أمر ذي بال الشامل للسواك يلزمه دو ر ظاهر لا مخلص عنه

المنفصلة واصبع غيره واختار في المجموع تبعا للروايات وغيره أن أصبعه الخشنة تكفي لحصول المقصود بها (و) لكن (كره) الاستيائك (اصائم) بعد زوال (خبر الشيخين) خلوف فم الاصائم أطيب عند الله من ريح المسك والخلوف بضم الخاء التغير والمراد الخلوف من بعد الزوال لخبر أعطيت أمتي في شهر رمضان خسا ثم قال وأما الثانية فانهم يسمون وخلوف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك رواه أبو بكر السمعاني في أماليه وقال حديث حسن والمساء بعد الزوال وأطيبية الخلوف تدل على طلب ابقائه فتكره ازالته ولان التغير قبل الزوال يكون من أثر الطعام غالب وتزول الكراهة بالغروب (وتنا كذا) الاستيائك (في مواضع كوضوء وصلاة وتغير فم) وقراءة

ظاهر أيضا وأيضا التسمية وعدمها أمر خارجي (قوله بالسواك المغصوب) أمالو أذن له أو ظن رضاه فلا حرمة ولا كراهة لكنه خلاف الأولى لا تبرك كما فعلته عائشة رضي الله عنها اه

ودخول منزل وإرادة نوم وتيقظ منه لخبر ابن خزيمة وغيره لولأن أشق (٧٥) على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء

وخبر الشيخين لولأن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة أي أمر إيجاب فيهما وخبرهما أيضا كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك أي يبله به وخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل البيت بدأ بالسواك ويقاس بما فيها ما في معناه وقولي وتأ كدالي أخوه أولى من قوله ويسن للصلاة وتغير الفم (وسن لوضوء تسمية أوله) أي الوضوء للأمر بها ولاتباع في الأخبار الصحيحة وأما خبر لا وضوء لمن لم يسلم الله عليه فضعيف أو محمول على الكامل وأقلها بسم الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم (فان تركت) عمدا أو سهوا (ففي أثنايه) يأتي بها تداركها فيقول بسم الله

(قوله لا يمنع ندب التسمية) يرد على هذا الجهر حصول المخلص بعكس ذلك أي يمنع ندبه لها اسم على حج (قوله وفيه حج بغير الخالي) أي لأنه استقرب احتمال التقييد (قوله أمرت) أي فروعوا كجاء وعوا بكراهة دخوله خاليا لمن أكل كل بها بخلاف غيره اسم حج في التحفة (قوله نعم السياق

الابتنع ندب التسمية له وبوجه بأنه حصل هنا مانع منها وهو عدم التأهل لكمال النطق بها اه بالحرف أي لأنه لا يتأهل لذلك إلا بالسواك (قوله ودخول منزل) ولولغيره شورى وظاهره ولو خاليا وقيدته حج بغير الخالي وفرق بينه وبين المسجد ع ش أي بأن ملائكة المسجد أمرت (قوله وتيقظ منه) لا يخفى أن هذا من أفراد قوله وغيرهم فلا حاجة لذكره لأن النوم مظنة التغير وقد يقال أتى به ليستدل عليه بالحديث ويثبت به التأكد بغير الفم ولو بغير نوم حل وعبرة البرماوى وتيقظ منه أي وان لم يحصل تغير لانه مظنته وكذا السكوت وكذا الجوع وعطش لما قيل انه يفدى الجائع ويروى العطشان وبعد الاكل لما قيل انه يهضم الطعام اه ويتأكد أيضا للصائم قبل وقت الخلوفا كما يسن التطيب للأحرام فيض شورى أي فيتأكد وقت الزوال (قوله لولأن أشق الخ) أي لولا خوف المشقة موجود الخ فاندفع ما يقال ان لولا حرف امتناع لوجود وهذا يقتضى العكس وفي عميرة لقائل أن يقول مفاد الحديث نفى أمر الإيجاب لمكان المشقة وليس من لازم ذلك ثبوت الطلب الديني فما وجه الاستدلال بهذا الخبر نعم السياق وقوة الكلام تعطى ذلك واعلم أن ما أفاده من انتفاء الأمر عند كل وضوء المراد منه عموم السلب وان كان الظاهر منه كما ترى سلب العموم انتهى (قوله لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء) (فرع) لو خلق له وجهان أحدهما من جهة قفاه فانه لا يجب غسله ولا تطلب مضمضة الفم الذي هو فيه وهل يطلب السواك للفم الذي هو فيه ويتأكد بغيره وللصلاة فيه نظروا لطلب غير بعيد سم ع ش وقوله لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة وما صح من خبر ركعتان بسواك أفضل من سبعين ركعة بلا سواك والمعتمد تفضيل صلاة الجماعة وأن قلنا بسنيتها على صلاة المنفرد بسواك لكثرة الفوائد المترتبة عليها ولأن الدرجات المترتبة على صلاة الجماعة قد تعدل الواحدة كثيرا من الركعات بسواك شرح م ملخصا وعبرة البرماوى بعد ذكر الحديث واستشكل بان صلاة الجماعة بخمس أو سبع وعشرين درجة مع أنها فرض كفاية وأجيب بأجوبة منها ان السنة قد تفضل الفرض كما في ابتداء السلام ورده ومنها ان هذا الخبر لا يقوم بخبر الجماعة في الصحة ومنها أنه محمول على ما إذا صلى جماعة بسواك وصلى صلاة منفردة بلا سواك فهذه الصلاة أفضل من تلك بخمس وثلاثين فيكون للسواك عشرة وللجماعة خمس وعشرون (قوله وخبر مسلم الخ) ففي هذا دليل على تأكد السواك لان الترغيب في الشيء يدل على طلبه كما أن الترغيب عنه يدل على النهي عنه وكان مع المضارع يفيد التكرار وذلك يدل على تأكده حل (قوله اذا دخل البيت) أي المنزل وقيل السكينة (قوله ويقاس بما فيها الخ) فالقراءة في معنى الصلاة ودخول المنزل وإرادة النوم في معنى الوضوء وأما تغير الفم بغير النوم ففي معنى تغيره بالنوم حل وقوله في معنى الصلاة ودخول المنزل فيه أنه لا جامع بين القراءة ودخول المنزل فالأولى حذفه وان كان مسقأ نفا كان المراد أنه في معنى الوضوء وهو غير محتاج اليه لانه ذكره في الحديث الرابع فلا حاجة لقياسه (قوله تسمية) وهي سنة عين بخلافها في الاكل فسنة كفاية قال م وتسن ولو بماء مغصوب خلافا لبعض المتأخرين لانها قرينة والعصيان لعارض (قوله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم) ثم الحمد لله على الاسلام ونعمته الحمد لله الذي جعل الماء طهورا زاد الغزالي رب أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون ويسن التعوذ قبلها شرح م (قوله ففي أثنايه) جمع ثني بكسر فسكون وهو تضايف الشيء وخلاله شورى وقوله جمع ثني أي كاجال جمع حل (قوله فيقول بسم الله الخ) ظاهره أنه لا تحصل منه التسمية حينئذ الا ان قال ما ذكره وأما الجامع فلا يأتي بها في أثنايه لان الكلام عنده مكروه وقوله ولا يأتي بها بعد فراغه الظاهر أن المراد به

وقوة الكلام الخ) أي لان الكلام في سياق المسح للسواك وفي ذكر فضله اه شيخنا قولي يسنى

غسله بان يقرن النية بالتسمية عند أول غسلهما (فغسل كفيه) إلى كوعيه وان يتقن طهرهما للاتباع رواه الشيخان فالمراد بتقديم التسمية على غسلهما والتصریح به من زيادتي تقديمها على الفراغ منه (فان شك في طهرهما كره غمسهما في ماء قليل) لا كثير (قبل غسلهما ثلاثا) لخبر ادا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري أين بات يده رواه الشيخان الا قوله ثلاثا فسلم أشار بما علل به الى احتمال نجاسة اليد في النوم وألحق بالنوم غيره في ذلك أما اذا تيقن طهرهما فلا يكره غمسهما ولا يسن غسلهما قبله والتقيد بالقليل وبالثلث من زيادتي فلا نزول الكراهة الا بغسلهما ثلاثا وان تيقن طهرهما بالاولى لان الشارع اذا غيها حكما بغاية فانما يخرج من عهده باستيفائها وكالماء القليل غيره

(قوله ثم يتلفظ بهاء سرا عقب التسمية) لا يخفى أن الحكمة التي هي المساعدة للقلب لا توجد الا عند عدم تأخر اللفظ وأجاب بعضهم بأنه لا مانع من المساعدة

غسل الرجلين وأما الاكل فيأتي بها بعده ليتقيا الشيطان مأكله حل قال م ولا يقوم غيرها من الحمد مثلامقامها وقول حل وأما الجماع الخ المعتمد أنها سنة كفاية في الجماع فاذا أتى بها أحد الزوجين كفي كما قاله الشوبري وقرره ح ف وقوله الظاهر الخ اعتمد ع ش وزى ان المراد به الذكر المشهور (قوله أوله) المراد بالاول ما قابل الآخر فيشمل الوسط ح ف (قوله ولا يأتي بها بعد فراغه) بخلاف الاكل فانه يأتي بها بعده أي حيث قصر الفصل بحيث تنسب اليه عرفا كما أفاده الشيخ ليتقيا الشيطان مأكله وهل هو حقيقة أو لا كل محتمل وعلى كونه حقيقة لا يلزم أن يكون داخل الاناء فيجوز وقوعه خارجه شرح م (قوله والمراد بأوله الخ) هذا بالنسبة للسنن الفعلية التي منه أما بالنسبة للسنن الفعلية التي ليست منه فأوله السواك وأما بالنسبة للسنن القولية فأوله التسمية وبهذا يجمع بين الاقوال (قوله بأن يقرن) على وزن ينصر من قرن وفي الصحاح انه من باب نصر وضرب (قوله النية) أي القلبية (قوله بالتسمية عند أول غسلهما) ثم يتلفظ بهاء سرا عقب التسمية م فاندفع ما قيل قرنهما مستحيل لنسب التلفظ بها ولا يعقل معه التلفظ بالتسمية مع النية برماوى (قوله فغسل كفيه) أي قيام غسل كفيه لان ابتداء غسلهما مقارن للتسمية فلا بد من هذا التقدير ولو خلق بلا كف فانه يقدر له قدره و يغسل كافي شرح العباب لم برماوى (قوله فالمراد الخ) تفريع على قوله والمراد بأوله أول غسل الكفين الخ مع ضمنية الفاء في قوله فغسل كفيه وقوله والتصریح به أي بما أفاده وهو الفاء المذكورة ح ف (قوله فان شك) أي شكهما مستوي الطرفين ع ش (قوله قبل غسلهما ثلاثا) قضيت به أنه لا يستحب زيادة على الثلاثة بل هي كافية للنجاسة المشكوكة وسنة الوضوء ع ش قال سم على حج و يتجه أن محل في غير المغلظة والافسح مع التراب بل تسعان فلنا بسن الثامنة والتاسعة اه (قوله اذا استيقظ أحدكم) أضافه الى ضمير المخاطبين اشارة الى أن الحكم خاص بهم لا يتناول النبي صلى الله عليه وسلم لان عينه تنام ولا ينام القلب ح ف (قوله حتى يغسلها ثلاثا) انما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل ثلاثا قبل الغمس وان كانت اليد تطهر بالمرة لانه اجتمع على اليد عبادتان احدهما الغسل من توهم النجاسة والاخرى الغسل من قبل الغمس لاجل الوضوء فانه سنة من سنن الوضوء وان تحقق طهارة يده والغسل الثالثة لطلب الايتار فان تثليث الغسل مستحب اه من رسالة ابن العماد في سنة الاعتراف وقوله وان تحقق الخ ينفيه قول الشارح بعد اما اذا تيقن طهرهما الخ تأمل (قوله في ذلك) أي كراهة الغمس حل (قوله اما اذا تيقن) أي ولو بعد النوم كأن نام محتبيا على وجه لا يحتمل مس نجاسة فيه ع ش وعبرة الزيادة قوله اما اذا تيقن طهرهما أي وكان مستندا اليقين الغسل ثلاثا ما اذا كان مستنده الغسل مرة فسيأتي في كلام الشارح بقاء الكراهة اه (قوله ولا يسن غسلهما قبله) أي قبل الغمس وان تيقن نجاستهما حرم عليه غمسهما التضمنه بالنجاسة فلو كان الشك في نجاسة مغلظة لم تزل الكراهة الا بغسل اليد سبعا احداها بالتراب ولا يتوقف على ثمانية وتاسعة الا عند من يقول باستحباب التثليث في المغلظة حل فلو كانت النجاسة مخففة اكتفى بنضعها ثلاثا (قوله اذا غيها حكما) وهو هذا كراهة الغمس التي دل عليها قوله فلا يغمس الخ والغاية هي قوله حتى يغسلها (قوله فانما يخرج الخ) قد يقال لكنه علل الغاية هنا بما يقتضيه الا كتفاء مرة واحدة شوبري وهو قوله فانه لا يدري الدال على احتمال نجاسة اليد وهذا الاحتمال يزول مرة أجيب بأن اذا عملنا بذلك المقتضى لزم عليه استنباط معنى من النص يعود عليه بالابطال لان استنباط الا كتفاء مرة يبطل قوله حتى يغسلها ثلاثا ع ش ويرد عليه الشك في النجاسة المغلظة حيث قالوا ان الكراهة لا تزول الا بسبع مع الترتيب قبل

ادخالهما الاناء فقد استنبطوا من النص معنى عاده عليه بالابطال اللهم الا ان يقال لما كان في ذلك الاستنباط استيفاء ما غيابه الشارع مع زيادة فيها احتياط لم يترتب عليه ابطال شيخنا حنف (قوله من المائعات) وكذا الجمادات الرطبة ع ش (قوله مع انه غير مراد) وذلك لانه يؤدي الى نجاسة الماء القليل وذلك حرام للتضمنج بالنجاسة ع ش قال الشو برى ما المانع من ارادته وتكون الكراهة براد بهما يشمل كراهة التحريم بالنسبة لهذه راجع حاشية التحفة (قوله فمضة) قدمت المضمضة على الاستنشاق لشرف منافع الفم على منافع الانف لانه مدخل الطعام والشراب اللذين بهما قوام البدن ومحل الاذكار الواجبة والمندوبة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر شرح الاعلام لشيخ الاسلام (قوله فاستنشاق) والاستنشاق افضل من المضمضة وان كان الفم افضل لان ابا ثور يقول المضمضة سنة والاستنشاق واجب بناء على أن أقواله صلى الله عليه وسلم محمولة على الوجوب وأفعاله على الندب فالمضمضة نقلت عن فعله والاستنشاق ثبت من قوله اذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء انتهى خادم (قوله وجمعهما الخ) الجمع هو المسمى عندهم بالوصل وضابطه أن يشرك بين المضمضة والاستنشاق في غرفة وضابط الفصل ان لا يجمع بينهما فيها وأفاذ كلامه أن الجمع من حيث هو أفضل من الفصل من حيث هو وان أفضل كفيات الوصل أن يكون بثلاث غرفات (قوله غرفات) ان جمع على لغة الفتح أى للغين تعين فتح الراء وان جمع على لغة الضم جاز اسكان الراء وضما وفتحها فتخلص في غرفات أربع لغات شوبرى (قوله لكل منهما ثلاث) وهى أضعفها وأظفها وفى هذه الصورة كفياتان الاولى ان يتمضمض بثلاث متوالية ثم يستنشق بثلاثة كذلك الثانية أن يتمضمض بواحدة ثم يستنشق بأخرى وهكذا الى أن يتم الثلاث ففي الفصل ثلاث كفيات ما ذكر وما أشار اليه بقوله أو بغرفتين الخ وهذه الكيفية الثالثة أفضل كفيات الفصل الثلاث حل وكفيات الوصل ثلاث أيضا فالجموع ستة (قوله من الجمع بينهما بغرفة الخ) جعل هذه من كفيات الوصل انما هو بالنظر للغرفة ع ش (قوله مستحق) أى للاعتداد بهما معا فلو قدم الاستنشاق على المضمضة حصل هو دون المضمضة وان أتى بها بعده على المعتمد كالتعود قبل الافتتاح فان التعوذ يحصل دون الافتتاح زى وعبارة مخرج مر فيحسب منها ما وقع أو لا وكأنه ترك غيره فلا يعتد به له بعد ذلك وأما اذا قلنا ان التقديم مستحب فانه اذا أعاده ثانيا حسابه ما انتهى قال فى الروضة وتقديم المضمضة على الاستنشاق شرط على الاصح وقيل مستحب ثم قال ولو قدم المضمضة والاستنشاق على غسل الكف لم يحسب غسل الكف على الاصح اه وقضيته انه لو قدم الاستنشاق على المضمضة أو أتى بهما معا حسب الاستنشاق وفات المضمضة فيكون الترتيب شرطا للاعتداد بالجميع فاذا عكس حسب ما قدمه على محله وفات ما أخره عنه (قوله كالوجه واليدين) تنظير في مطلق الاستحقاق وان كان لا يعتد بغسل اليدين اذا قدمه أو أتى به راجع للعلة أعنى الاختلاف الخ (قوله الدولابى) بفتح الدال نسبة الى قرية وأما ضم الدال نسبة الى الدولاب المعروف خطأ كما ذكره السيوطى فى الانساب (قوله أن يبلغ) بضم المثناة التحتية وفتح الباء الموحدة وتشديد اللام المكسورة من التبليغ برماوى (قوله والثلاث) بكسر اللام فيه وفى مفردة كافى المصباح (قوله الصائم) أى ولو حكما كالمسك برماوى (قوله بل تكراه) أى خوف الافطار والفرق بينهما وبين القبلة حيث حرمت ان حركت شهوة أن المضمضة والاستنشاق أصلهما مطلوب ولا كذلك القبلة ومن ثم لو كانت المبالغة لاجل نجاسة فيه فانه لا يفطر شيخنا حنف وأيضاً القبلة قد تجزى الى فطرتين بخلاف المبالغة (قوله وسن تثليث) أى ولو للسلس أى ولا يحصل التثليث الا اذا ثلث العضو قبل الانتقال الى ما بعده الا فى اليدين فلو ثلث

مع أنه غير مراد (فمضة فاستنشاق) للاتباع رواه الشيخان وأما خبر فمضوا واستنشقوا فضعيف (وجعهما) أفضل من الفصل بينهما بست غرفات لكل منهما ثلاث أو بغرفتين يتمضمض من واحدة منهما ثلاثاً ثم يستنشق من الأخرى ثلاثاً (و) جمعهما (بثلاث غرف) يتمضمض ثم يستنشق من كل واحدة منها (أفضل) من الجمع بينهما بغرفة يتمضمض منها ثلاثاً ثم يستنشق منها ثلاثاً أو يتمضمض منها ثم يستنشق مرة ثم كف ذلك ثانية وثالثة وذلك للاتباع رواه الشيخان وعلم من التعبير بالأفضل أن السنة تتأدى بالجمع وهو كذلك وقولي وبثلاث أولى من قوله بثلاث وتقديم المضمضة على الاستنشاق مستحق لاستحباب كما أفادته الفاء لاختلاف العضوين كالوجه واليدين وكذا تقديم غسل الكفين عليهما وتقديم عليهما من زيادتي (و) سن (مبالغة فيهما لمفطر) لا امر بذلك فى خبر الدولابى والمبالغة فى المضمضة أن يبلغ بالماء أقصى الخنك ووجهى الاسنان والثلاث وفى الاستنشاق أن يصعد الماء بالنفس الى

لغسل ومسح وتخليل وذلك
 وذكر كقسمة وتشهد
 لاتباع في الجميع أخذ من
 إطلاق خبر مسلم أنه صلى الله
 عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً
 ورواه أيضاً في الأول مسلم
 وفي الثاني في مسح الرأس
 أبو داود وفي الثالث البيهقي
 وفي الخامس في التشهد
 أحمد وابن ماجه وصرح به
 الرويان فتعبري بما ذكر
 أولى من تعبيره بتلايت
 الغسل والمسح وروى
 البخاري أنه صلى الله عليه
 وسلم توضأ مرة مرة وتوضأ
 مرتين مرتين وانه غسل
 وجهه ثلاثاً ويديه مرتين
 ومسح رأسه فأقبل بيديه
 وأدبر مرة واحدة وقد يطلب
 ترك التلايت كأن ضاق
 الوقت أو قل الماء (يقينا)
 بان يدي على الأقل عند
 الشك عملاً بالأصل (ومسح
 كل رأسه) لاتباع رواه
 الشيخان والسنة في
 كيفية مسح الرأس أن يضع
 يديه على مقدمه ويلصق
 مسبحته بالأخرى وإبهاميه
 على صدغيه ثم يذهب بهما
 إلى قفاه ثم يردهما إلى
 المبداء ان كان له شعر
 ينقلب والافيقصر على
 الذهاب (أو يتم) بالمسح

اليسرى قبل اليمنى ثم ثلث اليمنى - هل فضل التلايت في كل ولو توضأ مرة مرة لم يحصل التلايت ولا
 يحرم فعل غير الأولى لانه قيل بحصول التلايت به فهو شبهة انتهى شورى أي ولانه تجديده قبل الاتيان
 بصلاة وهو مكروه على المعتمد ح ف وقول الشورى لم يحصل التلايت أي بخلاف نظيره في المضمضة
 والاستنشاق لان الوجه واليدين متباعدا فينبغي الفراغ من أحدهما ثم الانتقال للآخر والاف والقم
 كعضو واحد في تطهيرهما معا كاليدين زى ويسن التلايت ولو من موقف للطهارة لانه يتساع
 بالماء لتفاهته وبه فارق الا كفان الموقوفة حيث لم يؤخذ منها المندوب شيخنا انتهى شورى
 (قوله لغسل) أي واجب أو مندوب ومسح ولو جيرة وعمامة خلافا للزركشي وان تبعه الخطيب
 شورى أي بخلاف مسح الخلف لانه يعيبه قال حل وأما النية فلا يسن تليتها كما أفق به والده
 شيخنا وعلى سن تليتها يكون معناه أن يأتي بها ثانية وثالثة لا على قصد ابطال الأولى بل يكون
 مكررا لها حتى يكون مستصحبها ذكرنا اه (قوله وتخليل وذلك) وحينئذ فالأولى تأخير هذه
 السنة عن جميع السنن لتعلقها بالجميع كما قاله حل (قوله وروى البخاري الخ) لما كان ظاهر الاخبار
 المتقدمة يفهم وجوب التلايت دفع ذلك بقوله وروى البخاري الخ (قوله توضأ مرة مرة) أي اقتصر في
 كل عضو على مرة ع ش (قوله فأقبل بيديه وأدبر) أي أخذ من جهة القبل وذهب بهما إلى جهة
 الدبر وليس المراد أنه يرجع بيديه من جهة الدبر إلى جهة القبل بدليل قوله مرة واحدة لانه مخصوص
 بمن لا شعر له ينقلب (قوله وقد يطلب ترك التلايت) أي وجوب الزيادة على الثلاث حرام اذا كان
 الماء مسبلا للوضوء وهو محمول على ما اذا كان من نحو حنفية كما قاله العلقمي أما اذا كان من نحو
 الفساق فلا يحرم لانه عائد فيها فلا تلاف طوخي (قوله يقينا بان يدي الخ) اعترض بأنه ربما يدر أربعة
 وهي بدعة وترك سنة أهون من اقتحام بدعة وأجيب بأنها انما تكون بدعة اذا علم أنها أربعة
 وحينئذ تكون مكروهة زى (قوله ومسح كل رأسه) واذا مسح الجميع وقع البعض واجبا والباقي
 مندوب كمنظيره من تطويل الركوع ونحوه بخلاف اخراج بعير الزكاة عن دون خمس وعشرين فإنه
 يقع كاه واجبا ويفرق بأن ما يمكن تجزؤه يقع منه قدر الواجب فرضا بخلاف ما لا يمكن كبعير الزكاة
 كذا قالوا واعترض بما اذا اشترك اثنان في بعير أحدهما يضحى والآخر يأكل لحما من غير اضحية
 أو أحدهما يعلق عن ولده والآخر بخلافه حيث يصح ذلك فانه صدق عليه أن البعير تجزأ والجواب
 المتعين أن يقال انما وقع بعير الزكاة كله واجبا لانه من جنس الواجب أصالة في الزكاة وانما عدل عنه
 تخفيفا على المالك فلما أخرجه هو وقع كله واجبا وصراعاة لمن قال بوجوبه برماوى (قوله ويلصق)
 بضم أوله من الصق (قوله ثم يردهما الخ) فيكون ذهابه وعوده مرة واحدة لعدم تمامه بالذهاب شرح
 م (قوله والافيقصر على الذهاب) فلا يرد اذا لافائدة فيه فان رد لم يحسب ثانية لان الماء صار مستعملا
 ولا ينافيه مالوا نغمس محدث في ماء قليل ناوي ارفع حدثه ثم أحدث حال انغماسه فله أن يرفع الحدث
 المتجدد به قبل خروجه لان ماء المسح نافه لا قوة له كقوة هذا الماء أعاد ماء غسل النزع ثانيا لم يحسب
 غسله أخرى لكونه نافها (قوله أو يتم) بالنصب بان مضرة والمصدر معطوف على مسح أي أو يتم الخ
 على - بقوله * ولبس عباءة وتقرعيني * ح ف والتتميم يكون بعد مسح الواجب لأقبله لانه
 غير مستقل بخلاف الغرة فانه يعتد بها ولو قبل الفرض لاستقلها شورى وفي زى قوله أو يتم
 بشرط ان لا يكون على نحو العمامة نحو دم براغيث وأن لا يمسح منه ما حاذى القدر المسحوح من
 الرأس كافي عميرة وأن لا يكون عاصيا بلبس نحو العمامة وأن يقدم مسح جزء من رأسه كما يفهم من قوله
 أو يتم اه قال شيخنا ح ف و بشرط أن لا يرفع يده بين مسح الجزء والتتميم لئلا يصير الماء

(على نحو عمامته) وان لم يعسر عليه نزع خبثه من السابق في رابع الفروض والافضل أن لا يقتصر على أقل من الناصية
خروج من الخلاف وتعييرى بذلك أولى من قوله فان عسر رفع عمامته كحل بالمسح عليها (ف) مسح كل (أذنيه) بما جديد لا ببلل الرأس
للاتباع رواه البيهقي والحاكم وصححه والسنن في كيفية مسحهما أن (٧٩) يدخل مسبحة في صماخيه ويديرهما على

الماطف ويديرهما على
ظهرهما ثم يمسح كفيه
وهما مبلولتان بالأذنين
استظهارا والمراد منها ان
يمسح برأس مسبحة
صماخيه وبباطن أظفارهما
باطن الأذنين ومعاطفهما
(وتخليل شعره بكفى غسل
ظاهره) كالحية رجل
كشافة لاتباع رواه الترمذي
وصححه (و) تخليل
(أصابعه) بخلع بن صبرة
أسبغ الوضوء وخلل بين
الأصابع رواه الترمذي وغيره
وصححه والتخليل في
الشعر بان يدخل أصابعه
من أسفل اللحية مثلاً بعد
تفريقها وفي أصابع
اليدين بالتشبيك وفي
أصابع الرجلين من أسفلهما
بخصر يده اليسرى مبتدئاً
بخصر رجله اليمنى خاتماً
بخصر اليسرى وتعييرى
بشعر الخ أولى من تعبيره
باللحية الكثة (وتيمن)
أي تقديم يمين على يسار
(لنحو أقطع) كمن خلق
بيد واحدة (مطلقاً) أي في
جميع أعضاء وضوئه
(وغيره في يديه ورجليه)

مستعملاً وأن لا يكون عاصياً بلبسها ذات اللبس لكونه محرماً لان التيميم على العمامة رخصة
بخلاف ما اذا كانت مغسوبة وأما اشتراط بعضهم أن لا مسح من العمامة ما قابل الجزء من الرأس
فليس المراد حقيقة الاشتراط وإنما المراد أنه لا يشترط في تأدية السنة مسحه لأنه يتمتع كيف فهمه كلام
مر اه (قوله على نحو عمامته) وان لم يضعها على ظهر زى (قوله على أقل من الناصية الخ) فيه
أنه تقدم أنه لم يقل أحد بوجوب خصوص الناصية فانها دون ربع القائل بوجوبه أبو حنيفة فكان
ينبغي أن يقول على أقل من ربع حل والاولى تقديم هذه العبارة في مسح الرأس الذي هو رابع
الفروض (قوله لا ببلل الرأس) لانه مستعمل وهذا واضح في بلل الاولى دون الثانية والثالثة ثم رأيت
شيخنا ذكر أن امتناع ماء بلل الثانية والثالثة لكونه خلاف الاكمل والافضل السنة يحصل بذلك
كما جزم به السبكي في فتاويه وجرى عليه جمع أيضاً حل (قوله مسبحة) أي رأسهما كما أشار
اليه بقوله والمراد الخ زى (قوله في صماخيه) الصماخ بالكسر خرق الاذن وقيل هو الاذن نفسها
والسين لغة فيه مختار ع ش (قوله استظهارا) أي احتياطاً وقال ع ش أي طابا الظهور المسح
للكل والحاصل أن في الأذنين اثنتي عشرة مرة مسحهما ثلاثاً مع الرأس وغسلهما ثلاثاً مع الوجه
مراعاة للاخبار في أنهما من الوجه أو من الرأس ومسحهما ثلاثاً استقلالاً ومسحهما ثلاثاً استظهاراً
ذكره قل (قوله أظفارهما) أي المسبحة حل (قوله ومعاطفهما) من عطف الجزء على الكل
لان الباطن شامل لذلك (قوله وتخليل شعره) الا المحرم على المعتمد خلافاً لما قال يخلل برفق مر
ويفارق سن المضمة والاستنشاق للصائم وان كان قديراً للوصل للجوف لان التخليل أقرب
لتنف الشعر سم (قوله ابن صبرة) بفتح الصاد وكسر الباء ويجوز اسكان الباء مع فتح الصاد وكسرهما
شوبرى (قوله أسبغ الوضوء) الاسباغ أن يأتي به تاماً بمنه وبانه (قوله في يديه) هل وفي وجهه سم
قال شيخنا القياس نعم لاستقلال كل منهما وجهة اليمنى أشرف ع ش (قوله في ظهوره) بدل من في
شأنه (قوله والترجل تسريح الشعر) أي تسريحه فالمراد بالمصدر أثره لصحة الجمل ح ف (قوله فان
قدم اليسار كره) وكذا المعية وهل يكره التيمن في نحو خديه مما يظهر دفعة واحدة قياساً على ذلك
أو يفرق بورود الامر بالتيمن ثم انتهى عن تركه في اليدين والرجلين ولا كذلك المعية هنا كل محتمل
والوجه الثاني شوبرى (قوله واطالة غرته وتحجيله) وهما اسمان للواجب والمنسوب به ما شرح
مر والمنسوب اطالتهما قل على التحجير قال زى واطالتهما يحصل أقلها بادن في زيادة وان سقط
في الكل غسل الفرض لعذر اه (قوله ان أمتي) أي أمة الاجابة لا الدعوة والمراد المتوضئون منهم
يدعون قال البرماوى أي يسمون أو يعرفون وقيل ينادون الى موقف الحساب والميزان أو الصراط
أو الخوض أو دخول الجنة أو غير ذلك (قوله غراً) جمع أغرو وهو حال من الواو في يدعون أي ذوى غرة
وأصلها بياض بجهة الفرس فوق الدرهم شبه به ما يكون لهم من النور في الآخرة (قوله محجلين) من
التحجيل وأصله بياض في فوائم الفرس كافي المناوى وهي أي الاطالة أن يطيل غرته أي وتحجيله

لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب ان ينام ما استطاع في شأنه كله في ظهوره وترجله وتنعله رواه الشيخان والترجل تسريح الشعر فان قدم
اليسار كره نص عليه في الامأ الكفان والحدان والأذنان وجانباً الرأس لغير نحو الاقطع فيطهران دفعة واحدة والتفصيل المذكور
من زيادتي ويسن كافي المجموع البداءة بأعلى الوجه (واطالة غرته وتحجيله) وهي غسل ما فوق الواجب من الوجه في الاول ومن
اليدين والرجلين في الثاني لخبير الشيخين ان أمتي يدعون يوم القيامة غراً محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غرته

فليُفعل وغاية الغرّة أن يغسل صفحة العنق مع مقدمات الرأس وغاية التحجيل استيعاب العضدين والساقين (وولاء) بين الاعضاء في التطهير بحيث لا ينجف الاوّل قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الهواء والمزاج ويقدر المسوح مغسولاً ويسن أيضاً ذلك (وترك استعانة في صب) عليه لانها ترفه لا تليق بالمتعب (٨٠) فهي خلاف الاولى وتخرج زيادتي في صب الاستعانة في غسل الاعضاء

وخصها الشمولها له أولكون محلها أشرف الاعضاء وأوّل ما يقع عليه النظر مناوى (قوله) ويقدر (المسوح مغسولاً) وإذا غسل ثلاثاً فالعبرة بالاخيرة زى (قوله) ويسن أيضاً ذلك) هو مكرر مع قوله وتخيّل وذلك وان كان الاوّل في سنّ تثلثه لانه يلزم منه ندبه (قوله وترك استعانة) أى اعانة ولو من غير أهل للعبادة أو بلا طلب فليس السين والتاء للطلب قل أى كما يؤخذ من العلة وفي ع ش وترك استعانة أى وان كان المعبين كافراً على الاوجه خلافاً لترك شى وتجب على العاجز ولو باجرة مثل ان فضلت عما يعتير في زكاة الفطر على الاوجه والاصل بالتيمم وأعاد شرح الارشاد لحج سم اه (قوله في صب) انظر لم قيد بذلك وهلا تركه ليشمل ترك الاستعانة في غسل الاعضاء فانه سنة أيضاً كما يأتي وأجيب بأنه انما قيد بذلك بالنظر للفهوم لان الغالب أن ترك السنة يكون خلاف الاولى فلو أطلق في الاستعانة لدخل تركها في احضار الماء فيكون سنة مع انه ليس كذلك ولو زاد قوله وفى غسل لتوهم أن الاستعانة فيه خلاف الاولى فقط مع أنها مكروهة فدفع ذلك بالتقييد اه شيخنا ح ف (قوله لانها ترفه) قضية العلة المذكورة انه لا فرق بين طلب الاعانة وعدمه مع القدرة على المنع فتعبرهم بالاستعانة جرى على الغالب ذكر ذلك في شرح الارشاد سم (قوله تركه وفعله سواء) أتى بذلك لثلاث توهم أن المراد بالمباح ما ليس بحرام فيشمل المكروه قال زى وإذا استعان بمن يصب عليه من أن يقف الصاب عن يساره لانه أمكن واحسن (قوله وترك تنشيف) وهو كما في القاموس أخذ الماء بخرقة وبه يرد ما توهم من ان المطلوب تركه انما هو المبالغه حل وإذا تنشيف فالاولى أن لا يكون بذيله وطرف ثوبه ونحوهما (قوله بلا عذر) كبرد أو خوف تنجس أو ارادة تيمم وهذا في الحى وأما الميت فيسن تنشيفه حل (قوله بمنديل) بكسر الميم وتفتح ع ش (قوله يقول) أى يفعل وقوله هكذا مفعول به وقوله ينفضه بدل من اسم الإشارة وهو تفسير له قال سم ولا يرد على ما تقدم لا مكان حله على بيان الجواز اه (قوله عقبه) أى بحيث لا يطول بينهما فصل عرفاً فيما يظهر زى وترك التعرض للذكر الذى للاعضاء ومشى مر على استعابها ومنع شدة ضعف أحاديثه سم (قوله الثمانية) وهى باب الصلاة وباب الصدقة وباب الصوم ويقال له الريان وباب الجهاد وباب التوبة وباب الكاظمين الغيظ والعافين عن الناس وباب الراضين والثامن هو الباب الايمن الذى يدخل منه من لا حساب عليه شوبرى وتفتح له اكراماً والافعالوم انه لا يدخل الامن باب واحد ع ش على مر وانظر ما فائدة تخصيص الثمانية مع ان القرطبي عدّها ثمانية عشر ويحلب بان الثمانية هى الابواب الكبار كأبواب السور ودخلها ثمانية عشر ثم يزيد برماوى (قوله يدخل من أيها شاء) لا يشكل بأن الابواب موزعة على الاعمال فكل باب لاهل عمل مخصوص لان فتحها اكرام له لكن يلهم الدخول من الذى هو أهله برماوى (قوله كتب برق) أى ويتجدد ذلك بتعدد الوضوء لان الفضل لا يحجر عليه ع ش (قوله لم يتطرق اليه ابطال) أى يصون صاحبه من تعاطى مبطل بان يرتد والعياذ بالله تعالى والافقد تقرر أن جميع الاعمال يتطرق اليها الابطال بالردة ويحتمل أن هذا بخصوصه لا يبطل بها لكن ظاهر كلامهم يخالفه ويحتمل أن هذا منه صلى الله عليه وسلم مبالغة في حفظه وتأكيده في طلبه لما فيه من الشهادتين وغيرهما مما لا يوجد في غيره فليتمأمل شوبرى وقوله بان يرتد فيكون فيه بشرى بان من

والاستعانة في احضار الماء والاولى مكروهة الا في حق الاقطع ونحوه فلا كراهة ولا خلاف الاولى بل قد تجب ولو باجرة المثل والثانية لا بأس بها (و) ترك (نفض) الماء لان نفضه كالتبرى من العبادة فهو خلاف الاولى وبه جزم في التحقيق وقال في شرحي المذهب والوسيط انه الاشهر اسكنه رجع في الروضة والمجموع أنه مباح تركه وفعله سواء (و) ترك (تنشيف) بلا عذر لانه صلى الله عليه وسلم بعد غسله من الجنابة أتته ميمونة بمنديل فردّه وجعل يقول بالماء هكذا ينفضه رواه الشيخان (والذكر المشهور عقبه) أى الوضوء وهو كما في الأصل أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين سبحانك اللهم وبحمدك أشهد ان لا اله الا أنت أستغفرك وأتوب اليك خبر مسلم من توضأ فاحسن الوضوء ثم قال أشهد أن لا اله الا الله الى قوله ورسوله

فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء وزاد الترمذى عليه ما بعده الى المتطهرين وروى قاله الحاكم الباقي وصححه ولفظه من توضأ ثم قال سبحانك اللهم وبحمدك لا اله الا أنت الى آخره كتب برق أى فيه كما ورد في رواية ثم طبع بطابع فلم يكسر الى يوم القيامة أى لم يتطرق اليه ابطال والطابع بفتح الباء وكسرها الخاتم وروى بحمدك زائدة فسبحانك مع ذلك

قال لا يرتدونه يموت على الايمان ح ف (قوله جملة واحدة) فالمعنى سبحتك يا الله مصاحباً لك
شوبري (قوله وسن أن يأتي الخ) و يسن أن يكون رافعا يديه الى السماء وكذا بصره ولو أعشى حل
باب مسح الخفين

هو من خصائص هذه الامة كما ذكره سم على أبي شجاع ع ش والكلام عليه ينحصر في خمسة
أطراف الاول في أحكامه الثاني في مدته الثالث في كيفية الرابع في شروطه الخامس فيما يقطع المدة
والرخص المتعلقة بالسفر ثمانية أربعة خاصة بالطول وهي مسح الخف ثلاثة أيام وانقصر واجتمع وفطر
رمضان وأربعة عامة وهي كل الميتة والنافة على الراحة وترك الجمعة واسقاط الصلاة بالتيمة برماوى
وكون الاولى والرابعة من رخص السفر بالنظر للغالب لانهما يكونان في الخضر أيضا (قوله هو أولى الخ)
اذر بما يوههم جواز غسل رجل ومسح الاخرى الا أن يقال أل في الخف للجنس أو بالعهد الشرعى والمعهود
شرعاً أنه اسم للفردتين وقال القايي في ان الخف يطلق عليهما وعلى أحدهما وتعبير المصنف لا يشمل الخف
الواحد في الوفقت احدى رجله الا أن يقال نظر للغالب فعلى هذا استوت العبارتان بل ربما يقال
التوهم في عبارة المصنف أكثر تقرير شيخنا وذكره هنا تمام مناسبتة للوضوء لانه بدل عن غسل
الرجلين بل ذكره جمع في خامس فروضه لبيان ان الواجب الغسل أو المسح وأخره جمع عن التيمم لان
في كل مسحاً مبيحاً زى واستدل له بقراءة الجر في أرجلكم ومسح رافع للحدث لا مبيح شرح م
(قوله يجوز) أى يجوز العدول اليه والافهواذ اوقع لا يكون الا واجباً فيكون من الواجب الخير قاله
الشوبري والمختار انه ليس منه لان شرط الواجب الخير أن لا يكون بين شيئين أحدهما أصل والاخر بدل
ع ش على م والظاهر أن هذا اشتباه اذ المسئلة فيها قولان أحدهما انه واجب بدلا والثاني انه واجب
اصالة من قبيل الواجب الخير (قوله فيه) أى في التعبير المذكور فالمراد بالجائز هنا ما استوى طرفاه والا
قالواجب من قسم الجائز شيخنا وقال قل قوله يجوز أى لا يحرم فيشمل الواجب وغيره (قوله على انه
لا يجب) أى عينا اصالة والافهواجب بخير وقد يجب عينا العارض شوبري (قوله لکن الغسل أفضل)
وجه الاستدراك انه لما حكم بأنه جائز بمعنى مستوى الطرفين ففيه استواء فعله وتركه الذى هو بغسل
الرجلين فدفعه بذلك وهو جلى شوبري فبين بالاستدراك انه خلاف الاولى لامباح حكمه الاصل
من حيث العدول خلاف الاولى وقد يعرض له الوجوب كافي قوله نعم ان أحدث الخ أو الندب كافي
قوله أوترك المسح الخ أو الحرمة كافي المحرم الخ فتعريفه أحكام أربعة (قوله نعم) استدراك على
الاستدراك والمراد انه أحدث بعد دخول الوقت م وهو شامل لما اذا لم يضق الوقت ولما اذا
تيقن حصول الماء آخر الوقت تدبر (قوله رغبة عن السنة) أى عما جاءت به من جواز المسح
لا يثاره الغسل عليه لا من حيث كونه أفضل سواء وجد في نفسه كراهية لما فيه من عدم النظافة أم لا
فعلم ان الرغبة أعم من الكراهية برماوى وعبارة ع ش على م وقوله رغبة عن السنة أى
الطريقة وهي مسح الخفين أى بان أعرض عن السنة لجرد أن في الغسل تنظيها لا للاحظة أنه أفضل
فلا يقال الرغبة عن السنة قد تؤدى الى الكفر لان محله ان كرهها من حيث نسبتها للرسول صلى الله
عليه وسلم (قوله أو شكافي جوازه) أى دليل جوازه أى لنحو معارض لدليله حجج ومز وهذا
جواب عما قيل اذا شك في الجواز فكيف يقال الأفضل المسح ع ش مع ان الشاك في الجواز لا يجوز
له المسح لان شرط جوازه العلم به وقوله أى لنحو معارض وهو الدليل الدال على غسل الرجلين كآلة

اجلة واحدة وقيل عاطفة أى
وبحمدك سبحتك فذلك
جملتان وسن أن يأتي بالدكر
المدكور متوجه القبلة كما
في حالة الوضوء قاله الرافعي
باب مسح الخفين
هو أولى من قوله مسح
الخف (يجوز) المسح
عليهما لا على خف رجل
مع غسل الأخرى (في
الوضوء) بدلا عن غسل
الرجلين وتعبيرهم بجوز
فيه تنبيه على أنه لا يجب ولا
يسن ولا يحرم ولا يكره
اكن الغسل أفضل نعم ان
أحدث لابس ومعه ماء يكتفى
المسح فقط وجب كما قاله
الرويانى أترك المسح رغبة
عن السنة أو شكافي جوازه
(قوله وقال قل قوله
يجوز الخ) وهو الأولى
اقول سم قوله وتعبيرهم
الخ فيه بحث لأن مقتضاه
خروج مسائل الوجوب
والندب أو الكراهية من
عبارتهم المذكورة ولعل
الأوجه أن المراد بالجواز
عدم الامتناع فيشمل الجميع
اه (قوله ولما اذا تيقن
حصول الماء الخ) في الوجوب

عطف عليها كما أفهمه كلامهم لكن ينبغي كما قاله الأسنوي أخذ الإمام عن الروياني أنه يجب فيه المسح فيحرم تركه والكراهة في الترك رغبة أو شكاً تأتي في سائر الرخص وخرج بالوضوء إزالة النجاسة والغسل ولومندوباً فلا مسح فيهما لأنهما لا يتكرران تكرار الوضوء (لمسافر) بقيد زده بقولي (سفر قصر ثلاثة أيام بلياليهن وغيره) من مقيم وعليه اقتصر الأصل ومسافر سفر غير قصر كعاص بسفره ومسافر سفراً قصيراً (يوماً وليلاً) خبر ابن حبان أنه صلى الله عليه وسلم أَرخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوماً وليلاً إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما وألحق بالمقيم المسافر سفر غير قصر والمراد بلياليهن ثلاث ليال متصلة بهن سواء أسبق اليوم الأول ليلته بأن أحدث وقت الغروب أم لا بأن أحدث وقت الفجر ولو أحدث في أثناء الليل أو النهار اعتبر بقدر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع ويقاس بذلك اليوم واليلة وابتداء مدة المسح (من آخر حدث

الدليل شيخنا (قوله أوخاف فوت الجماعة) أي تمامها أو بعضها وظاهره وإن توقف ظهور الشعار عليه ولكن ينبغي أن يجب المسح في هذه الصورة ع ش وقال الزيايدي في قوله أوخاف فوت جماعة أي وليست هناك الا تلك الجماعة ومحلها أيضاً إذا كانت الجماعة غير جماعة الجمعة والاوجب المسح اه اجهورى (قوله أوعرفة) انظر ما صورته لما يأتي أن المحرم يمتنع عليه لبس المحيط ولعل صورته أن يلبسه لعذر كبردر يصور أيضاً بما إذا مسح عليه قبل الاحرام اج (قوله أو انقاذ أسير) ينبغي تقييده بما إذا ضاق وقت الصلاة بحيث أنه لو مسح أدرك الصلاة في وقتها وأنقذا لا سيراً ما عند اتساع الوقت فلا نوجب عليه المسح بل الواجب عليه انقاذ الأسير وتأخير الصلاة (قوله أو نحوها) كأنقاذ غريق ع ش (قوله بل يكره تركه) لما كان المتبادر من قوله فالمسح أفضل أن مقابل المسح وهو الغسل خلاف الأولى أضرب عنه وقال بل يكره تركه وتركه يتحقق بالغسل فهو اضرباً بباطل (قوله وكذا في ما عطف عليها) ضعيف بل يجب المسح (قوله أخذ الإمام) أي في قوله نعم الخ لأنه إذاوجب المسح لخوف فوت الطهر بالماء مع أن له بدلاً فوجوبه لخوف فوت ما لا بد له كأنقاذ الأسير وماله بدل بمشقة كالوقوف بعرفة أولى تأمل (قوله أنه يجب فيه) أي فيما عطف على الثلاثة الأول وهو خوف فوت عرفته وأنقاذ الأسير ونحوه حل (قوله إزالة النجاسة) كأن دميته رجلاه في الخف فأراد أن يمسح عليهما بدلاً عن غسلها وقوله والغسل بأن أجنب مثلاً وأراد أن يمسح بدلاً عن غسل رجليه حل (قوله ولومندوباً) أي كل منهما (قوله ثلاثة أيام) أي أن ابتداء المسح في السفر ودام سفره إلى آخر الثلاث أخذاً من قوله الآتي فإن مسح حضراً الخ فهو مقابل لهذا المقدر (قوله من مقيم) ولو عاصياً باقامته كقن أمره سيده بالسفر فاقام وقد ينزع في ذلك كونه رخصة إلا أن يقال ليست الإقامة سبب الرخصة حل (قوله أنه) بكسر الهمزة شوري (قوله ثلاثة أيام) أي مسح ثلاثة أيام ثم حذف المضاف وانتصب المضاف إليه انتصابه على التوسع وانما قلنا ذلك لضعف عمل المصدر محذوف ولا يصح أن يكون ثلاثاً معمولاً للمسح لأن صلاة أن وهو يمسح لا يعمل فيما قبلها وقوله أن يمسح بدلاً من المصدر المقدر سم أي بدلاً كل ويجوز أن يكون بدلاً اشتمالاً من ثلاثة بدون تقدير مضاف والعائد محذوف أي فيها وفي الحديث تصریح بأن مسح الخف رخصة حتى للمقيم حل (قوله إذا تطهر) ظرف لهذا المصدر المقدراً عني مسح للأرخص لأن الرخصة ليست وقت التطهر (قوله والمراد الخ) جواب عن سؤال مقدر تقديره أن ليلة اليوم هي السابقة عليه لا المتأخرة عنه والمسافر يمسح ثلاثة أيام وثلاث ليال مطلقاً كما يمسح المقيم يوماً وليلاً كذلك ولا يؤخذ ذلك من التعبير بلياليهن الأعلى تقدير وقوع ابتداء المدة عند الغروب دون ما إذا كان عند الفجر فلا يمسح سوى ثلاثة أيام وليلتين لأن الليلة الثالثة لليوم الرابع سبقها عليه فأجاب بأن المراد ما ذكره شوري على التحرير (قوله أم لا) أي أم لم يسبق اليوم الأول ليلته بأن أحدث وقت الفجر وفي كون الليلة المتأخرة يقال لها ليلة لليوم نظر لأن الليل سابق النهار إلا في ليلة عرفة وفيه نظر لأن إضافتها لعرفة لأجزاء الوقوف فيها كما يجزئ في يومها فهي ليلتها في حكمها فقط والافهي ليلة العيد ويقال لها ليلة المزدلفة كما يأتي في الحج وليلة يوم عرفة الحقيقية هي التي قبلها حل (قوله بأن أحدث وقت الفجر) الأولى كأن كما عبر به المحلى سم أي ليسمحل قوله ولو أحدث في أثناء الليل ع ش (قوله منه) أي من الليل أو النهار (قوله ويقاس بذلك اليوم واليلة) أي للمقيم بأن سبق اليوم ليلته بأن أحدث وقت الفجر ولو أحدث أثناء الليل أو أثناء اليوم اعتبر بقدر الماضي من الليلة الثانية أو اليوم الثاني حل (قوله من آخر حدث) أي أن كان بغير اختياره كأن كان بولاً أو غائطاً أو رجلاً أو جنوناً أو غمماً ومن أوله أن كان

بعد لبس) لان وقت المسح يدخل بذلك فاعتبرت مدته منه فيمسح (٨٣) فيها لما يشاء من الصلوات (لكن دائم حدث)

كمستحاضة (ومتيسم لا
لفقداء) كمرض وجرح
(انما يشاء) (لما يحل)
لها من الصلوات (لو بقي
طهرهما) الذي ابساعليه
لخف وذلك فرض ونوافل
أو نوافل فقط فلو كان
حدثهما بعد فعلهما الفرض
لم يمسح الا للنوافل اذ
مسحهما مرتب على
طهرهما وهو لا يفيد أكثر
من ذلك فلو أراد كل منهما
أن يفعل فرضا آخر وجب
نزع الخف والطهر الكامل
لانه محدث بالنسبة لما زاد
على فرض ونوافل فكأنه
لبس على حدث حقيقة

(قوله لان النائم الخ) أي
بخلاف النوم فيحسب زمن
استمراره لان الخ (قوله من
انقطاعه) أي وقت انقطاعه
(قوله ولم يمسح حتى انقضت
المدة) وانقضاؤها صادق
بما لو مضى يوم وليلة في
الاقامة ثم سافر فلا بد من
ابتداء طهارة نامة ولبس
بعدها بخلاف ما لو مضى
أقل منهما وان لم يمسح الا
بعدها فإنه يتم مسح مسافر
أه سم على المنهج (قوله
الذي قدره الشارح) أي
وليس على المدة لانها لم يمسح
فيها لما يشاء من النوافل
ولفعل فرض واحد في أي
وقت أراد فيمسح للنوافل

باختياره كالنوم واللبس والمس م لان يمكنه الطهر من أولها بخلاف الذي لبس باختياره وجعل
البول وما بعده بغير اختياره لان من شأنه ذلك وكذلك جعل النوم وما بعده اختيارا لان من شأنه
ذلك ح ف فلو حذف المصنف آخر وقال من حدث كما قال الاصل لكان أولى ايشمل ما ذكر وأخذ
حج يقتضي اطلاقهم من اعتبار الآخر ولو فيما ذكر ونقل عن شيخنا أن الاعضاء ليس كالنوم لان
النوم أو الله باختياره بخلاف الاعضاء أي فلا يحسب زمن استمراره لان النائم جعل في حكم المكاف
اتهي ولو اجتمع ما هو باختياره وما هو بغير اختياره كأن مس وبال فبراعى ما هو باختياره (فرع
وقع السؤال في الدرس عما لو ابتلى بالنقطة وصار زمن استبرائه منها يأخذ من أطول بلاهل تحسب المدة
من فراغ البول أو من آخر الاستبراء الظاهر الاول و بوجه بان الاستبراء انما شرع ليأمن عوده بعد
انقطاعه حيث انقطع دخل وقت المسح لانه يتقدير عوده لو توضع من انقطاعه صح وضوءه نعم لو فرض
اتصاله حسبت من آخره برماوى (قوله بعد لبس) فلو أحدث ولم يمسح حتى انقضت المدة لم يجز المسح
حتى يستأنف لبساعلى طهارة حل (قوله لان وقت المسح) أي الراجع للحدث والافيجوز له المسح
للو وضوء المجدد قبل الحدث كما في م (قوله بذلك) أي بأخر الحدث المذكور (قوله فيمسح الخ)
تفرع على قوله لمسافر الخ وقوله فيها أي في الثلاثة للمسافر واليوم والليلة لغيره وقوله لكن الخ استدراك
على قوله فيمسح الخ الذي قدره الشارح شيخنا (قوله دائم حدث الخ) أي ان لم ير بطذكرة والا
فهو كالسليم لعدم خروج شيء من فرجه قاله الزركشي اطلقى حتى (قوله كمرض) كأن تكلف الوضوء
المتيمم الذي لبس الخف بعد تيممه المحض لغير فقد الماء وتكلف هذا الفعل حرام لان الفرض أنه بضره
والا لوجب نزع الخف ولا يجزئه المسح عليه لحصول الشفاء كما يذكرة المصنف نقلا عن المجموع ع ش
وقوله وتكلف هذا الفعل حرام ليس بالازم قال ابن السبكي خاتمة الحكم قد يتعلق على الترتيب فيحرم
الجمع أو يباح قال المحلى في تمثيل المباح كالوضوء والتيمم فانهما جائزان وجواز التيمم عند المجزئ عن
الوضوء وقد يباح الجمع بينهما كأن تيمم لخوف بقاء البرء من الوضوء من عمت ضرورته محل الوضوء ثم
توضأ متحملا لمشقة بقاء البرء وان بطل بوضوئه تيممه لا تنفاه فأنذته اه فجعل الوضوء في هذه الحالة
مباحا لان الفرض أنه خائف المشقة لا عالم بها وسلم الخواشي له ذلك فقول المحشى وتكلف هذا الفعل
حرام غير لازم لا مكان تصويره بكون الوضوء فيها مباحا وهي صورة الخوف المذكور فهذا يصدق عليه
أنه مسح على خف ملبوس على تيمم محض لغير فقد الماء وصورة المسئلة أن الطهر الذي لبس عليه الخف
هو التيمم لانه هو الذي يستبيح به فرضا ونوافل فقط بخلاف الوضوء فإنه يستبيح به فرضا وكثيرة ثم
بعد لبس الخف على التيمم تكلف المشقة وتوضأ ومسح الخف فان وضوؤه هذا يستبيح به فرضا ونوافل
ان لم يكن صلى بالتيمم الذي لبس عليه الخف فرضا أو نوافل فقط ان كان صلى به فرضا وقد يقال لا فائدة
في لبس الخف على التيمم لانه لا يمسح عليه الا ان يقال لبسه لدفع برد مثلاً أو ليمسح عليه في المستقبل
اذا شفى وتوضأ أو اذا تكلف المشقة وتوضأ تقر ير شيخنا العشماوى (قوله وجرح) بان عمت الجراحة
الاعضاء الاربعة حل (قوله والطهر الكامل) هذا واضح في دائم الحدث دون التيمم اذا تكلف
المشقة وتوضأ اذا الواجب عليه غسل الرجلين فقط ع ش وأجيب بان قوله والطهر الكامل أي ابتداء
في دائم الحدث وتيمم التيمم المذكور (قوله لانه محدث) المراد بالحدث هنا المنع المترتب على
الاسباب (قوله بالنسبة لما زاد الخ) وأما بالنسبة للفرض والنوافل فليس محدثا فجزمه هنا بأنه محدث
لا ينافى قوله فكأنه لبس على حدث حقيقة لان حدثه لم يكن مرفوعا فعام مطلقا كان كأنه باقى

يوما وليلة أو ثلاثة أيام بلياليهن وان عصى بترك الفرض في هذه المدة على الاوجه اه حج في شرح الارشاد بزيادة

فان طهره لا يرفع الحدث كما

مر اما المتيمم لفقد الماء فلا يمسه شيئاً اذا وجد الماء لان طهره لفرضه وقد زال بزوالها وكذا كل من دائم الحدث والمتيمم لغير فقد الماء اذا زال عنده كما في المجموع وقولي آخر مع لكن الى آخره من زيادتي (فان مسح) ولو احدث خفيه (حضر افساف) سفر قصر (أو عكس) أي مسح سفرا فأقام (لم يكمل مدة سفر) تغلبا للحضر لاصالته فيقتصر في الاول على مدة حضر وكذا في الثاني ان أقام قبل مدته والاوجب التزاع وعلم من اعتبار المسح انه لا عبرة بالحدث حضرا وان تلبس بالمدة ولا بمضي وقت الصلاة حضرا وعصيانا انما هو بالتأخير لا بالسفر الذي به الرخصة (وشرط) جواز مسح (الخف لبسه بعد طهر) من الحدثين للغير السابق فلو لبسه قبل غسل رجله وغسلهما فيه لم يجز المسح الا أن ينزعهما من موضع القدم ثم يدخلهما فيه ولو أدخل احدهما بعد غسلها ثم غسل الاخرى وأدخلها لم يجز المسح الا أن ينزع الاولى كذلك ثم يدخلها ولو غسلها في ساق الخف ثم أدخلها موضع القدم جاز المسح ولو ابتداء لبس بعد غسلها ثم أحدث قبل وصولها الى موضع القدم لم يجز المسح (سائر محل فرض)

(قوله فان طهره) علة للعلة (قوله لا يرفع الحدث) أي المنع العام (قوله فلا يمسه شيئاً) الاولى أن يقول فلا يمسه لشيء لان الكلام فيما يستبديحه بالمسح لا في مسح شيء من الخف ح ف (قوله لان طهره لفرضه) وهي فقد الماء وقد زال أي طهره فيجب عليه التزاع حل لا يقال وطهر المتوضي قد زال بالحدث لانا نقول ذلك طهره رفع الحدث فاللبس معه على طهارة حقيقة وأما هنا فالحدث باق شو برى (قوله وكذا كل من دائم الحدث) وأما المتجيرة فان اغتسلت وليست الخف ثم أحدثت أو طال الفصل بين غسلها وصلاتها وجب عليها أن تتوضأ فان توضأت ومسحت الخف كانت كغيرها فتصلي الفرض والنفل وتزعه عند كل فريضة لانهما تغتسل لهما وعبرة حج ويتجه أنها لا تمسح الا بالنوافل لانهما تغتسل لكل فرض فهي بالنسبة لغيره من أقسام السلس وفيه انها تمسح للفرض فيما اذا أحدثت بعد الغسل أو طال الفصل حل (قوله انه لا عبرة بالحدث) أي لا يضر في ذلك كون ابتداء المدة من الحدث كما لو سافر بعد دخول وقت الصلاة فانه يجوز قصرها في السفر بخلاف ما لو شرع فيها قبل سفره سم (قوله ولا بمضي وقت الصلاة حضرا) هو لارد على القول الآخر القائل اذا مضى وقت الصلاة حضرا مسح مسح مقيم لعصيانه وذلك كأن أحدث المنهي للسفر وقت الظهر وجاء وقت العصر وهو لم يصل الظهر ثم توضأ ومسح سفره فانه يمسح مسح مسافر ولا يرد أنه في هذه الحالة عاص لانه أخرج الصلاة عن وقتها والعاصي لا يجوز له الا مسح مقيم لان عصيانا هو بالتأخير لا بالسفر والمضرا انما هو والعصيان بالسفر (قوله وشرط جواز المسح الخ) اشارة الى أن ذات الخف لا يتعلق بها شرط وانما هي للاحكام ع ش على م ر وفي قل على المحلى قوله وشرطه أي الخف أي شرط صحة المسح عليه كما اشار اليه وتعبير بعضهم بالجواز ليس في محله (قوله بعد طهر) ولو تيمم حل (قوله لم يجز المسح) وفارق عدم بطلان المسح فيما اذا أزالهما من مفرهما الى ساق الخف ولم يظهر شيء من محل الفرض عملا بالاصل فيهما وهو أن الاصل عدم جواز المسح فلا يباح الا باللبس التام واذا مسح فالاصل استمرار الجوز فلا يبطل الا بالتزاع التام نعم لو كان الخف طويلا خارجا عن العادة فأخرج رجله الى موضع لو كان الخف معتادا لظهر شيء من محل الفرض بطل مسح به بخلاف اه برماوى (قوله الا ان ينزع الاولى الخ) فان قلت هلا اكتفى باستدامة اللبس لانه لا ابتداء كما سيأتي في الايمان قلنا انما يكون كالا ابتداء اذا كان الابتداء صحيحا وهذا ليس كذلك ذكره في شرح المهذب زى أي لفوات شرطه وهو لبسه بعد كمال الطهارة والذي يتجه أن هذا لا يخالف ما في الايمان وان ذلك يسمى لبسا هنا أيضا وانما يعتد به هنا لفوات شرطه وهو كون ابتداء لبسه بعد كمال الطهارة اه برماوى (قوله كذلك) أي من موضع القدم حل (قوله قبل وصولهما) وكذا لو قارن لأن المسح رخصة لا يصار اليها الا بيقين وفي ع ش خلافه ونصه خرج به البعدية والمقارنة فيجوز المسح فيهما فليراجع اه (قوله سائر محل فرض) المراد بالسائر الحائل لا ما يمنع الرؤية فيه كفي الشفاف عكس سائر العورة لأن القصد هنا منع نفوذ الماء ثم منع الرؤية ابن شرف وسيأتي ان سائر ما بعده أحوال وهي في الحقيقة شروط لجواز المسح لللبس كما قد يتوهم وحاصله انها أحوال مقارنة فيما عدا الثاني وهو قول المتن طاهر أو أعم من المقارنة والمنتظرة بالنسبة اليه وينبني على ذلك انه لو لبسه نجسا أو متنجسا ثم طهره قبل الحدث جاز أو غير مانع النفوذ أو غير ممكن فيه التردد ثم صيره صالحا أو مانعا أو سائرا بعد ذلك ولو قبل الحدث لم يجز المسح ولا يصح هذا هو المعتمد وان وقع في الخواشي ما يخالف بعضه فقول حل انه ان لبس المتنجس وطهره قبل الحدث يكون لبسه غير صحيح غير ظاهر بل الظاهر ان اللبس صحيح حينئذ

و هو القدم بكعبيه من كل
الجوانب بقيد زنته بقولي
(لا من أعلى) فيكفي واسع
يرى القدم من أعلاه عكس
ستر العورة لان اللبس هنا
من أسفل وثم من أعلى غالبا
ولو كان به تحرق في محل
الفرض ضرر ولو تحقرت
البطانة أو الظهارة والباقي
صفيق لم يضر والا ضرر ولو
تحقرتا من موضعين غير
متعاضدين لم يضر (طاهرا)
فلا يكفي نجس ولا متنجس
اذ لا تصح الصلاة فيهما النجس
هي المقصود الاصل من
المسح وما عداها من مس
المصحف ونحوه كالتابع لها
نعم لو كان بالخف نجاسة
معفو عنها مسح منه
مالم ينجس عليه ذكره في
المجموع (يمنع ماء) أي
نفوذه بقيد زنته بقولي
(من غير محل خرز) الى
الرجل لو صب عليه فلا يمنع
لا يجوز له لأنه خلاف الغالب
من الخفاف المنصرف اليها
نصوص المسح (ويمكن فيه
تردد مسافر لحاجته) عند
(قوله يجوز أن يكون معطوفا
على يكفي فهو مفرع)
فيكون معني ضرر لم يجز
المسح عليه مالم يرفعه قبل
الحدث اه (قوله وكذا
يقال في لاحقه) فيه ان
لاحقه الامكان لا التردد
والاولى ان علة لاحقه

حينئذ وبه صرح ع ش على مر وقول مر والمتنجس كالنجس أي في عدم صحة المسح قبل غسله
خلافا لابن المقرئ أي فانه يصحح المسح مع وجود النجاسة فاللبس صحيح بانفاق والنزاع انما هو في صحة
المسح وعدمه كما هو صريح عبارة مر وان كان جعل طاهرا في المنهج حالا يقتضي عدم صحة اللبس
وليس مرادا قال الرشيدى قوله فلا يكفي نجس الى قوله والمتنجس كالنجس أي لا يكفي المسح عليهما
كما هو صريح كلامه فايدست الظهارة شرط لللبس وان اقتضى جعل قول المصنف طاهرا حالا من ضمير لبس
خلاف ذلك شيخنا ح ف ومن خطه نقات (قوله من كل الجوانب) متعلق بسائر ع ش (قوله
غالبا) كأنه احتراز به عن السراويل سم (قوله ولو كان به تحرق) لم يضره بقاءه ليشمل ما لو طرأ
التحرق بعد اللبس وقوله ضرائى لا يجوز المسح عليه اذا طرأ تحرقه بعد الحدث فان طرأ قبله ثم رقع
قبله أيضا جاز المسح عليه وعلم مما تقرر انه لو ظهر شيء من محل الفرض ضرر ولو من محل الخرز وانما عني
عن وصول الماء من محله كما سيأتي لعسر الاحتراز عنه بخلاف هذا وقوله ولو تحقرت يجوز ان يكون
معطوفا على يكفي فهو مفرع ويحتمل أن يكون غير مفرع ليدخل ما لو تحرق في الابتداء حل (قوله
ضر) أي اذا لم يخطئه قبل الحدث ع ش (قوله البطانة أو الظهارة) بكسر أو طهما ع ش (قوله صفيق)
أي قوى (قوله غير متعاضدين لم يضر) أي والباقي صفيق كما في شرح الروض ع ش (قوله
ولا متنجس) أي مالم يغسل قبل الحدث أيضا ع ش والمراد متنجس بما لا يعفى عنه ومن المعفو عنه
ما لو خرز بشعر نجس من مغاظ كشعر خنزير مع رطوبة وغسل ظاهره سبعا احداها بالتراب فلا
تنجس رجله المبتهلة بملاقاته ويصلي فيه الفرائض كالنوافل حل ومر فلو عمت النجاسة المعفو عنها
جميع الخف لم يبعد جواز المسح سم ولا يكاف المسح بخرقه بل له المسح بيده ح ف ويلزم عليه
التصريح بالنجاسة فن ثم اعتمد بعضهم المسح بنحو عود (قوله كالتابع لها) ومن ثم امتنع عليه مس
المصحف ونحوه وعلل أيضا بان الخف بدل عن الرجل وهي لا تظهر عن الحدث مع بقاء النجس عليها
وقضية هذه العلة عدم صحة مسح الخف اذا كان على الرجل حائل من نحو شمع أو نحت أظفارها أو سبخ
يمنع وصول الماء لانها لا تظهر عن الحدث مع وجود ما ذكر وفيه ان هذا لا يتقاعده عن اللقافة حل
والاعتماد صحة المسح على الخف مع وجود الحائل سم وزى واج (قوله مالم ينجس عليه) فان مسح
محل النجاسة لم يعف عنها وقولهم ماء الطهارة اذا أصاب النجاسة المعفو عنها لم يضر محله اذا أصابها
لا قصدا حل فلو مسح موضع طاهرا فاختلط بالنجاسة لا بالقصد فينبغي العفو لان ماء الطهارة لا يضر
اختلاطه بالمعفو عنه سم (قوله يمنع ماء) ان قلت ما وجه اتيانه بهذه الحال جلة وهلا تاتي بهامفردة
كسابقه اقلت لعل وجه ذلك ان اسم الفاعل حقيقة في التلبس بالفعل ولو اتى بهامفردة كقوله مانع ماء
اقتضى تلبسه بالمنع حقيقة حينئذ وليس مرادا ولهذا قال الشارح لو صب عليه فتأمل وكذا يقال في
لاحقه شو برى (قوله من غير محل خرز) أي ومن غير خرق البطانة والظهارة الغير المتعاضدين كما علم مما
مر سم (قوله ويمكن فيه) أي عند كل لبس في غير السلس تردد أي من غير فعل مع اعتبار توسط
الارض سهولة وصعوبة قال شيخنا فيما يظهر اه حل وعبارة ع ش على مر الوجه اعتبار القوة
من الحدث بعد اللبس لان به دخول وقت المسح حتى لو أمكن تردد المقيم فيه يوما وليلة من وقت اللبس
لامن وقت الحدث لم يكف مر سم على بهجة وينبغي ان ضعفه في أثناء المدة لا يضر اذا لم يخرج عن
الصلاحية في بقية المدة انتهى (قوله تردد مسافر لحاجته) وهذا معتبر في حق المقيم أيضا فلا بد من كون
خفه يمكن فيه تردد مسافر لحاجته يوما وليلة ح ف خلافا لمن قال يعتبر فيه تردد مقيم لحاجته وهو ابن
حجر واستقر كلام ع ش على مر على كلام ابن حجر وعزاه للمزني في غير الشرح ولو قوى على دون

التناسب ويمكن ان معناه أنه لم يقل متردد الثلاث يومهم ما ذكر

أضعفه كجورب ضعيف من صوف ونحوه أو افراط سعة أو ضيقه أو نحوها إذا لا حاجة لمثل ذلك ولا فائدة في ادامته نعم إن كان الضيق يتسع بالمشي فيه عن قرب كفي فإن قلت سائر وما بعده أحوال مقيدة لأصحابها فمن أين يلزم الأمر بها إذا لا يلزم من الأمر بشئ الأمر بالمقيد له بدليل اضرب هنداجاسة قلت محل ذلك إذا لم تكن الحال من نوع المأمور به ولا من فعل المأمور كالمثال المذكور أما إذا كانت من ذلك نحو حج مفردا ونحو ادخل مكة محرما فهي مأمورها وما هنا من هذا القبيل فيشترط في الخف جميع ما ذكر (ولو) كان (محرما) فيكفي مغصوب وذهب وفضة كالتيهم بتراب مغصوب (أو غير جلد) كلبد وزجاج وخرق مطبقة لان الإباحة للحاجة وهي موجودة في الجميع بخلاف ما لا يسمى خفا كجلدة لفها على رجله وشدها بالرباط اتباعا للنصوص والتصريح بهذا من زيادتي (أو) مشقوفا (شد بشرج) أي بعري بحيث لا يظهر شيء من محل الفرض لحصول الست وسهولة الارتفاق به (قوله) رحمه الله يتبع بالمشي

مدة المسافر وفوق مدة المقيم أو قدرها فله المسح بقدر قوته أهول (قوله) كجورب ضعيف) قال في شرح الروض وهو الذي يلبس مع المكعب أي البابوج ومنه خفاف الفقهاء والقضاة ذكره الصيغري زى وهو المعروف بالمزد (قوله) أحوال) أي من المضاف إليه وهو الهاء في لبسه لوجود شرطه وهي أحوال مقارنة للحاصل بالمصدر أو محمولة على الأعم من المقارنة والمنتظرة وكتب أيضا واعلم إن قضية كونهما حالا من ضمير لبس أنه لا يجزئ لبس غير سائر وإن صار سائرا بعد لبسه وقبل المسح ولا لبس المتنجس وإن طهره كذلك قال الشيخ والمتجه الاجزاء وظاهره وإن لم يوجد ذلك إلا بعد الحدث وهو ما اقتضاه كلامهم وقد نظر فيه ابن حجر بأنه بالحدث شرع في المدة وحينئذ فكيف تحسب المدة على ما لم يوجد فيه شروط الاجزاء قال فالوجه أن كل ما طرأ أو زال مما يمنع المسح إن كان قبل الحدث لم ينظر إليه أي فلا يضر أو بعده نظر إليه أي ضرا هو وأوجه من قول الشيخ في محل آخر لا بد أن تكون شروط الخف عند اللبس أيضا شرح شيخنا لهذا الكتاب شوبري واعتمد الشيخ البشيشي كلام حج وعليه فتكون المذكورات أحوال الأعم من المقارنة والمنتظرة واعتمد شيخنا ح ف أنه لا بد أن يكون مانعا للساء وسائر أو قويا عند اللبس فإذا كان غير سائرا ثم صار سائرا بعد اللبس لم يكف وكذا البقية بخلاف طهارة الخف فلا يشترط وجودها عند اللبس فعليه يكون طاهرا حالا أعم من المقارنة والمنتظرة وما عداها حال مقارنة وانظر ما للفرق في كلام حج وجيه تام اه (قوله) لصاحبها) أي عامسها (قوله) قلت محل ذلك) أقول ويجاب أيضا بأن هذا ليس من باب الأمر بشئ مقيد إذا لم أمر هنا وانما هو من باب الاخبار وبيان شرط الشئ فإذا أخبر بأن شرطه اللبس في هذه الأحوال علم أن اللبس في غير هذه الأحوال لا يكفي فيه كما هو واضح فليتأمل من شوبري ويمكن أن يراد بالمأمور به المأذون فيه فيصح كلامه شيخنا أو أن المراد للمأمور به معنى والمعنى ليلبس مريد المسح الخف سائرا طاهرا الخ وقوله محل ذلك أي عدم اللزوم (قوله) نحو حج مفردا) مثال للنوع وما بعده مثال للفعل (قوله) من هذا القبيل) أي من نوع المأمور به أي مما له به تعاق لان المأمور به لبس الخف لانفسه والخف تحته أنواع طاهر ونجس إلى غير ذلك ومن فعل المأمور لانها تحصل بفعله أو تنشأ عنه كما ذكره حج حل وهذا ليس بظاهر في قوله يمنع ماء وما بعده لان المنع وامكان التردد ليسا من فعله فإداه بالقبيل نوع المأمور به فقط ح ف (قوله) فيشترط الخ) هذا دخول على المتن ونتيجة ما قبله والاولى أن يقول بدل هذا فيجزي المسح عليه ولو محرما الخ لان غرض المتن بهذه الغايات الثلاث الرد على الضعيف القائل بعدم اجزاء المسح حينئذ كما يعلم من أصله (قوله) ولو محرما) أي لالذاته فان تحريم المغصوب لكونه مالا لا غير لذات اللبس فخرج المحرم لذاته تحريم المحرم فلا يمسح عليه إذ البسه متعديا لان تحريم لبس الخف عليه لذات اللبس لان المحرم منهى عن اللبس من حيث هو لبس شرح مرفصار كالخف الذي لا يمكن تتابع المشي عليه (قوله) فيكفي مغصوب) وما أخذ من جلد آدمي بخلاف الاستنجاء به حيث لا يجزئ لانه ثم آلة للطهارة بخلافه هنا شوبري أي ولان تحريم لبس جلد آدمي لعارض الاحترام لالذات اللبس لانه غير منهى عنه وفيه شئ ح ف (قوله) وذهب وفضة) أي لان تحريم لبسهما لعارض الخلاء لالذات اللبس ح ف (قوله) بخلاف ما لا يسمى خفا) محترز الضمير في قوله لبسه أي الخف أي ما يسمى خفا فلا يصح المسح على ما لا يسمى بذلك لعدم التسمية (قوله) أو شد) أي قبل اللبس أو بعده وقبل الحدث لكن ظاهر كلام الشارح انه لا بد أن يكون مشدودا عند اللبس حل واعتمد ح ف أن الشرط أن يكون مشدودا قبل الحدث وإن لم يكن مشدودا عند اللبس اه (قوله) بشرج) بفتح الشين المنجمة والراء شوبري (قوله) بعري) هي العيون التي

الخ) انظر لو كان الواسع يعتدل عن قرب اه سم وانظر فوجد جوابه في شرح أبي شجاع لخط وهو الاجزاء أيضا اه توضع

يظهر من الرجل شيء لانه اذا مشى ظهر (ولا يجزى جرموق) هو خف فوق خف ان كان (فوق قوى) ضعيفا كان أو قويا لورود الرخصة في الخف لعموم الحاجة اليه والجرموق لانتم الحاجة اليه وان دعت اليه حاجة أمكنه ان يدخل يده بينهما وي مسح الاسفل فان كان فوق ضعيفا كفي ان كان قويا لانه الخف والاسفل كاللغافة والا فلا كالاسفل (الأن يصله) أي الاسفل القوى (ماء) فيكفي ان كان بقصد مسح الاسفل فقط أو بقصد مسحهما معا أو لا بقصد مسح شيء منهما لانه قصد اسقاط الفرض بالمسح وقد وصل الماء اليه (لا بقصد مسح) (الجرموق فقط) فلا يكفي لقصد ما لا يكفي للمسح عليه فقط ويتصور وصول الماء الى الاسفل في القويين بصبه في محل الخرز وقوى فوق قوى الى آخره من زيادتي (فرع) لو لبس خفا على جبيرة لم يجز المسح عليه على الاصح في الروضة لانه ملبوس فوق مسح كالمسح على العمامة (وسن مسح أعلاه وأسفله)

توضع فيها الازرار جمع عروة كمدينة ومدى اه مصباح (قوله لظهور محل الفرض اذا مشى) قال حج في شرح الارشاد ويفرق بين تنزيلهم بالظهور بالقوة هنا منزلة الظهور بالفعل بخلافه في ستر العورة فيما لو أحرم وعورته ترى عند الركوع كما يأتي بأن انحلال الشرح هنا يخرج عن اسم الخف لا انتفاء صلاحيته للمشي عليه بخلاف رؤية العورة من طوقه عند الركوع فانه لا يمنع كون القميص ساترا قبله (قوله ولو فتحت العري) ظاهره ولو قبل الحدث وبعد اللبس حل (قوله جرموق) هو فارسي معرب وهو اسم للاعلى مر (قوله ان كان) أي الجرموق فوق النظر ولو قصد الاسفل فقط أو لا يجزى في هذه الحالة للصارف يظهر الثاني كما هو ظاهر من كلامهم وله نظائر ومثله لو مسح على الخف بقصد البشارة شوبري وحاصل مسألة الجرموق أن الخفين اما أن يكونا قويين أو ضعيفين أو الاعلى قوى والاسفل ضعيف أو بالعكس فان كانا ضعيفين لم يصح المسح على كل منهما وان كان الاعلى قويا فهو الخف والاسفل كاللغافة وان كانا قويين أو كان الاسفل قويا فقط ففيه التفصيل المذكور في المتن والشرح (قوله ضعيفا كان) أي الجرموق (قوله الا أن يصله ماء) ولو شك بعد المسح هل مسح الاسفل أو الاعلى هل يعتد بالمسح فلا يكف اعادته لان الاصل الصحة أو لافيها نظر والا قرب الاول للعلة المذكورة ع ش (قوله أو لا بقصد مسح شيء) أي وقد قصد أصل المسح أخذنا من التعليل (قوله لانه قصد الخ) فيؤخذ منه أنه لا بد لمسح الخف من قصد المسح وهو كذلك زى شوبري واعترض بأن نية الوضوء منسحبة عليه فلا حاجة لقصد (قوله لا بقصد مسح الجرموق) معطوف على ما قدره بقوله ان كان بقصد الخ ومن هذا يعلم ان الجرموق اسم للخف الاعلى حل (قوله فلا يكفي) وكذا الوقصد واحد لا بعينه لانه يوجد في قصد الاعلى وحده وفي غيره فلما صدق بما يجزى وما لا يجزى حل على الثاني احتياطا ع ش وعبارة سل لا بقصد الجرموق فقط ومنه ما لو قصد هذا أو هذا أي أحدهما لا بعينه أي قصد هذا المفهوم فانه يجزى على ما بحثه الطيلاوي وارتضاه شيخنا زى اه (قوله لم يجز المسح) ظاهره وان أدخل يده فمسح الجبيرة أيضا فليحذر رسم وهو ظاهر لان مسح الجبيرة عوض عن غسل ما تحتها من الصحيح فكأنه غسل رجلا ومسح خف الاخرى وقد تقدم عدم اجزائه ع ش (قوله لانه ملبوس فوق مسح) أي ان كانت أخذت شيئا من الصحيح والأجزاء المسح عليها شوبري ومثله زى لكن قال ع ش على مر قوله فوق مسح أي ما من شأنه أن يمسح فيشمل ما لو كانت الجبيرة لا يجب مسحها لعدم أخذها شيئا من الصحيح كما قاله الشهاب الرملی واعتمد شيخنا الحفناوى الاول (قوله خطوطا) هو سنة أخرى فكان مقتضى عادته أن يقول وخطوطا (قوله تحت العقب) الاولى فوق ايمع المسح جميع العقب شوبري (قوله الى آخر ساقه) وآخره هو الكعبان لان ما كان وضعه على الانتصاب كالانسان فأوله من أعلى كالرأس في الانسان وآخره من الاسفل فآخر الساق أسفله وهو ما عند كعبيه وأوله أعلاه وهو ما يلي الركبة فما أخذه قل وزى من مثل هذه العبارة أنه يسن في مسح الخف التحجيل لبس في محله وكأنهما فهما أن ضمير ساقه لا خف وليس كذلك بل هو راجع للشخص فلا يسن فيه تحجيل لما علمت شيخنا ح ف وعبارة سم على حج هل يسن مسح ساق الخف لتحصل اطالة التحجيل كان ظهر لناسه لكن رأينا بعد ذلك عبارة المجموع صريحة في عدم سنه اه (قوله فاستيعابه الخ) مفرع على قوله خطوطا واعترض بانه عند الامام مالك يجب استيعابه فهل روى خلافه ولم يكن خلاف

وعقبه وحرفه (خطوطا) بأن يضع يده اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهر الاصابع ثم يمر اليمنى الى آخر ساقه واليسرى الى اطراف الاصابع من تحت مفرجا بين أصابع يديه فاستيعابه بالمسح خلاف الاول

(في محل الفرض بظاهر أعلى الخف) أي لا بأسفله وباطنه وعقبه وحرفه اذ لم يرد الاقتصار على شيء منها كما ورد الاقتصار على الأعلى فيقتصر عليه وقوفاً على محل الرخصة ولو وضع يده المبتلة عليه ولم يرها وقطر عليه أجزاءه وقولي بظاهر من زيادتي (ولا مسح اشك في بقاء المدة) كأن نسي ابتداءها وأنه مسح حضراً أو سفراً لأن المسح رخصة بشروط منها المدة فإذا شك فيها رجع إلى الأصل وهو الغسل (ولأن لزمه) أي لا بأس الخف (غسل) هذا أهم من قوله فإن أجنب وجب تجديد لبس أي أن أراد المسح فيزعه ويتطهر ثم يلبس حتى لو اغتسل لا بأس لا مسح بقية المدة كما اقتضاه كلام الرافعي وذلك لخبر صفوان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا مسافرين أو سفراً أن لا نتزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة رواه الترمذي وغيره وصححه وقيس بالجنابة ما في معناها ولأن ذلك لا يتكرر تكرار الحدث الأصغر وفارق الجبيرة مع أن في كل منهما مسحاً على سائر الحاجة موضوع

الأولى وأجيب بأن محل مراعاة الخلاف إذا لم يترتب عليها ترك سنة واضحة بالدليل وقد ورد الدليل بمسحه خطوطاً شيخنا الحفناوي (قوله يحمل قول الروضة الخ) حل على ذلك بأن ظاهره الإباحة فبين أن ظاهرها غير مراد وإنما يمكن الحل المذكور لأن معنى لا يندب لا يطلب وهو وإن كان المتبادر منه الإباحة صادق بخلاف الأولى ع ش (قوله وغسل الخف) أي لأنه يعيبه لا يقال في التعيب اتلاف مال فيحرم الغسل والتكرار لا نأقوله هو غير محقق قال حل قوله وغسل الخف أي حيث كان يفسد بذلك دون ما لا يفسد به كأن كان من حديد أو خشب اه وإنما أبرز المصنف الضمير لئلا يتوهم أن الكراهة لتكرار الغسل شو برى أي يتوهم أن غسل بالجر معطوف على الهاء وفيه أن اتوهم موجود مع الاظهار أيضاً فالأولى أن يقال لو أضمر لزم عليه تشتيت الضمائر (قوله كسح الرأس) يؤخذ من التشبيه الاكتفاء بمسح شعره وجري عليه حج وجري شيخنا م ر على عدم اجزائه وفرق بينه وبين الرأس شو برى أي فرق بأن الرأس اسم للرأس وعلاو الشعر منه بخلاف الخف شعره ليس منه كفاي زى ويكفي المسح على الخيط الذي يخط به لأنه يعد منه وعلى الأزار والعرا التي له إذا كانت مثبتة فيه بنحو الخياطة سم (قوله ولأن لزمه غسل) أي أصالة فخرج المندور فله المسح ولا يجب عليه نزعها وله أن يغتسل وهو لا بأس له ع ش وح ف وقوله فله المسح أي مسح الخفين بقية المدة ولا تقطع بذلك الغسل المندور وليس المراد أنه يمسح الخف بدلاً عن غسلهما في ذلك الغسل وكلام المصنف شامل لمن تنجس جميع بدنه أو بعضه واشتبه مع أنه يمسح ويرد بأن هذا من إزالة النجاسة وهي تحصل بكشط جلده (قوله أي لا بأس) بالجر على أنه تفسير لمن أو بالنصب على أنه تفسير للهاء في لزمه أي لأن من واقعة على لا بأس فالتقدير ولا لا بأس لزمه تدبر (قوله أو سفراً) جمع سافر بمعنى مسافر وهو شك من الراوى كراكب وركب عميرة (قوله إلا من جنابة) استثناء من النفي لامن يأمرنا فكل من المستثنى والمستثنى منه مورد ومحل للطلب المدلول عليه بياً أمرنا فيكون الإثبات الذي دل عليه الاستثناء مطلوباً بأمور ربه ونظير ذلك قوله تعالى أمر أن لا تعبدوا إلا إياه برماوى (قوله ولأن ذلك) أي المذكور من الجنابة وما في معناها وهذا معطوف على قوله لخبر صفوان وفي هذا التعليل شيء لأن المدعى أن من لزمه غسل لا يمسح للحدث الأصغر حتى لو غسل رجله عن الجنابة في الخف وأحدث بعد ذلك حدثاً أصغر لا يصح أن يمسح عنه وليس المدعى أن من لزمه غسل لا يمسح على الخف بدلاً عن غسلهما عن الحدث الأكبر كما يقتضيه هذا التعليل وأجيب بأن المدعى عام لا مريد أي لعدم مسح الخف للحدث الأصغر والأكبر (قوله وفارق الجبيرة) الضمير في فارق يعود على المسح بدلاً عن غسل الجنابة أي فارق مسح الخف بدلاً عن غسلهما عن الجنابة حيث لا يصح الجبيرة أي مسحهما عن الجنابة حيث يصح مع الجواز وعبرة حل قوله وفارق الجبيرة أي حيث لم يؤثر نحو الجنابة في منع مسحها اه أي وأثر في منع مسح الخف تأمل (قوله ثم) أي في الجبيرة (قوله ومن فسد خفه) أي خرج عن صلاحية المسح (قوله أو بدائي) هذه الجملة معطوفة على صلة من فهي صلة وكذا ما بعدها واعتراض بأن الجائتين معطوفتان ليس فيهما ضمير يعود على من مع أنه يجب في المعطوف على الصلة تلبسه بضمير الموصول لأنه صلة ولا يسوغ تركه إلا إذا كان العطف بالفاء كافي للاشموني وأجيب بأن العائد هو الهاء من به فانها راجعة إلى خفه المضاف إلى ضمير الموصول والعائد من قوله وأنقضت المدة محذوف أي المدة لمسحه وهل يكفي ضمير الجملة الحالية وهي قوله هنا وهو بظاهر المسح فانها راجعة للجملة الثلاث كقواننا من مضى

أى ظهر (شئ مما ستر به) من رجل ولفافة وغيرهما (أو انقضت المدة) (٨٩) وهو بطهر المسح في الثلاث (لزمه غسل

قدميه) فقط لبطلان طهرهما دون غيرهما بذلك واختار في المجموع كابن المنذر أنه لا يلزمه غسل شئ ويصلى بطهارته وخرج بطهر المسح طهر الغسل فلا حاجة فيه الى غسل قدميه والاولى والثالثة من زيادتي وتعبيري في الثانية بما ذكر أعظم من قوله ومن نزاع

باب الغسل

بفتح الغين وضمها (موجب) خمسة (موت) لمسلم غير شهيد لما سيأتي في الجنائز (وحيض) لآية فاعترفوا النساء في الحيض أى الحيض ويعتبر فيه وفيما يأتي الانقطاع والقيام للصلاة ونحوها

(قوله واسم مصدر لا يغسل الخ) أى بمعنى الاغتسال كقولك غسل الجمعة سنة شرح البرهجة للشارح (قوله وانما حله الشارح على الحيض) أى مع أنه صالح للزمن لميمية (قوله ولو في غير زمنه) بدفعه الغاية وهي حتى يظهرن (قوله خاص بالفرج) ما المانع منه ويكون ما زاد على ذلك الى ما بين السرة والركبة مبينا بالسنة مثلا (قوله فيكون واجبا)

لان ما توقف عليه الواجب يكون واجبا (قوله فيشمل ما اذا ضاق الوقت) أى فيكون آثما بترك الغسل اهـ

يوم الجمعة وهو صائم فله أجر عند ربه حرر والاعتراض يجري أيضا على جعل من شرطية لان الصحيح أن الشرط هو الخبر (قوله أى ظهر شئ) ولو من محل آخر بخلاف نفوذ الماء لعسر اشتراط عدمه فيه وكتب أيضا وان ستر حاله على الأوجه وفارق ما يأتي في سائر العورة باهم احتاطوا هنا لكونه رخصة أكثر فزولوا الظهور بالقوة منزلة الظهور بالفعل مر (قوله وهو بطهر المسح) وان غسل بعده رجليه على المعتمد لانه لم يغسلهما باعتقاد الفرض شو برى (قوله لزمه غسل قدميه) أى بنية رفع الحدث عنهما على المعتمد لان مسحهما صرف النية عن غسلهما سم وشو برى (قوله وخرج بطهر المسح) أى بالنسبة للاولين وأما انقضاء المدة فلا يتصور وهو بطهر الغسل لان ابتداءهما من الحدث كما هو ظاهر شو برى وقد يتصور بما لو أحدث وتوضأ وغسل رجليه داخل الخلف ثم انقضت المدة وهو بطهر ذلك الغسل قال في شرح الروض وله أن يستأنف لبس الخلف في هذه الصورة بهذه الطهارة اطفئ حتى (قوله الى غسل قدميه) أى بل يصلى بذلك الطهر لبقائه وان بطأت المدة ثم ان أراد المسح نزاع الخلف ثم لبسه ع ش

باب الغسل

لم يذكر معنى الغسل اقله وشرعا كمنظائرة وانظر ما حكته ذلك والكلام عليه منحصر في ثلاثة اطراف في موجباته وفي واجباته وفي سنته (قوله بفتح الغين) وهو الافصح مصدر غسل واسم مصدر لا يغسل و بضمها مشترك بينهما وبين الماء الذى يغسل به وبكسرهما اسم لما يغتسل به من نحو سدر وانفتح في المصدر اشهر من الضم وأفصح لغة أى لان فعله من باب ضرب قال ابن مالك فعل قياس مصدر المعتدى * من ذى ثلاثة كردد

لكن الضم أشهر في كلام الفقهاء للفرق بينه وبين غسل النجاسة وانكاره غلط كما في المجموع وحيث ضم جاز ضم ثانيه تبعالا وله فيض شو برى (قوله موت) ولو حكما ليدخل السقط فان فسر الموت بأنه عرض يضاد الحياة دخل فيكون وجودا ويؤيد له قوله تعالى خلق الموت والحياة والقائل بأنه عدمى يؤول خلق بقدر فيكون التقابل بينه وبين الحياة على هذا تقابل العدم والملكة وعلى الاول تقابل الضدين تدبر (قوله لما سيأتي في الجنائز) أى من كلام المتن الدال على التقييد وقال حل أى من أن غير المسلم لا يجب غسله وأن الشهيد يحرم غسله وهو واعتذار عن عدم تقييده هنا (قوله أى الحيض) أى في زمن الحيض لانه لا معنى للاعتزال في نفس الحيض أى الدم وانما حله الشارح على الحيض موافقة للثمن اطفئ حتى والاعتزال وان كان شاملا لاسائر بدنهما الا أن السنة بيئت ذلك بما بين السرة والركبة ولم يحمله على مكان الحيض لان حله عليه بوجه منع قربانها في محله ولو في غير زمنه و يوههم أيضا ان الاعتزال خاص بالفرج تأمل ح ف لان محيض يصلح للكان والزمان والحدث ومحل الدليل قوله تعالى ولا تقر بوهن حتى يطهرن ووجه الدلالة أن التمكين واجب وهو متوقف على الطهر فيكون واجبا وقوله أى الحيض اللائق أن يقول أى زمن الحيض لان المعنى عليه ويدل له أنه سبحانه ذكر نفس الحيض فيما قبله بلفظ الاذى فلو كان المراد بالمحيض الحيض لكان المقام للاضمار وما ذكره الشيخ كغيره من التفسير بالحيض يحوج الى تقدير مضاف وهو لفظ زمن اهـ رشيدى (قوله ويعتبر فيه) أى في كونه موجبا للغسل فهو كغيره سبب للغسل بهذين الشرطين والاصح ان الانقطاع شرط للصحة والقيام للصلاة شرط للغورية (قوله والقيام للصلاة) ولو حكما فيشمل ما اذا ضاق الوقت (قوله

كما صححه) أى النوى فى التحقيق أى صحح اعتبار الانقطاع والقيام للصلاة فى نحو الحيض أى فى كونه
موجباً للغسل فالمصحح فى التحقيق وغيره مجموع الثلاثة أعنى الحيض والانقطاع والقيام وهذا
التصحيح لا يقتضى ان الثلاثة فى كل من التحقيق وغيره بل هى موزعة فالثلاثة فى غير التحقيق
واثنان منها فى التحقيق وبهذا صح قوله وان لم يصرح الخ فلا تنافى أو يقال صححه فى التحقيق ولو يحا
ولم يأت به صريحاً شيخنا أى لان الذى فى التحقيق أنه يجب بارادة القيام الى الصلاة ونحوها ومعلوم
أن من لازم ذلك الانقطاع فهو صححه ضمناً عن (قوله ونفاس) ان قيل لا حاجة اليه مع الولادة لانه
يستغنى بها عنه لا نأقول لا تلازم لانها اذا اغتسلت من الولادة ثم طرأ الدم قبل خمسة عشر يوماً فهذا
الدم يجب له الغسل ولا يغنى عنه ما تقدم تأمل شوبرى (قوله لانه دم حيض مجتمع) هو ظاهر فيمن
لم تحض وهى حامل أمأهى فيجوز أن يكون الخارج منها حال الحمل البعض لا الكل وقضية تعليمهم
وجوب الغسل من النفاس بانه دم حيض مجتمع أن النفاس لو ترفع حدث الحيض كفت النية ولو
عمداً وهو كذلك ع ش أى ما لم تقصد المعنى الشرعى على المعتمد (قوله ونحو ولادة) ظاهره ولو
من غير محلها المعتاد لانه أطلق فيه وفصل فيما بعده عن وقيد ابن قاسم بكون الفرج منسداً (قوله
من القاء علقه أو مضغة) أى أخبر القوابل بأنها أصل آدمى ولو واحدة منهن على المعتمد ح ف (قوله
ولو بلا بلل) غاية للرد على من قال انها لا توجب الغسل متمسكاً بقوله صلى الله عليه وسلم انما الماء من
الماء اه شيخنا ح ف وأكثر ما تكون الولادة بلا بلل فى نساء الاكراد ويجوز وطؤها عقبها
وتفطرها برماوى (قوله لان كلا منهما) أى من الولادة ونحوها وفيه أن الولادة والقاء ما ذكر ليسا
منيا لان الولادة شروج الولد وكذا العلقه الخ ويجب بان المعنى لان كلا منهما ذو دلالة على المنى أو ذومنى
منعقد اه ع ش وأجيب أيضاً بان المراد بالولادة المولود وبالقاء الملقى والحاصل أن للعلقة والمضغة
حكم الولد فى ثلاثة أشياء الفطر بكل منهما وجوب الغسل وأن الدم الخارج بعد كل يسمى نفاساً
وتزيد المضغة على العلقه بكونها تنقض بها العدة ويحصل بها الاستبراء ويزيد الولد عنهما بأنه يثبت به
أمية الولد وجوب الغرة بخلافهما اه برماوى وفى القليوبى على المحلى فائدة يثبت للعلقة من
أحكام الولادة وجوب الغسل وفطر الصائم بها وتسمية الدم عقبها نفاساً ويثبت للمضغة ذلك وانقضاء العدة
وحصول الاستبراء فقط ما لم يقولوا فيها صورة فان قالوا فيها صورة ولو خفية وجب فيها مع ذلك غرة
ويثبت مع ذلك بها أمية الولد ويجوز أن كلاهما من الحيوان الماء كقول عند شيخنا م ر (قوله وجنابة)
وهى لغة البعد وشرعاً مرمعوى يقوم بالبدن يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج م ر شوبرى
واستعملت فى المذكور هنا لانه بعد الشخص عن المسجد والقراءة ونحوها برماوى وقوله أمر
معنوى قضيته انه لا تطلق الجنابة على المنع من الصلاة ونحوها ولا على السبب الذى هو خروج المنى أو
دخول الحشفة رشيدى مع أنها تطلق عليهما (قوله لآدمى) مثله الجنى (قوله أو قدرها من فاقدها)
وان جاوز طوطها العادة ولو خلق بلا حشفة يعتبر قدر المعتدلة بغالب أمثاله وكذا فى ذكر الهيمة يعتبر
قدر يكون نسبته اليه كنسبة معتدل ذكر آدمى اليه فيما يظهر ولو نناه وأدخل قدر الحشفة منه لم يؤثر
كما يؤخذ من قوله أو قدرها من فاقدها اه زى (قوله فرجا) ولو مبنا حيث بقى اسمه اه قل
ولو أوج ذكره فى دبر نفسه فالنتيجة ترتيب الاحكام من غسل وحدود غيرهما عليه كما قاله م ر فى باب الزنا
خلافاً لما نقل عن زى من وجوب الغسل دون الحد لكونه لا يشتهى فرج نفسه وانظر هل يجب
عليه حدان باعتبار كونه فاعلاً ومفعولاً أم لا قياساً على تداخل الحدود بعضها فى بعض اذا كانت من
جنس واحد الاقرب الثانى اه برماوى وسم على حجج (قوله ولو من ميت) تعميم فى الحشفة

كما صححه فى التحقيق
وغیره وان لم يصرح
التحقيق بالانقطاع (ونفاس)
لانه دم حيض مجتمع
(ونحو ولادة) من القاء
علقه أو مضغة ولو بلا بلل
لان كلا منهما منى منعقد
ونحو من زيادنى (وجنابة)
وتحصل لآدمى حى فاعل
أو مفعول به (بدخول
حشفة أو قدرها) من
فاقدتها (فرجا) قبلاً
أو دبراً ولو من ميت أو
بهيمة

(قوله لان الذى فى التحقيق)
الخ) عبارة التحقيق
الخروج وارادة نحو
الصلاة انتهى
(قوله ولو بلا بلل غاية الخ)
لعل المراد بالبلل بعض منى
يبقى مع الولد فى الرحم
حتى يسوغ الخلاف
والنفسك وأما غيره برطوبة
أودم يخرجان مع الولد ففيه
أنهما لا يدخلان فى إيجاب
الغسل قرر شيخنا ورأيت
بهماش حاشية زى عن
المؤلف

ثم لا يغسل بإيلاج حشفة مشكل ولا بإيلاج في فبله لأعلى الفاعل ولا على المفعول به (و) تحصل (بخر) وج منه أولاً من معتاد أو من من (تحت صلب) لرجل وهو الظهر (وترائب) لامرأة وهي عظام الصدر (وانسد المعتاد) لخبر الشيخين عن أم سلمة قالت جاءت أم سليم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت إن الله لا يستحي من الحق هل على المرأة (٩١) من غسل إذا هي احتلمت قال نعم إذا

رأت الماء وخرج بمنه مني غيره وبأولاً خروج منه ثانياً كأن استدخله ثم خرج فلا غسل عليه فتعبري بمنه أولى من تعبره بمنى وقولي أولاً مع التقييد بتحت الصلب إلى آخره من زيادتي فالصلب والترائب هنا كالمعدة في الحدث فيأمر ثم ويكفي في الثيب خروج المنى إلى ما يظهر من فرجها عند قعودها لأنه في الغسل كالظاهر كإسباني ثم الكلام في منى مستحكم فإن لم يستحكم بأن خرج لمرض لم يجب الغسل بخلاف كما في المجموع عن الأصحاب (ويعرف) المنى (بتدفق) له (أولاً) بخروجه وإن لم يتدفق لقلته (أورج عجين) وطلع نخل (رطباً أو) ربح (بياض جافاً) وإن لم يتدفق ويتلذذ به كان خرج ما بقي منه بعد الغسل ورطباً وجافاً حالاً من المنى (فان فقدت) خواصه المذكورة (فلا يغسل) يجب به فإن احتمل كون الخارج منياً أو دياً كمن استيقظ ووجد الخارج

والفرج (قوله نعم لا يغسل الخ) أي إلا ان تحققت جنابته كان أوج لرجل في فرجه وأوج لهُ في فرج امرأة أو دبر فيجنب يقيناً لأنه جامع أوجومع زى (قوله تحت صلب) وكذلك من نفس الصلب مر (قوله وترائب) يفيدان تحت مسطرة على الترائب فلا يوجب الغسل عند المؤلف إلا الخارج من تحت الترائب دون الخارج منها نفسها كما أنه لا يوجب الغسل عنده إلا الخارج من تحت الصلب لا الخارج من نفس الصلب وهذا في المجموع التصريح بأن الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل أي وعلى قياسه الترائب وحيداً يكون الصلب كتحته المعدة حل والحكمة في كون منى الرجل في ظهره ومنى المرأة في ترائبها كثرة شفقة منها منه على الأولاد برماوى (قوله وانسد المعتاد) أي انسداد عارضاً ولا فيوجب مطلقاً أي سواء من تحت الصلب أولاً (قوله عن أم سلمة) هي زوجته عليه الصلاة والسلام واسمها هند بنت سليم وكانت من أجل النساء (قوله إن الله لا يستحي من الحق) يحتمل أنه لا يأمر أن يستحي من الحق أولاً لا يمنع من ذكره امتناع المستحي وإنما قدمت ذلك على سؤاله للإشارة إلى أن المسؤل أمر يستحي منه فهو نوع براعة استهلال عند أهل البديع شورى (قوله كالمعدة) صوابه كتحته المعدة إذا الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل لأنه معدن المنى سل (قوله ثم الكلام) أي في قوله أو تحت صلب الخ وأما إذا كان من طريقه المعتاد فلا يتقيد بكونه مستحكماً فيجب به الغسل وإن خرج لمرض ولو على صورة الدم لكثرة الجماع ونحوه فيكون طاهراً موجباً للغسل كما في مر (قوله مستحكم) أي خرج لالعدة ولا مرض (قوله أولاً الخ) أو مانعة خلو (قوله عجين) أي لنحو حنطة (قوله بياض بيض) أي لنحو دجاج شورى (قوله من المنى) أي من ضميره (قوله خواصه) أي علاماته (قوله يجب) وهل بسن أو لا شورى ونقل عن زى أنه لا يندب بل يحرم قلت وهو ظاهر إذا لم يحصل شك لأنه الآن متعاط عبادة فاسدة فإن حصل شك فهي مسألة التخيير الآتية خصوصاً وقد حكموا عليه في الحالة المذكورة بأنه ليس بمنى فنأى السنية تأمل اج (قوله تخيير بين حكميهما) فإن اختار كونه منياً لم يحرم عليه ما يحرم على الجنب لانا لا يحرم بالشك على المعتمد وخالف بعض المتأخرين واعتمده في التحفة وإذا تحقق كونه منياً بعد ذلك اجزأه الغسل السابق لأنه وجب عليه باختيار كونه منياً به فارق وضوء الاحتياط إذا تحقق الحدث بعده فإنه لا يجزئه لأنه متبرع به كافي ع ش وله أن يرجع عما اختاره أولاً كأن اختار كونه منياً فله أن يختار كونه دياً ثانياً ويغسله ويظهر أن له الاختيار ولو في أثناء الصلاة ولا تبطل لانا نحنققنا الانعقاد ولا يبطلها بالشك ثم رأيت ما يقتضى أنه لو اختار أحدهما وفعل به أنه لا يؤثر اختيار الآخر وهو قول الخطيب وقال الشوبرى وإذا اختار أحدهما وفعله اعتد به فإن لم يفعله كان له الرجوع عنه وفعل الآخر لا يتعين عليه باختياره والمعتمد أن له الرجوع عما اختاره وإن فعله كافي ع ش ولا إعادة عليه لمصلا عه (قوله وقضية ما ذكر) أي إطلاق أن المنى يعرف بشئ من تلك الخواص حل (قوله وهو قول الأكثرين) معتمد (قوله إلا بالتلذذ والربح) أي ربح العجين وطلع النخل رطباً وبياض البيض

منه أبيض تخيير بين حكميهما فيغسل أو يتوضأ ويغسل ما أصابه منه وقضية ما ذكر أن منى المرأة يعرف بما ذكر أيضاً وهو قول الأكثر لكن قول الامام والغزالي لا يعرف إلا بالتلذذ وابن الصلاح لا يعرف إلا بالتلذذ والربح (قوله أي خرج لالعدة) فغير المستحكم ما خرج لذلك وفيه إحدى الخواص سم وممر (قوله أي من ضميره) الذي هو نائب فاعل (قوله رجحه الله فإن احتمل كون الخارج الخ) كان اختلط بغيره فلم يدر هل فيه الصفات أولاً فلا يقال عند صفائه لا يغسل (قوله ولا إعادة عليه لمصلا عه) أي حيث لم يكن رجوعه بتحقيقه شيئاً

جافا وان لم يحصل تدفق حل (قوله وقال السبكي الخ) ضعيف (قوله أي بالجنابة) هلا قال أي بالذ كورات وأجيب بان ذلك يشمل الموت ولا يأتي فيه ماذكر وأيضا يشمل الحيض والنفاس وقد ذكر محرمانهما في باب الحيض فيكون في كلامه تكرار حل (قوله ومكث) أي ولو حكما يدل على قوله ولو مترددا قال حجج وهل ضابطه كما في الاعتكاف بالزيادة على الطمأنينة أو ما هنا بادن طمأنينة لانه أغلظ كل محتمل والثاني أقرب اه ويوجه بانهم انما اعتبروا في الاعتكاف الزيادة لان مادونها لا يسمى اعتكافا والمدار هنا على عدم تعظيم المسجد بالمكث فيه مع الجنابة وهو حاصل بادن مكث ع ش على م ر (قوله مسلم) أي بالغ غير نبى لان من خصائص الانبياء جواز المكث في المسجد مع الجنابة وان لم يقع منهم بخلاف المميز كما أفق به النووي وجري عليه شيخنا في شرحه ولوركب دابه ومرفيه لم يكن ما كثر لان سيرها منسوب اليه فكانه ما رتب بخلاف نحو سرير يحمله انسان شرح م ر وهل هو كبيرة أو صغيرة توقف فيه زى قلت والذي يظهر الثاني كادخال النجاسة والصبيان والمجانين مع عدم الامن اه شورى (قوله بلا ضرورة) أما اذا كان عذر كأن خشى من الماء البارد ونحوه جاره المكث بشرط أن يتيمم وهذا التيمم لا يبطله ناقض من نواقض الوضوء ولا يبطله الا الجنابة ويتيمم ولو بتراب المسجد لكن التراب الداخل في وقفه يحرم ويجزئ ع ش (قوله ولو مترددا) فلو مر وهو يجامع ز وجته حرم وان لم يمكث م ر ولودخل بقصد المكث فم لم يمكث لم يكن المرور حراما خلافا لابن العماد وان حرم القصد ع ش (قوله بمسجد) ومثله رحبته وهي ما وقفت للصلاة حالة كونها جزأ منه وهواؤه ولوطا رافيه وجناح بجداره وان كان كله في هواء الشارع وشجرة أصلها فيه وان جلس على فرعها الخارج عنه وكذا لو كان أصلها خارجا عنه وفرعها فيه ومكث على فرعها في هوائه بخلاف ما لو وقف على فرع شجرة أصلها خارج عن أرض عرفات وفرعها في هوائها لان هوائها لا يسمى عرفات برماوى وقوله وجناح بجداره مثله في شرح م ر قال الرشيدى عليه فيه أنه اذا كان داخل في وقفته فهو مسجد حقيقة لان المسجد اسم لهذه الابنية المخصوصة مع الارض وان لم يكن داخل في وقفته فظاهر أنه ليس له حكم المسجد اه ودخل في المسجد المشاع وتستحب التحية فيه ولا يصح فيه الاعتكاف (قوله لا عبوره) أي ان كان له بابان ودخل من أحدهما وخرج من الآخر زى بخلاف ما اذا لم يكن له الا باب واحد (قوله وقراءته لقرآن) أي باللفظ ومثله اشارة الانوس قاله القاضى في فتاويه وكتب أيضا قوله وقراءته أي المتطوع بها فلو نذر قراءة سورة معينة كل يوم مثلا فقد الطهور بن يوما كاملا فيجوز له قراءة تلك السورة على ما اقتضاه كلام الارشاد واعتمده جمع قاله شيخنا (فرع) سماع قراءة الجنب حيث حرمت هل يشاب لا يبعد الثواب لانه استماع للقراءة ولا ينافى ذلك الحرمة على القارئ م ر شورى باختصار (قوله بقصده) ولو مع غيره سل (قوله ولو بعض آية) ولو حر فان قصد أن يأتي بما بعده ولو باشارة أخرس حجج قال شورى والمراد اشارة بمحل النطق كلسانه لا مطلق الاشارة وعبارة البرماوى قوله ولو بعض آية صادق بالحرف الواحد وان قصد الاقتصار عليه وهو كذلك لان نطقه بحرف بقصد القراءة شروع في المعصية فالتحريم لذلك لا يكونه يسمى قرآنا (قوله لا يقرأ الجنب) بكسر الهمزة نهى وبضمها خبر بمعناه شورى ولا يحرم سماع قراءة الجنب والحائض وان علم ويشاب أيضا سم على حجج في باب الاجارة ع ش (قوله له متابعات) أي مقويات أى طرق تقويه بان يرد معناه من طرق أخر صحيحة أو حسنة ع ش على م ر (قوله لكن فاقد الطهور بن الخ) وحينئذ يقال لنا شخص يجب عليه الصلاة ويجب عليه أن يوقعها خارج المسجد حل (قوله بل عليه قراءة الفاتحة) ولا بد أن يقصد القراءة والالم تصح صلاته ع ش أي

وبه جزم النووي في شرح مسلم وقال السبكي انه المعتمد والاذرى انه الحق (وحرم بها) أي بالجنابة (ما حرم بحديث) مما صر في بابه (ومكث مسلم) بلا ضرورة ولو مترددا (بمسجد) لا عبوره قال تعالى ولا جنبا الا عابرى سبيل بخلاف الرباط ونحوه (وقراءته لقرآن بقصده) ولو بعض آية لخبر الترمذى لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن وهو وان كان ضعيفا له متابعات تجبر ضعة لكن فاقد الطهور بن له بل عليه قراءة الفاتحة في الصلاة لا ضراره اليها أما اذا لم يقصده كان قال عند الركوب سبحان الذى سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وعند المصيبة

ان الله وانا اليه راجعون بغير
 قصد قرآن فلا يحرم وهذا
 أعم من قوله وتحل أذكاره
 لا بقصد قرآن اذ غير أذكاره
 كواعظه وأخباره كذلك
 كمال عليه كلام الرافعي
 وغيره والتقييد بالمسلم من
 زيادتي وخرج به الكافر
 فلا يمنع من المكث ولا من
 القراءة كما صرح به فيها
 لما وردى والروايتي لانه
 لا يعتد حرمة ذلك لكن
 شرط حل قراءته أن يرجي
 اسلامه وبالقرآن غيره
 كالتوراة والانجيل (وأقوله)
 أي الغسل من جنابة
 ونحوها (نية رفع حدث أو
 نحو جنابة) كحيض أي
 رفع حكم ذلك (أو) نية
 (استباحة مفتقر اليه) أي
 إلى الغسل كصلاة (أو أداء)
 غسل (أو فرض غسل)
 وفي معناه الغسل المفروض
 والطهارة للصلاة بخلاف نية
 الغسل لانه قد يكون عادة

(قوله أي الجنب) تخصيص
 لداعية المقام والا فغير
 الجنب مثله في ذلك كله اه
 م (قوله رجسه الله فلا
 يمنع من المكث) محله ما لم
 يكن به قهر من الانبياء
 والامنع اه ع ش على م
 بتصرف لانه يحرم الاذن
 له في دخول قبورهم اه منه
 (قوله اذا أذن له مسلم أي
 مكلف) أي ولو نقل الاذن
 له صبي مأمور اه

وكذا قراءة آية في خطبة الجمعة شوبري (قوله بغير قصد قرآن) لا حاجة اليه مع قوله أما إذا لم يقصده
 قال الاطفيحي وهل يشترط في قصد الد كقراءة ملاحظة الذ كقراءة في جميع القراءة قياسا على
 تكبير الالتفات أو يكفي قصد الد كقراءة في الاول وان غفل عنه في الاثناء فيه نظر والا قرب الثاني
 ويفرق بان الصلاة حقيقة واحدة فعدم ملاحظة الذ كقراءة في كل تكبيرة مبطل لها شبهة أي التكبير
 حينئذ بالكلام الاجنبى بخلاف القراءة وعند قصد الد كقراءة في الحن فيه لان الالفاظ لم تخرج به عن
 القرآنية (قوله وهذا أعم الخ) اسم الاشارة راجع للثن أي باعتبار مفهومه أي مفهوم هذا أي قوله
 بقصده ولا يصح أن يكون الضمير راجعا للمفهوم وهو قوله أما إذا لم يقصد الخ لان الاعمية انما هي بين
 المتن والاصل كما هي عادته لا بين المفهوم والاصل (قوله وأخباره كذلك) وان لم يوجد نظمها الا في
 القرآن كما في شرح التحرير (قوله وخرج به الكافر) في خروجه بما سبق نظر اذ كلامه السابق
 في الحرمة وهي عامة للمسلم والكافر وقد يجاب بأنه أشار بقوله فلا يمنع الى أن التقييد بالمسلم انما هو
 للحرمة والمنع معاً ما الكافر فيحرم عليه ولا يمنع منه ع ش أي فيما تقدم شئ مقدر هذا محترزه
 والتقدير ومكث مسلم ويمنع منه وأما الكافر فلا يمنع ويحرم عليه لانه مخاطب بالفروع ولا ينافيه قوله
 بعد لانه لا يعتد حرمة ذلك اذ لا يلزم من نفي اعتقاد الحرمة نفي الحرمة أي لان اعتقاده لا يعتبر (قوله
 الكافر) أي الجنب بخلاف الخائض والنفساء فيمنع عنهما اتفاقا قاله حج شوبري (قوله فلا
 يمنع من المكث) محله اذا أذن له مسلم أي مكلف س ل وكان له حاجة ومن الحاجة المفتي والحاكم لفصل
 الخصوصيات فان دخل بغير ذلك عز راكن يشكل على جواز اذن المسلم له في الدخول ما جرى عليه
 م ر في البيع أنه يحرم بيع الطعام له في رمضان أي مع علمه بأنه يأكله في النهار الا أن يجاب بأنهم يعتقدون
 وجوب الصوم في الجلالة ولا كذلك دخول المسجد لا يعتقدون حرمة شوبري (قوله من المكث ولا
 من القراءة) الاخصر فلا يمنع منهما وقد يقال أحوجه الى ذلك قوله لكن شرط الخ (قوله شرط حل
 قراءته) أي تمكينه منها والافهى حرام عليه مطلقا قال س ل وأما المعاند فلا يجوز تعليمه ويمنع من
 تعليمه ولو لم يكن تمكينه من المكث في المسجد جنبا كالقراءة ولا بد من أن يحتاج للمكث فيه
 (قوله كالتوراة والانجيل) أي ولو علم عدم تبدلها لان الحرمة من خواص القرآن تعظيما له على بقية
 الكتب ع ش (قوله وأقوله) أي واجبه الذي لا بد منه قال حج علم أن في عبارته شبه استخدام
 لانه أراد بالغسل في الترجمة الاعم من الواجب والمندوب وبالضمير في موجه الواجب وفي أقوله
 وأكمل الاعم اذا الواجب من حيث وصفه بالوجوب لأقل له ولا أكمل اه (قوله نية رفع
 حدث) ويرفع الحيض بنية النفاس وعكسه مع العمدة كما يدل عليه تعليلهم إيجاب الغسل في النفاس
 بأنه دم حيض مجتمع م ر وله تفريقها على أجزاء البدن كالوضوء كما نقل عن حج (قوله والطهارة
 للصلاة) فيه أنها تصدق بالوضوء وأجيب بان قرينة حاله تخصه بالا كبر كما خصت الحدث في
 كلامه بذلك (قوله بخلاف نية الغسل) أي فلا تكفي ما لم يصفه الى مفتقر اليه أو نحوه كنويت
 الغسل للصلاة أو لقراءة القرآن أو مس المصحف ومثله نية الطهارة وقوله لانه قد يكون عادة وبه فارق
 الوضوء وقد يكون مندوبا فلا ينصرف للواجب الا بالنص عليه لانه لما تردد القصد فيه بين أسباب
 ثلاثة العادي كالتنظيف والندب كالعيد والوجوب كالجنابة احتاج الى التعيين بخلاف الوضوء فليس له
 الاسباب واحد وهو الحدث فلم يحتج الى التعيين لانه لا يكون عادة أصلا ولا مندوب بالسبب وليست
 الصلاة بعد الوضوء سببا للتجديد وانما هي مجوزة له فقط لا جالبة له ولذلك لا تصح اضافته اليها فافهم
 ذلك فانه مما يكتب بالتبر فاضلا عن الخبر برماوى وقل فان قات أي فرق بين أداء الغسل والغسل

وذكري نية رفع الحدث ونحو الجنابة من زياتي وتعبيري بأداء أو فرض غسل أولى من تعبيره بأداء فرض الغسل وظاهر أن نية من به سلس منى كنية من به سلس بول وقدمر بيانها (مقرونة بأوله) أي الغسل فلونوى بعد غسل جزء وجب إعادة غسله (وتعميم ظاهر بدنه) بالماء حتى الاظفار والشعر ومنبته وان كشف وما يظهر من صباخ الاذنين ومن فرج المرأة عند قعودها لقضاء حاجتها وما تحت القلفة من الاقلب فعلم أنه لا تجب مضمضة واستنشاق كفاي الوضوء ولا غسل شعر نبت في العين أو الانف وكذا باطن عقده فتعبري بما ذكر أولى من قوله وتعميم شعره وبشره (وأكله إزالة قدر) بمجمعة طاهرا كان أو نجسا كني وودي استظهارا (فتكفي غسلة) واحدة (لنجس وحدث)

(قوله غير رأسه) نعم برافع حدثها الأصغر لأن نيتته شملت مسجدها عنه وهو رافع له مر ومعلوم اندراج أصغر بقية الاعضاء في أكبرها فصارح متوضئا ولا يحصل به سنة الوضوء قبل الغسل لأنه لا يزيد على ما لو اغتسل غسلا كاملا

فقط لأنه ان أراد بالأداء معناه الشرعي وهو فعل العبادة في وقتها المقدر لها شرعا لا يصح لأن الغسل لا وقت له مقدر شرعا وان أراد معناه اللغوي وهو الفعل ساوي نية الغسل ويحجب بأن الأداء لا يستعمل الا في العبادة ع ش وفيه أنه يصدق بالندوب (قوله أولى) عبر في الوضوء بأعم وهما بأولى وانظر وجهه وعبارته هنا أولى لأن كلام الاصل بوجه أنه لا بد من الجمع بينهما ولو نوى الجنب رفع الحدث الأصغر غلظا ارتفع حدثه عن أعضاء الوضوء فقط غير رأسه لأنه لم ينو الامسحاة اذ غسله غير مطلوب بخلاف باطن شعر لا يجب غسله لأنه يسن غسله فكأنه نواه ومنه يؤخذ ارتفاع جنابة محل الغرة والتحصيل الا أن يفرق بأن غسل الوجه هو الاصل ولا كذلك محل الغرة والتحصيل حج ع ش واستشكل الغلط المذكور بأنه اذا كان المراد حقيقة من سبق اللسان فلا عبرة به لأن النية محلها القلب وان كان المراد أنه قصد بقلبه رفع الأصغر حقيقة كان مقتضاه أن لا ترتفع الجنابة حتى عن أعضاء الوضوء وأجيب بأن المراد بالغلط الجهل بأن ظن أن غسل أعضاء الوضوء بنية رفع الحدث الأصغر كاف عن الاكبر كما يكفي عن الأصغر شيخنا ح ف (قوله كنية من به سلس بول) أي فينوى الاستباحة ولا يكفي نية رفع الحدث وأما في معناه كالطهارة عنه أوله وأجله حل (قوله حتى الاظفار) أي فالبشرة هنا أعم من الناقض في الوضوء برماوى (قوله وان كشف) وفارق الوضوء بشكره (قوله من صباخي الاذنين) بكسر الصاد كافي القاموس والمختار ع ش (قوله ومن فرج المرأة) ويفرق بين هذا حيث عد من الظاهر وبين داخل الفم حيث عد من الباطن بأن باطن الفم ليس له حالة يظهر فيها تارة ويستتر أخرى وما يظهر من فرج المرأة يظهر فيما وجلست على قدميها لقضاء حاجتها حل وح ف (قوله وما تحت القلفة) لأنها مستحقة الازالة ولهذا ألوازلها انسان لم يضمها وهي بضم القاف واسكان اللام وبفتحهما ما يقطعه الخائن من ذكر الغلام ويقال لها غرلة بمجمعة مضمومة وراء سا كنية برماوى ومحل وجوب غسل ماتحت القلفة ان تيسر ذلك بان أمكن فسخها والا وجبت ازالته فان تعذرت صلى كفاف الطهورين ع ش على مر (قوله فعلم) أي من قوله وتعميم الخ (قوله لا تجب مضمضة الخ) أي لان محلها ليس من الظاهر وان انكشف باطن الفم والالاف بقطع سائرهما وكذا باطن العين وهو ما يستتر عند انطباق الجفنين وان انكشف بقطعهما كفاي الوضوء وفارق ما ذكر في باطن العين وجوب تطهيره عن الخبث لأنه أخش وأخذ منه أن مقعدة البسور اذا خرجت لم يجب غسلها عن الجنابة ويجب غسل خبثها ومحله ان لم يرد ادخالها والام يجب هذا أيضا س ل (قوله كفاي الوضوء) أي بل يسنان سنة مستقلة وان كانا موجودين في الوضوء المستنون للغسل ولم يغن عنهما لان لنا قولا بوجوب كليهما كالوضوء كفاي حج (قوله شعر نبت في العين) وان طال فلا يجب غسل الخارج كفاي ع ش (قوله باطن عقده) أي عقد شعر ظاهر البدن هذا هو المراد وان أوهمت عبارته رجوع الضمير لشعر داخل العين والانف والمراد منه ما تعقد بنفسه وان كان مقصرا بعدم تعهده ح ف وأما اذا كان بفعله فيعفى عن قليله دون كثيره شيخنا ونقل الاطفيحي عن ع ش أنه لا يعفى عن قليله أيضا التعدي به بفعله (قوله أولى من قوله وتعميم الخ) أي لأنه لا يشمل الظفر ويقتضى وجوب غسل الشعر النابت في العين والانف (قوله وأكله إزالة قدر) أي مع الأقل المتقدم (قوله استظهارا) أي طلب الظهور ووصول الماء الى جميع البدن (قوله فتكفي غسلة) مفرع على قوله وأقله الخ مع قوله وأكله إزالة قدر (قوله لنجس وحدث) محل ذلك ان كانت النجاسة حكمية أو عينية وزالت أو صافها بتلك المرة هذا محل خلاف الشيخين

لان موجبهما واحد وقد

حصل (ثم) بعد ازالة القذر (وضوء) للاتباع رواه البخاري وله أن يؤخره أو بعضه عن الغسل (ثم تعهد معاطفه) وهي ما فيه انعطاف والتواء كابط وغضون بطن (وتخليل شعر رأسه ولحيته) بالماء فيدخل أصابعه العشر فيه فيشرب بها أصول الشعر (ثم افاض الماء على رأسه) وذكر الترتيب بين هذين مع ذكر اللحية من زيادتي (ثم) افاضته على (شقه الايمن ثم الايسر) لما مر أنه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيمم في طهوره وهذا الترتيب أبعد عن الاسراف وأقرب الى الثقة بوصول الماء (ودلك) لما وصلت اليه يده من بدنه احتياطا وخروجا من خلاف من أوجبه (وتلث) كالوضوء فيغسل رأسه ثلاثا ثم شقه الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا ويدلك ثلاثا ويخلل ثلاثا (وولاء) كافي الوضوء وبه صرح الرافعي في الشرح الصغير ثم والاصل في باب التيمم (وأن تقبّع غير محدث

(قوله ثم رأيت قولاً الخ)

لا يصلح جواباً لالو كان القول

أنه لا يجب الاستنابة فيما لم

تصله يده تأمل اه

والا بأن كانت عينية ولم تزل أو صافها واجب لصحة الغسل تقديم ازالتها عليه باتفاقهما شيخنا ح ف عبارة زي قوله فتكفي الخ عبارة الاسعاد اكن قيد النوى النجاسة بالحكمة ولا بد منه وقيدها السبكي بما اذا كانت النجاسة لا تحول بين الماء والعضو ولا يخفى تقييدها أيضاً بغير الملاحظة كما علم من قوله غسلة واحدة أما الملاحظة فغسلها بدون الترتيب أو معه قبل استيفاء السبع لا يرفع الحدث اه (قوله لان موجبهما واحد) وهو التعميم بالماء مع زوال الاوصاف في النجاسة ح ف عبارة ع ش قوله موجبهما بفتح الجيم يعني أن الغسل الذي أوجبه الحدث والخبث واحد قال المصنف (وينبغي) أن يتفطن من يغتسل من نحو ابريق لدقيقة وهي انه اذا طهر محل النجوب بالماء غسله ناوياً رفع الجنابة لانه ان غفل عنه بعد لم يصح غسله أي محل النجوب والافقار يحتاج الى المس فينتقض وضوءه أو الى كلفة في لف خرقة على يده اه وهنا دقيقة أخرى وهي انه اذا نوى كذا كر ومس بعد النية ورفع جنابة اليد أو معها كما هو الغالب حصل بيده حدث أصغر فقط فلا بد من غسلها بعد رفع حدث الوجه بنية رفع الحدث الاصغر لتعذر الاندراج حينئذ ابن حجر ع ش وقوله حصل بيده الخ هذا اذا نوى على المحل واليد أو أطلق وأما اذا قصد بالنية المحل فقط فلا يحتاج الى نية رفع حدث أصغر عنها لان الجنابة لم ترتفع عنها فيندرج حدثها الاصغر في غسلها عن الجنابة فهذا مخلص من غسل اليد ثانياً وهذه المسئلة تسمى بالدقيقة ودقيقة الدقيقة فالدقيقة النية عند محل غسل الاستنجاء ودقيقة الدقيقة بقاء الحدث الاصغر على كفه اه شيخنا ع ش ماوى (قوله ثم وضوء) فان تجردت جنابته عن الحدث الاصغر نوى به سنة الغسل والنوى به رفع الحدث الاصغر وان قلنا بالاصح من اندارجه في الغسل خروجا من خلاف من أوجبه وهو القائل بعدم الاندراج فلا يحصل الخروج من الخلاف الابنية رفع الحدث وان أخره عن الغسل وكلام النووي كالصريح في هذا سم على الغاية والحاصل انه اذا كان عليه حدث أصغر فاما أن يتوضأ قبل الغسل أو بعده فان توضأ قبل الغسل فلا بد لصحة الوضوء من نية من نيته المتقدمة وان توضأ بعد الغسل فان أراد الخروج من خلاف من أوجبه فكذلك وان لم يرد الخروج من الخلاف المذكور فيسكفيه نية سنة الغسل وان لم يكن عليه حدث أصغر نوى بالوضوء سنة الغسل تقدم أو تأخر شيخنا ح ف قال ع ش وفائدة بقاء الوضوء مع الحدث الا كبر صحة الصلاة بعد رفع الحدث الا كبر بنيته وحده من غير خلاف اه (قوله وله أن يؤخره الخ) أي ولو كان الغسل مسنوناً خلافاً لمن خصه بالواجب ويندب كونه قبل الغسل ثم في أثناءه برماوى (قوله وغضون بطن) بكسر الطاء وسكونها ع ش أي طياتها والبطن بالكسر عظيم البطن والمعنى غضون شخص بطن (قوله لما وصلت اليه يده) يقتضى هذا أن ما لم تصله يده لا يسن ذلك وليس كذلك بل يسن له أن يستعين بعود ونحوه شيخنا ع ش ماوى (قوله خروجا من خلاف من أوجبه) فيه ان من أوجبه أوجبه في جميع بدنه واذا كان كذلك فلا يحسن جعله علة لقوله لما وصلت اليه يده فالاولى حذف قوله لما وصلت اليه يده ويكون كلامه عاما لجميع البدن شيخنا ح ف ثم رأيت قولاً عند المالكية أنه لا يجب الاستعانة فيما عجز عنه قاله ابن حبيب وصوبه ابن رشد (قوله شقه الايمن) اكن يغسل شقه الايمن من قدام ثم من خلف وكذا يقال في الايسر بخلاف الميت فانه يغسل المقدم بشقيه ثم المؤخر بشقيه لانه أسهل لانه يلزم عليه انقلابه مرة واحدة ولو غسل كالحي لزم انحرافه مرتين مرة من جهة يمينه ومرة من جهة يساره (قوله والاصل) أي وصرح به الاصل ع ش (قوله وان تتبع الخ) ليس هذا من أكمل الغسل بل هو سنة مستقلة (قوله غير محدث) أي وغير مصانعة وغير محرمة شيخنا (قوله اثر) بفتح الحاء أو بكسر فسكون

نحو حيض) كنفاس (مسكا) بأن يجعله على قطنه ويدخلها فرجها بعد اغتسالها الى المحل الذي يجب غسله للامس به مع تفسير عائشة له بذلك في خبر الشيخين وتطيبا للمحل (٩٦) فان لم تجد مسكا (فطيبا) فان لم تجده (فطينا) فان لم تجده فالماء كاف اما المحدة فيحرم

عليها استعمال المسك والطيب نعم تستعمل شيئا يسيرا من قسط أو أظفار ويحتمل الحاق الحرمة بها والتقييد بغير المحدة مع ذكر نحو الطين من زيادتي (وأن لا ينقص) في معتدل الخلقة (ماء وضوء عن مد وغسل عن صاع) تقريرا فيهما للاتباع رواه مسلم فعلم أنه لا يحمله حتى لو نقص عن ذلك وأسبغ أجزا ويكره الاميراف فيه والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث بغدادى (ولا يسن تجديده) أى الغسل لأنه لم ينقل ولم فيه من المشقة (بخلاف وضوء) فيسن تجديده بقيد زده بقول (صلى به) صلاة ما روى أبو داود وغيره خبر من توضأ على طهر كتب له عشر حسنات (ومن اغتسل لفرض ونفل) كجناية وجعة (حصلا) أى غسلها (أو لاحدهما حصل) غسله (فقط) عملا بما نواه في كل وانما لم يندرج النفل في الفرض لأنه مقصود فأشبهه سنة الظهر مع فرضه وفارق ما لو نوى بصلاته الفرض دون التحية حيث تحصل التحية وان لم ينوها بان القصد ثم اشغال البقعة بصلاة وقد حصل وليس القصد هنا النظافة فقط بدليل أنه يتيمم عند

شوبرى (قوله حيض) ولو احتمالا كما في المتحيرة على الوجه حج ع ش (قوله للامس به) أى بالاتباع وقوله بذلك أى بالجعل المذكور (قوله فان لم تجد مسكا) الترتيب لسكال السنة لاصلا شوبرى (قوله فطيبا) أى غير المسك بدليل المقابلة (قوله فالماء كاف) أى غير ماء الغسل الراجع للحدث وعند الشيخ عميرة الاكتفاء بماء الغسل الراجع للحدث وقوله كاف أى في دفع الكراهة لا عن السنة خلافا لاسنوى شوبرى (قوله تستعمل الخ) معتمد خلافا للخطيبى (قوله من قسط أو أظفار) نوعان من البخور ويقال في القسط كست بضم الكاف كما في الشوبرى وفي البرماوى الاظفار شئ من الطيب أسود على شكل ظفر الانسان ولا واحد له من لفظه اه (قوله ويحتمل الخ) ضعيف (قوله بها) أى بالمحدة وكذا الصائغة حل أى من حيث كونها تستعمل شيئا يسيرا من قسط أو أظفار (قوله وان لا ينقص) بفتح أوله متعديا قال تعالى ثم لم ينقصوكم شيئا وقاصرا وان اختلف الفاعل عليهما فقوله ماء وضوء يجوز في لفظ ماء الرفع على أنه فاعل ينقص والنصب على أنه مفعول وهذا أولى لان نسبة النقص الى المغتسل أولى شوبرى لكن قول الشارح في معتدل الخلقة يؤيد الاول والاقوال معتدل الخلقة ثم ان صنيعة يقتضى أن هذا من أكمل الغسل وليس كذلك ومن ثم قال المنهاج ويسن أن لا ينقص فذكره عاملا إشارة الى أنه سنة مستقلة وذكر حكم ماء الوضوء لانه من سنن الغسل قال س ل وظاهر كلامه أن المستحب عدم النقص لا الاقتصار على المد والصاع وعبر آخرون بأنه يندب المد والصاع وقضيته أنه يندب الاقتصار عليهما قال الخطيب وهذا هو الظاهر لان الرفق محبوب اه (قوله ولا يسن تجديده) ومثله التيمم وضوء دائم الحدث على ما قال القزى انه الاشبه شوبرى (قوله بخلاف وضوء) أى وضوء السليم اما وضوء صاحب الضرورة فلا يستحب تجديده كما قال الشوبرى وع ش (قوله فيسن تجديده) ولو لم يجد الا بعض ماء لا يكفي استعماله كما هو ظاهر وتيمم عند فقد الماء أو تعذر استعماله كما وافق عليه شيخنا اه شوبرى ومحل سن التجديد ما لم يعارضه فضيلة أو الوقت والاقدمت عليه لانها أولى كما أفقته والد شيخنا اه حل وشوبرى (قوله صلى به) ولو سنة الوضوء وفي كلام الاستاذ أبى الحسن البكرى غير سنة الوضوء فيما يظهر أى لئلا يلزم التسلسل اذا قلنا لاسنة للوضوء المجدد كما هو ظاهر حديث بلال حل وأجيب بأن هذا مقوض اليه فله تركه بقطع سنة الوضوء فلو جده قبل أن يصلى به كره تنزيها لا تحريما وقال حج يحرم ان قصد به العبادة اه ع ش وعبرة س ل فان قصد به عبادة مستقلة حرم اه والمراد بالعبادة المستقلة أنها عبادة مطلوبة في ذاتها كما في ع ش على مر (قوله صلاة ما) ولو ركعة وتر وصلاة جنازة (قوله ومن اغتسل الخ) ولو طلب منه أغسال مستحبة كعيد وكسوف واستسقاء وجعة ونوى أحدها حصل الجميع مساو وانما المنوبة وقياسا على ما لو اجتمع عليه أسباب أغسال واجبة ونوى أحدها لان مبنى الطهارة على التداخل حل والمراد بحصول غير المنوى سقوط طلبه (قوله كجناية وجعة) أى كغسل جنابة وغسل جعة والافنفس الجنابة ليست فرضا والجمعة ليست نفلا عشاوى (قوله اشغال البقعة) التعبير به لغة قليلة وكان الاولى أن يقول شغل البقعة لان فعله شغل قال تعالى شغلنا أموالنا وفي المختار شغل بسكون الغين وضمها وشغل بفتح الشين وسكون الغين و بفتحتين فصارت أربع لغات واجمع أشغال وشغله من باب قطع فهو شاغل ولا تقل أشغله لانها لغة رديئة اه ع ش على مر (قوله ومن أحدث وأجنب) هلا قال

ومن

ينوها بان القصد ثم اشغال البقعة بصلاة وقد حصل وليس القصد هنا النظافة فقط بدليل أنه يتيمم عند عجزه عن الماء وقولى لفرض ونفل أعم من قوله كجناية وجعة (ومن أحدث وأجنب)

ولو مرتباً هذا أعم من قوله ولو أحدث ثم أجنب أو عكسه (كفاه غسل) (٩٧) وان لم ينوم معه الوضوء لاندراج الوضوء فيه

(باب في النجاسة وازالتها)

(النجاسة) لغة ما يستقدر

وشرعاً بالخدم مستقدر يمنع

صحة الصلاة حيث

لا مخرج وبالعبد (مسكر

مائع) نكمر وخرج بالمائع

غيره كبنج وحشيش مسكر

فليس بنجس وان كان كثيره

حراماً ولا ترد الخمر المعقودة

ولا الحشيش المذاب نظراً

لاصاهما (وكاب)

(قوله لعل الاولى أن يقول

الح) لك أن تقول حصل

بالواو الرد على الاصل

والمقصود بالغاية الرد على

من قال عند الترتيب نية كل

وعلى من قال بعدم كفاية

الغسل عن الاصغر ولو نواه

تدبره (قوله بأنه حد للنجس)

أي العين الا للنجاسة بمعنى

الوصف أي لانه لا يستقدر

الا العين والجواب بالتسليم

أي تسليم أنه تعريف للعين

لا الوصف تدبر (قوله وان

كان في أصله جامداً) لعل

المعنى أنه في حال جوده ليس

فيه اسكار والانا في قول

الشارح ولا ترد الخ لكن

جزم بعضهم ووافقه الرمي

بأن ما كان أصله جامداً أي

ولم يسكر حال جوده أو سبق

له حالة اسكار كالحشيش

والخمر المذاب وصار فيه شدة

مطرية بالنجس تأمل (قوله وفيه أنه يلزم الح) هذا لا يرد

بعد تعليله بقوله لانه جامد مقتضى أنه قبل تقطيعه جامد فاذا تأملت وجدت لامناً بين عبارتي مر والبرماوى اه شيخنا قويسني

ومن أحدث حدثاً أصغر وأكبر كفاه غسل ليسكون الا كبر شاملاً للحيض والنفاس وأجيب بأنه اقتصر على الجنابة لكونها توجد بدون الحدث الاصغر بخلاف الحيض والنفاس فانهما لا يوجدان بدونه أي الحدث الاصغر فله دره (قوله ولو مرتباً) لعل الاولى أن يقول ولو معاً لان المعية هي التي أدخل بها الاصل فالاولى أن يغني بها تأمل (قوله لاندراج الوضوء) أي لاندراج موجب الوضوء عشاوى

أي في بيان افرادها وكيفية ازالته المذ كورة في قوله وما نجس ولو معصاً له فانه ذكر فيه كيفية ازالة النجاسة المغلظة والمخففة والمتوسطة والمراد بالنجاسة هنا أعيانها والضمير في ازالته عائداً اليها بمعنى الوصف ففيه استخدام وأخرت عن الوضوء والغسل إشارة الى أنه لا يشترط في صحته ما تقدم ازالته لانه يكفي كما علمت مقارنة ازالته لهما وقدمت على التيمم إشارة الى أنه يشترط في صحته تقدم ازالته اه حل والشرط مقدم على المشروط (قوله وشرعاً بالخدم مستقدر) لك أن تقول اعتبار الاستقدار فيها يناقض اعتبار عدمه في الحد المذ كور في شرح الروض كغيره بقوله كل عين حرم تناوّلها إلى أن قال لا حرمتها ولا الاستقدارها ونفيه في قولهم في الاستدلال على نجاسة الميتة كما في شرح الروض كغيره لحرمة تناوّلها قال تعالى حرمت عليكم الميتة وتحريم ما ليس بمحترم ولا مستقدر ولا ضرر فيه يدل على نجاسته فليستأمل سم على حجج وأجيب عن الاول بأن المعنى أن حرمة تناوّلها لا لكونها مستقدرة بل للنجاسة التي هي أبلغ من الاستقدار وهذا لا يناقض استقدارها شرعاً (قوله يمنع الح) فان قلت هذا حكم من أحكام النجاسة وادخال الحكم في التعريف يؤدي الى الدور لان تصور النجاسة متوقف على هذا الحكم أعني كونها تمنع صحة الصلاة من حيث أنه جزء من تعريفها وهذا الحكم متوقف عليها لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره لا يقال أنه رسم لان الشارح قال وبالحد الح الا أن يراد بالخدم ما قبل العدف يشمل الرسم شيخنا وما اعترض به ابن النقيب وغيره بأنه حد للنجس لا للنجاسة رد بان النجاسة تطلق على الاعيان أيضاً على أن أهل اللغة قالوا ان النجاسة والنجس بمعنى واحد شرح مر باختصار (قوله مسكر) المراد به هنا المعطى للعقل لاذوال الشدة المطربة والالم يحتاج لقوله مائع زى أي لان ما فيه شدة مطربة لا يكون الامعاء ح ف وعبارة سم على حجج مسكر أي صالح للاسكار ولو بانضمامه لغـ يره فدخلت القطرة من المسكر أو يقال مسكر ولو باعتبار نوعه اه والعبرة بكون الشيء جامداً أو مائعاً بحالة الاسكار فالجامد حال اسكاره طاهر والمائع حال اسكاره نجس وان كان في أصله جامداً مر (فرع) سئل شيخنا مر عن الكشك اذا صار مطرباً ثم قطع وجف هل يكون نجساً فأجاب بأنه طاهر لانه جامد والمسكر لا يكون نجساً الا اذا كان مائعاً اه ع ش وفيه أنه يلزم عليه صيرورة النجس طاهر بالجلفاف وهذا لا نظيره وعبارة البرماوى وأما الكشك فظاهر ما لم تصرف فيه شدة مطربة والا فهو نجس أي ان كان مائعاً اه ومثله قل (قوله كبنج) بفتح الباء قاموس ع ش ولا يرد ما يقال ان البنج والحشيش مخدران لا مسكران فهما خارجان بقيد الاسكار فلا يحتاج في اخواجهما الى زيادة مائع وذلك لانه قد صرح في المجموع بأن البنج والحشيش مسكران شرح مر وع ش عليه فتعلم بهذا أنه كان الاولى للشارح أن يقول مسكرين بدل قوله مسكر (قوله ولا ترد) أي على المائع (قوله ولا الحشيش المذاب) أي ما لم تزيد وترغى والا فنجسة ولو صار في مذابه شدة مطربة وصار مسكراً حرم وصار نجساً بحسب الطبلاوى شورى وسم (قوله نظراً لاصاهما) أي فما كان

(١٣ - بحيرى - اول)

ما نفع حال اسكاره كان نجسا وان جدوما كان جامدا حال الاسكار يكون طاهرا وان انما ع كالحشيش
 المذاب وكالكشك المسكر حال جوده والحاصل أن ما فيه شدة مطربة نجس سواء كان مائعا أو جامدا
 قال كشك الجامد لو صار فيه شدة مطربة كان نجسا اه حل ورده مر وقال بطهارته (قوله ولو
 معلما) الغاية للتعميم لا لرد لعدم الخلاف في خصوص المعلم كما يعلم من شراح الاصل ثم رأيت الاطفيحي
 قال انها للرد على من قال بطهارة المعلم (قوله لانه أسوأ حالا من السكب) أي فنجاسته ثابتة بالقياس
 الاولوي ولم يستدل بقوله تعالى أو لحم خنزير فانه رجس كما استدل به الماوردي حيث جعل ضمير فانه
 راجعا للمضاف اليه وهو الخنزير وان كان الاكثر رجوعه للمضاف لانه يحتمل رجوع الضمير للحمه بل
 هو الظاهر لانه المحدث عنه فيدل على نجاسة لحمه بعدم موته ولا بدل على نجاسة جلته في حال حياته ومن ثم
 قال النووي ليس لناديل واضح على نجاسته اه (قوله لانه لا يجوز) علة للعلة أي لا يجوز اقتناؤه بحال
 مع تأني النفع به فلا ترد الحشرات اذ لا يجوز اقتناؤه ها وهي مع ذلك طاهرة اذ لا نفع بها ظاهر افعدم جواز
 اقتناؤه مع تأني النفع به بالجل عليه مثلا بدل على نجاسته تدبر (قوله مندوب) أي مدعو الى قتله بل
 قد يجب ان كان عقورا شو برى (قوله من غير ضرر فيه) خرج به الفواسق الخمس فانهم يقتلن
 اضررهن (قوله مع غيره) أي غير كل وشمل الغير الآدمي وهو كذلك ان كان على صورة غير الآدمي
 اتفاقا فان كان على صورة الآدمي ولو في نصفه الا على فأفنى شيخنا الرمي كوالده بطهارته وثبوت سائر
 أحكام الآدميين له ثم قال وعلى الحكم بالنجاسة به على حكم الطاهر في الطهارات والعبادات والولايات
 كدخوله المسجد وعدم النجاسة به مع الرطوبة وعدم نجس نحو مائع بمسه وصحة صلاته وامامته
 واعتكافه وصحة قضائه وتزويجه موليته ووصايته ويعطى حكم النجس في عدم حل ذبيحته ومناكحته
 وتسريه وارثه ولو من أمه وأولاده وعدم قتل قاتله واختلاف فيما يجب فيه على قاتله فقيل دية كامل وقيل
 أوسط الديات وقيل اخسها وقيل قيمته وقال الخطيب بمنعه من الولايات وقال ابن حجر بجواز تسريه
 ان خاف العنت وقال شيخنا بآثاره من أمه وأولاده ومال الى وجوب دية كامل وذكر عن بعضهم ان
 الآدمي المتولد بين شاتين يصح منه أن يخطب ويؤم بالناس ويجوز ذبحه وأكله اه وقياسه ان الآدمي من
 حيوان البحر كذلك وفي كلام بعضهم ان المتولد بين سمك وآدمي له حكم الآدمي ومقتضاه حرمة
 أكله وهو ظاهر فانظره كالذي قبله اه قل على المحلى (قوله وهذا أولى من قوله وفرعهما) لانه يوهم
 ان المتولد من أحدهما مع غيره طاهر وأيضا يلزم على كلام الاصل التكرار لان فرع كل مع الآخر دخل
 في السكب والخنزير لانه لما كلب أو خنزير (تنبيه) الظاهر ان المسالك الذي أصابه مغلف ولم يسبغه
 مع التراب يجوز له دخول المسجد عملا باعتقاده لكن هل للحاكم منعه لتضرر غيره بدخوله حيث
 يتلوث المسجد فيه نظر فان قلنا له منعه فهل له المنع من الآدمي المتولد بين آدمية وكلب أو يفرق فيه نظر
 اه شو برى ونقل عن حجاج ان له منعه حيث خيف التلويث لان عدم منعه منه يلزم عليه فساد عبادة غيره
 ع ش (قوله ومنهيا تبعا لاصاله) المراد بآصاله البدن الذي انفصل منه فلا يرد أنه هو اصل فكيف يكون
 فرعاه والحاصل أنه أصل باعتبار التخلق منه فرع باعتبار انفصاله عن غيره شيخنا (قوله لذلك) أي تبعا
 لاصاله وظاهر كلامهم هنا انه لا يشترط اطهارة المني كونه خارجا من محل معتاد أو مما قام مقامه مستحكما
 أولا ولا ان يكون خارجا في سن يمكن فيه ذلك ان فرض وجود مثل ذلك حل وعبرة ع ش فرع اذا قلنا
 بطهارة المني تخرج من آدمي في نحو سبع سنين وفيه صفات المني فهل هو طاهر قد يقال هو نجس لان هذا
 ليس منيا لانه لا يمكن قبل التسع وتلك الصفات ليست صفات المني لانها انما تكون صفات في حد الامكان
 والاصل في الخارج من البطن النجاسة مر اه (قوله عن عائشة الخ) ومن المعلوم انه كان مختلطاً بمني

ولو لمهما لم يطره ورائه
 أحكم الآتي (وخنزير)
 لانه أسوأ حالا من السكب
 لانه لا يجوز اقتناؤه بحال
 ولانه مندوب الى قتله من
 غير ضرر فيه (وفرع كل)
 منهم ما مع غيره تغليباً بالنجس
 وهذا أولى من قوله
 وفرعها (ومنها) تبعا
 لاصاله بخلاف مني غيرها
 لذلك وخبر الشيخين عن
 عائشة أنها كانت تحك المني
 من ثوب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ثم يصلى فيه

(قوله وان كان الاكثر
 رجوعه الخ) عارضه عود
 الضمير لا قرب مذكور
 وايضا عوده للمضاف يؤدي
 للتكرار لان له قد تقدم في
 الميتة وعدم التكرار أولى
 اه حجاج في شرح العباب
 (قوله وعدم النجاسة به
 مع الرطوبة) قال حجاج في
 العباب لا يعني عن نجاسته
 الا بالنسبة له ونحو زوجته
 اه (قوله وقال حجاج بجواز
 تسريه الخ) وكذا تزوجه
 كما صرح به في شرح العباب

(وميتة غير بشر وسمك

وجراد) حرمة تناولها قال

تعالى حرمت عليكم الميتة

والدم أما ميتة البشر وتاليه

فطاهرة لحـل تناول

الاخيرين ولقوله تعالى

ولقد ذكرنا بني آدم في الاول

وقضية تكريرهم أن لا يحكم

بشجاستهم بل موت وسواء

المسلمون والكفار وأما قوله

تعالى إنما المشركون نجس

فالمراد نجاسة الاعتقاد أو

اجتنابهم كالنجس لالنجاسة

الابدان والمراد بالميتة

الزائلة الحياة بغير ذكاة

شرعية وان لم يسلم دم فلا

حاجة الى أن يستثنى منها

جنين الذكاة والصيد الميت

بالضغطة والبعير الناد الميت

بالسهم (ودم) لما صر من

(قوله ولا يلزم من طهارتهم

الح) فيه أنه لم يسق آية إنما

الحل للاستدلال على الطهارة

بعد التأويل وإنما المسوق

له آية ولقد ذكرنا الح وهذه

الآية إنما أتت بها إيرادا

وأولت بتأويلين بل بثلاثة

لرفع الإيراد فهذه العبارة

مبنية على التساهل شيخنا

قويسني (قوله فانه يحل

أكلهما) على الاصح

شوبري هذا هو المفتي به

وان تقدم في اول الغسل

ويأتي في آخر هذا الدرس

أنهما لا يؤكلان لان

الاكل مقتض طهارتهما اه

شيخنا (قوله رجه الله وان

يسل دم الح) هذه غاية في مفهوم كلامه

للا رد على القفال اه قويسني

احدى زوجاته لانه كان معصوما من الاحتلام بناء على أنه من الشيطان وعلى فرض ان يكون من منبه
وحدوه وقتنا بطهارة فضلاته فاراد بفضلاته التي قام الدليل على طهارتها البول والغائط والدم ونحوها وأما
المنى فلم يبق الدليل على طهارته ولا يجوز الحل على الخصوصية الا بدليل فيكون حكمه فيه حكمنا وفيه
ان هذا لا ينقض الا ان امتنع القياس حل وهو غير ممتنع بل أولوى حـف أو نقول هذا الاستدلال مبنى
على القول الضعيف بأن فضلاته غير طاهرة (قوله غير بشر) أى ومالك وجنى على ما بحث شو برى
(قوله حرمة تناولها) أى من غير استئذان فيها فلا يرد نحو البصاق ومن غير ضرر فلا يرد ما فيه ضرر
كالسميات (قوله فطاهرة) وقيل ان ميتة لآدمى نجسة وبه قال الامام مالك وأبو حنيفة وعليه يستثنى
الانبياء قبيل والشهداء وهل يطهر بالغسل على هذا القول قال أبو حنيفة والبعوى من أئمتنا انه يطهر
ومقتضى المذهب خلافه اه قل على الجلال وقال الشيخ سلطان لانه لو تنجس بالموت لكان نجس العين
ولم تؤمر بغسله كسائر الاعيان النجسة لا يقال ولو كان طاهر لم تؤمر بغسله كسائر الاعيان الطاهرة لا با
نقول قد عده غسل الطاهر بدليل المحدث ولا كذلك نجس العين (قوله ولقد ذكرنا بني آدم) قال ابن
عباس بأن جعلهم بأكلون بالايدي وغيرهم بأكل بفيه من الارض وقيل بالعقل وقيل بالنطق والتميز
والفهم وقيل باعتدال القامة وقيل بحسن الصورة برماوى وخلق آدم يوم الجمعة ونفخت فيه الروح يوم
الجمعة وأسكن الجنة يوم الجمعة ونبي يوم الجمعة وأهبط من الجنة يوم الجمعة وتيب عليه يوم الجمعة واجتمع
بحواء يوم الجمعة ومات يوم الجمعة وله من العمر ألف سنة ولم يمض حتى بلغ ولده وولد له أر بعين ألفا
وعاشت حواء بعده سنة وقيل ثلاثة أيام ودفنت بحنبله اه سحيمي على عبد السلام (قوله وقضية
تكريرهم) أى وقضية عموم تكريرهم في الآية اذ لم يرد تخصيص قل على الجلال (قوله نجاسة
الاعتقاد) أى فساده فهو محال لان النجاسة إنما تكون في الاعيان فيكون في الآية مضاف مـ
والثقدير إنما اعتقاد المشركين نجس أى فاسد وقوله أو اجتنابهم كالنجس فيكون في الآية تشبيه بليغ
أى إنما المشركون كالنجس في وجوب الاجتناب وقيل اسهام من باب السكينة فأطاق المزوم وهو
النجس وأريد اللزوم وهو وجوب الاجتناب شيخنا عزى (قوله لالنجاسة الابدان) قد يقال هذه
الآية في المشركين الاحياء والكلام هنا في الموتى عـش ولا يلزم من طهارتهم حال حياتهم طهارتهم بعد
موتهم بدليل نجاسة لآدمى بعد موته عند المالكية والحنفية الا لانبياء قبيل والشهداء عندهم (قوله
الزائلة الحياة) يرد عليه جنين الذكاة الذي لم تحله الحياة لانه لا حياة له تزول مع انه طاهر يحل أكله
كالعلقة والمضغة فانه يحل أكلهما على الاصح شو برى وأجيب بأن المراد بالزائلة الحياة المعدومة الحياة
فيصدق بعدم وجود الحياة رأسا حـف (قوله وان لم يسلم دم) بأن كانت مما لا نفس له سائلة خلا للقفال
حيث ذهب الى طهارة ميتة ما لا نفس له سائلة شو برى وهذا يدل على انه غاية لقول المتن وميتة الح قال
عـش ولك أن تجعله غاية في الذكاة ويكون الغرض منه التنبية على طهارة الذكاة وان لم يسلم دم اه
فكأنه قال اما زالت حياته بذكاة شرعية فهو طاهر وان لم يسلم دم عند ذبحها فيكون غاية في المفهوم
الذي هو المنفى بغيره ويكون الغرض من الردة على القفال أيضا القائل بأن الذكاة التي لم يسلم دمها وقت
الذبح ميتة نجسة اه شيخنا (قوله بالضغطة) أى الرجة والالغاء بان ألبأته الجراحة الى حائط وضمته حتى
ماتت وعبرة ترى يقال ضغطه أى رجه الى حائط ونحوه اه (قوله الميت بالسهم) فان الشارع جعل ذلك
ذكاتها حل (قوله ودم) وان تحلب من سمك أو كبدا أو طحال حل ويستثنى منه المنى اذا خرج
بلون الدم زى والدم الباقي على اللحم وعظامه من الذكاة نجس معفو عنه كما قاله الحلبي ومعلوم ان العفو
لا ينافى النجاسة فـر ادم من عبر بطهارته انه معفو عنه شرح مـر وقوله نجس معفو عنه صور به بعضهم بالدم

يسل دم الح) هذه غاية في مفهوم كلامه

الباقى على اللحم الذى لم يختلط بشئ كالأوز بحت شاة وقطع لجهاء وبقى عليه أثر من الدم بخلاف ما لو اختلط
 بغيره كما يفعل فى التى تذبح فى المحل المعد لذبائحها الآن من صب الماء عليها لزالة الدم عنها فإن الباقى من الدم
 على اللحم بعد صب الماء لا يعنى عنه وإن قل لا اختلاطه بأجنبى وهو تصوير حسن فليتنبه له ولا فرق فى
 عدم العفو عما ذكر بين المبتلى به كالجزارين وغيرهم ع ش على م وقد يقال الماء لا صلاح اللحم
 فلا يعد أجنبيا (قوله كطحال وكبد وعلاقة) أى وإن سحقت وصارت كالدم فيما يظهر ع ش (قوله لانه
 دم مستحيل) لك أن تقول كونه كذلك لا يقتضى نجاسته بدليل المنى واللبن الآن يجب أن المراد
 مستحيل إلى فساد لا إلى صلاح فتأمل سم (قوله وقىء) وهو الخارج بعد وصوله إلى المعدة بل إلى مخرج
 الجوف الباطن وهو الحاء عند شيخنا م وقد يشك كل عليه الخارج من الصدر من الباغم فإن
 الصدر مجاوز لمخرج الحاء بكثير ثم رأيت فى شرح العباب لابن حجر وقولهم بطهارة الباغم الخارج
 من الصدر صريح فى أن الواصل للصدر وما فوقه إذا عاد قبل وصوله للمعدة لا يكون نجسا اه
 حل واعتمد ذلك ح ف ورد قوله بل الخ وقال إن مخرج الحاء إنما هو معتبر فى الخروج لافى
 الدخول يعنى أن ما فى المعدة إذا وصل إلى مخرج الحاء يقال له قىء وينجس وأما الداخل فى
 حال الاكل إذا وصل إلى مخرج الحاء ثم خرج فلا يكون نجسا والماء الخارج من فم النائم إن
 كان منتنا أو مصفرا فهو نجس ويعنى عنه لمن ابتلى به حل وعبرة ع ش على م والباغم
 الصاعد من المعدة نجس والماء السائل من فم النائم نجس إن كان من المعدة كأن خرج منتنا بصفرة
 لأن كان من غيرهما أو شك فى أنه منها أو لافانه طاهر نعم لو ابتلى به شخص فالظاهر كما فى الروضة العفو
 أى وإن كثرت ولا فرق بين أن يسيل على ملبوسه أو غيره لمشقة الاحتراز عنه ومثله بالاولى ما لو ابتلى
 بدمائه والمراد بالابتلاء بذلك أن يكثر وجوده بحيث يقل خلوه عنه ويستثنى من القىء غسل
 النحل فهو طاهر لانه قيل انه يخرج من فم النحلة وهو الاصح وقيل من دبرها فهو مستثنى من
 الروث وقيل من ثديين صغيرين تحت جناحها فهو مستثنى من لبن ما لا يؤكل عميرة ومن القىء ما عاد
 حالا ولحم نحو كاك كذلك فلا يجب فيه تسبيح الفم كما لا يجب تسبيح الدبر منه وإن خرج حالا بلا
 استحالة قل واعتمد ع ش انه لا يجب تسبيح الدبر من خروج ما من شأنه الاستحالة وإن
 لم يستحل كاللحم المغلظ وانه يجب تسبيحه من خروج ما من شأنه عدم الاستحالة وإن استحالة
 ويسبغ الفم من خروج اللحم غير مستحيل اه ح ف (قوله وإن لم يتغير) أى وإن لم يخرج متغيرا
 ولو ما فوق القلتين خلا فلا لاسنوى حيث ادعى أن الماء دون القلتين يكون متنجسا لانجسا فيظهر
 بالذكاة قياسية على الحب وفرق بأن تأثير الباطن فى المائع فوق تأثيره فى غيره حل قال ابن حجر فى
 التحفة وعن العدة والحاوى الحزم بن جاسة نسج العنكبوت ويؤيده قول الغزالي والقزوينى انه
 من لعابها مع قولهم انها تغذى بالذباب الميت لكن المشهور والطهارة كما قاله العلامة السبكي والاذرى
 أى لان نجاسته تتوقف على تحقق كونه من لعابها وأنها لا تغذى الا بذلك وإن ذلك النسج قبل احتمال
 طهارة فها وأتى بواحد أى من أين لنا واحد من هذه الثلاثة اه (قوله كالغائط) أى قياسا عليه
 ولعله لم يحل القىء مقيسا على البول بل جعله مقيسا على الغائط لانه أشبه به من البول ع ش قال
 الشوبرى وفيه انه مقيس عليه وهو مقيس كاذ كره بعد أى فى قوله وروث كالبول فإبراجع القياس
 على المقيس اه (قوله وروث) أراد به ما يشمل الغائط لانه قيل انه خاص بغير آدمى (قوله
 من حب متصلب) بحيث لو زرع لبنت وكذا ما ألقاه من بيضة ابتاعها إذا كانت لوحضت لفرخت
 خلافا لبعضهم اه م روع ش (قوله وبول) والحصة التى تخرج عقبه إن نيقن انعقادها منه فهى

نحره ولقوله تعالى أو دما
 مسفوحا أى سائلا بخلاف
 غير السائل كطحال وكبد
 وعلاقة (وقيء) لانه دم
 مستحيل (وقىء) وإن لم
 يتغير كالغائط (وروث)
 بمثابة كالبول نعم ما ألقاه
 الحيوان من حب متصلب
 ليس بنجس بل متنجس
 يغسل ويؤكل (وبول)
 للأص بصب الماء عليه فى
 خبر الشيخين المتقدم أول

(قوله ويستثنى من القىء
 الخ) ولو شربت عسلا نجسا
 ومجنه فطاهر لا لم تتحقق
 أنه عين مباشرته اه حج
 فى شرح العباب عن ابن
 العماد (قوله من فم النحلة)
 الاولى من بطنها لان نجاسة
 القىء لخروجه من الباطن
 فيصح الاستثناء حينئذ
 وعلى القول بخروجه من
 فمها فهو من لعابها وجرى
 عليه الاكثر والقول بانه من
 بطنها لانه استحالة لصلاح
 كالمسك فلا استثناء أفاده
 حج فى شرح العباب اه

الطهارة (ومدى) بمهمة للامر بغسل الذكرك منه في خبر الشيخين في قصة علي رضي الله عنه وهو ماء أبيض رقيق يخرج غالباً عنه
 ثوران الشهوة بغیر شهوة قوية (وودی) بمهمة كالبول وهو ماء (١٠١) أبيض كدر تخين يخرج اما عقبه حيث

استمسكت الطبيعة أو
 عند حل شيء ثقيل (ولبن
 ما لا يؤكل غير بشر) كابن
 الاثنان لانه يستحيل في
 الباطن كالدم أما لبن ما يؤكل
 ولبن البشر فطاهر ان أما
 الاول فلقوله تعالى لبنا
 خالصا سائغا للشاربين وأما
 الثاني فلانه لا يليق بكرامته
 أن يكون منشؤه نجس ولا
 فرق بين الاثنى الكبيرة
 الحية وغيرها كما شمله تعبير
 الصيمري بلبن آدميين
 والادميات وقيل لبن الذكر
 الصغير والميتة نجس والاوجه
 الاول وجري عليه جماعة
 لان السكرامة الثابتة للبشر
 الاصل شموها للكل وتعبر
 جماعة بالآدميات الموافق
 لتعليقهم السابق جري
 على الغالب وما زيد
 على المذكورات من
 نحو الجرة وماء المتلفظ
 هو في معناها مع أن بعضه
 يعلم من شروط الصلاة (و)
 جزء (مبان من حي كميته)
 طهارة ونجاسة لخبر ما قطع
 من حي فهو ميت رواه
 الحاكم وصححه على شرط
 الشيخين فجزء البشر
 والسمك والجراد طاهر
 دون جزء غيرها (الأنحو

نجسة والافتنجسة اه حل ﴿فرع﴾ لو ابتل بحب بماء نجس أو بول وصار رطبا وغسل بماء
 طاهر حال الرطوبة طهر ظاهرا وباطنا وكذا اللحم اذا طبخ بهما وغسل يطهر ظاهرا وباطنا زى
 (قوله بمهمة) ويجوز اهما لها سكة وقد تكسر مع تخفيف الياء وتشديد ها حج فففيه ست لغات
 لان السكون والكسر في كل (قوله في قصة علي رضي الله عنه) أي لما قال كنت رجلا مذاء
 فاستحييت أن أسأل النبي صلى الله عليه وسلم اقرب ابنته مني فاخبرت المغيرة فسأله فقال يغسل ذكركه
 ويتوضأ قل على الجلال (قوله أبيض) وقيل أصفر (قوله بمهمة) ويجوز اجماعها حج (قوله
 كالبول) هلاقاسه على المذى لانه أشبه به ولعله قاسه على البول لوضوح دليله أعني صبوا عليه الخ وقيل
 لأن كلا منهما ما يكون للصغير والكبير والمذى خاص بالكبير ﴿فائدة﴾ ذكر علماء التشریح ان
 في الذكرك ثلاثة مجاري للمني ومجري للبول والودى ومجري بينهما المذى كذا في حلي (قوله حيث
 استمسكت الطبيعة) أي يابس ما فيها قل (قوله ولبن ما لا يؤكل) والفرق بين مني وبين ما لا يؤكل
 وبين لبنه ان كلام من المنى والبيض أصل حيوان طاهر بخلاف اللبن فانه مرباه والاصل أقوى من
 المربي حل (قوله لانه يستحيل الخ) فيه ان هذا يجري في لبن ما يؤكل مع انه طاهر وأجيب بان
 الدليل في الحقيقة هو القياس على الدم وقوله يستحيل بيان للجامع (قوله أما لبن ما يؤكل) أي
 المنفصل قبل موته ولو على صورة الدم ومثله المنى قل وزى (قوله منشؤه) أي مرباه (قوله وقيل
 لبن الذكرك الخ) ضعيف وقوله والاوجه الاول معتمد فعلم أن لبن الصغيرة طاهر ولا يشكك على منى
 الصغير حيث حكم بنجاسته لان الملاحظ في طهارة اللبن كونه غذاء وهو حاصل مع الصغير وم كونه أصل
 آدمي ولا يكون كذلك الا اذا كان في سنه ﴿فرع﴾ لو شك في اللبن أمن مأ كول أو آدمي أو لا فهو
 طاهر خلافا لادوار لان الاصل الطهارة سم شو برى ﴿فرع﴾ الانفحة طاهرة وان كان اللبن الذي
 شربته نجسا أو من مغلظ مر أي حيث أخذت من سحلة مذكاة لانا كل الطعام وان جاوزت الحولين
 خلافا لمن بحث الحاقها ببول الصبي ع ش (قوله لتعليقهم السابق) وهو أن اللانق بالآدمي أن
 لا يكون منشؤه نجسا ذهولا يأتي الا في الآدمية الكبيرة الحية حل (قوله وما زيد) جواب عن
 الحصر الذي استفيد من المتن زى لان الاقتصار في مقام البيان يفيد الحصر (قوله من نحو الجرة)
 بكسر الجيم وجعها جركسدة وسدر مصباح وهي ما يخرج البعير ونحوه ليجتر عليه أي ليا كلة ثانيا
 وأما قلة البعير وهي ما يخرج جانب فها اذا حصل له مرض الهياج فطاهرة لانها من اللسان اج قال
 ابن الصباغ ويعني عن الجرة لتعذر الاحتراز عنها قال في الايعاب انه محتمل وانما يقوى لمن يغلب نحو
 قوده فيض شو برى (قوله وماء المتلفظ) أي المتغير (قوله هو في معناها) فالجرة في معنى القيء
 وماء المتلفظ في معنى الدم أي وان كان يعني عن القليل منه كما يأتي في الصلاة شيخنا (قوله وجزء مبان)
 ومنه ما يسمى ثوب الثعبان على الاوجه وانظر لو اتصل الجزء المذكور بأصله وحلته الحية هل يطهر
 ويؤكل بعد التذكية أو لا ونظيره ما لو أحيى الله الميتة ثم ذكيت ولا يظهر في هذه الا الحل فكذا الاول
 فليتأمل شو برى (قوله جزء البشر) ومنه المشيمة التي فيها الولد فهي طاهرة من الآدمي نجسة من
 غيره انتهى شرح مر (قوله الانحو شعر) أي ورش مأ كول مالم ينفصل مع قطعة لحم تقصد

شعر) حيوان (مأ كول) كصوفه ﴿قوله خلافا لمن بحث الحاقها ببول الصبي﴾ فرق بان الاصل في البول عدم العفو بالضرورة ولا
 ضرورة بعد هما أي الحولين والاصل في الانفحة الطهارة الا ان خرجت الى اسم السكرش ولا تخرج اليه الا بأكل غير اللبن وبأن الحولين
 قد جعلهم الشارع أمدا في الطفل بخلاف الحيوان اه م في شرح العباب

والا فهو نجس تبعاطها وان لم تقصد فهو طاهر دونها ويغسل أطرافه ان كان فيها رطوبة أو دم وعلى هذا
يحمل ما في شرح شيخنا قل على الجلال وخرج بالشعر وما ذكر معه الظلف والقرن والظفر
والسن فهي نجسة لفقدها المعنى الذي خرج به نحو الشعر حجب شورى (قوله وفارته) بالهمز وتركه
وهي خراج بضم الخاء وتخفيف الراء مثل غراب بجانب سرقة الظبية كالسلعة تحتك لائقائه وقيل
يجوزها تلقاها كالبيضة بخلاف المسك التركي فانه نجس لانه دم مضاف اليه أجزاء وقيل انه يؤخذ من
حيوان غير مأكول وقال شيخنا يؤخذ من فرج الظبية كالخبيض انتهى برماوى ومحل طهارة المسك
وفارته ان انفصلت في حال حياة الظبية ولو احتمل الا فيما يظهر أو بعد ذكائها وكذا بعده وتم ان تهيأت
للخروج والأفنجسان ولوشك في نحو شعر أو ريش أهوم من مأكول أو غيره أو انفصل من حي أو ميت
أو عظم أو جلد أهوم من مذكى الماء كالأول أو من غيره أو في لبن أهوم من لبن مأكول أو لبن غيره فهو طاهر
ومن ذلك ما عمت به البلوى في مصرنا من الفراء التي تباع ولا يعرف أصل حيوانها الذي أخذت منه
هل هو مأكول اللحم أو لا وهل أخذ بعد تذكيته أو موته وقياس ما ذكر طهارتها كطهارة الفارة مطلقا
إذا شك في أن انفصلها من حي أو ميت خلافاً لتفصيل بهما لاسنوى وبجریان العادة برمي هذه الاشياء
وان كانت طاهرة فارق الحكم بطهارتها الحكم بنجاسة قطعة لحم وجدت مرمية في غير ظرف
لعدم جريان العادة برمي اللحم الطاهر ع ش (قوله أئنا) أى أمتعة البيت ومتاعاً أمتعة البيت
وغيره فهو أعم (قوله فنجس) ويعنى عن يسيره من غير نحو كلب وعن كثيره من مركوبه اه
حل (قوله كلفة) أى قال أهل الخبرة انها أصل آدمى حل وهي دم غليظ استحالت عن المني
سمى بذلك لسوقه بكل ماله مسه والمضغة قطعة لحم بقدر ما يمتدح استحالت عن العلقه حج
ويمنع أكلها أى العلقه والمضغة من المدكاة شرح الروض ومثله شرح الرمل في باب الاطعمة خلافاً
لشورى (قوله ورطوبة فرج) أى ما لم يخرج من محل لا يجب غسله والا فهي نجسة لانها حينئذ
رطوبة جوفية وهي اذا خرجت الى الظاهر يحكم بنجاستها م والحاصل أن رطوبة الفرج ثلاثة
أقسام طاهرة قطعاً وهي ما تكون في المحل الذي لا يظهر عند جالوسها وهو الذي يجب غسله في الغسل
والاستنجاء ونجسة قطعاً وهي ما وراء ذكر الجامع وطاهرة على الاصح وهي ما يصله ذكر الجامع وقيل
انها نجسة معفو عنها اه شيخنا (قوله كاصلها) وهو الحيوان لا المني (قوله دخان النجاسة) وكذا
دخان المتنجس كحطب تنجس ببول قال شيخنا وبه يعلم ما عمت به البلوى في الشتاء شورى وهذا
مكرر مع قوله في أول الطهارة ومن دخان نجس الآن يقال أتى به توطئة لقوله وكذا بخارها الخ (قوله يعنى
عن قائله) ما لم تكن هناك رطوبة والا فلا يعنى عنه لتزولهم الدخان منزلة العين فلوزال الريح الكثير
من الثوب ولم تكن رطوبة جازت الصلاة في ذلك الثوب حل ومن المعفو عنه الجبن المعمول بالانفحة
من حيوان تغذى بغير اللبن لعموم البلوى به شرح م وعاميه فتصح صلاة حامله ولا يجب غسل الفم
منه ويلحق بذلك الخبر المعمول بالسرجين فتصح صلاة حامله كما نقل عن شيخنا زى بالدرس ع ش
على م وقال مراده بالعفو الطهارة كما ذكره م على العباب (قوله ولو غير محترمة) وهي
مأسكت بقصد الخرية وان عصرت بقصد الخلية كما ان المحترمة مأسكت بقصد الخلية وان عصرت
بقصد الخرية والعبرة بقصد من يباشر لنفسه أو يوكل غيره وبقصد المتبرع وقصد المجنون كلا قصد بخلاف
السكران حل (قوله وان نقلت) الغاية لاردو النقل مكرره على المعتمد ولا يقال ان نقلها اتخذ لان
الاتخاذ المنهى عنه هو الاتخاذ بطرح شئ فيها اه وفي كلام الجلال ان هذا النقل حرام ورد بان الشيخين
صرح بعدم الحرمة في باب الرهن ع ش والمعتمد الكراهة قل على المحلى (قوله أتمخذ الخمر) أى

وروبره ومسكه وفارته
(فطاهر) قال تعالى ومن
أصوافها وأوبارها
وأشعارها أئنا ومتاعاً الى
حين وخرج بالمأكول نحو
شعر غيره فنجس ومنه نحو
شعر عضواً بين من مأكول
لان العضو صار غير مأكول
(كعلقة ومضغة ورطوبة)
فرج من حيوان طاهر
ولو غير مأكول فاتها طاهرة
كاصلها وقولى نحو ومن
طاهر من زيادنى ~~فرع~~
دخان النجاسة نجس يعنى
عن قليله وبخارها كذلك
ان تصاعد بواسطة نار لانه
جزء من النجاسة انفصله
النار بقوتها والافطاهر
وعلى هذا يحمل اطلاق من
أطلق نجاسته أو طهارته
(والذى يظهر من نجس
العين) شيا آن (خر) ولو
غير محترمة (نخلت) أى
صارت خلا (بلا) مصاحبة
(عين) وقعت فيها وان
نقلت من شمس الى ظل
أو عكسه لمفهوم خبر مسلم
عن انس قال سئل النبي
صلى الله عليه وسلم أتمخذ
الخمر خلا قال لا

(بدنها) أي فطهر مع دنسها للضرورة والالم يوجد خل طاهر من خمر وهذا من زيادتي أما إذا تخللت بمصاحبة عين وان لم تؤثر في التحليل
حكماء فلا تطهر لتنجسها بعد تخللها بالعين التي تنجست بها ولا
ضرر و رقولا يشترط طرح العين فيها (١٠٣)

وان أفهم كلام الأصل
خلافه وأفهم كلامهم أنها
تطهر بالتخلل إذا نزع
العين منها قبله وهو ظاهر
نعم لو كانت العين المنزوعة
قبله نجسة كظم ميتة لم
تطهر كما أفنى به النووي
والحقيقة المسكرا المتخذ
من ماء العنب وخرج به
النبيذ وهو المتخذ من
الزبيب ونحوه فلا يطهر
بالتخلل لوجود الماء فيه
لكن اختار البيهقي خلافه
لان الماء من ضرورته وفي
معنى تخلل الخمر انقلاب دم
الظبية مسكا (وجله) ولو
من غير ما كول (نجس
بالموت فيطهر) ظاهرا
وباطنا (بأنه باغ بما ينزع
فضوله) من لحم ودم
ونحوهما مما يغتنى ولو كان
نجسا كندرق طيرا وعاريا
عن الماء لان الدبغ حالة
لازلة واما خبر يطهرها
الماء والقرط فمحمول على
الدب أو على الطهارة
المطابقة والأصل في ذلك خبر
مسلم اذا دبغ الاهداب أي
الجد فقد طهر وضابط النزاع
أن يطيب به ريح الجد
بحيث لو نفع في الماء لم يعد
اليه الفساد وخرج

اتعاجل بشئ حتى يصير خلاوجه الدلالة منها أنها تكون خلا من غير معالجة ومن المعلوم ان الخل طاهر وفيه
ان هذا الاستدلال بالمفهوم وشرط العمل بالمفهوم ان لا يخرج على سؤال فالأولى الاستدلال بالاجماع
شيخنا وأجيب بان محل عدم العمل بالمفهوم حينئذ لا يمكن عاما وما هنا عام شيخنا عزيرى (قوله
بدنها) أي وان غات وارفعت بغير واسطة نار ثم هبطت فيطهر جميع بدن الضرورة ع ش والحكم
بطهارة بدن من غير مطهر مشكل فالأولى القول بالعفو وقوله والالم يوجد خل طاهر من خمر وهذا من زيادتي أما إذا تخللت بمصاحبة عين وان لم تؤثر في التحليل
المانع من كون بدن نجسا معفو عنه بالضرورة ولا يلزم ما ذكره عبارة سم قوله والا الخ الملائمة بمنوعة
لان العفو عن ملاقة بدن يكفي في الطهارة اه (قوله بمصاحبة عين) أي ليست من جنسها أما التي
من جنسها فلا تضر فلو صب على الخمر خمر آخر أو نبذ فيطهر الجميع على المعتمد زى (قوله وان لم تؤثر)
والتي تؤثر كبصل حار حل (قوله فلا تطهر) ويحرم اعتماد ذلك حجة شوري (قوله ولا ضرورة)
أقبحه لاخراج فتات نحو البزق فانه طاهر مع أنه عين للضرورة (قوله كما أفنى به النووي) لان النجس
يقبل التنجيس حل (قوله اذا نزع العين) أي وكانت طاهرة أخذ ما بعده ولم يتحلل منها شيء
(قوله خلافه) معتمد ع ش (قوله نجس) بثلاث الجيم وفي المختار انه من باب طرب (قوله بالموت)
أي حقيقة أو حكما فيشمل الجزء المنصل في حال الحياة ح ف ويشمل ما لو سلخ جلد شاة مثلا وهي
حية كما قاله ع ش (قوله ظاهرا وباطنا) قال في الخادم المراد بباطنه ما بطن وبالظاهر ما ظهر من
وجهه بدليل قولهم ان قانا بطهارة ظاهره فقط جازت الصلاة عليه لانه في نفسه لذلك فقد رأيت من
يغلط فيه شرح م ر أقول لو لم يصب الدبغ الوجه الثابت عليه الشعر فينبغي أن يكون من الباطن
أي حتى يجري فيه القول بعدم طهارة الباطن أخذ من علمته ابن شوري أي لان الدبغ لا يصل الى
الباطن (قوله كندرق طير) بالذال المعجمة والزاي فقد ذكره في المختار في فصل الذال وفصل الزاي
قال في فصل الزاي زرق الطائر زرق وبابه ضرب ونصر فهو صريح في أنه يقر بالزاي أيضا (قوله المطلقة)
أي التي لا يحتاج معها الى غسل (قوله طهر) بفتح الهاء من باب ذهب وبالضم من باب نظف
(قوله لو نفع) أي بل شوري (قوله وخرج بالجد الشعر) نعم قال النووي يعني عن قليله فيطهر
تبعوا واستشككوا الزركشي بان ما لا يتأثر بالدبغ كيف يطهر قليله قال ولا محاصل الآن يقال لا يطهر وانما
يعطى حكم الطاهر اه وقد يوجه كلام النووي بأنه يطهر تبعاً للشقة وان لم يتأثر بالدبغ زى (قوله
فيجب غسله) أي ما لا يراه الدبغ فقط شوري (قوله وبنجس) لانه ما من نجس العين فلا يطهر
بالغسل فينافيه قوله والذي يطهر الخ شوري (قوله وما نجس) بضم الجيم وكسر هاء السكن الضم للميل
وضبطه الشارح في باب شروط الصلاة بفتح الجيم وكسر هاء ماوى ولما أنهى الكلام على بيان بعض
الاعيان النجسة شرع في ازايتها أي النجاسة وحاصلها انها ما أن تكون حكمية مغلظة أو متوسطة
أو مخففة واما عينية وهي اما ان يوجد في المحل جرمها أو لونها أو ريحها أو طعمها أو يوجد اثنان منها
مضمومة لبعضها يتحصل ست صور وبيانها الجرم مع الريح الجرم مع اللون الجرم مع الطعم وهكذا
فتضيفها الى الاربعة الاول فالجـ لـ عشرة أو يجتمع مع ثلاثة منها وهو صادق باربعة صور الطعم
واللون والريح أو اللون والريح والجرم أو اللون والجرم والطعم أو الريح والجرم والطعم أو نجتمع

بالجد الشعر ونحوه لعدم تأثرهما بالدبغ وبنجسه بالموت جلد الكلب ونحوه بما ينزع فضوله ما لا ينزعها كجميد الجلد وتشميسه
وتغايجه (ويصير) الدبغ (كنوب نجس) فيجب غسله لتنجسه بالدبغ النجس أو المتنجس ولو بملاقاة وتعبيرى بالدبغ
وتنجس أولى من تعبيره بالدبغ وبنجس (وما نجس) ١٠٣ (قوله وما المانع من كون بدن الخ) قال به بعضهم (قوله يتحصل ست صور)

من جامد (ولو معضا) من صيد أو غيره (١٠٤) (بشيء من نحو كلب) من خنزير وفرغ كل منهما وهذا أعم مما ذكره (غسل

سبعا أحدهن في غير
تراب بتراب طهور) خبر
مسلم طهورا ناء أحكم إذا
ولغ فيه الكلب أن يغسله
سبع مرات أولا هن بالتراب
وفي رواية له وعفروه
الثامنة بالتراب والمراد
أن التراب صحب السابعة
كما في رواية أبي داود السابعة
بالتراب وهي معارضة لرواية
أولاهن في محل التراب
فيتساقطان في تعيين محله

أى من قوله أو يوجدان
منها (قوله رحمه الله غسل
سبعا) ولا يشترط لازالة
النجاسة فعلى ولا نية على
الصحيح اه سم (قوله
رحمه الله وفي رواية له الخ)
واستحب بعضهم ثمانية
ويستحب تثليث المخففة
وهي بول الصبي بشرطه
وكذا المفاظة بأن يأتي
بفلسنتين بعد السبع كما
صرح به صاحب الشامل
الصغير وعلى بان محصل
الطهارة لا يحسب الامرة
واحدة فمن زيادة مرتين
عليها كما في غيرها ويستحب
تثليث النجاسة المتوهمة كما
يؤخذ من نهى المستيقظ
عن غمس يده في الاناء قبل
غسلها ثلاثا اه سم

(قوله رحمه الله وهي
معارضة الخ) أى مع النظر

لأحدهن فلا يقال يمكن الجمع بالترتيب في المحلين

الأربعة فالجمل خمسة عشر وعلى كل منها اما ان تكون النجاسة مخففة أو متوسطة أو مفاظة
فالجمل خمسة وأربعون ويضاف اليها الحكمية في الثلاثة فالجمل ثمان وأربعون والله أعلم (قوله
من جامد) خرج به المانع وسيأتي وخرج به الماء أيضا وفيه تفصيل فان كان قليلا تنجس بمجرد
الملاقاة وإذا كثرت فبلغ قلتن طهر دون الاناء لانه لا يطهر الا بالتسبيح مع الترتيب زى وقوله
وسيأتي أى في قوله ولو تنجس مائع الخ فدل قوله من جامد على تخصيص ما التى هي من صبيغ
العموم وقرينة التخصيص قوله فيما يأتي ولو تنجس مائع الخ والمراد بالجامد غير نجس العين كعظم
الميتة ما نجس العين إذا أصابه نجاسة كلبية فلا يطهر منها بالتسبيح والترتيب فإذا أصاب شيئا مع الرطوبة
نجس نجاسة كلبية على المعتمد كما قاله حجج وسم وأفتى شيخ الاسلام بطهارته عن المفاظة اه شوبرى
ملخصا (قوله ولو معضا) بفتح الميم مصدر ميمي بمعنى المكان أى مكان عضو وذلك المكان من صيد
أو غيره والغاية للرد بالنسبة للصيد وللتعميم بالنسبة لغيره إذا خلاصا هو فى الصيد لانه قيل يجب تقويره
ولا يطهر بالغسل وقيل يعنى عنه ولا يجب غسله أصلا وقيل يكفي غسله مرة واحدة وقيل يكفي غسله سبعا
من غير ترتيب ففيه خمسة أقوال كما حكاهما مر هنا وفى كتاب الصيد والخامس هو ما ذكره المصنف
هنا من الطهارة بالتسبيح مع الترتيب (قوله بشيء من نحو كلب) نعم ان مس شيئا داخل ماء كثير لم
ينجس على كلام المجموع وان اقتضى كلام التحقيق خلافه ويتجه تقييد الاول بما اذا عد الماء حائلا
بخلاف ما لو قبض بيده على نحو رجل الكلب داخل الماء قبضا شديدا بحيث لا يبقى بينه وبينه ماء فلا
يتجه الا للتنجيس وقد يتوهم من عدم التنجيس بما استه داخل الماء صحة صلواته حينئذ وهو خطأ
لان ملاقاته النجاسة مبطل وان لم ينجس كما لو وقف على نجس جاف قاله الشيخ في شرح التتريب
شوبرى (قوله غسل سبعا) أى سبع مرات ولو بسبع جريات أو تحريكه سبع مرات والذى يظهر
في التحريك ان الذهاب يعد مرة والعود مرة أخرى والفرق بينه وبين ما يأتي في تحريك اليد بالحك
في الصلاة أن المدار ثم على العرف في التحريك وهو يعد الذهاب والعود مرة وهنا على جرى الماء
والحاصل في العود غير الحاصل في الذهاب (قوله في غير تراب) ولو حكا فيدخل الطين والطفل
(قوله بتراب) أى مصحوب بتراب طهور ولو غبار رمل وان أفسد الثوب ولو مختلط بدينق ونحوه
قليل لا يؤثر في التغيير والطين تراب بالقوة اه حل (قوله طهورا ناء) قال النووي في شرح مسلم
الاشهر فيه ضم الطاء ويقال بفتحها فهم الغتان ع ش ومعناه بالضم التطهير والفتح مطهر (قوله
اذا واغ) الولوج أخذ الشيء بطرف اللسان يقال واغ بالفتح والكسر بلغ بالفتح واغوا وواغوا يقال أولغه
صاحبه والولوج في الكلب والسباع ان يدخل اسنانه في المائع فيحركه ولا يقال واغ بشيء من جوارحه
غير اللسان ولا يكون الولوج شيئا من الطير الا للذباب ويقال لحس الكلب الاناء اذا كان فارغا
فان كان فيه شيء قيل واغ والشرب أعم من الولوج ويقال واغ الكلب بشرابنا وفي شرابنا ومن
شرابنا نقل ذلك في المجموع بعضه عن الجوهري وبعضه عن غيره شرح مختصر المزني للؤلف
شوبرى (قوله وعفروه) أى الاناء والثامنة منصوب على الظرفية أى وعفروه بالتراب في الثامنة
شيخنا ح ف (قوله والمراد أن التراب الخ) أى فتسميتها ثامنة تسمح فلما اشتملت السابعة على
ماء وتراب صارت كأنها ثنتان وعبرة ع ش على مر نزل التراب المصاحب للسابعة منزلة الثامنة اه
(قوله كفى رواية) الكاف بمعنى اللام (قوله وهي) أى رواية مسلم الثانية ولا يصح رجوع الضمير
لرواية أبي داود لانها لا تعارضها لان رواية مسلم مقدمة عليها (قوله فينسا قطن) ولا يحتمل المطلق على

ويكتفى بوجوده في
واحدة من السبع كافي
رواية الدارقطني أحدها
بالبطحاء على أن الظاهر
أنه لا تعارض بين الروايتين
بل محمولتان على الشك من
الراوي كدليل عليه رواية
الترمذي أخره عن أقال
أولاهن وبالجملة لا تقيد بهما
رواية أحدها لضعف
دلالتهما بالتعارض أو
بالشك وجواز حمل رواية
أحدها على بيان الجواز
وأولاهن على بيان الندب
وأخره عن بيان الاجزاء
وقيس بالسكب الخنزير
والفرع وبولوغه غيره
كبوله وعرقه وعلم مما ذكر
انه لا يكتفى ذر التراب على
الحل من غير أن يتبعه بالماء
ولا مزجه بغير ماء نعم ان
مزجه بالماء بعد مزجه بغيره
ولم يتغير به كثيرا كفي
ولا مزج غير تراب ظهور
كاشنان وتراب نجس وتراب
مستعمل وهو خارج
بتعيرى بطهور وكلامه
يقتضى خلافه والواجب
من التراب ما يكدر الماء
ويصل بواسطته الى جميع
أجزاء المحل وخرج بزيادة
في غير تراب التراب فلا
يحتاج الى ترتيب اذ لا معنى
لترتيب التراب

المقيد لان محل حله عليه اذ لم يقيد بقيد من متنافيين والاسقط القيدان وبقي المطلق على اطلاقه كافي
حجج (قوله ويكتفى) الاولى التفريع (قوله بالبطحاء) أى التراب والبطحاء في الاصل مسيل
واسع فيه دقاق الحصى كافي المختار (قوله على أن الظاهر) متعلق بمحذوف تقديره ولنا أن نجري على
أن الظاهر الخ (قوله بل محمولتان على الشك من الراوي) اعترض بأنهما روايتان كل منهما لها طريق
مستقل غير طريق الأخرى وسند كل منهما غير سند الأخرى فكيف يحملان على الشك مع ان الشك
لا يكون الا في حديث له سند واحد فان أجيب عنه بان الراوي حذف من كل من الروايتين ما أثبت في
الأخرى قلنا هذا لا يجوز حالة الشك اذ كيف يقتصر الراوي في روايته على أحد المشكوكين وما استدله به
من رواية الترمذي لا يدل له اذ لا يلزم من الشك في رواية الترمذي الشك في رواية مسلم وحاصل ما ذكره
الشارح خمس روايات ثنتان لمسلم وواحدة لابي داود وواحدة للدارقطني وواحدة للترمذي (قوله وبالجملة
الخ) أى وأقول قولنا لا يتبس بالجملة أى سواء قلنا بالتعارض أو بالشك ودفع به ما قد يتوهم من أن هذه
الرواية تحمل عليها رواية أحدها بناء على القاعدة المعلومة أن المطلق يحمل على المقيد وحاصل الجواب
أن محل ذلك اذا أمكن أما اذا لم يمكن كنهنا فلا تحمل لان الحمل عليهما لا يمكن لتنافي قيديهما وعلى
أحدهما تحكم ع ش (قوله لا تقيد بهما) أى باحدهما اذ التقيد بهما معا لا يمكن والضمير راجع
لروايتي مسلم (قوله وأولاهن على بيان الندب) حتى لا يحتاج بعد ذلك الى ترتيب ما ترشش من جميع
الفسلات حل (قوله وأخره عن بيان الاجزاء) أى الاكتفاء في سقوط الطلب أى وان كان
لا ينافي الجواز فالاجزاء أقل مرتبة من الجواز في الجملة لانه يصدق مع الحرمة قال الشوبري وانما يخص
الاجزاء بالاخيرة لانها التي يتوهم فيها عدم الاجزاء اه (قوله وقيس بالسكب الخ) على هذا يشكل
ما تقرر في الاصول من أن الشيء اذا خرج عن القياس لا يقاس عليه بل يقتصر فيه على مورد النص وما
هنا خرج عنه فان القياس في ازالة النجاسة لا اكتفاء به والعين فليحذر شوبري وأيضا تسبيح
النجاسة السكبية أمر تعبدي والامور التعبدية لا يقاس عليها وأجيب بأن قوله وقيس أى في التنجيس
المرتب عليه التسبيح لافي التسبيح حتى يرد ما ذكره ح ف وقيل على الجلال (قوله وبولوغه غيره)
هذا قياس أولوى لان فيه أطيب أجزائه وكان الاولى للشارح تقديم هذا القياس على قوله وقيس بالسكب
الخنزير كما فعل غيره لان المناسب انما الدليل على نجاسة السكب ثم يقيس عليه الخنزير (قوله وعلم ما
ذكر) أى من قوله في المتن أحدها بتراب وما قرره في الروايات فان ذلك دال على مصاحبة التراب
للماء حل (قوله انه لا يكتفى ذر التراب) الحاصل أنه ان وضع التراب على جرم النجاسة لم يكف مطلقا
وان زالت الاوصاف ووضع التراب كفي مطلقا أى سواء مزجه بالماء أولا ولا سواء كان المحل رطبا أو
جافا وان بقيت الاوصاف فان كان المحل جافا ووضع التراب بمزج بالماء أو وحده كفي الترتيب ان زالت
الاوصاف مع الماء المصاحب للترتيب وكذا ان كان المحل رطبا ووضع التراب بمزج بالماء وزالت
الاوصاف وان وضعه وحده لم يكف لتنجسه قررته شيخنا ح ف وعبدربه (قوله من غير أن يتبعه
بالماء) بان يضعه بعد تمام السابعة فان أتبعه بالماء وامتزج معه على المحل كفي حل (قوله ولم يتغير
به) أى لا حسا ولا تقديرا (قوله كاشنان) بضم الهمزة وكسر هاء لغة مصباح (قوله وتراب مستعمل)
وليس منه حجر الاستنجاء فيجزئ هذا لانهم لم يعدوا حجر الاستنجاء من المطهرات لان المحل باق على
نجاسته ومن ثم لو نزل المستجمر في ماء قليل نجسه أو حله مصل لم تصح صلاته خلافا لسم حيث قال
ومن المستعمل حجر الاستنجاء ع ش (قوله اذ لا معنى لترتيب التراب) ان يقال له معنى وهو الجمع بين
المطهرين أعنى الماء والتراب الطهور والتراب الطهور ومفقود هنا لان التراب الذي في الارض الثرية

ولولم تزل عين النجاسة الا
بست غسلات مثلاً حسب
واحدة كما صححه النووي
لكن صحح في الشرح
المصنف أنها ست وقواه في
المهمات (أو) نجس (ببول
صبي لم يطعم) أي لم يتناول
قبل مضي حولين (غير ابن
للتغذي

(قوله نعم ان أزالها الماء
الح) أي ان كان الجرم جافاً
أو رطباً ومن ج التراب بالماء
واللم يكف لتنجسه حينئذ
والمراد انه أزالها بأوصافها
ويؤخذ من هنا جل ما تقدم
في الحاصل عند قول الشارح
انه لا يكفي ذر التراب من
أنه لا يكفي الترتيب مع
وجود الجرم مطلقاً على
ما اذا لم يزل الجرم مع
الأوصاف والا كفي على
تفصيل الأوصاف ويحمل
أيضاً قوله في القولة قبل
بخلاف العين التي لا يصح
الترتيب معها فانها الح على
ظير ذلك الجمل وحيث كان
حكم الجرم بحكم الأوصاف
فإنما جعلهم على التفرقة
الغالب من أن الجرم لا يزول
مع الأوصاف مرة واحدة
اه شيخنا قويسني

متنجس وتقدم أنه لا يكفي شيخنا قال حل قال شيخنا ومنه يؤخذ أنه لا فرق بين الطهور والمستعمل
وعلى قياسه يقال ولا بين الطاهر والنجس وأما لو اصاب ما تطاير منه شيئاً قبل تمام السبع فيشترط في
تطهيره ترتيبه لا انتفاء العلة المذكورة انتهى وعبارة شرح مر ولو اصاب شيء من الأرض الترابية ثوبا
قبل تمام السبع اشترط في تطهيره ترتيبه ولا يكون تبعاً لها لا انتفاء العلة فيها وهي أنه لا معنى لترتيب
التراب وأيضاً لا استثناء معيار العموم ولم يستثنوا من ترتيب النجاسة المغلظة إلا الأرض الترابية كذا
أفتى به الوالد وهو الحق عليه اه وأما لو اصاب شيء من غسالات الكلب شيئاً حكمه حكم المنتقل عنه
فان كان بعد ترتيبه غسله قدر ما بقي من السبع ولم يترتب والا فقد رما بقي مع الترتيب ولو اجتمع ماء
الغسالات السبع ثم ترش شيء منه فالوجه أن يقال ان كان الترتيب في أولى السبع لم يحتاج الى ترتيب
لأنه لا يحتاج اليه عند الانفراد فكذا عند الاجتماع والاحتياج اليه لأنه مخلوط بما يحتاج اليه وهو ماء
الاولى برماوى وعبارة ع ش أما الغسالات اذا جمعت من غسل النجاسة المغلظة فقد أفتى ابن أبي
شريف بان الاناء الذي جمعت فيه يغسل سبعة احداها بتراب وخالف سم وقال اذا كان الترتيب في
أولى السبع لم يحتاج اليه لان ماء الاولى وكلاهما بعد هذا لا يجوز للترتيب عند الانفراد فكذا عند
الاجتماع والمعمد كلام ابن أبي شريف اه شبه يري أي لأنها صارت نجاسة مستقلة فلا بد من غسلها
سبعة وترتيبها اه واعتمد شيخنا ح ف كلام سم (قوله عين النجاسة) أي جرمها أو أحد
أوصافها اه حل فالمراد بالعين هنا ما قابل الحكمية بخلاف العين التي لا يصح الترتيب معها فانها
الجرم كما في شوبري وفي قوله ولولم تزل الح إشارة الى تقييد المتن كأنه قال والغسالات المزيلة للعين تعد
واحدة وان كثرت كما عبر به مر وانما حسب العدد المأمور به في الاستنجاء قبل زوال العين لأنه
محل تخفيف وما هنا محل تغليظ فلا يقاس هذا بذلك شرح مر والنكتة في تعبير الشارح بالاست
دون غيرها الرد على المخالف المذكور بعد تدبر (قوله حسب واحدة) قال الاذرعى ولا يكفي الترتيب
قبل زوال العين والمراد عين لها جرم والا فيكفي نعم ان أزالها الماء المصاحب للتراب اتجه الاجزاء
ووافق عليه مر سم وع ش وشوبري (قوله كما صححه النووي) اعتمد (قوله لم يطعم) يقال طعمت
بكسر العين أطمع بفتحها اذا تناولت ما كولا أو مشروباً وفي المختار والطعم بالضم الطعام وقد طعم بالكسر
طعماً بضم الطاء اذا كل أو ذاق فهو طاعم قال الله تعالى ومن لم يطعمه فانه منى أي من لم يذقه وظاهره
أنه لا يطلق الطعم بالضم على المشروب اه ع ش قال تعالى فاذا طعمتم (قوله قبل مضي حولين) تنازعه
قوله بول وقوله لم يطعم فلو شرب اللبن قبل مضي الحولين ثم بال بعدهما قبل أن يأكل غير اللبن هل يكفي
فيه النضح أو يجب الغسل لان تمام الحولين منزل منزلة كل غير اللبن الذي يظهر الثاني كما اعتمده
شيخنا الطندتائي زى وقوله منزل الح أي لغاظ معدته حينئذ وقوته على الاستحالة حل وكذا
لو أن كل غير اللبن للتغذي في بعض الايام ثم أعرض عنه وصار يقتصر على اللبن فهل يقال لكل زمن
حكمه أو يقال يغسل مطلقاً لأنه صدق عليه أنه كل غير اللبن للتغذي يظهر الثاني كما قاله شيخنا
الطندتائي ولو اختلط اللبن بغيره فان كان الغبراً كثر غسل وان كان أقل أو مساوياً فلا غسل والذي
اعتمده شيخنا أنه يغسل مطلقاً حيث كان يتناوله على وجه التغذي انتهى زى ومثل ما قبل الحولين
البول المصاحب لآخرهما سم ع ش على مر فان شك هل هو قبلهما أو بعدهما فنقل عن س ل
أنه لا بد من غسله لان النضح رخصة لا يصار اليها الا بيقين وخالفه ع ش على مر قال لان الاصل عدم
بلوغ الحولين وعدم كون البول بعدهما والحولان تحديد اه (قوله غير لبن) كسمن ولومن لبن أمه
والظاهر أن مثل اللبن القشطة أي من أمه أو لوان كان لا يثبت بأكلها من حلف لا يأكل اللبن قال

(نضح) بان يرش عليه ماء بعمه ويغلبه بلاسيلا بخلاف الصبية والخنثى لابد (١٠٧) في بوطها من الغسل على الاصل ويتحقق

بالسبيلان وذلك لخبر
الشيخين عن أم قيس أنها
جاءت بابن لها صغير لم يأكل
الطعام فاجاسه رسول الله
صلى الله عليه وسلم في حجره
فبال عليه فدعا بماء فنضجه
ولم يغسله ولخبر الترمذي
وحسنه يغسل من بول
الجارية ويرش من بول
الغلام وفرق بينهما بان
الاتلاف بحمل الصبي
أكثر خفف في بوله وبأن
بوله أرق من بولها فلا
يأصق بالحل اصوق بولها به
والحق به الخنثى وخرج
بز يادني للتغذي تخنيكه
بتمر ونحوه وتناوله لسفوف
ونحوه الاصلاح فلا يمنع ان
النضح كما في المجموع (أو)
نجس (بغيرهما) أي بغير
شي من نحو كلب وغير بول
الصبي المذكور (وكان
حكما) كبول جف ولم
تدرك له صفة (كني جري
ماء) عليه مرة (أو) كان
(عينيا وجب ازالة صفاته)
من طعم ولون وريح (الا
ماعسر) زواله (من لون
أوريج) فلا نجس ازالته بل
يطهر المحل (كنه نجس
بهما) أي بنحو الكلب
وبول الصبي فانه يجب في
العين من ازالة صفاته الا
ماعسر من لون أوريج
وهذا من زيادتي أما اذا

قل على الجلال ودخل في اللبن الرائب وما فيه الانفحة والاقط ولومن مغلف وان وجب تسبيح فيه
لا سمن وجبته وقسطته الا قسطه لبن أمه فقط اه والمعتمد أن اللبن الخالي من الانفحة لا يضر وكذا
القسطه مطقا ولو قسطه غير أمه ومثله الزبد ح ف وقيل الزبد كالسمن وقوله للتغذي ظاهره ولو مرة
واحدة ولو قليلا وان لم يستغن عن اللبن في ذلك الوقت حل (قوله نضح) بجاء مهملة وقيل مجمعة
اه بر (قوله ويغلبه) عطف تفسير ع ش (قوله بلاسيلا) ويسن تليثه على الاوجه شورى
ولا بد من ازالة الاوصاف كما يأتي (قوله في حجره) بكسر الخاء كما في القاموس وعبارته وبالكسر العقل
الى أن قال وما بين يديك من ثوبك اه وفي المصباح الفتح والكسر ع ش ويطاق على الفرس
وعلى حجر اسد عيل وعلى العقل وعلى حجر نمود وعلى المنع وعلى الكذب فله معان ثمانية جمعها بعضهم
في قوله ركبت حجرا وطفئت البيت خلف الحجر * وحزت حجرا عظيما ما دخلت الحجر

لله حجر من عني من دخول الحجر * ما قلت حجرا ولو أعطيت ملء الحجر

(قوله ولم يغسله) ذكره بعد النضح لانه قد يطلق على الغسل الخفيف ع ش (قوله خفف في بوله)
لان المشقة تجلب التيسير وهذه حكمته فلا يضر تخلفها في نحو الارض والائاء ولو وقعت قطرة من هذا
البول في ماء قليل وأصاب ذلك الماء شيئا وجب غسل ذلك الشيء ولا يكتفى بنضجه حل (قوله وبأن
بوله) أي ولان الله كثر خلق من ماء وطين أي بالنظر لاصله وهو آدم والائى من لحم ودم أي بالنظر
لاصلها وهي حواء أي فلو حظ في كل أصل نوعه والاف كل منهما مخلوق من النطفة (قوله فلا يلصق)
بفتح الصاد من باب علم (قوله وخرج الخ) فيه أن ما ذكره داخل في كلامه لانه يصدق بما اذا لم يطعم
غير اللبن أصلا وطعم غير اللبن لا يتغذى تأمل (قوله وتناوله السفوف) بفتح السين كما في المختار قال
سم وان حصل به التغذي انتهى (قوله وغير بول الصبي الخ) أفنى بعضهم في مصحف تنجس بغير
معه وعن بوجوب غسله وان أدى الى تلفه وان كان ليتم والغاسل له ولديه ويتعين فرضه على ما فيه فيما
اذا مست النجاسة شيئا من القرآن بخلاف ما اذا كانت في نحو الجلد والحواشي حج بحر وفه وم
أيضا (قوله وكان حكما) وهو لا تدرك أوصافه أخذ من تمثيله (قوله مرة) اما ظرف أو مفعول
مطلق شورى (قوله الاماعسر الخ) لكن في بول الصبي لابد أن يعسر والكل من الريح أو اللون
بالغسل بعد عسر بالنضح وبعد ما يستعان به مما سياتي حل وضابط العسر أن لا يزال بعد المبالغة
يا لحت والقرص ثلاث مرات وبعد الاثنان والصابون ان توقفت ازالة عليهما والقرص هو الحث
باطراف الاصابع وضابط التعذر أن لا يزال الا بالقطع شيئا وقل (قوله بل يطهر) أي طهرا
حقيقة لانه نجس معفو عنه ولو كان من مغلف قال شيخنا ومتى قدر على ازالته وجب وفيه نظر مع طهر
المحل قل (قوله أما اذا اجتمعا) أي بمحل واحد من نجاسة واحدة والاف لا لقوات العلة الآتية وأفنى
شيخنا بنجاسة ما يؤخذ من البحر فيوجد فيه ريج الزبل أو طعمه أو لونه أي لكن يعنى عنه للمشقة حل
وح ف وقال قل على الجلال لا يحكم بالنجاسة من غير تحقق سببها فالماء المنقول من البحر لا يزار
اذا وجد فيه وصف النجاسة محكوم بطهارته للشك قاله شيخنا مر وأجاب عما نقل عن والده من
الحكم بالنجاسة بحمله على ما اذا وجد سببها اه وقوله للشك لاحتمال أن التغير من نجاسة قرب الشط
وقوله وجد سببها أي في البحر المنقول منه بان أخبر به عدل (قوله مطلقا) أي عسر زوالهما أم لا
حل (قوله لقوة دلالتهم) لكن اذا تعذر اعني عنهما ما دام التعذر ونجس ازالتهما عند القدر ولا تجب
اعادة ما صلاهما وكذا يقال في الطعم قل على التحرير وح ف (قوله بقاء الطعم) وتقدم

اجتمعا فتنجب ازالتهما مطلقا لقوة دلالتهم على بقاء العين كما يدل على بقاء الطعم وحده وان عسر زواله ولا تجب الاستعانة في زواله

الاثر بغير الماء الا ان تعينت
على كلام فيه ذكرته في شرح
البهجة (وشرط ورود ماء)
ان (قل) لان كثرة على المحل
لئلا يتنجس الماء لو عكس
فلا يطهر المحل فعلم انه لا
يشترط العصر لما يأتي
من طهارة الغسالة وقولي
قل من زيادتي (وغسالة
قليلة منفصلة بالتغير) بلا
(زيادة) وزنا بعد اعتبار
ما ينشأ عنه المحل (وقد طهر
(قوله في ع ش فرع الح)
وما في الخادم ليس على
اطلاقه بل ينزل على
التفصيل الذي ذكره ع ش
على م راه شيخنا امري
(قوله وقد فرض طهره)
أي المحل حال مرور الماء
(قوله المتصل) لا ولي المحل
كما لا يخفى اه (قوله
والحاصل ان المصبوغ الخ)
لخاضع ما يؤخذ من كلامه
أربعة ثلاثة يجب الغسل
فيها الى أن تصفو الغسالة
وهي ما اذا صبغ بنجس
وما ذا كان الثوب رطبا
سواء تفتت النجاسة أو لم
تتفتت وواحدة يكفي الغمر
وهي ما اذا صبغ بنجس
ولم تفتت النجاسة وكان
الثوب جافا اه

في الاواني أن المرجح فيها جواز الذوق وأن محل منعه اذا تحقق وجودها فيما يبريد ذوقه أو انحصرت
شرح م فاندفع ما يقال كيف يعرف بقاء الطعم مع جرمة ذوق النجاسة (قوله الا ان تعينت) أي
الاستعانة بان توقفت ازالة ذلك على ما ذكره والتوقف بحسب ظن المطهر ان كان له خبرة والاسأل خيرا
وقوله على كلام فيه والمعتمد منه وجوب ذلك حينئذ واستحبابه حيث لم يتوقف ازالة ذلك عليه ولا بد
أن يكون ثمن ذلك فاضلا عما يفضل عن ثمن الماء في التيمم قال حج ومن ثم انجبه أن يأتي هنا
التفصيل الآتي فيما اذا وجد بعد الغوث أو القرب ولا يجب قبول هبته فان لم يقدر على نحو الخت وجب
أن يستأجر عليه باجرة مثله اذا وجدها فاضلة عما ذكر فلو تعذر ذلك حسا أو شرعا في عنه للضرورة
فلو زال التغذر لزمه استعمال ذلك لزال العذر وظاهر كلام حج أنه يصير طاهرا لا معفو عنه ثم رأيت
شيخنا في شرحه استوجه أن من فقد نحو الاشنة ان يصير بمثابة ما لو فقد الماء وقد تنجس ثوبه فلا يصلي
فيه وإن صلى فيه للضرورة كنحو برد أعاد حل (قوله وشرط ورود ماء) أي على المحل كانه متنجس
كله فوضع فيه ماء وأدير عليه كله فيطهر كله ما لم تكن فيه عين النجاسة ولو مائة واجتمعت مع الماء
ولو معفو عنها ولذلك قال حج وافثناء بعضهم بطهارة ماء صب على بول في اجانة محمول على بول لا جرم
له وبذلك علم أن التفصيل في الغسالة محله فيما لا جرم للنجاسة فيها لكن قولهم لو صب ماء على دم نحو
براغيث فزال عينه طهر المحل والغسالة بشرطها ينزع في ذلك فراجع وحره قل على الجلال وقوله
كاناء الخ لا بد فيه من ورود الماء على أعلاه الى أسفله فلو صبها في أسفله ثم أدارها حوله لم يكف اه ح ف
وكلام حج يخالفه وعبارة شو برى قال في الخادم لو وضع ثوبا في اجانة وفيه دم معفو عنه رصب الماء عليه
تنجس بالاقا لانه نحو دم البراغيث لا يزول بالصب فلا بد بعد ذلك من صب ماء طهور قال وهذا مما
يغفل عنه كثرة الناس اه وهو يدل على أن القليل الوارد ينجس ان لم يطهر المحل اه وفي ع ش
على م ر (فرع) قرر مر أنه لو غسل ثوبا فيه دم براغيث لاجل تنظيفه من الاوساخ ولو نجمة لم يضر
بقاء الدم فيه ويعني عن اصابة هذا الماء له فليتأمل سم على منهج أما ان قصد غسل دم البراغيث فلا بد
من ازالة أثر الدم ما لم يعسر فيعني عن اللون على ما مر اه (قوله ان قل) قدر ان الشرطية بعد أن
كانت الجلة صفة لان مفهوم الشرط أقوى من مفهوم الصفة لان مفهومه لم يقع فيه خلاف بخلاف
مفهومها ح ف (قوله فعلم) أي من قوله وجب ازالة صفاته وقوله وشرط ورود ماء قل أي من اقتضاه
عليهما (قوله وغسالة) ولولمصبوغ بنجس أو نجس وقد زالت عين الصبغ لنجس ولا يضر بقاء
اللون اه سر زواله ويعرف ذلك بصفاء الغسالة ولا بد أن لا يزيد وزن الثوب بعد الغسل على وزنه قبل
الصبغ فان زاد ضر لان الزائد من النجاسة كما في شرح م والحاصل أن المصبوغ بعين النجاسة
كالدم والمصبوغ بالنجس الذي تفتت فيه النجاسة أو لم تفتت فيه وكان المصبوغ رطبا فانه يطهر اذا
صفت الغسالة من الصبغ بعد زوال عينه وأما اذا صبغ بنجس ولم تفتت فيه النجاسة وكان المصبوغ
جافا فانه يطهر مع صبغه اذا غمس في ماء كثير أو صب عليه ماء غمره وان لم تصف الغسالة لان صبغه
كمدقيق عجن بنجس فانه يطهر بغمره بالماء فقوله لا بد في طهر المصبوغ بنجس من أن تصفو الغسالة
محمول على صبغ نجس أو مخلوط باجزاء نجسة العين وفاقي ذلك اشيخنا الطيلاوي اه سم ملخصا
قال م ر ويطهر بالغسل مصبوغ ومخضوب بنجس أو نجس ان انفصل الصبغ وان بقي لونه المجرد اه
وقوله بنجس أي حيث كان الصبغ رطبا في المحل فان جف الثوب المصبوغ بالنجس كفي صب الماء
عليه وان لم تصف غسالته اه ع ش ومحل اذ لم تفتت النجاسة والا فهو كالدم سم (قوله بعد اعتبار
ما ينشأ عنه المحل) أي وباقية من الوسخ الطاهر قال ابن حجر ويكتفي فيهما بالظن وقوله وقد طهر المحل

المحل طاهرة) لان المنفصل بعض ما كان متصلا به وقد فرض طهره فان كانت كثيرة فطاهرة ما لم تتغير أو لم تنفصل فطاهرة أيضا وان انفصلت متغيرة أو غير متغيرة زاد وزنها بعد ما ذكر أولم يزد ولم (١٠٩) يطهر المحل فنجسه والتقييد

بالقليلة وبعدم الزيادة من زيادتي (ولو تنجس مائع) غير ماء ولود هذا (تعدر تطهيره) لانه صلى الله عليه وسلم سئل عن الفأرة تموت في السمن فقال ان كان جامدا فألقوها وما حولها وان كان مائعا فلا تقر به وفي رواية للخطابي فأريقوه فلو أمكن تطهيره لم يقل فيه ذلك لما فيه من اضاءة المال والجامد هو الذي اذا أخذ منه قطعة لا يتراد من الباقي ما يملأ محلها على قدر والمائع بخلافه ذكره في المجموع

باب التيمم

هو لغة القصد وشرعا يصل تراب الى الوجه واليدين بشروط مخصوصة والاصل فيه قبل الاجماع آية وان كنتم مرضى أو على سفر

(قوله محل وجوب اراقته الخ) لعله اسكون النفس يشق عليها عدم استعماله فيكون قد أخفقه بالجرة ولا فقد قدم في أول النجاسة قوله وارقة ما وقع فيه واجبة ان أريد استعمال الابعاد والاستحبة كسائر النجاسات الا الخمر

بان لم يبق به طعم ولا لون ولا ريح على ما تقدم ولو في المغلظ حل (قوله طاهرة) لكن لا تطهر شورى (قوله فرض طهره) أي طهر المتصل فكذا المنفصل وقوله فطاهرة ما لم تتغير أي وان لم يطهر المحل وقوله فطاهرة أيضا أي ان طهر المحل قال الشوري لعل محله مع عدم التغير أيضا فليتأمل فان المتبادر من العبارة خلافه انهمى بقي شيء آخر وهو أن قوله أولا وثانيا فطاهرة موافق لحكم المنطوق الا أن يقال المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به تدبر (قوله ولود هذا) أخذه غاية للخلاف فيه ع ش وعبارة شرح مر وقيل يطهر الدهن بغسله بان يصب الماء عليه ويكأثره ثم يجره بخشبة ونحوها بحيث يظن وصوله لجميعه ثم يترك ليعلو ثم يثقب أسفله فاذا خرج الماء سد محل الخلاف كما قاله في الكفاية اذا تنجس بماء لادھنية فيه كالبول والام يطهر بلا خلاف اه (قوله عن الفأرة) بالهمز لا غير وأما فأرة المسك فبالهمز وتركه ع ش (قوله فأريقوه) قال شيخنا كابن حجر محل وجوب اراقته حيث لم يرد استعماله في نحو وقود وعمل نحو صابون واسقاء دابة حل والخيلة في تطهير العسل اسقاءه للنحل **فرع** السكر المتنجس ان كان قبل أن ينقعه بأن تنجس عسله ثم طبخ سكره لم يطهر وان كان تنجسه بعد انعقاده طهر بنقعه في الماء وكذا اللبن الجامد بفتح الباء فان كان تنجسه حال كونه لبنا ما عالم يطهر وان جدد وان طرأ التنجس بعد جوده بتجبن أو غيره طهر بنقعه في الماء بخلاف الدقيق اذا سخن بماء نجس اه سم ع ش سواء انهمى الى حالة المائعية بأن صار يتراد موضع ما أخذ منه عن قرب أو لم ينته اليها فانه اذا جفف أضع اليه دقيق حتى جدد ثم تقع في الماء فانه يطهر وكذا ان لم يجفف حيث كان جامدا وكذلك التراب والفرق أن كلا من الدقيق والتراب جامد والمائعية عارضة بخلاف العسل واللبن ونحوهما هذا ما اعتمدته مر

باب التيمم

أخره عن الوضوء والغسل لانه بدل عنه ما أي باب بيان أسبابه وكيفية وهي أركانه وسننه وبيان آلمه وهي التراب وأحكامه وهي وجوب الاعادة وعدمه وما يستبيحه به ومبطلاته لانه ذكر جميع ذلك وهو رخصة مطلقا وصحته بالتراب المغصوب لكونه آلة الرخصة لا المجوز لها والممتنع انما هو كون سببها المجوز لها معصية كما في حج ومز وقوله وهو رخصة قال شيخنا ح ف الا في حق العاصي بالسفر فانه عزيمة فيه وقوله مطلقا أي سواء كان الفقد حسا أو شرعا وقيل عزيمة مطلقا وقيل ان كان الفقد حسا فعزيمة والا ف رخصة وهذا الثالث أقرب للمسيأتي من صحة تيمم العاصي بسفره قبل التوبة ان فقد الماء حصار بطلان تيممه قبلها ان فقد شرعا كأن تيمم لمرض ع ش على مر لان العزيمة يستوى فيها العاصي وغيره ومن فقد الحسى ما اذا حال سبع أو عذرينه وبين الماء وأخاف راكب السفينة غرقا لو استعمل الماء وغلب على ظنه ذلك مر فالمراد بالحسى تعدد استعماله حسا اه س ل وقال قل ان هذا كاه من النقد الشرعي وقرره شيخنا ح ف وينبغي على كون الفقد حسا أو شرعا التفصيل بين كون المحل يغلب فيه الفقد أولا في الحسى وعدمه في الشرعي فلا يعيد في السبب الشرعي مطلقا اه (قوله ايصال تراب الخ) ان قلت هذا التمر يف غير شامل للنية والترتيب لانهما ليسا بشروط قلت المراد بالشرط هنا ما لا بد منه فيشمل الركن والا يصدق من النقل والقصد

غير المحترمة فيجب اراقته فور الطلب النفس تناولها أي من غير داع الى بقائها فلا ترد المحترمة ع ش عليه أو تحمل الارقة فيما مر على تفرغ الاناء منه ولو في اناء آخر نجس وهنا على انلافه وهو في الحقيقة يرجع للأول اه ولعله أولى من حمل الوجوب هنا على التأكيده اه (قوله طهر بنقعه) الاولى بغمره لان صورة المسألة أن النجاسة لم تصل الى باطنه اه

فاشتمل التعريف على الاركان (قوله وخبر مسلم الخ) قال النووي في شرح مسلم معناه أن من كان قبلنا إنما أبيع لهم الصلوات في مواضع مخصوصة كالبيع والسكناس اه قال الكرماني قد كان عيسى يسبح في الارض ويصلي حيث أدركته الصلاة فسكانه قال جعلت لي الارض مسجدا وظهرت لي وجعلت لغيري مسجدا ولم تجعل له ظهورا فعلى هذا يكون الخاص بالنبي وأمة هو الجمع بينهما أو أن السكلام في الامم لا في انبيائها أو الا لذكر كما صرح بذلك الحلبي في حاشية المعراج (قوله وترتها) أي تراها ظهورا بفتح الطاء ما يتطهر به وبضمها الفعل أي التطهر والمراد به اسم الفاعل أي وترتها مطهرة وقيل بالفتح فيهما وقيل بضمهما فيهما كذا بخط المؤلف شو برى قال حل ولذلك كان من خصائص هذه الامة اه وفرض سنة خمس على الراجح اه اطف وانظر ماذا كانت تفعل الامم السابقة عند فقد الماء هل كانوا يصلون بلا طهارة أصلا أو يتركون الصلاة راجع (قوله بغسل) أي كامل أي أو وضوء مسنون كالتجديد فلو قال ومأمور بطهر عن غير نجس لسكان أعم وأولى بما ذكره ومع ذلك يرد عليه نحو الميت والمجنونة اذا انتطح حيضها ليحل وطؤها وغيره بالميز بالنسبة للطواف ونحوه تأمل شو برى (قوله وهذا أولى الخ) يحتمل أن الاولوية في قوله يقيم المحدث والجنب لانه لا يشمل الغسل المسنون فيوهم أنه لا يقيم عنه ويحتمل أنها في قوله لأسباب لانه يوهم اجتماعهما مع أنه يكفي وجود أحدهما ويدل هذا قول حجج الاولى أن يقول لأحد أسباب اه والظاهر أن يقول أولى وأعم ووجه الاولوية أن هذه أسباب للعجز لا لتيمم ووجه العموم أنه لا يشمل الغسل المنسوب ولا الوضوء المجدد فقد نص مر على أنه اذا توضأ وصلى ثم أراد صلاة قبل الحدث وعدم الماء أو تعذر استعماله أنه يسن له أن يقيم عن الوضوء المجدد ثقله عنه سم ونص عليه الشو برى (قوله والجنب) يجوز أن يكون من عطف الخاص على العام سم (قوله فقد ماء) أي حسا أو شرعا كأن كان مسبلا للشرب ولو بحسب القرينة العرفية والاولى حل الفقد هنا على الحسب لئلا يشكر مع السببين الآخرين لانهما من الفقد الشرعي وتيقن الفقد يكون ولو باخبار عدل بفقده كما في البحر وفيه أن اخبار العدل مفيد للظن نعم ان كان مستنده في ذلك الطلب فواضح لما سيأتي أن ظن الفقد المستند للطلب كاف حل والمعمد أن خبر العدل يعمل به وان لم يكن مستندا للطلب لان خبره وان كان مفيدا للظن الا أنهم أقاموه مقام اليقين أطلقه شيخنا ح ف و مر وعبارة شرح مر ومن صورتيقن فقده كما في البحر ما لو أخبره عدل بفقده بل الوجه الخاق العدل في ذلك بالجمع اذا أفاد الظن أخذ بما يأتي فيما لو بعث النازلون ثقة يطلب لهم انتهى وقال حجج المراد باليقين هنا حقيقة خلافا لمن وهم فيه (قوله فان تيقنه) أي في المحل الذي يجب طلبه منه والمناسب أن يقول فان تيقناه أي الحدث والمأمور بالغسل ويمكن رجوع الضمير لمن ذكر (قوله بان جواز وجوده) اما بالظن أو بالشك أو الوهم فعبارته شاملة لذلك وللتجوز باليقين شو برى لان عدم تيقن الفقد يصدق بتيقن الوجود وعبارة البرماوى وانما لم يقل بان لم يتيقن فقده لانه يشمل صورة تيقن الوجود وسيأتي حكمها في قوله فلو علم الخ وأيضا قول الشارح بعد التيقن وجود الماء الخ يقتضى أن ما هنا خاص بالتجوز (قوله طلبه ولو بأذونه) المرنوق به قال شيخنا وان ظن عدمه فلو طلب بلاذن لم يعتد به ولا يشترط أن يكون الاذن واقعا في الوقت بل لو أذن له قبل الوقت ليطلب له في الوقت أو أطلقا كتنى بطلبه في الوقت حل (قوله في الوقت) أي ان طلبه له فلو طلب قبله لفائدة فدخل الوقت كتنى بذلك الطلب لان الطلب وقع صحيحا أي والحال أنه لم يحتمل تجديد ماء كما هو ظاهر شو برى وهو أي قوله في الوقت متعلق بالطلب والتيمم (قوله من رحله) هو مسكن الشخص من حجر أو مدر أو شعر ويطلق أيضا على ما يستصحبه من

وخبر مسلم جعلت لنا الارض كلها مسجدا وترتها ظهورا (يتيمم محدث ومأمور بغسل) ولو مسنونا (للعجز) عن استعمال الماء وهذا أولى من قوله يتيمم المحدث والجنب لأسباب (وأسبابه) أي العجز ثلاثة أحدها (فقد ماء) للآية السابقة (فان تيقنه) أي فقد الماء (تيمم بلاطلب) اذا فائدة فيه سواء كان مسافرا أم لا وقول الاصل فان تيقن المسافر فقده جرى على الغالب (والا) بأن جواز وجوده (طلبه) ولو بأذونه (الكل تيمم في الوقت مما جوزه فيه من رحله

(قوله وسيأتي حكمها) أي في قوله بخلاف (قوله وان ظن عدمه) ولو بخبر عدل لم يأذن له (قوله أو أطلقا كتنى الخ) فان أذن له قبل الوقت ليطلب قبله لم يصح وان طلبه في الوقت لانه عند دخول الوقت لبس مأذونه اه شيخنا

الاثاث أى الامتعة حل ومعنى الطلب من رحله أن يفتش فيه اه محلى واطلاق الطلب على مجرد التفتيش هل هو حقيقة أو مجاز فيه نظر والمتبدر من كلامهم أنه حقيقة وأن الطاب مشترك بين التفتيش والسؤال ونحوهما ما يسعى به في تحصيل مراده ع ش (قوله ورفقته) بضم الراء وكسرهما أى وفتحها م ر ع ش سموا بذلك لارتفاق بعضهم ببعض ومساعدته برماوى ولا يجب الطلب من كل بعينه بل يكفي نداء يعمهم حل (قوله المنسوبين اليه) بأن يتحدوا منزلا ورحيلا (قوله ماء يجوده) ولا بد أن يقول ولو بالتمن أن كان قادر عليه (قوله ثم ان لم يجد) هذا من جملة ما جوزه فيه وانما عطفه بهم إثر أخيه عما قبله وفي كلام شيخنا ولو بث النازلون ثقة يطلب لهم كفى اه لان طلبه قائم مقام طلبهم حل باختصار وعبارة البرماوى قوله ثم ان لم يجد الخ أشار به الى أنه لا ينتقل الى النظر الا بعد التفتيش والطلب وذلك لان الاسهل ماذ كرو عبارته توهم أن ذلك شرط ولم يقل به أحد اه (قوله حواليه) جمع حول بمعنى جهة على غير قياس وقياسه أحوال وهذا الجمع على صورة المثني ح ف (قوله الى الحد الآتى) وهو حد الغوث وأشار به الى أن قول المتن الى حد غوث متعلق فى المعنى بكل من العاملين أغنى نظر وتردد (قوله وخص موضع الخضره) أى وجوبا ان غاب على ظنه وجوده فيه حل (قوله والا بان كان ثم وهدة أو جبل تردد) أى خرج من الوهدة وصعد علوها أو صعد علو الجبل ونظر الى حد الغوث من تلك الجهات الاربع وحينئذ لا يجب التردد وهذا محتمل قول امامنا الشافعى فى البويطى وليس عليه أن يدور لطلب الماء فى جميع الجهات لان ذلك أضر عليه من اتيانه الماء فى المواضع البعيدة وليس ذلك عليه عند أحد اه فان كان بحيث لو صعد علو الوهدة أو علو الجبل لا يحيط بحد الغوث من تلك الجهات وجب عليه التردد فيما لا يدركه والى ذلك أشار بقوله تردد وكتب أيضا قوله تردد مقتضاه أنه لو لم يحيط بشئ من الجهات الاربع اذا صعد نحو الجبل وجب عليه أن يتردد ويمشى فى كل من الجهات الاربع الى حد الغوث وفيه بعد لان هذا رعايا يده على حد البعد هذا ويحتمل أنه يتردد ويمشى فى مجموعها الى حد الغوث لافى كل جهة حل بأن يمشى فى كل جهة من الجهات الاربع نحو ثلاثة أذرع بحيث يحيط بنظره بحد الغوث فالمدار على كون نظره يحيط بحد الغوث وان لم يكن مجموع الذى يمشى فى الجهات الاربع يبلغ حد الغوث على المعتمد خلافا للحنبلى تقرير شيخنا عثمانى عن شيخه الشيخ عبدربه بل المدار على الاحاطة بحد الغوث وان لم يمش أصلا بأن كان المحل الذى صعد اليه أو نزل فيه مستويا فقوله الى حد غوث متعلق بمحذوف تقديره ونظر الى حد غوث اه (قوله ان أمن مع ما يأتى) أى ان كان التجاوز بغير العلم أما اذا كان به فلا يشترط الامن على الوقت شورى (قوله ما يأتى) أى فى حد القرب بأن يأمن نفسا وعضوا وما لا زائد على ما يجب بذله لماء طهارته وانقطاعا عن رفقة وخرج الوقت حل وعبارة الشورى قوله مع ما يأتى أى فى حد القرب من جملة ما يأتى أمن الوقت ومحل اشتراطه فيمن لا يلزمه القضاء أما من يلزمه القضاء فلا يشترط فيه أمن الوقت وهذا هو المعتمد من نزاع طويل اه واعتمد شيخنا ح ف أن هذا التفصيل انما هو فى صورة العلم الآتية فى حد القرب وأما ما هنا أى فى حد الغوث فيشترط فيه الامن على الوقت مطلقا اه (قوله اختصاصا) أى محترما وما لا أى له أو لغيره حل (قوله ياحقه فيه غوث رفقته) مع اعتدال أسماعهم ومع اعتدال صوته وابتداء هذا الحد من آخر رفقته المنسوبين اليه لامن آخر القافلة حل (قوله تردد) أى فى غير المستوى قدر نظره فى المستوى لان كلامه فى غير المستوى فقوله فى المستوى متعلق بنظره فقتضى العبارة أنه لا بد أن يمشى الى آخر حد الغوث ويحتمل على ما ذالم تحصيل الاحاطة بجميع أجزاء حد الغوث الا بهذا المشى فان حصا بأقل منه لم تجب الزيادة (قوله

ورفقته) المنسوبين اليه ويستوعبهم كأن ينادى فيهم من معه ماء يجوده وقولى فى الوقت بما جوزه فيه من زيادتي (ثم) ان لم يجد الماء فى ذلك (نظر حواليه) يمينا وشمالا وأماما وخلفا الى الحد الآتى وخص موضع الخضره والطير بمزيد احتياط (ان كان بمستوى من الارض والا) بأن كان ثم وهدة أو جبل (ترددان أمن) مع ما يأتى اختصاصا وما لا يجب بذله لماء طهارته (الى حد غوث) أى حد ياحقه فيه غوث رفقته لو استغاث بهم فيهم مع تشاغلهم باشغالهم وهذا هو المراد بقول الاصل تردد قدر نظره أى فى المستوى وبقول الشرح الصغير تردد غلوة سهم أى غاية رميه وقولى ان أمن من زيادتي (فان لم يجد) ماء (تيمم) (قوله أى وجوبا) لامرية لموضعها تدبره (قوله وأما ما هنا أى فى حد الغوث فيشترط الخ) أى عند عدم التيقن للوجود أمامه فلا يشترط مطلقا تدبره

ويسمى حد القرب (وجب طلبه) منه (ان أمن غير اختصاص ومال يجب بذله لماء طهارته) ثنائاً واجرة من نفس وعضو ومال زائد على ما يجب بذله للماء وانقطاع عن رفقة وخروج وقت والا فلا يجب طلبه بخلاف من معه ماء ولو توضع به خرج الوقت فإنه لا يتيمم لأنه واجد للماء ووصف الماء بما ذكر من زيادتي ولم يعتبر هنا الامن على الاختصاص ولا على المال الذي يجب بذله بخلافه فيما لم يتيقن وجود الماء وتعبيري بما ذكر أعظم من اقتضاه على النفس والمال (فان كان الماء بمحل (فوق ذلك) المحل المتقدم ويسمى حد البعد (تيمم) ولا يجب قصد الماء لبعده (فلو تيقنه آخر الوقت فانتظاره أفضل)

(قوله رجه الله فلو علم ماء الخ) أما لو علمه في حد الغوث المتقدم فيجب عليه طلبه ان أمن على كل شيء غير الوقت فلا يشترط الامن عليه وان لم تلزمه الاعادة والاختصاص والماء الواجب بذله في الطهارة اه شيخنا (قوله بان كان وجود الماء أكثر الخ) أي أو استوى الامر ان تدبر (قوله رجه

فلو علم ماء) ولو باخبار العدل اذ المراد به ما يشمل غلبة الظن ومثله الفاسق ان وقع في قلبه صدقه (قوله فوق حد الغوث) أي باعتبار الغاية والا فالحدود الثلاثة مشتركة في الابتداء ع ش (قوله ويسمى حد القرب) وقدره بنصف فرسخ تقريباً حيج وقدر نصف الفرسخ يسير الاثقال المعتدلة أحد عشر درجة وربع درجة وذلك لان مسافة القصر يوم وليلة وقدرهما ثلثمائة وستون درجة ومسافة القصر ستة عشر فرسخاً فاذا قسمت عليها باعتبار الدرج خص كل فرسخ اثنان وعشرون درجة ونصف درجة ع ش على م ر فان كان فوق ذلك ولو بخطوة فهو حد البعد شيخنا ع ش ماوى وح ف (قوله وجب طلبه) لانه اذا سعى اليه لشغله الدنيوى فالدنيوى أولى حيج والمراد بالطلب هنا غير المراد به عند التوهم فهو هناك التماس الماء وهنا قصده وقوله غير اختصاص أي وكان العلم بغير خبر العدل والا فيشترط أمن الاختصاص شو برى (قوله غير اختصاص الخ) أي وكان غير محتاج اليه فان كان محتاجاً اليه اعتبر الامن عليه أيضا ع ش بان كان كلب صيد وكانت مؤنته من صيده ومحل الامن على غير الاختصاص أيضا اذا كان يحصل الماء بلا عوض (قوله أو اجرة) أي لآلة الماء (قوله من نفس) بيان للغير وقوله وعضو أي له أو لغيره (قوله وانقطاع عن رفقة) لضرر التخلف عنهم وكذا ان لم يضره في الاصح لما يلحقه من الوحشة غير أنهم لم يبيحوا ترك الجمعة بسبب الوحشة بل شرطوا خوف الضرر ولعل الفرق تكرير الطهارة في كل يوم اه دميرى وفرق أيضاً بان الجمعة مقصد والماء هنا وسيلة انتهى م ر ع ش (قوله وخروج وقت) يحتمل الا كتفاء بادرار ركعة سم ع ش وهذا اذا لم تلزمه الاعادة كأن كان فقد الماء أكثر من وجوده فان لزمته الاعادة بان كان وجود الماء أكثر من فقده فلا يشترط الامن على خروج الوقت تقرير شيخنا ع ش ماوى (قوله والا) أي بأن خاف على نفس أو مال الخ وقيل المراد بالان خاف خروج الوقت بدليل ما بعده وهو قوله بخلاف الخ تأمل شو برى (قوله بخلاف من معه ماء) أي محصل عنده وظاهره ولو فوق حد الغوث وهو الوجه لان معه ماء فلا يصح التيمم بخلاف من يحصل له فلا بد أن يأمن فليحذر شو برى (قوله فوق ذلك) أي وان قل كقدم كما يفهم من اطلاقهم واعلمه غير مراد بل الظاهر أن مثل هذا لا يعد فوق حد القرب فان المسافر اذا علم بمثل ذلك لا يمتنع من الذهاب اليه وانما يمتنع اذا بعدت المسافة عرفاً ع ش وعبرة حل قوله ولا يجب قصد الماء لبعده وهذا واضح اذا علمه وهو في أول حد القرب أو في أثناءه وأما لو علم ذلك بعد وصوله لآخر حد القرب أو بمقاربة ذلك الآخر وكان قريباً جداً وكذا في الغوث فلا يبعد القول بطلبه بشرط الامن على الوقت اه (قوله فلو تيقنه) أي تيقن طر يانه في محل يجب عليه تحصيله منه وهو حد الغوث أو القرب أو تيقن طر يانه بمنزله أي مكانه الذي هو نازل فيه فهذا تقييد لقوله في حد الغوث فان لم يجد تيمم وقوله فلو علم ماء الخ باعتبار ما هو مهوم وهو أنه اذا لم يأمن على ما ذكر تيمم أي فحل ذلك كما لم يتيقن طر يان الماء آخر الوقت شيخنا ويترجح أن المراد بان آخر الوقت ما يشمل أثناءه بل ما عدا وقت الفضيلة ابن شو برى وقال ع ن بأن يبقى منه وقت يسع الصلاة وطهرها فيه ولو بأقل مجزئاً وصورة المسئلة أن يكون في محل يغلب فيه فقد الماء والواجب التأخير جزماً وان خرج الوقت ويجزئ هذا التفصيل في تيقن السترة أو الجماعة أو القيام آخره وظنهما فان تيقن فالتأخير أفضل أو ظن شو برى لا يقال الصلاة بالتيمم لا يستحب اعادتها بالوضوء لانا نقول محله فيمن لا يرجو الماء بعد

بقربته سياق كلامهم واعتراض بأن الفرض الاول ولم تشملها فضيلة الوضوء وأجيب بأن الثانية لما كانت عين الاولى كانت جارية لنقصها شرح م ر ومحل أفضلية التأخير حيث لم يقرن التقديم بنحو جماعة والا كان التقديم أفضل زى (قوله أبلغ) أى أعظم وأكثروا (قوله قال الماوردي) هذا اذا تبين وجوده بأن كان معه في المنزل وعلم أنه لا يمكن منه الا في آخر الوقت ع ش وهو ضعيف ويمكن حل كلام الماوردي على ما اذا كان بمحل يغلب فيه وجود الماء فإنه يجب عليه التأخير حينئذ كما صرح به زى ع ش على م ر (قوله وجب استعماله) لو كان معه ماء لا يكفيه وتراب لا يكفيه وجب عليه استعمال كل منه . او يجب عليه الاعادة لنقصان البدل والمبدل منه ع ش (قوله اذا أمرتكم بأمر) المراد بالأمر الشئ المأمور به كأنه قال اذا أمرتكم بشئ بدليل قوله فأتوا منه (قوله ثم تيمم) الاولى قراءته بصيغة المصدر ليفيد الوجوب (قوله ولا يجب الخ) أى والفرض أنه وجد الثلج أو البرد فقط أما اذا وجد ماء يكفيه لوجهه ويديه وجد ثلجا فإنه يجب عليه استعماله حينئذ ع ش وعبرة الإطفيه حتى ولا يجب الخ اذا لا يمكن هنا تقديم مسح الرأس على مسح الوجه واليدين للتراب ويؤخذ من العلة أنه لو غسل ما قبل الرأس وجب مسحه بنحو الثلج وتيمم عن الرجلين ويمكن حل كلام المجموع عليه ولاتنا في شيخنا اه (قوله وقيل يجب) وعليه في تيمم عن الوجه واليدين ثم مسح الرأس بالثلج ثم يتيمم عن الرجلين ولا يؤثر هذا الماء في صحة التيمم للوجه واليدين لانه لا يجب استعماله فيهما زى (قوله وهو أقوى في الدليل) أى لانه يصدق عليه أن معه ماء ولو بالقوة فيكون داخل في الحديث المتقدم آنفا (قوله ويجب في الوقت شراؤه) علم من وجوب شراؤه ذلك بطلان نحو بيع ذلك في الوقت بلا حاجة للموجب أو القابل ويبطل تيممه مادام يقدر على شئ منه في حد القرب وانما صحت هبة عبد بحتاجه للكفارة لا لها على التراخي أصالة فلا آخر لوقتها وهبة مال يحتاجه بدينه بتعلقه بالذمة وقدرضى الدائن بها فلم يكن له هجر على العين فان عجز عن استرداده تيمم وقضى س ل (قوله ثمن مثله) قال الباقرى المراد ثمن مثل الذي يكفي لواجب الطهارة أما الزائد للسنن فلا يعتبر ويحتمل اعتباره اه من حواشى شرح الروض شورى ولو لم يجد معه الا ثمن الماء والسترة قدم السترة له وام نفعها مع عدم البدل ومن ثم لزمه شراؤه سائر عورة قنه لا ماء طهارته ولو وهبه لفرعه قبل الوقت ثم دخل الوقت لزم الاصل الرجوع به عمرة قال م ر ويلزم البائع فسخ البيع في القدر المحتاج اليه فيما اذا كان له خيار كما أفتى به الوالد اه (قوله مكان) أى فلا تعتبر حالة الاضطرار فقد تساوى الشربة فيها دنانير كثيرة برماوى (قوله وان قلت) وانما سويح الغبن اليسير في نحو الوكيل بالبيع والشراء لان ما هنالك بدل مع كونه من حقوق الله المبنية على المسامحة ع ش (قوله نعم ان يبيع) لاحاجة الى هذا الاستدراك لان ما ذكره ثمن مثل اذا الزائد في مقابلة الاجل ولهذا لم يرد لها الجلال المحلى فته دره شورى وعبرة شرح م ر ولو زيد في ثمنه بسبب التأجيل زيادة لا ثقة بالاجل لم يخرج بها عن كونه ثمن مثله اه (قوله الا أن يحتاجه لدينه ولو مؤجلا) نعم يشترط أن يكون حلوله قبل وصوله الى وطنه أو بعده ولا مال له فيه والاوجب شراؤه فيما يظهر ولا فرق بين أن يكون الدين لله تعالى أو لأدمى ولا بين أن يتعاق بدمته أو بعين ماله كمين أعارها فرتها المستعير بآذنه شرح م ر (قوله حيوان محترم) ولا يتقيد المحترم بكونه مملوكا أو معه وسواء في ذلك المسلم والكافر حل (قوله محترم) وان لم يكن لا نقابه على المعتمد م ر ومن المحترم كلب منتفع به وكذا ما لا نفع فيه ولا ضرر على المعتمد م ر والحاصل أن الكلب على ثلاثة أقسام عقور وهذا الاخلاف في

تيقن وجوده في غير منزله والا وجب التأخير جزما (والا) بأن ظنه أو ظن أو تيقن عدمه أو شك فيه آخر الوقت (فتجهيل تيمم) أفضل لتحقيق فضيلته دون فضيلة الوضوء (ومن وجد غير كاف) له (وجب استعماله) في بعض أعضائه لخبر الشيخين اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم (ثم تيمم) عن الباقي فلا يقدمه لثلاث تيمم ومعه ماء طاهر يتيقن ولا يجب مسح الرأس بثلج أو برد لا يذوب وقيل يجب قال في المجموع وهو أقوى في الدليل (ويجب في الوقت شراؤه) أى الماء لطهره (ثمن مثله) مكانا وزمانا فلا يجب شراؤه بزيادة على ذلك وان قلت نعم ان يبيع منه لاجل بزيادة لا ثقة بذلك الاجل وكان يمتد الى وصوله محلا يكون غنيا فيه وجب الشراء (الا أن يحتاجه) أى الثمن (لدينه أو مؤنة) حيوان (محترم) من نفسه وغيره (قوله ويمكن حل كلام الماوردي الخ) لا يمكن الحل بعد فرض كلام المتن في صلاة تسقط بالتيمم فتكون

التي لا تسقط خارجة عما نحن فيه على أنه لو سلم الحل لم يبق للتقيد

(١٥ - (بحر مى) - اول)

بالمزلة فائدة لانه حينئذ يجب عليه التأخير طلقا في المنزل أو غيره (قوله رحمه الله والا بأن ظنه الخ) أى بغير خبر ثقة اه شيخنا قويسني

كروجهته ومملوكه ورفيقه حضرا (٩١٤) وسفر اذها باواليا فيصرف الثمن الى ذلك ويقيم ويخرج بالمحرم غيره كمرئود وحرفي

وزان محصن ولا حاجة
لوصف الدين بالمستغرق
كما فعل الاصل لان ما فضل
عن الدين غير محتاج اليه
فيه وتعبيرى بالمؤنة اعم من
تعبيره بالنفقة (و) يجب في
الوقت (اقتراض الماء
وانتهابه واستعارة آله)
اذ لم يمكن تحصيله بغيرها
ولم يحتج الى ذلك المالك
وضاق الوقت عن طلب
الماء وخرج بالماء ثمنه فلا
يجب فيه ذلك لثقل المنفعة فيه
والمراد بالاقتراض وتاليه
ما يعم القبول والسؤال
فتعبرى بها أولى من تعبيرة
بالقبول وقولى في الوقت
مع مسألة الاقتراض من
زيادتي وتعبيرى بآله اعم
من تعبيرة بالذلو (ولونسيه)
أى شيئاً مذكر من الماء
والثمن والآلة (أو أضله في
رحله فتييم) وصلى ثم
نذكره أو وجدته (أعاد)
الصلاة لوجود الماء حقيقة
أو حكماً معه ونسبته في
اهماله حتى نسيه أو أضله
الى تقصير وخرج باضلال
ذلك في رحله مالم يؤصل رحله
في رحال وتيمم وصلى ثم وجدته
وفيه الماء أو الثمن أو الآلة
فلا يعيد ان أمعن في الطلب
اذ لاماء معه حال التيمم
وفارق اضلاله في رحله بان
نخيم الرفقة أو سع من نخيمه

عدم احترامه أى فيندب قتله والثاني محترم بالاخلاف وهو ما فيه نفع من صيد أو حواصة والثالث ما فيه
خلاف وهو ما لا نفع فيه ولا ضرر وقد تناقض فيه كلام النووي والمعتمد عند شيخنا م ر أنه محترم
يحرم قتله اه خضر على التحريم (قوله حضرا وسفرا) ولا بد أن يفضل في الحاضر عن مؤنة يومه
وليقلته حل ولا بد في المسافر أن يفضل عن مؤنته ذهابا وإيابا شيخنا (قوله غير محتاج اليه فيه) أى في
الدين فقوله يحتاجه يغنى عن هذا الوصف ومن ثم قال حج هو صفة كاشفة لمن لازم الاحتياج
اليه لاجله استغراقه اه قال سم والصواب أنه صفة لازمة كما صنع م ر لانه يلزم من الاحتياج
الاستغراق (قوله اقتراض الماء) أظهر في محل الاضمار ألا يتوهم لو أضمر أن الضمير راجع للثمن
المتقدم اه وقوله في الوقت مفهومه انه لو وهبه أو أقرضه قبل الوقت لا يجب عليه القبول وهو كذلك
اذ لم يخاطب وسيأتى أن له اعدام الماء قبل الوقت فهذا أولى وليس هذا نظير وجوب طلب الماء قبل
الوقت اذا اتسعت القافلة خلافا لما في حاشية الشيخ اه رشيدى (قوله واستعارة آله) ولو جاوزت
قيمتها أضعاف ثمن الماء أى فلا نظر لامكان تلفها حتى يغرم قيمتها لان الظاهر السلامة وفي كلام شيخنا
ولا يلزم من معناه بذله لمحتاج طهارة به حل (قوله تحصيله) أى الماء وقوله بغيرها أى الثلاثة (قوله
ولم يحتج الى ذلك المالك) أى وجوز بذله سل (قوله فلا يجب فيه ذلك) أى ما ذكر من الاقتراض
والإتهاب ولا يأتى هنا الاستعارة قال زى فلا يجب ولو كان قبوله ما من أب أو ابن ولو كان قابل
القرض مؤسرا بمال غائب اه (قوله ما يعم القبول والسؤال) فان امتنع من القبول والسؤال لم يصح
تيممه مادام قادر عليه وحاصل الخلاف أى المخالفة في الماء والثمن والآلة ان الماء يجب فيه الجميع من
الشراء وقبول الهبة والقرض والسؤال والآلة يجب فيها ثلاثة الاجارة والشراء والعارية والثمن لا يجب
فيه شئ برماوى (قوله ولونسيه الخ) لو ذكر هذا آخر الباب عند ذكر ما يقضى من الصلاة وما لا يقضى
كان أولى لان البحث هنا في السبب المبيح للتيمم وأما القضاء وعدمه بالتيمم فسيأتى آخر الباب زى
لكن ذكره هنالك نوع مناسبة لافادتهما أنه يعيد مع وجود التقصير وأن النسيان ليس عذرا مقتضيا
لإسقاطه وأن الاضلال يغتفر تارة ولا يغتفر أخرى شرح م ر (قوله أو أضله في رحله) أى نسب في
ضياعه فيه وفي المختار أو أضله أو ضاعه وأهلكه قال ابن لسكيت أضلت بعيرى اذا ذهب منك وضلت
المسجد والدار اذا لم تكن تعرف موضعهما وكذا كل شئ مقيم لا يهتدى له اه فعلى هذا يقرأ رحله
في قول الشارح مالم يؤصل رحله بالنصب على المفعولية (قوله أعاد) وان أمعن في الطلب زى (قوله
حقيقة) أى فيما لو وجدته بالفعل أو حكما كان نسي الثمن أو الآلة (قوله ونسبته في اهماله) منه أخذ أنه
لو ورث ما ذكر ولم يعلم به أنه لا يجب عليه الاعادة وهو ظاهر وإن لم يلزم طلبه في رحله لعلمه بعدم وجود
ما ذكر فيه وقد أدرج فيه ذلك وجبت الاعادة لتقصيره حل والمعتمد أنه لا اعادة لعدم نسبته الى
التقصير (قوله بأن نخيم الرفقة) أى خيامهم والخيام ليست قيد الان الحكم عام قال ع ش على م ر
يؤخذ من هذه العلة أنه لو اتسع نخيمه جدا كخيم أمير الحج لا قضاء عليه اه (قوله حاجته اليه
لعطش حيوان) ولا يقيم لعطش عاص بسفره حتى يتوب وقوله حيوان وان لم يكن معه ومثل الماء
الا كل فقد ذكر في الروضة في الاطعمة ان له ذبح شاة الغير التي لا يحتاج اليها لسكره المحترم المحتاج
للإطعام وعلى المالك بذلها حل (قوله محترم) وهو الذى يحرم قتله ومنه كلب منتفع به وكذا
ما لا نفع فيه ولا ضرر على المعتمد عند م ر نخرج نحو الكلب العقور وتارك الصلاة بشرطه والزاني
المحصن والفواسق الخس فلا يجوز زصرف الماء اليها بل يجب الطهر به وان أفضى الى تلفها سم (قوله

(و) ثاني الاسباب (حاجته) اليه (لعطش) حيوان (محترم ولو) كانت حاجته

اليه لذلك (ما لا) أي فيه

أي المستقبل صوتا للروح
أو غيرها عن التلف فيقيم
مع وجوده ولا يكاف الطهر
به ثم جمعه وشر به لغير دابة
لأنه مستقذر عادة وخرج
بالمحترم غيره كأمرو والعطش
المسيح للتييم معتبر بالخوف
المعتبر في السبب الآتي
والعطشان أخذ الماء من
ماله فلهذا لم يبدله ان لم يبدله
له (و) ثالثها (خوف محذور
من استعماله) أي الماء
مطلقا أو المجوز عن
تسخينه (كمرض وباء
برء) بفتح الباء وضمها
(وزيادة ألم وشين فاحش
في عضو ظاهر) للعذر
واللابة السابقة والشين
الانزاع المستكره من تغير
لون ونحوه واستحشاف
وثرة تبق ولحمة تزيد
والظاهر ما يبدو عند المهنة
غالبا كالوجه واليدين
ذكر ذلك الرافي وذكر
في الجنايات ما حاصله أنه
ما لا يعد كشفه هتكا

(قوله ومن جلة ما يأتي ان
لا يشر به الخ) ومقتضاه ان
غلبة الظن لا تكفي بل لابد
من اخبار الطبيب ومن اين
يعلم الطبيب في المستقبل
انه يتولد منه المحذور
المدكور والمعتمد هنا أنه
يكفي غلبة الظن كذا كره
الجوهري عن الرملي في
الشرح وابن حجر في شرح

العباب وغيره بعد كلام طويل اه شيخنا

أي فيه) أشار به الى انه منصوب على الظرفية (قوله صوتا للروح) علة لكون الاحتياج سببا
للجزع ع ش ومقتضى هذا أنه لابد من خوف تاف النفس والعضو وهو مخالف لقوله الآتي والعطش
المبيح معتبر الخ حل أي لان هذا أعم من تاف النفس ويجاب بأن قوله صوتا للروح أي مثلا
ح ف (قوله فيقيم مع وجوده) ويحرم تطهيره به وان قل حيث ظن وجود محترم يحتاج اليه في القافلة
وان كبرت وخرجت عن الضبط حل وكثير يجهلون فيتوهمون أن التطهير بالماء قرب حينئذ وهو
خطأ قبيح ولا يقيم لاحتياجه لغير العطش ما لا كبل كحك وطبخ لحم بخلاف حاجته لذلك حالاه
التييم من أجلها والفرق بينهما أنه لا غنى عن دفع العطش بوجهه وأما بل نحو الكحك فيمكن
الاستغناء عنه في الجملة فاعتبرناه حالا لا ما لا شرح م ر وقوله كبل كحك قيده حج بما يسهل
استعماله وأخذ سم بمقتضاه فقل لو عسر استعماله بدون البلب كان كالعطش اه ع ش على م ر
(قوله لغير دابة) مفهوما أنه يكاف الطهر به وجمعه وسقيه لها وهو كذلك كفي ع ش فعلى هذا يقيد
المحترم في المتن بأدى يميز تأمل ومثل الدابة غير المميز س ل (قوله وخرج بالمحترم غيره) فلا يكون
عطشه مجوزا لبذل الماء له وهل يعتبر الاحترام أيضا في حق نفسه أولا فيكون أحق بمائه وان كان
مهذرا ولعل الثاني أقرب لانا مع ذلك لا نأمره بقتل نفسه وهو لا يحل له قتلها الا أن الزركشي استشكل
عدم حل بذل الماء لغير المحترم بأن عدم احترامه لا يجوز عدم سقيه وان قتل شرعا لانا ما مرون
باحسان القلة بان نسلك أسهل الطرق وليس العطش من ذلك وقد يجاب بان ذلك انما يرد لو منعناه
الماء مع عدم الاحتياج اليه للطهر أ ما مع الاحتياج اليه فلا محذور في منعه ع ش على م ر (قوله معتبر
بالخوف) أي معتبر فيه الخوف الخ أي ضابط العطش المبيح للتييم أن يخاف منه محذورا كمرض وباء
برء الى آخر ما يأتي شيخنا ومن جلة ما يأتي أن لا يشر به إلا بعد اخبار طبيب عدل بان عدم الشرب يتولد
منه محذور نيم ع ش (قوله ولا عطشان أخذ الماء من ماله) أي غير العطشان وله مقابلته ويهدر
المالك حل وكنفه عطش أدى محترم معه تلزمه مؤثته كافي الامداد شورى (قوله ان لم يبدله)
بضم لدال من باب نصر ع ش على م ر (قوله وخوف محذور) شمل تعبيره بالخوف ما لو كان ذلك
بمجرد التوهم أو على سبيل الندرة كان قال له العدل قد يخشى منه التلف ع ش على م ر (قوله مطلقا)
أي باردا أو مسخنا بدليل المقابلة وعبرة ع ش مطلقا أي قدر على تسخينه أولا اه (قوله أو المجوز
عن تسخينه) أي فان وجد ما يسخنه به وجب تسخينه وان خرج الوقت وكذا يجب تحصيل ما يسخنه
به ان علم به في موضع آخر وان خرج الوقت سم على المنهج بالمعنى ع ش وخرج بالتسخين التبريد فلا
يجب عليه انتظاره ولعل الفرق بينهما أن التبريد لا اختيار له فيه بخلاف التسخين قاله ع ش قال شيخنا
الحفناوى وهو الذي تلقيناه خلافا له في موضع آخر من التسوية بين التسخين والتبريد انتهى (قوله
بفتح الباء وضمها) أي فيهما (فائدة) تقول برا بثلث الراء برأ بفتح الباء وضمها ومفتوح الباء
هنا أفصح وهو مصدر للمفتوح وأما المضموم فمصدر للمضموم والمكسور أسنوى شورى (قوله وزيادة
ألم) أي لا يحتمل عادة حج (قوله للعذر) قدمه لانه عام والآية خاصة ع ش (قوله ونحوه) الواو
بمعنى أو والنحو الهمزة مع رطوبة في البدن والاستحشاف الهمزة مع ببوسة فيه (قوله وثرة)
كنقرة وزنا ومعنى (قوله ولحمة) ظاهره ون صغر كل من اللحمية والثغرة ولا مانع من تسميته شيئا
لان مجرد وجودهما في العضو يورث شيئا ولكن مجردة لا يبيح التيمم بل ان كان فاحشا تيمم أو يسيرا
فلا والواو في الجميع بمعنى أو ع ش (قوله عند المهنة) بفتح الحاء وحق أبو زيد والكسائي

ذلك ويعتمد في خوف
ما ذكر قول عدل في الرواية
وذكر زيادة الالم من
زيادتي وبه صرح في
الروضة وأصلها وتعيرى
بما ذكر أعم من تعيره
بما ذكره وما ذكرته من
أن الأسباب ثلاثة هو ما في
الاصل وذكرها في الروضة
كأصلها سبعة وكما في الحقيقة
ترجع الى فقد الماء حسا
أو شرعا (واذا امتنع
استعماله) أى الماء (في
عضو) لعله (وجب تيمم)
لثلا يتخلو العضو عن طهر
و يمر التراب ما أمكن على
العله ان كانت بمحل التيمم
(و) (وجب غسل صحيح)
سواء كان على العضو سائر
كصوق يخاف من نزعه
محدورا أم لا يخبر اذا
أمرتكم بأمر فأتوا منه
ما استطعتم ويتلطف في
غسل الصحيح المجاور
للعليل بوضع خوفة مبالوة
بقربه ويتحمل عليها
لينغسل بالمقطر منها
ما حواله من غير أن يسيل
اليه (و) (وجب مسح كل
الساتر) ان كان

(قوله رجه الله ما أمكن
على العلة) فلا يمكن إمرار
وكانت العلة ببعضها هل
يتيمم على البعض الآخر ولو

المهنة بالكسر وأنكره الأصمعي مختار ع ش (قوله للرواة) قال ابن التلمساني على السنن الرواة بفتح
الميم وكسرها وبالهمز وتركه مع إبدالها وإدخال ملكة نفسانية تقتضي تخليق الانسان باخلاق مثله اه
بحروفه وفي المختار والرواة الانسانية أى السكاملة وضبطه بالقلم بضم الميم ع ش (قوله ويمكن رده الى
الاولى) أى بأن يقال الذي لا يعد كشفه هتكاً للرواة هو ما يبدو وعند المهنة ع ش (قوله فلا أثر لخوف
ذلك) ولو أمة حسناء تنقص قيمتها بذلك نقصاً فاحشاً لان حق الله تعالى مقدم على حق السيد بدليل
قتلها بترك الصلاة وبذل الزائد على ثمن المثل يعد غيبة في المعاملة اذ به يستدل على عدم الرشد ولا يسمح
به أهل العقل حل وعبارة شرح م ر وسلطان و يفرق بينه وبين بذل زائد على الثمن بان هذا يعد
غيباً في المعاملة ولا يسمح به أهل العقل كما جاء عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان يشح فيها بالكافة
ويتصدق بالكثير فقيل له لما ذاق ذلك عقله وهذا جودى اه (قوله قول عدل) أى ان لم يكن
عارفاً بالطب فان كان عارفاً به اكتفى بمعرفة نفسه فان لم يكن عارفاً به ولم يجد طبيباً وخاف محذوراً رافعاً
أبى على السجى انه لا يتيمم وخالف البغوى فأفتى بأنه يصلى بالتيمم ثم يعيد اذا وجد المخبر وأخبره بجواز
التيمم (قوله وكما في الحقيقة) أى سواء قلنا انها ثلاثة أو سبعة ع ش (قوله واذا امتنع استعماله)
أى حرم زى وعبارة سم واذا امتنع أى امتنع وجوب استعماله ويحتمل التحريم أى بأن خاف
محذوراً كما مر اه فيكون الامتناع على بابه وانظر هل يحرم الاستعمال عند خوف بطلان البراء الظاهر
الحرمة ع ش وعبارة م ر ويحتمل أن يريد به تحريمه أيضاً عند غلبة ظنه حصول المحذور بالطريق
المتقدم فالامتناع على بابه اه قال ع ش أفهم قوله عند غلبة الظن انه حيث لم يغلب على ظنه ما ذكر جاز
له التيمم وهو موافق لما اقتضاه تعبير المصنف بالخوف وحيث شذفت أخبره الطبيب العدل بان الغالب
حصول المرض حرم استعمال الماء وان أخبره بمجرد حصول الخوف لم يجب ويجوز التيمم اه (قوله
في عضو) المراد بالعضو هنا الجزء من البدن يشمل نحو الصدر كما يدل له قوله الآتى وان كانت بغير أعضاء
الوضوء شيخنا (قوله وجب تيمم) لعل الاولى تقديم غسل الصحيح على التيمم لاجل مفهوم قوله
لا ترتيب له نحو جنب فان مفهومه أن المحدث يجب عليه الترتيب بان يقدم غسل الصحيح تأمل (قوله
و يمر التراب) معطوف على تيمم من قوله وجب تيمم فهو بالنصب على حد * ولبس عباءة وتقرع عيني *
فتفيد العبارة وجوب الإمرار (قوله سواء الخ) تعميم في الغسل حل وفي التيمم أيضاً (قوله
كصوق) بفتح اللام ع ش (قوله ويتلطف) أى وجوباً ان أدى ترك التلطف الى دخول الماء الى
الجراحة وقد أخبره الطبيب بضرر الماء اذا وصل اليها ع ش (قوله من غير أن يسيل اليه) فان تعذر
غسله الا بالسيلان الى العليل أمسه الماء من غير افاضة ون لم يسم ذلك غسل حل فان تعذر الامساس
صلى كفاقد الطهورين وأعاد ع ش (قوله ومسح كل السائر) ولو كان به دم لانه يعنى عن ماء
الطهارة وكتب أيضاً قوله ومسح كل السائر أى بدلا عما أخذه من الصحيح ومن ثم لولم يأخذ شيئاً أو
أخذ شيئاً وغسله لم يجب مسحه على المعتمد شورى (قوله كل السائر) أى خلافاً لمن قال يكفي مسح
بعضه فقوله وانما وجب مسح السكل الخ غرضه به الرد على الضعيف وتأمل في الجواب فان محصله أن
الذى أبيع للضرورة يجب فيه التعميم والذي أبيع للحاجة لا يجب فيه مع أنه كان المتبادر للنظر العكس
اللهم الآن يقال محصل الجواب القياس على التيمم بجامع ان كلا مسح أبيع للضرورة فيكون قول
الشارح مسح أبيع للضرورة بياناً للجامع وعبارة صله مع شرح م ر وقيل يكفي مسح بعضه كالخف
والرأس و فرق الاول بينه وبين الرأس بأن في تعميمه مشقة انزع أى نزع العمامة وبينه وبين الخف

كان السليم يدا فقط الجواب نعم وهو منقول عن م ر وأقره بعض المشايخ

(ان لم يجب نزعها) لا بتراب استعمال الماء ما أمكن وانما وجب مسح (١١٧) السكك لأنه مسح أبيض الضرورة كالتيهم

ولا يجب مسح محل العلة بالماء
(لا ترتيب) بين الثلاثة
(لنحو جنب) فلا يجب
لان التيمم هنا لعله وهي
باقية بخلافه فيما مر في
استعمال الناقص فانه
لفقد الماء فلا بد من
فقدته بسبب الاولى هنا
تقديمه ليزيل الماء أثر
التراب وتعييرى بذلك أعم
من قوله ولا ترتيب بينهما
للجنب وخرج بنحو
الجنب المحدث في تيمم
و يمسح بالماء وقت دخول
غسل عليه رعاية لترتيب
الوضوء (أو) امتنع
استعماله في (عضوين
فتيممان) يجبان وكل من
اليدين والرجلين كعضو
واحد

(قوله رحمه الله ولا يجب
مسح محل العلة الخ) معناه
أن محل العلة مكشوف وهذا
مقابل قوله ان كان (قوله
أيضا محل العلة) أي سواء
كانت في أعضاء الوضوء
أم لا وقوله بالماء أما بالتراب
فيجب حيث كانت في
أعضاء التيمم هذا حيث لم
يخش شيئا مما مر اه سم
(قوله أي لانه يتييم بدل
طهر الخ) علة لا يجب
(قوله يجب عليه الترتيب
بين التيمم والغسل فقط)
لوقال ولا ترتيب على الجنب

بأن استيعابه يبايه اه (قوله ان لم يجب نزعها) بان كان في نزعها مشقة بان خاف من نزعها المحذور
الساق حل أي وكان وضعه على طهر بخلاف ما لو وجب نزعها كأن وضع على حدث أو لم يخف من
نزعها محذورا عرش (قوله بماء) متعلق بالمسح ولو سقطت جبيرته في الصلاة بطالت صلاته سواء كان
بري أم لا كتحلل الخ بخلاف ما لو رفع الساتر لتوهم البرء فبان خلافه فانه لا يبطل تيممه اه شرح
مر (قوله ولا يجب مسح محل العلة بالماء) أي حيث لا ستر أي لانه يتييم بدل طهر العلة بالماء فلا معنى
للمسح حينئذ عن وهذا مفهوم قوله ان كان وعبرة زى قوله ولا يجب مسح محل العلة وان لم يضر
لان واجبه الغسل فاذا تعذر فلا فائدة في المسح بخلاف المسح على الساتر لشبهه بالمسح على الخلف اه
(قوله لا ترتيب) غرضه به الرد على الضعيف القائل بوجوب الترتيب وقوله لان التيمم الخ غرضه به ابداء
فارق في القياس الذي تمسك به الضعيف وعبرة شرح مر ورد القول بوجوب تقديم غسل الصحيح
كوجوب تقديم ماء لا يكتفيه بأن التيمم هنا لليلة وهي مستمرة وهناك لعدم الماء فامر باستعماله أولا
ليصير عادما للماء ويحمل النص القائل بانه يبدأ بالتيمم هنا على الاستحباب ليذهب الماء أثر التراب
اه (قوله بين الثلاثة) أي التيمم وغسل الصحيح ومسح الساتر والترتيب بان يقدم الغسل على التيمم
والمسح ومقتضى قوله لا ترتيب بين الثلاثة لنحو جنب وجوب الترتيب على غير الجنب بين الثلاثة حتى
بين التيمم ومسح كل الساتر وليس كذلك لان الترتيب الواجب على غير الجنب انما هو بين الغسل
والتيمم فقط اذا كانت الجراحة في غير الوجه وأما التيمم والمسح فليس بينهما ترتيب اللهم الا أن يقال
المراد بقوله بين الثلاثة بين مجموعها ويكون مفهومه أن غير الجنب يجب عليه الترتيب بين مجموع الثلاثة
أي بعضها وهو الغسل والتيمم وبدل عليه قول الاصل ولا ترتيب بينهما أي التيمم وغسل الصحيح
للجنب فاصله أن مفهوم قوله لنحو جنب فيه تفصيل وهو أن غير الجنب يجب عليه الترتيب بين التيمم
والغسل فقط ولا يجب عليه الترتيب بين التيمم والمسح ويدل لذلك قول الشارح بعد وخرج بنحو
الجنب المحدث في تيمم ومسح الخ حيث عطف بالواو والدة على مطلق الجمع والمفهوم اذا كان فيه تفصيل
لا يعترض به شيء هنا ح ف (قوله لنحو جنب) كالحائض والنفساء ومن طلب منه غسل مسنون
حل (قوله فيما مر) أي في قوله ومن وجده غير كاف وجب استعماله ثم تيمم أي فانه يجب عليه الترتيب
بان يقدم الغسل بالماء الذي معه ثم يتييم عن الباقي وقوله في استعمال الناقص أي الناقص ماء وضوئه
عن غسل أعضائه كلها شيئا (قوله هنا) أي في الجنب (قوله تقديمه) أي التيمم (قوله وقت
دخول) تنازع فيه قوله في تيمم ومسح قيل وكان الاولى أن يقول في غسل الصحيح ثم يتييم ومسح
لينبه على الترتيب المراد وأجيب بان هذا يفهم من قوله وقت دخول الخ (قوله غسل عليه) كاليدين
مثلا فيجب أن يقدم غسل الوجه على التيمم عنهما ولا ترتيب بين غسل الصحيح منهما والتيمم عنهما
وكذا اذا كانت العلة في الوجه فلا ترتيب فيه أصلا فحل كون المحدث يجب عليه الترتيب بين الغسل
والتيمم اذا كانت لعله في اليدين مثلا شيئا (قوله فتيممان) أي حيث لم نعم الجراحة العضوين
والا كفي تيمم واحد وكذا يقال في الثلاثة والحاصل أن تعدد التيمم انما هو عند تعدد الغسل بتعدد
العضو فان سقط الغسل عن العضوين سقط الترتيب فيكفي تيمم واحد شيئا (قوله وكل من اليدين
الخ) فلو كانت لعله في وجهه ويديه ييم عن الوجه قبل الانتقال الى يديه ثم يتييم عن يديه قبل الانتقال
الى مسح الرأس حل فلو عمت العلة وجهه ويديه كفاه تيمم واحد عن ذلك لسقوط الترتيب بينهما
حينئذ وبه أفقئ الوالد ومثله لو عمت الرأس والرجلين مر لان التيمم لا يتعدد الا عند وجوب الترتيب

وكذا على المحدث في عضو العلة لكان أولى وكان يفهم وجوب تقديم غسل الوجه مثلا على اليد التي فيها العلة من الوضوء

وينسب أن يجعل كل واحدة كعضو أو في ثلاثة أعضاء فثلاث تيممات أو أو أربعة فأربعة ان عمت العلة الرأس وان عمت الاعضاء كلها فتيمم واحد (ومن تيمم لفرض آخر ولم يحدث لم يعد غسله) لا (مسحاً) بالماء لبقاء طهره لانه يتنفس به واعاد التيمم لضعفه عن أداء الفرض فان احدث أعاد غسل صحيح أعضاء وضوئه وتيمم عن عليلها وقت غسله ومسح الساتر ان كان بالماء وان كانت العلة بخير أعضاء وضوئه تيمم لحديثه الا كبر وتوضاً للصغر وتعيرى بأشواً من قوله ثان وقول مسحاً من زيادتي **﴿فصل﴾** في كيفية التيمم وغيرها (تيمم بتراب طهور له غبار) حتى ما يداوى به قال تعالى فتيمموا صعيدا طيباً أي تراباً طاهراً كما فسره ابن عباس وغيره **﴿قوله﴾** رحمه الله لحديثه الا كبر) ويعيده ان أراد فرضاً آخر اه شيخنا **﴿قوله﴾** أو كان ساتراً ما كان الخ) لعل الاولى حذف أمكن **﴿قوله﴾** وجب عليه اعادة التيمم فقط) أي ان عم الاعضاء وأما اذا عم البعض فالظاهر وجوب التيمم على البعض الآخر

ونديه على الجيرة في الباقي اه سم على أبي شجاع

كما سبق **﴿قوله﴾** وينسب الخ) فان قيل اذا كانت العلة في وجهه ويديه وغسل صحيح الوجه أو لا جاز نوال تيممهما فلم لا يكفيه تيمم واحد كن عمت العلة أعضاء فالجواب ان التيمم هنا في طهر تحت فيه التراب فلو كفاه تيمم واحد حصل تطهير الوجه واليدين في حالة واحدة وهو ممتنع بخلاف التيمم عن الاعضاء كلها لسقوط الترتيب بسقوط الغسل شرح م **﴿قوله﴾** فأربعة) ولا بد لكل واحد منها من نية على المعقد لان كل واحد منها طهارة مستقلة لا تكرر لما قبله ع ش على م **﴿قوله﴾** ان عمت العلة الرأس) أي ولم يكن عليها ساتر فان كان وأخذ قدر الاستمسك من الرأس بأن بقي من الصحيح ما لا يدمنه للاستمسك كفاه مسح الساتر بالماء ولا يتيمم فان لم يأخذ شيئاً تيمم فقط سم بالمعنى ومثله زي عند قول المصنف ومسح كل الساتر **﴿قوله﴾** وان عمت الاعضاء كلها فتيمم واحد) أي ان لم يكن ساتر على الوجه واليدين أو كان ساتراً ما كان نزعاً للتيمم والالم يجب التيمم ويصلي كفافة الطهورين ثم يقضى لكن يسن خروجاً من خلاف من أوجه شرح م **﴿قوله﴾** ومن تيمم لفرض آخر الخ) بان صلى بالاول ودخل وقت فرض آخر وهو تيممه وجب عليه اعادة التيمم فقط ويعيد تيمماً واحداً وان كان الذي سبق منه تيممات كما في م خلافاً لحج ح ف **﴿قوله﴾** لم يعد غسله ولا مسحاً) محله ما لم ينزع الساتر أماً اذا نزع ووضع بدله مثلاً فيجب اعادتهما شورى **﴿قوله﴾** أعاد الخ) الا خصر أن يقول فان احدث أعاد جميع ما صر كما عبر به م **﴿قوله﴾** وان كانت العلة الخ) أي هذا كله اذا كانت العلة بأعضاء الوضوء كما يؤخذ من قوله أو عضوين الخ) فان كانت بغير أعضاء وضوئه الخ) حل بإيضاح **﴿قوله﴾** تيمم لحديثه الا كبر) ويجب عليه اعادة هذا التيمم لكل فريضة وان لم يحدث حدثاً كبر ولا أصفر فان احدث حدثاً أصفر توضاً فقوله توضاً للصغر أي ان احدث ح ف وعبرة حل ويعيد التيمم فقط لكل فرض ان لم يحدث فان احدث أعاد الوضوء والتيمم اه وفي الاطفيحي قوله وتوضاً للصغر فلو احدث قبل أن يصلي أو بعد الصلاة وجب عليه اعادة الوضوء فقط لان تيممه عن الجنابة لم يبطل بالحدث كما تقدم عن الروضة اه ومثله الشورى وقرر شيخنا ح ف كلام حل وهو المعتمد

﴿فصل﴾ في كيفية التيمم وغيرها أي في الكيفية التي يكون عليها التيمم وهي أركانه وسننه وقوله وغيرها أي وفي غيرها كالقضاء وحكم من نسي صلاة من الخمس ونحو ذلك وعدل عن تعبير بعضهم بالاركان وعطف الكيفية عليها لان الكيفية شاملة للاركان والسنن كما ذكرنا أولاً **﴿قوله﴾** يتيمم أي يجوز التيمم ويصح ع ش **﴿قوله﴾** طهور) ولو مغسولاً لكن يحرم كتراب المسجد وهو ما دخل في وقفه لا ما حله نحو ريح ولوشك فيما وجد فيه فالاشبه بكلامهم الحل وان قال الشيخ بن بني التحريم لان الظاهر أنه ترابه شورى **﴿قوله﴾** ما يداوى به) كالطين الارمني حل وهو بكسر الهمزة وفتحها مع فتح الميم فيهما نسبة الى ارمينية بكسر الهمزة وتخفيف الياء من بلاد الروم ببر **﴿قوله﴾** أي تراباً طاهراً) قال الشافعي تراب له غبار وقوله حجة في اللغة ويؤيدان تفسير الصعيد بالتراب الذي له غبار قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه لان من في مثل ذلك للتبويض فلا بد أن يمسح بشئ يحصل على الوجه واليدين بعضه ودعوى بعضهم أنها في مثل ذلك للابتداء بضعفه الزمخشري بأن أحداً من العرب لا يفهم من قول القائل مسح برأسه من الدهن ومن الماء والتراب الامعنى التبويض والاذعان لاحق أحق من المراء حل فقيه رد على مالك وغيره قال قل على الجلال وجوزه الامام مالك بكل ما اتصل بالارض كالشجر والزرع وجوزه أبو حنيفة وصاحبه محمد بكل ما هو من جنس الارض كالزرنينج وجوزه الامام أحمد وأبو يوسف صاحب أبي حنيفة بما لا غبار فيه كالخجر الصلب وجعلوا من في الآية

ابتدائية وفسروا الصعيد بماء على وجه الارض لا بالتراب (قوله والمراد بالطاهر الخ) أي لما يأتي من امتناع المستعمل قياسا على الماء ع ش قال الحكيم الترمذي انما جعل التراب طهورا لهذه الامة لان الارض لما أحست بمولده صلى الله عليه وسلم انبسطت وتمددت وتطاوت وأزهرت وأنبعت وافتخرت على السماء وسائر المخلوقات بأنه نبي خالق مني وعلى ظهري تأتية كرامة الله وعلى قماعي يسجد بحجته وفي بطني مدفنه فلما جرت رداء غفرها بذلك جعل ترابها طهورا لامة فالتيمم هدية من الله تعالى لهذه الامة خاصة لتدوم لهم الطهارة في جميع الاحوال والازمان اه اطفئ حتى وقرره شيخنا ح ف (قوله ولو برمل) أي ولو برمل بارمل لانه يقتضي أن الرمل اذا لم ياصق بكفي وليس كذلك وعبرة حل قوله ولو برمل هو غاية في التراب بدليل كلامه الآتي أي ولو كان التراب الذي له غبار رمل فلو قال ولو رمل لكان أولى اه (قوله لا ياصق) بفتح الصاد من باب علم ويقال بالصاد والزاي والسين كما في المختار (فرع) لودق الحجر حتى صار له غبار لم يكف التيمم به والفرق بينه وبين الرمل ظاهر لانه ليس من جنس التراب بخلاف الرمل ع ش (قوله المحروق منه) أي بان كان فيه قوة الانبات وقوله ما لم يصر رمادا أي بان خرج عن قوة الانبات كما ذكره مر في حواشي شرح الروض ع ش ودخل فيه أيضا الطفل والسبخ الذي لم يعلم ملح وما أخرجه الارضة من مدر ولا أثر لا متزاجه بالعباء كطابن عجن بنحو خل حتى تغير ربحه أو طعمه وجف وكان له غبار حل (قوله وخرج به) أي بالتراب أي بقيدته وهو طهور فكان الانسب أن يقول وخرج به المتنجس والمستعمل لانهم ما خرجوا بطهور فالاولى تقديم المستعمل على قوله وما لا غبار له مع أنه لا حاجة اليه مع قول المتن لا يستعمل الا أن يقال ذكره المتن لاجل تعريفه وذكره الشارح لاجل مفهوم المتن وعبرة البرماوى قوله وخرج به التراب الخ أي خرج بالمجموع لكن لم يراع الترتيب في الاخراج اذ لو راعاه لقدم قوله كنورة على المتنجس والمستعمل واعل حكمة تأخيرها أن مفهوم التراب مفهوم لقب وفي الاحتجاج به خلاف فلذا أخره أول كثرة المخرج به وقلة المخرج به به اه قال الغزالي في المنحول وكون مفهوم اللقب ليس بحجة محله حيث لا قرينة وهناك يفتان العدول عن الارض الى التراب في الطهورية بعد ذكرها في المسجدية حيث قال جعلت لنا الارض كلها مسجدا وترابها طهورا ولم يقل جعلت لنا الارض مسجدا وطهورا وكون السياق للامتنان المقتضى ككثير ما يمتن به فلما اقتصر على التراب دل على اختصاصه بالحكم م ر (قوله المتنجس) كتراب مقبرة علم نبشها زى (قوله وغيرها) هذه خرجت بالتراب ع ش (قوله كنورة) هي الجير قبل طفيه حل (قوله وزرنيخ) بكسر الزاي (قوله وسحاقة خرف) هو ما اتخذ من طين وشوى فصار فخارا حل (قوله ونحوه) كزعفران وقوله مما يعلق بفتح اللام في المضارع وبابه طرب (قوله لانها) أي النورة وتاليها ليست في معنى التراب فضلا عن كونها منه فهي خارجة بالتراب فكان الاولى تقديم ذلك على جميع المحترقات وقوله ولان الخليط الخ ان كان هذا هو السبب في منع التيمم فليس في كلامه ما يخرج به وكتب ايضا أي مع كونه ليس في معنى التراب والافيتوقف في اخراج هذا المختلط بالتراب كما هو المتبادر من صنيعه ويحجب عنه بانه خرج بقيد ملحوظ في المتن والتقدير بتراب خالص وانما اختص التيمم بالتراب لما تقدم من قوله جعلت لنا الارض كلها مسجدا وترابها طهورا فقد خص بعد أن عمم فان قيل هذا اجتجاج بمفهوم اللقب قلنا نعم هو حجة حيث وجدت القرينة وهي هنا الامتنان المقتضى لكثير ما يمتن به حل (قوله لا يستعمل) هذا خرج بقوله أو لا طهور وذكروه هنا توطئة لتعريف قال ابن حجر في حديث وكذا في خبث فيما يظهر اه وخرج به المستعمل في غير ذلك كالوتيمم بدلا عن الوضوء المجدد أو عن غسل الجمعة فانه لا يكون مستعملا كالماء المستعمل في غسل

والمراد بالطاهر الطهور كما عبرت به (ولو برمل لا ياصق) بالعضو فانه يقيم به لانه من طبقات الارض والتراب جنس له بخلاف ما يعلق بالعضو والتقييد بعدم لصوقه من زيادتي ودخل في التراب المذكور المحروق منه ولو أسود ما لم يصر رمادا كما في الروضة وغيرها وخرج به التراب المتنجس وما لا غبار له والمستعمل وسياقي وغيرها كنورة وزرنيخ وسحاقة خرف ومختلط بدقيق ونحوه مما يعلق بالعضو وان قل الخليط لانها ليست في معنى التراب ولان الخليط يمنع وصول التراب الى العضو (لا يستعمل) كالماء (وهو

(قوله الذي لم يعلم ملح) أي لانه اذا علاه الملح لم يبق فيه قوة الانبات فلا يجزئ

ما بقى بفضوه أو ثنائيه منه) حالة التيمم كالتقاطر من الماء ويؤخذ من حصر المستعمل في ذلك صفة تيمم الواحد أو الكثير من تراب يسير مرات كثيرة وهو كذلك (١٢٠) ولورفع يده في أثناء مسح العضو ثم وضعها صح على الأصح وخرج بزيادتي

منه ما تثار من غير مس
العضو فانه غير مستعمل
(وأركانه) أى التيمم خمسة
أحدها (نقل تراب ولو من
وجه ويد) بأن ينقله من
أحدهما إليه أو إلى الآخر
فتعبرى بذلك أعم من
قوله فلا نقل من وجه إلى
يد أو عكس كفى وكنقله
من أحدهما نقله من الهواء
ونقله يتضمن قصده لوجوب
قرن النية به كما يأتي وإنما
صرحوا بالقصد لآية فانها
أمره بالتيمم وهو القصد
والنقل طريقه (فلسفته
رجح عليه) أى الوجه أو
اليدين (فردده) عليه (ونوى
لم يكف) وان قصد بوقوفه
في مهب الريح التيمم لانه لم
يقصد التراب وإنما التراب
أنه لما قصد الريح وقيل
يكفى في صورة القصد
واختاره السبكي (ولو تيمم
بأذنه) ونيته (صح) ولو بلا
عذر إقامة لفعل مأذونه
مقام فعله (و) ثانيها (نية
استباحة مفتقر إليه) أى
التيمم كصلاة ومس مصحف
فتعبرى بذلك أعم من
تعبيره باستباحة الصلاة
(قوله بفضوه أى المسوح)
وكذا المسح بعد فراغ
المسح أى فهو مستعمل
بالنسبة لغير المسوح

الطهارة ع ش وعبارة شورى لا يستعمل أى في حدث أو خبث وان غسل على الراجح اه أى
في المغلظة فلا يجوز استعمال التراب الذى غسل به المغلظ مرة ثانية على المعتمد بل هو طاهر غير طهور أى
وان كان نعر يف المستعمل المذكور غير شامل له لان مراده نعر يف المستعمل في رفع الحدث بل
قضية الحصر أنه غير مستعمل فيجوز استعماله مرة ثانية وهو ما جرى عليه المصنف في شرحي الروض
والبهجة لكن المعتمد خلافه فهو طاهر غير مطهر اه (قوله بفضوه) أى المسوح (قوله أو ثنائيه
منه) أى من المساحة والمسوحة جميعا ع ش (قوله ويؤخذ من حصر الخ) أى لان مقام البيان
يفيده وحينئذ سقط ما قيل الحصر فيه بناء على أن ما في كلامه موصولة فان جعلت نكرة موصوفة
فلا شورى (قوله صفة تيمم الواحد أو الكثير من تراب يسير) لأن يختلط به ما تثار من العضو بعد
مسح حل ولا يقدر بخالف كما في الماء شيوخنا ح ف (قوله ولورفع يده الخ) لم يجعله مستفاداً مما
ذكر بل تقييداً لقوله أو ثنائيه أى فلا بد أن يكون هذا التناثر انفصال عن المساحة والمسوحة
جميعاً وقوله صح لما علمت أنه لا بد أن يفصل عن المساحة والمسوحة جميعاً وقوله وخرج الخ لان التناثر
منه ظاهر في المنفصل عنه بعد مسحه والاف هو صادق بما تثار منه من غير مس حل (قوله وأركانه
خمس) باسقاط التراب اذ لو حسن عدم ركنها حسن عدم الماء ركنها في الوضوء والقصد لانه داخل
في النقل الواجب قرن النية به فالنقل مستلزم للقصد ولا عكس اذ هو في مسألة الرجح الآتية قاصد
غير ناقل والمعتمد أن التراب ركن في التيمم بخلاف الماء لانه ليس خاصاً بالوضوء بخلاف التراب
فانه خاص بالتيمم لانه في النجاسة المغلظة ليس مطهراً بل المظهر وإنما هو الماء والتراب شرط زى
(قوله ونقله يتضمن) المراد بالتضمن هنا الاستلزام لا المصطلح عليه عند أهل المنطق وأشار بقوله
ونقله الخ الى دفع ما يقال ان المصنف لم يعد القصد من الاركان كما عده الاصحاب منها وحاصل الجواب
أن النقل متى كان مقترباً بالنية كان مستلزماً للقصد وحينئذ لا حاجة لذكر القصد مع ذكر النقل وإنما
صرح الاصحاب بالقصد مع النقل لآية وهى قوله تعالى فتييموا لان التيمم في اللغة القصد والنقل
طريق له وانظر لم خالفهم المصنف قال زى المحاطبات لا يكتفى فيها بدلالة الالتزام بل لابد فيها من
الدلالة لمطابقة اه وانما يشترط القصد في الوضوء لان اسم الغسل المأمور به يطلق مع اتقاء
القصد بخلاف التيمم والنقل هو التحويل والقصد هو قصد المسح به والنية أن ينوى الاستباحة لانه
لا يكتفى غيرها كما يأتي فهذا هو الفرق بين الثلاثة (قوله طريقه) أى محقق له شورى (قوله لم
يكف) عدل عن عبارة الاصل وهى لم يجوز لانها محتملة لان يقال عدم الجواز لا يستلزم عدم الصحة
ع ش (قوله لانه لم يقصد التراب) أى بنقل أى لم ينقله بقرينة قوله وإنما التراب أنه وإنما أثر التعبير
به عن النقل لما قدمه من أنه طريقه شورى قال حل فلو تلقاه بوجهه أو يديه كان ناقلاً بالعضو وهو
كاف اه (قوله ونيته) أى الأذن ولا بد أن تكون النية عند النقل والمسح كبلو كان هو التيمم مر
(قوله ولو بلا عذر) لكن مع الكراهة حل (قوله إقامة لفعل مأذونه مقام فعله) اخذ أنه لا بد
أن يكون أهلاً للطهارة والمعتمد خلافه فيمكن كونه كافراً أو حائضاً حيث لا نقض وغير ميمز كقرد ولا
يقال غير المميز لا يتأتى الاذن له لان الاذن يشمل الإشارة حل (قوله ونية استباحة مفتقر إليه)
بأن ينوى هذا الامر العام أو ينوى بعض أفراده كما مر واذنوى الامر العام استباح أدنى المراتب

وفرق بينه وبين الماء الصائم متعملاً بمجرد انفصاله عن الغسل بانه لم يثبت على العضو ولم يجز عليه وهو
بنفسه لكثافته اغتفر ذلك فيه للمشقة كما اغتفر رفع اليدين ثم عودها لذلك بخلاف الماء صرح به العبادى على أبى شجاع

وهو ما عدا الصلاة وخطبة الجمعة والطواف الواجب لان ما نواه ينزل على أدنى المراتب (قوله وبذلك) أي بالاستباحة علم أنه لا يكفي نية رفع حدث وما في معناه لان الحاصل للتييم إنما هو مجرد الاستباحة لا رفع الحدث أي حكمه العام وهو المنع من نحو الصلاة مطلقا كما هو المراد عند الإطلاق حل فان نوى رفعه خاصة كفي شوبري (قوله ولا نية فرض تيمم) لانه يدل على أنه مقصود أصالة مع أنه يدل ومحله ما لم يصفه لنحو صلاة كافي حل (قوله لا يصلح أن يكون مقصودا) لان ترك نية الاستباحة وعدوله الى نية التيمم أو نية فرضيته ظاهر في أنه عبادة مقصودة في نفسها من غير تقييد بالضرورة كذا قال شيخنا قال ويؤخذ مما تقرر أنه لو نوى فرضية الإبدال لا الأصول صح لانه نوى الواقع حل أي بأن نوى فرض التيمم قاصدا أنه يدل عن الغسل أو الوضوء لأنه فرض أصالة ع ش على مر (قوله مقصودا) أي أصالة (قوله لا يسن تجديده) بل يكره مر اه ع ش (قوله بنقل أول) أي فلو لم ينو عند ابتداء النقل ثم نوى قبل مماسة التراب للوجه كفي وكأنه نقله عن يده الى وجهه وهو كاف ع ش (قوله ومستدامة الى مسح) المعتمد ان الاستدامة ليست شرطا فالمدار على اقترانها بالنقل والمسح وان عزبت بينهما ع ش وعبرة زى المعتمد أن اقتران النية بالنقل والمسح معا كاف وأما استدامتها فليست شرطا وكلامهم جرى على الغالب لان هذا من يسير قل أن تعزب فيه النية اه (قوله قبله) راجع للفعلين (قوله لم يكف) أي المسح لعدم النية عنده في الأولى وعدم صحة النقل في الثانية وكتب أيضا قوله لم يكف إلا ان ينوى في مسألة الحدث قبل مماسة التراب للوجه وفي مسألة العزوب ولومع المماسه شوبري أي فلا يحتاج حينئذ الى نقل جديد ع ش (قوله فان نوى الخ) بيان لما يستبدحه بالتييم بعد صحته وكأنه قيل ثم اذا صح التيمم فما يستبدحه به ع ش (قوله فرضا) ولا يشترط تعيينه كما يظهر من نظيره (قوله وخطبة الجمعة) المعتمد أنه يمتنع الجمع بين الجمعة وخطبتها بتييم واحد مطلقا أي سواء تيمم للجمعة أم للخطبة لان الخطبة بدل عن ركعتين على قول والقائل بالصحيح لا يقطع النظر عن الضعيف زى فعلم أن الخطيب يحتاج لتييمين نعم ان تيمم خطبة الجمعة ولم يخطب جازله أن يصلي به الجمعة لان الخطبة بمنزلة ركعتين فأشبهت الفروض العينية ع ش ويجوز له حينئذ أن يصلي به غيرها وله أن يصلي المعادة بتييم الأولى لان الفرض واحد (قوله أصل للنفل) أي أصل له في التكليف أي لولا أنه كاف بالفرض لم يكف بالنفل ومن ثم لم يكف الصبي بالنفل لانتفاء تكليفه بالفرض كما هو مبين في شرح جمع الجوامع شوبري وقال شيخنا المراد ان الخطاب وقع أولا بالفرض لئلا يسرا وأما السنن فسنها النبي صلى الله عليه وسلم لم بعد والكلام بالنظر لأصل الفرض لانفاؤه فلا يرد الصبي برماوى ح ف (قوله ومثلهما الخ) والحاصل من ذلك انه اذا نوى فرضا عينيا جازله فعلة وما عداه من النوافل وفروض الكفايات ومس المصحف وسجدة التلاوة والشكر الا خطبة الجمعة لان القول الضعيف يقول انها ثابتة عن ركعتين من الظهر والصحيح لا يقطع النظر عن الضعيف واذا نوى النافلة أو الصلاة أبيع له ما عدا الفرض العيني وما عدا خطبة الجمعة واذا نوى غير فرض ونفل كأن نوى مس المصحف فله فعل ما عدا الصلاة فرضا ونفلا وما عدا خطبة الجمعة اه ع ش وعبرة الشوبري فالخاصل أن نية الفرض تبيح الجميع ونية النفل أو الصلاة أو صلاة الجنائز تبيح ما عدا الفرض العيني ونية شيء مما عدا الصلاة لا تبيحها وتبيح ما عدا الصلاة فيشمل تمكين الحليل اه حج وقوله ما عدا الفرض العيني لعل المراد به ما هو كذلك بالأصالة فيشمل المعادة فلا تستباح بهذا وهو متجه لانها ارق من النفل اه (قوله فيمتنع الجمع) أي ولا يس له اذا لم يخطب أن يصلي به الجمعة لان خطبة الجمعة دون صلاحها لكونها فرض كفاية هذا والمعتمد أنه حيث لم يخطب جازله ان يصلي الجمعة لان الخطبة

وبذلك علم أنه لا يكفي نية رفع حدث لان التيمم لا يرفعه ولا نية فرض تيمم وفارق الوضوء بأنه طهارة ضرورة لا يصلح أن يكون مقصودا ولهذا لا يسن تجديده بخلاف الوضوء (مقر ونه) أي النية (بنقل) أول لانه أول الأركان (ومستدامة الى مسح) لشيء من الوجه فلو عزبت أو أحدث قبله لم يكف لان النقل وان كان ركنا غير مقصود في نفسه (فان نوى) بالتييم (فرضا أو) نواه (ونفلا) أي استباحتهما (فله) مع الفرض (نفل) وصلاة جنائز وخطبة الجمعة وان عين فرضا عليه فله فعل غيره (أو) نوى (نفلا أو الصلاة فله) غير (فرض عين) من النوافل وفروض الكفايات وغيرها كمس المصحف لان ذلك اما مثل ما نواه في جواز تركه له أو دونه أما الفرض العيني فلا يستبدحه فيهما أعافى الأولى فلان الفرض أصل للنفل فلا يجعل تابعا وأما في الثانية فلاخذ بالاحوط وذكر حكم غير النوافل فيهما من زيادتي ومثاهما ما لو نوى فرض الكفاية كان نوى بالتييم استباحة خطبة الجمعة فيمتنع الجمع بينهما وبين صلاة

الجمعة ولو نوى فرضين
استباح أحدهما أو نوى
مس مصحف أو نحوه
استباحه دون النفل ذكره
في المجموع (و) ثالثا ورابعها
وخامسها (مسح وجهه)
حتى مسترسل لحيته
والمقبل من أنفه على شفتيه
(ثم مسح يديه برفقيه)
والترتيب المقادير بان يقدم
الوجه على اليدين ولو في
تيمم حدث أكبر (لا مسح
(منبت شعره) وان خف
في الوجه واليدين فلا يجب
لغيره (ويجب نقلتان)
للوجه واليدين وان أمكن
بنقطة بخرقه أو نحوه
لوروده في خبري أبي داود
والحاكم ولفظ الحاكم التيمم
ضربتان ضربة للوجه
وضربة لليدين إلى المرفقين
(لا ترتيبهما) فلو ضرب
بيديه معا ومسح وجهه
بأحدهما وبالآخرى الأخرى
جاء وفارق المسح بأنه وسيلة
والمسح أصل وعلم من
يعبر بالنقل أنه لا يتعين
الضرب وان عسير به
الأصل والخبر في كفي

(قوله ولو صلى بتيمم فرضا
يجب أعادته) شمل ذلك ما لو
تيمم بمحل يغلب فيه الوجود
أو يستوي الأمران وصلى
الفرض ثم انتقل إلى محل
يغلب فيه الوجود أو
يستوي الأمران ولو صلى
الفرض ثم انتقل إلى محل
يغلب فيه الفقد أو أراد قضاء

بمثابة ركعتين فاشبهت الفروض العينية ع ش ولا يجوز الجمع بين خطبتين بتيمم واحد سواء كان
زائدا على الأربعين أم لا ح ف قال ابن حجر وإنما يجب تيمم لكل من الخطبتين اللتين بينهما جلوس
لأنهما بمنزلة شيء واحد ولو صلى بتيمم فرضا تجب أعادته كان ر بط بخشبة ثم فك جازله أعادته به وان كان
فعل الأولى فرضا لأن الثانية هي الفرض الحقيقي فجاء الجمع نظرا لهذا اه (قوله فرضين) أي بأن
قال نوى استباحة فرضين وأطلق أو عينهما كظهر وعصر ع ش (قوله استباح أحدهما) ظاهره
صحة ذلك وان علم وتعمد حل قال ع ش ويستبيح غيرهما إذا لم يصل واحدا منهما اه (قوله أو نحوه)
كسجدة تلاوة أو شكر أو قراءة أو مكث بمسجدا أو استباحة وطء حج (قوله حتى مسترسل
لحيته) ولا يشترط تيقن وصول التراب إلى جميع أجزاء العضو بل يكفي غلبة الظن ولا قصد التراب أيضا
لعضو معين بمسحه فلو أخذ التراب لمسح به وجهه فتذكر أنه مسحه جاز أن يمسح به يديه وعكسه خلافا
للقفال برماوى (قوله ثم يديه) هل يجب إزالة ما تحت الظفر مما يمنع الوصول إليه ككفي الوضوء أم لا
جزم شيخنا زى بالأول وفرق بينه وبين عدم وجوب إيصال التراب إلى منابت الشعر الخفيف بان
الظفار مطلوبة لإزالة بخلاف الشعر الخفيف وان ندر لا يقال قضية الفرق وجوب إيصاله إلى منابت لحيه
المرأة لانا نقول المراد بعبارة إزالة المطلوب أصالة لذاته وأما لحيه المرأة فلا تطلب إزالتها لأمراض
تشوه أو تزين أو نحو ذلك فليتأمل شو برى (قوله فلا يجب) أي ولا يندب أيضا للمشقة شرح مر
(قوله وان أمكن بنقطة الخ) قال بعضهم هذه قضية شرطية لا تقتضي الوقوع وصورها بعضهم بان
يمسح بالخرقة وجهه ويديه معا وفيه أن هذه ليست نقلة واحدة حصل بها تيمم الوجه واليدين بل الحاصل
من ذلك نقلتان لا ترتيب بينهما اه وقوله بل الحاصل من ذلك نقلتان فيه نظر يعلم من قوله معا وأيضا
البطلان لعدم ترتيب المسح بين الوجه واليدين وقوله أو نحوه ما هل من نحوه الخرقه ما لو وضع وجهه ويديه
على التراب معا لانهما نقلة أو يقال ذلك نقلتان لا ترتيب بينهما الظاهر الثاني أخذنا من كلامه الآتي فيما لو
ضرب يديه معا حيث جعل ذلك تصويرا للنقلتين اللتين لا ترتيب بينهما حل وصورها بعضهم بمالو
ضرب بالخرقة ووضع على وجهه طرفها وطرفها الآخر على يديه في زمن واحد ثم مسح وجهه ثم يديه فهذه
نقلة واحدة فلا يصح التيمم بذلك وحينئذ فلا نظر في الشارح كغيره وصح التصوير كما أشار إليه مر
وس ل شيخنا ح ف وصرح به قل على الجلال وقال فالبعض الذي قصد به مسح اليدين بقية النقلة
الأولى لا نقلة أخرى فهو نظير ما لو ضرب بيديه معا ومسح بأحدهما وجهه وبالآخرى يده فإنه لم يقل أحد
بان مسح اليد باليد الثانية نقلة ثانية مع قصدتها كما تقدم بل أوجبوا عليه نقلة أخرى وهذا واضح لا غبار
عليه ويتعين اتباعه والمصير إليه اه (قوله لوروده) أي التعمد أو ورود ما ذكر من النقلتين (قوله
لا ترتيبهما) فلا يجب لكن يستحب شرح مر (قوله فلو ضرب) هذا تصويرا للنقلتين اللتين لا ترتيب
بينهما فكل يد نقلة وفيه أن عدم الترتيب إنما هو عند الوضع وأما عند المسح فحاصل بين النقلتين لأن
مسح الوجه يعد نقلة ومسح اليد يعد نقلة أخرى فقد حصل الترتيب بين النقلتين حل وقوله عند الوضع
أي وضع اليدين على التراب والظاهر أن هذا مراد المصنف بقوله لا ترتيبهما حينئذ لا يظهر قوله وفيه الخ
وقوله وفارق أي النقل المسح حيث يجرى النقل لشيء من اليدين مع النقل للوجه أي وعكسه ولا يجرى
أن يقع المسح لشيء من اليدين مع المسح للوجه أي وعكسه (قوله وبالآخرى الأخرى) أي
ويحتاج لضربة أخرى لمسح بها اليسار ع ش (قوله بأنه) أي النقل وسيلة والمسح أصل مقصود
ويغفر في الوسائل ما لا يغفر في المقاصد حل فقوله المسح أي حيث وجب فيه الترتيب (قوله في كفي

الصلاة فهل له أعادتها بذلك التيمم كما هو مقتضى كلام المحشى هنا ونقل أن شيخنا القويسني أفنى بذلك فأنظره
(تبعك)

تمتلك ووضعه يد على تراب ناعم لحصول المقصود فالتعبير بالضربة بين خرج مخرج الغالب كما ان قوله في الخبر ضربة للوجه وضربة لليدين كذلك اذ لومسح ببعض ضربة للوجه وبعضهما مع (١٢٣) أخرى اليدين فظاهر انه يحزى (وسن

تسمية) حتى لجنب ونحوه
أوله وتوجه فيه للقبلة
وسواله وعدم تكرار
مسح واثبات بالشهادتين
بعده (وولاء) فيه بتقدير
التراب ماء (وتقديم يمينه)
على يساره (وأعلى وجهه)
على أسفل كالموضوء في
الجميع لعدم التكرار
(وتخفيف غبار) من
كفيه مشلان كثر بان
ينفضهما أو ينفضه عنهما
لئلا ينشوء العضو بالمسح
(وتفريق أصابعه أول كل)
من النقلين لانه أبلغ في
اثارة الغبار فلا يحتاج الى
زيادة عليهما (ونزع خاتمه
في الأولى) ليكون مسح
الوجه بجميع اليد والتصرح
بسن هذا من زيادتي
(ويجب) نزع (في الثانية)
ليصل التراب الى محله ولا
يكفي تحريكه بخلافه في
الطهر بالماء لان التراب
لا يدخل تحته بخلاف الماء
فانجاب نزع انما هو عند
المسح لاعتد النقل (ومن
تيمم لفقد ماء فجوزه لافي
صلاة)

(قوله أو اقتراض ثمة)
يظهر أنه لا محل لهذه لان
النصوص عليه أن الثمن

تمتلك) ولو في الهواء ع ش قال في المختار تمتك الدابة أي تمرغت (قوله اذ لومسح ببعض ضربة) أي
بخرقة فمسح ببعضها الوجه وبعضها الثاني احدى اليدين فهذه ضربة واحدة فقد اكتفى للوجه ببعض
ضربة واحدة لا بد من ضربة أخرى ليد الثانية وفيه ان الحاصل حينئذ نقلتان فلو مسح بثلاث الخرقه
الوجه وبثلاث احدى اليدين وبالثالث الثالث اليد الاخرى فالحاصل حينئذ ثلاث نقلات محل قال
شيخنا وهذه الصورة أعني قوله اذ لومسح الخ هي عين قوله ألا فلا وضرب يديه مع الخ فذكرها أولاً من
حيث عدم وجوب الترتيب وذكرها هنا من حيث انه لا يشترط خصوص ضربة للوجه وخصوص
ضربة لليدين اه (قوله حتى لجنب) نقل عن المجموع ان الجنب فيه يقتصر على أقل التسمية
والراجح انه يأتي بالا كمل قاصداً الذي كرا ويطلق مر ع ش (قوله وسواك) ومحل بين التسمية والنقل
كما أنه في الوضوء بين غسل الكفين والمضمضة حج ع ش وهو يفيد ان التسمية لا تستحب مقارنتها
لنقل خلاف ما مر من استحباب مقارنتها لغسل الكفين في الوضوء (قوله وعدم تكرار مسح) فلو
كرره كان مكروهاً ع ش (قوله واثباته بالشهادتين بعده) عبارة شرح مر والد كرا آخره السابق في
الوضوء وذكر الوجه واليدين والفرقة والتعجيل وان لا يرفع يده عن العضو حتى يتم مسحه (قوله على
يساره) أي ويأتي به على الكيفية المشهورة وهي ان يضع بطون أصابع اليسرى سوى الإبهام بحيث
لا يخرج أنامل اليمنى عن مسبحة اليسرى ولا مسبحة اليمنى عن أنامل اليسرى ويمرهما على ظهر كفه
اليمنى فاذا بلغ الكوع ضم أطراف أصابعه الى حرف الذراع ويمرهما الى المرفق ثم يدبر بطن كفه الى
بطن الذراع فيمرهما عليه رافعاً إبهامها فاذا بلغ الكوع أمر بطن إبهام اليسرى على ظهر إبهام اليمنى ثم
يفعل باليسرى كذلك ثم يمسح احدى الراحتين بالآخرى ندبا وانما لم يجب لان فرضهما حصل بضر بهما
بعدم مسح وجهه وجاز مسح ذراعيه بترابهما لعدم انفصاله مع الحاجة اذا لا يمكن مسح الذراع بكفها فصار
كنقل الماء من بعض العضو الى بعضه اه شرح مر (قوله بخلافه في الطهر بالماء) وهذا جرى على
الغالب والا فلو كان الخاتم هذا واسعا في الوضوء ضيقا انعكس الحكم ع ش (قوله لاعتد النقل) أي
كما يوهمه كلام المصنف (قوله ومن تيمم الخ) هذا شروع في أحكام التيمم وهي ثلاثة الحكم الأول فيما يبطله
الثاني فيما يستبيحه به وقد ذكره بقوله ولا يؤدي به الخ والثالث في وجوب الاعادة وعدمه وذكره بقوله
وعلى فاقد الطهورين أن يصلي الفرض ويعيد حل والصواب أن يقول وذ كره بقوله ويقضى تيمم
لبرد الخ لان فاقد الطهورين ليس متيمما حتى يدخل وجوب اعادته في أحكام التيمم والميت اذا يم ثم وجد
الماء قبل الصلاة بطل التيمم وان كان في الصلاة بطل ان كانت لا تسقط بالتيمم وكذا اذا وجد بعدها
وقبل الدفن فان وجد بعد الدفن لم ينش كما نقله قل عن السنباطي (قوله لفقد ماء) أي حسيا كان
الفقد أو شرعيا كان تيمم لمرض وقوله فجوزه أي قدر عليه ولو بالشفاء فافهم شو برى وقول الشورى
كان تيمم لمرض هذا لا يظهر مع قوله فجوزه لان توهم الشفاء لا يبطل التيمم كما قاله مر وانما يظهر على
قول الاصل فوجده فالأولى حل الفقد هنا على الحسى (قوله فجوزه) أي في محل يجب طلبه منه وشمل
التجوز والتوهم والشك ودخل لوجوده بالأولى لانه وان كان ليس من أفراد التجوز الا أنه أولى
بهذا الحكم قال مر ومثل تجوز وجود ثمة مع امكان ثرائه أو اقتراض ثمة أو انما ماله الغائب ومحل

لا يجب فيه الاقتراض ولو وجد المقرض فكان الأولى إسقاطها وهذا انما يتوجه على مر اذا قلنا ان معنى كلامه أنه جوز الاقتراض
فان حل كلامه على انه اقترضه بالفعل وهو الذي يتعين حله عليه كانب عبارته ظاهرة و يكون معنى قوله وجود ثمة أنه وجد في ملكه
لئلا يتكرر معه الاقتراض فان قرئ اقتراض بالرفع زال الاشكال اه

بطلانه بالتجوز اذا بقي من الوقت زمن لوسمى فيه الى ذلك لا يمكنه التطهر به والصلاة فيه كاملة اه
قال ع ش ومحل بطلانه بالتجوز أى التوهم اذا توهمه في حد الفوت لوجود الطلب منه بالتوهم أما في
حد القرب فلا يبطل تيممه الا بعلم الماء لانه لا يجب طلبه منه الا عند العلم ومنه أى التوهم ما لو توهم زوال
المانع الحسى كأن توهم زوال السبع فيبطل تيممه لوجوب البحث عن ذلك بخلاف توهم زوال المانع
الشرعى كتوهم الشفاء فلا يبطل به التيمم كما تقدم للشارح اه والحاصل أن قوله بجوزه اما برأحية
أو مرجوحية أو مساواة ومشاهما لو علم بالاولى فالاحوال أربعة وعلى كل إما أن لا يكون مانع أصلا
أو يكون مانع مقارن أو متأخرا أو أربعة على كل إما أن يكون بمحل يغلب فيه الوجود
أو العدم أو يستوى الامران وثلاثة في اثنى عشر وستة وثلاثين وعلى كل منها إما أن يكون في الصلاة
أو خارجها فالجاءة اثنان وسبعون (قوله ولو في تحريمه) غاية في النفي أى ولو في أثناء تكبيرة الاحرام أى
قبل الاتيان بأمر من أكبر ومثله ما لو كان مقارنا لذلك لان الدخول بتمامها وقد قارنه المانع حل
وع ش (قوله بطل تيممه) ولو زال سريعا (قوله بلامانع) قيد للبطلان ويجوز تعلقه بجوز أيضا أى
جوز بلامانع وهو أولى ع ش ويدل عليه قوله يقارن تجوزيه وقوله أو وجوده ولا مانع (قوله
كعطش) مثال للمانع الشرعى وسبع مثال للمانع الحسى (قوله لم يبطل تيممه) فان توهم زواله بطل ع ش
(قوله لان وجوده ليس بقيد) فكلامه يوهم أن توهم الماء وشكه فيه لا يبطل التيمم وانما قيد به
الاصل لاجل قوله وفى صلاة لان المؤثر فيها الوجدان لا التجوز يشوبرى وعبرة ع ش ويحاج بان
المنهاج انما عبر بالوجود لانه الذى يفترق فيه الحال بين كون الصلاة تسقط بالتيمم أولا ما التجوز في
الصلاة فلا أثر له مطلقا اه (قوله أو وجوده فيها) ذكره وجود الماء في الصلاة ليس لكون غيرها بخالفها
بل لمجرد التصوير لان الطائفة والحائض عند التمكين كذلك ع ش وفي البرماوى ما يخالفه ونصه قال
العلامة ناصر الدين البابلي التقييد بالصلاة شرط معتبر بخلاف ما اذا تيممت لتمكين حليها ثم وجدت
الماء في أثناء الجماع فانه يبطل تيممه مطلقا ويجب النزاع اذا علم برؤيتها ومثل ذلك الطواف والقراءة
ولو قدر معين والفرق ان الصلاة لها ارتباط ببعضها بخلاف غيرها انتهى (قوله كصلاة التيمم الخ)
الكاف استة صائبة وكذا ما بعدها (قوله يندر فيه فقد الماء) أى يغلب فيه الوجود يشوبرى (قوله
بطلت) المناسب بطل أى التيمم لانه يلزم من بطلانه بطلانها ولا عكس واجب بأن المعنى بطلت
ببطلان التيمم (قوله فلا تيممها) لا يقال لا فائدة له لانه علم لا نفاقول وضع التفرع ان يكون لماعلم على
انه قد يقال أشار به الى ان بطلانها أى بطلان ثوابها بالنسبة لعدم الاتمام بالنسبة لما وقع منها في ثواب
عليه فليتأمل شوبرى وأجيب أيضا بأنه أنى به لاجل التعليل المذكور ولارد على القائل بأنه تيممها كما في
ع ش اطفئحى (قوله لوجوب اعادةها) أى حيث كانت فرضا والنفل تابع له ع ش (قوله أو وجوده
وكانت تسقط) أى أو وجوده فيها ولم تسقط لكن كان هناك مانع فهذه صورة ثلاثة داخل تحت قوله والا
(قوله لا يندر فيه فقد الماء) بان غلب العدم واستوى الامران شرح مر (قوله كحسبى) أى فى قوله
ويقضى تيمم الخ (قوله فلا تبطل) ويبطل تيممه بمجرد سلامه وان علم ان الماء تلف حل وليس
له بعد السلام أن يدخل نفسه في الصلاة لسجود سهو بخلافه اتد كرر كن فله ذلك لانه فيها
ح ف وعبرة البرماوى قوله فلا تبطل ولا يبقى تيممه بعد القراغ من سلامه لوجود الماء وله ان يسلم
التسليم الثانية لانها من توابع الصلاة وليس له سجود سهو بعد سلامه ولو ناسيا وان قصر
الفصل لبطلان تيممه بالسلام قاله حجج كابر عبد الحق وأقره ع ش ونقل عن مر أنه يسجد
للسهو وأقره شيخنا البابلي اه (قوله وان كانت نفلا) أى بالنسبة لحالة التجوز وأما في حالة

ولو في تحريمه (بطل) تيممه
لانه لم يتلبس بالمقصود فصار
كالماء جوزه في أثناء التيمم
(بلامانع) من استعمال
الماء يقارن تجوزيه
فان كان ثم مانع منه
كعطش وسبع لم يبطل
تيممه لان وجود الماء
حيثئذ كالعدم وقولى بجوزه
اولى من قوله فوجده لان
وجوده ليس بقيد (أو وجوده
فيها) أى فى صلاة ولا مانع
(ولم تسقط به) أى بالتيمم
كصلاة التيمم بمحل يندر
فيه فقد الماء كحسبى
(بطلت) فلا تيممها اذا فائدة
فى اتمامها لوجوب اعادةها
(والا) بان تجوز وجوده
فيها أو وجوده وكانت تسقط
بالتيمم كصلاة التيمم
بمحل لا يندر فيه فقد الماء
كحسبى (فلا) تبطل وان
كانت نفلا

(قوله فان توهم زواله) أى
المانع واعمل المراد به
الحسى كما يؤخذ مما قدمه
أن توهم زوال المانع
الشرعى غير مبطل (قوله
وان علم أن الماء تلف) غاية
لرد

فصله اتمامها لتلبسه
بالمقصود ولا مانع من
اتمامه كوجود المكفر
الرقبة في الصوم نعم ان نوى
الاقامة أو الاتمام في
مقصورة بعد وجود الماء
بطلت لحدوث ما لم يستبجحه
اذا اتمام كافتتاح صلاة
أخرى (وقطعها) ولو فريضة
ليتوضأ ويصلي بدلها
(أفضل) من اتمامها
ليخرج من خلاف من
حرم اتمامها (وحرم) أي
قطعها (في فرض) ان
(ضاق وقته) عنه لئلا
يخرجه عن وقته مع قدرته
على أدائه فيه وهذا من
زيادتي وبه جزم في التحقيق
وان ضعفه في الروضة
وأصلها (والمتنفل)

(قوله رحمه الله لحدوث الخ)
أي لاحداثه شيئاً من
الصلاة لم يستبجحه بنية
الصلاة حين كان يصح له
ابتداء الصلاة تامة عند
الفقد أي احداثه بعد الرؤية
فلذلك ورد عليه عدم
الشمول الذي ذكره المحشي
(قوله وما لم ير إلى أن
المراد الخ) هذا يخالف ما مر
في بطلان التيمم بالتجوير
من اشتراط ادراكها تمامها
فانظر الفرق (قوله بخلاف
مفهوم الشرط الخ) قال
شيخنا القويسني الذي يعلم
من المحلى على جمع الجوامع
أن في مفهوم الشرط خلافاً أيضاً لأن المخالفين فيه أقول من المخالفين في مفهوم الصفة

الوجود فلا يأتي لان النفل لا يفصل فيه بين أن يسقط بالتيمم أو لا فكان الاولى أن يقول ومثل
الفرض في عدم البطلان في حالة التجوير لا حالة الوجود النفل حل وهذه الغاية للرد (قوله
فله اتمامها) صرح به لاجل قوله بعد وقطعها أفضل وللتعليل المذكور (قوله لتلبسه بالمقصود)
لما كان هذا التعليل شاملاً للصلاة التي لا تسقط بالتيمم وتقدم انها تبطل أشار الشارح للجواب عنه
بقوله ولا مانع من اتمامه أي بخلاف الصورة المتقدمة فهناك مانع من اتمام الصلاة وهو وجوب
الاعادة شيخنا وعبارة الاطفيحي قوله لتلبسه بالمقصود يرد عليه المصلي بالخلف اذا تخرق فيها فتبطل
مع تلبسه بالمقصود والمعتدة بالاشهر اذا حاضت فيها فتنتقل للحيض مع التلبس بالمقصود أيضاً والاعمى
اذا صلى بالتقليد ثم أبصر فيها فان صلاته تبطل فدفعه الشارح بقوله ولا مانع من الاتمام بخلافه في
المذكورات لوجود المانع فيها وهو في الاولى عدم جواز افتتاحها بحال مع تخرق الخلف وفي الثانية
قدرتها على الاصل قبل الفراغ من البدل وفي الثالثة زوال ما يجوز معه التقليد اه (قوله كوجود
المكفر الرقبة في الصوم) أي في أثنائه فيتم الصوم ولا يجب اعتناق الرقبة وان كان اعتاقها وقطع
الصوم أفضل ويقع الصوم الذي صدر منه نفلاً وان نوى به الفرض لئلا يلزم عليه الجمع بين البدل
والمبدل منه وهم لا يجوزون ذلك (قوله بعد وجود الماء) أي أومعه ع ش فلو تأخرت رؤية
الماء عن نية الاقامة والاطمئنان لم تبطل قال م ر وشفاء المريض من مرضه في الصلاة كوجود الماء
في التفصيل اه (قوله لحدوث الخ) هذا التعليل لا يشمل مقارنة الرؤية لنحو الاقامة اللهم الآن
يقال نزلوا المقارنة منزلة لحدوث ويؤخذ من هذا التعليل أيضاً أنه لو خرج وقت الجمعة وهم فيها
بطلانها حينئذ لعللة المذكورة ع ش (قوله وقطعها أفضل) أي فيما اذا وجد الماء بدليل قوله
ليتوضأ ويصلي أما اذا جوزه فيها فلا يقطعها اذ لا معنى له بل يحرم عليه قطعها حينئذ م ر اطفيحي
قال م ر ومحل كون القطع أفضل ما لم يكن في الاولى فضيلة خلت عنها الثانية فان كان في الاولى فضيلة
كذلك بأن كانت جماعة وكانت الثانية خالية عن الجماعة فإتمامها بالتيمم أفضل اه ولا يسن قلبها
نفلاً لان رؤية الماء تؤثر في النفل أيضاً سم وفي حج ان قلبها نفلاً حرام ع ش والمناسب أن يقول
لا يصح وذلك لان القلب كافتتاح صلاة أخرى اذ كأنه خرج منها وأحرم بصلاة أخرى واعتراض بأنه
لم يأت بزيادة على مانواه وانما غير صفة النية واعتمد شيخنا جواز قلبها نفلاً حل (قوله ولو فريضة)
هذه الغاية للرد على القول بأن اتمام الفريضة أفضل كما حكاه المحلى في شرحه وعلى الوجه الجاري على
ان اتمامها واجب كما حكاه م ر في الشرح وأشار الشارح لقول ثالث وهو وجوب القطع بقوله ليخرج
من خلاف من حرم اتمامها فهذه أقوال ثلاثة كلها ضعيفة والمعتمد ما في المتن وراعى الشارح القول
الثالث دون غيره لقوة مدركه انتهى قال الشو برى وقد توهم الغاية ان قطع النفل أفضل قطعاً وليس
مراد بل قيل ان الأفضل اتمام الصلاة مطلقاً اه (قوله أفضل من اتمامها) أي ومن قلبها نفلاً
(قوله ان ضاق وقته) بان لم يبق منه ما يسع قدر جميعها حل وما لم ير إلى أن المراد ضيق الوقت
عن وقوعها أداء حتى لو كان اذا قطعها وتوضأ أدرك ركعة في الوقت قطعها سم ع ش ورجع عنه
وما لم ير الى الاول وقوله عنه أي الفرض قال الشمس الشو برى وقد رأى الشرط لان ظاهر المتن
تخصيص التحريم بفرض اصف بأن وقته ضيق وليس لنا وقت كذلك المغرب على قول فأشار
بتقدير أداة الشرط الى أن الجملة فعل الشرط لاصفة للوقت فليتنامل اه والاولى الجواب بأن مفهوم
الصفة فيه خلاف بخلاف مفهوم الشرط فيعمل به قطعاً شيخنا ح ف (قوله والمتنفل) هذا عام

الواجب للساء في صلاته (ان نوى قدرا) ركعة أو أكثر (أنه) لا انعقاد نيته عليه (والا) أي وان لم ينو قدرا (ف) لا يجاوز (ركعتين) لانه الاحب والمعهود في النفل نعم ان وجده في ثلثة فما فوقها أتمها لانها لا تتبعض (ولا يؤدي به) أي بتيممه لفريضة عينية (من فروض عينية غير واحد ولو نذرا) لانه طهارة ضرورة فيتقدر بقدرها فيمتنع جعه بين صلاتي فرض ولوصايا وبين طوافين (الاتمكين حليل) للمرأة فلها تمكينه من الوطء مرارا وأن تجتمع بينه وبين فرض آخر وخرج بالفروض العينية النفل وفروض الكفاية كصلاة الجنائز فله فعل ما شاء منهما كما علم مما مر لأن النفل لا يحد حصرا فغفرت أمره وصلاة الجنائز تشبه النفل في جواز الترك وتعينهما عند انفراد المكاف عارض وقولي يؤدي أعم من قوله يصلي والاستثناء من زيادتي (ومن نسي إحدى الخمس) ولم يعلم عينها (كفاه لمن تيمم) لان الفرض واحد ومساواه وسيلة فلو تذكر المنسية بعلم تجب اعادة تكرار ججه في المجموع وتعبيري بما ذكر أولي من قوله كفاه

فيما اذا كان المحل يغلب فيه الوجود أو الفقد وفيه تصريح بصحة النفل وعدم بطلانه في الحالين قلت وما اقتضاه كلامه من عدم البطلان في النفل بخالفه كلام الاصحاب في اجراء التفصيل فيه ولا ينافيه قولهم تسقط به أو لا تسقط لان مرادهم اسقاط الطلب وعدمه فليتأمل حل (قوله الواجب للساء) فهم منه أن المجوز له لا يقتصر على ركعتين بل يصلي ما شاء وهذا يؤيد تقييد حل كون التيمم يبطل بالسلام بصورة الوجدان (قوله قدرا) انما لم يعبر بدله بعدد لان القدر يشمل الواحد بخلاف العدد (قوله أنه) أي جواز أو الافضل قطعه ليصله بالوضوء ع ش (قوله فلا يجاوز ركعتين) أي لا يجوز له ذلك لان الاقتصار على الركعتين هو الاحب والمعهود فلا وجه لمجاوزه بلا ضرورة ع ش أي فالزيادة عليهما كافتتاح صلاة بعد وجود الماء (قوله في ثلثة) بان صار للقيام طأ أقرب حل (قوله ولا يؤدي) أي يفعل فيشمل المقضية والمنذورة (قوله لفريضة عينية) هذا القيد مأخوذ من قوله فيما سبق فان نوى فرضا أو ونفلا سأل وان دفع به ما توهمه العبارة من أنه يؤدي به الفرض مطلقا سواء نوى به فرضا عينيا أو كفائيا أو غيرهما لا يقال هذا مكرر مع قوله المتقدم فان نوى فرضا سأل لانا نقول ما ذكره مبين للفرض المتقدم المحتمل لجنس الفرض الصادق بفرضين أو أكثر وتوطئة لاستثناء تمكين الحليل ع ش (قوله من فروض عينية) يشمل خطبة الجمعة وصلاة الصبح فأي لان الخطبة وان كانت فرض كفاية الا انها بمنزلة ركعتين (قوله غير واحد) قال مر ولونيم لقصوره فصلي به نامة جاز انتهى (قوله ولو نذرا) مسأوكا به مسالك واجب الشرع والغاية للرد على القائل بانه يجمع بين الفرض الأصلي والنذر بتيمم وهذا يفيد أنه لو نذر أن يصلي أربع ركعات كل ركعتين بسلام وجب تيممان وكذا لو نذر أن يصلي الوتر كل ركعتين بسلام ولو نذر تمام كل صلاة دخل فيها فله جعه مع فرض آخر عيني لان ابتداءه نفل ومنه يؤخذ أنه لو تيمم تلك الصلاة لا يصلي به الفرض العيني ولو تيمم الصبح للفرض ثم بلغ لم يصل الفرض لان صلاته قبل بلوغه نفل فلا يصح وقوعه عن الفرض وبهذا فارق صحة جمع الأصلية مع المعادة حل قال البابي وس ل ولو نذر التراويح وجب عليه عشر تيممات لوجوب السلام من كل ركعتين فليس الجميع كصلاة واحدة من هذه الجهة اه واعتمد ع ش على مرأته يكفي تيمم واحد لان وجوب السلام من كل ركعتين لا يخرجها عن كونها صلاة واحدة لكونها شرعت كذلك بخلاف ما لو نذر السلام من كل ركعتين من الوتر أو الضحى فيجب لكل ركعتين تيمم لان كل ركعتين صار ابتداءه صلاة مستقلة (قوله فيتقدر) أي التيمم بقدرها أي الضرورة أي وقدرة الضرورة فرض واحد ولا ضرورة الى جمع فرضين به تقرير عشاوي (قوله وبين طوافين) أي وبين صلاة وطواف ولو لوداع (قوله فلها تمكينه من الوطء مرارا) بان تيمم له وهو كل مرة فرض عليها فصح الاستثناء وقوله وأن تجتمع أي حيث لم تيمم للتمكين حل بأن تيمم للفرض فتصله ثم تمكّن الحليل ع ش (قوله عارض) أي فلا نظره ولا يعتد به (قوله أعم من قوله يصلي) لشموله الطواف وتمكين الحليل الذي استثناءه (قوله من زيادتي) ومع ذلك لا يرد على المنهاج لتعبيره بالصلاة ع ش (قوله ومن نسي إحدى الخمس الخ) هذه المسئلة من فروع قوله ولا يؤدي به من فروض عينية غير واحد أي في نفس الامر وان أدى به فروضا عديدة ظاهرا توصل لذلك الواحد تيمم (قوله كفاه لمن تيمم) ويشترط في النية ان يقول نويت استباحة فرض الصلاة أو الصلاة التي نسيها من الخمس من يوم كذا مثلا ع ش (قوله لان الفرض واحد) ومنه يؤخذ أن من يصلي الجمعة بالتيمم لولزمه اعادة الظهر صلاها بذلك التيمم الاول شرح مر (قوله فلو تذكر المنسية الخ) ويفرق بين هذا وبين من

تيمم لمن لانه قد بوههم تعالى لمن يتيمم فيقتضي اشتراط كون التيمم لمن وليس مراداً (أو) نسي منهن (مختلفتين) ولم يعلم عينهما (صلى كلاً) منهن (بتيمم أو) صلى (أربعاً) كالظهر والعصر والمغرب (١٢٧) والعشاء (به) أي بتيمم (وأربعاً ليس منها ما بدأ

بها) أي العصر والمغرب والعشاء والصبح (ب) تيمم (آخر) فيبرأ ييقين لان المنسيتين اما الظهر والصبح أو احدهما مع احدي الثلاث أوهما من الثلاث وعلى كل تقدير صلى كلاً منها بتيمم أما إذا كان منها التي بدأ بها كأن صلى الظهر والعصر والمغرب والصبح فلا يبرأ ييقين لجواز كون المنسيتين العشاء واحدة غير الصبح فبالتيمم الاول تصح تلك الواحدة دون العشاء وبالثاني لم يصل العشاء واكتفى بتيممين لانهما عدد المنسي وقضية قول الأصل أربعاً ولا اشتراط الولاة وليس كذلك فلهذا حذفته (أو) نسي منهن (متفقتين أو شك) في اتفاقهما ولم يعلم عينهما ولا تكون المتفقتان الامن يومين (فيصلى الخمس مرتين بتيممين) ليبرأ ييقين وقولي أو شك من زيادتي (ولا يتيمم لمؤقت) فرضاً كان أو نقلاً (قبل وقته) لان التيمم طهارة ضرورية ولا ضرورة قبل الوقت بل يتيمم له فيه ولو قبل الاثني عشر شرطه كستر وخطبة الجمعة وان اوههم تعبير الاصل بوقت

توضاً احتياطاً وهو شاك في الحدث ثم تبين خلافه لانه فعلها بنية الفرض والوضوء متبوع به زى أي وهنا ملزم بالصلاة وأيضا هو مقتصر ثم لا مكان اثباته بالطهر المتيقن بإبطال وضوئه بالمس ولا كذلك هنا ع ش (قوله لانه قد بوههم الخ) هذا بعيد جداً لان من متعلق بكفاة اذا الاصل في العمل للفعل وبه يندفع هذا التوهم وان أبدأه السبكي كذا قال م في شرحه اه شورى ذلك أن تقول كون الاصل في العمل للفعل لا يدفع هذا التوهم لان التوهم بوجود عند غير عالم بان الاصل في العمل للفعل تقرير شيخنا ومثله سم (قوله فيقتضي اشتراط الخ) أي فيوهم أنه انما يكفيه تيمم واحد اذا نوى به الخمس وليس كذلك بل يكفي تيمم لغيرهن أو واحداهن (قوله مختلفتين) أي في الاسم وان توافقا عددا كظهر وعصر والمراد مختلفتان يقينا بدليل قوله أو شك في اتفاقهما وهذه طريقة ابن القاص بالشك يدلانه كان يتبع القصص وهي أحسن مما بعدها التي هي طريقة ابن الحداد كما في الشورى انتهى (قوله صلى كلاً بتيمم) أي فيصلى الخمس بخمس تيممات أي سواء كانا من يوم أو يومين حل وله ان يصلى الخمس مرتين بتيممين ويبرأ ييقين كما نقله الاطفيح عن شرح الارشاد (قوله لان المنسيتين الخ) اشتمل كلامه على عشر احتمالات فقوله اما الظهر والصبح احتمال وقوله أو احدهما مع احدي الثلاث فيه ست احتمالات حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة وقوله أوهما من الثلاث فيه ثلاث احتمالات شيخنا (قوله اما الظهر والصبح) أي وقد صلى الظهر بالتيمم الاول والصبح بالثاني وقوله مع احدي الثلاث أي العصر والمغرب والعشاء (قوله أوهما) أي المنسيتان ع ش (قوله واحدة غير الصبح) كالظهر أي لأن الصبح صلاها بالتيمم الثاني (قوله لانهم اعد المنسي) لان الضابط ان يتيمم بقدر المنسي ويصلى بعد ما يبقى بعد ضرب المنسي في المنسي فيه وزيادة عدد المنسي على ذلك الحاصل وضرب المنسي في نفسه واسقاط الحاصل من ذلك من جملة ما تقدم في مسئلتنا وهي نسيان صلاتين تضرب اثنين في خمسة يحصل عشر تر يد على ذلك اثنين ثم تضربهما فيحصل أربعة وتسقط هذا الحاصل من تلك الجملة التي هي اثنا عشرة تبقى ثمانية وهي عددا يصلى حل ومعرفة ضابط ما يصليه بكل تيمم أن تقول يصلى بكل تيمم عدد غير المنسي بزيادة واحد لان غير المنسي في مسئلتنا ثلاثة فاذا زيد عليها واحد كان المجموع أربعة ح ف وهناك ضابط آخر وهو أن تقسم عددا يصلى على المنسي بأن تقسم الثمانية على الاثنين يخرج ما يصلى بكل تيمم وهو أربعة (قوله وليس كذلك) نعم ان كان فوات الصلاة بلا عذر وجب عليه الولاة (قوله له) أي للمؤقت وقوله فيه أي في الوقت وقوله بشرطه أي المؤقت قال ع ش أي غير إزالة النجاسة عن بدنه كاسيا في (قوله كستر) أي واجتهاد في قبلة وعمام للعدد في الجمعة وقوله وخطبة الجمعة فاذا تيمم للجمعة قبل الخطبة جاز لان وقتها دخل بالزوال وتقدم الخطبة شرط لصحة فعلها (قوله وانما لم يصح الخ) وارد على قوله ولو قبل الاثني عشر بشرطه (قوله قبل زوال النجاسة) أي سواء قدر على ازالها أو لا على ما اعتمد م ع ش (قوله للتضمنج) خرج به ما لو أزالها ولو حكما كافي الاستنجاء بالحجر كما صرحوا به في المستحاضة وعبارة م بعد قول المصنف فتغسل المستحاضة فرجها أي ان أرادته والاستعمال الاستعملت الاشجار بناء على جوازها في النادر وهو الاصح ثم قال وبعد ذلك أي الغسل أو استعمال الاشجار تنوضاً أو تيمم ع ش (قوله والا) أي بان كان عدم صحة التيمم قبل زوال النجاسة عن البدن لسكون زوالها شرط للصلاة (قوله والوقت شامل) أي المعبر عنه بالضمير في قوله السابق له فيه ع ش

فعله خلاف ذلك ولهذا اقتضرت كالروضة وأصلها على وقته وانما يصح التيمم قبل زوال النجاسة عن البدن للتضمنج بهامع كون التيمم طهارة ضعيفة لا تكون زوالها شرط للصلاة والا لما صح التيمم قبل زوالها عن الثوب والمكان والوقت شامل لوقت الجواز

ووقت الفائتة تذكرها ووقت صلاة الاستسقاء لمن أرادها وحده انقطاع الغيث ومع الناس اجتماع أكثرهم ومثلها صلاة الكسوفين فيدخل وقتها لمن أرادها وحده بمجرد التغير ومع الناس اجتماع معظمهم ويدخل وقت فعل الثانية في جمع التقديم بفعل الاولى فيتيمم لها بعده لا قبلها نعم ان دخل وقتها قبل فعلها بطل تيممه لانه انما صح لها تبعاً وقد زالت التبعية بالتحلل رابطة الجمع وبه فارق ما مر من استحاحة الظهر بالتيمم لفائتة صبح لانه لما استباحها استباح غيرها تبعاً وهنا لم يستبح ما نوى على الصفة المنوية فلم يستبح غيره وقضيته بطلان تيممه ببطلان الجمع بطول الفصل وان لم يدخل الوقت فقولهم يبطل بدخوله مثال لا قيد ولو أراد الجمع تأخيراً صح التيمم للظهر في وقتها نظر الاصالته لها لا للعصر لانه ليس وقتها ابن حجر (قوله ووقت العذر) فيتيمم للثانية في وقت الاولى اذا أراد جمع التقديم ع ش (قوله بانقضاء الغسل) أي الغسل الواجب وهو الغسل الاولى ع ش وبه يلغز فيقال لنا شخص يتوقف طهره على طهر غيره (قوله في كل وقت اراده) قال العراقي وقت ارادته وقت له فصدق انه لم يتيمم له الا في وقته سم (قوله الا وقت الكراهة) أي حيث قصد ان يصلي فيه فلو تيمم للنفل المطلق في وقت الكراهة ليفعله بعد زواله أو أطلق صح وفاقاً لم ر فان قيل لا يصدق حينئذ أن التيمم في وقت الفعل أجيب بانه محل وقته في الجملة بدليل جوازه في حرم مكة مطلقاً ولو تيمم في غير وقت الكراهة ليصلي فيه لم يصح كافي شرح الروض سم (قوله ويشترط العلم) أي أو الظن (قوله وعلى فاقد الطهورين الخ) هذا في المعنى راجع لقوله أول الباب يتيمم محدث الخ كأنه قال هذا اذا وجد التراب فان فقد الماء فانه يصلي لحرمته الوقت ويعيد والمراد بالقدم ما يشمل الشرعي وعبارة شرح م ر ومن لم يجد ماء ولا تراباً لكونه في موضع ليسافيه أو وجدها ومنع من استعمالهما مانع من نحو عطش في الماء أو نداوة في التراب مانعة من وصول الغبار للعضو ولم يمكن تجفيفه بنحو نار الخ (قوله الماء والتراب) لم يؤخرهما بعد قوله الطهورين لثلاثيهم انهما طهوران دائماً (قوله أن يصلي الفرض) أي اذا انقطع رجاءه وان اتسع الوقت زى (قوله حرمة الوقت) فلا يسجد في صلاته لتلاوة ولا سهو كما أفتى به الوالد أما فاقد السترة فله التنفل لعدم لزوم الاعادة كدائم الحدث ولا يحسب فاقد الطهورين في الجمعة من الأربعين لنقصه شرح م ر قال في الروض فتبطل صلاته أي فاقد الطهورين برؤية أحدهما قال في شرحه لكن محله في التراب اذا رآه بمحل يغني التيمم فيه عن القضاء كما صرح به في المجموع كذا نقله الزركشي عنه ولم أره فيه وفيه نظر ومشى م ر على الاطلاق وفي العباب فرع وجد فاقد الطهورين في الوقت بعد فعل الصلاة التراب بمحل لا تسقط فيه الصلاة بالتيمم وجب فعلها قال م ر فرع هل مجرد توهم فاقد الطهورين التراب في الصلاة يبطلها كما لو توهم التيمم الماء خارج الصلاة حيث يبطل تيممه لوجوب القضاء وانتفاء الطهارة مطلقاً وكال نقصانها حتى قيل انها غير صلاة شرعية أو لافيه نظر وما ل م ر الى البطلان وقال الآن يوجد نقل بخلافه سم (قوله ويعيد) مراده بالاعادة ما يشمل القضاء (قوله يسقط به الفرض) أي حيث وجده بعد خروج الوقت أو لو وجده فيه بان ظن عدم وجدانه في جميع الوقت فصلى قبل آخره ثم وجد تراباً بمحل يغاب فيه وجود الماء فيعيد التبين أن صلاته الاولى غير معتد بها ع ش (قوله وخرج بالفرض النفل) ومنه سجود السهو والتلاوة م ر أي ما لم يكن مأموماً ولا واجباً للتابعة ع ش (قوله بمحل) أشار به الى ان يندرس في اوصاف محذوف وقوله يندرس فيه فقده أي بان غلب وجود الماء بخلاف ما اذا غلب الفقد أو استوى الامران فلا يقتضي (قوله بخلافه) أي المتيمم وهذا يقتضي ان العبرة بمحل التيمم وهو قول حج واعتمد م ر ان العبرة بمحل الصلاة وبتميمها أيضاً شبيخنا ولو شك هل المحل الذي صلى به تسقط به الصلاة أو لا لم يجب اعادتها حل وسم عن م ر أي لان القضاء

ووقت العذر ويدخل وقت صلاة الجنائز بانقضاء الغسل أو بدله ويتيمم للنفل المطلق في كل وقت اراده الا وقت الكراهة ويشترط العلم بالوقت فلو تيمم شاكا فيه لم يصح وان صادفه (وعلى فاقد الماء والتراب) (الطهورين) كمحبوس بمحل ليس فيه واحد منهما (أن يصلي الفرض) حرمة الوقت (ويعيد) اذا وجد أحدهما وانما يعيد بالتيمم في محل يسقط به الفرض اذا فائتة بالاعادة به في محل لا يسقط به الفرض وخرج بالفرض النفل فلا يفعل (ويقتضي) وجوباً (متيمم) ولو في سفر (لبرد) لندرة فقد ما يسخن به الماء أو يدثر به أعضائه (و) متيمم (للقدماء) بمحل (يندر) فيه فقده ولو مسافر الندرة فقده بخلافه بمحل لا يندرس فيه ذلك ولو مقبلاً (و) متيمم

(لعذر) كفقدهاء وجرح

(في سفر معصية) كآبق

لان عدم القضاء رخصة

فلانناط بسفر المعصية

وضبطي للقضاء واعدمه بما

تقرر هو التحقيق فضبط

الاصل له بالتيمم في الاقامة

ولعدمه بالتيمم في السفر

جوى على الغالب من غلبة

الماء في الاقامة وعدمها في

السفر (لا) متيمم في غير

سفر المعصية (لمرض يمنع

الماء مطلقا) أى في جميع

أعضاء الطهارة (أوفى

عضو لم يكثر دم جرحه ولا

سائر) به من لصوق أو نحوه

(أو) به (سائر) من ذلك

(ووضع على طهر في غير

عضو تيمم) فلا يقضى لعدم

المرض والجرح مع العفو

عن قليل الدم وقياسا على

مسح الخلف في الأخيرة بل

أولى للضرورة هنا والعقد

الاخير مع التقييد بعدم

كثرة الدم في السائر من

زيادتي (والا) بان كثر الدم

أو وضع السائر على حدث

أو على طهر في عضو

التيمم (قضى) وان لم يجب

نزع لفوات شرط الوضع

على الطهر في الثانية

ونقصان البدل والمبدل

جميعا في الثالثة وحله نجاسة

غير معفو عنها في الأولى

ولكون التيمم طهارة

(قوله ولم تأخذ من الصحيح

شيأ) أى زيادة على قدر

ما يستمسك به فافهم

بامر جديد والاصل عدمه وهذا يدفع ما قد يقال ان ذمته اشتغلت بالصلاة فلا بد من تيقن البراءة كما
يندفع عدم وجوب شيء على من شك بعد السلام في ترك فرض مع ان ذمته اشتغلت ولم تبرا بيقين سم
والمراد بغلبة وجود الماء وفقد في ذلك الوقت على المعتمد خلافا لبعض ضعفة الطلبة الذين يصورون
غلبة الوجود بنمائية أشهر مثلا في السنة وغلبة الفقد بأربعة أشهر مثلا فعلى المعتمد لو كان الماء يستمر
أحد عشر شهرا في الوادي وفي غالب السنين يفقد شهر فاذا تيمم شخص في ذلك الشهر لا قضاء عليه
وكذا لو كان يوم فقط يغلب فيه فقد الماء في أكثر السنين ولو كان الماء موجودا في السنة بتمامها
الا ذلك اليوم فلا قضاء على التيمم فيه فالعبرة بالوقت الذي يتيمم فيه فان كان يغلب فيه وجود الماء
بالنسبة لا كثيرا وقات السنة وجب القضاء وان غاب الفقد أو استوى الامر ان فلا قضاء سم بالمعنى
وأقره شيخنا العزى والحفناوى والعشماوى (قوله وجرح) ضعيف لان محل صحة تيممه في سفر
المعصية ان فقد الماء حسا أما اذا فقد شرعا لنحو مرض وجرح وعطش فلا يصح تيممه حتى يتوب
لقدرته على زوال مانعه بالتوبة اه اطفئحى (قوله ولعدمه بما تقرر) أى في قوله لا لمرض الخ
فكان الأولى أن يؤخر قوله وضبطي الخ عن قوله لا لمرض الا أن يقال مراده ضبط القضاء بمنطوق
المتن وضبط عدمه بمفهومه الذى ذكره بقوله بخلافه في محل لا يندرفيه ذلك كما يدل عليه قوله بما
تقرر (قوله لا لمرض يمنع الماء مطلقا) أى ولو في محل يغلب فيه الوجود وكالمرض حيلولة نحو سبع
أو خوف راكب سفينة في البحر من الوقوع فيه حيث غلب على ظنه ذلك قل (قوله في غير عضو
تيمم) أى ولم يمكن نزعها ولم يأخذ من الصحيح شيأ وحاصل مسألة الجيرة أنها تارة تكون في أعضاء التيمم
وتارة لا وعلى كل تارة تأخذ من الصحيح شيأ وتارة لا وإذا أخذت تارة يكون بقدر ما يستمسك به وتارة
يكون أكثر فان كانت في أعضاء التيمم قضى مطلقا وان كانت في غير أعضاء التيمم ولم تأخذ من
الصحيح شيأ لا يقضى مطلقا وان أخذت من الصحيح زيادة على قدر ما استمسك به قضى مطلقا
وان كان بقدر ما استمسك به ولم يمكن نزعها ان كان وضعها على طهر كامل لا يقضى والا يقضى س ل
ونظم ذلك بعضهم فقال

فلا تعد والست قد ر العلة * أو قدر الاستمسك في الطهارة

وان يزد عن قدره فأعـد * ومطلقا وهو بوجه أو يد

(قوله لعدم المرض) واعلم أن الفقهاء تارة يعملون بالعدرا العام وتارة بالعدرا النادر والعدرا النادر تارة
يقولون فيه واذا وقع دام وتارة يقولون واذا وقع لا يدوم والفرق بين العام والنادر بقسميه أن العام هو
الذى يكثر وقوعه كالمرض والسفر بدليل مقابله بالنادر والنادر هو الذى يندر وقوعه والمراد بدوامه
عدم زواله بسرعة كالاستحاضة والسلس وفقد سائر العورة لان العادة بخلاف الناس بمثل السائر المذكور
والذى لا يدوم اذا وقع هو الذى يزول بسرعة كفقدها الطهورين ح ف (قوله وان لم يجب نزعها)
بان خاف المخذور السابق (قوله لفوات شرط الوضع الخ) انظر لوليأت بالعلل على الترتيب وعلله أخر
تعليلا الاول لان ما بعده يناسبه (قوله وحله نجاسة الخ) أى فيما اذا طرأت بعد التيمم فوجوب القضاء
لعدم العفو لعدم صحة التيمم حل (قوله ولكون التيمم الخ) جواب عن سؤال مقدر حاصله أن
ما ذكرتموه هنا مخالف لما في شروط الصلاة لانكم ذكرتم هنا ان الدم الكثير من الشخص لا يعفى عنه
وأطلقتم فشم ذلك ما اذا كان بفعل فاعل أو لا يجوز محله أم لا ورتبتم على عدم العفو مطلقا وجوب
القضاء وذكركم في شروط الصلاة أنه يعفى عنه ان لم يكن بفعل فاعل ولم يجاوز محله فالفرق وأجاب عنه
الشارح بثلاثة أجوبة الأولى انه لما كان التيمم طهارة ضد حقيقة لم يغتفر فيه الدم الكثير مطلقا بخلاف

الطهارة بالماء ثم الثاني أن ما هنا محمول على ما هناك من التفصيل المتقدم الثالث أن بعضهم جعل الأصح عدم العفو عن الكثير مطلقاً أي فيما هنا وفيما هناك سواء كان بفعل فاعل أم لا وجاوز محله أولاً فالباقيان مستويان على الجوابين الأخيرين ومفترقان على الأول شيخنا شهابي (قوله لم يغتفر فيه كثير الدم) ظاهره وإن لم يكن بفعله ولا جاوز محله بدليل قوله ويمكن حله الخ اطفئ حتى (قوله بخلاف الطهر بالماء) أي في شروط الصلاة من العفو عن الدم الكثير محمول على طهارة الماء دون طهارة التيمم حل (قوله على كثير الخ) معتمد وهذا كما ترى انما يأتي على عدم وجوب تقديم إزالة النجاسة على التيمم اما إذا قلنا بأنه يجب تقديم إزالة النجاسة عليه فيكون وجوب القضاء لعدم صحة التيمم لالعدم العفو فإن فرض طرو النجاسة عليه بعد فلا بناء على (قوله فلا يخالف ما في شروط الصلاة) أي من العفو عن الدم الكثير من الشخص نفسه إذا محله ما لم يجاوز محله أو يحصل بفعله أي فلا فرق بين طهارة الماء والتيمم فالاجوبة ثلاثة حل (قوله عدم العفو) أي عن الكثير مطلقاً حل أي هنا وفي الصلاة (قوله ويجب نزعه الخ) وهذا إذا أخذ من الصحيح شيئاً وكان في غير أعضاء التيمم فإن لم يأخذ من الصحيح شيئاً لم يجب نزعه وإن وضع على غير طهر وإن كان في أعضاء التيمم وجب نزعه مطلقاً أي أخذ من الصحيح شيئاً أولاً وضع على طهر أولاً حل

باب الحيض

أي باب أحكام الحيض وبيان زمنه ومثله يقال في الاستحاضة والنفاس وإنما أخره عن الغسل مع أنه من أسبابه فكان المناسب ذكره قبله عند ذكر موجباته أطول الكلام عليه ولتعلقه بالنساء فكان مؤخر الرتبة وله عشرة أسماء حيض ونفاس وطمث بالثلاثة وضحك واعصاروا كبار ودراس وعراك بالعين المهمة وفراك بالفاء وطمس بالسين المهمة ونظمها بعضهم فقال

حيض نفاس دراس طمس اعصار * ضحك عراك فراك طمث اكبار

والذي يحيض من الحيوانات ثمانية نظمها بعضهم في قوله

ثمانية في جنسها الحيض ثبت * ولكن في غير النساء لا يؤقت

نساء وخفاش وضبع وأرنب * كذا ناقة وزغ وحجر وكلبة

قال بعضهم ولعل معنى حيض غير المرأة رؤيعة دمها وليس حيضاً حقيقة فلا يعتبر له أقل ولا أكثر ولا غيرهما من الأحكام قل (قوله وما يذكر معه) وإنما أفرد بالترجمة ولم يقل والنفاس والاستحاضة لاصالته أما الاستحاضة فواضح وأما النفاس فلأن أكثر أحكامه بطريق القياس عليه حجج وقال مـ و ترجمه بالحيض لأن أحكامه أغلب فقد ترجم شيئاً وزاد عليه وهذا لا يعد عيباً (قوله والحيض لغة السيلان) ومنه الخوض لحيض النساء أي سيلانه فيه والعرب تبدل الواو ياء وبالعكس لانهم ما من مخرج واحد وهو الهواء الذي يخرج من الرحم اهـ برماوى والاستحاضة لغة السيلان أيضاً وشرعاً ما ذكره وقيل ان التعريف الذي ذكره انحد فيه المعنى اللغوي والشرعي اطفئ حتى (قوله اذا سال) أي سال ماؤه (قوله دم جبلة) أي سيلان دم جبلة لاجل أن يكون المعنى الشرعي مشتملاً على المعنى اللغوي كما هو القاعدة عندهم شيخنا عزى وقيل القاعدة أغلبية فلا حاجة لتقدير مضاف والجبلة الطبيعة وإضافة الدم اليها من إضافة المسبب للسبب أي دم مسبب أي ناشئ عن الطبيعة وكذا يقال في دم علة (قوله من أقصى رحم المرأة) أي من عرق فم في أقصى رحم المرأة والرحم وعاء الولد وهو جادة على صورة الجرة المقلوبة فبابه الضيق من جهة الفرج وواسعه أعلاه ويسمى بأم الاولاد شيخنا (قوله في أوقات مخصوصة) قال حل أي بعد البلوغ على سبيل الصحة اهـ وفيه أن هذا وقت لا أوقات فلعن المراد

ضعيفة لم يغتفر فيه الدم الكثير كما لا يغتفر فيه جواز تأخير الاستنجاء عنه بخلاف الطهر بالماء ويمكن أيضاً جل ما هنا على كثير جاوز محله أو حصل بفعله فلا يخالف ما في شروط الصلاة على أن بعضهم جعل الأصح عدم العفو أخذاً مما صححه في المجموع والتحقيق ثم من عدم العفو خلافاً لما صححه في المنهاج والروضة ثم (ويجب نزعه) سواء أوضعه على حدث وعليه اقتصر الأصل أم على طهر (ان أمن) محذوران من والا فلا يجب

باب الحيض

وما يذكرك معه من الاستحاضة والنفاس والحيض لغة السيلان يقال حاض الوادي إذا سال وشرعاً دم جبلة يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقات مخصوصة

(قوله وكان في غير أعضاء التيمم فإن لم يأخذ) أي أن التقييد بأخذ شيء من الصحيح محله إذا كان الخ فإن كان في أعضاء التيمم لم يتقيد بالأخذ اهـ

(قوله ومنه الخوض الخ) هذه عبارة مـ عن الشرح الصغير إلا أنه صدرها يقال وعبر ببدل المخرج بالحيض

والاستحاضة دم علة يخرج من عرق فيه في أدنى الرحم يسمى العادل

(١٣١)

بالمجمعة على المشهور سواء أخرج

أثر حيض أم لا والنفاس
الدم الخارج بعد فراغ الرحم
من الحمل والاصل في
الحيض آية وبأنك
عن الحيض أي الحيض
وخبر الصحيحين هذا شيء
كتبه الله على بنات آدم
(أقل سنة تسع سنين) فريضة
(تقريباً) فلورأت الدم
قبل تمام التسع بما لا يسع
حيضاً وطهر أفرجه وحيض
والأفلا والتسع في ذلك
ليست ظراً بل خبر فاقيل

(قوله رحمه الله بعد فراغ
الرحم الخ) وحيث لم يتصل
بالولادة فابتدأه من
رؤية الدم كافي التحقيق
وموضع من المذهب فزمن
النقاء لا نفاس فيه لكن
محسوب من الستين قاله
البلقيني قال ولم أر من حقق
هذا اسم العبادي على
أبي شجاع وقوله فابتدأه
من رؤية الدم أي ما لم تتأخر
رؤيته خمسة عشر يوماً
(قوله وان لا يكون عليها
بقية الطهر) لعل الأول
وأن لا يجاوز أكثره (قوله
وكذا ما يخرج مع الولد)
أي وكذا حال المطلق
أه عبادي (قوله في أن
أقل النفاس لا تسقط به
الصلاة) أي وحده أمام
غيره كأن أفاقت بمجنونة

بالأوقات أقله وغالبه وأكثره وقضيته أن الدم الذي حصل به البلوغ لا يسمى حيضاً وليس كذلك ولا
حاجة لقوله على سبيل الصحة بعد قوله دم جبلة لأن معناه دم اقتضته الجبلة والطبيعة وهذا لا يكون
الأعلى سبيل الصحة شيخنا ح ف وقيل المراد بالأوقات أن يخرج بعد سن الحيض وان لا يكون عليها
بقية الطهر (قوله على المشهور) ومقابلته العادل بالمهمل والمهمل بالهمزة والواو بدل اللام راء م ففيه أربع
لغات لأنه بالذال المجمعة والمهمل مع اللام أو الراء من الطرق التي يعرف بها كونه دم حيض أو استحاضة
أن تأخذ من قام بها ما ذكره ما سورة مثلاً وتضعها في فرجها فان دخل الدم فيها فهو حيض وان ظهر على
جوانبها فهو استحاضة وهذه علامة ظنية لا قطعية والام يوجد لنا مستحاضة ع ش (قوله بعد فراغ
الرحم) أي وقبل مضي خمسة عشر يوماً من الولادة فان كان بعد ذلك لم يكن نفاساً كما سيأتي ع ش (قوله
من الحمل) ولو علقه أو مضغه قال القوابل فيها خلق آدمي فباين التوأمين حيض في وقته ودم فساد
في غيره وكذا ما يخرج مع الولد فلا يسمى بحيض لكونه من آثار الولادة ولا نفاس لتقدمه على خروج الولد
بل هو دم فساد لا أن يتصل بحيضها المتقدم فانه يكون حيضاً كما في شرح م روع ش قال م ر في
شرحه وحكم النفاس مطلقاً حكم الحيض الا في شئئين أحدهما أن الحيض يوجب البلوغ والنفاس
لا يوجب اثبوتة قبله بالانزال الذي حبلت منه الثاني أن الحيض يتعلق به العدة والاستبراء ويخالفه أيضاً
في أن أقل النفاس لا تسقط به الصلاة لأنه لا يمكن ان يستغرق وقت الصلاة لأنه ان وجد في الاثناء فقد
تقدم وجوبها وان وجد في الأول فقد لزمت بالانقطاع اه (قوله والاصل في الحيض) أي في وجوده
وبعض أحكامه فالآية دلت على الأمرين والحديث دل على الأول (قوله أي الحيض) فسر به بذلك
وان كان صالحاً للزمان والمكان لا جل قوله قل هو أذى (قوله كتب الله) أي قدره أي قدره أي قدره وجه
على بنات آدم أي حقيقة أو تنزيلاً لا فتدخول حواء لأنها بمنزلة بنته من حيث انها خلقت من ضلعه
الايسر بأن سئل منه ضلعه الايسر من غير تألم وخلقت منه ولهذا كان الانسان ناقصاً ضلعاً من جهة
يساره فاضلاع جهة اليمين ثمانية عشر واضلاع جهة اليسار سبعة عشر وأكثر المفسرين على انها
خلقت بعد دخول الجنة شيخنا (قوله أقل سنة) أي سن صاحبتها أي أقل زمن يوجد فيه الحيض
(قوله قرية) أي هلالية لأن السنة الهلالية ثلثائة وأربعة وخمسون يوماً وخمس يوم وسدس بخلاف
العديدية فانها ثلثائة وستون لا تنقص ولا تزيد والشمسية ثلثائة وخمسة وستون يوماً وربع يوم الاجزاء
من ثلثائة جزء من اليوم زى ع ش (قوله والأفلا) أي ليس بحيض بل دم فساد الى أن يبقى ما لا يسع
حيضاً وطهر كما قال سم وعبارته فرع لورأت لدم أي ما بعضها قبل زمن الامكان وبعضها فيه فالقياس
كما قال الاسنوي جعل الممكن حيضاً فلورأت الدم عشرة أيام من أول العشرين الباقية من التاسعة
فان الخمسة الثانية من العشرة المراتية واقعة في زمن الامكان لانها مع ما بعده هالتسع حيضاً وطهر أفرجه
حيض والخمسة الاولى ما ذكر واقعة قبل زمن الامكان لانها مع ما بعده هالتسع ما ذكر فليست حيضاً نعم
ينبغي أن يقال بعضها حيض وهو اليوم الاخير بآيته ناقصاً شيئاً بحيث يكون الباقي مع ما بعده لا يسع
حيضاً وطهر بأن ينقص عن ستة عشر يوماً بآيتها اه (قوله في ذلك) أي التركيب المتقدم (قوله
بل خبر) أي لاندفاع الإيهام على الخبرية قال سم وفيه أن الإيهام موجود عليها أيضاً الشمولة أول
التاسعة وأثناءها غاية ما فيه أن الخبرية أقل إيهاماً اه ويمكن أن يحجب بأن عدوله عن الظرفية الى
الخبرية قرينة دالة على أن المراد كل التسع لا كلها الصادق بأولها ع ش (قوله فاقيل) قائله ابن الرفعة

آخر الوقت مقارناً لأقل النفاس فيسقط اه سم (قوله أقل منه أي سن صاحبتها) ولا آخر لسنة مادامت حية وقال المحاملي آخره ستون
سنة وهو ضعيف اه زى (قوله قائله ابن الرفعة) أي اعتراضاً حاصله أن معنى الظرفية أن أقل السن مظهر وفي التسع فيصدق بأول الاولى

وليلة) أى قدرهما متصلا وهو أربع وعشرون ساعة (وأكثره) زمنا (خسة عشر يوما بلياليها) وان لم يتصل وغالبه ستة أو سبعة كل ذلك بالاستقراء من الامام الشافعى رضى الله عنه (كأقل) زمن (طهر بين) زمينى (حضتين) فانه خسة عشر يوما بلياليها لان الشهر لا ينح لوغالبه عن حيض وطهر واذا كان أكثر الحيض خسة عشر لزم أن يكون أقل الطهر كذلك وخرج يبين الحيزتين الطهرين بين حيض ونفاس فانه يجوز أن يكون أقل من ذلك تقدم أو تأخر كما سيأتى (ولا حدا كثره) أى الطهر بالاجماع وغالبه بقية الشهر بعد غالب الحيض (وحرم به) أى بالحيض (وبنفاس ما حرم بمجانبة) من صلاة وغيرها (وعبور مسجد) ان (خافت تلويشه) بثلاثة قبل الهاء بالدم اغلبته الح ومعى الخبر أن الأقل هو التسع فانظر كلام سم (قوله) فرجع فيه الى المتعارف ولو وجد نساء تخالف عاداتهن ما صر كأن صار غالبهن يحيض عشرا فلا عبرة بهن لان استقراء الاولين أتم اه زى ثم ان

(قوله ان قائل ذلك) أى المذكور وهو أقل سنة تسع سنين (قوله ليس بشئ) أى ليس ذلك القيل بشئ اذ لا معنى لكون الأقل فى تسع سنين وكتب أيضا قوله ليس بشئ أى لانه لا دلالة فى هذه العبارة على ذلك الا لو ثبت أن القائل نطق بتسع مفتوحة أو ضبطها بقامه بذلك ولم يثبت ذلك حل (قوله زمنا) تمييز محمول عن المضاف أى أقل زمنه يوم الخ ودفع به ما أورده عليه من أن الضمير فى أقله راجع للدم واسم التفضيل بعض ما يضاف اليه فكأنه قال وأقل دم الحيض يوم وليلة وهو لا يجوز لما فيه من الاخبار باسم الزمان عن الجنة وانما أثر ذكر التمييز على تقدير المضاف لما فيه من الاختصار وعدم تغيير الاعراب لانه ان قدره بين المتضايفين فقال وأقل زمنه غير صورة المتن بتصيرها ماء مكسورة بعد أن كانت مضمومة وفصل بين المتضايفين وان آخر البيان عن المتن فقال أى أقل زمنه بعد وأقله أدى الى طول فها ذكره أخصر وأولى ع ش على م ر (قوله أى قديرهما) فسر به بذلك ليشمل نحو من الظهر لانه من اليوم الثانى سم (قوله متصل) قيد فى تحقق الأقل فقط أى لا يتصور الأقل فقط الا اذا رآته أر بعاء عشرين ساعة على الاتصال والالوراته متفرقا فى أيام لا يكون أقله فقط بناء على الصحيح من أن النقاء المتخلل حينئذ حيض وهو قول السحب وهذا لا ينافى قول شيخنا متى رأت دما متقطعا ينقص كل منه عن يوم وليلة غير أنه اذا جاع باخ يوما وليلة كفى فى حصول أقل الحيض حل لان الأقل له صورتان أقل فقط وأقل مع غيره من الغالب والاكثر (قوله وان لم يتصل) أى وكانت أوقات الدماء مجموعها أربعة وعشرين ساعة حل أى فيقل لهذا أقل الحيض لانه قدر يوم وليلة وأكثر لانه وجد فى خمسة عشر شيئا (قوله وغالبه ستة أو سبعة) وان لم يتصل فلو أخر ذلك عما ذكر كان أولى حل وذ كر الشارح الغالب تميم الاقسام (قوله كل ذلك بالاستقراء) اذ لا ضابط لشيء من ذلك لغة وشرعا فرجع فيه الى المتعارف بالاستقراء زى والمراد الاستقراء الناقص وهو دليل طنى فيفيد الظن وان لم يكن فيه تدبىح لا كثيرا جزئيات بل يكتفى بتدبىح البعض وان لم يكن أكثر كما هنا كما انحط عليه كلام سم فى الآيات البينات (قوله لا ينح لوغالبها) انظر أى حاجة لهذا القيد وهلا اقتصر على ان الشهر قيد مجتمع فيه ذلك فانه يثبت المطلوب سم أقول قديقال ذكره لكونه المطابق للواقع وان لم يتوقف ثبوت المطلوب عليه ع ش (قوله بين حيض ونفاس) وكذا الطهرين بين نفاسين وتصورهما بالولدت ثم وطئها فى نفاسها وعلقت بناء على أن النفاس لا يمنع العلق ثم بعد مضي أكثر النفاس وقبل مضي أقل الطهر ألفت علاقة كما صوره س ل (قوله يجوز أن يكون أقل من ذلك) بل يجوز أن لا يكون بينهما طهر أصلا كمن يتصل أحدهما بالآخر ع ش (قوله تقدم) أى الطهر على النفاس أو تأخر عن النفاس وكان طرقة بعد بلوغ النفاس أكثره بأن رأت النفاس ستين يوما ثم انقطع يوما وعاد فانه حيض بخلاف ما اذا طرأ قبل أن يباغ أكثره لم يكن حيضا الا اذا فصل بينهما خمسة عشر يوما حل ويصح رجوع ضمير تقدم للحيض كما يؤخذ من م ر وعبرته سواء كان الحيض متقدما على النفاس أم متأخرا لكن حل رجعه للطهر لانه المحدث عنه والمآل واحد اه حج (قوله وحرم به) أى على الحائض وعلى غيرها بالنظر لبعض المحرمات لان الطلاق حرام على زوجها لا عاها والمباشرة حرام على المباشرة سواء كانت المباشرة منها أو من غيرها (قوله وعبور مسجد) أى يقينا ويكفى فى ذلك الاستفاضة ع ش ودخل فى المسجد المشاع كما قاله ع ب وخرج غيره كالمدرسة فلا يحرم الا ان غلب على ظنه انه نجس (قوله ان خافت) قدر أداة الشرط لان مفهومه لا خلاف فى العمل به بخلاف مفهوم الصفة فان العمل به فيه خلاف كما تقدم ح ف (قوله بثلاثة قبل الهاء) دفع به توهم قراءة بالنون الموهمة أنه اذ الوته من غير ظهور لون

تأخير العرف انما هو فى القدر فلا ينافى ما ذكره عند تعارض المدلولين فى لفظ اه

في ذلك (وطهر عن حدث)

أو لعبادة تسلا عنها الا

أغسال الحج ونحوها

فيندب وهذا من زيادتي

(وصوم) خبر الصحيحين

أليس اذا حاضت المرأة لم

تصل ولم تصم (ويجب

قضاؤه) بخلاف الصلاة كما

سيأتي في بابها خبر مسلم عن

عائشة كنا نؤمر بقضاء

الصوم ولا نؤمر بقضاء

الصلاة ولا نهايتكر رقيق

قضاؤها بخلافه ومباشرة

ما بين سرتها وركبتها) بوطء

(قوله لانه لا يلزم من عدم

طلب الحج) الصواب من

طلب عدم الحج لان عدم

الاذكور صادق بالوجوب

والسكرامة والحرمة فلا

يلزم من فقد السنية عدم

الانقضاء مع أن من جملة

ما صدق عدمها الحرمة وقد

ذكر أنه يلزم منها عدمه

وعبارة العبادي على أبي

شجاع قال جمع بذكره

قضاؤها وقال البيضاوي

وابن الصلاح والنووي

يحرم ثم يحتمل عدم الانقضاء

على القوانين لانه الاصل فيما

لم يطلب من العبادات عموما

وخصوصا لان الظاهر أن

الهي راجع لذات العبادة

أولازمها وهو الامتناع

بالقضاء عن قبول تخفيف

الشارع ونظير عدم الانقضاء

على قول التحريم والسكرامة الصلاة في الاوقات المكرهه ويحتمل الانقضاء على القوانين بناء على منع رجوع النهي لما ذكره

المقصود به مجرد التأكيد في التخفيف اه وبه تعلم كلام حل وعش اه

فيه كحمة لم يحرم ع ش (قوله جازها العبور) أي مع السكرامة وقوله كالجنب وهو في حقه خلاف
الاولى ع ش أي فالتشبيه في مطلق الجواز (قوله وغيرها الخ) كاستحاضة وسلس بول ومن به جراحة
نضاجة أي سيالة ومن به نجاسة يخشى سقوط شيء منها ومن هذا يعلم أن حرمة العبور من حيث التنجيس
لا من حيث الحيض حل (قوله أو لعبادة) كغسل جمعة وقوله ونحوها كالعيد والكسوف (قوله
أليس الخ) استفهام تقريري بما بعد النفي وهو جواب عن سؤال من قالت حين قال صلى الله عليه وسلم
النساء ناقصات عقل ودين ما معناه أما نقصان العقل فشاهد وأما نقصان الدين فمواجهه قال حينئذ ذلك
ع ش قال قل والمراد بالعقل الدية لان دية المرأة على النصف من دية الرجل وقيل ان المراد بالعقل
تحمل الدية عن الجاني واعتراض بأن التحمل منتفأ أصلا لانه موجود ناقص وبه ضمهم جملة على
العقل الغريزي والظاهر انه المناسب للمقام لان المقام مقام ذم النساء وانظر وجه كون ترك الصلاة
والصوم حال الحيض نقصا من الدين مع أن الترك واجب عليها فتشابه عليه من حيث انها آتية بواجب
الآن يقال انهن ناقصات دين بالنسبة للرجال من حيث ان هذا الوقت لا يتعبدن فيه فاطاق النقص
عليهن بهذا الاعتبار شيئا قال مر وهل تثاب على الترك كما تثاب المريض على النوافل التي كان
يفعلها في صحته وشغله المرض عنها قال المصنف لالان المريض ينوي أن يفعله لو كان ساجدا مع بقاء أهليته
وهي غير أهل فلا يمكن ان تفعل لانه حرام عليها اه والقياس على ترك المحرمات انها تثاب هنا على
الترك اذا قصدت به امتثال الشارع والمناسب لقياسها على المريض ان يقول وهل تثاب على الصوم
والصلاة المتروكين في حال الحيض اذا كانت عازمة على فعلها ولو لا الحيض اللهم الا أن تجعل على في كلام
مر بمعنى مع كانه قال وهل تثاب مع الترك أي عند العزم على الفعل ولو لا الحيض تأمل (قوله ويجب
قضاؤه) أي بأمر جديد لانه ليس واجبا حال الحيض زى وتسميته قضاء مع انه لم يسبق لفعله مقتضى في
الوقت انما هو بالنظر بصورة فعله خارج الوقت حج (قوله بخلاف الصلاة) لاجب قضاؤها بل يكره
وتنقذه لانه لا يلزم من عدم طلب العبادة أي طلبا غير جازم عدم انعقادها والا فهي لا تنعقد على القول
بالحرمة حل وقوله وتنقذه أي نفلا مطلقا ولا تثاب عليها لكونها منهيها عنها لذاتها والمنهي عنه لذاته
لا ثواب فيه ع ش (قوله ولا نهايتسكر الخ) ولان الصوم عهد تأخير به بذكر كالسفر والمرض ثم يقضى
والصلاة لم يعهد تأخيرها بعذر ثم تقضى حل (قوله ومباشرة الخ) ظاهره جواز الوطء في الفرج بخائل
لكن قال مر وعلم مما تقرر حرمة وطئها في فرجها ولو بخائل بطريق الاولى وجواز النظر ولو بشهوة اذ
ليس هو أعظم من تقبيلها في وجهها بشهوة اه وأجيب بأن مفهوم المباشرة فيه تفصيلا وهو أن غيرها
لا يحرم ان كان بغير وطء وان كان بوطء حرم قل الشوبرى ومباشرة المرأة الرجل بما منع من مباشرته
ممتنعة عليها على الاوجه خلافا للاسنوي اه فيمتنع عليها أن تمسه بما بين سرتها وركبتها ولو في جميع بدنه
(قوله ما بين سرتها وركبتها) قضية اطلاقه حرمة مس الشعر النابت في ذلك المحل وان طال وهو قريب
فلا راجع وظاهره أيضا حرمة مس ذلك أيضا بظفره أو سنه أو شعره ولا مانع منه أيضا لکن في بعض الهوامش
انه لو مس سنه أو شعره أو ظفره لم يحرم وفيه وقفة ع ش (قوله بوطء) أي لم يتعين لدفع الزنا والا فيرتكب
أخف المفسدين لدفع أشدهما بل ينبغي وجوبه وقياس ذلك حل استمنا بیده تعين لذلك اه ابن
شوبرى وهل قوله بيده قيد فيحرم بيده أجنبية أولا فيجوز به حوى يد هالماعل به شوبرى وينبغي فيما
لوتعارض عليه ووطؤها والاستمنا بیده تقدم ووطؤها لانه من جنس ما يباح له فعله لانه مباح لولا الحيض

وقيل يقدم الاستمناء لانه صغيرة ووطء الحائض كبيرة كما قاله الرملي وينبغي أيضا تعيين وطئها في دبرها حيث تعين طريقا لدفع الزنا كأن انسد قبلها عرش (قوله أو غيره) ولو بغير شهوة حل ولو أخبرته بالخيف فكذبهم لم يحرم الوطء أو صدقها حرم وان لم يصدقها ولم يكذبها فالوجه حله للشك شرح مر ولو وافقها على الحيض فادعت بقاءه فاقول قولنا لان الأصل بقاءه مر وظاهره وان خالفت عاداتها عرش (قوله وطلاق) أي من غير الحكمين والمولى بخلافه منهما فانه واجب فلا حرمه فيه اهـ شورى (قوله غير صوم) لان الحيض زال وصارت كالجنب وعبور مسجد لامها أمنت التلويث وطلاق لزوال المعنى المتقدم وهو طول المدة حل وانما لم يستأن المصنف عبور المسجد لانه لا يحرم الا عند خوف التلويث وهو منتف بانقطاع الدم فلم يكن العبور حرما (قوله وطهر) أي غير الحيض كالوضوء وغسل الجمعة أي في محل ما ذكر قبل الغسل من الحيض عرش والمراد بالطهر الاول الطهر الراجع لحدث الحيض فالعنى انها حال جر يان الدم يحرم عليها الطهر عن الحدث أو للعبادة كغسل الجمعة فاذا انقطع الدم حل الثاني قبل الغسل الراجع لحدث الحيض ولا شك ان الراجع لحدث الحيض غير نحو غسل الجمعة والوضوء وحينئذ فلا تنهاى في كلامه اذ ظاهره حل الشيء قبل نفسه لانه ينحل الكلام الى قوله لم يحل قبل طهر غير طهر وأجاب بعضهم بأن المراد بالطهر الاول المعنى الحاصل بالمصدر وهو التطهر وبالثاني المعنى المصدرى وهو الفعل لكن ينافيه قول الشارح في الاول غسلا كان أو تيمما تدبر (قوله لا تتفاء علة التحريم) وهى في الصوم انه مضاعف وخروج الدم مضاعف فيجتمع عليها مضعان والشارع ناظر لحفظ الابدان وفي الطلاق تضررها بطول المدة وفي الطهر التلاعب وهذا مبنى على أن ترك الصوم معقول المعنى فان قلنا انه تعبدى فلا يظهر هذا التعليل شيخنا (قوله لفائدة الطهورين) أي كما علم من قوله السابق في التيمم وعلى فاقدا الطهورين الحزمن ثم لم يستثنها في المتن هنا عرش (قوله والاستحاضة كسلس) المناسب ذكره في الفصل الآتى الذى فيه أقسام المستحاضة كما صنع غيره والاستحاضة هو الدم الذى تراه المرأة في غير أيام الحيض والنفاس فيدخل فيه ما تراه الصغيرة والآيسة زى ويشترط لطهر المستحاضة ازالة النجاسة التى على البدن كما يشترط ذلك لصحة التيمم سم واعتمد حل عدم الاشتراط لقوة الماء بخلاف التيمم وشبهه الاستحاضة بالسلس لانه ورد فيه النص شيخنا ح ف فقوله كسلس أى سلس بول كافى حج وهو من اضافة الصفة للموصوف أى بول سلس أى متتابع (قوله) المستحاضة اسم للمرأة والاستحاضة اسم للدم والسلس بكسر اللام للرجل وبفتحها اسم للبول ونحوه عبدر به الديوى (قوله وغيرها) ويجوز وطؤها وان كان دمها جاريا في زمن يحكم لها فيه بكونها طاهرة ولا كراهة شرح مر (قوله أن تغسل) أى مثلا فالاستنجاء بالحجر كاف زى (قوله فتجشوه) ويجب في الحشوان يكون داخلا عن محل الاستنجاء لا بارزاعنه لانه لا يصير حاملة لتصل بنجس برماوى (قوله وتربطهما) ر بطا شديدا وبابه ضرب ونصر مختار وقوله كالتكة بالكسر رباط السراويل والجمع تكك كسيرة وسدر قاموس عرش (قوله ولم تأذبهما) قال حج في شرح العباب ويتجه أن يكتفى في التأذى بالحرقان وان لم يحصل مبيح تيمم شورى (قوله ولم تكن في الحشوصائفة) ولو نفلا وانما حافظوا على صحة الصوم لا على صحة الصلاة عكس ما فعلوه فيه من ابتلاع خيطا قبل الفجر وطلع الفجر وطرفه خارج لان الاستحاضة علة منمنة فالظاهر دوامها فلوراعينا الصلاة لتعذر عليها قضاء الصوم لا تحشوا ولان المحذور هنا لا يكتفى بالسكاية فان الحشويته نجس وهى حاملة له بخلافه هناك زى وقوله وانما حافظوا الخ أى

بشرطه) أى بشرط تحريمه الآتى في بابه من كونها موطوءة تعتد باقراء مطلقه بلا عوض منها التضررها بطول المدة فان زمن الحيض والنفاس لا يحسب من العدة والتصرح بهذا من زيادتي (واذا انقطع) ما ذكر من حيض ونفاس (لم يحل) مما حرم به (قبل طهر) غسلا كان أو تيمما فهو أعم من قوله قبل الغسل (غير صوم وطلاق وطهر) فتحل لا تتفاء علة التحريم وتحل الصلاة أيضا لفائدة الطهورين بل تجب وقولى وطهر - ر - من زيادتي (والاستحاضة كسلس) أى كسلس بول أو مسمى فيها يأتي (ولا تمنع ما بمنعه الحيض) من صلاة وغيرها للضرورة وتعبيرى بذلك أعم من قوله فلا تمنع الصوم والصلاة وان كان في المتحيرة تفصيل يأتي (فيجب أن تغسل مستحاضة فرجها فتجشوه) بنحو قطنة (فتعصبه) بأن تشده بعد حشوه بذلك بخرقه مشقوقة الطرفين تخرج أحدهما أمامها والآخر وراءها وتربطهما بخرقه تشده بها وسطها كالتكة (بشرطهما) أى الحشوي

والعصب أى بشرط وجوبهما بأن احتاجنهما ولم تأذبهما ولم تكن في الحشوصائفة (قوله وهى حاملة حيث له الخ) لا بد من نظر ينسب وبين ما كتب على قوله فتجشوه ولعل معنى ما مر على بعد أن تجعل الطرف الاعلى حابس للدم في باطن الفرج

والا فلا يجب بل يجب على الصائفة ترك الحشون ارا ولو خرج الدم بعد العصب

(١٣٥)

لكثرته لم يضر أو لتقصيرها فيه ضرر

(فتتطهر) بان تتوضأ

أو تيمم ونفعل جميع ما ذكر

(الكل فرض) وان لم تزل

العصابة عن محلها ولم

يظهر الدم على جوانبها

كالتييمم في غير دوام الحدث

في التطهر وقياسا عليه في

الباقى (وقته) لا قبله كالتييمم

وذكر الحشو والترتيب مع

قولي بشرطهما من زيادتي

وأفاد تعبيد يرى بالفاء

ما شرطه في التحقيق وغيره

من تعقيب الطهر بما قبله

ونعيرى بالطهر أعم من

تعبيده بالوضوء (و) ان

(تبادر به) أى بالفرض

بعد التطهر قليلا للحدث

بخلاف التيمم في غير دوام

الحدث (ولا يضر تأخيرها)

الفرض (لمصلحة كستر

واتظار جماعة) واجابة

مؤذن واجتهاد في قبلة لانها

غير مقصورة بذلك والتصریح

بالوجوب في غير الوضوء

والعصب من زيادتي

(قوله تعبيد ربطها)

انظر ما حكمه وجوبه

خصوصا ذالم بحدث للربط

ارتقاء ثم ظهر أن المعنى أنه

يلزم عند كل فرض ازالة

الحشو لتنظر هل تلوث

فان تلوث غيرته والا فلا

وكذا يقال في العصابة

وآثروا التعبير بها لبعده

عدم تلوث الحشو

حيث أمر بها ترك الحشون لئلا يفسد صومها ولم يراعوا مصلحة الصلاة حيث ترتب على عدم الحشو خروج الدم المقتضى لافسادها بخلاف مسئلة الخيط فانهم أوجبوا خراجه رعاية لمصلحة الصلاة ونظر فيه بعضهم بأنهم لم يبطلوا الصلاة بخروج الدم كما بطلوها بمبقاء الخيط بل في الحقيقة راعوا كلا منهما حيث اغتفروا ما ينافية وحكموا بصحة كل منهما مع وجود الثاني اه ع ش على م ر (قوله فلا يجب) أى ما ذكر أى مجموعه فلا ينافية وجوب بعضه كحشو واحتاجته تأمل شورى بان كانت تتأذى بالحشو والعصب معادون الحشو وحده (قوله على الصائفة) أى فرضا (قوله ونفعل) اشارة الى ان قوله لكل فرض متعلق بمحذوف وقوله جميع ما ذكر وهو غسل الفرج والحشو والعصب لكل فرض وتصلى معه ما شئت من النوافل قبل الفرض وبعده بل وبعد خروجه وقته حل (قوله وان لم تزل العصابة عن محلها) ومحل وجوب تجديد العصابة عند تنويعها بما لا يعنى عنه فان لم تلوث أصلا أو تلوث بما يعنى عنه لقلته فالواجب فيما يظهر تجديد بطها لكل فرض لا تغييرها بالكيفية وما تقر من الغفوة عن قليل دم المستحاضة هو ما أفتى به الوالد واستثناه من دم المنافذ التي حكموا فيها بعدم الغفوة عما خرج منها شرح م ر ويعنى عن قليل سلس البول في الثوب والعصابة تلك الصلاة خاصة قاله ابن العماد (قوله كالتييمم) ظاهره اشتراط ازالة النجاسة قبل طهارتها وليس كذلك والفرق أن الطهر بالماء رافع في الجملة أى في غير هذه الصورة فكان قويا ولا كذلك التيمم شيخنا ح ف قال الشورى قوله كالتييمم أى كالتييمم في التطهر لكل فرض وكذلك الحدث في الباقي أى في العصب والحشو ونحوهما في كلامه قياسا ن أحدهما على التيمم أى تيمم السليم والثاني على دائم الحدث اه (قوله في غير دوام الحدث) أى كالتييمم الموجود في غير دوام الحدث وانما قيد به لان تيمم غيره أصل لهما أى تيمم المستحاضة وتيمم دائم الحدث فهو أولى بقياسها عليه لا عليه وعلى تيمم دائمه فانه لو أطلق لاقتضى ذلك فيلزم عليه قياس طهر ذى ضرورة على طهر ذى ضرورة فان قلت قد قاس عليه بعد أى في قوله وقياسا عليه في الباقي قلت القياس بعد في ما حقت الطهر من الحشو ونحوه فسوح في القياس فيه شورى أى لانه تابع ويعتفر فيه ما لا يغتفر في المتبوع شيخنا والاولى أن يقال انما قاسها على دائم الحدث في ما حقت الطهر لثبوتها بالنص فيه بخلاف الطهر لكل فرض فقيست فيه على تيمم السليم لعدم ورود نص في طهرها (قوله في التطهر) هذا حكم المقيس عليه أى كهو في التطهر لكل فرض وقياسا عليه أى على دائم الحدث في الباقي وهو غسل الفرج والحشو والعصب فان قيل هلا قاس على دائم الحدث حتى في التطهر لكل فرض قلنا دائم الحدث مقيس في ذلك على التيمم فلا يقاس عليه كما ذكره حل والحاصل أن التيمم السليم أصل في الطهر للمستحاضة ودائم الحدث غير المستحاضة أصل لها في ما حقت الطهر فلم يصنف ذكر أمور أربعة وهى الغسل والحشو والعصب والطهر لكل فرض فقياس الاخير على تيمم السليم والبقية على دائم الحدث سواء كان متيمما أو متوضئا فقياسا ن اه (قوله وقته) متعلق بجميع ما ذكر شورى أى من الغسل وما بعده (قوله أى بالفرض) فلا تجب المبادرة بالنفل بل يندب فلما أحدثت قبل فعلها الفرض حدثا آخر غير الاستحاضة وجب أن تعيد جميع ذلك حل (قوله لمصلحة) أى الفرض وخروج مصلحة الفرض التأخير لنحو كل أو شرب وحل من مصلحة الصلاة النافلة ولو مطلقه وان طال زمن ذلك أو لا حرر قات وفي الايعاب وطأ التأخير للراتبة القبلية كما اقتضاه كلام الروضة فيعلم منه ان فعلها بالنفل المطلق مضر اه حل (قوله وانتظار جماعة) لعل المراد ما تحصل به الجماعة وظاهر كلامهم وان طال واستغرق غالب الوقت بل في كلام شيخنا م ر ان لها جميع ما ذكر وان خرج الوقت وان حرم عليها ذلك ولا يخفى ان هذا واضح في

وأوجبوا الربط لانه يعتسر غالب الاطلاع على العصابة بالاحل لها تدبر

(ويجب طهر) من غسل

فرج ووضوء أو تيمم (ان

انقطع دمها بعده) أى بعد

الطهر (أو فيه) لاحتمال

الشفاء والاصل عدم عود

الدم ويجب أيضا إعادة

ماصلته بالطهر الاول لتبين

بطلانه (لان عادقربا)

بان عاد قبل مكان فعل

الطهر والصلاة التي تطهر

ها سواء اعتادت انقطاعه

زمننا يسع ذلك أم لم يسعه أم

لم نعتد انقطاعه أصلا وفي

تعبيري بما ذكر سلامة بما

أورد على كلامه كالأجني

على المتأمل

فصل إذا (رأت ولو

حامل لا مع طلق دما) ولو

أصفر أو أكدر (لزم

حيض قدره) يوما وليلة

فاكثر (ولم يعبر) أى

يجاوز (أكثره فهو مع

نقاء تخلله حيض) مبتدأة

كانت أو معتادة خرج بزمن

الحيض ما لوي على بقية

طهر كأن رأت ثلاثة أيام

دما ثم اثني عشر نقاء

(قوله كما علم من قول المتن

الح) لان قوله ان انقطع

بعده يفيد أنه خرج بعده

وقوله أو فيه يفيد أنه خرج

فيه (قوله وقيل أنه تعميم

في قوله لان عاد الح) الاولى

أنه تعميم في كل منهما (قوله

ولا يخفى أن أقسام الح)

وأولها قوله فان عبره الح

الستر والاجتهاد في القبلة دون غيرهما فليحرج حل وقال ع ش أى حيث عذرت في التأخير لنحو غيم
فبالغت في الاجتهاد أو طلب الستر والابأن علمت ضيق الوقت فلا يجوز لها التأخير والقياس حينئذ
امتناع صلاتها بذلك الطهر اه (قوله ويجب طهر الح) عبارة المحلى مع المتن ولو انقطع دمها بعد الوضوء
ولم نعتد انقطاعه وعوده أو اعتادت ذلك أو وسع زمن الانقطاع بحسب العادة وضوءاً والصلاة باقل يمكن
وجب الوضوء أما في الحالة الاولى فلا احتمال للشفاء والاصل عدم عود الدم وأما في الثانية فلا مكان أداء
العبادة من غير مقارنة حدث اه ويؤخذ من قوله لان عادقربا ببيان قيد وجوب الطهر بانقطاع الدم
زمننا يسع الطهر والصلاة بأقل مجزئ (قوله ويجب أيضا إعادة ماصلته) أى ان انقطع الدم في الوقت
(قوله لتبين بطلانه) أى حيث خرج منها الدم في أثناؤه أو بعده كما علم من قول المتن ان انقطع دمها
بعده أو فيه والافلات بطل وتصلى به قطعاً شرح مر (قوله قبل مكان فعل الطهر والصلاة) أى أقل
مجزئ منهما على الأقرب س ل (قوله سواء اعتادت الح) هذا تعميم في قوله ويجب طهر ان انقطع
الح فكان الاولى تقديمه على قوله لان عادقربا وقيل أنه تعميم في قوله لان عادقربا وإذا أخبرها ثقة
بأنه يعود قريه لا يجب إعادة الطهر وإذا أخبرها بأنه يعود بعيدا وجب إعادة الطهر (قوله أم لم نعتد
انقطاعه أصلا) أى ولم يخبرها ثقة عارف بعوده شرح مر

فصل في الاستحاضة وبيان أقسام المستحاضة **ولا يخفى** أن أقسام المستحاضة سبعة مميزة وغيرها
وكل منهما ما مبتدأة أو معتادة والمعتادة الغير المميزة ما إذا كرهة للقدر والوقت أو ناسية طمأ أو ناسية
لأحد هما إذا كرهة للآخر حل (قوله إذا رأت) أى علمت فان قلت هذا مخالف للقاعدة النحوية
من أن أداة الشرط لا يجوز حذفها والمصنف يرتكبه كثيرا لاسيما في الجنايات ولا يجوز عندهم الحذف
فعل الشرط أو جوابه لئلا يدل عليه دليل قلت ارتكبه المصنف للاختصار لئلا لالة الفاء عليه تقرير شيخنا
عشماوى وقد رادون ان ولومع أنهم أخصر لأنها لا تجزم وان للشك والرؤية المذكورة مجزوم بها اه
شيخنا ح ف ولو كان لأنها تأتي بمعناها وقوله رأت أى علمت فيشمل العمياء ومعناها عرفت فذلك
تعدت لمفعول واحد (قوله ولو حامل) ولوأقلت أحد التوأمين وكتب أيضا قال في شرح المذهب يقال
امرأة حامل وحاملة والاوّل أشهر وأفصح وان حملت على رأسها وأظهرها مخاملة لا غير اه شوبرى
وهذه الغاية وما بعدها المراد على من قال انه حينئذ ليس بحيض لأن الحامل لا تحيض وقال الاصفر
والاكدر استحاضة وذلك لأنه دم ترددين كونه دم علة ودم جبلة والاصل السلامة ولا نظر اكون
الظاهر أن الحامل لا تحيض حل وفائدة حيضها في مدة الحمل أن العدة تنقضى بذلك الحيض حيث
لم ينسب الحمل لصاحب العدة شيخنا عزيزى (قوله لا مع طلق) يقال طلقت تطلق طلاقا على ما لم يسم
فأعله مختار والطلق الوجدع الناشئ من الولادة أو الصوت المصاحب لها ح ف (قوله لزم) أى في
زمن (قوله قدره) نعت لقوله دما أو بدل اشتغال منه وقوله يوم ما يدل بعض من قدره فمراده القدر
الشرعى فإضافته للعهد (قوله ولم يعبر) أى المرئى الذى هو الدم لا بقيد كونه قدره فسقط ما قيل أو رد
عليه ما أورد على أصله وبهذا أيضا يجاب عن أصله شوبرى (قوله فهو مع نقاء الح) وهذا القول
يسمى قول السحب وهو المعتمد والثاني أن النقاء طهر ويسمى قول اللقط والتلفيق ومحل القولين
في الصلاة والصوم ونحوهما فلا يجعل النقاء طهر في انقضاء العدة اجاعا شرح مر وقول مر في الصلاة
أى بعد الغسل ويحل وطؤها حينئذ (قوله أيضا فهو مع نقاء تخلله حيض) هذا ظاهر حيث تحققت
أن أوقات الدم لا تنقص عن يوم وليلة وأما إذا شك في أنه يبلغ ذلك هل يحكم عليه بأنه حيض لانه
الاصل فيما تراه المرأة أو لافيه نظر والأقرب الاوّل لأنهم صرحوا بأنه يحكم على ما تراه المرأة بأنه حيض

ثم ثلاثة دما ثم انقطع فالثلاثة الاخيرة دم فساد لا حيض ذكره (١٣٧) في المجموع وهو وارد على تعبير الاصل بسن الحيض

وتعبرى بقدره أولى من تعبره بأقله لان أقله لا يمكن أن يعبراً كثره وخرج بزادنى لامع طاق الدم الخارج مع طلقها فليس بحيض كما أنه ليس بنفاس (فان عبره وكانت) أى من عبردمها أكثر الحيض وتسمى بالمستحاضة (مبتدأة) أى أول ما ابتدأها الدم (مميزة بان ترى قويا وضيفا) كالاسود والاجر فهو ضعيف بالنسبة للاسود قوى بالنسبة للاشقر والاشقر أقوى من الاصفر وهو أقوى من الاكدر وماله رائحة كريهة أقوى مما لارائحة له والشخين أقوى من الرقيق فالأقوى ما صفاته من ثخن وثن وقوة لون أكثر فبرجع أحد الدمين بما راد منها فان استويا فبالسبق (الضعيف) وان طال (استحاضة)

(قوله قضيته أن من رأت الخ) انظر من أين الاقتضاء (قوله أيضا قضيته) كأن وجهه عدم تصدب الفصل بالمستحاضة مع تعبره فيما تقدم بقوله فهو دم فساد فكأنه جار على من يقول باهما من جاوز دمها أكثر الحيض (قوله وهو أحد اصطلاحين غير مشهور) بل المشهور أن كل ما ليس

فيؤخذ بكلامهم حتى يتحقق ما يمنع فلا تقضى ما فاتها فيه من الصلوات ويحكم بانقضاء عدتها بسببه ويقع الطلاق المعلق به الى غير ذلك من الاحكام ثم رأيت مر صرح بذلك في باب العدد ع ش (قوله ثم انقطع) خرج به ما لو استمر فان كانت مبتدأة فغير مميزة أو معتادة عملت بعادتها كما ذكره فيما لو رأت خستها الممودة أول الشهر ثم نقاء أربعة عشر ثم عاد الدم واستمر في يوم وليلة من أول العائد طهر لأنها ما مكملان لأقل الطهر ثم نحيض خمسة أيام منه ويستمر دورها عشرين حج وقول ابن حجر فغير مميزة أى مستكملة للشروط فلا ينافى أنها تسمى مميزة فاقدة شرط تميز كما صرح بذلك الشارح فيما سياتى وإنما كانت فاقدة شرط تميز لأن زمن النقاء حكمه حكم الضعيف وقد نقص عن أقل الطهر (قوله وهو وارد الخ) يمكن أن يدفع وروده بأنه علم كون الثلاثة الاخيرة ليست حيضا من قول الاصل قبل وأقل الطهر بين الحيضتين سم (قوله بسن الحيض) فمن الحيض أخص من سن الحيض (قوله لان أقله لا يمكن أن يعبراً كثره) بخلاف رؤية تقدير فانها تصدق بما اذا جاء مع التقدير شئ آخر فؤية عشرين مثلاً تصدق عليها رؤية القدر لا الأقل اه شورى وفيه شئ قال سم ومع ذلك فتعبر الاصل صحيح لان رؤية لأقل صادقة رؤية لزيادة على الأقل والضمير في قوله ولم يعبر المرئى الصادق بالأقل والاعم منه لانفس الأقل اه (قوله مع طلقها) وكذا الخارج مع الولد شورى (قوله كما أنه ليس بنفاس) لتقدمه على فراغ الرحم من الحمل فهو دم فساد ما لم يتصل بحيض قبله والا كان حيضا كما تقدم حل (قوله فان عبره) عبر من باب دخل وانصر مختار (قوله أى من عبردمها) أى لا بقيد كونه قدر الحيض والا فالمناسب لكلامه أن يقول من عبر قدر دمها المذكور أكثر الحيض حل قال شيخنا ح ف وهذا يدل على أن الضمير في قوله ولم يعبر وقوله عبره راجع الى الدم من حيث هو لا بقيد كونه قدره حيث لم يقل لشارح أى من عبر قدر دمها الخ اه (قوله وتسمى بالمستحاضة) قضيته أن من رأت دمها لا يبلغ يوما وليلة لا تسمى مستحاضة وهو أحد اصطلاحين غير مشهور ع ش (قوله أى أول ما ابتدأها الدم) ما مصدرية أى أول ابتداء الدم اياها وهو على حذف مضاف لصحة الاخبار أى ذات أول الخ وهذا تكافؤ الاولى أن يكون أول ظرفا مجازا والتقدير فان كانت في أول ابتداء الدم اياها أو يقدر فيه مضاف أى في أول زمن ابتداء الخ وقول المدافع أول مبتدأ وما نكرة موصوفة والدم خبر والتقدير أول شئ ابتدأها هو الدم غير ظاهر لانها ابتدأها أشياء كثيرة غير الدم تأمل (قوله بان ترى) تفسير للميزة لا بقيد كونها مبتدأة شورى (قوله كالاسود الخ) حاصل مسألة الدماء أنها خمسة أقسام أسود وأحمر وأصفر وأشقر وأكدر وكل منها له أربعة أوصاف لانه لما مجرد عن الثخن والنسج أو هـ ما أو بأحد هما فاذا أردت ضربها ضربت أوصاف الاول أربعة في أوصاف الثاني ثم المجموع في أوصاف الثالث ثم المجموع في أوصاف الرابع ثم المجموع في أوصاف الخامس فالخامس ألف وأربعة وعشرون صورة شورى (قوله والاشقر أقوى) عبارة المصباح الشقرة من الألوان حرة تعلو بياضا في الانسان وحرة صافية في الخيل قاله ابن فارس الى أن قال ودم أشقر اذا صار قانيا لم يعله غبار قاله الازهرى ع ش (قوله فالأقوى الخ) فيه قصور لانه لا يتناول تقديره ما فيه صفة واحدة على ما لاصفة فيه أصلا كأسود ثخين غير منثن على أسود رقيق غير منثن تأمل (قوله فان استويا فبالسبق) بان كان أحدهما أسودا والثخن وثن والآخر أحمر بأحد هما أو كان الاسود بأحد هما والاجر بهما أى الثخن والنثن أو كان أسودا ثخين وأسودا منثن وكأحمر ثخين أو منثن وأسود مجرد حل (قوله وان طال) فلورأت يوما وليلة دما أسود ثم أحمر مستمر اسيننا كثيرة فان الضعيف كله طهر لان أكثر

حيضا ولا نفاسا حيض فاذا انقضت فبالسبق غير حاضرة لحيضها

والقوى حيض ان لم ينقص عن أقله

(١٣٨)

ولا عبراً كثره ولا نقص الضعيف عن أقل طهر (بقيد زده بقوى)

(ولاء) بأن يكون خمسة عشر يوماً متصلة فأكثر تقدم القوى عليه أو تأخر أو توسط بخلاف ما لو رأت يوماً أسوداً ويومين أحمر وهكذا إلى آخر الشهر لعدم اتصال خمسة عشر من الضعيف فهي فاقدة شرط مما ذكر وسيأتي بيان حكمها (أو) كانت مبتدأة (لا بميزة) بأن رأتها بصفة (أو) مميزة بأن رأتها بأكثر لكن (فقدت شرطاً مما ذكر) من الشروط (لحيضها يوم وليلة وطهرها تسع وعشرون) بشرط زده بقوى (ان عرفت وقت ابتداء الدم) والافتحيرة وسيأتي حكمها وحيث أطلقت الميزة فالمراد بها الجامعة للشروط السابقة وأفاد تعبيرى بما ذكر أن فاقدة شرط مما ذكر تسمى مميزة عكس ما يوهمه كلام الاصل (أو) كانت (معتادة) بأن سبق لها حيض وطهر) وهي ذاكرة لهما وغير مميزة كما يعلم

(قوله تقدم القوى عليه) أى بأن جاء الضعيف بعد القوى واستمر أو تأخر بأن جاء القوى بعد الضعيف وانقطع أو توسط بأن وقع بين ضعيفين كل منهما

لا ينقص عن أقل الطهر تأمل

الطهر لاحد له اه زى (قوله والقوى) أى منع ضعيف أو نقاء سله كأن رأت يوماً وليلة سواداً ثم كذلك جرة أو نقاء ثم سواداً وهكذا إلى خمسة عشر مثلاً ثم أطبقت الحسرة زى قال الاطفيحي قوله والقوى حيض أى وان اختلف كأن رأت خمسة سواداً وخمس جرة وخمس شقرة ثم أطبقت الصفرة فقبل الصفرة حيض لانه أقوى منها اه (قوله ولا ينقص الضعيف الخ) قال فى الدخاير لا يحتاج له للاستغناء عنه بالثاني لأن القوى اذا لم يزد على خمسة عشر لزم أن لا ينقص الضعيف عنها ورده المحب الطبري وابن الاستاذ بان ذلك انما يلزم اذا كان الدور ثلاثين فيلزم من عدم عبور القوى الا كثر عدم نقص الضعيف عنه وقد يكون أقل فيكون القوى خمسة عشر والضعيف أربعة عشر أو يكون كل أربعة عشر فقد نقص الضعيف ولم يزد القوى أى وحيث لم تكن كغير الميزة الآتية قال بعضهم ولا يحتاج اليه فيمن دورها أكثر من ثلاثين أيضاً لانه يلزم من عدم عبور القوى الا كثر عدم نقص الضعيف عنه بل لا يكون الا زائداً عليه نعم من دورها ثلاثون يلزم من الثالث الثانى لانه اذا كان الضعيف خمسة عشر لزم أن لا يكون القوى أربعة عشر فأقل أى بل يكون خمسة عشر فالواجب حينئذ كثر طين فقط أقل القوى مطلقاً ثم ان كان الدوراً أكثر من ثلاثين ضم اليه أكثر القوى فقط اذ يلزم منه أن الضعيف حينئذ خمسة عشر فاكثروا كان دورها ضم اليه أحدهما لانه يلزم منه الآخر فلا حاجة الى ذكر شرط ثالث بحال اه قال فى الايعاب وقد بوجه ما جروا عليه بأن الثانى والثالث اختلفا فيما يخرجهما وأيضاً فاعتبارهما لا بد منه من حيث الجملة وان لزم من أحدهما الآخر فى بعض الصور فذلك صرحوا به معاً ولم ينظر والمباينتهما من التلازم اه مرعش (قوله ولواء) حال من الفاعل الذى هو الضعيف أى ولا ينقص الضعيف حالة كونه متواليها عن أقل الطهر (قوله بأن يكون خمسة عشر يوماً متصلة) فيكون طهر ابين حيثيتين والمراد بانصافها أن لا يتخللها قوى ولو تخللها نقاء شيئاً وهذا ان استمر الدم بخلاف ما لو رأت عشرة أيام سواداً ثم عشرة جرة مثلاً وانقطع فاما تعمل بتمييزها مع نقص الضعيف عن خمسة عشر ولا يرد ذلك على الشارح لوضوحه زى (قوله ويومين أحمر) أو يوماً كفى التحريم (قوله أو لا مميزة) لا اسم بمعنى غير طهر اعرابها فيما بعدها ولا مضاف وميزة مضاف اليه مجرور وعلامة جوه كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النقل (قوله لحيضها يوم وليلة) أى من كل شهر لان سقوط الصلاة عنها فى هذا القدر متيقن وفيما عداه مشكوك فيه فلا تترك اليقين الابله أو أمارة ظاهرة من تمييزاً وعادة لسكنها فى الدور الاول تمهل حتى يعبر الدم أكثره فتغتسل ونقضى عبادة ما زاد على اليوم والليلة وفى الدور الثانى تغتسل بمجرد مضى يوم وليلة ان استمرت على فقد الشرط المذكور حل (قوله وطهرها تسع وعشرون) انما نص على ذلك للرد على من قال ان طهرها أقل الطهر أو غالبه اه ولم يقل وطهرها بقية الشهر لانه لو قال ما ذكر لتوهم ان المراد بالشهر الهلالى الصادق بتسعة وعشرين فيكون بقيته ثمانية وعشرين واعلم أن الشهر متى أطلق فى كلام الفقهاء فالمراد به الهلالى الا فى ثلاثة مواضع فى الميزة الفاقدة شرطاً وهى المذكورة هنا وفى المتحيرة وفى الحمل بالنظر لاقوله وغالبه فان الشهر فى هذه المواضع عددي أعنى ثلاثين شيخنا ح ف نقلا عن الشورى على شرح التحريم (قوله بشرط) لم يقل بقيد لتصديره باداة الشرط (قوله والافتحيرة) عبارة التحريم ورمز والافسكت متحيرة وهى أولى لان المتحيرة خاصة بالاعتادة الناسية للقدر والوقت أو لاحدهما كما سيأتى وهذه مبتدأة (قوله تسمى مميزة) أى فاقدة شرط تمييز فلا يطلق عليها اسم الميزة بلا قيد كما علم من قوله وحيث أطلقت الميزة الخ حل (قوله عكس ما يوهمه كلام الاصل)

ما يأتي (فترديهما)
 قدرا ووقتا (ونبت العادة
 لم تختلف مرة) لانها في
 متباعدة الابتداء فن حاضرت
 في شهر خمسة ثم استحيضت
 ردت الى خمسة كما ترد اليها
 لو تكررت وخرج بزيادتي
 ان لم تختلف ما لو اختلفت
 فان تكررت الدور وانتظمت
 عاداتها ونسبت انتظامها
 لم تنتظم أولم يتكرر الدور
 ونسبت النوبة الاخيرة
 فيها حيضت أقل النوب
 واحتاطت في الزائد كما يعلم
 مما سيأتي أولم تنسبها
 ردت اليها واحتاطت
 في الزائد ان كان أولم
 تنسب انتظام العادة لم تنبت
 الامرتين فلو حاضرت في
 شهر ثلاثة وفي ثمانية خمسة
 وفي ثالثة سبعة ثم عاد دورها
 هكذا ثم استحيضت في
 الشهر السابع ردت فيه الى
 ثلاثة وفي الثامن الى خمسة
 وفي التاسع الى سبعة وهكذا

(قوله رحمه الله فن حاضرت
 في شهر خمسة) أي وطهرت
 بآيسه كما هو ظاهر اه
 فويسني (قوله رحمه الله
 ونسبت انتظامها) أي كيفية
 انتظامها والافلوشكت
 أوجد انتظام من أصله أولا
 فالظاهر أن حكمها كالولم
 تنتظم

أي من أنه لا يقال لها مميزة أصلا أي ان عطف فقدت في كلامه على رأت اه (قوله مما يأتي) أي في قوله
 ويحكم اعتادة مميزة وقوله أو متغيرة الخ فإنه يعلم منه أن هذه مقيدة بهذين القيدين المذكورين (قوله ان
 لم تختلف) هلا قال بشرط زديته بقولي ان لم تختلف كما بقه مع ان هذا من زيادته كما به عليه بعد الا أن
 يقال حذف من الثاني دلالة الاول (قوله مرة) متعلق بنبت وقوله لانها أي العادة في مقابلة الابتداء
 أي لانها مأخوذة في مقابلته أي والمقابلة تحصل مرة فهي من العود أي الرجوع للاول (قوله كما ترد اليها
 لو تكررت) غير أنها في الدور الاول اذا جاوزت عاداتها أمسكت عما تمسك عنه الخافض لاحتمال
 انقطاعه عند خمسة عشر فاقل فاذا جاوزت ما جاوز قدر عاداتها وفي الدور الثاني بمجرد مجاوزة الدم
 لقد رعاتها تغسل وتصل وتصوم حل (قوله وخرج بزيادتي ان لم تختلف ما لو اختلفت) أي فلا تنبت
 الامرتين فهذا حكم المفهوم والاولى ان يعبر به ثم يكتم على كونها تحيض أقل النوب أو النوبة الاخيرة
 وأجيب بأنه لم يقل ذلك وان كان هو المناسب للاخراج مرة لاجل التفصيل الذي ذكره لان ثبوتها
 بمرتين خاص بالصورة الاخيرة كما قاله الشارح وقد ذكر له سبع صور في كل منها قد اختلفت العادة حتى
 في صورة عدم تكرر الدور وقد بين السبعة بقوله فان تكرر الدور الخ فهذه صورة وقوله أولم تنتظم أولم
 يتكرر الدور فهناك صورتان وقوله أولم تنسبها فيه ثلاث صور لانه محترز قوله ونسبت النوبة الاخيرة
 الراجع للثلاثة وقوله أولم تنسب انتظام العادة صورة واحدة وقوله لم تنبت الامرتين راجع للصورة الاخيرة
 كما يقتضيه سياقه وكان الاولى أن يذكرها في أول صور المفاهيم كما صنع م ر ليقابل قول المتن مرة لكن
 أخرها لاجل التفصيل الذي ذكره مع الاختصار ويؤخذ من الصور أن مفهوم المتن فيه تفصيل وكون
 الصور سبعة هو على كلام زي وأما على كلام الحلبي فهي ستة لانه يرجع الضمير في قوله ونسبت النوبة
 الاخيرة فيهما للصورتين الاخيرتين فتكون الاولى على اطلاقها فتحيض فيها أقل النوب مطلقا مع
 الصورتين الاخيرتين عند نسيان النوبة الاخيرة وترد للنوبة الاخيرة عند العلم بها في الاخيرتين على
 المعتمد (قوله فان تكرر الدور) كالثلاثة والخمسة والسبعة في المثال الآتي والمراد بالدور فيمن لم تختلف
 عاداتها والمدة التي تشتمل على حيض وطهر وفيمن اختلفت عاداتها هو جلة الاشهر المشتملة على
 العادات المختلفة كثرت الاشهر أو قلت ع ش على م ر (قوله ونسبت انتظامها) أي لم تعرف كيفية
 دوران الدور بان لم تدر هل ترتب الدور في نحو المثال الآتي هكذا الثلاثة ثم الخمسة ثم السبعة أو بالعكس
 أو الخمسة ثم الثلاثة ثم السبعة أو بالعكس وغير ذلك من الوجوه الممكنة تأمل ع ش (قوله فيهما) أي في
 التكرر وعدمه والتكرر فيه صورتان فالمسائل ثلاثة وحينئذ تدعى هذه النسخة نسخة فيها بغير ميم كما
 قرر ه زي وفيه نظر لان في صورة التكرر والانتظام ونسيان الانتظام تحيض أقل النوب وان كانت
 ذاكرة للنوبة الاخيرة وكتب أيضا قوله فيهما أي فيما اذا تكرر الدور ولم تنتظم عاداتها أولم يتكرر الدور
 بالكلية وأما اذا تكرر وانتظمت ونسبت انتظامها فتحيضها أقل النوب وان كانت ذاكرة للنوبة
 الاخيرة حل واعتمده شيخنا ح ف (قوله أقل النوب) أي لكونه المتيقن (قوله واحتاطت في
 الزائد) أي من النوب فتحتاط الى آخره كثر العادات فتغسل آخر كل نوبة لاحتمال انقطاع دمها عنده
 حل والحاصل أن الصور ثلاثة التكرر مع الانتظام وعدمه وعدم التكرر وعلى كل حال اما ان تنسى
 النوبة الاخيرة أم لا فهذه ست صور وقوله أولم تنسب انتظام العادة صورة سابعة وقوله ردت اليها ضعيف في
 الاولى من الثلاث وقوله واحتاطت الخ ضعيف في الثالثة كما يؤخذ من سم وع ش فقول الشارح
 ونسبت النوبة الاخيرة قيد في صورتين الاخيرتين فقط لاني الاولى لانها تحيض فيها أقل النوب مطلقا
 أي سواء نسبت النوبة الاخيرة أم لا تأمل (قوله أولم تنسبها ردت الخ) مقابل قوله ونسبت النوبة

(ويحكم المعتادة بميزة تمييز لا عادة) مخالفة له بقيد زنه بقولي (ولم يتخلل) بينهما (أقل طهر) لان التمييز أقوى من العادة لظهور مولاه
 علامة في الدم وهي علامة في (١٤٥) صاحبه فلو كانت عاداتها خمسة من أول الشهر وبقية طهر فمات عشرة

أسود من أول الشهر
 وبقية أحمر حكم بان
 حيضها العشرة لا الخمسة
 الأولى منها إذا تخلل بينهما
 أقل طهر كأن رأت بعد
 خمسة عشر ين ضعيفاً
 خمسة قوياً ثم ضعيفاً ففسد
 العادة حيض للعادة والقوى
 حيض آخر (٣) (أو)
 كانت (متحيرة) وهي
 الناسية لحيضها قدراً أو
 وقتاً سميت بذلك لتحيرها
 في أمرها وتسمى بحيرة
 أيضاً لانها حيرت الفقيه
 في أمرها (فان) هو أولى
 من قوله بان (نسبت عاداتها
 قدراً أو وقتاً) وهي غير مميزة
 (فكحائض) في أحكامها
 السابقة كتمتع وقراءة في
 غير صلاة

٣ درس

(قوله فان نسبت عاداتها
 قدراً أو وقتاً) ومثل الناسية
 لهما من علمت القدر
 وشكت في الوقت أو شكت
 هل هي مبتدأة أو معتادة
 أو علمت انها مبتدأة ولكن
 جهلت وقت ابتداء الدم
 ولهذا قال الرافعي ان الحافظة
 لقدر الحيض لا تخرج عن
 التحير المطلق لا يحفظ قدر

الاخيرة فيهما فقضيته مرجوع ذلك للمستثنين ومقتضى ذلك انه اذا لم يتكرر الدور ولم تنس النوبة الاخيرة
 ترد اليها وتحتاط في الزائد ان كان والمعتادة لانها لا تحتاط في الزائد في هذه الصورة لانها ترد فيها للنوبة
 الاخيرة وتكون ناسخة لما قبلها ع ش وسم وأما رجوعه لما اذا تكرر ولم ينتظم فلا إشكال فيه فانه
 مصرح به في العباب وشرح الروض وغيرهما اه (قوله ويحكم المعتادة الخ) اشارة لقسم ثان من
 أقسام المعتادة وهي المميزة وكان الانسب تقديمه على ما قبله فتكون أقسام المميزة متصلة لكن جملة على
 ما صنع الاختصار وقد تقدم لك شروط التمييز فاعتبرها هنا أيضاً كما قاله سم (قوله بينهما) أي التمييز
 والعادة (قوله أقل طهر) أي فاكثر دليل تمثيله الآتي (قوله لظهوره) المراد بظهوره مشاهدة ما يدل
 عليه وهو السواد والجرمة (قوله في صاحبه) أي الدم (قوله ثم ضعيفاً) الظاهر أن هذا ليس شرطاً في
 الحكم حتى لو لم تر بعد الخمسة القوية شيئاً كان الحكم كذلك سم وقد يقال انما قيد به لانها لو رأت
 بعد الضعيف قوياً مستمراً كانت عاملة بالتمييز لا به وبالعادة تأمل (قوله فتقدر العادة الخ) أي فتعمل
 بهما (قوله أو كانت) أي من جاوز دمها أكثر الحيض متحيرة وهو معطوف على مقدار تقديره أو كانت
 معتادة غير متحيرة لا على معتادة لانها قسم منها (قوله قدراً أو وقتاً) أو مانعة خلو فتجوز الجمع
 فتدخل الاقسام الثلاثة في التعريف (قوله لتحيرها في أمرها) أي شأنها أي حكم شأنها والمراد بالشان
 الحال أي فهي بكسر الياء وقيل بفتحها من باب الحذف والايصال أي متحيرة في أمرها أو يقل بحيرة
 بفتح الياء لان الشارع حيرها في أمرها برماوى (قوله لانها حيرت الفقيه في أمرها) ووجه
 تحيره انه لو جعلها حائضاً بداخرق الاجماع أو طاهراً أبدأ لا يصح لنزول الدم عليها فاحتاط للضرورة
 ولهذا صنف فيها الشيخ الدارمي مجلداً ضخماً شافعياً يري ونحيرها للفقيه قبل تدوين الكتب التي
 هي فيها وبعد له لا تحير لأن أخذ الحكم حينئذ منها سهل والمراد بالفقيه المجتهد (قوله فان نسبت)
 أي لم تعلم فيشمل الجاهلة كما اذا كانت مجنونة في زمن حيضها السابق (قوله أولى) وجه الاولوية أن
 قول الاصل بان يوهم أن الناسية لاحدهما ليست متحيرة ويجاب عنه بان مراده تعريف المتحيرة
 المطلقة والناسية لأحدهما يقال لها متحيرة مقيدة اه (قوله وهي غير مميزة) أما اذا كانت مميزة
 فتدلى التمييز كما مر (قوله فكحائض) قال مر ويستمر وجوب نفقتها على الزوج وان منع من
 الوطء فلا خيار له في فسخ النكاح لان وطأها متوقع سم (قوله كتمتع وقراءة) أي كحرمة تمتع
 وحرمة قراءة لان التمتع ليس حكماً ومراده بالتمتع المباشرة فانها هي التي تحرم ع ش أي لان التمتع
 يصدق بالنظر بشهوة مع انه لا يحرم ويحرم وطؤها ما لم ينش العنت بطريق الأولى من جوازه مع الحيض
 المحقق مر والحاصل انها كالحائض في خمسة أمور مباشرة ما بين السرة والركبة وقراءة القرآن في غير
 الصلاة ومس المصحف والمكث في المسجد لغير عبادة متوقفة عليه وعبوره بشرطه وكطاهر في ستة
 الصلاة والطواف والاعتكاف والصوم والطلاق والغسل (قوله وقراءة في غير صلاة) أي وان خافت
 نسيان القرآن لتمكنها من اجرائه على قلبها وثاب على اجرائه على قلبها العذر لها ح ف فلو لم يكف في
 دفع النسيان اجاوزه على قلبها ولم يتفق لها فقرأته في الصلاة لما منع قام بها كاشتغالها بصناعة تمنعها من
 تطويل الصلاة جاز لها القراءة ثم اذا قننا بجواز القراءة لخوف النسيان فهل يجب عليها أن تقصد

بتلاوتها

الدور وابتدائه اه سم (قوله وعبوره بشرطه) انظر ما المراد بشرطه وانظر الشرط لما اذا لا عبوراً
 للمكث فلا يصح كون الشرط أمن التلوين ولا كونه خوفاً اه ثم ظهر أنه شرط للمكث لأمن التلوين وهو قيد في مدخول غير
 الذي هو مفهوم النفي ومفهومه أنها عند خوف التلوين لا يجوز لها سواء توقفت أم لا

بتلاوتها الذكراً وتطلق لحصول المقصود من دفع النسيان مع ذلك قلت الظاهر أنه لا يجب عليها ذلك بل يجوز لها قصد القراءة لأن حديثها غير محقق والعذر قائم بها فلا تمنع من قصد القراءة المحصل للشواب أما في الصلاة فجائزة مطلقاً أي فاتحة الكتاب وغيرها لأن حديثها غير محقق في كل وقت بخلاف فاقده الطهورين من الجنب والحائض حيث لا يقرأ غير الفاتحة لتحقق حديثه حل وعش على مر ويجوز لها غير الفاتحة في الصلاة ولو جيع القرآن قل ويجوز لها القراءة لتعلم لأن تعلم القرآن من فروض الكفايات وينبغي لها جواز من المصحف وحمله إذا توقفت قراءتها عليها ع ش (قوله) لا احتمال كل زمن (الح) أي وإن بلغت سن اليأس خلافاً للحنابلة حل (قوله) لا في طلاق (وحيثما تعتد بثلاثة أشهر في الحبل لتضررها بطول الانتظار إلى سن اليأس فإن ذكرت الادوار فعدتها ثلاثة منها حل والدور عبارة عن المدة التي كانت تحيض وأطهر فيها فإذا كانت في كل شهرين مثلاً تحيض مرة فتتقضى عدتها بستة أشهر لأن كل شهرين يسمى دوراً وأشهرها كوامل أر طلقت في أول الشهر فإن طالت في أثنايه فإن مضى منه خمسة عشر يوماً كثر ما بقي واعتدت بثلاثة أشهر بعد ذلك وإن بقي من الشهر ستة عشر يوماً كثر في شهرين بعد ذلك ع ش اطفئ حى (قوله) تفتقر لنية) بخلاف ما لا تفتقر لنية كقراءة القرآن خارج الصلاة (قوله) وطواف (ومثله الاعتكاف ومحل جواز دخول المسجد لها إن أمنت تلاويث المسجد وأما جواز الدخول لهما مع أمن التلاويث لعدم محنتهما خارجة بخلاف تحية المسجد فلا يجوز لها الدخول لفعلاها إلا إن دخلت لغرض غيرها كالاغتصاف وينبغي أن مثل ذلك ما لو أرادت فعل الجمعة وتعذر عليها الاقتداء خارج المسجد فيجوز لها دخوله لفعلاها ولا يرد على ذلك أن الجمعة ليست فرضاً عليها لأن دخول المسجد لا يتوقف على كون العبادة التي تدخل لفعلاها فرضاً بدليل دخولها للطواف والاعتكاف المندوبين شيخنا ع ش اطفئ حى وقال زى والمعتمد أن محل جواز اللبس في المسجد إذا توقفت صفحة تلك العبادة على المسجد كطواف واعتكاف والافلام اه (قوله) فرضاً أو نفلاً) راجع لثلاثة ح ف (قوله) وتغتسل) لكن إن كان بالصب فلا بد من الترتيب بين أعضاء الوضوء لا احتمال أن واجبهما الوضوء وتنوي نية مشتركة بين الوضوء والغسل كنية رفع الحدث شيخنا عزى (قوله) لسكل فرض) ولو نذر أو صلاة جنازة لا تغسل له كما بحثه في المجموع وجزم به ابن الرفعة وغيره بل تصليه قبل الفرض وبعده بطهارة الفرض تبعاله كالتييم زى و مر ع ش قال الاطفئ حى ويفرق بينهما وبين المتيمم حيث جمع بين الفرض وصلاة الجنازة بتييم واحد بان التيمم يزيل المانع عيناً غاية أنه يضعف عن أدعاء فرضين بخلاف المتحيرة فامها في كل وقت محتملة الحيض والطهر (تنبيه) نص الشافعى والاصحاب على أنه لا قضاء على المتحيرة وإن صلت في أول الوقت واعتده زى و مر كوالده والخطيب وغيرهم وقال الشيخان بوجوده عليها وفي كيفية طرق تطاب من المطولات اه قل على الجلال (قوله) في وقته) فيه بحث لأن الغسل لا احتمال انقطاع الحيض واحتماله قائم في كل زمن فلم قيد الغسل بالوقت سم ويجب عنه بان احتمال الانقطاع قائم في كل وقت وبفرض وجوده قبل الوقت يحتمل الانقطاع بعده فلم يكتف به وأما احتمال الانقطاع بعد الغسل إذا وقع في الوقت فلا حيلة في دفعه ع ش ومفهوم قوله في وقته أنها إذا اغتسلت لفاتحة وأرادت أن تصلى به حاضرة بعد دخول وقتها امتناع ذلك عليها وهو كذلك ويفرق بينهما وبين المتيمم من أنه إذا تيمم لفاتحة ثم دخل وقتها صلى به الحاضرة بأن المتيمم لم يطرأ عليه بعد تيممه ما يزيل طهارته بخلاف المستحاضة اه اطفئ حى (قوله) كعند الغروب) فيه جو عند الكاف وهي لا بحر الابن وسهل ذلك كونها بمعنى وقت على أن ابن عقيل في شرح التسهيل جوازها بالكاف على لغة (قوله) وتصلى به المغرب) ثم إن بادرت لفعلاها فذلك

احتياطاً لاحتمال كل زمن يمر عليها الحيض (لا في طلاق وعبادة تفتقر لنية) كصلاة وطواف وصوم فرضاً أو نفلاً احتياطاً لاحتمال الطهر وذ كركم الطلاق من ز يادى (وتغتسل لسكل فرض) في وقته لا احتمال الانقطاع حيثما بقيد زده بقولى (إن جهات وقت انقطاع) الدم فإن علمته كعند الغروب لم يلزمها الغسل في كل يوم وليلة الا عند الغروب وتصلى به المغرب وتتوضأ لباقي (قوله) لتضررها بطول الانتظار) وعملاً بالغالب من عدم خلوا الشهر عن الحيض والطهر (قوله) فلا يجوز لها الدخول لفعلاها) لأنها وإن كانت عبادة تفتقر لنية لكنها سببها الدخول بخلاف الجمعة وغيرها فهي مطلوب ليس سببها الدخول اه شيخنا (قوله) أنها إذا اغتسلت لفاتحة (الح) لعل المراد أنها اغتسلت قبل دخول وقت الحاضرة كما يؤخذ من الفرق الآتى اه

لا يلزمها المبادرة للصلاة لكن لو أخرت لزمتها الوضوء حيث يلزم المستحاضة المؤخرة ومعلوم أنه لا غسل على ذات التقطع في النقاء إذا اغتسلت فيه (وتصوم رمضان) لاحتمال أن تكون طاهر أجمعه (ثم شهرا كاملا) إن تأتى بعد رمضان تاما أو ناقصا بثلاثين متوالية فقولى كاملا أولى من قوله كاملين (فيبقى) عليها (يومان) بقيد زده بقولى (إن لم تعد الانقطاع ليلا) بأن اعتادته نهارا أو شككت لاحتمال أن تحيض أكثر الحيض ويطرأ الدم في يوم وينقطع في آخر فيفسد ستة عشر يوما من كل من الشهرين بخلاف ما إذا اعتادت الانقطاع ليلا فإنه لا يبقى عليها شيء وإذا بقي عليها يومان (فتصوم لهما من ثمانية عشر) يوما (ثلاثة أو لها ونسلانة آخرها) فيحصلان لأن الحيض ان طرأ في الأول منها فبأنه ان ينقطع في السادس عشر فيصح لها اليومان الأخيران وإن طرأ في الثاني صح الطرفان أو في الثالث صح الأولان أو في السادس عشر

وان أخرت لاصلاح الصلاة وجب الوضوء ع ش (قوله لاحتمال الانقطاع) فيه ان الفرض أنها علمت الانقطاع عند الغروب فلم عبر بالاحتمال وأجيب بأنه عبر به لاحتمال تغير عاداتها لكن كان المناسب التعبير بالظن لا بالاحتمال تدبر (قوله وإذا اغتسلت) أى المتحيرة سواء علمت وقت الانقطاع أولا ع ش (قوله لا يلزمها المبادرة للصلاة) بخلاف المستحاضة يلزمها المبادرة للصلاة عقب الوضوء لما في المبادرة من تقابل الحدث والغسل انما وجب لاحتمال الانقطاع ولا يمكن تكرره بين الغسل والصلاة وأما احتمال وقوع الغسل في الحيض والانقطاع بعده فلا حيلة في دفعه بأدب أم لا شرح الهجة (قوله) حيث يلزم المستحاضة أى بان أخرت لاصلاح الصلاة بما يقطع الجمع بين الصلاتين م ع ش والمراد بالمستحاضة هنا غير المتحيرة ليصح قياس هذه عليها اذهب أيضا مستحاضة (قوله ومعلوم الخ) غرضه بهذا تقييد آخر لقول المتن لسكل فرض بعد أن قيده بقوله ان جهات وقت انقطاع أى ومحمل وجوب غسلها لسكل فرض ان لم يسع زمن النقاء صلاتين واغتسلت للاولى اه (قوله لا غسل) أى ولا وضوء شورى أى ثانيا على ذات التقطع في النقاء أى لا يتكرر الغسل في النقاء فإذا كان زمن النقاء يسع صلاتين مثلا واغتسلت للاولى لا يجب عليها ان تغسل للصلاة الثانية مثلا حل أى ولا يندب بل لو قيل بحرمة لم يكن بعيدا لانه تعاط لعبادة فاسدة ع ش (قوله رمضان) يقرأ في المتن بمنع الصرف كما هو المحفوظ وفيه أنه لا يمنع من الصرف الا إذا أريد به رمضان سنة بعينها وهذا المبرد به ذلك بل المراد به رمضان من أى سنة كانت الآن يقال المانع لرمضان من الصرف العلمية والزيادة والعلمية باقية وان أريد به من أى سنة فهو معرفة دائمة لان المراد منه ما بين شعبان وشول من جميع السنين ع ش على م رأى فهو علم جنس (قوله أولى من قوله كاملين) أى لان رمضان قد لا يكون كاملا وأجيب بان الاصل انما عبر بكاملين لقوله فيحصل من كل أربعة عشر ع ش وعبرة م فالكامل في رمضان قيد لغرض حصول الاربعة عشر لبقاء اليومين كما لا يخفى فلا اعتراض على المصنف كما لا يعترض عليه بأنه لا يبقى عليها شيء إذا علمت أن الانقطاع كان ايلا لوضوحه أيضا ه (قوله ان لم تعد الخ) أى قبل التحير (قوله فيفسد ستة عشر يوما) فيحصل لهما من كل أربعة عشر ان كان رمضان كاملا والا فيحصل لهما من ثمانية عشر والمقضى منه بكل حال ستة عشر يوما حل (قوله من ثمانية عشر) هي تكتب بالالف ان كان فيها ثمانية عشر فان لم تكن فيها بان كان المعداد مؤثنا نظرا ان أثبت بالياء فقلت ثني عشرة فبغير ألف والاف بالالف نحو ثمان عشرة قاله ابن قتيبة في أدب الكاتب سم ع ش (قوله ثلاثة أو لها الخ) هذا اشارة الى قاعدة وهي أن تصوم بقدر ما علمها متواليات من أول ثمانية عشر ومن سابع عشرها ونظم الى ذلك يومين متصلين بالاول أو بالثاني أو لا ولا واحد هما بالاول والاخر باثنى وهذه القاعدة تجري في قضاء أربعة عشر فسادونها كما يظهر للتأمل شورى (قوله صح الطرفان) أى الاول والثامن عشر ع ش (قوله صح الثاني والثالث) لانا إذا فرضنا أن لسادس عشر الذي طرأ فيه الحيض من شهر ربيع الاول يلزم أن يكون الحيض الذي قبله طرأ في سادس عشر من شهر صفر وحينئذ يستمر الى اليوم الاول من ربيع الاول فيفسد لاحتمال أن يكون الحيض انقطع في اثنا عشر تدبر (قوله صح السادس عشر والثالث) أى وفسد الاولان من الثمانية عشر والاخير ان منها لان الاولين واقعا في حيض الشهر السابق والاخيران واقعا في حيض الشهر اللاحق تقر برشيحنا عز يري (قوله واثنين وسطها) وهما التاسع والعاشر وعبرة ع ش على م قوله واثنين وسطها أى ليسا

متصلين باليومين الاولين ولا باليومين الاخيرين سواء والت بينهما في أنفسهما أو فرقت بينهما اه
(قوله وبأن تصوم) وحاصل ما ذكره خمس كيفية السكن السكيفية الخامسة ليس الصوم فيها من
ثمانية عشر لان فيها صوم التاسع عشر **(قوله ويمكن قضاء يوم الخ)** اشارة الى طريقة أخرى وهي
أن تصوم قدر ما عليها مفرق في خمسة عشر يوماً مع زيادة صوم يوم ثم تصوم قدره من سابع عشر
صومها الاول من غير زيادة وهذه طريقة تأتي في سبعة أيام فساد ونهازي **(قوله وان كان آخر الحيض)**
المناسب أن يقول وان طرأ في السادس عشر سلم الاول وان طرأ في الثامن عشر سلم الاخير لان كلامه في
الطرق وترك احتمالاً كان ينبغي ذكره على قياس ما قدمه وهو طرقه في السابع عشر الذي هو أحد
أيام الصوم وعليه فيسلم لها الثالث وأما الاحتمالان اللذان ذكرهما بقوله وان كان آخر الحيض الخ فزائدان
على سياق المقام لان الحيض لم يطرأ فيهما في يوم من أيام الصيام مع أن جميع الاحتمالات التي ذكرها
في هذا المقام كان الطرق فيها في أيام الصيام والامر في ذلك سهل تأمل **(قوله ولا يتعين الثالث)** أي
للصوم الثاني ولا السابع عشر للصوم الثالث بل هان تصوم بدل اليوم الثالث يوماً بعده الى آخر الخامس
عشر وبدل السابع عشر يوماً بعده الى آخر تسعة وعشرين حل **(قوله بل الشرط ان تترك أياما)**
بين الخامس عشر وبين صوم الثالث بقدر الأيام التي بين الصوم الاول والثاني **(بأن تصوم الاول)**
والخامس عشر والتاسع والعشرين لان المتروك وهو ثلاثة عشر مسار للأيام التي بين الصوم الاول
والثاني وقوله أو أقل منها بان تصوم الاول والرابع والسابع عشر اذا المتروك أقل مما بين الصوم الاول
والثاني حل وعبرة سم ولو صامت بدل التاسع والعشرين السادس عشر لم تخرج من العهدة لانها
لم تترك بين الخامس عشر وبين الصوم الثالث شيئاً اه **(قوله بقدر الأيام التي الخ)** أي كما هنا فان بين
الخامس عشر والسابع عشر التي صامته يوماً كما أن بين الاول والثالث يوماً فالجمع في قوله أياما ليس بقيد
(قوله أو أقل) أي لا أكثر فلا تبرأ به شو برى فلو صامت الاول والثالث والثامن عشر لم يجز لان
المتروك بين الخامس عشر والصوم الثالث يومان وليس بين الصومين الاولين الا يوم وانما امتنع ذلك
لجواز أن ينقطع الحيض في أثناء الثالث ويعود في أثناء الثامن عشر م **(قوله فيما مر)** من حرمه
التمتع والقراءة في غير الصلاة ومس المصحف وحله ومن حل الطلاق وفعل العبادة المفترقة لنية وقوله
ومنه أي مما مر غسلها السكل فرض الذي ذكره الاصل وذكره توطئة لقوله ومعلوم انه لا يلزمها
الفعل الا عند احتمال الانقطاع والافلاحيب عليها الا الوضوء فقط حل وقصده بقوله ومعلوم الخ تخصيص
المتن لان ظاهره انها تغتسل السكل فرض دائماً في المحتمل **(قوله أولى من قوله كحائض في الوطء ووطاها)**
في العبادة أي لان قوله في الوطء يومهم ان المباينة فيما بين السرة والركبة لا تحرم وكذلك يومهم جواز
دخولها المسجد وكذلك قوله ووطاها في العبادة لا يشمل الطلاق مع انها فيه كالطاهر شيخنا ح ف
وأيضاً يومهم ان لها أن تقرأ القرآن في غير الصلاة لانه عبادة وليس كذلك وهذا كما هو المراد بقوله
لما لا ينحى **(قوله طهرا مشكوكا فيه)** أي وحيضاً مشكوكا فيه وما لا يحتمله حيضاً مشكوكا فيه أي وطهرا
مشكوكا فيه ففيه حذف من الاول دلالة الثاني وبالعكس وهو المسحى بالاحتباك شيخنا والظاهر
أنها لا تفعل طواف الاقضية في هذه الحالة ولا في الحيض المشكوك فيه ولا فيما لو نسيت انتظام عاداتها
فردت لأقل النوب واحتاطت في الزائد وذلك لان الطواف لا آخر لوقتته وهي في زمن الشك يحتمل
فساد طوافها فيجب تأخيرها الى طهرها المحقق بخلاف الناسية لعاداتها قدر او وقتاً فانها مضطرة الى فعله
اذ لازم لها رجوع الانقطاع فيه حتى تؤمر بالتأخير اليه هذا ولم يتعرضوا الى طواف طواف الاقضية

وبأن تصوم طمًا خمسة
الاول والثالث والخامس
والسابع عشر والتاسع
عشر (ويمكن قضاء
يوم بصوم يوم وثالثه
وسابع عشره) لان الحيض
ان طرأ في الاول سلم الاخير
أو في الثالث سلم الاول وان
كان آخر الحيض الاول سلم
الثالث أو الثالث سلم الاخير
ولا يتعين الثالث والسابع
عشر بل الشرط أن تترك
أياماً بين الخامس عشر وبين
صوم الثالث بقدر الأيام
التي بين الصوم الاول
والثاني أو أقل منها (وان
ذكرت أحدهما) بأن
ذكرت الوقت دون القدر
أو بالعكس (فلا يتعين) من
حيض ووطهر (حكمه وهي)
أي المتحيرة الذاكرة
لاحدهما (في) الزمن
(المحتمل) للحيض والوطهر
(كناسية لهما) فيما مر
ومنه غسلها السكل فرض
وتعيرى بذلك أولى من
قوله كحائض في الوطء
وطاها في العبادة لما لا ينحى
ومعلوم انه لا يلزمها الغسل
الا عند احتمال الانقطاع
ويسمى ما يحتمل الانقطاع
طهراً مشكوكا فيه وما لا
يحتمله حيضاً مشكوكا فيه
والذاكرة للوقت كأن
تقول كان حيضى يتبدى
أول الشهر

بيقين ونصفه الثاني طهر
بيقين وما بين ذلك يحتمل
الحيض والطهر والانتقطاع
والذاكرة للقدركان
تقول كان حيضتي خمسة في
العشر الاول من الشهر
لا أعلم ابتداءها وأعلم اني
في اليوم الاول طهر
فالسابع حيض بيقين
والاول طهر بيقين
كالعشرين الاخيرين
والثاني الى آخر الخامس
محتمل للحيض والطهر
والسابع الى آخر العاشر
محتمل لهما وللانتقطاع
(وأقل النفاس حجة) كما عبر
بها في التنبيه والتحقيق
وهي المراد بتعبير الروضة
كأصاها بأنه لا حد لأقله أي
لا يتقدر بل ما وجد منه وان
فل يكون نفاسا ولا يوجد
أقل من حجة أي دفعة وعبر
الاصل عن زمانها بلحظة
وهو الانسب بقولهم
(وأكثره ستون يوما
وغالبه أربعون يوما وذلك
باستقراء الامام الشافعي
رضي الله عنه

(قوله وعبرة سم والظاهر
الح) اذا تأملت وجودها
كعبارة الشوبري ولا مخالفة
بينهما الا في قول سم أو مع
الانتقطاع (قوله ولو خرج
عقب مضغة الح) وكذا
عاقلة كقدمه ونص عليه
مر (قوله وأكثره ستون

زمن التحير هل يجب عليها عادته في زمن يغلب على الظن معه وقوعه في الطهر كما في قضاء الصلوات أو لا
وقياس ما في الصلاة وجوب ذلك لانها اذا طافت زمن التحير احتمل وقوع الطواف زمن الحيض ع ش
(قوله فيوم وليلة منه حيض بيقين) أي بحسب الظاهر فلا ينافي أنها قد تتغير عادتها وكذا يقال فيما
بعده شوبري (قوله وما بين ذلك الح) أي فتفتسل فيه لكل فرض وقوله يحتمل الحيض أي
بفرض ان حيضها الاكثر وقوله والطهر أي لجميعه من غير احتمال الانتقطاع فيه لان الفرض ان الانتقطاع
بعد اليوم الاول وقوله والانتقطاع أي على احتمال مجاوزته للاول فكل زمن يحتمل امتداد الحيض اليه
والانتقطاع فيه وحينئذ فلا يستغنى بهذا أي الانتقطاع عما قبله أي الطهر خلا لما اتوه به بعضهم شوبري
وعبرة سم والظاهر أنه ليس مرادهم باحتمال الطهر هنا احتمال طهر أصلي لا يكون بعد الانتقطاع
كما يتوهم من عطف الانتقطاع عليه فانه مستحيل بعد فرض تقدم الحيض يقينا بل مرادهم الطهر في
الجملة فالمراد باحتمال الطهر والانتقطاع احتمال طهر بعد الانتقطاع أو مع الانتقطاع والحاصل أنه ليس المراد
أن كلا منهما يحتمل حصوله على الانفراد فانه غير ممكن كما تبين بل المراد باحتمال الطهر احتمال الطهر ان
حصل منها غسل بعد اليوم والليلة انتهى (قوله فالسابع حيض بيقين) لانه اما أول خمسة الحيض
أو آخرها أو في اثنتائها (قوله طهر بيقين) أي بحسب عادتها المستندة الى علمها والا فيمكن تغير عادتها
أي فتتوضأ فيه لكل فرض مع الحشو والعصب كما تقدم في المستحاضة وكذلك تفعل في العشرين
الاخيرين وقوله والثاني الح أي فتتوضأ لكل فرض أيضا ولا تغتسل ولا يقال يجب عليها الغسل لكل
فرض لان هذا الزمن داخل تحت قول المصنف وهي في المحتمل كناسية لهما ومن المعلوم أن الناسية
لها يجب عليها الغسل لكل فرض لانا نقول وجوب الغسل لكل فرض خرج بقول الشارح ومعلوم
أنه لا يلزمها الغسل الا عند احتمال الانتقطاع فكلامه مقيد بالنظر لهذه الصورة وقوله محتمل للحيض
والطهر أي الطهر الاصل الذي ليس ناشئا عن احتمال الانتقطاع ووجه عدم احتمال هذه الايام للانتقطاع
أنه ان كان أول خمسة التي هي حيضها اليوم الثاني أو الثالث أو الرابع أو الخامس أو السادس يكون
الانتقطاع في السابع وما بعده الى آخر العشرة شيخنا عز بزي (قوله محتمل لهما وللانتقطاع) أي
فتغتسل لكل فرض شيخنا (قوله وأقل النفاس) أي بشرط أن يكون قبل تمام خمسة عشر والافهو
حيض شيخنا عز بزي وعبرة مر ولولم تر نفاسا أصلا جاز وطؤها قبل الغسل كما لو كان عليها جنابة
ولولم ترد ما لا بعد مضي خمسة عشر يوما فأكثر فلا نفاس لها أصلا على الاصح انتهى قيل سمي بذلك
لخروجه عقب نفس ولو خرج عقب مضغة قال لقوا بل هي مبدأ خلق آدمي فهو نفاس (فرع) في
ع ب ان الدم الخارج بين التوأمين حيض كبعد خروج عضودون الباقي فقولهم الدم الخارج بعد
الولادة أي الكاملة سم (قوله وهو الانسب الح) أي لان اللحظة من أسماء الزمان فيناسب الزمن
الزمن وانما عدل عن هذا الانسب لان ما ذكره تفسير حقيقة النفاس التي هي الدم لازمنه حل
(قوله وأكثره ستون الح) اعتمد شيخنا كحج ان أول المدة من رؤية الدم أي لا من الولادة قال والا
لزم انه لو تأخر رؤية الدم عن الولادة أي دون خمسة عشر كان زمن النقاء نفاسا فيجب عليها ترك
الصلاة وقد صحح في المجموع أنه يصح غسلها عقب ولادتها أي الخالية عن الدم ومقتضاه أنها تصلح
حينئذ وفي كلام البلقيني ابتداء الستين والاربعين من الولادة وزمن النقاء لانفاس فيه وان كان محسوبا
منهما أي فعليه قضاء الصلوات الفائتة فيه قال ولم أر من حقق هذا أي فالحكام تثبت من رؤية الدم
والمدة من الولادة واعتمده زى قال حجج في شرح ع ب رد اعلى البلقيني حسان النقاء من الستين

الح) وقال المزني أقله أربع أيام لان أكثره قدسراً أكثر الحيض أربع مرات فليكن أقله كذلك اه برماوى

وعبوره ستين كعبور الحيض أكثره) فينظر أمبداة في النفاس (١٤٥) أم معتادة بميزة أم غير مميزة ذا سكرة أم ناسية فترد

المبتدأة المميزة الى التميزان لم
يزد القوي على ستين ولا يأتي
هنا بقية الشروط وغير
المميزة الى حجة والمعتادة
المميزة الى التميز لا العادة
وغير المميزة الحافظة الى
العادة وتثبت ان لم تختلف
مرة والافيه التفصيل
السابق في الحيض والتجيرة
تحتاط

كتاب الصلاة

هي لغة ما مر أول الكتاب
وشرعا أقوال وأفعال
مفتحة بالتكبير محتمة
بالسليم ولا نرد صلاة
الاخرس لان وضع الصلاة
ذلك فلا يضر عروض مانع

(قوله رحمه الله لان وضع
الصلاة ذلك) أي الشأن
والغالب حينئذ لا بد من قيد
الغلبة في التعريف وصلاة
الاخرس عبادة يصديق
عليها أنها في الغالب أقوال
الح اه سم (قوله فقديين
ذلك الشيء الخ) في الحقيقة
يرجع الى الغلبة فكان
الاولى للشارح أن يقول
أقوال وأفعال غالبا اه ثم
رأيت سم قال قوله لان
وضع الخ في دفع هذا اليراد
نظر وكان حاصل جوابه
أن المراد الصلاة شرعا
ما وضعه أقوال وأفعال الخ
فتدخل صلاة الاخرس
لكن في ذلك خفاء لا

أى أو الاربعين من غير جعله نفاسا فيه تدافع بخلاف جعل ابتداء النفاس من الدم حل والمعتمد أن
المدة من الولادة عدد الاحكام وأحكام النفاس من رؤية الدم شيخنا ومقتضى حسابان زمن النقاء من
الستين عدم وجوب القضاء اذ كيف تقضى بعض مدة النفاس (قوله وعبوره) قال الراغب أصل
العبر تجاوز من حال الى حال فالما العبور فيختص بتجاوز الماء اما بسباحة أو في سفينة أو على بعير أو
قنطرة انتهى وعلى هذا فكان الصواب التعبير بالعبر لا بالعبور قاله الجلال السيوطي على الاصل لكن
في الصحاح عبرت النهر وغيره أعبره عبورا وعبورا وهو يدل على عدم الاختصاص فليحذر شوبري
(قوله فينظر أمبداة) أفاد هذا التفصيل انه لا يحكم على المجاوز للستين بأنه حيض بل ينظر فيه
لاحوال المستحاضة المتقدمة ع ش ومحلها لم يتخلل بينه وبين الستين نقاء والا كان الواقع بين
النفاس حيضا وعليه فيفارق ذلك ما لو رأت الحامل دما واتصل به دم طلقها أو ولادتها فان المتصل يكون
حيضا وان لم يتخلل بينهما نقاء انهم يحرم بجواز اتصال النفاس بالحيض اذا تقدم الحيض بخلاف ما اذا
تقدم النفاس فلا يكون ما بعده حيضا الا اذا فصل بينهما نقاء والا كان المتصل بالنفاس استحاضة اه
اط ف (قوله ولا يأتي هنا بقية الشروط) أي وهي عدم نقصان القوى عن الاقل والضعيف عن
خمس عشرة وذلك لانه لا حد للاقل هنا حتى يشترط عدم النقصان عنه ولان الطهر بين أكل النفاس
والحيض لا يشترط كونه خمسة عشر فلا يشترط عدم نقصان الضعيف عنها اه سم (قوله وغير المميزة
الى حجة) وهي بعد المجبة أو التميزان ردت اليه أو العادة ان ردت اليها طاهرة فيأتي في حيضها ما تقدم من
كونها مبتدأة أو معتادة أو غير ذلك من التفصيل الذي يمكن أن يأتي هنا فتحيض على التفصيل المتقدم
شوبري ويعرف كون الدم حيضا مع اتصاله بدم النفاس بقول أهل الخبرة من القوابل أو الاطباء (قوله
تحتاط) أي فاذا نسبت عادتها قد راو وقتا فجأة نفاس ييقن وبعدها تغسل لكل فرض حتى تتم
الستين ثم تنوضا لكل فرض شيخنا عزيرى

كتاب الصلاة

أى ما يتعلق بها من حقيقتها وأحكامها ع ش والمراد بحقيقتها كيفية المركبة من أركانها ومندوباتها
(قوله ما مر أول الكتاب) من أنها من الله رجة والرجة معنى لغوي وشرعي كما قاله البغوي ومن
الملائكة استغفار ومن الأدمى نضرع ودعاء ع ش (قوله أقوال وأفعال) ولو حكما لتدخل صلاة
المريض والمر بوط على خشبة والاخرس والجنابة لان القيام فيها متعدد لكل فرض وان لم يحثها
من حلف لا يصلى نظر الاعرف قل على الجلال والا أقوال خمسة والافعال ثمانية قال في شرح العباب
وخرج بجمع الافعال سجدة التلاوة والشكر لا شتا لها على فعل واحد وهو السجود وقديقال بل هي
أفعال لان الهوى للسجود والرفع منه فعلا خارجا عن مسمى السجود اه وقديقال المراد أفعال
مخصوصة كالركوع والسجود شوبري فاندفع بذلك وبقول الشارح لان وضع الخ الاعتراض على
التعريف بأنه غير جامع لعدم شموله لصلاة نحو المريض الذي يجريها على قلبه وغير مانع لشموله لسجود
التلاوة والشكر وادخال صلاة الجنابة في التعريف غير ظاهر لان الكلا في الصلاة ذات الركوع
والسجود بدليل قوله باب أوقافها (قوله ولا ترد صلاة الاخرس) أي على التعريف الشرعي ووجه
الورد أنها أفعال فقط ع ش (قوله لان وضع الصلاة ذلك) ان أراد بوضعها حقيقتها ومعناها لم
خروج هذا الفرد أو أصلها فان أراد بالاصل الغالب لم يستغن عن قيد الغلبة وان أراد شيئا آخر فليبين
لينظر فيه شوبري وأجيب بأن المراد بالوضع هنا الشأن أي لان شأنها ذلك فقديين ذلك الشيء الآخر

يناسب التعريف الا أن المصنفين يتساهلون بمثل ذلك اه بحذف آخرها

(١٩ - (بحري) - اول)

ووجد صحيحاً تأمل شيخنا (قوله والمفروضات منها الخ) وقد يجب في اليوم واللييلة أكثر من ألف صلاة فقد ثبت في الحديث الصحيح أن بعض أيام الدجال كسنة وسئل النبي عن ذلك اليوم هل يكفينا فيه صلاة يوم وليلة فقال لا أقدر والله قدره وهو جار في سائر الأحكام كاقامة الأعياد وصوم رمضان فيصلي الوتر والتراويح ويسر في غير المغرب والعشاء والصبح ومواقيت الحج ويوم عرفة وأيام منى وكذا العدة وحينئذ يقال لنا امرأة مات زوجها وليست بحامل وإنقضت عدتها من طلوع الشمس إلى الزوال حل فقوله في كل يوم وليلة أي ولو تقدر اليشملة أول أيام الدجال (قوله كما هو معلوم الخ) أي علمها مشابهاً للعلم الضروري في كونه لا يتوقف على تأمل فلا يرد أن الضروري يختص بالمدرك بأحدى الحواس وأيضاً الضروري لا يحتاج لإقامة الأدلة عليه وقد أقيم عليها الأدلة وقيل إن الكاف تعليلية ومصدرية أي لعلم ذلك الخ وقوله من الدين أي من أدلة وقوله ومما يأتي عطف خاص على عام (قوله والاصل فيها) أي في فرضها وعددها شورى (قوله على أمتي) أي وعلى كما هو في رواية أخرى قال شيخنا الحفناوي والذي تلقيناه واعتمده بعض الحوائث أن الحسين لم تنسخ في حقه صلى الله عليه وسلم وأنه كان يفعلها على سبيل الوجوب اهـ وعبارة ع ش والمعتمد أن الحسين نسخت في حقنا وفي حقه صلى الله عليه وسلم ولكن كان يفعلها على وجه النفلية وضبط السيوطي في الخصائص الصغرى الصلوات التي كان صلى الله عليه وسلم يفعلها فبلغت مائة ركعة كل يوم وليلة وأما صلاة الليل فنسخت في حقنا وحقه صلى الله عليه وسلم على الأصح انتهت (قوله ليلة الاسراء) والحكمة في وقوع فرض الصلاة ليلة الاسراء أنه لما قدس ظاهره وباطنه حيث غسل بماء زمزم وملى باليمان والحكمة ومن شأن الصلاة أن يتقدمها الطهر ناسب ذلك أن تفرض في تلك الحالة وليظهر شرفه في الملا الأعلى فتح الباري وفيه أيضاً ذهب جماعة إلى أنه لم يكن قبل الاسراء صلاة مفروضة إلا ما كان وقع الأمر به من قيام الليل من غير تحديد وذهب الحارثي إلى أن الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالعادة وركعتين بالعشي وذكر الشافعي عن بعض أهل العلم أن الصلاة كانت مفروضة ثم نسخت شورى وكانت ليلة الاسراء سابع عشر رجب وقيل سابع عشر ربيع الآخر وقيل الأول قبل الهجرة بسنة واعتمده مر وقيل بستة عشر شهراً وقيل بثلاث سنين حل (قوله لخسين صلاة) هل كانت الخمسون هذه الخمس مكررة عشر مرات أو كان ماعداً الخمس من الخمسين صلوات أخر مغايرة للخمس فيه نظر ولم أقف فيه إلى الآن على شيء عن ونقل السيوطي أنها لم تكن صلوات أخر في أوقات مختلفة بل هي الخمس مكررة كل منها عشر مرات ع ش أي في كل وقت عشر ونقل ع ش على مر في قوله أخرى أن كل وقت عشر صلوات كل صلاة ركعتان حتى في الظهر والعصر والمغرب والعشاء وهذا هو المعتمد وذكر بعضهم أن الكيفية والكمية لم تعلم (قوله فلم أزل أراجع) أي بإرشاد من موسى حين مر عليه وسأله عما فرض عليه مع أنه مر على إبراهيم فلم يسأله وحكمة ذلك أن موسى كليم ومن شأن التكليم التكلم ولأنه اختبر قومه بالصلاة التي فرضت عليهم فحجز وأعنها وذلك شفقة منه على أمته صلى الله عليه وسلم بخلاف إبراهيم لكونه خليلاً ومن شأن الخليل التسليم وأيضاً لم يختبر قومه اهـ برماوى فأنقذ فهل ما وقع من النبي من المراجعة كان اجتهاداً منه أم لا فالجواب كما قاله الشيخ محي الدين أنه كان باجتهاده منه لأنه لما قال له موسى إن أمتك لا تطيق ذلك وأمره بالمراجعة بقي متحيراً من حيث شفقة على أمته ولا سبيل له إلى رد أمره به فأخذ في الترجيح في أي الحالين أولى وهذا هو حقيقة الاجتهاد فلما ترجع عنده أن يرجع به رجوع بالاجتهاد إلى ما يوافق قول موسى اهـ من الميزان للشعراني (قوله حتى جعلها خمسا) أي في حقنا وحقه ع ش وفي سيرة حل أن الصلاة فرضت ليلة الاسراء ركعتين

والمفروضات منها في كل يوم وليلة خمس كما هو معلوم من الدين بالضرورة ومما يأتي والاصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وأقيموا الصلاة وأخبر كقوله صلى الله عليه وسلم فرض الله على أمتي ليلة الاسراء خمسين صلاة فلم أزل أراجعه وأبأله التخفيف حتى جعلها خمسا في كل يوم وليلة

(قوله هل كانت الخمسون هذه الخمس الخ) أي على هذه الكيفية (قوله بل هي الخمس مكررة) الظاهر أن المراد الخمس قبل زيادة كل صلاة ركعتين (قوله والمغرب والعشاء وهذا هو المعتمد) أي فأقرت بعد التخفيف في السفر على الركعتين فيما عدا المغرب وزيد فيها ماعدا الصبح في الحضر

وقوله لما علمنا بعثه الى اليمن أخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة وأما الشيخان وغيرهما وجوبها موسم الى أن يبقى ما يسعها فإن أراد تأخيرها الى أثناء وقتها لزمه العزم على (١٤٧) فعلمنا على الأصح في المجموع والتحقيق

باب أوقاتها

الترجمة به من زيادتي ولما كان الظهر أول صلاة ظهرت وقد بدأ الله تعالى بها في قوله أقم الصلاة لدلوك الشمس وكانت أول صلاة علمها جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم بدأت كغري في بوقتها فقلت (وقت ظهر بين) وقتي (زوال

(قوله في شرح البخاري لحج أنها فرضت الحج) أي وأقرت على ذلك سفرها وزيد فيها حضرا والمراد باقرارها بعد التخفيف على ذلك سفرها أن المتعين ذلك فلا ينافي أن له الأتمام لأنه غير متعين إنما المتعين ركعتان وما زاد مفقوض لا اختياره اهـ شيخنا (قوله دفع ما قديتوهم) أشار بقده الى قلة توهمه ووجه التوهم انه ربما يقال جعلها خسا نفلا فيكون التخفيف للعدد والصفة اهـ شيخنا (قوله ليس بعيد) بل مثل أراد ما اذالم يرد شيئا ومثل ارادة التأخير الى أثناء الوقت ارادة التأخير الى خارج الوقت اهـ شيخنا (قوله رحمه الله فان أراد تأخيرها) مثلها عدم ارادة

ركعتين حتى المغرب وزيد فيها ركعة وفي شرح البخاري لابن حجر أنها فرضت ركعتين ركعتين ماعدا المغرب اهـ (قوله لمعاذ) لعل الحكمة في ايراد هذا دفع ما قديتوهم أن الخمس في الحديث الاول محتملة لان تكون فرضا أو نفلا شوبرى (قوله وغيرهما) بالرفع عطف على الشيخان ولا يجوز جره عطف على مدخول الكاف لانه يفوت التنبيه على رواية غير الشيخين وأما فاته أن ثم أخبارا غير هذين الخبرين فستفاد من الكاف ع ش (قوله الى أن يبقى ما يسعها) جميعها وشروطها (قوله فان أراد تأخيرها) ليس بقيد بل مجرد دخول الوقت يلزمه الفعل أو العزم اذا ظن السلامة الى آخر الوقت والاعصى قال السبكي ومن أخر مع ظن الموت عصي لا يقال يلزم أن لا تكون الصلاة واجبة على التعيين وهو باطل لانا نقول الا لازم كونها غير واجبة على العين في أول الوقت وليس ذلك بباطل وأما بالنسبة لجملة الوقت فهي واجبة على العين فلا يجوز اخلاؤه مطبقا عنها ولم يلزم خلاف ذلك فتأمل ع ش فلو مات بعد العزم وقبل الفعل لم يأنم بخلاف الحج لان وقته غير محدود حل (قوله لزمه العزم على فعلها) أي في الوقت فان لم يلاحظ ذلك بأن عزم على الفعل ولم يلاحظ كونه في الوقت أتم حل فان غلب على ظنه انه يموت في أثناء الوقت كأن لزمه قود فطال به ولى الدم باستيفائه فامر الامام بقتله تعينت اى الصلاة فيه اى في اوله فيعصى بتأخيرها لان الوقت تضيق عليه بظنه روض وشرحه ع ش ويجب عليه أيضا عزم عام وهو أن يعزم عقب البلوغ على فعل كل الواجبات وترك كل المعاصي كما صرح به سم في الآيات ع ش

باب أوقاتها

صدر به الاكثر ونسبنا الى ما في كتاب الصلاة لان أهمها الخمس وأهم شروطها موافقتها اذ بدخولها بحج ونحو وجها نفوت اهـ شرح الروض وقوله وأهم شروطها موافقتها أي من أهم شروطها فلا يرد أن الطهارة أهم دليل أنه اذا صلى الفريضة فتبين أن الوقت لم يدخل وقعت نفلا مطلقا ما لم يكن عليه فائتة من جنسها والادعت عنها واذا صلاها ظاهرا بالطهارة فتبين عدمها بان بطلان الصلاة أصلا شيخنا ح ف (قوله من زيادتي) وهي الاصل أي ذكر الترجمة هو الاصل ليناسب ذكر الاوقات بعد حذف الاصل لها لمجرد الاختصار ع ش (قوله أول صلاة ظهرت) أي في الاسلام وانظر وقت ظهورها وعلها يوم ليلة الاسراء فالمراد ظهور وجوبها حل والظاهر أن المراد بوقت ظهورها وقت فعلها فلها اسميت ظهورها وقيل سميت ظهور الظهورها في وسط النهار أو لفعلها في وقت الظهيرة وهي شدة الحر برماوى (قوله وقد بدأ الله) جملة حاله وفيه أن الله بدأ أيضا بالصبح في الآية الآتية وهي قوله وسبح بحمدي بك قبل طلوع الشمس فهذا لا يتم الا ان ثبت أن هذه الآية سابقة على تلك في النزول ويحاج بأن قوله وقد بدأ الله بعض لعله وتتمامها هو مجموع هذا وما قبله فلا ترد الصبح تأمل وقوله وكانت أول صلاة عطف على قوله وكان الظهر عطف على قوله وسبح بحمدي لم تجب الصبح لعدم العلم بالكيفية أو لاحتمال أن يكون حصل له التصريح بأن وجوب الخمس من الظهر وهذا أولى لما يرد على الاول أنه لو كان كذلك لوجب قضاء الصبح ولم ينقل ولوجب قضاء العشاء أيضا لانه يرجع من الاسراء ليلا ع ش ملخصا (قوله لدلوك الشمس) أي زوالها واللام بمعنى عند الاولى كونها بمعنى بعد لان وقت الزوال ليس من وقت الظهر كما سيأتى وقد كانت الظهر لداود والعصر لسليمان والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس والصبح لآدم ونظمه

شيء وكان الاشمل فان لم يفعلها اهـ شيخنا (قوله رحمه الله الى أثناء وقتها) مثله لو أخرت الى وقت الاخرى لجمع مثلا اهـ شيخنا (قوله فالمراد ظهور وجوبها) لما كان يمكن أن يقال انه صلى الله عليه وسلم أخبر بصبيحة الاسراء بحكم الخمس المفروضة دفع هذا المحشى بقوله والظاهر الخ فقول حل ظهور وجوبها أي ظهورها صاحبها للفعل اهـ

بعضهم بقوله لآدم صبح والعشاء ليونس * وظهر لداود وعصر لنجده
ومغرب يعقوب كذا شرح مسند * لعبد كريمة فاشكرن لفضله

(قوله وقت ظهر بين زوال الخ) أي تحققة أو تقدير راحتي يدخل في ذلك أيام الدجال ويقال مثله في بقية
الافاق فلا يقال ان الشيخ سكت عن حكم الاوقات في أيام الدجال كذا أجاب به الظن الثاني اه بخط
الشيخ خضر وقوله بين زوال يفهم أن الزوال ليس من وقت الظهر وليس كذلك كذا في حاشية المصنف
على العراقي شوبري وقوله وليس كذلك ضعيف بل هو كذلك ولما كان كلامه يقتضي أن الزوال
والمصير وقتان قدر لفظ وقتي ولما كان كلامه يقتضي أن وقت المصير ليس من وقت الظهر مع أنه منه قدر
زيادة (قوله وزيادة مصير ظل الشيء مثله) أي فلا يدخل وقت العصر الا بزيادة على مصير ظل الشيء مثله
وهذا هو الموافق لما نقله الاصحاب عن امامنا الشافعي وهذه الزيادة لما كان وقت العصر لا يكاد يعرف
الا بهامول عليه الامام والافهي من وقت العصر لان وقت العصر يدخل بمصير ظل الشيء مثله وقيل
فاصلة بينهما ما حل وعبارة شرح م وهو أي مصير ظل الشيء مثله سوى ما مر أول وقت العصر
للحديث المار فلا يشترط حدوث زيادة فاصلة بينهما وبين وقت الظهر اه (قوله غير ظل استواء الخ)
لما كانت العبارة تقتضي ان الاستواء له ظل أو لها الشارح بقوله أي غير ظل الشيء الخ (قوله ان كان)
أي وجد ذلك في أكثر البلاد حل (قوله وسبح بحمد ربك) أي صل وعبر بذلك لاشتغالها عليه
عش وفيه أن التسبيح ليس جزأ منها حتى يستعمل في الكل وفي القاموس ان من جملة معاني التسبيح
الصلاة وعليه فلا تجوز استدلال بهادون قوله فسبحان الله حين تمسون الآية وان كان فيها دلالة على
جميع الاوقات لأن في هذه الأمر بالتسبيح الذي هو الصلاة ولما كانت هذه الآية مجملة والدليل المجمع
فيه ما فيه احتاج الى اثباتي فينبه بقوله وخبر أمني جبريل الخ شوبري وانما كانت الآية مجملة لانها لا تدل
على الموافقة تفصيلا وانما تدل على الصلوات اجبالا (قوله أمني جبريل) أي جعاني اماما فتكون الباء
في قوله فصلى في الظهر بمعنى مع وقيل معناه صار لي اماما فتكون الباء على حقيقةها وهذا الاخير هو
ما قرره شيخنا ح ف ومثله في حاشية عش وعبارته أمني جبريل أي صلى في اماما وانما تقدم
جبريل وصلى به صلى الله عليه وسلم مع كونه صلى الله عليه وسلم أفضل منه اغرض التعاميم لا يقال كان يمكن
أن يقتدى جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم فيعلمه الكيفية قبل ذلك بالقول أو أنه صلى الله عليه وسلم
يصلى به اماما ما يعلمه جبريل مع كونه مقتديا بالاشارة ونحوها لا نقول امامة جبريل أظهر في التعليم
منه فيما اقتدى به جبريل وعلمه بالاشارة أو نحوها لا يقال من شروط الصلاة العلم بكيفيةها قبل الاحرام
بها لا نقول يمكن أن يكون هذا بعد استقرار الشرع وظهور كفيته للناس وأن يكون جبريل علمه
ما فيها من الاركان وغيرها قبل الاحرام وأم به ليعلمه كيفية الفعل الذي علم وجوبه اه لا يقال يشترط في
الامام تحقق الذكورة اذا كان المقتدى به ذكر او الملائكة لا توصف بذكورة ولا بانوثة لا نقول الشرط
انتفاء الانوثة لا تحقق الذكورة فان قلت يرد علينا الخشي اذا كان اماما للذكور فان الشرط وهو انتفاء
الانوثة موجود فيه مع أنه لا يصح الاقتداء به قلت الشرط انتفاء الانوثة يقينا والانوثة محتملة في الخشي
(قوله عند البيت) أي فيما بين الحجر بكسر الحاء المهملة والمحل المعروف بالمحجنة وهذا صريح في أنهم كانوا
مستقبلي الكعبة ويخالفه ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الى بيت المقدس بأمر من الله أو برأيه
لاجل أن يعلم هل يتبعه الكفار أو لا لأنه كان قبلتهم لا يقال أنهم كانوا يصلون في ذلك المحل مستقبلين
للشام أي فلا مخالفة لا نقول قد ورد أنه لما أمر باستقبال بيت المقدس كان يجعل البيت بينه وبينه وذلك
غير ممكن في ذلك المحل برماوي ويمكن أنه أمر باستقبال بيت المقدس بعد أن صلى مع جبريل حر رد

(و) زيادة (مصير ظل الشيء
مثله غير ظل استواء) أي
غير ظل الشيء حالة الاستواء
ان كان والاصل في المواقيت
قوله تعالى وسبح بحمد
ربك قبل طلوع الشمس
وقبل الغروب ومن الليل
فسبحه أراد بالاول
الصبح وبالثاني الظهر
والعصر والثالث المغرب
والعشاء وخبر أمني جبريل
عند البيت

(قوله وهو أي مصير الخ)
أي آخر مصير الخ قبل مضى
شي من الزيادة (قوله فيما
بين الحجر الخ) المجنة تحت
الباب الموجود الآن والحجر
في جهة أخرى فلا يتأني
الجمع الابان يراد أنه صلى في
جهة الباب عن يمين
الواقف قبالة الباب لكن
ربما يعكر عليه رواية عند
باب البيت

مرتين صلى في الظهر حين زالت الشمس وكان في وقت الشراك والعصر (١٤٩) حين كان ظله أي الشيء مثله والمغرب حين

أفطر الصائم أي دخل وقت افطاره والعشاء حين غاب الشفق والفجر حين حرم الطعام والشراب صلى الصائم فلما كان الغد صلى في الظهر حين كان ظله مثله والعصر حين كان ظله مثليه والمغرب حين أفطر الصائم والعشاء إلى ثلث الليل والفجر فأسفر وقال هذا وقت الانبياء من قبلك والوقت ما بين هذين الوقتين رواه أبو داود وغيره وصححه الحاكم وغيره وقوله صلى في الظهر حين كان ظله أي فرغ منها حينئذ كما شرع في العصر في اليوم الاول حينئذ قاله الشافعي رضي الله عنه نافية اشتراكها

(قوله لان وقت العصر يدخل بمصير) أي بعد انتهاء المصير (قوله أي عقب ذلك) لا حاجة للعقبة في الظهر في اليوم الثاني (قوله فلما كان الغد صلى في الظهر) أي فرغ منها فاندفع التنافي (قوله يحتمل أنه متعلق بمحذوف) الاوضح أن يقال المراد منتهية إلى ثلث الليل أي منتهية آخرها إلى أول الثالث ويحتمل أن المراد أنه أخالي الثلث ثم ابتداء على قياس ما يأتي في الصبح عن سم تدبره (قوله

أه صلى الله عليه وسلم لما جاءه جبريل ليعلمه السكيفية نادى أصحابه فاجتمعوا فقال ان جبريل أتى اليكم ليعلمكم الصلاة فأحرم وأحرم النبي خلفه وأحرمت الصحابة كذلك مقتدين بجبريل لاسكنهم لا يرونه فصاروا يتابعونه صلى الله عليه وسلم كالرابطة سم (قوله مرتين) المرة كناية عن فعل خمس صلوات من الظهر إلى الصبح والافه صلى به عشر صلوات (قوله حين زالت الشمس) أي عقب زوالها (قوله حين كان ظله الخ) أي عقب ذلك والمراد غير ظل الاستواء كما لا يخفى (قوله أي دخل وقت افطاره) وكان هذا الوقت معلوما لهم فلا يرد أن فرض رمضان كان بعد فرض الصلاة شورى (قوله حين حرم الطعام) هذا يفيد أنه كان هناك صوم واجب لان الحرمة لا تتعلق بالمندوب الا أن يقال المراد حين امتنع على من يريد الصوم ولو نفل أبر ماوى (قوله والفجر) أي من اليوم الثاني حل (قوله فلما كان الغد الخ) وفيه أن أول اليوم التالي لليوم الاول هو الصبح وعليه فكان يقول فلما كان الغد صلى في الصبح إلى آخر العشاء ثم يقول فلما كان الغد أي بعد اليوم الثاني صلى في الصبح لانه حقيقة من اليوم الثالث قلت يجوز أنه جعل اليوم ملفقا من اليومين فيكون الصبح الأول من اليوم الاول لانه مكمل للصلوات الخمس والصبح الثاني من اليوم الثاني ع ش ويصح أن يراد بالغد المرة الثانية التي هي فعل الخمس ثانيا وأولها الظهر فلذا قال صلى في الظهر ولم يقل الصبح مع أنه أول الغد شيخنا وقال الشورى لما كان الصبح مكملًا للخمس كان كأنه من تمة الاول أو يقال ان أول النهار طلوع الشمس وأما الصبح فهو ليلى حكما بدليل أنه يجهر فيه (قوله إلى ثلث الليل) يحتمل أنه متعلق بمحذوف أي مؤخرا إلى ثلث الليل ويحتمل أن تكون إلى بمعنى عند ولا حذف تدبر (قوله والفجر فأسفر) وكان ذلك في اليوم الثالث وقوله فأسفر يحتمل أن يريد أنه فرغ من الصلاة فدخل عقب فراغه منها في الاسفار والافطاره أنه أوقعها فيه والاختيار أن لا تؤخر إلى الاسفار أي الاضاءة كما يأتي غزى وكتب أيضا قوله فأسفر قال في مرعاة الصعود قال الشيخ ولي الدين يعني العراقي الظاهر عود الضمير على جبريل ومعنى أسفر دخل في السفر بفتح السين والقاء وهو بياض النهار ويحتمل عوده على الصبح أي فأسفر الصبح في وقت صلاته ويوافق رواية الترمذي ثم صلى الصبح حين أسفرت الارض شورى (قوله هذا وقت) أي هذه أوقات الانبياء فهو مفرد مضاف فيعم قال السيوطي صحت الاحاديث انه لم يصل العشاء أمة قبل هذه الامة فيمكن جعل قوله وقت الانبياء على أكثر الاوقات أو يبقى على ظاهره ويكون يونس صلاها دون أمة شورى (قوله الانبياء) أي مجموعهم (قوله والوقت ما بين هذين الوقتين) مقتضاه أن وقت العصر يخرج بمصير ظل الشيء مثليه وان وقت العشاء يخرج بثلث الليل والفجر بالاسفار وبذلك قال الاصطخري وسيأتي في كلام الشارح الجواب عن ذلك بأن هذا محمول على وقت الاختيار حل والمراد في غير المغرب لان وقتها لم يختلف فيهما وهذا وجه تمسك القائل بأن وقتها واحد فان قلت هذا مشكل لانه يقتضي أن الوقت الذي صلى فيه في المرة الاولى وفي المرة الثانية ليسا منه مع أنهما منه وآخره بالنسبة للظهر وأجيب بأن هناك شيئا مقدرا والتقدير والوقت ما بين ملاصق أول أولهما من قبل وما بين ملاصق آخر آخرهما من بعد فدخل الوقتان وأجيب أيضا بان المراد من هذه العبارة هذان الوقتان وما بينهما قل على الجلال وشيخنا (قوله أي فرغ منها حينئذ) هل يصح ابقاؤه على ظاهره فانه بعد مصير ظل الشيء مثليه يبقى من الوقت مقدار ظل الاستواء اه حج أقول يمنع من ذلك أنه يلزم عليه أنه صلى العصر في اليوم قبله في وقت الظهر فلا يخلص من الاشتراك فليتأمل شورى (قوله نافية الخ) خلافا لما لك في تسويته بين الظهر

والاختيار أن لا تؤخر إلى الاسفار) أي إلى أن تفعل وقت الاسفار (قوله رحمه الله وقال هذا وقت الانبياء الخ) أفاد به أن وقتي الفعلين وقت الانبياء وأفاد بقوله والوقت ما بين أن ما بين وقتي الفعلين وقت اختيار فلا يستغنى بالاول عن قوله والوقت الخ اه شيخنا

في وقت واحد ويبدله خبر
مسلم وقت الظهر اذا زالت
الشمس ما لم يحضر العصر
والزوال ميل الشمس عن
وسط السماء المسمى بلوغها
اليه بحالة الاستواء الى جهة
المغرب في الظاهر للناس في
نفس الامر وذلك بزيادة
ظل الشيء على ظله حالة
الاستواء أو بجودته ان لم
يبقى عنده ظل قال الاكثرون
والظهور ثلاثة اوقات وقت
فضيلة أوله ووقت اختيار
الى آخره ووقت عذر وقت
العصر لمن يجمع وقال
القاضي لها أربعة اوقات
وقت فضيلة أوله الى أن
يصير ظل الشيء مثل ربه
ووقت اختيار الى أن يصير
مثل نصفه ووقت جواز الى
آخره ووقت عذر وقت
العصر لمن يجمع ولها أيضا
وقت ضرورة وسيأتي
ووقت حرمة وهو
الوقت الذي لا يسعها وان
وقعت أداء لكتهم ما يجريان
في غير الظهر وعلى هذا في
قول الاكثرين والقاضي
الى آخره تسمع (ف) وقت
(عصر) من آخر وقت
الظهر (الى غروب)
للشمس خبر جبريل السابق
مع خبر الصحيحين ومن
أدرك ركعة من العصر قبل
أن تغرب الشمس فقد
أدرك العصر وروى ابن
أبي شيبة بإسناد في مسلم

والعصر في وقت واحد عملاً بظاهر الحديث (قوله والزوال ميل الشمس) جاء في بعض الاحاديث
المرفوعة ان الشمس اذا طلعت من مغربها تسير الى وسط السماء ثم ترجع بعد ذلك تطلع من المشرق
كما دنها ولا يخفى أن وقت الظهر يدخل برجرعها لانه بمنزلة زوالها حل وفي الحديث أن ليلة طلوعها من
مغربها طول بقدر ثلاث ليال يمكن ذلك لا يعرف الا بعد مضيتها لانهما على الناس خفيئند قياس
ما يأتي انه يلزمه قضاء الخس لان الزائد ليلتان مقدرتان يوم وليلة وواجبها الخس اه مر (قوله
الى جهة) متعلق بميل وقوله في الظاهر متعلق بميل أو بالاستواء فلو وقع احرامه قبل ظهوره لم تنعقد
وان تقدم عامه بذلك بنحو حساب ولا يشكل على دخول رمضان اذا اعتمد فيه على الحساب وأجيب
بأن الصوم احتياطه فوجب بذلك ومقتضى الاحتياط هنا عدم الاعتقاد بأنهم هنا جعلوا دخول الوقت
بالظهور فاذا لم يظهر فلا دخول وان علم به غير ظهوره شورى (قوله لاني نفس الامر) والافقد قال جبريل
ان حركة الفلك تقطع بقدر النطق بالحرف المحرك قدر خمسمائة عام وأربعة وعشرين فرسخا قل على
الجلال (قوله وذلك) أي الميل وايس أول الوقت مجرد الميل فانه يوجد قبل ظهور الظل المذكور حتى
لو قارنه التحريم قبل الظهور لم تنعقد وان اتصل به الظهور حل (قوله ان لم يبق عنده ظل) كمكة
وصنعاء العيين في أطول أيام السنة حل (قوله ثلاثة اوقات) المعتمد أن لها ستة اوقات وقت فضيلة
بمقدار ما يؤذن ويتوضأ ويسترا العورة وبأكل اقيمت وان لم يكن جائها او يصليها مع راتبتها ووقت اختيار
الى أن يصير ظله مثل ربه أو نصفه ووقت جواز الى أن يبقى ما يسعها ووقت حرمة بعد ذلك ووقت عذر
ووقت ضرورة وهو اذا زالت المواضع وبقي من وقتها قدر زمن تحريمها ووقت كراهة وكل الاوقات لها
وقت عذر الا الصبح ووقت كراهة الا الظهر (قوله وقت فضيلة) المراد بوقت الفضيلة ما يزيد فيه الثواب
من حيث الوقت ووقت الاختيار ما فيه ثواب دون ذلك من تلك الحيثية وسمى بذلك لرجحانه على
ما بعده ولا اختيار جبريل اياه ووقت الجواز ما لا ثواب فيه منها ووقت الكراهة ما فيه ملام منها من
(قوله وقال القاضي) المراد به القاضي حسين وهو شيخ المتولي والبغوي وليس المراد به البيضاوي
ح ف (قوله مثل ربه) المعتمد أن وقت الفضيلة هو ما تقدم ووقت الاختيار الى أن يبقى ما يسعها
(قوله الى آخره) أي آخر الوقت (قوله ووقت حرمة) ونوزع فيه بأن المحرم تأخيرها لا ايقاعها فيه ورد
بأن هذا لا يمنع تسميته وقت حرمة بهذا الاعتبار زى (قوله لا يسعها) أي جميع أركانها حتى لو كان
يسع الاركان ولا يسع السنن وأراد أن يأتي بالسنن لم يحرم عليه التأخير لذلك الزمن حل (قوله وعلى
هذا) أي بيان وقت الحرمة في قول الاكثرين الخ أي لان عبارة الاكثرين في وقت الاختيار وعبارة
القاضي في وقت الجواز تصدق بوقت الحرمة كما علمت حل (قوله الى آخره) هو مقول القول أي قول
الاكثرين ووقت اختيار الخ وقول القاضي ووقت جواز الخ فيه تسمع لانه يندرج وقت الحرمة في
وقت الاختيار ووقت الجواز على هذا القول وعبارة الشوري وجه التسمع أنهم أدخلوا في وقت
الجواز والاختيار وقت الضرورة والحرمة (قوله فوق عصر) وهي على الاصح الصلاة الوسطى وعليه
فهى أفضل الصلوات ويلها الصبح ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب زى وحل (قوله من آخر وقت
الظهر) قال الاسنوي غير أنه لا بد من حدوث زيادة وان قلت وتلك الزيادة من وقت العصر الا أن خروج
وقت الظهر لا يكاد يعرف بدونها زى فقوله من آخر وقت الظهر أي من عقب آخره (قوله الى غروب
للشمس) أي لجميع قرصها (قوله مع خبر) أي به لانه يدل على آخر وقتها وخبر جبريل على أوله شيخنا
(قوله فقد أدرك العصر) أي مؤداة حل (قوله وروى ابن أبي شيبة) دفع به ما يشوهم من قوله فيما قبله
أدركها أن استمرار الوقت الى تمامها بعد الغروب أو دفع به توهم أنه ان أدرك دون ركعة خرج الوقت

وقت العصر ما لم تغرب الشمس (والاختيار) وقته من ذلك أيضا (الى مصير الظل مثلين) بعد ظل الاستواء ان كان الخبر جبريل
السابق وقوله فيه بالنسبة اليها الوقت ما بين هذين محمول (١٥١) على وقت الاختيار وبعده وقت جواز بلا

كراهة الى الاصفرار ثم
بها الى الغروب ولها وقت
فضيلة أول الوقت ووقت
ضرورة ووقت عذر ووقت
الظهر لمن يجمع ووقت
تحريم فلها سبعة أوقات
(ف) وقت (مغرب) من
الغروب (الى مغيب شفق)
الخبر مسلم ووقت المغرب
ما لم يغيب الشفق وقيد
الاصل الشفق بالاجز
ليخرج ما بعده من الاصفر
ثم الابيض وحذفته كالمحرر
لقول الشافعي وغيره من
أئمة اللغة ان الشفق هو الحرة
فاطلاقة على الآخرين مجاز
فان لم يغيب الشفق لقصر
ليالي أهل باحيته كبعض
بلاد المشرق اعتبر بعد
الغروب زمن يغيب فيه
شفق أقرب البلاد اليهم
ولها خمسة أوقات فضيلة
واختيار أول الوقت ووقت
جواز ما لم يغيب الشفق ووقت
عذر وقت العشاء لمن
يجمع ووقت ضرورة ووقت
حومة (ف) وقت (عشاء)
من مغيب الشفق (الى)
طلوع (الخبر صادق) الخبر
جبريل مع خبر مسلم ليس في
النوم تفريط وانما التفريط
على من لم يصل الصلاة
حتى يحى وقت الصلاة

فدفع على بقائه الى الغروب شو برى (قوله والاختيار) مبتدأ أول وقوله وقته مبتدأ ثان وقوله الى مصير
خبر المبتدأ الثاني وقوله من ذلك أي من آخر وقت الظهر وهو يقتضي أن وقت الاختيار من أول الوقت
لامن خروج وقت الفضيلة وهو كذلك فوق الفضيلة مشترك بينهما وبين الاختيار وما زاد عليه اختيار
لا غير (قوله وقوله) أي جبريل (قوله ثم بها الى الغروب) فيه تسميح لانه أشرك وقت الكراهة
والحرمة في وقت واحد فالأولى أن يقول ثم بها الى أن يبقى ما يسعها ثم يدخل وقت الحرمة شو برى
(قوله فوق مغرب) سميت بذلك لكونها تفعل عقب الغروب وأصل الغروب البعد يقال غرب
بفتح الغين والراء اذا بعد شرح م (قوله من الغروب) أي لجميع قرص الشمس ولولا خوت عن
وقتها المعتاد كرامة لبعض الأولياء فلو عادت بعد الغروب عاد الوقت ووجب قضاء الصلاة أي إعادة
المغرب ان كان صلاها ويحب على من أفطر في الصوم الامساك والقضاء لتبين أنه أفطر نهارا ومن
لم يكن صلى العصر يصلها أداء وهل يأثم بالتأخير الى الغروب الاول أو يتبين عدم ائمه الظاهر الثاني
ويشهد له قصة سيدنا علي رضي الله عنه ولو غربت الشمس في بلد فصلى بها المغرب ثم سافر الى بلد آخر
فوجد الشمس لم تغرب فيه وجب عليه إعادة المغرب كما أفتى به والده شيخنا حل (قوله خبر مسلم)
لم يستدل بخبر جبريل السابق لانه لم يكن فيه تعرض لذكر آخر الوقت (قوله اعتبر بعد الغروب
الح) ويظهر أن محله ما لم يؤد اعتبار ذلك الى طلوع فجر هؤلاء والابأن كان ما بين الغروب ومغيب
الشفق عندهم بقدر ليل هؤلاء ففي هذه الصورة لا يمكن اعتبار مغيب الشفق لانعدام وقت العشاء
حينئذ وانما الذي ينبغي أن ينسب وقت المغرب عند أولئك الى ايلهم فان كان السدس مثلاً جعلنا
ليل هؤلاء سدس وقت المغرب وبقية وقت العشاء وان قصر جدا ثم رأيت بعضهم ذكر في صورتنا
اعتبار غيبوبة الشفق بالأقرب وان أدى الى طلوع فجر هؤلاء فلا يدخل به وقت الصبح عندهم بل
يعتبرون أيضا بفجر أقرب البلاد اليهم وهو بعيد جدا اذ مع وجود فجر لم حسي كيف يمكن الغاؤه
ويعتبرون فجر الأقرب اليهم والاعتبار بالغير انما يكون كما يصرح به كلامهم فيمن انعدم عندهم ذلك
المعتبر دون ما اذا وجد فدار الامر عليه لا غير حجج زي (قوله وقت فضيلة واختيار) جمعها في
وقت واحد لانه ليس لها وقت اختيار زائد على وقت الفضيلة للخلاف في وقتها ومثلها الجواز بلا
كراهة فالثلاثة مشتركة في وقت واحد وهو وقتها على القول المرجوح الذي هو ضابط وقت الفضيلة
(قوله ووقت جواز) أي بكراهة قال م في شرحه وقول الاسنوي نقلا عن الاذري ووقت كراهة
وهو تأخيرها عن وقت الجديد بظاهر مراعاة للقول بخروج الوقت اه (قوله فوق عشاء) فان
انعدم الليل في بعض البلاد بأن كان يطالع الفجر عقب غيبوبة الشمس وجب قضاء المغرب والعشاء
قال حجج ومقتضاه أن لا صوم عليهم لانه على التقدير والاختيار بالنسبة لا يكون صلاة المغرب والعشاء
بعد الفجر قضاء فان تأخر طلوع الفجر عن غيبوبة الشمس بمقدار لا يسع الصلاة المغرب أو كل
الصائم قدم أكله وجب قضاء المغرب ولو تأخر بقدر ما بين العشاء والنسبة لا قرب البلاد اليهم اعتبروا
بهم حل (قوله مع خبر مسلم) ذكره مع خبر جبريل لكونه مبينا لغاية الوقت بخلاف حديث
جبريل (قوله وانما التفريط على من لم يصل الح) عداه بعلى مع انه انما يتعدى بني لان في تميم
الكلام حذفا أي اثم التفريط اطف (قوله وخروج بالصادق) سمي صادقا لانه يصدق عن الصبح

الاخرى ظاهره يقتضي امتداد وقت كل صلاة الى دخول وقت الاخرى من الخمس أي غير الصبح لما يأتي في رقتها وخروج بالصادق
وهو المنتشر ضوؤه معترضا بنواحي السماء

الكاذب وهو يطالع قبل الصادق مستطيلاً ثم يذهب وتعقبه ظلمة (والاختيار) وقته من ذلك أيضاً (الى ثلث ليل) خبر
جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة (١٥٢) اليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار ولها سبعة

ويبينه وقد ورد في الخبر اطلاق الكذب على ما لا يعقل وهو صدق الله وكذب بطن أخيك لما وهمه
من عدم حصول الشفاء بشرب العسل مر أي حين سأله وقال يا رسول الله ان بطن أخي وجعة فأمره
بأن يشرب العسل فشربه ولم يحصل له شفاء فقال يا رسول الله لم يشف فقال صلى الله عليه وسلم له ما تقدم
أي لانه خالف قوله تعالى فيه شفاء للناس (قوله الكاذب) سمي كاذباً لانه يضى ثم يسود ويذهب
مر (قوله مستطيلاً) تشبهه العرب بذبذب الذئب من حيث الاستطالة وكون النور في أعلاه عميرة
(قوله من ذلك) أي من مغيب الشفق (قوله الى ثلث ليل) بضم اللام واسكانها شورى (قوله الى
ما بين الفجرين) لوقال الى الفجر الاول لكان أولى اذ البينية غير صحيحة لصدقها على كل جزء من
أجزاء ذلك الزمن فهي غير معينة فانهم الوقت بها فليتأمل (فائدة) السحر عبارة عما بين الفجر
الكاذب والصادق قاله الكرمانى شورى (قوله فوق صبح) بضم الصاد وكسر ها وحكى
التثنية فليحرر شورى (قوله خبر مسلم) قدمه على ما بعده لصراحتها في المقصود شورى ولم
يذكر خبر جبريل لان هذا الحديث واف بأول الوقت وآخره (قوله وفي الصحيحين) لعل ايراد هذا
بعينه ما قبله لكونه رواية الشيخين والا فالاول أصرح اه حل وعبرة ع ش قوله فقد أدرك
الصبح أي مؤداة وهذا الخبر مفيد لكونها مؤداة بأدراك ركعة وليس مستفاداً مما قبله اه (قوله
هنا) احترازاً عما سياتى في الكسوف من انه لو ظهر بعضها صلى للباقي فلم يلحقوا ما لم يظهر بما ظهر
حل (قوله فيما مر) أي في قوله فعصر الى غروب (قوله الحاقاً لما لم يظهر بما ظهر) فكأنها كلها
طلعت بخلاف غروبها فانه لا بد من سقوط جميع القرص فاذا غاب البعض ألحق ما لم يظهر بما ظهر
فكأنها لم تغرب زى (قوله ما لا يسعها) أي أقل مجزئ من أركانها بالنسبة للحد الوسط من فعل
نفسه فيما يظهر شورى (قوله أولى من تعبيره الخ) يجاب عنه بانه وان عبر بالواو فالمراد منه معلوم
لانه بين فيه أوائل الاوقات وأواخرها ومن لازمه التعقيب ع ش (فائدة) الحكمة في كون
المكتوبات سبعة عشر ركعة أن زمن اليقظة من اليوم واللييلة سبعة عشر ساعة غالباً اثنا عشر نهاراً
ونحو ثلاث ساعات من الغروب وساعتين من الفجر فجعل لكل ساعة ركعة جبر المايقع فيها من
التقصير وحكمة اختصاص الخمس بهذه الاوقات تعبدى كما قاله أ كثر العلماء وأبدى غيره حكماً من
أحسنها نذكر الانسان بهائشانه اذ ولادته كطلوع الشمس ونشؤه كارتفاعها وشبابه كوقوفها عند
الاستواء وكهولته كميلها وشيخوخته كقر بها للغروب وموته كغروبها وفناء جسمه كانه حاق أثرها
بذهاب الشفق فوجبت العشاء حينئذ كبر ذلك كما أن كماله في البطن وتميئته للخروج كطلوع
الفجر الذي هو مقدمة لطلوع الشمس فوجب الصبح حينئذ لذلك وكان حكمته كون الصبح ركعتين
بقاء الكسل ولعصرين أربعا توفّر النشاط عند هما والمغرب ثلاثاً لأنها أوتر النهار ولم تكن واحدة
لأنها ابتراء من البتر وهو القطع وألحقت العشاء بالعصرين لتجبر نقص الليل عن النهار اذ فيه رمضان
وفي النهار ثلاثة لكون النفس على الحركة فيه أقوى شرح مر (قوله وكره تسمية مغرب عشاء)
ظاهره ولو بالتغليب وفي كلام سيم انه لا يكره معه ع ش أي كان يقال العشاءين (قوله وعشاء
عشة) أي وتسمية عشاء عشة وحينئذ ففيه العطف على معمولى عامل واحد خلا للشورى تأمل
قال في ع ب ولا يكره أن يقال لهما العشاء آن شورى (قوله لا تغلبنكم الاعراب) أي لا تتبعوا

أوقات وقت فضيلة ووقت
اختيار ووقت جواز بلا
كرهه الى ما بين الفجرين
وبها الى الفجر الثاني
ووقت حرمة ووقت ضرورة
ووقت عذر وهو وقت
المغرب لمن يجمع
(ف) وقت (صبح) من
الفجر الصادق (الى)
طلوع (شمس) خبر مسلم
وقت صلاة الصبح من
طلوع الفجر ما لم تطاع
الشمس وفي الصحيحين
خبر من أدرك ركعة من
الصبح قبل ان تطلع الشمس
فقد أدرك الصبح وطلوعها
هنا بطلوع بعضها بخلاف
غروبها فيما مر الحاقاً لما لم
يظهر بما ظهر فيها ولان
الصبح يدخل بطلوع بعض
الفجر فناسب أن يخرج
بطلوع بعض الشمس
(والاختيار) وقته من
ذلك أيضاً (الى اسفار)
وهو الاضاءة لخبر جبريل
السابق وقوله فيه بالنسبة
اليها الوقت ما بين هذين
محمول على وقت الاختيار
وبغده وقت جواز بلا
كرهه الى الاحرار ثم بها الى
الطلوع وتأخيرها الى أن
يبقى ما لا يسعها حرام وفعالها
أول وقتها فضيلة ولها

وقت ضرورة فلها ستة اوقات وتعبرى فيما ذكر بالغاء أولى من تعبيره فيه بالواو لافادتها التعقيب المقصود الاعراب
(وكره تسمية مغرب عشاء وعشاء عشة) لانه عن الاول في خبر البخارى لا تغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم المغرب

وتقول الاعراب هي العشاء وعن الثاني في خبر مسلم لا تغلبكم الاعراب على اسم صلاتكم الا انها العشاء وهم يعتمون بالابل بفتح
أوله وضمه وفي رواية بحلاب الابل قال في شرح مسلم معناه امهم (١٥٣) يسمونها العتمة لكونهم يعتمون

بحلاب الابل أي يؤخرونه
الى شدة الظلام فالعتمة
شدة الظلمة وما ذكر من
الكراهة في الثاني هو
ما جزم به النووي في كتبه
لكنه خالف في المجموع
فقال نص الشافعي على
أنه يستحب أن لا تسمى
العشاء عتمة وذهب اليه
المحققون من أصحابنا
وقالت طائفة قليلة بكره
(و) كره (نوم قبلها) أي
العشاء (وحديث بعدها)
لأنه صلى الله عليه وسلم
كان يكرههما رواه
الشيخان ولأنه بالاول
يؤخر العشاء عن أول
وقتها والثاني يتأخر نومه
فيخاف فوت صلاة الليل
ان كان له صلاة ليل أو فوت
الصبح عن وقتها وعن
أوله والمراد الحديث المباح
في غير هذا الوقت أما
المكروه فهو هذا الشد
كراهة (الافى خير) كقراءة
(قوله رحمه الله فالعتمة
شدة الظلمة الخ) أي فلم
يناسب تسمية الصلاة به
لأنها نور بل ضياء كافي
خبر مسلم وما ورد منه
فليبان الجواز وأن النهي
تنزيهي وخطابا لمن لا
يعرف العشاء اه حج

الاعراب في تسميتهم المغرب عشاء لان الله تعالى سماها مغربا وتسمية الله خير من تسميتهم والسرفى
النهي خوف الاشتباه على غيرهم من المسلمين شرح البخارى لشيخ الاسلام (قوله وتقول
الاعراب) فيه اظهار في مقام الاضمار لما يتوهم من أن الفعل مسند لضمير المخاطب (قوله المغرب)
بتثنية الباء كما ضبطه بالقلم شوبرى فالجر على البدلية والرفع على كونه خبرا لمخدوف والنصب على كونه
مفعولا لمخدوف (قوله وضمه) أي مع كسر التاء فيهما ع ش (قوله يستحب أن لا تسمى الخ)
فتكون التسمية بذلك خلاف الاولى والمعتمد الكراهة شرح مر (قوله وكره نوم) أي اذا ظن
تيقظه في الوقت والاحرم ولو غلب عليه النوم بعد دخول الوقت وعزمه على الفعل وأزال تمييزه فلا حرمه
فيه مطلقا ولا كراهة شرح مر (قوله قبلها) أي وبعد دخول وقتها أي الحقيقي مر ولا يحرم
النوم قبل الوقت وان علم عدم استيقاظه فيه لأنه لم يخاطب بالصلاة قبل دخول وقتها ع ش على مر
وعبارة الشوبرى وكراهة النوم قبل الصلاة بعد دخول وقتها تجري في سائر الاوقات وانما خص
الكراهة بالعشاء لأنها محل النوم غالبا كافي شرح مر وقوله ولا يحرم النوم قبل الوقت أي وان قصد
عدم فعلها في وقتها كما اذا نام قبل دخول وقت الجمعة فاصدا تركها فلا يحرم وان قلنا بوجوب السعي على
بعيد الدار والفرق أنه لما كان بعيد الدار لا يمكنه الذهاب الى الجمعة الا بالسعي قبلها نزل ما يمكن فيه
السعي منزلة وقت الجمعة لأنه لو لم يعتبر لادى الى عدم طلبها منه والنوم لما يمكن مستلزما لتفويت الجمعة
اعتبر لحرمة خطابه بالجمعة وهو لا يخاطب قبل دخول الوقت لكن في سم على حج ان حرمة
النوم قبل الجمعة هي قياس وجوب السعي على بعيد الدار وظاهر أنه لو كان بعيد الدار وجب عليه السعي
قبل الوقت وحرم النوم المفوت لذلك السعي الواجب ع ش على مر وعبارة شوبرى ونوم قبلها
ولو وقت المغرب لمن يجمع حج واعتمد مر خلافا قال الشيخ وقد يقال النوم المخدور هنا اذا
وقع قبل فعلها وأوجب تأخيرها الى وقتها فلم يقع الا قبل وقتها لافيه قبل فعلها وقد يصور بالنوم قبل فعل
المغرب من قصد الجمع وان كانت الكراهة من جهة المغرب أيضا ويمكن أيضا أن يصور بنوم خفيف
لا يمنع الجمع فاذا أراد الجمع كره أن ينام بعد المغرب قبل فعل العشاء وان اتفق زوال النوم قبل طول
الفصل فليتأمل ابن شوبرى (قوله وحديث بعدها) أي بعد فعلها ع ش ما لم تكن مجموعة جمع
تقديم فلا يكره الحديث الا بعد دخول وقتها ومضى وقت الفراغ منها غالبا شوبرى وأفهم كلام
المصنف عدم كراهة الحديث قبلها لكن قضية التعليل عدم الفرق قاله الاسنوى وقد يجاب
بأن اباحة الكلام قبل تنهى بالامر بإيقاع الصلاة في وقت الاختيار وأما بعد الصلاة فلا ضابط
له نخوف الفوات فيه أكثر شرح مر وفارق الكراهة فيما اذا جمع العصر مع الظهر تقديم
حيث كرهت الصلاة بعده وان لم يدخل وقت العصر بان المعنى الذي لاجله كره الحديث بعدها
مفقود وكراهة الصلاة بعد العصر منوطة بفعلها وقد وجد اه سم وما ذكر من كراهة النوم والحديث
يجرى في سائر الصلوات وانما خصت العشاء بذلك كره لانها محل النوم أصالة وانما لم يكره الحديث قبل
الفعل لان الوقت باعث على تركه بطلب الفعل فيه كافي قل على الجلال وألحق بالحديث الخياطة
قاله في شرح الارشاد شوبرى ولعله اغبر نحو سائر العورة ومثل الخياطة الكتابة وينبغي أن لا تكون
للقرآن أو العلم المنتفع به حل (قوله أما المكروه ثم الخ) كالتكلم بما لا يعنيه ع ش (قوله

(٢٠ - (بحري) - اول) في شرح العباب (قوله والحديث يجري) لعل الاولى حذفه كما يعلم من
حاشية سم شارحه ومن تعليل المحشى بعد (قوله رحمه الله الا في خير) كان عليه ان يزيد أو اعذر كالتكلم بما دعت اليه الحاجة

علم وايناس ضيف ومحادثة الرجل أهله الحاجة كملاطفة فلا يكره لانه خير ناجز فلا يترك لمفسدة متوهمة وروى الحاكم عن عمران ابن حصين قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يحدثنا عامة ليله عن نبي اسرائيل (وسن تهجيل صلاة) ولو عشاء (لاول وقتها) خبر ابن مسعود سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي الاعمال أفضل قال الصلاة لاول وقتها رواه الدارقطني وغيره وقال الحاكم انه على شرط الشيخين ولفظ الصحيحين لوقتها وأما خبر كان النبي صلى الله عليه وسلم يستحب أن يؤخر العشاء فأجاب عنه في المجموع بأن تهجيلها هو الذي واظب عليه صلى الله عليه وسلم ثم قال لكن الاقوى دليلا تأخيرها الى

حساب وشغل فيه مصلحة له أو لغيره وحديث مسافر لا يحتاجه للسفر المعين عليه الحديث ومثلها حديث من انتظر خيرا كالجماعة ليعملها معهم أصليته أو معادة ولو زاد على وقت الاختيار اه حج في شرح العباب وعش على م (قوله) رجه الله وسن تهجيل

صلاة الحج ولا يجب وان كان قد أفسدها في وقتها اه

وايناس ضيف) أي من حيث انه ضيف ولو فاسقا فلا يخالف تحريم الجلوس مع الفساق ايعاب أي لأنه من حيث الفسق شو برى وعبارة زى قوله وايناس ضيف ظاهر كلامهم هنا انه لا فرق بين كون الضيف فاسقا أو لا وينافيه ما في الشهادات أنهم عدوا من الصغار الجلوس مع الفساق ايناسا لهم ويجاب بأن ما هنا مخصوص بغير الفاسق أما هو فلا يسن ايناسه بل يحرم ذلك اه ومثله عش وعبارته أن ايناسه من حيث انه فاسق حرام وكذا ان لم يلاحظ في ايناسه شيئا وأما ايناسه لكونه شيخه أو معلمه فيجوز اه (قوله ومحادثة الرجل أهله) ولو كانت فاسقة عش (قوله عامة ليله) أي أكثره عش (قوله عن نبي اسرائيل) أي عن عبادهم وزهادهم لاجل التخلق باخلاقيهم (قوله وسن تهجيل صلاة) لقوله تعالى فاستبقوا الخيرات وسارعوا الى مغفرة من ربكم ولقوله عليه الصلاة والسلام الصلاة في أول الوقت رضوان الله وفي آخره عفو الله قال ابامنا الشافعي رضوان الله انما يكون للحسنين والعفو يشبه أن يكون للمقصرين وقد يجب اخراج الصلاة عن وقتها كما اذا خيف انفجار الميت أو فوات الحج أو فوت انقاذ الاسير والغريق لو شرع فيها حل ثم ان المراد بالتهجيل المبادرة بهار اطلاق التهجيل على المبادرة مجاز مرسل علاقته المجاورة لان التهجيل جعل الشيء قبل وقته وليس مراداهنا ويحتمل أن يكون استعارة حيث شبه المبادرة بالتهجيل للبالغة فيها واستعار التهجيل للمبادرة بجامع الطلب المؤكد ويندب للامام الحرص على أول الوقت لكن بعد مضي قدر اجتماع الناس وفعولهم لاسبابها عادة وبعده يصلي بمن حضروا قل لان الاصح أن الجماعة الغليظة أوله أفضل من الكثيرة آخره ولا ينتظر ولو نحو شريف وعالم فان انتظره كره عش على م (قوله ولو عشاء) الغاية للرد على الفائل بسن تأخيرها تمسكا بالخبر الآتي وسيأتي الجواب عنه وعبارة م وفي قول تأخير العشاء أفضل مالم يجاوز وقت الاختيار والاختيار أن تؤخر عن ثلث الليل وفي قول عن نصفه خبر لولا أن أشق على أمتي لأخرت العشاء الى نصف الليل ورجحه المصنف في شرح مسلم (قوله لاؤل وقتها) أي اذا اتيقن دخوله زى واللام بمعنى في أو بمعنى عند كما في قوله تعالى أقم الصلاة لدلوك الشمس أي عند زوالها عش (قوله ولفظ الصحيحين) أتى بهذا الحديث تقوية للحديث المتقدم وإشارة الى أنه لا تعارض بين الحديثين لان حديث الصحيحين مطلق وحديث ابن مسعود مقيد فيحمل المطلق على المقيد عش مع إيضاح وأما خبر أسفر وبال فجر فانه أعظم للاجور فعارض بما ذكره حل ولكن يحتاج لمرجح يرجح الاؤل عليه ولعل المرجح كونه رواية الصحيحين على أن المراد بالاسفار ظهور الفجر الذي يعلم به طلوعه فالتأخير اليه أفضل من تهجيله عند ظن طلوعه كما في شرح م (قوله لوقتها) أي المستحب وفي البخاري إirاده أيضا بلفظ على وقتها قال القرطبي وغيره قوله لوقتها اللام للاستقبال مثل قوله فطلقوهن لعدتهن أي مستقبلات عدتهن وقيل لا ابتداء كقوله تعالى أقم الصلاة لدلوك الشمس وقيل بمعنى في وقوله على وقتها قيل على بمعنى اللام ففيه ما تقدم وقيل لا رادة الاستعلاء على الوقت وفائدته تحفيق دخول الوقت لتقع الصلاة فيه فتح الباري شو برى (قوله يستحب) أي يجب فالسين والتاء زائدتان قال قل وهذا فهمه الراوى من فعله عليه الصلاة والسلام وليس من كلامه اه (قوله هو الذي واظب عليه) أي وأما التأخير فكان لعذر ومصلحة تقتضيه ولا يشكل عليه أن كان تقييد التكرار لا نأقول أما ولا فافادتها التكرار ليس من وضعها بل بحسب القرائن المحتمة بالاستعمال وأما ثانيا فنقول سألنا فادتها التكرار لكن يصدق بثلاث مرات وتكررها بتكررها العذر والاكثر التهجيل بل هو الاصل عش على م (قوله لكن الاقوى دليلا الخ)

ثلث الليل أو نصفه ويحصل تجهيلها (باشتغال) أوّل وقتها (١٥٥) (بأسبابها) كظهر وسائر إلى أن يفعلها وهذا من

زيادتي ولا يضرب فعل راتبة ولا شغل خفيف وأكل لقمة بل لو اشتغل بالأسباب قبل الوقت وأخر بقدرها الصلاة بعده لم يضرب قاله في الذخائر ويستثنى من سن التجهيل مع صور ذكرتها بعضها في شرح الروض وغيره ما ذكرته بقولي (و) سن (إبراد بظهر) أي تأخير فعلها عن أوّل وقتها (لشدة حر بلد حار) إلى أن يصير للحيطان ظل يمشي فيه طالب الجماعة لخبر الصحيحين إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة

(قوله أي المتبادر من الأدلة الخ) أي على ما قاله من جعل التجهيل لعذر وعدم التأويل بالجواب الآتي آخر القول

(قوله فجعلوه أفضل) وحملوا استحبابه التأخير على أنه كان مصلحة صك انتظار الغائب من الصحابة (قوله) وحاصل الجواب اختيار الخ) تأملها فإلام نفهم لها معنى فانه لا يصلح حاصل لجميع الجواب إنما يصلح جواباً من قبل جمهور الأصحاب لا النووي (قوله) ولمن اشتبه عليه الوقت الخ) هذه لم توجد في الأصل لكن ربما يقال هو واجب أجيب

أي المتبادر من الأدلة ذلك حل أي وإن كان الحكم هو الأوّل ولقائل أن يقول إن صح أن تجهيلها هو الذي واطب عليه فكيف يكون الأقوى دليلاً تأخيرها إلى آخر ما ذكر وإن لم يصح فكيف يصح الجواب ويجاب بأن ذلك أمر محتمل لا مانع منه وبه يجتمع الأدلة وهذا لا ينافي أن الأقوى المتبادر من الأدلة خلافه سم وكان المراد بقوله ويجاب الخ أنه لما ثبت أنه كان يستحب التأخير احتمل أن يكون تجهيله لعلمه برغبة الصحابة في التجهيل لمشقة انتظارهم ما لم يتبعهم في أشغالهم التي كانوا بها مشغولين أو خشية فوات أشغالهم التي يحتاجون إليها في آخر ليالهم وانتظارهم العشاء ربما فوت عليهم ما يحتاجون لفعله بعد فمهور الأصحاب أخذوا بظاهر مواظبته على التجهيل فجعلوه أفضل والنووي نظر إلى أنه حيث ثبت عنه استحباب التأخير واحتمل أن التجهيل لعرض جعل التأخير هو الأقوى في الدليل ع ش وحاصل الجواب اختيار الشق الأوّل وأن التأخير كان لمصلحة كانتظار بعض الصحابة الغائبين لأشغالهم (قوله بأسبابها) المراد بالسبب ما يتعلق بها السبب الحقيقي وعبرة ع ش أي ما يطلب لأجلها أعم من أن يكون شرطاً أو مكمل (قوله ولا يضرب فعل راتبة الخ) هذه العبارة تقتضي أن فعل الراتبة وأكل اللقم ليسا من الأسباب لان المتبادر السبب الحقيقي وعبرة شرح م ر تقتضي أنهما منها ونصها بأسبابها من طهارة وأذان وستروا كل لقم وتقديم سنة راتبة اه وجعل أكل اللقم سبباً باعتبار ما يترتب عليه من تحصيل الخشوع فيها ع ش ولعل العبرة في ذلك كله بالوسط من غالب الناس لثلاث مختلفات وقت الفضيلة باختلاف أحوال المصلين وهو غير معهود شرح م ر (قوله لم يضرب) أي في سن التجهيل بل يكون مجعلاً حل (قوله في الذخائر) معتمده وهو بالذال المعجمة ع ش (قوله مع صور) نحو الاربعين منها نذب التأخير لمن يرمى الجمار ولمسافر سائر وقت الأولى وللاوقاف بعرفة فيؤخر المغرب وإن كان نازلاً وقتها ليجمعها مع العشاء بمزدلفة ولمن تيقن وجود الماء أو البصرة أو الجماعة آخر الوقت نعم الأفضل أن يصلي مرتين مرة في أوّل الوقت منفرداً ثم في الجماعة وللقادر على القيام آخر الوقت ولداً ثم الحدث إذا رجا الانقطاع ولمن اشتبه عليه الوقت في يوم غيم حتى يتيقنه أو يظن فواتها أو آخرها وضابطه أن كل كمال كالجماعة اقترن بالتأخير وخلا عنه التقديم يكون التأخير معه أفضل شرح م ر باختصار (قوله وسن) أي في غير أيام الدجال أما هي فلا يسن فيها الإبراد إذا ليرجى زوال الحر في وقت يذهب فيه طالب الجماعة مع بقاء الوقت المقدور وتقل مثله عن شيخنا زى معلاله بانتفاء الظل وأما البوادي التي ليس بها حيطان يمشي فيها طالب الجماعة فالظاهر كما هو قضية إطلاقهم سن الإبراد فيها لأنه وإن لم يوجد فيها ظل يمشي فيه طالب الجماعة تنكسر سورة الحر أي شدته بل وهي من شأنها أن يكون فيها ظل يمشي فيه طالب الجماعة بتقدير وجود شاخص فيها كالاشجار ع ش (قوله بظهر) الباء للتعدية يقال أبرده أدخله في وقت البرودة وكل من الباءين واللامين متعلق بالإبراد وكذا قول الشارح إلى أن يصير ويصح أن تكون اللام في قوله لمصل متعلقة بسن المقدور وهو أولى شيخنا (قوله أي تأخير فعلها) خرج إذا ما فلا يسن الإبراد به الا لقوم يعلم أنهم إذا سمعوا الأذان يتكفون الحضور مع المشقة فيسن الإبراد به برماوى باختصار (قوله لشدة حر) اللام بمعنى في أو بمعنى عند قوله ببلد أي في بلد (قوله خار) أي وضعه الحرارة كسكة وبعض بلاد العراق وإن خالفت وضع قطرها حل (قوله إلى أن يصير الخ) ولا يشترط في سن التأخير وجود الظل المذكور بل يسن الإبراد وإن لم يكن في طريقه ظل أصلاً لان شدة الحر تنكسر بالتأخير كما أفاده ع ش شيخنا ح ف (قوله فأبردوا بالصلاة) الباء للتعدية وقيل

بأن الواجب غلبة الظن لا اليقين ولا مجرد الظن وإنما يكفى في الغيم بالظن في الأفضلية لخطر الغم دون الصحو وعدم كفايته في الوقت

زائدة ومعنى أبردوا أخر وأعلى سبيل التضمن فتح البخاري شوبري (قوله وفي رواية الخ) هذه مدينة للراد من الأولى ع ش ففيه حل المطابق على المقيد (قوله من فيح جهنم) يجوز أن تكون من ابتداءية أو تبعيضية وهو الوجه شوبري (قوله أي هي جنانها) هو من كلام الراوي وظاهره أنه في كل من الروايتين ع ش وقد ورد أيضا أن شدة البرد من فيح جهنم فهل يسن الإبراد فيه المعتمد لأن الحر له وقت تنكسر سورتته فيه بخلاف البرد وهذا أولى مما نقل عن شيخنا من أن الإبراد من الحر رخصة فلا يقاس عليها لأن الصحيح من مذهب الشافعي صحة القياس على الرخص حل (قوله لمصلي جماعة) أي لم يرد صلواتها وهو قيد في غير المسجد فقط على المعتمد لأنه يسن الإبراد لمنه فرد يرد الصلاة في المسجد على المعتمد كما في شرح مرقا والقيود المذكورة في المثنى سبعة (قوله أو بعضهم) شامل للواحد فليحظر (قوله بمسقة) تسلب الخشوع أو كماله وحينئذ تكون صلاتهم مع هذا التأخير أفضل من صلاة الواحد منهم جماعة في بيته حل (قوله باردين أو معتدلين) وإن عرض فيهما حر شديد كما يفيد عموم كلامه هنا فلا بد أن يكون الحر الشديد في زمنه عادة زى وحل (قوله ولأنه يصلي بيته منفردا) هذا محترز قوله بمصلي وترك محترز الذي قبله أي جماعة لأن الأفراد كان في المسجد فيسن الإبراد أيضا وإن كان في غيره فلا يسن فسكت عليه لأن فيه تفصيلا وقوله ولا لجماعة بمصلي الخ محترز قوله بمسقة وقوله أو حضوره ولا يأتيهم الخ محترز قوله يأتيونه وقوله أو يأتيهم غيرهم الخ محترز قوله بمسقة أيضا فكان الانسب ذكره مع قوله ولا لجماعة لأنه أخوه في الخروج بالقيود الأخيرة تأمل شيخنا (قوله ولا يأتيهم غيرهم) أي وكانوا فيه مقيمين بخلاف ما إذا كان يأتيهم غيرهم بمسقة فيسن للحاضر ين بالمصلي الإبراد ولو كان فيهم الإمام حل نعم إمام محل الجماعة المقيم فيه يسن له تبعاهم زى (قوله وخرج بالظهر غيرها) أخره عن قوله فلا يسن في وقت الخ مع أن قيود محترزاتهم مؤخره في المتن عن الظهر لعله لأن ما ذكره في الشرح من قوله فلا يسن الخ محترز لقيود غير الظهر فأراد تكميل ما يتعلق بغير الظهر من طوقاومفهوما ثم ذكر محترز الظهر فكأنه جعل الظهر قسما تحته أفراد وغيره قسما آخر ع ش والأولى أن يقال أخره لتعلق ما بعده به (قوله ولو جمعة) الغاية للرد كما في المحلى (قوله لشدة خطر فونها) المراد بالخطر الخوف أي لأنها لا تقضى بخلاف غيرها (قوله بيان للجواز) فأرشد إلى أنه يجوز تأخيرها وإن كان من حقها أن لا تؤخر لأنها مضافة ليوم ويستحب التكبير إليها حل (قوله مع عظمها الخ) أي لأن عظمها بما يتوهم منه وجوب تهجيلها وعدم جواز الإبراد بها (قوله الأول) أي شدة خطر فونها أي ما اشتمل عليه من التكاسل فهذا هو المنتقى في حقه وقد يقال هو وان انتفى في حقه لم ينتف في حق الصحابة الذين كانوا يبردون معه الآن يقال بركة النبي صلى الله عليه وسلم مع حرصهم على اتباعه تمنع عنهم ذلك (قوله ركعة) بأن رفع رأسه من السجدة الثانية ع ش (قوله من صلاته) ولو نقل م (قوله فالكل أداء الخ) ونقل الزركشي كالمقولي عن الأصحاب أنه حيث شرع فيها في الوقت نوى الأداء وإن لم يبق منه ما يسع ركعة وقال الإمام لا وجه لنية الأداء إذا علم أن الوقت لا يسعها بل لا يصح واستوجه حجج في شرح ع ب حل كلام الإمام على ما إذا نوى الأداء الشرعي وكلام الأصحاب على ما إذا لم ينو والصواب ما قاله الإمام وبه أفتى شيخنا الشهاب م شوبري وغش على م (قوله على معظم) لأحاجة لقوله معظم مع ذكر أفعال لأنها مشتملة على جميع الأفعال لأن الجلوس بين السجدين يشبه جلوس التشهد لأن يراد بالأفعال ما يشمل نحو قعود التشهد أو فعل القلب والمسان كالكيفية والتكبير قل على التحريم وحاصل الجواب أن المراد بالأفعال ما يشمل

(لمصلي جماعة بمصلي) مسجد أو غيره (يأتونه) كلهم أو بعضهم (بمسقة) في طريقهم إليه فلا يسن في وقت ولا بلد باردين أو معتدلين ولأنه يصلي بيته منفردا أو جماعة ولا لجماعة بمصلي يأتونه بلا مسقة وحضوره ولا يأتيهم غيرهم أو يأتيهم غيرهم بلا مسقة عليه في أتياه كان كان منزله بقرب المصلي أو بعيدا ثم يظل يأتي فيه وتعيير بمصلي وبمسقة أعم من تعبيره بمسجد ومن بعد وخرج بالظهر غيرها ولو جمعة لشدة خطر فونها المؤدى إليه تأخيرها بالتكاسل ولأن الناس مأمورون بالتكبير إليها فلا يتأذون بالحسر وما في الصحيحين من أنه صلى الله عليه وسلم كان يبردها بيان للجواز فيها مع عظمها مع أن التعليل الأول منتف في حقه صلى الله عليه وسلم (ومن وقع من صلاته في وقها ركعة) فأكثر والباقي بعده (فالكل أداء ولا قضاء) خبر الصحيحين من أدرك ركعة من الصلاة فند أدرك الصلاة أي مؤداة ومفهومة أن من لم يدرك ركعة لا يدرك الصلاة مؤداة والفرق أن الركعة

نستعمل على معظم أفعال الصلاة إذ معظم الباقي

كالتكرير لم يجعل ما بعد الوقت تابعا لها بخلاف ما دونها (ومن (١٥٧) جهل الوقت) لغيم أو حبس بيوت مظلم أو غير

ذلك ولم يخبر به ثقة عن علم
(اجتهد) أن قدر (بنحو
ورد) كخياطة وصوت
ديك مجرب سواء البصير
والاعمى وله كالبصير العاجز
تقليد مجتهد المجزء في الجملة
قال النووي ولا عمى والبصير
تقليد المؤذن الثقة العارف
في الغيم لأنه لا يؤذن الا في
الوقت أما في الصحو

(قوله رجه الله مجرب)
الظاهر أن المراد تكرره
مرارا الى أن يغلب على
الظن اعتياده فلا تكفي
المرّة وان أثبت العادة ولا
المرتان وان ثبت بهما
التجربة المنطقية فيتعين
قياس ما هنا على جارحة
الصيد اه بهامش م
(قوله خرج الفاسق)
سكت عن المستور فظاهره
دخوله في ثقة وليس كذلك
فلا بد من تحقق العدالة
حتى لو شك فيها في الصحو
لم يجب تقليده وان أفاد كلام
المتولى الذي حققه م
جوازه فقط ولو عجز عن
الاجتهاد أو تحير وكان
يحث لو آخر لا يغلب على
ظنه دخول الوقت وفقد
من يقلده بحيث يشق
عليه مراجعته صلى على
حسب حاله وأعاد سبط
طب وقوله وفقد من يقلده
أي العاجز أما المتحير فلا

الاقوال لانها فعل اللسان كالشهادة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام لأن الركعة الاولى خلت
عنها (قوله كالتكرير) قال الشيخ في آياته انما لم يجعله تكريرا حقيقة لأن التكرير انما هو الاثبات
بالشيء ثانيا مراد به تأكيده الاول وهذا ليس كذلك اذا ما بعد الركعة مقصود في نفسه كالاولى كما أن كل
واحدة من خمس اليوم ليست تكريرا لمثلها في الأمس اه شو برى (قوله ومن جهل الوقت الخ)
كان المناسب ذكره في شروط الصلاة عند الكلام على معرفة الوقت لأن يقال له مناسبة هنا لأنه لما
قال وسن تعجيل صلاة الاول وقتها مناسب أن يذكره هنا اه برماوى (قوله ولم يخبره الخ) مفهومه أنه اذا
أخبره ثقة عن علم لا يجوز له الاجتهاد وينافيه قول م ر اجتهد جوازا ان قدر على اليقين الخ لأن
يقال محل جواز الاجتهاد عند القدرة على اليقين قبل حصول اليقين له باخبار الثقة المذكور أو بعلم
نفسه وأما بعد حصول اليقين بما ذكر فلا يجوز له الاجتهاد المخالف لما ذكر ويدل له قول م ر ان قدر ولم
يقبل ان حصل له يقين فتأمل ومقتضى كلام الروضة العمل بقول المخبر عن علم ولو أمكنه هو العلم بخلاف
القبلة وافرقت بينهما بتكرار الاوقات فيعسر العلم كل وقت بخلاف القبلة فإنه اذا علم عينها مرة اكتفى به بقية
عمره مادام مقبلا بمكانه ثم م ر (قوله اجتهد) وجوبان لم يقدر على اليقين وجوازا ان قدر عليه زى
وشو برى وعش وهذا يقتضى أن الاجتهاد والعلم بالنفس في مرتبة واحدة وانظر هذا مع قولهم
المراتب ثلاث اذ قضية هذا أن المراتب ثلثان فقط تدبر شيخنا (قوله كخياطة وصوت ديك) ظاهره
أنه يصلى بمجرد سماع صوت الديك ونحوه قال ح ل وهو غير مراد بل المراد أنه يجعل ذلك علامة يجتهد
بها كان يتأمل في الخياطة التي فعلها اهل أسرع فيها عن عادته أولا وهل أذن الديك قبل عادته بأن كان ثم
علامة يعرف بها وقت أذانه المعتاد الى غير ذلك مما ذكر قال ويدل على ذلك قول المتن اجتهد بنحو ورد
فجعل الورد ونحوه آلة للاجتهاد ولم يقل اعتمد على ورد ونحوه اه وهو ظاهر ع ش أي فالبراء في بنحو
ورد دلالة وقيل انها للسببية أي اجتهد بسبب نحو ورد فتجعل هذه العلامات دلائل بمعنى انه اذا وجد شيء
من هذه العلامات اجتهد هل دخل الوقت أم لا وهل استجمل في قراءته أم لا (فائدة) قد اشهر أن الديك
يؤذن عند أذان جملة العرش وأنه يقول في صياحه يا غافين اذكروا الله برماوى باختصار وروى الغزالي
عن ميمون بن مهران قال بلغني أن تحت العرش ملك كافي صورة ديك فاذا مضى ثلث الليل الاول ضرب
بجناحه وقال ايقم القائمون واذا مضى نصف الليل قال ايقم المصلون واذا طلع الفجر قال ايقم الغافلون
وعليهم أوزارهم وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الديك الا فرق حبيبي وحبيب حبيبي جبريل
يحرس بيته وستة عشر بيتا من جيرانه أي يحرسهم من الشياطين وفي رواية أنه عليه الصلاة والسلام كان
له ديك أبيض وقال الديك الأبيض في البيت بركة اه ديمري (قوله مجرب) أي جربت اصابته للوقت
ح ل بحيث غلب على الظن عدم تخلفه شو برى (قوله وله) أي الا عمى سواء كان قادرا على الاجتهاد
أولا (قوله ولا عمى والبصير تقليد المؤذن) أي كما أن لهما الاجتهاد (قوله الثقة) خرج الفاسق والصبي
المميز وقوله العارف أي بالاوقات لا عن اجتهاد وأما لو علم أن أذانه في الغيم استند فيه للاجتهاد فلا يقلده
وكذا في الصحو ح ل وم ر واعلم أن مراتب الوقت ثلاثة الاولى العلم بنفسه وفي مرتبته اخبار الثقة
عن علم والمؤذن العارف في الصحو فيتخير الشخص بين هذه الثلاثة وفي معناها المزولة والساعات
والمناكب الصحيحة فهذه كلها في المرتبة الاولى والمرتبة الثانية الاجتهاد والمؤذن العارف في الغيم
والمرتبة الثالثة تقليد المجتهد ثم ان كونها ثلاثة في الجملة أي فيما اذا حصل العلم بالنفس مثلا بدليل قول زى
وم ر اجتهد وجوب الخ تدبر (قوله في الغيم) قد يقال هو في يوم الغيم يجتهد بالتعويل عليه في المعنى

يقلد بل يصلى ويعيد وان كان بمحل بحيث لم يلزمه الذهاب له للجمعة اتكرر الوقت اه سبط طب

فكالمخبر عن علم (فان علم) أن (صلاته) بالاجتهاد وقعت (قبل وقتها) وعلم بذلك فيه أو قبله أو بعده (أعاد) وجوبا فان علم وقوعها فيه أو بعده أو لم يتبين الحال لم تجب (١٥٨) الاعادة وتعتبر بالاعادة أعم من تعبيره بالقضاء (ويبادر بفائت) وجوبا

تقليد المجتهد ولا يجوز تقليده الا لعاجز كأعمى البصر أو البصيرة الا ان يجاب بأنه أعلى مرتبة من المجتهد فقد يكون اعتمده على أمر قوي كان كشف سحابة له فيكون أبعد عن الخطأ من المجتهد فهو مرتبة بين المخبر عن علم والمجتهد اهـ مر شو برى وعليه تكون المراتب أربعة (قوله فكالمخبر عن علم) أي فيمتنع الاجتهاد مع وجوده وهو واضح حيث لم يعلم أن أذانه عن اجتهاد والا فلا يجوز أن يقلده وللمنجم والحاسب العمل بمعرفة ما وليس لغيرهما تقليدهما وظاهره وان غلب على ظنه صدقهما والاوّل من يرى ان أوّل الوقت طلوع النجم الفلاني والثاني من يعتمد من ازل القمر والشمس وتقدير سبرهما اهـ حل والمعتمد أنه متى غلب على ظنه صدقهما جاز تقليدهما قياسا على الصوم كما في ع ش على مر وقرره شيخنا ح ف (قوله فان علم) أي ولو بخبر عدل رواية عن علم لا عن اجتهاد حجج شو برى (قوله أو بعده) وهي حينئذ قضاء لانهم فيه حل (قوله أعم من تعبيره بالقضاء) لان الاعادة شاملة لما اذا علم في الوقت أو قبله بخلاف القضاء ع ش والمراد الاعادة اللغوية وهي فعل العبادة ثانيا مطلقا أي في الوقت أو لا وفيه أن القضاء يطلق لغة على الاداء مطلقا أي في الوقت أم لا فيمكن جعل كلام الاصل عليه فالعبارة ان متساويتان تدبر (قوله ان فات بلاعذر) أي ما لم يلزم عليه فوات الترتيب كما يعلم مما سيأتي كأن فاته الظهر بعذر والعصر بلاعذر فيبدأ بالظهر نداء خلافا لمن قال قياس قولهم انه يجب قضاء ما فات بغير عذر فورا أنه يجب البداء بالعصر وان فات الترتيب المحبوب وعورض بان خلاف الترتيب خلاف في الصحة ومرعاتها أولى من مراعاة الكمالات التي تصح الصلاة بدونها حل ومر واذا شك في مقدار ما عليه من الصلوات قضى ما لم يتيقن فعله وهذا هو المعتمد وقال النووي يقضى ما يتيقن تركه اهـ بر ماوى (قوله كنوم) أي ما لم يكن في الوقت مع ظن عدم الاستيقاظ فيه أو الشك والاحرم حل (قوله ونسيان) حيث لم ينشأ عن منهي عنه كالعيب شطرنج والا فلا يكون عذرا حل وقوله عن منهي عنه أي ولونهى كراهة لان لعب الشطرنج مكروه لاجرام قال ع ش وبهذا يخص خبر رفع عن أمتي الخطأ والنسيان اهـ وفيه على مر ولودخل وقت الصلاة وعزم على الفعل ثم تشاغل في مطالعة أو صنعة أو نحوهما حتى خرج الوقت وهو غافل فلا يحرم عليه لان هذا نسيان لم ينشأ عن تقصير منه (قوله فليصلها الخ) دل على طلب الصلاة وقت تذكرها فيفيد وجوب الصلاة وكون القضاء على الفور وصرفه عن الفور انه لما نام صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه في الوادي حتى طلعت الشمس ارتحل هو وأصحابه ثم ساروا مدة ثم نزلوا واصلوا فدل ذلك على عدم وجوب فورية القضاء وبقي وجوب الصلاة على ظاهره ع ش (قوله وسن ترتيبه) ظاهره وان كان المتأخر من الفوائت متروكا عمدا أي بلاعذر والاوّل اعذر وهو ما مال اليه طب وجزم به مر في شرحه (قوله فيقضى الصبح قبل الظهر) أي اذا كان من يوم واحد فلو كانا من يومين وتأخر يوم الصبح بدأ بالظهر ع ش لان الاوجه انه يبدأ بالفائت أو لا محافظة على الترتيب كما في شرح مر (قوله وتقديمه على حاضرة) أي ان تذكره قبل شروعه فيها بدليل قوله ولونذ كرفائتة الخ (قوله لم يخف فوتها) أي فوت أدائها وان خاف فوت جماعتها اهـ زى أي في غير الجعة (قوله محاكاة للاداء) تعليل لسن الترتيب والتقديم (قوله ونحوه) كالمداوى وقد بقي من الوقت ما يسعها وكذا اذا علم ماء في حصد القرب فانه يجب عليه السعي له وان خرج الوقت عن فعلها كلها أو بعضها ومنه ما لو علم بوجود الماء وكان بحيث لو طلبه

ان فات بلاعذر ونذبا ان فات بعذر كنوم ونسيان تجب لالبراءة الذمة والخبر الصحيحين من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها (وسن ترتيبه) أي الفائت فيقضى الصبح قبل الظهر وهكذا (وتقديمه على حاضرة لم يخف فوتها) محاكاة للاداء فان خاف فوتها بدأ بها وجوبا بالثلاثا تفسير فائتة وتعبري كالاصل وكثير لم يخف فوتها صادق بما اذا أمكنه أن يدرك ركعة من الحاضر فيسن تقديم الفائت عليها في ذلك أيضا وبه صرح في الكفاية وان افتتحت عبارة الرضة كالشرحين خلافة ويحمل اطلاق تحريم اخراج بعض الصلاة عن وقتها على غير هذا ونحوه ولونذ كرفائتة بعد شروعه في حاضرة أمّتها

(قوله رجه الله ان فات بلا عذر) ومن الفائت بعذر مالو استيقظ من نومه والباقي لا يسع الا الوضوء أو بعضه فقط زى (قوله فدل ذلك على عدم الخ) يحتمل ان ارتحاله كان لعذر وهو وجود الشيطان بالوادي اهـ ويرد بأن مثل هذا

لا يكون عذرا في تأخير الواجب الفوري (قوله رجه الله وسن ترتيبه) ما لم يكن تقديمه في الاداء شرطا حينئذ يجب لصحة قضاء الوتر تقديم العشاء قضاء عليه اهـ مر

ضاق الوقت أو اتسع ولو
 شرع في فائتة معتدة ساعة
 الوقت فبان ضيقه على
 ادرا كها أداء وجب قطعها
 (وكره) كراهة تحرير كما
 صححه في الروضة والمجموع
 هنا وكراهة تنزيه كافي
 التحقيق وفي الظهارة من
 المجموع (في غير حرم مكة
 صلاة عند استواء) للشمس
 حتى نزول (اليوم جمعة)
 للنهي عنها في خبر مسلم
 والاستثناء في خبر أبي
 داود وغيره (و) عند
 طلوع شمس (وبعد) صلاة
 (صبح) أداء لمن صلاها
 (حتى ترتفع) فيها
 (كريح) في رأي العين
 والافالمسافة طويلة للنهي
 عنها في خبر الصحيحين
 وليس فيه ذكر الرمح وهو
 تقرب (و بعد) صلاة
 (قوله يذهب جزأ منه الخ)
 الفعل لا يذهب بل المذهب
 هو الله والله أراد ما ذكره
 الشارح في شرح البهجة
 أن الصلاة تتوقف على
 أوقات مخصوصة لا يمكن
 مخصوصة فكان الخلل في
 الوقت أهظم تدبره (قوله
 رجه الله في غير حرم مكة)
 فلا كراهة فيه ولو تحررها
 (قوله رجه الله وبعد صلاة
 صبح) أي مغنية عن
 القضاء اه شورى وكذا
 يقال في العصر اه عطية

خرج بعض الصلاة عن وقتها ع ش (قوله ضاق الوقت أو اتسع) فانت بعدد أو بغيره ع ش (قوله
 معتقدا) ليس بقيد وقوله سعة بفتح السين وكسرها (قوله عن ادرا كها أداء) أي عن ادراك
 ركعة بقرينة ما سبق ابن شرف وقل (قوله وجب قطعها) هلاسن قلبها نفلا والسلام من ركعتين
 فراجع ثم رأيت مر قال انه يسن قلبها نفلا سم وظاهره ان محله ما لم يقم الثالثة والاوجب قطعها قال
 ع ش على مر ويمكن حل قوله وجب قطعها على معنى امتنع انماها فرضا فلا ينافي قلبها نفلا اه قال
 شيخنا ح ف ويشترط لنسب قلبها نفلا أن يكون في الركعة الثانية فان كان في غيرها من أولى أو ثالثة
 كان القلب مباحا ومحله اذا لم يكن القضاء فور ياوا الحرم القلب انتهى لكن قول الشارح وجب قطعها
 شامل لما اذا كان القضاء فور ياوا يحرم (قوله كراهة تحرير) معتمد فان قلت ما الفرق بين
 المكروه كراهة تحرير وبين الحرام مع ان كلامهم ما يفيد الاثم قلت أجيب عن ذلك بأن المكروه
 كراهة التحريم ما ثبت بدليل يحتمل التأويل والحرام ما ثبت بدليل قطعي أو إجماع أو قياس أو لوى أو
 مساو اه شيخنا عزى (قوله وكراهة تنزيه الخ) وعلى كل لا تنعقد الصلاة لان النهي اذ ارجع
 لنفس العبادة أو لانها تقتضي الفساد سواء كان للتحرير أو للتنزيه قاله الجلال المحلى في شرح جمع
 الجوامع فتكون مع جوازها فاسدة قال الشيخ عميرة وهو مشكل لان العبادة الفاسدة حرام مطلقا لا
 أن يقال الاقدام على هذه الصلاة جائز والاستمرار حرام أو يقال هي جائزة من حيث كونها صلاة حرام
 من حيث كونها فاسدة حل وسم وأيضا فإباحة الصلاة على القول بكراهة التنزيه من حيث ذاتها
 لا ينافي حرمة الاقدام عليها من حيث عدم الانعقاد مع انه لا بعد في إباحة الاقدام على ما لا ينقض اذا
 كانت الكراهة فيه للتنزيه ولم يقصد بذلك التلاعب وفارق كراهة الزمان كراهة المكان حيث انعقدت
 فيه معها بان الفعل في الزمان يذهب جزأ منه فكان النهي منصرفا لا يذهب هذا الجزء في النهي عنه فهو
 وصف لازم اذا لا يتصور وجود فعل الا بذهاب جزء من الزمان وأما المكان فلا يذهب جزء منه ولا
 يتأثر بالفعل فالنهي عنه لا مر خارجي مجاور لا لازم فحق ذلك فانه نفيس شرح مر (قوله في غير
 حرم مكة) وكذا في حرمها عند الخطبة برماوى * واعلم ان المذكور هنا خمسة أوقات تحرم الصلاة فيها
 وبقى سادس وهو اذا صعد الخطيب على المنبر ولا يعترض بعدم ذكره هنا لانه مذكور في باب الجمعة
 وأيضا فالكلام هنا في النفل المطلق وهناك تحرم الصلاة مطلقا فرضا ونفلا ثم انه يجب حينئذ على من
 يصلى صلاة لها سبب كسنة الوضوء أن يقتصر على ركعتين فان قام للزيادة بطلت وكذا اذا أحرم بهما
 وصعد قبل تمامهما بخلاف ما اذا أحرم بهما نفلا مطلقا قبل الاوقات المكروهة فلا يجب الاقتصار
 عليهما لان الاول فيه اعراض عن الخطيب شيخنا ح ف (قوله عند استواء) أي يقينا فلو شك
 لم يحرم ع ش قال حل قوله عند استواء بأن قارنه التحريم لان وقت الاستواء لطيف لا يسمع
 صلاة اه (قوله اليوم جمعة) وان لم يحضرها شورى (قوله وبعد صلاة صبح) المناسب لما بعده
 حيث آخر وقت الاصفرار عن وقت العصر أن يقدم هذا على قوله عند طلوع شمس ويذكر بعده
 الاستواء لاجل الترتيب الخارجى وأجيب بأنه انما قدم الاستواء لاجل الاستثناء الذي بعده فلو أخره
 مع الاستثناء لتوهم رجوع الاستثناء للجميع وذ كرهية الطلوع لتعلقهما بالزمان (قوله أداء) أي
 مغنيا عن القضاء (قوله حتى ترتفع فيها) يقتضى أن كراهة الصلاة بعد صلاة الصبح لا تنهى
 بطاوع الشمس قال مر وتجتمع الكراهتان فيمن فعل الفرض ودخل عليه كراهة الوقت (قوله
 كريح) طوله سبعة أذرع بذراع آدمي وترتفع قدره في أربع درج برماوى وحج (قوله للنهي
 عنها في خبر الصحيحين) مع الإشارة الى حكمة النهي لانها تطلع وتغرب بين قرني الشيطان وحينئذ

في خبر الصحيحين (الا) صلاة (السبب) بقيد زده بقولي (غير متأخر) عنها بأن كان متقدما أو مقارنا (كفائنة) فرض أو نفل بقيد زده بقولي (لم يقصد تأخيرها اليها) ليقضيها فيها (و) صلاة (كسوف ونجفة) لمسجد بقيد زده بقولي (لم يدخل) اليه (بنيتها فقط وسجدة شكر) فلا تكره في هذه الاوقات لانه صلى الله عليه وسلم فاته ركعتا سنة الظهر التي بعده فقضاها بعد العصر رواه الشيخان وأجمعوا على جواز صلاة الجنازة بعد الصبح والعصر وقيس بذلك غيره وحل النهي فيما ذكر على صلاة لاسبب لها وهي النافلة المطلقة أو لاسبب متأخر وسياتي ببيانها وخرج بغير حرم مكة الصلاة بحرمها المسجد وغيره فلا تكره مطابقا لخبر يابن عبد مناف لا يمنعوا أحد طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار رواه الترمذي وغيره وقال حسن صحيح و بغير متأخر ما لها سبب متأخر فحرم كصلاة الاحرام وصلاة الاستخارة فان سببها وهو الاحرام والاستخارة متأخر أما اذا

يسجد لها الكفار ومعنى كونها بين قرنيه أن يدني رأسه منها حتى يكون سجود عابديها سجودا له زى وهذه الحكمة خاصة بالاوقات المتعلقة بالزمن فان قلت الحكمة موجودة في الصلاة التي لها سبب قلت الصلاة المذكورة تحال على سببها وغيرها يحال على موافقة عباد الشمس اطف ملخصا (قوله ولو مجموعة في وقت الظهر) وعليه يلغز فيقال لنا شخص تحرم عليه صلاة نفل مطلق بعد الزوال أو قبل العصر الى الغروب (قوله غير متأخر عنها) أي الصلاة بان كان متقدما كصلاة الجنازة لان سببها الغسل ولا يخفى ان هذا متقدم بالنسبة للصلاة وأما بالنسبة للوقت أي وقت السكراهة فقد يكون متقدما وقد يكون متأخرا وقد يكون مقارنا حل وعبرة بر تقسيم السبب الى متقدم أو غير ان كان بالنسبة للوقت فظاهر وان كان بالنسبة الى فعل الصلاة فلا تنافي المقارنة اذا السبب دائما متقدم اه (قوله أو مقارنا) كالكسوف والاستسقاء أي بالنسبة لوقت السكراهة وأما بالنسبة للصلاة الذي هو المراد فلا تتصور المقارنة وفي كلام حج أن الكسوف مما سببه متقدم ويؤيده قولهم لو زال في أثناء الصلاة أتمها لتقدم سببها حل والاولى التمثيل له بالجماعة في المعادة مدابني واعترض بان الجماعة شرط فيها لاسبب وسببها تحصيل الثواب (قوله كفائنة) مثال لما سببه متقدم وسببها التذكري ان فاته بعذر وان فاته بلا عذر فسببها شغل ذمته أو دخول الوقت اه ح ف (قوله لم يقصد تأخيرها اليها) ظاهره وان نسي القصد المذكور وقد نقل عن الناصر الطبراني انه لو نسي ذلك القصد انعقدت وهو واضح وقوله ليقضيها فيها أي لا غرض له الا ذلك حل وليس من تأخير الصلاة ليقاعها في وقت السكراهة حتى لا منعقد ما جرت به العادة من تأخير الجنازة ليصلي عليها بعد صلاة العصر لانهم انما يقصدون بذلك كثرة المصلين عليها كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى أي لا التحري لانه تبعد ارادته فلو فرضت ارادته لم تمنع شرح م ر وح ف وحل (قوله وكسوف الخ) هو مثال للمقارن بالنسبة للصلاة وان كان ابتداءؤها غير مقارن فهو مقارن بالنظر للدوام اه (قوله لم يدخل بنيتها) أي ليس له غرض الا الصلاة التحية في ذلك الوقت حل (قوله وسجدة شكر) الاستثناء بالنسبة اليها منقطع لانه لا يقال لها صلاة (قوله فقضاها بعد العصر) في مسلم لم يزل يصلحها حتى فارق الدنيا أي لان من خصوصياته انه اذا عمل عملا دأوم عليه ففعلها أول مرة قضاء وبعده نفل شرح م ر وينظر الحكمة في استمرار المداومة عليها دون ركعتي الفجر فانها مما فاتته ولم يستمر على قضاها فليحرم رشو برى أي مع كونها أفضل ولعل الفرق بينهما أن نافلة الصبح فاتت بالنوم وهو ليس فيه تفریط ولعل نافلة الظهر فاتته بسبب اشتغال به صلى الله عليه وسلم عن صلاتها في وقتها وهو اشتغاله بقدوم وفد عبد قيس اه بابي (قوله وقيس بذلك غيره) أي بالمذكور من فعل الفائتة بعد العصر وصلاة الجنازة بعده وبعد الصبح اه ع ش (قوله فلا تكره) أي في هذه الاوقات والظاهر أنها ليست خلاف الاولى مع ع ش وقال رم في شرحه نعم هي خلاف الاولى كما قاله المحامي خروجا من الخلاف (قوله طاف بهذا البيت) ليس بقيد (قوله وصلى) أي في الحرم حل فلا يرد أن الدليل أخص من المدعى لانه يتوهم أن المراد وصلى أي في البيت لان الكلام فيه فيكون الدليل أخص اه (قوله فتحرم) المناسب لقوله وكره ان يقول فتكره لكنه راعى المعنى (قوله أما اذا قصد الخ) قال حج بعد كلام طويل قرره ومن هذا وما قبله يعلم أن المراد بالتحري قصد ايقاع الصلاة في الوقت المكروه من حيث كونه مكرها لان مراغمته أي معاندته للشرع انما

قصد تأخير الفائتة الى الاوقات المكروهة ليقضيها فيها أو دخل فيها المسجد بنية التحية فقط فلا تنعقد

تتأني

الصلاة وكسجدة الشكر سجدة التلاوة الا أن يقرأ آيتها في هذه الاوقات بقصد السجود أو يقرأها في غيرها ليسجد فيها وعدى كالحرم

الشمس كرمح وبعد العصر حتى تغرب فان كراهة الصلاة عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند الاضرام حتى تغرب عامة لمن صلى الصبح والعصر وغيره على العبارة الاولى خاصة بمن صلاهما على الثانية (فصل) فيمن تجب عليه الصلاة وما يذكره (انما تجب على مسلم) ولو في ماضى فدخل المرتد (مكلف) أى بالغ عاقل ذكر أو غيره (طاهر) فلا تجب على كافر أصلى وجوب مطالبة بها في الدنيا

(قوله فبطل اليراد) قال سم على التحفة تبين أنه لا تفصيل فيه فلم يبطل اليراد اه (قوله لم تقض عهده) يفيد أن الاصلى الحربى مطالب بهامنا وهو كذلك باعتبار مطالبة بالاسلام اللازم لها مطالبة بالفرع وغير مطالب بها باعتبار أنه ما دام على كفره لا يطالب ابتداء بالاسلام أفاده حجج والذى ارتضاه أن يقال أنه غير مطالب بها اه والظاهر أن المرتد يطالب بالاسلام المستلزم لها وانما عدته مكففا باعتبار أنه لا دافع لوجوبها عليه بعد اعتناقها فخرج من اتقى اه ثم رأيت ما يأتى عن شرح العباب المذكور

تتأق حينئذ شرح عب شوبرى (قوله على العبارة الاولى) أى عبارة المصنف (قوله على الثانية) أى ما يقتضيه ظاهرها مع أنه لا يختص بذلك حل (فصل فيمن تجب عليه الصلاة) أى ومن لا تجب عليه مر (قوله وما يذكره) وهو لو زالت الموانع والأمور بها السبع والضرب عليها لعشر فان قلت التعبير بالفصل لوجه له لعدم اندراجها تحت باب المواقيت قلت يمكن الجواب بان المواقيت لما لم تكن معرفتها مطلوبة لذاتها بل ليعرف بها وجوب الصلاة على المكلف عند دخولها نزلت معرفة وجوب الصلاة منزلة المسائل المنسوجة تحت المواقيت ع ش ويجب أيضا بان هذا الفصل لما كان مشتملا على وقت الضرورة كان مندرجا في باب المواقيت بهذا الاعتبار شيخنا ح ف (قوله انما تجب الخ) هو من قصر الصفة على الموصوف (قوله على مسلم) أى يقينا فلو اشتبه صبيان مسلم وكافرو بلغامع بقاء الاشتباه لم يطالب أحدهما بها ويقال على هذا انما شخص مسلم بالغ عاقل لا يؤمر بالصلاة اذا تركها ومن ذلك ما نقله شيخنا م في شرحه عن الأذرى أن من لم يعلم له اسلام كصغار المماليك الذين يصفون الاسلام بدارنا لا يؤمرون بها لاحتمال كفرهم ولا يتركها لاحتمال اسلامهم وقال خط الوجه أمرهم بها قبل بلوغهم ووجوبها عليهم بعده وهو ظاهر قل على الجلال (قوله ولو في ماضى) قال الشيخ هذا مجاز يحتاج في تناول اللفظ له الى قرينة أقول يمكن أن تكون القرينة في قوله فلا قضاء على كافر أصلى اذ قيد الاصاله أخرج المرتد والقضاء منه فرع الوجوب عليه فليتمأمل شوبرى فالسالم مستعمل في حقيقته ومجازه أى لان المرتد كان مقررا بها باسلامه فلا يفيد مجده لها بعد نظير من أقر لاحد بشئ ثم مجده وبهذا فارق من انتقل من دين الى آخر فانه وان لم يقر عليه لكنه لم يلزم الصلاة بالقرار فلا قضاء عليه شيخنا ح ف (قوله أى بالغ عاقل) أى سالم الخواص وبالغته الدعوة فلو خلق أعمى أصم أخرس فهو غير مكلف كمن لم تبلغه الدعوة مر ويجب عليه القضاء اذا بلغت الدعوة لمقاتته قبل بلوغها لان الجهل بوجوب الصلاة ليس من الاعذار حل قال ع ش فلو أسلم وجب عليه القضاء فورا لنسبته الى تقصير فيما حقه أن يعلم في الجملة بخلاف من خلق أعمى أصم أبكم فانه ان زال مانعه لا قضاء عليه لعدم تكليفه مع عذره (قوله فلا تجب على كافر الى قوله ولا على صبي) قد يقال يغنى عنه قول المتن فلا قضاء الخ لانه يلزم من نفي القضاء نفي الوجوب وأجيب بان قصده أخذ مفهوم المتن وان كان كلام المتن بعده يغنى عنه ولا يقال ان حل عدم الوجوب على أضداد من ذكر على عدم الاثم بالترك وعدم الطلب في الدنيا ورد الكافر أو على الاول ورد أيضا وعلى الثانى ورد الصبي لا ما نقول بمنعه أى اليراد اذ الوجوب اذا أطلق انما ينصرف لدلوله الشرعى وهو طلب الفعل طلبا جازما وهو هنا كذلك ثبوتا وانتفاء غاية ما فيه أن في الكافر تفصيلا وهو أنه لا يطالب بها في الدنيا ويطالب بها في الآخرة ويطالب عليه اتم والقاعدة أن المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يرد فبطل اليراد شرح م ر وقال سم لعل الاوجه في جواب هذا القيل أن المصنف أراد بالوجوب الطلب الجازم وهو معناه الشرعى مع أثره الذى هو توجه المطالبة في الدنيا وحينئذ فيصح انتفاؤه عن الاضداد بانتفاء الجزأين أو أحدهما وقوله بانتفاء الجزأين كالمجنون والحائض وقوله أو أحدهما كالكافر فانه يطالب بهامن جهة الشارع ولا يطالب بهامنا الصبي يطالب بهامن وليه لامن الشارع اه (قوله وجوب مطالبة) أى من أى وجوب بالترتب عليه المطالبة منا وفي الحقيقة معنى العبارة لا تجب علينا مطالبة فقها تسمع اذ لو طالبناه لزم نقض عهده وظاهر أنه مطالب بهامن جهة الشرع كذا انخط

شيخنا مفتي الانام اه شورى أى بدليل أنه يعاقب عليها فى الآخرة سم (قوله لعدم متهمة منه) أى مع عدم تلبسه بمانع يطلب منه رفعه بخصوصه ومع عدم قصد التغليب عليه فان الكافر الاصلى لا نطالبه برفع المانع وهو الكفر بخصوصه وانما يطالب بالاسلام أو بأداء الجزية ولو كان حربيا فلا يرد على التعليل المرتد والمحدث لانهما يطالبان برفع المانع بخصوصه فيطالب الأول بالاسلام بخصوصه والثانى بالطهارة وكذا لا يرد على التعليل المجنون والسكران المتعديان لقصد التغليب عليهما بخلاف الكافر الاصلى لا يجب عليه القضاء اذا أسلم ترغيبا له فى الاسلام فلا يناسبه التغليب شيخنا ح ف وعبرة الشورى قوله لعدم متهمة منه يرد عليه المجنون المتعدى والسكران المتعدى فانها لا تصح منهما فى هذه الحالة مع أنها تجب عليهما اه وأجيب بمنع وجوبها عليهما لان المنفى وجوب الاداء وهما لا يجب عليهما الاداء وان وجب عليهما القضاء وقول ح ف فى التعليل ومع عدم قصد التغليب عليه لاجراجهما لاجابة اليه ومن العلة أى قوله لعدم الخ يؤخذ منه أنه لا فرق بين الذمى والحربى لكن الحربى مطالب بالاسلام ويلزمه كونه مطالباً برفع المانع من الصلاة وغيرها فيصح أن يقال مخاطب بها خطاب مطالبة باعتبار الزوم المذكور وغير مخاطب بها كذلك لانه مادام على كفره لا يطالب ابتداء بالاسلام حجج فى شرح ع ب شورى ولهذا قال حل الاولى التعليل بالوفاء بذمته والكلام فى الذمى لا يشمل الحربى اه أى لانها واجبة عليه وجوب مطالبة منال كونه مطالباً بالاسلام فيكون قول الشارح فلا تجب على كافر أصلى خاصا بالذمى لكن الذى اعتمده شيخنا ح ف نقلا عن ع ش أن نفي الوجوب شامل للحربى أيضا لكونه ليس مخاطباً بخصوص الاسلام بل هو مطالب بالاسلام أو بالجزية وأورد عليه الوثنى فانه مطالب بالاسلام بخصوصه لان الجزية لا تقبل منه فيقتضى أنها تجب عليه وجوب مطالبة منا وأجيب بان هذا نادر فالحق بالاعم الاغلب أى لان الغالب أن الكفار لهم اما كتاب أو شبهة كتاب (قوله كما تقر فى الاصول) أى من أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة أى المجمع عليها بخلاف المختف فيها الجواز أنهم اذا أسلموا قبلوا من لا يقول بها ع ش (قوله وسكران) ظاهره ولو كان كل منهم متعديا بدليل قوله بعد وجوبها على المتعدى الخ اه ط ف (قوله وجوب انعقاد سبب) أى وجوب سببه انعقاد السبب وهو دخول الوقت أى لا وجوب أداء وفيه أن وجوب القضاء فرع وجوب الاداء ورد بان ذلك أغلب وفيه أيضا أن انعقاد السبب موجود فى غير المتعدى مع أنه لا قضاء عليه أى فالاولى التعليل بانه بتعديه صار فى حكم المكلف فكانه مخاطب بادائها فوجب القضاء نظر لذلك تأمل حل وأجيب بأن قوله وجوب انعقاد سبب مع قصد التغليب فلا يرد على غير المتعدى (قوله فلا قضاء على كافر الخ) يصح أن يكون تفريعا على قوله فلا تجب على كافر الخ الذى هو مفهوم المتن السابق بناء على أن القضاء بالامر الاول لا باصر جديد والا فلا يلزم من نفي وجوب الاداء نفي وجوب القضاء كما فى صوم الحائض شيخنا عز يزى وقوله فلا قضاء أى لا وجوباً ولا ندباً بل يحرم عليه القضاء ولا ينعقد وهذا بخلاف الصبي والمجنون فانه يصح منهما قضاء الصلوات الواقعة أيام الصبا والمجنون بل يندب طهما القضاء زمن التمييز وأما اذا قضى ما قبل التمييز فلا يصح ع ش (قوله ترغيبا له) قدمه على الآية لقوته فى الدلالة لان الآية ليست على عمومها لان المراد فيها بما قد سلف حقوق الله المتعلقة بالكافر أما حقوق الأدميين فلا تسقط باسلامه وكذا الوزنى فى كفره ثم أسلم لم يسقط عنها الحد كما هو من كور فى محله شيخنا ا ط ف (قوله فعليه بعد الاسلام قضاء الخ) فرع لو انتقل النصر الى اليهود مثلاً ثم أسلم فالظاهر أنه لا قضاء فى مدة اليهود برماوى وسم (قوله تغليباً عليه)

لعدم متهمة منه لكن نجب عليه وجوب عقاب عليها فى الآخرة كما تقر فى الاصول لممكنه من فعلها بالاسلام ولا على صبي ومجنون ومغنى عليه وسكران لعدم تكليفهم ولا على حائض ونفساء لعدم متهمة منهما وجوبها على المتعدى بمجنونه أو اغنيائه أو سكره عند من عبر وجوبها عليه وجوب انعقاد سبب كما تقر فى الاصول لو وجوب القضاء عليه كاسيأتى (فلا قضاء على كافر أصلى) اذا أسلم ترغيباً له فى الاسلام ولقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وخرج بالاصلى المرتد فعليه بعد الاسلام قضاء ما فات من الردة حتى زمن الجنون فيها تغليظاً عليه

(قوله والا فلا يلزم الخ) أى لو قلنا انه باصر جديد لم يصح تفريعه لانه لا يلزم الخ اه

بـخلاف زمن الحيض والنفاس فيها كما يأتي والفرق ان اسقاط الصلاة (١٦٣) عن الحائض والنفاس عزيمة وعن

المجنون رخصة والمرئ ليس من أهلها وما وقع في المجموع من قضاء الحائض المرتدة زمن الجنون سبق قلم (ولا) قضاء على (صبي) ذكر أو غيره اذا بلغ (ويؤمر بها) بمزلسبع ويضرب عليها (أي على تركها) (لعشر) لخبر أبي داود وغيره مروا الصبي بالصلاة اذا بلغ سبع سنين واذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها وهو كما في المجموع حديث صحيح (كصوم أطاقه) فانه يؤمر به لسبع ويضرب عليه لعشر كما الصلاة وذكر الضرب عليه من زيادتي والامر به ذكره الاصل في بابه قال في المجموع والامر والضرب واجبان على الولي أبا كان أو جدا أو وصيا أو قيا من جهة القاضي وفي الروضة كاصلها يجب على الآباء والامهات تعليم أولادهم الطهارة والصلاة بعد سبع سنين وضربهم على تركها بعد عشر وقولهم لسبع وعشر أي لتمامهما وقال الصيمري يضرب في أثناء العاشرة

(قوله وفيه ان الترك سهولة) قد يقال وجوبه ينسني سهولته لمكان الالتزام الا أن يجاب بأنه وان كان فيه سهولة لكنه مشوب بالزام فحكمه حكم العزيمة

والرخصة ما كانت سهولة رخصة اه

أي ولانه التزمها بالاسلام (قوله بخلاف زمن الحيض والنفاس فيها) أي ولو كان هناك جنون مع الحيض والنفاس لتحصل منافاة ما هنا لما وقع في المجموع الآتي شيخنا (قوله عزيمة) أي والعزيمة يستوي فيها المرتد وغيره قال ع ش اذ كل ما ثبت على وفق الدليل فهو عزيمة وما ثبت على خلاف الدليل فرخصة وقال في جمع الجوامع والحكم ان تغييرا الى سهولة لعذر مع قيام السبب للحكم الاصل فرخصة والافعزيمة وهو أولى وانما كان اسقاط الصلاة عن الحائض والنفاس عزيمة لانهما انتقلتا الى سهولة وجوب الفعل الى وجوب الترك وفيه أن الترك فيه سهولة لميل النفس اليه فالحق أنهما انتقلتا الى سهولة فحينئذ وجه كونه عزيمة أن الحكم تغيير في حقهما لعذر مانع من الفعل وشرط العذر المأخوذ في تعريف الرخصة أن لا يكون مانعا من الفعل كما يستفاد كل ذلك من المحلى على جمع الجوامع (قوله وعن المجنون رخصة) المراد بالرخصة في حق المجنون معناه اللغوي وهو السهولة لانه ليس مخاطبا بترك الصلاة زمن جنونه (قوله زمن الجنون) تنازع فيه قوله المرتدة وقضاء (قوله سبق قلم) لان انسحاب حكم الردة على زمن الجنون عارضه كون الحائض مكافة بالترك فالتغليظ بسبب الردة منع منه مانع فالحيض مانع والرددة مقتضى فيغلب المانع على المقتضى شيخنا وأجيب عن المجموع بان مراده بالحائض البالغ التي دخلت في سن الحيض وهذا الجواب وان كان بعيدا أولى من جعله سبق قلم ع ش (قوله ولا قضاء على صبي) أي وجوبه ولا فينبذ به القضاء حل أي من التمييز دون ما قبله (قوله ويؤمر بها) أي مع التهديد م أي فرضها ونفلها أداء وقضاء سم أي يجب على كل من أبويه وان علا ويظهر أن الوجوب عليهما على الكفاية فيسقط بفعل أحدهما الحصول المقصود به حجج شوري (قوله ميز) وهو من يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده حل (قوله لسبع) أي كاملة واللام بمعنى عند (قوله ويضرب) أي ضربا غير مبرح بعد طمها منه ولو لمقتضية شرح م وهو ظاهر فيما فاتته بعد بلوغه العشر أمما فاتته بعد السبع ولم يقضه حتى دخل العشر فهل يضرب على فضائه كالذي فاتته بعد بلوغها أو لا فيه نظر والاقرب نعم ونقله شيخنا الشوري عن بعضهم رحمه الله ع ش (قوله عليها) أي على فرضها سم (قوله لعشر) وان لم تتم حل (قوله واذا بلغ عشر سنين) أي وصل اليها بتمام التاسعة وذلك يصدق باول العاشرة لان تمام التاسعة مظنة للبلوغ ح ف ~~م~~ يجوز للام الضرب مع وجود الاب م ولا يجب عليها الامر والضرب الا ان فقد الاب لان هذه الولاية الخاصة موكرلة له لا لها هكذا قرره م على جهة البحث والفهم أقول لسكن قوله وفي الروضة كاصلها يجب على الآباء والامهات الى آخر ما حكاه الشارح يقتضى الوجوب مع وجود الاب فليحذر سم ع ش (قوله كصوم) تنظيرا أي أداء وقضاء (قوله أطاقه) بان لا يحصل له به مشقة لا تحتمل عادة وان لم تبسح التيمم حل (قوله كالصلاة) أي قياسا عليها (قوله على الولي) مثله الام كافي الروض فالمراد بالولي من له ولاية التأديب الشامل للام أخذ من كلام الروضة الآتي (قوله أوجد الخ) أو للتنويع لا للتخيير (قوله يجب على الآباء الخ) لان هذه ولاية التأديب لا ولاية المال والام يجب على الام مع وجود الاب ومنه تعلم أنه لا يجب على الاجانب مع وجود من ذكر حل (قوله الطهارة الخ) أي وسائر الشعائر وعبرة شرح م وعليهم نهيمهم عن المحرمات وتعليمهم الواجبات وسائر الشعائر كالسواك وحضور الجماعات اه (قوله بعد عشر) أي بعد ادراكها وأجرة تعليمه الواجبات في ماله فان لم يكن له مال فعلى الاب ثم الام وتخرج من ماله أجرة تعليمه القرآن والآداب كنفقة بمونه وبدل متلفه شرح م (قوله وقولهم) أي الاصحاب (قوله الصيمري) بفتح الميم وضمها (قوله في أثناء العاشرة) أي خلافا لما مراد

(في غير ردة) غير (نحو سكر) كإغماء (بتعد) أما فيهما كان ارتد ثم جن أو أغشى عليه أو سكر بلا تعد وكان سكر أو أغشى عليه بتعد ثم جن أو أغشى عليه أو سكر بلا تعد فيقتضى مدة الجنون أو الإغماء أو السكر الحاصلة في مدة الردة والسكر والإغماء بتعد لتعديده وخرج بقولي بلا تعد مالم تعدى بذلك فعليه القضاء ولو سكر مثلاً بتعد ثم جن بلا تعد قضى مدة السكر لمدة جنونه بعددها

(قوله واعلم أن القسمة العقلية الخ) هذا الحاصل لا معنى له لأنك إذا تأملت فيه تجده ترك صوراً من المحتاج إليه وزاد صوراً لا تنافي لأن من جملة ما ذكره وقوع الجنون والسكر والإغماء في الجنون وهذه لا تنافي قالوا الحاصل الآتي بعد اه شيخنا بزيادة (قوله) لأن الجنون لا يدخل على الجنون) فديقاً قد ينسب الجنون المتأخر لما شر به ثانياً فإذا سقام آخر من الأوقات الأطباء قد انتهت المدة المنسوبة للأول وهذه المدة منسوبة للثاني فيظهر أن لا قضاء لما زاد حوره (قوله) ولا يصح تصويره الخ) قد يقال يتصور في الأثناء بلا

بالإثناء بعد تمام التسع قال ع ش وإطلاق الإثناء على ذلك لأنه بتمام التسع يشرع في العاشرة فيصدق عليه أنه في أثناءها ومقارنة الضرب لأول الجزء الحقيقي من العاشرة لا يكاد يتحقق متميزاً عن غيره ولعل الفرق بين استكمال السبع وعدم استكمال العشر أن التسع والعشر مظنة البلوغ ولم يتحقق التميز إلا بعد استكمال السبع فاشتراط استكمالها ع ش (قوله وجزم به ابن المقرئ) معتمد (فرع) قل من تعرض لعدد ما يضرب على التعليم وقد نقل عن ابن سريج أنه قال لا يضرب فوق ثلاث ضربات أخذ من حديث غط جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات في ابتداء الوحى وروى ابن عدى بسند ضعيف نهى أن يضرب المؤدب ثلاث ضربات قاله الاسنوى في الينبوع والراجح أنه يضرب بقدر الحاجة وإن كثرت لكن بشرط أن يكون غير مبرح ع ش (قوله ولا قضاء على ذي جنون) أى واجب ولا فيندب أى يندب له أن يقضى زمن الجنون إن كان في زمن التمييز دون الواقع في غير زمن التمييز اه حل (قوله كإغماء وسكر) السكاف فيه استقصائية * واعلم أن القسمة العقلية تقتضى ستاً وثلاثين صورة من ضرب الجنون والإغماء والسكر في نفسها وضرب التسعة الحاصلة في الوقوع في الردة والوقوع في غيرها وضرب الثمانية عشر الحاصلة في اثنين التعدي وعدمه فالجملة ما ذكره لواقع في الردة يجب فيه القضاء مطلقاً والواقع في غيرها يجب فيه القضاء مع التعدي ولا يجب مع عدمه وغير المتعدي به الواقع في المتعدي به يجب فيه القضاء مدة التعدي به فقط تأمل (قوله بلا تعد) بأن جهل حاله أو أكره عليه وإنما وجب قضاء الصوم على من استغرق إغماءه جميع النهار لما في قضاء الصلاة من الحرج أكثرها بتكررها بخلاف الصوم اه مر وقوله كإغماء لم يذكر الجنون في نحو السكر إذ لو ذكره لاقتضى أن الجنون يقبل مثله ويقبل السكر والإغماء وفي كلام شيخنا أن الجنون لا يقبل مثله حل وكذلك لا يقبل سكر أو إغماء لأن الجنون يزيل العقل والجنون لا عقل له وكذا السكر والإغماء متعلقان بالعقل والجنون لا عقل له ح ف قال السكاف في قوله كإغماء استقصائية (قوله في غير ردة الخ) أى بأن لم تكن الثلاثة في ردة ولا سكر ولا إغماء فهذه ثلاث صوراً وكانت الثلاثة في سكر بلا تعد وإغماء كذلك فهذه ست صوراً فالمنطوق تسع صور لأن النبي في قوله وغير نحو سكر بتعد دخل على قيد ومقيد فيصدق بنفيهما وبنى القيد وهو قوله بتعد والحاصل أن الصور ست وثلاثون صورة بضرب الجنون والسكر والإغماء في التعدي وعدمه فهذه ست وكل ما مجرد أو واقع في ردة أو في سكر مع التعدي وعدمه أو في إغماء مع التعدي وعدمه فتضرب الستة الأولى في هذه الستة يحصل ما ذكره وقوله أما فيهما كان ارتد الخ فهذه ثلاث صور من المفهوم وقوله كان سكر الخ ست صور من المفهوم ومفهوم قول المتن بلا تعد ثمانية عشر لأن الثلاثة ما مجردات أو في ردة أو في سكر بقسميه أو في إغماء بقسميه فمفهوم المتن سبع وعشرون صورة ومنطوقه تسع صور (قوله أو أغشى عليه بتعد) لم يقل أو جن كما تقتضيه القسمة العقلية كما قاله مر لأن الجنون لا يدخل على الجنون ع ش (قوله أو سكر بلا تعد) وصورة طرق السكر بلا تعد على السكر بتعد أن يشرب مسكراً عمداً وقبل أن يزول عقله يشرب مسكراً يظنه ماء مثلاً ثم يزول عقله ويعلم أهل الخبرة غاية الأول ولا يصح تصويره بما إذا سكر بلا تعد في أثناء السكر بتعد لأنه في هذه الحالة يجب عليه قضاء المدينين تعليةً عليه لأنه في حكم المسكاف وقس عليه فافهم شيخنا ح ف (قوله الحاصلة في مدة الردة والسكر والإغماء بتعد) أما ما زاد على ذلك فلا يقضيه خلافاً لظاهر المتن ومن قال بعضهم قوله بتعد قد يقال وجوب القضاء للتعدي لا لوقوع غير المتعدي به فيه (قوله والسكر) أى والحاصلة في مدة السكر (قوله بذلك) أى الجنون أو الإغماء أو السكر حل (قوله ولو سكر مثلاً) أى أو أغشى عليه وهذا علم من قوله أولاً وكان سكر أو أغشى عليه بتعد الخ وإنما ذكره

بمخلاف مدة جنون المرتد
 كما علم ذلك لان من جن في
 رده مرتد في جنونه حكما
 ومن جن في سكره ليس
 بسكران في دوام جنونه
 قطعا وقولي أو نحوه أعم
 من قوله أو اغشاء أو بلا تعد
 الى آخره من زيادتي (ولا)
 على (حائض ونفساء) ولو
 في ردة إذا طهرتا وتقدم
 الفرق بينهما وبين الجنون
 وذكر النفساء من زيادتي
 ثم بينت وقت الضرورة
 والمراد به وقت زوال موانع
 الوجوب فقط (ولوزالت
 الموانع) المذكورة أي
 الكفر الأصلي والصبا
 والجنون والاعشاء والحيض
 والنفاس (و) قد (نق)
 من الوقت (قدر) زمن
 (تحريم) فأكثر (وخلا)
 الشخص (منها قدر الظهر
 والصلاة لزم) أي صلاة
 الوقت بأدراك جزء من
 وقتها كما يلزم المسافر
 إتمامها بافتدائه بمقيم في
 جزء منها (مع فرض قبلها
 ان صلح لجمعه معها وخلا)
 الشخص من الموانع
 (قدره) أيضا لان وقتها وقت
 له حالة العذر فحالة الضرورة
 أولى فيجب الظهر مع
 العصر والمغرب مع العشاء
 لا العشاء مع الصبح ولا
 الصبح مع الظهر ولا العصر
 مع المغرب لا تنفقاء صلاحية
 الجمع هذا ان خلا مع ذلك
 من الموانع قدر

ليرتب عليه الفرق بين طر والجنون على السكر وطره على الردة ع ش وعبارة سم قوله ولو سكر
 الخ كان مقصوده به بيان عدم القضاء في مدة الجنون المتصلة بمدة السكر بخلاف قوله السابق وكان
 سكر الى قوله ثم جن الخ فان مقصوده به بيان القضاء في مدة الجنون الواقعة في مدة السكر
 (قوله بخلاف مدة جنون المرتد) أي فانه يقضى زمن جنونه الزائد والمقارن هذا غرضه وهو
 ضعيف شيخنا (قوله كما علم ذلك) أي كل من المسئلتين أما الاولى فن قوله والسكر والاعشاء بتعد لان
 معناه كما علمت ويقضى مدة السكر والاعشاء والجنون الحاصلة في مدة السكر والاعشاء بتعد وأما
 الثانية فن قوله ويقضى مدة الجنون الحاصلة في مدة الردة حل (قوله لان من جن الخ) لا يخفى
 أنه يقضى مدة الجنون في السكر أيضا فلا إشكال لانه لا يقضى مدة الجنون الزائدة على مدة السكر
 وعلى مدة الردة ويقضى ما وقع في زمن السكر والردة وكتب أيضا هذا الفرق لا يفيد حل وقوله
 وعلى مدة الردة أي بان أسلم المجنون المرتد تبعا لاحد أصوله بان أسلم واحد منهما في مدة الجنون فانه
 لا يقضى مدة الجنون الزائدة على الردة فحكمه حكم السكران المذكور فالمسئلتان على حد سواء ح ف
 (قوله مرتد في جنونه الخ) أي فيقضى جميع المدة وقد يقال وجوب القضاء للمتعدي لا لوقوع غير المتعدي
 به فيه تدبر (قوله ليس بسكران الخ) أي فيقضى المدة التي ينتهي اليها السكر فقط (قوله ولا عن
 حائض) أي لا قضاء مطلوب لا واجب ولا مندوب فان فعلته كره وانعدت نفلا مطلقا وعند شيخنا أنها
 مكروهة وتنعقد حل (قوله وبين المجنون) أي في الردة حل (قوله الموانع) أي للصحة أو للوجوب
 كالصبا والجنون (قوله والنفاس) أي والسكر بلا تعد فالموانع سبعة وكان الاولى له ذكره ع ش (قوله
 قدر زمن) قدر زمن لان التكبير ليس من الوقت (قوله وخلا منها) أي خلا متصلا فيخرج ما لو خلا
 قدر الظهر وعاد المانع ثم خلا قدر الصلاة وعاد المانع فاذا ظهر أنه لا وجوب واليه مال شيخنا واعتمده
 فراجع اه قل على الجلال (قوله قدر الظهر) أي ولو كان يصح تقديمه كظهر السليم والمراد الظهر عن
 حدث أو خبث بخلاف الستر والاجتهاد في القبلة فانه لا يشترط أن يتخلو قدرهما خلا فالبعضهم وعبارة
 سم قوله قدر الظهر أي طهر واحد ان كان طهر رفاهية فان كان طهر ضرورة اشتراط أن يتخلو قدر أطهار
 بتعد الفروض (قوله والصلاة) أي باخف يمكن لا يحدك ان كان ركعتين في حق المقيم وثنتين في
 حق المسافر وان أراد الاتمام بل وان شرع فيها بقصد الاتمام فعاد المانع بعد مجاوزة ركعتين فتستقر في
 ذمته ع ش (قوله بمقيم) الاولى يتم (قوله في جزء منها) أي وان لم يسع التحريم ع ش وعبارة حل
 لا خفاء أن الجزء يصدق بدون التكبير فكان القياس الوجوب بدونها وأجيب بان دون التكبير
 لا يكاد يحس فأسقطوا اعتباره وأنطوا الحكم بأدراك جزء محسوس من الوقت وأما في المقيس عليه
 فالمدار على مجرد الربط وهو حاصل بأي جزء كان وانما لم تدرك الجمعة بدون ركعة لان ذلك ادراك
 اسقاط أي للظهر وهذا ادراك ايجاب فاحتيط فيهما اه (قوله مع فرض قبلها) فلو أسلم الكافر وقد
 بقي من وقت العصر مثلاما يسع تكبيرة وخلا من الموانع ما يسعها والظهر وجبت الظهر وان كان ليس
 بخاطبها قبل ذلك ولا يرد عليه قوله تعالى قل للذين كفروا الآية لانه لما أسلم في وقت العصر كانه أسلم
 في وقت الظهر لان وقت العصر وقت لها وبه يلغز فيقال أسلم الكافر وقت العصر فوجبت عليه الظهر
 وكذا يقال في الحائض ح ف (قوله قدره) أي قدر الفرض الذي قبلها دون قدر طهره ان كان طهر
 الاولى يجمع به بين صلاتين بخلاف ما اذا كانت طهارة ضرورة فلا بد من ادراك قدر طهارة أخرى
 للفرض الثاني حل وم (قوله هذا) أي محل وجوب الصلاة مع التي قبلها الصالحة لجمعها معها ان خلا
 أي الشخص (قوله مع ذلك) أي مع قدر الفرض الذي زالت الموانع في وقته وطهره ع ش (قوله قدر

المؤداة فان خلا قدرها وقدر الطهر فقط (١٦٦) تعينت أو مع ذلك قدر ما يسع التي قبلها تعينت أما إذا لم يبق من وقتها قدر تحرم

المؤداة) أي بالنسبة لفعل نفسه (قوله) أما إذا لم يبق من وقتها قدر تحرم) بأن لم يبق شيء أو بقي دون تحريم
 اه حل وهو يقتضي أن الموانع لو زالت في أول وقت العصر وخلاتها قدر ما يسع الطهر والعصر مع
 الظهر لزمته الظهر (قوله والا) بأن كانت تجمع مع ما بعدها كالظهر والعصر لزمته معها في الشق الأول
 وهو قوله أما إذا لم يبق من وقتها إلخ بالشرط السابق وهو خلوه من الموانع قدر ما يسعها ويسع المؤداة أيضا
 حل فإرادته بالشرط الجنس والافهـ ما شرط أن يكتب أيضا قوله بالشرط السابق وهو قوله في المتن
 وخلا قدره مع قوله في الشرح هذا أن خلا إلخ لا قوله هذا أن خلا فقط خلا بعض الخواشي ح ف
 (قوله في الشق الأول) ولا يجب عليه شيء في الشق الثاني (قوله بالسن) قيد به لأن بلوغه فيها بالا احتلام
 يبطلها وقد يصور بما إذا أحس بنزول المني في قصة الذكر فنعاه من الخروج فإن الحكم فيه كذلك كما قاله
 حل وغيره وعليه فيكون التقييد بالسن للأغلب (قوله أتمها وجوبا) وإن لم يكن نوى الفريضة وعبرة
 شرح م ر وقوع أولها انفلا لا يمنع وقوع باقيها واجبا كحج التطوع وكالو شرع في صوم النفل لم يند
 اتمامه أو في صوم رمضان وهو مريض ثم شفي لكن تستحب الاعادة ليؤديها في حال الكمال انتهت
 بحرفها (قوله في الجمعة) أي في صلاتها بعد شروعه فيها وقبل اتمامها زى أي بجامع أنه شرع في غير
 الواجب عليه وعبرة م ر كالعبد إذا شرع في الظهر يوم الجمعة ثم عتق قبل اتمام الظهر وفوات الجمعة
 (قوله ولو في الوقت) الغاية للرد على من قال أنها لا تجزئ حيث أنه يجب عليه أعادتها (قوله بعد الجمعة)
 عبارة م ر بعد الظهر وهي أولى لأن الظاهر هي التي يتوهم عدم اجزائها (قوله فلا إعادة واجبة) بل
 تندب عن (قوله ولو طرأ مانع) لم يقل الموانع لعدم تأتى الجميع هنا كالكفر الأصلي والصبا وأيضا
 طرق واحد منها كاف وإن اتفقت غيره بخلاف الزوال فإنه لا يجب الصلاة معه إذا انتفت كلها ع ش
 (قوله أو نفاس) أي أو سكر بلا تعد ع ش (قوله قدر الصلاة) أي بأخف يمكن من فعل نفسه اه حج
 (قوله لزم مع فرض إلخ) إن قلت ما قبلها واجب قبل لأن الفرض إن المانع طرأ قلت ماذا كر ليس
 بل لازم لفرضه في نحو جنون متقطع استغرق وقت الأولى وطرأ وقت الثانية بعد من يسعها تأمل ع ش
 وفيه أنه حيثئذ يصير من زوال المانع المتقدم الآن يقال فيه الجهتان (قوله وأدرك قدره) أي الفرض
 قبلها مع قدر الصلاة وظاهره اتصال القدرين ويدل له قوله واستغرق المانع باقية لكن يبقى النظر فيما
 لو أدرك قدر الصلاة من وقتها وطرأ المانع وزال وقد بقي من الوقت قدرها أيضا فعاد فهل يجب الفرض
 قبلها لا أدرك قدره من وقتها وهو أحد القدرين المذكورين أو ألافوات انصاهما كل محتمل وأحل
 الأول أقرب كما تقدم إذا مدار على إدراك القدر فليتأمل ع ش وكتب أيضا لا يقال لأحاجة إلى إدراك
 قدر الفرض الثاني من وقت العصر مثلا لأنه وجب بأدراكه في وقت نفسه إذا فرض أن المانع إنما
 طرأ في وقت الثانية فيلزم الخلو منه في وقت الأولى لا نقول لا يلزم ذلك لجواز أن يكون المانع قائما به في
 وقت الأولى كله كالأول سلم الكافر أو بلغ الصبي بعد دخول وقت العصر مثلا ثم جن أو حاض فيه (قوله
 وفارق عكسه) وهو وجوب ما قبلها بأن وقت الأولى التي هي الظهر أو المغرب وقوله بخلاف العكس أي
 فإن وقت الثانية يصلح للأولى في الجمع وغيره كالتضاء فقوى تعلقه بالأولى فلذا لزم بأدراكه ما ذكر لأن
 وقت الثانية كأنه وقت لها وأيضاً وقت الأولى إنما هو وقت الثانية بطريق التبعية بدليل أنه لا يجوز
 تقديم الثانية على الأولى بخلاف وقت الثانية فإنه وقت الأولى لا بطريق التبعية حل (قوله كوضوء
 رهاية) بأن كان غير صاحب ضرورة حل

أولم يخل الشخص القدر المذكور فلا يلزم أن لم تجمع مع ما بعدها والالزمت معها في الشق الأول بالشرط السابق والتقييد بالخلو المذكور في الموضعين من زيادتي (ولو لم يسع فيها) بالسن (أتمها) وجوبا واجزائه لأنه إذا ما بشرطها فلا يؤثر تغير حاله بالكمال كالعبد إذا عتق في الجمعة (أو) بلغ (بعدها) ولو في الوقت بالسن أو بغيره (فلا إعادة) واجبة كالعبد إذا عتق بعد الجمعة (ولو طرأ مانع) من جنون أو غم أو حيض أو نفاس (في الوقت) أي في اثنا عشر واستغرق المانع باقية (وأدرك) منه (قدر الصلاة) وطهر لا يقدم أي لا يصح تقديمه عليه كتيميم (لزم) مع فرض قبلها إن صلح لجمعه معها وأدرك قدره كما فهم مما مر بالأولى لمنسكه من فعل ذلك ولا يجب معها ما بعدها وإن صلح لجمعه معها وفارق عكسه بأن وقت الأولى لا يصلح للثانية إلا إذا أصلاهما جمعا بخلاف العكس فإن صلح تقديم طهره على الوقت كوضوء رهاية لم يشترط إدراك قدر وقته لا مكان

تقديمه عليه أما إذا لم يدرك قدر ذلك فلا يجب لعدم تمكنه من فعله وتعبيره بما ذكر (قوله قلت ماذا كر) باب ليس يلزم) ينفيه قول المتن وطهر لا يقدم تدبره (قوله كوضوء رهاية) أي واحد ولو بصلاوات خلا فالمن اعتبر تعدده اه

أعم من قوله ولو حاضرت

أو جن والتقييد بطهر

لا يقدم من زيادتي

باب بالتنوين

(سن) على الكفاية

(أذان) بمجمة (واقامة)

لمواظبة السلف والخلف

عليهما والخبر الصحيحين

إذا حضرت الصلاة فليؤذن

لكم أحدكم (لرجل ولو

منفردا) بالصلاة وان بلغه

أذان غيره (لمكتوبة

ولو فاتت) لما سر والخبر

الآتي والخبر مسلم أنه صلى

الله عليه وسلم نام هو

وأصحابه عن الصبح حتى

طلعت الشمس

(قوله رحمه الله سن أذان)

قيل ان أهل الجنة

يعرفون أوقات الصلوات

التي كانت في دار الدنيا بهز

حلق مصاريع أبواب من

الجنان ليتلذذوا والافلا

تكليف اه شرح نزهة

القصاد لابن العماد (قوله

قول مخصوص) به يعلم أن

المراد من قوله سن أذان

فعل أذان لان الالفاظ

لا تتعلق بها حكم أفاده

سم على التحفة وقوله

يعلم به الخ يفيد أن الأذان

لغير الصلاة لا يسمى أذانا

وليس كذلك وان كان

أصل مشروعيته للاعلام

بها اه منه بالمعنى (قوله

حق للصلاة) وعليه

لا يؤذن في وقت الاولى من صلاتي جمع التأخير اه سم

باب الاذان

(قوله بالتنوين) قال ع ش عبر بباب لعدم اندراج تحت المواقيت التي عبر عنها بالباب (قوله سن أذان الى قوله ولو فاتت) اشتمل كلامه متناوئاً وشرحا على ست دعاوى سنهما وكونهما على الكفاية وكونهما الرجل وكون الرجل ولو منفردا وكونهما المكتوبة وكونها ولو فاتت فثبت الاولى بالمواظبة وأثبت الثانية والثالثة والخامسة بخبر الصحيحين وأثبت الرابعة بالخبر الآتي والسادسة بخبر مسلم (قوله على الكفاية) هذا لا يناسب قوله بعد ولو منفردا حل وعبرة ع ش قوله على الكفاية أي حيث كانوا جماعة قال مر اما في حق المنفرد فهم سنة عين وحينئذ فيشكل قول المصنف ولو منفردا الآن يقال مر بقوله سنة عين انه لا يطلب من غير المنفرد اذان لصلاة المنفرد ومراد الشارح أنه اذا فعله غيره لاجل صلته سقط عنه اه ع ش ووجه اشكال قول المصنف ولو منفردا أنه يقتضي أن يكون في حقه سنة كفاية قال شيخنا ح ف ويجاب بأنه ليس المراد منفردا عن غيره عند الاذان بل المراد منفردا بالصلاة كما قيد به الشارح وهذا لا ينافي وجود غيره والاشكال لا يرد الا اذا كان المراد الانفراد بالاذان لكن لا يكون في ذكره حيث نذر الرد على الضعيف القائل بأن المنفرد عن غيره لا يسن له الاذان لانه للاعلام اه (قوله أذان) هو لغة الاعلام وشرعا قول مخصوص يعلم به وقت الصلاة المفروضة والاقامة مصدر أقام وهي لغة كالاذان والاذان والاقامة من خصوصيات هذه الامة كما قاله السيوطي وشرعا في السنة الاولى من الهجرة ع ش وقوله يعلم به وقت الصلاة الخ يدل على أنه حق للوقت والمعتد مد أنه حق للصلاة بدليل أنه يؤذن للفاتة ح ف ويكفر جاحده لانه معلوم من الدين بالضرورة ع ش على مر (قوله لمواظبة السلف الخ) قال بعضهم السلف هم الصحابة والخلف من بعدهم وهو المشهور وقال بعضهم السلف ما قبل الاربع مائة والخلف من بعدهم وقدم العلة على الحديث لعمومها للاذان والاقامة بخلاف الحديث فانه خاص بالاذان وأيضا لدفع توهم الوجوب من قوله فليؤذن بخلاف المواظبة المذكورة فامها لا توهم الوجوب اه برماوى (قوله فليؤذن) استعمل الاذان فيما يشمل الاقامة أو تركها للعلم بها ع ش (قوله أحدكم) قالوا انما لم يجبا أي عملا بهذا الحديث لانهما اعلام بالصلاة ودعاء اليها مر ع ش (قوله لرجل) المراد به ما يشمل الصبي شوبري (قوله وان بلغه الخ) أي حيث لم يكن مدعوأ به أما اذا كان مدعوأ به بأن سمعه من مكان وأراد الصلاة فيه وصلى فيه فلا يندب الاذان اذا لم معنى له مر رى ع ش وعبرة قل على التحرير تنبيه لا يسن للمنفرد اذان اذا كان مدعوأ بآذان غيره بأن سمع الاذان في محل وقصد الصلاة فيه وصلى فيه اه (قوله لمكتوبة) متعلق بالاذان والاقامة على سبيل التنازع وقوله لرجل متعلق بسن قال سم وهل المراد المكتوبة ولو بحسب الاصل فيؤذن للمعادة أي حيث لم يفعلها عقب الاصلية أو تلحق بالنفل الذي يطلب فيه الجماعة فيقال فيها الصلاة جامعة النفس الى الثاني أميل (قوله لما سر) أي من قوله اذا حضرت الصلاة الحديث أي وهو دليل لسن الاذان للحاضرة في حق الجماعة وقوله وللخبر الآتي لعله خبر أي صعصة وقوله والخبر مسلم دليل لقوله ولو فاتت وفي أخذها غاية رد على الجديد القائل بأنه يقيم لها ولا يؤذن لفوات وقتها لان الاذان حق للوقت على هذا القول مر (قوله نام هو وأصحابه) اعترض بقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء تنام أعيننا ولا تنام قلوبنا وأجيب بأن رؤية الشمس ونحوها من وظيفة العين لامن وظيفة القلب والعين تنام ونومها لا ينافي استيقاظ القلب شيخنا ثم رأيت السؤال والجواب في حاشية ع ش على مر وقال بعد ذلك وقد يتوقف في هذا بأن يقظة القلب تدرك بها الشمس كما يقع ذلك لبعض

لا يؤذن في وقت الاولى من صلاتي جمع التأخير اه سم

فساروا حتى ارتفعت
ثم نزل فتوضأ ثم أذن
بلال بالصلاة فصلى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ركعتين ثم صلى صلاة
الغداة بخلاف المندورة
وصلاة الجنائز والنافلة
(و) سن له (رفع صوته
بأذان في غير مصلى أقيمت
فيه جماعة وذهبوا) روى
البخاري عن عبد الله بن
عبد الرحمن بن أبي صعصعة
أن أباسعيد الخدري قال له
اني أراك تحب الغنم
والبادية فإذا كنت في
غنمك أو باديتك
فأذنت للصلاة فأرفع
صوتك بالتداء فإنه لا يسمع
مدى صوت المؤذن جن
ولا انس ولا شئ الا شهد له
يوم القيامة سمعته من
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أي سمعت ما قلته لك
بخطاب لي ويكفي في أذان
المفرد اسماع نفسه بخلاف
أذان الاعلام كإسياني
(و) سن (عدمه فيه)
أي عدم رفع صوته بالأذان
في المصلى المذكور للا
يتوهم السامعون دخول
وقت صلاة أخرى والتصریح
بسن رفع الصوت وعدم
رفعه لغير المفرد مع قولي
(قوله أقيمت فيه جماعة)
أي بأذان حج في شرح
الارشاد اه

أمته فكيف هو صلى الله عليه وسلم وقد يجاب أيضاً بأنه فعل ذلك للتشريع لأن من نامت عيناه
لا يخاطب بإداء الصلاة حال نومه وهو صلى الله عليه وسلم مشارك لأمته الا فيما اختص به ولم يرد اختصاصه
صلى الله عليه وسلم بالخطاب حال نوم عينيه دون قلبه فتأمل بحروفه (قوله فساروا) والحكمة في
سيرهم منه ولم يصلوا فيه أن فيه شيطاناً وانظر حكمة سيرهم الى الارتفاع ولعله لانهم لم يقطعوا الوادي
الا حينئذ شيخنا وقد يدل عليه ما في رواية أخرى ارحلوا بنا من هذا الوادي فان فيه شيطاناً اطفئ حتى
(قوله ثم أذن بلال) أي بأمره صلى الله عليه وسلم مر ع ش وضمن أذن معنى أعلم فعده بالباء
والمراد به الاذان الشرعي بقريظة سياق كلامه خلافاً لمن قال المراد به اللغوي (قوله فصلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم الخ) ليس فيه دليل اسن الاذان للمفرد في الفاتحة بل للجماعة فيها وهو بعض المدعى
حل (قوله صلاة الغداة) أي الصبح (قوله بخلاف المندورة الخ) خرجت بالمسكوبة وقوله وصلاة
الجنائز أي لاهل البست مكتوبة في المتعارف بل ليست صلاة شرعية بدليل انه لا يحتب بها من حلف
لا يصلى حل (قوله والنافلة) فلا يسن لها الاذان والاقامة بل يكرهان حل (قوله وسن له)
أي لم يرد الصلاة ع ش (قوله في غير مصلى) كالبيت في رفعه فيه وان كان بجوار المسجد وحصل به
التوهم المذكور ع ش وكلامه شامل لثلاث صور بان لم يكن في مصلى أصلاً كبيته والبادية أو كان في
مصلى صلى فيه فرادى أو جماعة ولم يذهبوا وهذا على كلامه (قوله أقيمت فيه جماعة) ليس بقيد
بل مثله لو صلوا فرادى شوبري (قوله وذهبوا) تبع فيه الروضة وهو مثال لا قيد فلا يرفع مطلقاً أي
سواء ذهبوا أم مكثوا مر أي لانهم اذا لم يذهبوا يوههم أهل البلد اه ابن شرف أي فالمعتبر الايهام
بدخول الوقت وعدم دخوله وعبارة مر فلو لم يذهبوا فالحكم كذلك لانه ان طال الزمن بين
الادانين توهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى والالتوهم هو وقوع صلاتهم قبل الوقت لاسيما في يوم
الغيم اه (قوله روى البخاري) هذا دليل لرفع صوت المفرد بالأذان حل (قوله الخدري)
هو بالنصب ع ش (قوله قال له) أي لعبد الله وظاهر هذا ان المقول له عبد الله وفي شرح مسند
الشافعي للحاوي ان المقول له أبوه عبد الرحمن حل (قوله أو باديتك) أول التنويع وقوله فأذنت أي
أردت الاذان (قوله مدى صوت) المراد بالمدى هنا جميع الصوت من أوله الى آخره وقول الشوبري
أي غاية بعده لعل المراد به معناه اللغوي لانه يقتضي أنه لا يشهد الا من سمع غايته بخلاف من سمع أوله
وليس مراداً شيخنا (قوله جن ولا انس) ظاهره ولو كافر أو لا مانع منه بل دخل فيه ابليس لاسيما
شهادة للمؤذن لاعليه فلا يقال هو عدو لبني آدم فكيف يشهد لهم وقدم الجن على الانس لعلهم يسبقهم
عليهم في الخلق شوبري أي باعتبار أربابهم وقال شيخنا ح ف قدم الجن لتأثرهم بالأذان أكثر من
تأثر الانس اه (قوله ولا شئ) يحتمل أن يراد به غير الانس والجن مما يصح اضافة السمع اليه
ويحتمل أن يراد به الاعم ويشهد له الرواية الاخرى فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن انس ولا جن
ولا شجر ولا شجروا ان الله تعالى يخلق لها سنانا تشهد به يوم القيامة قاله الحاوي في شرح مسند الشافعي
شوبري (قوله الاشهد له) أي وشهادتهم سبب لقربه من الله لانه يقبل شهادتهم له بالقيام بشعائر
الدين فيجازه على ذلك ع ش وعبارته على مر الاشهد له أي بالأذان ومن لازمه الايمان لنطقه
بالشهادتين فيجازه على ذلك وهذا انما يحصل للمؤذن احتساباً بالمدام عليه وان كان غيره يحصل له أصل
السنة اه (قوله أي سمعت ما قلته لك) أي جميع ذلك وهو اني أراك الخ زى (قوله بخطاب لي)
أي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لابي سعيد الخدري اني أراك الخ (قوله كإسياني) أي في
قوله وجماعة جهر حل (قوله لتلايتوهم السامعون) أي حيث طالت المدة وعدم دخول الوقت

والحيث إذا قصرت حل (قوله أولى مما ذكره) حيث قال ويرفع المنفرد صوته ندباً بالمسجد وقعت فيه جماعة اه (قوله عدم السن) أي والمدعى سن العدم شورى و فرقى بينهما بأن عدم السن صادق بالإباحة وغيرها بخلاف سن العدم فإنه يفيد أن الفعل مكروه أو خلاف الأولى ع ش (قوله وسن اظهار الاذان) قال م ر واضابط أن يكون بحيث يسمعه جميع أهلها لو أصغوا إليه لكن لا بد في حصول السنة السكل من ظهور الشعار كذا كرفع لم أنه لا ينافي ما يأتي أن أذان الجماعة يكفي فيه سماع واحد له لانه بالنظر لاداء أصل سنة الاذان وهذا بالنظر لادائه عن جميع أهل البلد اه وعبرة اطفئ حتى قوله وسن اظهار الاذان أي لاجل ظهور الشعار بالنسبة للسكل اما في جانب واحد ان كانت صغيرة أو في أكثر ان كانت كبيرة فلو أذن في جانب واحد من بلد كبير حصلت السنة لأهل ذلك الجانب فقط (قوله واقامة) وهي ذكر مخصوص يقيم إلى الصلاة أي يكون سبباً للقيام لها ومن ثم سميت اقامة حل (قوله أو مجتمعين) بان يجتمع الخنثى مع الاناث بان يقيم الخنثى لمن فالحاصل ان الخنثى يقيم لنفسه وللاناث والاثى تقيم لنفسها وللاناث ويمتنع اقامة الخنثى مثله وللرجال واقامة الاثى للخنثى وللرجال فتجوز الاقامة في أربع وتمتنع في أربع وعبرة حل قوله أو مجتمعين هذا مطلق وسيأتي تقييده في قوله وشرط لغير نساء ذكورة فان هذا يقتضي ان الخنثى يقيم للخنثى وليس كذلك لاحتمال أنوثة الاول وذكورة الثاني اه بزيادة فيخص كلامه هنا باقامة الخنثى لنفسه وللنساء وباقامة المرأة كذلك وان كان كلامه يوهم اقامة المرأة والخنثى للخنثى وللرجال (قوله لاستنهاض الحاضرين) أي لطلب نهوضهم أي قيامهم قال ع ش يؤخذ منه انه لو احتيج إلى الرفع طلب وهو ظاهر اه (قوله لاعلام الغائبين) أي وضعه ذلك فلا ينافي سنه للمنفرد حل (قوله لم يكره) أي اذا لم تقصد الاذان الشرعي فان قصده حرماً عليها ذلك سم ع ش (قوله ان كان ثم أجنبي) قال م ر المعتمد الحرمة وان لم يكن هناك أجنبي لان رفع الصوت بالاذان من وظيفة الرجال ففي رفع صوتها به تشبه بالرجال وهو حرام اه فالحرمة توجد بأحد أمرين بقصد الاذان و برفع الصوت لمافي كل من التشبه عن وأقول يلزم من التحريم احتجاجاً بأنه شعار لرجال تحريم الاذان بالرفع صوت بعين هذه العلة وقد أوردت ذلك عليه فاعتذر بما فيه تأمل وقد يجاب بأنه انما يكون شعار الرجال اذا كان مع رفع الصوت سم ع ش ولا يشكل بجواز غنائها مع سماع الاجنبي له حيث لم ينحش منه فتنه لان الغناء يكره للرجال استماعه حيث لم ينحش الفتنة والاحرم والاذان يستحب له استماعه وهو مظنة للفتنة من المرأة فلو جوزناه للمرأة لادى إلى أن يؤمر الاجنبي باستماع ما قد ينحش منه الفتنة وهو ممتنع وكان مقتضى هذا حرمة رفع صوت المرأة بالقراءة في الصلاة وخارجها لان استماع القراءة مطلوب والذي اعتمده شيخنا عدم حرمة رفع صوتها بالقراءة لعدم سن النظر إلى القارئ بخلاف المؤذن فلو استحبناه للمرأة لأمر السامع بالنظر إليها فقد صرحوا بكراهة جهرها في الصلاة بحضرة أجنبي وعلوه بخوف الافتتان وانما لم يحرم رفع صوتها بالتلبية لانه لا يسن الاصغاء اليها ولان كل أحد مشتغل بالتلبية حل وعبرة اج على التحريم يؤخذ مما تقدم من ان فيه تشبهاً بالرجال ومن أنه يستحب النظر للمؤذن عدم حرمة رفع صوتها بالقراءة وان كان الاصغاء اليها مندوباً اه قال شيخنا ح ف و حرمة رفع صوتها بالاذان معلة بخوف الفتنة وباتشبه بالرجال فلا يرد الأمر بالجميل (قوله وان يقال الخ) ويجوز أي يقول لاحول ولا قوة الا بالله في اجابته حل (قوله في نحو عيد) وينبغي ندبه عند دخول الوقت وعند الصلاة ليكون نائباً عن الاذان والاقامة حجج والمعتمد انه لا يقال لامرأة واحدة لانه بدل عن الاقامة كما يدل عليه كلام الاذكار للنووي م ر وانظر هل يشترط فيه شروط المؤذن

(قوله والمعتمد انه لا يقال الخ) ولو كان كذلك لندب للمنفرد بل قياس كونه بمنزلة الاذان أو بمنزلة ما انه يسن له أيضاً مع أنه ليس كذلك كما صرح به في شرح الروض

في نحو عيده من نفل شرع فيه الجماعة وصلى جماعة ككسوف وتراويح (الصلاة جامعة) لوروده في خبر الصحيحين في كسوف الشمس
وبقاس به نحوه والجزآن، نصوبان (١٧٠) الأول بالاغراء والثاني بالحالية ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر ورفع

لانه نائب عن الاذان والاقامة فيكون المتنادي المند كورذ كرامثلاً ولا يشترط ذلك فليراجع شوبري
والظاهر الاشتراط لانه بدل عن الاقامة اطفيعي (قوله في نحو عيده) فلو اذن واقام في العيد ونحوه
فهو يحرم لتعاطيه عبادة فاسدة ولا فيه نظر والا قرب الاول قياساً على ما لو اذن قبل الوقت حيث يحرم
لكونه عبادة فاسدة لكن في شرح م. التصريح في هذه بكرة الاذان غير المكتوبة وقديقال
يمكن حله على ما اذا اذن لانية الاذان فيمتأمل ع. ش. (قوله وتراويح) وكل نفل شرعت له الجماعة
وكذا وترتسن جماعة له وتراخي فعله عن التراويح كما هو ظاهر بخلاف ما اذا فعل عقبها فان النداء لها
نداء له كذا قيل والا قرب انه يقوله في كل ركعتين في التراويح والترتسناً لانه بدل عن الاقامة لو كانت
مطلوبة شرح م. قال حج والذي يظهر ان التراويح ان فعلت عقب فعل العشاء لا يحتاج الى
نداء لها وكذا يقال في الوتر عقبها فحل استحباب النداء للتراويح اذا أخرت عن فعل العشاء اه. وهذا
انما يأتي على القول بانه نائب عن الاذان والاقامة مع انه تقدم انه نائب عن الاقامة فيأتي به مطلقاً
زي وشوبري ويرد عليه انه لا يسن للمنفرد ولو كان بدلاً عنها لسن له ويمكن ان يجاب بان البديل قد
لا يعطى حكم المبدل منه من كل وجه اطفيعي (فرع) لو اذن لحاضرة ففرغ منها فتدكر فائتة
فلا يؤذن لها لان تذكرها ليس كدخول وقتها الحقيقي وهو ظاهر شوبري (قوله في كسوف الشمس)
فان قيل حيث كان الكسوف ثابتاً بالنص كان الاول للمصنف ذكره في المتن وأجيب بانه ذكر العيد
لافضليته على الكسوف أو تكرره وهم قديقدمون المقيس على المقيس عليه ع. ش. (قوله
بالاغراء) أي بدال الاغراء وهو العامل قال ع. ش. أي احضروا الصلاة أو الزموا حال كونها
جامعة اه. (قوله ورفع أحدهما) على انه مبتدأ حذف خبره أو عكسه وفي كونه مبتدأ حذف خبره
عسرو يمكن تقديره لنا جماعة أي كائنة لنا عبادة جامعة أي وهي الصلاة بدليل السياق سم على حج
ونقله ع. ش. على م. فاندفع ما يقال ان جماعة لا يصح أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لانه تنكرة
ولامسوغ وحاصل الدفع ان الخبر يقتدر جاراً مجروراً مقدماً فتكون التنكرة مفيدة شيخنا ح. ف
(قوله للاولى) ولا يشترط ان يقصد به الاولى بل لو اطاق كان منصرفاً للاولى فلو قصد به الثانية فينبغي
أن لا يكتفى به حل (قوله كفوات) يشكل على هذا أن المرجح في المذهب أن الاذان حق
للفريضة فكان مقتضاه مطلبه لسكل فريضة ويجاب بان جمع الصلوات صيرها كصلاة واحدة ع. ش.
(قوله أولى) أي وأعم ووجه الاولوية ان قول الأصل لم يؤذن لغير الاولى شامل لما اذا والى بين الفوات
أو لم يوال مع أنه اذا لم يوال فانه يؤذن لغير الاولى ووجه العموم ان كلام الأصل لا يشمل صلواتي الجمع
والفائتة والحاضرة شيخنا (قوله فيها) أي الاقامة وقوله مع ان الأصل ظرف لقوله قيدت (قوله
والتكبير الأول والاخير) ولفظ الاقامة فيها مشني فان قلت ان معظم الاقامة مشني لان هذه ست كلمات
والباقي خمسة فرادى فكيف قال ومعظم الاقامة فرادى قلت أجيب عن ذلك بان معظمها فرادى بالنظر
اكتلماتها المفردة وهي ثمانية بدون التكبير والمثنى فيها ثلاثة (قوله عن ترك التكبير) أي ترك
استثنائه (قوله على نصف لفظه) هو ظاهر في تكبيرها الاول والاخير لانه مساو للأذان (قوله
ما قلناه) أي ان يشفع معظم الأذان ويوتر معظم الاقامة شيخنا (قوله بالترجيع) وهو أن يأتي

أحدهما وانصب الآخر
كما بينته في شرح الروض
وكالصلاة جامعة الصلاة
كما نص عليه في الام (و)
أن يؤذن (للاولى فقط
من صلوات والاها)
كفوات وصلاتي جمع وفائتة
وحاضرة دخل وقتها قبل
شروعه في الاذان ويقيم
لكل للاتباع في الاوليين
رواه في أولهما الشافعي
وأجد باسناد صحيح وفي
فائتتهما الشيخان وقياساً
في الثالثة فان لم يوال أو والى
فائتة وحاضرة لم يدخل وقتها
قبل شروعه في الاذان
لم يكف لغير الاولى الاذان
لها وتعييرى بذلك أولى
من قوله فان كان فوات
لم يؤذن لغير الاولى (ومعظم
الاذان مشني) هو معدول
عن اثنين اثنين (و) معظم
(الاقامة فرادى) قيدت
من زيادتي بالمعظم لان
التكبير أول الاذان أربع
والتوحيد آخره واحد
والتكبير الأول والاخير
ولفظ الاقامة فيها مشني مع
أن الأصل استثنى لفظ
الاقامة واعتذر في دقائقه
عن ترك التكبير بأنه
لما كان على نصف لفظه

في الاذان كان كأنه فرد والأصل في ذلك خبر الصحيحين أمر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة والمراد
منه ما قلناه فالاقامة احدى عشرة كلمة والاذان تسع عشرة كلمة بالترجيع وسيأتي (وشرط فيهما ترتيب) (قوله للاولى) فلو اذن لسكل لم
يصح اذان غير الاولى لعدم سنه لغيرها والأصل في العبادة اذا لم تطلب أن تكون فاسدة اه. شيخنا قويسني (قوله رحمه الله كفوات)

بالشهادتين

بالشهادتين أو بعساير أولاء قبل أن يأتي بهما جهرًا والمعتمد أنه ليس من الأذان بل هو سنة فيه بدليل أنه لو تركه صح أذانه ع ش وقوله بل هو سنة فيه قيل في حكمته تدبر كمتى الإخلاص بكونهما المخرجتين من الكفر المداخلتين في الإسلام وتذكر خفائهما في أول الإسلام وظهورهما بعد حل فلو ترك كلمة من غير الترجيع لم يصح أذانه ع ش (قوله وولاء) فلا يفصل بينهما بسكوت أو كلام طويل ويشرط أن لا يطول الفصل عرفا بين الإقامة والصلاة ولا يشترط لهما أية بل الشرط عدم الصارف فلو ظن أنه يؤذن أو يقيم للظهر فكانت العصر صح حل (قوله مطلقا) أي للمنفرد والجماعة فيؤخر رد السلام وتشميت العاطس إلى الفراغ وإن طال الفصل لأنه لما كان معذورا سويح له في التدارك مع طوله لعدم تقصيره بوجه فإن لم يؤخذ ذلك للفراغ بخلاف السنة كالتسكيم ولو لمصلحة شرع م ر (قوله وجماعة جهر) أن كان الجهر هو رفع الصوت فقد تقدم استعجابه وفيه أن الذي تقدم رفع فوق هذا فالجهر رفع بقدر ما يسمع واحد من الجماعة ورفع الصوت زيادة على ذلك لأن الجهر ضد الأسرار والأسرار أن يسمع نفسه والجهر أن يسمع غيره ورفع الصوت زيادة على ذلك لأن الجهر تأمل حل (قوله إسماع واحد منهم) أي بالفعل ويوجه بأن الغرض منه حضور الصلاة وهو لا يحصل إلا بذلك ويفرق بين هذا وما يأتي في الخطبة من الاكتفاء بالسمع بالقوة من الجميع بأن المقصود من الأذان إعلام من يسمع ليحضر بخلاف سماع الخطبة فإنه حضر بالفعل فاكتفى منه بالسمع بالقوة اه ع ش وشرط بعضهم في الواحد أن يكون مكلفا ذكر ع ش (قوله أو كلام) ولو عمدا ومثله يسير نوم أو انغماء أو جنون لعدم إخلال ذلك به ومثله الردة لأن الردة لا تبطل ماضى إلا أن اتصلت بالموت ويسن أن يستأنف الإقامة في ذلك لقريها من الصلاة بخلاف الأذان في الأولين حل (قوله وعدم بناء غير) أي وإن اشتبه بصوت أو قوله لأن ذلك يقع في لبس أي غالباً وشأنه ذلك حتى لو اتقى التوهم امتنع حل أي فلا ترد هذه الصورة وهي عدم الاشتباه واللبس كأن يتوهم أنهم يلبسون مثلاً أو يتجادلان بالذكر فقوله في لبس أي لبس الأذان بغيره (قوله ودخول وقت) أي في نفس الأمر م ر وهذا يفيد صحته مادام الوقت باقياً وتنتهي مشروعيته بفعل الصلاة بالنسبة لذلك المصلى وقول ابن الرفعة تهى بوقت الاختيار محمول على الأفضل ولو أذن قبل علمه بالوقت فصادفه اعتدبه بناء على ما تقدم من عدم اشتراط النية فيه وبه فارق التيمم والصلاة كذا قال الزركشي وأقره في شرح الروض خلافاً لظاهر كلام شرح البهجة حل أي لا اشتراط النية فيهما وقضية هذا الفرق أنه لو خطب للجمعة جاهلاً بدخول الوقت فتبين أنه في الوقت أجزاء لعدم اشتراط النية فيها ويحتمل عدم الأجزاء لأن الخطبة أشبهت الصلاة فقليل أنها بدل عن ركعتين سم أي والقائل بالصحيح لا يقطع بالنظر عن الضعيف (قوله لأن ذلك للإعلام به) هذا لا يجري الأعلى القول بأن الأذان حق للوقت للصلاة والمعتمد أنه للصلاة بدليل أنه يؤذن للمائة (قوله فلا يصح قبله) خصه بالذكر لاجل الاستثناء بعدد الأذان فلا يصح بعده أيضاً قل على التحريرويرد عليه الفاتحة فإن الأذان لها بعد خروج وقتها إلا أن يقال كلامه مفروض فيها إذا أذن للصلاة بعد خروج وقتها وكان فعلها في الوقت (قوله فن نصف ليل) ظاهره ولولا الأذان الثاني فإن قلت تقدم في تعريف الأذان الشرعي أنه إعلام بدخول الوقت والأذان قبل الوقت ليس إعلاماً بالوقت فالجواب أن الإعلام بالوقت أعم من أن يكون إعلاماً بأنه دخل أو قارب أن يدخل وإنما اختص الصبح بذلك من بين الصلوات لأن الصلوات من أول وقتها مرغ فيها والصبح غالباً عقب نوم فناسب أن توقظ الناس قبل دخول وقتها لتهيؤا لها ويدركوا فضيلة الوقت اه فتح الباري شوبرى أي وليغتسل الجنب (قوله إن بلا إلخ) النظر كيف يثبت هذا المدعى وهو كونه

وولاء) بين كلمتهما مطلقا (ولجماعة جهر) بحيث يسمعون لأن ترك كل منهما يخل بالإعلام ويكفي إسماع واحد منهم ولا يضر في الولاء تخال يسير سكوت أو كلام (و) شرط فيهما (عدم بناء غير) على أذانه أو إقامته لأن ذلك يقع في لبس وهذا ما قبله من اشتراط الجهر مطلقا واشتراط الترتيب والولاء في الإقامة من زيادتي (و) دخول (وقت) لأن ذلك للإعلام به فلا يصح قبله (الأذان صبح فن نصف ليل) يصح والأصل خبر أصح حين أن بلا يؤذن بليل فسكوا واشربوا

مثلها من وجب عليه إعادة الخس لنسيان صلاة منها اه م ر

يصح من كافر وغيره لانه عبادة وليس من أهلها ولا من امرأة وخنثى لرجال وخنثى كاماتهما طم أما المؤذن والمقيم للنساء فلا يشترط فيهما ذكورة وعلم مما مر أن الخنثى يسن له الإقامة لنفسه دون الأذن وذكر المقيم وتقييد الذكورة بغير النساء من زيادتي (وسن ادراجها) أي الإقامة أي الاسراع بهما (وخفضها) وهو من زيادتي (وترتيله) أي الأذان أي الثاني فيه للأمر بذلك في خبر الحاكم الا الخفض ولان الأذان للغائبين والإقامة للحاضرين فالأذن بكل منهما ما ذكر فيه (وترجييع فيه) أي في الأذان لو روده في خبر مسلم وهو ان يأتي بالشهادتين مرتين بخفض الصوت قبل أعادتهما برفعه فهو اسم للأول كافي المجموع وغيره وفي شرح مسلم أنه للثاني وقضية كلام الروضة كاصلها أنه لهما وسمى بذلك لان المؤذن يرجع الى رفع الصوت بعد أن تركه أو الى الشهادتين بعد ذكرهما (وتشويب) بمثابة من تاب اذا رجع (في) أذاني (صبح) لو روده به في خبر أبي داود وغيره باستناد جيد كافي المجموع وهو أن يقول بعد

من نصف الليل بهذا الحديث (قوله حتى نسمعوا أذان ابن أم مكتوم) أي تقر بوا من سماعه وكان معه بلال ليعلمه بالوقت فاندفع ما يقال ان أذان الاعشى وحده مكروه وكان اسمه عمر افسماه النبي عبد الله واسم أمه عاتكة وهو الذي نزل فيه عبس وتولى أن جاءه الاعشى الخ فتع الباري (قوله وشرط في مؤذن الخ) نعم يشترط فيمن نصبه الامام أو نائبه للأذان ان يكون بالغاعاقلا أمينا عارفا بالوقت بامارة أو بخبر ثقة عن علم اذرتبه ليخبره دائما فان اتقى شرط من ذلك لم يصح نصبه ولا يستحق المعلوم وان صح أذانه اه زى وقال شيخنا م يستحق المعلوم وفيه نظر لما سيأتي عنه في نصب من يكره الاقتداء به حيث قال يصح نصبه ولا يستحق المعلوم فهذا أولى منه قل على الجلال وقوله رتبته أي رتب الامام الثقة كالميقاني ليخبر المؤذن (قوله وتييز) وان لم يقبل خبره بدخول الوقت فلا تجوز الصلاة اعتداء على أذانه اه حل (قوله مطلقا) أي لنساء وغيرهن (قوله فلا يصح من كافر) ويحكم باسلامه اذا أتى به لنطقه بالشهادتين الا ان كان عيسوي أو لا يعتد بأذانه الا أن أعاده ثانيا والعيسوي من طائفة من اليهود ينسبون الى أبي عيسى اسحق بن يعقوب الاصبهاني كان يعتقد أن محمدا أرسل الى العرب خاصة تمسك بقوله تعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه حل وبرماوى (قوله وخنثى) فضيته امتناع أذان وإقامة الخنثى للخنثى فليتأمل مع قوله فيما مر منفردين أو مجتمعين الا أن يخص ما تقدم بما اذا اجتمع الخنثى مع النساء وقوله فلا يشترط فيهما ذكورة بل يشترط في أحدهما وهو المؤذن وكتب أيضا قضية ما هنا أنه يصح أذان المرأة للنساء وتقدم أنه ان كان بقدر ما يسمع من يكره وكان ذكر الله أي فهو ليس بأذان وانه ان كان ثم رفع صوت حرم ان كان ثم أجنبي الا أن يحمل كلامه هنا على الرفع مع عدم أجنبي ويكون جاريا على طريقته هو وان كان المعتمد أنه حرام مع الرفع مطلقا وهذا ظاهر وقد وقع لكثير التوقف في كلام الشارح شو برى (قوله كاماتهما لهم) قال في شرح البهجة وقد يتوقف في هذا القياس ووجهه أنه انما امتنع ما تمتهما للرجال لارتباط صلاة المأموم بصلاة الامام وهنا لا ارتباط ويجب بأن الأذان وسيلة للصلاة فأعطى حكم المقاصد كذا بخط زى خضر (قوله فلا يشترط فيهما) أي في كل منهما ذكورة فلا ينافي في اشتراطها في أحدهما وهو المؤذن سم (قوله مما مر) أي من قوله وسن إقامة لأذان لغيره أي للمرأة والخنثى (قوله فهو اسم للأول) معتمده هو قوله بخفض الصوت والثاني هو قوله برفعه ع ش قال العلامة الرشيدى على شرح م قوله فهو اسم للأول لا يحنى أن المناسب لهذا التوجيه أي قوله لان المؤذن الخ أن يكون اسما للثاني لانه الذي يرجع اليه وحينئذ فتسمية الاول به مجاز من تسمية السبب باسم المسبب اذ هو سبب الرجوع اه (قوله من تاب اذا رجع) لان المؤذن دعا الى الصلاة بالجميع لئلا ينم عا دفا عاليا بذلك وخص بالصباح لما يعرض للنائم من التكاسل بسبب النوم ويشوب في أذان الفائت أيضا كما صرح به ابن عجيل اليمنى نظر الاصله شرح م (قوله الصلاة خير من النوم) أي اليقظة للصلاة خير من راحة النوم فاندفع ما يقال لافائدة في هذا الاخبار لان من المعلوم أن الصلاة خير من النوم (قوله وقيام فيهما) فيكره كل للقاعد والمضطجع أشد كراهة وللا كعب المقيم بخلاف المسافر للحاجة الا أن الاولى خلافه والوجه أن كلام من الأذان والإقامة يجزئ من المائتي وان بعد عن محل ابتداءه بحيث لا يسمع آخره من سمع أوله ان فعل ذلك لنفسه أو لمن يمشى معه حل (قوله ان احتيج اليه) ظاهره أنه قيد في كل من الأذان والإقامة وليس كذلك بل هو قيد في الإقامة فقط وأما الأذان فيطلب فيه أن يكون على عال مطلقا كافي شرح م

يابلل ثم فناد ولأنه أبلغ في الاعلام ووضع مسبتيه في صماحي أذنيه في الاذان (و) توجه (القبلة) لأنها أشرف الجهات ولأن توجيهها هو المنقول سلفا وخلفا وذ كرسن انقيام والتوجه في الإقامة مع جعل كل منهما سنة مستقلة من زيادتي وكذا قول (وأن يلتفت بعنقه فيهما عينا مرة في حي على الصلاة) مرتين في الاذان ومرة في الإقامة (وشمالا) (١٧٣) مرة في حي على الفلاح) كذلك من غير

تحويل صدره عن القبلة وقدميه عن مكانهما لأن بلا لا كان يفعل ذلك في الاذان كافي للصحيحين وقيس به الإقامة واختص الالتفات بالحيعة لئلا يفتت عنهما خطاب آدمي كالسلام من الصلاة بخلاف غيرها (و) أن (يكون كل) من المؤذن والمقيم (عدلا) في الشهادة لأنه يخبر بأوقات الصلوات فهو أولى من الصبي والعبد بذلك (صبيتا) أي على الصوت لأنه أبلغ في الاعلام (حسن الصوت) لأنه أبعث على الاجابة بالحضور (وكرها) أي الاذان والإقامة (من فاسق) لأنه لا يؤمن أن يأتي بهما في غير الوقت (وصبي) كالفاسيق (وأعمى وحده) لأنه ربما يغلط في الوقت وذكر الثلاثة من زيادتي (ومحدث) خبر الترمذي لا يؤذن الامتصاص وقيس بالاذان الإقامة (و) الكراهة (لجنب أشد) منها للمحدث لغلط الجنبه (و) هي (في إقامة) منهما (أغلظ) منها في أذانها لقربهما من الصلاة (وهما)

(قوله قم فناد) دليل لسمية القيام لا بقيد كونه على عال لأنه لا يدل عليه (قوله ووضع مسبتيه) أي أتمتهما لأنه أجمع للصوت وبه يستدل الاصم والبعيد على كونه أذانا شرح م ومنه يؤخذ ندب وضع غيرهما عند فقدهما بخلاف التشهد لا يقوم غيرهما مقامها الاتصال بالقلب وهو مفقود في غيرها (قوله وتوجه لقبلة) أي أن لم يحتج إلى غيرها والا كمنارة وسط البلد فيدور حولها (قوله وان لم يلتفت) انظر وجه الايمان به مؤولا ولا هو لأني به كسابقه مصدر اصبر يحال يقال أتى به كذلك ليعطف عليه ما بعده لانا نقول ليس بضروري لأنه يجوز أن يكون هنا صريحا ويأتي بأن في المتن بعده مع رعاية الاختصار هنا تأمل شو برى (قوله مرتين) حال من حي على الصلاة أو من فاعل يلتفت أي حال كونه قائلا ذلك مرتين الخ شيخنا (قوله خطاب آدمي) أي وغيرهما ذكر الله وقوله كالسلام أي فانه يلتفت فيه دون ما سواه لأنه خطاب آدمي ويفارق كراهة التفات الخطيب في الخطبة بأنه يعظ الحاضرين فالادب في حقه أن لا يعرض عنهم شرح م (قوله عدلا) أي عدل رواية بالنسبة لاصل السنة وأما كمالها فيعتبر فيه كونه عدل شهادة وبه يجمع بين كلام الوالد م في شرحه (قوله أي على الصوت) فالصوت مغاير لحسن الصوت ولا ينافي ما مر من سن خفض الإقامة لان المراد خفضها بالنظر للاذان (قوله لأنه ربما يغلط في الوقت) من باب علم يؤخذ منه أنه لو كان يؤذن بقول مؤقت لم يكره حل (قوله ومحدث) أي غير فاقد الطهورين الا ان أحدث في الاثناء فان الأفضل كماله لأنه دوام فيتوسع فيه ولا يستحب قطعه ليتوضأ فله في شرح المذهب عن الامام الشافعي وأصحابه وحينئذ يقال لنصورة يستحب فيها الاذان للمحدث حل ومثل المحدث ذو نجاسة غير مفعول عنها لان المطلوب منه أن يكون بصفة المصلي وظاهر هذا أنه لا فرق بين النجاسة في الثوب وغيرها ولا بعد التزامه شو برى (قوله لقربهما من الصلاة) يؤخذ من هذه العلة أن إقامة المحدث أغلظ من أذان الجنب وهو المتمدن خلافا لاسنوي حيث قال بتساويهما ع ش على م (قوله أي مجموعهما) المراد بالمجموع كل واحد على انفراده ع ش وعبرة الشو برى المراد بالمجموع كل واحد منضم إلى الآخر والظاهر أنها أولى شيخنا (قوله على الاذان) وإنما كان الاذان أفضل منها لقوله صلى الله عليه وسلم المؤذنون أطول أعناق يوم القيامة أي أكثر رجاء لان راجي الشيء بعد عنقه اليه وقيل بكسر الهمزة أي اسرعا إلى الجنة وإنما واطب النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده على الامامة ولم يؤذنوا لاشتغالهم بمهمات الدين التي لا يقوم غيرهم فيها مقامهم ولهذا قال عمر لولا الخلافة لاذنت وإنما كان الاذان أفضل مع كونه سنة والامامة فرض كفاية لان السنة قد تفضل الفرض كذا السلام مع ابتدائه شرح م (قوله قالوا الخبر الخ) وجه التبري أن هذا الحديث لا يدل على أنهما أفضل من الامامة لانها فرض كفاية وفيها فوائد وان كان المعتمد أن الاذان وحده أفضل من الامامة وهي أفضل من الإقامة حل وعبرة ع ش انما أسنده لهم لجواز أن يقال لا يلزم من الشهادة لفضل الاذان على الامامة بل يجوز أن يكون فيها فضل أكثر من ذلك اه ولو سلمت دلالاته على ذلك فهو يدل على أن الاذان وحده أفضل مع أن مدعاه أنهما معا أفضل كما قاله (قوله مؤذنان لمصلي مسجداً أو غيره) ولعل المراد يؤذنان على

أي الاذان والإقامة أي مجموعهما كما صرح به النووي في نسكته وان اقتصر في الاصل كغيره على الاذان (أفضل من الامامة) قالوا الخبر لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا شهد له يوم القيامة ولأنه لاعلامه بالوقت أكثر نفعاً منها (وسن مؤذنان لمصلي) مسجداً أو غيره تأسيابه صلى الله عليه وسلم (فيؤذن واحد) الصبح (قبل فجر) بعد نصف الليل (وأخر بعده) خبران بلا لا يؤذن بليل السابق فان

قوله بالسجد (و) سن
(لسامعها) أى لسامع
المؤذن والمقيم قالوا ولو محدثا
حدثا أكبر (مثل قولهما)
خبر مسلم اذا سمعتم المؤذن
فقولوا مثل ما يقول ثم
صلوا على ريقاس بالمؤذن
المقيم وهو من زيادتي (الافى)
حيصلات وتشويب وكنتي
اقامة فيجولق) في كل كلمة
في الاقول بان يقول لاحول
ولا قوة الا بالله لقوله في خبر
مسلم واذا قال حي على الصلاة
قال أى سامعه لاحول ولا
قوة الا بالله واذا قال حي
على الفلاح قال لاحول ولا
قوة الا بالله أى لاحول عن
معصية الله الابه ولا قوة على
طاعته الا بمعونته ويقاس
بالاذان الاقامة قال في
المهمات والقياس أن السامع
يقول في قول المؤذن ألا
صلوا في رحالكم لاحول
ولا قوة الا بالله والحيعة
مركبة من حي على الصلاة
وحي على الفلاح والحوقة
من لاحول ولا قوة الا بالله
ويقال فيها الحوقلة
(ويقول) في الثاني (صدقت
وبررت) مرتين لخبر
ورد فيه قاله ابن الرفعة
وبررت

(قوله وتكره لمن في
صلاة الاحيعة والتشويب
استثناؤهما منقطع لانهما

التناوب هـ نادى وقت وهذا في آخر حيث لم يتسع المسجد لأنهم ما يؤذنان في وقت واحد وحينئذ
يكون قوله فيؤذن واحد قبل فراح من جملة فوائد التعدد لأن هذا فائدة التعدد فقط حل وعبرة
شرح م ر ومن جملة فوائد التعدد أن يؤذن واحدا (قوله وسن لسمعها) حيث لم يكن مصليا
ولولنفل ولم يكره له الكلام كقاضى الحاجة والمجامع ومن يسمع الخطيب حل وفي شرح حجج على
المنهاج تقييده أى السامع بان يفسر اللفظ أى يميز حرفه والالم يعتد بسماعه نظير ما يأتي في السورة للامام
عش وعبرة البرماوى قوله ولسمعها أى ولو بصوت لم يفهمه وان كره اذانه واقامته فان لم يسمع الا
آخوه أجاب الجميع مبتدئا بأوله اه (قوله أى لسمع المؤذن والمقيم) فلو كثر المؤذنون قال ابن عبد السلام
يجيب كل واحد باجابة لتعدد السبب واجابة الاول أفضل الا في الصبح والجمعة فهما سيان لانهما
مشروران م ر فان اذنا معا كفى اجابة واحد منهم ولا نسن اجابة اذان نحو الولادة وتغول الغيلان ولو
ثنى حنى ألفاظ الاقامة أجيب مثنى سم شو برى (قوله قالوا ولو محدثا) لعل حكمة التبري احتمال
الحديث المذكور بعد التخصيص بغير الجنب ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم كرهت أن أذكر الله
الاعلى طهر عش وعبرة حل ولو محدثا حدثا أكبر كالحيض والنفاس ونبرأ منه ميلا لما قاله السبكي
ان الجنب والحائض لا يجيبان وقال ولده لا يجيب الجنب وتجب الحائض لطول أمدها اه وعبرة
شرح م ر وحج وان كان جنباً أو حائضاً ونحوهما خلافا للسبكي اه فظاهرهما اعتداده وقضيته عدم
كراهة اجابة المحدث والجنب والحائض ويشكل عليه كراهة الاذان والاقامة لهم اه م ر وفرق شيخ
الاسلام بان المؤذن والمقيم مقصران حيث لم يتطهرا عند مراقبتهما للوقت والمجيب لا تقصير منه لان
اجابته تابعة لاذان غيره وهو لا يعلم غالباً وقت اذانه سم على حجج (قوله لخبر مسلم) وروى الطبراني
بسند رجاله ثقة الا واحد اختلف فيه وآخراً قال الحافظ الهيثمي لأعرفه ان المرأة اذا أجابت الاذان
أو الاقامة كان لها بكل حرف ألف ألف درجة وللرجل ضعف ذلك شرح حجج (قوله مثل قولهما)
بأن يأتي بكل كلمة عقب فراغ منها كما يدل عليه قوله في الحديث فقولوا الخ لكن بحث الاسنوى
الاعتداد بابتدائه مع ابتدائه فراغاً ما أم لا ورده ابن العماد بان المنقول انه لا يكفي للتعقيب في الخبر اه
ملخصاً من شرح حجج قال سم ينبغي أن لا يترأخى عنه بحيث لا يعد جواباً لله أفهم انه لا يضر الفصل
القصير اه وأخذوا من قوله مثل ما يقول ولم يقل مثل ما يسمع أنه يجيب في الترجيع وان لم يسمعه
ويؤخذ من ترتيبه القول على النداء الصادق بالكل والبعض ان قولهم عقب كل كلمة للافضل فلو سكنت
حتى فرغ كل الاذان ثم أجاب قبل فاصل طويل عرفا كفى في أصل سنة الاجابة كما هو ظاهر ويقطع
الاجابة نحو الدعاء والدكر وتكره لمن في صلاة الاحيعة والتشويب أو صدقت فانه يبطلها ان تعمد
وعلم والمجامع وقاضى حاجة بل يجيبان بعد الفراغ كمصل ان قرب الفصل شرح حجج ومثله م ر (قوله
فيجولق) الاولى فيجولق لان المشهور فيها الحوقلة لا الحوقلة (قوله في كل كلمة) أى من الحيصلات
وفي معنى اللام والثانية على بابها فلا يلزم تعاقب حرفي جو بمعنى واحد بعامل واحد (قوله والقياس)
أى على الحيعلتين بجامع الطاب برماوى (قوله يقول) أى بعد الاذان بتمامه أو بعد الحيعلتين
وإنما يقول المؤذنون ألا صلوا في رحالكم في الآية المظلمة والمظطرة (قوله مركبة من حي على الصلاة
الخ) أى من هذا اللفظ ولا يشترط لصحة ذلك أن يأخذ من كل كلمة بعض حرفها فاندفع ما يقال
الحيعة مأخوذة من حي على فقط اه عش (قوله في الثاني) أى التشويب عش (قوله وبررت)

ليس من الاجابة في شيء ولذا سؤل م ر عبارة التحفة والعباب الى قوله فان قال في التشويب صدقت
وبررت أو قال حي على الصلاة أو الصلاة خبر من النوم بطاب صلاته اه فله درهم لكن يأتي أن المأموم يقول صدقت في أنساه
زاد

بكسر الراء أي صرت ذا رأي خير كثير (و) في الثالث (أقامها الله وأدامها) (١٧٥) وجهائي من صالحي أهلها) لوروده

في خبر أي داود وهذا من زيادتي والقياس أن يأتي به مرتين (و) سن (الكل)

من مؤذن ومقسم وسامع ومستمع (أن يصلي ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغ) من الاذان والاقامة بخبر مسلم السابق ويقاس بالسامع فيه غيره ممن ذكر (ثم) يقول (اللهم رب هذه الدعوة) أي لاذن والاقامة (إلى آخره) تمتبه كافي الاصل التامة والصلاة القائمة آت محمدا الوسيطة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته والتامة السالمة من تطرق نقص اليها والقائمة التي ستقام والوسيلة منزلة في الجنة والمقام المحمود مقام الشفاعة في فصل القضاء يوم القيامة والذي منصوب بدلا مما قبله أو بتقدير أعني أو مرفوع خبر المبتدأ محذوف وذ كر ما يقال بعد الاقامة مع ذكر السلام من زيا في (باب) بالتثنية (التوجه) للقبلة بالصدر لا بالوجه (شرط

زاد في العباب وبالحق نطق ع ش (قوله بكسر الراء) أي وفتحها ع ش (قوله أن يصلي ويسلم) ويحصل أصل السنة بأي لفظ أتى به ما يفيد الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم ومعلوم أن أفضل الصيغ على الرجوع صلاة التشهد فينبغي تقديمها على غيرها ومن الغير ما يقع للؤذين من قولهم بعد الاذان الصلاة والسلام عليك يا رسول الله إلى آخر ما يأتون به فيمكن ع ش (قوله ثم اللهم الخ) وظاهر أن كلام من الاجابة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم سنة مستقلة فلو ترك بعضها سن له أن يأتي بالباقي ع ش (قوله والفضيلة) عطف بيان أو من عطف العام وقيل الوسيطة والفضيلة قبستان في أعلى عليين احدهما من لؤلؤة بيضاء يسكنها النبي صلى الله عليه وسلم وآله والاخرى من باقوتة صفراء يسكنها ابراهيم وآله برماوى ومثله م ر وكتب عليه ع ش قوله يسكنها ابراهيم ولا ينافي هذا سؤاله صلى الله عليه وسلم لهما على هذا الجواز أن يكون هذا السؤال التنجيما وعده من أنهما له ويكون سكنى ابراهيم وآله فيها من قبله صلى الله عليه وسلم اه بحر وفه (قوله وابعثه) أي أعطه ومقاما مفعول لابعثه لتضمنه معنى أعطه أو مفعول فيه أي أقمه في مقام أو حال أي ابعثه ذا مقام محمود ونكرم مع أنه معين لانه أنعم كانه قيل مقاما أي مقام محمود بكل لسان كذا في شرح البخاري للمصنف شوبري (قوله الذي وعدته) أي بقولك عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا (قوله تطرق نقص) كالرياء والعجب (قوله مقام الشفاعة) هذا ما عليه إجماع المفسرين كما قاله الواحدى وقيل شهادته لامتة وقيل اعطاؤه لواء الحدي يوم القيامة وقيل هو أن يجلسه الله تعالى على العرش وقيل هو كون آدم ومن دونه تحت لوائه يوم القيامة من أول عرصاتهما إلى دخولهم الجنة قاله حجج في الجواهر انظم وفائدة الدعاء بذلك مع أن الله وعده به طلب الدوام أو الإشارة لتدب دعاء الشخص لغيره قاله المؤلف شوبري ويجوز أن يكون لظاهره شرفه وعظم منزلته م ر أو لا يصل الثواب للداعي ع ش

باب بالتنوين

المقصود من هذا الباب قوله ومن صلى في الكعبة الخ وأما كونه شرطاً والاستثناء منه فذكر كور بالتبع فلا يقال انه مكرر مع ما يأتي في شروط الصلاة وقد يقال ذكره هنا وإن كان سيأتي توطئة لما بعده شيخنا وكان صلى الله عليه وسلم يصلي أولا إلى الكعبة يرحى ثم أمر بالتوجه إلى بيت المقدس وكان يحمل الكعبة بينه وبينه ولما هاجر لم يزل على استقبال بيت المقدس جعل الكعبة خلف ظهره فشق عليه ذلك فسأل جبريل أن يسأل ربه التوجه إليها فنزل قوله تعالى قد نرى قلبك وجهك في السماء الآية فأمر باستقبال الكعبة بعد أن صلى من الظهر ركعتين بعد الهجرة بستة أو سبعة عشر شهرا وقول بعضهم أول صلاة صلاها إلى الكعبة العصر مراده صلاة كاملة اه قال السيوطي قال ابن العربي نسخ الله القبلة مرتين ونكاح المتعة مرتين ولحوم الجر الاهلية مرتين ولا أحفظ رابعا وقال أبو العباس العوفي رابعها الوضوء مما مسته النار وقد نظمت ذلك فقلت

وأربع تكرر النسخ لها * جاءت بها النصوص والآثار

لقبلة ومتعنة وجر * كذا الوضوء مما تمس النار

وزيد خامس وهو الخمر شوبري (قوله التوجه) أي يقينا في القرب وظنا في البعد (قوله لا قبله) سميت قبله لان المصلي يقابلها وكعبة التمسك بها أي تر بها وقال م ر لاستدارتها وارتفاعها (قوله بالصدر) أي حقيقة في القيام والجلوس والقوة في الركوع والسجود والمراد بالصدر جميع عرض البدن

القنوت على معتمد م ر والفرق بينهما انه في القنوت متضمن للثناء فهو بمعنى انك تقضي مثلا وأما هنا فهو معنى الصلاة خير

من النوم ولا أثر للخطاب حيث كان بمعنى الثناء (قوله يصلي أولا إلى الكعبة) قال حجج على العباب كان أول أمره يستقبل بيت المقدس بأمر ربه في وجهه وبرأيه في وجه آخر وعلى الأول فقيل بقرآن وقيل بغيره وكان يجعل الكعبة الخ فكان يقف بين اليمانيين اه

الصلاة فتعين أن يكون فيها وخبر الشيخين أنه صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين قبل الكعبة أى وجهها وقال هذه القبلة مع خبر صلوا كما رأيتموني أصلى فلا تصح الصلاة بدونه اجاعاً ما العاجز عنه كمر يض لا يجد من بوجهه إليها ومربوط على خشبة فيصلى على حاله ويعيد وجوبا (الافى) صلاة (شدة خوف) مما يباح من قتال أو غيره فرضا كانت أو نفل فليس التوجه بشرط فيها كما سيأتى فى باب

(قوله لأن سياق الكلام الخ) أى كلام الآية الشريفة (قوله وقيل باسكان الباء م) إنما اقتصر عليهما لأنهما الرواية والأففية لغة ثالثة وهى كسر القاف وفتح الباء كفى آية ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل الخ (قوله لأن الاستقبال لا خلاف فيه) نظر فى هذا الى كون التوجه مراداً منه فى المتن استقبال الجهة نظرا الى ظاهر قوله شطر المسجد الحرام بحسب المعروف وهو مأخوذ من كلام سم فى حاشيته (قوله لا يصح جواب من أجاب الخ) لكنه ملائم

فلو استقبل طرفها فخرج شئ من العرض عن محاذاتها لم يصح حج شوبرى وكذا لو خرج بعض صف طويل امتد بقر بها ولو بأخريات المسجد الحرام عن محاذاتها يقينا فتبطل صلاته أما الصف البعيد عنها فتصح صلاته وإن طال الصف من المشرق الى المغرب لكن مع انحراف طرفه لاني صغير الحجم كلما زاد بعده زادت محاذته كالتار الموقدة من بعد اه زى قال حل بالصدر أى اذا كان قائماً أو قاعداً أو بجملته فى غير القيام كالركوع والسجود ولو صلى مضجعا فلا استقبال بمقدم البدن أى بالصدر والوجه كما سيأتى وفى المستلحق لا بد أن يكون أخصاه للقبلة أى ووجهه أيضاً بان يرفع رأسه كما سيأتى فتقييد الشارح بالصدر بالنظر للغالب وكذا قوله لا بالوجه ح ف وقال الرشيدى إنما قيد بالصدر لان الكلام هنا فى صلاة القادر فى الفرض كما هو نص المتن فلا يرد أنه قد يجب بالوجه بالنسبة للمستلحق لان تلك حالة عجز وسيأتى لها حكم يخصها فاندفع ما فى حاشية الشيخ وعبارة الشيخ قوله بالصدر ظاهره أنه لا فرق فى ذلك بين القائم والقاعد والمستلحق وليس مراداً لما يأتى ان الاستقبال فى حق المستلحق بالوجه وفى حق المضطجع بمقدم بدنه ثم قوله لا بالوجه إنما اقتصر عليه لكونه نفياً لما قد يقتضيه التعبير بالتوجه فانه ظاهر فى المقابلة بالوجه فلا يقال نحو اليد تارة ع فيه المفهوم وان مفهوم قوله بالصدر أنه لا يضرب خروج نحو اليد عن القبلة وقوله لا بالوجه يدل على خلافه وقضية قوله بالصدر أن خروج القدمين عن القبلة لا يضرب وهو كذلك (قوله وجهك) المراد بالوجه الذات والمراد بالذات بعضها كالصدر فهو مجاز مبنى على مجاز لاحق لغوية (قوله المسجد الحرام) أى الكعبة (قوله أى جهته) المراد بالجهة العين والجهة تطلق على العين واطلاقها على غيرها مجاز بل ادعى بعضهم أنها لا تطلق الا على العين سم وزى وفى الخادم ليس المراد بالعين الجدار بل أمر اصطلاحى أى وهو سمت البيت وهو آؤه الى السماء السابعة والارض السابعة حج شوبرى (قوله والتوجه الخ) لاحاجة اليه لأن سياق الكلام فى الصلاة شيخنا (قوله وخبر الشيخين الخ) أتى بهذا ليبين المراد من الآية لأن المسجد عام زى أى فيكون من اطلاق السكك وإرادة الجزء (قوله قبل) بضم القاف والباء وقبل باسكان الباء م (قوله مع خبر الخ) أتى به لأن قوله هذه القبلة لا يدل على وجوب الاستقبال وأيضاً يحتمل الخصوصية (قوله بدونه اجاعاً) أى بدون التوجه الاعم من أن يكون للجهة أو للعين لان الاستقبال لا خلاف فيه وإنما الخلاف هل الاستقبال للعين أو للجهة بين الشافعى والمالكي فلا يقال ان قوله اجاعاً مشكل فان المالكية لا يبطلون الصلاة عند استقبال الجهة وان لم يستقبل العين لان الضمير راجع الى التوجه لا بقيد كونه للعين فالعنى ان الصلاة بدون الاستقبال من حيث هو باطلة اجاعاً فلا ينافى ان فى جزئيات الاستقبال خلافاً اه وقوله فان المالكية الخ وكذا هو قول عندنا يجوز استقبال الجهة وان لم يستقبل العين كما يؤخذ من شرح البهجة وصرح به فى التنبيه ومن هذا يعلم أنه لا يصح جواب من أجاب عن هذا الاشكال بأن المراد اجاعاً مذهبي شيخنا شهاوى (قوله لا يجد) أى فى محل يجب طلب الماء منه ولو باجرة فاضلة عما يعتبر فى الفطرة ع ش (قوله الا فى صلاة) هذا استثناء متصل ان كان مستثنى من القادر حساً ما اذا كان مستثنى من القادر الشرعى والحقى معافى ومنقطع اذا لم يدخل لانه قادر حساً عاجز شرعاً وكذا ان أردنا القادر شرعاً يكون منقطعاً وقوله الا فى نقل استثناء متصل على الثلاثة تأمل (قوله مما يباح) أى خوف مما يباح متولده أى ما يشأ عنه لاجل قوله أو غيره كالنار والسبع فان النار مثلاً لا تباح وإنما يباح

قصر السفر لان النفل يتوسع فيه كجواز قاعدا للقادر (فلمسافر) سفرا مباحا (تنفل) ولوراتبا صوب مقصده كما يعلم عما يأتي (را كجوامشيا) لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلى على راحلته في السفر حينما توجهت به أى في جهة مقصده رواه الشيخان وفي رواية لها غير أنه لا يصلى عليها المكتوبة وقيل بالراكب الماشى وخرج بما ذكره العاصي بسفره والهاشم والمقيم ويشترط مع ذلك ترك الفعل الكثير كركض وعدو بالحاجة

(قوله ويجاب بأن الغاية الخ) والكسوف واردة أيضا على هذا الجواب (قوله وظاهره أن الواجب الخ) عبارة المجموع لا يشترط سلوك نفس الطريق بل الشرط جهة المقصد المعلوم فلو لم يسر إليه في طريق معين فله التنفل الى جهته ومن ثم لا يضر خروجه الى الدابة ولو بفعل ركبها ولا خروج الماشى في معاطف الطريق التي بمقصده وجهاته وان طال لان ذلك كله من جملة مقصده وموصل اليه ولا بد منه

ما ينشأ عنها وهو الفرار منها اه شيخنا هذا ان فسرنا الغير بالنار ونحوها فان فسر بالفرار من النار ونحوها فقد مضى في قوله مما يباح أى من سبب ما يباح فالمباح هو الفرار والسبب نحو النار والخوف من سبب الفرار لانه والمراد بالمباح ما عدا الحرام فيشمل الواجب وعبرة ع ش قوله مما يباح أى مما يباح له فعله كقتال ودفع صائل ويدخل فيه الفرار من سبيل أو نار أو سبع وغيرها مما يباح الفرار منه (قوله للضرورة) حتى لو أمن في أثناء الصلاة وكان راكبا وجب عليه أن ينزل ويشترط أن لا يستدبر القبلة في نزوله والابطال صلاته حل (قوله والافى نفل سفر) أى غير معادة وصلاة صبي والمراد على التفصيل الآتى في قوله فان سهل الخ مع قوله والمأشئ بينهما الخ (قوله مباح) المراد به ما قبل الحرام فيشمل الواجب والمندوب والمكروه شيخنا ح ف ويشترط أيضا دوام السفر فلو صار مقبلا في أثناء الصلاة وجب عليه اتمامها على الأرض مستقبلا ودوام السير فلو نزل في أثناء الصلاة لزمه اتمامها للقبلة ويشترط ترك الأفعال الكثيرة بلا حاجة وعدم وطء النجاسة مطلقا عمدا وكذا نسياما في نجاسة رطبة غير معفوة عنها شيخنا عن م (قوله معين) المراد به المعلوم من حيث المسافة بأن يقصد قطع مسافة يسمى فيها مسافرا عرفا لا خصوص محل معين كما قاله الشارح في صلاة المسافر شورى ويشترط مجاوزة السور ان كان والا فجاوزة العمران فيشترط هنا جميع ما يشترط في القصر الاطول السفر ع ش (قوله وان قصر السفر) بأن يخرج الى محل لا يلزمه فيه الجمعة لعدم سماعه النداء على الأوجه زى والغاية للرد وقيل السفر القصير أن يفارق محله بنحو ميل كما اذا ذهب لزيارة قبر امامنا الشافعى فيجوز له الترخص بمجاوزة السور ومثله يقال في التوجه لبركة المجاورين من الجامع الأزهر ع ش على م ر ورجع الأول حج ثم قال ويفرق بين هذا وحزمة سفر المرأة والمدين بشرطهما فانه يكفي فيه وجود مسمى السفر بأن المجوز هنا الحاجة وهي تستدعى اشتراط ذلك وثم تفويت حق الغير وهو لا يتقيد بذلك (قوله كجوازه) مثال المحذوف تقديره يتوسع فيه لأمور كجوازه الخ (قوله فلمسافر) لا يعلم جواز الماشى والركوب مما قبله فلاولى الواو الا أن يقال التفرع بالنسبة لترك التوجه في الجلة وان لم يعلم التفصيل فيه مما سبق ع ش (قوله تنفل) أى صلاة النفل وان نذر اتمامه أى بعد مجاوزة السور أو العمران كما قاله ع ش (قوله ولوراتبا) كان الأولى أن يقول ولو نحو عيدين لان الخلاف انما هو فيه كما أشار إليه الجلال المحلى زى وقوله ولو نحو عيدين أى من كل نفل تشرع فيه الجماعة خ ف وقد يجاب بأنه أراد بالراتب ماله وقت فيشمل العيد لكن لا يشمل الكسوف مع أن الخلاف فيه أيضا ويشمل نحو الضحى وسنة الظهر فيوهم أن الخلاف فيه أيضا ع ش ويجاب بأن الغاية للتعميم والرد فاندفع كلام زى (قوله صوب مقصده) أى جهته وظاهره أن الواجب استقبال جهة المقصد لا عينه وفارق الكعبة بأنها أصل وهو بدل (قوله مما يأتي) أى من قوله ولا ينحرف الا للقبلة (قوله في جهة مقصده) والقرينة عليه أن ترك الدابة تراه الى أى جهة أرادت لا يبق بحاله صلى الله عليه وسلم لان ذلك يعد عيبا ومعلوم أنه انما كان يسيرها جهة مقصده ويحتمل أن يكون هذا التفسير من كلام أئمة المذهب ويحتمل أنه ادراج من الراوى الذى روى عن الصحابة ع ش (قوله وفي رواية لهما) هى مقيدة للأولى (قوله عليها المكتوبة) ومثلها المنذورة وصلاة الجنائز م ر ع ش (قوله وخرج بما ذكر) من قوله سفر مباح الخ ع ش (قوله والهاشم) المراد به من لم يقصد قطع مسافة يسمى فيها مسافرا عرفا ح ف (قوله كركض)

سواء طال هذا التحريف وكثر أم لا لما ذكرناه اه عباب

(٢٣) - (بحيرى) - (اول)

وشرحه لحجج وبالتأمل تعلم ما فى عبارة المحشى هنا (قوله رجه الله بالحاجة) أماها ولولغير السفر كالركض للصيد فلا يضر اه م ر سم

أى للدابة (قوله فان سهل توجهه راكب الخ) حاصله ان الصور اثنا عشرة صورة لانه اما ان
يسهل عليه التوجه في جميع الصلاة ولا يسهل عايه في شئ منها أو يسهل عليه في التحريم دون غيره
أو في غيره دونه وعلى كل من الاربع اما أن يسهل عليه اتمام كل الاركان أو لا يسهل عليه شئ منها
أو يسهل عليه بعضها دون بعض فالخاصل اثنا عشر فقيل الا الاولى صورتان هما سهولة التوجه في جميع
صلاته سواء سهل عليه اتمام كل الاركان أو بعضها وتحت الا الاولى عشر صور ففهوم القيد الاول وهو
سهولة التوجه في جميع صلاته فيه تسع صور وهي أن لا يسهل عليه التوجه في شئ من صلاته أو يسهل في
التحريم دون غيره أو في غيره، ونه وعلى كل اما أن يسهل عليه اتمام كل الاركان أو بعضها أو لا يسهل
عليه شئ فهذه تسع صور ومفهوم القيد الثاني وهو اتمام الاركان مع منطوق الاول فيه صورة واحدة
وهي سهولة التوجه في جميع صلاته مع عدم سهولة شئ من الاركان والتوجه في جميع الصلاة لا يلزمه الا في
الصورتين الاوليين في المتن وأما التوجه في بعضها فهو في التحريم فقط وذلك في صور أربع داخله تحت
قوله الاتوجه في تحريمه ان سهل وهو أن يسهل عليه التوجه في التحريم سواء سهل عليه اتمام كل
الاركان أو بعضها ولم يسهل عليه شئ والرابعة أن يسهل عليه التوجه في جميع صلاته ولم يسهل عليه اتمام
شئ من الاركان فلا يلزمه فيها الا التوجه في التحريم وهذه هي مفهوم القيد الثاني مع منطوق الاول
(قوله توجهه راكب) أى متنفل (قوله بمرقد) هو مكان الزقاد وليس بقيد بل غيره كالقصب
والسرج كذلك بدليل قوله فيما يأتي وبذلك علم أنه لا يلزمه وضع جهته الخ شيخنا (قوله وسفينة)
المعتمد أن راكب السفينة ان سهل عليه التوجه فيها واطمأنا الاركان لزمه ذلك والترك التنفل شيخنا
ح ف قالوا في حذف السفينة وقال البرماوى وهو دج كالسفينة فيما ذكره فيكون ضعيفا أيضا
والضعف في كل منهما انما هو بالنسبة لما بعد الاوضاع شيخنا ح ف كلام البرماوى وقال
المعتمدان التفصيل الذى في الشارح مسلم في الهودج دون السفينة (قوله في جميع صلاته) أفاد
به أنه المراد والا فالعبارة تصدق بالبعض برماوى (قوله كلها أو بعضها) المراد به الركوع
والسجود معالما يصدق بأحدهما وعبارة الاصل أظهر فلو قدر على اتمام أحدهما فقط مع
التوجه في الجميع فهو داخل في قوله والا فلا وبهذا ظهر لك سقوط كلام سم وعبارته قوله
أو بعضها قضيته انه ان سهل الاستقبال في الجميع ولم يتيسر له سوى اتمام الركوع انه يجب
الاستقبال في الجميع والاطمأنا في ذلك الركوع فقط وهو كلام لا وجه له اه عميرة لانه لا يلزمه الا
التوجه في التحريم ح ف وعز يزي (قوله أى وان لم يسهل ذلك) أى مجموعته الصادق بالتحريم
حتى يأتي قوله بعد ان سهل وكتب أيضا قوله وان لم يسهل دخل في ذلك ما اذا سهل التوجه في جميع
الصلاة دون اتمام شئ من الاركان وأما اذا سهل اتمام الاركان أو بعضها دون التوجه مطلقا
أو في جميع صلاته فقضية كلامه أنه في جميع ذلك لا يجب الا الاستقبال عند التحريم ان سهل حج
شوبرى (قوله مسيرها) أى من له دخل في تسيرها بحيث يختل أمره لو اشتغل عنها وعبارة ع ش
على م من له دخل في سيرها وان لم يكن من الميعدين لتسييرها كما لوعاون بعض الركاب أهل العمل
فيها في بعض أعمالهم اه قال م في شرحه وألحق صاحب مجمع البحرين المبنى على اطلاق مسير المرقوم ولم
أره لغيره (قوله فلا يلزمه توجه) قضيته انه لا يجب في التحريم وان سهل والمعتمد وجوبه فيه ان سهل
ولا يلزمه اتمام الاركان كراكب الدابة قاله حج في شرح الارشاد اه شوبرى وع ش (قوله عن
النفل) أى ان قدم عمله أى شغله الذى يشتغل به على النفل وقوله او عمله أى ان قدم النفل على
العمل (قوله من الاستثناء الاخير) هو قوله الاتوجه في تحريمه حل والاقل قوله الا في شدة خوف

(فان سهل توجهه راكب غير ملاح بمرقد) كهودج وسفينة في جميع صلاته (واتمام الاركان) كلها أو بعضها هو عدم من قوله واطمأنا ركوعه وسجوده (لزمه) ذلك لتيسره عليه (والا) أى وان لم يسهل ذلك (فلا) يلزمه شئ منه (الاتوجه في تحريمه ان سهل) بان تكون الدابة واقفة وأمكن انحرافه عليها او تحريفها أو سائرة ويملكه زمامها رهي سهولة فان لم يسهل ذلك بان تكون صعبة أو مقطوعة ولم يمكنه انحرافه عليها ولا تحريفها لم يلزمه توجه للشقة واختلال أمر السير عليه وخرج بزبادى غير ملاح ملاح السفينة وهو مسيرها فلا يلزمه توجه لان تكليفه ذلك يقطعه عن النفل أو عمله وما ذكرته من الاستثناء الاخير هو ما ذكره

الشيخان وقضيته أنه لا يلزمه التوجه في غير التحريم وإن سهل ويمكن الفرق بأن الاعتقاد بحتاط له ما لا يحتاط له غيره لكن قال السنوي ما ذكره بعيد ثم نقل ما يضي خلاف ما ذكره (ولا ينحرف) عن صوب (١٧٩) طريقه لأنه بدل عن القبلة (الالتفات) لأنها

الأصل فإن انحرف إلى غيرها بطلت صلاته إلا أن يكون جاهلاً أو ناسياً أو جمعت دابته وعاد عن قرب (ويكفيه إيماء) هو أولى من قوله ويومئ (بركوعه و) (سجوده) حالة كونه (اخفض) من الركوع تمييزاً بينهما ولا تبايع رواه الترمذي وكذا البخاري لكن بدون تقييد السجود بكونه أخفض وبذلك علم أنه لا يلزمه في سجوده وضع جبهته على عرف الدابة أو سرجها ونحوه (والمأشئ يتهما) أي الركوع والسجود (ويتوجه فيهما وفي تحريمه) وفيما زدت بقولي (وجالوسه بين سجدتيه) لسهولة ذلك عليه بخلاف الركوب له المشي فيما عدا ذلك كما علم مما تقرر لطول زمنه أو سهولة المشي فيه (ولو صلى) شخص (فرضا) عينياً أو غيره (على دابة واقفة وتوجه) للقبلة (وأتمه) أي الفرض وهو أعم من قوله وأتم ركوعه وسجوده (جاز) وإن لم تكن معذرة لاستقراره في نفسه

أو غير ملاح (قوله أنه لا يلزمه الخ) معتمد وقوله في غير التحريم ولو السلام (قوله ويمكن الفرق) أي بين التحريم وغيره (قوله قال السنوي الخ) ضعيف وفرض في شرح الروض كلام السنوي في الواقعة فراجع سم وعليه فلا منافاة بين ما نقل عن السنوي وما نقل عن الشيخين فإن كلامهما في غير الواقعة وكلامه في الواقعة ع ش وفيه أن هذا الجليل فيه تصوير الشارح السهولة بقوله بأن تكون الدابة واقفة الخ تأمل (قوله خلاف ما ذكره) وهو أنه متى سهل عليه الاستقبال ولو في السلام وجب وهم إذ كراهة لا يجب التوجه إلا في التحريم إن سهل ولا يجب التوجه في غيره وإن سهل شيخنا (قوله ولا ينحرف) أي الركوب بالنسبة لما بعد الا وهو قوله والافلا المفروض في الركوب لكن لا يختص به فكان الأنسب تأخير عن المأشئ يرجع له أيضاً قال ع ش أي لا يجوز له فلا نهاية وعدل عن قول أصله ويحرم انحرافه لأنه لا يلزم من الحرمة عدم الصحة بخلاف النهي فإن الأصل في مخالفته الفساد برماوى فلو ركب الدابة مقلوباً إلى جهة القبلة جاز اه مر (قوله عن صوب طريقه الخ) وإنما يحرم الانحراف عن صوب مقصده مع مضيه في الصلاة وأما مجرد الانحراف مع قطعها فلا يحرم لأن تركها زى (قوله الالتفات) ولو كانت خلف ظهره ويصلى صوب مقصده وإن كان لمقصده طريق آخر يستقبل فيه القبلة مساو له مسافة وسهولة وسلك تلك الطريق لا لغرض لتوسعهم في النفل حل (قوله وعاد عن قرب) راجع للثلاثة أي عاد الجاهل عند الم والم والناسي عند التذكر عن قرب ومن جمعت دابته قريباً قال ع ش ويسجد للسهو في الثلاثة على المعتمد (قوله ويكفيه) أي الركوب لا بقيد كونه بمرفد (قوله هو أولى الخ) لأنه يوهم أن الإيماء واجب ولا يجوز له وضع جبهته على عرفها مثلاً وليس كذلك شيخنا (قوله ويومئ) بالهمز مخنار (قوله على عرف الدابة) أي شعرة رقبته كافي المصباح فهو شامل لغير الفرس (قوله أو سرجها) والظاهر أنه لا يلزمه بذل وسعه في الانحناء بحيث لو زاد عليه لمس عرف الدابة أو نحوه ط ف (قوله والمأشئ يتهما) أي إن سهل عليه الاتمام قال مر في شرحه لو كان يمشى في وحل أو ماء أو ناضج فالوجه أنه يكفيه الإيماء لما فيه من المشقة الظاهرة وتلويث بدنه وثيابه بالطين والزام السكال يؤدي إلى الترك جملة اه باختصار (قوله وجلوسه بين سجدتيه) هذا غير المأشئ زحفاً أو حبواً ماهر فالجلوس بين السجدتين في حقه كالأعتدال إذا كان عاجزاً عن القيام شو برى (قوله وله المشي فيما عدا ذلك) المناسب للقبالة أن يقول وله ترك التوجه فيما عدا ذلك لكنه غير باللائم لأنه يلزم من المشي لجهة مقصد ترك التوجه تأمل (قوله أطول زمنه) راجع إلى القيام والشهد وقوله أو لسهولة المشي فيه راجع إلى الاعتدال والسلام شيء بخلاف توجهه في أربع و يمشى في أربع (قوله فرضاً) ولو نذراً (قوله أو غيره) كصلاة الجنائز ع ش (قوله بأن تكون سائرة) ومحرم عدم الجواز إن كان زمامها بيده ولم يكن بيد أحد فإن كان بيد غيره وكان ميمراً والنزيم بها القبلة واستقبل وأتم الأركان في جميع الصلاة جاز سم أي لأن سيرها حينئذ ليس منسوباً إليه (قوله لرؤية الشيخين السابقة) هي قوله غير أنه لا يصلى عليها المكتوبة ولم يؤخذ بقضيته فيمنع من صلاته عليها واقفة مع التوجه واتمام الأركان لأن السياق يدل على أنه انما ترك الصلاة عليها لما عارض لها من الخلل وهو مانع من الصحة ع ش

(والا) بأن تكون سائرة ولم يتوجه أو لم يتم الفرض (فلا) يجوز له رواية الشيخين السابقة ولأن سير الدابة (قوله ولو نذراً) وليس منه نفل نذر اتمامه ولو فسد وأراد قضاءه لأن وجوب أوله انما هو للتوصل للواجب لا للنذر ولا ما نذره على الدابة فمحل السلوك به مسلك واجب الشرع ما لم يقيد به في نذره بما لا يأتي في واجب الشرع ع ش على مر وشرح العباب في بعضه

منسوب اليه بدليل جواز الطواف عليها فلم يكن مستقرا في نفسه نعم ان خاف من نزوله عنها انقطاعا عن رفقته أو نحوه صلى عليها وأعاد كما مر وبما تقرر علم ان قولى والافلا أولى من قوله أو سائرة فلا ولو صلى على سائر محمول على رجال سائرين به صح (ومن صلى في الكعبة) فرضا أو نفلا ولو في عرصتها أو انهدمت (أو على سطحها) وتوجه شاخصا منها) كعبتها أو بابها وهو مردود أو خشبة مبنية أو مسمرة فيها أو تراب

(قوله من يذهب اليه لا جميع الخ) أى لا يشترط الانقطاع عن جميع أهل الركب (قوله رجعه الله محمول على رجال) ولو بمالك أعاجم بعثه دون وجوب طاعة الأمر اه سم والفرق انها أى الدابة لا تكاد تثبت على حالة فلا تراعى الجهة بخلافهم اه سم

(قوله وفي حج الخ) الذى فى التحفة لحج موافقة م ولعل نقل المحشى عنه فى غيرها

(قوله منسوب اليه) يقتضى أنها لو ثبت وثبة فاحشة أو سارت ثلاث خطوات متوالية بطلت صلاته وهو كذلك وقرره شيخنا زى شورى وبعبارة حل قوله ولان سير الدابة منسوب اليه أى فيها اذا كانت سائرة أى حيث لم يكن زمامها بيده غيره ولو بالت أو رات أو وطئت نجاسة لم يضر حيث لم يكن زمامها بيده ولودمى فيها وفى يده لجأها أو اتصلت بها نجاسة والحالة هذه ضرر كما لو صلى وبسببه حبل طاهر متصل بنجاسة ففى كان زمامها بيده اشترط طهارة جميع بدنهما حتى محل الروث حتى لا يكف التحفظ والاحتياط فى مشيه فلو وطئ نجاسة جاهلا بها وكانت يابسة وفارقها حالاً لم يضر وان تعمد المشى عليها ولو يابسة ولم يجد عنها معدلاً ولو فارقها حالاً ضرر (قوله انقطاعا عن رفقته) أى اذا استوحش م أى وان لم يتضرر به قياساً على التيمم لما فيه من الوحشة والمراد برفقته هنا من ينسب اليه لاجتماع أهل الركب ولو كان معادلاً لآخر وخشى من نزوله وقوع صاحبه لميل الجمل أو تضرره بميله أو بركو به بين الحملين أو احتاج فى ركوبه لمعين وليس معه أجبر لذلك كان جميع ذلك عذراً ولو توسم أى ترجى من صاحبه النزول أيضاً أو من صديق له اعانته على الركوب اذا نزل اتجه وجوب سؤاله كسؤال الماء فى التيمم شورى (قوله صلى عليها) ظاهره اختصاص الراكب بذلك وليس كذلك بل الماشى الخائف كذلك فيصلى ماشاء كالنافلة وتجب الاعادة لندرة العذر شورى (قوله وأعاد) ظاهره ولو كان الوقت واسعاً وقياس ما تقدم فى فاقد الطهورين ونحوه أنه ان رجى زوال العذر لا يصلى الا اذا ضاق الوقت وان لم يرج زوال عذره صلى فى أوله ثم ان زال بعد على خلاف ظنه وجبت الاعادة وان استمر العذر حتى فات الوقت كانت فائتة بعذر فيندب قضاؤها فوراً ع ش على م (قوله كما مر) أى فى أول الباب فى قوله فيصلى على حاله ويعيد وجوباً والمراد كما مر فى باب التيمم أى ما يؤخذ منه ذلك شورى (قوله على رجال) أى عقلاء فلو كانوا مجانين فكالدابة لنسبة السير اليه اه عذر به فلو كان بعضهم مجانين وبعضهم عقلاء أفنى شيخنا بأنه اذا كان غير العقلاء تابعين للعقلاء صح والافلا سم وقال الاطف الاقرب الصحة مطلقاً (قوله صح) أى لان سببه أى السرير منسوب لحامله دون راكبه وفرق المتولى بين الدابة السائرة بنفسها وبين الرجال السائرين بالسرير بأن الدابة لا تكاد تثبت على حالة واحدة فلا تراعى جهة القبلة بخلاف الرجال قال حتى لو كان للدابة من يلزم لجأها أى وهو يمز ويسيرها بحيث لا تختلف الجهة جاز حل ومثله م (قوله فى الكعبة) أى داخلها حج (قوله وتوجه شاخصاً) راجع للأمرين ولا يشترط أن يكون عرضه م ذياً لجميع عرض بدن المصلى ع ش قال زى فلو زال الشاخص فى أثناء الصلاة بطلت بخلاف زوال الرابطة اه لان أمر الاستقبال فوق أمر الرابطة سم لان الاستقبال شرط لصحة الصلاة والرابطة شرط لصحة الجماعة (قوله منها) ولو كان مملوكاً لشخص ويوجه بأنه يمتد منها باعتبار الظاهر أما اذا لم يتوجه ماذ كرفلا يصح لانه صلى فى البيت لا اليه وانما جاز استقبال هوأها لمن هو خارجها هدمت أو وجدت لانه يسمى عرفاً مستقبلاً بخلاف من فيها لانه فى هوأها فلا يسمى عرفاً مستقبلاً لها حج (قوله كعبتها أو بابها) راجع لقوله ومن صلى فى الكعبة لا لمابعده فلو صلى خارج الكعبة وقد انهدمت كفى التوجه اليها ولو بلا شاخص كما صرح به فى ع وب وهذا محترز قول المصنف ولو فى عرصتها حل أى لان الشاخص لا يجب الا اذا كان داخلها أو على سطحها (قوله أو مسمرة) لو سمرها هو ليصلى اليها ثم يأخذها فالظاهر أنه لا يكفي ويحتمل خلافه وارتضى م هذا الخلاف سم وفى حج انه يكفي استقبال الوتد المغروز فنقييد الخشبة بالمبنية والمسمرة ليس للتخصيص بل يكفي ثبوتها ولو بغير

جمع منها (ثلاثي ذراع) بذراع آدمي (تقريباً) من زيادتي (جاز) أي (١٨١) ماصلاً بخلاف ما إذا كان الشاخص أقل

من ثلاثي ذراع لأنه ستره المصلي فاعتبر فيه قدرها وقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم عنها فقال كؤخرة الرجل رواه مسلم وقولي شاخصاً منها أعم بما ذكره (ومن أمكنه علمها) أي الكعبة بقيد زده بقولي (ولا حائل) بينه وبينها كأن كان في المسجد أو على جبل أبي قبيس أو سطح بحيث يعاينها (لم يعمل بغيره) أي بغير علمه

(قوله - كالحجر عن علم) فلو عارضه قول مخبر عن علم فهل يقدم عليه أو يتعارضان فيه. نظر اه سم وقسوله أيضاً في كالحجر لكن يجوز الاجتهاد فيه بمنه ويسرة حج (قوله رحمه الله ولا حائل) لا حاجة لزيادته لان الحائل لا يقال مع وجوده أنه أمكنه علمها يدل لذلك ما في قول الشارح والالح (قوله رحمه الله لم يعمل بغيره) يؤخذ من منع الأخذ بقول مخبر عن علم مع سهولة المعاينة امتناع الأخذ بقول مخبر عن مخبر عن علم مع إمكان سماع المخبر عن علم وسهولته اه سم وليس من الغير محراب بناء على المعاينة وكذا الوعاين وضبط مكانه فلم يتطرق له احتمال فانه

بناء وتسمير كما في حج وخالف في ذلك زي وحل ومر وعبارة مر وتخالف العصا الاوتاد المغروزة في الدار حيث تعد منها بدليل دخولها في بيعها الجريان العادة بغيرها المصلحة فعدت من الدار لذلك (قوله جمع منها) أي دون ما نلقيه الريح زي قال سم وينبغي أن تكون أحجارها المقلوعة كالتراب المجموع منها اه (قوله ثلاثي ذراع) وان بعد عنه ثلاثة أذرع فاكثروا يفرق بين هذا وبين ستره المصلي وقاضى الحاجة بان التصديم الاسترعن القبلة ولا يحصل الامع القرب وهنا اصابة العين وهو حاصل في البعد كقرب حل (قوله بخلاف ما إذا كان الح) المناسب أن يقول أما إذا كان الشاخص دون ثلاثي ذراع أو لم يكن منها كخشيش ثابت وعصا مغروزة بها فلا يصح التوجه اليه زي وهو مخالف لحج في العصا المغروزة كما تقدم بخلاف الشجرة النابتة في عرصتها فان التوجه اليها يكفي كما في مر (قوله ستره المصلي) أي كسترته (قوله وقد سئل النبي) بيان لدليل حكم الاصل (قوله كؤخرة الرجل) بكسر الخاء والهمز وهي لغة قليلة والكثير آخره الرجل ولا تقل مؤخرة الرجل أي على الفصيح اه مختار ع ش وعبارة البرماوى قوله كؤخرة الرجل بضم الميم وفتح الهمزة وتشديد الخاء المفتوحة أو مكسورة أو مفتوحة مخففة فيها ما يقال مؤخرة بضم الميم وفتح الهمزة وتشديد الخاء المفتوحة أو المكسورة وقد تبدل الهمزة واو أو يقال آخره بفتح الهمزة والميم كسر الخاء وهي الحقيبة المحشوة التي يستند اليها الراكب خلفه (قوله ومن أمكنه علمها) أي سهل عليه بدليل قوله الآتي والاعتماد ثقة ع ش أي سهل ذلك عليه بغير مشقة لا تحتمل عادة برماوى (قوله أي الكعبة) ومثلها محاريب الميمن المعتمدة في أنه متى أمكنه علمها لم يعمل بغيره وعبارة الاصل علم القبلة وهي أعم وفي حل قوله أي الكعبة أي وما في معناها كالفقار وموقفه صلى الله عليه وسلم اذا ثبت بالتواتر فان ثبت بالأحاد فكالحجر عن علم وقول حل كالفقار أي بعد الاهتداء اليه ومعرفة يقيناً وكيفية الاستقبال به في كل قطر وأما اذا فقد شيء من ذلك كان من جملة الأدلة التي يجتهد معها وهذا يجمع بين الكلامين أي من جعله من الأدلة ومن جعله يفيد اليقين وهو بين الفرقين في بنات نعش الصغرى اه شيخنا ح ف وعزى (قوله ولا حائل) الواو لالحال وحائل اسم لا والخبر محذوف أي موجود والجملة حال من المفعول في قوله أمكنه شيخنا (قوله بينه وبينها) أي ولا مشقة عليه في علمها بخلاف الاعمى مثلاً اذا أمكنه التحسيس عليها لكن بمشقة لكثرة الصفوف والزحام أو السوارى فيكون كالحائل فيعتمد ثقة بخبره عن علم هكذا ظهر وعرضته على شيخنا طب فوافق عليه سم وما ذكره في الاعمى مستفاد من تفسيرهم الامكان بالسهولة اه ع ش (قوله في المسجد) أي الحرام ع ش (قوله على جبل أبي قبيس) سمى بذلك لان آدم اقتبس منه النار التي في أيدي الناس أي استخرجها بالزاد من حجر صوان أخرجه منه وكان يسمى في الجاهلية الامين لان الحجر الاسود كان مودعاً فيه عام الطوفان وهو الجبل المشرف على الصفا برماوى وقال الله له اذا رأيت خيل يبنى بيتي فأخرجه له فلما انتهى عليه الصلاة والسلام لمحل الحجر ناداه الجبل يا ابراهيم ان لك ودعة عندي فخذها فاذا بحجر أبيض من يواقيت الجنة وقيل سمى الامين لحفظه ما استودع فيه من الامانات حل في السيرة (قوله بحيث يعاينها) قيد في الثلاثة أي بحيث يمكنه معاينتها كأن كان في ظلمة أو غمض عينيه لأنه يعاينها بالفعل والا بأن كان يعاينها بالفعل فيقال له عالمها لأنه أمكنه علمها فلا يصح جعل هذه أمثلة لقوله ومن أمكنه علمها تأمل شيخنا ع ش ماوى وعبارة مر وهو متمكن من معاينتها (قوله لم يعمل بغيره الح) والفرق بين هذا واكتفاء الصحابة باخذ بعضهم عن بعض مع امكان سماعهم من النبي صلى الله عليه وسلم أن

لا يحتاج الى المعاينة بعد ذلك وفي معنى المعاينة من كان بمكة وتيقن اصابة القبلة وان لم يعاينها حال صلاته اه شرح مر

القبلة أمر حسي مشاهد ولا مشقة فيها وأما الأحكام فلم تكن أمراً محسوساً فذهبهم للنبي صلى الله عليه وسلم في كل حكم فيه مشقة (قوله من تقليد) المناسب تأخيرها لأنه آخر المراتب قال حج فعلم أن المصلي بالمسجد وهو أعمى أو في ظلمة لا يعتمد إلا على المس الذي يحصل به اليقين أو أخبار عدد التواتر وكذلك قرينة قطعية بأن كان قدر أي مخالف فيه من جعل ظهره له مثلاً يكون مستقبلاً أو أخبره بذلك عدد التواتر اهـ (قوله أو قبول خبر) أي ما لم يبلغ الخبر عدد التواتر أو يكون معصوماً ولا فهل له الأخذ بالخبر المذكور شورى واستوجه ع ش أن له الأخذ بالخبر المذكور لأنه يفيد اليقين (قوله في ذلك) أي فيما إذا أمكنه علمها ولا حائر شيخنا (قوله وكالحاكم) أي المجتهد أي وقياًساعليه إذا وجد النص فلا يعمل بغيره (قوله أعم من تعبيره) لتأوله الأخبار لكانه مأخوذاً من قول المهاج والأخذ الخ فتأمل له سم قال شيخنا ويمكن حل كلام المصنف عليه بأن يفسر التقليد بالأخذ بقول الغير مطعاً ويدل له تعبير الروضة بالإيجوز له اعتماد قول غيره ع ش (قوله اعتماد ثقة) ظاهره أن الاعتماد المذكور لا يسمى تقليداً لأن التقليد سيأتي ولعل وجهه أن التقليد خاص بأخذ قول المجتهد من غير معرفة دليله كقوله ابن السبكي والخبر عن علم ليس مجتهداً (قوله ثقة) أي عدل رواية كما أشار إليه بقوله ولو عبداً أو امرأة وقد يشمل التعبير بالثقة دون مقبول الشهادة من يرتكب خاتم الرواية مع السلامة من الفسق وبشر به قوله وخرج بالثقة غيره كفاًسق ويحتمل عدم قبول خبره وهو الأقرب اهـ ع ش على مر (قوله يبر عن علم) عدل عن قول بعضهم أخبر ليفيد أن وجوده مانع من الاجتهاد ولو قبل أخباره قل وحينئذ فكان الصواب حذف لفظة أخبار من قوله فيما سيأتي وليس له الاجتهاد مع وجود أخبار الثقة (قوله أنا شاهد الكعبة) أي وأخبار المعتمد أو قال رأيت القطب ونحوه أو أجمع الكثير من المسلمين يصلون هكذا في هذا كله يمتنع الاجتهاد بل يعتمد خبره فان لم يخبره لزمه سؤاله حيث لا مشقة عليه في سؤاله على الوجه ويسأل من دخل داره ولا يجتهد نعم أن علم أنه إنما يخبره عن اجتهاد امتنع عليه تقليده كـهـوظاهر زى (قوله بصعوى حائل) أي وإن قل كـثـلاث درج وقوله أو دخول المسجد أي وإن قرب أيضاً لما ذكره عبارة خط نعم أن حصل له بذلك مشقة جازله الأخذ بقول ثقة مخبر عن علم ع ش (قوله للثقة) أي وإن كانت تحتل عادة حذف (قوله وفي معناه) أي المخبر عن علم ع ش والاولى رجوع الضمير لأخبار الثقة أي في معناه من حيث الاعتماد لا من حيث امتناع الاجتهاد من كل وجه لأنه يجتهد فيها بمنتهى ويسر كـمـسـيـأتى بخلاف المخبر عن علم لا يجوز له الاجتهاد معه شيخنا عز بزى وأيضاً رؤية المحارب المعتمدة في معنى العلم بالنفس كما تقدم فهي مقدمة على المخبر عن علم فقوله وفي معناه أي من حيث امتناع الاجتهاد منه فلا ينافي أهمافى المرتبة الاولى (قوله رؤية محارب المسلمين) وفي معناها خبر صاحب الدار وهو ظاهر أن علم أن صاحب الخبر عن غير اجتهاد والالم يجز تقليده شرح مر وكتب عليه ع ش قوله يخبر عن غير اجتهاد بأن أخبر عن معانيها كـرؤية لقطب والمحارب المعتمدة وقوله والالم يجز أي بأن علم أنه يخبر عن اجتهاد أو شك في أمره اهـ بحروفه والمحارب في اللغة صدر المجلس سـمـى المحارب المـهـود بذلك لأن المصلي يحارب فيه الشيطان ولا تكبر الصلاة فيه ولا بمن فيه خلافاً للجلال السيوطي ولم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده إلى آخر المائة الاولى محارب وإنما حدثت المحارب في أول المائة الثانية مع ورود الهوى عن اتخاذها لأنه بدعة ولأنها من بناء الكنائس اهـ برماوى (قوله يكثرت أرقوه) أي العارفين وسلمت من الطعن بخلاف ما لم تسلم منه كـمـحـارب الفرافة وأر ياف مصر فلا يمتنع الاجتهاد مع وجودها بل يجب لامتناع اعتمادها وبكفى

من تقايد أو قبول خبراً أو اجتهاداً سهولة علمها في ذلك وكالحاكم إذا وجد النص فتعبرى بذلك أعم من تعبيره بالتقليد والاجتهاد (والا) أي وإن لم يمكنه علمها أو أمكنه وثم حائل كـجـبـل وبناء (اعتمد ثقة) ولو عبداً أو امرأة (يخبر عن علم) لأن اجتهاد كـقـولـه أنا شاهد الكعبة ولا يكف المعايضة بصمود حائل أو دخول المسجد للثقة وليس له أن يجتهد مع وجود أخبار الثقة وفي معناه رؤية محارب المسلمين ببلد كبير أو صغير يكثرت أرقوه وخرج بالثقة

(قوله رجه الله وكالحاكم إذا وجد النص) أي في أنه لا يعمل بغيره (قوله رجه الله أو أمكنه وثم حائل) كأن كان خارج المسجد ولو دخله لا يمكنه العلم بالنفس (قوله أي عدل) ولا يجب تكرير سؤاله حيث لم يعرض موثر شك اهـ ع ش (قوله رجه الله يخبر عن علم) وإن مع البعد كرامة اهـ شورى

غيره كفساق وصبي يميز (فان فقدته) أي الثقة المذكور (وأمكنه) (١٨٣) اجتهاد) بأن كان عارفاً بأدلة الكعبة كالشمس

والقمر والنجوم من حيث دلالتها عليها (اجتهاد لكل فرض) بقوله (ان لم يذ كر الدليل) الاول اذ لا ثقة ببقاء الظن بالاول وتعيرى بالفرض أي العيني أولى من تعيره بالصلاة ومحل جواز الاجتهاد فيها اذا كان ثم حائل أن لا يبينه بلا حاجة والا فليس له الاجتهاد لتفريطه (فان ضاق وقت) عن الاجتهاد وهذا من زياتي (أو تحير) المجتهد لظلمة أو تعارض أدلة أو غير ذلك (صلى)

(قوله وأقوى أدلتها القطب) تقدم أنه جعله في مرتبة المعاينة وشرط له شروطاً منها أن يكون بعد الاهتداء ومعرفة يقيناً وكيفية الاستقبال له في كل قطر وقال بعد ذلك وأما إذا فقد شيئاً من ذلك كان من جملة الأدلة التي يجتهد معها وقال بعد ذلك وهذا يجمع بين الكلامين (قوله رحمه الله والنجوم) عدواً من النجوم القطب وهو بين الجدي والفرقدين وكان الشيخين سمياء نجماً لمجاورته له والافهوكما قال السبكي وغيره ليس نجماً بل نقطة تدور عليها هذه الكواكب بقرب النجم اه شرح البهجة ومرادهم بالذي فيه

الطعن من واحد اذا كان من أهل العلم بالمليقات أو ذكره مستنداً قال شيخنا ويجوز لاعتداده على بيت الابر في دخول الوقت والقبلة لا فادتها الظن بذلك كما يفيد الاجتهاد كما أفتى به الوالد وظاهر كلامه انه يجوز له الاجتهاد مع وجودها وحينئذ يحتاج الى الفرق بينها وبين ما تقدم في المحارب وقد جعلوها في دخول الوقت كالمخبر عن علم حل (قوله كفساق) ظاهره وان صدقه ع ش وقياس ما يأتي في الصوم الاخذ بخبره ان وقع في قلبه صدقه الا أن يفرق بأنه لما كان أمر القبلة مبني على اليقين وكانت حرمة الصلاة أعظم من حرمة الصوم بدليل انه لا يعذر في تأخيرها بحال بخلاف الصوم احتفظنا لها ط ف (قوله وصبي يميز) وان اعتقد صدقه على الراجح وماوى (قوله فان فقدته) أي حساره وظاهره أو شرعاً بان كان في محل لا يكاف تحصيل الماء منه وهو فوق حد القرب كما في ع ش ومن فقد الشرع مالم يمنع من الاخبار أو طلب الاجرة مع عدم القدرة عليها كما في الاطفيحي (قوله بأدلة الكعبة) وأقوى أدلتها القطب ويختلف باختلاف الاقاليم ففي العراق يجعله المصلي خاف أذنه اليمنى وفي مصر خلف أذنه اليسرى وفي اليمن قبالة مما يلي جانبه اليسر وفي الشام وراءه وفي نجران وراء ظهره حل وقوله وراءه أي مما يلي جانبه اليسر فلا يتم مع نجران ح ف ونظم ذلك بعضهم فقال

من واجه القطب بارض اليمن * وعكسه الشام وخاف الاذن

بمى عراق ثم يسرى مصر * قد صححو الاستقبال في العمر

(قوله والنجوم) قال شيخنا ان كل نجمة قدر الجبل العظيم لانها لو صغرت لم تروكل واحدة منها معلقة بسلسلة من ذهب في الكرسي كذا بخط الشيخ خضر الشوبري (قوله من حيث دلالتها) أي لامن حيث ذاتها لان ذلك معلوم لكل أحد ع ش (قوله اجتهاد لكل فرض) ولو نذر أو صلاة صبي وان لم ينتقل عن موضعه بل يجب إعادة الاجتهاد للفرض اذا فسد وان لم ينتقل عن موضعه حل أي اذا تراخى فعليه عن الاجتهاد وخرج بالفرض النفل وصلاة الجنائز كما في التيمم مر ع ش أي والمعادة فلا يجتهد لها على المعتمد عند مر خلا فالحج و زى (قوله ان لم يذ كر الدليل) من الذ كر بالضم وهو الاستحضار أي ان لم يذ كر الدليل الاول بالنسبة للفرض الثاني أما بالنسبة للفرض الاول فالوجه أنه لا حاجة لتذ كر الدليل عنده بل يكفي الاهتداء للجهة تأمل شوبري (قوله أولى من تعيره بالصلاة) لانها تشمل النفل وصلاة الجنائز ولا يجب تجديد الاجتهاد لهما بل هما تابعان لاجتهاد الفرض وله أن يصليهما وان لم يذ كر الدليل الاول الذي صلى به الفرض حيث كان عالماً بالجهة فان أراد أن يفعلها ابتداء اجتهاد لهما شيخنا ع ش ماوى (قوله ومحل جواز الاجتهاد) أي والاخذ بقول الثقة (قوله أن لا يبينه الخ) بان لم يبينه أو بناء الحاجة فانه لم يقل أن يبينه حاجة مع أنه أخصر وأفاد أنه لو بناءه غيره بلا حاجة لا يكاف صعوده أي اذا لم يمكنه قلعه ع ش (قوله بلا حاجة) فان صار محتاجاً إليه بعد بناءه بلا حاجة لا يكاف صعوده حج ع ش والا كلف صعوده (قوله فليس له الاجتهاد) أي ولا الاخذ بقول الثقة بل يكاف المعاينة فالخا صل أن المراتب أربعة الاولى المعاينة الثانية المخبر عن علم الثالثة الاجتهاد الرابعة التقليد فلا ينتقل للتأخره الا ان يحجز عن التي قبلها وكان يؤخذ من المتن (قوله فان ضاق وقت) أي والحال انه لا يمكنه علمه بدون من يبينه وبينها حائل وان اقتضى كلامه استواءهما في هذا الما لا يخفى شوبري قال ع ش فان ضاق وقت أي عن ايقاعها كلها في الوقت (قوله عن الاجتهاد) أي وان أتم بتأخيرها الى ذلك الوقت ع ش (قوله أو تحير صلى الخ) ظاهره صنيعة أن له أن

النظر المشهور القطب الشمالي وله قطب آخر مقابله وهو الجنوبي

يصلى وان لم يضق الوقت والمعتمدين كذا قد اظهر من ان جوز زوال التحير صبر لضيق الوقت
والاصلي اوله حل قال ع ش ثم المراد بضيقه ضيقه عن ايقاعها كلها فيه ويفرق بينه وبين مالو
كان عليه فائتة وكان لو صلاها خرج وقت الحاضرة فانه يجوز حيث أدرك ركعة منها في الوقت بانه لا يلزم
من الاجتهاد ظهور الصواب فروع الوقت وأشبه ذلك من توهم الماء فانه يشترط لوجوب الطاب آمنه
على الوقت والاختصاص اه (قوله الى أي جهة شاء) فلو شاء جهة وصلى بها وجب عليه التزامها لانه
باختياره لما ألزم استقباطها فلا يتركها الا بمرجح غيرها عليها ع ش (قوله للضرورة) أي ضرورة
حرمة الوقت وقيل المراد ضرورة ضيق الوقت والتحير (قوله فان عجز) هذا مقابل قوله وأمكنه
اجتهاد والمراد بالعجز عن تعلم الادلة عدم معرفتها وان قدر على تعلمها لم يأتى أنه فرض كفاية ويجوز
تعلمها من كافر كما قاله الماوردي وقال شيخنا م ر بحرته وعلى كل لا يعتمد عليها الا اذا أقره عليها مسلم
عارف قل على الجلال (قوله ولم يمكنه تعلم أدلتها) مفهومه انه اذا أمكنه امتنع عليه التقليد
وهو واضح ان وجب عليه تعلم الادلة عينا وكتب أيضا يتعين اسقاط هذا وقد وجد بخط ولده على الهامش
ملحقات لان هذا لا يأتى الا اذا قلنا بوجوب تعلم الادلة عينا وليس كذلك وعلى ثبوته يكون من عطف
السبب على المسبب قال غيث لم يجب التعلم عينا وكان لا يعرف الادلة كان له تقليد الثقة العارف بالادلة
وان أمكنه تعلم تلك الادلة لانه غير مقصر بعدم التعلم لها حل (قوله قلد ثقة عارفا) ويجب تكرير
سؤاله لكل صلاة ولا بد أن لا يكون اخباره الثاني عن الاجتهاد الاول فان كان فلا عبرة به فان لم يجد
ثقة عارفا فهو كالتحير شوري (قوله لزمه) أي لزوما عينا وكفايا على التفصيل المذكور بعده تدبر
(قوله وهو فرض عين الخ) لا يقال حيث اكتفوا تعلم واحد في سقوط الطلب عن الباقي لم يظهر كونه
فرض عين اذ هو مخاطب به كل مكلف طلبا جازما لا نأقول المراد بكونه فرض عين عدم جواز التقليد
لكل أحد بل كل فرد مخاطب بالتعلم حيث كان أهلا له ويشير لذلك قول الشارح فلا يقال الخ فليس
المراد بفرض العين معناه الاصولي المذكور بل هو كفرض الكفاية على القول بأن مخاطب به الكل
فقد سميت فرض عين فيه تجوز لشابهته له في اسم الجميع بتركه وان كان يسقط بفعل البعض والمراد بكونه
فرض كفاية أنه يجوز لغير العارف أن يقلده ولا يكلف التعلم ليجتهد فهو مخير بين التقليد والتعلم ليجتهد
فيكون مخاطب به على هذا البعض فيكون التقابل بينه وبين ما قبله هو تقابل القولين في فرض
الكفاية أعني كون مخاطب به الكل أو البعض شيخنا ح ف (قوله لسفر) أي لارادة سفر ان لم يكن
في طريق مقصد المسافر بلا دمتقاربة فيها محارب معتمدة والافه وفرض كفاية (قوله لحضر) أي
يكثر فيه العارفون والافه وفرض عين م ر والمراد بالسفر أن لا يوجد أحد من العارفين وقوله فلا يملك
أي لعدم وجوده من يقلده والمراد بالحضر أن يوجد أحد من العارفين حل فالتقييد بهما لا غالب
ح ف (قوله بما قل) أي لا يوجد حل (قوله فان كثر) بان وجد ولو واحدا لان به يسقط فرض
الكفاية حل وهو بعيدر عبارة ع ش على م ر ينبغي أن المراد بالكثرة أن يكون في الركب جماعة
متفرقة فيه بحيث يسهل على كل من أراد الصلاة وجود واحد منهم من غير مشقة قوية تحصل في قصده
تدبر وعبارة زي قوله فان كثر الخ يؤخذ من الفرق أن المدر على قلة العارفين وكثرتهم ولا نظر الى
حضر ولا سفر حتى لو قل العارفون في الحضر تعين التعلم (قوله ومن صلى باجتهاد الخ) الذي يحصل
من كلامه منطوقا ومنه هو ماسته وثلاثون صورة لان الخطأ اما أن يكون معيناً أو غير معين وعلى كل منهما
اما في الجهة أو التيامن أو التياسر فهذه ستة وفي كل منها ما أن يكون قد غيره أو لا فهذه اثنتا عشرة صورة
وكل منها ما في الصلاة أو قبلها أو بعدها فهذه ست وثلاثون صورة اه برماوى (قوله فتيقن خطأ)

الى أي جهة شاء للضرورة
(وأعاد) وجوبا فلا يقلد
اقتدرته على الاجتهاد
ولجواز زوال التحير في
صورته (فان عجز عنه) أي
عن الاجتهاد في الكعبة
ولم يمكنه تعلم أدلتها
(كأعمى) البصر
أو البصيرة (قلد ثقة عارفا)
بأدلتها ولو عيبا أو امرأة
ولا يعيد ما يصلي به بالتقليد
(ومن أمكنه تعلم أدلتها
لزمه) تعلمها كتعلم
الوضوء ونحوه (وهو) أي
تعلمها (فرض عين لسفر)
فلا يقلد فان ضاق الوقت
عن تعلمها صلى كيف كان
وأعاد وجوبا (و) فرض
(كفاية لحضر) وإطلاق
الاصل انه واجب محمول
على هذا التفصيل وقيد
السبكي السفر بما يقل فيه
العارف بالادلة فان كثر
كركب الحاج فكل حاضر
(ومن صلى باجتهاد) منه
أو من يقلده (فتيقن خطأ)
(قوله لعدم وجود من
يقلده) أو وجوده في أهل
الطريق من غير سفر معهم
اه شيخنا

فما يأم من مثله في الاعادة
كالحاكم يحكم باجتهاده ثم
يجد النص بخلافه واحترزوا
بقولهم فيما يأم من مثله في
الاعادة عن الاكل في
الصوم ناسيا والخطأ في
الوقوف بعرفة حيث لا تجب
الاعادة لانه لا يأم من مثله فيها
(فلو يتيقن فيها استأنفها)
وجوباً وان لم يظهر له الصواب
وخرج بتيقن الخطأ ظنه
والمراد بتيقنه ما يمتنع معه
الاجتهاد فيدخل فيه خبر
الثقة عن معانية (وان تغير
اجتهاده) ثانياً (عمل بالثاني)
لانه الصواب في ظنه (ولا
اعادة) لما فعله بالاول لان
الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد
والخطأ فيه غير معين (فلو
صلى أربع ركعات لأربع
جهات به) أي بالاجتهاد
(فلا اعادة) لها لذلك
ولا يجتهد في محراب النبي
صلى الله عليه وسلم عنة ولا
يسرة ولا في محراب
المسلمين جهة

﴿باب صفة﴾ أي كيفية
(الصلاة)

وهي تشغل على فروض

(قوله لانهم لم يبيحوا الخ)

أي ما لم يكن اخباره بقوله
رأيت الجهم الغفير يصلون
هكذا لانه لا يزيد على
المحارب اه سم (قوله

التعقيب المستفاد من الفاء ليس بقيد (قوله معينا) محترزه الخطأ غير المعين كما سيأتي في قوله والخطأ
فيه غير معين شورى (قوله أعاد وجوباً) أي عند ظهور الصواب وان لم يظهر له الصواب الآن أو نقول
استقرت عليه الاعادة شورى بالمعنى وعبرة ع ش أعاد وجوباً أي ثبتت في ذمته وأما يعيد بالفعل
عند ظهور الصواب فلولا لم يظهر له الصواب وضاق الوقت صلى لحزمة الوقت كالتحجير شورى ولا عبرة
بصلاته الاولى لانها كالعديم لتيقن الخطأ فيها (قوله فيما) أي في صلاة وقوله مثله أي الخطأ وقوله في
الاعادة أي اعادته فأل عوض عن الضمير العائد على ما وفيه أن هذا لا يأتي الا اذا ظهر له لصواب وأما
اذ لم يظهر له الصواب فلا يأم من الخطأ في الاعادة وأجيب بانه لا يعيد الاعادة عند ظهور الصواب كما قاله الشورى
وسم (قوله في الوقوف بعرفة) أي اذ لم يقلوا (قوله استأنفها) أي وجب استئنافها عند ظهور
الصواب وان لم يظهر له الصواب الآن (قوله ظنه) ومنه قوله الآتي وان تغير اجتهاده الخ (قوله وان تغير
اجتهاده) بان ظهر له الصواب في جهة أخرى غير الجهة الاولى حل قال الشورى وان تغير اجتهاده
أي قبلها أو بعدها وفيها اه وهذا ما بعده خراجاً بقوله معين كما تقدم (قوله عمل بالثاني) محله ان
كان فيها اذ ان رجح على الاول على المعتمد كما قاله البغوي وجرى عليه في الروضة وان كان ظاهر كلام
المجموع كما هنا تصحيح العمل بالثاني ولو مع التساوي كما لو فرض ذلك قبل الدخول في الصلاة شورى
(قوله ولا اعادة لما فعله بالاول) من جميع الصلاة أو بعضها ومحل العمل بالثاني مثلاً في الصلاة واستمرار
صحتها اذ اظن الصواب مقارناً لظهور الخطأ والا بأن لم يظن الصواب مقارناً بطلت وان قدر على الصواب
على قرب لمضى جزء منها الى غير قبلة اه حل (قوله لان الاجتهاد الخ) أي فقد عمل هنا بالاجتهادين
وفارق ما في المياه من عدم عمله فيها بالثاني يلزم نقض الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل ما أصابه الاول والصلاة
بنجس ان لم يغسله وهنا لا يلزم منه الصلاة الى غير القبلة يقينا م لان الخطأ في الاجتهاد هنا غير معين
كما أشار اليه الشارح بقوله والخطأ فيه غير معين (قوله فلو صلى) تفريع على قوله ولا اعادة ع ش
(قوله ولا يجتهد) أي لا يجوز له الاجتهاد في محراب النبي صلى الله عليه وسلم ع ش أي ما ثبت انه وقف
فيه للصلاة باخبار جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب لا المحراب المجوف المعروف الآن اذ لم يكن في زمنه
محارب يشرح م ر (قوله عنة ولا يسرة) أي ولا جهة بالاولى واليمين واليسرة بفتح الياء فيها كما
في شرح البهجة للشارح (قوله ولا في محراب المسلمين) أي المعتمدة (قوله جهة) وهل يقدم اخبار
الثقة مع اختلاف الجهة أو يقدم جهة المحراب المعتمدة أنه يقدم اخبار الثقة عن علم في هذه الحالة لانهم
لم يبيحوا مع علمه الاجتهاد عنة ولا يسرة وجوزوا ذلك في المحارب شورى

﴿باب صفة الصلاة﴾

(قوله أي كيفية) فسر الصفة بالكيفية لان الصفة اسم لما زاد على الشيء كالبياض والكيفية أعم
قان حل كيفية الصلاة أي الهيئته الحاصلة للصلاة من أركانها وشروطها وغير ذلك فهو من اضافة الالهة
الصورية الى معلولها كهيئة السرير فالغرض بيان ما تنشأ عنه تلك الهيئة وهو الاركان والسنن وعبرة
عن فسر الصفة بالكيفية لان صفة الشيء ما كان زائداً عليه وما يذ كره هو الصلاة لأمر زائد عليها
وفيه أنه ذكر كيتها أي أجزاءها وهي أركانها وأجيب بأن الكيفية مذ كورة في ضمن الكمية وهي
كون الاركان على الترتيب المذكور وقال ع ش لوقال أي كيفيتها وكيتها المكان أظهر لانه ذكر
أركانها هنا أيضاً (قوله وهي تشتمل) أي الكيفية ان قلت المقرر عند المحويين ان الموصوف هو

(٢٤ - (بحر) - اول) أي فهو من اضافة الالهة الصورية الخ) علة الصلاة المسادية هي الاركان وعلتها
الصورية هي الهيئته الحاصلة من اجتماع الاركان ففي كلامه اضافة الصورية للمادية وقوله الى معلولها أي الذي هو الصلاة بمعنى أجزائها

ثلاثة عشر) يجعل الطمأنينة في محالها الأربع هيئة تابعة للركن وفي الروضة سبعة عشر بعد الطمأنينة في محالها أركاناً وهو اختلاف لفظي وبعد المصلي ركناً على قياس عد الصائم والعاقبة في الصوم والبيع ركنين تكون الجملة ثمانية عشر أحدها (نية) لما مر في الموضوع وهي معتبرة هنا وفي سائر الأبواب (بقلب) فلا يكفي النطق مع غفلة ولا بضر النطق بخلاف ما فيه كان نوى الظهر فسبق لسانه إلى غيرها (لفعلها)

(قوله وقد يقال كان القياس الخ) أي فيفتقر الشك في الطمأنينة ويؤخذ جوابه بما قبل العلاء (قوله لأن ماهيته غير موجودة) فيه بحث لأن ماهية الصوم الامساك المخصوص بمعنى كف النفس على الوجه المخصوص والكف المذكور فله كما صرحوا به حيث قالوا ان الفعل المكلف به الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر ومثله بالهيئة المسماة بالصلاة وبالامساك عن المفطرات لا بمعنى ايقاع ذلك لأنه أمر اعتباري لاجوده في الخارج أي عبارة عن تعلق القدرة الحادثة بالقدور وأما المعنى الحاصل بالمصدر فهو عبارة عن الفعل الخلق لله تعالى الجاري على يد العبد اه شيخنا

الذي يشتمل على الصفة لا العكس وهذا بخلاف ذلك لأنه جعل الكيفية التي هي الصفة تشتمل على الفروض والسنن الخ قلت معنى اشتغال الصفة على الموصوف ملائمتها أي تعلقها به لا الاشتغال الحقيقي شيخنا وبه يجاب عن قول ع ش في جعلها مشتملة على الشروط تسمح اذ الشرط ما كان خارج الماهية اه لان المراد بالاشتغال التعلق والسؤال لا يرد بعد تفسير الصفة بالكيفية وكذلك ان رجوع الضمير للصلاة ولما كانت الشروط مقارنة لها كانت كأجزائها فصح اشتغالها عليها (قوله وعلى شروط) لك أن تقول لو أراد بالصفة هنا ما يشمل الشروط لترجم للشروط بفصل أو نحوه ولم يترجم لها بباب على أن نأمن كون الشرط الخارج عن الماهية من جملة الكيفية رشيدى (قوله هيئة) أي صفة وقوله تابعة للركن أي في الوجوب ويؤيده ما ذكره في التقديم والتأخر عن الامام أي من عدم حسبنا ركننا (قوله وفي الروضة) أي وعدا في الروضة وقوله وهو اختلاف لفظي لان كلاهما يوجب الاتيان بها بدليل انه لو شك في السجود في طمأنينة الاعتدال مثلاً وجب التدارك بأن يعود للاعتدال فوراً وطمأن فيه وان قلنا انها هيئة تابعة خلافاً لمن قال بعدم وجوب التدارك بناء على انها هيئة تابعة ووجوبه بناء على انها غير تابعة بل مقصودة وبنى على ذلك كون الخلاف معنويًا وقاس ذلك على الشك في بعض حروف الفاتحة بعد فراغه من قراءتها وفيها من أصلها بعد الر كوع حيث يتدارك الثاني دون الأول ورد بالفرق بين الطمأنينة وبعض حروف الفاتحة بأنهم اغتفروا والشك فيها بعد الفراغ من قراءتها الكثرة تلك الحروف وغلبة الشك فيها على انه لا جامع بينهما لان حروف الفاتحة ليست صفة تابعة للموصوف كالطمأنينة بل هي جزء من الفاتحة والجزء ليس تابعاً للكل وقد يقال كان القياس تنزيل الهيئة منزلة الجزء بالاولى حل (قوله وبعد المصلي الخ) قال شيخنا قد يقال يمكن الفرق بأن العاقد انما جعل ركناً في البيع نظراً للعقد المترتب وجوده عليه كالمعقود عليه ولهذا كان التحقيق أنهما أي العاقد والمعقود عليه شرطان لانهما خارجان عنه وفي الصوم ركن لان ماهيته غير موجودة في الخارج وانما تتعلل بتعقل الفاعل فجعل ركناً لتكون تابعة له بخلاف نحو الصلاة توجد خارجاً بدون فاعل فلم يحتج للنظر لفاعلها شرح م ر (قوله لما مر في الموضوع) أي من قوله انما الاعمال بالنيات ع ش وهذا لا ينتج كونها ركناً بخصوصه وانما ينتج وجوبها في الصلاة وعارة م ر لما مر في الموضوع الى أن قال ولاها واجبة في بعض الصلاة وهو أولها لافي جميعها فكانت ركناً كالتكبير والركوع وما مر ع للصلاة ان وجب لها فشرط أو فيها فركن أو سن وجب فبعض والافهية اه وقيل ان النية شرط لانه لا يدخل في الصلاة الا بآخرها وأجيب بانه بآخرها تبين دخوله فيها بأولها (قوله وهي الخ) أشار به الى أن قلب متعلق بمحذوف (قوله بقلب) قال بعضهم لا حاجة اليه لان النية لا تكون الا به وأجيب بأن الاصل في القيود بيان الماهية وأيضاً ذكره لرد على من يشترط اللفظ فيها لا يقال لا ينافي هذا جعله فلا يكفي النطق الخ مفرعاً عليه لان ذلك مفرع على التقيد وهو النية مع قيده وتفرعه حينئذ ظاهر لا خفاء فيه وقوله بعد ولا يضر الخ مفرع على التقيد وحده وهو بين أيضاً فتمل شو برى وانما تعرض لمحالها هنا دون غيره من نية الابواب المفتقرة للنية مع ان القلب لا بد منه في الكل اهتماماً بالصلاة ح ف (قوله فسبق لسانه) أي أو تعمد ثم أعرض عنه وقصد ما نواه عند تكبيرة الاحرام ع ش على م ر (قوله لفعلها) أي ايقاعها وهذا مبنى على أن المكلف به المعنى المصدري كما قاله سم وقال غيره المكلف به المعنى الحاصل بالمصدر فان قلت النية مشتملة على الفعل لانها قصد الشيء مقترناً بفعله فلا حاجة لقوله لفعلها أجيب بانه جود النية عن بعض معناه وهو الفعل

شيخنا ح ف (قوله ولونفلا) للتعميم (قوله لانه) أى الفعل (قوله وهى هنا) أى الصلاة وأما فى غير ما هنا كقولك الصلاة واجبة أو الصلاة قول وأفعال فالمراد بها ما يشمل النية ح ف (قوله لانه لا تنوى) والالزم التسلسل لان كل نية تحتاج الى نية وهذا لا يتأتى الا اذا قلنا انه ينوى كل فرد فرد من الصلاة وليس كذلك وأما ان قلنا انه ينوى المجموع أى يلاحظ مجموع الصلاة بالنية وهو المعتمد فيمكن أن تنوى بأن تلاحظ من جملة أفعال الصلاة ويكون المراد بقوله لانها لا تنوى أى لا يجب نيتها فليس المراد أنه لا يجب أن يلاحظ أن النية من جملة الصلاة وذ ك شيخنا أنه يجوز تعلقها بنفسها وبغيرها كالعلم وحينئذ تصير محصلة لنفسها وبغيرها كالشاة من الاربعين تركي نفسها وبغيرها ولا سكن لا يجب أن يلاحظ هذا القدر حل (قوله مع تعيين ذات وقت) لاني فى اعتبار التعيين هنا ما يأتى انه قد ينوى القصر ويتم والجمعة ويصلى الظهر لان ما هنا باعتبار الذات وصلاته غير ما نواه باعتبار عارض اقتضاه حج (قوله أو سبب) كالسكوف وقوله عن غيرها وهو النفل المطلق (قوله صلاة الوقت) أى المطلق الصادق بكل الاوقات (قوله ومع نية فرض) أى ملاحظته (قوله لىتميز عن النفل) أدخل به المنذورة وقوله وليبين حقيقة أنه أدخل به المعادة وصلاة الصبي أى فالغرض من نية الفرضية أحداً من امرين اما التميز واما بيان حقيقة الشيء لا تميزه عن غيره حل وعش ويؤيد ذلك قوله وشمل ذلك المعادة وبهذا اندفع اعتراض عميرة بقوله هذا التعليل أى قوله لىتميز عن النفل يجب اسقاطه وذلك لان مصلى الظهر مثلاً اذا قصد فعلها وعينها بكونها ظهراً تميزت بذلك عن سائر النوافل بحيث لا تصدق على شيء منها فكيف يعلل اشتراط الفرضية مع ذلك بالتمييز عن النفل مع أنه حاصل بالتعيين اه وقال حل قوله لىتميز عن النفل أى وهو المعادة وصلاة الصبي اذا كان النافى بالغايير معيد (قوله وشمل ذلك) أى قوله ومع نية فرض فيه (قوله اذ كيف ينوى الفرضية) قضية أنه المجنون اذا أراد قضاء ما فاتته زمن الجنون انه لا ينوى الفرضية وكذا الخائض على القول بانعقاد الصلاة المقضية منها كما عليه شيخنا فليحرر شوبرى قال عش والمعتمد أن الخائض تنوى الفرضية ومثلها المجنون ويفرق بينهما وبين الصبي بأنهما كانا محللاً للتكليف فى الجملة ببقى أن هذا التعليل يقتضى امتناع نية الفرضية على الصبي لانها على هذا لوجه نالعب وليس ذلك مراداً اذ الخلاف إنما هو فى وجوبها وعدمه لكن يتعين فى حقه حيث نوى الفرضية أن لا يبدأها فرض فى حقه بحيث يعاقب على تركها وانما ينوى بالفرض بيان الحقيقة الأصلية أو يطلق ويحمل ذلك منه على الحقيقة المذكورة عش على مر فلو أراد أنها فرض عليه بطلت (قوله من تعليلنا الثانى) هو قوله وليبين حقيقة لان ذلك فرض فى أصل شوبرى والمعتمد عدم وجوب نية الفرضية على الصبي ونجب فى المعادة وانما وجب القيام فى صلاة الصبي لان القصد المحاكاة وهى بالقيام حسى ظاهر وبالنية قلبى خفى والمحاكاة انما تظهر بالاول فوجب حج (قوله وبما ذكر) أى بقوله مع تعيين الحج (قوله تكون مستثناة مما مر) أى من تعيين ذات السبب والتحقيق عدم الاستثناء لان هذا المفعول حيث لم يقيده بالسبب ليس عين ذلك المقيد وانما هو نفل مطلق حصل به مقصود ذلك المقيد لا يقال مقتضى كونه نفلاً مطلقاً عدم انعقاد تحية المسجد وركعتي الوضوء فى الاوقات المكروهة لانا نقول لما حصل به مقصود ذلك المقيد انقصد بدليل ما قالوه فى صحة صلاة الركعتين ان دخل والامام يخطب حل (فائدة) السنن التى تدرج مع غيرها تحية المسجد وركعتا الوضوء والطواف والاحرام وسنة الغفلة والاستخارة وصلاة الحاجة وركعتا الزوال وركعتا القدوم من السفر وركعتا الخروج له اه شرح (قوله وسن نية نفل فيه) ينبغى غير صلاة الصبي لانه يسن له نية الفرضية خروجاً من الخلاف

أى الصلاة ولونفلا لىتميز
عن بقية الأفعال فلا يكفى
احضارها فى الذهن مع
الغفلة عن فعلها لأنه المطلوب
وهى هنا معادة النية لأنها
لا تنوى (مع تعيين ذات
وقت أو سبب) كصباح
وسنة لىتميز عن غيرها
فلا تكفى نية صلاة الوقت
(ومع نية فرض فيه) أى
فى الفرض ولو كفاية أو
نذراً لىتميز عن النفل
ولبيان حقيقة فى الأصل
وشمل ذلك المعادة نظراً
لأصلها وسيأتى بيانها فى
باب الجماعة وصلاة الصبي
وهو ما صححه فيها فى الروضة
كأصلها لكنه ضعفه فى
المجموع وغيره وصحح خلافه
بل صوبه قال اذ كيف
ينوى الفرضية وصلاته
لا تقع فرضاً ويؤخذ جوابه
من تعليلنا الثانى وبما
ذكر علم أنه يكفى للنفل
المطلق وهو ما لا يتقيد
بوقت ولا سبب نية فعل
الصلاة لخصوله بها وألحق
بعضهم به تحية المسجد
وركعتي الوضوء والاحرام
والاستخارة وعليه تكون
مستثناة مما مر (وسن
نية نفل فيه)

أى فى النفل خروجاً من
الخلافاً وإنما لم يجب
فيه لزوم النفلية له
بمخلاف الفرضية للظهر
ونحوها (و) سن (إضافة
لله تعالى) خروجاً من الخلاف
وإنما لم يجب لأن العبادة
لا تكون إلا لله تعالى
والتصريح بسن هذين
من زيادتي (ونطق)
بالنوى (قبيل التكبير)
ليساعد اللسان القاب
(وصح أداء بنية قضاء
وعكسه) بقيد زده بقولي
(بعذر) من غيب ونحوه
لأن كلامهما يأتي بمعنى
الآخر بخلاف ما لو نواه مع
علمه بخلافه فلا يصح
لتلاعبه (و) ثانيها (تكبير
محترم) سمي بذلك لأن
المصلي يحرم عليه ما كان
حلالاً له من مفسدات
الصلاة ودليل وجوبه خبر
المسيء صلواته إذا قمت إلى
الصلاة فكبر ثم أقرأ ما تيسر
معك من القرآن ثم أركع
حتى تطمئن راكعاً ثم أرفع
حتى تعتدل قائماً ثم أسجد
حتى تطمئن ساجداً ثم أرفع
حتى تطمئن جالساً ثم أفعال
ذلك في صلواتك كلها رواه
الشيخان وفي رواية
للبيهقي ثم أسجد حتى
تطمئن ساجداً ثم أرفع حتى
تستوي قائماً ثم أفعال ذلك
في صلواتك كلها وفي صحيح

شوبري (قوله أى فى النفل) أى المطلق وذى الوقت والسبب (قوله لزوم النفلية له) أى أصالة
وقد يجب لعارض نذر شوبري (قوله للظهر ونحوها) إذ قد تقع معادة أى فوجبت نية الفرضية
ليتميز الفرض عن المعادة وحينئذ اقتضى كلامه عدم وجوب نية الفرضية في المعادة وقد تقدم وجوب
ذلك في كلامه تأمل شوبري وأجيب بأن المراد به الفرض الصوري والذي افتضاه كلامه عدم وجوب
نية الفرض الحقيقي في المعادة وكذلك التميز عن صلاة الصبي لأن نية الفرضية لا تجب عليه حتى لو نواه
فالمراد بالفرض الصوري وعبرة حل قوله بمخلاف الفرضية للظهر ونحوها فافها قد تتخلف وذلك
في المعادة وصلاة الصبي فنية الفرضية في صلاة الظهر مثلاً المعادة الفرض منها بيان حقيقتها الأصلية
لا تميزها عن النافلة وكذلك صلاة الصبي إذا نوى الفرضية الفرض منها بيان حقيقتها لا تميزها عن النافلة
وأما في غير المعادة وصلاة الصبي فلتميزها عنهما وهذا ساقط ما لا يشيخ عميرة هنا (قوله ليساعد اللسان
لقاب) وخروجاً من خلاف من أوجبه كما قاله م ر ولم يذكره الشارح لأن الخلاف فيه واه (قوله
يأتى بمعنى الآخر) أى لغة يقال نذرت الدين وقضيت به معنى وفيه ع ش (قوله مع علمه بخلافه) أى
وقد أراد المعنى الشرعي أو أطلق فإن أراد المعنى اللغوي صح كافي حل (قوله تكبير محترم) وفي
البحر وجه أنها شرط لأنه لا يدخل الإتمامها فليست داخل الماهية ثم أجاب بأنه بفراغه منها يتبين
دخوله في الصلاة من أولها اه والحكمة في افتتاح الصلاة بالتكبير استحضار المصلي عظمة من
نهياً لخدمته والوقوف بين يديه ليمتلي عيبة فيحضر قلبه ويخشع ولا يعث برماوى ح ف (قوله من
مفسدات الصلاة) أى ونحوه ذلك عليه يدخل به في أمر محترم قال ع ن يقال أحرم الرجل إذا
دخل في حرمة لا تهتك قاله الجوهرى قال الاسنوى فلما دخل بهذه التكبير في عبادة تحرم فيها أمور
فيل لها تكبيرة محترم ع ش على م ر (قوله خبر المسىء صلواته) أى الذى أساء صلواته ولم يحسبها
واسمه خلاد بن رافع الزرقى الانصارى وقوله ما تيسر معك من القرآن والمتيسر معه اذ ذاك الفاتحة
وفي بعض الروايات فأقرأ بأم القرآن حل قال ع ش ولم يقتصر على قوله إذ ذاك إلى الصلاة فكبر
على عادته من الاقتصار في الأحاديث الطوال على محل الاستدلال ليحيل عليه في الاستدلال على بقية
الاركان ولم يذكره الشهيد ونحوه من بقية الاركان لكونه كان علمها اه (قوله ثم أسجد) أى
بعد قوله ثم أرفع حتى تطمئن جالساً ع ش أى فيكون بياناً للسجدة الثانية وقوله ثم أرفع الخ أى للركعة
الثانية وقوله وفي صحيح ابن حبان أى فيها لأن فيها التعرض للطمأنينة مبالغة في الانتصاب قائماً وإشارة
إلى عدم اجزاء القراءة في حال التهوض أى قبل أن يصير إلى القيام أقرب منه إلى الركوع وإن أجزأت
قبل الطمأنينة (قوله مقر وابه النية) وذلك بأن يستحضر في ذهنه ذات الصلاة وما يجب التعرض له
من كونه ظاهرة فرضاً ثم يقصد فعل هذا المعلوم ويجعل قصد هذا مقارناً لأول التكبير ولا يغفل عن
تذكره حتى يتم التكبير ونزع فيه امام الحرمين بأنه لا تحويه القدرة البشرية ومن ثم اختار النووي
ما قاله الشارح وقال ابن الرفعة وغيره أنه الحق الذى لا يجوز سواه وصوبه السبكي ولو تخلل بين الله
وأكبر ما لا يضر الفصل به لم يشترط مقارنة النية له وكلام الاصحاب فيما يتوقف عليه الاعتقاد زى وقوله
ذات الصلاة أى تفصيلاً كما قاله حجج لان المقارنة الحقيقية لا تكون الا حينئذ ولا تحويه القدرة
البشرية حينئذ شيخنا قال ع ش واقتصر على هذا م ر في شرحه ولم يذكر ما اختاره في المجموع
أصلاً لكن ذكر حجج ما يقتضى ترجيحه حيث قال بعد كلامه قرره ولذلك صوب السبكي وغيره
الاختيار وقال ابن الرفعة أنه الحق وغيره أنه قول الجمهور والزركشى أنه حسن بالغ لا يتبعه غيره والاذرعى

ابن حبان بدل قوله حتى تعتدل قائماً حتى تطمئن قائماً (مقر وابه النية)

بان يقرنها بأولها ويستصحبهما إلى آخره لكن النوى اختار في مجموعها وغيره تبعاً للإمام والغزالي وغيرهما إلا كسقاء بالمقارنة العرفية بحيث يعد عرفاً أنه مستحضر للصلاة (وتعين فيه) على القادر على (١٨٩) النطق به (الله أكبر) للاتباع رواه ابن ماجه

وغيره مع خبر البخاري صلو كما رأيتوني أصلي فلا يكفي الله كبير ولا الرحمن أكبر (ولا يضر ما لا يمنع الاسم) أي اسم التكبير (كأنه الأكبر) والله الجليل أكبر والله عز وجل أكبر (لأن أكبر الله) والله الذي لا اله الا هو الملك القدوس أكبر لأن ذلك لا يسمى تكبيراً ويجب اسمع التكبير نفسه ان كان صحيح السمع ولا عارض من لفظ أو نحوه (ومن عجز) بفنح الجيم أفصح من كسرها عن نطقه بالتكبير بالعربية (ترجم) عنه وجوباً بأي لغة شاء ولا يعدل إلى غيره من الذاكار (ولزمه تعلم ان قدر) عليه

(قوله من غير تخلل زمن وليس الخ) يريد دفع ما أفسد به ابن الصلاح هذا القيل من قياسها على التكبير والجواب لابن الرفعة (قوله رحمه الله أكبر) ولا يضر من الجاهل ابدال همزة أكبر واوا ويضر تخلل واو بين الكلمتين ساكنة أو متحركة اه سم (قوله رحمه الله ولا يضر ما لا يمنع الاسم فلا يضر الفصل القليل

انه صحيح والسبكي من لم يقل به وقع في الوسواس المذموم (قوله بان يقرنها) بضم الراء من باب نصر ينصر برماوى (قوله ويستصحبهما) قال السبكي اختلفوا في هذا الاستصحاب فقيل المراد أنه يستمر استحضارها ولكن استحضار النية ليس بنية واجاب ما ليس بنية لا دليل عليه وقيل توالى أمثاله فاذا وجد القصد المعبراً ولا وجد مثله وهكذا من غير تخلل زمن وليس تكرار النية كتكرار التكبير كي يضر لأن الصلاة لا تنعقد الا بالفراغ من التكبير قال وهذا الوجه فيه حرج ومشقة لا يتفطن له كل أحد ولا يقصده ع ش وذهب الأئمة الثلاثة إلى الاكتفاء بوجود النية قبل التكبير اه عمرة (قوله بحيث يمدح) متعلق بمحذوف تقديره واكتفى بالاستحضار العرفي أيضاً بحيث الخ فالحيثية بيان للاستحضار العرفي لا للمقارنة العرفية لأن المقارنة العرفية معناها أن يوجد اقترانها عند أي جزء ولا يضر عزو بها بعد والاستصحاب الحقيقي أن يستحضر جميع الأركان تفصيلاً والمقارنة الحقيقية أن يستحضر الأركان من أول التكبير إلى آخرها فالخاصل أن للقوم أربعة أشياء استحضار حقيقي بان يستحضر جميع أركان الصلاة تفصيلاً ومقارنة حقيقية بان يقرن ذلك المستحضر بجميع أجزاء التكبير واستحضار عرفي بان يستحضر الأركان اجمالاً ومقارنة عرفية بان يقرن ذلك المستحضر بجزء من التكبير شيخنا والمعتد أن الاستحضار الواجب هو القصد والتعيين ونية الفرضية عند أي جزء من أجزاء التكبير كما قرر شيخنا ح ف نقلا عن شيخه الخليلي وهو عن شيخه الشيخ منصور الطوحى وهو عن شيخه الشورى وهو عن شيخه الرملى الصغير وهو عن شيخ الاسلام قال وكان الشيخ لطوحى يقول هذا هو مذهب الشافعى وهذا انفرد به الشافعى عن بقية الأئمة اه ويمكن رجوع م ر عمادى شرحه (قوله وتعين فيه) أي في التكبير أي في صيغته وفيه انه يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه الآن يقال صيغة التكبير عامة وظرفية الخاص في العام جائزة (قوله مع خبر البخاري) أي ولم يرو عنه صلى الله عليه وسلم أنه صلى على غيره هذا الوجه ع ش (قوله ما لا يمنع الاسم) أي اذا كان من نعت الله بخلاف غيره كقوله الله هو أكبر فانه يضر على المعتد كالله يارحم أكبر وكتب أيضاً قوله ولا يضر ما لا يمنع الخ هل كذلك السلام وما الفرق مع أن ما هنا أحوط توقف فيه شيخنا زى شو برى الظاهر أنه كذلك قال ح ل قوله ما لا يمنع الاسم أي لا يفوت معناه وهو كون الله أكبر من كل شيء (قوله كأنه الأكبر) لأن ال لتعبر المعنى بل تقويه بإفادة الحصر لكنه خلاف الأولى خروجاً من الخلاف م ر (قوله لا أكبر الله) هل ولو وصل بلفظ الجلالة أكبر كأن قال أكبر الله أكبر فيه نظر والاقرب ان يقال ان قصد البناء ضرراً لا فلا ع ش وقوله والاى بان قصد الاستئناف أو أطلق كافي حاشيته على م ر (قوله الملك القدوس) ليس بقيد لأن المضرو وجود ثلاث كلمات فاصلة بين الكلمتين وهى حاصلة بدون ذلك وعبرة ع ش وكذا بدونهما أي الملك القدوس كافي التحقيق م ر سم (قوله لا يسمى تكبيراً) أي شرعاً وقال ح ل انظر لا يسمى عند من مع أن معنى التكبير وهو كون الله أكبر من كل شيء لا يفوت بذلك اه (قوله ويجب اسمع التكبير نفسه) وكذا سائر الأركان القولية (قوله بفتح الجيم الخ) ومضارعه بعكس ذلك شو برى (قوله ترجم) فلو عجز عن الترجمة أيضاً فالاقرب انه ينتقل لذكر آخر وقيل يسقط التكبير ع ش ما عضا وتكبيره الاحرام بالفارسية خدای بزرگ تر كما نقله في الروضة عن صاحب النعمة الكبرى فلا بد من ترلان خدای معناه الله وبزرگ معناه أكبر

بالذكر) كالسكتة القليلة قال في متن الهجة بولوى بذكر لا يطول فصله بوقفه نقل قال شيخ الاسلام أي بقدر نفس كما قاله المتولى وغيره اه (قوله مع أن ما هنا أحوط) أي لكونه انعقاداً لكونه يغتفر عليكم السلام لأ أكبر الله

ولو بسفر وبعد التعلم لا يلزمه قضاء ما صلاه بالترجمة الا ان أخر التعلم مع التمكن من وضاق الوقت فانه لا بد من صلاته بالترجمة لحرمته ويلزمه القضاء لتفريطه ويلزم الاخرس تحريك لسانه وشفثيه ولسانه بالتكبير قدر امكانه وهكذا حكم سائر أذكاره الواجبة من تشهد وغيره قال ابن الرفعة فان عجز عن ذلك نواه بقلبه كما في المريض (وسن لامام جهر بتكبير) أي تكبير التحريم وغيره من تكبيرات الانتقالات ليسمع الماء ومون أو بعضهم فيعلموا صلاته بخلاف غير الامام وهذا من زيادتي وكلاما مبلغ احتيج اليه (و) سن (لمصل) من امام أو غيره (رفع كفيه) للقبلة مكشوفتين منشورتين الاصابع مفارقة وسطا (مع ابتداء) تكبير (تحريمه حذو) بذال مججمة أي مقابل (منكبيه) بان نحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه وإبهاماه شحمتي أذنيه وراحته منكبيه وذلك لخبر الشيخين انه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة أما الانتهاء ففي الروضة كما صلبا وشرح مسلم انه لا يسن فيه شيء بل ان فرغ منهما معا فذاك أو من أحدهما قبل ان تمام الآخر أو لم يكنه صحيح في شرعي المذهب

وتر يصيره بمعنى أكبر شيخنا ح ف أي لانه دال على التفضيل (قوله ولو بسفر) أي ولو فوق مسافة القصر م روعش وعبرة م ر ولو بسفر أطاقه وان طال كما اقتضاه كلامهم لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وانما لم يجب السفر لانه على فاقده لدوام النفع هنا بخلافه ثم اه (قوله وضاق الوقت) أمام مع سعة فلا ينبغي أن محله حيث رجي حصول التعلم قبل ضيقه ع ش (قوله ويلزمه القضاء الخ) عبارة م ر فان ضاق الوقت صلى لحرمته وأعاد كل صلاة ترك التعلم طامع مكانه وامكانه معتبر من الاسلام فيمن طرأ عليه وفي غيره يتجه كما قال الاسنوي وغيره انه يعتبر من تمييزه لسكون الاركان والشروط لافرق فيها بين أصبي وغيره والوجه خلافه أي انه يعتبر من البلوغ لما فيه من عدم مؤاخذته بما مضى في زمن صباه اه (قوله ويلزم الاخرس) اجل هذا بعضهم على ما ذ طرأ الخرس ووجه ذلك فيما يظهر أنه في الطارئ كان واجبا عليه القراءة المستلزمة للتحريك المذكور فاذا عجز عن النطق بها بقي التحريك الذي كان واجبا والميسور لا يسقط بالمعسور أما اذا ولد أخرس فلا يلزمه لانه لم يجب عليه القراءة التي هي المقصودة فلم يجب التتابع الذي هو التحريك وكافي الناطق العاجز فانه لا يلزمه ذلك واعتمده م ر اه شورى وعبرة ع ش ويلزم الاخرس أي الخرس العارض م ر وخرج به الخلق فلا يجب عليه تحريك ذلك لانه لا يحسن شيئا من الحروف حتى يحرك به فلو حرك لسانه وشفثيه من غير شعور بشيء من الحروف لم تبطل كما لو حرك أصابعه في حرك أو غيره لان هذه حركات خفية وهي لا تبطل وان كثرت نعم ان فرض تصويره للحروف كان سمع على خلاف العادة فانتقش في ذهنه صور حروف الفاتحة وجب التحريك اه (قوله ولسانه) وهي اللمحة المطبقة في أقصى سقف الفم زى (قوله عن ذلك) أي التحريك نواه بقلبه لعل المراد أجراه بدليل قوله كما في المريض اه شورى أي بان يصور نفسه متحركا (قوله جهر بتكبير) أي بقصد الذكرك في كل تكبيرة أو بقصده مع الاسماع بخلاف ما اذا قصد الاسماع فقط أو أطلق فان الصلاة تبطل ويأتي مثله في المبلغ شيخنا (قوله ليسمع الماء ومون أو بعضهم الخ) علة غائية لانه اذا قصد الاسماع فقط بطلت صلاته ولا بد من قصد الذكرك وحده أو مع الأعلام عند كل تكبيرة خلافا للخطيب حيث قال يكفي عند التكبيرة الاولى ومحل البطلان فيما ذكر في العالم أما العامى ولو مخالفا للعامة فلا يضر قصده الاعلام فقط ولا الاطلاق شيخنا عشاوى وح ف وقضيته أنهم لو علموا بان تنقلاته من غير جهر لا يأتي به فيه كون مباحا فان حل قوله لا يأتي به على معنى يسن أن لا يأتي به كان محتملا لكرهه ع ش وعبرة الاطفيحي تقييده في المبلغ بالاحتياج يقتضى ان الامام يطلب منه الجهر مطلقا وليس كذلك بل في كلامه ما يقتضى أنه مقيد بالاحتياج فيهما وهو قوله فيعلموا صلاته أي بالرفع فلو علموه بغير الرفع انتفى الاحتياج فيكون الرفع مكرها حينئذ ع ش (قوله لمصل) ولو امرأة ومضطجعا م ر (قوله حذو منكبيه) متعلق بمحذوف والتقدير منهيا الرفع حذو منكبيه قال زى والمنكبي جمع عظم العضد والسكرتف ولو قطعت يده من الكوع رفع الساعد أو من المرفق رفع العضد ولو لم يقدر على الرفع المسنون بان كان اذا رفع زادا ونقص أتى بالممكن فان قدر عليها جميعا فالأولى الزيادة اه (قوله وراحته) أي ظهرهما قال م ر وعلم مما تقرر أن كلاما من الرفع وتفرق أصابعه وكونه وسطا والى القبلة سنة مستقلة وعليه فكان الاولى للصنف أن يقول وسن رفع كفيه للقبلة وكونهما مكشوفتين الخ بزيادة العاطف في السك كجرت به عادته في مثل ذلك اطفيحي (قوله أما الانتهاء الخ) أي انتهاء التكبير مع الرفع شورى وهو مقابل لمحذوف تقديره هذا حكم الابتداء وأما الخ (قوله انه لا يسن)

والوسيط والتحقيق استعجاباتها معاً (و) ثالثها (قيام في (١٩١) فرض) للقادر عليه بنفسه أو بغيره فيجب

حال التحريم به وخرج
بالفرض النفل وسيأتي
حكمه وحكم العاجز وإنما
أخروا القيام عن النية
والتكبير مع أنه مقدم عليهما
لانها ركذان في الصلاة مطلقاً
وهو ركن في الفريضة فقط
ولأنه قبلهما فيهما شرط
وركنيته انما هي معهما
وبعدهما (بنصب ظهر)
ولو باستناد الى شيء كجدار
فلو وقف منحنيًا أو مائلاً
بحيث لا يسمى قائماً لم يصح
(فان عجز) عن ذلك (وصار
كراكع) لكبر أو غيره
(وقف كذلك) وجوبا
لقربه من الانتصاب (وزاد)
وجوبا (الحناء لركوعه ان
قدر) على الزيادة (ولو
عجز عن ركوع وسجود)
دون قيام (قام) وجوبا
(وفعل ما أمكنه) في
الحناء لهما بصلبه فان عجز
فبرقبته ورأسه فان عجز
أوما اليهما (أو) عجز
(عن قيام) بالحق مشقة
شديدة كزيادة مرض
أو خوف غرق أو دوران
رأس في سفينة (قعد)
كيف شاء (وفتراشه)
وسيا في بيانه في التشهد
(أفضل) من تربعه وغيره
لأنه قعود عبادة ولأنه قعود لا
يعقبه سلام كالقعود للشهد
الأول وتعيير بما ذكر

ضعيف وقوله منهما أي من التكبير والرفع وقوله استعجاب الخ معتمد (قوله وثالثها قيام) وهو أفضل
الاركان لاشتماله على أفضل الاذكار وهو القرآن ثم السجود لحديث أقرب ما يكون العبد من ربه
وهو ساجد ثم الركوع ثم باقي الاركان ويسن ان يفرق بين قدميه بشير خلافاً لقول الانوار بربع
أصابع ويكره ان يقدم إحدى رجله على الاخرى وان يلقى قدميه شرح م (قوله أو بغيره) أي
ولم تلحقه مشقة شديدة بذلك الغير والالم يجب ع ش وعبرة لشو برى قوله أو بغيره من معين أي ولو
بأجرة فاضلة عما يعتبر في الفطرة أو عكازة أي وكان يمكنه الوقوف بدونهما وانما يحتاج اليهما في النهوض
فقط والالم يجب وهو عاجز الآن وهذا هو المعتمد في المسئلة وقد بسطها الشيخ في الحاشية ثم رأيت شيخنا
كحج قال والوجه أنه لا فرق حيث أطاق أصل القيام أو دوامه بالمعين لزمه شو برى وفرق ع ش بين
المعين والعكازة بان الاول لا يجب الا في الابتداء والثاني يجب في الابتداء والدوام للمشقة في الاول دون
الثاني ح ف (قوله حال التحريم) وكذا بعده (قوله وخرج بالفرض الخ) عبارة شرح م وخرج
بالفرض النفل والقادر العاجز وسيأتي حكمهما (قوله مع أنه) أي القيام من حيث هو لا بقيد كونه
ركناً وقوله وهو ركن أي القيام الذي هو ركن في الكلام استخدام (قوله في الفريضة فقط) أي
فاحتط رتبته عنهما (قوله ولأنه قبلهما فيهما بشرط) يتجه الاكتفاء بمقارنته لهما فقط وان لم يتقدم
عليهما الا ان يكون ما قاله منقولاً فلا بد من قبوله مع اشكاله أو تكون شرطيته قبلهما بالتوقف بمقارنته
لهما عادة على ذلك فان أمكنت لم يشترط سم على حج ع ش على م (قوله بنصب ظهر) أي ويحصل
بنصب الخ فهو متعلق بمحذوف قال حل ومربان يكون للقيام أقرب منه الى أقل الركوع أو كان اليهما
على حد سواء اه (قوله منحنيًا) بان يصير للركوع أقرب م (قوله بحيث الخ) ضابط للانحناء
السالب للقيام (قوله ان قدر) فان لم يقدر لزمه المسكت زيادة على واجب القيام ويصرفها للركوع
بطمأنينة ثم للاعتدال بطمأنينة حج قال سم قوله ثم للاعتدال هل محل هذا اذا عجز أياضاً عن الائمة
الى الاعتدال بنحو رأسه ثم جفنيه والاقدمه على هذا لانه أعلى منه أم لافيه نظر وأهل المتجه الأول
اه بالحرف (قوله ولو عجز عن ركوع وسجود) أي لعله في ظهره مثلاً تمنعه من الانحناء شرح م
(قوله قام وجوبا) ولو بمعين (قوله في انحنائه) أي من انحنائه (قوله أو ما اليهما) أي رأسه فقط فان
عجز فباجفانه قال حل فبعد الائمة للسجود الأول يجلس ثم يقوم ويومئ للسجود الثاني حيث
أمكنه الجلوس ولو قدر على الركوع فقط دون السجود والاعتدال كرره عن السجود اه وقوله
يجلس ثم يقوم ويومئ انظر هل القيام شرط وما المانع من الائمة للسجود الثاني من جلوس مع
أنه أقرب تأمل (قوله بالحق مشقة شديدة) أي لا تحتل عادة وان لم تبع التيمم حج فليس
المراد بالعجز عدم الامكان (قوله أو دوران رأس الخ) ولا يعيد راكب سفينة قعداً لوجود دوران رأس
بخلافه لوجه لندرته م قال شيخنا زى في الحاشية وفيه نظر لان دوران الرأس نادراً أيضاً تأمل
شو برى لكن في شرح م التفصيل المذكور وهو أن راكب السفينة لا يعيد اذا قعد لدوران
الرأس أي وان أمكنه الصلاة على الارض خارجها اه قال سم على حج فلا يكلف الخروج من
السفينة اذا كان يلحقه مشقة أو يفوته مصلحة السفر اه (قوله قعد) أي ولا إعادة م ر ع ش
وثواب القاعد لعذر كشواب القائم (قوله أي أصل نخذه) هلا قال أي ألبه مع أنه أخصر (قوله وهو
الاليان) قال حج كذا قاله شيخنا ويلزمه اتحاد الورك والالية وليس كذلك في القاموس الفخذ
ما بين الساق والورك وهو ما فوق الفخذ والالية المجيزة اه من محال باختصار وهو صريح في تغاير

أعم من قوله أفضل من تربعه (وكره اقعاء) في قعدات الصلاة (بان يجلس على ركبته) أي أصل نخذه وهو الاليان (ناصبار كنيته)

السجدين وان كان
الافتراش أفضل منه وهو
أن يفرش رجله أى
أصابعهما ويضع اليه على
عقبه (ثم ينحني) المصلى
قاعدا (لركوعه) ان قدر
(وأقله أن) ينحني الى أن
(تأخذى جهته) أمام ركبتيه
وأكمل ان) ينحني الى أن
(تأخذى) جهته (محمل
سجوده) وركوع القاعد
في التنفل كذلك (فان
عجز) المصلى بالمعنى المتقدم
عن القعود (اضطجع)
على جنبه متوجه القبلة
بوجهه ومقدم بدنه
وجوبا (وسن على) جنبه
(الايمن) ويجوز على
اليسر لكنه مكروه بلا
عذر وجزم به في المجموع
وتعبرى بذلك أولى من
قول الاصل صلى جنبه
الايمن (ثم) ان عجز عن
الجنب (استلقى) على ظهره
وأخصاه للقبلة (رافعا
رأسه) من زيادتي بان
يرفعه قايلا بشئ ليتوجه الى
القبلة بوجهه ومقدم بدنه
ان لم يكن في الكعبة
وهى مسقفة والاصل في
ذلك خبر البخارى أنه صلى
الله عليه وسلم قال لعمران
ابن حصين وكانت به
بواسير يصل قائما فان لم

الورك والاية والفخذ لكنه لم يبين الحد الفاصل للورك عن الآخر وبينه ماسأذ كره في الجراح
ان لورك هو المتصل بمحل القعود من الالية وهو مجوف وله اتصال بالجوف الأعظم بخلاف الفخذ اه
باختصار قال سم قد يكون ما قاله الشيخ بيانا للمراد هنا فهو مجاز علاقته المجاورة اه (قوله للنهي عن
الاقواء) لما فيه من التشبه بالسكاب والقرد كما صرح به في رواية اه شرح مر (قوله بين السجدين)
ويلحق بالجلوس بينهما كل جلوس قصير كجلاسة الاستراحة شرح مر ويلحق به أيضا الجلوس
للتشهد الاول قل (قوله ان يفرش) بضم الراء مختار فهو من باب نصر (قوله ثم ينحني) معطوف
على فمدا كما اشار به بقوله المصلى قاعدا فهو من تمة الكلام على صفة صلاة القاعد لا من تمة الكلام على
الاقواء كما قاله البرماوى (قوله ما أمام ركبتيه) أى المكان الذى أمام ركبتيه (قوله بالمعنى المتقدم)
وهو لحوق المشقة ودوران الرأس في السفينة (قوله اضطجع) (فرع) لوصلى مضطجعا وقرا
الفاتحة ثم قدر على الجلوس فجلس سن له قراءتها ثم قدر على القيام فقام سن له قراءتها أيضا ولا يكون
ذلك من التكرار للنهي عنه سم على حج (قوله بوجهه ومقدم بدنه) المراد بمقدم بدنه
الصدر كما قاله حل قال سم على حج كذا قالوه وفي وجوب استقبال المقدم بدنه وتسميته مع
والقعود نظرو قياهما عدم وجوبه هنا لا فارق بينهما لا مكان الاستقبال بالمقدم بدنه وتسميته مع
ذلك مستقبلا في الكل بمقدم بدنه وبهذا يفرق بينه وبين ما يأتي في رفع المستلقى رأسه ليستقبل
بوجهه بناء على ما أفهمه اقتصار شيخنا في شرح الروض تبعال غيره عليه لانه ثم لم يمكن بمقدم بدنه لم
يجب بغيره أى غير الوجه لكنه في شرح البهجة عبر بالوجه ومقدم البدن أى في المستلقى والظاهر أنه
لا تخالف فيحمل الاول على ما ذالم يمكنه الرفع لا بقدر استقبال وجهه فقط والثاني على ما اذا أمكنه ان
يستقبل بمقدم بدنه أيضا حينئذ يسقط الاستقبال بالوجه لانه لا ضرورة اليه اه (قوله ويجوز على
اليسر) ذكره توطئة لقوله لكنه مكروه والافهم معلوم من قوله وسن على الايمن ع ش على
مر (قوله وأخصاه) بفتح الميم أشهر من ضمها وكسرها وبثليث اله مزة أيضا كافي الايعاب وهما
المنخفض من القدمين وهو بيان للافضل فلا يضر اخر اجهما عنها لانه لا يمنع اسم الاستلقاء
والاستقبال حاصل بالوجه فلم يجب بغيره عالم بعهد الاستقبال به نعم ان فرض تعذره بالوجه لم يبعد ايجابه
بالرجل حينئذ تحصيله ببعض البدن ما أمكنه حج وفي حاشية الاستاذ أبى الحسن البكرى الجزم
باشتراط الاستقبال بالرجلين وهو مقتضى اطلاقه وقوله نعم ان فرض الخ في هذا الاستدراك نظر لان
الاستقبال له عضو مخصوص فالقياس انه اذا تعذر سقط كفاي نظائره وانما يتجه ما قاله ان لو وجب بالوجه
والرجلين فيقال الميسور لا يسقط بالمعسور اه شورى وعبرة البرماوى قوله وأخصاه للقبلة أى ندبا
ان كان متوجها بوجهه ومقدم بدنه والافوجوبا اه (قوله وهى مسقفة) والا كفاه سقفها كما
يكفيه أرضها بالاكتساب على وجهه قاله الاسنوى حل (قوله لعمران بن حصين) وكانت
الملائكة تصاحف فشكا للنبي صلى الله عليه وسلم من مرض الباسور فدعا له النبي صلى الله عليه وسلم فبرئ
منه ببركته صلى الله عليه وسلم فانقطعت عنه الملائكة فشكا ذلك له صلى الله عليه وسلم فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم اما وما فرضى يعود الباسور ومصاحفة الملائكة رضى الله عنه اه بابى وعش
(قوله ثم اذا صلى فيومئ) أى المستلقى لانه المحدث عنه ويأتى مثله فيمن صلى مضطجعا وعجز عن
الجلوس ليرجده منه ع ش (قوله في ركوعه وسجوده) والسجود اخفض من الركوع في هذا

تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائى فان لم تستطع فاستلقيا لا يكف الله نفسا الا وسعها ثم اذا صلى
فيومئ برأسه في ركوعه وسجوده (قوله رجه الله بالمعنى المتقدم) قيل ينبغي اشتراط زيادة الضرر هنا لانه زيادة على القعود اه سم

الاياء شرح مـ (قوله أو ما باجفانه) أى جنسها في كفى جفن واحد ع ش على مـ وظاهر كلامه أنه لا يجب هنا كون الاياء للسجود أخفض وهو متجه خلافا للجو جري لظهور التمييز بينهما في الاياء في الرأس دون الطرف شرح مـ (قوله أجرى أفعال الصلاة) أى بان يمثل نفسه قائما وقارئا وكما أنه الممكن ولا إعادة عليه مـ أى ولا يشترط فيما يقدر به تلك الأفعال ان يسعها ولو كان قادرا وفعلها بل حيث حصل التمييز بين الأفعال في نفسه كأن مثل نفسه را كما ومضى زمن يقدر الطمأنينة فيه كفى وهل يجب عليه مراعاة صفة لقراءة من الإدغام وغيره لأنه لو كان قادرا على النطق وجب عليه ذلك أولا في نفسه نظرا لأقرب الثاني لان الصفات انما اعتبرت عند النطق لتمييز بعض الحروف عن بعض خصوصاً المتماثلة والمتقاربة وعند الجزع عنها انما يأتي بها على وجه الإشارة إليها فلا يشبه بعضها ببعض حتى يحتاج الى التمييز ع ش (قوله أجرى أفعال الصلاة على قلبه) ولا إعادة عليه شرح مـ قال حجج فان عجز كان أكره على ترك كل ما ذكر في الوقت أجرى الأفعال على قلبه كالأقوال اذا اعتقل لسانه وجوبا في الواجبة وناديا في المستدوية اهـ وتوقف سم في عدم الإعادة ونقل عن فتاوى مـ وجوب الإعادة وهو قريب لان الإكراه على ما ذكرنا اذا وقع لا يدوم والإعادة في مثله واجبة ع ش على مـ (قوله فلا تسقط عنه) وعن الامام أبي حنيفة ومالك أنه اذا عجز عن الاياء برأسه سقطت عنه الصلاة قال الامام مالك فلا يعيد بعد ذلك شرح مـ (قوله لخبر البخاري) وهو وارد في حق القادر وهذا في حقنا أما في حقه صلى الله عليه وسلم فلا اذن من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان تطوعه قاعدا مع قدرته كتطوعه قائما شرح مـ (قوله ويقعد) أى وجوبا ع ش (قوله للركوع والسجود) انظر حكم الجلوس بين السجدين هل يقعد له أو يكفيه الاضطجاع فيه تأمل ثم رأيت في الايعاب ويكفيه الاضطجاع بين السجدين وفي الاعتدال شوبري (قوله وقراءة الفاتحة) دعوى أولى وقوله كل ركعة دعوى ثانية وقد أثبتهما بالدليل وقوله في قيام دعوى ثالثة ولم يثبتها بالدليل ويمكن اثباتها بخبر المسمى صلته حيث قال فيه اذا قمت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ فنص على ان القراءة في القيام ويقاس به بدله فلو قال الشارح أى في قيام كل ركعة لوفى بالمراد تأمل (قوله لا صلاة) أى صحيحة لان نفي الصحة أقرب لنفي الحقيقة من نفي السكال الذي قال به الحنفية (قوله لماسر) أى من قوله ثم افعّل ذلك في صلته كلها وهو تعليل لقوله أى في كل ركعة اهـ ع ش (قوله الاركعة مسبوق) أى حقيقة أو حكما كبطىء القراءة أو الحركة ومن زحم عن السجود أو نسي أنه في الصلاة أو شك بعد ركوع امامه وقبل ركوعه في قراءة الفاتحة وتخلف اهـ شوبري أى تخلف لقراءة الفاتحة فانه يغتفر له ثلاثة أركان طويلة فاذا قرأها ولم يسبق بها أكثر من ذلك ومشى على نظم صلته ثم قام فوجد الامام را كعا أوها وبالركوع ركع معه وسقطت عنه الفاتحة حل وكون هذا في معنى المسبوق ظاهرا اذا فسرناه بالنفي لم يدرك مع الامام زمانا يسع الفاتحة في الركعة الاولى وأما اذا فسر بمن لم يدرك مع الامام زمانا يسع الفاتحة في أى ركعة فتكون هذه الصورة حقيقة (قوله بمعنى انه الخ) والافهمى وجبت عليه ثم سقطت لتحمل الامام لها وعليه بالاستثناء بالنظر لمجرد الوجوب منقطع وبالنظر لكون المراد بالوجوب الاستقرار متصل ع ش وقوله منقطع لان الاستقرار لم يدخل في الوجوب وعلى الاتصال يكون المعنى انها تجب وتستقر في كل ركعة الاركعة مسبوق فلا تستقر وعبارة الشوبري الاستثناء من استقرار الوجوب لا من أصله اهـ (قوله والبسملة آية منها) فهي بها سبع آيات الاولى البسملة الثانية الحمد لله رب العالمين الثالثة الرحمن الرحيم الرابعة مالك يوم الدين الخامسة اياك نعبد واياك نستعين السادسة اهدنا الصراط المستقيم السابعة صراط

ان عجز عنهما فان عجز عن الاياء برأسه أو ما باجفانه فان عجز أجرى أفعال الصلاة على قلبه فلا تسقط عنه الصلاة مادام عقله ثابتا (ولقادر) على القيام (نقل قاعدا ومضطجعا) خبر البخاري ومن صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى نائما أى مضطجعا فله نصف أجر القاعد ويقعد للركوع والسجود وخروج بما ذكر المستلقي على قفاه وان أم ركوعه وسجوده لعدم وردده (و) رابعها (قراءة الفاتحة كل ركعة) في قيامها أو بدله لخبر الشيخين لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب أى في كل ركعة لما صر في خبر المسمى صلته (الاركة مسبوق) فلا تجب فيها بمعنى أنه لا يستقر وجوبها عليه لتحمل الامام لها عنه (وبالمسألة) آية (منها) (قوله رحمه الله قراءة الفاتحة) ونحرم بالشواذ ولا تبطل صلته بها الا ان تعمد وغير المعنى بزيادة حرف أو نقصه اهـ سم ويراعى القراءة لو تعارضت مع القيام والاستقبال فيقعد بقدر قراءتها ثم يقوم ليركع من قيام اهـ سم

عملاً لأنه صلى الله عليه وسلم
عدها آية منها رواه ابن
خزيمة والحاكم وصحاحه
ويكفي في ثبوتها عملاً الظن
(وتجب رعاية حرفها)
فلو أتى قارئاً ومن أمكنه
التعلم بدل حرف منها بآخر
لم تصح قراءته لتلك
السكامة لتغييره النظم ولو
نطق بقاف العرب المترددة
بين الكاف والقاف صحت
كما جزم به الروائي وغيره
وتعيرى بما ذكره كواهم من
قوله ولو أبدل ضادا بظاء لم
تصح (و) رعاية (تشديداتها)
الاربعة عشرة لأنها هيأت
لحروفها المشددة فوجوها
شاملاً لمياتها (و) رعاية
(ترتيبها) بأن يأتي بها على
نظمها المعروف لأنه مناط
البلاغة والاعجاز فلو بدأ
بنصفها الثاني لم يعتد به
ويبنى على الأول أن سها
بتأخيرها ولم يطل الفصل
ويستأنف أن نعداً وطال
الفصل

(قوله بالنصف الثاني) أي
الذي يقرؤه أولاً (قوله
عمد الخ) لا حاجة إلى هذه
الثلاثة حينئذ ترجع الصور
إلى اثنتي عشرة صورة لا تخفى
عليك اه شيخنا (قوله
رجه الله وتشديداتها) فلو
خفف مشدداً بطلت صلاته
أن غير المعنى مر اه سم
(قوله رجحه الله لأنه مناط

الذين أنعمت عليهم غير المنسوب الخ ع ش على مر لان كل آية مما ذكر يجوز الوقف عليها وإن لم
يكن تاماً والمساكية يجعلون أنعمت عليهم آخر آية لانهم يجعلونها سبع آيات غير البسملة (قوله عملاً)
أي حكماً لا اعتقاداً وقال بعضهم قوله عملاً أي من حيث العمل به وما قيل من أن القرآن إنما ثبت
بالتواتر رد بان محله فيما ثبت قرآناً قطعاً ما ما ثبت قرآناً حكماً أي من حيث العمل به كالبسملة فيكفي
فيه الظن لا يقال لو كانت قرآناً من كل سورة لكفر جاحداً لا ما نقول لو لم تكن قرآناً لكفر منبهاً
وأيضاً التكفير لا يكون بالظنيات اه زى وح ف وهي أولها وأول كل سورة ما عدا براءة فتكره
في أولها وتندب في اثنتائها عند مر وعند حج تحرم في أولها وتكره في اثنتائها لان المقام لا يناسب
الرجة وليست للفصل والاثبتت أول براءة وسقطت أول الفاتحة حل (قوله ويكفي الخ) جواب
عن كونها وردت أحاد مع أن القرآن متواتر (قوله لم تصح قراءته) وتبطل صلاته ان تعمد وغير
المعنى ويجب عليه إعادة القراءة ان لم يتعمد وان لم يخل بالمعنى كفتح دال نعبد وكسر ها
وكسر بانه حرم تعمده ولا تبطل صلاته وقراءته وقيل تبطل حكاية في التتمة اه ابن الملقن أما إذا
كان اللحن يخل بالمعنى كأنعمت بضم أو كسر لم تصح قراءته وتبطل صلاته ان تعمد ويجب عليه إعادة
القراءة ان لم يتعمد شورى وبعبارة قل قوله لم تصح قراءته أي ويجب عليه استئناف القراءة
ولا تبطل صلاته الا ان غير وكان عامداً علماً اه ونقله الاطفي عن ع ش وقرره ح ف
والمعتمد انه متى تعمد الابدال ضرر وان لم يغير المعنى لان السكامة حينئذ صارت أجنبية كما نقله س ل
عن مر وقرره العزيزي والخلاف في تغيير المعنى وعدمه انما هو في اللحن (قوله بقاف العرب)
المراد بالعرب المنسوبة اليهم جلا فهم الذين لا يعتد بهم ولذا نسبها بعض الأئمة لاهل القرب وصعيد مصر
حج وع ش أما الفصحاء منهم فلا ينطقون بذلك بابلي (قوله صحت) أي قراءته لكن مع
الكراهة مر ولو كان قادراً على القاف الخالصة ووجه الصحة أن ذلك ليس بأبدال حرف بآخر بل
هي قاف غير خالصة شيخنا ح ف خلافاً لحج فانه قال لو نطق بقاف العرب المترددة بينها وبين الكاف
بطلت الا ان تعذر عليه التعلم قبل خروج الوقت (قوله أعم من قوله ولواخ) يجب عنه بانه انما قيد
بذلك لأجل الخلاف لأن القول الثاني قائل بالصحة فيها التقارب المخرج بخلاف ما لو أبدل الضاد بغير
الظاء فان قراءته لم تصح قطعاً والمصنف لم يراع هذا المعنى لكن كان عليه حينئذ أن يقول ولو ضاداً بظاء
كعادته في الرد على الخلاف اه برماوى (قوله مناط البلاغة) أي متعلقها والبلاغة مطابقة
الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته (قوله والاعجاز) عطف مسبب على سبب (قوله ولم يطل الفصل
بين فراغه) أي النصف الأول وإرادة التكميل أي التكميل على النصف الأول زى بإيضاح
والأولى أن يقول بدل قوله وإرادة التكميل والبناء أو بحذف إرادة ويقول والتكميل لأنه لا يلزم من
إرادة التكميل التكميل فوراً مع انه المقصود (قوله ان تعمد) ينبغي ان يقيد بما اذا قصد التكميل
كما في شرح الروض شورى فاذا قصد الاستئناف أو أطلق فلا يستأنف بل يبنى خلافاً للزركشي في
الاطلاق (قوله أوطال الفصل) أي بين فراغه وإرادة التكميل حج أي بان تعمد السكوت لما
سيأتي أنه سهو ولا يضر ولو مع طوله زى وبعبارة الشورى قوله أوطال الفصل ولو بعدد وفارق
ما يأتي في المواصلة بان نظر الشارع إلى الترتيب أكمل من نظره إلى المواصلة اه أي لأنه مناط الاعجاز
فاحتيط له أكثر حج والحاصل أن صور هذه المسئلة ستة وثلاثون صورة لانه إما أن يأتي بالنصف
الثاني عمداً أو سهواً أو جهلاً مع قصد الاستئناف أو الاطلاق أو التكميل في النصف الأول من الفاتحة

(و) رغبة (موالاتها) بان

يأتي بكلماتها على الولاء
للاتباع مع خبر صلوا كما
رأى في أصل (في قطعها
تخلل ذكر) وان قل
(وسكوت طال) عر (بلا
عذر) فيهما (أو) سكوت
(قصده قطع القراءة)
لاشعار ذلك بالاعراض
عن القراءة بخلاف سكوت
قصير لم يقصد به القطع أو
طويل أو تخلل ذكر بعذر
من جهل وسهوا واعياء
وتعاق ذكر بالصلاة
كتأمينه لقراءة امامه
وفتحه عليه اذا توقف فيها
ووجهه في الذ كر المذ كور
أنه مسنون لكن
الاحتياط استئنافها للخروج
من الخلاف ولا يفتح عليه
مادام يردد الآية قاله المتولي
وقولي بلا عذر من زيادتي في
الثاني وأولى مما ذكره في
الاول (فان عجز عن
جميعها) لعدم معلم أو
مصحف أو غير ذلك وهذا
مراد الاصل بقوله فان
جهل الفاتحة (فسبح آيات)
عدد آياتها يأتي بها (ولو
متفرقة) وان لم تفد المتفرقة
معنى منظوما اذا قرئت كما
اختاره النووي في مجموعه
وغيره تبعا لاطلاق الجمهور
(قوله لعدم معلم) وكذلك
وجد مع ضيق الوقت اه
مر (قوله ويحتمل الفرق)

المأني به ثانيا فهذه تسع صور حاصلة من ضرب ثلاثة في ثلاثة والتكميل بالنصف الثاني على النصف الأول
المأني به ثانيا فيه صورتان وهما طول الفصل وعدم طوله يضربان في التسعة المتقدمة تبلغ الصور ثمانية
عشر مضر وبه في صورتين وهما تعد تأخير النصف الأول والسهو بتأخيرها تبلغ ستة وثلاثين ثمانية
عشر مع طول الفصل وثمانية عشر مع عدم طوله فينفي على النصف الأول المأني به ثانيا في اثني عشرة
صورة وهي الاتيان بالنصف الثاني عمدا أو جهلا أو سهوا مع قصد الاستئناف بالنصف الأول المأني به ثانيا
أو الاطلاق فهذه ست صور مضر وبه في اثنتين وهما تعد تأخير النصف الأول والسهو بتأخيرها وكلها
في حال عدم طول الفصل يبقى أربعة وعشرون ثمانية عشر مع طول الفصل وستة مع عدم طوله وهي ان
يسدأ بالنصف الثاني عمدا أو سهوا أو جهلا مع قصد التكميل بالنصف الأول المأني به ثانيا فهذه ثلاثة
مضر وبه في السهو بتأخير النصف الأول وتعد تأخيرها وكلها يجب فيها الاستئناف تقرير شيخنا
عزيزي (قوله وموالاتها) قال البغوي ولو شك أثناءها في البسطة وكلها مع الشك ثم ذكر انه أتى
بها لزمه إعادة ما قرأه مع الشك لاستئنافها لأنه لم يدخل فيها غيرها وقال ابن سريج يجب استئنافها وهو
الأوجه لتقصيره بما قرأه مع الشك فصار كأنه أجني حج واعتمد مر هذا الثاني (قوله
وسكوت طال) بان زاد على سكتة الاعياء والاستراحة شرح مر (قوله أو سكوت قصدا) أي
وان قصر ع ش (قوله أو تخلل ذكر) ظاهره وان طال شوبري (قوله بصدر) راجع
للتويل وتخلل الذ كر وقوله من جهل وسهوا يصح أن يكونا راجعين للعذر في السكوت الطويل
والتخلل للذ كر بأن يأتي بالذ كر جاهلا أو ساهيا أو يسكت جاهلا أو ساهيا وقوله واعياء راجع للعذر
الذي في السكوت الطويل وقوله وتعلق الخ راجع لتخلل الذ كر بعذر اه شيخنا (قوله كتأمينه
لقراءة امامه) أما لو آمن أو دعا لقراءة أجني أو سجد لقراءة غير امامه أو ففتح على غيره أو سبح
لمستأذن عليه فان الموالاة تنقطع بل تبطل صلته في صورة السجود ان علم واعمد زى (قوله وفتح
عليه) أي بقصد القراءة ولومع الفتح زى والابان قصد الفتح فقط أو أطلق بطلت كما يؤخذ من
قول المتن بعد ولا ينظم قرآن بقصد تفهيم وقراءة ففهموه انه لو قصد التفهيم أو أطلق بطلت والمراد بفتح
التأقين بان يذ كر له ما بعد الذي يتردد فيه وان كان التوقف في غير الفاتحة اعانة للإمام على القراءة
المطلوبة منه اه ع ش وقوله ولا يفتح عليه الخ أي لا يسن له ذلك (قوله ووجهه) أي العذر
(قوله انه مسنون) أي فكان عذرا بهذا الاعتبار ومن العذر سجود التلاوة تبعا لامامه وصلاته على
النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ الضمير اذا سمع اسمه كما قاله قل وكذا سؤاله الرجعة اذا سمع امامه يقول
وقل رب اغفر وارحم وأنت خير الراحمين (قوله مادام يردد الآية) سواء كانت واجبة أو مندوبة فان
فتح عليه وهو يردد مع قصد الذ كر فانه يقطع الموالاة سم ع ش (قوله من الخلاف) أي
خلاف من قطع الموالاة بذلك (قوله لعدم معلم) أي حسا بان لم يجد ذلك في محل يلزمه طلب الماء منه
أو شرعا بان توقف على أجره عجز عنها برماوى ويجب عليه التعلم ان تعين ولو باجرة شوبري (قوله
أو مصحف) ولا يجب على مالكه بذله ولو باجرة وان لم يكن ثم غيره لكن ينبغي وجوب اجارته اذا
تعين كالمعلم ويحتمل الفرق ثم رأيت في الايعاب ومقتضى كلام ابن الرفعة أنه يلزم مالك المصحف
اجارته وهو ظاهر قياسا على لزوم التعلم باجرة ولا يجوز أخذه أو النظر فيه وان غاب مالكه شوبري
(قوله أو غير ذلك) كبلادة أو ضيق وقت عن تعلم ذلك ولو كانت مكتوبة على جدار خلفه فهل
يستدبر القبلة لقراءتها ثم يعود للاستقبال تقديم الفاتحة على الاستقبال أولا لأنه الآن عاجز فينتقل
للبدل حررت الظاهر الأول حل (قوله ولو متفرقة) للرد على من قال ان المتفرقة لا تجزى مع

أي بان البدن محل التكليف ولم يعهد وجوب بذل مال الانسان لغيره ولو بعوض الامن المضطر اه مر اه سم

(لا تنقص حروفها) أى السبع (عنها) أى عن حروف الفاتحة وهى بالبسملة مائة وستة وخمسون حرفاً باثبات ألف مالك والمراد أن المجموع لا ينقص عن المجموع لأن كل آية من البديل قدر آية من الفاتحة (هـ) أن عجز عن القراءة لزمه (سبعة أنواع من ذكر أو دعاء كذلك) أى لا تنقص حروفها عن حروف الفاتحة واعتبار الأنواع والاكتفاء بالدعاء من زيادته ويجب تعلقه بالآخرة كما قاله الإمام ورجحه النورى في مجموعه وغيره ولا يشترط في ذلك كروا والدعاء أن يقصد بهما البدلية بل الشرط أن لا يقصد بهما غيرها وإذا قدر على بعض الفاتحة كثره ليبلغ (قوله رجه الله أن يقصد بهما البداية) المعتمد أن قصد التشريك والاطلاق يضر (قوله خلافاً لحج) الذى في سم عن المنهج عن شرح الإرشاد لحج أنه سوى بين الافتتاح والتعوذ وغيرهما في عدم ضرر الإطلاق اه فانظر قول حل خلافاً لحج (قوله) فهل يجوز له تكرير أحدهما (الح) ولو عرف نصفها الآخر فقط كثره بشرط أن لا يقصد به أولاً الآخر لوجوب الترتيب

حفظ المتواليات والمعتمد خلافه وقوله وان لم تغد لارد على القائل بان غير المفيدة لا تجزى مع حفظ المفيدة والمعتمد خلافه أيضاً شيخنا عثماوى (قوله لا تنقص الح) وينبئى الاكتفاء بظنه في كون ما أتى به قدر حروف الفاتحة كما كتفى به في كون وقوفه بقدرها كما يأتي لشقة عدم ما أتى به من الحروف بل قد يتمد على كثير ع ش على مر (قوله باثبات ألف مالك) كذا قاله جمع قيسل والحق انها مائة وثمانية وثلاثون بالابتداء بألفات الوصل زى ولعل وجه ما قاله الشارح عند المشدد بحرفين مع اسقاط ألفات لفظ الله والرحمن الأربعة واسقاط ألف العالمين لكون هذه الحروف لا ترسم وانظر وجه ما قاله زى وما قاله في البهجة ثم رأيت حجج قال تنبيه ما ذكر من أن حروفها بدون تشديداتها وبقراءة ملك بالألف مائة وأحد وأربعون هو ما جرى عليه الاسنوى وغيره وهو مبنى على أن ما حذف رسماً لا يحسب في العدد ويبيانه أن الحروف الملقوظ بها ولو في حالة كالألفات الوصل مائة وسبعة وأربعون وقد انفق أئمة الرسم على حذف ست ألفات ألف اسم وألف بعد لام الجلالة مرتين وبعدهم الرحمن مرتين وبعدهم العالمين والباقي ما ذكره الاسنوى اه ثم وجه ما قاله زى بعد نقله عن بعضهم بقوله وكأنه نظر الى أن ألف صراط في الموضعين والألف بعد ضاد الضالين محذوفة رسماً لكن هذا قول ضعيف اه (قوله لأن كل آية من البديل الح) فيجوز أن تكون أنقص أو أزيد ويحسب المشدد بحرفين من الفاتحة والبديل ويغنى عن المشدد من الفاتحة حرفان من البديل وهل عكسه كذلك فيجزى حرف مشدد من البديل عن حرفين من الفاتحة ظاهر كلامهم نعم ونقل ان شيخنا رضى عدم الاجزاء في ذلك وهو واضح فلا يقام الحرف المشدد من البديل مقام حرفين من الفاتحة بخلاف العكس حل (قوله لزمه سبعة أنواع) انظر التشهد لم يجب بدله ذكر عند العجز كما في الفاتحة شوبرى والجواب أنه ورد أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً قد عجز عن الفاتحة فأمره بالبديل المذكور بخلاف التشهد فإنه رأى رجلاً عجز عن التشهد فلم يأمره شيخنا جوهرى لكن سيأتى في آخر درس التشهد عن مر أنه يأتي بدله بذكر عند العجز عنه (قوله أو دعاء) هى مانعة خلو فتجوز الجمع بان يأتي ببعضهما من الذكر وبعضهما من الدعاء ع ش وقال عميرة الذكر والدعاء في مرتبة واحدة فلو في كلامه للتخيير وهو المعتمد اه والذكر ما دل على ثناء على الله تعالى والدعاء ما دل على الطلب (قوله ويجب تعلقه بالآخرة) قال الامام فلو لم يعرف غير الدعاء المتعلق بالدين أو به وأجزأه زى ومر وشرط أن يكون بالعربية فان عجز عنها ترجم عنه بأي لغة شاء كما يدل عليه قوله الآتى حتى عن ترجمة الذكر والدعاء ع ش قال الشوبرى وعلى هذا الوعز عن الاخرى بالعربية وأمكنه الترجمة عنه بغيرها والاثبات بالدينوى بالعربية فالذى يظهر تعين الاول لانه قادر عليه ولا يعدل الى الدينوى الا اذا عجز عنه مطلقاً فليحذر (قوله في الذكر والدعاء) وكذا في القرآن اذا كان بدلاً مر ولو قال الشارح في البديل لكان أولى (قوله بهما غيرهما) أى فقط حتى في التعوذ والافتتاح اذا كان كل بدلاً خلافاً لحج حل وقوله أى فقط أى فلو قصد البدلية وغيرهما لم يضر على كلامه والمعتمد أنه يضر حينئذ بخلاف ما سيأتى في قصد الركن مع غيره والفرق أن الركن أصل والبديل فرع والأصل يغتفر فيه شيخنا ح ف وعبرة الاطف قوله بل الشرط أن لا يقصد بهما غيرهما أى البدلية ولو معها فلو افتتح وتعوذ بقصد السنية والبديل لم يكفه شرح مر اه وهو الذى اعتمده ع ش (قوله وإذا قدر على بعض الفاتحة) هذا مفهوم الجميع في قوله فان عجز عن جميعها فكان الانسب في المقابلة أن يقول فان عجز عن البعض كثر المقدور قال الشوبرى لو قدر على ثلثها الاول والاخير وعجز عن الوسط فهل يجوز له تكرير أحدهما أو يتعين الاول يظهر الاول فليحذر اه وعبرة العباب وشرحه لو عرف آية من الفاتحة أو غيرها

لم يعرف ذكرها وجوبها بآيات الفاتحة عدد حروفها والابان عرف آية من آيات الفاتحة وست
آيات من غيرها وآية من غيرها ذكرها أي الآية مثلاً وأتى ببدل الباقي من القرآن ثم الذ كر مثلاً
لان الشيء الواحد لا يكون أصلاً وبدلاً مرتباً وجوباً بين ما يعرف منها وبدلاً حتى يقدم بدل النصف
الأول على الثاني وحينئذ فان كانت الآية المحفوظة أول الفاتحة قرأها ثم البديل أو عكسه بأن كانت
آخرها فعكسه أي قرأ البديل ثم قرأها اعطاء للبديل حكم المبدل وأفهم كلامه أنه متى عرف آية من غيرها
مع الذ كر ولم يعرف شيئاً منها أقدم الآية وان لم تساو حروفها آية من الفاتحة ثم أتى بالذ كر تقديمها
للجنس على غيره وأنه لا يكفي تكرير الآية سبعة الا اذا لم يعرف ذكر غيرها ولو حفظ آيتين وكررها
أربعاً كفي فيما يظهر لانه أتى بسبع وزيادة ع ش (قوله ان لم يقدر على بدل) أي قرآن أو ذكر
كافي ع ش فيقدم الذ كر على تكرير البعض (قوله حتى عن ترجمة الذ كر) فيه تصريح بوجود
الترجمة وانظر تردد الشيخ مع ما هنا شورى فأشار الشارح بهذه الغاية الى مرتبة خامسة بين الذ كر
والدعاء وبين الوقوف أسقطها من المتن شيخنا (قوله لزمه وقفة) اعترض بأنه لا يدخل في الصلاة
الا بتكبير الاحرام فيكررها قدر الفاتحة ولا يقف بقدرها ويمكن أن يجاب بأنه لقوله شخص
عند الاحرام ثم نسبها اه شيخنا (قوله قدر الفاتحة) أي قدر وقفة معتدل القراءة حل
ولا يجب عليه تحريك لسانه وشفتيه ع ش فلو قدر بعدها لم يجب عليه العود بل يسن شيخنا (قوله
لانه) أي الوقوف المفهوم من قوله وقفة (قوله لغوات الاعجاز فيها دونه) أي لان الاعجاز خاص
باللفظ دون المعنى قال حل فيؤخذ منه أنه لا يترجم عن البديل اذا كان قرآناً وكلام الشارح بغيره
ولو قدر على الفاتحة أو الذ كر أو الدعاء قبل الفراغ من البديل أتى به أو بعده ولو قبل الركوع ولو كان
البديل وقوفاً لم يأت به وأجزأه ما فعله (قوله وسن عقب) لما فرغ من الفاتحة شرع يتكلم على
سبيلها وهي أربع اثنان قبلها وهما دعاء الافتتاح والتعوذ واثان بعدها وهما التأمين والسورة وكون
دعاء الافتتاح سنة لها باعتبار أنه مقدمة لها والافهوسنة في الصلاة وكذا السورة جعلها سنة لها
باعتبار كونها تابعة لها وقد يحرم التعوذ والافتتاح أو أحدهما عند ضيق الوقت كافي شرح م ر بأن
أحرمها وقد بقي من الوقت ما لا يسعها والافقدها مرة يأتي بالسنة اذا أحرم في وقت يسعها وان لم
صبر ورتها قضاء لكن يشكل عليه ما مر من أنه اذا خاف فوت الوقت بأن خاف خروج بعض الصلاة
عن وقتها لا يأتي بدعاء الافتتاح على ما اقتضاه كلام الروض فانه صريح في أنه اذا شرع فيها في وقت
يسعها كاملة بدون دعاء الافتتاح ويخرج بعضها بتقدير الاتيان به تركه وصرح بمثله حجج ومن
ثم قال سم في شرح الغاية يستثنى من السنة دعاء الافتتاح فلا يأتي به الا حيث لم يخف خروج شيء
من الصلاة عن وقتها اه وعليه فيمكن الفرق بينه وبين بقية السنة بأنه عهد بطلب ترك دعاء الافتتاح
في الجنائز وفيما لو أدرك الامام في ركوع أو اعتدال فالتحطرت رتبته عن بقية السنة أو بأن السنة شرعت
مستقلة وليست مقدمة لشيء بخلاف دعاء الافتتاح فانه شرع مقدمة لغيره ع ش على م ر ويرد
عليه السورة فانها عهد تركها في الجنائز وفي المسبوق وأيضاً هي تابعة للفاتحة لا مستقلة تأمل وقوله عقب
قيد لا ككل والا فلا يفوت بالسكوت ولو طال والمراد بالعقبة أن لا يتخلل بينهما لفظ اذ تعقيب كل شيء
بحسبه فلا ينافي ما قرر من سن السكنة للطيفة بينهما اذ لا يفوت الا بالشرع في غيره ولو سهوا كما قاله
م ر وعبارته المساج بعد تحريم قال ع ش لعل تعبيره بعد التنبية على أنه لا يفوت بالتأخير حيث
لم يشتغل بغيره (قوله دعاء افتتاح) أي دعاء يفتتح به الصلاة وأخوه الى هنا مع كون أصله ابتداء
بالكلام عاينه في أول الركن اهتماماً بصفة القراءة التي هي الاصل وما ذكره الاصل نظريه الى بيان

قدورها ان لم يقدر على
بدل والاقرأه وضم اليه من
البديل ما يتم به الفاتحة مع
رعاية الترتيب (ف) ان عجز
عن ذلك كله حتى عن ترجمة
الذ كر والدعاء لزمه (وقفة
قدر الفاتحة) في ظنه لانه
واجب في نفسه ولا يترجم
عنها بخلاف التكبير
لغوات الاعجاز فيها دونه
(وسن عقب تحريم)
بفرض أو نقل (دعاء
افتتاح)
(قوله ولا يجب عليه تحريك
لسانه الح) والفرق بين ما هنا
وما تقدم في قراءة الاخر
خمساً عارضاً أنه وجب عليه
القراءة لولا العارض
وما هنا ليس عارضاً ما يقرؤه
ولا ما يحرك به لسانه فوجب
في الاخر دون ما هنا
(قوله وصرح بمثله حجج)
تعبه سم بكلام الانوار
وبكلامه نفسه في شرح
العباب فانه صرح بانه متى
كان الباقي يسع الصلاة
الاتيان بما شاء من السنن
افتتاحاً أو غير بل هو
الافضل اه

(قوله رجه الله دعاء افتتاح)
قال في الروضة كأصلها
ويزيد المنفرد وامام
محصورين علم رضاهم اللهم
أنت الملك لا اله الا أنت
سبحانك وبحمدك أنت
ربي وأنا عبدك ظلمت

ونسكى ومحياي ومماتي لله
رب العالمين لا شريك له
وبذلك أمرت وأنا من
المسلمين للاتباع رواه مسلم
الا كلمة مسلما فان حبان
وفي رواية للبيهقي وأنا أول
المسلمين فكان صلى الله
عليه وسلم يقول بما فيها تارة
لانه أول مسلمي هذه الامة
وبما في الاولى أخرى
وسيا في الجنائز أنه
لا يسن في صلاتها دعاء
افتتاح (فتعوذ) للقراءة
لقوله تعالى فاذا قرأت
القرآن فاستعذ بالله من
الشیطان الرجيم أي اذا
أردت قراءته

نفسى واعترف بذنبي
فاغفر لي ذنوبي جميعا أنه
لا يغفر الذنوب الا أنت انما هم
اهدني لاحسن الاخلاق
لا يهدي لاحسنها الا أنت
واصرف عني سيئها
لا يصرف سيئها الا أنت
ليبك وسعديك واخيرك
في يدك والشر ليس اليك
أنا بك واليك تباركت
ونعالت استغفرك وأتوب
اليك اه شرح البيهجة
(قوله وقديقال الكلام في
الصلوات الخمس) الصواب
في ذات الركوع والسجود
مع أن صريح الشارح في
قوله تحرم بفرض يناهى عليه بالبطان أي على التقييد بالخمس اه

ما يفعله المصلي أولا ع ش وفي تسميته دعاء تحوّلان الدعاء طلب وهذا لا طلب فيه وانما هو اخبار
فسمى دعاء باعتبار أنه يجازى عليه كما يجازى على الدعاء كما قاله اج او باعتبار أن آخره دعاء وان
لم يكن مذكورا هنا وهو اللهم باعديني وبين خطايي كما عادت بين المشرق والمغرب فان هذا منه
شيخنا ح ف ومثله في شرح الروض ومحل سنه للمأموم اذا عرف أنه يدرك الفاتحة مع الامام
أو غلب على ظنه ذلك ويسن له اذا اقتدى بالامام في التشهد الاخير بأن سلم الامام عقب تحريمه كما قاله
الرشيدى ويسن للمأموم الاسراع بدعاء الافتتاح اذا كان يسمع قراءة امامه اه شرح م ر وهو
صريح في أنه يقرؤه وان سمع قراءة امامه وعليه فعل الفرق بينه وبين قراءة السورة أن قراءة الامام
تعد قراءة للمأموم فأغنت عن قراءته ويسن استماعه لها ولا كذلك الافتتاح فان المقصود منه الدعاء
ودعاء الشخص لنفسه لا يعد دعاء لغيره اه ع ش على م ر ولو تركه ولو سهوا وشرع في التعوذ
لم يعد اليه (قوله وجهت وجهي) أي أقبلت بذاتي فعبر بالوجه عن الذات مجازا (قوله خنيها
مسلم) حالان من الوجه أي الذات فتأتي بهما الانثى كذلك والتذكير باعتبار الشخص ولا يصح
كونهما حالين من ناء الضمير في وجهت لانه كان يلزم في المرأة التأنيث شوبرى ويرد بانا اذا اعتبرنا
الشخص لا يلزم التأنيث حيج وقوله خنيها أي ما نال عن كل دين الى دين الاسلام (قوله وما أنا الخ)
تأكيد (قوله ونسكى) أي عبادتي فهو من عطف العام على الخاص (قوله ومحياي) أي احيائي
ومماتي أي امانتي لله أي منسوبان لله (قوله وأنا من المسلمين) لافرق في التعبير به بين الذكور والانثى
شوبرى وعبارة شرح م ر وحج ومعلوم أن المرأة تأتي بجميع ذلك بالفاظه المذكورة اتباعا لوارد
للتغليب الشائع واردة الشخص في نحو خنيها ويرد قول الاسنوى القياس المشتركات المسلمات
وقول غيره القياس خنيقة مسلمة ومع ذلك لو أتت به حصلت السنة اه (قوله فكان صلى الله عليه
وسلم يقول بما فيها) ولا يقوطها غيره الا ان قصد لفظ الآية وعند الاطلاق ينبغي أن لا يحرم خلافا لحج
ولا تبطل به الصلاة لانه لفظ القرآن ولا نظر للصارف واذا نعت ذلك هل يكفر أو لا قلت الظاهر الاول
ان قصد ذلك المعنى وتعمده لما يلزم عليه من تكفير من قبله حل (قوله أول مسلمي هذه الامة)
أي في الوجود الخارجي فلا ينافي أنه أول المسلمين مطابقا لتقدم خلق ذاته وافراغ النبوة عليه قبل خلق
جميع الموجودات ع ش وكلام الشارح يقتضى أنه صلى الله عليه وسلم من جملة هذه الامة وهو
كذلك لان المراد بالامة المدعوون برسالته وهو صلى الله عليه وسلم مرسل حتى الى نفسه شيخنا (قوله
وسيا في الخ) غرضه من ذلك أنها لا ترد على اطلاقه هنا لان ما يأتي مقيد لما أطلقه هنا برماوى
وقديقال الكلام في الصلوات الخمس فلان دخل صلاة الجنائز (قوله أنه لا يسن الخ) أي ولو كانت
على قبر أو غائب على المعتمد م ر (قوله فتعوذ) أي حيث لم يخف فوات وقت الصلاة أو ما قدر
عليه منها ولو في صلاة الجنائز حل (قوله للقراءة) أي أو بدلها وعبارة شيخنا ويستحب
لعاجز أن يذكّر بدل الفاتحة فيما يظهر خلافا لصاحب المهمات ولو تعارض الافتتاح والتعوذ
أي لم يمكنه الا أحدهما بأن كان الباقي من الوقت لا يسع الا أحدهما والصلاة هل يراعى الافتتاح
لسبقه أو التعوذ لانه للقراءة انظره قلت مما يرجح الثانى أنه قيل بوجوبه حل (قوله اي اذا أردت
قراءته) قال الشيخ بهاء الدين في عروس الافراح ورد عليه سؤال وهو أن الارادة ان أخذت مطلقا
لزم استحباب الاستعاذة بمجرد ارادة القراءة حتى لو أراد ثم عن له أن لا يقرأ يستحب له الاستعاذة
وليس كذلك وان أخذت الارادة بشرط اتصالها بالقراءة استحبال التعوذ قبل القراءة قال الدماميني
وبقي قسم آخر باختياره بول الاشكال وذلك اننا أخذنا مقيدة بأن لا يعرض له صارف عن القراءة

فقل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (كل ركعة) لأنه يبتدئ فيها قراءة (١٩٩) (والأولى أكد) للاتفاق عليها (واسرار بهما)

أي بدعاء الافتتاح والتعوذ في السرية والجهرية كسائر الأذكار المسنونة (و) سن (عقب الفاتحة) بعد سكتة لطيفة لقارئها في الصلاة وخارجها (أمين) للاتباع رواه الترمذي وغيره في الصلاة وقيس بها خارجها (مخففا) ميمها (عند وقصر) والمد أفصح وأشهر وهو اسم فعل بمعنى استجب مبني على الفتح فلو شدد الميم لم تبطل صلاته لقصد الدعاء (و) سن (في جهرية جهر بها) للمصلي حتى للمأموم لقراءة امامه تبعاله (وأن يؤمن) المأموم (مع تأمين امامه) لخبر الشيخين إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ولأن المأموم لا يؤمن لتأمين امامه بل لقراءته وقد فرغت فالمراد بقوله إذا أمن الإمام إذا أراد التأمين ويوضحه خبر الشيخين إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فإن لم تنفق له موافقته أمن عقب تأمينه وإن تأخر امامه عن الزمن المسنون فيه التأمين أمن المأموم وخرج بزادني في جهرية السرية

اه عن (قوله فقل أعوذ بالله) وهذه أفضل صيغة على الإطلاق ولو أتى به أي شرع فيه بعد أن ترك دعاء الافتتاح ولو سهوا لا يعود اليه حل (قوله كل ركعة) وكذا في صلاة الجنائز ع ش (قوله واسرار بهما) بحيث يسمع نفسه (قوله وسن عقب الفاتحة آمين) نعم ينبغي استثناء نحو رب اغفر لي للخبر الحسن أنه صلى الله عليه وسلم قال عقب ولا الضالين رب اغفر لي آمين حج وينبغي أنه لو زاد على ذلك ولو الذي لجميع المسلمين لم يضرب ع ش على مر ولا يفوت الا بالشروع في غيره ولو سهوا مر ولا يسن عقب بدل الفاتحة من قراءة أو ذكر كما هو مفتضى إطلاقهم ثم رأيت في عب ولو تضمنت آيات البدل دعاء فينبغي التأمين عقبها شورى والأفلا يؤمن عقبها وهذا التفصيل هو المعتمد وهذا لا يرد على المصنف لأن المفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به زى وعبرة شرح مر وسن عقب الفاتحة أو بدله أن تضمن دعاء فيما يظهر محاكاة للأصل آمين اه ولو بدأ في البدل بما يتضمن الدعاء وختم بما يتضمنه فالوجه أنه يؤمن في الأخير برماوى وفي ع ش على مر ما يقتضى أنه لا يؤمن الا أن أخر ما يتضمن الدعاء (قوله بعد سكتة لطيفة) أي بقدر سبحان الله فالمراد بالعقب أن لا يتخلل بينهما لفظ اذ تعقيب كل شيء بحسبه مر قال حج فرع يسن سكتة يسيرة وضبط بقدر سبحان الله بين التحريم ودعاء الافتتاح وبينه وبين التعوذ وبينه وبين البسملة وبين آخر الفاتحة وآمين وبين آمين والسورة ان قرأها وبين آخرها وتكبيرة الركوع فان لم يقرأ سورة فبين آمين والركوع ويسن للإمام أن يسكت في الجهرية بقدر قراءة المأموم الفاتحة إذا علم أنه يقرأها في سكتته وأن يشتغل في هذه السكتة بدعاء أو قراءة وهي أولى اه (قوله بمعنى استجب) لا يقال استجب متعددونه بدليل أنه يقال استجب دعاءنا ولا يقال آمين دعاءنا وغير المتعدى لا يفسر بالمتعدى لانا نقول قال في التسهيل وحكمها أي أسماء الأفعال غالباً في التعدى وال لزوم حكم الأفعال اه قالوا وخرج بغالب آمين فإنه بمعنى استجب وهو متعددونه تأمل شورى (قوله لقصد الدعاء) أفاد أنه لو لم يقصد الدعاء بالمشدد بطلت صلاته لأنها اجنبية ع ش وعبرة الشورى يؤخذ منه أنه لو لم يقصد الدعاء بل قصد بقول آمين بالتشديد قاصدين أنها تبطل صلاته ولو أطلق بطلت أيضاً والمعتمد أنها لا تبطل في صورة الإطلاق اه بالمعنى وفي حج انها تبطل في صورة الإطلاق (قوله في جهرية) أي شرع فيها الجهر (قوله مع تأمين امامه) وليس في الصلاة ما تسن فيه المقارنة غيره مر وخرج به ما لو كان خارج الصلاة فسمع قراءة غيره من امام أو مأموم فلا يسن له التأمين ع ش على مر (قوله فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة) ومعلوم من حديث آخر أن الملائكة تؤمن مع تأمين الامام فيكون التعليل مشتجاً للدعي شيخنا ح ف وعبرة حل هذا يرشد الى أن الملائكة تؤمن مع تأمين الامام أي في الزمن وقيل في الصفة كالا خلاص وفيه أن الغرض منه الاستدلال على مقارنة تأمين المأموم لتأمين الامام قيل وهم الحفظة قال شيخنا ولو قيل بأنهم الحفظة وسائر الملائكة كان أقرب (قوله ما تقدم من ذنبه) أي الصغائر (قوله ولان المأموم لا يؤمن لتأمين امامه) حتى يلزم تأخير تأمينه عن تأمين الامام بل لقراءته وقد فرغت فينبغي أن يكون عقبها يقارن تأمين الامام حل (قوله بل لقراءته) أي لقراءة امامه (قوله ويوضحه) بضم الياء وكسر الضاء مخففة من أوضح اذا بين اه مختار بالمعنى ع ش (قوله عن الزمن الح) وهو بقدر سبحان الله كما تقدم (قوله أمن المأموم) أي لنفسه ولا ينتظره اعتباراً بالشروع برماوى أي لان سبب التأمين انقضاء قراءة الامام كما علمت وقد وجد ولا نظر للمقارنة لان محل طلبها اذا أمن الامام في زمنه المطلوب وهو عقب القراءة وظاهر هذا الكلام انه لو تأخر لعذر لا ينظر اليه فليحذر حل

(قوله رجه الله كل ركعة) يفهم منه أنه لا تعوذ في القيام الثاني من ركعة صلاة السجدة وليس كذلك اه شرح البهجة

فلا جهر بالتأمين فيها ولا معية بل يؤمن الامام وغيره سرا مطلقا (ثم) بعد التأمين سن أن (يقرا غيره) أي غير المأموم من امام ومنفرد (سورة) غير الفاتحة (في) ركعتين (أوليين) جهرية كانت الصلاة أو سرية للاتباع رواه الشيخان في الظهر والعصر وقيس بهما غيرهما (لا هو) أي المأموم فلا تسن له سورة ان سسمع للنهي عن قراءته لهما رواه أبو داود وغيره (بل يستمع) قراءة امامه لقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له (فان لم يسمع) بها لصمم أو بعد أو سماع صوت لم يفهمه أو أسرار امامه ولو في جهرية (قرأ) سورة اذا لمعنى لسكوته وتعبيره بذلك أولى من قوله فان بعدا وكانت سرية قرأ (فان سبق بهما) أي بالاوليين من صلاة امامه بان لم يدركهما معه (قرأ) هافي باقي صلاته اذا تداركه ولم يكن قرأها فيها أدركه ولا سقطت عنه لكونه مسبوقا لثلاث صلواته عن السورة بلا عذر (ز) أن (يطول) من تسن له سورة (قراءة أولى على ثانية) للاتباع رواه الشيخان نعم (قوله لكن صنيعة الخ) فرع

(قوله فلا جهر بالتأمين فيها) ظاهره ولو سمع قراءة امامه وعبارة سم على الغاية مانعه ولا يسن في السرية جهر بالتأمين ولا موافقة الامام فيه بل يؤمن كل سرا مطلقا نعم ان جهر الامام بالقراءة فيها أي السرية لم يبعد سن موافقته وفي شرح الروض أنه لو جهر بالسورة في السرية يشتغل هو بالقراءة ولا يستمع قراءة امامه لخالفته بالجهر لما طلب منه قال فالعبارة بالمشروع لا بالمفعول ومقتضى هذا التعليل أن المأموم لا يجهر بالتأمين في السرية وان جهر امامه اه ع ش (قوله مطلقا) أي سمع قراءة امامه أم لم يسمع ع ش وسواء كان قبله أو بعده أو معه (قوله ثم يقرأ غيره) معطوف على آمين في قوله وعقب الفاتحة آمين كما أشار اليه الشارح لكن صنيعة يوههم أن السورة لاتسن الا ان آمن مع أنها تسن مطلقا وكونها بعد التأمين سنة أخرى وعبارة أصله وتسن سورة بعد الفاتحة اه (قوله غير الفاتحة) أما هي فلا يعتد بها عنها الا اذا لم يحسن غيرها على ما استظهره شيخنا وفيه أنه تكسر بر لركن قولي تأمل شو برى أي وبعض أهل مذهبن يقول بطلان الصلاة بتكرير الركن القولي وأجيب بأنه قول ضعيف جدا فلم يراع ح ف أو بأنه ليس من تكرير الركن القولي لان قراءتها ثانيا انما هو بدل عن السورة (قوله) رواه الشيخان في الظهر الخ) ظاهره أنه لم يرد في غير الظهر والعصر وانما قيس عليهما غيرهما وصرح في شرح الروض بخلافه وعبارته بعد قول المتن فرع يستحب قراءة شيء بعد الفاتحة في الصبح والاوليين من غيرها اه دون ما عداهما رواه الشيخان في غير المغرب والنسائي فيها باسناد حسن وتقدم ان فاقد الطهورين اذا كان جنبلا يقرأ غير الفاتحة وسيأتي في آخر صلاة الجماعة أن من سبق باخيرتيه قرأ فيهما اذا تداركهما وكالصباح الجمعة والعيد ونحوهما اه بحر وفه فتأمل ذلك تجد النص ورد في أولي العشاء وفي الصبح رواه الشيخان فيه ما وفي أولي المغرب النسائي ع ش (قوله فلا تسن له سورة ان سسمع) ظاهره ولو في السرية وهو كذلك لان المدار على فعل الامام لا على المشرع وقوله للنهي عن قراءته لها فقراءته لها مكروهة حل وقوله وهو كذلك اعتمده زى وفي شرح الروض أنه لو جهر بالسورة في السرية يشتغل هو بالقراءة ولا يستمع قراءة امامه لخالفته بالجهر لما طلب منه فالعبارة بالمشروع لا بالمفعول انتهى وأقره ع ش (قوله واذا قرئ القرآن) فيه أن هذه الآية محمولة على الخطبة كما سيأتي في بابها وأجيب بأن الآية مفسرة بتفسيرين قيل الخطبة وقيل القرآن نفسه اذا الآية الواحدة تحتل تفاسير كثيرة ح ف (قوله وتعبيره بذلك أولى) وجه الاولوية أن ما في المنهاج مفهوما انه اذا لم يبعد ولم تسكن سرية لا يقرأ أو يدخل فيه ما لو سمع صوتا لا يفهمه أو كان أصم أو أسرا امام ع ش (قوله) فان سبق بهما) مقابل لمخدوف أي هذا اذا لم يسبق بهما (قوله في باقي صلاته) أي الثالثة والرابعة ونقل عن شرح ع ب انه يكرر السورة مرتين في ثالثة المغرب وهو المعتمد فليراجع حل أي بأن أدرك الامام في الثالثة ولم يتمكن من قراءة السورة معه فيها وتركها في ثانيته أيضا فانه يسن له قراءة سورتين في ثالثة كما قالوا في صبح يوم الجمعة لو ترك الم تنزيل في الاولى فانه يسن له قراءتها مع هل أتى في الثانية (قوله اذا تداركه) لبيان الواقع أو ان اذا هنا مجردة عن معنى الشرط ومعناها الوقت أي وقت تداركه أي تدارك الباقي (قوله ولم يكن قرأها فيها أدركه) بأن كان سميع القراءة وامامه بطيها فهو تصوير للمعنى وفي شرح المذهب أن المدار على امكان القراءة وعدمها ففي أمكنت القراءة ولم يقرأ لا يقرأ في الباقي لانه مقصر بترك القراءة وفي كلام الشهاب عميرة لو تركها عمدا في الاوليين فالظاهر تداركها في الاخيرتين كمنظيره من سجود السهو حل واعتمد ح ف كلام شرح المذهب وهو الذي اقتصر عليه زى وفي الشورى ولم يكن قرأها أي ولا تمكن من قراءتها اه (قوله ولا سقطت عنه لكونه مسبوقا) قال الشيخ عميرة فيه نظر ووجهه أن الامام لاتسن له السورة في الاخيرتين فكيف

أن ورد نص بتطويل الثانية اتبع كما في مسألة الزحام أنه يسن للإمام تطويل (٢٠١) الثانية لما حقه منتظر السجود (وسن)

لنفرد وامام (في صبح
طوال المفصل) بكسر الطاء
وضمها (و) في (ظهر
قريب منها) أي من طوالة
كما في الروضة كاصلها
وغیره وهو من زيادتي
والاصل أدخله فبأقبله
(و) في (عصر وعشاء
أوساطه) والثلاثة في
الإمام مقيدة بقيد زده
تبعاً للمجموع وغیره
بقول (برضا) مأومين
(محصورين) أي لا يصلي
وراءه غيرهم (و) في
(مغرب قصاره) تخبر
النسائي في ذلك وأول
المفصل الحجرات كما صححه
النووي في دقائقه وغيرها
(و) في (صبح جمعة) في
أولى (الم تنزيل وفي ثانية
هل أتى) للاتباع رواه
الشيخان فان ترك ألم في
الأولى سن أن يأتي بهما في
الثانية واعلم أن أصل السنة
في ذلك كله يتأدى بقراءة
شيء من القرآن لكن
السورة أولى حتى أن
السورة القصيرة أولى من
بعض سورة طويلة وان
كانت أطول كما يؤخذ من
كلام الرافعي في شرحه
وقول النووي في أصل
الروضة أولى من قدرها من
طويلة غير وافي بكلام
الرافعي كتابه عليه في

يتحملها عن المأموم مع أن ظاهر كلام الشارح أنه يتحملها عنه فكأنه نوههم أن الإمام لا يتحمل
عن المسبوق الفاتحة فكذلك السورة وهو عجيب اه وأجاب حل بأن سقوطها عنه لسقوط
متبوعها وهو الفاتحة لا يتحمل الإمام طاعته كما فهمه الشيخ عميرة وفي كلام حج في شرح
الاصل ان الإمام يتحمل عنه السورة حيث أنه أولى من يتحمل الفاتحة اه بحروفيه وهذا
الجواب واضح في سقوطها في الأولى التي سبق فيها واما صورة سقوطها في الركعتين الأولىين معا وصور
شيخنا العلامة السجيني المسئلة بما إذا اقتدى بالإمام في الثالثة وكان مسبوقاً أي لم يدرك زماناً يسع
قراءة الفاتحة للوسط المعتدل ثم ركع مع امامه ثم حصل له عذر كركعة مثلاً ثم تمكن من السجود فسجد
وقام من سجوده فوجد الإمام راكعاً فيجب عليه أن يركع معه وسقطت عنه الفاتحة في الركعتين
فكذلك تسقط عنه السورة تبعاً وليس المراد أن الإمام يتحمل عنه السورة اه (قوله كما في مسألة
الزحام) أي بان زحم انسان عن السجود وكفي تطويل الإمام الركعة الثانية في صلاة ذات الرقاع
لما حقه الفرفة الثانية حل وكما لو اتى سورة السجدة في الركعة الأولى من صبح الجمعة فانه يقرأ في
الثانية ألم تنزيل وهل أتى زى (قوله وسن في صبح) هذا تفصيل للسورة المتقدمة فلا تكرار
برماوى وقوله طوال المفصل سمي بذلك لسكثرة الفصل فيه بين السور اه برماوى والحكمة فيما ذكر
أن وقت الصبح طويل وصلاته ركعتان فتناسب تطويلها وقت المغرب ضيق فتناسب فيه القصار
وأوقات الظهر والعصر والعشاء طويلة ولكن الصلوات طويلة فلما تعارض ذلك رتب عليه التوسط
في غير الظهر وفيها قريب من الطوال شرح مر وانظر حكمة مخالفة الظهر لغيرها من الرباعيات
واعلم السكون وقتها وقت قبولة فتناسبها التخفيف بقريب من الطوال كما نازعات تأمل قال حل
وطوال المفصل من الحجرات الى عم والواسط من عم الى الضحى والقصار من الضحى الى الاخر وهذا
في غير المسافر اما هو فيسن له أن يأتي في الأولى من الصبح بقل يأيها لكافرون وفي الثانية بقل هو الله
أحد طلباً للتخفيف عنه اه شيخنا عن حج (قوله برضا محصورين) أي صريحاً ولم يكن
المسجد مطروقا ولم يتعاق بعينهم حق بأن لم يكونوا ملوكين ولا نساء مزوجات ولا مستأجرين اجارة
عين على عمل ناجز كفي حل (قوله وفي صبح جمعة) وان لم يكن المأمومون محصورين راضين
بالتطويل كما يفهم من اطلاقه وتقييد ما قبله قال الشوري والظاهر ولو كان الصبح قضاء فليحذر زى
اه قال شيخنا العتماوى وحاصله أنه لو أتى بالم تنزيل في صبح يوم الجمعة بقصد السجود أو لا ولو بالآية
التي فيها السجدة فقط سواء أتى بها في أولها أو آخرها لا تبطل صلاته لان صبح يوم الجمعة محل السجود
في الجمعة ولو أتى بآية سجدة في غير صبح يوم الجمعة بقصد السجود وسجدت بطلت صلاته سواء كانت
ألم أو غيرها ولو قرأ في صبح يوم الجمعة بغير ألم تنزيل بقصد السجود وسجدت بطلت صلاته كما أفق به مر
خلافاً لحج فان لم يقصد السجود بان أتى بآية سجدة غير عالم بأن فيها سجدة بل اتفق ذلك لم تبطل
صلاته سواء كان في صبح يوم الجمعة أو غيره اه (قوله ألم تنزيل) بضم اللام على الحكاية للتلاوة
زى (قوله بقراءة شيء) ولو بهض آية ان أفاد معنى حل (قوله في أصل الرضة) فيه أن أصل
الروضة وهو شرح الوجيز للرافعي للنووي والنووي له الروضة وأجيب بأنه على تقدير مضاف أي
في تقرير أصل الروضة أو في مختصر أصل الروضة وهو الروضة أو الاضافة بيانية اه ح ف وأما الوجيز
فهو للنفالي (قوله غير وافي) أي ولو في لقال من قدرها من طويلة أو أكثر منها مع أن المعتمد من
كلام النووي أنها أولى من قدرها وأن الأكثر منها أولى (قوله أن يجهر بالقراءة) وان خاف الرياء
بخلاف الجهر خارج الصلاة اه شوري والحكمة في الجهر في موضعه أنه لما كان الليل محل الخلوة

المهمات (نفيه) يسن لغير المأموم أن يجهر بالقراءة في الصبح

(٢٦) - (بحري) - (اول)

وأولئى العشاءين والجمعة والعيدين وخسوف القمر والاستسقاء والتراويح ووتر رمضان وركعتي الطواف ليلاً أو وقت صبح كما يأتي بعض ذلك وأن يسرفي غير ذلك الا في نافذة الليل المطلقة فيتوسط فيها بين الاسرار والجهسر ان لم يشوش على نائم أو وصل أدنحوه ومحل الجهر والتوسط في المرأة والخنثى حيث لا يسمع أجنبي ووقف في المجموع ما يخالفه في الخنثى ولعبرة في الجهر والاسرار في الفريضة المقضية بوقت القضاء لا بوقت الاداء قال الاذرعى ويشبهه أن يلحق بها العيد والاشبه خلافه كما اقتضاء كلام المجموع في باب صلاة العيدين قبيل باب التكبير عملاً بالأصل أن القضاء يحكى الاداء ولأن الشرع ورد بالجهر بصلاته في محل الاسرار فيستصحب (و) خامسها (ركوع) تقدم ركوع القاعد (وأقله) للقائم (الحناء) خالص (بحيث تنال راحتا

(قوله رحمه الله الحناء خالص الخ) أي ولو وقف عليه ما لم يخرج من عنقه

ويطيب فيه السمشرع الجهر فيه طلباً لمدة مناجاة العبد لله وخص بالاوليين لنشاط المصلي فيهما والهارما كان محل الشواغل والاختلاط بالناس طاب فيه الاسرار لعدم صلاحيته للتفرغ للمناجاة وألحق الصبح بالصلاة الليلية لان وقته ليس محلل للشواغل عادة. ع ش على م ر (قوله وأولئى العشاءين) فيه تسمية المغرب عشاء وهو مكرره عنده ولومع التغليب كما صرح به اسكن في الانوار التصريح بعدم الكراهة مع التغليب فعليه جوى هنا على مقالة الانوار وان خالفه ثم فليحذر شوبرى (قوله والاستسقاء) أي سواء كانت ليلاً أو نهاراً بدليل الاطلاق فيها والتقييد في ركعتي الطواف ابن شرف (قوله فيتوسط الخ) حد الجهر أن يسمع من يليه والاسرار أن يسمع نفسه قال بعضهم والتوسط بينهما يعرف بالمقايسة بهما كما أشار إليه قوله تعالى ولا تجرب صلاتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلاً قال الزركشي والاحسن في تفسيره ما قاله بعضهم أن يجهر نارة ويسر أخرى اذ لا تعقل الوسطة زى وفسر حل التوسط بأن يزبد على الاسرار الى أن لا يبلغ حد الجهر بأن يزيد على أدنى ما يسمع نفسه من غير أن تبلغ تلك الزيادة الى سماع من يليه اه بحروفه ورد بأنه لا يناسب قوله ان لم يشوش على نائم الخ لانه على تفسيره لا يشوش قطعاً (قوله ان لم يشوش على نائم) قضية تخصيص هذا التقييد بالتوسط في النفل المطابق أن ما طلب فيه الجهر كالعشاء لا يترك فيه الجهر لما ذكرناه مطلوب لذاته فلا يترك لهذا العارض ع ش على م ر (قوله أو نحوه) كاشتغل بمطاعة علم أو تدريسه أو تصنيفه والاسرار ومثل المصلي في ذلك من يقرأ القرآن خارج الصلاة أو يشتغل بالذكر حل (قوله حيث لا يسمع أجنبي) والاستصحب طاعدهم ذلك حل (قوله ما يخالفه في الخنثى) حيث ذكر أن الخنثى يسر بحضرة الرجال والنساء مع أنه مع النساء اما رجل أو امرأة فلا وجه لاسراره حل قال م ر والظاهر عدم المخالفة لانه مصور عما اذا اجتمع النساء والرجال الاجانب معا (قوله بوقت القضاء) معتمد (قوله أن يلحق بها) أي بالفريضة العيد فيجهر فيه في وقت الجهر ويسرفيه في وقت الاسرار وقوله والاشبه خلافه أي بل يجهر فيه مطلقاً وهو المعتمد حل (قوله عملاً بالأصل ان لقضاء يحكى الاداء) ولم يعمل بذلك في غيره لخروجه بالدليل حل (قوله بصلاته) أي صلاة ما ذكر من العيدين وقوله فيستصحب أي الشرع (قوله وخامسها ركوع) هو من خصائص هذه الامة وأول صلاة ركع فيها النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العصر صبيحة الاسراء اه مواهب بالمعنى أي فيكون صلى الظهر قبلها بالركوع وكذلك صلاة الليل التي كان يصليها قبل ذلك كانت بالركوع كما قاله السيوطي وفي البيضاوي في تفسير قوله تعالى واركع مع الراكعين مانعه أمرت بالصلاة في الجماعة بذكر أركانها وبالغلة في المحافظة عليها وقدم السجود على الركوع اما لكونه كذلك في شريعتهم أو للتنبيه على أن الواو لا توجب الترتيب أو ليقترن اركع بالرا كعين لا يذان بان من يسوا في ركوع يسوا مصليين انتهى وهو صريح في أن الركوع كان في شرع من قبلنا ع ش واعتمد شيخنا ح ف أنه من خصائص هذه الامة فتفسير بعضهم له بصلى مع المصليين مجاز من التعبير بالجزء عن الكل غير مسلم لان الركوع لم يكن مشروعاً في شريعتهم فهو ليس جزءاً حتى يعبر به عن الكل تدبر (قوله تقدم ركوع القاعد) اعتذار عن ترك المتن له هنا والمناسب ذكره بعد قوله وأقله كما صنع م ر (قوله خالص) أي عن الانحناس وهو أن يخنض عجزه ويرفع أعلاه ويقدم صدره (فرع) لم يقدر عليه إلا بعين لزمه ابتداء ودواماً لان زمنه يسير (قوله بحيث تنال) أي يقينا فلو شك هل احصى قدر اتصال به راحته اركعتيه لزمته إعادة الركوع لان الأصل عدمه شرح م ر (قوله راحتا) مفردة راحة والجمع راح بالطاء برماوى وتعبيره بالراحة يشعر بعدم الاكتفاء بالأصابع وهو كذلك

كما اقتضاه كلامهم وقال ابن العماد انه الصواب وان اقتضى كلام التنبيه الاكتفاء بها م ر ع ش
(قوله معتدل خلقة) فلو طالت يده أو قصر تا أو قطع شيء منها لم يعتد بذلك حل أي بل يقدر
معتدلا **(قوله اذا أراد وضعهما)** انظر أي حاجة لهذا بعد التصريح بالحيثية المذكورة لان معناها اذا
أراد وضعهما الآن يقال ذكره ايضا حاوت تصويرا للحيثية اه ع ش اطف **(قوله فلو حصل ذلك)**
بالتخاس مفهوم قوله الخناء وقوله أو به مع الخناء مفهوم قوله خالص واسم الإشارة للتبيل المفهوم من
تنال كما قاله الشوبري **(قوله لم يكف)** أي وتبطل صلانه ان تعمد ذلك عالما بحرمته والالم تبطل ويميد
الركوع حجج بزيادة أي لان فعله بالتخاس زيادة غير مطلوبة بل هي تلاعب أو تشبهه لكن الاقرب
ما اقتضاه كلام الشارح كشرح م ر من عدم البطلان ويحمل كلام حجج على ما ذالم بعده على
الصواب كما في ع ش على م ر ومقتضاه أنه اذا أعاد على الصواب لا بطلان وان كان أي به عامدا
عالمحرر **(قوله وقولي الخناء الخ)** اعترض بان أصله فيه أن ينحني وغايته أن ذلك مصدر مؤول
وهذا مصدر صريح وأجاب الطندتاني بان الزيادة من حيث كونه مصدرا صريحا ويمكن أن يجاب بان
مراده أن مجموع الانحناء مع معتدل الخلقة من الزيادة فلا ينفى أن الانحناء مذكور في الأصل وأولى
من ذلك أن نسخة الشيخ التي اختصرها هي التي شرح عليها الجلال وهي خالية عن الانحناء مطلقا كما
يرشد إليه كلام المحلى شوبري وقوله مطابقا أي مصدرا صريحا ومؤولا وعبارة ع ش قوله وقولي الخ
أي وأما ما يوجد في بعض نسخ المهاج من قوله أن ينحني فهو غير موجود في خط المصنف وانه هو
ملحق لبعض تلامذة الشيخ تصحيحا للفظ المصنف اه **(قوله بطما أثينة)** متعلق بقوله الخناء
وتكون الباء بمعنى مع أو متعلق بقول أو بمحذوف أي ما تبس بطما أثينة اه شيخنا **(قوله رفعه)**
أي للاعتدال **(قوله بفتح الهاء الخ)** هذا مذهب الخليل وقال بعضهم بفتح الهاء الانخفاض
وبعضها الارتفاع اه ع ش **(قوله خبر المسمى وصلاته)** دليل على الركوع بطما أثينة لا على أقله
وان أوهمه كلامه **(قوله ولا يقصد به غيره)** أي فقط فلو قصده وغيره وكذا لو طفق لم يضر على قياس
ماسبق في البدلية وقوله كنظيره أي من بقية الأركان كالاعتدال الخ فان الشرط أن لا يقصد بها غيرها
فقط لان سبحانه الصلاة على ذلك حل ومثله ع ش عن سم وعبارته لعل المراد أن لا يقصد
به غيره فقط حتى لو قصده وغيره لا يضر سم وكتب أيضا قوله ولا يقصد به غيره أي حقيقة أو حكما أي
بان كان ثم صارف كما يشير إليه تعليقه الآتي وحينئذ فلا إشكال في قوله الآتي أو سقط الخ اه أي لان
السقوط مثل به الشارح لقصد الغير أنه أن الساقط لا قصد له أصلا فلا يصح التمثيل به لقصد الغير وحاصل
جواب المحشى أن القصد وجود حكما لانه لما وجد صارف كأنه قصد الغير وأجيب أيضا بان المراد
بقصد الغير وجود الفعل الصارف مطلقا اه شيخنا ح ف **(قوله كنظيره)** لو قال كنظيره
كان أوضح ع ش والضمير راجع طوبى للركوع فحينئذ يقدري قوله من الاعتدال مضاف أي من
رفع الاعتدال وهكذا يقدري بما بعده ما يناسبه كما أشار إليه بالتفريع قوله فلو هو الخ **(قوله من)**
الاعتدال أي من رفع الاعتدال وقوله والسيجود أي وهو السيجود وهكذا **(قوله فلو هو)**
لثلاوة بان قرأ هو آية سجدة والابان قرأ امامه آية سجدة ثم هو عقبها للركوع فظن المأموم أنه
هو السيجدة التلاوة فهو معه فقرأه لم يسجد فوقف عند حد الرأى فيحسب له ذلك عن الركوع لانه
فعل الهوى للتابعة الواجبة وقول بعض المتأخرين الاقرب عندي أنه يعود للقيام ثم ركع لوجه له ولولم
يعلم بوقوف الامام في الركوع الا بعد أن وصل للسيجود قام منحنيا فلو تنصب عامدا عالما بطلان صلانه
لزيادته فيما لو قرأ آية سجدة وقصد أن لا يسجد للتلاوة وهو الهوى للركوع ثم أراد أن يسجد ها فان كان

معتدل خلقة ركبتيه
اذا أراد وضعهما عاليا
فلو حصل ذلك بالتخاس
أو به مع الخناء لم يكف
والراحتان ماعدا لأصابع
من الصكفين وقولي
الخناء مع معتدل خلقة
من زيادتي (بطما أثينة
تفصل رفعه عن هويه)
بفتح الهاء أشهر من ضمها
بان تستقر أعضاؤه قبل
رفعه لخبر المسمى وصلاته
(ولا يقصد به غيره) أي
بهويه غير الركوع
(كنظيره) من الاعتدال
والسيجود والجلوس بين
السجدين أو للتشهد فلو
هو التلاوة

(قوله على قياس ماسبق في
البدلية) هذا سهو بالنظر
لقصدها لان الذي سبق
أنه اذا قصد التبدل وغيره
لا يكفي بخلاف قصدهما
معاهنا يكفي وفرق بينهما
بأنه ضيق في تبدل لبدليته
مالم يضيق في غيره اه
شيخنا **الكن** يمكن أن
القياس في الاطلاق بدليل
انظر كذا

أو سقط من اعتدال
أو رفع من ركوعه أو
سجوده فزعاً من شيء لم
يكف ذلك عن ركوعه
وسجوده واعتداله
وجالوسه لوجود الصارف
فيجب العود إلى القيام
ليهوئ منه وإلى الركوع
أو السجود ليرتفع منه
(وأكله) مع مامر (تسوية
ظهر وعنق) كالصفحة
للاتباع رواه مسلم (وأن
ينصب ركبتيه) المستلزم
لنصب ساقيه ونفذه لانه
أعوان له (مفرقتين) كافي
السجود (و) أن (ياخذهما)
أي ركبتيه (بكفيه) أن
(يفرق أصابعه) كافي
التحريم للاتباع رواه في
الأول البخاري وفي الثاني
ابن حبان وغيره (للقبلة)
أي لجهتها لاها أشرف
الجهات (و) أن (يكبر
ويرفع كفيه كتجرمه)
(قوله فليس له ذلك)
فإن سجد عامداً
بطلت صلاته لأنه قطع
فرض السنة (قوله أن الباعث
على الهوى الخ) الصواب
حذف الهوى إلا أن
يشكاف أنه راجع للسقوط
مع أنه خلاف ما قدمه اه
(قوله وكتب أيضاً على قوله
الخ) الأولى إسقاط هذه
المكتوبة وذكر عبارة
البرماوي عقب عبارة حل

قد انتهى إلى حد الراكم فليس له ذلك ولا جاز حل ومثله شرح م في فهم منه أن قوله فلو هو
خاص بالمستقل تخرج المأموم (قوله أو سقط من اعتدال) أي قبل قصد الهوى فإن كان سقوطه
قبل الطمأنينة وجب العود إلى ما سقط منه وأطمأن ثم سجد أو بعده هانض معتدلاً ثم يسجد اه
حل فإن قلت كيف يكون هذا من قصد الغير والحال أن الساقط لا قصد له في سقوطه قلت قال الشيخ
حجج بوجه بأن الهوى لا غير المفهوم من الماتن صادق بمسألة السقوط لانه يصدق عليها أنه وقع هو به للغير
وهو الاجاء شورى (قوله من ركوعه أو سجوده) انظر وجهه إضافة الركوع والسجود دون
التلاوة والاعتدال مع أن الإضافة للتلاوة أولى شورى أي ليخرج ما إذا هو للتلاوة مامه فانه لا يضر
كما تقدم وأعله يرجع قوله فزعاً إلى هاتين الصورتين (قوله فزعاً من شيء) يجوز فتح الزاي على كونه
مفعولاً لأجله ويجوز كسرها على كونه حالاً أي فازعاً للفتح أولى لأن جعله مفعولاً لأجله يفيد أن
الباعث على الهوى أو الرفع انما هو الفزع بخلاف جعله حالاً لشيءنا وجعل حجج الفتح متعيناً تدبر
(قوله لم يكف ذلك عن ركوعه الخ) على ألف والنشر المرتب فقوله من ركوعه راجع لقوله فلو هو
للتلاوة وقوله وسجوده راجع لقوله أو سقط وقوله واعتداله راجع لقوله أو رفع من ركوعه وقوله وجالوسه
راجع لقوله أو سجوده وقوله ليهوئ منه أي إلى الركوع والسجود (قوله فيجب السجود الخ)
والظاهر أنه يسجد للسهو برسم وظاهره أنه يسجد في الجميع وهو مشكل بالنسبة للسقوط وقد
يجاب بأنه منسوب إليه فنزل منزلة السهو ولو قيل بأنه لا يسجد في الجميع لم يكن بعيداً بل هو الظاهر اه
عش (قوله ليرتفع منه) أي يرتفع من الركوع للاعتدال ومن السجود للجلوس شيخنا (قوله
مع مامر) أي الانحناء (قوله وأن ينصب) هذا الفعل مؤول مع أن بمصدر معطوف على تسوية
أي ونصب وانما عدل عنه وقد عبر به أصله مع أنه أخصر لثلاثتهم أنه معطوف على ظهر فيكون
المعنى وتسوية نصب فنبه على أن أصل النصب مطلوب لا تسويته ولم يقل وينصب بدون أن لانه يلزم
عليه وقوع الجملة خبراً بدون رابط لانها معطوفة على الخبر وقوله المستلزم بالرفع نعت للمصدر المذكور
شيخنا (قوله المستلزم الخ) أشار به إلى أن ما ذكره موف بعبارة الأصل ومشمول على زيادة هي
نصب الفخذين فلذلك كان تعبيره به أولى من قول أصله ونصب ساقيه لانه لا يستلزم نصب الفخذين ولم
ينبه الشارح على الأولوية شورى والظاهر أن في تعبيره بنصب الركبتين تسميحيان الركبة لا تنصف
بالانصباب وانما يتصف به الفخذ والساق لان الركبة موصلة طرفي الفخذ والساق (قوله كافي
السجود) أي بقدر شبر ولم يذكرك له علة فلو أخر قوله لانه أعوان له لكان أولى عش
وقوله كافي السجود انما قاسه عليه لورود النص فيه وان كان فيه حالة على مجهول لأنه سيأتي (قوله
كافي التحريم) أي من حيث تفر يقها تفر يقا وسطا وليس مراده الاستدلال لقوله بعد ذلك للاتباع
بل هو تنظير (قوله للقبلة) متعلق بمحذوف أي موجهها للقبلة قال حل ولا يخفى أن الإبهام
لا يستقبل بها حينئذ كالخبر قلت هذا مع قطع النظر عن قولهم تفر يقا وسطا فمع النظر إليه الاستقبال
حاصل بالجميع وكتب أيضاً على قوله أي لجهتها ولا يسميها يمين ولا يسرة أي لجهة يمين عيناها ويساره فالإبهام
مستقبلة أي فالجهة مستعملة فيما يمين العين والجهة اه شيخنا وعبارة البرماوي قوله أي لجهتها أدخل
يمين العين ويساره وخرج يمين الجهة ويساره وعبارة عش على م واعتبر في التفريق كونه
وسطاً لا يخرج بعض الأصابع عن القبلة اه (قوله وأن يكبر الخ) واعلم أنهم أوجبوا الذكرك في
قيام الصلاة وجلوس التشهد ولم يوجبوه في الركوع وسجود لان القيام والقعود يقعان للعبادة والعادة
فاحتجج إلى ذكر يخصهما للعبادة والركوع والسجود يقعان للعبادة فقط فلم يجب فيهما ذكر اج

بأن يرفعهما مكشوفتين

منشورتين الاصاب مفرقة

وسطا حذو منكبيه مع

ابتداء تكبيره قائما كما سر

في تكبيره التحريم للاتباع

فيهما رواه الشيخان (و)

أن (يقول سبحانه ربني

العظيم) للاتباع رواه مسلم

وأضاف الى ذلك في

التحقيق وغيره وبجمعه

(ثلاثا) للاتباع رواه أبو

داود فان اقتصر على مرة

أدى أصل السنة وعليه

يحمل قول الروضة أقل

ما يحصل به ذكر الركوع

تسبيحة واحدة (و) أن

(يزيد منفرد) وإمام

محصورين راضين

بالتطويل وذكر الثاني

من زيادتي (اللهم لك

ركعت وبك آمنت الى

آخره) تتمه كما في الأصل

ولك أسلمت خشع

لك سمي وبصري

ومعني وعظمي وعصبي

وما استقلت به قدمي للاتباع

رواه مسلم الى عصبي وابن

حبان الى آخره وزاد في

الروضة كأصلها وشعري

وبشري وأما امام غير من

ذكر فلا يزيد على

التسبيحات الثلاث تخفيفا

على المؤمنين والأصل

أطلق أن الامام لا يزيد

على ذلك ومراوده ما فصلته

كما فصله في الروضة وغيرها

كما فصله في الروضة وغيرها

كما فصله في الروضة وغيرها

كما فصله في الروضة وغيرها

(قوله مكشوفتين الخ) الأولى أن يأتي بواو العطف في السكك ليفيد أن كل واحد منهما سنة مستقلة كما يؤخذ من م (قوله مع ابتداء تكبيره) أي رفعهما يكون معه ولا يزال يرفعهما الى أن يجاذي بهما منكبيه وقضية كلام الأصل أن الرفع يقارن الهوى وفي المجموع نقلا عن الأصحاب ويكون ابتداء رفعه وهو قائم مع ابتداء التكبير اه حل فهذا ان الابتداء أن متقارنان بخلاف ابتداء هويه فيتأخر الى أن يصل كفاه حذو منكبيه ويستمر التكبير الى أن ينتهي الى حد الرا كمين فغاياته مقارنة لغاية الهوى وأما غاية الرفع فقد انفصلت عند ابتداء الهوى فإغاية عناليس كهي في التحريم قال ع ش على م قوله مع ابتداء تكبيره فيمده الى أن يصل الى حد الركوع وكذا في سائر الانتقالات حتى في جلسة الاستراحة فيمده على الألف التي بين الهاء واللام لكن بحيث لا يجاوز سبع ألفات لأنها غاية هذا المد وأوله من ابتداء رفع رأسه الى تمام قيامه اه حج وهذا التكبير عند رفع رأسه من السجود الثاني (قوله كما سر في تكبيره التحريم) هذا مكرر مع التشبيه الذي في المتن وهو قوله كتحرمة (قوله فيهما) أي التكبير والرفع ع ش (قوله ربني العظيم) قال الفخر الرازي العظيم هو الكامل ذاتا وصفة والجليل الكامل صفة والكبير الكامل ذاتا وشوهرى (قوله وبجمعه) الواو واو العطف والتقدير وبجمعه سببته وتقدم في الشارح في تشبه الموضوع أن فيها احتمالين العطف والزيادة اه (قوله أدى أصل السنة) أي مع الكراهة ع ش (قوله راضين) أي صريحا (قوله لك ركعت الخ) قدم الظرف في الثلاث الاول لان فيها ردا على المشركين حيث كانوا يعبدون معه غيره وأخره في قوله خشع لك لان الخشوع ليس من العبادات التي ينسبون بها الى غيره حتى يرد عليهم فيها ع ش على م ر واذا تعارض هذا الدعاء والتسبيحات قدمها وبقدم التسبيحات الثلاث مع هذا الدعاء على أكمل التسبيح وهو أحد عشر كما في الروضة (قوله خشع لك سمي) يقول ذلك وان لم يكن متصفا بذلك لانه متعبده وفاقا لم خلافا لبعض الناس وقال حج ينبغي أن يتحرى الخشوع عند ذلك والايكون كاذبا لما لم يرد أنه بصورة من هو كذلك اه ابن شوهرى (قوله ومخى) في المصباح المخ الودك الذي في العظم وخالص كل شيء مخه وقد يسمى الدماغ مخا اه (قوله وما استقلت) أي حلت وهو كناية عن جميع ذاته فهو من عطف السكك على الجزء وأق بالفاء في الفعل لان التقدم مؤنث قال تعالى فتزل قدم بعد ثبوتها (قوله قدمي) لا يصح فيه تشديد الياء لفقد ألف الرفع اه شوهرى (قوله وشعري وبشري) أي بعد عصبي وفي آخره لله رب العالمين م ر ع ش وقوله لله الخ بدل من قوله لك وفيه نظر لان ابدال الظاهر من ضمير الحاضر لا يصح الا اذا أفاد الظاهر الاحاطة أو كان بدل بعض أو اشتمال كما قال في الخلاصة

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا * تبديله الا ما احاطة جلا * أو اقتضى بعضا واشتمالا

فالاولى أن يكون قوله وما استقلت مبتدأ خبره لله رب العالمين ح ف (قوله ما وصلته) وهو أن امام المحصور بن يزيد على التسبيحات ما ذكر ولا يزال بد امام غيرهم حل (قوله وتكره القراءة في الركوع) ما لم يقصد الذكر وحده والالم تكره حل وينبغي الكراهة عند الاطلاق أو قصد هما كما في الشوهرى فتكره في ثلاث صور وقيل لا تكره عند الاطلاق (قوله وغيره) ومنه الاعتدال ع ش (قوله وا في نفل) أخذه غاية هنا في الجلوس بين السجدين للرد على ما فهمه بعضهم من كلام النووي وجزم به ابن المقرئ من عدم وجوب الاعتدال والجلوس بين السجدين في النفل وعلى ما قاله فهل يخرساجدا من ركوعه أو يرفع رأسه قليلا أي من ركوعه وسجوده أم كيف الحال ولعل الاقرب الثاني ع ش وعبارة الانوار ولو ترك الاعتدال والجلوس بين السجدين في انفاة لم تبطل اه

وتكره القراءة في الركوع وغيره من بقية الاركان غير اقيام كما في المجموع (و) سادسها (اعتدال) ولو في نفل ومحمل

(بعود لبدء) بان يعود لما كان عليه قبل ركوعه قائماً كان أو قاعداً فتعبري بذلك أولى من قوله الاعتدال قائماً (بطمأنينة) وذلك لخبر المدي وصلاته (وسن رفع كفيه) حذو من كفيه كافي التحريم (مع ابتداء رفع رأسه) قالوا سمع الله ان جده) أي قبل منه جده ولو قال من جده الله سمع له كفي (و) قالوا (بعد عود در بنالك الحمد) أو اللهم ربنا لك الحمد وبوا وفيه ما قبل لك (ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد) أي بعدهما كالسكرسي وسع كرسية السموات والأرض (و) أن (يزيد من مر) أي المنفرد وامام محصورين راضين بالتطويل وذكر الثاني من زيادتي (أهل) أي يأهل (الثناء) أي المدح (والحمد) أي العظمة (إلى آخره) تمته كافي الأصل أحق ما قال العبد وكان الملك عبد الامان لما أعطيت

(قوله بعود لبدء) ان أريد بالبدء مكان القيام ما لم يكن هناك أشرف استغنى عما أطال به المحشى وقبولى أشرف أي فيتعين في الفرض ويجوز في النفل العود لا أشرف اه

(قوله بعود لبدء) ظاهره أنه لو صلى نفلان قيام وركع منه تعين اعتداله من القيام ولا يجوز منه جلوس وهو الذي يتجه وأنه لو ركع من جلوس بعد اضطجاعه بان قرأ فيه ثم جلس أنه يعود إلى الاضطجاع والمتجه تعين الاعتدال من الجلوس لانه بدأ ركوعه منه شوبري وقرر شيخنا ح ف أنه لا يتعين ذلك بل يجوز من الاضطجاع وذكره الشوبري أيضاً في محل آخر قبل هذا فراجعه أما إذا صلى فرضاً من اضطجاع فالأقرب أنه إذا قدر على القعود للركوع فلا يعود للاضطجاع لان القعود أكمل ع ش أي فلا يجوز ما دونه (قوله قائماً كان أو قاعداً) ويجب الممكن فيمن لم يطق انتصاباً ولو شك في تمامه عاد اليه غير المأموم فوراً وجوباً ولا بطلت صلاته والمأموم يأتي في ركعة بعد سلام امامه زى ويرسل يديه في الاعتدال وما قبل يجعلهما تحت صدره مردود حجج (قوله مع ابتداء رفع رأسه) أي مبتدئاً رفع كفيه مع ابتداء رفع رأسه ويستمر إلى انتهائه وقوله قائلاً أي كل من الامام والمأموم والمنفرد حل أي مبتدئاً قول الخ مع ابتداء رفع كفيه ومع ابتداء رفع رأسه فالثلاثة أي القول والرفعان متقارنان في الابتداء والانهاء وسمع الله من جده ذكر الانتقال للاعتدال لاذكر الاعتدال لتقدمه عليه اه شيخنا (قوله لمن جده) اللام زائدة لتأكيد لان سمع يتعدى بنفسه (قوله سمع له) أي أوسمه كافي م ر وحج ويؤخذ من قوله كفي أن الاول أفضل اه ع ش (قوله أي تقبل منه جده) فالمراد سمعه سماع قبول لاسماع رد وهو بمعنى الدعاء فكأنه قيل اللهم تقبل جدي فادفع ما قبله يقال ان سماع الله مقطوع به فلا فائدة في الاخبار به شيخنا ح ف والاصل في ذلك أن أبا بكر تأخر ذات يوم عن صلاة العصر خلف النبي فمرول ودخل المسجد فوجده را كعاً فقال الحمد لله وركع خلفه فنزل جبريل وقال يا محمد سمع الله ان جده اجعلوها في صلاتكم برماوى وكان قبل ذلك يرفع بالتسكير اه اج (قوله ربنا لك الحمد) وهو أفضل الصيغ سل ويندب أن يزيد جده كثيراً طيباً مباركاً فيه ما ورد أنه يتسابق اليها ثلاثون ملكاً يكتبون ثوابها لله إلى يوم القيامة اه برماوى ورواية البخارى بضع وثلاثون وقول البرماوى يتسابق اليها أي إلى كتابة ثوابها أولاً (قوله وبوا وفيه ما قبل لك) وعلى ثبوتها فهي عاطفة على مقدر أي أطعناك ولك الحمد على ذلك اه زى (قوله ملء السموات الخ) يعني ثنى عليك ثناء لو كان مجسماً ملأ السموات والأرض وما بعدها (قوله من شيء بعد) بيان لما أي وملء شيء شئته أي شئت ملأه بسم السموات والأرض أي غير السموات والأرض حل وبعد صفة الشيء ويجوز تعلقه بشئت ويكون معناه ما شئت ملأه بعد ذلك ومن قال انه لا يصح تعلقه بشئت لانه يقتضى تأخر خلق السكرسي عن خلقهم ما غير مستقيم اه سم (قوله وسع كرسية) بيان لعظم السكرسي لان السموات والأرض بالنسبة له كحقة ملقاة في أرض فلاة اه برماوى وكذا كل سماء بالنسبة لما فوقها قل (قوله وأن يزيد من مر) أفهم أن ما قبله بقوله الامام مطلقاً وبه صرح حج حيث قال ويسن هذا حتى لا امام مطلقاً خلافاً للمجموع أنه انما يسن له ربنا لك الحمد فقط ع ش (قوله وامام محصورين) والمأموم تابع لامامه (قوله أحق ما قال العبد) أي أحق قول فهي نكرة مؤنوفة أي من أحق الخ والافلاحق على الاطلاق لا اله الا الله قال في المجموع ويقع في كتب الفقهاء حذف الهمزة والواو والصواب اثباتهما زى (قوله وكلنا لك عبد) قال السبكي ولم يقل عبيد مع عود الضمير على جمع لان المقصد أن يكون الخلق أجمعون بمرلة عبد واحد وقاب واحد ايعاب اه شوبري أو يقال أفرد بانظر للفظ كل لانه يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها قال تعالى وكلهم آتية يوم القيامة فردا وكل أتوه داخرين قل بزيادة (قوله لا مانع الخ) ما ذكره الشارح من ترك تنوين اسم لا عني مانع ومعطى مع أنه مطوّل أي عامل فيما بعد موافق للرواية الصحيحة لكنه

ولا معطى لما منع ولا ينفع ذا الجدمك أى عندك الجدل لاتباع (٢٠٧) رواه البخارى الى لك الحمد ومسلم الى

آخيه وملء بالرفع صفة
وبالنصب حال أى مالنا
بتقدير كونه جسما وأحق
مبتدأ ولا مانع الى آخيه
خبره وما بينهما اعتراض
ويستوى فى سن التسميع
الامام وغيره وأما خبر اذا قال
سمع الله لمن حمده فقولوا
ربنا لك الحمد فعناء قولوا
ذلك مع ما علمتموه من
سمع الله لمن حمده لعلمهم
بقوله صلوا كما رأيتموني
أصلى وأما خص ربنا لك
الحمد بالذكر لانهم كانوا
لا يسمعون غالباً ويسمعون
سمع لمن الله لمن حمده ويسن
الجهر بالتسميع للامام
والمبلغ (ثم) بعد ذلك سن
(قنوت فى اعتدال آخرة
صحيح مطابقاً) آخرة (سائر
المسكتات لانزاله) كواباء
وقحط وعدو (و) آخرة
(وترنصفان من رمضان
كاللهم) هذا الرفعة ايها
تعين لفظ لقنوت الآتى
أولى من قوله وهو اللهم
(اهدنى فيمن هديت الى
آخيه) تمته كما فى العزيز
وعافى فيمن عافيت وتولانى
فيه من توليت وبارك لى فيما
أعطيت وقى شرمافضيت
انك تقضى ولا يقضى عليك
انه لا يذل من واليت ولا
يعز من عاديت تباركت

مشكل على مذهب البصريين الموجبين تنوينه وقد يجاب عن عمله هنا فيما بعده بان تقدير عامل أى
لا مانع يمنع لما أعطيت واللام للتقوية أو يخرج على لغة البغداديين فانهم يتركون تنوين المطول
ويجروه مجرى المفرد فى بناءه على الفتح ومشى على هذه اللغة الزمخشري حيث قال فى قوله تعالى
لا تريب عليكم اليوم وفى قوله لا عاصم اليوم من أمر الله ان عليكم متعاقب بلا تريب ومن أمر الله متعلق
بلا عاصم وأما ابن كيسان فجوز فى المطول التنوين وتركه أحسن سم فى شرح المنهاج زى (قوله
ولا معطى لما منع) زاد بعضهم ولا راد لما قضيت برماوى (قوله ذا الجدم) بفتح الجيم أى الغنى
وقوله الجدم فاعل ينفع أى بل انما ينفعه طاعتك ورضاك (قوله خبره) أى لفظاً وهو مقول القول معنى
برماوى (قوله لا يسمعون غالباً) أى لاسرارهم بالاول وجهه بالثانى حل (قوله ويسن الجهر
بالتسميع للامام) أى ان احتيج اليه مر واطباق أكثر عوام الشافعية على الاسرار به والجهر
بربنا لك الحمد جهل زى ع ش (قوله بعد ذلك) أى الذكر لمن تقدم من المصلين مطلقاً أى سواء كان
منفرداً أو امام محصورين أو لا وهو قوله ربنا لك الحمد ملء السموات الخ أى وبعد ما تقدم أيضاً من
كون المنفرد وامام المحصورين يزيد ان أهل الثناء الخ حل بايضاح أى فلقنوت يفعل بعد ذكر
الاعتدال ولا يسقط عند ارادة القنوت اه عميرة (قوله قنوت) القنوت لغة لدعاء بخير أو شر
والمراد هنا الدعاء فى الصلوات فى محل مخصوص من القيام شوى برى فهو شرعاً ذكر مخصوص مشتمل
على دعاء وثناء (قوله فى اعتدال آخرة صبح) فلو قنوت قبله لم يجزه خلافاً للامام مالك وشمل كلامه
القضاء وخالف الصبح غير الشرفها مع قصرها فكانت بالزيادة أليق ولانها خاتمة الصلوات التى صلاحها
جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم عند البيت والدعاء يستحب فى الخواتيم كفى شرح مر (قوله مطلقاً)
أى لئلا نزاله ولا (قوله لنزلة) أى لرفعها ولولغير من نزلت به فيسن لاهل ناحية لم تنزلهم فعل ذلك
لمن نزلت به حل وعبارة شرح مر بان نزلت بالمسلمين ولو واحد على ما بحثه جمع لكن اشترط
فيه الاسنوى تعدى نفعه كأسر لعالم أو شجاع وهو ظاهر اه وخرج بالواحد الاثنان ومقتضاه أنه
يقنن لهما وان لم يكن فيهما نفع متعدد اه ع ش على مر (قوله كواباء) وهو كثرة الموت من غير
طاعون ومثله الموت بالطاعون وبعضهم فسر الوباء بالطاعون لكن ينافيه عبارة مر لانه جمع
بينهما فقال كواباء وطاعون فهذا يقتضى التغاير وقوله وقحط وهو احتباس المطر ومثله عدم النيل
ويشرح أيضاً القنوت للغلاء الشديد لانه من جملة النوازل شوى برى بتغيير وقرره ح ف (قوله
وعدو) أى ولومها حل (قوله هذا) أى الاثنيان بالكاف (قوله فيمن هديت) أى معهم
فى معنى مع أولاندرج فى سلكهم أو التقدير واجعلنى مندرجاً فيمن هديت وكذا الاثنان بعده فالجار
والجرور متعلق بمحذوف زى (قوله فيمن عافيت) أى مع من عافيته من بلاء الدنيا والآخرة
(قوله وتولانى) أى كن ناصر لى وحافظ لى من الذنوب مع من نصرته وحفظته اه (قوله وقنى
شرما قضيت) أى شرم ما يترتب على القضاء من السخط وعدم الرضا بالقضاء والقدر أى وهو محمول على
القضاء المعلق لان المبرم لا بد من وقوعه (قوله لا يذل من واليت) أى لا يحصل له ذلة وفى رواية بضم
الباء وفتح الذال أى لا يذله أحد بر (قوله ولا يعز من عاديت) أى لا تقوم عزة لمن عاديته
وأبعدته عن رحمتك وغضبت عليه (قوله تباركت ربنا) أى تزايد خيرك وبرك وهى كلمة تعظيم
ولا يستعمل منها إلا الماضى شوى برى (قوله قنوت شهر) أى متتابعاً فى الخمس فى اعتدال الركعة

ربنا وتعالى لت لا اتباع رواه الحاكم الاربنا فى قنوت الصبح وصححه ورواه البيهقى فيه وفى قنوت الوتر وروى الشيخان فى القنوت للنزلة
أنه صلى الله عليه وسلم قنن شهراً

يدعو على قاتلي أصحابه القراء بيئر معونة ويقاس بالعدو غيره قال الرافعي وزاد العلماء فيه قبل تباركت ولا يعز من عادت قال في الروضة وقد جاءت في رواية البيهقي (٢٠٨) والتصريح بكون قنوت النازلة في اعتدال آخرة صلاتهم من

زيادتي وفي قول آخر تغليب بالنسبة لآخرة الوتر لأنه قد يوتر بواحدة فلا تكون آخرته (و) ان يأتي به (امام بلفظ جمع) فيقول اهدنا وهكذا لان البيهقي رواه كذلك فحمل على الامام وعاله النووي في اذكاره بانه يكره للامام تخصيص نفسه بالدعاء لخبر لا يؤم عبيد قوما فيخص نفسه بدعوة دونهم فان فعل فقد خافهم رواه الترمذي وحسنه ويستثنى من هذا ما ورد به انص خبر انه صلى الله عليه وسلم كان اذا كبر في الصلاة يقول اللهم تقنى اللهم اغساني من الذنوب الدعاء المعروف (و) أن (يزيد) فيه (من) (مر) أي المنفرد وامام محصورين راضين بالتأويل والتقييد بمن من زيادتي وتركى للتقييد بقنوت الوتر أولى من تقييده به (اللهم انا نستعينك ونستغفرك الى آخره) نعمته كما في المحرر ونستهديك ونؤمن بك وتتوكل عليك ونثني عليك الحمد ير كله نشكر ولا نكفر ونخلع ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد

الآخيرة يدعو الخ مر ع ش (قوله يدعو) أي يدفع كيدهم عن المسلمين لا بالنظر للقنوتين لا قضاء أمرهم وعدم إمكان تداركهم شرح مر بتغيير ولم يكن قصده الدعاء بهلا كهم فلا يرد عليه أنه كيف دعاه عليهم شهر ولم يستجبه له ح ف ويرد بان عدم اجابته سر يعالايخل بمقامه وهل دعاؤه عليهم كان بعد القنوت أو هو القنوت واستظهر السيوطي الثاني (قوله القراء) أي الذين كانوا يحفظون القرآن وكانوا سبعة ولا ينافيه ما اشتهر أن الذين جمعوا القرآن في عهد النبي نحو عشرة لجمه على جمعهم له بأوجه القراءات والسبعون كانوا يحفظونه بدون أوجه القراءات مدابني وقد نظم بعضهم العشرة فقال

لقد جمع القرآن في عهد أحد * على وعثمان وزيد بن ثابت
أبي أبو زيد معاذ وخالد * تميم أبو الدرداء وابن لمامت

(قوله بيئر معونة) أي وألقوهم بيئر معونة أي فيها كما صرح به أهل السير وهو اسم مكان بين مكة وعسفان قال في المواهب وقيل اسم لبئرفيه ويؤيده ما في السير (قوله فقد خانهم) أي انتقص ثوابهم بتفويتهم ما طلب لهم فذكره ذلك (قوله من هذا) أي من كراهة التخصيص شو برى والتذكير في اسم الإشارة باعتبار أنها أي الكراهة حكم من الاحكام (قوله كان اذا كبر) أي للاحرام ع ش فيفهم منه أنه كان يقول ذلك في دعاء الافتتاح لانه من جملة أدعيته (قوله الدعاء المعروف) وهو اللهم تقنى من الخطايا كما ينق الثوب الابيض من الدنس اللهم اغساني بالماء والثلج والبرد وورد أيضاً أنه كان يقول اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين السماء والارض وفي رواية بين المشرق والمغرب برماوى (قوله وتركى للتقييد) أي تقييد اللهم انا نستعينك الخ به أي بقنوت الوتر فترك التقييد في طلب الزيادة المذكورة في القنوت باقسامه والتقييد المذكور ذكره الاصل في باب النفل (قوله اللهم انا نستعينك الخ) أي نطلب العون والمغفرة والهداية لان السين والتاء للطلب وقوله ونؤمن أي نصدق والتوكل الاعتماد واطهار العجز والثناء المدح والمراد بالشكر هنا تقييد الكفر وهو ستر النعمة زى باختصار (قوله ونثني عليك الخ) كأن المراد نثني عليك بكل ما يليق بك أي نذكرك بالخير بقدر الاستطاعة لان الشخص لا يقدر أن ينثي عليه بكل خير أي تفصيلا فالخير منصوب بنزع الخافض ويصح أن يكون مفعولا مطلقا أي الثناء الخ ير شيخنا عز زى (قوله ولا نكفرك) أي لانجحد نعمتك بعدم الشكر عايبا بدليل المقابلة (قوله ونخلع) فيه إشارة الى أن الفاجر كالنعل وقوله ونترك تفسير (قوله من يفجرك) أي يخالفك بالمعاصي (قوله ولك نصلى) عطف خاص على عام ونص عليها هما ما بشأنها (قوله ونسجد) عطف جزء على كل ان أريد به سجود الصلاة وعام على خاص ان أريد به ما يشمل سجود الشكر (قوله واليك) أي الى طاعتك نسعى (قوله ونحقد) يجوز فيه فتح النون وضمها ليعاب وهو بكسر الفاء وبالذال المهملة شو برى (قوله الجدد) بكسر الجيم أي الحق حل قال ابن مالك في مشتته الجدد بالفتح من النسب معروف وهو أيضا العظمة والحظ وبالكسر تقيض لزل وبالصم الرجل العظيم (قوله ملحق) بكسر الحاء على المشهور أي للاحق بهم ويجوز فتحها أي ملحق بهم حل أي ألحقه الله بهم وعلى الكسر المشهور يكون من ألحق معنى لحق كأنك الزرع معنى نت ح ف (قوله ثانيا) أي بخلاف هذا فإنه من

ولك نصلى ونسجد واليك نسعى ونحقد أي نسرع نرجو رجعت ونخشى عذابك ان عذابك الجد بالكفر مخترعات
ملحق ورواه البيهقي بنحوه عن فعل عمر رضي الله عنه ولما كان قنوت الصبح ثابتا عن النبي صلى الله عليه وسلم

قدم على هذا على الاصح (ثم) بعد القنوت سن (صلاة وسلام) (٢٠٩) على النبي صلى الله عليه وسلم لخبر

النسائي في قنوت الوتر الذي علمه النبي صلى الله عليه وسلم لحسن بن علي وهو مامر مع زيادة فاء في ذلك ووافي انه بلفظ وصلى الله على النبي وألحق بها الصلاة في قنوت الصبح والنزلة وقولي وسلام من زيادتي وجرم النووي في اذكاره بسن الصلاة والسلام على آل (و) سن (رفع يديه فيه) أي فيما ذكر من القنوت وما بعده كسائر الادعية وللااتباع رواه الحاكم وسن لكل داع رفع يدين الى السماء ان دعا بتحصيل شيء وظهرها اليها ان دعا برفعه (لامسح) لوجهه وغيره لعدم ثبوته في الوجه وعدم وروده في غيره (و) أن (يجهر به امام) في السرية والجهرية للاتباع رواه البخاري وغيره قال الماوردي ويكون جهره به دون جهره بالقراءة والمنفرد يسره (و) أن (يؤمن مأموماً) جهراً (للدعاء ويقول الثناء) سرّاً ويستمع لامامه كما في الروضة كأصلها ويقول أشهد كما قاله المتولي والاولى دليله الاتباع رواه الحاكم وأول الثناء أنك

مخترعات عمر وليس ثابتاً عنه صلى الله عليه وسلم (قوله قدم على هذا) أي قدم عليه في الذكر والاثيان أي أن المصلي اذا أراد الجمع بين قنوتين فالأولى تقديم الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو اللهم اهدهنا الخ هذا هو المراد من العبارة بدليل قوله على الاصح اذ الخلاف إنما هو في أفضلية التقديم والتأخير (قوله ثم بعد القنوت) أي وما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم لا تجعلوا في كقدح الراكب اجعلوا في أول كل دعاء وآخره محمول على ما لم يرد فيه نص بتأخير الصلاة كما هنا وقوله كقدح الراكب أي لا تجعلوا في خلف ظهوركم لاتذكروني الا عند حاجتكم كما أن الراكب لا يتذكر قدحه الذي خلف ظهره الا عند عطشه شيخنا عزيزي (قوله على الآل) وكذا على الاصحاب (قوله وظهرهما اليها الخ) قضيته أنه يجعل ظهرهما الى السماء عند قوله وقني شر ما قضيت قال شيخنا ولا يعترض بان فيه حركة وهي غير مطلوبة في الصلاة اذ محله فيما لم يرد وسواء دعا برفع البلاء أو عدم حصوله شورى (قوله لأمسح) أي في الصلاة أي لا يندب فالأولى تركه حل ويسن خارجها مر أي يسن أن يمسح وجهه بيديه بعده لما ورد أن كل شعرة مسحها بيده بعد الدعاء تشهد له ويغفر له بعدها ح ف وما تفعله العامة من تقبيل اليد بعد الدعاء لأصله كما في شرح مر وعش (قوله لعدم ثبوته) عبر هنا بعدم الثبوت وفيما بعده بعدم الورد لانه قيل في الاول بوروده لكنه لم يثبت (قوله وأن يجهر به امام) أي بما ذكر من القنوت والصلاة والسلام سواء كان للصبح أو للوتر أو للنزلة وقوله في السرية كالصبح بعد الشمس والوتر كذلك حل وعبارة مر كأن قضى صبحاً أو ترواً بعد طلوع الشمس وانما يسن الجهر به في السرية للإمام ليسمع المأمومون فيؤمنوا (قوله دون جهره بالقراءة) مالم يزد المأمومون بعد القراءة وقبل القنوت والاجهر به بقدر ما يسمعون وان كان مثل جهره بالقراءة ح ف (قوله والمنفرد يسره) في غير النازلة أما فيها فيجهر به مطلقاً أي في السرية والجهرية منفرداً أولاً مر (قوله للدعاء) ومنه الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم على المعتمد وقول الشارح يشارك وان كانت دعاء للخبر الصحيح رغم أنف من ذكرت عنده فلم يصل على يرد بان التأمين في معنى الصلاة عليه مع أنه الأليق بالمأموم لانه تابع للداعي فتناسبه التأمين قياساً على بقية القنوت ولا شاهد في الخبر لانه في غير المصلي شرح حجج (قوله وأول الثناء الخ) وانظر ما أول الثناء في قنوت عمر قال زى نقل عن شيخ الاسلام انه يشارك من أوله الى اللهم عذب الكفرة فيؤمن الخ (قوله هذا) أي قوله وأن يؤمن الخ (قوله لا يسمعهما) مقتضاه أنه اذا سمعهما لا يأتي بها وليس كذلك بل يأتي بهما مطلقاً كما قاله مر (قوله وسجود) هو لغة الانخفاض والتواضع وقيل الخضوع والتسديد لماوى ويطلق السجود على الركوع قال تعالى وخروا له سجداً وقد اشتمل كلامه على أربع دعاوى السجود وكونه مرتين وكونه في كل ركعة وكونه بطمأنينة واستبدل عليها بالخبر المذكور ولعل هذا حكمته لتقديم الطمأنينة على الأقل (قوله بطمأنينة) انما قدمها على أقل السجود وأكملها إشارة الى انها معتبرة في الأقل والاكمل لكن المناسبتان فعليه في الركوع أن يذكرها في الأقل ثم يذكرها في الاكمل ويعتبر فيه ما اعتبره في الأقل ومنه الطمأنينة كما فعل في الركوع الآن يقال انه تفنن في العبارة فغير الاسلوب والاولى أن يقول قدمها للإشارة الى انها معتبرة في السجدين (قوله مرتين) وكرر السجود لان آدم سجد لما أخبر بأن الله تاب عليه فحين رفع رأسه رأى قبول توبته مكتوباً على باب الجنة فسجد لله ثانياً شكرياً لله تعالى على

تقضى هذا ان سمع الامام (فان لم يسمعه قنت) سرّاً كبقية

(٢٧) - (يجزى) - اول

الاذكار والدعوات التي لا يسمعه (و) سابعها (سجود مرتين) كل ركعة (بطمأنينة) خبر المسمى صلواته (ولو على محموله) كطرف

الاجابة او كرر رغما لا يمس حيث امتنع من السجود لادم برماوى وعبارة زى والحكمة في تعدده دون بقية الاركان لانه ابلغ في التواضع ولان الشارع اخبر بان السجود يستجاب فيه الدعاء بقوله اقرب الخ فشرع الثاني شكر اعلی هذا وانما عدا ركننا واحد السكونهما متحدان كما عدا بعضهم العظماء نيتة في محالها الاربع ركننا واحد اشرح مر وعندوهما في التقدم والتأخر ركنين لان المدار ثم على فحش المخالفة ح ف (قوله لم يتحرك بحركته) أى بالفعل عند حج وعند مر ولو بالقوة فعلى كلام مر لو كان يصلى من قعود وسجد على محمول لم يتحرك بحركته في هذه الحالة ولو صلى من قيام لتحرك بحركته لم تصح صلاته ان سجد عليه عامدا عالما وعند حج والشارح تصح صلاته لانهما يعتبران التحرك بالفعل ولم يوجد اه شيخنا ومثله في زى (قوله في قيامه) أى ان كان يصلى من قيام وقوله وقعوده ان كان يصلى من قعود (قوله لانه في معنى المنفصل عنه) وانما ضمر ملاقاته لانه جاسة لان الاعتبار ثم ان لا يكون شئ مما نسب اليه ملاقاتها وهذا منسوب اليه ملاق لها والمعتبر هنا وضع جبهته على قرار الارض بمكينها بالحركة يخرج عن القرار شرح مر وعبارة سل وهنا العبرة بكون الشئ مستقرا كما فاده خبرمكن جبهتك ولا استقرار مع التحريك (قوله بطلت صلاته) لا يبعد ان يختص البطلان بما اذا رفع رأسه قبل ارالة ما يتحرك بحركته من تحت جبهته حتى لو ازاله ثم رفع بعد الطمأنينة لم تبطل صلاته وحصل السجود سم بحروفه وقوله لا يبعد الخ هو كما قال من عدم البطلان بل حيث صار لا يتحرك بحركته قبل رفع رأسه كان قاع عمامته التي سجد عليها وقطع الطرف الذي سجد عليه واطمأن بعده كفى وان لم يزل من تحت جبهته ع ش ببعض زيادة وكيف هذا مع ان صلاته تبطل بمجرد الشروع في السجود فقضية هذا الكلام انها تبطل بمجرد الشروع الا ان زال ما يتحرك بحركته من تحت جبهته او صار لا يتحرك قبل رفعه فلا تبطل ولا يعقل ذلك بعد ان حكمنا بانها تبطل بمجرد الشروع واجيب بان صورة المسئلة اذا لم يقصد رفع الحائل ولا عدمه فان قصد ابتداءه أنه يسجد عليه ولا يرفعه بطلت صلاته بمجرد الهوى له قياسا على ما لو عزم أن يأتي بثلاث خطوات متواليات ثم شرع فيها فانها تبطل بمجرد ذلك ع ش برماوى (قوله وخرج بمحمول الخ) أى خرج من التفصيل السابق بين تحركه بحركته وعدمه لا من الحكم لانه واحد فيهما لان حكم المحمول الذي في المتن الذي اخرج هذا به الصحة كهذا وان كان ما في المتن مقيدا بعدم التحرك كانه قال وخرج نحو السرير فانه لا يضر مطلقا وان تحرك بحركته وقيد السرير بالتحرك لانه المتوهم عدم الصحة فيه والاولى ان يراد بالمحمول الذي خرج به المحمول المقدر في المفهوم لان التقدير بخلاف المحمول الذي يتحرك بحركته اه (قوله وله ان يسجد على عود بيده) لا يخفى أن المحمول يشمل ومن ثم قرر شيخنا زى أنه مستثنى من كلامهم وقد ألفز به فقيهل شخص سجد على محمول يتحرك بحركته ومحت صلاته وصور بما اذا سجد على ما بيده من نحو منديل حل وقال البرماوى أشار الشارح بالمثل أى قوله كطرف عمامته الى تقيد المحمول باللبوس كما قيده في الروض فيكون هذا خارجا باللبوس لامستثنى (قوله على عود) أى مثلامر ومثله المنديل اذا كان في يده أو كان على كتفه مثلامر يفصله عنه عند كل سجدة ويضعه تحت جبهته وقوله بيده قال ع ش سوا ع ربطة بيده أم لا اه لكن قال بعض مشايخنا ان الربطة يضر لانه اشد اتصالا من وضع شاله على كتفه واعتمد شيخنا ح ف الاول لانه وان ربطة بيده لا يراد به الدوام كاللبوس تدبر (قوله وأقله مباشرة بعض جبهته) ولو قليلا جدا ويكره الاقتصار على وضع البعض سواء في ذلك الجهة وغيرها كافي ع ش وصرح كلامه أن مسمى السجود وضع الجهة فقط والبقية شروط له وقيل مسمى السجود الجميع ح ف (قوله ولو شعرا) وان لم يعمها أو مكن

من عمامته (لم يتحرك بحركته) في قيامه وقعوده لانه في معنى المنفصل عنه بخلاف ما يتحرك بحركته لانه كالجزء منه فان سجد عليه عامدا عالما يتحرك به بطلت صلاته والا فلا لكن تجب إعادة السجود وخرج بمحمول له ما لو سجد على سرير يتحرك بحركته فلا يضر وله ان يسجد على عود بيده (وأقله مباشرة بعض جبهته) ولو شعرا بابا بها

(قوله وعند مر ولو بالقوة) أى في غير الشرح والافعبارته في الشرح كعبارة الشارح (قوله ان يسجد عليه عالما عامدا) أى وقد قصد أنه يسجد عليه ولا يرفعه فتبطل بمجرد الهوى فان لم يقصد ذلك بطلت ان لم يزل من تحت جبهته ثم يطمئن والا لم تبطل اه ملخصا من سم (قوله اذا لم يقصد رفع الحائل) أى أو قصد رفعه قبل رفع رأسه بإزالة آتم الله

السجود على ما خلا عنه منها م قال شيخنا ح ف ولو طال وخرج عن الوجه اه بخلاف الشعر
 النازل من الرأس فلا يكفي السجود عليه ع ش ولو طال أنفه حتى صار يمنعه من وضع جبهته بالأرض
 فان أمكنه وضع مخدة تحت جبهته وأمكنه السجود بشرطه وجب ولا يكف وضعه في ثقرة مثلاً حيث
 كان عليه كلفة وان لم يتيسر ذلك سجد حيث أمكنه ولو على الأنف ولا إعادة عليه لو زال المانع وكذا
 يقال في منخسف الجبهة اه برماوى (قوله مصلاه) ما لم يكن المصلي امرأة حاملاً ولم تتمكن من
 السجود فانها توميء ولا إعادة عليها لانه عذر عام س ل (قوله بان لا يكون عليها حائل) فلو سجد على
 شيء التصق بجميع جبهته وارتفع معها ص سجوده ووجب ازالته لانه سجوداً ثانياً فلو رآه ملتصقاً بجبهته
 ولم يدرفى أى السجودات التصق فعن القاضي أنه ان رآه بعد السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة وجوز
 التصاقه فيما قبلها أخذ بالأسوأ فان جوز أنه في السجدة الأولى من الركعة الأولى قدر أنه فيها يكون
 الحاصل له ركعة الاسجدة أو فيما قبلها قدره فيها ليكون الحاصل له ركعة بغير سجود أو بعد فراغ الصلاة
 فان احتمل طر وه بعده فالاصل مضى على الصحة والا فان قرب الفصل بنى وأخذ بالأسوأ كما تقدم
 والاستثناء سم ع ش (قوله مشقة شديدة) ويظهر ضبطها بما يبيح ترك القيام وان لم تسبح التيمم
 فله في الامداد وفي التحفة تقييدها بما يبيح التيمم شوبرى (قوله فيصح) ولا إعادة الا ان كان
 تحته نجس غير معفوعه حل (قوله ويجب وضع جزء) عبر به دون أن يقول ووضع جزء ويكون
 لفظ أقل مسلطاً عليه لان الغرض به رد ما قاله الرافعى من أنه لا يجب وضع غير الجبهة كما حكاه في الاصل
 لان المقصود من السجود وضع أشرف الاعضاء على مواضع الاقدام وهو مخصوص بالجبهة فأراد رده
 صريحاً ع ش وعلى كلام الاصل مع شرحه يكون قوله في الحديث أمرت مستعملاً في الوجوب
 والنسب اه وأجيب عن المصنف أيضاً بان مسمى السجود وضع الجبهة فقط ووضع بقية الاعضاء
 شروط كما قاله شيخنا ح ف ويتصور رفع جبهتها مع الجبهة كأن كان يصلى على حجرين بينهما
 حائط قصير ينبطح عليه عند سجوده ويرفعها شرح م ر (قوله جزء من ركبته الخ) فضيته
 الا كتفاء بالسجود على بعض ركبة ويد وأصابع قدم واحدة لانه يصدق على ذلك أنه بعض الركبتين
 واليدين وأصابع القدمين ويجب عنه بان الاضافة للاستغراق اذا لم يتحقق عهد ولا يصرف عنه الى
 المجموع الا بقريئة فكاه قال هذا وضع جزء من كل الركبتين الخ ع ش (قوله وباطن كفيه) وهو
 مانقض الوضوء وقوله وأصابع قدميه أى باطنها ولو جزأ من اصبع واحدة من كل رجل ويد وانظر لو خلق
 بلا كف وبلا أصابع هل يقدر مقدارها ويجب وضع ذلك أولاً ولو خلق كف مقلوباً ولم يمكن وضعه هل
 يجب وضع ظهر اليد عوضاً عنه لوجوده أو يسقط كما لو قطع بحرراً ع ش التقدير وجوب وضع
 ظهر اليد (فرع) لو قطعت يده من الزند لم يجب وضعه لفوات محل الفرض وهل يسن فيه نظراً ولا بعد
 أنه يسن وقياس ذلك ما لو قطعت أصابع قدميه ابن شوبرى ولو تعذر وضع الاعضاء المذكورة لم يلزمه
 الايماء بها ولو تعددت أعضاء السجود وكانت أصولاً وجب وضع جزء من كل منها كما أفتى به م ر وكذا
 لو اشتبه وأما لو تميز فالعبرة بالأصلى ولا عبرة بالزائد ولو سامت بخلاف ما في نواقض الوضوء لان المدار هناك
 على مظنة الشهوة وهي تحصل بالمس بطن المسامت وهنا على وضع الاعضاء الأصلية اه ع ش على
 م ر (قوله أمرت أن أسجد على سبعة أعظم) سمي كل واحد عظم باعتبار الجلالة وان اشتمل كل واحد
 على عظام ويجوز أن يكون من باب تسمية الجلالة باسم بعضها فتح البارى (قوله بل بكره كشف
 الركبتين) أى غير الجزء الذى لا يتم ستر العورة الا به أما هو فيحرم كشفه وتبطل به صلاته حل (فرع) *
 يجب وضع هذه المذكورة حين وضع الجبهة بأن يصير الجميع موضوعاً في زمن واحد مع الطمأنينة

(مصلاه) أى ما يصلى عليه
 بان لا يكون عليها حائل
 كعصابة فان كان لم يصح الا
 ان يكون لجراحة وشق عليه
 ازالته مشقة شديدة فيه ص
 (ويجب وضع جزء من
 ركبته و) من (باطن كفيه
 و) باطن (أصابع قدميه)
 في السجود لخبر الشيخين
 أمرت ان أسجد على سبعة
 أعظم الجبهة واليدين
 والركبتين وأطراف القدمين
 ولا يجب كشفها بل بكره
 كشف الركبتين كما نص عليه
 في الام والا كتفاء بالجزء
 مع التقييد بالباطن من
 زيادتي (و) يجب (ان)
 (قوله لان كان تحته نجس)
 في الحقيقة لاستثناء لان
 وجوب الاعادة انما هو
 للنجاسة ع ش على م ر
 (قوله ويرفعها شرح م ر)
 أى الاعضاء كلها ولو سجد
 على شيء خشن ولم يتمكن
 من التحامل فان زخرح
 جبهته به ويرفع لم يضر مطلقاً
 وان رفعها فان كان يصير
 قبل الطمأنينة لم يضر أو
 بعد هاضراً مدابني على
 خط (قوله اعتمد ع ش
 التقدير الخ) وهو مسلم له في
 الكف المقلوب غير مسلم له
 في التقدير اه

(ينال) أي يصيب (مسجده)
بفتح الجيم وكسرها محل
سجوده (ثقل رأسه) فإن
سجد على قطن أو نحوه
وجب أن يتحمل عليه
حتى ينكس ويظهر أثره
في بدلو فرضت تحت ذلك
كما يجب التحامل في بقية
الأعضاء وتخصيصهم له بالجبهة
لدفع توهيم الاكتفاء
بالغالب من تمكن وضعها
بالتحامل لا لأخراج بقية
الأعضاء كما توهم الزركشي
فقال لا يجب فيها التحامل
(و) ان (رفع أسافله)
أي عجزته وما حولها (على
أعاليه) فلوانعكس أو
تساو يالم يحزه لعدم اسم
السجود كالوأكب على
وجهه ومدرجليه نعم ان كان
به علة لا يمكن معها السجود
الا كذلك أجزاءه

(قوله) فلو وضع يده ثم
جهته (الح) هذا فرع
مستقل لا مفرع على ما قبله
اه شنواني (قوله) ثم رفع
بعضها أي بعد تحصيل
أقل السجود وقوله واستمر
أي على السجود اه
(قوله) وأن لا يكون على
محمول يتحرك (الح) أي
بالفعل على طريقة حج أو
بالقوة على طريقة مر
(قوله) والتحمل عليها أي
فقط على المعتمد خلافا له
فما تقدم اه

حينئذ وان تقدم وضع بعضها على بعض فلو وضع يديه ثم جهته ثم وضع البقية ثم رفع بعضها واستمر عامدا
عالمًا بطلت صلاته مر أي لان هذه الهيئة غير معهودة في الصلاة خلافا لعش حيث قال بعدم
البطلان وعلة بأنه مستصحب لما كان ورد بأن تلك الهيئة لم تعهد (ح) ف (قوله) أي يصيب (تفسير
مراد عش وقيل معناه يبلغ كما في قوله تعالى لن تنالوا البرأي لن تبلغوا حقيقته (قوله) ثقل رأسه
(الح) عبارة شرح مر ومعنى الثقل أن يكون يتحمل بحيث لو فرض أنه لو سجد على قطن أو نحوه
لأنك لما مر من الأمر بتكسين الجبهة ولا يكتفى بأرخاء رأسه خلافا للإمام اه (قوله) حتى ينكس
المراد من هذه العبارة أن يندك من القطن ما يلي جهته عرفا ولا معلوماً أنه لو كان بين يديه عدل مثلاً
من القطن لا يمكن انكباس جميعه بمجرد وضع الرأس وان تحامل عليه فتنبه له عش على مر (قوله
ويظهر أثره) أي التحامل في يدوك أن المراد بظهوره احساسه به لا حصول ألم به ففي على الأول بمعنى
اللام تأمل شوبري وفي قل على الجلال والمراد بظهور أثره الاحساس به حيث أمكن عرفاً لا نحو
قنطار مثلاً ومن ذلك الصلاة على التبن (قوله) كما يجب التحامل (الح) ضعيف عش (قوله) لا يجب (الح)
معتمد (قوله) وأن يرفع (الح) أي يقينا فلو شك لم يحزه حتى لو كان الشك بعد الرفع من السجود وجبت
إعادته أخذاً بما قدمه أن الشك في جميع أفعال الصلاة مؤثر إلا بعض حر وف الفاتحة والشهادتين بعد الفراغ
منهما عش على مر (قوله) أي عجزته في التعبير بها تغليب لان العجز خاصة بالمرأة والعجز للذكر
والمرأة كما في المختار فلو قال أي عجزه لكان أولى عش على مر (قوله) على أعاليه (وهي رأسه
ومنكباة قاله الشيخ حج في شرح الاشارة وشرح عب وقضيته إخراج الكفين ويظهر أن
إخراجهما غير مراد وقد أداخهما في الأعلى في شرح الاصل شوبري وعبارة عش تنبيه اليدان
من الأعلى كما علم من حد الاسافل وحينئذ فيجب رفعها أي الاسافل على اليدين أيضا حج قال ابن
قاسم عليه لعل المراد بهما الكفان أي فلونكس رأسه ومنكبيه ووضع كفيه على عال بحيث تساوي
الاسافل ضرر شيخنا ولو تعارض عليه التنكيس ووضع الأعضاء السبعة وجب التنكيس لانه متفق
عليه عند الشيخين بخلاف وضع الأعضاء السبعة ولو كان في ثوبه تخرق وتعارض عليه السترو وضع
اليدين على الأرض ووضع وترك الستر لانه عاجز حينئذ قاله مر وذهب حج الى التخيير لتعارض الواجبين
عليه وغيره الى مراعاة الستر لانه متفق عليه بخلاف الوضع عش على مر (قوله) لم يحزه (نعم لو كان
في سفينة ولم يتمكن من ارتفاع ذلك لم يهاصلي على حسب حاله ووجب إعادة لندرته برماوى (قوله
لعدم اسم السجود) أي المستكمل للشروط فلا ينافي صريح كلامه أولاً من أن مسمى السجود
وضع الجبهة فقط والبقية شروط (ح) ف (تنبيه) يشترط للسجود شرط سبعة الطمأنينة وأن
لا يكون على محمول يتحرك بحركته وكشف الجبهة والتحمل عليها وأن تستقر الأعضاء كلها دفعة
واحدة والتنكيس وهو ارتفاع الاسافل على الأعلى وأن لا يقصده غيره وكلها تؤخذ من كلامه هنا
ومما مر أي غير الخامس شيخنا وسكت عن وضع بقية الأعضاء غير الجبهة مع أن شيخنا حج ف جعلها
شروطاً لان مسمى السجود على هذا وضع جميع الأعضاء السبعة كما يؤخذ من كلام عش (قوله
كالوأكب على وجهه) كب وعرض كل منهما متعدي دون همز وبالهمل لازم عكس القاعدة وليس لهما
ثالث وهما ألغز الدماميني يقال كبيت الاناء وعرضت النافذة على الحوض وأكب على وجهه وأعرض
عنا (قوله) الا كذلك أي في صور العكس والتساوى وقال سم حتى في الصورة الاخيرة شيخنا
وعبارة عش على مر قوله الا كذلك أي منعكسا أو متساويا أو منكبا وقوله أجزاء أي ولا إعادة
عليه وان شفى بعد ذلك وينبغي أن مراده بقوله لا يمكنه (الح) أن يكون فيه مشقة شديدة وان لم تبج

(وأكمل أن يكبره لوجهه بالرفع) ليديه (ويضع ركبتيه مفرقتين) بقدر شبر (ثم كفيه) مكشوفتين (محدومين كفيه) للاتباع رواه في التكبير الشيخان وفي عدم الرفع البخاري وفي البقية أبو داود وغيره (٢١٣) (ناشراً أصابعه مضمومة) لا مفرجة

(للقبلة) للاتباع رواه في النشر والضم البخاري وفي الأخير البيهقي (ثم) يضع (جهته وأنفه) مكشوفاً للاتباع رواه أبو داود وغيره ويضعهما معاً كما جزم به في الروضة وأصلها وقال الشيخ أبو حامد هما كعضو واحد يقدم أيهما شاء (و) أن (يفرق قدميه) بقدر شبر موجهاً أصابعهما للقبلة (ويبرزهما من ذيله) مكشوفتين حيث لا خف وقولي ويفرق إلى آخره من زيادتي (و) أن (يجافي الرجل فيه) أي في سجوده (وفي ركوعه) بأن يرفع بطنه عن خلفه ومرفقيه عن جنبه للاتباع في رفع البطن عن الفخذين في السجود والمرفقين عن الجنبين فيه وفي الركوع رواه في الأول أبو داود وفي الثاني الشيخان وفي الثالث الترمذي وقيس بالأول رفع البطن عن الفخذين الركوع (ويضم غيره) من امرأة وخنتي بعضهما إلى بعض في الركوع والسجود لانه استترها

التيمن أخذاً مما تقدم في العصابة اهـ ولولا تمكن من السجود لا بوضع وسادة مثلاً وجب ولو بأجرة قدر عليها أن حصل معه التنكيس والاسن لعدم حصول مقصود السجود حينئذ ومثله الحبل ومن بطنه كبيرة برماوى (قوله أن يكبر الخ) أي أن يبتدىء التكبير مع ابتداء الهوى ويختتمه مع ختمه وجعل هذا من أكل السجود مع أنه سابق عليه لانه مقدمة له فكأنه منه (قوله ويضع ركبتيه مفرقتين) ينبغي أن يكون ذلك في الرجل غير العارى حل (قوله ثم كفيه الخ) وترك الترتيب مكروه برماوى (قوله ناشراً) أي لا قابضاً شوبري (قوله وأنفه) ويجمع على آنف وأنوف برماوى وقوله مكشوفاً لم يقل مكشوفين لأن كشف الجهة واجب وكلامه في بيان الاكمل (قوله معاً) معتمد (قوله وأن يفرق قدميه) أي غير العارى والمرأة والخنتي وإن اقتضى كلامه خلافه حيث أطلق هنا وقيد بعده بالرجل (قوله أصابعهما) أي ظهورهما (قوله ويبرزهما من ذيله) هو واضح في غير المرأة والخنتي لأن ذلك مبطل لصلتهما حل (قوله حيث لا خف) أي شرعى على ما بحثه شوبري وأما الذي لا يصح المسح عليه فهو كالعدم وهو متعلق بالكشف أي يبرزهما مطلقاً سواء كان له خف أو لا وما كشفهما فإن كان له خف فلا يكشفهما وإن لم يكن له خف فيكشفهما فلولم يكشفهما كره له ذلك اهـ وعبارة الشوبري قوله حيث لا خف: علق بقوله مكشوفتين لابه وبقوله ويبرزهما الخ لأن الإبراز مطلوب مطلقاً والتفصيل في كشفهما كذا قرر شيخنا زى وكذا لا يكشفهما إن كان حاجة كبرد كما نقل عن حل والبايلي وأقره شيخنا ع ش ولا يكره سترهما كالكفين برماوى (قوله وأن يجافي الرجل) أي غير العارى أما العارى فالأفضل له الضم وعدم التفريق بين القدمين في الركوع والسجود وإن كان خالياً حل (قوله رواه) أي الاتباع أي الفعل الذي اتبعناه فيه والأفلااتباع من أفعالنا وهي لا تروى أو يقال المعنى لا أمر بالاتباع في قوله فاتبعوني يحبسكم الله (قوله في الأول) أي رفع البطن عن الفخذين في السجود وفي الثاني أي رفع المرفقين عن الجنبين في السجود والثالث رفع المرفقين عن الجنبين في الركوع اهـ زى (قوله أي المرفقين) قيد بالمرفقين لاجل قول المجموع في جميع الصلاة إذ لا يتأتى الضم في الجميع إلا في المرفقين فتدبر سم فلما كان كلام المجموع مخالفاً لقول الشارح في الركوع والسجود وأوله بقوله أي المرفقين والضم الذي في الركوع والسجود شامل لضم المرفقين للجنبين وضم البطن للفخذين (قوله وأن يقول المصلي) ذكر لفظ المصلي لئلا يتوهم رجوع الضمير إلى الرجل لتقدمه في المتن قبل حينئذ فلا يرد عدم بيان الفاعل في كثير من الأفعال في هذا الباب شو برى قال البرماوى ومن داوم على ترك التسبيح في الركوع والسجود سقطت شهادته ومذهب الامام أحمد أن من تركه عامداً بطلت صلاته فإن كان ناسياً جبر بسجود السهو اهـ شيخنا ~~فائدة~~ قال ابن العربي لما جعل الله لنا الأرض ذلولاً نمشي في مناكبها فهي تحت أقدامنا طواؤها وهو غاية الذلة أمرنا الله أن نضع أشرف ما عندنا وهو الوجه وأن نمرغه عليها جبراً لا نكسارها بوضع الشريف عاينها الذي هو وجه العبد فاجتمع بالسجود وجه العبد ووجه الأرض فالتجبر كسرهما وقد قال تعالى أنا عند المنكسرة قلوبهم فلذلك كان العبد أقرب في تلك الحالة من سائر أحوال الصلاة لانه سعى في حق الغير لا في حق نفسه وهو جبر انكسار الأرض مناوى على الجامع الصغير (قوله سبحانه ربى الأعلى)

وأحوط له وفي المجموع عن نص الامام أن المرأة تضم في جميع الصلاة أي المرفقين إلى الجنبين (و) أن (يقول) المصلي في سجوده (سبحان ربى الأعلى ثلاثاً) للاتباع رواه بغير تثليث مسلم وبه أبو داود (و) أن (يزيد من سر) وهو المنفرد واما محصورين راضين بالتطويل وذكرياثنى من زيادتي (اللهم لك سجدت إلى آخره)

والاعلى أبلغ من العظيم فجعل في السجود الذي هو أشرف من الركوع وأبلغ منه في التواضع والخضوع شورى (قوله وبك آمنت) فان قيل يرد على الحصر الايمان بغيره ممن يجب الايمان بهم كالا نبياء والملائكة والكتبقات يجاب بأن الايمان بما أوجبه ايمان به أو المراد الحصر الاضافي بالنسبة لمن عبد شورى (قوله سجد وجهي) أي وكل بدني وخص الوجه بالذكر لانه أشرف أعضاء الساجد فاذا خضع وجهه فقد خضع باقي جوارحه زى (قوله للذي خلقه) أي أوجده من العدم وصورة أي على هذه الصورة العجيبة قال سم دفعا لما قد يتوهم انه خلق مادة الوجه دون صورته وكيفيته (قوله أي منفذهما) لان السمع والبصر من المعاني لا يتأتى شقهما (قوله تبارك الله) أي زاد خبره واحسانه ح ف (قوله أحسن الخالقين) أي المصورين والافالخلق وهو الاخراج من العدم الى الوجود لا يشترك فيه أحد غيره وأفعل التفضيل ليس على بابه لان المصورين ليس فيهم من حيث تصويرهم حسن ويستحب أن يقول في سجوده أيضا سبوح قدوس رب الملائكة والروح ومعنى سبوح كثير الزاهة أي أنت منزّه عن سائر النقائص أبلغ تنزيه ومظهر عنهما أبلغ تطهير ويأتي به قبل الدعاء لانه أنسب بالتسبيح بل هو منه اه دمري (قوله والدعاء فيه) يفهم أنه لا يشرع الدعاء في الركوع وليس كذلك بل هو في السجود أكد (فرع) لو قال سجدت لله في طاعة الله أو سجدت للفاني للباقي لم يضر على المعتمد لان المقصود به الثناء على الله خلافا لمن قال بالضرر لانه خبر شرح مر قال ع ش عليه ظاهره وان لم يقصد الثناء وينبغي أن محمل ذلك اذا قصد به الثناء اه (قوله أقرب ما يكون) أي من جهة قرب الرحمة والاستجابة وأقرب مبتدأ حذف خبره اسد الحال وهو قوله وهو ساجد مسده وما مصدرية والتقدير أقرب كون العبد أي كونه أي أحواله حاصل اذا كان وهو ساجد وهو مثل قوله أخطب ما يكون الامير قائما الا أن الحال تمت مفردة وهنا جملة مقرونة بالواو وعلم من ذلك خطأ من زعم أن الواو في قوله وهو ساجد زائدة لانه خبر قوله أقرب شورى وعبارة حجج فيما مر في الكلام على تسبيح الركوع نصها أقرب ما يكون العبد من ربه اذا كان ساجدا اه فلهما روايتان ع ش (قوله فأكثروا الدعاء أي في سجودكم) تمته فقم من أن يستجاب لكم وقوله فقم بفتح الفاق وكسر الميم أي حقيق (قوله ولو في نفل) ظاهر كلامه أن الخلاف انما هو في الجلوس بين السجدين في النفل وأن الطمأنينة فيه لا خلاف فيها وظاهر عبارة ع ب عكس ذلك وهو أن الطمأنينة فيها خلاف في النافلة وأن الجلوس فيها لا خلاف فيه وهذا هو المعتمد بر ماوى لكن تقدم في الاعتدال عن ع ش عن ابن المقرئ أن كلام من الاعتدال والجلوس بين السجدين ليس ركنا في النفل عنده (قوله ولا يطوله) أي لا يجوز له تطويله ع ش والمراد بالطول أن يأتي في الاعتدال بزيادة على الذكر الوارد فيه بقدر الفاتحة وفي الجلوس أن يأتي بزيادة على الذكر الوارد فيه بقدر التشهد أي بالفاظه الواجبة فيه قال في التحفة فان طوّل أحدهما فوق ذكره المشروع فيه قدر الفاتحة في الاعتدال وأقل التشهد في الجلوس عامدا عالما بطلت صلاته اه وقرر جميع ذلك شيخنا ح ف (قوله وسبأني حكم تطويلهما) وهو أنه ان كان عامدا عالما بطلت صلاته والافلا ع ش ويسجد للسهو ومحل البطلان في الاعتدال في غير الاعتدال الا خبر من كل صلاة مكتوبة لو ردد تطويله في الجملة أي في بعض الاحوال وهو النازلة اه حجج وحل وقيد مر بوقت النازلة واعتمده ع ش (قوله وسن أن يكبر) لم يقل وأكمله كما قاله فيما قبله لان الجلوس حقيقة واحدة فلم يختاف بالافلا والاكمل وهذه سنن فيه بخلاف ما قبله تأمل شورى (قوله واضعا كفيه) أي ندبا ولا يضر ادامة وضعهما على

تمته كما في الاصل وبك آمنت
ولك أسلمت سجد وجهي
للذي خلقه وصوّره وشق
سمعه وبصره أي منفذهما
تبارك الله أحسن الخالقين
للاتباع واه مسلم زاد في
الروضة بحوله وقوته قبل
تبارك (و) ان يزبد من
مر (الدعاء فيه) الخبر مسلم
أقرب ما يكون العبد من
ربه وهو ساجدا كثيرا
الدعاء أي في سجودكم
والتقييد من مر من زيادتي
(و) ثامنها (جلوس بين
سجديته) ولو في نفل
(بطمأنينة) خبر المسمى
صلاته (ولا يطوله) ولا
الاعتدال لانهما غير
مقصودين لثانتهما بل للفصل
وسبأني حكم تطويلهما في
باب سجود السهو (و)
سنه (أن يكبر) مع رفع
رأسه في سجوده لا رفع
ليديه (و) ان (يجلس)
مفترشا كما سيأتي للاتباع
رواه في الاول الشيخان
وفي الثاني الترمذي وقال
حسن صحيح (واضع كفيه)
على فخذه (فزيبا من
ركبتيه) بحيث تسامتهما
رؤس الاصابع (ناشرا
أصابعه) مضومة للقبلة

وعافني للاتباع روى بعضه
أبو داود وباقيه ابن ماجه
(و) سن (بعد) سجدة
(ثانية) لا بعد سجدة تلاوة
(يقوم عنها) بأن لا يعقبها
تشهد (جلسة خفيفة) تسمى
جلسة الاستراحة للاتباع
رواه البخاري وما ورد
بما يخالفه غريب ولو صح
حمل ليوافق غيره على بيان
الجواز (و) سن له (ان يعتمد
في قيامه من سجود وقعود
على كفيه) أي على بطنهما
على الأرض لانه أعون
له وللااتباع في الثاني
رواه البخاري (١)
(و) تاسعها وعاشرها
وحادي عشرها (تشهد
وصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم بعده وقعود لهما
والسلام ان عقبها سلام)
لما روى الدارقطني والبيهقي
باستناد صحيح عن ابن
(١) درس

(قوله عطف عام على خاص)
الاولى عطف خاص على
عام كما علم بالتأمل في معناهما
(قوله وهذا مبني على
القول الخ) لا يظهر هذا
البناء الا لو كان ارزقني
عقب اجبرني ولم يتوسط
بينهما ارفعني اه

(قوله والفرق بينهما بين
الجلوس الخ) فرق م بأن
الجلوس بين السجدين

الأرض الى السجدة الثانية اتفاقا خلافا لمن وهم فيه زى أي قال ان ادامتها على الأرض تبطل ع ش
على م (قوله قائل رب اغفر لي الخ) وأن يزيد على ذلك من سر رب هب لي قلبا تقيا نقيبا من
الشرك بر يا لا كافر ولا شقيا حل (قوله واجبرني) أي عن الذل وارزقني أي اعطني من خزائن
فضلك ما قسمته لي في الازل حلالا بقربة السياق والمقام خلافا لمن فهم أن الرزق شامل للحرام عند
أهل السنة فيلزم عليه طلب الحرام من الله تعالى وهذا كلام فاسد قائل الله من توهمه برماوى مع زيادة
وتغيير وعبرة زى قوله واجبرني أي أغنى من جبر الله مصيئته أي رد عليه ما ذهب منه أو عوّضه عنه
وأصله من جبر الكسر كذا في النهاية وفي الصحاح الجبر أن يغنى الرجل من فقر أو يصلح عظمه من
كسر اه فعطف ارزقني على اجبرني عطف عام على خاص اه وهذا مبني على القول بان كلام من
المعطوفات على ما يليه والصحيح أن كلها معطوفة على الاول اذا كان العطف بالواو (قوله وعافني)
أي ادفع عني كل ما أكره من بلاء الدنيا والآخرة برماوى وزاد بعضهم وعاف عني م ع ش (قوله
لا بعد سجود تلاوة) مفهوم قوله ثانية (قوله يقوم عنها) أي فلا تنس للقاعد م ولعل المراد يقوم
عنها في قصده وارا دته وان خالف المشرع فتسن في محل التشهد الاول عند تركه شرح م (قوله
جلسة خفيفة) ولا يضر تخلف المأموم لاجلها لانه يسير بل اثباته بها حينئذ سنة وبه فارق ما لو
تخلف للتشهد شرح م ويسن له تكبيرة واحدة يدها من رفعه من السجود الى القيام ومحل
ذلك ما لم يلزم من تطويلها أكثر من سبع ألفات فان لم تطويلها عن ذلك بطلت الصلاة وحينئذ اذا
أراد تطويل الجلسة الى أطول من هذا القدر كبر واحدة للانتقال اليها واشتغل بذكر ودعاء الى أن
يتلبس بالقيام فعلم من هذا أنه لا يسن تكبيرتان واحدة للانتقال اليها من السجود وواحدة للانتقال
عنها الى القيام اه ح ف ويؤخذ من هذا انه ليس لجلسة الاستراحة ذكر مخصوص قال ع ش
على م ولم يبين الشارح كحج ماذا يفعله في يديه حالة الاتيان بها وينبغي أن يضعهما قريبا من ركبتيه
وينشر أصابعهما مضمومة للقبلة فليراجع (قوله جلسة الاستراحة) وهي فاصلة وقيل من الاولى
وقيل من الثانية شرح م وتظهر فائدة ذلك في الايمان والتعاليق ع ش قال في ع ب وقدرها
كالجلسة بين السجدين وتكره الزيادة عليهما ما لم تطل والابطال الصلاة وينبغي أن يكون ضابط
الطول هو المبطل في الجلوس بين السجدين هذا وقال م المعتقد كما قاله الوالد أنه لا يبطل تطويلها
مطلقا ولو الى غير نهاية لانها ملحقه بالركن الطويل واعتمد شيخنا طاب ورحم البطلان سم وعبرة
زى ويكره تطويلها فلو طوّلها لم تبطل على المعتقد خلافا لبعض المتأخرين كالسراج البقيني اه م
والفرق بينهما بين الجلوس بين السجدين أن الاركان يحتاط لها مالا يحتاط للسنن كذا قرر زى
(قوله مما يخالفه) أي من ترك جلوس الاستراحة (قوله وأن يعتمد) ه لاقال واعتماد مع أنه أخصر
شوبرى (قوله على كفيه) أي مبسوطتين لا مقبوضتين كما قد يتوهم من قول الرافعي يقوم كالعاجن
لان المراد التشبيه به في شدة الاعتماد حل على أن عبارة الرافعي كالعاجز بالزاي لا بالنون كما قاله
البرماوى وقوله على الأرض أي حال كونهما على الأرض بيان لابهام الاعتماد في المتن فعبارته غير واقية
بالمراد برماوى (قوله تشهد) سمي بذلك لاشتماله على الشهادتين من تسمية الكل باسم الجزء
شرح م وجمع المصنف هذه الثلاثة في محل واحد نظر التقار بها (قوله ان عقبها) بفتح القاف
من باب نصر قال حل ان عقبها أي التشهد والصلاة والقعود لهما والسلام وفيه أن الكلام ينحل الى
أن القعود للسلام ركن ان عقبه سلام اه أي مع أن القعود للسلام لا يعقبه الاسلام فلا فائدة للتقييد

وان كان ركنا الا أنه غير مقصود لذاته بل للفصل بخلاف هذا الجلوس فانه وان كان مندوبا مقصودا لذاته

بالنسبة اليه الآن يقال انه لبيان الواقع أو الضمير راجع للمجموع وأيضا مقتضاه أن السلام يعقب قعوده مع أنه يقارنه وأيضا يصير المعنى في المفهوم والاي عقب قعود السلام سلام فسنه مع أن هذا لا يعقل وعبرة الشوري ان عقبهما أي التشهد والصلاة على النبي وفي بعض النسخ ان عقبها أي الصلاة على النبي لا المذكورات كما قد يتوهم لما يلزم عليه من الركاة المذكورة (قوله كناية قول) يحتمل أن يكون بتوقيف أو اجتهاد منهم ويحتمل أن يكون على سبيل الوجوب أو على سبيل التندب لكن نهي النبي صلى الله عليه وسلم لهم عن ذلك بقوله لا تقولوا إلخ ربما يدل على أنهم كانوا يقولونه من غير تشريع تأمل قال العلامة البرماوي كناية قول أي في الجلوس الأخير كما هو الظاهر والمتعين وحينئذ لا حاجة إلى قوله بعد والمراد فرضه إلخ الآن يكون ذكره ثرثرة لقوله وهو محله (قوله قبل أن يفرض) هو مع قوله ولكن قولوا يدل على الوجوب واستفيد من الحديث تأخر فرض التشهد عن فرض الصلاة وحينئذ فصلاة جبريل بالنبي هل كان الجلوس الأخير فيها مستحبا أو واجبا بغير ذكر م ر زى وفرض في السنة الثانية من الهجرة قل على الجلال والتشهد الأخير فرض عندنا وعند أحد وكثر العلماء وواجب عند أي حنيفة وسنة عند مالك (قوله السلام على الله قبل عباده) أي كناية قول السلام على الله قبل أن تقولوا السلام على جبريل فقوله السلام على جبريل السلام على ميكائيل بيان لعباده شيخنا عشاوي وعبرة البرماوي يعني أنهم كانوا يقدمون ما يتعلق بالله سبحانه وتعالى على ما يتعلق بعباده لأنهم كانوا يقولون هذه العبارة اه (قوله على فلان) الظاهر أن المراد منه الملائكة كاسرافيل وحل ونقل عن ع ش أنهم كانوا يذكرون بعض صلحاء المؤمنين أيضا ومعنى السلام على فلان طلب سلامته من النقائص وقوله فان الله هو السلام أي لان السلام اسم من أسمائه تعالى أو بمعنى السلام على فلان السلام الذي هو من أسمائه تعالى أي رحمة السلام على فلان فهو بتقدير مضاف (قوله والمراد) أي بالفرض الذي أفاده الحديث ع ش (قوله لما يأتي) تعليل لمحدوف تقديره لافي الأول لما يأتي وهو أنه صلى الله عليه وسلم قام من ركعتين من الظهر إلخ (قوله وهو) أي الجلوس الأخير (قوله فيتمه) أي يتبع الجلوس التشهد في الوجوب قال ع ش لا يلزم من تبعيته له في الوجوب أن يكون ركنا مستقلا بل يجوز أن يكون شرعا للاعتداد بالتشهد بمجرد ما ذكر لا يثبت المطلب من كونه ركنا ومما يدل على أن المراد وجوبه استقلا لا أنه لو عجز عن التشهد وجب الجلوس بقدره اذ لو كان وجوبه بالتشهد لاسقط بسقوطه (قوله وأولى إلخ) جواب عما يقال الدليل لا يدل على وجوبها في الصلاة وإنما يدل على مطلق الوجوب والأولى الاستدلال على وجوبها في الصلاة بحديث أمرنا الله أن نصلى عليك فكيف نصلى عليك إذا صلينا عليك في صلاتنا فقال قولوا اللهم صل على محمد وآله والأولى أن يستدل على كونها بعد التشهد بحديث ابن مسعود يشهد الرجل في الصلاة ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكره م ر في شرحه وإنما كان الأولى الاستدلال على وجوبها في الصلاة بالحديث لان قوله وأولى إلخ لا ينتج وجوب كونها في الصلاة وعلمته أيضا وهي قالوا وقد أجمعوا لا تنتج أيضا وكذا قوله والمناسب إلخ لا ينتج كونها في التشهد وإنما كان مناسبا لانضمامها للسلام وعبرة الألفية حتى قوله وأولى أحوال وجوبها الصلاة لانها أفضل عبادات البدن وهذه الأولوية محتاج إليها على الرواية التي لم يذكر فيها إذا صلينا عليك في صلاتنا أما عليها فلا نصرافها للصلاة منطوقا اه (قوله الصلاة) أي لأنها أفضل عبادات البدن زى (قوله قالوا إلخ) صيغة تبر وسببه قول ابن دقيق العيد قولهم أجمعوا على عدم الوجوب خارجها ان أرادوا عينا فصحيح لكنه لا ينتج وجوبها عينا في الصلاة وان أرادوا أع من ذلك وهو الوجوب المطلق

مسعود قال كناية قول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله قبل عباده السلام على جبريل السلام على ميكائيل السلام على فلان فقال صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام على الله فان الله هو السلام واسكن قولوا التحيات لله الى آخره والمراد فرضه في الجلوس آخر الصلاة لما يأتي وهو محله فيتبعه في الوجوب ومثله الجلوس للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ووجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد ثابت بقوله تعالى صلوا عليه وبالامر بها في خبر الصحيحين وأولى أحوال وجوبها الصلاة قالوا وقد أجمعوا على انها لا تجب خارجها والمناسب لها منها

التشهد آخرها فتعجب بعده كما صرح به في المجموع وغيره وهو الموافق لما يأتي في الترتيب وأما عدم ذكر الثلاثة في خبر المسمى
صلاته فيحمل على أنها كانت معلومة له ولهذا لم يذكره الثانية (٢١٧) والسلام (والا) أي وإن لم يعقبها سلام (فسنة)

فلا تعجب لانه صلى الله عليه وسلم قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس فلما قضى صلاته كبر وهو جالس فسجد سجدة قبل السلام ثم سجدت الثانية قبل السلام ثم رواه الشيخان دل عدم تداخله على عدم وجوب شيء منها وقولي بعده أولى مما ذكره وذكر ان تعود للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وللسلام من زيادتي (كصلاة على الآل) فانها سنة (في) تشهد (آخر) الامر به في خبر الشيخين دون أول لبنائه على التخفيف (وكيف قعد) في قعدات الصلاة (جازو) لكن (سن في) قعود (غير) تشهد (آخر لا يعقبه سجود) كقعوده بين السجدة الأولى والأخرى أو لا تشهد الأولى والأخرى لكن يعقبه سجود سهو (افتراش بان يجلس على كعب يسراه) بحيث يلي ظهرها الأرض (وينصب يمينه ويضع أطراف أصابعه) منها (للقبلة وفي الآخر) وهو الذي لا يعقبه سجود (تورك وهو كافتراش لكن يخرج يسراه من جهة يمينه ويصق وركه بالأرض) (قوله لكن ينافي هذا قول

فمنوع اه وأيضاً في الكشف في سورة الأحزاب ثلاثة أقوال يجب في كل مجلس مرة وإن تكرّر ذكره تعجب كلما ذكر تعجب في العمر مرة قال الاحتياط فعلها كلما ذكر لمافي من الأخبار عميرة شورى وعبارة ع ش وجه التبري أنه قيل بوجوبها كلما ذكر إلا أن يقال المراد أنها لا تعجب بغير سبب يقتضيها ولم يتحقق ذلك إلا في الصلاة اه (قوله تشهد آخرها) أي لأنها دعاء وهو أليق بالخطواتيم ولما سبقتها للسلام وهذا لا يقتضي الوجوب في الآخر حل (قوله لما يأتي في الترتيب) أي من أنه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم قبل تشهد أعادها (قوله الثلاثة) أي التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والقعود لهما وللسلام اه حل (قوله ولهذا) أي لكونهما معلومين اه حل (قوله وإن لم يعقبها) أي التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والقعود لهما (قوله فلا تعجب) صرح به وإن أفاده قوله والافسنة توطئة لقوله لأنه صلى الله عليه وسلم الخ فإنه ثبت عدم الوجوب لالسنة وبقي عليه أن يذكر دليل السنية ولعله تركه لما هو الظاهر من قوله قام من ركعتين الخ لأنه كان الغالب من أحواله فعله وهو دل على السن وعبارة مر بعد قول المصنف فستبان للأخبار الصحيحة في ذلك اه وقد يدل السنية سجوده آخر الصلاة إذا لم تقتضي له هنا الا ترك التشهد وقد يقال ترك التصريح بدليل السنية لان المقام مقام نفي الوجوب الذي أفاده مفهوم قوله ان يعقبها سلام ومحل الكلام على السنية بخصوصها ما يأتي في سجود السهو وعند عدد الأبعاض ع ش لكن ينافي هذا قول المصنف والافسنة (قوله قام من ركعتين) أي سهواً وهو الظاهر ويحتمل أنه قام عمداً يائلاً للجواز ع ش (قوله فلما قضى صلاته) أي فرغ مما يطلب منه قبل السلام بدليل قوله بعده قبل السلام ع ش على مر (قوله في تشهد آخر) أي بعده لأنها سنة بعده لافيه (قوله لا امر به) المناسب أن يقول بها إلا أن يؤول بالذكور شورى (قوله وكيف قعد جاز) أي بالاجتماع سم أي لم يحرم فلا ينافي كراهة الإقعاء وبه صرح العلامة مر برماوى ولا ينافي أيضاً صدقه بالندوب الذي أشار إليه بقوله وسن الخ (قوله ولكن سن) أي لكل مصل ذكر أو أثني فاسميائي من الافتراش والتورك وغيرهما يجري في الرجل وغيره ع ش على مر (قوله في قعود الخ) بان يكون قعود غير تشهد أصلاً أو قعود التشهد الأول أو قعود التشهد الأخير الذي يعقبه السجود فهو شامل لثلاث صور والصورة الأولى شاملة للجالس بين السجدة بين وجالوس الاستراحة فالمجموع أربع صور (قوله في غير آخر) دخل فيه المسبوق لكن استثنى الخليفة المسبوق فإنه يجلس متوركاً محملاً كالأصله سل (قوله لا يعقبه سجود) أي بحسب إرادته (قوله يعقبه سجود سهو) أي ولم يردعه منه بأن أراد أو أطلق أما إذا قصد عدمه فيتورك مر أي فلو عن له إرادة السجود افتراش سم ع ش أي وإن أدى ذلك إلى الخناء يصل به إلى حد ركوع القاعد لتولده من مأموره كافي ع ش على مر (قوله افتراش) سمى بذلك لأنه جعل رجلاه كالفرش له كما سمى التورك تور كالجالوسه على التورك وعند الامام مالك يسن التورك مطلقاً وعند أبي حنيفة يسن الافتراش مطلقاً برماوى وقل (قوله ويضع أطراف أصابعه) أي بطونها على الأرض ورؤسها للقبلة حل أي ولو في الكعبة اه برماوى (قوله وهذا الذي الخ) أشار به إلى أن أل للعهد ولذا عرفه ونكر ما قبله شورى (قوله ويصق) بضم الياء التحية وركه الأيسر بالأرض فلو تجز عن هذه الكيفية وكان لا يمكنه إلا إخراج رجلاه اليمنى من جهة اليسرى ويصق وركه الأيمن هل تطلب منه هذه

المصنف الخ بقوله بخصوصها تندفع المناقاة (قوله لكن استثنى الخليفة الخ) نقل سم على التحفة عن مر أنه لا يستثنى لاحتياجه إلى الحركة اه

البخاري وغيره وقياسا في
البقية والحكمة في ذلك
ان المصلي مستوفى في الأول
للحركة بيده بخلافه في
الثاني والحركة عن
الافتراش أهون وتعيير
بسبب آخره أعم من قوله
ويسن في الأول إلى آخره
(و) سن (أن يضع في)
قعود (تشهده يديه على
على طرف ركبته) بأن
يضع يسراه على طرف
اليسرى بحيث تسامت
رؤسها ويضع يمينه على
طرف اليمنى وهذا من
زيادتي (ناشرا أصابع
يسراه بضم) بأن لا يفرج
بينهما لتوجه كلهما إلى القبلة
(قابضهما من يمينه إلى
المسبحة) بكسر الباء وهي
التي تلي الإبهام فيرسها
(ويرفعها) مع أماتها قليلا
(عند قوله لا اله الا الله) للاتباع
في ذلك في غير الضم رواه
مسلم وغيره ويدبر رفعها
ويقصد من ابتدائه بهمزة
الا لله أن المعبود واحد
فيجمع في توحيده بين
اعتقاده وقوله وفعله (ولا
يحركها) للاتباع رواه أبو
داود فلو حركها كره ولم
تبطل صلاته (والأفضل
قبض الإبهام بجنبها) بأن
يضعها تحتها على طرف
راحتته للاتباع رواه مسلم فلو

الكيفية ويكون هذا توركا قيات ما يأتي فر بيا في قطع اليمنى أو قطع مسبحتها عدم طلب هذه
الكيفية حل (قوله للاتباع في بعض ذلك) انظر ما المراد بالبعض الذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم
والذي يؤخذ من شرح م أن الاتباع إنما هو في صورة التورك وفي صورة الافتراش في جلوس الشاهد
الأول وقوله وقياسا في الباقي وهو بنية صور الافتراش تأمل (قوله والحكمة في ذلك) أي في كون
الافتراش في الأول والتورك في الثاني وعبارة شرح م والحكمة في المخالفة بين الأول أمها أقرب
لعدم اشتباه عدد الركعات ولأن المسبوق إذا رآه علم أنه في أي الشهادتين والحكمة في التخصيص أن
المصلي مستوفى في غير الأخير والحركة عن الافتراش أهون (قوله أعم من قوله ويسن) أي لشموله
بقية جلسات الصلاة ع ش وعبارة حل أعم أي وأولى لأن عبارة الأصل لا تشمل تشهد الصبح
والجمعة الأعلى سبيل التغليب لأنه ليس آخره إلا أن الآخر في كلامه ما قبل الأول (قوله وأن يضع الخ) هذه
المسنونات هل تسن لمن لا يحسن التشهد أيضا الوجه نعم وهل تسن للمصلي مضطجعا أن أمكن الوجه نعم
أيضاً لأن المسور لا يسقط بالمسور والتشبه بالقادرين سم فقوله في قعود أي أو اضطجاع أو استلقاء
فالفـ ودليس بقيد وقوله تشهده أي وإن لم يحسنهما وكذا تشهداته بأن كان مسبقا كافي ع ش (قوله
تسامت) أي الطرف (قوله بضم) أي حتى للإبهام سم (قوله لتوجه كلهما إلى القبلة) أي غالباً لا يرد
ضم من صلى في الكعبة أو مضطجعا ح ف (قوله قابضها) أي الأصابع لا بقيد كونها من يسراه بدليل
قوله من يمينه قال ع ش قابضها أي بعد وضعها أو لا منشورة الأصابع (قوله وهي التي تلي الإبهام)
سميت بذلك لأنه يشار بهما للتوحيد والتنزيه عن التشريك وتسمى أيضاً السبابة لأنه يشار بهما عند
الخاصة والسبب وخصت بذلك لاتصالها بذي الطاب القاب فكأنها سبب لحضوره شرح م والنياط
عرق متصل بالقلب اه مصباح اه ع ش (قوله ويرفعها) قال في الروض فان قطعت أي يمينه لم
يشرب باليسرى بل يكره سم (قوله ويدبر رفعها) أي إلى السلام أي تمام التسايمة كأي يؤخذ من
ع ش ولو عجز عن التشهد وقعد بقدره سن في حقه أن يرفع مسبحته كما أن من عجز عن القنوت سن في
حقه أن يقف بقدره وأن يرفع يديه زي وقوله أي إلى السلام عبارة ع ش أي إلى القيام في التشهد
الأول والسلام في الأخير اه (قوله ولا يحركها للاتباع) فان قلت قد ورد بتحريكها حديث صحيح وقد
أخذه الإمام مالك كما ورد بعدم تحريكها أحاديث صحيحة فما المرجع فأتى مرجع الشافعي في أخذه
بالأحاديث الدالة على عدم التحريك أنها دالة على السكون المطلوب في الصلاة اه شيخنا ح ف (قوله
ولم تبطل صلاته) صرح به للرد على من يقول بالبطلان ع ش ولا تبطل وإن حركها ثلاثاً لأنها ليست عضواً
مستقلاً ولأنه فعل خفيف بل قيل إن تحريكها مذنب عندنا في تحريكها ثلاثاً أقوال الكراهة والندب
والتحريم مع البطلان إن حركها ثلاثاً شيخنا (قوله بأن يضعها تحتها) عبارة شرح م للارشاد بأن يضع
رأس الإبهام عند أسفلها على طرف الراحة اه وعليه فيقدر في كلام الشارح مضاف أي بأن يضع رأسها
اه اطف وهذا الكيفية يسميها بعض الحساب ثلاثة وخمسين وأكثر الحساب يسميها تسعة
وخمسين انتهى حل أي لأن الإبهام والمسبحة فيهما خمس عقد وكل عقدة بعشرة فذلك خمسون
والأصابع المقبوضة ثلاثة فذلك ثلاثة وخمسون والذي يسميها تسعة وخمسين يجعل الأصابع المقبوضة
تسعة بالنظر لعقد ها لأن في كل أصبع ثلاث عقد فالحلاف إنما هو في المقبوضة هل هي ثلاثة أو تسعة
ح ف (قوله أوحاق بينهما) أي بين الإبهام والوسطى أي أوقع التحليق بينهما أي جعلهما حلقة
فالظاهر أن بين زائدة فلو قال أوحلقهما أي جعلهما حلقة لكان أظهر (قوله أي بالسنة) انظر أي هذه

لكن ما ذكر أفضل (وأكمل)

التشهاد مشهور) ورد فيه
أخبار صحيحة اختار الشافعي
منها خبر ابن عباس قال كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يعلمنا التشهد فكان
يقول التحيات المباركات
الصلوات الطيبات لله
السلام عليك أيها النبي
ورحمة الله وبركاته السلام
علينا وعلى عباد الله
الصالحين أشهد أن لا إله إلا
الله وأشهد أن محمداً رسول
الله وآله وسلم (وأقوله)
مارواه الشافعي والترمذي
وقال فيه حسن صحيح
(التحيات لله سلام
عليك أيها النبي ورحمة الله
وبركاته)

(قوله لاقتصار مر عليه)
عبارة من بعد الاظهر ولو
أرسل الابهام والسبابة معا
أو قبضهما فوق الوسطى أو
حلق بينهما برأسهما أو
بوضع أنملة الوسطى بين
عقدتي الابهام أتى بالسنة
والاول أفضل اه فأن
الاقتصار المدعى (قوله)
أتركني أسير (الح) الرواية
المشهورة في مثل هذا المقام
يترك الحبيب حبيبته وأن
جبريل قال له هذا مقام
ولو جاوزته احترقت بالنور
فأنزل الله ومأمنا الإله مقام
معلوم اه خط في سورة
الاسراء

الكيفيات أفضل بهد الأولى وينبغي أن لتجلى هو الأفضل لاقتصار مر عليه في مقابل الاظهر
عش (قوله وأكمل التشهد) قدمه على ما بعده على عكس ما فعل في الركوع والسجود لقلة الكلام
على الاكمل هنا شورى ولا تستحب التسمية أول التشهد في الاصح والحديث فيه ضعيف شرح مر
(قوله ورد فيه أخبار صحيحة) ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء لما جاوز سدرة المنتهى
غشيته سبحانه من نور فيها من الألوان ما شاء الله فوقف جبريل ولم يسر معه فقال له النبي صلى الله عليه
وسلم أتركني أسير منفردا فقال جبريل ومأمنا الإله مقام معلوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم سر معي ولو
خطوة فسار معه خطوة فكاد أن يحترق من النور والجلال والهيبة وصغر وذاب حتى صار قدر العصفور
فأشار على النبي صلى الله عليه وسلم بأن يسلم على ربه اذا وصل مكان الخطاب فلما وصل النبي صلى الله عليه
التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله فقال الله تعالى السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته
فأحب النبي أن يكون لعباد الله الصالحين نصيب من هذا المقام فقال السلام علينا وعلى عباد الله
الصالحين فقال جميع أهل السموات أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وأنما يحصل للنبي
مثل ما حصل لجبريل من المشقة وعدم الطاقة لأن النبي مراد ومطلوب فأعطاها الله تعالى قوة واستمداداً
لتحمل هذا المقام بخلاف غيره ولذلك لما تجلى الله للجبل اندك وغاز في الارض وخزم موسى صعق من
الجلال لأن موسى طالب ومريد ومحمد مطلوب ومراد وفرق كبير بين المقامين قرر به شيءنا ح ف
عند قراءته للعراج وذكر الفشنى في شرح الاربعين أنه ورد أن في الجنة شجرة اسمها التحيات وعليها
طائر اسمه المباركات وتحتها عين اسمها الطيبات فاذا قال العبد ذلك في كل صلاة نزل ذلك الطائر من
فوق الشجرة وانغمس في تلك العين ثم خرج منها وهو ينفض أجنحته فيتقطر الماء من عليه فيخاق
الله من كل قطرة منه ما كما يستغفر الله لذلك العبد إلى يوم القيامة برماوى (قوله أيها النبي) بالثبديد
أو بالهمزة وتركه ما مضى في الوصل والوقف من المعامى وغيره وان اعاده على الصواب اكتفى به والا
بطلت صلاته بالسلام ان تعمد أو سلم ناسيا وطال الفصل عش على مر (قوله السلام علينا) أى
الحاضرين من امام ومأموم وملائكة وانس وجن وقيل كل مسلم برماوى قال ابن العربي اذا قلت
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أو سلمت على أحد فقلت السلام عليكم فأقصد كل عبد صالح من
عباد الله في الارض والسماء وميت وحى فانه حينئذ يرد عليك فلا يبقى ملك مقرب ولا روح مطهرة يبلغها
سلامك الا ويرد عليك وهو دعاء مستجاب لك فتفزع ومن لم يبلغه سلامك من عباد الله الهائمين في
جلال الله المشتغلين فان الله ينوب عنهم في الرد عليك وكفى بهذا أثر فاحيث يسلم عليك الرب جل وعلا
فليتة لم يسمع أحد من سلمت عليهم حتى ينوب الله عن الكل في الرد عليك مناوى الكبير على الجامع
الصغير (قوله وأقوله التحيات الخ) استفيد من المتن انه لا يجوز ابدال لفظ من هذا الاقل ولو جردفه
كأشهد بأعلم والنبي بالرسول وعكسه ومحمد باجداً وغيره وقضية كلام الانوار انه يراعى هذا التشديد وعدم
الابدال وغيرهما نظير ما مر في القاتحة ويؤخذ مما تقر في التشديد انه لو أظهر النون المدعمة في الادم
في أن لا إله إلا الله أبطل أثره شدة منه نظير ما مر في الرحمن باظهار آل والسدة بمنزلة حرف نيم لا يبعد عذر
الجاهل خلفائه كثير اشرح مر ما يخص وفيه انه لم يسقط حرفا وإنما أظهر المدغم وعبارة عش عليه
قوله ويؤخذ مما تقر أنه لو أظهر الخ قياسه أنه لو أظهر التنوين المدغم في الراء في وأن محمداً رسول الله
أبطل فان الادغام في كل منهما في كلمتين هذا وفي كل ذلك نظر لان الاظهار في مثل ذلك لا يزبد على اللحن
الذى لا يغير المعنى خصوصاً وقد جوز بعض القراء الاظهار في مثل ذلك سم على حجج عش على مر
(قوله أيها النبي) ولا تضرز يادة يا قبل أيها النبي على المعتمد لانه ليس أجنبيا عن الذكر بل بعدمه كما

ذكره مع واعتمده ع ش على م لان فيه تصريح بالمعنى (قوله أى عليك) أشار به الى أن هذا من باب حذف الخبر اه شورى (قوله وان محمدا) فيه تصريح بأنه لا يجب إعادة أشهاد ثانيا ولا بد من الاتيان بالواو وان جمع بين الشهادتين ع ش وانما لم تجب في الاذان لانه طلب فيه افراد كل كلمة بنفس وذلك ينافى العطف وألحقت الإقامة بالاذان حل (قوله أو عبده ورسوله) والحاصل أنه يكفي وأشهد أن محمدا رسول الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وأشهد أن محمدا رسوله وأن محمدا رسول الله وأن محمدا عبده ورسوله وأن محمدا رسوله على ما في أصل الروضة وهو المعتمد وذكر الواو بين الشهادتين لا بد منه زى (قوله اذ ما بعد الخ) تعليل لكون ما ذكره هو الأقل (قوله نوابع) أى بالعطف ويكون العطف مقدر ابدليل التصريح به في رواية سم شيخنا (قوله وقد سقط أولاها) أى المباركات وهذا محل الاستدلال على كون ما ذكره أقل التشهد وهو قد يشعر بأن ما بعد المباركات لم يسقط في رواية لكن عبارة م ر ولورود اسقاط المباركات وما يليها في بعض الروايات فلهذا اقتصر على اسقاط المباركات لكثرة الروايات التي سقطت فيها ع ش (قوله ما يحيا) أى يعظم وقوله مالك لجميع النحيات أى التي كانت نحيياها الملوك أى مستحق للقصود منها وهو التعظيم وقد كان لكل ملك من ملوك الارض تحية مخصوصة فكانت تحية ملك العرب بالسلام وتحية ملك الاكسرة (٣) بالسجود وتقبيل الارض وتحية ملك الفرس بوضع اليد على الرأس وتحية ملك الحبش بوضع اليدين على الصدر مع السكينة وتحية ملك الروم كشف الرأس وتنكيسه وتحية ملك النوبة بجعل اليدين على الوجه وتحية ملك حير بالايماء بالاصابع مع الدعاء وتحية ملك اليمامة بوضع اليدين على كتف الحيا فان بالغ رفعها ووضعها مرارا جمعت اشارة الى اختصاصه تعالى بجميع عبادون غيره برماوى (قوله في تشهده) أى في الصلاة وضعف و ر وده بأن تشهده كتشهدها نعم ان أريد تشهد الاذان صح لانه صلى الله عليه وسلم أذن مرة في سفره فقال ذلك زى وانظر ما غرضه بقوله وفي باب الاذان الخ فان كان غرضه الاستدلال على التشهد في الصلاة استغنى عنه بقوله أقوله مارواه الشافعي الخ لانه يقتضى أن جميع ما ذكره المصنف من أقل التشهد مروي حتى لفظ أشهد فيكون ثابتا بالليل وأيضاً بعد رجوع الضمير في تشهده للاذان وان كان مجرد فائدة ابيان تشهده في أذانه فالامر ظاهر (قوله ولو أدخل بترتيب الخ) وصرح في الثقة بوجوب موالاته وسكتوا عليه وفيه ما فيه وفي خط الراجح وجوبها س ل (قوله ان غير الخ) كأن قال الا الله وأن محمدا رسول الله أشهد أن لا اله الا الله بل يكفر ان قصد المعنى شيخنا ح ف (قوله بطلت صلاته) أى وان أعاده على الصواب لان ما أتى به كلام أجنبي ع ش (قوله وأقل الصلاة) ولا تجب الموالاة بينها وبين التشهد كما هو ظاهر حل وشروط أقل الصلاة شروط التشهد كما في الانوار م ر أى من الموالاة وعدم الابدال وعدم اللحن المغير للمعنى ومراعاة الحروف وتشديداتها (قوله على محمد) أو على رسوله أو النبي م ر ولا يكفي على الرسول بدون اضافة عدم و ر وده والافا الفرق بينه وبين رسوله ح ف وكذا بينه وبين النبي والغالب في الالفاظ الواردة في الصلاة التعبد فلا يقاس عليها غيرها (قوله دون أحد) و فرق بين ما هنا والخطبة حيث اكتفى فيها بالرسول والماسح والخائض والمأقب بأن الخطبة أوسع من الصلاة اذ الصلاة يطلب فيها مزيد احتياط اطفئ حتى عن م ر (قوله على الصحيح) أى فلا يكفي على الصحيح (قوله وأكملها) فيه أن الصلاة على النبي لم تزد في الاكمل والذي زاد انما هو الصلاة على الآل فلم يظهر أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لها أقل وأكمل هذا ان كان قوله كما صليت على ابراهيم راجعا للصلاة على الآل فان رجع للصلاة على محمد أى في السكينة دون السكينة كان لها أكمل

أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله أو) أن محمدا (عبده ورسوله) وهو من زيادة في اذ ما بعد النحيات من الكلمات الثلاث نوابع لها وقد سقط أولاها في خبر غير ابن عباس وجاء في خبره سلام في الموضوعين بالتنوين وتعرفه أولى من تنكيره لكثرته في الاخبار وكلام الشافعي وزادته وموافقته سلام التحلل والتحية ما يحيا به من سلام وغيره والقصد الثناء على الله بأنه مالك لجميع النحيات من الخلق والمباركات الناميات والصلوات المكتوبات الخمس وقيل الدعاء بخير والطيبات الصالحات لثناء على الله تعالى وفي باب الاذان من الرافعي أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في تشهده وأشهد أنى رسول الله ولو أدخل بترتيب التشهد قال في الروضة كاملها نظران غير تغيرا مبطلا للمعنى لم يجب ما جاء به وان تعمله بطلت صلاته وان لم يبطل المعنى أجزاء على المذهب (وأقل الصلاة على النبي) صلى الله عليه وسلم (وآله اللهم صل على محمد وآله) ونحوه كصل على الله على محمد دون أحد أو عليه على الصحيح (وأكملها

وعلى آل محمد كما باركت على

ابراهيم وعلى آل ابراهيم

انك جيد مجيد وفي بعض

طرق الحديث زيادة على

ذلك ونقص عنه وآل

ابراهيم اسمعيل واسحق

وأولادهما وخص ابراهيم

بالذكر لأن الرحمة والبركة

لم يجتمعا للنبي غيره قال

تعالى رحمة الله وبركاته

عليكم أهل البيت وحيد

بمعنى محمود ومجيد

بمعنى ماجد وهو من كل

شرفا وكرما (وهو) أي

الأكمل (سنة في) تشهد

(آخر) لافي أول لبنائه على

التخفيف كما مر (كدام)

من المصلي بدني أودنيوي

فانه سنة (بعده) أي بعد

التشهد الآخر بما اتصل

به من الصلاة المذكورة خبر

إذا قعد أحدكم في الصلاة

فليقل التحيات لله إلى

آخرها ثم ليتخير من المسئلة

ما شاء أو ما أحب رواه مسلم

وروى البخاري ثم ليتخير

من الدعاء أعجبه إليه فيدعو

به أما التشهد الأول فلا

يسن بعده الدعاء لما مر

(وما توره) أي بمقوله

عن النبي صلى الله عليه وسلم

(أفضل) من غيره (ومنه)

اللهم اغفر لي ما قدمت إلى

آخره) أي وما أخرت وما

أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله إلا أنت للتابع رواه مسلم وروى أيضا كالبخاري

اللهم إني أود بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة المحيا والممات

فيكون قوله وعلى آل ابراهيم راجعا للصلاة على آله فيكون على التوزيع (قوله على محمد) والافضل
الانبيان بلفظ السيادة كما صرح به جرح لان فيه الانبيان بما أمرنا به وزيادة الاخبار بالواقع فهو أفضل
من تركه وأما حديث لا تسيدوني في الصلاة فباطل شرح مر (قوله كصليت على ابراهيم) التشبيه
راجع للصلاة على آل لا للصلاة على محمد لانه أفضل من ابراهيم فكيف تشبه الصلاة عليه بالصلاة على
ابراهيم شيخنا ح ف قال مر ولا يشك أن غير الانبياء لا يساويهم مطلقا لا نقول مر ادنا بالمساواة على
القول بحصولها بالنسبة لهذا الفرد انما هو بطريق التبعية له صلى الله عليه وسلم اه وقيل ان التشبيه راجع
للكمية لا للكيفية وقوله وأولادهما أي المؤمنون منهم وظاهر كلامه أنه ليس لابراهيم من الاولاد الا
اسمعيل واسحق وليس كذلك بل له ثلاثة عشر ولدا كما نقله ع ش على مر عن المناوي وغيره فراجع
(قوله انك جيد مجيد) زاد في رواية قبله في العالمين (قوله اسمعيل واسحق) وهما ولداه لصلبه ع ش
قال ابراهيم أنبياء ح ف أي بعضهم أنبياء لانه لم يوجد من نسل اسمعيل نبي الانبياء عليه الصلاة والسلام
ونسلم اسحق فيهم غير الانبياء (قوله لم يجتمع للنبي غيره) أي في القرآن بدليل ذكر الآية وان وقع
في نفس الامر أنهم ما اجتمعوا لانبياء غيره شيخنا ح ف (قوله أي الاكمل) من الصلاة على محمد
وآله لا من التشهد اذا كمله مسنون في الأول أيضا كما نقل عن زى وقرره شيخنا العزى حيث قال
ان المباركات الصلوات الطيبات سنة في التشهد الأول وعبارة المنهاج وأقل الصلاة على النبي اللهم صل
على محمد وآله والزيادة إلى جيد مجيد سنة في الاخير (قوله من المصلي) أي الامام والمنفرد والاشبه
في المأموم الموافق أنه لو كان الامام يطيل التشهد الأول ما ثقل لسانه أو غيره وأتمه المأموم سريرا
ستحب له الدعاء إلى أن يقوم امامه وأما المسبوق اذا أدرك ركعتين من الرباعية فانه يتشهد مع الامام
تشهد الاخير وهو أول المأموم فيستحب له الدعاء فيه ومنه الصلاة على آل وهل بقية التشهد كذلك
أولا يأتي ببقية التشهد لانه كمنقل القول ح ل (قوله أودنيوي) نحو اللهم ارزقني زوجة حسنة
ح ف (قوله فانه سنة) ولو كان محرما بطلت لانه كطلب المستحيل مر سم وعبارة البرماوى
قوله كدعاء بعده أي بغير محذور ولا معاق (قوله بما اتصل به) أي مع ما اتصل به قاله بمعنى مع
(قوله ثم ليتخير من المسئلة الخ) والصارف عن الوجوب الاجماع سم (قوله أعجبه) أي أحسنه
(قوله فيدعو) بانصب على أنه جواب الامر شورى (قوله فلا يسن) بل يكره مر (قوله أفضل
من غيره) أي لتنصيب الشارع عليه مر (قوله وما أخرت) أي ما وقع مني آخر من ذنوبي كما قاله
الاسنوى اه شورى وقال زى ولا استحالة فيه لانه طاب قبل الوقوع أن يغفر اذا وقع وانما
المستحيل طلب المغفرة لأن فلا حاجة لقول الاسنوى المراد بالتأخر انما هو بالنسبة إلى ما وقع أي التأخر
بما وقع لان الاستغفار قبل الذنب محال (قوله وما أسرفت) أي جاوزت به الحد (قوله اللهم إني
أعوذ بك الخ) قال ع ش في القوت هذا متأ كد فقد صح الامر به وأوجب قوم وأمر طائوس ابنه
بالاعادة لتركه وبنى أن يختم به دعاءه لقوله عليه الصلاة والسلام واجعلهن آخر ما تقول اه سم
(قوله المحيا) المراد به حياة الانسان غير لحظة الاحتضار اذهى المرادة بقوله والممات والمراد ما بعدهما
وبالممات فتنة القبر وليست على هذا مكررة مع قوله ومن عذاب القبر شورى وعبارة ع ش يحتمل
أن المراد بفتنة الممات الفتنة التي تحصل عند الاحتضار وضافتها للممات لاتصالها به وأن المراد بها
ما يحصل بعد الموت كالفتنة التي تحصل عند سؤال المالكين كتابها في الجواب وهذا أظهر لان

أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله إلا أنت للتابع رواه مسلم وروى أيضا كالبخاري
اللهم إني أود بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة المحيا والممات

ما يحصل عند الموت شتمه فتنة الحيا (قوله المسيح) بالخاء المهملة لانه يمسح الارض كلها الامكة والمدينة وبيت المقدس وبالخاء المعجمة لانه مسح العين والدجال الكذاب زى واسمه صاف بن صياد وكنيته ابي يوسف وهو يهودى ع ش ويأتى بعد الجلب الشديدي سبع سنوات متواليات ومعه جبلان واحد من لحم وآخر من خبز ومعه جنسة ونار وجاره مسح العين يضع حافره حيث أدرك طرفه ومعه ملكان واحد عن يمينه وآخر عن شماله فيقول أنار بكم فيقول الملك الذي عن يمينه كذبت فيجيبه الملك الآخر الذي عن شماله صدقت ولم يسمع أحد الا قول الملك الذي عن شماله صدقت وهذه فتنة كبيرة أعادنا الله مهابدا أول من يتبعه أهل مصر وبقدمه سبعون دجالا وقيل سبعون ألف دجال وجمع شيخنا البالي بينهما بأن من قال سبعين يعنى من الكبار ومن قال سبعة يعنى من الصغار والكبار اه برماوى وانما ذكر فتنة المسيح الدجال بعد شمول ما تقدم لها اعظمها وكثرة شرها وانظر أى فائدة في التعمد من فتنة المسيح بالنسبة للسابقين الذين قطع بعدم ادراكهم لزمانه ويجب بأن فائدته تعليم من بعدهم كما أن النبي صلى الله عليه وسلم استعاذ منها تعليما لامته (قوله مغفرة من عندك) أى لا يقتضيهما سبب من العبد من العمل ونحوه شورى (قوله انك أنت الخ) انظر الى هذه التأكيدات هنا من كلمة أن وضهير الفصل وتعريف الخبر باللام وصيغة المبالغة فاستخرج فوائدها ان كنت على ذكر من علم المعاني والبيان شورى (قوله وأن لا يز يد امام) معطوف على قوله وأن يضع يديه شيخنا (قوله على قد راح) أى قدر ما يأتى به منهما فان اطالهما أطاله وان خففهما خففه لانه تبع لهما شرح م شورى (قوله لكن يكره له) قال م ثم محل طالب ما زاد على الواجب مالم يضق وقت الجمعة فان ضاق عن الزيادة عليه فالوجه عدم الاتيان بهما وقياس ذلك انه لو ضاقت مدة الخف عما يسع الزيادة لم يأت بهما وهو واضح في الفرض أما في النفل فينبغي أن يقال ان قصد بالزيادة ابطاله وعدم البقاء فيه لم يحرم لان الخروج من النفل جائز والاحرم لاشتغاله فيه بعبادة فاسدة ع ش (قوله بغير رضا المؤمنين) قضيته طلب الدعاء بمادون التشهد والصلاة على النبي وان لم يرض المؤمنين وبه صرح حجج في شرح الارشاد (قوله وقال) أى في الام وهذا استئناف كلام آخر يفيد به أن الافتصار على التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وترك الدعاء رأسا مكروه فقوله فان لم يزد أى المصلى على ذلك أى التشهد والصلاة على النبي وظاهر كلام الشارح أنه راجع للغير ونقل في شرح الروض أن هذه عبارة الام ح ل وقال بعضهم ان قوله فان لم يزد الخ استشهدا على محذوف تقديره فان اقتصر على التشهد والصلاة كره قال الشافعي الخ (قوله عنهما) أى عن التشهد الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أى عن النطق بهما بالعربية اه برماوى وهذا يقتضى أن التشهد لا يجب فيه بدل بخلاف الفاتحة وتوقف شورى في الفرق بينهما فقال فيما مر قوله لزمه سبعة أنواع انظر التشهد لم يجب بدله عند العجز كما في الفاتحة اه وأجاب شيخنا الجوهري بأنه ورد أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قد عجز عن الفاتحة فأمره بالبدل المذكور ورأى رجلا عجز عن التشهد فلم يأمره بشئ اه ثم رأيت م في شرحه قال لكن ان ضاق الوقت عن تعلم التشهد وأحسن ذكر آخر أتى به والانزج اه فقد أثبت وجوب البدل تأمل (قوله ولو بالسفر) وان طال ع ش (قوله فلا يجوز) أى يحرم ح ل (قوله فتعيرى الخ) وجه الاولوية أن عبارة الاصل توهم بل تقتضى أنه لو اخترع ذكر من عند نفسه بالجمجمة ولم يكن مأثورا أى منقولاً عن السلف تصح صلاته لان هذا الذكر مندوب مع أنها تبطل قال م مر مراده بالمدوب المأثور اذا اختلف فيه أما غير

مغفرة من عندك وارجى انك أنت الخ فورا الرحيم (و) سن (ان لا يز يد امام على قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) لكن الافضل كما في الروضة كاصها ان يكون أقل منهما لانه تبع لهما فان زاد عليهما لم يضر لكن يكره له التطويل بغير رضا المؤمنين وخرج بتقييدى بالامام غيره فيطيل ما أراد مالم يخف وقوعه به في سهو كما جزم به جمع ونص عليه في الام وقال فان لم يزد على ذلك كرهته ومن جزم بذلك النووي في مجموعه فانه ذكر النص ولم يخالفه (ومن عجز عنهما أو عن دعاء و ذكر مأثورين) كالتشهد الاول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده والقنوت ونكبيرات الانتقال والتسبيحات (ترجم) عنها وجوبا في الواجب ونوبا في المأثور بأى لغة شاء اعذر بخلاف القادر ويجب في الواجب التعلم ان قدر عليه ولو بالسفر كما مر نظيره في تكبير التحريم فلو ترجم القادر بطلت صلاته أما غير المأثورين بان اخترع دعاء أو ذكر بالجمجمة في الصلاة فلا يجوز كما نقله الرافعي عن

المأثور بأن اخترع دعاء أو ذكر أتم ترجمتهما بالجمية في الصلاة فإنه يحرم ونبطل به صلاته (قوله وسلام) عبارة أصله والسلام وهي أولى لأن الابد منها وأوجب بانه ذكره ليوافق ما قبله من قوله وركوع وسجود قال في محاسن الشريعة فيه معنى لطيف وهو أن المصلي كان مشغولاً عن الناس ثم أقبل عليهم كغائب حضر برماوى (قوله تحريمها التكبير) أى تحريمها كان حلالاً قبلها حاصل بالتكبير وتحليل ما كان حراماً فيها حاصل بالتسليم وانظر وجه الدلالة من هذا الحديث على كون السلام ركناً (قوله لتأديته معنى ما قبله) ولوجود الصيغة وانما هي مقبولة شرح ر في عدد سلام بخلاف أ كبر الله فإنه لا يعد تكبيراً والحاصل أنه يشترط لأجزاء السلام شروط أن يأتي بالالف واللام وكاف الخطاب وميم الجمع وأن يسمع نفسه وأن يوالى كتمه وأن لا يقصد به الاعلام ع ش أى وحده بخلاف ما إذا قصد الاعلام والتحليل أو أطلق فإنه لا يضر ويشترط أيضاً أن يكون السلام من قعود وأن يكون مستقبل القبلة وأن يأتي به بالعمامة إذا كان قادراً وأن لا يزيد فيه زيادة تغير المعنى كان قال السلام وعليكم بخلاف ما لو قال السلام التام عليكم فلا يضر كالتكبير وأن لا ينقص منه ما يغير المعنى كان قال السلام عليكم أو السلام عليكم ح ف قال مر في شرحه ولا يجوز في السلام السلام عليكم بكسر أوله لأنه يأتي بمعنى الصلح كما استوجهه الشيخ خلافاً لاسنوى نعم إن نوى به السلام اتجه اجزاؤه لأنه يأتي بمعنى وقدر نوى ذلك (قوله نحو سلام عليكم) كسلامي عليكم أو سلام الله عليكم أو عليكم أو عليكم فإن تعمد ذلك كله مبطل لامع ضمير الغيبة فلا يبطل به لأنه دعاء لا خطاب فيه ولا يجوز فيه شرح مر (قوله لعدم وروده) أى ولأنه ليس في معنى ما ورد فلا يرد أن عليكم السلام يكفي مع أنه لم رد ع ش لأنه بمعنى ما ورد وانما أجزأ في التشهد لوروده فيه شرح مر (قوله ان تعمد) أى وخطب ويظهر تقييده بغير الجاهل المعذور كافي مر (قوله ورجة الله) وأما ركائه فلا تسن وإن وردت من عدة طرق حل (قوله مرتين) أى يقول ذلك مرتين وقوله ملتفتاً حال من الضمير المستتر في يقول المقدر تقرر يشبهنا والاتفات بالوجه فقط لأنه يشترط أن يكون صدره مستقبل القبلة إلى الاتيان بالميم من عليكم ح ف قال الرشيدى أى ملتفتاً فيهما أى بوجهه وهذا في غير المستلقي أما هو فيمتنع عليه الاتفات لأنه متى التفّت خرج عن الاستقبال المشترط حينئذ يكون مستثنى هكذا ظهرو به يلغز فيقال لنا مصل متى التفّت للسلام بطلت صلاته (قوله يميناً شمالاً) وأن يفصل بينهما فلو عكس كره وإن أتى بهما عن يمينه أو عن يساره أو تلقاء وجهه كان خلاف الأولى حل فلو سلم التسليم الأولى عن يساره فالوجه أن يأتي بالثانية عن يساره أيضاً خلافاً لبعضهم لأنها هيئتها المشروعة لما ففعلها عن يمينه تغيير السنة المطلوب فيها كالموقف قطعت سبابة اليمنى لا يشير بغيرها لأن لها هيئة مطلوبة فالإشارة بها تفوت ما طلبت له من قبضها إن كانت من اليمنى ونشرها على فخذه إن كانت من اليسرى ع ش (قوله ناوياً السلام) أى مع التحلل فلونوى به مجرد السلام أو الرد من غير ملاحظة التحلل لم يكتف به لوجود الصارف وحينئذ يكون هذا مستثنى من عدم وجوب نية الخروج أى فحل أجزاء السلام عند الإطلاق أى غافلاً عن التحلل وعدمه ما لم يكن صارف والأوجبت نية التحلل واستشكل أى قوله ناوياً السلام الخ بانه لا معنى للنية لأنه صريح لوجود الخطاب والصريح لا يحتاج لنية وأوجب بان التحلل من الصلاة عارضه فاحتاج للنية لوجود الصارف والمعارض بخلافه خارج الصلاة وتبعية الثانية للأولى صارف أيضاً عن ذلك اه وعبارة زى ويحجب بان المسلم خارجها لم يوجد لسلامه صارف عن موضوعه فلم يحتج للنية وما فيها فكونه واجباً للخروج منها صارف اه وأوجب أيضاً بأن محل النية قوله من التفّت اليه من ملائكة الخ قال الشوبرى وظاهر كلامهم أنه

أولى من تعبيره بالنسب (و) ثانياً عشرها (سلام) خبره سلم نحر يمينها التكبير وتحليلها التسليم (وأقله السلام عليكم أو عدسه) وهو عليكم السلام لتأديته معنى ما قبله لكنه مكروه وهذا من زيادتي فلا يجوز نحو سلام عليكم لعدم وروده بل هو مبطل إن تعمد (وأكله السلام عليكم ورجة الله مرتين) مرة (يميناً) مرة (شمالاً) ملتفتاً فيهما حتى يرى خضه الأيمن في الأولى والأيسر في الثانية للاتباع في ذلك رواه ابن حبان وغيره ويتسدى السلام فيهما متوجه القبلة وينهي مع تمام الالتفات (ناوياً السلام) قوله رجه الله ملتفتاً فيهما الخ هذا في غير المستلقي الذي لم يمكنه الاستقبال إلا بالوجه أما هو فلا يلتفت لانه لو التفّت لخرج عن الاستقبال اه (قوله رجه الله ناوياً السلام الخ) وهذا كله في غير مأوم من امام ومنفرد وأما هو فسياً في حكمه (قوله حينئذ يكون هذا مستثنى الخ) سياً في ما يمنع الاستثناء (قوله وأوجب أيضاً) لم يظهر مغايرته في المعنى لما قبله اه

لا يشترط نية السلام الذي هو الركن أي نية معناه وهو التحلل مع ذلك أي مع نية السلام على من ذكر
 و يفرق بينه وبين نظائره مما اعتبر فيه فقد صارف بأنه هل يخرج من مدلوله الذي هو التحلل
 ولو مع النية المذكورة وفي غيره أخرجه عن مدلوله فاحتيج إلى فقد الصارف ثم لا هنا تأمل وعبرة
 ع ش على مر انظر هل يشترط مع نية السلام على من ذكر نية سلام الصلاة حتى لو نوى مجرد السلام
 على من ذكر أو الرد ضرر للصارف وقد قالوا يشترط فقد الصارف أو لا فيكون مستثنى فيه نظر والقلب
 إلى الاشتراط أميل وهو الوجه اه سم والأقرب ما مال إليه مر من عدم الاشتراط أي اشتراط نية
 السلام ويوجه بما قاله حجج من أنه لو علم من عن يمينه بسلامه عليه لم يجب الرد لأنه لكونه مشروعا
 للتحليل لم يصلح للأمان فكأنه لم يوجد فلا يصلح صارفا اه حجج (قوله على من التفت هو إليه)
 أبرز الضمير لأن الصلاة جرت على غير من هي له شورى ولم يبرز المتن مع كون الأبرار واجبا لأنه لا يجب
 في الفعل بانفاق والخلاف انما هو في الوصف كما قاله شيخنا ح ف في حاشية الاشموني وقال ياسين على
 الفا كهي الخلاف في الفعل أيضا (قوله ومؤمنين انس) ولو كانوا غير مصلين ولو بعد واجدا أي
 إلى آخر الدنيا ع ش على مر (قوله وبمرة اليسار الخ) وقد يحرم السلام الثاني عند عروض مانع
 عقب الأولى كحدث وخروج وقت الجمعة وخرق خف وانكشف عورة وسقوط نجاسة غير معفو عنها
 عليه وهي وإن لم تكن جزأ من الصلاة الأهمان توابعها ومكملاتها شرح مر أقول وجه الحرمه
 في هذه المسائل انه صار إلى حالة لا تقبل فيها هذه الصلاة فلا تقبل توابعها ع ش لكن لا تبطل الصلاة
 (قوله على من خلفه) الظاهر أن المراد من ذكر من الملائكة ومؤمنين الانس والجن حل (قوله
 والأولى أولى) لانها ركن (قوله وينوي مأموماً) أي ندبا وهذا حل معني لان مأموماً معطوف على
 الضمير المستتر في ناو يا وغير المأموماً هل يجب عليه الرد أو لا وعدم الوجوب أوجه شورى أي وإن قصد
 الاعلام لان المصلي غير متأهل للخطاب فيصرف للتحليل دون الأمان المقصود من السلام الواجب
 رده كما أفاده ع ش وغيره (قوله الرد) أي مع الابتداء على من لم يسلم عليه كما قالوه فيمن لقيه شخصان
 فسلم عليه أحدهما فسلم عليه ما قصد به الابتداء على من لم يسلم والرد على من سلم كما ذكره ع ش (قوله
 فينوبه) أي الرد من على يمين المسلم من امام ومأموماً بالتسليم الثانية بان تأخر تسليم من على يمينه
 الثانية بعد سلام المسلم الأولى ادلو تقدم عليه لم يكن من هو على يمينه قد سلم عليه فلا يطلب منه الرد أي
 وأما ابتداء فقد تقدم حكمه فالتسليم تكون للابتداء والرد حل والضابط أن يقال كل مصل ينوي
 السلام على من لم يسلم عليه والرد على من سلم عليه مع الابتداء على من لم يسلم عليه (قوله ومن على
 يساره بالأولى) واستشكل ما ذكره فيمن على يساره بان الامام انما يسلم عليهم بالثانية فكيف يرد
 عليه قبل السلام عليه ورد بان ذلك مبني على الاصح أن الأولى للمأموماً أن يؤخر تسليمه إلى فراغ الامام
 زى (قوله ومن خلفه الخ) بان تأخر سلامه على سلام من خلفه وأمامه (قوله بأيها شاء) أي إذا
 تأخر سلام من خلفه عن تسليمته ولم يقل كسابقه والأولى أولى ا كتفاء بما سبق (قوله أربع
 ركعات) انظر وجه اتيانه بالمعدود هنادون ما قبلها واوله للإشارة إلى استواء الأربع ركعات في عدم
 التأكيده شورى (قوله بينهما) أي الأربع في الجميع (قوله على الملائكة المقر بين) ظاهره
 ولو غير الحفظ ولا مانع منه ولعل التقييد بالمقر بين أراد به أنهم مقر بون بالنسبة لنوع البشر الصمة
 جميعهم من المعاصي فهي صفة لازمة ع ش (قوله معهم) أي الملائكة والنبين وحيفئذ فالمراد
 بالمسلمين من مات والمراد أرواحهم واهل سيدنا علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه علم ذلك من النبي
 صلى الله عليه وسلم بان قال له أنا أسلم على من ذكر أو صرح به صلى الله عليه وسلم في سلامه فالمراد

على من التفت) هو (إليه
 من ملائكة ومؤمنين انس
 و جن) أي ينوبه بمرة يمين
 على من عن يمينه وبمرة
 اليسار على من عن يساره
 (وينوبه على من خلفه
 وأمامه بأيها شاء) والأولى
 أولى (ر) ينوي (مأموماً
 الرد على من سلم عليه) من
 امام ومأموماً فينوبه مسن
 على يمين المسلم بالتسليم
 الثانية ومن على يساره
 بالأولى ومن خلفه وأمامه
 بأيها شاء والاصل في
 ذلك خبر على كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يصلي
 قبل الظهر أربعاً وبعد الظهر
 أربعاً وقبل العصر أربعاً
 ركعات يفصل بينهما بالتسليم
 على الملائكة المقر بين
 والنبين ومن معهم من
 المسلمين والمؤمنين رواه
 الترمذي وحسنه

وخبر سمره أم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نزل على الإمام وأن تتحجب وأن يسلم بعضنا على بعض رواه أبو داود وغيره ويسن
للمأموم كافي التحقيق أن لا يسلم إلا بعد فراغ الإمام من تسليمته (٢٢٥) والتقييد بالمؤمنين مع ذكر سلام

الإمام على غير المقتدين
أمامه وخلفه وسلام غيره
على من أمامه وخلفه ومع
ذكر رد المأموم على غير
الإمام من زيادتي (وسن
نية خروج) من الصلاة
بالتسليم الأولى خروجاً
من الخلاف في وجوبها
والتصريح بالسنية من
زيادتي (و) ثالث عشرها
(ترتيب) بين الأركان
المتقدمة (كما ذكر) في عدها
المشتمل على قرن النية
بالتكبير وجعلها مع القراءة
في القيام وجعل التشهد
والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم والسلام في
العود فالترتيب مراد فيها
عدا ذلك ومنه الصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم
فإنها بعد التشهد كما مر
وعده من الأركان بمعنى
الفروض صحيح وبمعنى

(قوله والمأموم إنما ينوي
السلام الخ) لعله والإمام
(قوله رحمه الله وسن نية
خروج) كأن المعنى قصد
القطع مقروناً بالتسليم
كما قالوا في فسر النية
بالتكبير اه

(قوله رحمه الله وجعلها
مع القراءة الخ) عبارة شرح
البهجة آخر مسئلة في الباب

أو وجد المسبوق الإمام را كما فأتى ببعض تكبيرة التحريم

بعد الانحناء جاهلاً بتحريم ذلك اه فعدة من منافي الفرض دون النفل فيفيد أن التكبير مع الجهل لا يشترط فيه القيام في النفل انتهت

بالمسلمين من مات ويصكون المراد بالمؤمنين الأحياء ويكون معطوفاً على الملائكة فيكون المسلمون
والمؤمنون متغايرين وقيل مترادفان ويكون المؤمنون معطوفاً على المسلمين والمراد بهم الأحياء
والأموات ويكون المراد بالمعية أنهم في جهتهم وهو الذي قرره شيخنا ح ف (قوله وخبر سمره)
أتى به لأنه عام للفرض والنفل والأول خاص بالنفل وأيضاً فيه الرد (قوله وأن تتحجب) أي نفعل
ما يؤدي إلى ذلك فلا يقال المحبة أمر قلبي ولا اختيار فيها وقوله وأن يسلم بعضنا من عطف الأخص على
الأعم لأن ابتداء السلام من أسباب التودد وقيد به بعضهم بالمصلين بقربة ذكر الإمام وقد يقال
لا حاجة إلى التقييد لأن المقصود من تسليم بعض المصلين على بعض حاصل من التعميم ولا يضر
شموله للمصلين وغيرهم ع ش (قوله أن لا يسلم الخ) ومن ثم كان الذي عن يساره ينوي الرد عليه
بالأولى ويندفع ما قد يقال كيف ينوي الرد عليه بالأولى والمأموم إنما ينوي السلام على من عن يساره
بالثانية فلم يفعل المأموم الذي على يساره السنة بل سلم قبل أن يسلم الإمام الثانية نوى بالأولى السلام
على الإمام وينوي الرد عليه بالثانية حل (قوله والتقييد بالمؤمنين الخ) إنما حذفه الأصل لأنه
معلوم من مشروعية السلام إذ غير المؤمنين لا يشرع لهم شوبري (قوله بالتسليم الأولى)
(فرع) لو سلم لثانية على اعتقاده أنه أتى بالأولى وتبين خلافه لم يحسب ويسلم التسليمتين كما أفق
به الوالد ويفارق ذلك حسابان جلوسه بنية الاستراحة عن الجلوس بين السجدةتين بأن نية
الصلاة لم تشمل التسليم الثانية لأنها من لواحقها لا من نفسها ولهذا لو أحدث بينهما لم تبطل
صلاته بخلاف جلوسه الاستراحة فإن نية الصلاة شاملة لها شرح م ر (قوله وثالث عشرها) قال
الساميني في مثله في عبارة المعنى هو بفتح الثاء على أنه مركب مع عشر وكذا الرابع عشر ونحوه
ولا يجوز فيه الضم على الأعراب وأطال في بيانه سم على حج (قوله ترتيب بين الأركان)
وأما الترتيب بين الأركان والسنن وبين السنن بعضها مع بعض كالترتيب بين قراءة الفاتحة
والسورة وبين دعاء الافتتاح والتعوذ فايس ركناً وإنما هو شرط للاعتداد فإذا قدم المتأخر لا يعتد
به في تقديم السنة على الفرض كتقديم السورة على الفاتحة وفات المتأخر في تقديم السنة على
السنة شيخنا ح ف (قوله المشتمل على قرن النية بالتكبير) وأشار به بقوله مقررناه النية
وقوله وجعل التشهد الخ أشار به بقوله وقعودهما للسلام (قوله فالترتيب مراد الخ) قال م ر
بعد ما ذكر ويمكن أن يقال بين النية والتكبير والقيام والقراءة والجلوس والتشهد ترتيب لكن
باعتبار الابتداء لا باعتبار الانتهاء لأنه لا بد من تقديم القيام على القراءة والجلوس على التشهد
واستحضار النية قبل التكبير وأجيب عن الشارح بأن استحضار النية قبل التكبير وتقديم القيام على
التكبير والقراءة والجلوس على التشهد والصلاة شرط لأركان خروجها عن المساهية قال حل ولا أن
تتم وجوب تقديم القيام على ما ذكر وكذا الجلوس بل يكفي مقارنة التكبير للنية والتشهد للجلوس وكذا
استحضار النية إذ يكفي مقارنتها حر اه (قوله بمعنى الفروض) حال من الأركان وكذا قوله بمعنى
الأجزاء (قوله صحيح) لأن المراد بالفرض ما لا بد منه وقوله فيه تغليب أي غلب ما هو جزء على ما ليس
بجزء وأطلق على السكك أجزاء اه زي وعبرة ع ش قوله صحيح أي على وجه الحقيقة ولا فطلق
الصحة ثابت على تقدير كونها بمعنى الأجزاء تأمل قال حل قوله فيه تغليب لأن الركن الحقيقي إنما هو

(٢٩ - (مجرى) - اول)

القول أو الفعل الظاهر وهذا وإن كان فعلاً أي جعل هذا بعد هذا الكذب غير ظاهر وفيه أن النية كذلك
 إلا أن يقال لا نسلم أن الجزء الحقيقي للفعل الظاهر بل الأعم أو ليس المراد بالترتيب الفعل بل هو الحاصل
 بالمصدر وهو كون هذا بعد هذا وهذا إنما هو هيئة لجزء والجزء الحقيقي ما كان من الأقوال والأفعال
 وإن لم تكن ظاهرة وليس هذا منها على أن بعض المشايخ وهو سم قال ما المانع من أن تكون الصلاة
 شرعاً عبارة عن مجموع الأقوال والأفعال وهيئتها الواقعة هي عليها وهي الترتيب وهو جزء حقيقي فلا
 تغليب لأن صورة المركب جزء منه اه وقد يقال المانع اطباقهم في تعريف الصلاة على اقتصارهم على
 الأقوال والأفعال ولم يزد أحد الهيئة ويجاب بأن المراد بالأقوال والأفعال في التعريف الأعم من المادية
 والصورية اه شيخنا ح ف (قوله بتقديم ركن فعلي) أي ولو على قولي تخلف المتعاقب ابداً بالعموم
 شوبري وحاصله أن المصلي إما أن يقدم فعلياً على فعلي أو على قولي أو قولياً على قولي أو على فعلي
 والأولان مبطلان لأنهما يخترمان هيئة الصلاة بخلاف الأخيرين إذا كان القول المتقدم غير السلام
 لأنهما لا يخترمان هيئتها وقال قل على الجلال قوله ركن فعلي أي على فعلي ولا حاجة لقولهم أو على قولي
 ليدخل تقديم الركوع على القراءة لأن البطلان فيه من حيث تقديمه على القيام الذي هو فعلي ولذا قال
 بعضهم لا يتصور تقديم فعلي على قولي محض اه (قوله كأن صلى الخ) السكاف استقصائية إذ ليس
 لتقديم القول غير السلام على قولي آخر غير هذه الصورة شيخنا (قوله فان تذ كر قبل فعل مثله) هذا
 أصل أول وقوله والأجزاء الخ أصل ثان وقد فرع على الأول نفر يعين وهما قوله فلو علم في آخر صلاته إلى
 قوله ثم تشهد وقوله أو علم في قيام ثانية ترك سجدة إلى قوله ثم يسجد وعلى الثاني أيضاً نفر يعين وهما
 قوله أو من غيرها أو شك لزمر ركعة وقوله أو في آخر رابعة إلى آخر المسائل شيخنا (قوله فعله) أي بعد
 تذ كره فوراً وجوباً فان تأخر بطلت صلاته والتذ كره في كلامه مثال لا قيد فلو شك أي الإمام والمنفرد
 في ركوعه هل قرأ الفاتحة أو في سجوده هل ركع لزمه القيام حالاً فان مكث قليلاً لم يتد كر بطلت صلاته
 والمأموم يتابع إمامه ويأتي بركعة بعد سلامه مر ع ش وعبارة حل قوله فعله أي وجوباً فوراً فان تأخر
 بطلت صلاته فلو تذ كره في سجوده ترك الركوع فعله بان يعود للقيام ويركع ولا يكفيه أن يقوم راكعاً
 لأنه صرف الهوى للسجود وحينئذ يحتاج للفرق بينه وبين ما يأتي في جلوس الاستراحة والجلوس
 للقيام فيما وصلي من جلوس وفرق حج مما قد يتوقف فيه اه وفرق الشوبري بأن صورة هوى السجود
 غير صورة هوى الركوع فلا يقوم مقامه قال وبهذا فارق ما لو تشهد التشهد الأخير على ظن الأول أو جلوس
 الجلوس بين السجدين على ظن الاستراحة اه (قوله في ركعة أخرى) فيه أنه يخرج ما لو ترك السجدة الأولى
 بان لم يطمئن ثم تذ كره ذلك في السجدة الثانية فانها تقوم مقام الأولى وقد فعل مثله في ركعته تأمل شوبري
 ويجاب بأن قوله في ركعة أخرى ليس قيداً (قوله أجزاء) ظاهره وإن لاحظ كونه من الركعة الثانية مثلاً
 حل وعبارة الشوبري قوله حتى فعل مثله وإن أتى بالمثل بقصد المتابعة كالأحرم منفرداً وصلى ركعة
 ونسي منها سجدة ثم قام فوجد مصلياً في السجود أو الاعتدال فاقتدى به وسجد معه للمتابعة فيجزئه
 ذلك وتكمل به ركعته (قوله كسجود تلاوة) ولو لقراءة آية بدلا عن الفاتحة فيما يظهر خلافاً للزركشي
 حج سم ع ش على مر وعبارته هنا كسجود تلاوة أي أو سجود سهو بان استمرت غفلته حتى
 سجد سهو صدر منه بقتضى السجود ثم تذ كره ترك شيأ من السجودات اه (قوله لم يجزه) لعدم
 شمول نيته له قال شيخنا محل ذلك ما لم يتد كر حال سجوده للتلاوة ترك سجدة وقصد السجدة التي
 تركها والا فيكفي سواء كان مستقلاً أو مأموماً لأنه قصد ما عمداً عليه حال سجوده وقال شيخنا يكفي أن
 تذ كره حال هوى السجود للتلاوة وأما إذا تذ كره حال سجوده فلا يكفي لأنه صرف الهوى للتلاوة فلا

الأجزاء فيه تغليب ودليل
 وجوبه الاتباع مع خبر صلوا
 كما رأيتوني أصلي (فان
 تعد تركه) بتقديم ركن
 (فعلي) هو أعم من قوله
 بان سجد قبل ركوعه (أو
 سلام) من زبادني كأن
 ركع قبل قراءة أو سجد
 أو سلم قبل ركوعه (بطأت)
 صلاته لتلاعبه بخلاف
 تقديم قولي غير سلام كأن
 صلى على النبي صلى الله عليه
 وسلم قبل التشهد أو تشهد
 قبل السجود فيعيد ما قدمه
 (أو سهواً) فعله (بعد
 متروكه انقوى) لو وقع في غير
 محله (فان تذ كر) متروكه
 (قبل فعل مثله فعله والا) أي
 وإن لم يتد كره حتى فعل
 مثله في ركعة أخرى (أجزاء)
 عن متروكه (وتدارك
 الباقي) من صلاته نعم إن
 لم يكن المثل من الصلاة
 كسجود تلاوة لم يجزه

(فلو علم في آخر صلاته) أو بعد سلامه ولم يطل الفصل (ترك سجدة من) ركعة (آخره سجدة ثم تشهد) لو وقع تشهد قبل محله (أو من غيرها أو شك) في أنها من آخره أو من غيرها (لزمه ركعة) فيهما لأن (٢٢٧) الناقصة كملت بسجدة من التي بعدها

وانما باقيها في الاولى وأخذ بالاحوط في الثانية (أو علم في قيام ثانية) مثلاً (ترك سجدة) من الاولى (فإن كان جالس بعد سجدة) التي فعلها ولو بنية جلوس استراحة (سجدة) من قيامه اكتفاء بجلوسه (والا) أي وإن لم يكن جالس بعد سجدة (فليجلس مطمئناً) ليأتي بالركن بهيئته (ثم يسجد أو) علم (في آخر رابعة ترك سجدة) من الاولى (ثلاث جهل محلها) أي الخمس فيهما (وجب ركعتان) أخذاً بالأسوأ وهو في المسئلة الاولى ترك سجدة من الركعة الاولى وسجدة من الثانية فيجبران بالثانية والرابعة ويلغو باقيهما في المسئلة الثانية ترك ذلك وسجدة من ركعة أخرى (أو أربع) جهل محلها (فسجدة) تجب (ثم ركعتان) لاحتمال انه ترك سجدة من الاولى

يكفي عن الهوى للسجود برماوى (قوله فلو علم) أي المنفرد أو الامام أو المأموم ع ش على مر (قوله ولم يطل الفصل) عرفاً ولم يطل بطناً بحاسة غير معفو عنها وان مشى فليلا وتحول عن القبلة زى وحل (قوله ثم تشهد) أي ويسجد للسهو حيث لم يكن مأموماً ما هو فلا سجود عليه لان سهوه محمول على امامه ع ش (قوله أو شك في انها من آخره) أي فالشك هنا في محل المتروك مع العلم بنفس الترك فلا يغني عنه قول الشارح الآتي وكالعلم بترك ما ذكر الشك فيه أي في أصل الترك (قوله بالاحوط في الثانية) وهي الشك لان الاحوط جعلها من غير الاخيرة (قوله مثلاً) راجع لقوله قيام فيشمل الجلوس القائم مقام القيام في حق من صلى من جلوس وراجع أيضاً لقوله ثانية أي أو في قيام ثالثة ترك سجدة من الثانية أو رابعة ترك سجدة من الثالثة (قوله جالس) أي جالساً معتدلاً به بان اطمأن اه ع ش ولو كان يصلي جالساً جلس بقصد القيام ثم تذكر القياس أن هذا الجلوس يحجزه شورى (قوله ولو بنية جلوس استراحة) فيه ان الجلوس اذا كان بنية جلوس الاستراحة كيف يقوم مقام الجلوس الواجب مع أنه تقدم أنه يشترط أن لا يقصد بالركن غيره فقط وهنا قصد الغير فقط وهو جلوس الاستراحة وأجيب بان الشرط المذكور في غير المعذور ونظيره ما ذكره فيمن تشهد التشهد الاخير على ظن أنه الاول فانه يكفي لانه معذور في قصده وقد شملت ما فعله نية الصلاة بخلاف من ركع أو رفع فزعاً من شيء أو سجد للتلاوة فلم تشمله (قوله سجدة من قيامه) ولا يضر جلوسه حينئذ كما وقع من اعتداله قدر قعدة الاستراحة ثم سجد أو قعد من سجود التلاوة للاستراحة قبل قيامه فلا تبطل بها الصلاة لانها معودة فيها غير ركن بخلاف زيادة نحو الركوع فانه لم يبعد فيها الاركان فساكن تأثيره في تغيير نظمها أشد شورى (قوله رابعة) نسبة الى رابع المعدول عن أربع وانما قيد بالرباعية لان الاحوال لا تاتي في غيرها زى (قوله وجب ركعتان) وذهب جمع من المتأخرين الى أن الواجب في المسئلة الثانية وهي ترك ثلاث سجدة وركعتان لاركعتان فقط لاحتمال ان يكون المتروك السجدة الاولى من الركعة الاولى والثانية من الثانية والثالثة من الرابعة فالخامس من الاولى والثانية وهو الثانية من الاولى لقيامها مقام السجدة الاولى ركعة الاسجدة لان ترك أولى الاولى يلغى جلوسها لان الجلوس لا يعتد به الا اذا سبقه سجود وحينئذ يانغوا السجود الاول من الثانية لانه لا جلوس قبله فالثانية لم يحصل منها الا الجلوس بين السجدة تين فتم الاولى بالسجدة الاولى من الثالثة وياغو باقيها والحاصل من الرابعة سجدة فليس سجدة الثانية ثم يأتي بركتين حل وسيقاى جوابه وعبارة زى وصوب الاسنوى ومن تبعه أن الاسوأ لزومهما مع سجدة وأن الاول خيال باطل لان الاسوأ تقدير المتروك أولى الاولى وثانية الثانية وواحدة من الرابعة فتركه أولى الاولى يلغى الجلوس لانه لم يسبقه سجود فيبقى عليه منها الجلوس والسجدة الثانية لقيام الثانية مقام الاولى وحينئذ فيتم قيام أولى الثانية مقام ثانية الاولى لما تقرر أنه لا جلوس قبلها نعم بعد ها جلوس التشهد وهو يقوم مقام الجلوس بين السجدة تين فحصل له من الركعتين ركعة الاسجدة فتكمل بواحدة من الثالثة ويلغو باقيها والرابعة ترك منها سجدة فيسجد هافتمير هي الركعة الثانية ويأتي بركتين اه وما ذكره هو الخيال كما بينه النشأى وغيره لان ما ذكره خلاف الفرض لحصرهم المتروك حساً وشرعاً في ثلاث وهذا فيه ترك رابع هو الجلوس (قوله فتجبران الخ) الأولى بسجدة من الثانية ونحوها ثالثة بسجدة من الرابعة (قوله ركعة أخرى)

هذه العبارة في غير هذا الكتاب نكط وهر (قوله واثنائه من الرابعة) سواء كانت الاولى أو الثانية لان في الاولى يلزمه جلوس قبل السجدة التي يأتي بها (قوله فيبني عليه منها الجلوس والسجدة الثانية) لعله حيث لم يجلس للاستراحة قبل قيام الثانية

الثانية والثالثة والرابعة
ناقصة سجدة فيتمها ويأتي
بركعتين (أو خمس أو ست)
جهل محلها (فثلاث) أي
ثلاث ركعات لاحتمال انه
في الخمس ترك سجدة من
من الاولى وسجدة من
الثانية وسجدة من الثالثة
فتمت الاولى بسجدة من
الثالثة والرابعة وأنه في
الست ترك سجدة من
كل من ثلاث ركعات (أو
سبع) جهل محلها (فسجدة
ثم ثلاث) أي ثلاث ركعات
لان الحاصل له ركعة الا
سجدة وفي ثمان سجعات
تجب سجدتان وثلاث
ركعات ويتصور بترك
طمأنينة أو بسجود على
عمامة وكالعالم بترك ما ذكر
الشك فيه (ولا يكره)
على المختار عنده (تغميض
عينيه ان لم يخف) منه
(ضررا) اذ لم يرد فيه نهى
فان خافه (وسن اداية
نظر محل سجوده) لانها
أقرب الى الخشوع نعم
يسن كافي المجموع في
التشهد أن لا يجاوز بصره
اشارته لحديث فيه
(وخشوع) وهو حضور
القلب وسكون الجوارح
لآية قد أفلم المؤمنون
(وتدبر قراءة) أي تأملها
قال تعالى كتاب أنزلناه

أي من الثانية أو اربعة (قوله اذ الاولى تتم بسجدة ثلثين من الثانية) وهي السجدة الباقية منها
والثالثة ويأجوز باقيها وكتب أيضا أي السجدة الباقية من الثانية وواحدة من سجدة الثالثة وأما لو
جعل المتروك واحدة من الاولى وثنتين من الثانية وواحدة من الثالثة لزم ركعتان فقط وذهب جمع في
هذه الى وجوب ثلاث ركعات لاحتمال أن يكون المتروك السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية
والسجدة من الثالثة اذ الحاصل له من الاولى والثانية ركعة الاسجدة كما علمت فتمت بسجدة من
الرابعة ويلغو باقيها حل وسيأتي جوابه (قوله فثلاث) وذهب أولئك الجمع في الثانية وهي ترك
الست الى وجوب ثلاث ركعات وسجدة لاحتمال انه ترك السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية
وثنتين من الثالثة وثنتين من الرابعة لان الحاصل له من الاولى والثانية ركعة الاسجدة ورد على أولئك
الجمع بان ما ذكره خلاف كلام الاصحاب لان كلامهم مفروض فيمن علم آتيانه بالجلوس المحسوبة
اعتدبها وانما ترك السجود فقط وحيث بدأ سؤا التقادير ما ذكره الاصحاب وكلامهم مفروض فيمن
قال تركت السجود دون الجلوس المعتد به وما ذكره أولئك فيمن لم يعلم هل أتى بالجلوس المعتد به أولا
حل (قوله وفي ثمان سجعات) لم يقل جهل محلها لعدم تأنيبه وفيه أنه يمكن الجهل فيها أيضا كأن
اقتدى بالامام وهو في الاعتدال فانه يسجد معه سجدة من ولا تحسبان له فيمكن أن تنبهم الثمانية في
العشرة ويجهل محلها شيئا وكذلك يحصل الجهل اذا سجد للسهو (قوله ويتصور) نبه عليه لكونه
خفيا وقال قل دفع لما يتوهم من أنه اذا لم يسجد لم يتصور الشك أو الجهل فتأمل (قوله وكالعالم
الح) راجع لاؤل التفاريع وهو قوله فلو علم في آخر صلاته الخ (قوله على المختار عنده) أي عند النووي
حل فهو معلوم من المقام وعبرة الاصل قيل يكره تغميض عينيه وعندى لا يكره ان لم يخف ضررا
اه قال ع ش أي ولكنه خلاف الاولى اه وقال قل انه مباح ويؤيد كلام ع ش قول
المصنف وسن اداية نظرا الخ وقد يجب اذا كان العرايا امامه صفوفا وقديسن كأن صلى لحائط مزرق
ونحوه مما يشوش فكره شرح مر (قوله وسن اداية الخ) قدم هذا في المنهاج على كراهة التغميض
وما هنا أنسب لانه بين به نفي الكراهة التي قيل بها فيصدق ذلك بكونه مباحا فترقى الى ما يفيد أنه خلاف
الاولى وأن السنة النظر الى موضع سجوده ع ش ولو كان أعشى أو في ظلمة سن ان تكون حالته حالة
الناظر محل سجوده ويستثنى ما لو كان في محل سجوده صورته هي فلا ينظر اليه حل (قوله نظر محل
سجوده) بالاضافة وعدمها شورى أي من ابتداء التحريم الى آخر صلاته ع ش ولو كان يصلي في
السكبة أو خف نبي أو على جنازة خلافا لما قال انه في هذه الصور ينظر للسكبة ولانبي وللجنازة حل
(قوله أقرب الى الخشوع) أي من حيث جمع النظر في مكان واحد وموضع السجود أشرف وأسهل
اه برماوى وسن أيضا من في صلاة الخوف والعسء وأمامه نظره الى جهته لئلا يبعثه شرح مر
(قوله اشارته) أي محل اشارته أي مادامت مرتفعة والاندب نظر محل السجود شرح مر فلو قطعت
نظر محل سجوده لا محل قطعها شورى (قوله وهو حضور القلب) بان لا يحضر فيه غير ما هو فيه وقوله
وسكون الجوارح بان لا يعبت بها فالخشوع عبارة عن مجموع الامرين وقيل خاص بالقلب وقيل
بالجوارح وهذا الثالث واضح لقوله بعد وفراغ قلب حل وعبرة حج وظاهر ان هذا أي الثالث
مراده لقوله بعد وفراغ قلب الا أن يجعل ذلك سبباً له ولهذا خصه بحالة الدخول وقد ورد أن من خشع
في صلاته وجبت له الجنة وخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه شرح مر و قل (قوله أي تأملها)
والظاهر أن المراد بالتأمل ادراك معناه ولو بوجهه ومن الوجه الكافي أن يتصور أن في التسبيح

نعالى واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى (وفراغ قلب) من الشواغل لانه اقرب الى الخشوع (وقبض) في قيام أو بدله (يمين كوع يسار) وبعض ساعدها ورسغها (تحت صدره) فوق سترته للاتباع روى بعضه مسلم وبعضه ابن خزيمة والباقي أبو داود وقيل يتخير بين بسط أصابع اليمين في عرض المفصل وبين نشرها صوب الساعد والقصد من القبض المذكور نسكين اليدين فان أرسلهما ولم يثبت فلا بأس نص عليه في الام والسكوع وهو من زيادتي العظم الذي يلي اهام اليد والرسغ المفصل بين الكف والساعد (وذ كرودعاء) وهو من زيادتي (بعدها) أى الصلاة كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سلم منها قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد رواه الشيخان وقال صلى الله عليه وسلم من سبى الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وجد الله ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين ثم قال تمام المائة لا اله الا الله وحده

والتحميد ونحوهما تعظيما لله وتناء عليه فلا يثاب على الذكر لان عرف معناه ولو اجاب بالاجل خلاف القرآن فانه يثاب عليه مطلقا لانه متعبد بتلاوته اه ع ش على مر (قوله قاموا كسالى) الكسل الفتور عن الشئ والتواني وهو ضد النشاط شرح مر (قوله وفراغ قلب) قديقال المراد قبل الدخول في الصلاة وحينئذ ينبغي ان يقرأ بالجر عطف على نشاط ايكون سببا للخشوع في الصلاة وقوله من الشواغل وان لم تكن دنيوية وفي كلام ابن الرفعة ولا بأس بالتفكير في أمور الآخرة حل وفي شرح مر ان التفكير في غير الصلاة التي هو فيها مكروه حتى في أمور الآخرة كالجنة والنار وان قرئ بالرفع أفاد طلب فراغ القلب في دوام صلاته ولكن يغني عنه حضور القلب المتقدم في تفسير الخشوع وقوله وقبض يمين كوع يسار والحكمة في جعلهما تحت صدره ان يكونا فوق أثرف الاعضاء وهو القلب فانه تحت الصدر مما يلي الجانب الايسر والعادة ان من احتفظ على شئ جعل يديه عليه شرح مر (قوله ورسغها) بالنصب عطف على كوع وبالسين أفصح من الصاد وقوله تحت صدره حال من اليمين واليسار والحكمة ارشاد المصلي الى حفظ قلبه عن الخواطر لأن وضع اليد كذلك يحاذيه والعادة ان من احتفظ بشئ أمسكه بيده مر و حج اه (قوله فلا بأس) معتمد أي لا اعتراض عليه والا فالسنة ما تقدم ع ش (قوله الذي يلي اهام اليد) أي يلي أصل الابهام (قوله المفصل) بفتح الميم وكسر الصاد وأما العكس فهو اسم اللسان ع ش ويسمى أي المفصل المذكور بالزند قال في المختار والزند موصل طرف الذراع في الكف وهما زندان الكوع والكسوع وأما البوع فهو العظم الذي يلي اهام الرجل مر وأما الكسوع فهو العظم الذي يلي خنصر اليد وقد نظم ذلك بعضهم فقال

وعظم يلي الابهام كوع وما يلي * خنصره الكسوع والرسغ ما وسط

وعظم يلي اهام رجل ملقب * ببوع خنصا بعلم واحذر من الغلط

أى خنصا قولاً ملتبساً بالعلم فالبناء للابسة اه ع ش (قوله بعدها) أفهم قوله بعدها ولم يقل عقبها لانه لا يضر الفصل بالراتبة وهو كذلك وترد فيه ع ش على مر واستقرب الضرر لطول الفصل فعلى الاول لو كان يصلى صلاة الجمع فيؤخذ كراوى الى الفراغ من الثانية وأكمل منه ان يأتي لكل صلاة بذ كرودعاء شيخنا ح ف (قوله اذا سلم منها قال الخ) ظاهره أنه كان يقوله مرة واحدة وانه خلف الصلوات الخمس وفي سم على حج كان صلى الله عليه وسلم اذا صلى الصبح جلس حتى تطلع الشمس واستدل في الخادم بخبر من قال في دبر صلاة الفجر وهو ثمان رجله لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ ثم قال ويأتى مثله في المغرب والعصر لورود ذلك فيهما اه وفي متن الجامع الصغير مانصه اذا صليت صلاة الفرض فقولوا عقب كل صلاة عشر مرات لا اله الا الله وحده الخ قال يكتب له من الاجر كمن أعتق رقبة وأقره المناوى وعايه فينبغي تقديمها على التسبيحات لحث الشارع عليها بقوله وهو ثمان رجله ع ش (قوله ولا ينفع ذا الجد منك الجد) بفتح الجيم فيهما أشهر من كسرهما وظاهر كلام النووي في شرح مسلم ان منك متعلق بالجد والمراد الجد الدنيوى لان الاخرى نافع وقال العلامة ابن دقيق العيد منك متعلق بينفع لاحال من الجد لانه اذا كان نافع وضمن ينفع معنى يمنع أو ما يقاربه وعليه فالمعنى لا يمنع منك حظ دنيوى كان أو آخرى واهو حسن دقيق شرح لا غلام شو برى (قوله دبر كل صلاة) مقتضى الحديث ان الذكر المذكور يقال عند الفراغ من الصلاة فلو تأخر ذلك عن الفراغ من الصلاة فان كان يسيراً بحيث لا يعد معروضاً وكان باسياً أو متشاعلاً بما ورد ايضا بعد الصلاة كآية الكرسي فلا يضر وظاهر قوله كل صلاة يشمل الواجب ولعل لكن جملة أكثر العلماء على الفرض بدليل التقييد به في حديث آخر اه زى باختصار (قوله ثلاثا وثلاثين) الذي اعتمده جمع من شيوخنا حصول

لا شريك له الى قوله قد غفرت له خطاياه وان كانت مثل زبد البحر وكان صلى الله عليه وسلم اذا انصرف من صلاته استغفر الله ثلاثا وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام رواهما مسلم وسئل النبي صلى الله عليه وسلم (٢٣٠)

وسلم أي الدعاء أسمع أي أقرب إلى الإجابة قال جوف الليل ودبر الصلوات المكتوبات رواه الترمذي ويكون كل منهما سر الكن يجهر بهما امام يريد تعليم مأمومين فإذا علموا أسر (واتتقال الصلاة من محل أخرى) تكثيرا لمواضع السجود فأنها تشهد له وتعبير بذلك أعم من قوله وان ينتقل للنفل من موضع فرضه قال في المجموع وغيره فان لم ينتقل فليفصل بكلام انسان (و) انتقاله (لنقل في بيته أفضل) لخبر الصحيحين صلوا أيها الناس في بيوتكم فان أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته الا المكتوبة ويستثنى نفل يوم الجمعة قبلها وركعتا الطواف وركعتا الاحرام حيث كان في الميقات مسجد وزيد عليها صورد كرتها في شرح الروض (ومكث رجال لينصرف غيرهم) من نساء وخنائي للاتباع في النساء رواه البخاري وقيس بهن الخنائي وذكرهم من يادتي والقياس مكثهم لينصرفن وانصرفهم بعدهن فرادى

هذا الثواب المذكور اذا زاد على الثلاثة والثلاثين في المواضع الثلاثة فيكون الشرط في حصوله عدم النقص عن ذلك ع ش على مر (قوله زبد البحر) هو ما يرى على وجهه عند ضرب الامواج اه اج على التحريرو وقال شيخنا ح ف الزبد يطلق على معان والمراد به هنا الماء أي ولو كانت مثل ماء البحر في الكثرة وما ذكره ح ف مذكور في القاموس وعليه فالمراد بالبحر الحفرة (قوله اذا انصرف) أي خرج من صلاته بان يسلم منها ع ش (قوله جوف الليل) منصوب على نزع الخافض أي الدعاء في جوف الليل ويجوز رفعه على انه خبر مبتدأ محذوف أي هو جوف الليل وعليه فيقدر في السؤال مضاف محذوف أي وقت الدعاء أسمع قال جوف الليل أي هو أي الوقت جوف الليل ع ش بايضاح (قوله منهما) أي الذكر والدعاء (قوله امام) ليس بقيد وكذا المأمومون (قوله وانتقال) لكن المتجه كما في المهمات في النافلة المتقدمة ما يشعر به كلامهم من عدم الانتقال لان المصلي مأمور بالمبادأة للصف الاول وفي الانتقال بعد استتقرار الصفوف مشقة خصوصاً مع كثرة الصفوف كالجمعة اه فعلم ان محل استحباب الانتقال مالم يمارضه شيء آخر شرح مر قال ع ش عليه قوله وانتقال ولو في الانشاء لا يقال الفعل لا يناسب الصلاة بل يطلب تركه فيها لاننا نقول ليس هذا على الاطلاق الا نرى انه يطلب منه دفع المار وقتل الحواشي التي مرت بين يديه وان أدى لفعل خفيف سم (قوله بكلام انسان) أي للنهي عن وصل صلاة بصلاة أخرى الا بعد كلام أو خروج برماوى (قوله وانتقاله لنفل الخ) أي لا تسن فيه الجماعة ولا فرق في ذلك بين المسجد الحرام ومسجد المدينة والاقصى والمهجور وغيرها ولا بين الليل والنهار لعموم الحديث ولكونه بعد عن الرياء ولا يلزم من كثرة الثواب التفضيل شرح مر وسواء كان المسجد خالياً وأمن الرياء أو لانا العلة ليست خوف الرياء فقط بل مع النظر الى عود بركة الصلاة في منزله برماوى (قوله نفل يوم الجمعة) أي سنتها القبلية وأما البعدية ففعلها في البيت أفضل ع ش على مر وفي قل على الجلال ان مثل قبلية الجمعة كل راتبة متقدمة دخل وقتها وهو في المسجد (قوله صورد كرتها في شرح الروض) قال الزركشي وصلاة الضحى وصلاة الاستخارة وصلاة منشي السفر واقاد من منه والمالك في المسجد للاعتكاف أو تعلم أو تعلم والخائف فوات الراتبة وقد نظم ذلك شيخنا ط ب فقال

صلاة نفل في البيوت أفضل * الا الذي جماعة يحصل
وسنة الاحرام والطواف * ونفل جالس للاعتكاف
ونحو مكثه لاحيا البقعة * كذا الضحى ونفل يوم الجمعة
وخائف الفسوات بالتأخر * وقادم ومنشي السفر
ولاستخارة والقبلية * لمغرب ولا كذا البعدية

اه سم ع ش (قوله لينصرف غيرهم) وسن للغير لان انصرف عقب سلام الامام شرح مر (قوله للاتباع في النساء) ولان الاختلاط بهن مظنة الفساد شرح مر (قوله مكثهم) أي الخنائي لينصرفن أي النساء (قوله والقياس مكثهم) أي القياس على ماسيات في النكاح في نظر الخنئي والنظر اليه قاله الشوبري وعبارة الشارح في كتاب النكاح (فرع) المشكل يحتاط في نظره والنظر اليه فيجعل مع النساء رجالا مع الرجال امرأة كما صححه في الروضة وأصلها (قوله وانصرف لجهة حاجة) لعل المراد من

وهذا أولى من قول المهمات والقياس استحباب انصرفهم فرادى اما قبل النساء أو بعدهن (وانصرف موضع لجهة حاجة) له أي جهة كانت

(والأفيمين) بالجرأى وان لم يكن للصلى حاجة فيه صرف لجهة يمينه لأنها أفضل (وتنقضى قدوة بسلام امامه) التسليمة الاولى لخروجه من الصلاة بها فلو سلم المأموم قباها عامدا علما بطلت صلاته ان لم ينو المفارقة (٣٣٩) (فلمأموم) موافق (ان يشتغل بدعاء

ونحوه) كسجود سهو
لانتقطاع القدوة (ثم يسلم)
وله أن يسلم في الحال أما
المسبوق فان كان جلوسه
مع الامام في محل تشهد
الاول فكذلك مع كراهة
تطويله والا فيقوم فوراً بعد
التسليمة الثانية فان قعد
عامدا علما بالتحرير بطلت
صلاته (ولو اقتصر امامه
على تسليمة سلم) هو
(ثنتين) احراز لفضيحة
لثانية لخروجه عن متابعتة
بالاولى بخلاف التشهد
الاول لو تركه امامه لا يأتى
به لوجوب متابعتة قبل
السلام (ولو مكث بعدها)
لذكر ودعاء (فالافضل جعل
يمينه اليهم) ويساره الى
المحراب لاتباع رواه مسلم
وهذا من زيادتي وصرح
به في المجموع وغيره

باب

بالتنوين (شروط الصلاة)
جمع شرط بالاسكان وهو
لفظة تعليق أمر بامر كل
منهما في المستقبل ويعبر
عنه بالزام الشيء والتزامه
واصطلاحاً

(قوله ويساره الى المحراب
أى ولو في الدعاء) خصه
الصغير وغيره بغير الدعاء
فيقبل عليهم بوجهه فيه

موضع صلاته لا الانصراف من المسجد بأن خرج وأراد التوجه حينئذ شو برى (قوله والأفيمين)
قال الاسنوى وينافيه أنه يسن في كل عبادة الذهاب في طريق الرجوع في أخرى اهـ وبجواب بحمله
على ما اذا أمكنه مع التيامن ان يرجع في طريق غير الاولى والاراعى مصلحة الود في أخرى لان
الفائدة فيها شهادة الطريقين له أكثر اهـ حج شو برى وهذا يقتضى ان المراد الانصراف من
المسجد فينا في ما قرره أو لا من ان المراد الانصراف من مكان الصلاة الى مكان آخر ولو في أثناء المسجد
وهو الذى قرره شيخنا (قوله وتنقضى قدوة) أتى بهذا الينى عايشه قوله فلمأموم حل والافحله في
القدوة (قوله فلمأموم) ويؤخذ منه ان الافضل الموافقة شو برى وفي ع ش على م ر ينهى ان
تسليمه عقبه أولى حيث أتى بالذكر المطلوب والابأن أسرع الامام فلأمأموم الاتيان به (قوله فكذلك)
أى له ان يشتغل بدعاء ونحوه وقوله فان قعد أى قدر ازاءدعاء على الطمأنينة شرح م ر ع ش وهذا هو
المعتمد وان وقع في بعض نسخ م ر انه لا يضر تطويل قعوده بقدر جاسة الاستراحة وتقدم ان ضابطها
قدر الذكر الوارد في الجلوس بين السجدين وهذه النسخة رجعت عنها وان اعتمد عليها بعض الحواشي
ح ف لان ضابط جاسة الاستراحة المذكور عن حج وأما عند م ر فيطيلها ماشاء واستشكل بما في
شرح م ر والذى نقله عنه ع ش بأن قعوده حينئذ في محل جلوس الاستراحة وتقدم ان تطويلها
عنده لا يضر مطلقاً وأجيب بأن جاسة الاستراحة غير مطلوبة هنا كما قاله البرماوى لانها انما يطلب بعد
سجدة ثانية يقوم عنها وهو هنا مطلوب منه القعود لاجل متابعة الامام في التشهد (قوله ويساره الى
المحراب) أى ولو في الدعاء ومحل في غير محراب النبي صلى الله عليه وسلم أما هو فيجعل يمينه اليه تأدياً بمعه
صلى الله عليه وسلم اهـ زى

باب بالتنوين

انما أخر هذا الباب عن الاركان مع ان الشروط خارجة عن الماهية فهي مقدمة على الاركان طبعاً
لان الاركان متوقفة عليها شرعاً فكان المناسب تقديمها أى الشروط عليها أى الاركان وضمها وأجيب
بأن الشروط لما كانت مشتملة على الموانع للصلاة والموانع لا تعرف الا بمعرفة الاركان أخرها اهـ
ح ف قال م ر لا يقال الشرط يتقدم على الصلاة ويجب استمراره فيها فكان المناسب تقديم هذا
الباب على الذى قبله لانا نقول لما شتمل على موانعها ولا تكون الا بعد انعقادها حسن تأخير اهـ
لكن هذا الجواب انما يناسب صنيع المنهاج حيث ذكر الموانع في باب الشروط وعقد لها فصلاً فقال
فصل تبطل بالنطق الخ ولا يناسب صنيع المنهج لانه لم يذكر الموانع هنا صريحاً وانما ذكر انتفاءها
وعده من الشروط ومعلوم ان المراد بانتفاءها عدمها وان لم يكن بعد وجودها وعدمها بهذا المعنى
لا يتوقف على انعقاد الصلاة فالأبراد على المنهج باق (قوله تعليق أمراخ) فقد عاق هنا صحة الصلاة
على وجود شرائطها فانه يقول اذا وجدت الشروط صحت الصلاة كما لو علق انسان طلاق زوجته على
دخول الدار اهـ زى وقضية هذا أن التعليق بلولا يسمى شرطاً وفي العر بية خلافه شو برى أى لانها
حرف شرط في مضى (قوله ويعبر عنه) أى لغة بالزام الشيء والتزامه أى معا وظاهر أن هذا يشمل كل
واجب كالصلاة أى فيكون غير مانع قال ع ش أى وليس معناه العلامة فانها ليست معنى الشرط
بالسكون وانما هي معنى الشرط بفتح الزاء كذا صرح به الشارح في غير هذا الكتاب وعبارة م ر

اه شرح البهجة (قوله أى فيكون غير مانع) أى ولا يضر كونه غير مانع لان اشتراط المنع ومثله الجمع انما هو في التعريف

الاصطلاحى اهـ

الشروط جمع شرط بسكون الراء وهو لغة العلامة ومنه أشرط الساعة أي علاماتها هذا هو المشهور وان
قال الشيخ أي في شرح الروض الشرط بالسكون الزام الشيء والزامه لا العلامة وان عبر به بعضهم فانها
انما هي معنى الشرط بالفتح اهـ فلهذا بحسب ما فهمه من كلامهم ولم أره لغيره اهـ وعبارة حل قوله
بالزام الشيء أي من جهة الشارط والالتزام من جهة المشروط عليه فالشارع مثلاً علق صحة الصلاة على
ما سبقت من الشروط كأنه قال اذا وجدت هذه الشروط صحّت الصلاة فالزم المكلف اذا أراد الدخول
في الصلاة أن يكون بذلك والمكلف التزم بذلك (قوله ما يلزم) أي خارج عن الماهية يلزم الخ فلا يدخل
في التعريف الركن لانه داخل في الماهية (قوله يلزم من عدمه العدم) خرج به المانع وقوله
ولا يلزم من وجوده وجود خرج السبب وقوله ولا عدم خرج المانع بالنظر لطرفه الاول وهو ما يلزم
من وجوده العدم وخروجه اولاً بالنظر لطرفه الثاني وهو لا يلزم من عدمه وجود ولا عدم قال بعضهم
ولا حاجة لقوله لذاته لان لزوم الوجود في اقتران الشرط بالسبب ولزوم العدم في اقترانه بالمانع انما
هو لوجود السبب في الاول والمانع في الثاني لالذات الشرط كما في حواشي جمع الجوامع وهو قيد لادخال
الشرط المقترن بالسبب أو المانع الاول كقولان الحول مع ملك النصاب والثاني كقولانه المقترن بملك
النصاب مع الدين على القول بأنه مانع من وجوب الزكاة قال ع ش قوله لذاته راجع لكل من قوله ما
يلزم من عدمه العدم وقوله ولا يلزم من وجوده الخ (قوله فشرط الخ) بين به معنى ما في الترجمة
أي اذا أردت بيان الشروط المبوبة طافهسي ما يتوقف عليها صحة الصلاة الخ والتعريف الاول عام
لكل شرط وما عبارة عن خارج عن الماهية فيخرج الركن فقوله وليست منها مستدرك على تفسير
ما بما ذكر كما اشار له ع ش والضمير في ليست عائد على ما لان معناها أمور خارجة عن الماهية وان
فسر ما بأمر فقط احتيج لقوله وليست منها (قوله بالا كتفاء عن الاسلام الخ) والال كانت عشرة
وانما اكتفي به لان طهر الحدث يستلزمه وفيه أن الشرط انما هو كون الانسان متطهراً وهذا قد
يتصف به الكافر كمن توشأ ثم ارتد فانا نحكم ببقاء طهره ويمكن ان يجاب بأن المراد بطهر الحدث
التطهير بالفعل وهو يلزمه الاسلام وليس المراد به التطهير حتى يرد ما ذكر حل وفيه ان الشرط كونه
متطهراً لا التطهير بالفعل تأمل وقوله ويجعل انتفاء المانع شرطاً والال كانت ستة وأل في المانع للجنس
أي يجعل انتفاء الموانع شرطاً وقد عدّها ثلاثة بعد اذهي انتفا آت ثلاثة فهي شروط ثلاثة أو لها ترك
النطق ثانياً ترك زيادة ركن فعلي عمداً وترك فعل خفي أو أكثر من غير جنسها وثالثها ترك مقطر وأكل
كثيراً أو باكره تأمل (قوله تجوزا) أي لان مفهوم الشرط وجودي ومفهوم المانع عدي هذا
ما ظهر بعد التوقف والسؤال من الناس اهـ زي وقوله ومفهوم المانع أي انتفاء المانع لان الكلام
في انتفائه لافيه والاف هو أي المانع وجودي لانه الوصف الظاهر المنضبط المعترف بقيض الحكم وقوله
تجوزا أي مجازاً بالاستعارة المصروفة حيث شبه انتفاء المانع بالشرط في توقف صحة الصلاة على كل منهما
واستعير لفظ الشرط لانتفاء المانع (قوله على ما في المجموع) متعلق بمحذوف أي بناء على ما في
المجموع من عدمه شرطاً شيخنا (قوله على ما مال اليه الرافي) أي من عد الموانع أي انتفائها
شرطاً حقيقية لانه لا يشترط كون الشرط وجودياً (قوله أحدها) كتب العلامة الشوري ما نصه
شرط الصلاة مبتدأ أخبره محذوف تقديره تسعة وقوله وهي تسعة بيان له أي دليل عليه وليس خبراً لانه
قرن بالواو والجملة الخبرية لا تقتزن بها وليس الخبر قوله معرفة تفرقت الخ لانه قدر له مبتدأ وهو قوله أحدها
الخ وليس قوله جمع شرط خبره لانه لا دليل عليه بل هو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي جمع شرط ح ف
وانظر حكمة تغيير اعراب المتن عما كان متبادراً منه فتأمل اهـ أقول ويمكن الجواب بأنه انما فعل

ما يلزم من عدمه العدم
ولا يلزم من وجوده
وجود ولا عدم لذاته
فشرط الصلاة ما يتوقف
عليها صحة الصلاة وليست
منها وهي تسعة بالا كتفاء
عن الاسلام بطهر الحدث
ويجعل انتفاء المانع شرطاً
تجوزاً على ما في المجموع
وحقيقة على ما مال اليه
الرافي أحدها

(معرفة) دخول (وقت) يقيناً وظناً فمن صلى بدونها لم تصح صلاته وإن وقعت في الوقت (و) ثانيها (توجه) للقبلة وقد تقدم بيانه مع ما قبله في كتاب الصلاة (و) ثالثها (ستر عورة) ولو خالياً في ظلمة (بما) أي (٢٣٣) بحرم (يمنع إدراك لونها من أعلى

أو جوانب) لها من أسفلها فلورؤيت من ذيله كأن كان بعلو الرائي أسفل لم يضر ذلك (ولو) سترها (بطين ونحو ماء كدر) كماء صاف متراكم بخضرة فعلم أنه يجب التطين أو نحوه

(قوله إلا أن كانت عليه فائنة ولم يلاحظ الخ) لا معنى لهذا الاستثناء لأن محله على ظن دخول الوقت بالاجتهاد والفرض هنا أنه لم يظنه فكان الأولى حذفه أهـ سنواني (قوله ولم يلاحظ صاحبة الوقت الخ) بل وإن لاحظها أخذ من مسألة من صلى ستين سنة يصلي الصبح على النجم مثلاً ثم بان خطؤه فإن كل صلاة تقع قضاء عما قبلها فلم يبق عليه الا فرض واحد أهـ (قوله رجه الله وتوجه للقبلة) والمراد عينها بحسب الاسم لا بحسب الحقيقة وبه يزول ما استشكلوه من الصف الطويل أهـ وراجع العبادي على أبي شجاع في هذا الشرط

(قوله رجه الله ستر عورة) ولو تعارض الستر عليه والقيام فالظاهر مراعاة الستر وقد نقل عن فتاوى مروي وشهد له ما تقدم من مراعاة الاستقبال لو تعارض

ذلك دفعا لما أورد على مثل عبارته مما أخبر فيه بمتعاطفات عن جمع من أنه لا يصح الاخبار بواحد منها لعدم التطابق بين المبتدأ والخبر لأنه إذا قيل هنا معرفة وقت خبر وما بعده معطوف عليه لم يستقم واجيب عنه بأنه يعتبر العطف سابقا على الربط فيقدر المعرفة وما بعده إلى آخر التسعة متقدما ثم يوقع الربط بينها وبين المبتدأ وأورد عليه أن كل واحد من المتعاطفات حيث تدجز من الخبر والجزء لا أعراب له فتبقى الكلمات كالاسماء قبل التركيب ليس لها حركة مخصوصة ينطق بها فيسه وأجيب عنه بأنها أعرابت بأعراب الجملة مجازا بأعطاء مال لكل لاجزائه فتخلص الشارح من ذلك بما فعله لسكن فيما ذكره الشوري شيء وهو أنه إذا جعل الخبر محذوفاً وتقديره تسعة لم يظهر لقوله بعد وهي تسعة فائدة لأن البيان إنما يكون لما فيه خفاء وبالجملة فالأظهر أن يقول المصنف باب في بيان شروط الصلاة وهي تسعة ع ش (قوله معرفة) المراد بالمعرفة هنا مطلق الإدراك ايصح جعلها شاملة لليقين والظن والاختصاص لادراك الجازم وهو لا يشمل الظن ففيه استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه حل ع ش (قوله يقيناً) حال من المعرفة برماوى (قوله أو ظناً) أي ناشئاً عن اجتهاد بأن اجتهاد لنحو غم م (قوله لم تصح صلاته) أي أن كان قادراً والاصل حرمة الوقت شوري (قوله وإن وقعت في الوقت) إلا أن كانت عليه فائنة ولم يلاحظ صاحبة الوقت فانها تصح وتقع عن انقضاء حل قال س ل قوله وإن وقعت في الوقت ويفارق ما قالوه في الصوم الواجب من أنه لو أفطر من غير اجتهاد حرم عليه ثم إن تبين أن فطره وقع بعد الغروب صح صومه بان الصلاة تتوقف على نية ولا كذلك الفطر (قوله وقد تقدم بيانه الخ) وذكرهما هنا مع بقية الشروط (قوله ستر عورة) أي عند القدرة فإن عجز عنه صلى عارياً وأمر ركوعه وسجوده ولا إعادة عليه شرح م ر وقوله صلى عارياً أي الفرائض والسنن ولا يحرم رؤيته لها في هذه الحالة فلا يكلف غض بصره ع ش على م ر (قوله ولو خالياً الخ) للتعميم (قوله بمنع إدراك لونها) أي لمعتدل البصر عادة كفاي نظاره ع ش فلا يضر ما يحكى حجمها كسر أو بل ضيقة وإن كان مكررها للمرأة والخنثى وخلاف الأولى للرجل ولا يكفي ما يحكى لونها بأن يعرف معها نحو بياضها من سوادها كزجاج وقف فيه ومهلهل النسج والمراد بقوله بمنع إدراك لونها أي في مجلس التخاطب كفاي سم قال ع ش على م ر وهو يقتضي أن ما يمنع في مجلس التخاطب وكان بحيث لو تأمل الناظر فيه مع زيادة القرب للصلى جد الأدرك لون بشرته لا يضر ولورؤيت البشرة بواسطة شمس أو نار وكانت بحيث لا ترى بدون تلك الوساطة لم يضر (قوله أي بحرم) خرج الألوان فلا يكتفى بها وكذلك الظلمة وبهذا اندفع اليراد عنه وعن أصله زى (قوله لم يضر ذلك) وكذا الورؤيت حال سجوده كفاي حج (قوله ولو سترها) أي ولو كان سترها الخ بلفظ المصدر وهو بسكون التاء وضم الراء اسم كان المقدرة أي ولو كان سترها كائناً بطين والغاية للرد (قوله ونحو ماء كدر) والحاصل أنه متى قدر على اتمام الركوع والسجود في الماء من غير مشقة لا تحتل عادة وجب عليه ذلك أوفى لسط كذلك وجب أي بشرط أن لا يأتى بثلاث خطوات متوالية كفاي ع ش على م ر نقلا عن سم فإن حصل له بالخروج مشقة خير بين أن يصلى على الشط عارياً أو في الماء ثم يخرج إلى الشط لركوعه وسجوده وأما صلاة الجنائز والصلاة بالإيماء فلا يأتى فيهما هذا التفصيل أهـ حل وسم ع ش (قوله فعلم) أي من الاتيان بلوهذا ما ظهر أهـ زى أي فلم يخل به المصنف من كلام الاصل بل ذكره ضمناً (قوله أنه يجب

(٣٠ - (بحري) - اول) مع القيام لعدم سقوطه بحال مع القدرة بخلاف القيام فإنه يسقط في النافلة مع القدرة أهـ ع ش على م ر (قوله ومهلهل النسج) ويجب عايه لبس المهلهل عند فقد غيره لأنه يستر بعض العورة أهـ سم

على فاقد الثوب ونحوه وأنه لو كان بحيث ترى عورته من طوقه في ركوع أو غيره بطلت عندهما فليززه أو يشد وسطه ونحوه من زيادتي (وعورة رجل) حرا كان أو غيره (ومن بهارقي) ولو مبعضة (ما بين سروركة) لخبر البهقي وإذا زوج أحدكم أمته عبده أو أجنبيته فلا تنظر الأمة إلى عورته والعورة ما بين السروركة والركبة وقيس بالرجل من بهارقي بجامع أن رأس كل منهما ليس بعورة وتعتبر بذلك أعم من تعينه بالأمة (و) عورة (حرة غير وجه وكفين) ظهر أو بطن إلى الكوعين لقوله تعالى

(قوله عامة في الصلاة وغيرها) أي وعامة أيضا للأحد وغيره ولا بد منه حتى يظهر قوله لكن يرد الخ أي لأن لا يراد على هذه الزيادة أي وعلى هذا الحاجة إلى القياس كما يفيد ما بعده (قوله وهي عورة الأحد) أي عامة للصلاة وخارجها والاحتياج لقياس الصلاة على نظر المحارم (قوله) الحاجة إليه لأن لفظ (العورة عام الخ) فيه أن هذا العموم ممنوع بدليل قوله في القولة التي قبل هذه لكن يرد عليه أن المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت عينا إلى آخر ما قاله فتأمل

(الخ) أي ويجوز مع وجود الثوب على المعتمد خلافا لما قد يتوهم شوبري وهل يجب تقديم التطين على الثوب الحرير أو لا فيه نظر وقد يقال إن أزرى بالمطين أو لم يندفع عنه به أذى نحو سوا أو برد لم يجب تقديمه والأوجب شوبري ويقدم المتنحس على الحرير خارج الصلاة عند عدم رطوبة فيما يظهر (قوله على فاقد الثوب ونحوه) ولو خارج الصلاة ويظهر أن يعتبر في محل فقد هما ما قيل في فقد الماء في التيمم برماوي (قوله وأنه الخ) هذا علم من قوله من أعلى وجواب (قوله بطلت عندهما) أما قبلهما فلا تبطل وفائده تظهر في محبة الاقتداء به وفيما إذا ألقى عليه شيء بعد إحرامه شرح مر ومحل عدم البطلان قبلهما إذ لم تر بالفعل فإن رآها هو أو غيره قبلهما بطلت فالخاصل أنها متى رويت بالفعل من طوقه ونحوه بطلت صلاته ولا فرق بين الضيق والواسع وإنما التفصيل بينهما عند عدم الرؤية بالفعل في الضيق لا ضرر وفي الواسع تبطل عند الركوع أو السجود لا قبلهما ويكفي ستر ذلك ولو بالحجته حل ولو كان أعمى وأدخل رأسه في جيب قميصه الضيق بحيث لو كان بصيرا لراى عورته لم يضر عيش على مر (قوله وعورة رجل) المراد به ما قبل المرأة فيدخل الصبي ولو غير مميز وتظهر فائده في طوافه إذا أحرم عنه وليه برماوي (قوله ولو مبعضة) أخذها غاية لأنها الزائدة على ما في الأصل لا للخلاف لجريانه في الأمة مطلقا ونبه على زيادتها بقوله الآتي وتعتبر بذلك أعم والأولى أن يقال أخذها غاية للرد على من قال يجب في المبعضة ستر جميع البدن تغليباً للحرية وعبرة الاستنوى ومن بعضها رقيق كالامة كافي الخاوي ومحمده قاله في شرح المذهب اه بحر وفه ع ش وقول ع ش لجريانه في الأمة مطلقا لأن عندنا قولاً بأن عورتها جميع بدنهما عدا وجهها وكفيها ورأسها كما يقول به الحنفية (قوله ما بين سروركة) شعرا وبشرافوطال الشعر من العانة إلى أن جاوز الركبة وجب ستره ولو تدلت سلعة في العورة كاثنيين وجاوزت ما ذكر وجب سترها من أعلى وجواب لا من أسفلها حل قال سم قوله ما بين سروركة سروركة خرج نفس السروركة لكن يجب ستر جزء منهما ليتحقق ستر العورة (قوله وإذا زوج الخ) ذكر الواد يدل على أنه تقدم شيء تكون عاطفة عليه فانظره وعبرة مر إذا زوج بلا ذكر الواد وهي ظاهرة (قوله إلى عورته) أي الأحد (قوله والعورة الخ) من تنمة الحديث وانظر وجه دلالة الحديث على المدعى الذي هو العورة في الصلاة والحديث لا يدل على كون العورة في الصلاة بل هي بالنظر للمحارم بدليل السياق وأجيب بأن العورة في قوله والعورة عامة في الصلاة وغيرها بدليل إعادتها بالاسم الظاهر والقصر على أحدهما يحتاج لدليل لكن يرد عليه أن المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت عينا وأيضاً في قوله والعورة العهد والعهد العورة المتقدمة وهي عورة الأحد فالظاهر أن القياس صحيح هذين الأمرين تأمل (قوله وقيس بالرجل الخ) لا حاجة إليه لأن لفظ العورة عام يشمل الرجل وغيره والآن في الحرة خرجت منه بدليل آخر وأبقى هذا العام بالنسبة للرجل والأمة على حاله شوبري وبدل على هذا الاظهار في مقام الاضمار (قوله بجامع أن رأس كل منهما ليس بعورة) أي في الصلاة وهذا بانفاق لأن المخالف بوجوب زيادة على ما صرف في ستر باقي البدن غير الرأس وعبرة مر وكل رجل الأمة في الأصح والثاني عورتها كالخرة الرأسها اه أي عورتها ماعدا وجهها وكفيها ورأسها فردد عليه الشارح بقياسها على الرجل وأتى له بجامع بينهما وفيه أن هذا ليس علة للحكم حتى يصح جملة جامعاً وأجيب بأنه من قياس الشبه في الجملة كقياس البغال على الخيل في عدم وجوب الزكاة لمن قياس العلة وأيضاً فهو جامع اقناعي يقتنع به الخصم وهو الحنفية لأنه يقول إن الأمة كالخرة في الصلاة لرأسها فنقول له قياسها على الرجل هذا الجامع الذي تسلمه أولى (قوله غير وجهه وكفين) شمل ما لو كان الثوب ساتراً لجميع القدمين وليس مماساً للبطن القدم فيكفي الستر به لكون الأرض

تمنع ادراك باطن القدم فلا تكف لبس نحو خف خلافا لما توهمه بعض ضعفة الطلبة ليكن يجب
 تحريها في سجودها عن ارتفاع الثوب عن باطن القدم فانه مبطل فتنبه له ع ش على مر (قوله
 ولا يبدن زينتهن) أي محل زينتهن بدليل الاستثناء لأن الزينة ما يزين به كالثياب ونحوها وقوله الا
 مظهر منها أي من محلها وانظر وجه دلالة الآية على المدعى الذي هو كون العورة في الصلاة غير الوجه
 والكفين وقوله لأن الحاجة إلح قد يقال الحاجة تدعو إلى إبرازها خارج الصلاة وأما في الصلاة فلا
 حاجة اليه ويمكن ان يحجب بأنه لم يدل الدليل على ان عورة الأنثى بالنسبة للأجانب جميع بدنهن وبالنسبة
 للمحارم ما بين سترهن وأوركتهن أي ان تكون الآية واردة في شأن الصلاة تأمل (قوله الاماظهر) أي
 ما غلب ظهوره فاندفع ما يقال كيف يبدن مظهر مع انه ظاهر لأن المعنى الاماظهر فيبدنه وللحرة أربع
 عورات فعند الأجانب جميع البدن وعند المحارم والخلوة ما بين السرة والركبة وعند النساء الكافرات
 ما لا يبدن وعند المهنة وفي الصلاة ما ذكره الشارح (قوله رقا) لا حاجة اليه حل لأن الخنثى الرقيق
 لا تختلف عورته بالذكورة والأنوثة فلا يحتاج إلى قوله وخنثى كأثني رقا بل هو مثل الرجل الرقيق أيضا
 شيخنا (قوله لم تصح صلاته) ولو انكشف بعض بدنه ولو ساعد ما بين السرة والركبة في أثناء صلاته
 بطلت ع ش وما صرحوا به في الجمعة من ان العدد لو كل بخنثى لم تنعقد للشك وان انعقدت بالعدد
 المعتبر وخنثى زائد عليه ثم بطلت صلاة واحد وكل العدد بالخنثى لم تبطل الصلاة لانهما لا انعقاد
 وشك كذا في البطلان والأصل عدمه غير وارد هنا لأن الشك هنا في شرط راجع إلى ذات المصلي وهو
 السرة وشم شك راجع لغيره وهو العدد ويغتر فيه ما لا يغتر في الذات شرح مر خلافا للخطيب
 القائل بأنه اذا انكشف في الأثناء بعض عورته سوى ما بين السرة والركبة وقد أحرم ساتر الجميع عورة
 الحرة صحت صلاته قياسا على ما في الجمعة والقول بعدم الصحة مفروض فيما اذا اقتصر ابتداء على ستر
 ما بين السرة والركبة فهذا هو الجمع الذي جمع به الشيخ الخطيب قال زى وضعف شيخنا مر هذا
 الجمع واعتمد البطلان مطلقا وقال زى ولست اعمه نحن مع الذي جمع والجمع أولى من التضعيف (قوله
 وله ستر بعضها) أي جواز ان كان فاقد للستر أو نخرقت وأمكنه ترفيعها وجوب بان لم يمكنه ترفيعها
 فاستعمل الجواز في المعنى لا عم اه شيخنا فلو تعارض عليه الستر ووضع اليد في السجود قال شيخنا
 البلقيني يقدم الستر لأنه متفق عليه عند الشيخين ووضع اليد في السجود مختلف فيه عندهما ومراعاة
 المتفق عليه أولى وخالف في ذلك شيخنا مر فقال يقدم السجود لأنه الآن عاجز شرعا عن الستر لأمر
 الشارع له بوضع اليد في السجود على الأرض اه زى ولأنه ركن وهو محتاط فيه أكثر من غيره
 وقال العلامة حج وخ ط يتخير بينهما لانه تعارض عليه واجبان برماوى (قوله فان وجد كافيته)
 تفرع على وجوب ستر البعض ولو عبر بالاول كان أولى لأن هذا الحكم لم يعلم بمقابله ع ش على
 مر (قوله أي بعضها) بالجر تفسير للضمير أي كافي بعضها وقوله قدم سواتيه أي وجوبا (قوله أي قبله
 ودبره) والمراد منهما الناقض منه للوضوء مر نخرج بالقبل والدبر غيرهما ومن أخير الاثنين
 والالبيان ع ش (قوله لأنه متوجه) قضية التعليل الأول اختصاص ذلك بالصلاة وإثبات عدمه وهو
 الأوجه زى وانظر لو تنفل صوب مقصده فهل يقال هو قبلة أو لا الظاهر الثاني لشرف القبلة فليراجع
 ثم رأيت شيخنا زى قرر وجوب تقديم القبلة ولو خارج الصلاة على الراجح وصرح به حج ونقله
 الشيخ في الحواشي عن شيخنا وهو قضية التعليل الثاني في كلام الشارح شوري (قوله وهو من
 زيادتي) ولم يذكره الأصل لكونه غير مختص بالصلاة بل يجري في غيرها كالوضوء فكان الأنسب
 ذكره في الوضوء وحاله ما هنا عليه (قوله ان اعتقدها كلها فرضا) ولو عالم على الأوجه شوري (قوله

ولا يبدن زينتهن الاماظهر
 منها وهو مفسر بالوجه
 والكفين وانما لم يكونا
 عورة لأن الحاجة تدعو
 إلى إبرازهما (وخنثى كأثني)
 رقا وحريه وهذا من زيادتي
 فلو اقتصر الخنثى الحر على
 ستر ما بين سترته وركبته لم
 تصح صلاته (وله) أي للمصلي
 (ستر بعضها بيد) حصول
 مقصود الستر (فان وجد
 كافيته) أي بعضها (قدم)
 وجوبا (سواتيه) أي قبله
 ودبره لأنهما ما أخش من
 غيرهما وسما سواتين
 لأن انكشافهما يسوء
 صاحبهما (ثم) ان لم يكفهما
 قدم (قبله) لأنه متوجه به
 للقبلة فكان ستره أهم تعظيما
 لها ولأن الدبر مستور غالبا
 بالالبيان (و) رابعها وهو
 من زيادتي (علم بكيفيتها)
 أي الصلاة بأن يعلم فرضيتها
 ويميز فروضها من ستمها ثم
 ان اعتقدها كلها فرضا أو
 (قوله رجه الله ستر بعضها
 بيد) أي ولو يد غيره وان
 حرم اه محلى أي ماعدا
 باطنها في السواة اه

بعضها ولم يميز وكان عاميا ولم يقصد نفلا بفرض صحته (و) خامسها (طهر حدث) عند القدرة فلا تنعقد صلاة محدث (فان سبقه) الحدث بعد احرامه متطهرا (بطالت) صلاته ابطلان طهارته كالتعمده (وتبطل) أيضا (بمناف) لها (عرض) كاتهاء مدة خف وتنجس ثوب أو بدن بما لا يعنى عنه (لا) ان عرض (بلا) تقصير) من المصلى كأن كشفت الريح عورته أو وقع على ثوبه نجس رطب أو يابس (ودفعه حالا) بان ستر العورة وألقى الثوب في الرطب ونفضه في اليابس فلا تبطل ويغتفر هذا العارض اليسير

(قوله لم تنعقد لتقصيره) ولا يقال بالانقضاء لا مكان الغسل فيه لأننا نقول الغسل قبلها أي المدة أي قبل انقضائها غير مقيد بعدم الحدث وبعدها قد تقدمه الحدث ومع فراغ المدة لا بد من تقدير سبق حدث حتى يزول بالغسل اه سم بالمعنى (قوله كان كشفت الريح) ولو تكرر كشف الريح وتوالى بحيث احتاج في السترلى حركات كثيرة بطلت للندرة اه سم

وكان عاميا) والمراد بالعامي من لم يحصل من الفقه شيئا مهتدي به الى الباقي ويستفاد من كلام المجموع أن المراد به هنا من لم يميز فرائض صلاته من سننها وأن العالم من يميز ذلك مر ع ش وقوله هنا أي وأما في غير ما هنا فهو ما تقدم من أنه من لم يحصل الخ قال حل وحينئذ يكون قوله وكان عاميا ضائعا لافئدة في ذكره وقرر شيخنا ح ف ان المراد بالعامي هنا من لم يشتغل بالعلم زمناتقضى العادة بأن يميز فيه بين الفرض والنفل وبالعالم من اشتغل بالعلم زمناتقضى العدة فيه بأن يميز الفرض والنفل (قوله) ولم يقصد نفلا بفرض) حق العبارة ولم يقصد بفرض نفلا أي لم يقصد الفرض نفلا أي لم يعتقده اياه ففعل في العبارة قلبا اه شيخنا (قوله عند القدرة) اعتبارا لقدرة ليس خاصا بما ذكر بل هو معتبر في جميع الشروط ع ش فلينظر ما حكمه ذكره فيه فقط (قوله متطهرا) ليس بقيد أيضا بل مثله فاقد الطهورين (قوله فان سبقه الحدث) ليس بقيد وقيد به لأنه محل الخلاف وهو مقابل لقوله فلا تنعقد صلاة محدث وعبارة مر فلوم يكن متطهرا عند احرامه لم تنعقد صلاته وان أحرم متطهرا ثم أحدث نظر فان سبقه الخ ثم قال وفي القديم ونسب للمحدثين ومعنى البناء أن يعود الى الركن الذي سبقه الحدث فيه ويجب تقليل الزمن والافعال قدر الامكان ولا يجب عليه البدار الخارج عن العادة فلو كان للمسجد بابان فسلك الأبعد بطالت صلاته وليس له بعد طهارته العود الى موضعه الذي كان يصلي فيه مالم يكن اماما لم يستخلف أو أموا ما يبنى فضيلة الجماعة اه (قوله كاتهاء مدة خف) أي وقد أحرم وبقى من المدة ما يسع صلاته تامة فلو افتتحها عالما بأن ما بقي من المدة لا يسعها لم تنعقد لتقصيره حيث شرع فيها مع عدم إمكان صحتها حل (قوله وتنجس ثوب الخ) وعبارة سم على أبي شعجاع حتى لو مس ثوبه أو بدنه نجسا أو متنجسا بطالت صلاته وان فارقه حالا بخلاف ما لو مسه غيره بالمتنجس منه فتباعد عنه حالا اه بحروفه وهل مثل ذلك ما لو كشف غيره عورته بغير ذنه فسترها حالا بل أولى بعدم البطلان لأن الصلاة عود صحتها مع انكشاف العورة من غير إعادة بخلافها مع النجاسة وقد يفرق بأن الابتلاء بمساسة النجاسة من غير ما كثر بخلاف كشف العورة من الغير فانه لا يعم الابتلاء به فليتنامل وأقول الاقرب عدم الفرق للمعذر في الجميع ع ش (قوله كأن كشفت الريح) أو كشفها آدمي أو حيوان كما هو ظاهر حل وقال شيخنا عبد ربه أو كشفها آدمي أي غير مميز أما المميز فتبطل اه ومثله في ع ش على مر تقلا عن سم قال ويوجه ذلك بأن له قصدا فبعد الحاقه بالريح بخلاف غير المميز فانه لم يكن له قصد أمكن الحاقه به هذا ونقل عن شيخنا زى الضرر في غير المميز وعمله بندرة ذلك في الصلاة فابرجع أقول وهو قياس ما قالوه في الانحراف عن القبلة مكرها فانه يضر وان عاد حالا وعملوه بندرة الاكره في الصلاة فاعتقده اه بحروفه وقرر شيخنا ح ف ان الريح قيد معتبر على الاعتماد فيضرا لآدمي ولو غير مميز وكذا الهيمة (قوله ودفعه حالا) قد يؤخذ من هذا أنه لو دفعه شخص وهو في الصلاة بجنبه فأحرقه عن القبلة ثم عاد حالا لا يضر وأي فرق بينه وبين ما لو كشف عورته آدمي فسترها حالا بخلاف ما لو أكره على عدم استقبال القبلة فانه يضر لان الاكره نادر حل (قوله وألقى الثوب) أي في غير المسجد مالم يضق الوقت والألقاء فيه حرمة الوقت وان لم تنجس المسجد فان نحي اليابس بكفه أو عود بيده بطالت صلاته كما علم بما يأتي وأفقي والشيخنا فيما وصلى على نحو ثوب متنجس الاسفل ورجله مبتلة ثم رفعها فارتفع معها الثوب لالتصاقه بها أنه ان انفصل عن رجله فوراً ولو بتحرر يكها صحت صلاته والابطال حل وعبارة سم قوله وألقى الثوب الخ لعمل صورة القاء الثوب في الرطب أن يدفع الثوب من مكان ظاهر منه الى أن يسقط ولا يرفعه بيده ولا يقبضه بيده ويجزئه لان ذلك حل

بالحمول والملاقى أعم ومن
تعييره بالشوب والمكان
وان فهم المراد مما يأتى
(ولو نجس) بفتح الجيم
وكسرها (بعض شئ منها)
أى من الثلاثة (وجهل)
ذلك البعض فى جميع الشئ
(وجب غسل كله) لتصح
صلاته معه اذ الاصل بقاء
النجاسة ما بقى جزء منه بلا
غسل وعلم بذلك انه لو ظن
باجتهاد طرفا من ذلك
نجسا لم يكف غسله لان
الواحد ليس محلا للاجتهاد
بل يجب غسل الجميع حتى
لو تنجس أحد كمين وجهه
وجب غسلهما فلو فصلهما
أو أحدهما كفاه غسل
ما ظن نجاسته بالا جتهاد
كالثوبين ولو كان النجس
فى مقدم الثوب مثلا وجعل
محله وجب غسل مقدمه
فقط (ولو غسل بعض
نجس) كشوب (ثم) غسل
(باقيه) فان غسل مع
مجاوره) مما غسل أولا
(طهر) كله (والا) بان
غسل دون مجاوره (فغير
المجاور) يطهر والمجاور
نجس لملاقاته وهو رطب
للنجس وانما لم يتنجس
بالمجاور مجاوره الرطب
وهكذا لان نجاسة المجاور
لا تتعدى الى ما بعده
كالسمن الجامد يتنجس

للنجاسة واعل صورة نفذه فى الياس أن يميل محل النجاسة حتى تسقط أو يضع اصبعه على جزء طاهر
من ثوبه ويدفعه الى أن يسقط أو الموقوف على محلها وجرا أو رفعه فهو حامل لها فليتأمل اه سم
(قوله طهر نجس) بفتح النون والجيم وبكسرهما وفتح النون وكسرها مع اسكان الجيم ففيه
أربع لغات ويجب طهره ولو داخل فيه أو أذنه أو عينه وانما لم يجب غسل ذلك فى الجنابة لغاظ النجاسة
تدبر برماوى (قوله وتعييرى بالحمول الخ) لأن المحمول يشمل غير الثوب والملاقى يشمل نحو
السقف وقوله وان فهم المراد وهو العموم مما يأتى فى قوله ولا تصح صلاة نحو قاض الخ فانه يفهم منه أن
الثوب والمكان فى كلام الاصل هنا ليس بقيد (قوله بفتح الجيم وكسرها) أى وضعها ومضارعه
بالضم والفتح فقط اه شورى (قوله وجب غسل كله) محله فى المكان ان لم يزد على قدره موضع
صلاته فان زاد عليه لم يجب غسل الكل بل له أن يصلى فى جانب منه وقال قل على الجلال وله أن يصلى
فى كله الا قدر موضع النجاسة اه وانظر هل يجتهد فى ذلك أولا والجواب انه ان نزع المكان سن
الاجتهاد والاوجب كما صرح به البراوى ولورأينا فى ثوب من يريد الصلاة نجاسة لا يعلم بها وجب
عائنا اعلامه لان الامر بالمعروف لا يتوقف على العصيان قاله ابن عبيد السلام وبه أفنى الحناطى كما لو
رأينا صبيائزى بصبية فانه يجب علينا المنع شرح م ر قال ع ش ينبغى أن محل ذلك حيث كانت
تتمنع من صحة الصلاة عنده وعائنا بذلك والا فلا يجوز كونه صلى مع علمه بذلك لعدم اعتقاده البطلان
(قوله اذ الاصل الخ) وانما لم يتنجس مامسه لعدم تيقن تنجس محل الاصابة شرح م ر (قوله ولو
غسل الخ) أنت خير بان محل هذا باب النجاسة فذكره هنا استطراد وكذا قوله ولو نجس بعض شئ
الخ تأمل (قوله مما غسل) حال من مجاوره (قوله فغير المجاور) محله اذا كانت النجاسة محقة
فلو تنجس بعض الثوب واشتبه فغسل نصفه ثم باقيه طهر كله وان لم يغسل المجاور لعدم تحقق نجاسة
البعض الذى غسل أولا ع ش على م ر وقال حل هذا كله أى قول المصنف فان غسل مع
مجاوره طهر الخ ان غسل بالصب عليه فى غير اناء فان غسله فى اناء بان وضع نصفه ثم صب عليه ما يغمره لم
يطهر حتى يغسله دفعة لان ما فى الاناء ملاق له البعض النجس وهو وارد على ماء قليل فينجسه وحيث
تنجس الماء لم يطهر المحل اه ويؤخذ من هذا التعليل أنه لو صب الماء على موضع من الثوب مرتفع
عن الاناء وانحسر عنه الماء حتى اجتمع فى الاناء ولم يصل الماء الى ما فوق المغسول من الثوب طهر ونقل
ذلك سم عن الشارح اه ع ش على م ر (قوله وانما لم يتنجس الخ) رد للقول الضعيف
القائل بانه لا يطهر مطلقا حتى يغسله دفعة لان الرطوبة تسرى كما فى شرح م ر (قوله لا تتعدى الى
ما بعده) انظر ما الفرق بين ما بعد المجاور حيث لا يتنجس وبين ما لاقى المجاور من خارج فانه يتنجس
كما هو ظاهر اه ابن الرافعة وقد يفرق بانه لو قيل بنجاسة غير المجاور لا تقتضى نجاسة مجاوره وهكذا
فيلزم عدم الحكم بطهارته مطلقا للازم له المشقة بخلاف المجاور لا يلزم على نجاسته ماذ كرفليتأمل
شورى (قوله كحل متصل) وحاصل مسألة شد الحبل انه ان وضع طرف الحبل على محل طاهر
وباقيه نجس بلا شد لم يضر أو على الطرف النجس ولو بلا شد ضرر مطلقا أو وضعه على طرفه الطاهر
وشده نظر فان لم ينجر بجره لم يضر والا ضر شورى فقوله طرف متصل بنجس سواء كان اتصاله به
على وجه الربط أم لا وسواء كان النجس ينجر بجره أم لا وخرج بقوله متصل بنجس مالو كان
الطرف الآخر متصلا بشئ طاهر وذلك الطاهر متصل بالنجس فيفصل ويقل ان كان ذلك النجس

منه ما حول النجاسة فقط وتعييرى ببعض أعم من تعييره بنصف (ولا تصح صلاة نحو قابض) كشاذ بيده أو نحوها (طرف) شئ كحبل
(متصل) ﴿قوله رحمه الله وطهر نجس﴾ فرع لو ضرر به عقرب فى الصلاة لم تبطل لانها تدخل سمها داخل البدن بان تغرز برتها داخله

وان تحركه بركته لعدم
جله ولو كان طرفه متصلا
بساجور كلب وهو ما يجعل
في عنقه أو بحمار به نجس
في محل آخر بطلت على
الاصح قال في المجموع ولو
حبس بمكان به نجس صلى
وتجافى عن النجس قدر
ما يمكنه ولا يجوز وضع
جهته بالارض بل ينحني
للسجود الى قدر لوزاد
عليه لاقى النجس ثم يعيد
ونحو من زيادتي (ولا يضر
نجس يحاذيه) لعدم
ملاقاته وقولي يحاذيه
أعم من قوله يحاذي صدره
في الركوع والسجود
(١) (ولو وصل عظمه)
بقيد زنده بقولي (الحاجة)
الى وصله (بنجس) من
عظم (لا يصلح) للوصل
(غيره)

(١) درس

وتفرغ السم وهو وان كان
نجسا لكن حصوله في
الداخل لا يبطل بخلاف
الحية فانها تاتي سمها على
ظاهر البدن وهو نجس
وتنجس ظاهر البدن
مبطل هكذا ذكره
واعتمد به مراره سم
(قوله رجه الله ولا يضر
نجس يحاذيه) وان كره
ولو سقفا وأما ما حيث عد

ينجس بركته المصلى واتصل الطرف الآخر بالمتصل به على وجه الربط ضرر وان لم ينجر بركته أو كان
الاتصال لاعلى وجه الربط لم يضر وقد أشار الشارح للمفهوم بقوله ولو كان طرفه متصلا بساجور كلب الخ
لكن كلامه فيه اجمال لعدم افادته للتفصيل المذكور هكذا استفاد من كلام شرح مر والشو برى
(قوله فلا يضر جعل طرفه الخ) مفهوم قوله نحو قابض وقوله ولو كان طرفه متصلا الخ مفهوم قوله
متصل بنجس وقوله بطلت أى ان كان مربوطا بالساجور أو الجار والافلا فالمفهوم فيه تفصيل فلا
يعترض بان حكم المفهوم موافق لحكم المنطوق مع أنه يجب أن يخالفه تأمل (قوله بساجور كلب)
أو بسفينة صغيرة تنجر بركته بخلاف الكبيرة التي لا تنجر بركته فاسها كالدار سواء كانت في بر أو بحر
خلافًا للسنوي شرح مر (قوله صلى) أى الفرض فقط ع ش أى و ليس لابسا لثوب طاهر
والا فرشه وصلى عاريا ولو بحضرة من يحرم نظرهم ويجب عليهم غض أبصارهم ولا إعادة شوبرى
وبرماوى (قوله ولا يجوز وضع جهته) مفهومه أنه يضع ركبتيه ويديه على الارض وليس مرادا
لانه يصدق عليه حينئذ أنه لاقى النجس ونقل عن فتاوى مر ما يوفقه ع ش (قوله ولو وصل)
أى المكاف المختار ولما ذكر ما يشترط في الصلاة من طهارة بدنه وملبوسه ونحوهما استثنى من ذلك
مسائل فكأنه قال ويستثنى من ذلك ما لو وصل الخ برماوى وعبارة حل ولو وصل أى معصوم اذ
غيره لا يأتى فيه التفصيل الا فى لان غير المعصوم متى وصله لغير حاجة يجب عليه النزاع مطلقا من ضررا
يبيح التيمم أو لا أى وان لزم عليه فوات نفسه لانه لما أهدر دمه لا يبالى بضرره فى حق الله تعالى اه
وهذا على كلام حجج والذي صرح به مر أنه لا فرق بين المعصوم وغيره وهو المعتمد ويستثنى
تارك الصلاة بعد أمر الامام فلا يجوز له الوصل بالنجس لقدرته على التوبة بالصلاة ع ش اطفئ حى
وحاصل مسألة الجبر أنه ان فعله مختار مع فقد الطاهر الصالح لم يجب نزعه وان لم يخف ضررا وان فعله مع
وجود الطاهر الصالح وجب نزعه الآن يخاف ضررا وان فعله مكرها لم يجب نزعه وان لم يخف ضررا
وكذا ان فعل به حال عدم تكليفه كصغره فلا يجب النزاع وان لم يخف ضررا وحيث وجب نزعه لم تصح
صلاته ولا طهارته مادام العظم النجس مكشوف لم يستتر وحيث لم يجب نزعه صح صلاته وطهارته ولم
ينجس الماء بمرووره على العظم ولو قبل اكتماله بالجلد والاعم ولا الرطب اذا لاقاه مر سم ومال
أيضا الى أنه لو جله أى من لم يجب عليه النزاع مصل لم تبطل صلاته وقياس المستعجم البطلان الا أن يفرق
بان العظم مع الوصل صار كالجزء فلا ينجس ملاقيه مطلقا كما تقدم بخلاف محل الاستجمار (فرع)
لو وشم الكافر نفسه ثم أسلم وجب عليه نزعه حجج شوبرى وعبارة زى وخياطة الجرح بخيط
نجس ودواؤه بدواء نجس كالخبر فى تفصيله المذكور وكذا الوشم والوشم غرز الابرة فى محال حتى يخرج
الدم ثم يوضع نحو نيلة عليه فيخضر اه وحاصله أنه ان فعله حال عدم التكليف كحالة الصغر والجنون
لا يجب عليه ازالته مطلقا وان فعله حال التكليف فان كان الحاجة لم تجب ازالته مطلقا والا فان خاف من
ازالته مخذورتيم لم تجب ازالته ومتى وجبت عليه ازالته لا يعنى عنه ولا تصح صلاته معه ح ف وأما
حكم كى الحصة فحاصله أنه ان قام غيرهما مقامها فى مداواة الجرح لم يعف عنها ولا تصح الصلاة مع جلها
وان لم يقم غيرهما مقامها صححت الصلاة ولا يضر انتفاخها وعظمها فى المحل مادامت الحاجة قائمة وبعد انتهاء
الحاجة يجب نزعه فان ترك ذلك من غير عذر ضرر ولا تصح صلاته برماوى وع ش (قوله عظمه)
أى لا ختمه وخشية مبيح تيمم ان لم يوصله شوبرى (قوله لا يصلح) أى وقت ارادته حتى لو صلح

غير

محاذياعرفالقلة ارتفاعه فى السقف وقلة البعد فى الامام اه مر سم (قوله فلا ينجس ملاقيه الخ)
الاولى فكان كانه حامل لطاهر (قوله رجه الله لا يصلح غيره) لعل مثله صلاحية عظم آدمى تأمل

هو أولى من قوله لفقد الطاهر (عذر) في ذلك فتصح صلاته معه (٢٣٨) قال في الروضة كاصلاها ولا يلزمه نزعها اذا وجد

الطاهر قال السبكي تبعا للإمام وغيره الا اذا لم يخف من النزع ضررا (والا) بان لم يحتج أو وجد صالحا غيره من غير آدمي (وجب) عليه (نزع) أي النجس وان اكتسى الحيا (ان أمن) من نزع (ضررا) يبيح التيمم ولم يمت) حله بحسب تعدي بحمله مع تمكنه من ازالته كوصل المرأة شعرها بشعر نجس فان امتنع لزم الحاكم نزعها لانه مما تدخله النجاسة كرد المغصوب فان لم يأمن ضررا أو مات قبل النزع لم يجب نزعها رعاية لخوف الضرر في الأول ولعدم الحاجة

(قوله رحمه الله فتصح صلاته) وكذا امامته كالمستحجر بجامع عدم لزوم الاعادة واصلاحه لتحمل القراءة ففارق الآدمي اه عميرة

(قوله الا اذا لم يخف من النزع الخ) قال عميرة بهامش شرح البهجة لك أن تحمل كلام السبكي ومن معه على ما اذا وجد عن قرب بحيث لم يلتئم الجلد عليها وكلام الشيخين على ما اذا حصل التثام ولم يكن في النزع ضرر فلا يكلف الازالة لعدم التعدي

غيره ولكن كان هذا أصح وأسرع إلى الجبر لم يجز الوصل به خلافا للسبكي ويقدم عظم الخنزير على السكب لان السكب أغلظ ويقدم غير المغلظ ولو كان بطي البرء على المغلظ ولو كان سريعا برماوى ملخصا وهذا يخالف ما تقدم في الطهارة في قياس الخنزير على السكب حيث قالوا في توجيه القياس لانه أسوأ حالا منه اذ لا يحل اقتناؤه بحال وأيضا فان الخنزير لم يقل أحد بجواز كل خلاف السكب ففيه قول بالجواز لبعض المالكية فالاصح أنه يقدم عظم السكب على عظم الخنزير ويقدم المغلظ على الآدمي حل (قوله هو أولى الخ) لان كلام الاصل يشمل الطاهر غير الصالح مع أنه لا يعتبر واجب عنه بان في كلامه صفة مقدرة أي لفقد الطاهر الصالح وعبرة ع ش وجه الاولوية ان قوله لفقد الطاهر يوهم أن الطاهر الذي لا يصلح للوصل يمنع من الوصل بالنجس وليس مرادا والمراد بفقده أن لا يقدر عليه بلامشقة لا تحتل عادة والظاهر أنه يجب عليه طلبه مما جوزه فيه سم وقوله أي سم يجب عليه طلبه الخ أي ولو بالسفر حيث لم نجس من السفر فساد العضو أو زيادة ضرره ع ش أي ولو كان فوق مسافة القصر وقوله ولا يلزمه نزعها اذا وجد الطاهر الصالح أي فيما اذا وصله لفقده وهو صالح للوصل حل (قوله الا اذا لم يخف من النزع ضررا) أي ضرر وبه فارت ما بعدها فانه مقيد شو برى ومع ذلك فهو ضعيف (قوله صالحا) وان كان دونه في الصلاحية خلافا لاسنوى حل (قوله غير آدمي) بخلاف الآدمي لا يجوز الوصل بعظمه أي حيث وجد غيره وان لم يكن محترما كالخربي والمرند م ر سم ع ش قال وينبغي ان محل الامتناع بعظم نفسه اذا أراد نقله الى غير محله لانه بانفصاله منه حصل له احترام وطلبت مواراته ع ش على م ر أما اذا وصل عظم يده مثلا في المحل الذي أبين منه فالظاهر الجواز اه قال رشيدى وفي حاشية الشيخ انه لو وصل عظمه بعظم أنثى ينتقض وضوءه وضوء غيره بمسه مادام العظم لم تحله الحياة ولم يكس باللحم وهو سهو لما مر في باب الحدث من أن العضو المفصول من الأنثى لا ينتقض مسه ولو سلمناه فكان ينبغي أن يقول لا يصح له وضوء مادام العظم المذكور كذلك لانه ماس له دائما اه بحروفه وقول المتن والاوجب نزعها المناسب للمقابلة أن يقول والا لم يعذر لسكن المقابلة باللازم لانه يلزم من وجوب النزع انه لا يعذر وقوله مع تمكنه من ازالته فلا يرد ما اذا لم يأمن ضررا أو مات فانه لا يجب النزع مع حله نجسا تعدي بحمله لانه غير متمكن من ازالته (قوله كوصل المرأة) مثاها الرجل سم وحاصله أن وصل المرأة شعرها بشعر نجس أو شعر آدمي حرام مطلقا سواء كان طاهرا أم نجسا من شعرها أو شعر غيرها باذن الزوج أو السيد أم لا وأما وصلها بشعر طاهر من غير آدمي فان أذن فيه الزوج أو السيد جاز والا فلا كما يؤخذ جميعه من م ر والشو برى وقوله من شعرها لانه بانفصاله منها صار محترما يجب مواراته ع ش على م ر ~~فرع~~ خضب الرجل لحيته البيضاء بالخناء جائز بل سنة وأما خضها بالسواد فهو حرام الا اذا كان لاجل الحرب لان سواد اللحية يدل على قوته وتنف الشعر الأبيض من اللحية مكر وه للحدث القدسي وهو الشيب نوري والنار نارى ولا أحرق نوري بنارى اه شيخنا ح ف وسجيني (قوله فان لم يأمن ضررا) بان خشى نحوشين أو بقاء برء وقوله لم يجب نزعها بل يحرم كفى الانوار وتصح صلاته معه بلا اعادة وتصح الصلاة عليه وغسله ولا ينجس ماء قليلا ولا ماء ولا رطبا اذا لم يكس لحا بالنسبة له وغيره حل وقيل يجب النزع من الميت اثلا ياتي الله وهو حامل نجاسة تعدي بحملها واعترض بأنه لا يجي على قول أهل السنة ان الله تعالى يعيد أجزاء الميت الأصلية جميعها حتى لو حرق وصارت رمادا وذريت في

بالوضع أولا (قوله رحمه الله من غير آدمي) فان لم يجد الا هو جاز الوصل به (قوله رحمه الله فان امتنع لزم الحاكم الخ) أي بعد اجبار الحاكم له اه شرح البهجة (قوله لانه بانفصاله منها صار الخ) فلا قيل بالجواز قياسا على وصل العضو بمكانه ويمكن الفرق بالحاجة وعدمها

الهواء وأجيب بان المراد ببلقائه نزوله في القبر فإنه في معنى لقائه اذ هو أول منزلة من منازل الآخرة وقيل
 المعاد من أجزائه مأمات عليه اه برماوى وهذا الجواب بعيد ومن ثم كان هذا القول ضعيفا و يفرق
 بينه وبين ذى القلفة المتعذر غسل ما تحتها بدون قطعها حيث قالوا لا تقطع اذ مأمات ويدفن من غير غسل
 وصلاة بان النجس الموصول به لكونه مقوما لعضو من الأدمى اغتفر فيه ما لم يغتفر في القلفة كذا قيل
 شوبرى ح ف (قوله لزوال التكليف) أى مع ما فيه من هتك حرمة الميت فلا يرد ما لو كان بيده
 نجاسة ومات تأمل شوبرى أى فإنه يجب زوالها لفقد الجزء الثانى من العلة وكذا لا يرد ما لو وصلت
 شعرها بشعر نجس أو شعر آدمى أو آدمية فإنه يجب زواله (قوله عن محل) أى عن أثر محل
 استحماره وكذا ما يلاقيه من الثوب ع ش (قوله في الصلاة) فلو أصاب ماء قليلا نجسه اه م
 (قوله ولو عرق) من باب تعب كما في المصباح أى ولم يجاوز الصفحة والحشفة والاوجب غسل المجاوز
 وهل المراد غسله فقط ولو اتصل بما فيه ماء وما لم يتصل والاوجب غسل الجميع قياس الاستنجاء بالأحجار
 وجوب غسل الجميع وهو الوجه شوبرى (قوله في حقه) فلو قبض في بدن مصل أو في ثوبه بطلت
 صلاته ومثله كل من كان به نجاسة وأفاد المصنف أن العفو مقيد بقيد كونه في الصلاة ومثلهما الطواف
 وفي حقه وهذا ان القيدان مجريان في سائر المعفوات كطين الشارع ودم البراغيث كما أفاده م ر وفي
 حقه متعلق بعنى وهو مطاق وقوله في الصلاة تعاق به بعد تقييده بقوله في حقه فاختلاف العامل بالاطلاق
 والتقييد فلا يلزم عليه تعاق حرفى جو بمعنى واحد بعامل واحد (قوله فلو جل أو قبض على يده)
 ومثل المستحمر كل ذى خبث آخر معفو عنه كدم البراغيث م ر زى ولو أمسك المستنجى بالماء
 مصليا مستحمر ا بطلت صلاة المستحمر أيضا لأن بعض بدنه متصل ببدن مستنجى بالماء وبعض بدنه
 متصل ببدن المستحمر فصديق عليه أنه متصل به فهو متصل بمصل بنجس وهو نفسه ولا ضرورة
 لاتصاله به ع ش على م قال الرشيدى هو في غاية السقوط اذ هو مغالطة اذ لا خفاء أن معنى كون
 الطاهر المتصل بالمصلى متصلا بنجس غير معفو عنه أنه غير معفو عنه بالنسبة للمصلى وهذا النجس معفو
 عنه بالنسبة اليه فلا نظر لكونه غير معفو عنه بالنسبة للمسك الذى هو منشأ التوهم (قوله فلو جل
 مستحمر الخ) بخلاف جل طاهر المنفرد ولوم من غير حاجة ولا نظر للخبث بباطنه لانه في معدنه الخلق
 مع وجود الحياة المؤثرة في دفعه كما في جوف المصلى لجله صلى الله عليه وسلم أمانة في صلاته وبهذا فارق
 جل المذبح والميت الطاهر الذى لم يظهر بباطنه ولو سمكا أو جردا أو يؤخذ من كون العفو في حقه حرمة
 بحامعة زوجته قبل استنجائه بالماء واستنجائها وأنه لا يلزمها حينئذ تمسكه كما أفنى به الوالد اه
 شرح م ر بل يحرم عليها (قوله هو أولى الخ) لان التعبير بالتعذر يقتضى أنه لا بد أن يتعذر
 الاحتراز أى لا يمكن أصلا وليس كذلك فان المدار على التعسر بان يمكن الاحتراز لكنه يعسر (قوله
 من طين شارع) أو مائه أى اذا وصل اليه ذلك وخرج به ما لو تلوخ كلب بطين الشارع وانتفض على
 انسان وما لورث السقاء على الارض النجسة أو رشه على ظهر كلب فطار منه شئ على شخص لم يعف
 عنه م ر سم والمراد به محل المرور وان لم يكن شارع ع ش م ر كده ليز الحسام وما حول الفساقى
 مما لا يعتاد تطهيره اه ع ش وخرج بالطين عين النجاسة اذ اتقنت في الطريق فلا يعفى عنها شرح
 م م لم نعمها كما قاله الزركشى واستوجه حجج عدم العفو حينئذ ويعفى عن طين الشارع وان
 مشى فيه حافيا فلا يجب عليه غسل رجليه بخلاف تراب المقبرة المنبوشة فلا يعفى الا عن قليله فقط ع ش
 على م ر بالمعنى وقوله فلا يجب عليه غسل رجليه وان انتقل الى محل آخر ليس فيه طين عفى عنه ايضا اذا
 كان غير مسجد لان المسجد يصاب عن النجاسة ويمتنع تلويثه بها اه م ر (قوله نجس) ولومن

اليه في الثانى لزوال
 التكليف (وعنى عن
 محل استحماره) في
 الصلاة ولو عرق لجواز
 الاقتصار فيه على الحجر
 (في حقه) لاني حق غيره
 ولو جل مستحمر في
 صلاته بطلت اذ لا حاجة
 الى جلها فيها (و) عفى (عما
 عسر) هو أولى من قوله
 يتعذر (الاحتراز منه غابا
 من طين شارع نجس
 يقينا) لعسر تجنبه

(قوله اذا كان غير مسجد)
 بالتأمل لا موقع للتقييد

بخلاف ما لا يعسر الاحتراز عنه غالباً (ويختلف) المعفو عنه (وقتا ومحلا من ثوب وبدن) فيعفى في زمن الشتاء عما لا يعفى عنه في زمن الصيف وفي الذيل والرجل عما لا يعفى عنه في السك واليبدأ ما الشوارع التي لم تثيقن نجاستها فحكوم بطهارتها وان ظن نجاستها عملا بالأصل (و) عفى عن (دم نحو براغيث ودماميل) كقمل وجروح (ودم فصد وحجم) محلها ما ونيم ذباب أي روثه وان كثرت ذلك ولو بانتشار عرق لعموم البلوى بذلك (لان كثرة بفعله) من زيادته فان كثرت بفعله كان قتل براغيث أو عصر الدم لم يعف عن الكثير عرفا كما هو حاصل كلام الرافعي والمجموع والعفو عن الكثير في المذكورات مقيد باللبس لما قال في التحقيق لو حل ثوب براغيث أو صلى عليه ان كثرت منه ضرر ولا فلا

مغلظ اه حل وممر كأن بالت فيه الكلاب واختلط بوطها بطينه أو مائه بحيث لم يبق للنجاسة عين متميزة كافي ع ش ولا يعفى عما جرت به العادة من طلوع الكلاب على الاسيلة ورقادهم في محل وضع الكيزان وهناك رطوبة من أحد الجانبين ع ش على ممر (قوله لعسر نجسه) سئل شيخنا زى عما يعتاده الناس في تسخين الخبز في الرماد النجس ثم يفتونه في اللبن ونحوه فأجاب بأنه يعفى عنه حتى مع قدرته على تسخينه بالطاهر ولو أصابه شيء من نحو ذلك اللبن لا يجب غسله كذا بهامش وهو وجه مرضى بل يعفى عن ذلك وان تعلق به شيء من الرماد وصار مشاهدا سواء ظاهره وباطنه بان انفتح بعضه ودخل فيه ذلك كدود الفاكهة والجبن ومثله الفطير الذي يدفن في النار المأخوذة من النجس ع ش على ممر قال ممر وأفتى ابن الصلاح بطهارة الاوراق التي تعمل وتبسط وهي رطبة على الحيطان المعمولة برماد نجس عملا بالأصل اه ومثله الحوائج المنشورة على الحيطان المذكورة كما قاله ع ش والمراد بالمعمولة بالرماد هي التي جرت العادة بعملها به أما مشوهه بناؤه بالرماد النجس فإنه ينجس ما أصابه اذ لا أصل للطهارة به تمتد عليه لوجود السبب الذي يحال عليه التنجيس اه ع ش اطفئحى (قوله بخلاف ما لا يعسر الاحتراز عنه) بحيث ينسب صاحبه لقلة النجاسة أو يكثر بحيث يحال على حصول سقطة حل (قوله عن دم نحو براغيث) في فتاوى الشارح سئل عن رجل يقصع انقل على ظفره فهل يعفى عن دمه لو كثر خمسة الى عشرين واذا خالط الدم الجلد لو كان قليلا هل يعفى عنه فأجاب بأنه يعفى عن قليل دمه عرفا في الحالة المذكورة لا كثره لكونه بفعله وعمالته الجلد لا تؤثر اه ويبقى الكلام فيما اذا مرت القملة بين أصابعه هل يعفى عنه أولا والا قرب عدم العفو لا كثره مخالطة الدم للجلد ع ش على ممر (قوله كقمل) وان اختلط بقشرتها ويضر اختلاطه بقشرة غيرها ح ف قال ع ش ويعفى عن الصئبان وهو بيض القمل ولو ميتا لم يشق الاحتراز عنه اه حج (قوله محلها) أي الدمين لدى هودم البراغيث وما عطف عليه ودم الفصد وما عطف عليه خلافا لمن فهم تخصيص محلها بدم الفصد والجحيم شرح ممر والمراد بمحلها ما يغلب السيلان اليه عادة وما حاذاه من الثوب فان جاوزه عفى عن المجاوز ان قل شوري بزيادة فان كثيرا المجاوز فقياس ما تقدم في الاستنباط أنه ان اتصل المجاوز بغير المجاوز وجب غسل الجميع وان تقطع أو انفصل عنه وجب غسل المجاوز فقط شيخنا عشاوى (قوله لان كثرة) أي دم البراغيث وما بعده أخذنا من قوله كأن قتل براغيث الخ غير ونيم الذباب لان كثرت بفعله غير ممكنة اه ع ش فان كثرت بفعله عفى عنه وان تفاحش باهمال غسله اه حل وحاصل ما في الدماء انه اذا كان قليلا بحيث لا يدركه طرف عفى عنه ولو من مغلظ فان كان يدركه الطرف فان كان من مغلظ لم يعف عنه مطلقا سواء كان قليلا أو كثيرا فاذا لم يكن من مغلظ ان كان من أجنبي عفى عن القليل دون الكثير وان لم يكن من أجنبي فان كان من المنافذ لم يعف عن شيء مطلقا خلافا لحج فانه يعفى عن القليل عنده لان اختلاطه بغيره ضروري وان كان من غيرها عفى عن القليل ان لم يختلط بأجنبي وأما الكثير فيعفى عنه بثلاثة شروط أن لا يكون بفعله وأن لا يخالطه أجنبي وأن لا ينتقل عن موضعه اه بابي (قوله كان قتل) أي قصد بخلافه بغير قصد وألحق بقتلها فصد النوم في الثوب حتى كثرت فيه دم البراغيث فلا يعفى عنه لان السنة النوم عريانا لا حاجة كبر أو عدم وجود غطاء غير ثوبه وحيث عفى عن نحو دم البراغيث فلا تنضماسة الثوب المشتعلة عليه مع الرطوبة الحاصلة من ماء الغسل الواجب والمندوب والوضوء كذلك وكذا الحاصلة من التنظيف والتبريد كما قاله بعضهم ويعفى عن دم الحلاقة المختلط بماء البلة الاولى دون الثانية لطروقه عليه (قوله باللبس) ولولا تجمل ولو كان عنده غيره خاليا من ذلك ولا يكف لبسه لان الشارع لم يفتأ عما

فيه من الدم صار كالظاهر ع ش على م ر وقوله لو حمل ثوب براغيث أى ثوب دم براغيث أى
 مشتملا على دمها فالإضافة لادنى ملابسة (قوله زائدا على تمام لباسه) أى لا لغرض من تحمل ونحوه
 وانظر ما ضابط الزائد شو برى (قوله ويقاس بذلك) أى على ذلك أى دم البراغيث البقية من دم
 الدماميل ودم الفصيد والحجامة ورويم الذباب حل أى يقاس عليه فى التفصيل المذكور فى التخفيف
 لافى الحكم لانه لم يذكركم الدم البراغيث دليلا حتى يقيس عليه تدبر (قوله واعلم الخ) بين به أن إضافة
 الدم للبراغيث لكونها مشتملة عليه الآن فإضافة الدم اليها للملابسة اه ع ش (قوله وعنى عن قليل دم
 أجنبى) ولومتفرقا ولو جمع كان كثيرا للتوسع فى الدم وبه فارق ما لا يدركه الطرف من البول اذا كثرت
 بحيث لو جمع لادركه لطرف حيث لا يعنى عنه برماوى ومحل العفو عن قليله ما لم يلصقه ببدنه عمدا او الالم
 يعف عنه حل ولو شك فى شئ أقليل هو أو كثير فله حكم القليل لان الأصل فى هذه النجاسات العفو الا
 اذا اتقنا الكثرة شرح م ر (قوله دم أجنبى) ومنه دم نفسه أى لو عاد اليه بعد انفصاله ع ش (قوله
 ويعرفان) أى القلة والكثرة (قوله فيما ذكر) أى فى التفصيل المذكور (قوله مدة) بكسر الميم مختار
 وأما بالضم فهى قطعة من الزمن اه برماوى (قوله ومتنقط) وهو ماء البقايق (قوله له) أى لماء
 الجروح والمتنقط ريج وكذا الوتغير لونه وقوله قياسا على القيح أى بناء على جواز القياس على المقيس
 (قوله ولو صلى الخ) مراده بهذا أن قوله فيما تقدم وطهر نجس الخ أى فى نفس الامر مع اعتقاده لافى
 اعتقاده فقط (قوله فصلى) لاجابة اليه لأن الفرض أنه صلى واعلم سرى له من شيخه المحلى وعبارته
 وان علمه ونسى الخ (قوله وجبت الاعادة) فى اطلاق الاعادة على ما بعد الوقت ~~تغيب~~ لافى الاعادة فعل
 العبادة ثانى لوقت ع ش أو المراد الاعادة لاغوية وهو فعلها ثانى لوقت (قوله لتفريطه)
 تعليل للثانية فقط وأما الاولى فعلاها م ر بأهاتهاارة واجبة فلان سقط بالجهل كطهارة الحدث فلو علل
 الشارح الاولى بذلك لفهمت الثانية بالاولى وعلل بعضهم بفوات الشرط قال حل قوله لتفريطه
 مقتضاه وجوب قضاء الصلاة فور الخروج الوقت وهو واضح فى الثانية دون الاولى ومثله قل على
 الجلال وقال اطفئ حتى نقلا عن ع ش انه على التراخي كما لو نسي النية ليلا فى الصوم فان القضاء فيه
 على التراخي لان النسيان يقع كثيرا ولومات قبل التذكركم رجوع من الله أن لا يؤاخذ لرفعه عن هذه
 الامة الخطأ والنسيان برماوى (قوله كل صلاة تيقن فعلها مع النجس) فلو فتش عمامته فوجد فيها
 قشر قل وجب عليه اعادة ما تيقن وجوده فيها زى بهامش ونقل عن ابن العماد العفو لان الانسان
 لا يؤمر بتفتيشها والا قرب ما قاله ابن العماد لما صرحوا به من العفو عن قليل النجاسة الذى يشق
 الاحتراز عنه كسير دخان النجاسة وغبار السرجين فقياس ذلك العفو عنه ولو فى الصلاة التى علم وجوده
 فيها بل الاحتراز فى هذا أشق من الاحتراز عن دخان النجاسة ونحوها اه ع ش على م ر وقوله
 بخلاف ما أى صلاة احتتمل حدوثه أى النجس سواء كان الاحتمال راجعا ومرجوحا أو مساويا وفارق
 ما صر فيه من عليه فوائت حيث قالوا يجب عليه قضاء ما شك فيه هناك لانه وجد منه الفعل هنا ولا بد
 وشك فى شرطه فلا يكلف الاعادة الا ييقن بخلاف ما هناك فانه شك فى أصل الفعل والأصل عدمه
 (قوله وترك نطق) ولو من يداور رجل مثلا (قوله عمدا) أى مع علم التحريم (قوله فتبطل) لفاء فى
 جواب شرط مقدركان يقال واذا أردت بيان النطق الذى تبطل به الصلاة فتبطل الخ (قوله بحر فين)
 أى متواليين قياسا على ما يأتى فى الافعال كما فى ع ش قال حل فلو قصد أن يأتى بحر فين بطلت
 صلاته بشروعه فى ذلك وان لم يأت بحر ف كامل ولا بد أن يسمع مهما نفسه أو كان بحيث يسمع لو كان

تمام لباسه قاله القاضى
 ويقاس بذلك البقية
 واعلم ان دم البراغيث
 رشحات تصبها من بدن
 الانسان ثم تمجها وليس
 لها دم فى نفسها ذكره
 الامام وغيره وتعبيرى بما
 ذكر أعظم مما عبر به (و)
 عنى عن (قليل دم أجنبى)
 ليسرتجنبه بخلاف كثيره
 ويعرفان بالعرف (لا) عن
 قليل دم (نحو كلب) لغرضه
 وهذا من زيادتي وصرح
 به صاحب البيان وتعلمه عنه
 فى المجموع وأقره (وكالدم)
 فيما ذكر (قيح) وهو مودة
 لا يخالطها دم (وصديد)
 وهو ماء رقيق يخالطه دم
 لانه أصلهما (وماء جروح
 ومتنقطه ريج) قياسا على
 القيح والصد بدأ ما لا ريج
 له فظاهر كالعرق خلافا
 للرافى (ولو صلى بنجس)
 غير معفو عنه (لم يعلمه أو)
 علمه ثم (نسى) فصلى ثم
 تذكر (وجبت الاعادة)
 فى الوقت أو بعده لتفريطه
 بترك التطهير ونجس اعادة
 كل صلاة تيقن فعلها مع
 النجس بخلاف ما احتتمل
 حدوثه بعد ما فلا نجس
 اعادتها لكن نسي كما قاله
 فى المجموع (و) سابعها
 (ترك نطق) عمدا بغير
 قرآن رذ كرو دعاء على

ماسياتى (فتبطل بحر فين) أفهما أم لا كقم وعن

(ولو في نحو تنحج) كضحك وبكاء وأين ونفخ وسعال وعطاس فهو أعم مما عبر به (وبحرف مفهم) كق من الوقاية وإن أخطأ بحذف هاء السكت (أو) حرف (مدود) لأن المدد ألف أو واو أو ياء (٢٤٣) سواء كان ذلكا لمصلحة الصلاة كأن قام

امامه لرائد فقال له أقعد أم لا والاصل في ذلك خبر مسلم أن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس والكلام يقع على المفهم وغيره الذي هو حرفان وتخصيصه بالمفهم اصطلاح للنحاة ويستثنى من ذلك اجابة النبي صلى الله عليه

(قوله رحمه الله ونفخ) قال مر ولو من ألف اه ولكن ذكر حج في شرح الارشاد بعد تصويره غاية البعد اه بهامش شرح المهجته (قوله بخلاف ما ذ لم يفهم) أي ليس له معنى في لغته (قوله لانه لم يوجد منه بحسب ظنه) أي ولا بحسب لغته تأمل (قوله من أن العبرة في العبادات الخ) فيه انه هنا اعتباراً أيضاً عند التأمل (قوله فان جهل الافهام الخ) قد يقال جهل الافهام أخفى من جهل ابطال التنحج

(قوله فيه نظير سم شورى) عبارة سم الوجه أنه لا يضر في هذا ويضربها قبله نظرا الى الحرف نفسه لان الافهام وعدمه من صفات اللفظ والاشتغال بالاعراض عن

معتدل السمع ولو من حديث قدسي أو من سائر الكتب المنزلة غير القرآن وقوله ولو من حديث الخ وعليه فالمراد بكلام البشر الواقع في عبارة بعضهم ما من شأنه أن يكون كلامهم فيشمل الحديث القدسي ويخرج القرآن اه اطفئ حتى وقوله أو كان بحيث الخ قال ع ش على مر وبضر سماع حديد السمع وان لم يسمع المعتدل لان المدار على النطق مع الاسماع وقد وجد اه (قوله ولو في نحو تنحج) أي لغیر غلبة ولغير تعذر ركن قولي كما يؤخذ مما يأتي وكان الاولى تقديمه على ما قبله أو تأخيرها عما بعده ليشمل ذلك فقد توهم بعضهم من العبارة أن الحرف المفهم وما بعده لا يضر في نحو التنحج وليس بصحيح نبه عليه الشيخ الشوري ولو جهل البطلان بالتنحج لم يضر وان كان غير قريب عهد بالاسلام ولم ينشأ بعيدا عن العلماء لان هذا مما يخفى على العوام عن (قوله وبكاء) وان كان من خوف الآخرة مر ع ش (قوله وبحرف مفهم) أي عند المتكلم وان لم يفهم عند غيره بخلاف ما اذا لم يفهم عنده وان أفهم عند غيره لانه لم يوجد منه بحسب ظنه ما يقتضي قطع نظم الصلاة وبه يعلم الجواب عما أورد على ذلك من أن العبرة في العبادات بما في نفس الامر مع ظن المكلف لا بما في ظن المكلف فقط وذلك لأن محله في شروط العبادات ونحوها ما مبطلاتها فالمدار فيها على ما يقطع نظم الصلاة والكلام لا يقطع نظمها الا ان كان مفهوما عند المتكلم فان جهل الافهام بما هو مفهم أي فيه ما قالوه في الجهل بحرمة الكلام من أنه ان عذر لقرب اسلامه أو انشئه ببادية بعيدة عن العلماء عذر والا فلا ولوقصد بالمفهم ما لا يفهم كان قصد بقوله ق القاف من الفاق أو العلق قال طب يضر وهو محتمل ولو أتى بحرف لا يفهم قاصدا به معنى المفهم هل يضر فيه نظر سم شورى وقرر شيخنا ح ف أنه يضر واستقر به ع ش وقوله قال طب يضر المعتمد أنه لا يضر كما في ع ش (قوله كق من الوقاية) أي بان لاحظ أنها من الوقاية أو أطلق ويوجه الاطلاق بأن القاف المفردة وضعت للطلاب والالفاظ الموضوعات اذا أطلقت على معانيها ولا تحمل على غيرها الا بقرينة والقاف من الفاق ونحوه جزء كلمة لا معنى لها فاذا نواها عمل بنية وان لم ينوها حلت على معناها الوضحي ع ش وتسمية ق حرفا نظرا للصورة والافهوف فعل أمر عند النحاة (قوله أو حرف مدود) أي به وان كان دخلا في الحرفين للرد على من قال ان الحرف المدود حرف واحد ولا نظر للاشباع اه ح ف (قوله والكلام يقع الخ) أي لغة ع ش (قوله الذي هو حرفان) التقييد بالحرفين هو بحسب ما اشتهر في اللغة كما قاله الرضي والافالكلام في أصل الوضع اسم لكل ما يتكلم به ولو حرفا وعبارته الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو والعطف أو على حرفين أو على أكثر من كلمة سواء كان مهملا أو لا ثم قال واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا اه ع ش وعبارة ح ل قوله الذي هو حرفان أي هنا والاف كما يكون حرفين يكون حرفا ولو غير مفهم وأما قول شيخنا ان أقل ما ينبغي منه الكلام لغة حرفان ففيه نظر اذ المشهور أن الكلام لغة ما يتكلم به قول أو أكثر اه وقوله هنا أي في اصطلاح الفقهاء ولا مشاحة في الاصطلاح وفيه أنه في اصطلاحهم ما بطل الصلاة تدبر (قوله وتخصيصه بالمفهم الخ) جواب عن سؤال هو أن الاستدلال بالحديث لا يتم على القول بابطال غير المفهم لان الكلام هو المفهم فاجاب بان تخصيصه بالمفهم ليس في عرف الشرع بل في عرف خاص بالنحاة وليس الكلام في

الصلاة عند المفهم وعدمه سواء قصد أو لا فقصد غير الافهام بالمفهم والافهام بغيره لا يؤثر فيما يظهر ثم عرضت ذلك على شيخنا ابن الرمي فجزم به مع اللابما أثبت اليه ذلك ان تقول ما مر عن الزايفي من التعليل باشماله على مقصود الكلام والاعراض عن الصلاة يقتضي عدم البطلان (قوله وفيه أنه في اصطلاحهم الخ) لا معنى لا يراده

اصطلاحهم اه زى (قوله في حياته) أو بعد مماته فلا تبطل بذلك وإن كثرت وجوب الاجابة حينئذ بخلاف اجابة أحد الوالدين وإن شق عدم اجابته فإسقاطها لا تجب حينئذ بل تحرم في الفرض فتبطل الصلاة بها وتجوز في النفل وتبطل بها الصلاة والاجابة فيه أولى إن شق عاينها عدمها وغيره من الانبياء كسيدنا عيسى نجب اجابته وتبطل بها الصلاة حل وفي ع ش مانصه ويجب انذار مشرف على هلاكه وتبطل الصلاة به خلافا لما صححه في التحقيق واجابة المصلى عيسى عند نزوله قال الزركشى الظاهر أنها كاجابة محمد صلى الله عليه وسلم فلا تبطل بها الصلاة ولا فرق بين أن تكون الاجابة بالقول أو بالفعل وإن كثرت ولزم عليه استدبار القبلة كافي مر (قوله من ناداه) وينبغي أن يقال إنها تقطع الموالاة اه ع ش والسؤال كالمناداة كافي اجابة الصحابة في قصة ذي اليمين أما خطابه ابتداء فتبطل به على الوجه من تردد شو يرى ولو نادى واحدا فأجابه آخر بطلت صلاته وينبغي أن تكون اجابته بقدر الحاجة والابطال اه شيخنا (قوله من ناداه) أى ولو بكثير القول أو لفعل ولو مع استدبار القبلة حيث لم يزد على قدر الحاجة لخطابه وإذا تمت الاجابة بالفعل أم صلاته مكانه ولو كان المجيب اماما ولزم تأخير عن القوم أو تقدمه عليهم بأكثر من ثلثة ذراع فهل تجب عليهم نية المفاصلة حالاً أو عند التلبس بالمبطل أو بعد فراغ الاجابة أو يغتفر له عوده الى محله الاول أو لم يتابعته في محله الآن كشدة الخوف قال مر القاب الى الاول أميل وفيه بعد والوجه الميل الى الثانى اه ع ش على مر (قوله كندرو عتق) المعتمد أن التلفظ بالتدبر لا يبطل لأنه من جنس الدعاء بخلاف العتق مر ع ش والمراد بالتدبر غير تدبر اللجاج وهو نذر التبرر المشجركلة على صوم أو صلاة أما نذر اللجاج فكروه تبطل به الصلاة وهو مانع عنه حث أو منع أو تحقيق خبر اه شيخنا ح ف (قوله بلا تعاليق وخطاب) أى لغير النبي صلى الله عليه وسلم كافي شرح الارشاد والتعليق نحو ان شق الله مريضى فعلى كذا والخطاب نحو عبدى حران فعلت كذا (قوله لا بقليل كلام) من اضافة الصفة للموصوف وضابط القليل ست كلمات عرفية فأقل قل أى كما يؤخذ من قصة ذي اليمين ولو ظن بطلان صلاته بكلامه ساهيا ثم تكلم يسيرا عمد الم تبطل مر ومثل ذلك مالوا كل يسيرا ناسيا فظن بطلانها بهذا الا كل فبلغ بقية المأ كول عمدا ع ش وقول مر لم تبطل هو ظاهر حيث لم يحصل من مجموعهما كلام كثير متوال والابطال لأنه لا يتقاعده عن الكثير سهوا وهو مبطل ثم عدم البطلان هنا يشكل عليه ما قالوه في الصوم من البطلان فيما لو كل ناسيا فظن البطلان فأكل عامدا وقد يجاب بان من ظن بطلان صومه يجب عليه الإمساك فأكله يدل على نهايه فأبطل ولا كذلك الصلاة وفرق أيضا بان جنس الكلام العمدا كالحرف الذى لا يفهم مغتفر في الصلاة بخلاف الأكل عمدا فلا يغتفر في الصوم ع ش (قوله ناسيا لها) أى للصلاة بخلاف نسيان تحريمه فيها فانه كنسيان النجاسة على نحو ثوبه شرح مر (قوله أو سبق اليه) أى القليل وكذا قوله تحريمه كافي حل (قوله أو جهل تحريمه) أى ما أتى به ويؤخذ من ذلك بالاولى صحة صلاة نحو المبلغ والفاتح بقصد الاعلام والفتح الجاهل بامتناع ذلك وإن علم امتناع جنس الكلام اه سم على التحفة وزاد في شرحه على الغاية بل ينبغي صحة صلاته حينئذ وإن لم يقرب عهد بالاسلام ولم ينشأ بعيدا عن العلماء لمزيد خفاء ذلك اه اطفيجي (قوله وإن علم تحريم جنس الكلام) يشكل بان الجنس لا تحقق له الا في ضمن أفراده ويمكن أن يجاب بأنه يجوز أن يعتقد أن بعض أفراد الكلام لا يحرم لكونه يتعلق بالصلاة كمن أراد امامه أن يقوم فقال له أقعد أى فليس المراد بالجنس حقيقة بل المراد أن يعلم حرمة الكلام في الصلاة ولا يلزم من ذلك أن يعلم حرمة ما أتى به شيخنا ع ش اه اطفيجي ويجب أيضا بان المراد بالجنس الحقيقة في ضمن بعض مبهم (قوله

وسلم في حياته من ناداه والتلفظ بقسربة كندبر وعتق بلا تعاليق وخطاب (ولو كان) الناطق بذلك (مكرها) اندرة الاكراه فيها (لا بقليل كلام) حالة كونه (ناسيا لها) أى للصلاة (أو سبق اليه) (لسانه أو جهل تحريمه) فيها وإن علم تحريم جنس الكلام فيها (وقرب اسلامه

(قوله أنها تقطع الموالاة) أى فيستأنف اقراء أو التشهد ان أجابه بالقول (قوله أو على أكثر من كلمة الخ) عبارة الرضى راجعناها في النسخة الصحيحة فوجدناها أو على أكثر أو كان أكثر من كلمة وسواء كان مهملا أو لا وهي سالمة من التحريف اه من هامش

(قوله وقد يجاب بان من ظن الخ) هذا يقتضى قصره على رمضان (قوله ويجب أيضا بان المراد بالجنس الخ) فيه أن هذا عين الاشكال فالمعقول عليه الجواب الاول

لتعذر ركن قولي) لا لتعذر غيره كجهل لانه ليس بواجب فلا ضرورة الى التسحيح له (ولا بقليل نحوه) أي نحو التسحيح من ضحك وغيره (لغلبة) وخرج بقليله وقليل ماصر كثيرهما لانه يقطع نظم الصلاة وقولي أو بعد عن العلماء من زيادتي وكذا التقييد في الغلبة بالقليل وأمر في القلة والكثرة بالعرف وقولي ركن قولي أعم وأولى من تعبيره بالقراءة (ولا) تبطل (بذكر ودعاء) غير محرم (الا ان يخاطب بهما) كقوله لغيره سبحانه ربي وربك أو أعاطس رجك الله فتبطل به بخلاف رجه الله وخطاب الله ورسوله كما علم من أذكار الركوع وغيره وذكرت في شرح الروض وغيره زيادة على ذلك (ولا بنظم قرآن بقصد تفهيم وقراءة) كياحي خذ الكتاب ٢ مفهما به من يستأذن في أخذ شيء أن يأخذه كما لو قصد القراءة فقط فان قصده فقط ولم يقصد شيأ بطلت لانه يشبه

(قوله والمنذورة جماعة) قال شيخنا القويستي الظاهر أن المنذورة لا يعذر في التسحيح لتعذر التكبير

المنذورة فيها (٢ قوله مفهما به) في العبارة نقص وحققا مفهما به مع قصد القراءة بجميع اللفظ الخ اه من هامش

أو بعد عن العلماء) المراد العالمين بذلك الحكم وان لم يكونوا علماء عرفا و يظهر ضبط البعد بما لا يجد مؤنة يجب عليه بذلها في الحج توصله اليه حج شورى (قوله ولا بتسحيح لتعذر ركن قولي) أي مشتمل على حرفين أو حرف مفهم أو حرف ومدة والافالصوت الغفل أي الخالي عن الحروف لا عبرة به وظاهر صنيعة وان كثرت التسحيح وظهر بكل واحدة حرفان فأكثر ثم رأيت شيخنا قال نعم التسحيح للقراءة الواجبة لا يبطلها وان كثرت خلافا لما في الجواهر ولو غاب عليه الضحك وبان منه حرفان لم تبطل وقوله لغلبة وان ظهر مع كل مرة من ذلك حرفان ولا ينبغي عدم التقييد بالقليل في جانب الغلبة ولا يخفى أن الغلبة تأتي في التسحيح والسعال ولو كان له حالة يخالفها عن ذلك وهي تسع الصلاة قبل خروج وقتها وجب عليه انتظارها ولو آخر الوقت اه حل (قوله لانه ليس بواجب) المراد بالواجب هنا ما يتوقف عليه صحة الصلاة فلا يمد في تسحيح لقراءة سورة نذرها لانها لا يتوقف عليها صحة الصلاة اذ لو تركها عمدا مع علمه به لم تبطل بذلك على أن وجوب السورة المنذورة عارض لأصل ع ش (قوله لانه ليس بواجب) يؤخذ منه أنه لو دعت ضرورة اليه كتكبير الانتقال في الركعة الاولى في الجمعة والمادة مطلقة والمنذورة جماعة ونحو ذلك لم يضر لتوقف صحة الصلاة على ذلك وهو كذلك اه شورى (قوله كثيرهما) وفي كلام شيخنا وان كثرت التسحيح ونحوه لغلبة فظهر به حرفان فأكثر تبطل صلاته اه والظاهر أن المراد بظهر بكل مرة من التسحيح ونحوه حرفان فأكثر لان الصوت الغفل لا عبرة به كما صرح بذلك وفي كلامه ولو نهق كالحمار أو سهل كالعرس أو حاك شيأ من الطيور ولم يظهر من ذلك حرف مفهم أو حرفان لم تبطل صلاته ولا تبطل حل وقوله بطلت صلاته أي لقطع ذلك نظم الصلاة قال مر في شرحه وهذا أي كون التكثير يبطل محمول على حالة لم يصير ذلك في حقه مرضا من منا فان صار كذلك بحيث لم يخل زمن من الوقت يسع الصلاة بلا نحو سعال مبطل لم تبطل ولا إعادة عليه حينئذ (قوله أعم وأولى) وجه الأهمية أن تعبير المصنف بالركن القولي يشمل القراءة وغيرها كالنشهد ووجه الاولوية أن تعبير الاصل بالقراءة يشمل الركن وغيره فيؤهم أمهالا تبطل لتعذر السورة والنشهد الاول وليس كذلك (قوله ولا بذكر) هو ما مدلوله الثناء على الله حل وهو ما وضعه الشارع ليتعبد به (قوله ودعاء) هو ما تضمن حصول شيء وان لم يكن اللفظ نصافيه كقوله كم أحسنت الى وأسأت شورى (قوله غير محرم) الظاهر أنه راجع للذكر أيضا أي كل منهما والذكر المحرم بان اشتتمل على ألفاظ لا يعرف مدلولها كما يأتي التصريح به في باب الجمعة رشيدى والدعاء المحرم كالدعاء بالمستحيل كقوله اللهم اغفر لأمة محمد جميع ذنوبها (قوله الا أن يخاطب) أي غير الله ورسوله بخلاف لا اله الا أنت والسلام عليك يا رسول الله فلا تبطل به شرح مر واليه أشارا شارح بقوله وخطاب الله ورسوله (قوله ولا بنظم قرآن) أي لم تنسخ تلاوته وان نسخ حكمه وقوله مفهما به أي بجميع اللفظ ولو في الابتداء بان قصد أن يقرأ الآية على انها من القرآن وكقوله لمن استأذنه في الدخول ادخلوها بسلام آمين وان ينهيه عن أخذ شيء يوسف أعرض عن هذا ولو اتفق أنه انتهى في قراءته لتلك الآية حل ومثله مر (قوله بقصد تفهيم وقراءة) والوجه مقارنة قصد القراءة ولومع التفهيم لجميع اللفظ اذ عروه عن بعضه يصير اللفظ أجنبيا منافيا للصلاة شرح مر (قوله كياحي خذ الكتاب) قال الاسنوى المتجه أن ما لا يصلح لكلام الآدميين من القرآن والذكر لا يؤثر وان قصد به الافهام فقط وبه صرح الماوردي شورى (قوله مفهما به الخ) وإشارة الاخرس يعمل بها وحكمها حكم النطق الا في الصلاة والشهادة والحنث فيما اذا حلف أنه لا يكذبدا شورى (قوله كما لو قصد القراءة فقط الخ)

فيه دون نظمها كقوله
يا ابراهيم سلام كن فتبطل
به صلاته فان فرقهها قصد
بها القراءة لم تبطل به نقله في
المجموع عن المتولى وأقره
(ولا بسكوت طويل) ولو
عمدا بلا غرض لانه لا يخرم
هيئتها وسيأتي في الباب
الآتى أن تطويل الركن
القصير يبطل عمده (وسن
لرجل تسبيح) أى قول
سبحان الله (ولغيره) من
امرأة وخنثى (تصفيق)
بضرب بطن كف أو ظهرها
على ظهر أخرى أو ضرب
ظهر كف على بطن أخرى
(لا ب) ضرب (بطن) منها
(على بطن) من أخرى بل
أن فعله لا عباءة لا يتخرجه
بطلت صلاته وإن قل لمنافاته
الصلاة وإنما يسن ذلك
لما (ان باهما شئ) في
صلاتها كتنبيه امامهما
على سهو واذنهما الداخل
وانذارهما أعمى خشيا
وقوعه في محذور والاصل
في ذلك خبر الصحيحين
من نابه شئ في صلاته فلا يسج
وإنما التصفيق للنساء
ويعتبر في التسبيح أن
يقصد به الذكر ولو مع
التفهم كنظيره السابق في
القراءة وتعميري بما ذكر
أعم مما عبر به ولو صفق الرجل

وتأني هذه الاربع في الفتح على الامام بالقرآن أو الذكر أو الجهر بتكبير الانتقال من الامام أو المبالغ
اه زى (قوله ولا يكون قرآنا الابالقصد) أى عند وجود الصارف وفيه انه كيف يكون القرآن
ذوالاسلوب العجيب الذى أعجز البلاء مفتقرا في كونه قرآنا الى قصد حتى يكون مع عدم القصد
خارجا عن القرآنية مع ذلك الاسلوب وفي سم على البهجة في باب الاحداث مانصه يحتمل وهو
ظاهر أن المراد انه لا يعطى حكم القرآن الابالقصد لأن حقيقة القرآن تلتفى عند عدم القصد فان ذلك
بما لا وجه له اه بجر وفه (قوله فتبطل به صلاته) أى وإن قصد به القراءة فقط كما هو قضية صديقه
حيث أطلق هنا قيد فيما بعد فامل وحزرت تأملناه وحزنه بان يجعل قوله أولا وإن قصد بها القراءة
أى بمجموعها لان المجموع بهذا النظم ليس قرآنا وقوله بعد وقصد بها القراءة أى بكل كلمة منها
منفردة عن البقية (قوله فان فرقهها) أى أو جمعها فالترقيق ليس بقيد وقوله وقصد بها أى بكل منها
القراءة أى وحدها فان قصد معها التفهيم ضرر (قوله ولا بسكوت طويل) أى أو نوم المتمكن زى
وهو استدعاء لغوى منقطع لانه ليس داخل في النطق المتقدم في قوله وترك نطق (قوله لا يخرم) بابه
ضرب اه مختار (قوله وسيأتي الخ) أى فالمراد ان تطويل بذلك في غير الركن القصير حل فلما
أطلق المتن هنا بما يتوهم ان ذلك شامل للركن القصير مع أنه ليس كذلك فمراده تقييد المتن بما ذكر
(قوله وسن لرجل الخ) والتنبيه المذكور مندوب مندوب كتنبيه الامام على سهوه ومباح لمباح
كاذبه لداخل و واجب لو اوجب كاذرا أعمى ان تعين شرح م ر وحرام لحرام كالتنبيه لشخص يريد
قتل غيره ظاهرا ومكروه لمكروه كالتنبيه للنظر المكروه ع ش (قوله من امرأة) وإن خلت عن
المحارم وقوله تصفيق أى وإن كثرت وتوالى عند الحاجة بخلاف نحو دفع المار وقوله بل ان فعله لا عباءة الخ
ولا يتفيد ذلك بهذه الصورة بل فيما قبلها كذلك وإنما قيدوا به لان قصد اللعب غالبا لا يكون الا في
ذلك وقد أفنى والد شيخنا بطلان صلاة من أقام لشخص أصبعه الوسطى لاعبا معه عالما بالتحريم
حل وعبارة شرح م ر وشمل مالو كثر منها وتوالى وزاد على الثلاثة عند حاجتها فلا تبطل به كافي
الكفاية وأفنى به الوالد وفرق بينه وبين دفع المار وانقاذ نحو الغريق بأن الفعل فيها خفيف فأشبهه
تحرريك الاصابع في سبحة أو حكا ان كانت كف قارة كما سيأتي فان لم تكن قارة أشبه تحريكها للجرب
بخلافه في ذينك (قوله لا يبطن على بطن) قال شيخنا ح ف والتصفيق خارج الصلاة لا لمصلحة حرام
بخلاف تصفيق الفقير (قوله ويعتبر في التسبيح الخ) ولا يضر في التصفيق قصد الاعلام برماوى (قوله
ولو صفق الرجل الخ) وإن كثرت وتوالى لم يضر حل وإن زاد على ثلاث حيث لم يكن فيه بعد احدى
اليدين عن الاخرى وعودها اليها كما هو ظاهر ويصرح به التعليل بأنه فعل خفيف وبه فارق دفع
المار اه برماوى (قوله والمراد بيان التفرقة الخ) فعنى قوله وسن لرجل الخ وسن التفرقة بين الرجل
وغيره في التنبيه بالتسبيح والتصفيق أى سن أن يكون تنبيه الرجل بالتسبيح وتنبيه غيره بالتصفيق فلا
ينافى أن التنبيه من حيث هو فديكون واجبا فاندفع ما يقال كيف قال وسن لرجل الخ مع أن التنبيه قد
يكون واجبا (قوله والا) أى ولا يكن لمراد بيان التفرقة بينهما بل بيان حكم التنبيه فلا يصح لان
انذار الاعمى الخ غنذف جواب الشرط وأقام دليلا وهو قوله فانذار الاعمى الخ مقامه (قوله وتبطل
الصلاة به على الاصح) هل وإن ضاق الوقت حل والظاهر نعم ح ف (قوله ترك زيادة ركن) أى
جنسه فيشمل المتعدد فيطبق الدليل المدعى والدليل قول الشارح لانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر

وسبح غيره جازع مخالفتهما السنة والمراد بيان التفرقة بينهما فمأذ كر لا بيان حكم التنبيه والافانذار الاعمى ومحوه

واجب فان لم يحصل الانذار الابالكلام أو بالفعل المبطل وجب وتبطل الصلاة به على الاصح ١ (و) ثامنها (ترك زيادة ركن ١ درس

فعل على عمد (فتبطل بها
صلاته لتساعبه بخلافها
سهوا لانه صلى الله عليه
وسلم صلى الظهر خمساً
وسجد السهو ولم يعد هارواه
الشيخان ويغفر القعود
اليسير قبل السجود وبعد
سجدة التلاوة وسيأتي
في صلاة الجماعة أنه لو
اقتدى بمن اعتدل من
الركوع أنه يلزمه متابعتها
في الزائد وأنه لو ركع أو سجد
قبل امامه وعاد إليه لم يضر
وخرج بالف على القول
كتكرير الفاتحة وسيأتي
في الباب الآتي (وترك فعل
لخش) كوثبة فتبطل به

(قوله اذالم يطل زمن
سجوده) المراد بالطول
ما كان قدر الطمأنينة
فأكثر اه قويسني وقوله
على ذلك أي ما يتحرك
بحركته

(قوله فيجب عليه السجود
ثانياً) الصواب العود ولا
يطمئن ان كان قد اطمأن
وبه تعلم أنه لا معنى لهذا
الثالث من زيادة الركن
تأمل (قوله رجه الله فتبطل
ولو سهوا وصلاته) أي لان
الفعل أقوى من القول ولا
يقال ان قليل الفعل
محتمل وقليل القول غير
محتمل فيعارضنا لا نقول
القليل من الفعل وان قوى
لا يتأتى عنه الاحتراز
بخلاف قليل القول اه سم

خس لان فيه زيادة ركعة أو يقال اذا كانت زيادة ركعة سهوا لا تبطل فزيادة الركن أولى والمراد
زيادة ركن غير متابعة كما سيأتي في قوله وسيأتي في صلاة الجماعة برماوى (قوله عمد) أي علماً
بالتحريم وان لم يطمئن فيه ان كان ما أتى به أو لا معتد به وأما لو سجد على ما يتحرك بحركته ثم رفع
وسجد ثانياً لم يضر وينبغي أن يكون محل عدم ضرره اذالم يطل زمن سجوده على ذلك ولو سجد على
شيء خشن وتحامل أي واطمأن ثم رفع رأسه خوفاً من جرح جبهته ثم سجد ثانياً بطلت صلاته للاعتداد
بسجوده الأول أي حيث علم به والا بأن ظن عدم الاعتداد به فينبغي أن لا يضر حرر قلت الذي
يفهم من كلامهم أن الفرع ان قارن الرفع لم يعتد به لوجود الصارف فيجب عليه السجود ثانياً والا فلا
أي محل البطلان عند العلم ما لم يقارن الرفع الفرع فان قارنه لم يعتد بالرفع فيجب عليه السجود ايرفع
منه ومن ذلك ما لو أدرك مسبق الامام في السجدة الأولى فسجد هاهنا ثم رفع الامام رأسه فأحدث
وانصرف امتنع على المأموم أن يسجد الثانية لانها زيادة ركن غير المتابعة فان سجد هاهنا بطلت صلاته
ان كان عامداً عالماً بمنعها حل (قوله فتبطل بها) أي بالزيادة قال م ركن زيادة ركوع أو سجود
لغير متابعة اه قال ع ش مفهومه أنه لو انحى الى حد لا تجزى فيه القراءة بان صار للركوع
أقرب منه للقيام عدم البطلان لانه لا يسمى ركوعاً ولا ركعة غير مراد وأنه متى انحى حتى خرج عن حد
القيام عامداً عالماً بطلت صلاته ولو لم يصل الى حد الركوع لم تلاعبه ومثله يقال في السجود (قوله
بخلافها سهواً) ومن ذلك ما لو سمع المأموم وهو قائم تكبيراً فظن أنه امامه فرفع يديه للهوى وحرك
رأسه للركوع ثم تبين له الصواب فكف عن الركوع فلا تبطل صلاته بذلك لان ذلك في حكم النسيان
ومن ذلك ما لو تعددت الأئمة بالمسجد فسمع المأموم تكبيراً فظنه تكبيراً امامه فتابعه ثم تبين له خلافه
فيرجع الى امامه ولا يضره ما فعله للمتابعة اعذر فيه وان كثر ع ش على م ر (قوله ولم يعدها)
هو التتميم والابضاح فقط والا فقوله وسجد للسهو كاف في صحة الاستدلال على أن الزيادة سهواً لا تبطل
ع ش (قوله ويغفر القعود الخ) شروع في استثناء صور خمسة لا تصرف فيها الزيادة لان ذلك
القعود على صورة ركن هو الجلوس بين السجدين قال م ر وانما اغتفر لان هذه الجلسة
عهدت في الصلاة غير ركن بخلاف نحو الركوع لم يعد فيها الا ركناً فكان تأثيره في تغيير نظمها
أشد اه وقوله اليسير قال حج بان كان بقدر الجلوس بين السجدين وهو ما يسع ذكره واعتمد
م ر أنه لا يز يد على طمأنينة الصلاة قال حل وظاهر كلامهم أنه لا يضر وان قصد به الركنية
وكذا لو قرأ آية سجدة في صلاة فهو للسجود فلما وصل الحد الى ركع بداله ترك ذلك ورجع
للقيام ليركع منه لم يضر وان عاد للقيام لان الهوى بقصد السجود لا يقوم مقام هوى الركوع
اه (قوله وبعد سجدة التلاوة) أي وبعد سلام الامام حج ع ش (قوله أنه يلزمه) بدل من أنه
الاولى الواقعة فاعل يأتى وهو بدل اشتغال وجواب لو محذوف تقديره لزمته متابعتها دل عليه خبران
الثانية (قوله لو ركع الخ) ولو عمداً والاول معتد به والثاني للمتابعة شوري والعود سنة عند العمد وعند
السهو يتخير بين العود والانتظار (قوله وترك فعل لخش) ما لم يكن فرغاً من نحوحية والا فلا تبطل
اعذر ع ش أي لانها كشدة الخوف وترك الفعل معتبر من أول الشرع في تكبيرة الاحرام فلو
فعل مبطل قبل تمام تكبيرة الاحرام كثلث خطوات ينسب البطلان بناء على الاصح من أنه تمام
التكبيرة يتبين دخوله في الصلاة من أول التكبيرة وقال الرملى خلافاً لما رأيت في فتوى عن خطه اه
سم وع ش على م ر وح ف والمراد بالبطلان عدم الانعقاد وعده هذا ما قبله شرطاً واحداً لان كلا
منهما ترك فعل مبطل وغاية الفرق بينهما أن هذا الفعل ان كان من جنس الصلاة يقيده بالعمد وان كان

وهذا أولى من قوله وتبطل بالوثبة الفاحشة (أو) فعلى (كثر من غير جنسها) في غير شدة خوف (عرفا) كثلاث خطوات (ولاء) فتبطل به ولوسهوا صلاته لذلك بخلاف القليل كخطوتين والكثير المتفرق لانه صلى الله عليه وسلم صلى وهو حامل أمانة فكان اذا سجد وضعها وادقام جملها رواه الشيخان وكالسكر مالونوى ثلاثة أفعال ولواء وفعل واحدا منها صرح به العمراني ويستثنى من القليل الفعل بقصد اللعب فتبطل به كما مر (لان خف) الكثير كتحرريك أصابعه مرارا بلا حركة كفه في سبعة الخاقاله بالقليل فان حرك كفه فيها ثلاثا ولواء بطلت صلاته

(قوله أى وأعم) لا مانع من جعل الأولوية لهما كما وقع للشارح في محال فلا زيادة (قوله عدد ذلك خطوتين) فيكون ماسمى خطوة واحدة عدفيه الرفع أقل ما يتحقق به عرفا فلا يقال ان في الخطوة المعتادة رفعا وضعافا كان مقتضاه عدما خطوتين وليس لنا خطوة منفردة (قوله ثم لجهة السفلى خطوة واحدة) أى

من غير جنسها يبطل مطلقا وهذا أعاد العامل بقوله وترك الخ تأمل (قوله وهذا أولى الخ) أى وأعم لان الوثبة لا تكون الا فاحشة ولشموله غير الوثبة مما خش كتحرريك جميع بدنه ويمكن أن يقال ان الفاحشة في كلام المنهاج كالصفة الكاشفة للإشارة الى أن كل ما خش حكمه حكم الوثبة شورى (قوله أو كثر) أى يقينافلوشك في كثرة فعله لم تبطل اذا اصل عدمها شرع مر (قوله من غير جنسها) فاذا كان من جنسها فان كان عمدا بطل ولو كان فعلا واحدا كزيادة لر كوع عمدا وان كان سهوا فلا تبطل وان زاد على الثلاثة كزيادة ركعة سهوا وشيخا (قوله في غير شدة خوف) وفي النفل في السفر وتقييده بهذا في الكثير وعدم التقييد به في الذي خش يقتضى أن الذي خش مبطل ولو في شدة الخوف والظاهر رجوعه لكل منهما فليحرر (قوله كثلاث خطوات) جمع خطوة بفتح الخاء المرة وبضمها ما بين القدمين وهي هنا نقل القدم الواحدة الى أى جهة كانت فان نقلت الاخرى عدت ثانية شورى وعبرة حل وهي عبارة عن نقل رجل واحدة الى أى جهة كانت حتى لو رفع رجله لجهة العلوم لجهة السفلى عد ذلك خطوتين وظاهره وان كان ذلك على التوالي فان نقلت الاخرى عدت ثانية سواء سارى بها الاولى أم قدمها عليها أم أخرها عنها وكتحرريك ثلاثة اعضاء على التوالي كراسه وبديه اه والمعتمدان النقل لجهة العلوم لجهة السفلى خطوة واحدة كما يؤخذ من زى وصرح به ع ش على مر وفرره ح ف (قوله بخلاف القليل) ولو احتمالا لكنه مكروه وكذا ما بعده مر (قوله والكثير المتفرق) ضابط التفرق أن يعدل الثاني منقطعاً عن الاول في العادة وفي التهذيب عندى ان يكون بينهما ما قدر ركعة لحديث امامة سم شورى (قوله وهو حامل امانة) يجوز في امامة أن ينصب بمقابلته وان ينخفض باضافته وعلامة جوه الفتحه لانه لا ينصرف وقد قرئ ان الله بالغ أمره بالوجهين شورى وامامة بنت بنته زينب زوجة أبي العاص وتزوجها على بعد فاطمة أى تزوج امامة بوصية فاطمة ولم تخلف منه برماوى (قوله اذا سجد) أى أراد السجود وادقام أى أراء القيام قال العلامة المناوى في شرح الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم ان في الصلاة شغلا مانعه فان قيل فكيف حل المصطفى صلى الله عليه وسلم امامة بنت أبي العاص في صلاته على عاتقه وكان اذا ركع وضعها واذا رقع من السجود أعادها قلت اسناد الحل والوضع اليه محازفانه لم يعتمد جملها لكونها على عاداتها تتعلق به وتجلس على عاتقه وهو لا يدفعها فاذا كان علم الخيصة يشغله عن صلاته حتى استبدل بها فكيف لا تشغله هذه اه بحروقه وعليه فلا دليل فيما قاله الشارح من الحديث الا ان يقال انها كانت تتعاقب به صلى الله عليه وسلم في الابتداء فلا يدفعها لما جبل عليه من كمال الشفقة والرحمة ولكن اذا ركع أو سجد وضعها فيستدل بوضعه على ان الفعل الكثير الغير المتوالى لا يضر ع ش لسكن هذا الجواب لا يلتزم مع قول الشارح وادقام حملها (قوله وفعل واحدا) وكلا فعال الاقوال حتى لو قصد الاثنيان بحرفين متواليين فأتى بأحدهما بطلت صلاته (قوله كما مر) أى في قوله بل ان فعله لابعاءا لما بتحريره بطلت صلاته وان قل ع ش (قوله لان خف الخ) هذا وما بعده تقييد لقوله أو كثر أى مالم يكن خفيفا أو بعدد وقوله كتحرريك أصابعه أى لا بقصد اللعب كما مر (قوله الخاقا لها) أى للأصابع أى لتحرريكها ويمكن رجوعه للتحرريك واكتساب الجمعية من المضاف اليه والاولى له كما هو نسخة (قوله فان حرك كفه الخ) وذهابها ورجوعها ووضعها ورفعها حركة واحدة أى ان اتصل أحدهما بالآخر والا فكل مرة فيما يظهر حج زى بخلاف حركة الرجل فان ذهابها ورجوعها حركتان والفرق بينهما وبين اليد أن اليد يتلى بتحرريكها كثيرا بخلاف الرجل لان عاداتها السكون ح ف قال

اذا كان على التوالي (قوله رجه الله وفعل واحد منها) بل الشروع فيها مبطل

زى وألقى الأذرعى الأجفان بالأصابع ويتجه ان اللسان كذلك خلافا لما قد يقتضيه كلام الأذرعى وقد أشار له بقوله كتحريرك أصابعه اه وكذا آذانه وحواجبه وشفتاه وذ كره واثنيه برماوى (قوله أواشتد جوب) أى ولم يكن له حالة يخاف فيها من هذا الحك زمن يسع الصلاة قبل ضيق الوقت فان كان وجب عليه انتظاره كما تقدم في السعال ونحوه فهم على حد سواء اه ع ش عن سم على حج بالمعنى (قوله وأكل) بضم الهمزة أى ما كول لقوله بعد والمضغ من الأفعال فالأكل بالفتح اسم للمضغ قال ع ش ولا يضر عطفه على المفطر لانه يضر وان لم يكن مفطرا فلا يستفاد منه فتعين ذكره اه فيكون من عطف العام (قوله أواكره) عطف على كثير أى أو أكل باكره قليلا وكثيرا والباء في باكره للسببية أو بمعنى مع لكن مقتضى المقابلة ان يقول وأكل قليل باكره وحكم الكثير بالاكراه يفهم بالاولى (قوله قليلين) لانهم لا يكونان الا عن عمد لانه لا يفطر الا العمد وان قل والمفطر القليل يبطل الصلاة على المعتمد وهناك قول بعدم البطلان والأكل القليل سهوا لا يبطل قطعاً م وهذا مفهوم المتن فكان لاوى ذكره ومثله لوجرى ريقه بباقي طعام بين أسنانه وعجز عن تمييزه ومجبه كافي الصوم أو نزات نخامة وعجز عن إمساكها كافي م اما مجرد الطعم الباقي من أثر الطعام فلا أثر له لاتقاء وصول العين الى جوفه ع ش على م (قوله والثاني مفرقا) أى وان كان الثاني مفرقا سهوا الخ ومعلوم ان الأكل الكثير عمدا وان شمله المفطر لكنه لا يشمل الأكل الكثير سهوا أو أكرها فاحتاج الى عطف قوله وأكل كثير على قوله مفطر حل فتنى كثيرا لا كل بطلت الصلاة عمدا أو سهوا أو جهلا أمالو كان ناسيا لأصله أو جاهلا تحريمه وعذر به فلا تبطل بقليله قطعاً وانما يفطر كثير الأكل في الصوم ناسيا لان الصلاة ذات أفعال منظومة والكثير يقطع نظمها والصوم كف وتلبس المصلى بهيئة يبعد معها النسيان بخلاف الصوم اه اطفئ حتى (قوله ان يصلى لنحو جدار) ولو صلاة جنازة وينبغي ان يعد النعش ساترا ان قرب منه فان بعده اعتبر حرمة المرور أمامه سترة بالشروط وينبغي أيضا ان في معنى الصلاة سجدة التلاوة والشكر ومرتبة النعش بعد العصا ع ش على م (قوله كعمود) أى فالجدار والعمود في مرتبة واحدة ع ش (قوله ثم ان عجز) المراد بالعجز عدم السهولة (قوله عصا) برسم بالالف لانه واوى ع ش قال الفراء أول الحن سبعم بالعراق هذه عصاى وانما هى عصاى كافي القرآن العزيز (قوله طولا) هذا هو الأكل ويحصل أصل السنة بجعلة عرضا شرح م (قوله فليجعل أمام وجهه) أى فليجعل وجهه مستقبلا لشيء ثابت قبل كالعمود هكذا ينبغي لتصحيح المعنى فليس الشيء متناولا للمصلى والعصا بدليل قوله فان لم يجد أى فان لم يسهل عليه استقبال وجهه لجدار مثلا فليصحب الخ وانظر ما المانع من جعل الشيء في الحديث متناولا للمصلى أيضا مع قطع النظر عن التأويل المتقدم ولا يحتاج حينئذ الى قوله وقبس بالخط ثم ظهر انه لا يصح جعل الشيء متناولا له لانه لو كان متناولا له لاقضى انها في مرتبة العمود والجدار مع انها متأخرة عنهما وعن العصا تأمل وعبرة ع ش قوله امام وجهه شيئا أى ثابتا قبل صلته كالجدار ونحوه (قوله ثم لا يضره) أى في كل نوابه ع ش وقال الشوبرى أى في اذهاب خشوعه وقوله ما مر لم يقل من مر لانه شيطان فأشبهه غير العاقل (قوله وقبس بالخط) أى عليه وقوله وقدم أى المصلى مع كونه مقبسا على الخط (قوله ثلثا ذراع) بأن يكون ارتفاع الثلاثة الاول قدر ذلك وامتداد الاخير بن كذلك لكن لم يتعرض حج لقدمهما أى الاخير بن بل قضية عبارته عدم اشتراط شي فبهما لانه قال وكان ارتفاع أحد الثلاثة الاول ثلثي ذراع فأكثر ع ش على م والثلاثة الاول في كلام المنهاج الجدار والعمود

معهم على عدم الحك فلا تبطل بتحريك كفه للحك ثلاثا ولأن الضرورة وهذه من زيادتي وبها صرح القاضي وغيره (و) ناسعها (ترك مفطر وأكل كثيرا أو باكره) فتبطل بكل منها وان كان الاول والثالث قليلين كبلم ذوب سكرة والثاني مفرقا سهوا أو جهلا بحرمتيه لاشعار الاولين بالأعراض عنها وندو الثالث والمضغ من الأفعال فتبطل بكثيره وان لم يصل الى الجوف شيء من المضغ وتعبيرى بما ذكر أعظم مما عبر به (وسن أن يصلى لنحو جدار) كعمود (ثم) ان عجز عنه فلنحو (عصا مفروزة) كتاع للاتباع رواه الشيخان وخبر استتروا في صلاتكم ولو بسهم رواه الحاكم وقال على شرط مسلم (ثم) ان عجز عن ذلك (يبسط مصلى) كسجادة بفتح السين (ثم) ان عجز عنه (بخط أمامه) خطا طولا كما في الروضة روى أبو داود خبر اذا صلى أحدكم فليجعل أمام وجهه شيئا فان لم يجد فليصنع عصا فان لم يكن معه عصا فليخط خطا ثم لا يضره ما مر أمامه وقبس بالخط المصلى وقدم على

أى بينها وبين المصلى (ثلاثة أذرع) (٢٥٠) فأقل) وذ كر سن الصلاة الى المذكورات مع اعتبار الترتيب فيها وضبطها

بما ذكر من زيادتي وبذلك صرح في التحقيق وغيره لا الترتيب في الاذنين فهو مقتضى كلام لروضة وأصلها وصرح به في المجموع والاضبط الاخيرين فهو القياس كما قاله الاستوى واذا صلى الى شئ منها (فيسن) له وغيره (دفع مارت) بينه وبينها والمراد بالمصلى والخط منها أعلاهما وذلك لخبر الشيخين اذا صلى أحدهم الى شئ يستتره من الناس فأراد أحدهما يجتاز بين يديه فليدفعه فان أذى فليقاتله فاعلم هو شيطان أى معه شيطان أو هو شيطان الانس وذ كر سن الدفع لغیر المصلى من زيادتي وبه صرح الاستوى وغيره تفقها (وحرم مرور) وان

(قوله من باب دفع الصائل) لا يتأتى كونه من بابه لان المار لا يعطل عليه شيئا بدليل قوله في الحديث ثم لا يضره ما سر أمامه فتعين انه من ازالة المنكر الا أن يحصل الامام في الحديث على الامام من جهة خارج السترة وحيث يمكن أن المرور من داخل السترة يضره وان كان فيه ضرر نأتى أن يكون دفعه من

والعصا وعبرة الشورى وطولها أى طول ماله ارتفاع منها وهو صريح فيما قاله حجج (قوله ثلاث أذراع) وان لم يكن لها عرض حل (قوله أى بينها وبين المصلى) أى بين رأس أصابعه لا عقبه في حق القائم وعلى قياسه في القاعد ان يكون من ركبتيه حل ويدها وبين بطون القدمين في حق المستلقي وبينها وبين الجزء الذى يلي القبلة في المضطجع ع ش (قوله فيسن له واغبره الخ) بالتدريج كالصائل وان أدى دفعه الى قتله وبشروط ان لا يأتى بثلاثة أفعال متوالية ولا بطلت فان قيل هلا وجب الدفع لانه ازالة منكر أجيب بامور منها ان المنكر انما يجب ازالته اذا كان لا يزول الا بالنهي عنه والمنكر هنا يزول بانقضاء سروره مر وهذا أى الدفع مستثنى من كراهة لفعل القليل حل ولم يقل فدفع مارت بحذف العامل عطف على قوله أن يصلى لنحو جدار لانه يقتضى ان دفع المار سنة وان لم يصل لنحو جدار كما قاله الشورى (قوله دفع مارت) وان لم يأتى واذا دفع فليفرق فان كرره ثلاثا متوالية بطلت صلاته قاله النووي اه زى وعبرة حل قوله دفع مارت لم يفوت عليه سنة الخشوع أى وان لم يأتى بمروره كالجاهل والساهى والغافل والصبي والمجنون خلافا لحج لان هذا من باب دفع الصائل لا من باب ازالة المنكر على ان غير المكاف يمنع من ارتكاب المنكر وان لم يأتى (قوله منها) أى حال كونهما ببعضها فهو حال من المصلى والخط وقوله أعلاهما أى لأوطهما أى فيقدر مضاف في قوله وبينهما بالنسبة اليهما أى بين المصلى وبين أعلاهما وهو الطرف الذى للقبلة يبنى أن نحسب الثلاثة أذرع التى بين المصلى والمصلى من رأس أصابع المصلى الى آخر السجادة حتى لو كان فارشا تحت كفى لا تأتينا بحسبها من رأس أصابعه الى أوطها حتى لو وضعها قدماه وكان بينه وبين أوطها ثلاثة أذرع لم يكف لان المعتبر ان يكون بينه وبين آخرها ثلاثة أذرع فأقل لا بينه وبين أوطها تقرير شيخنا وعبرة ع ش قوله أعلاهما وعلى هذا لو صلى على فرة مثلا طولها ثلاث أذراع وكان اذا سجد يسجد على ما وراءها من الارض لا يحرم المرور بين يديه على الارض لتقصيره بعدم تقديم الفرة المذكورة الى موضع جبهته وبحرم المرور على الفرة فقط وعبارته على مر قوله أعلاهما قضيته أنه لو طال المصلى والخط وكان بين قدم المصلى وأعلاهما أكثر من ثلاثة أذرع لم يكن سترة معتبرة ولا يقال يعتبر منهما مقدار ثلاثة أذرع الى قدمه ويجعل سترة ويأتى حكم الزائد وقد توقف فيه مر ومال بالفهم الى انه يقال ماذ كر لكن ظاهر المنقول الاول فليحذر اه سم وكان الاولى للشارح أن يقدم قوله والمراد الخ على قوله فيسن دفع مارتأمل (قوله الى شئ) أى غير آدمى وبهيمة حل (قوله يستتره من الناس) أى يمنع الناس شرعا من المرور بين يديه برماوى (قوله أى معه شيطان) لان الشيطان لا يجسر أن يمر بين يدي المصلى وحده فاذا مر عليه انسان واقفه شوى (قوله أهو شيطان) أى يفعل فعل الشيطان لانه بصدد شغل المسلم عن الطاعة فلو دفعه والحالة هذه أى في حالة سن الدفع وتلف الاضمان عاياه وان كان رقيقا لم يعد مستويا عليه حل فان عدم استويا عليه ضمنه أخذ اماما يأتى في الجرف في صلاة الجماعة وقد يتوقف في الضمان حيث عدم دفع الصائل فان دفعه يكون بما يمكنه وان أدى الى استيلاء عليه حيث تعين طر يقا في الدفع ويفرق بينه وبين الجربان الجربان الجار لا يدفع ضرر الجربان ع ش على مر (قوله وبه صرح الاستوى) معتمد (قوله وحرم مرور) وهو من الكبار أخذ من الحديث اه عزيرى وهو معطوف على قوله فيسن الخ فيكون مرتبا على الصلاة لنحو جدار فكان المناسب الاتيان بالمضارع وياحق بالمرور والجلوس بين يديه ومدرجا عليه واضطجاعه ع ش ولو أزيلت سترة حرم على من علم بها المرور كما بحثه الاذرعى

لعدم

دفع الصائل (قوله رجه الله وحرم مرور الخ) وان كانت السترة مغصوبة بخلاف ما لو كان في مكان مغصوب

بسترة فلا يحرم المرور بعده فلا حرم له لمرته مر وقد علم الاولى بان الهسى لا مخرج لفرق بينهما اه سم

لم يجد المار سبيلا آخر لغير
 لو يعلم المار بين يدي المصلي
 أي إلى السترة ماذا عليه
 من الأثم لكان ان يقف
 أو بعين خريف أخير له
 من ان يمر بين يديه رواه
 الشيخان الامن الأثم
 قال البخاري والاخر يفا
 فاليزار والتحرير مقيّد
 بما اذا لم يقصر المصلي
 بصلاته في المكان والا
 كأن وقف بقارعة
 الطريق فلا حرمه بل ولا
 كراهة كما قاله في الكفاية
 أخذ من كلامهم وبما اذا
 لم يجد المار فرجة أمامه
 ولا فلا حرمه بل له خرق
 الصفوف والمزور بينهما ليسد
 الفرجة كما قاله في الروضة
 كأصلها وفيها لو صلى بلا
 سترة أو تباعد عنها أي أو لم
 تكن بالصفة المذكورة
 فليس له الدفع لتقصيره
 ولا يحرم المرور بين يديه
 لكن الأولى تركه فقوله في
 غيرها لكن يكره محمول
 على الكراهة غير الشديدة
 قال واذا صلى إلى سترة فالسنة
 أن يجولها مقابلة ليمينه أو
 شماله ولا يصمد لها ضم
 الميم أي لا يجعلها تلقاء
 وجهه (وكره التفات) فيها
 بوجهه لخبير عائشة سألت
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن الالتفات في
 الصلاة فقال هو اختلاس
 يختلسه الشيطان من صلاة

لعدم تقصيره وقيل أنه من استتر بسترته يراها مقلده ولا يراها مقلداً للمار تحرير المرور ولو قيل باعتبار
 ١- تقاد المصلي في جوار الدفع وفي تحرير المرور باعتبار اعتقاد المار لم يبعد وكذا ان لم يعلم مذهب المصلي
 ولو صلى بلا سترة فوضعها غيره اعتد بها يكره أن يصلي وبين يديه رجل أو امرأة يستقبله ويراه م
 وقوله فوضعها غيره أي بعدا عنه حل وانظر هل هو قيد أو لا والحق أنه ليس بقيد (قوله لكان أن
 يقف) ليس هذا جواباً وإنما التقدير لو يعلم بالحرمه لو وقف أو بعين ولو وقفها لكان خبيراً له شورى
 وقوله ليس هذا جواباً لان كون وقوفه أو بعين خريف أخير له لا يتوقف على علمه بالأثم الذي عليه بل
 الوقوف المذكور خبر له وان لم يعلم بالأثم الذي عليه فلهذا جعل جواباً للمقدرة وقد رجا جواباً للمذكورة
 وإنما خص الاربعين لا من الأول ان الاربعية أصل جميع الأعداد أي آحاد عشرات مئات ألوف فلما
 أراد التأكيد ضربت في عشرة الثاني أن كمال أطوار الانسان أربعين كالنطفة والعلاقة والمضفة وكذا
 بلوغ الاشد اه كرماني على البخاري شورى (قوله خير له) هذا خبر كان وفي رواية برفع خير
 وعليها خبر اسم كان لانه وان كان نكرة لانها وصفت ويحتمل أن يقال اسمها ضمير لسان والجملة
 خبرها فتح الباري وأقول التفضيل ليس على يابه (قوله مقيّد بما اذا لم يقصر المصلي الخ) يؤخذ منه انه
 لو لم يجد محلاً يقف فيه الا باب المسجد لكثر المصليين كيوم الجمعة مثلاً حرم المرور وسن له الدفع وهو
 محتمل ويحتمل عدم حرمه المرور لاستحقاقه المرور في ذلك المكان على أنه قد يقال بتقصير المصلي
 حيث لم يبادر للمسجد بحيث يتيسر له الجلوس في غير الممر وهذا أقرب (قوله بقارعة الطريق) أي أو
 شارع أو درب ضيق أو باب نحو مسجد كالحل الذي يغلب مرور الناس فيه وقت الصلاة ولو في المسجد
 كالطاف قال شيخنا ع ش وليس منه ما جرت به العادة من الصلاة برواق ابن معمر بالجامع الأزهر
 فان هذا ليس محلاً للرور غالباً نعم ينبغي أن يكون منه ما لو وقف في مقابلة الباب اه برماوى (قوله وبما
 اذا لم يجد المار فرجة) ليس بقيد المدار على السعة ولو بلا خلاء بأن يكون بحيث لو دخل بينهم لوسعوه
 كما سيصرح به في شروط الافتداء حل (قوله بل له خرق الصفوف) وان تعددت وزادت على
 صفين بخلاف ما سيأتى في الجمعة من تخطى الرقاب حيث يتقيد ذلك بصفين لان خرق الصفوف في حال
 القيام أسهل من التخطي لانه في حال القعود حل (قوله ليسد الفرجة) وان لزم عليه المرور بين
 يدي المصلي وفيه تصريح بأننا لا نكتفي في السترة للمصلي بالصفوف حل وهو كذلك كما صرح به
 م (قوله وفيها الخ) مراده بيان مفهوم قوله ومن الخ (قوله فليس له الدفع) أي فيحرم عليه
 ذلك وان تعذرت السترة بسائر أنواعها زى (قوله ولا يحرم المرور) قال م في شرحه ولو استتر
 بسترته في مكان مغصوب لم يحرم المرور بينهما وبينه ولم يكره كما أفق به الوالد اه أي لانها لا قرار لها
 لوجوب ازالتها فهي كالأعمى (قوله فلسنة الخ) لا يتأتى في الجدار كما هو معلوم وقد يتأتى فيه أن ينفصل
 طرفه عن غيره وحينئذ فهل السنة وقوفه عند طرفه بحيث يكون عن يمينه ويشمل المصلي كالسجادة
 فهل السنة وضعها عن يمينه وعدم الوقوف عليها فيه نظرو ويحتمل على هذا أن يكفي كون بعضها عن
 يمينه وان وقف عليها سم على حج ع ش على م (قوله ليمينه) وهو أولى أي بحيث تسامت بعض
 بدنه ولا يبالغ في الانحراف عنها ع ش (قوله ولا يصمد) وحينئذ يحتاج إلى الجواب عما تقدم في الخبر
 وهو اذا صلى أحكم فليجعل امام وجهه شيئاً حل الا ان يقال المراد بالامام ما قابل الخلف فيصدق بجعلها
 عن يمينه أو شماله والأولى أن تكون على اليسار لان الشيطان يأتي من جهتها وقال ع ش الأولى عن
 يمينه لشرف اليمين (قوله وكره التفات) أي ما لم يقصد به اللعب والباطات صلاته م (قوله بوجهه)
 أي في غير المستأق لان التفاته به مبطل (قوله هو اختلاس) أي سبب اختلاس قال الشورى أي

العبد رواه البخاري
(وتغطية فم) للنهي عنه

رواه ابن حبان وغيره
وصححوه (وقيام على

رجل) واحدة لانه تكاف
بنافي الخشوع (لالحاجة)

في الثلاثة فان كان لهالم
يكبره وقدر روى مسلم خبر

انه صلى الله عليه وسلم
اشتكى فصليناوراءه وهو

قاعده فالتفت اليانفرا ما
قيامافأشاراليان الحديث

وخبر اذا تشاءب أحكم
فليمسك يده على فيه

فان الشيطان يدخل
فتأخيري لالحاجة عن

الثلاثة أولى من تقديم
الاصل له على الاخير منها بل

قد يجعل قيدا أيضا فيما يأتي
أوفي بعضه (ونظر نحو

سماء) مما يلهمي كثوره
أعلام وذلك لخبر البخاري

ما بال أقسام يرفعون
أبصارهم الى السماء في

صلاتهم ليتنهن عن ذلك
أولتخطفن أبصارهم وخبر

الشيخين كان النبي صلى
الله عليه وسلم يصلي وعليه

خيمة ذات أعلام فلما
فرغ قال ألهتنى أعلام هذه

اذهبوا بها الى أبي جهنم
وانتوني بانبيجانيتهم ونحو

من زيادتي (وكف شعراو
(قوله رجه الله يرفعون

أبصارهم الى السماء الخ)
ويستحب نظر السماء في

الدعاء بعد الوضوء قاله
الطبري في احياء علوم الدين

اختطاف بسرعة ولعل المراد حصول نقص في الصلاة من الشيطان لأنه يقطع منها شيئا أو يأخذه قال
الطبري سمي اختلاسا تصورا قبح تلك الفعلة بالختلاس لان المصلي مقبل على ربه والشيطان مرصد
له ينتظر فوات ذلك عليه فاذا التفت فقد اغتتم الشيطان الفرصة وقد ورد لا يزال الله مقبلا على العبد
في صلاته مالم بالتفت فاذا التفت أعرض عنه وفي رواية انصرف عنه حل (قوله للنهي عنه) أي عن
التغطية وذكر الضمير لا كتسابها التذكير من المضاف اليه وفيه أن الاكتساب لا يكون الا اذا كان
المضاف صالحا لا حذفا وهو هنا غير صالح له فحينئذ يكون راجعا للذكور وهو التغطية أو نظرا لكون
التغطية ستر (قوله وقدر روى) لم يقل خبر مسلم لان هذا الخبر منسوخ فلا يصح دليلا وقوله اشتكى أي
مرض (قوله فأشار اليها) أي بالعود ففقدنا وهو تمة الحديث كما ذكره الدميري وهو منسوخ كحديث
انما جعل الامام ليؤتم به فاذا صلى جالس فاصلا واجلوسا أجمعين أو أجمعون شورى ووجه الذبح انهم
كانوا قادرين على القيام وكانت صلاتهم فرضا والقادر لا يجوز له القعود فيه وان كان امامه يصلي من
قعود لعذره اه (قوله قليمسك يده) والاولى ان تكون اليأسار لقوله فان الشيطان يدخل
لانها الدفع الذي حل والاولى ان تكون بظهرها ان تيسر والافبطنها ان تيسر أيضا والافاليمين
(قوله فان الشيطان يدخل) ظاهره انه يدخل حقيقة ولا بشكل عليه ان الشيطان جسم فكيف
يدخل في قلب بني آدم وأجيب بان الشياطين لهم قوة التصور فيجوز أن يتصور بصورة الهواء فيدخل
حقيقة وهذا هو الظاهر من الاحاديث الواردة في مثله ويحتمل انه مجاز عما يحصل من الخواطر النفسانية
للمصلي ولعل وضع اليد على الفم على هذا التصور لئلا يحال من يدفع عن نفسه من يقصده بالاذى اه
عش على مر (قوله فتأخيري) تفريع على قوله في الثلاثة لا على الاستدلال لانه لم يستدل على مفهوم
الاخير وقوله أولى من تقديم لاصل وكلام الاصل صحيح أيضا لان الاستثناء يرجع لما بعده (قوله أوفي
بعضه) لعل منشأ التردد انه اختلف في بعض ما يأتي هل هو مقيد بعدم الحاجة أولا عش (قوله ونظر
نحو سماء) ولو بدون رفع رأسه وعكسه وهو رفع رأسه بدون نظر كذلك على ما يحتمل الشورى فيشمل
الاعمى كما قاله البرماوى (قوله ما بال أقوام) أبهمهم لان النصيحة على رؤس الاشهاد فضيحة شورى
والاستفهام توبيخي (قوله ليتنهن الخ) أي ليكن منهم انتهاء عن رفع الابصار الى السماء أو خطف من
الله اه حل فهو خبر بمعنى الامر وأولتخيرته بداهتهم واما رفع البصر في غير الصلاة للسماء للدعاء
فجوزها الا كثرون لان السماء قبلة الدعاء اه شرح البخاري للشارح (قوله خيمة) بفتح الخاء
المججمة وكسر الميم وبالصاد كسماء مربع له علمان والانبجانية بفتح الهمزة وسكون النون وكسر
الموحدة وتخفيف الجيم وبعد النون ياء النسبة كسماء غايظ لاعلم له وقال ثعلب يجوز فتح الهمزة وكسرها
وكذا الموحدة فتح الباري شوبري (قوله قال ألهتنى أعلام هذه) انما قال ذلك صلى الله عليه وسلم
بيانا للغير والافهو صلى الله عليه وسلم لا يشغله شيء عن الله عش وقال بعضهم قوله ألهتنى أي كادت ان
تلهيني والافهو صلى الله عليه وسلم لا يلهيه شيء عن عبادة الله قط أو هو تعليم للامة (قوله الى أبي جهنم)
وقيل جهنم بالتصغير والاول هو الصحيح وانما خص أباجهم لانها كانت منه أولا وطاب منه لانبيجانية
جبراله لئلا يحصل له بردها كسر وكتب أيضا قوله الى أبي جهنم أي ليايسها في غير الصلاة فلا اشكال
شوبري واسم أبي جهنم عامر بن حذيفة العدوي القرشي المدني أسلم يوم الفتح توفي في آخر خلافة معاوية
قسطلاني عش (قوله وكف شعر) محله في الرجال اما المرأة ففي الامر بنقضاء الضفائر مشقة تغيير
لهيئتها المناهية للتجمل وينبغي الخاق الخنثى بها شرح مر ومراده بفهمها ما يشمل تركها مكفوفين
أي ولو في صلاة جنازة لكن الحكمة التي ذكرها لا تشملها والحكمة الشاملة لها انه اذا رفع ثوبه

وعشره عن مباشرة الارض اشبه المتكبر شو برى بز يادة نعم يجب كف شعرا امرأة وخنتى توفقت صحة الصلاة عليه اه قل (قوله امرت ان اسجد الخ) أى وجوبا وقوله ولا كف شعرا ولا نوب أى ندبا (قوله والمعنى فى النهى) أى حكمته الاصلية فلا يرد أنه بكرة الكف فى صلاة الجنائز والقاعد برماوى والاولى ان بقول المستأق بدل القاعد والنهى مأخوذ من الامر لان الامر بالشئ نهى عن ضده (قوله انه) أى ما ذكر من الشعر والثوب ح ف (قوله وبصق أمانا ويمينا) أى فى الصلاة وخارجها وأما كره البصاق على اليمين اكراما للملك ولم يراع ملك اليسار لان الصلاة فى الحسنات البدنية فاذا دخل فيها تنحى عنه ملك اليسار الى فراغه منها الى محل لا يصيبه شئ من ذلك فالبصاق حينئذ انما يقع على القرن وهو الشيطان شرح م قال الرشيدى قوله اكراما للملك اعما يظهر بالنسبة للمصلى على ان فى هذه الحكمة وقفة لم تكن عن توقيف وعبرة حج ولا بعد فى مراعاة ملك اليمين دون ملك اليسار اظهار الشرف الاول اه وعبرة ع ش قوله ويمينا فى الصلاة وخارجها لكان حيث كان من ليس فى صلاته مستقبلا كما بحث بعضهم تقييد ذلك بما اذا كان متوجها للقبلة اكراما لها م (قوله ولكن عن يساره) محله ما لم يكن فى مسجده صلى الله عليه وسلم فانه يبصق فى كفه جهة يمينه لانه مدفون جهة اليسار اه شيخنا (قوله وكفارتها دفن) أى ففى دافعة لابتداء الاثم ودوامه كما هو ظاهر الحديث زى ومحل ذلك اذا كان هياطام موضعاقبل بصقها والافهوقاطع لدوامه فقط وعبرة حل قوله وكفارتها دفنها أى بنحو تراب وأما الملبط فان امكن دلكها فيه بحيث لا يبقى لها اثر البتة كان كدفنها والا فلا لانه زيادة فى التقدير ومحل كون دفنها بنحو تراب كافيا اذا لم يبق لها أثر ولم يتأذ بها من فى المسجد بنحو اصابة اثارهم وأبدانهم ولا لم يكف ففى أى الكفارة دافعة للاثم أى قاطعة لدوامه ان تقدم البصاق على الدفن فان كان عقبه كما لو حفر ترابا وبصق فيه ثم ردا ترابا على بصاقه كان دافعا لاثمه ابتداء ودواما اه (قوله فى طرف ثوبه) أى ولو كان فيه دم براغيث ويكون هذا من الاختلاط بالاجنبى الحاجة اه ح ف (قوله نهى أن يصلى الرجل مختصرا) الصلاة ليست بقيد بل خارجها كذلك لانه فعل الكفار بالنسبة اليها وفعل المتكبرين خارجها وفعل النساء والخنثىين لا محجب ولما صح أنه راحة أهل النار فيها ولان ابليس هبط من الجنة كذلك برماوى سم (قوله بعد دافعة حدث) فالسنة تفريغ نفسه من ذلك لانه يخل بالخشوع وان خاف فوت الجماعة حيث كان الوقت متسعا ولا يجوز له الخروج من الفرض بطر وذلك له فيه الا ان غلب على ظنه حصول ضرر بكتمه يبيع التيمم فله حينئذ الخروج منه وتأخير عن الوقت والهبة فى كراهة ذلك بوجوده عند التحريم ويلحق به فيما يظهر مالمو عرض له قبل التحريم وزال وعلم من عادته أنه يعود له فى أنثائها شرح م (قوله وبحضرة طعام) أى أو قرب الحضور وينبغى أن المراد بذلك أن لا يكون بمقدار الصلاة حور حل (قوله أى يشتاقي اليه) تفسير مراد من التوق ولافهوشدة الشوق اه رشيدى وعبرة ع ش على م قوله أى يشتاقي اليه وان لم يشتد جوعه ولا عطشه فيما يظهر أخذ ما ذكره فى الفا كته ونقل عن بعض أهل العصر وهو الشيخ س ل التقييد بالشديدين فاحذره وعبرة عميرة قوله تتوق اليه شامل لما ليس به جوع أو عطش وهو كذلك فان كثيرا من الفواكه والمشارب اللذيذة قد تتوق النفس اليها من غير جوع ولا عطش قال حل وحينئذ يأتى كل ما يحتاج اليه حيث كان الوقت متسعا والاصلى حرمة الوقت ولا كراهة (قوله أى كاملة) يجوز نصبه صفة للصلاة ورفع صفة لها بالنظر للمحل وقوله بحضرة طعام خبر وقوله وهو يدافعه لا خبث فيه أن الواو لا تدخل على الخبر ولا على الصفة الا أن نجعل جملة

مأكول أو مشروب (يتوق) بالمشاة أى يشتاقي (اليه) خبر مسلم لا صلاة أى كاملة بحضرة طعام ولا رجوع يدافعه الا يشدان أى

ومنه مسلخه (وطريق) في بنيان لبرية (ونحو منزلة) وهي موضع الزبل كجزرة وهي موضع ذبح الحيوان (و) نحو (كنيسة) وهي معبد اليهود كبيعة وهي معبد النصارى (و) نحو (عطن ال) ولو طهر أكرامها الآتي والعطن الموضع الذي تنحى إليه الأبل الشاربة ليشرب غيرها فاذا اجتمعت سيقت منه إلى المرى ونحو من زيادتي (وبهية) بتأنيث الموحدة نبشت أم لا للنهي في خبر الترمذي عن الصلاة في الجميع خلا المراح وسبأني وخلا نحو الكنيسة فالحقت بالحمام والمعنى في الكراهة فيهما أنهما مأوى الشياطين وفي الطريق اشتغال القلب بمرور الناس فيه وقطع الخشوع وفي نحو المزالة والمقبرة المنبوشة نجاستهما تحت ما يفرش عليهما فإن لم يفرش شيء لم تصح الصلاة وفي غير المنبوشة نجاسة ماتحتها بالصيد وفي عطن الأبل نفارها المشوش للخشوع وأخلق بها مراحها بضم الميم وهو مأواها ليليا للمعنى المذكور فيه ولهذا لا تتركه في مراح الغنم ولا فيما يتصور منها من مثل

وهو يدافعه لاخبثان حالا ويقدر الخبر كالملة أي لاصلاة كالملة حال مدفعة لاخبثين عرش على مر (قوله وبحمام) أي غير جديد ويفرق بينه وبين الخلاء الجديد بأن الخلاء يصير مستندرا ومأوى للشياطين بمجرد اتحاده والحمام لا يصير مأوى للشياطين إلا بكشف العورة فيه حل أي فؤخذ من العلة تقييده غير الجديد ومثل الحمام كل محل معصية شرح مر كالصاغة ومحل المكس وإن لم تكن المعصية موجودة حين صلاته لأن ما هو كذلك مأوى للشياطين وتندب إعادة الصلاة الواقعة في الحمام ولو منفردا للخروج من خلاف الإمام أحد وكذا كل صلاة اختلف فيها يستحب أعادتها على وجه يخرج به من الخلاف ولو منفردا أو خارج الوقت وسارا عرش على مر (قوله ومنه مسلخه) أي موضع الخواثج سمي بذلك لأنه وضع مسلخ الخواثج أي نزعهما نقول من مسلخ الحيوان أي موضع مسلخه (قوله لبرية) ضعيف والمنحقيق أن مدار الكراهة على كثرة مرور الناس ومدار عدمها على عدم كثرة مرورهم من غير نظر إلى خصوص البنيان والصحراء رشيدى على مر (قوله منزلة) بفتح الباء وضحاها شرح مر (قوله ونحو كنيسة) ولو جديدة فيما يظهر ويفرق بينها وبين الحمام الجديد بغلظ أمرها بكونها معدة للعبادة الفاسدة فاشبهت الخلاء الجديد بل أولى عرش قال حل وحمل جواز دخوله ما لم ينعون أمه والاحرم (قوله كبيعة) بكسر الباء (قوله في الجميع) أي في قوله وبحمام إلى آخر كلامه وهي تسع مسائل تعلم من كلامه بالتأمل فاستدل على ستة منها بالنهي وقاس ثلاثة منها وهي المستثنيات فأشار إلى القياس بقوله فألحقت أي نحو الكنيسة وفيه ثنتان وسقيس مراح الأبل على عطنها ومن جعل المسائل عشرة جعل في المقبرة ثنتين المنبوشة وغيرها فقوله وسبأني الخ أي استدلالا وتعليلا (قوله فيهما) أي في الكنيسة والحمام قال مر ومحل الكراهة في جميع ما مر ما لم يعارضها خشية خروج وقت والأفلا كراهة وانما لم يقتض النهي عنها الفساد عندنا بخلاف كراهة الزمان لأن تعاق الصلاة بأوقات أشد لان الشارع جعل لها وقفا مخصوصة لا تصح في غيرها فكان الخلل فيها أشد بخلاف الامكنة فتصح في كلها ولو كان محل مقصود بالانتهى فيه كالخرير لا يخرج منك عن العبادة فلم يقتض فسادها (قوله نجاسة ماتحتها بالصيد) منه يؤخذ عدم الكراهة في مقبرة الانبياء والشهداء ومن دفن وهو صحيح البدن ولم تقض مدة تغير فيها والكلام في مقبرة الانبياء حيث لم يستقبل رؤس قبورهم في الصلاة والاحرم كما بحثه الزركشى وحينئذ تحرم الصلاة خلف قبره الشريف حل باختصار ومحل ذلك حيث قصد التعظيم لا التبرك والأفلا حرمة وانما لم تذكره في مقبرة الانبياء لانهم أحياء في قبورهم يأكلون ويشربون ويسألون ويحجون قال العلامة الأجهوري بل ويشكحون بر (قوله ولهذا) أي للتفريق لا لتفاته (قوله ولا فيما) أي في مكان يتصور منها أي يوجد من الغنم بان يتصور لها موضع تنحى إليه بعد شربها ليشرب غيرها (قوله وفيه نظر) لا يخفى وجه النظر أن الحاق البقر بالأبل أولى من الحاقها بالغنم

باب في مقتضى سجود السهو

(قوله مقتضى) بكسر الضاد أي سببه وهو مفرد مضاف لمعرفة فيعم وإضافة سجود السهو من إضافة المسبب إلى سببه أي سجود سببه السهو وهذا جرى على الغالب والافتد يكون سببه عمدا فقد صار حقيقة عرفية خبر الخلل الواقع في الصلاة سهوا أو عمدا قال العلامة البرماوى وهو من خصائص هذه الأمة ولم يعلم في أي وقت شرع والسهو جائز على الانبياء بخلاف النسيان لانه نقص وما في الاخبار من نسبة النسيان

عطن الأبل والبقر كالغنم قاله بن المنذر وغيره قال الزركشى وفيه نظر (باب) في مقتضى (سجود السهو) إليه (قوله رجه الله والبقر كالغنم) أي حيث لا نفار بالفعل فالخاصة الكراهة في عطن الأبل لمظنة النفار وفي عطن غيرها بشرط

اليه عليه الصلاة والسلام فالمراد به السهو وفي شرح المواقف الفرق بين السهو والنسيان أن الأول زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عنها مما فيحتاج في حصولها إلى سبب جديد سم على حجج اه ع ش (قوله وما يتعلق به) أي بالسجود من كونه قبل السلام ومن كونه يتعدى من كون الإمام يتحمل سهو المأموم وقدموا سجود السهو لانه لا يفعل الا في الصلاة وثبتوا بسجود التلاوة لانه يفعل داخل الصلاة وخارجها وأخر وأسجد الشكر لانه لا يفعل الا خارج الصلاة اه شرح م ر (قوله في الصلاة) صفة لبيان محله لا للاحتراز لان مثلها ما ألحق بها ع ش (قوله فرضاً) أي سوى صلاة الجنائز وسوى صلاة فاف... الطهورين لانه سنة وهو ممنوع منها م ر وقوله أو نفلاً ولو سجدة التلاوة خارج الصلاة أو سجدة الشكر ولا مانع من جبران الشيء بأكثر منه حل وم ر كافي افساد صوم يوم من رمضان بوطء فانه ان عجز عن الاستيقا يصوم ستين يوماً متتابعة مع قضاء اليوم (قوله سنة) أي مؤكدة الا لإمام جمع كثير يخشى منه التشويش عليهم بعدم سجودهم معه ويفرق بينه وبين ما يأتي في سجدة التلاوة بأنه أكد منه حل وانما يجب سجود السهو لانه ينوب عن المسنون والبدل اما كبده أو أخفه وانما وجب جبران الخ لانه بدل عن واجب فكان واجباً شرح م ر نعم يجب على المأموم بسجود امامه تبعاله (قوله لاحداً أربعة أمور) أي كما يستفاد من صنيعه حيث أعاد لام العلة مع كل من المعطوفات اشارة الى استقلال كل فتأمل وهلا قال لاحداً أموراً أربعة وما وجه تقديم الصفة على الموصوفات لعله لا فائدة الحصر من أول الامر فتأمل شوبري (قوله لترك بعض) أي يقينا لقوله الآتي وللشك في ترك بعض معين اه ع ش (قوله ولو عمداً) ولو بقصد أن يسجد حل والغاية للرد على القول الضعيف القائل بطلان الصلاة بشروعه في السجود إذا كان الترك عمداً (قوله تشهد أول) أي في فرض أو نفل بان أحرم بار بع ركعات ناوياً أن يأتي فيها بشهدين فان ترك أولهما سن السجود على المعتمد عند م ر وخالفه حجج فقال لا يسجد لانه ليس مطلوباً لذاته (قوله أو بعضه) ولو حرفاً ع ش (قوله وقعوده) أي للتحديق أو بعضه بان كان لا يحسن التشهد لانه حينئذ يسب أن يقعد بقدر فعل نفسه وقد يقال سجوده الآن ليس لذات القعود بل لكونه بدلا عن التشهد حل وكذا يقال في قيام القنوت (قوله وان استلزم تركه ترك التشهد) أي غالباً ومن غير الغالب ما إذا كان عاجزاً عن القعود فانه يسب له الاتيان بالتشهد من قيام فنهالم يلزم من ترك القعود ترك التشهد وكذا إذا كان عاجزاً عن القيام فانه يأتي بالقنوت من قعود فلم يلزم من ترك قيامه تركه شيخنا ح ف وهذا لا يحتاج اليه الا إذا جعلنا الواو للحال فان جعلناها للغاية فلا حاجة الى قول شيخنا غالباً لان معناه حينئذ سواء استلزم تركه ترك التشهد بان كان قادر على القعود أم لا بان كان عاجزاً عن القعود (قوله وقنوت راتب) ويسجد تاركه تبعاً لإمامه الخنفي على المعتمد بل وان فعله المأموم لان ترك امامه له ولو اعتقاداً من حكم السهو والذي يلحق المأموم لا لفتدائه في الصبح يصلي سنتها لان الإمام يحمله ولا خلل في صلاته وعدم مشروعية القنوت له لا يمنع من تحمله لان وضع الإمام تحمله الخلل وان كان مما لا مشروعية فيه بل وقوله لان ترك امامه الخ فان أتى به الإمام الخنفي لم يسجد المأموم اذا العبرة بعقيدة المأموم اه ع ش وقال قل يسجد الشافعي المأموم وان قنت كل من الإمام والمأموم لانه غير مشروع للإمام ففعله كالعهد اه والمعتمد الأول (قوله أو بعضه) ولو حرفاً كالفاء في فاذك والواو في وانه لانه يتعين بالشروع فيه لاداء السنة مالم يعدل الى بدله شرح م ر قال ع ش أي مالم يعدل الى آية تتضمن ثناء ودعاء لانهم لم يزد في القنوت كانت قنوتاً مستقلاً فاسقط العدول اليها حكم ما نرى فيه اه أي فكأنه لم يشرع فيه بخلاف ما إذا عدل

وما يتعلق به (سجود السهو) في الصلاة فرضاً أو نفلاً (سنة) لاحداً أربعة أمور (ترك بعض) من الصلاة ولو عمداً (وهو ثمانية) (تشهد أول) أو بعضه (وقعوده) وان استلزم تركه ترك التشهد والمراد بالتشهد الأول اللفظ الواجب في التشهد الأخير دون ما هو سنة فيه فلا يسجد لتركه قاله المحب الطبري (وقنوت راتب) أو بعضه

النفاذ بالفعل وفاقاً في كل ذلك لم يراه سم والمعتمد ان البقرة كالابل لان العلة الموجودة في احدهما موجودة في الاخرى اه قويسني (قوله لان مثلها ما ألحق بها) كسجود التلاوة وان لم يكن كالمجبور أقل من الجابر

(وقيامه) وان استلزم تركه

ترك القنوت (وصلاة على

النبي صلى الله عليه وسلم

بعدهما) أى بعد التشهد

والقنوت المذكورين

وذكرها بعد القنوت

وتقييده بالراتب من زيادتي

وسياق بيان ما يخرج به

(و) صلاة (على الآل بعد)

التشهد (الأخر) بعد

(القنوت) ولتصريح به

من زيادتي وذلك لأنه

صلى الله عليه وسلم قام من

ركعتين من الظهر ولم يجلس

ثم سجد في آخر الصلاة قبل

السلام سجدتين رواه

الشيخان وقيس بما فيه

البقية ويتصور ترك

السابع منها بان يتيقن ترك

امامه بعد سلامه وقبل

أن يسلم هو وظاهر أن

العود للصلاة على النبي

بعد التشهد الاول والصلاة

على الآل بعد الأخير

كالعود الاول وان لقيام

لها بعد القنوت كالقيام

له وسميت هذه السنن

أباضاً لقرنها بالجبر

بالسجود من الأبعاض

الحقيقية أى الأركان

وخرج بها بتيمة السنن

كأكثر الركوع والسجود

فلا يجبر تركها بالسجود

لعدم وروده فيها وراتب

وهو قنوت الصبح والوتر

قنوت النافلة لأنه سنة في

(الصلاة لا منها أى لا بعض منها) (واسهوا ما يبطل عمده فقط)

الى قنوت وارد كقنوت سيدنا عمر فليسجد لأنه لما كان يسن الجمع بينهما صار كقنوت واحد فإذا
أخل ببعض أحدهما سجد للسهو فالبدل في كلام مر فيه تفصيل تدبر ولو جمع بين قنوت الصبح وقنوت
سيدنا عمر فيه فترك بعض قنوت عمر يتجه السجود لا يقال بل عدم السجود لأن ترك بعض قنوت
عمر لا يزيد على تركه بجملته وهو حينئذ لا يسجد له لأننا نقول لو صح هذا التمسك لزم عدم السجود
بترك بعض قنوت الصبح المخصوص لأنه لو تركه بجملته وعدل الى دعاء آخر لم يسجد فتأمل ثم وافق
مر على ما قلنا اه سم لان جمعهما صيرهما كالقنوت الواحد وقوله وقيامه أى وان لم يحسنه (قوله
وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) المراد بها الواجب منها في التشهد الأخير شرح مر (قوله بيان
ما يخرج به) وهو قنوت النافلة ع ش (قوله والتصريح به الخ) أى بذكر الصلاة على الآل في القنوت
(قوله وقيس بما فيه) وهو ثلاثة والبقية خمسة بجامع أن كلاً ذكر مخصوص في محل مخصوص وليس
مقدمة ولا تابعة لغيره ولا يشترع خارج الصلاة وقد ترد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فانها تشرع
خارج الصلاة شو برى لكن ودها على جزء من العلة المركبة مع عدم ورودها على المجموع لا يقدر
في العلة تأمل اه ح ف وانظر قوله بجامع أن كلاً ذكر مخصوص الخ مع ان في كل من المقيس والمقيس
عليه ما ليس بذ كروخرج بقوله ليس مقدمة دعاء الافتتاح والتعود وما بعده السورة وبالثلث
التسبيح فلا يسجد لواحد من المذكورات (قوله ويتصور الخ) جواب عما قيل كيف يتصور ترك
السابع لأنه ان علم تركه قبل السلام أى به أو بعده وطال الفصل أو أتى بمبطلات محل السجود اه
حل فقوله ترك الساع أى ويتصور السجود بترك السابع كافى مر والافتراض حينئذ لا الاشكال في
تصوره ولسابع معها هو الصلاة على الآل بعد التشهد الأخير ع ش (قوله ان يتيقن الخ) ولم يصوره بما
اذا نسيه المصلى فسلم ثم نذر عن قرب لأنه لا يجوز له العود بعد السلام حينئذ بقصد السجود لما يلزم
على عوده لما ذكر من الدور لأنه اذا صح عوده كان بالعود متمكناً من الصلاة على الآل فيأتى بها فلا
يتأتى السجود لتركها واذا لم يتأتى السجود حينئذ لتركها لا يصح منه العود للصلاة لاجل السجود لها
فأدى جواز العود له الى عدم جوازه فيبطل من أصله اه شيخنا ح ف وشو برى (قوله وقبل أن
يسلم هو) أو بعده وقرب افضل شو برى (قوله وسميت هذه السنن الخ) والأبعاض الحقيقية جبرها
بالتدراك وهذه لما طلب جبرها أشبهت الأبعاض الحقيقية بجامع طاب الجبر فيها وان اختلف المجبور
به فلها سميت أبعاضاً شو برى (قوله بالجبر) أى بسبب الجبر وقوله بالسجود لعل الاولى
حذفه كما صنع مر لان الجامع مطلق الجبر اه والحاصل أن الأبعاض أربعة وعشرون التشهد
الاول أو بعضه والعود لهما والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والعود لهما والصلاة على الآل في
الثاني والأخير والعود لهما فهذه ثمانية والقنوت أو بعضه والقيام لهما والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم وعلى الآل والصحب والقيام لكل والصلح والقيام لكل فهذه ستة
عشر فالجمله ماذ كرو على كل حال اما ان يتركها عمداً أو سهواً فتكون ثمانية وأربعين وعلى كل منها
اما ان يتركها هو أو امامه (قوله لعدم وروده) أى مع كونها ليست في معنى ما ورد حتى يقاس عليه
فاندفع ما يقال ليس كل ما يسجد له وارداً بدليل قول الشارح ويقاس بما فيه البقية قال زى فان سجد
لترك غير بعض عامداً عا باطلت صلاته ومثله حل وع ش (قوله أى لابعاض منها) لأنه سنة
عارضة في الصلاة يزول بزوال النافلة فلم يتأ كدشأه بالجبر شرح مر (قوله واسهوا) الواو في
هذه المعطوفات بمعنى أو كما يرشد اليه قول الشارح أى لأحد أربعه أو ورشو برى ويستثنى من هذا
مالوسها بما يبطل عمده بعد سجود السهو وقبل له الام فلا يدجد ثانياً كما سيأتى آخر الباب لأنه يجبر

الخلل الواقع قبله وبعده والواقع فيه (قوله أحصل معه) أي مع ما يبطل عمده كأن شك وهو في السجود في ترك الركوع فإنه يقوم ثم يركع فقد حصل مع ما يبطل عمده زيادة كائنة بسبب تدارك الركوع اه حل أي وهو القيام للركوع (قوله أم لا) كأن نذر في التشهد ترك سجدة من الأخيرة فيأتي بها حينئذ لا زيادة مع تداركها تأمل شو برى (قوله كتطويل) راجع لقوله أم لا وتطويل الركن القصير بأن يزيد على قدر ذكر الاعتدال المشروع فيه في تلك الصلاة بالنسبة للوسط المعتدل لالحال المصلي فما يظهر قدر الفاتحة إذا كان أوسا كتناو على قدر ذكر الجلوس بين السجدين المشروع فيه كذلك قدر التشهد الواجب وقول في تلك الصلاة ليس المراد من حيث ذاتها بل من حيث الحالة الراهنة فلو كان أم لا تنس له الذا كراتي تنس للنفراد اعتبر التطويل في حقه بتقدير كونه منفردا على الأول وبالنظر لما يشرع له الآن من الذكر على الثاني وهو الأقرب لكلامهم اه حج وعبرة حل قوله كتطويل ركن قصير بأن يطول الاعتدال زيادة على الذكر المشروع فيه بقدر قراءة الفاتحة ويطيل الجلوس بين السجدين زيادة على الذكر المشروع فيه بقدر قراءة أقل التشهد القراءة المعتدلة فلا تعتبر قراءة المصلي نفسه ولا يفرض أمام غير المحصورين منفردا فالعبرة بحال المصلي وذكر الاعتدال ربنالك الحمد إلى قوله لا ينفذ ذا الجسمك الجد (قوله لم يطلب تطويله) أي في الجملة في تلك الصلاة بخلاف ما يطلب تطويله كالاعتدال في الركعة الثانية في صلاة الصبح واعتدال الركعة الأخيرة في الوتر والاعتدال في صلاة الكسوف فلا يضر تطويله اه حل أي والاعتدال الأخير من كل مكتوبة في زمن النازلة على المعتمد اه ع ش خلافا لحل وحج حيث قال لا يضر تطويله مطلقا لأنه عهد تطويله في الجملة وقول حل كالاعتدال في الركعة الثانية الخ أي فيغفر تطويله بقدر القنوت لا بما زاد على قدره كما صرح به مر في شرحه وعبارته وتطويل الركن القصير عمدا بسكوت أو ذكر أو قرآن لم يشرع فيه يبطل عمده الصلاة في الأصح وخرج بقوله لم يشرع فيه ما لو طوله بقدر القنوت في محله أو التسبيح في صلاته أو القراءة في الكسوف فلا يؤثر اه ومثله حج قال سم قوله بقدر القنوت قد يدل على ضرر الزيادة على قدر القنوت والذي يتجه خلافه لأنه لا يتعين للقنوت ذكر ولادعاء مخصوص ولا حد لذكره أن يطيله بما شاء منهم ما بل يتجه وكذا بالسكوت فليتأمل اه (قوله كذلك) أي لم يطلب تطويله بخلاف ما يطلب تطويله كالجلوس في صلاة التسبيح ع ش وحل ومفهومه أن الجلوس مثلا فيها ركن غير قصير فيطوله ما شاء ولو زيادة على الوارد فيه والظاهر أنه ليس كذلك بل حكمه كغيره في أنه إن أطاله بعد ذكره المطلوب فيه بقدر التشهد بطلت صلاته وكذلك في اعتدال الصبح كذا بهامش لبعض الفضلاء ثم سمعت من شيخنا حل أنه لا يضر تطويله ما زاد على الذكر الوارد فيه ما ولو كانت الزيادة أكثر من التشهد أو أكثر من الفاتحة انتهى والذي تلخص من كلام الرشيد أن التطويل في الاعتدال المذكور أن حصل بقنوت أي دعاء وثناء سواء كان الوارد أو غيره لا يضر وإن كثرت الدعاء وان حصل بغيره كسكوت أو قراءة أو تسبيح فإنه يغفر فيه قدر القنوت الوارد زيادة على قدر ذكر الاعتدال وعلى أقل من قدر الفاتحة بأن ينقص عنها ولو يسيرا فإن كان بقدرها بطلت وتلخص أيضا أن المغفر للمصلي صلاة التسبيح أن يطول الاعتدال بقدر التسبيح الوارد فيه سواء أتى به بالفعل أم لا زيادة على قدر ذكر الاعتدال وأقل من قدر الفاتحة فإن زاد على ذلك بطلت صلاته بأن طوّل بقدر التسبيح الوارد فيه وقدر ذكر الاعتدال وقدر الفاتحة أو باز يد من ذلك والذي ذكر الوارد فيه هو الباقيات الصالحات عشر مرات فالزيادة على العشر غير مغتفرة بالتفصيل الذي علمته فتأمل وحرر (قوله وسجد للسهو) هو محل الاستدلال فلا يرد أن كونه بعد السلام

أي دون سهو سواء حصل معه زيادة بتدارك ركن كما صرح في ركن الترتيب أم لا وذلك (كتطويل ركن قصير وهو اعتدال) لم يطلب تطويله (وجلس بين سجدين) كذلك وكفيل كلام وأكل وزيادة ركعة فيسجد للسهو لأنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا وسجد للسهو بعد السلام رواه الشيخان وقيس بما فيه نحوه

لا تبطل بخلاف العامد كما مر ولا يسجد لسهو على المنصوص الذي في الروضة كما لها وصححه في المجموع وغيره لكن صحح الرافعي في الشرح الصغير أنه يسجد قال الاستوى وهو القياس وإنما كان الاعتدال والجلوس المدكور قصيرين لأنهما لم يقصدا في أنفسهما بل للفصل والالشرع فيهما ذكر واجب لتمييزه عن العادة كالقيام وفيه كلام ذكرته مع جوابه في شرح الروض وخرج بما يبطل عمده ما لا يبطل عمده كالتفات وخطوتين فلا يسجد لسهو ولا لعمده لعدم ورود السجود ويستثنى منه مع ما يأتي من نقل القولي ما لو فرقه في الخوف أربع فرق وصلى بكل ركعة أو فرقتين وصلى بفرقة ركعة وبالأخرى ثلاثة فإنه يسجد للسهو للمخالفة بالانتظار في غير محله وخرج فقط ما يبطل عمده وسهوه ككثير كلام وأكل وفعل فلا سجود لأنه ليس في صلاة (ونقل) مطلوب (قولي غير مبطل) نقله إلى غير محله ركنا كان كفاية أو بعضها أو غير ركن كسورة وقنوت بنيته

ليس مذهبا ع ش وسيأتي في الشارح الجواب عنه بحمله على النسيان (قوله من ذلك) أي من قوله وسهوا (قوله إلى غير القبلة ناسيا) قيد به لأنه محل الخلاف وخرج به جراح الدابة فيسجد قطعا اه حج لكن في البهجة وشرحها للشارح ما يفيد جريان الخلاف في كل من النسيان والجراح ع ش وعبارته على م ر ويفرق بينه وبين سجوده لجوحها وعودها فورا بان هذا مقصر بركوبه الجوح أو بعدم ضبطها بخلاف الناسي يخفف عنه لمشقة السفر وإن قصر (قوله وهو القياس) أي على كل ما يبطل عمده دون سهوه قال ع ش وعليه فلا استثناء (قوله في أنفسهما) أي لذاتهما ففي معنى اللام بدايل قوله بل للفصل قال الشيخ عميرة وأورد عليه أن اشتراط الطمأنينة ينافي ذلك وأجيب بأنهما اشترطتا ليتأتى الخشوع ويكون على سكينته اه سم ع ش على م ر (قوله والالشرع الخ) أي لو قلنا إنهما مقصودان الخ ويرد عليه أنهما لو كانا للفصل لم يخرجاه عن كونهما عادتين فكان القياس وجوب ذكرهما وقد أجاب عن ذلك حجج في صفة الصلاة بأن كلا منهما مالمسا كتشفه ركنا كان إلا كتشف صار فلهما عن العادة فلم يحتج كل منهما لما يميزه فلا اعتدال اكتشفه الركوع والسجود والجلوس بين السجدين ا كتشفه السجدين اه اط ف (قوله لتمييزه عن العادة) هذا من تمام اللازم والابطال الملازمة لأن الركوع والسجود ركنا طويلا مقصودان لذاتهما مع أنهما لم يشرع فيهما ذكر واجب لاهمهما لا يكونان عادة حتى يميزا به عنهما بل لا يكونان الاعادة بخلاف القيام والقعود لما كانا يكونان عادة وعبادة شرع لهما ذكر واجب لتمييزهما عن العادة (قوله وفيه) أي التعاميل المتقدم بقوله لاهمهما بقصد الخ وقوله كلام الخ وهو أنه وقع في كلام الشيخين أنهما مقصودان وأجيب بأن المراد بذلك أنه لا بد من قصدهما في صلاة ولا بد من الاتيان بهما اه حل (قوله لعدم ورود السجود) أي ولم يكن هناك ما يقاس عليه (قوله ويستثنى منه) أي من قولنا ما لا يبطل عمده لا سجود لسهو حل (قوله مع ما يأتي) أي فانه مستثنى أيضا لأنه لا يبطل عمده مع أنه يسجد لسهو كعمده كما يأتي (قوله للسهو) أي المخالفة لكن يصير المعنى فانه يسجد للمخالفة الخ إلا أن يقال المخالفة الثانية خاصة تأمل وقيل المراد بالسهو الخلل قال حل قوله للمخالفة الخ وحينئذ يكون سببا خامسا مقتضيا للسجود ولو سكونه خالصا لم يعد سببا خامسا قال ع ش فانه يسجد أي الامام أي وتسجد معه الفرقة التي صلت معه آخر ولا سجود على الفرقة الأولى لمفارقتها قبل حصول ما يقتضي السجود وتسجد الثانية والثالثة في آخر صلاتهما اه سم بالمعنى (قوله في غير محله) لأن محله الوارد عنه صلى الله عليه وسلم هو التشهد أو القيام في الثالثة في صلاة الخوف وفي غيرها محله التشهد والركوع والظاهر أنه لو وقع فعل هذا بالامن بان فارق المأمومون بعد الركعة الأولى وأتموا أنفسهم واستمروا في قيام الثانية إلى أن أتموا جاء غيرهم فاقتدى به ثم فارقوه بعد قيام الثالثة وهكذا فينبغي السجود لهذا الانتظار بالأولى اه حل (قوله وانقل مطلوب الخ) الحاصل أن المطلوب القولي المنقول عن محله إما أن يكون ركنا أو بعضا وهيئة كما يؤخذ من تمثيل الشارح فالركن يسجد لأنه مطلقا ومثله البعض إن كان تشهدا فإن كان قنوتا فإن نقله بنيته سجدا أو بقصد الذكرك فلا وهيئة لا يسجد لنقلها إلا السورة اه شيخنا ح ف (قوله ركنا) أي كالأو وبعضا بدليل تمثيله ببعض الفاتحة ومن نقل القنوت أن يأتي به قبل الركوع شرح م ر (قوله وقنوت) أي أو كلمة منه بنيته قبل الركوع أو في الاعتدال في الوتر في غير نصف رمضان الثاني ولم يطل به الاعتدال وأما الفاتحة والسورة فلا حاجة لتمييزهما وقرر

(قوله أو القيام في الثالثة في صلاة الخوف) فيه أن غايته تطويل ركن طويل وهو لا يضر حتى لو طوّل الثانية

شيخنا

على الأولى لا يسجد للسهو مع مخالفته السنة اه

الاول ولا يرد نقل السورة قبل الفاتحة حيث لا يسجد له لان القيام محلها في الجملة ويقاس بذلك نظائره وتعبيري بما ذكره أعمر وأولى من تعبيره بنقل ركن قولي ومن تقييده السجود بالسهو وخرج بما ذكره نقل الفعل والسلام وتكبيره الاحرام عمدا فبطل وفارق نقل الفعل نقل القولي غير ما ذكر به لا يغير هيئة الصلاة بخلاف نقل الفعل (وللشك في ترك بعض) بقيد زده بقولي (معين) كفوت لان الاصل عدم الفعل بخلاف الشك في ترك مندوب في الجملة لان المتروك قد لا يقتضي السجود وبخلاف الشك في ترك بعض مبهم لضعفه بالابهام وبهذا علم أن للتقييد بالمعين معنى خلافا لمن زعم خلافه

(قوله يوههم أيضا لا تبطل بالسلام) لان غير مبطل من زيادة المنهج فكان الاولى التنبيه على زيادتها كما هو عادته ونص عبارة الاصل ولو نقل ركننا قوليا كفاتحة في ركوع أو تشهد لم تبطل في الاصح ويسجد لسهوه في الاصح اتهمت (قوله ان يعلم انه ترك بعضا)

شيخنا زى أنه لا بد من نيتهم ما قياسي على القنوت وقد يفرق بينهما بان القنوت ثناء ودعاء والدعاء مطلوب في جميع الصلاة فلا بد من نيته بخصوصه بخلاف ما ذكرناه انما يطلب في محل مخصوص ففي نقله لغير ذلك اختلال ولو بدون نيته بخصوصه اه حل ومثله ع ش على مر ما اقتضاه كلام الشارح من أن التشهد والقراءة لا يشترط لهما نية في اقتضاء السجود هو الظاهر (قوله ونسبيح) ضعيف ع ش (قوله لتركه التحفظ) قد يقال التحفظ وان كان مأمورا به لكنه ليس من الصلاة وقد قيدوا المأمور به بكونه من الصلاة ففي قول حج انه لم يخرج عنهم ما أى عن المأمور به والمنهى عنه نظر لا يقال نفع انه ليس منها فانه عبارة عن الاحتراز عن الخطأ وذلك بشرط أو أدب لها لا نأقول هو شرط أو أدب خارج عنها كما أن الاحتراز عن نحو الكلام والاتفات شرط أو أدب وليس جزأ منها فليتأمل سم على حج شوبرى وأجيب بأن هذا التحفظ يشبه البعض كما صرح به الشارح (قوله مؤكدا) أى أمر مؤكدا كيدا التشهد أى الامر به (قوله ولا يرد) أى على العلة أو على المتن وقوله حيث لا يسجد تعليل للمنفى وقوله لان القيام تعليل للمنفى تأمل (قوله محلها في الجملة) أى محلها بنوعه لا بنوعه فلا يرد أن القيام محل القنوت بنوعه وهو الدعاء كما في دعاء الافتتاح فكيف يسجد من نقله قبل الركوع اه ح ف وشوبرى (قوله نظائره) كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد وقبل القنوت والصلاة على الآل قبلهما أيضا وغير ذلك مما هو ظاهر شوبرى ويؤخذ منه أن قوله ويقاس أى في عدم ايراد مثل ما ذكرناه فندفع ما يقال ليس هناك دليل حتى يقاس عليه (قوله أعم وأولى الخ) يحتمل أنه على التوزيع أى أعم من تعبيره بنقل ركن قولي لان الركن ليس بقيد وأولى من تقييده الخ لان التقييد بالسهو يوههم أنه لا يسجد لتعمده ويحتمل وهو الاظهر أن كلا فيه عموم وأولية لان تعبیر الاصل بنقل ركن يوههم أيضا أنها لا تبطل بنقل السلام وتقييده بالسهو لا يشمل التعمد شيخنا (قوله بالسهو) أى يكون النقل سهوا (قوله فبطل) محله في تكبيرة الاحرام اذ انوى بالثانية افتتاحا ولم ينو خروجها قبلها كما قاله خط وعاله بقوله لان من افتتح صلاة ثم نوى افتتاح صلاة أخرى بطلت صلاته اه لانه يشترط في الاركان عدم الصارف وقصده الافتتاح بالثانية يتضمن ابطال الاولى فصار ذلك صار فاعن الدخول بها لضعفها عن تحصيل أمرين الدخول والخروج معا ليخرج بالاشفاق لذلك اه م دفان نوى خروجها قبل الثانية مثلا خرج بالنية ودخل بالتكبير (قوله وفارق نقل الفعل) نقل القولي (أى حيث فصلوا في الاول بين العمد والسهو ولم يبطوا بالثاني مطلقا) (قوله بعض معين) المعتمد أنه يسجد للبعض المبهم خلافا للشيخ بناء على أن صورة المبهم أن يعلم انه ترك بعضا وشك في انه التشهد أو القنوت مثلا أما ان فسر المبهم بما لو علم ترك مندوب وشك هل هو بعض أو غيره فالعمد ما ذكره الشارح وظاهر أن المراد هنا الثاني بدليل قوله أو هل متروكة القنوت أو التشهد الخ لكنه على هذا الوجه تتحد هذه مع قوله قبل بخلاف الشك في ترك مندوب في الجملة لسكن نقل عن مر عدم السجود فيما لو شك هل أتى بجميع الأبعاض أو ترك شيئا منها وعليه فيحمل قوله وبخلاف الشك في ترك بعض مبهم عليه ع ش (قوله بخلاف الشك في ترك مندوب) محترز قوله بعض وحيث أن يكون المراد بقوله في الجملة انه مندوب في جملة المندوبات لأنه مندوب في بعض الاحوال بان شك هل ترك مندوبا بالمعنى الشامل للهيئات والابعض أولا أو يتقن ترك مندوب وشك هل هو بعض أو هيئة واقتصر شيخنا الزيادى في تقريره على الثانية والوجه الاول اه شوبرى (قوله وبخلاف الشك في ترك بعض مبهم) هذا محترز قوله معين كأن شك هل ترك بعضا أو أتى بجميع الأبعاض ولم يترك منها شيئا مع تيقنه عدم

لكن يقال عليه انه لم يشك في ترك بعض مبهم بل علم ترك البعض وشك في عينه فقط فلا يصح تصوير المبهم بهذا اه شيخنا

فجعل المبهم كالمعين (لا) للشك (في) (٣٦٠) فعل (منهى) عنه وان أبطل عمده ككلام قليل ناسيا فلا يسجد لان الأصل

عدمه ولو سها وشك هل
سها بالاول أو بالثاني
واقضى السجود أو هل
متروكة القنوت أو التشهد
سجد لتيقن مقتضيه (لا)
لشك (فيما) صلاه (احتمل
زيادة فلو شك) وهو في
رباعية (أصل ثلاثاً أم
أربعاً أي بركعة) لان
الأصل عدم فعلها (وسجد)
وان زال شكه قبل سلامه
بأن نذر قبله أنهاراً بركة
لتردد في زيادتها ولا يرجع
في فعلها إلى ظنه ولا إلى قول
غيره وان كان جمعاً كثيراً
والأصل في ذلك خبر مسلم
إذا شك أحكم في صلاته فلم
يدر أصلي ثلاثاً أم أربعاً
فليطرح الشك وليبني
على ما استيقن ثم يسجد
سجدتين قبل أن يسلم فان
كان صلى خمسا شفعن له
صلاته أي ردتها السجدتان
وما تضمنته من الجلوس
بهم إلى الأربع أما
ما لا يحتمل زيادة كأن شك
في ركعة من رباعية أهى
ثلاثة أم أربعة فتذكر فيها
أنها ثلاثة فلا يسجد لان
ما فعله منها مع التردد لا بد
منه (ولو سها) بما يجبر
بالسجود (وشك اسجد)
أم لا (سجد) لان الأصل
عدم السجود ولو شك
(قوله رجه الله كان شك
في ركعة الخ) ومنه شكه في جلوس أخير هل صلى أربعاً أم خمسا لا يسجد

ترك مندوب غير بعض وفيه أن الأصل عدم الاتيان بجميع الأجزاء الآن الإبهام لما أضعفه لم ينظر
لذلك اه حل ولا ينافيه قوله بعد أو هل متروكة القنوت أو التشهد سجد لعدم تيقن مقتضى هنا
وتيقنه فيما يأتي كما قاله الشارح لان صورته ما يأتي أنه تيقن ترك أحد الأمرين ولا يدري عين المتروك
منهما (قوله فجعل المبهم كالمعين) وإنما يكون كالمعين فيما إذا علم أنه ترك بعضا وشك هل هو قنوت مثلاً
أو تشهد أو لا فإنه يسجد كما سيأتي لانه في حكم المعين فيمكن حل كلامه عليه (قوله ولو سها) أي
تيقن السهو وشك هل سها بالاول أي ترك المأمور به وقوله أو الثاني أي فعل المنهى عنه شورى
(قوله واقضى) أي الثاني السجود فخرج الالتفات بالوجه والخطوات (قوله أو هل متروكة القنوت
الخ) انظر صورته إذا لم يتم صلاة فيها تشهد أو لا وقنوت يقتضى السجود للسهو حل ويصور بان
صلى وتر النصف الثاني من رمضان موصولاً على قصد اتيانه بنسبه في نفسه أو لهما قاله الشهاب الرملي في
حواشيه على شرح الروض وأقره تلميذه العبادي ونظر فيه شيخنا زى بان الأفضل في الوتر موصولاً
الاقتصار على تشهد واحد أي والتشهد المفضل لا يسجد لتركه لان تركه مطلوب اه وقد يجاب بان
محل ذلك ما لم يقصد الاتيان بتشهدين كما هو فرض التصور فليحذر فيه أنه مخالف لاطلاقهم اه
شورى ويصور أيضاً بان اقتدى صلى الصبح بمصلي الظهر مثلاً في آخر ركعة وشك هل ترك القنوت
أو ترك امامه التشهد الاول (قوله فلو شك الخ) أي شك هل الذي صليته ثلاثة وهي أي الركعة لتي يأتي
بها أربعة أو أربعة وهي خامسة اه حل وأشار بهذا إلى أن قوله واحتمل زيادة أي بالنسبة للركعة التي
يأتي بها والافضل الاتيان بها لا يحتمل ما صلاه لازيادة لان كلام من الثالثة والرابعة لا بد منه تامل (قوله
في رباعية) مراده بالرباعية أربع ركعات فرضاً كانت أو نفلاً فيشمل ما إذا أحرم بأربع ركعات
نقلاً كما شمل ذلك إطلاق الحديث كما قاله ع ش فلا حاجة لاحقاق ذلك بالفرض كما ألحقه به الاسنوى
(قوله أصلي ثلاثاً الخ) أي واستمر شكه حتى قام للرباعية وبهذا فارق قوله بعد أما ما لا يحتمل زيادة
الخ (قوله لتردد) أي حال فعلها في زيادتها وعبارة مر لتردده حال القيام اليها في زيادتها المحتملة
فقد أتى برأيه على تقدير دون تقدير وانما كان التردد في زيادتها مقتضياً للسجود لانها ان كانت
زائدة فظاهر والافتروده أضعف النية فأجوج إلى الجبر (قوله ولا إلى قول غيره) ولا إلى فعله مر
(قوله وان كان جمعاً كثيراً) أي ما لم يبلغوا عدد التواتر فان بلغوه مرجع اليهم في القول والفعل على
المعتمد مر وعبارة زى وهل فعلهم كقولهم بأن صلى مع جمع كثير يبعد تواطؤهم على الكذب
وشك في العدد أو لا الذي أفتى به شيخنا مر رجه الله تعالى أنه ليس كقولهم لان الفعل لا يدل
بوضعه بخلاف القول وخالف في ذلك شيخنا البلقيني ففاز ان الفعل كالقول وأما مراجعته صلى الله
عليه وسلم الصحابة رضي الله عنهم ثم عوده للصلاة في خبر ذي اليمين فحمل على تذكره بعد
مراجعته أو على بلوغ أصحابه عدد التواتر اه وقوله وأما مراجعته الخ وارد على قول الشرح
ولا إلى قول غيره (قوله فان كان صلى خمسا الخ) أي وان كان صلى أربعاً كاتنا ارغماً للشيطان (قوله
وما تضمنته) أي فصيح ضمير الجمع في قوله شفعن فاندفع ما يقال المناسب شفعنا أي السجدتان
(قوله إلى الأربع) أي ان كانت رباعية فكأن الزيادة قد زعت منها قل (قوله كأن شك في
ركعة من رباعية) أي الذي صليته ركعتان وهذه ثلاثة والذي صليته ثلاثة وهذه رباعية حل (قوله
فتذكر فيها أنها ثلاثة) وبهذا فارت صورة المتن (قوله ولو سها بما يجبر بالسجود) أي فعل ما يقتضى

السجود (قوله أسجدواحدة) أى من سجدتي السهو ع ش (قوله ولونسي) أى المصلي مطلقا لا جل قوله ولا ان عاد مأموماشوبرى وعبارة ع ش ولونسي أى المصلي المستقل وهو الامام والمنفرد ويدل عليه قوله ولونسي مأموم تركه لانه مقابل لهذا ان كرم مفهوم القيدين وهما نسي وتلبس بفرض على اللف والنشر المشوش وجواب لو محذوف تقديره لم يبدل قوله فان عاد الخ هذا اذا كان الضمير في نسي راجعا للمستقل فان كان راجعا للمصلي مطابقا يكون الجواب فيه تفصيل لان المأموم يجب عليه العود وهذا هو الظاهر وعلى رجوعه للمستقل يكون قوله ولا مأموما استثناء منقطعا (قوله تشهدا أول) قال حج وفيما اذا تركه الامام ولم يجلس للاستراحة لا يجوز للمأموم التخلف له ولا لبعضه بل ولا الجلوس من غير تشهد لان المدار على خش المخالفة من غير عذر وهي موجودة فيما ذكر فان جالس لها جازله التخلف لان الضار انما هو احداث جلوس لم يفعله الامام والذي اعتمده م أنه لا يجوز له التخلف وان جالس الامام للاستراحة لان جلوس الاستراحة غير مطلوب في هذه الحالة لانه لا يطلب الا في القيام من الاولى والثالثة بخلاف ما اذا ترك امامه القنوت فانه يجوز له التخلف للاتيان به ما لم يعلم انه يسبق ركنين بل يندب له التخلف اذا علم انه يدركه في السجدة الاولى لانه احدث فعلا فعله الامام وان طوله اه ح ف (قوله وحده) بان قعوده لم يتشهدا ونسيه مع قعوده ونسي قعوده فقط بان كان لا يحسن التشهد فانه يسن أن يقدم بقدره كما تقدم (قوله أو قنوتا) أى وحده أو مع قيامه وحذفه منه لدلالة ما قبله عليه (قوله من قيام) بان صار الى محل تجزى فيه القراءة على المعتمد بان كان للقيام أقرب من الركوع اه اطف قال الشوبرى قوله من قيام أى أو بدله كأن شرع في القراءة من يصلى قاعدا في الثالثة فتبطل صلاته بالعود للشهد واعتمده ح ف لان فيه انتقالا من قيام تقديره افا للقيام في كلام الشارح شامل للقيام التقديرى (قوله أو سجود) والعبرة في التلبس بالسجود بالجهة كما اعتمدهم ر سم والذي اعتبره في الشارح وضع الاعضاء السبعة اه ع ش أى مع الطمأنينة والتسكيس ح ف وعبارة حل قوله أو سجود بان وضع جبهته وأعضاءه وتحامل ورفع أسافله على أعاليه وان لم يطمئن خلافا لظاهر كلام الروض من أن العبرة بوضع الجهة فقط وقوله فان عادله أى لما نسيه من التشهد الاول أو القنوت اه (قوله فان عاد) هلا قال فان عاد عامدا عالما واستغنى عن قوله لانا نسيا أو جاهلا مع انه أخصر وأجيب بانه صرح بقوله لانا نسيا أو جاهلا لاجل قوله لكنه يسجد شيئا ح ف (قوله تقطعه فرضا لنفل) أى يخل بهيئة الصلاة والا فلو قطع الفاتحة للتعوذ والافتتاح عامدا عالما تبطل لان ذلك لا يخل بهيئة الصلاة الظاهرة وان كان فيه قطع فرض لنفل والفرق بينه وبين من صلى جالسا وترك الفاتحة بعد الشروع فيها الى التشهد الاول حيث يضر لان الضرر في ذلك انما جاء من تركه الجلوس الواجب الى الجلوس للشهد وان لم يكن في ذلك اخلال بهيئة الصلاة وقد يقال هو اذا ترك الفاتحة وعاد للتعوذ قد ترك القيام الواجب لقيام مستحب لان القيام للتعوذ مستحب بخلاف الفاتحة حل والاولى الفرق بان مسألة الجلوس فيها انتقال من قيام تقديره الى جلوس ففيها اخلال بهيئة الصلاة تقديره او اخلال المقدر كاخلال المحقق بخلاف الفاتحة والتعوذ لا اخلال أصلا لان كلامهما في القيام اه شيئا (قوله لان عاد) أى المصلي الشامل للمأموم فان قلت لا يناسبه قوله بعد لكنه يسجد اذا المأموم لا سجود عليه قلت مراده به غير المأموم كما هو معلوم أن المأموم لا يطلب منه سجود لما حصل منه في حال قعوده وعلى هذا فقوله ولا ان عاد مأموما أى عامدا ويحتمل وهو الاول أن يكون فاعل عاد المصلي المستقل بقريته ما بعده تأمل شوبرى (قوله ناسيا انه فيها) استشكل عوده للتشهد أو للقنوت مع نسيانه للصلاة لانه يلزم من عوده للتشهد أو للقنوت تذكر أنه فيها لان كلامهما لا يكون الا فيها وأجيب بان المراد بعوده للتشهد والقنوت عوده لهما وهو ممكن

اسجدواحدة أم ثنتين
سجد أخرى (ولونسي
تشهدا أول) وحده أو
مع قعوده (أو قنوتا
وتلبس بفرض) من
قيام أو سجود (فان عاد)
له (بطلت) صلاته لقطعه
فرضا لنفل (لا) ان عاد
(ناسيا) انه فيها

(قوله رحمه الله ولونسي
تشهدا أول) أى أوتركه
جاهلا مشر وعيته اه سم
(قوله رحمه الله ناسيا أنه
فيها) أو ناسيا تحريمه
ويفرق بينه وبين مأموم
من ابطال الكلام اذا نسي
تحريمه لان ذلك اشتهر
فنسيان حرمة نادر فابطل
كالا كراه عليه ولا كذلك
هنا اه حج و فرق م ر بان
العود من جنس الصلاة
بخلاف الكلام اه

(أرجاهلا) تحريره فلا تبطل لعنره (٣٦٢) وهو مما يخفى على العوام ويلزمه العود عند تذكره أو تعلمه (لكنه يسجد)

للسهولة لزيادة قعود أو اعتدال في غير محله (ولا) ان عاد (مأموما) فلا تبطل صلاته (بل عليه عود) فان لم يعد بطلت صلاته الا أن ينوي مفارقتها بخلافه اذا تعمدا ترك فلا يلزمه العود بل يسن كارجحه في التحقير وغيره في التشهد ومثله القنوت وفارق ما قبله بان الفاعل ثم معذوره ففعله غير معتد به فكأنه لم يفعل شيئا بخلافه هنا ففعله معتد به وقد اتفق من واجب الى آخر غير بينهما ولو عاد الامام للتشهد مثلاً قبل قيام المأموم حرم قعوده معه لوجوب القيام عليه بالتصايب

(قوله رحمه الله أرجاهلا) قال في الخادم أما اذا علم أن القعود غير جائز ولكن جهل انه يبطل فقياس ما سبق في الكلام ونظائره البطلان لعوده مع علمه بتحريمه وبه صرح الشيخ أبو محمد في الفروق اه ع ش على م ر وسم (قوله ومقتضاه أنه يعود للسجود الخ) لا مانع منه لأنه انما وجب عليه العود ليعتد بالرفع لالذات السجود حتى يلزم التكرير المذكور (قوله فأشار بعود الثاني) أي حرف النفي اه (قوله ولو سلم الامام قبل عود المسبوق الخ) ثم ان

مع نسيان انه فيها اه شيخنا ح ف (قوله أرجاهلا) وان لم يكن قريب عهد ولم ينشأ بعيدا عن العلماء أخذوا بعده (قوله مما يخفى على العوام) لانه من الدقائق قال حل ولا نظر لكونهم مقصرين بترك التعلم (قوله ويلزمه العود) أي فورا أي لما كان عليه قبل العود ناسيا ومقتضاه انه يعود للسجود وان اطمأن أولا مع انه يلزم عليه تكرير الركن الفعلي تأمل (قوله لزيادة قعود) أي وهو مما يبطل عمده حل (قوله ولا ان عاد) أي عامدا عالما اذ عوده ناسيا دخل فيما قبله أي والفرض أنه ترك ناسيا (قوله ولا مأموما) هلا قال أو مأموما وقد يقال انه ما عبر بما ذكر لاجل قوله بل عليه عود فأشار بعود الثاني الى استقلاله ولو اقتصر على العاطف لتوهم أن وجوب العود راجع للجميع ويكون الضمير في عليه راجعا لاحد المذكورين شو برى وفيه ان الناسي والجاهل يلزمهما العود عند التذكير والتعلم وأجيب بأنه مقيد فلا يردوا أيضا العود فيهما للسجود والقيام لا للتشهد والقنوت تأمل (قوله بل عليه عود) الا ان ينوي المفارقة بخلاف ما يأتي فيما لوطن المسبوق سلام امامه فقام اذ يجب العود ولا اعتبار بنية المفارقة وافرقت لانه هو انه فعل هنا ما للامام فعله بخلاف المسبوق ومما يؤيد الفرق أن تعمد القيام هنا غير مبطل بخلاف تعمد المسبوق القيام قبل سلام الامام وانه لو قام الامام قبل عوده امتنع عليه العود ولو سلم الامام قبل عود المسبوق لم يسقط وجوب عوده للجلوس اه ابن شو برى قال ع ش قوله بل عليه عود ما أفاده هذا الكلام من وجوب العود اذا ترك الامام في القنوت وخر ساجدا سهوا لا يتقيد بذلك بل يجري ذلك فيما اذا تركه في اعتدال لقنوت فيه وخر ساجدا سهوا كما وافق على ذلك ط ب وم وهو ظاهر اه سم أقول وقد يفرق بأنه فيما لو تركه في القنوت الامام مشغول بسنة تطلب موافقته فيها بخلاف الاعتدال الذي لا قنوت فيه فان الامام ليس مشغولا فيه بما ذكر وزمنه قصير فسجود المأموم قبله ليس فيه خش المخالفة كسبقة وهو في القنوت غايته أنه سبقة ببعض ركن سهوا وفي حجب الجزم بما استظهره سم قال ويخص قولهم السابق بركن سهوا لا يضر بالركوع اه أي بخلاف السجود سهوا فيجب عليه العود اه ع ش على م ر (قوله فان لم يعد) أي بعد تذكره أو علمه وظاهر كلامهم بطلان الصلاة بمجرد التخلف حل (قوله بخلافه اذا تعمد الترك) هذا مفهوم قوله الآتي ولو تعمد غير مأموم تركه وذكره هنا لان فرق الآتي (قوله وفارق ما قبله) أي فيما اذا ترك ذلك ناسيا حيث يلزمه العود بأن الفاعل ثم معذوره ففعله غير معتد به مادام ناسيا فلم يتلبس بفرض أي مع ما فيه من خش المخالفة وبهذا فارق ما لو ركع قبل امامه سهوا حيث يخبر بين أن يعود للركوع معه وبين أن لا يعود له لعدم خش المخالفة بينهما ولولم يتذكر الساهي أو يعلم الجاهل الا بعد قيام الامام من التشهد لم يعد له ولا يحسب ما أتى به من القراءة قبل قيام الامام من التشهد حل (قوله من واجب) وهو المتابعة الى آخره وهو القيام ع ش (قوله فيخير بينهما) والحاصل ان المأموم اذا ترك التشهد ناسيا خيرا بين العود ونية المفارقة وان كان عمدا خيرا بين العود والانتظار ونية المفارقة (قوله ولو عاد الامام) أي وكان تركه وقوله مثلاً أي أو للقنوت ومراد الشارح تكميل المسائل الثلاث لان التارك اما الامام أو المأموم أوهما (قوله حرم قعوده) أي استمرار قعوده قال ع ش فان قعد عالما عامدا بطلت صلاته (قوله لوجوب القيام عليه الخ) أي بل يفارقه أو ينتظره قائما ومفارقتها أولى والظاهر أن مثل ذلك ما لو جالس الامام يتشهد في ثالثة الرباعية سهوا فشك المأموم أهى ثالثة أم رابعة امتنع عليه موافقة الامام لوجوب البناء على اليقين وجعلها ثالثة وحينئذ يجوز له المفارقة والانتظار قائما عليه يتذكر أو يشك فيقوم ومفارقتها أولى حل (قوله

كان سلام الامام في حال علم المأموم فلا يسجد للسهولة لان الزيادة واقعة حال القدوة فان كان السلام قبل علم المأموم لانه ولم يتنبه لذلك حتى أتم الركعة لم يحسب ويسجد للسهولة لزيادة في الصلاة بعد سلام الامام اه عميرة اه سم (قوله مع ما فيه من خش المخالفة)

الامام ولو انتصب معه ثم عاد ولم تجزله متابعتة في العود لانه اما مخطئ به فلا يوافق في الخطأ أو عامد فصلاته باطلة بل يفارقه أو ينتظره
حالا على انه عاد ناسيا (وان لم يتلبس به) أي بفرض (عاد) مطلقا (وسجد) (٢٦٣) للسهو (ان قارب القيام)

في مسألة التشهد (أو بلغ حد الركعة) في مسألة القنوت لتغيير ذلك نظم الصلاة بخلاف ما اذا لم يصل الى ذلك لقلة ما فعله وفي السجود المدا كور اضطراب ذكرته في شرح الروض وغيره (ولو تعمدا غير مأوم تركه) أي التشهد الاول أو القنوت (فعاد) عامدا علما بالتحريم (بطلت) صلاته (ان قارب أو بلغ مامرا) من القيام في الاولى وحد الركعة في الثانية بخلاف المأوم لما مر عن التحقيق وغيره أما اذا لم يقارب أو لم يبلغ مامرا فلا تبطل صلاته وذكرى في مسألة القنوت حكم العامد العالم والناسي والجاهل والمأوم وتعمد الترك مع تقييده في مسألة التشهد بغير المأوم من زيادتي (ولو شك بعد سلامه) وان قصر الفصل (في ترك فرض) بقيد زدته بقولي بحث فيه بانه متى قيل ان هنا خفى مخالفة كانت في العمد أيضا فكان القياس بطلان الصلاة بتركه عمدا اه (قوله رحمه الله أو بلغ مامرا من القيام) أي على المعتمد من عدم البطلان الا بصيرورته الى السجود

لانه اما مخطئ) أي ساء أو جاهل كما عبر به مر وهو علة حرمة الموافقة في كل من المسئلتين وهما قوله ولو عاد الامام الخ وقوله ولو انتصب الخ ع ش (قوله أو عامد) أي عالم (قوله بل يفارقه) وهي أفضل من الانتظار شوبري (قوله عاد ناسيا) أي أو جاهلا (قوله وان لم يتلبس بفرض) أي بأن لم يصل الى محل تجزئ فيه القراءة في القيام ولم يضع جميع الاعضاء مع التحامل والتسكيس في السجود وان وضع بعضها أو جميعها ولم يتحامل أو تحامل ولم يتسكس كل ذلك داخل في النفي اه شيخنا وعبرة ع ش قوله وان لم يتلبس أي كل من الامام والمنفرد أي بان لم يصبر الى القيام أقرب منه الى الركوع في الاولى ولم يضع الاعضاء السبعة في الثانية اه (قوله عاد) أي ندبا زى ع ش وهذا في المستقل كما يدل عليه قوله وسجد أو المأوم فيعود وجوبه بالاولى للامام عدم العود حيث يشوش على المأومين كما قيل به في سجود التلاوة حل (قوله مطلقا) أي سواء قارب القيام أو بلغ حد الركعة أو لا والقيدر اجمع للسجود شوبري (قوله ان قارب القيام) أي بان كان للقيام أقرب منه الى القعود لانه فعل فعلا يبطل عمده وقوله بخلاف ما اذا لم يصل الى ذلك بان لم يصل الى حد الركعة في مسألة القنوت أو كان للقعود أقرب أو اليهما على حد سواء في مسألة التشهد اه اط ف (قوله أو بلغ حد الركعة) أي أقل الركوع مر قال الشوبري قوله أو بلغ حد الركعة يؤخذ منه انه لو نزل للسجود بصورة الركعة لم تبطل صلاته وكذا الوقاء من السجود بصورة خلافه لحج ومافي المهمات عن الرافعي مفروض في زيادة ركوع محض وما هنا صفة تابعة لهوى أو قيام واجب تأمل (قوله اضطراب) المعتمد منه ما تقدم من التفصيل وان صحح في التحقيق عدم السجود مطلقا وقال في المجموع انه أصح اه اط ف (قوله ولو تعمدا الخ) هذا قسم قوله المتقدم ولو نسي تشهدا أول اه اط ف (قوله غير مأوم) من امام أو منفرد اه ع ش (قوله ان قارب أو بلغ مامرا) مراده من هذه العبارة ان قارب القيام أو بلغ حد الركعة والاففضية تنازع الفعليين في الموصول المذكور ان من عاد الى القنوت بعد مقاربتة حد الركعة تبطل صلاته وليس كذلك (قوله وحد الركعة في الثانية) المعتمد أنها لا تبطل الا اذا صار للسجود أقرب أي ثم عاد للقنوت كما جرى عليه الشيخ عميرة ونقله عن جمع قال وما قاله الشيخ من تفقهه ولا ظن أحدا من الاصحاب يوافق على ذلك فليراجع سم ونقل ان الرافعي صرح به فالشارح تابع له وبه سقط ما للشيخ عميرة هنا شوبري (قوله لما مر عن التحقيق وغيره) من أنه يسن له العود في التشهد الاول قال المؤلف ومثله القنوت اه حل والاولى أن يقول كما مر (قوله فلا تبطل صلاته) ولا يسجد للسهو لقلة ما فعله مالم يكن عزم على ذلك قبل ان قيام اه ع ش (قوله ولو شك) مراده به مطلق التردد ع ش (قوله بعد سلامه) أي الذي لم يعد بعده للصلاة مالم يشك بعد سلام حصل بعده عود فيلزمه التدارك لانه بان يعود ان الشك في صلب الصلاة اه زى ع ش واما الشك قبل السلام فقد تقدم وخروج ما لو شك في السلام نفسه فيجب تداركه مالم يأت بمبطل ولو بعد طول الفصل اه ع ش على مر (قوله في ترك فرض) والمعتمد أن الشرط كالركن زى وحل وشمل الشك في الشرط ما اذا شك بعد السلام في الطهارة بعد تيقن الحدث وان كان الاصل بقاء الحدث لان هذا الاصل معارض بان الاصل انه لم يدخل الصلاة الا بعد الطهارة نعم اذا شك في الصورة المذكورة في أثناء الصلاة بطلت كالشك في نية الوضوء في أثناء الصلاة فاما تبطل بخلاف الشك فيها بعد السلام فانه لا يضر بالنسبة لتلك الصلاة ويمتنع عليه استئناف صلاة أخرى وأما الشك في وجود

أقرب منه الى القيام كما قاله سم من مقتضى كلام الرافعي (قوله رحمه الله بخلاف المأوم) بشكل قوله وسجد للسهو فيما تقدم لانه لا يبطل عمده حتى يسن السجود للسهو فالأمر يستثنى نظير ما تقدم أو يصار الى ضعف السجود

استأنف لانه شك في أصل
الانقضاء وكذا لو شك هل
نوى الفرض أو التطوع كما
قاله البغوي ويمكن ادراجها
فيما زدت (وسهوه حال قدوته)
الحسية كأن سها عن
التشهد الاول أو الحكيمة
كأن سهت الفرقة الثانية
في ثابته في صلاة ذات الرقاع
(يحملها امامه) كما يحمل
الجهر والسورة وغيرهما
(فلو ظن سلامه فسلم فبان
خلافه) أي خلاف ما ظنه
(تابعه) في السلام (ولا
سجود) لان سهوه في
حال قدوته (ولو ذكر في
تشهده ترك ركن غير
ماصر) آتيا من نية أو
تكبير وفي ركن الترتيب
من سجدة من ركعة أخيرة
(أتى بعد سلام امامه
بركعة) كأن ترك سجدة
من غير الأخيرة (ولا يسجد)
لان سهوه في حال قدوته
وخرج بحال قدوته ما لو سها
قبلها أو بعد انقطاعها فلا
يحملها امامه فلو سلم مسبوق
بسلام امامه وذكر بني
ان قصر الفصل وسجد
(ويلحقه) أي المأموم
(سهو امامه) كما يحمل
الامام سهوه سواء أسها
قبل اقتدائه به أم حال
اقتدائه (فان سجد) امامه
(قوله أدركه في الركعة

حدث منه بعد وجود الطهارة فلا يضر مطلقا سواء كان في أثناءها أو بعدها لان الأصل بقاء الطهارة
ح ف (قوله فان كان الفرض نية) أي غير نية الاقتداء في غير نحو الجمعة شورى (قوله استأنف)
أي ما لم يتذكر وان طال الفصل بخلاف ما لو شك في ذلك قبل السلام فيفرق فيه بين تذكره حال فلا
يضر وطول تردده في استأنف ع ش والطول بمقدار ما يسع ركنا (قوله ويمكن ادراجها فيما زدت)
أي بأن يراد بالنية أصلا أو كيفية وانما لم يضر الشك بعد فراغ الصوم في نيته لمشقة الاعادة فيه ولانه
يعتفر فيه ما لا يغتفر فيها أو ما الشك في نية القدوة فلا يضر في غير الجمعة كما أفتى به والشيخنا اه حل
وينبغي أن يلحق بهما ما يشترط فيه الجماعة كالعادة والمجموعة بالمطرح تقديم بخلاف المنذور فعلها جماعة
لان الجماعة ليست شرطا لصحتها بل واجبة للوفاء بالنذر اه ع ش على مر (قوله فيما زدت) أي
بقولي غير نية والاندراج انما هو في لفظ نية فالمراد في مفهوم ما زدت فهو على تقدير مضاف (قوله
وسهوه) أي مقتضى سهوه اه ع ش وهو السجود وقد صرح بهذا المضاف مر (قوله في صلاة ذات
الرقاع) بأن يفرقهم فرقتين ويصلي بفرقة ركعة من الشنائية ثم تتم لنفسها وتجيء الاخرى فيصلي بها
الركعة الباقية وينتظرها في التشهد لتسلم معه فهي مقتضية حكمها في الركعة الثانية لها (قوله يحملها امامه)
أي فيصير المأموم كأنه فعله حتى لا ينقص شيء من ثوابه ع ش على مر وعبارة الشورى انظر هل
المراد به تحمل الطلب وبدل له قوله كما يحمل الجهر أو المراد به تحمل نفس الخلال وبدل له قوله ويلحقه
سهو امامه ومعناه أن الامام سبب في جبره وتحمل نفس السجود بهذا المعنى وعلى هذين يخالف
تحمل السجود تحملا نحو الجهر تأمل ولو سجد الامام للسهو وتخلف المأموم سهوا حتى فرغ الامام منه ثم
تذكر ينفي وفاقا لانه لا يجب الاتيان به لانه ليس من الصلاة وانما يجب للتابعة وقد فأت وهو في
نفسه نافلة فيجوز تركه حيث فأت وقت المتابعة ثم رأيت شيخ الاسلام أفتى بأنه يجب عليه وأنه اذا سلم
بدونه بطلت صلاته وأنه ان سلم سهوا فأت تذكره قبل طول الفصل أفتى به والابطال صلاته شورى
(قوله امامه) أي المتطهر بخلاف المحدث كما يأتي وصرح به مر في شرحه وانما أئيب المصلي خلفه على
الجماعة لوجود صورته لانه يغتفر في الفضائل ما لا يغتفر في غيرها (قوله وغيرهما) كالقنوت وسجود
التلاوة ودعاء الافتتاح والقراءة عن المسبوق والقيام عنه والتشهد الاول عن الذي أدركه في الركعة
الثانية وقراءة الفاتحة في الجهرية على القديم فهذه عشرة أشياء اه حواشي شرح الروض اه
شورى (قوله ولو ذكر في تشهده الخ) معطوف على التفریع فهو تفریع ثانی وخرج بذلك كمالو
شك في ترك ركن غير ما صرنا في ركعة أيضا لانه يسجد للسهو وانما يسجد في هذه لان ما فعله مع
التردد بعد سلام الامام محتمل للزيادة بخلاف التذكر اه شيخنا (قوله آتيا) أي في الآنف كما يشير
اليه اعادة في في المعطوف شورى (قوله كأن ترك الخ) مثال لغير ما صرنا فالاولى تقديمه على قوله أتي
بعد سلام الخ (قوله بسلام امامه) أي معه على الوجه لضعف القدوة بالشروع في السلام وان
لم تنقطع الالتماسه وكتب أيضا أي بعده اتفاقا وكذا معه على المعتمد حل أي لاختلال القدوة بشروع
الامام في السلام ويؤيد ذلك ما سيأتي انه لو اقتدى به بعد شروعه في السلام وقبل عليكم لم تصح القدوة
على المعتمد مر بزيادة (قوله وذكر) أي تذكر انه مسبوق بني أي على صلاته وسجد أي للسهو
(قوله ويلحقه سهو امامه) أي المتطهر أخذ ما يأتي والمراد بالسهو الخلل فيشمل العمد قال ع ش
ظاهره ولو اقتدى به بعد فعل الامام للسجود وبمحتمل خلافه وهو الاقرب لانه لم يبق في صلاة الامام
خلل حين اقتدى به اه قال الشورى قوله ويلحقه سهو امامه ولو باعتبار عقيدة المأموم له ومنه

(تابعه) فان ترك متابعتة
عمدا بطلت صلاته واستثنى
في الروضة كاصلاها ما اذا
تبين له حدث الامام فلا
يلحقه سهوه ولا يحمل
الامام سهوه وما اذا تبين
غلط الامام في ظنه وجود
مقتضى للسجود فلا يتابعه
فيه (ثم يعيده مسبوقا آخر
صلاته) لانه محل سجود
السهو (والا) أي وان لم
يسجد الامام وسلم (سجد
المأموم آخر صلاته) جبرا
لخلص صلاته بسهو امامه
(وسجود السهو وان
كثر) السهو (سجدتان)
بنية سجود السهو (قبيل
سلامه) لانه صلى الله عليه
وسلم افعله وأمر به اذ ذاك
ولانه لمصلحة الصلاة فكان
قبل السلام كالونسي سجدة
منها

(قوله وتقل سم عن مر
انه ان سجد على الفور الخ)
أي وأما اذا طال الفصل فلا
وهل له في هذه ابتداء
سجود آخر الظاهر نعم اه
قوي سنن (قوله رجه الله
قبيل سلامه) ليس المراد
من التصغير اشتراط عدم
طول الفصل بينه وبين
السلام بل المراد أنه لا بد
من فعل كل ما لا بد منه غير
السلام والا فله الجلوس بعده
وان طال اه سم

ترك الخفي القنوت (قوله تابعه) قضيته ولو قبل ان يأتي بأقل التشهد وجري عليه في العباب ثم يتم
تشهده وعليه هل يعيد السجود أو لا خلاف وجري على الأول والد شيخنا شورى وهو مفرع على
ضعيف فيكون ضعيفا اه ح ف وعبارة شرح مر والذي أفنى به الوالد انه يجب عليه اتمام كلمات
التشهد الواجبة ثم يسجد للسهو اه أي ويكون هذا كبطي القراءة فيعذر في تخلفه لاتمامه اه
عش وقوله تابعه وان لم يعرف انه سهو لانه يصير كالركن بفعل الامام فيستقر عليه حتى لو سلم ناسيا
ونذ كره لزمه العود اليه ان قرب الفصل والأعاد الصلاة كما قاله مر (قوله بطلت صلاته) أي اذا
تخلف بتمام ركعتين فعليين كالسجدة الأولى والجلوس بين السجدين بأن هو الامام للسجدة الثانية
فما يظهر وهو المعتمد اه زى وفي الشورى فرع متى تبطل صلاته بتخلفه عن الامام في سجودا هو
ينبغي كما وافق عليه مر ان يقال ان تخلف بقصد عدم السجود بطلت بمجرد سجود الاما وان
لم يرفع رأسه عن الأول لشروعه في المبطل كما سيأتي في سجود التلاوة بل وقبل تلبسه بالسجود وان
لم يقصد عدم السجود فتخلفه الى هو امامه للسجدة الثانية كتخلفه بركعتين فعليين وهذا ظاهر
ان لم يعذر في تخلفه والا بأن تخلف لاتمام أقل التشهد وكان بطي القراءة فلا تبطل الصلاة بذلك لعذره
حل وشو برى (قوله واستثنى الخ) الأولى مستثناة من قوله وسهوه حال قدوته يحمله امامه ومن قوله
ويلحقه سهو امامه والثانية من قوله فان سجد تابعه اه شيخنا (قوله فلا يلحقه الخ) فيه لف
ونشر مشوش (قوله وما اذا تبين الخ) هذا مستثنى من قوله فان سجد امامه تابعه قال في التصحيح
وهذه المسئلة مشككة تصورا وحكما واستثناء أي كيف يتصور ان يتيقن وهو في الصلاة وجوابه
ان ذلك يتصور بأمور منها الكتابة بان كتب له ان سجوده لترك الجهر مثلا وكيف لا يسجد بسجود
الامام وقد تقرر ان من ظن سهوا فسجد له ثم بان له عدمه يسجد ثانيا سهوه بذلك السجود فسجود
الامام مقتضى للسجود والحالة هذه وجوابه ان الفرض انه لا يتابعه في ذلك السجود الذي غلط في
مقتضيه لأنه لا يلزمه سجوده بذلك ولزوم السجود بذلك مسألة أخرى ليس الكلام فيها وكيف يقال
ان هذا امام ساه أي أتى بمقتضى سجود السهو وجوابه ان ذلك بحسب الصورة الظاهرة حل
فلاستثناء صورى وقوله بأن كتب الخ أو تكلم بكلام قليل جاهلا وعذرا وسلم وأخبر المأموم بذلك قبل
سجوده وقوله ولزوم السجود الأولى ان يقول وطلب السجود لانه غير واجب (قوله وان كثر
السهو) فيجبر كل سهو صدر منه ما لم يخصه ببعض اه مر (قوله سجدتان) فان اقتصر
على سجدة واحدة بطلت صلاته ان نوى الاقتصار عليها ابتداء فان عن له الاقتصار عليها بعد
فعلها لم يؤثر لا هانفل وهو لا يصير واجبا بالشروع فيه مر وهل له بعد الاقتصار على الأولى ان
يأتى بالثانية أولا فيه نظر وتقل سم عن مر انه ان سجد على الفور جاز له ذلك وقد يتصور
اثنتا عشرة سجدة وذلك فيمن اقتدى في رباعية بأربعة أئمة بأن اقتدى بالاول في التشهد الأخير
وبكل من الثلاث الباقيات في ركعته الأخيرة وسها كل امام منهم فسجد معه ثم صلى الرابعة وحده
وظن انه سها في ركعته فسجد ثم بان انه لم يسه فسجد ثانيا قاله مر في حواشي شرح الروض
وبرماوى (قوله بنية سجود السهو) أي وان تعمد المقتضى كان ترك التشهد الاول عمدا لان سجود
السهو صار حقيقة شرعية في السجود المشروع لجبر الخلل عمدا أو سهوا وحمل وجوب النية ان كان اماما
أو منفردا ع ش (قوله اذ ذاك) اسم الإشارة راجع الى قبيل سلامه واذا ظرفية بمعنى وقت وذلك مبتدأ
خبره محذوف لان اذ لا تضاف الا الى الجملة والتقدير اذ ذاك موجود أي وقت القبيل موجود وضافها

وأجابوا عن سجوده بعده
في خبر ذي الدين وغيره
بجمله على انه لم يكن عس
قصد مع انه لم يرد لبيان حكم
سجود السهو سواء أكان
السهو بزيادة أم بنقص أم
بهما (كسجود الصلاة)
في واجباته ومندوباته (فان
سلم عمدا) مطلقا (أو سهوا
و (طال فصل) عزفا
(فات) السجود (والا
سجد) نعم ان سلم مضى
الجمعة فخرج وقتها والقاصر
فنوى الإقامة أو انتهى
سفره بوصول سفينته أو
رأى التيمم الماء أو انتهت
مدة مسخ الخف أو نحو
ذلك لم يسجد (و) اذا
سجد فيما اذا سلم ساهيا ولم
يطل فصل (صار عائدا الى
الصلاة) فيجب أن يعيد
السلام واذا أحدث بطلت
صلاته واذا خرج وقت
الظهر فيه فاتت الجمعة

(قوله وأجابوا عن سجوده
الح) أجب عنه حج بأن
السجود قبل السلام هو
الآخر من فعله عليه السلام
وهو أولى بما هنا

(قوله رحمه الله واذا خرج
وقت الظهر فيه فاتت
الجمعة) كأن كان بحيث لو
سجد قبل السلام خرج
الوقت ولولم يسجد تمت
جمعه اه سيم وصور

هنا من اضافة العام للخاص لان القبيل زمان أيضا تدبر (قوله عن سجوده) أي النبي وقوله على انه
أي السلام ع ش وقوله لم يكن عن قصد لانه سلم ساهيا (قوله مع انه) أي السجود بعد السلام وهذا
جواب ثان وانما أتى به صلى الله عليه وسلم لاستدراك ما فاتته ولم يأت به لبيان أن محل السجود بعد
السلام اه اط ف (قوله لم يرد لبيان الح) أي فوجب تأويله على وفق الوارد لبيان الصريح الذي
لا يمكن تأويله ولا يجوز زده شوبري وتأويله أن يقال سلامه سهو بدليل أنه أعاد السلام بعد سجود
السهو وعبارة ع ش قوله مع انه لم يرد الح بل ورد لبيان ان السلام سهوا لا يبطل (قوله سواء كان
الح) أشار به الى الرد على مقابل الجديد القائل بأنه ان سهوا بنقص سجد قبل السلام أو بزيادة فبعده
مر ع ش وهو مذهب مالك وعنده أيضا يكون السجود قبل السلام اذا كان السهو بالزيادة والنقص
مع (قوله كسجود الصلاة) فلو أدخل بشرط من شروط السجدة أو الجلوس فظاهر انه يأتي فيه مامر
في السجدة من انه ان نوى الاخلال به قبل فعله أو معه وفعله بطلت صلاته وان طرأ له أثناء فعله الاخلال
به وانه يتركه فتركه فورالم تبطل صلاته وعلى هذا الاخير يحمل اطلاق الاسنوي عدم البطالان ونوزع
فيه بما يردده ما قررناه شرح مر شوبري (قوله ومندوباته) قال بعضهم يستحب أن يقال فيهما
سبحان من لا يسهو ولا ينام وهو اللائق بالحال قال الزركشي هذا انما يتم اذا لم يعتمد ما يقتضي
السجود فان اعتمد لم يكن لا نقابا لحال بل اللائق الاستغفار وسكتوا عن الذكر بينهما والظاهر كما قاله
الأذرعى انه كالدكر بين سجدتي صلب الصلاة شرح مر (قوله فان سلم عمدا) أي متذكر المقتضى
سجود السهو وشوبري (قوله مطلقا) أي طال الفصل أولا ع ش (قوله سهوا) أي ناسيا يقتضي
سجود السهو وشوبري وأما السلام فعمد فيهما (قوله أولقاصر فنوى الإقامة) هذا الذي ذكره في
القاصر بقسميه من عدم السجود ان أراد به عدم السجود الآن فسلم وان أراد به انه يمتنع عليه اكمال
الصلاة تامة والسجود في آخرها فمحل نظر عميرة اه ع ن وأجيب بأن المراد بقوله لم يسجد بالنسبة
اليه أي الآن أي وقت اقامته فلا ينافي ان له ان يسجد آخر صلاته (قوله أو نحو ذلك) أي كان أحدث
وتظهر عن قرب أو شفي دائم الحدث أو تخرق الخف مر ع ش (قوله لم يسجد) أي لا يجوز له
السجود لانه لو سجد صار عائدا للصلاة فيلزم في الصورة الاولى فوات الجمعة مع امكانها وفي الثالثة أي
والرابعة انه يصير محدثا فلو تعدى وسجد في الجميع ما عدا القاصر بقسميه لا يصير عائدا للصلاة قال
الاسنوي لانه ليس مأمورا به حل بإيضاح (قوله واذا سجد) أي أراد ان يسجد على المعتمد
شوبري أي وان لم يشرع فيه بالفعل (قوله صار عائدا الى الصلاة) قال في الخادم الصواب ان معنى
قوله صار عائدا الى الصلاة انه يتبين بعوده عدم خروجه منها أصلا لانه يستحيل حقيقة الخروج منها
ثم العود اليها شرح مر واذا تذكر بعد عوده ترك ركن أو شك فيه لزمه تداركه قبل سجوده فان
سجد قبله بطلت صلاته وبه يلغز فيقال لنا شخص أتى بسنة فلزمه فرض قل على الجلال (قوله
فيجب أن يعيد السلام) نفريع على قوله وصار عائدا الى الصلاة ففرغ عليه فروعا ثلاثة هذا والثاني
قوله واذا أحدث الح والثالث قوله واذا خرج وقت الظهر فيه أي السجود فقطضاه ان صورة المسئلة في
هذا الفرع الثالث أن العود قد صح وان الوقت خرج بعد العود وهو المتبادر من قوله فاتت الجمعة أي
فات كونها جمعة ويتمها ظهرا وقوله والسجود في هذه حرام أي مع صحة العود وقوله لانه يفوت الجمعة أي
ويوجب اتمام الصلاة ظهرا هذا هو المتبادر من كلامه فما كتبه زى وتبعه حل وعش مبنى على
ان العود لم يصح وهو خلاف ظاهر كلام الشارح وسيأتي اه شيخنا ح ف (قوله فيه) أي في
السجود وكذا بعده وقبل السلام وفرض المسئلة ان الوقت خرج بعد ان عاد للصلاة بخلاف المسئلة

قال البغوي والسجود في هذه حرام عند العلم بالحال لانه يفوت الجمعة مع امكانها ثم بينت ما يتعدد فيه السجود صورة لاحكامها فكانت (ولوسها امام جمعة وسجدوا فبان فوتها اتموها ظهرا) لما سيأتي في بابها (وسجدوا) ثانيا آخر الصلاة لتبين ان السجود الاول ليس في آخر الصلاة (ولو ظن) المصلي (سهوا) فسجد فبان عدمه (أى عدم ما ظنه) (سجد) ثانيا لزيادة السجود الاول وكذا لو سجد في آخر صلاة مقصورة فلزمه الاتمام ولو سجد للسهو ثم سها قبل سلامه بكلام أو غيره لا يسجد ثانيا على الاصح لانه لا يأمن وقوع مثله فيتم تسلسل

باب

في سجودى التلاوة والشكر
(تسجدات تلاوة)
بفتح الجيم (لقارئ)

(قوله في سجودى التلاوة والشكر) أى في غير وقت الكراهة بقصد السجود فيه فلو قصد قراءتها في وقت الكراهة ليسجد فيه لم يصح ومثله ما لو قرأ في غيره بقصد السجود فيه (قوله للاختلاف في وجوبه) يؤخذ منه تقديم التحية على سجدة الشكر

لأنها آكد ولم يقل بوجوب سجدة الشكر اه سم

المتقدمة في قوله نعم ان سلم مصلى الجمعة الخ ففرضها ان الوقت خرج بعد السلام وقبل العود فلا يلتفت الى ما توهمه حل من انها عينها ولا لما توهمه أيضا حيث قال قوله لانه يفوت الجمعة مع امكانها ولا يصير عائدا اه (قوله والسجود في هذه الخ) ولا يصير عائدا الى الصلاة لو سجد اه زى وحل وعش وفيه ان الفرض انه عاد ثم خرج الوقت في السجود أو بعده وقبل السلام فكيف قالوا لا يصير عائدا فالحق انه يصير عائدا - ف ولكن لما كان العود حراما حينئذ قال المحشون لا يصير عائدا تأمل (قوله لانه يفوت الجمعة) أى اذا قلنا به وهو غير مراد حتى لو سجد في هذه لم يصير عائدا اه عش وقد تقدم رده (قوله لاحكام) أى لا جبر لان الجابر للخلل انما هو الاخير (قوله قبل سلامه) شامل لما لو سها فيه أو بعده وقبل ان يسلم عش (قوله لا يسجد ثانيا) لانه يجبر للخلل الواقع قبله والواقع بعده والواقع فيه ولا يجبر نفسه والله أعلم

باب في سجودى التلاوة والشكر

أى في بيان حقيقة تهما وحكمهما اه عش وازافة سجود التلاوة من اضافة المسبب للسبب لان التلاوة سبب له وازافته للشكر من الاضافة البيانية لان السجود شكر وسببه هجوم النعمة الى آخر ما يأتى وقد سجد السهو ولا اختصاصه بالصلاة ثم التلاوة لانه يوجد فيها و خارجها وأخر الشكر لحرمة فيها اه حج وانما قالوا سجود التلاوة ولم يقولوا سجود القراءة لان التلاوة أخص من القراءة لان التلاوة لا تكون في كلمة واحدة والقراءة تكون فيها تقول فلان قرأ اسمه ولا تقول تلاه لأن أصل التلاوة من قولك تلا الشئ يتلوه اذا تبعه فاذا لم تكن الكلمة تنبع آخرها لم تستعمل في التلاوة وتستعمل فيها القراءة لان القراءة اسم الجنس هذا الفعل والذي يظهر عدم كفر من أنكر مشروعية سجود التلاوة لانه ليس معلوما من الدين بالضرورة أى يعرفه الخاص والعام وان كان مجمعا عليه اه ذكره العلامة الخراساني في شرح مختصر الشيخ خليل (قوله تسن سجديات) جمعها باعتبار مواضع السجود (قوله بفتح الجيم) أى لان السجدة على وزن فعلة وما كان كذلك من الاسماء يجمع على فعلات بفتح العين كما قال في الخلاصة

والسلام العين الثلاثى اسم الأئمة انباع عين فاءه بمشاكل

وما كان كذلك من الصفات كضخمة يجمع على فعلات بالسكون عش (قوله لقارئ) قد وقع اضطراب في القراءة خارج الصلاة بقصد السجود هل هي مشروعة فيسن السجود لها أو لا فلا يسن قال مر في الشرح وعبارة الانوار لو أراد أن يقرأ آية أو سورة تتضمن آية سجدة بقصد ان يسجد فان لم يكن في الصلاة ولا في الاوقات المكرهة لم يكره اه وكتب عش عليه قوله لم يكره أى بل هو مستحب وقال حج في شرحه وانما لم يؤثر قصد السجود فقط خارج الصلاة والوقت المكره لانه قصد عبادة لا مانع منها اه قال سم قوله وانما لم يؤثر الخ قد يدل على انه حينئذ يسجد لكن الذى في الروض انه لا يسجد لعدم مشروعية القراءة انتهى والمعتد بطلب السجود لانها قراءة مشروعة شيخنا ح ف فقوله لقارئ ولو بقصد ان يسجد خارج الصلاة أى في غير وقت الكراهة بقصد السجود فيه بخلاف قراءة آيتها في الصلاة بقصد السجود فيها سوى صبح يوم الجمعة بأتم تنزيل فان قرأ فيها بغير أتم تنزيل بقصد السجود وسجد عامدا عالما بطلت صلاته عند مر ولا تبطل عند حج لانها محل السجود في الجلة والوجه في قارئ رسام فعلها قبل صلاة التحية فيسجد ثم يصليها لانه جلوس قصير اعذر فلا نفوت به التحية فان أراد الاقتصار على أحدهما فالسجود أفضل للاختلاف في وجوبه كما في شرح مر (قوله ولو صبيا) أى بمزاو لوجوبه بالعدم نهيه عن القراءة اه عش وجعل الصبي متعلق

السن يقتضي ان أفعاله يقال لها مسنونة وليس كذلك كما تقرر في الاصول من أن الحكم لا يتعلق بفعل غير البالغ العاقل فالمراد بكونها مسنونة أنه يشاب عليها لأنه مأمور بها ولا يلزم من ثوابه عليها أمره بها وعبرة المحلى ولا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل وصحة عبادة الصبي كصلاته وصومه المثاب عليها ليست لأنه مأمور بها كالبالغ بل ليعتاده فلا يتركها ان شاء الله (قوله ولو صبيا) لم يقل أو كافر لعدم تأني السجود منه لكن ينبغي انه لو قرأ وهو كافر ثم أسلم عقب قراءته وأطهر عن قرب من السجود في حقه ع ش على مر (قوله أو امرأة) ولو بحضرة رجل أجنبي اذ حرمة رفع صوتها بأي القراءة عند خوف الفتنة انما هو لعارض لا لذات قراءتها لان قراءتها مشروعة في الجملة شرح مر وهل يطالب رفع الصوت للقارئ لتسمع قراءته لانه وسيلة الى مسنون اه شوري والظاهر انهم لو قرأوا واستمعوا غيره أو سمع من شخصين مثلامعاً أو مرتباً فهل يتعد السجود بحث مر تعدده وهو أولى ويقدم السجود للقراءة ويبدأ بالسجود لقراءة الاسبق ويكفي سجود واحد عن الكل اه ا ط ف

فرع لو اختلف اعتقاد القارئ والسماع في السجدة فينبغي أن كلا منهما يعمل باعتقاده اذ لا ارتباط بينهما ع ش ومن صور الاختلاف المذكور ما اذا اغتسل الحنفى الجنب من غيرنية وقرأ آية سجدة فاذا سمعه شافعي لا يسن له السجود لان قراءته غير مشروعة عنده لان جنابته باقية في اعتقاده والقارئ يسجد لانها مشروعة عنده اه ح ف (قوله أو أسفل المنبر) أي اذا لم يكن في النزول كلفة والاسن تركه شرح الروض ع ش (قوله قصد السماع) أي وان كان سماعه بقصد أن يسجد فيها يظهر بخلاف القارئ بهذا القصد شوري وجعل سم السماع كالقارئ في هذا القصد وهو السجود لسكل منهم ما هو والمعمد كما قال ع ش قال شيخنا ح ف وسماع أي لغير الخطيب حتى لو سجد لقراءته لا يسن لسماعه السجود لانه ر بما فرغ قبلهم من سجوده فيكونون معرضين عن الخطبة اه بل جزم حج بتحريم السجود حينئذ وفي قل لا يسجد سماعه وان سجد لانه اعراض عنه ولا هاهنا حجة بالنفل وهو متنع من الحاضرين بين يدي الخطيب اه (قوله كافر) أي ولو معاندا مر وعبرة زى ولو كان القارئ كافراً أي ان حلت قراءته بان رجي اسلامه ولم يكن معاندا حج والمعمد ما اقتضاه اطلاق الشارح في الكافر فيسجد لقراءته مطلقاً وان كان جنبا لانه لا يعتد بحرمته حينئذ وشمل اطلاق القارئ ما لو كان انسياً أو جنياً أو مدسكاً (قوله قراءة) راجع لسكل من قوله لقري وسماع على سبيل التنازع كما في شرح مر (قوله لجميع آية السجدة) فلو سجد قبل انتهائها ولو بحرف واحد لم تصح مر وع ش وعبرة الشوري قوله لجميع آية السجدة أي من واحد فقط على الوجه من احتمالين في حج فلا يسجد اذا سمعها من قارئين ومثل ذلك ان يقرأ بعضها ويسمع بعضها الآخر كما هو ظاهر وهل يشترط ان يقرأها في زمن واحد بأن يوالي بين كلماتها وأن يسمع السامع كذلك أو لا كل محتمل فليحذر كاتبه شوري والأقرب الثاني ان قصر الفصل اه ا ط ف (قوله مشروعة) بأن لا تكون حراماً لذاتها كقراءة الجنب المسلم ولا مكروهة لذاتها كقراءة مصل في غير القيام كما سيصرح به الشارح اه شوري قال الرشيدى يؤخذ من الامثلة الآتية وغيرها ان المراد بمشروعيتها ان تكون مقصودة ليخرج قراءة الطيور والساكنات ونحوهم وان تكون مأذوناً فيها شرعاً ليخرج قراءة الجنب ونحوه فليحذر اه وفيه ان الجنب الكافر يسن السجود لقراءته مع أنه منهي عنها وعبرة حل قوله مشروعة بأن لا يقرأها في الاوقات المكروهة ليسجد فيها أو في غيرها ليسجد فيها اه (قوله في القيام) أي في غير صلاة الجنابة لان قراءة غير الفاتحة غير مشروعة فيها حينئذ يقال لنا مصل قائماً قرأ آية سجدة ولم يستحب له السجود كما في حل اه

ولو صبياً أو امرأة أو خطيباً
وأمكنه السجود عن
قرب بمكانه أو أسفل المنبر
(وسامع) قصد السماع
أم لا ولو كان القارئ كافراً
(قراءة) لجميع آية السجدة
(مشروعة) كالقراءة في
(قوله رجه الله قراءة لجميع
آية السجدة) ولو بسوق
وجاء وخلاء ولا سجود
للسامع عند اشتراك اثنين
في الآية بان قرأ كل بعضها
ولو أني بآية سجدة بدلا
عن الفاتحة لم يسجد بخلاف
الآتي بآية السجدة للسورة
فيسجد ولو تكررة عن
الفاتحة والسورة وتحرم
القراءة قصد أن يسجد
في الصلاة أو في الاوقات
المكروهة وتبطل بالسجود
ومحل ذلك غير صبح الجمعة
بالم تنزيل ولا سجود بسماع
تلك القراءة لعدم
مشروعيتها كصلاة
الجنابة ولو نذر قراءة آية
سجدة في الصلاة ان قصد
ليسجد فلا يعتد لحرمته
والا فيعتقد اه سم

رواه لشبيخ خان عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن فيقرأ السورة فيها سجدة فيسجد ونسجد معه حتى ما يجدها موضعاً لمكان جهته وفي رواية لمسلم في غير صلاة (وتتأكد) السجدة (له) أي للسامع (بسجود القارئ) لكن تأكيدها غير القاصد ليس كتأكيدها للقاصد وذكر تأكيدها الغير القاصد مع التقييد بمشروعية القراءة من زيادتي وإذا سجد السامع مع القارئ فلا يرتبط به ولا ينوي الاقتداء به (وهي) أي سجدة التلاوة (أربع عشرة) سجدة الحج وثلاث في المفصل في النجم والانشقاق وأقرأ والبقية في الاعراف والرعد والنحل والاسراء ومريم والفرقان والهمل والم تنزيل وحج السجدة ومحالها معرفة واحتج لذلك بخبر أبي داود بإسناد حسن عن عمرو بن العاصي رضي الله عنه قال أقراني رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في المفصل وفي الحج سجدتان والسجدة

ح ف (قوله ولو قبل الفاتحة) ولو في الركعتين الأخيرتين في الرابعة لأنها مشروعة لعدم النهي عن القراءة فيهما وإن لم تكن مطلوبة ولفظ بين عدم الطلب وطلب عدم ع ش على م ر (قوله كقراءة مصلى) مثل بثلاثة أمثلة لأن الأولى مكروهة والثانية محرمة والثالثة لا ولا فلا إذن ولا منع فيها ويصدق على الثلاثة أنه لم يؤذن فيها شرعاً (قوله وقراءة جنب) أي مسلم ليخرج الكافر فإنه يسجد لقراءته ولو جنباً لأنه لا يعتد بحرمته القراءة مع ما ذكر ع ش أي فكأنها غير منهي عنها وقوله أي مسلم أي بالغ ليخرج الصبي الجنب وعبارة الشوري قوله وقراءة جنب أي إن كان مما بالغوا وانظر لو قصد بالقراءة الذكراً ولم يقصد شيئاً أو قصد مجرد التهنيم هل يسن طلب السجود منه ومن سامعه اه ح ح ويكرر الأذان من الجنب وتسبب اجابته وتحريم القراءة منه ولا يسن السجود لسامعها فليفرق اه والفرق حرمة القراءة من الجنب دون أذانه فلو طلب السجود لقراءته لكان الجنب مأموراً بالقراءة لأجل زيادة العبادة وهي طلب السجود من سامعه فأذانه مشروع لعدم اشتراط الطهارة فيه بخلاف قراءته (قوله وسكران) ظاهره كمروان لم يتعد به صرح حج ع ش (قوله حتى ما يجدها) هو بالنصب لأن ما نافية وفي حج على الأربعين أنه بالرفع واقتصر عليه وبها مشه ونظر فيه بعضهم لأن ما لا تمنع من نصب الفعل الواقع بعد حتى اه ع ش لأنها نافية لا كافة (قوله لمكان جهته) انظر ما المراد بالمكان هنا فإن كان المراد به الموضع فسامعني جمعه مع ما قبله وهو قوله موضعاً وإن كان غيره فساو ح وشوري قال بعضهم المراد بمكان الجهة فكيفها اه ح ف أول المكان مصدر ميمى لكان بمعنى الوضع وأصله مكون نقلت حركة الواو للكاف وفي رواية حتى ما يجدها موضعاً لجهته كما في شرح م ر (قوله ولا ينوي الحج) عطف تفسير أي لا يسن له ذلك ولو فعل كان خلاف الأولى كما في شرح م ر أي لأنه ليس مما شرع فيه الجماعة ع ش على م ر (قوله أربع عشرة) ان قيل لم اختصت هذه الأربع عشرة بالسجود مع ذكر السجود والامر به صلى الله عليه وسلم في آيات أخر كما أخر الجرح وهل أتى قلنا لأن تلك فيها مدح الساجدين صريحاً وضم غيرهم تلويحاً أو عكسه فشرع لنا السجود حينئذ لغنم المدح تارة والسلامة من الذم أخرى وأما ما عدها فليس فيه ذلك بل نحو أمره صلى الله عليه وسلم مجرداً عن غيره وهذا لا دخل لنا فيه فلم يطلب مناسجود عنده وأما يتلون آيات الله آ ماء الليل وهم يسجدون فليس مما نحن فيه لأنه مجرد ذكر فضيلة من آمن من أهل الكتاب اه حج أي فهو مدح لطائفة مخصوصة وكلامنا في مدح عام لكن يرد على الفرق المذكور كلاً لا نطعه واسجد واقتراب فإنه يسجد لهما مع أن فيها أمره صلى الله عليه وسلم تأمل (قوله سجدتا الحج) قد مهما عكس الترتيب الطبيعي لأن أبا حنيفة يقول ليس في الحج الاسجدة واحدة أو لها و ذكر بعدهما المفصل لأن مال كبرى أن لا سجدة في المفصل أصلاً وكذا قول عندنا قد يري أن لا سجود في المفصل ويقول إن السجدة إحدى عشرة فقدم سجدتي الحج والمفصل اهتماماً بهما للرد على المخالف (قوله وحج السجدة) أي حم التي فيها السجدة وهي فصاة (قوله واحتج لذلك) انظر وجه التبري ولعل وجهه أنه لم يصرح بمواضعها وقوله منها ثلاث في المفصل وفي الحج سجدتان نظر هل هو من كلام الرازي أو من كلام الشارح وما حكمته الاقتصار على هذه الخمسة نعم إن كان من كلام الشارح احتمل أن يكون حكمته الاقتصار الرد على المخالف المتقدم حرر فيكون ترك البقية لسكونه ذكرها سابقاً وكونه من كلام الشارح هو الظاهر (قوله أقراني) أي عدلي أو علمني أو تلاءمني (قوله الباقية منه) أي من الحديث

الباقية منه سجدة ص المذكورة بقولي ﴿قوله والثالثة لا ولا الحج﴾ مقتضى ما علل به في القولة قبل أن هذه مشروعة وهو كذلك

فلعله خرج بالقصد لانه لا بد منه أيضاً كما تقدم ثم وجدت بهامش شرح البهجة خروجه بالقصد اه

أو من العدد المذكور في الحديث أي الباقية بعد الأربع عشرة المتقدمة وهي الخامسة عشر (قوله ليس منها سجدة ص) لما كان من المعلوم أن ص ليست من السجدة حتى يستثنى قدر الشرح لفظ سجدة والتحقيق أنها ليست شكر محض ولا تلاوة محضة بل فيها الشائعتان وعبرة شرح م ر ولا ينافي قولنا ينوي بها سجدة الشكر قولهم سبها التلاوة وهي سبب لتذكير قبول التوبة أي ولاجل ذلك لا ينظر هنا لما يأتي في سجود الشكر من هجوم النعمة وغيره لأنها متوسطة بين سجدة محض التلاوة وسجدة محض الشكر وقوله سجدة ص يجوز قراءة ص بالاسكان وبالفتح وبالكسر بالتأنيين وبه مع التأنيين وإذا كتبت في المصحف كتبت حرفا واحدا وأما في غيره فمنهم من يكتبها باعتبار اسمها ثلاثة أحرف عبدالحق اه ع ش ومثله شرح الروض قال ع ش على م ر ومنهم من يكتبها حرفا واحدا وهو الموجود في نسخ المتن وعلى فتح الصاد تكون مضافا إليه مجموعة من الصرف للعالمية والتأنيث لأنها اسم للسورة (قوله بل هي سجدة شكر) ومع ذلك لا تطالب الا عند قراءة الآية كما ذكره بقوله تسن عند تلاوتها اه شيخنا فلونوي بها التلاوة لم تصح ولونوي بها مطلق الشكر أي من غير ملاحظة كونه على قبول تلك التوبة فالظاهر أنه لا يصح لأن ما ذكره هو السبب فيها وفي كلام شيخنا ما يفيد ذلك وفي كلام حج ما يفيد الاجزاء حل وعبرة قل على التحرير قوله ونسجدها شكرا أي سجودنا يقع شكرا فلا يشترط ملاحظته ولا العلم به اه واعتمده ح ف (قوله قبول توبته) أي من خلاف الأولى الذي ارتكبه لا من الذنب العصمة لانياء وهو انه أضمر أن وزيره ان قتل في الغزو وتزوج بزوجته فان قلت ما وجه تخصيص داود بذلك مع وقوع نظيره لآدم وأيوب وغيرهما قلت وجهه والله أعلم انه لم يحك عن غيره أنه لقي مما ارتكبه من الخوف والبكاء حتى نبت العشب من دموعه والفاق المزعج ما لقيه الا ما جاء عن آدم لكنه مشوب بالحزن على فراق الجنة فجوزى بأمر هذه الامة بمعرفته قدره وعلى قربه وانه أنعم عليه نعمة تستوجب دوام الشكر من العالم الى قيام الساعة اه حج وم ر ولانه وقع في قصته التنصيص على سجوده بخلاف قصص غيره من الانبياء فانه لم يرد عنهم سجود عند حصول التوبة لهم ع ش على م ر وورد أن داود كان عنده تسع وتسعون امرأة وطلب امرأة وزيره أور يا وليس له غيرها وتزوجها ودخل بها بعد أن نزل له عنها وكان ذلك لسر عظيم وهو أنه رزق منها سليمان كافي الجلالين وحواشيد قال أبو السعود ولما طلبها من وزيره استحيامن فطلقها وكان ذلك جائزا في شريعة داود عليه السلام معتادا فيما بين أمته غير محلل بالمرأة فكان يسأل بعضهم بعضا أن يزل عن زوجته في تزوجها إذا أعجبتته وقد كان الانصار في صدر الاسلام يواسون المهاجرين بمثل ذلك من غير تكبر لأن داود عليه السلام لعظم منزلته وارتفاع رتبته لا ينبغي له أن يتعاطى ما يتعاطاه آحاد أمته مع كثرة نسائه بل كان المناسب له أن يغلب هواه ويصبر على ما امتحن به اه (قوله تسن عند تلاوتها) أي للقارئ والسامع كما يفهم من الحديث المتقدم (قوله ولا تدخل فيها) أي تحرم وتبطلها وإن انضم لفصد الشكر قصد التلاوة لانه إذا اجتمع المبتطل وغيره غلب المبتطل شرح م ر وأما لم يضر قصد التفهيم مع القراءة مع أن فيه جمعا بين المبتطل وغيره لأن جنس القراءة مطلوب وقصد التفهيم طارئ بخلاف السجود بلا سبب فانه غير مطلوب أصلا ع ش على م ر وقد يقال طاسب وهو التلاوة كما تقدم عن م ر وقوله كما يعلم مما يأتي أي في قوله وسجدة الشكر لا تدخل صلاة (قوله لقراءته) أي لا بقصد السجود في غير صبح الجمعة فلو قرأ آية سجدة بقصد السجود في غير الم نزل في صبح يوم الجمعة بطلت صلاته ان كان عامدا عالما م ر وعبرة شرح م ر ولو قرأ في الصلاة آية سجدة وسورتها بقصد السجود

(ليس منها) سجدة (ص) بل هي سجدة شكر (خبر) الناس في سجدها داود توبة ونسجدها شكرا أي على قبول توبته كما قاله الرافعي (تسن) عند تلاوتها (في) غير صلاة (ولا تدخل فيها) كما يعلم مما يأتي (ويسجد) مصل لقراءته (لا اقراءة)

(قوله وعلى فتح الصاد الخ) وكسرها على أن صاد فعل أمر من المصادة وهي المجادلة أي صاد وجادل الكفار بالتي هي أحسن اه شيخنا (قوله وتبطلها) وان انضم الخ) أي ان كان عامدا عالما بالتحريم بخلافها سهوا أو جهلا للعذر لكنه يسجد للسهو ولو سجدها الامام لرأى به لم يتبعه بل يفارقه أو ينتظره قائما وإذا انتظره لا يسجد لا لابطال وإن سجده لا اعتقاده ان امامه زاد في صلاته كالجاهل لانه مستند لا اعتقاد وأن سجود السهو توجه عليهما فاذا لم يسجد الامام سجدة المأموم اه شرح الهجته للشارح (قوله رجه الله ويسجد) مصل الخ) وغيره يسجد لقراءته وقراءة غيره

غيره (الاماموما فسجدة امامه) لا لقراءة غيره بسجود ولا لقراءة نفسه (٢٧١) (فان سجدة امامه وتختلف) هو عنه

(أو سجدة) هو (دونه)
بطلت) صلاته للمخالفة
الفاحشة ولولم يعلم سجوده
حتى رفع رأسه لم تبطل
صلاته ولا يسجد ولو علم
والامام في السجود فهو
ليسجد فرفع الامام رأسه
رجع معه ولا يسجد
(ويكبر) المصلي (كغيره)
ندبا (لهوى ولرفع) من
السجدة (بلارفع يديه ولا
يجلس) المصلي (لاستراحة)
بعدها لعدم وروده وذكر
عدم رفع اليدين في الرفع
من السجدة لغير المصلي
من زيادتي (وأركانها)

(قوله بل يكره في حقه قراءة
الح) بخلاف الامام لا تكره
قراءتها في حقه مطلقا سرية
كانت أو جهرية الا أنه يسن
له حيث خشي التشويش
على المأمومين أن يؤخر
السجود الى ما بعد السلام
حيث يكون الفصل قصيرا
والاسجد حالا وان شوش
اه م

(قوله رجه الله بطلت صلاته)
ولوترك الامام سجدة
التلاوة أو التشهد لم يأت
بهما المأموم لوقوعهما
خلال الصلاة فلوانفرد بهما
خالف الامام واختلت
المتابعة بخلاف سجود
السجود اثر كذا الامام فان

في غير الم تنزيل في صبح يوم الجمعة بطلت صلاته على المعتمد ان كان عالما بالتحريم لان الصلاة منهى
عن زيادة سجدة فيها الا السجود لسبب فالقراءة بقصد السجود كتعاطي السبب باختياره في اوقات
الكرامة ليفعل الصلاة فيها اه ملخصا قال زى ولو قرأ في صبح الجمعة بغير الم تنزيل بقصد
السجود أفني شيخنا م ر بطلان صلاته وخالفه حج فأنقضى لعدم البطلان لانه محل السجود في
الجملة (قوله الاماموما) استثناء منقطع ولو قال الشارح لا لغيرها كان متصلا شوبرى ويصدق
الغير بسجدة الغير تأمل وهو مبني على انه مستثنى من المفهوم وهو قول الشارح لا لقراءة غيره والظاهر
أنه متصل لانه مستثنى من قوله متصل مع قيده وهو قوله لقراءة لانه شامل للمأموم والمعنى الاماموما
فلا يسجد لقراءة بل يسجد لسجدة امامه اه (قوله فاسجدة امامه) فلوتركها الامام سنت للمأموم
بعد السلام ان قصر الفصل لما يأتي من فواتها بطوله ولومع العذر لانها لا تقضى على الاصح شرح م
(قوله ولا لقراءة نفسه) بل يكره في حقه قراءة آيتها وان لم يسمع قراءة الامام لعدم تمكنه من السجود
وحينئذ هل تكون قراءته لايتها غير مشروعة فلا يسن اسامعها السجود الظاهر نعم وهذا شامل لآية
السجدة في صبح يوم الجمعة فانه يكره في حقه ذلك وان لم يسمع قراءة الامام فمأطلقوه من أن المأموم
يقرأ حيث لم يسمع امامه مقيد بغير آية سجدة اه حج وذ كر زى عن م ر أن محل كراهة قراءة
المأموم آية سجدة في غير صبح يوم الجمعة ان لم يسمع قراءة الامام وقدمنا أن هذا فرع على كون المأموم
يستحب له قراءة آية سجدة في صبح يوم الجمعة وليس كذلك لان محل استحباب قراءة الم السجدة
خاص بالامام والمنفرد اه حل وحل تابع لحج في انه لا يسن للمأموم قراءة آية سجدة مطلقا قال
الشوبرى وانظر لو سجدة لقراءة نفسه وسجود امامه هل تبطل صلاته كمن سجدة بقصد التلاوة والشكر
أولا ويفرق اه والا قرب البطلان لانه اذا اجتمع المبطل وغيره قدم المبطل اه اطفحى (قوله
وتخلف) أى عامدا عالما بدليل قوله ولولم يعلم الخ (قوله أو سجده) أى شرع في السجود بان هوى
شوبرى (قوله بطلت) أى اذا رفع الامام رأسه من السجود في الاولى الا اذا ترك السجود قصدا
فبمجرد الهوى للسجود زى ع ش وعبارة الشوبرى قوله وتخلف ان كان قاصدا عدم السجود
بطلت بهوى الامام والا فرفع الامام رأسه من السجود اه (قوله للمخالفة الفاحشة) أى مع انتقاله
من واجب الى سنة بخلاف ترك التشهد عمدا فانه انتقل من واجب الى واجب فلم ينظر لفحش المخالفة
حل (قوله لا يسجد) فان سجدة عالما بطلت صلاته اه ع ش (قوله فرفع الامام رأسه)
والظاهر أنه لو لم يرفع الامام رأسه ولكن ظهر انه لا يدركه فيه بأن رأته متهيبا للرفع أخذ في الهوى
لاحتمال استمراره في السجود فاذا استمر وافقه وان رفع رأسه قبل وضع المأموم جبهته لزمه الرجوع
معه وانما جازله التأخير لان تمام التشهد الاول والقنوت لانه وافق الامام فيهما ثم زاد بخلافه هنا شوبرى
(قوله رجع معه) ولا يسجد الا ان نوى مفارقتها وهى مفارقة بعذر شرح م ر وفيه نظر لانه بنية
المفارقة صار منفردا وهو لا يسجد لغير قراءة نفسه اللهم الا أن يقال ان قراءة امامه نزات منزلة قراءته
وعبارة الرشيدى قوله الا ان نوى مفارقتها أى فيندب له السجود كما صرح به سم ووجهه أنه وجد
سبب السجود في حقه حال القدوة فليترتب عليه مسببه (قوله لهوى ولرفع) انظر وجه إعادة الملام
وقد يقال لدفع توهم الا كتفاء لهما بتكبير واحدة تأمل شوبرى (قوله ولا يجلس) أى لا يندب له
ذلك فلو جلس لم يضر كما مر في شرح قوله وثامنها ترك زيادة ركن الخ ع ش لكن تقدم تقييده بكونه

للمأموم أن يأتي به لانه انما يأتي به بعد سلام امامه اه م ر أى أو بعد مفارقتها (قوله رجه الله لم تبطل صلاته) ولا يسجد وانما لم يستقر
عليه لانه ليس بعضها من الصلاة ولا مشبهها بخلاف سجود السهو يستقر بفعل الامام اه شيخنا قويسنى

أى السجدة (تفسير
مصلح) بأن يكسب
ناويا (وسجود وسلام)
بعد جلوسه بالانشهد
(وسن) له مع ما ص (رفع
يديه في) تكبير (تحرم)
وما ذكرته هو مراد الأصل
بما ذكره قال ابن الرفعة
ولا يجب على المصلي نيتها
انفاقا لأن نية الصلاة
تنسحب عليها وهذا يفرق
بينها وبين سجود السهو
(وشرطها) أى السجدة
(كصلاة) أى كشرطها من
نحو الطهر والستر والتوجه
ودخول وقتها وهو بافراغ
من قراءة آيتها (وأن
لا يطول فصل) عرفا بينها
وبين قراءة الآية كحدث
تظهر بعد قراءتها عن
قرب فيسجد (وهي
كسجدة) أى الصلاة في
الفروض والسنن ومنها
سجد وجهي للذي خلقه
وصوره وشق سمعه وبصره
بحوله وقوته فتبارك الله
أحسن الخالقين رواه
الترمذي وصححه الأوصوره
فاليهقي والفتبارك الله
الى آخره فهو الحاكم
ويسن أن يقول يا الله
اكتب لي بها عندك أجرا
واجعلها لي عندك ذخرا
وضع عني بها وزرا واقبلها
مني كما قبلتها من عبدك
داود وإه الترمذي وغيره
باسناد حسن (وتكرر)
أى السجدة من ذكر

جلوسا خفيفا بقدر الطمأنينة وأنه لو زاد على ذلك بطلت صلاته (قوله أى السجدة) أى سجدة التلاوة
(قوله تحرم) ولا يسن له أن يقوم ليكبر من قيام لعدم ثبوت شيء فيه شرح م فاذا قام كان مباحا
كما يقتضيه قوله لا يسن دون سن أن لا يقوم ع ش على م (قوله ناويا) عدم النية ركنا وكذا الجلوس
قبل السلام كما ص في صفة الصلاة والوجه أنه لا تكفي نية السجود بل لابد من نية سجود التلاوة وأنه في
سجدة ص لا يكفي سجود التلاوة لأنها سجدة شكر وهل يتعرض لكونه شكر القبول توبة داود
عليه السلام أو يكفي نية الشكر ارتضى الثاني م وطب وانظر هل معنى وجوب نية السجود للتلاوة
نية السجود لخصوص الآية كان ينوي السجود للتلاوة الآية المخصوصة أو معناه نية التلاوة من غير
تعرض لخصوص الآية قياس وجوب التعيين في النفل ذي الوقت والسبب ذلك وهو قريب ثم رأيت
شيخنا البرهان الملقبمى أفتى به وخالف في ذلك شيخنا م فقال ظاهر عباراتهم عدم وجوب نية
الخصوص وأجاب عن تشبيهه بالنفل بأن المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه شورى (قوله بعد
جلوسه) أى أو اضطر جاعه أن يسجد هاهنا من اضطر جاع ح ف وعبرة الشورى قوله بعد جلوسه
ظاهره أن الجلوس واجب وهو ما مال اليه شيخنا م وجوزى طب على عدم وجوبه وجوز السلام
في ارفع قبل الجلوس ع ش (قوله بالانشهد) أى بلا سن تشهد فلو أتى به لم يضر لأن غايته أنه طول
الجلوس ع ش (قوله) أى لم يصح له مع ما ص أى من التكبير للهوى والرفع منه (قوله
وما ذكرته) أى من ركنية تكبيرة الاحرام والسلام هو مراد الأصل بما ذكره أى من أن النية شرط
وكذا السلام حل أى فراه بالشرط ما لا بد منه كما قاله م (قوله ولا يجب على المصلي) أى المأموم
قال الشورى والحاصل أن نية سجود التلاوة والسهو ونسبها الى المأموم اه أى بالقلب فان
تلفظ بطلت صلاته اه حل وعبرة زى قوله ولا يجب على المصلي نيتها المعتمد وجوب النية
ويحمل كلام ابن الرفعة على التلفظ بها أى لا يجب التلفظ بها انفاقا انتهت وهذا الجمل بعيد لأن
التلفظ بالنية مبطل فلا يتوهم وجوبه تدبر (قوله تنسحب عليها) فيه نظر لأن نية الصلاة غير
منسحبة عليها كسجود السهو فهم ما على حد سواء وأجيب بأن نية الصلاة منسحبة عليها بواسطة
القراءة لأن القراءة من الصلاة فقصد هاهنا جملة الصلاة متضمن لقصد السجود المترتب عليها شيخنا
ح ف (قوله وهذا يفرق بينها وبين سجود السهو) أى لأن سجود السهو لم تنسحب عليه نية الصلاة
ولاعلى سببه (قوله عرفا) بأن لا يزيد على قدر ركعتين باخف يمكن من الوسط المعتدل ع ش
فاذا رادقات ولا تقضى قال ع ش على م فان لم يتمكن من التطهير للسجدة أو من فعلها الشغل
قال أربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قياتا
على ما قاله بعضهم من سن ذلك لمن لم يتمكن من تحية المسجد لحدث أو شغل وينبغي أن يقال مثل ذلك
في سجدة النكرا أيضا وفيه أن ركعتي التحية فيهما أربع سجعات وهذه سجدة واحدة ومقتضاء أنها
تجبر بررة وأجيب بانها لما كانت عبادة مستقلة جبرت بأربع مرات قياسا على التحية (قوله
ومنها) أى من السنن ونبه عليه دون غيره لأنه مذكور في الأصل أى فلم يخل به من كلامه لأنه مذكور
في ضمن التشبيه ولم يقل منها سجد وجهي الخ لاجل قوله الاوصوره الخ (قوله فتبارك الله) عبارته
فيما مر تبارك بلافاء ولعلمهم ارايتان اه حل (قوله ويسن الخ) أى سواء في سجدة التلاوة
وسجدة ص وقوله كما قبلتها أى السجدة لا بقيد كونها سجدة تلاوة كما في ع ش أو المعنى كما
قبلت نوعها والا فالتى قبلها من داود هي خصوص سجدة الشكر تدبر (قوله ذخرا) هو بالذال
المججمة بالنسبة لامور الآخرة وأما في أمور الدنيا فهو بالمهملة (قوله من ذكر) أى القارئ

والسامع اه حل (قوله ولو بمجلس) أى مجلس القراءة والسجود اه زى والغاية لارد
 (قوله كفاه سجدة) أشعر أن الأولى تكرير السجود بعد الآيات عش وعبرة زى وله أن
 يكرر السجود بعد الآيات ان لم يطل الفصل بين القراءة والسجود وعبرة حج وقضية تعبيرهم
 بكفاه انه يجوز تعددها وهو نظير ما يأتي فيمن طاف أسايح ثم كرر صلواتها الآن يفرق بأن سنة
 الطواف لما اغتفر فيها التأخير الكثير سوخ فيها بالمساح به هنا (قوله وسجدة الشكر) ولو
 سجدة ص فليس مكررا مع قوله نسن أى سجدة ص في غير صلاة لان ذلك خاص وهذا عام
 لسجدة ص وغيرها تدبر (قوله نعمة) أى له أوله وحولده وألعموم المسلمين كالمطر عند الفحط
 سواء كان يتوقعها قبل ذلك أم لا وان كان له نظيرها لان حذف المتعلق يؤذن بالعموم م ر زى
 وعبرة حج لهجوم نعمة ظاهرة من حيث لا يحتسب أى لا يدري وان توقعها كولد وليس الهجوم
 مغني عن القيد بعده ولا تمثيلهم بالولد منافيا للاخير خلافا لزاميها لان المراد بهجوم الشيء مفاجأة
 وقوعه الصادق بالظاهر وبما لا ينسب عادة لتسببه وضدهما وبالظهور أن يكون له وقع عرفا وبالاخير
 أن لا ينسب وقوعه في العادة لتسببه والولد وان تسبب فيه لكنه لا ينسب حصوله في العادة لتسببه
 وخروج بقولنا من حيث لا يحتسب ما لو تسبب فيهما تسببا تقضى العادة بحصولهما عنده فلا سجود
 كرجوع متعارف لتاجر يحصل عادة عقب أسبابه وعلم مما تقرر عدم اعتبار تسببه في حصول الولد لوطه
 والعافية بالسواء لان ذلك لا ينسب في العادة الى فعله اه شرح م وعبرة قل على التحرير
 قوله هجوم نعمة أى حصولها في وقت لم يعلم وقوعها فيه وان كان يترقبها اه فلان منافاة بين الهجوم
 والترقب لان الترقب في أى زمان كان (قوله كحدوث ولد) ولو ميتا أى اذا انفخت فيه الروح لانه
 ينفعه في الآخرة شوبرى (قوله أو مال) أى حلال م ر عش (قوله بخلاف النعم المستمرة)
 هذا خرج بقوله هجوم وقديقال ان قبول توبة سيد ناداود نعمة مستمرة فلعل السجود لها مستثنى
 وفيه نظر لان القبول وجد بعده أن لم يكن أى فكان تذكرة التوبة بقراءة الآية حدودا للنعمة بتجدد
 كل وقت فلا استثناء سم بالمعنى (قوله أو اندفاع نقمة) معطوف على قوله نعمة أى أو هجوم
 اندفاع نقمة اه حج وعبرة زى قوله أو اندفاع نقمة أى عنه أو عن ولده أو عن عموم المسلمين
 سواء كان يتوقعها أم لا لان حذف المتعلق يؤذن بالعموم (قوله ليخرج الباطنتين) ضعيف
 والمعتمد أن النعم الباطنة كالظاهرة أى بشرط أن يكون لها وقع م ر (قوله كالعرفة) أى لله
 وهذا مثال لحدوث النعمة الباطنة وما بعده مثال لاندفاع النعمة الباطنة اه (قوله وسر المسارى)
 أى عن أعين الناس ونظر فيه بان السجود لحدوث المعرفة وحدوث سر المسارى أولى من السجود
 لحدوث كثير من النعم وينبغي أن يكون احترازا عما لا وقع له كحدوث فاس وعين عدم رؤية عدو
 لا ضرر فيها وبواقفه قول الامام بشرط أن تكون النعمة لها وقع اه حل (قوله أو رؤية مبتلى أو
 فاسق) المراد برؤية أحدهما العلم بوجوده أو ظنه بنحو سماع كلامه ولا يلزم تكرار السجود الى
 مالا نهاية له فيمن هو ساكن بازائه مثلا لانالنا أمره به كذلك الا اذا لم يوجد أهم منه يقدم عليه اه
 حج (قوله مبتلى) بفتح اللام لانه اسم مفعول قال عش وظاهره ولو غير آدمى وهو قريب
 (قوله أو فاسق) مثله الكافر م ر بل مثله العاصى وان لم يكن فاسقا كتركيب الصغيرة من غير
 اصرار فالفاسق ليس بقيد (قوله معلن) ليس بقيد زى لكن اعتبره م ر وعش سلمه ولم
 يتعقبه فقطضا هما انه قيد (قوله لان مصيبة الدين أشد) أى وقد أمرنا بالسجود على السلامة من
 مصيبة الدنيا برؤية المبتلى فعلى السلامة من مصيبة الدين برؤية الفاسق أولى (قوله على السلامة

(تكرير الآية) ولو
 بمجلس واحد أو ركعة
 لوجود مقتضياتها ان لم
 يسجد حتى كرر الآية
 كفاه سجدة (وسجدة
 الشكر لا تدخل صلاة) فلو
 فعلها فيها عامدا عالما
 بالتحريم بطلت (وتسن
 لهجوم نعمة) كحدوث
 ولد أو مال لا يتباع رواه أبو
 داود وغيره بخلاف النعم
 المستمرة كالعافية والاسلام
 لان ذلك يؤدى الى
 استغراق العمر (أو اندفاع
 نقمة) كنجاة من هدم
 أو غرق لا يتباع رواه ابن
 حبان وقيد في المجموع نقله
 عن الشافعى والاصحاب
 النعمة والنقمة بكونهما
 ظاهرين لخرج الباطنتين
 كالعرفة وسر المسارى (أو
 رؤية مبتلى) كمن لا يتباع
 رواه الحاكم (أو فاسق)
 بقيد زنه بقول (معلن)
 بفسقه لان مصيبة الدين
 أشد من مصيبة الدنيا ولهذا
 قال صلى الله عليه وسلم اللهم
 لا تجعل مصيبتنا في ديننا
 والسجود للمصيبتين على
 السلامة

منهما) متعلق بمحذوف تقديره يكون شكر اعلی السلامة منهما. (قوله ثلاثاً ذى مع غدره) فلو كان غير معذور كقطوع في سرقة أو مجلود في زنا ولم يعلم توبته أظهر حاله فلو كان هذا المبتلى المذكور فاسقاً متجهاً أظهر حاله وبين السبب وهو الفسق وبه أفق والشيخنا وقرر شيخنا زى انه يبين السبب قبل السجود وقد يقال بل يبين السبب مع سجوده بأن يقول الحمد لله الذى عافانى عما ابتلى به فلانا وهو كذا اهـ حل وفيه انه كلام أجنبى فيبطل وأجيب بأنه دعاء مناسب للمقام فلا يبطل ويتعدد السجود برؤية المبتلى الفاسق للسلامة من بلوته وفسقه حـ ف (قوله بغير اصرار) أو مع اصرار ولم تغلب معاصيه التى تتجاهر بها على طاعته سم لانه لا يفسق بالاصرار بل لابد أن تغلب معاصيه على طاعته حل (قوله مع انه لا يسجد لرؤية مرتكبها) المعتمد السجود فكلام الاصل هو لاولى (قوله كسجدة التلاوة) قضية التشبيه أنها تتكرر بتكرار النعمة أو اندفاع النعمة وانه لو اجتمعاً وتكرر أحدهما أو رأى فاسقاً ومبتلى كفاً سجدة وان لا يطول فصل بينها وبين سببها حل (قوله ولمسافر فعلهما الخ) فلما شئ يسجد على الارض والراكب يومئ الا ان كان في مرقد فيتمه فيه حل

باب في صلاة النفل

وهو لغة الزيادة حل لزيادته على الفرائض قال تعالى ويعقوب نافلة أى زيادة على المطلوب (قوله وهو) أى اصطلاحاً (قوله ما رجح الشرع) أى عبادة تخرج المباح والمكروه سم ويجوز تفسير ما بشئ فيدخل فيه العبادة وغيرها ويخرج المباح والمكروه بقوله رجح الشرع الخ لان المباح خير الشرع بين فعله وتركه والمكروه رجح الشرع تركه على فعله عـ ش وعلى كلام سم يكون قول الشارح رجح الشرع فعله صفة كاشفة وان فسرنا ما بشئ شمات الاحكام الخمسة ويخرج بقوله رجح الشرع فعله ما عدا الواجب والمندوب وبقوله يجوز تركه الواجب تدبر وهذا تعريف للنفل لا بقيد كونه من الصلاة (قوله ويرادفة السنة الخ) فيه بحث بالنسبة للحسن لانه أعم لشموله الواجب والمباح أيضاً كما في جمع الجوامع حيث قال الحسن المأذون فيه واجبا ومندوبا ومباحا اهـ الا أن يراد أن الترادف بالنسبة للحسن بالنسبة لبعض ماصدقاته أو أن مرادفة الحسن اصطلاح آخر للفقهاء أوله يرهم فليستأمل شوبرى (قوله والحسن) وزاد سم في شرح الورقات الاحسان وزاد حج الاول أى الاولى فعله من تركه عـ ش وقيل السنة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم والمستحب ما فعله أحيانا أو أمر به والتطوع ما ينشئه الانسان بنفسه (قوله صلاة النفل) وثواب الفرض يفضل به سبعين درجة كما في حديث (قوله قسم لا تسن له جماعة) أى دائماً وأبداً بان لم تسن له أعمالاً أو تسن في بعض الاوقات كالوتر في رمضان ولو صلى جماعة لم يكره لكن لا ثواب فيها وحينئذ يقال لنا جماعة لا ثواب فيها حل وذهب سم الى حصول ثواب الجماعة واعتمد شيخنا حـ ف كلام حل ونقل عـ ش عن سم على حج أنه يشاب عليها وان كان الاولى تركها وهو بعيد اهـ وعبرة عـ ش على مـ واستشكل بأن خلاف الاولى منهى عنه والنهي يقتضى عدم الثواب الا أن يقال لم يرد بكونه خلاف الاولى كونه منهياً عنه بل انه خلاف الافضل أى فيكون في مقابلة فضل وبدأ بهذا القسم مع أفضلية الثاني لتكرره كل يوم وتبعيته للفرائض وراجع مشروعية النفل كانت في أى وقت اهـ شوبرى (قوله كالرواتب) والحكمة فيها انها تكمل ما نقص من الفرائض اهـ شرح مـ وقضيته أن الجابر للفرائض هو الرواتب دون غيرها ولو من جنس الفرائض كصلاة الليل وفي كلام سم على حج تبعا لظاهر حج ما يقتضى التعميم وعبارته قوله وشرع لتكميل الخ عبارة العباب واذا انتقص فرضه كمل من نفعه وكذا باقى الاعمال اهـ وقوله من نفعه قد يشمل

منهما (ويظهرها) أى السجدة لمجوم نعمة ولاندفاع نعمة وللناسق المذكوران لم يخف ضرره لعله يتوب (لاله) أى الفاسق المذكور (ان خاف) ضرره (ولا لمبتلى) ثلاثاً ذى مع غدره وتعييرى بالفاسق أولى من تعبيره بالمعاصى لشمول المعصية الصغيرة بغير اصرار مع أنه لا يسجد لرؤية مرتكبها وقولى ويظهرها الى آخره أعم وأولى بما ذكره (وهى كسجدة التلاوة) خارج الصلاة فيما مر فيها (ولمسافر فعلهما) أى السجدة (كنافلة) فيما أتى فيهما ما مر فيها وسواء في سجدة التلاوة داخل الصلاة وخارجها وهذا أعم مما ذكره

باب

في صلاة النفل وهو ما رجح الشرع فعله وجوز تركه ويرادفة السنة والتطوع والمندوب والمستحب والمرغب فيه والحسن (صلاة النفل قسمان قسم لا تسن له جماعة كالرواتب)

نفل غير ذلك الفرض من النوافل ويوافقه ما في الحديث فاذا انتقص من فرضه شيء قال الرب سبحانه وتعالى انظر واهل لعبدى من تطوع فيكمل به بالانتقص من الفريضة اه بل قد يشمل هذا تطوعا ليس من جنس الفريضة فليتم امل وعبرة المناوي في شرحه الكبير على الجامع واعلم ان الحق سبحانه وتعالى لم يوجب شيئا من الفرائض غالبا الا وجعل له من جنسه نافلة حتى اذا قام العبد بذلك الواجب وفيه خلل يجبر بالنافلة التي من جنسه فلذا امر بالنظر في فريضة العبد فاذا قام بها كما امر الله جوزى عليها وأثبتت له وان كان فيها خلل كملت من نافلته حتى قال البعض انما ثبت لك نافلتك اذا سلمت لك الفريضة اه وهي ظاهرة في خلاف ما استظهره سم اه (قوله التابعة للفرائض) خرج به نحو العيد بناء على جعله راتبا وهو احد اطلاقين ثانيهما انه خاص بسنن الفرائض وعليه فقوله التابعة للفرائض صفة لازمة وقال الشوبري كاشفة وعلى الاول تكون مخصصة ومراده التبعية في المشروعية فتدخل القبلية والبعدية اه ع ش وعبرة حل قوله التابعة للفرائض أى المكمل لها اعم من أن تكون سنة لها أو لا توقف فعلها على فعلها أولا كالقبلية ولا شك ان الوتر يتوقف فعله على فعلها اه فعده من الرواتب لان فعله يتوقف على فعل العشاء ولم يعد المنهاج منها وعبرة شرح م ر وما اقتضاه كلامه أى كلام المنهاج من أن الوتر ليس من الرواتب صحيح باعتبار اطلاق الراتبة على التابعة للفرائض ولهذا الوترى به سنة العشاء أو راتبا لم يصبح وما في الرضة من أنه منها صحيح أيضا باعتبار أن الراتبة يراد بها السنن المؤقتة اه (قوله ركعتان قبل صبح) وجه تقديمها على باقي الرواتب خبر مسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها قال بعضهم معناه أن الناس عند قيامهم من نومهم يتدبرون الى معاشهم وكسبهم فاعلم أنهم انهما خير من الدنيا وما فيها فضلا عما عساه يحصل لهما فلا تتركوهما واشتغلوا به ولان عددهما لا يزيد ولا ينقص فأشبهتا الفرائض بل قيل انهما أفضل من الوتر لانهما يتقدمان على متبوعهما والوتر يتأخر عنه وما يتقدم على متبوعه أولى ولانهما تبع للصبح والوتر للعشاء والصبح أكد من العشاء قال ر ويسن تخفيفهما قال ع ش والمراد بتخفيفهما عدم تطويلهما على الوارد فيهما حتى لو قرأ في الاولى آية البقرة وألم نشرح والكافرون وفي الثانية آية آل عمران وألم تتركف والاخلص لم يكن مطولا لهما تطويل لا يخرج به عن حد السنة بل بسن الجمع بينهما ليتحقق الايمان بالوارد (قوله ركعتان قبل ظهر وبعده) وظاهر كلامهم أنه لا يتعين أن يلاحظ في قبلية الظهر أو بعديته كونها مؤكدة أو غير هابل يكفي الاطلاق وينصرف للمؤكدة لانها المتبادرة والطلب فيها أقوى نية عليه شيخنا ونقل عنه أنه يجوز أن يطلق في سنة الظهر المتقدمة وتخير بين ركعتين أو أربع مع حل ويصح جمع الثمانية أى الاربعة المؤكدة وغير المؤكدة باحرام واحد والمعمد أن القبلية كالبعدية في الافضلية وقيل لبعدية أفضل لتوقفها على فعل الفرض كما في ع ش على م ر ويسن تأخير الراتبة القبلية بعد اجابة المؤذن فان تعارضت هي وفضيلة التحريم لاسراع الامام بالفرض عقب الاذان أخرها بعده ولا يقدمها على الاجابة شرح م ر ومنه يعلم أن ما جرت به العادة في كثير من المساجد من المبادرة لصلاة الفرض عند شروع المؤذن في الاذان المفقوتة لاجابة المؤذن ولعمل الراتبة قبل الفرض لا ينبغي بل هو مكروه ع ش على م ر (قوله ركعتان بعد مغرب) ذكر في السكافية انه يسن تطويلهما حتى ينصرف أهل المسجد شرح م ر وقوله حتى ينصرف الخ لا ينبغي أن تطويلهما سنة لاهل المسجد فلا يتصور أن يطولهما الى انصراف أهل المسجد الا أن يراد سن ذلك لكل أحد حتى ينصرف من ينصرف بمادة أو من دعاه الى الانصراف أمر عرض له اه سم على حجج الكلام حيث فعلها ما في المسجد فلا ينبغي أن انصرفه ليفعلها

التابعة للفرائض (والمؤكد

منها ركعتان قبل صبح

(و ركعتان قبل (ظهر

(و ركعتان (بعد

(و ركعتان (بعد مغرب

(و ركعتان (بعد عشاء

وتر) بكسر الواو وفتحها

(قوله توقف فعلها على

فعلها الخ) ر بما دخل به

الضحى ونحوها غير معنى

التكميل (قوله رجه الله

وركعتان قبل ظهر)

ويتعين عند النية قصد أنها

القبلية أو البعدية ولو في

نحو المغرب وهو مع نقله

مشكل لان مقتضى عدم

دخول البعدية لا بفعل

الفرض تعين الوقت للقبلية

اه شيخنا قويسني

(بعدها) أي العشاء لا يتابع

رواه الشيخان (وغيره) أي غير المؤكدة منها (زيادة

ركعتين قبل الظهر و)

ركعتين (بعده) خبر من

حافظ على أربع ركعات

قبل الظهر وأربع بعده

حرمه الله على النار رواه

الترمذي وصححه (وأربع

قبل عصر) لا يتابع رواه

الترمذي وحسنه (وركعتان

خفيفتان قبل مغرب)

لأمر بهما في خبر أبي داود

وغيره وخبر الشيخين بين

كل أذانين صلاة وأراد

الأذان والاقامة قال في

المجموع وركعتان قبل

العشاء خبر بين كل أذانين

صلاة (وجعة كظهر) فيها

مركبة في التحقيق وغيره

لكن قول الأصل وبعد

الجمعة أربع وقبيلها ما قبل

الظهر مشعر بخالفها الظهر

في سنتها المتأخرة (وبدخل

وقت الرواتب قبل الفرض

(ب) دخول (وقته وبعده)

ولو وتر (بفعلة بخرجان)

أي وقت الرواتب التي قبل

الفرض وبعده (بخروج

وقته) ففعل القلبية فيه بعد

الفرض أداء (وأفضلها)

أي الرواتب (الوتر) خبر أن

الله أمده بمصلاة هي خير لكم

من حمر النعم وهي الوتر

رواه الترمذي والحاكم

وصححه وذكرا فضليته

في البيت أفضل اه ع ش على م ر وليس هذا خاصا بعبادة المغرب فان بعدية الصلوات مثلها وانما
 خصت بعبادة المغرب لان شأن الناس الانصراف سر يعا بعدها (قوله أي العشاء) أي يفعل بعد
 العشاء ع ش (قوله لا اتباع) لا يفيد التأكيدي هو المدعى وعبارة شرح م ر لانه صلى الله
 عليه وسلم واظب عليها أكثر من الآتية اه وهي ظاهرة في اثبات المدعى (قوله حرمه الله على النار)
 بمعنى انه لا يعذب بها وان كان يدخلها لقوله تعالى وان منكم الا واردها أي داخلها بدليل قوله ثم
 تنجي الذين اتقوا الخ واستثنى ابن عباس من دخولها الانبياء وقال لا يدخلونها (قوله وأربع قبل
 عصر) برفع أربع عطفًا على زيادة وهو ظاهر وكذا بالجر عطفًا على ركعتين والمعنى وزيادة
 أربع على العشرة المؤكدة فان قيل ينافيه قوله بعده وركعتان قلت لا ينافيه لانه يجوز أن يكون
 مبتدأ وخبره محذوف أي وركعتان قبل المغرب كذلك فتأمل اه شوبري أو يقال هو على لغة
 من يلزم المشي (قوله والمراد الاذان والاقامة) أي ففيه تغليب (قوله وجعة كظهر) أي ان
 كانت مجزئة عنه فان كانت غير مجزئة عنه صلى قبلها أربعًا وقبل الظهر أربعًا وبعده أربعًا وسقطت
 سنة الجمعة البعدية للشك في أجزاءها بعد فعلها اه ع ش وشيخنا العز يزي واما طلب لها سنة قبلية مع
 عدم اجزائها لانا مكافون بفعلها كما في شرح م ر واذا فانت سنتها البعدية حتى خرج الوقت لا تقضى
 لان الجمعة لا تقضى فكذلك سنتها (قوله لكن قول الأصل الخ) انما عبر الأصل بذلك لان ما بعدها ثبت
 بالنص بخلاف ما قبلها ففاسه على الظهر وقد أشار الى ذلك المحلى شوبري (قوله بخالفها الظهر الخ)
 أي من كونها أي الركعات الأربع مؤكدة أو غير مؤكدة حل (قوله قبل الفرض) حال من
 الرواتب أو صفته لها (قوله ولو وتر) الغاية للرد على من قال يدخل وقته بدخول وقت العشاء فلا يتوقف
 فعله على فعلها كما في شرح المحلى (قوله بفعلة) ولو قضاء ولو تقديم فيمن يجمع شوبري وفي قوله بفعلة
 تسمح اذ وقت البعدية يدخل بدخول وقت فرضها وان توقف فعلها على فعل الفرض تأمل (قوله
 ويخرجان الخ) فيه أن البعدية نصير قضاء بخروج وقته مع انه لم يدخل وقتها فكيف يقال انه خرج
 وقتها مع انه لم يدخل والخروج فرع الدخول قال حل ولا مانع من ذلك وعليه للغز لنا صلاة خرج
 وقتها وما دخل اه وقال السيوطي ان البعدية يدخل وقتها بدخول وقت الفرض وفعل الفرض شرط
 لصحتها فعلى هذا الاشكال (قوله الوتر) ويدخل وقته بفعل العشاء ولو جمع تقديم لكن ان كان
 مسافر حينئذ وأقام قبل دخول وقت العشاء امتنع عليه فعل الوتر ان لم يكن فعله عقب فعل العشاء
 ومنى دخل وقت العشاء جازله فعله وان لم يمض زمن يسع فعل العشاء شرح م ر (قوله أمدهم) أي منحكم
 وخصكم بالنظر وجه دلالة هذا الحديث على المدعى الذي هو أفضلية الوتر على الرواتب إذ غاية ما يفيد أنه
 الوتر خير من التصديق بحمر النعم وكونه خير منه لا يقتضي انه أفضل منها ولو سلمت دلالة على
 الأفضلية فهو معارض بقوله صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها فهذا أبلغ من ذلك
 فيلزم أن يكون ركعتا الفجر أحق بالأفضلية على الرواتب حتى على الوتر لان حديثهما أبلغ من
 حديثه مع أن الوتر أفضل قطعًا فالأول في الاستدلال على أفضليته أن يقال للاختلاف في وجوبه
 وفيه ان ركعتي الفجر ذهب الحسن البصري الى وجوبهما واداد الى وجوب تحية المسجد وبعض
 السلف الى وجوب ما يقع عليه الاسم من قيام الليل كما في الشوبري فتدبر وأجيب بان خلاف أبي حنيفة
 أقوى لكونه أحد الأئمة الأربعة (قوله من حمر النعم) أي من التصديق بها والمراد بها الا بل الجروهي
 أنفس أموال العرب يضرب بها المثل في نفاسة الشيء وقد تقرر ان تشبيهه بمور الآخرة انما هو للتقريب الى

(وأقله ركعة) وإن لم يتقدمها نفل من سنة العشاء أو غيرها قال في المجموع (٢٧٧) وأدنى السكال ثلاث وأكمل منه خمس ثم

سبع ثم تسع (وأكثره
احمد بن حنبل عشرة) روى
أبو داود بإسناد صحيح أنه
صلى الله عليه وسلم قال من
أحب أن يوتر بخمس
فليفعل ومن أحب أن يوتر
بثلاث فليفعل ومن أحب
أن يوتر بواحدة فليفعل
وروى الدارقطني وأبو
بخس أوسع أو تسع
أو إحدى عشرة فلو زاد
عليها لم يصح ونزه وأما خبر
الترمذي عن أم سلمة أنه
صلى الله عليه وسلم كان
يوتر بثلاث عشرة فعمل
على أنها حسبت فيه سنة
العشاء وقال السيبكي أنها
أقطع بجواز الوتر بها
وبصحة لئلا أحب
الاقتصار على إحدى عشرة
فأجيب لأن ذلك غالب
أحوال النبي صلى الله عليه
وسلم ويكره الايتار بركعة
كذا في الكفاية عن القاضي
أبي الطيب (ولمن زاد على
ركعة في الوتر) الوصل
بشهادة في الأخيرة
(أو شهادتين في الأخيرتين)
للا اتباع في ذلك رواه مسلم
والأول أفضل ولا يجوز
في الوصل أكثر من
شهادتين ولا فعمل أو لمّا
قبل الأخيرتين لأنه خلاف
المنقول من فعله صلى الله

الافهام والافطرة من الآخرة خير من الأرض بأسرها وأما طهامة الوتورت اه اطفئ حتى وحب قال
ع ش وجر بسكون الميم جمع أجر وجرع وأما بضم الميم فجمع جمار اه قال في الخلاصة
* فعمل لنحو أجر وجرع * وقال أيضا

وفعل لاسم رباعي يمد * قدز يد قبل لام اعلا لا فقد

وقال تعالى كأنهم جرم مستنفرة اه قال في فتح الباري قبل خير من أن تكون كذلك فيتصدق بها وقيل
من قنيتها وتملكها وكانت مما يتفاخر بها العرب اه (قوله وأقله ركعة) سئل شيخنا زى عن شخص
صلى أقل الوتر نوايا لاقتصار عليه ثم بعد سلامه عن له الزيادة عن الأقل مریدا الاكمل هل له ذلك أم لا
أجاب بأنه لا يجوز له الزيادة عن الأقل لقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وبهذا قالوا كيف يتصور
الانتيان بأكمل الوتر فقالوا لا يتصور الا اذا أحرمت بالجميع دفعة واحدة وأحرمت به شفعار ركعتين ركعتين
وهكذا والله أعلم ويؤخذ من شرح م ر قال ولونذر أن يصلى الوتر لزمه ثلاث ركعات لأن أقله وهو واحدة
يكراه الاقتصار عليها فلا يتناولها النذر اه (قوله وان لم يتقدمها نفل الخ) هذه الغاية للرد وعبارة أصله
مع شرح م ر وقيل شرط الانتيان بركعة سبق نفل بعد العشاء وان لم يكن سنها لتقع هي موفرة لذلك
النفل ورد بأنه يكفي كونها وتر في نفسها وموفرة لما قبلها ولو فرضا (قوله وأكثره إحدى عشرة) قضية
كلام بعضهم أنه لا تحصل فضيلة الوتر الا ان صلى أخيرته وهو متجه ان أراد كمال الفضيلة لأصلها كما قدمته
آنفا اه حج والذى قدمه قوله ولو صلى ما عدا ركعة الوتر فالظاهر أنه يشاب على ما أنى به ثواب كونه من
الوتر لأنه يطلق على مجموع إحدى عشرة اه ومثله م ر ولو صلى ركعتين منه قال نويت ركعتين من
الوتر أو سنة الوتر ولو نوى الوتر وأطلق حل على ثلاث على المعتمد زى (قوله روى أبو داود الخ) الحديث
الأول يدل على أقله والحديث الثاني يدل على أكثره تأمل قال ع ش لعل الاقتصار في هذا الحديث على
الخمس فسادونها أنه صلى الله عليه وسلم خاطب به من لم يرغب في الزيادة على الخمس لضعف أو نحوه وذكر
الخمس فافوقها في الثاني من علم من عادته الاقتصار على الثلاث ورأى أن المناسب له الزيادة لنشاطه وصحة
جسده اه (قوله لم يصح وتره) أى لم يجزه ولم يصح أصلا ان أحرمت بالجميع دفعة واحدة وكان عامدا عالما
والا انعقد نفلا مطلقا وان سلم من كل ركعتين صح ما عدا الاحرام السادس فإنه لا ينعقد ان كان عامدا عالما
والا انعقد نفلا مطلقا اه حل ولذا قال الشارح لم يصح وتره ولم يقل لم تصح صلاته لأنها قد تصح مع بطلان
الوتر كما اذا كان ناسيا أو جاهلا (قوله ويكره الايتار بركعة) أراد كما قاله القمولى ان الاقتصار عليها خلاف
الأولى اه زى والافهى سنة فراده الكراهة الخفيفة لأن فعلها مكرره لأنه صح أنه صلى الله عليه وسلم
أوتر بها فالاعتماد ان الاقتصار عليها خلاف الأولى كما قاله زى (قوله والأول أفضل) لأن الثاني فيه تنبيه
بالمغرب وقد نهى عن تشبيه الوتر بالمغرب وقدبة لالتشبيه لا يحصل الا اذا أوتر بثلاث دون ما اذا أوتر
بأكثر وقد يجاب بان فيه تشبيها بها أيضا من حيث ان فيه توالى تشهدتين في الأخيرتين شيخنا ح ف
وقال بعضهم وجه التشبيه بالمغرب ان فيه شهادا أول بعد شفع وثانيا بعد وتر (قوله ولا يجوز في الوصل
الخ) أى ولا تصح الصلاة حيث أحرمت به وتر اكافى حل (قوله لأنه خلاف المنقول الخ) ولو صلى عشرة
باحرام واحد ثم الحادية عشرة باحرام آخر فله ان يشهد كل ركعتين فيما يظهر لأن هذا فصل لا وصل ولم أر
في هذه المسئلة نقلا فليتأمل اه زى فقول الشارح والفصل بين الركعات بالسلام ليس بقيد لأن مثله
الشهادة (قوله أفضل) أى ان استوى العددان م ر ولم يراع خلاف أبى حنيفة القائل بوجوب الوصل

عليه وسلم (والفصل) بين الركعات بالسلام كأن ينوي ركعتين من الوتر (أفضل) منه لزيادته عليه بالسلام (قوله ليس بقيد لأن مثله الخ)
الحق انه قيد وهو في هذه المسئلة قد فصل بين الركعات بالسلام والتشهدات ليست فصلا اه شيخنا

وغيره (وسن تأخير) عن صلاة الليل (من رتبة أو تراويح أو تهجد لخبر الشيخين اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا (ولا يعاد) ندبا وان أخر عنه تهجد فهو أعم من قوله فان أوتر ثم نهجد لم يعده وذلك لخبر أبي داود وغيره وحسنه الترمذي لا وتران في ليلة (و) سن تأخير (عن أوله) أي الليل (لمن وثق بيقظته) بفتح القاف (أيلا) سواء أكان له تهجد أم لا فان لم يثق به لم يؤخره لخبر مسلم من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل وهذه من زيادتي وهو ما في المجموع واقتصر في الأصل كالروضة كأصاها في سن التأخير على من له تهجد (و) سن (جماعة في وتر رمضان) وان لم تفعل التراويح أو فعلت فرادى بناء على سن الجماعة فيها كما سيأتي فتعبري بذلك أولى من قوله وأن الجماعة (قوله وانظر ما المانع من كونها عاملة عمل ليس) لكن قد يقال إنها في الوحدة فيقتضي أنها تفعل أكثر من ذلك الآن يقال المراد نفي أكثر من وتر واحد لقرينة حالية فهمت منه صلى الله عليه وسلم فتأمل

في الثلاثة الأخيرة لأن محل مراعاة الخلاف ان لم يخالف سنة صحيحة صريحة (قوله وغيره) كالتكبير والتشهد (قوله وسن تأخير) ما لم يكن اذا فعل أول الليل لا يفوته أكمله واذا أخره يفعل أقل من أكمله فالأولى له التقديم كما قاله ع ش والبرماوى خلافا لحل وشورى اه ح ف (قوله أو تهجد) هو شامل للراتبة والتراويح اذا صلاهما بعد نوم ع ش (قوله اجعلوا آخر صلاتكم) قال الكرماني يحتمل أن يكون مفعولا به وأن يكون مفعولا فيه لان جعله متعديا الى مفعول أي على تأويل اجعلوا بافعلا لانها حينئذ متعدية الى مفعول واحد شيخنا والى مفعولين اه شوبرى وفيه أنه يلزم على كونه مفعولا فيه ظرفية الشيء في نفسه لان الوتر هو آخر صلاة الليل فالأول أولى (قوله ولا يعاد) ولو وتر رمضان ولو في جماعة وان كان صلاة أول فرادى فهو مستثنى من أن النفل الذي تشرع فيه الجماعة تسن اعادته جماعة (قوله ندبا) أي شرعا لان مقتضى كونه ندبا أنه يجوز اعادته وليس كذلك فالأولى حذف قوله ندبا (قوله وان أخر عنه تهجد) ان قلت عادة الشارح أن يعمم بمأثره الاصل وهنا عمم بما ذكره قلت يمكن أن يقال ان الذي ذكره الأصل هو الذي فيه الإبهام لأنه اذا أخر التهجد بما يقال يصح أن يوتر ثانيا ليكون الوتر آخر صلاته فذلك نص عليه و يقال لعله وقع الخلاف فيما ذكره الأصل فانظره وتقدم الوتر على التهجد خلاف الأولى ومن المعلوم أن التهجد لا يكون الا بعد نوم و بعد فعل العشاء فان فعل الوتر بعد نوم واقتصر عليه كان تهجدا وتران كان قبل نوم كان وتر التهجد فبين الوتر والتهجد عموم وخدوص من وجهه وبنفرد التهجد اذا كان بعد نوم ولم ينوبه الوتر اه حل وينفرد الوتر بما اذا أوتر به - التهجد (قوله لا وتران في ليلة) هو خبر بمعنى النهي فان أعاده بنية الوتر عامدا عالما بحرم عليه ولم ينهقه والانه يحرم وانه قد نفلا مطلقا اه حل قال العلامة الشوبرى قوله وتران هو جار على لغة بني الحرث الذين ينصبون المثني بالالف فان لا يبنى الاسم معها على ما ينصب به فيقال في المثني لارجلين في الدار فجى لا وتران بالالف على غير لغة الحجاز على حد من قرأ أن هذا لاسا حرا ن ولم أر أحدا نبه على ذلك في هذا الحديث اه مرقاة الصعود اه شوبرى أي فيكون على لغة من يلزم المثني الالف في جميع الاحوال فيكون مبنيا على فتح مقدر على الالف من منع من ظهوره التعذر وانظر ما المانع من كونها عاملة عمل ليس ولا حاجة الى هذا التخريج (قوله تأخير) أي جميعه ع ش (قوله لمن وثق بيقظته) ولو باقياظ وغيره حل (قوله فليوتر آخر الليل) هلا قال آخره وما حكمه الاظهار واعلم لدفع توهم عود الضمير الى الآخر فليتأمل شوبرى (قوله وهذه من زيادتي) أي قوله أم لا الشامل لها المتن وكان ينبغي أن يقول واستجاب تأخير من لانهم جلدوا مع التقييد بالوثوق فيمن له تهجد من زيادتي اه حل (قوله وجماعة في وتر رمضان) وحينئذ يشكل جعله من القسم الذي لا تسن فيه الجماعة لأن المفهوم من قوله لا تسن له جماعة أي أصلا الا أن يراد الذي لا تسن له الجماعة دائما وأبدا كما قدمناه اه حل أي بان لم تسن له أصلا وتسن له في بعض الأوقات قال زى فلو تعارض عليه الجماعة والتأخير قدم التأخير وهذه المسئلة تقع كثيرا ويتوهمون أن الجماعة أفضل من التأخير اه قال حل ولا يقال يصلى بعضه أول الليل جماعة ويؤخر بعضه بل الأفضل تأخير كله (قوله بناء على سن الجماعة فيها) متعلق بقوله وسن جماعة أي ان سن الجماعة في الوتر مبنية على سن الجماعة في التراويح ولذا ينبغي على عدم سن الجماعة فيها فلا تسن في الوتر قال وتر تابع لها ويفهم من الشارح ان سن الجماعة في التراويح مختلف فيه وهو كذلك كما في شرح المحلى وعبارته مع الأصل والأصح ان الجماعة تنسب في الوتر بناء على ندها في التراويح الذي هو الأصح الآتي ومقابل لأصح أن الافراد فيها أفضل كغيرها من صلاة الليل بعده عن الرياء اه وعمل م بدل تعليل الشارح بقوله انبعاث السلف والخلف (قوله

من كل ركعتين ندبا كما قاله
القمولي روى الشيخان
عن أبي هريرة قال أوصاني
خليفة صلى الله عليه وسلم
بثلاث صيام ثلاثة أيام من
كل شهر وركعتي الضحى
وإن أوتر قبل أن أنام
وروى مسلم أنه صلى الله
عليه وسلم كان يصلي
الضحى أربعين يوما
وروى أبو داود بإسناد على
شرط البخاري أنه صلى الله
عليه وسلم صلى سبعة
الضحى أي صلاته ثمان
ركعات يسلم من كل ركعتين
وفي الصحيحين قريب منه
وروى البيهقي بإسناد ضعيف
عن أبي ذر أنه صلى الله
عليه وسلم قال إن صليت
الضحى عشرا لم يكتب
عليك ذلك اليوم ذنب
وإن صليت ثنتي عشرة
ركعة بنى الله لك بيتا في الجنة
ودفعها فيما جزم به الرافعي
من ارتفاع الشمس إلى
الاستواء وفي المجموع
والتحقيق إلى الزوال وهو
المراد بالاستواء فيما يظهر
ونقل في الروضة عن الأصحاب
أن وقتها من الطلوع ويسن
تأخيرها إلى الارتفاع قال
الأذري فيه نظر والمعروف
في كلامهم الأول ووقتها

المسجد الحرام (لدايخلة)

متطهرا من رداء الجلوس فيه لم يشتغل بها عن الجماعة ولم يخف فوت راتبة وان تكرر دخوله عن قرب لوجوب المقتضى (وتحصل بركتين فأكثر) بتسليمه ولو كان ذلك فرضا أو نفلا آخر سواء أئويت معه أم لا لخبر الشيخين إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين ولأن المقصود وجود صلاة قبل الجلوس وقد وجدت بذلك وإنما لم يضر نية التحية ما ذكرناه من سنة مقصودة بخلاف نية سنة مقصودة مع مثلها وفرض فلا يصح وبذلك علم أنها لا تحصل بركعة وصلاة جنازة وسجدة تلاوة وسجدة شكر للخبر السابق مع كون ذلك ليس بمعنى ما فيه وتفوت بالجلوس الآن يكون سهوا أو جهلا وقصر الفصل

(قوله لان لما حكم المسجد الخ) لعله لعل الكلام الزايد (قوله رجه الله وتحصل بركتين الخ) ولو نوى التحية بركتين بتسليمه مثلاً ثم قلبها نفلا مطاعاً هل تبطل تلك الصلاة أو تنقلب نفلاً الظاهر البطلان وهذا يأتي في قلب غير التحية أيضاً اهـ حل رسم

خلف الطواف حصاة تحية المسجد وان صلاهما داخل البيت وتوقف فيه بأن البيت ليس من أجزاء المسجد لكون وقفته لم تشمل له لتقديم بناءه على وقفية المسجد وعدم ملك أحده فتحية البيت الطواف فلو صلى مرید الطواف التحية انعقدت صلاته لانه سنة في الجلة وان لم يرد داخله الطواف صلى تحية المسجد ولا يخفى أن تحية الحرم الاحرام وعرفة الوقوف ومنى الرمي ولقاء المسلم السلام اهـ حل بزيادة وقول حل فيبتدى فيه بالطواف الخ يعلم منه أن المسجد الحرام كغيره في سن التحية له واستثناؤه بالنسبة لتأخير التحية عن الطواف ان اراده داخله (قوله متطهرا) قضيته أنه لو دخل محدثاً وتطهر عن قرب لانس له التحية وليس مراد افق تطهر عن قرب قبل جلوسه سن له ذلك اهـ ع ش (قوله مرید الجلوس) ليس بقيد اهـ ع ش (قوله لم يشتغل بها عن الجماعة) عبارة شرح م ر ويكره تركها الا ان قرب قيام مكتوبة وان لم تكن جمعة بحيث لو اشتغل بها فاته فضيلة التحريم مع امامه وكانت الجماعة مشروعة له وان كان قد صلاها جماعة أو فرادى فلا يكره له الترك أو دخول والامام في مكتوبة أو خاف فوت سنة راتبة اهـ أى فيقدم ما ذكر على التحية وتحصل تبعاً (قوله وان تكرر دخوله عن قرب) قال شيخنا م ر وتسبب التحية لكل واحد من المساجد المتلاصقة ولم يرتضه شيخنا زى لان لما حكم المسجد لواحد في جميع الاحكام وهو الوجه اهـ قل (قوله لوجوب المقتضى) وهو الدخول (قوله وتحصل بركتين) أى يحصل فضلها بركتين فأكثر ومع ذلك فالأفضل الاقتصار على ركعتين اهـ م ر فلو أحرم بذلك فيه ثم خرج منه في أثناء ذلك فان كان عامداً علمنا بطلان صلاته والا انقلب نفلاً مطابقاً اهـ حل (قوله ولو كان ذلك فرضاً أو نفلاً آخر) ينبغي أن يحل ذلك حيث لم ينذرها أو الا فلا بد من فعلها مستقلة لأنها بالنذر صارت مقصودة فلا يجمع بينها وبين فرض ولا نفل ولا تحصل بواحد منهما اهـ ع ش على م ر (قوله سواء أئويت معه أم لا) أى ما لم ينهها وينوى عدمها والام لا يحصل فضلها لوجود الصارف وفي كلام بعضهم اذا لم تنوّل يحصل فضلها وعلى حصول فضلها وان لم تنوّل يشكل عليه قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وإنما السكلى امرى عما نوى الا أن يقال هذه من جملة عملهم من حيث انها تابعة ودخلة فيه فكما نوى تركها كما نوى تركها اهـ زى بإيضاح وقال شيخنا المزى هذا في سقوط الطاب وأما ثوابها الخاص فلا يحصل إلا بنيتها (قوله وإنما لم يضر الخ) جواب عن سؤال تقديره كيف ينوى الفرض مثلاً وتحية المسجد وقوله ما ذكر أى من الفرض والنفل الآخر والظاهر أن ما فعله من نية فاعل كما يدل له التعليل وقيل بالعكس رح (قوله لانه سنة غير مقصودة) مثلاً في ذلك سنة الوضوء وركعتا الطواف والاحرام والاستخارة وقدم المسافر ومحو ذلك مما تقدم ويتجه في ذلك جوازاً أكثر من ركعتين اهـ قل (قوله بخلاف نية سنة مقصودة مع مثلها) كنية سنة العشاء والوتر وكنية العبدين معاً وكنية سنة الظهر والعصر معاً فهذا كله غير صحيح كما في شرح م ر وع ش (قوله وبذلك) أى وبقوله وتحصل بركتين فأكثر (قوله أنها لا تحصل بركعة) أى على الصحيح والافقد قيل انها تحصل بما ذكر لحصول اكرام المسجد المقصود بما ذكر شيخنا (قوله وصلاة جنازة) ولا فوت بها التحية ان لم يطل الفصل اهـ ع ش على م ر (قوله مع كون ذلك الخ) جواب عن تمسك الضعيف القائل بأن المذكورات بمعنى ما في الحديث وهو ركعتان من حيث ان المقصود بكل اكرام المسجد كما قررره شيخنا (قوله وتفوت بالجلوس) أى متمكن لا مستوفزاً كعلى قدميه أى بأن جلس عامداً علماً بأن عليه التحية معرضاً عنها وأما الجلوس يستريح ثم يقوم لها فلا تفوت الا بالاعراض عنها اهـ حل ولا تفوت بالقيام ان لم يطل بخلاف ما اذا طال قدر الزمان على ركعتين وخرج بطول الوقوف ما اذا اتسع المسجد وجد دخله ولم يقف فيه بل قصد المحراب مثلاً وزاد مشيه اليه على مقدار

ركعتين فلا تفوت التحية بذلك اه ع ش وزى ويتردد النظر في أن فواتها في حق ذي الحبو
والزحف بما إذا ولو قيل لا تفوت إلا بالاضطجاع لانه رتبة أدون من الجلوس كما أن الجلوس رتبة أدون
من القيام فكيف كانت بهذا فانت بذلك لم يبعد وكذا يتردد النظر في حق المضطجع أو المستلقي أو المحمول
إذا دخل كذلك وتفوت سنة الوضوء بطول الفصل عرفا على الوجه كما في شرح م ر لا بالأعراض م ر
(قوله وقسم نسن له) أي دائما فقوله كعيد الكاف استة صائبة اذ لم يبق من هذا القسم غير ما ذكر
وأما وتر رمضان فبدأ دخله في القسم السابق اذ لو تر من حيث هو لا نسن فيه دائما وأبدا كما قررر شيخنا
(قوله وتراويح) ولا تصح بنية مطلقة بل ينوي ركعتين من التراويح أو من قيام رمضان كما في شرح م ر
قال ع ش عليه وقضية أنه لو لم يتعرض لعدد بل قال أصلي قيام رمضان أو من قيام رمضان لم تصح نيته
وينبغي خلافه لأن التعرض للعدد لا يجب وتحمل نيته على الواجب في التراويح وهو ركعتان كما لو قال أصلي
الظهر أو الصبح حيث قالوا فيه بالصحة ويحمل على ما يعتبر من العدد شرعا وما جرت به العادة من زيادة
وقود عند فعل التراويح في الجامع الأزهر جائز أن كان فيه نفع والاحرم كما فيه نفع وهو من مال محجور
عليه أو وقف لم يشترط واقفه ولم تطرد العادة به في زمنه وعلمها اه شرح م ر وشرعت في السنة
الثانية من الهجرة حين بقي من الشهر تسع ليال (قوله وقت وتر) أي ويكون وقتها وقت وتر فهو كلام
مستأنف فوقت منصوب على أنه خبر ليكن المودة كما قاله حل وليس قيدا في سن الجماعة في
التراويح حتى يكون حالا من التراويح لانه يفيد أنها لا نسن الجماعة فيها إلا ان فعلت وقت وتر وأما ان
فعلت في غيره فلا نسن الجماعة فيها وليس كذلك فسقط اعتراض الشو برى بقوله فيه إيهام أن هذا
وقت جاعتها لانه فهم أن وقت حال من التراويح (قوله وهي عشرون ركعة) قال الحلبي والحكمة
في ذلك أن الرواتب المؤكدة في غير رمضان عشر ركعات فوضعت فيه م ر أي لكونه وقت جد
وتشمير وقوله فوضعت قال سم على حج لعل المراد زيد عليها قدره وضعفه وقال الرشيدى
فوضعت أي وجعلت بتضعيفها زيادة في رمضان والأقال راتب مطلوبة في رمضان أيضا وأنه مبني
على أن ضعف الشيء مثله ومحل كونها عشرين لغبر أهل المدينة على مشرفها أفضل الصلاة والسلام
أما هم فلم فعلها استا وثلاثين وان كان اقتصارهم على العشرين أفضل ولا يجوز لغبرهم ذلك اه زى
وقوله ستا وثلاثين قال حج أي جبر لهم زيادة ستة عشر في مقابلة طواف أهل مكة أربعة أسابيع
بين كل ترويحيتين من العشرين سبع اه سل قال م ر والمراد بأهل المدينة من مهاو وقت صلاة
التراويح وان كانوا غرباء لأهلها بغيرها وأظنه قال لأهلها حكمهم وان كانوا حولها اه سم ع ش
قال شيخنا ح ف والقضاء يحكي الاداء فلو قضاها من كان بالمدينة وقت صلاتها خارجها قضاها ستا
وثلاثين ولو قضاها من كان خارجها وقت صلاتها فيها أصلا عشرين اه (قوله بعشر تسليمات)
اقتصر على الواجب والأفهي عشرون تسليمة اه ع ش (قوله من جوف الليل) أي في جوف الليل
(قوله ليالى من رمضان) أي ثلاثة متفرقة وهي الثالثة والعشرون والخامسة والعشرون والسابعة
والعشرون وكان ذلك في السنة الثانية من الهجرة لتسع بقيت من الشهر (قوله بصلاته) أي مقتدين
به وقوله فيها أي في تلك الليالى وصلى بهم ثمان ركعات فقط كما قاله المحلى وأما البقية فيحتمل أنه صلى
الله عليه وسلم كان يفعلها في البيت قبل مجيئه أو بعده والظاهر الأول كما قاله ع ش على م ر (قوله
فلم يخرج لهم في الرابعة) أي وانقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد من حينئذ وصاروا يفعلونها في
بيوتهم إلى السنة الثانية من خلافة عمر وهي سنة أربعة عشر من الهجرة ع ش وفرر شيخنا
(قوله صلاة الليل) سماها بذلك لوقوعها في الليل والافصالة الليل عند الاطلاق تنصرف للتعبد اه ع ش

(وقسم نسن) أي
الجماعة (له كعيد وكسوف
واستسقاء) لما سيأتي في
أبوابها (وتراويح وقت
وتر) وهي عشرون ركعة
بعشر تسليمات في كل
ليالة من رمضان روى
الشيخان انه صلى الله عليه
وسلم خرج من جوف الليل
ليالى من رمضان وصلى في
المسجد وصلى الناس
بصلاته فيها وتكاثر وافلم
يخرج لهم في الرابعة وقال
لهم صبيحتنا خشيت أن
تفرض عليكم صلاة الليل

(قوله وأما البقية فيحتمل
الح) عبارة البرماوى قالت
عائشة واستمر صلى الله
عليه وسلم يصلها في بيته
فرادى إلى آخر الشهر اه
جل

فتعجزوا عنها وروى
 البيهقي بإسناد صحيح أنهم
 كانوا يقومون على عهد
 عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه في شهر رمضان بعشرين
 ركعة وروى مالك في
 الموطأ بثلاث وعشرين
 وجمع البيهقي بينهما بأنهم
 كانوا يوترون بثلاث
 وسميت كل أربع منها
 تروية لأنهم كانوا يترجون
 عقبها أي يستريحون ولو
 صلى أربعاً بتسليمة لم يصح
 لأنها بمشروعية الجماعة
 فيها أشبهت الفريضة
 فلا تغير عما ورد وذكر
 وقتها من زيادتي (وهو)
 أي هذا القسم (أفضل)
 من الأولى لتأكيده بسن
 الجماعة فيه (لكن الرتبة)
 للفرائض (أفضل من
 التراويح) لمواظبة النبي
 صلى الله عليه وسلم عليها
 دون التراويح وأفضل النفل
 (قوله أو بان المراد
 خشيت أن تفرض عليكم
 جماعتها الخ) أي مع بقاء
 أصل الصلاة على النفلية
 بان تكون الجماعة شرط
 صحة ذلك النفل فإذا أرادوا
 فعله شق عليهم لما فيه من
 الجماعة اه شيخنا

(قوله فتعجزوا عنها) أي يشق عليكم فعلها فتعجزوا عنها مع القدرة والافعال الجزئية السكلى أي حتى عن
 اجرائها على قلبه يسقط التكليف وفيه كيف يأتي هذا مع قوله ليلة لا سراء هن خمس وهن خمسون
 لا يبدل أقول لذي واجب أن هذا في اليوم واليلة فلا ينافي فرض شيء آخر في العام أو بأن المراد
 خشيت أن تفرض جماعتها في المسجد ويؤيده قوله في رواية أخرى فصلوا أيها الناس في بيوتكم
 فمنهم من الاجتماع في المسجد اشفاقاً عليهم وفي كلام الاسنوي خشيت أن تتوهموا فرضيتها ونوزع فيه
 بأن هذا التوهم يندفع ببيانهم عدم فرضيتها اه حل أو أن الله أخبره بأنه لا لزوم على جماعتها
 فرضت هي أو جماعتها أو هما اه برماوى وقوله فتعجزوا عنها بكسر الجيم في المضارع أفصح من
 فتحها وأما الماضي فبفتح لا غير (قوله كانوا يقومون) أي يتعبدون اه ع ش (قوله أي يستريحون)
 أي من فعل الصلاة ويطوفون طوافاً كاملاً بين كل ترويختين ثم إن أهل المدينة الشريفة لما لم يكن
 عندهم طواف جعلوا بدل كل طواف أربع ركعات باجتهاد منهم فصارت عندهم ستاً وثلاثين ركعة
 ينوي بها كلها التراويح وكان ابتداء حدوث ذلك في آخر القرن الأول ثم اشتهر ولم يذكر عليهم فصار
 اجماعاً سكتوا ولما كان الاجماع السكوني فيه ما فيه قال الامام الشافعي العشرون لهم أحب الى ومع
 ذلك يثابون علمه فوق ثواب النفل المطلق اه برماوى (قوله ولو صلى أربعاً بتسليمة) هذا
 راجع لقوله بعشر تسليمات فلو ذكره عقبه وفرعه لسكان أولى وقوله لم يصح أي لم تنعقد ان كان
 عامداً علماً والا لانه قدت نفلاً مطلقاً كما في حل وهذا بخلاف ما لو صلى أربعاً من رواتب الفريضة الواحد
 بتسليمة حتى لو جمع ركعتي الظهر اللتين قبله والركعتين اللتين بعده جازاً وجمع الثمان التي قبل الظهر
 وبعده بسلام واحد جاز بخلاف ما لو جمع رواتب فرضين لا يجوز لاهما نوعان ولم يعهد أن تكون
 صلاة بعضها أداء وبعضها قضاء اه م ر وقد يؤخذ منه أنه لا يجمع بين سنة العشاء والوتر لانهما نوعان
 وانظر لو جمع أربع الظهر القبليّة أو البعدية أو جمع الثمان لكن أدرك منهار ركعة في آخر الوقت ودفع
 الباقي خارجه هل يكون الأربع أو الثمان أداء أو لا بد في كونها أداء من وقوع ركعة من كل منهما في
 الوقت بأن يدرك ثلاثاً في الوقت في صورة الأربع وخمساً في صورة الثمان قال م ر ينبغي أن يكون
 الكل أداء بادرارك ركعة لان المجموع صار في حكم الصلاة الواحدة اه بيم وقوله بأن يدرك ثلاثاً
 الخ فيه أنه أدرك الأولى بتمامها في الوقت وركعة من الثانية فقوله من كل منهما غير ظاهر اه (قوله فلا
 تغير عما ورد) وأيضا لم يرد فيها عمل بخلاف الوتر اه حجج (قوله وهو) أي هذا القسم أفضل أي كل
 فرد من هذا القسم أفضل من كل فرد من أفراد ذلك القسم بدليل قوله لكن الخ والمراد جنس كل فرد
 مع جنس الفرد الآخر بقطع النظر عن العدد فيهما وكتب أيضاً أي جنس هذا أفضل من جنس ذلك
 من غير نظر لعدد اذا لا مانع من جعل الشارع العدد القليل أفضل من العدد الكثير مع اتحاد النوع أي
 فضلاً عن اختلافه اه حل وحيث كان المراد ما ذكر فسامعني الاستدراك بقوله لكن الرتبة الخ
 فانه لا يأتي الا لو كان المراد تفضيل الافراد اه شورى وإنما أخر هذا القسم مع كونه أفضل من
 الأول اما لان الافراد هو الاصل والجماعة طارئة أو لاشتغال أي الأول على الرواتب والراتبة تابعة
 للفرائض والتابع يشرف بشرف متبوعه اه ع ش (قوله لكن الرتبة) أي مطلقاً مؤكدة أو غير
 مؤكدة كما في ع ش على م ر وان كان في العلة قصوراً لأن يقال المواظبة عليها أي على جنسها
 والاحسن أن يقول لانها شرفت بشرف متبوعها (قوله أفضل من التراويح) أي على الاصح ومقابله
 يفضل التراويح على الراتبة لسن الجماعة فيها شرح م ر (قوله لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم الخ)
 أي مع اظهارها فلا يرد أن التراويح واجب عليها لكن لم يظهرها لكونه كان يصليها في بيته اه ح ف

وقضية التعليل بما ذكر أن الأفضل من التراويح هو الرواتب المؤكدة فقط قال زى المعتمد أنه لا فرق بين المؤكد وغيره لأن التابع يشرف بشرف المتبوع وبوافقه اطلاق م في شرحه وأجاب الشوبرى بقوله لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليها أى على جنسها فلا ترد غير المؤكدة اه وهذا يقتضى أنه لم يواظب على غير المؤكدة وهو مشكل مع قولهم من خصائصه أنه إذا فعل فعل الواظب عليه وأجيب بأن هذا قول ضعيف بدليل أنهم فسروا دير المؤكدة بأنه الذى لم يواظب عليه ويدل على ضعفه أيضا أنه لما صلى ركعتي الفجر بعد طلوع الشمس لما قام في الوادى لم يواظب عليها كما قررره شيخنا ح ف وأجاب الشيخ عبد البر على التحرير بأن معنى واظب عليه أحب أن يواظب عليه اه (قوله صلاة عيدين) شبهه بالفرض في الجماعة وتعيين الوقت والخلاف في أنها فرض كفاية وصلاة الاضحى أفضل من صلاة الفطر زى (قوله ثم كسوف ثم خسوف) لأن الانتفاع بالشمس أكثر من الانتفاع بالقمر وقدما على الاستسقاء لخوف فوتها بالانجلاء اه حل (قوله ثم استسقاء) وجه تقديمه على الوتر لطلب الجماعة فيها كالفرضة اه زى (قوله ثم وتر) وجه تقديمه على بقية الرواتب وجوبه عند أى حنيفة وينبغى أن يراد ثلاثة فأكثر لأن الاقتصار على الركعة خلاف الاولى فلا يناسب أن يكون أفضل من ركعتي الفجر اه حل (قوله ثم ركعتا فجر) وجه تقديمهما على باقى الرواتب خبر مسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها (قوله ثم باقى الرواتب) هل المراد أن ركعتي الفجر أفضل من جملة بقية الرواتب أو المراد من كعتين منها ويظهر الاول ولا مانع من ترتيب ثواب كثير على فعل قليل يزيد على أفعال كثيرة اه سم ووجه تقديم باقى الرواتب على التراويح وان كانت الجماعة سنة فيها لأن النبي داوم عليها مع اظهارها دون التراويح وقوله ثم التراويح وجه تقديمها على الضحى مشروعية الجماعة فيها دون الضحى وقوله ثم الضحى وجه تقديمها على ما يتعلق بفعل كونهما مؤقتة زمان اه زى (قوله ثم ما يتعلق بفعل) أى بعض ما يتعلق بفعل أى بسبب هو فعل ركعتي الطواف الخ وظاهر كلامه أن هذه الثلاثة في مرتبة واحدة وهو كذلك بالنسبة لما بعده فلا ينافى أن أفضلها ركعة الطواف لأنه قيل بوجوبها ثم التحية لتقديم سببها وتحققه كما قاله الاسنوى وكلام المؤلف فيما يأتى يخالفه ويقتضى أنها في مرتبة واحدة حل (قوله ركعتي الطواف الخ) قد تفيد عبارته أن سنة الوضوء ليست مما يتعلق بفعل لأن العطف يقتضى المغارة إلا أن يقال أنه حذف من الاول قيد اعلم من بقية كلامه والاصل ثم ما يتعلق بفعل أى غير سنة وضوء كفى شرح م ويدل عليه قوله بعدم سنة الوضوء (قوله وأما خبر مسلم أفضل الصلاة الخ) وارد على قوله ثم النفل المطلق لأن الحديث يقتضى تقديمه على الجميع فتأمل والمفضل عليه نفل النهار والمعنى ليس بعد الفريضة من النفل المطلق أفضل من صلاة الليل حل أى فالعنى أفضل النفل المطلق الخ فالمراد بالصلاة النفل المطلق أى النفل المطلق بالليل أفضل منه بالنهار وهذا لا يند في أن مجموعهم مؤخر رتبة عن بقية النوافل كما قررره شيخنا (قوله في رتبته) ضعيف (قوله وفي معناه) أد في معنى ما يتعلق بفعل ما يتعلق بسبب الخ (قوله كصلاة الزوال) وأقلها ركعتان وأكدها أربع (قوله وسن قضاء نفل مؤقت) أى في الاظهر وبمقابلته لا يسن كغير المؤقت اه شرح م ويستثنى منه سنة الجمعة فلا تقتضى لأن الجمعة لا تصح خارج الوقت فكذلك تابعها ومثل النفل الصوم المؤقت كهوم يوم عرفة كفى زى وعش على م (قوله كما تقتضى الفرائض) قدم القياس على النص لأن مفاد عام بخلاف النص فإنه خاص بما ادأفات بنوم ونسيان اه شوبرى (قوله عن صلاة فريضة أو نفلا) ووجه الدلالة أن صلاة نكرة في سياق الشرط فتعم النفل والفرض (قوله إذا ذكرها) أى إذا استيقظ لأن التذكرك خاص بالنسيان ويمكن أن يراد به ما يشمل

صلاة عيدين ثم كسوف ثم خسوف ثم استسقاء ثم وتر ثم ركعتا فجر ثم باقى الرواتب ثم التراويح ثم الضحى ثم ما يتعلق بفعل ركعتي الطواف والاحرام والتحية ثم سنة الوضوء على ما يأتى ثم النفل المطلق وأما خبر مسلم أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل فيحمل على النفل المطلق وتأخري سنة الوضوء عما يتعلق بفعل تبع فيه المجموع والافوق بظاهر كلام الروضة كصلهاها في رتبته وفي معناه ما يتعلق بسبب غير فعل كصلاة الزوال (وسن قضاء نفل مؤقت) ادأفات كصلاتي العيدين والضحى ورواتب الفرائض أيضا كما تقتضى الفرائض بجامع التأقيت والخبر الشيخين من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها

الاستيقاظ (قوله ولأنه صلى الله عليه وسلم الخ) أتى بهذا الحديث بعد الأول لأن الأول بما يتوهم منه أن
القضاء خاص بالفرض كما يقول به بعض الأئمة ويحمله على الفرض والثاني فيسهل التصريح بقضاء النفس
وهو المدعى كما أفاده شيخنا (قوله قضى ركعتي سنة الظهر) أي لما اشتغل عنها بالوفد وواظب على قضائها
أي داوم على فعلها بعد العصر لا على تأخير سنة الظهر المتأخرة إلى ما بعد العصر كما قد يتوهم اهـ حل فإن
قيل لم يواظب على قضائها ولم يواظب على قضاء سنة الفجر مع أنها آكد ووقت قضائها ليس وقت كراهة
قلت أجيب بأن سنة الفجر فاتت مع جمع من الصحابة فلو واظب على قضائها لتأسي به كل من فاتته
إذ كان من عادتهم الحرص على إقتفاء آثاره والمتابعة له في أفعاله فيشق ذلك عابهم بخلاف سنة الظهر
أولاً لأنه كان في سفر فلم يواظب عليها لذلك بخلاف سنة الظهر اهـ شورى (قوله وركعتي الفجر)
وكاتمت من الواجب عليه اهـ شورى (قوله وخرج بالمؤقت المتعاق الخ) وخرج أيضاً المطلق نعم لوقوع
نفلا مطلقاً استحب له قضاؤه وكذا الوفاة ورده من النفل المطلق شرح مر (قوله ككسوف) أي
وكاستسقاء وسبأ في صلاة الاستسقاء ما نصه فان سقوا قبلها اجتمعوا والشكر ودعاء وصلوا اهـ فرما
يتوهم منه أن هذه الصلاة قضاء لمساكات وأجاب عن هذا مر هنا بقوله والصلاة بعد الاستسقاء شكر
عليه لا قضاء اهـ (قوله فلا يقضى) أي لا يسن قضاؤه هذا مقتضى كلامه وهل يجوز أو لا وظاهر كلامه
أنه لا يقضى وإن نذر وهو واضح لفوات سببه اهـ حل مع زيادة من ع ش (قوله وهو) أي
النفل المطلق ما لا يتقيد أي ما ليس محدد بوقت ولا معلق بسبب اهـ قل (قوله خير موضوع) أي
خير شيء وضعه الشارع ليتعبد به فهو بالاضافة ليظهر به الاستدلال على فضل الصلاة على غيرها وأما ترك
الاضافة وقراءته بالرفع مع التنوين فيهما وإن صح فلا يحصل معه المقصود لأن ذلك موجود في كل قرينة
اهـ ع ش وفيه أن المقصود الاستدلال على عدم حصر النفل المطلق وليس المراد الاستدلال على كون
الصلاة أفضل من غيرها وإن كان مسلماً في نفسه نعم تنويهاً في نوت الترغيب فيها المقصود للشارع (قوله
استكثر) السين والثاء زائدان وهو محل الاستدلال وقوله وأقل أتى به لئلا يتوهم منه كراهة الاقلال
(قوله فله أن يصلي ما شاء) ويسلم متى شاء مع جهله كم صلى اهـ سم (قوله من ركعة) أي بلا كراهة
ولا خلاف الأولى بخلافها في الوتر لا خلاف في جوازها فيه اهـ برماوى (قوله فان نوى فوق ركعة) أي
نوى الزيادة على ركعة سواء عين قدر أو لا ولا يقال انه سيقول أو قدر الا نأقول ذلك من حيث الزيادة
والنقص كما قررره شيخنا (قوله تشهد آخر) وهو أفضل مما بعده اهـ شورى (قوله وعليه يقرأ
السورة الخ) وعلى الثاني يقرأ السورة فيما قبل التشهد الأول فقط ولعل الفرق بين هذا وبين ما ترك
التشهد الأول في الفريضة حيث لا يأتي بالسورة في الأخيرين أن التشهد الأول لما طاب له جابرو هو
السجود كان كالماتى به بخلاف هذا اهـ ع ش على مر وأما في الوتر فيأتي بالسورة كل ركعة مطلقاً
ح ف (قوله أو وكل ركعتين) عبارة شرح مر فان أحرم بأكثر من ركعة فله التشهد في كل ركعتين
وكل ثلاث وكل أربع وهكذا أقول المصنف فأكثر أي في كل أكثر سواء الأوتار والاشفاع ولا يشترط
تساوى الأعداد قبل كل تشهد فله أن يصلي كل ركعتين ويتشهد ثم ثلاثاً ويتشهد ثم أربعاً وهكذا (قوله
فأكثر) كذلك وخمس وسبع وقد يقال ككون هذا معهوداً في الفرائض في الجملة فيه نظر بل هذا
اختراع صلاة لم تعهد لأنه لم يعهد التشهد الذي لا سلام بعده في الفرائض إلا بعد ركعتين دون نحو الثلاث
حل وهذا لا يرد بعد قول الشارح في الجملة ومعنى عهد هذه الصورة في الفرائض أنه عهد فيها التشهد
الأول بعد عدد بقطع النظر عن شخص هذا العدد كافي سم وعبارته فان قلت هذا اختراع صورة
في الصلاة فانه منع كالتشهد كل ركعة قلت التشهد بعد كل عدد معهود الجنس بخلافه بعد كل ركعة اهـ

ولأنه صلى الله عليه وسلم
قضى ركعتي سنة الظهر
المتأخرة بعد العصر رواه
الشيخان وركعتي الفجر
بعد طلوع الشمس لما قام في
الوادي عن الصبح رواه
أبو داود بإسناد صحيح وفي
مسلم نحوه وخرج بالمؤقت
المتعاق بسبب ككسوف
ونجدة فلا يقضى (ولا
حصر لمطلق) من النفل
وهو ما لا يتقيد بوقت ولا
سبب قال صلى الله عليه وسلم
لا في ذر الصلاة خير موضوع
استكثر أو أقل رواه ابن
حبان وصححه فله أن يصلي
ما شاء من ركعة أو أكثر
وإن لم يعين ذلك في نية
(فان نوى فوق ركعة تشهد
آخر) وعليه يقرأ السورة
في جميع الركعات وهذا من
زيادتي (أو) تشهد آخر
(وكل ركعتين فأكثر)
لأن ذلك معهود في
الفرائض

وبه صرح في المجموع وغيره

(أو) نوى (قدرا) ركعة

فأكثر (فله زيادة) عليه

(ونقص) عنه في غير الركعة

كما هو معلوم (ان نوى بالواو)

بان زادا ونقص بالياء عمدا

(بطلت) صلته لخالفته

مانواه (فان قام لرائد سهوا)

فتذكر (فقد تم قام له) أي

لرائد (ان شاء) ثم يسجد

للسهوي في آخر صلته وان لم

يشأ فعد وتشهد وسجد

للسهوي وسلم (وهو) أي

النفل المطلق (بالل) أفضل

منه بالمهار خير مسلم السابق

(وبأوسطه أفضل) من

طرفيه ان قسمه ثلاثة

أقسام (ثم آخره) أفضل من

أوله ان قسمه قسمين

وأفضل من ذلك السدس

الرابع والخامس سئل

رسول الله صلى الله عليه

وسلم أي الصلاة أفضل

بعد المكتوبة فقال جوف

الليل وقال أحب الصلاة

الى الله صلاة داود كان ينام

نصف الليل ويقوم ثلثه

(قوله فعمل انه لا يشهد في كل

ركعة) أي غير الأخيرة اه

شيخنا أي فيمتنع عليه

الفصل بين تشهدين بركعة

واحدة ولو في الاثناء ماعدا

الآخر أما هو فلا يضر فيه

ذلك لمفهوم العلة المذكورة

(قوله فعمل) أي من قوله من كل ركعتين فأكثر انه لا يشهد كل ركعة ظاهرا كلامهم منعه وان لم يطول

جلسة الاستراحة أي بذلك اتشهد شرح م ر وحج قال حج وهو مشكل لانه لو تشهد في المكتوبة

الرابعة مثلا في كل ركعة ولم يطول جلسة الاستراحة لم يضر فاما أن يحمل ما هنا على ما اذا طول بالتشهد

جلسة الاستراحة لما مر أن تطويلهما مبطل أو يفرق بان كيفية الفرض استقرت فلم ينظر لاحداث ما لم

يعهد فيها بخلاف النفل اه هذا والمعتمد عند الشارح أنه متى جلس في الثالثة بقصد التشهد بطلت

صلاته وان لم يزد ما فعمله على جلسة الاستراحة اه ع ش على م ر وقول حج لما مر أن تطويلها

مبطل المعتمد عند م ر خلافه (قوله أيضا فعمل انه لا يشهد في كل ركعة) لعل محل المنع عند فعل ذلك

فصد بخلاف ما لو قصد الانتصار على ركعة فأتى بها وتشهد ثم عن له زيادة أخرى فقام اليها بعد النية وأتى

بها وتشهد ثم عن له أخرى فأتى بها كذلك ثم عن له أخرى فأتى بها كذلك مثلافاته لا يبعد جواز ذلك

اه شو برى وح ف (قوله له زيادة) أي والاثنيان بنوبه أفضل اه شورى (قوله ان نوى)

أي الزيادة والنقص وهذا محل في غير متيهم فقد الم ع وقد وجد في أثناء عدد نواه أما هو فلا يزد على

مانواه لان الزيادة كافتتاح صلاة أخرى اه حل (قوله بطلت صلته) ان صار الى القيام أقرب منه

الى العقود في مسألة الزيادة أو جلس وتشهد وسلم في مسألة النقص وقوله سهوا فتذكر أو جهلا فعمل اه

حل وقوله ان صار الى القيام أقرب وقال البرماوى تبطل بشروعه في القيام اه (قوله فان قام لرائد)

وصار الى القيام أقرب أو مساويا (قوله ثم قام) أي أو فعله من قعوداه برماوى (قوله وان لم يشأ فعد)

أي استمر قاعدا (قوله خير مسلم السابق) هو أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وتقدم حمله على

النفل المطلق اه حل (قوله ثم آخره) أي ثم ما هو بآخره فهو بالجر أي نصفه الآخر أفضل من نصفه

الاول كما ذكره الشارح عن الروضة ويدخل فيه السدس الرابع والخامس وان كان أفضل من بقيته

ويتمجه أن السدس الخامس أفضل من السادس اه قل على الجلال لكن قول الشارح أفضل

يقضى أن آخره مبدأ الا أن يقال أفضل خير لم والمقدر اه (قوله ان قسمه قسمين) أي

نصفين وكذا لو قسمه أثلاثا أو أرباعا على نية أنه يقوم ثلثا واحدا أو ربعا واحدا وينام الباقي فالاولى

أن يجعل ما يقومه آخره بخلاف ما لو قسمه أجزاء ينام جزءا ويقوم جزءا ثم ينام جزءا فالأفضل أن

يجعل ما يقومه وسطا فلوا أراد أن يقوم ربعا على هذا الوجه فالاولى أن يقوم الثالث اه ع ش

على م ر (قوله وأفضل من ذلك) أي من النصف الثاني السدس الرابع والخامس اذا قسمه

أسداسا كما في حل وينام السدس السادس ليقوم للصباح بنشاط وقال الشورى قوله من ذلك أي

من الوسط والاخير في المسئلتين اه (قوله أي الصلاة) أي أوقات الصلاة بدليل الجواب بقوله

جوف الليل ويصح أن يضر في الثاني أي الجواب والتقدير فقال صلاة جوف الليل وهو أولى لانه محل

الاحتياج الى التقدير شو برى (قوله فقال جوف الليل) أي وسطه وهذا دليل لقوله وبأوسطه أفضل

وانما كان الثلث الاوسط أفضل من النصف الاخير المأخوذ من قوله ثم آخره مع أنه أطول ليقوم للصباح

بنشاط وقوله وقال أحب الصلاة الى الله الخ دليل لقول الشارح وأفضل من ذلك الخ وقوله وقال ينزل

ربنا الخ دليل لقوله ثم آخره أفضل ان قسمه نصفين لان النصف الاخير مشتمل على الثلث الاخير

الموجود في هذا الحديث اه شيخنا ح ف فالحاصل أن المصنف ذكر ثلاث دعاوى ثنتين في المتن

واحدة في الشرح وأقام لكل واحدة دليلا (قوله كان ينام نصف الليل) أي الاول والاولى اليه

هذا ما تحرر اه قوينى (قوله رجه الله أو نوى قدرا الخ) أي من النفل المطلق كما هو الفرض نخرج غيره كالوتر فليس له الزيادة ولا

النقص عما نواه اه م ر (قوله رجه الله وأفضل من ذلك السدس) هذا من جملة الوسط الا أن أفضل كيفيات الوسط ما ذكره فقوله

و ينال سبده وقال ينزل بنا
تبارك وتعالى أى أمره كل
ليلة الى سماء الدنيا حين يبقى
ثلث الليل الاخير فيقول
من يدعوني فاستجب له
ومن يسألني فأعطيه ومن
يستغفرني فأغفر له روى
الاول مسلم والثانيين
الشيخان (وسن سلام
من كل ركعتين) نواهما أو
أطلق النية لخبر الشيخين
صلاة الليل مثنى مثنى وفي
خبر ابن حبان صلاة الليل
والنهار (وتهجد) أى
تنفل بليل بعد نوم قال
تعالى ومن الليل فتهجد به
(وكره تركه لمعتاده) بلا
ضرورة قال صلى الله عليه
وسلم لعبد الله بن عمرو بن
العاصى يا عبد الله لا تكن
مثل فلان كان يقوم
الليل ثم تركه رواه الشيخان
وفي المجموع ينبغي ان
لا يخل بصلاة الليل
وأن قات والسنة في نوافل
الليل التوسط بين الجهر
والاسرار الا التراخي في جهر
فيها كذا استثنائها في
الروضة وهو استثناء منقطع
لان المراد بنوافل الليل
النوافل المطلقة كما مر في
صفة الصلاة ويسن لمن قام
بتهجد أن يوقظ من يطمع
ان يقسمه ثلاثة أقسام
ليس المراد الثالث بل المدار
على تعدد الاقسام اه

السدس الآخر اقال ثلثيه وقوله ويقوم ثلثه هذا الثالث هو السدس الرابع والخامس فهذا دليل اقوله
وأفضل من ذلك اه حل (قوله ينزل بنا) بفتح الياء وضمها وابتان اه ع ش (قوله أى أمره)
أى حامل مكتوب أمره لان الامر معنى والمعنى لا يحمل كما قرره شيخناح ف وقد يقال لا مانع من حل
المعنى وعبرة ابرماوى أى حامل أمره وهو الملاك كما في رواية ان الله يأمر مناديا ينادى الحق واعلم قدره
الشارح لانه لا يصح نسبة النزول اليه تعالى اه (قوله حين يبقى ثلث الليل الاخير) قضية هذا أن محل
هذا النزول آخر الثلثين الاولين لانفس الثلث الثالث وقد يجاب بان النزول في هذا الوقت ثم يستمر
الى آخره اه عميرة اه ع ش (قوله فيقول) أى مبالغ أمر الله حكاية عن الله وقال شيخناح ف قوله
فيقول أى ربنا لا بالمعنى المتقدم أى بدون تقدّر المضاف وقال شيخنا العزيزى أى من يدعور ربى
فيستجيب له وكذا يقدر في الباقي فتأمل (قوله من يدعوني) الفرق بين الثلاثة أن المطلوب اما الدفع
المضار أو جلب المسار وذلك أى جلب المسار مادنيوى ومادني فى الاستغفار اشارة الى الاول وفي
السؤال اشارة الى الثانى وهو جاب المسار الدنيوية وفي الدعاء اشارة الى الثالث وهو جلب المسار
الدنيوية قال الكرماني بحتمل أن يقال الدعاء ما لا طلب فيه نحو يا الله والسؤال للطلب وان يقال المقصود
منها واحد وان اختلف اللفظ اه شورى (قوله فاستجب) بالنصب على جواب الاستفهام والرفع
دلى الاستثناف وكذا قوله فأعطيه وأغفر له وليست السين للطلب بل أستجيب بمعنى أجب اه فتح
البارى اه شورى (قوله والثانيين) فيه تغليب والافسكان الاظهر أن يقول الثانى والثالث اه
ع ش (قوله مثنى) أى اثنان اثنان والثانى تأكيده لدفع توهم ارادة اثنين فقط اه قل على الجلال
(قوله وتهجد) وهو مؤكّد ويدل له قول أبى شجاع وثلاث نوافل مؤكّدات صلاة الليل الخ اه
شورى (قوله أى تنفل بليل) قضية انه لا يحصل بفرض وليس مراد ابل يحصل به قياسا على التحية
اذ الجامع أن المراد اشغال المحل بالصلاة واشغال الزمن بها كما اعتمدته م كما نقل عن افتائه لكن
عبارته في الشرح كعبارة الشارح فلعله يرجع عن ذلك البحث فيراجع شورى وعبرة قل على
الجلال قوله تنفل أى ولو بالتوتر فهو حيث تدور وتهجد والفرض ولو قضاء أو نذرا كالنفل اه واعتمد
شيخناح ف انه لا يحصل بالفرض (قوله بعد نوم) ولو يسيرا ولو كان النوم قبل فعل العشاء امكن
لا بد أن يكون التهجد بعد فعل العشاء حتى يسمى بذلك وهذا هو المعتمد ولو بمجموعة جمع تقديم فيما يظهر
قياسا على التراخي والتوتر اه زى ملخصا وقرره ح ف وظاهره أنه لا يشترط دخول وقتها الاصل
ونقل الاطفيحي عن م أنه لا بد من دخول وقتها الاصل اه وقال ع ش على م لا بد أن
يكون النوم بعد دخول وقتها ولو قبل فعلها اه (قوله فتهجد به) أى صلى به أى بالقرآن أى صل
بالليل صلاة تسمى تهجدا اه قل (قوله وكره تركه لمعتاده) قال زى وينسب قضاؤه اذافات
انتهى وانظر ما المراد بالعادة وقياس نظائره من الحيض وتجديد الوضوء وصوم يوم الشك حصولها بمرّة
كما في الشورى (قوله لا تسكن مثل فلان) هو كناية عن عبد الله بن عمر بن الخطاب ويحتمل أن هـ ا
اللفظ أى لفظ فلان صدر منه صلى الله عليه وسلم ويحتمل أنه من الراوى اه حل وعبرة قل على
الجلال قوله لا تسكن مثل فلان قيل انه عبد الله بن عمر بن الخطاب ورده حجج بأنه لم يقف عليه في شئ من
الطرق وقال الاطفيحي لا تسكن مثل فلان هو كناية عن شخص معين عنده صلى الله عليه وسلم
وأبهمه خوفا عليه من اللوم لئلا يسخر خاطره وما قيل انه عبد الله بن عمر مردود بأنه كان من عباد
الصحابة ولاجل ذلك قال حجج لم أقف على تعيينه اه (قوله والسنة في نوافل الليل) أى المطلقة
وهذا مكرّر مع ما سبق في أركان الصلاة وعبرة هذا اشارة ثم الانافاة الليل المطلقة فيتوسط فيها

بين الاسرار والجهران لا يشوش على نائم أو متصل أو يحويه وحمل التوسط في المرأة والخنثى حيث لم يسمع
أجنبي وذكرنا أن المراد بالتوسط أن يز يد على أدنى ما يسمع نفسه من غير أن تبلغ تلك الزيادة سماع
من يليه وتقدم ما فيه وان الذي ينبغي فيه ما قاله بعضهم ان يجهر تارة ويسر أخرى اهـ حل (قوله
وكره قيام) أي سهر ولو بغير صلاة اهـ مر (قوله يضر) أي شأنه ذلك وان لم يضر بالفعل اهـ
ح ف أي ان كان كل الليل وبالفعل ان كان بعض الليل ففرق بين قيام الكل فيكره مطلقا أي وان
لم يضر لان شأنه الضرر وقيام البعض فيكره ان يضر بالفعل والا فلا كما وخذ من حل وغيره (قوله
دائما) أي فيكره وان لم يضر لان شأنه ذلك فر بما يفوت به مصالح النهار من غير استدرارك وبهذا
فارق عدم كراهة صوم الدهر لانه يتدرك بالليل ما فاتته بالنهار (قوله لم أخبر) استفهام تقريري بما
بعد النبي على حد أليس الله بكاف عبده أي أتقر بأني أخبرت وقوله وأفطر بقطع الهمة (قوله الخ)
تمتة ولزورك عليك حق والمراد بالزور الزائر لان حق الضيف واجب عليه ثلاثة أيام أي متأ كد اهـ
ع ش (قوله احياء الليل) أي بصلاة والمراد احياءه كما في بعض الروايات (قوله أولى من قوله قيام
كل الليل دائما) لانه يفيد أنه لو نام بين المغرب والعشاء وقام بعد ذلك وكان يضره انه لا يكره وايس
كذلك فلماذا عدل عنه المصنف اهـ شوري (قوله وكره تخصيص الخ) قال الشيخ عميرة قيل حكمة ذلك
ضعفه عن وظائف يومها فان قيل يقدح في ذلك انتفاء الكراهة اذا وصلها بليلة أو بعد هاتفت
الاعتياد يتقنى معه الضعف عن فعل وظائفه وفي الجواب نظر لانه يتخفف في الاستدانة اهـ شوري
وقد يقال الاعتياد لا يحصل الا بوصولها بم قبلها الا بما بعد ما لا يحصل الاعتياد وأجيب بان هذه حكمة
لا يلزم اطرادها اهـ ح ف (تنبيه) أفهم كلامه عدم كراهة احيائها مضمومة لما قبلها أو بعدها وهو
نظير ما ذكره في صومها وهو كذلك وتخصيصهم ليلة الجمعة بذلك مشعر بعدم كراهة تخصيص غيرها
وهو كذلك وان قال الأذرعى فيه وقفة اهـ شرح مر (قوله بقيام) أي بصلاة فهو غير القيام الأول
لان المراد به السهر وأما احيائها بالذكر والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقرأة سورة الكهف
فستحب اهـ ح ف واطفيحى والله أعلم

باب في صلاة الجماعة

أي في شروطها وآدابها ومكرها ومقطعاتها وحقيقة الجماعة الارتباط الحاصل بين الامام والمأموم
فالجماعة بحث شرعي مأخذه التوقيف وأما الجمع فأقله ثلاثة وهو بحث لغوي مأخذه اللسان فافترقا
وشرعت بالمدينة دون مكة لفهر الصعوبة بها كافي العناء وحكمة مشروعيتهما قيام نظام لالفة بين
المصلين ولذا شرعت المساجد في المحال ليحصل التماسد باللقاء في أوقات الصلوات بين الجيران ولانه قد
يعلم الجاهل من العالم ما يجمله من أحكامها ولان مراتب الناس متفاوتة في العبادة فتعود بركة التكامل
على الناقص فتكمل صلاة الجميع وهي من خصائص هذه الأمة وكذا الجمعة والعيدين والكسوفان
والاستسقاء والوتر اهـ مناوى ولا يخفى ان في العبارة قلنا أي باب الجماعة في الصلاة لان الجماعة هي
الفرض وقوله صلاة الجماعة فرض كفاية تقديره جماعة الصلاة فرض كفاية فالموصوف بفرض
الكفاية جماعة الصلاة لانفس الصلاة اذهى فرض عين أو المراد الصلاة من حيث الجماعة وعبرة قل
على الجلال باب صلاة الجماعة أي بيان أحكام الجماعة في الصلاة اهـ وتحصل الجماعة للمأموم وان لم ينو الامام
الامامة لان الغرض حصول الجماعة وقد حصلت بواسطة نية المأموم الاقتداء لان صلاته حينئذ وقعت
جماعة اهـ سم ع ش على مر وأفضل الجماعات ما في الجمعة ثم صبحها ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم العصر
ولومن يوم الجمعة ثم في الظهر ثم في المغرب كذا عن شيخنا مر وجعل سم فضل الجماعات تابعة لفضل

في تهجده اذ لم يخف ضررا
ويتأ كدا كثار الدعاء
والاستغفار في جميع
ساعات الليل وفي النصف
الأخير كد وعند السحر
أفضل (و) كره (قيام بليل
يضر) كقيام كل الليل
دائما قال صلى الله عليه
وسلم لعبد الله بن عمرو بن
العاصي ألم أخبر أنك تصوم
النهار وتقود الليل فقلت
بلى قال فلا تفعل صم
وأفطر وقم ونم فان لجسارك
عليك حقا لي آخره رواه
الشيخان أما قيام لا يضر
ولو في ليال كاملة فلا يكره
فقد كان صلى الله عليه وسلم
اذا دخل العشر الأخير
من رمضان أحيى الليل
وتعبري بما ذكر أولى
من قوله قيام كل الليل دائما
(و) كره (تخصيص ليلة
جمعة بقيام) لخبر مسلم
لاتخصو ليلة الجمعة بقيام
من بين الليالي
باب في صلاة الجماعة

الصلوات وقال بعضهم الاولى تفضل جماعة يوم الجمعة على غيرها اه (قوله وأقلها امام ومأموم) أي شرعاً وأما لغة فافلها ثلاثة اه ع ش على مر (قوله كما يعلم مما يأتي) أي من قوله صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده أو من قوله ما من ثلاثة لاتقام فيهم الجماعة الخ اه حل باختصار (قوله فرض كفاية) أي في الركعة الاولى فقط لا في جميع الصلاة وفرض الكفاية هو عبارة عن كل مهم يقصد حصوله من المكلف من غير نظر بالذات الى فاعله فخرج فرض العين فانه منظور فيه بالذات الى فاعله حيث قصد حصوله من كل مكلف ولم يكتف فيه بقيام غيره به عنه ولا فرق في فرض الكفاية بين أن يكون دينياً كصلاة الجنازة والأمر بالمعروف أو دنيوياً كالحرف والصنائع والأصح أن فرض الكفاية واجب على الكل من حيث أنهم يأثمون بتركه ولا يمكن يسقط بفعل البعض وقال الشيخ الرازي هو على بعض مهم من حيث الاكتفاء بحصوله من البعض ودليله قوله تعالى واتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وما ذكره من أن الجماعة فرض كفاية أحد أقوال وقيل فرض عين وقيل سنة كفاية وقيل سنة عين (قوله ما من ثلاثة) من زائدة وثلاثة مبتدأ وقوله في قرية صفة أي كانوا في قرية وقوله لاتقام فيهم صفة ثانية وقوله الاستحواذ هو الخبر وانظر وجه دلالة هذا الحديث على كون الجماعة فرض كفاية لا يقال تؤخذ الدلالة من آخر الحديث أعني قوله فعليك بالجماعة الخ لا نأقول لا يفهم منه إلا كونها فرض عين تأمل ثم رأيت حل قال وجه الدلالة أنه قال لاتقام فيهم ولم يقل لا يقيمون الجماعة اه وعبرة الشوبري لم يقل لا يقيمون لدفع توهم عدم سقوط الحرج بغير فعل الثلاثة كائنين منهم اه وعبرة البراوي كأن وجه الدلالة على فرض الكفاية من هذا الحديث أن استحواذ الشيطان أي غلبته يلزم منه البعد عن الرجعة ففي الحديث الوعيد على ترك الجماعة لأن استحواذ الشيطان لا يكون إلا على ترك واجب فدل على أنها فرض كفاية لا عين لقوله فيهم ولم يقل يقيمون كما أفاده حل اه (قوله في قرية أو بدواخ) عبارة حجة ومرولا بدواحل في الحديث روايتين اه وفي المختار البدو البادية والنسبة اليها بدوى اه (قوله وفي رواية الصلاة) أي فيحمل المطلق على المقيد فالمراد بها الصلاة جماعة (قوله الاستحواذ عليهم الشيطان) تمة الحديث فعليك بالجماعة فائماً يأكل الذئب من الغنم القاصية أي البعيدة بالنصب مفعول بأكل وقوله من الغنم حال منها (قوله وما قيل من أنها فرض عين الخ) مبتدأ خبره قوله أجيب عنه الخ ومعلوم أن الجواب ليس عنه وإنما هو عن دليله فيقدر مضاف في قوله أجيب عنه أي عن دليله وعلى هذا القول ليست الجماعة شرطاً في صحة الصلاة كفاية المجموع (قوله واقد هممت) كان ذلك باجتهاد منه ثم نزل وحى بخلافه أي نزل وحى ناسخ لما أداه اليه اجتهاده وليس المراد أن الوحي بين خطئه في اجتهاده كما قيل لأن اجتهاده لا يكون لاحقاً كما قررره شيخنا ح ف أو تغير اجتهاده كما ذكره في المجموع ونقله الشوبري ومثله شرح م أو كان قبل نحر يم العذاب بالنار وأنه لا يلزم من الهم الفعل فالقصد منه الزجر فاندفع ما يقال التعذيب بالنار لا يجوز وفيه أنه عليه السلام لا يهزم على معصية (قوله فتقام) من الإقامة وهي الكلمات المخصوصة بدليل قوله ثم أمر رجلاً بمد الهمزة وضم الميم والمراد به أبو بكر الصديق رضي الله عنه وقوله ثم انطلق بالنصب (قوله حزم) بضم الحاء المهملة وروى بكسرها مع فتح الزاي المججمة فيهما جمع حزمة أي جملة من أعواد الخشب اه قل (قوله فأحرق) بتشديد الراء وروى فأحرق بأسكان الحاء وتخفيف الراء وهما لغتان أحرق وحرق والتشديد أبلغ في المعنى اه شوبري وقوله عليهم بيوتهم يشعرون بالعقوبة أيست قاصرة على المال بل المراد تحريق المقصودين والبيوت تبع للقاطنين بها وفي رواية مسلم من طريق أبي صالح فأحرق بيوتهم على ما فيها اه فتح الباري على

وأقلها امام ومأموم كما يعلم مما يأتي (وصلاة الجماعة فرض كفاية) خبر ما من ثلاثة في قرية أو بدوا لاتقام فيهم الجماعة وفي رواية الصلاة الاستحواذ عليهم الشيطان أي غلب رواه ابن حبان وغيره وصححه وما قيل أنها فرض عين خبر الشيخين ولقد هممت أن أمر بالصلاة فتقام ثم أمر رجلاً فيصلي بالناس ثم انطلق مني رجال معهم حزم من حطب الى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار أجيب

عننه بأنه بدليل السياق
ورد في قسم منافقين
يتخلفون عن الجماعة ولا
يصلون فثبت أنها فرض
كفاية (لرجال أحرار
مقيمين لاعراة في أداء
مكتوبة لاجعة) فلا تحب
على النساء والخنائي ومن
فيهم رقي والمسافرين ولا
العراة ولا في القضية
والنافلة والمنذورة بل
ولا تسن في المنذورة ولا في
مقضية خلف مؤداة أو
بالعكس أو خلف مقضية
ليست من نوعها وأما لاجعة
فالجماعة فيها فرض عين
كما يعلم من بابها ووصف
الرجال بما ذكر مع التقييد
بالاداء من ر يادتي وتعبري
بالمكتوبة أولى من تعبيره
بالفرائض وفرضها كفاية
يكون (بحيث يظهر شعارها
بمحل اقامتها) ففي القرية
الصغيرة يكفي اقامتها في محل
وفي الكبيرة والبلد تقام في
محال يظهر بها الشعار
فلو أطبقوا على اقامتها في
البيوت ولم يظهر بها الشعار
لم يسقط الفرض

(قوله ولا في مقضية خلف
مؤداة الخ) نقي حكم مؤداة
خلف مؤداة ليست من
نوعها حرر

البخاري وقوله بالنار كذا كرايت بعيني وسمعت بأذني (قوله بدليل السياق) يريد صدر الحديث
وهو قوله صلى الله عليه وسلم أنقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والصبح ولو يعلمون ما فيهم لاتوهموا
ولو حبا ولقد هممت الخ وقوله ولا يصلون أي أصلا فالتحرير إنما هو وترك الصلاة بالكلية لاجاعة
فسقط الاستدلال بذلك على وجوبها عيناً وفيه أنه صلى الله عليه وسلم كان يعلم أن لصلاة عليهم
فكيف يأمرهم بها ومن ثم كان معرضاً عن المنافقين وأجيب بأنهم التزموا ظاهراً اهـ حل
(قوله فثبت أنها فرض كفاية) أي بهذا الجواب مع الحديث المتقدم (قوله لرجال) متعلق بفرض
المتقدم وهلا قال على رجال اهـ شوري وأجيب بأن اللام بمعنى على كقول الله تعالى ويخرون للاذقان
سجدوا والظاهر أن المراد بالرجال هنا ما يقابل الصبيان وهم البالغون قال شيخنا ع ش وانظر ما حكمته
عدم إخراج الشارح لهم في المحترزات وكذا المجانين لأن المراد من الرجال البالغون العقلاء ولعله
لما بذنه لقوله بهدوهي غيرهم سنة اذ لو أخرج من ذكر في المحترز لزم أن تكون الجماعة سنة للصبيان
والمجانين وليس مراداً أما الأول فلا أنه لا خطاب يتعلق إلا بفعل المكلف وما في التحفة من أنها سنة للمميز
مراده به أنه يشاب عليها ثواب السنة لأنها مطلوبة منه وأما الثاني فلأنها غير منعقدة منه فلهذا اقتصر
في الإخراج على النساء والخنائي اهـ برماوى (قوله أحرار) أي وغير معذورين بعذر من الأعذار
الآتية وغير أجراء اهـ زى وحل أي اجارة عين على عمل ناجز ولو لم يوجد إلا امام ومأموم كانت حينئذ
فرض عين كما هو ظاهر (قوله لاعراة) عبر به دون أن يقول مستورين لعله إشارة إلى أن مجرد الستر
لا يستدعي وجوب الجماعة عليهم لجواز أن يكونوا مستورين بنحوظين وهو لا يستدعي وجوب الجماعة
بل مثل ذلك عذر في سقوط الجماعة اهـ ع ش (قوله في أداء مكتوبة) لم يقل على الأعيان لأن الجماعة
فرض كفاية في الجنائز وفي شرح الروض أنها ليست فرض كفاية في الجنائز بل هي سنة اهـ حل
(قوله لاجعة) أي فهي في الركعة الأولى منها فرض عين وأما الثانية فهل هي فرض كفاية أو سنة يظهر
الثاني فليحذر رشو برى فالقيود سبعة بل تسعة بالقيدين الذين ذكرهما الزيد بقوله وغير معذورين
الخ (قوله ولا في القضية) وتحصل فضيلة الجماعة مر وقرره ح ف وهو بعيد مع عدم سننها وعبرة
حل قوله أو خلف مقضية ومع كونها لا تسن في ذلك أي ما عدا المنذورة إذا فعلها أئيب عليها اهـ (قوله
والنافلة والمنذورة) محترز قوله مكتوبة لأن المراد المكتوبة أصالة فلا يحتاج إلى إخراج المنذورة بتقييد
المكتوبة بكونها على الأعيان اهـ حل (قوله بل ولا تسن في المنذورة) أي إذا كانت من القسم
الذي لا تسن له الجماعة اهـ مر (قوله ليست من نوعها) بأن كانا ظهرا وعصرا مثلاً فان كانت من
نوعها فالجماعة فيها سنة كما في شرح مر بأن اتفاقاً في عين القضية كظهورين أو عصرين ولو من يومين
اهـ ع ش على مر وهذا أي قوله ليست من نوعها راجع للاخبار كما يدل عليه عبارة البهجة وعبارتها ولا
تسن في مقضية خلف مقضية ليست من نوعها اهـ وتكون خلاف الأولى كافي ع ش (قوله أولى
من تعبيره بالفرائض) أي لشموله المنذورة انتهى شوري (قوله وفرضها كفاية) أي وامتنال فرضها
الخ (قوله يكون بحيث) أي بحالة هي ظهور الشعار فأضافتها لما بعدها بياناً وقدر الشارح
يكون إشارة إلى أن قوله بحيث متعلق بمحذوف ع ش (قوله يظهر شعارها) في كل مؤداة من الخمس
من ذكر أي من الرجال الأحرار الخ فلا تسقط بفعل الصبيان والأرقاء والنساء ولو خلف رجل
ويظهر حصولها بشعوا لا أنهم من جنس المخاطبين بخلاف النساء والشعار بفتح أوله وكسره
لغة العلامة والمراد به هنا كما هو ظاهر أجل علامات الإيمان وهي الصلاة وظهورها بظهور أجل
صفات الإيمان وهي الجماعة اهـ حج شوري فأضافه الشعار إلى ضمير الجماعة من إضافة

الموصوف الصفة لان المراد بالشعار نفس الصلاة لانها شعار الايمان فكأنه قال بحيث يظهر الشعار الموصوف بالجماعة ويمكن جعل الاضافة بيانية أى بحيث يظهر شعار هو هى أى هو نفس الجماعة لانها شعار الصلاة وان كانت الصلاة شعار اللاديمان والشعار على هذا مفرد وقال شيخنا ح ف جمع شعيرة وهى العلامة كفتح أبواب المساجد واجتماع الناس فيها وضابط ظهور الشعار أن لا تشق الجماعة على طالبها ولا يحتشم أى لا يستحي كبير ولا صغير من دخول محالها فان أقيمت بمحل واحد في بلد كبير بحيث يشق على البعيد عنه حضوره وأقيمت في البيوت بحيث يحتشم من دخوله لم يحصل ظهور الشعار فلا يسقط الفرض اه شيخنا ح ف وهذا أوضح مما قاله الشوبرى عن حج والزيادة صرح بأن الشعار جمع كشيخنا ح ف وجعله الشوبرى مفردا لانه فسر الشعار بالعلامة ويمكن انه وجد في اللغة مشترك بين الافراد والجمع وعبرة المصباح الشعار علامة القوم في الحرب وهو ما ينادون به ليعرف بعضهم بعضا اه (قوله بمحل اقامتها) يحتمل ان يريد به خطة أبنية أو طان المجمعين نظير ما يأتى في الجمعة قياسا عليها بجامع اتحادهما في الاعذار المستقطبة لكل منهما فلا يكتفى إقامة الجماعة في محل خارج عن ذلك وأن يريد ما هو أعم من ذلك وهذا ظاهر مما مر من وجوبها على المقيمين ببادية وعلى هذا يشترط كونها بمحل أو محال منسوبة للبلد عرفا بحيث يعد أن أهل تلك البلد أظهروا فيها شعار الجماعة وكذا يقال في أهل الخيام اه شوبرى (قوله فان امتنعوا قوتلوا) أى سواء قلنا انها فرض كفاية أو سنة على المعتمد كفى عرش على مر ثم قال وأشعر كلامه انه لا يجوز أن يفاجئهم بالقتال بمجرد الترك بل حتى يأمرهم فيمتنعوا من غير تأويل أى فهو كقتال البغاة فلا يتبع مدبرهم ولا يشخن جر يحجم ووجه الاشعار أن تعليق الحكم بمشتق يؤذن بعلية مأخذ الاشتقاق فيفيد أن القتال لامتناعهم اه (قوله على ما ذكر) أى بحيث يظهر الشعار المذكور بأن امتنعوا أصلاً وأقاموها لا بمحل الإقامة أو بمحلها ولم يظهر بها الشعار اه عزيزى (قوله أو نائبه) أى لا الآحاد اه قوت اه سم (قوله وهى غيرهم سنة) من المعلوم أن المراد بالغير هنا هو النساء والخناثى والارقاء والمسافرون والعرة بشرطه كفاي شرح مر قال سم اعتمد مر ان العبد لا يحتاج الى اذن السيد في الجماعة اذا كان زمنها على العادة وان زاد على زمن الافراد وقال القاضي ان زاد زمنها على زمن الافراد احتاج والا فلا اه (قوله والا) أى بان كانوا بصراء في ضوء (قوله وان قلت) هذه الغاية للرد على من يقول مدار الافضية على الكثرة كما علم من شرح مر (قوله ولوصبيا) أى غير أمر دجيل لان الامر د كالانثى على ما يأتى ويوجه بأن الافتتان بالامر د أغلب منه بالمرأة لخاطلة الامر د للرجال اه عرش على مر (قوله أفضل منها في غيره كالبيت) أى وان كثرت خلافا لما في العباب قال سل ولا ينازع القاعدة المشهورة وهى أن الفضيلة المتعلقة بذات العبادة وهى هنا كثرة الجماعة أولى من الفضيلة المتعلقة بكانها لان محلها ما لم تشاركها الاخرى في ذلك وهنا أصل الجماعة وجد في الموضعين وامتازت هذه بالمسجد اه وببحث الاسنوى كالاذرعى أن صلاته في المسجد لو كانت تفوت الجماعة لاهل بيته كن وجته كانت صلته ببيته أفضل من صلته بالمسجد وظاهره وان كثر جمع المسجد وقل جمع البيت لان حصولها لهم بسببه بمعاادل فضيلتها في المسجد أو زاد عليه فهو كساعة المجرور من الصف كفاي شرح مر (قوله أفضل صلاة المرء) مبتدأ وقوله في بيته خبره أى الأفضل منها كائن في بيته وهذا عام فيما اذا كانت فرادى أو جماعة ففيه المدعى وزيادة وكذا يقال في قوله الآتى لا تمنعوا النساء كم الحديث كما قررره شيخنا وقال شيخنا ح ف أى أفضل جماعة صلاة المرء الخ فيكون مطابقة للمدعى (قوله الا المكتوبة) والان فلا تشرع فيه

وقولى بمحل اقامتها أعم من قوله في القرية (فان امتنعوا) كلهم من اقامتها على ما ذكر (قوتلوا) أى قاتلهم الامام أو نائبه عليها كسائر فروض الكفايات (وهى) أى الجماعة (لغيرهم) أى لغير المذكورين (سنة) لكنها انما تنس عند النوى للعرة بشرط كونهم عميا أو في ظلمة والا فهى والانفراد في حقهم سواء (د) الجماعة وان قلت (بمسجد لذكر) ولو صبيا (أفضل) منها في غيره كالبيت ولغير المذكورين أنثى وخنثى في البيت أفضل منها في المسجد قال صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان أفضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة

أى فهمي في المسجد أفضل وقال لا تمنعوا النساء كم المساجد ويوتهن (٢٩١) خيرهن رواه أبو داود وصححه الحاكم على شرط الشيخين وقبس

بالنساء الخنثى بأن يؤمهم ذكر فتعبري بذكر أولى من تعبره بغير المرأة وإمامة الرجل ثم الخنثى للنساء أفضل من إمامة المرأة لمن ويكره حضورهن المسجد في جماعة الرجال ان كن مشتبهات خوف الفتنة (وكذا ما كثر جمعه) في مساجد أو غيرها أفضل للصلى وان بعد ما قل جمعه قال صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر فهو أحب الى الله رواه ابن حبان وغيره وصححه نعم الجماعة في المساجد الثلاثة أفضل منها في غيرها وان قلت بل قال المتولى ان الانفراد فيها أفضل من الجماعة في غيرها (الالتحج بدعة إمامه) كفسقه واعتقاده عدم وجوب بعض الواجبات كخنثى

(قوله رحمه الله كفسقه الخ) لو تعارض الموافق الفاسق والمخالف العدل قدم الموافق الفاسق لان غاية ما فيه انها مكروهة خلفه أما خلف المخالف

الجماعة اه حل (قوله فهمي في المسجد) أى فرادى وجماعة أفضل لانه مشتمل على الشرف والطهارة واطهار الشعار وكثرة الجماعة اه شرح م ر وفي هذا الحديث ما يقتضى ان الانفراد في المكتوبة بالمسجد أفضل من الجماعة فيها في غيره وهو وجيه ولم يوافق عليه شيخنا نبالا شيخنا م ر اه قل (قوله ويوتهن خيرهن) فان قلت اذا كانت خيرا لمن فواجبه النهي عن منعهن المستأنز لذلك الخير قلت أما النهي فهو للتنزيه ثم الوجه حله على زمنه صلى الله عليه وسلم أو على غير المشتبهات اذا كن مبتدلات والمعنى أنهن وان أريد بهن ذلك ونهى عن منعهن لان في المسجد لمن خيرا فيوتهن مع ذلك خير لمن أى أشد خيرا لانها بعد عن النعمة التي قد تحصل عند الخروج اه حج (قوله وإمامة الرجل الخ) انظر هل ولو صبيا أو المراد البالغ خروج من خلاف من منع الاقتداء بالصبي حرشو برى (قوله ويكره حضورهن المسجد) أى محل الجماعة ولو مع غير الرجال فقد كر المسجد والرجال للغالب ويحرم الحضور لذات الحليل بغير اذنه ويحرم عليه الاذن لما مع خوف الفتنة بها ولو سب الحضور للمجاء على المعتمد كالعيد وحيد فتكون الجماعة في المسجد لمن أفضل من الانفراد في البيت اه برماوى وقيل وعبرة شرح م ر ويكره لها أى للمرأة حضور جماعة المساجد ان كانت مشتهرة ولو في ثياب بذلة أو غير مشتهرة وبها شيء من الزينة أو الريح الطيب وللإمام أو نائبه منعهم حينئذ كماله منع من تناول ذرايح كرية من دخول المسجد ويحرم عليهم بغير اذن ولوى أو حليل أو سيد أو هم في أمة متزوجة ومع خشية فتنة منها أو عليها اه (قوله وكذا ما كثر جمعه) بان كان الجمع باحد المسجدين أكثر من الآخر أو كان الجمع باحد الاماكن التي غير المسجد أكثر من الآخر والافتد تقدم أن ما قل جمعه من المساجد أفضل مما كثر جمعه من غير المساجد خلافا للعباب فقوله من مساجد أو غيرها أى المسجد مع المسجد وغير المسجد مع غير المسجد وأما المسجد مع غيره فقد تقدم في قوله والجماعة وان قلت بمسجد الخ اه حل (فرع) الامام أكثر ثوابا من المأموم وحينئذ لو تعارض كونه اماما لجمع قليل وكونه مأموما مع جمع كثير (٢) فهل الفضل سواء ونجبر الكثرة فضل الامامة أى فيصلى اماما أو ترجع الكثرة أى فيصلى مأموما يجرر اه كاتبه شوبرى قال ع ش على م ر الاقرب الاوّل لما في الامامة من تحصيل الجماعة له وبغيره بخلاف المأموم فان الجماعة حاصلة بغيره فالمنفعة في قدوته عائدة عليه وحده (قوله أزكى) أى أكثر ثوابا أى وان كان لو صلى وحده خضع في جميع صلاته دون ما اذا صلى مع غيره خلافا لجمع اه حل لان الجماعة فرض كفاية والخشوع سنة (قوله فهو أحب) خبر ما كان ودخلت الفاء في خبرها لتضمنها معنى الشرط اه شوبرى (قوله بل قال المتولى) هو المعتمد وأفتى م ر بان الانفراد في المسجد الحرام أفضل من الجماعة في مسجد المدينة وأن الانفراد في مسجد المدينة أفضل من الجماعة في الاقصى ويحمل قولهم فضيلة الذات مقدمة على فضيلة المكان على ما ذلّم تكن فضيلة المكان مضاعفة وتوقف زى كسم في الثاني قال شيخناولى بهما أسوة لان الصلاة في مسجد المدينة بصلاتين في المسجد الاقصى والجماعة بسبع وعشرين برماوى (قوله الالتحج بدعة إمامه) أى التي لا يكفر بها كالمجسمة على المعتمد فان كفر بها كنكرى البعث والحشر للأجسام وعلم الله تعالى بالحزنيات فواضح عدم صحة الاقتداء به وقوله الالتحج بدعة الخ اللام بمعنى مع أى ما كثر جمعه أفضل في كل حال الامع بدعة إمامه فالاستثناء من محذوف اه حل مع زيادة (قوله كفسقه) أى المحقق أو المتهم به ح ف (قوله واعتقاده الخ) أى

العدل فباطلة على قول لان العبرة باعتقاد المأموم اه (٢) قوله فهل الفضل سواء الخ حق العبارة هل تجبر الكثرة الامامة فيجب أولا فيصلى اماما أو ترجع الكثرة فيصلى مأموما اه

(أو تعطل مسجد) قريب
أو بعيد عن الجماعة فيه
(لغيرته) عنه لكونه امامه
أو يحضر الناس بحضوره
فقليل الجمع أفضل من كثيره
في ذلك ليؤمن النقص في
الاولى وتكثر الجماعة في
المساجد في الثانية بل
الانفراد في الاولى أفضل
كما قاله الرويانى ونحو من
زيادى واطلاقى للمسجد
أولى من تقييد الاصل
كغيره له بالقرب اذا البعيد
مثله فيما يظهر كما يدل له
تعليلهم السابق لا يقال ليس
مثله لان للقريب حق
الجوارى لكونه مدعوامنه
لانا نقول معارض بان
البعيد مدعو منه أيضا
وبكثرة الاجر فيه بكثرة
الخطا الدال عاينها الاخبار
تخير مسلم أعظم الناس في
الصلاة أجرا أبعدهم اليها
ممشى (وتدرك فضيلة تحرم)
مع الامام (بحضوره) أى
بحضور المأموم التحريم وهو
من زيادى (واشتهغاله به
عقب تحريم امامه) بخلاف
الغائب عنه وكذا المترانى
عنه ان لم تعرض له وسوسة
خفيفة (و) تدرك فضيلة
(جماعة مالم يسلم) أى الامام
(قوله رحمه الله أو تعطل
مسجد) أو يشتهوا ان قلت
جماعته فقليل الجمع بالبیت
أفضل حيث تعطل بغيابه
اه م

تكنفى أو غيره وان أتى بها القصد بها النغلية وهو مبطل عندنا ولهذا منع من الاقتداء به مطلقا بعض أصحابنا
ونحوه لا كثر له مراعاة مصلحة الجماعة واكتفاء بوجود صورتها والام يصح اقتداء بخالف وتعطلت
الجماعات ولو تعذرت الجماعة الاخلف من يكره الاقتداء به لم تنتف الكراهة كما شمله كلامهم م ولا نظر
لادامة تعطيلها السقوط فرضها حينئذ ومقتضى قول الاصحاب ان الاقتداء بامام الجمع القليل أفضل من
الاقتداء بامام الجمع الكثير اذا كان مخالفا فيما يبطل الصلاة حصول فضيلة الجماعة خلف هؤلاء وانها أفضل
من الانفراد وقال السبكي ان كلامهم يشعر به وجزم به الدميرى وقال الكمال بن أبى شريف لعله الاقرب
وهو المعتمد وبه أفنى الوالد رحمه الله تعالى وما قاله أبو اسحق المروزي من عدم حصولها وجه ضعيف
اه شرح م وقوله خلف هؤلاء أى المعتزلى والرافضى والقدرى والفاسط والمتهم بذلك وكل من
يكره الاقتداء به (قوله أو تعطل مسجد) أى اذا سمع أذانه والافلا عبرة بتعطله اه حل قال عميرة
لو كان بجواره مسجدان واستويا فى الجماعة راعى الاقرب وبحث الاسنوى العكس لكثرة الخطا
أو التساوى للتعارض وهو ان للقريب حق الجوارى والبعيد فيه أجر بكثرة الخطا (فرع) اذا كان عليه
الامامة فى مسجد فلم يحضر أحد صلى معه وجبت عليه الصلاة فيه وحده لان عليه شيئين فى هذا
المسجد الصلاة والامامة فاذا فات أحد هما لم يسقط الآخر بخلاف من عليه التدريس لان المقصود منه
التعليم ولا يتصور بدون متعلم بخلاف الامام فعليه أمران نقله سم عن م اه شويرى ويستحق
المعلوم لانه بذل ما فى وسعه اه ح ف والخطيب كالمدرس ومثله الطلبة اذا لم يحضر الشيخ لانه لا تعلم
بدون معلم اه ع ش على م (قوله فى الاولى) هى قوله الا انه يحو بدعة امامه الخ والثانية هى قوله
أو تعطل الخ (قوله واطلاقى للمسجد) أى فى قوله أو تعطل مسجد لغيرته أى ففى كان يلزم على الذهاب
لكثير الجمع تعطيل قليل الجمع صلى فيه سواء كان قريبا منه أو بعيدا كما قررہ شيخنا (قوله تعليلهم
السابق) أى فى قوله وتكثر الجماعة فى المساجد اه شويرى (قوله مدعو منه أيضا) لان الفرض
أنه سمع أذانه وقوله بكثرة الخطا بكسر الخاء وضمها جمع خطوة بالفتح والضم أيضا (قوله وتدرك فضيلة
تحريم الخ) وهى غير فضيلة الجماعة فهى فضيلة أخرى زائدة ويقدم الصف الاول على فضيلة التحريم وعلى
ادراك غير الركعة الاخيرة كما فى قل (قوله عقب تحريم امامه) هذا على المعتمد وقيل بادراك بعض
القيام لانه محل التحريم وقيل بادراك الركوع الاول لان حكمه حكم قيامه ومحل ما ذكر من القولين
فيمن لم يحضر احرام الامام والابان حضره وأخفاته عليهم أيضا وان أدرك الركعة كما حكاه فى زيادة
الروضة عن البسيط وأقره اه شرح م (قوله وسوسة خفيفة) وهى التى لا يؤدى الاشتغال بها
الى فوات ركنين فعليين أخذ من كلام م اه ع ش وقال فى حاشيته على م واعلمه غير مراد
بل المراد بهما لا يطول بهما زمان عرفا حتى لو أدى الى فوات القيام أو معظمه فانت فضيلة التحريم اه
بالخرف واعتمده شيخنا ح ف وعبارة شرح م أى بحيث لا يكون زمنها يسع ركنين فعليين
ولو طويلا وقصيرا من الوسط المعتدل والا كانت ظاهرة كما يعلم ذلك من الكلام على التخلف عن
الامام ولو خاف فوات هذه الفضيلة لولم يسرع فى المشى لم يسرع بل يمشى بسكينة بخلاف ما لو خاف فوات
الوقت لولم يسرع فانه يسرع وجوبا كما لو خشى فوت الجمعة انتهت وقوله بل يمشى بسكينة أى وفى فضل
الله تعالى حيث قصد امتثال الشارع بالتأنى ان يثيبه على ذلك قدر فضيلة التحريم أو فوقها كما فى ع ش
عليه (قوله وتدرك فضيلة جماعة) أى فيدرك العدد كله الخمس والعشرين أو السبع والعشرين
ولو اقتدى فى الشهاد الاخيرة فقوله لكن دون فضيلة من أدركها أى كيف لا كما اه أفاده شيخنا
(قوله مالم يسلم) أى بشرع فى التسليمة الاولى والا فلا تنعقد صلاته جماعة ولا فرادى عند شيخنا زى

تبع الشيخنا م ر وان كان شرحه لا يفيد عند خ ط تنعقد صلاته فرادى لانه بالشرع في السلام
اختلت القدوة ولا يلزم من بطلان القدوة بطلان أصل الصلاة وهذا هو المعتمد وعند حج تنعقد
جماعة اه قل بزيادة وهذا أعني قوله وجاعة ما لم يسلم أى على الصحيح ومقابلها أنها لا تدرك
الابادراك الركعة كافي شرح م ر (قوله وان لم يقعد معه) ويحرم عليه الذعود لانه كان المتابعة
وقد فاتت بسلام الامام فاذا كان عامدا عالما بطلت صلاته وان كان ناسيا أو جاهلا لم تبطل ويجب عليه
القيام فورا اذا علم ويسجد للسهو في آخر صلاته لانه فعل ما يبطل عمده اه ع ش على م ر (قوله
بان سلم عقب تحرره) فان لم يسلم قعد المأموم فان لم يقعد عامدا عالما بل استمر قائما الى ان سلم بطلت صلاته
لما فيه من المخالفة الفاحشة نعم يظهر انه يغتفر هنا التخلف بقدر جاسة الاستراحة أخذ الإمام الوسم امامه
في غير محل تشهده وما لو جلس بعد الهوى ولو أحرز معتقدا ادراك الامام فتبين سبق الامام له بالسلام
ثم عاد الامام عن قرب لنحو سهو فالظاهر انعقاد القدوة اه برلى وشورى وقوله بقدر جاسة
الاستراحة المعتمد أن المغتفر قدر الطمأنينة فقط (قوله لادرا كه ركنامعه) فيه أنه أدرك ركنين
وهما النية والتكبير إلا ان يراد بالركن الجنس أو أن النية لما كانت مقارئة لتكبير عدهما ركننا اط ف
(قوله لكن دون فضيلة من أدركهما من أوها) ولهذا الورج جماعة يدركها من أوها نذب انظارها
مالم يخف خروج وقت فضيلة أو اختيار (قوله وان فارقه بعذر) ظاهره ولو حال ولم يدرك معه ركننا اه
حل (قوله وسن تخفيف امام) بان يفعل البعض ويترك شيئا من الهيئات اه ح ف (قوله على
الاقل) كتسبيحة واحدة (قوله ولا يستوفى الاكمل) أى بل يأتي بآدى الكمال اه شرح م ر
ومنه الدعاء في الجلوس بين السجدين فيأتى به الامام ولو ان المحصورين لقلته كافي ع ش عليه نعم
الم تنزيل وهل أتى في صبح يوم الجمعة يندب له ان يستوفيهما مطلقا اه برماوى وقول م ر بآدى
الكمال أى من الهيئات كالثلاث تسبيحات أما البعض فلا ينقص منها شيئا كما قاله ع ش فقوله مع
فعل أبعاض وهيئات أى بعض الهيئات وهو آدى الكمال (قوله المستحب للمنفرد) أى من طوال
الفصل وأوساطه وقصاره وأذكار الركوع والسجود اه محلى شورى (قوله فليخفف) أى ندبا
(قوله والسقيم) يجوز أنه من عطف أحد المتساويين على الآخر ويحتمل أن المراد بالسقيم من به
مرض عرفا أو بالضعيف من به ضعف بنية كنهافة ونحوها وليس فيه مرض من الامراض المتعارفة
اه ع ش (قوله وكره له تطويل) هذا مقيد بقوله الآتى ولو أحس بداخل وحيث كره له ذلك كرهت
الصلاة خلفه ولو كان اماما راتباً فالصلاة خلف المستحجل بالجامع الازهر حيث أتى بآدى الكمال أفضل
من الامام الراتب ان طول حل وعش وعبارة البرماوى قوله وكره تطويل أى ولو ايجلعه آخرون
لم يحس بهم هذا امراده فلا يكون مكر رابع قوله الآتى والا كره لان ذلك مفروض فيما لو أحس بداخل
ومن ثم جرى الخلاف فيه دون ما هنا اه (قوله وان قصد لحوق غيره) أى ولم يحس به أما اذا أحس به
فسيأتى (قوله لان رضوا) أى لفظا كما جرى عليه حج لكن بحث شيخنا في شرحه الا كتفاء
بالسكوت مع علمه بالرضا فانظره ولم ينبه على أولوية عبارته هنا شورى وقوله لكن بحث شيخنا الخ
اعتمده شيخنا ح ف (قوله محصورين) أى ولم يتعلق بهم حق لازم أخذ اماما بعده نعم لورضوا
الا واحد أو اثنين فافتى ابن الصلاح بانه ان قل حضوره خفف وان كثر حضوره طول قال في المجموع
وهو حسن متعين وخالفهما السبكي اه زى قال قل والمراد بالمحصورين أن لا يصلى وراءه غيرهم
ولو غير محصورين بالعدد (قوله كانه عليه الاذرى) **فائدة** حيث قالوا كانه عليه الاذرى مثلا
فالمراد به انه معلوم من كلام بعض الاصحاب وانما للاذرى التنبيه عليه وحيث قالوا كما ذكره الاذرى

التسليمة الاولى وان لم يقعد
معه بان سلم عقب تحرره
لادرا كه ركنامعه لكن
دون فضيلة من أدركهما من
أوها ومقتضى ذلك ادراك
فضيلتها وان فارقه وهو
كذلك ان فارقه بعذر
(وسن تخفيف امام) للصلاة
بان لا يقتصر على الأقل
ولا يستوفى الاكمل المستحب
للمنفرد والتصريح بسن
ذلك من زيادتي (مع فعل
ابعض وهيئات) أى
السنن غير الابعاض وذلك
لخبر الشيخين اذا صلى
أحدكم بالناس فليخفف
فان فيهم الضعيف والسقيم
وذا الحاجة (وكره) له
(تطويل) وان قصد لحوق
غيره لتضرر المقتردين به
ولمخالفته الخبر السابق
(لان رضوا) بتطويله حالة
كونهم (محصورين) فلا
يكبره التطويل بل يسن
كافي المجموع عن جماعة نعم
لو كانوا أرقاء أو أجواء أى
اجارة عين على عمل ناجز
وأذن لهم السادة
والمستأجرون في حضور
الجماعة لم يعتبر برضاهم
بالتطويل بغير إذن فيه من
أرباب الحقوق كانه عليه
الاذرى

مثلا فلما راد أن ذلك من عند نفسه كذا أفاده شيخنا زى عن مشايخه اه شورى (قوله ولو أحس
 الامام الخ) هذه هي اللغة المشهورة وفي لغة غريبة بلا همز والاختان فيما إذا كان أحس بمعنى أدرك فلا يرد
 قوله تعالى ولقد صدقكم الله وعده اذ تحسونهم باذنه الآية فانه ليس بهذا المعنى وهذا استثناء من قوله
 وكره تطويل أى الا في هذه الصورة فلا يشترط فيها رضاهم كما قررره شيخنا فكان المناسب أن يقول
 ولا ان أحس الخ لانه مستثنى أيضا من قوله وكره تطويل لكن لما كان له قيود جعله مستأنفا وانما قيد
 الشارح بالامام لانه محل الخلاف وأما المنفرد فلا يكره التطويل في حقه مطلقا بل ينتظره ولو مع
 التطويل لا انتفاء المشقة على المأمومين المعلن بها لكرهه التطويل كما في ع ش (قوله في ركوع
 أو تشهد الخ) حاصله أن شروط سن الانتظار تسعة خمسة في المتن وأن يظن أن يقتدى به ذلك الداخل
 وهذا يؤخذ من قول الشارح يقتدى به وأن لا يكون الداخل يعتاد البطء أو تأخير التحريم وأن لا يخشى
 خروج الوقت بالانتظار وأن لا يكون الداخل لا يعتد ادراك الركعة أو فضيلة الجماعة بأدراك ما ذكر
 وهذه الثلاثة تؤخذ من قول الشارح واستثنى الخ ويزاد عاشر وهو أن يظن ان يأتي بالأحرام على
 الوجه المطلوب من القيام (قوله غير ثان) أى اذا كان المأموم يصلى الكسوف بركوعين والا
 سن انتظاره كذا قررره شيخنا وعبارة الشورى قوله غير ثان من صلاة الكسوف لمن يريد صلاة
 الكسوف أيضا ما غيره فيسن انتظاره في الركوع الثانى من الثانية لانه يحصل به ركعة (قوله
 بداخل) أى متلبس بالدخول وشارع فيه بالفعل وقوله محل الصلاة أى وان اتسع جدا أى اذا
 كان مسجدا أو بناء وان كان فضاء فبأن يقرب من الصف الاخير عرفا فان تعددت الصفوف
 اه حل (قوله سن انتظاره) أى وان كان المأمومون غير محصورين أو محصورين لم يرضوا
 بالتطويل على الوجه اه شورى (قوله لله) بان لا يكون له غرض في الانتظار الادراك الركعة
 أو الفضيلة اه ح ف (قوله اعانته على ادراك الركعة) أى فضلهما كما سيذكره وان كانت
 صلاته غير مغنية عن القضاء وانظر ما صورة الانتظار لله مع التمييز لانه متى ميز لم يكن الانتظار لله وذكر
 في الروضة أن الانتظار لغير الله هو التمييز فليحذر اه حل ويمكن أن يكون أصل الانتظار لله لكنه
 انتظرز يدام خلاصه الحيدة ولم ينتظر عمر الفقد تلك الخصال فيه فالانتظار لله وجد مع التمييز ألا ترى
 انه اذا كان يتصدق لله يعطى زيد الكونه فقيرا ولم يعط عمر الكونه غنيا فقد وجد هذا التمييز مع
 كون التصديق لله كذا حققه شيخنا (قوله ان لم يبلغ في انتظاره) فلو انتظر واحدا بلا مبالغة فجاء
 آخر وانتظره كذلك أى بلا مبالغة وكان مجموع الانتظارين فيه مبالغة فانه يكره بلا شك اه من شرح
 م ر وسواء كان دخول الآخر في الركوع الذى انتظر فيه الأول أو في ركوع آخر اه حج بالمعنى وقياسه
 أن الآخر اذا دخل في التشهد كان حكمه كذلك اه ع ش عليه (قوله أودين) بكسر الدال وفتحها
 ع ش (قوله وتأخير التحريم) الواو فيه بمعنى أو اه ع ش (قوله وما اذا خشى خروج الوقت) فيه
 نظر لجواز المد بل ندبه حيث شرع فيها وقد اتى من الوقت ما سعهما نعم ان جل كلامه على الانتظار في
 الجمعة اتجه فانه يحرم الانتظار فيها ان أدى الى اخراجها عن الوقت لتصرفهم بحرمته مدها قاله في
 الايعاب وجعل حج كشيخنا غير الجمعة كالجمعة اذا كان شرع فيها في وقت لا يسعها وفيه نظر لان
 الفرض أن خشية خروج الوقت بسبب الانتظار فالوقت يسع بدونه تأمل الآن يقال خشى خروج
 الوقت عما كان يمكنه ايقاعه فيما أدركه فيه أو خروج الوقت الادائى وكتب أيضا قوله وما اذا خشى خروج
 الوقت أى وكان قد دخل فيها في وقت لا يسعها والاسن له الانتظار في هذه الحالة كذا قيد به حج اه
 شورى وعبارة م ر أو خشى فوت الوقت بانتظاره حرم في الجمعة وفي غيرها حيث امتنع الملبان

(ولو أحس) الامام (في
 ركوع) غير ثان من صلاة
 الكسوف (أو) في (تشهد
 آخر بداخل) محل
 الصلاة يقتدى به (سن
 انتظاره لله) تعالى اعانة
 له على ادراك الركعة
 في المسئلة الاولى والجماعة
 في الثانية (ان لم يبلغ) في
 انتظاره (ولم يميز) بين
 الداخلين بانتظار بعضهم
 للضرورة أو دين أو صداقة
 أو نحوها دون بعض بل
 يسوى بينهم في الانتظار
 لله تعالى واستثنى من سن
 الانتظار ما اذا كان الداخل
 يعتاد البطء وتأخير التحريم
 الى الركوع وما اذا خشى
 خروج الوقت بالانتظار
 (قوله فانه ليس بهذا المعنى)
 أى بل معناه تدفعونهم
 وتمنعونهم اه شيخنا

وما اذا كان الداخل

لا يعتد ادراك الركعة أو

فضيلة الجماعة بادراك

ما ذكر (والا) أى وان

كان الانتظار في غير الركوع

والشاهد الآخر وفيهما

وأحسن بخارج عن محل

الصلاة أو لم يكن انتظاره

لله كالتسودد اليهم واستمالة

قلوبهم أو بالغ في الانتظار

أو ميز بين الداخلين (كره)

بل قال الفوراني انه يحرم

ان كان للتودد لعدم فائدة

الانتظار في الاولى وتقصير

المتأخر وضرر الحاضرين

في الباقي وقولي لله مع

التصريح بالكراهة من

زيادتي وبها صرح صاحب

الروض أخذا من قول

الروضة قلت المذهب انه

يستحب انتظاره في الركوع

والشاهد الآخر بالشروط

المذكورة ويكره في

غيرهما المأخوذ من

طريقة ذكرها فيها

قبل وبدأ بها في المجموع

وهي ان في الانتظار قولين

أصحهما عند الاكثر انه

يستحب وقيل يكره

(قوله رجه الله المأخوذ من

طريقة الحج) أى بالنسبة

للكراهة لا السنية بدليل

فرضهم الطرق في وجود

الشروط التي منها كونه

في ركوع أو تشهد آخر

(قوله وعدمها) أى الذي هو النذب

شرع فيها ولم يبق من وقتها ما يسع جميعها اه (قوله وما اذا كان الداخل لا يعتد ادراك الركعة) أى أو كان
لوانتظره في الركوع لأحرم من الركوع كما يفعله كثير من الجهلة اه حل (قوله ادراك الركعة) كالخفي
وقوله أو فضيلة الجماعة كالمساكي اه اط ف (قوله بادراك ما ذكر) أى ادراك الركوع في الركعة
وادراك التشهد في الفضيلة كما قرره شيخنا (قوله أو وفيهما وأحسن بخارج) أى يريد الدخول
والاقتداء به لعدم ثبوت حق له الى الآن وبه يدفع ما استشكل به بان العلة ان كانت التطويل انتقض
بخارج قريب مع صغر المسجد ودخل بعيد مع سعة اه شرح مر (قوله واستمالة) أى طلب
امالة قلوبهم اليه وقوله يحرم ضعيف (قوله ان كان للتودد) أى لا لغرض دينوى والا كره ولا يخفى
أن الانتظار غير التطويل فلا ينافي سن التطويل برضا المحصورين كما علم مما سبق فلا انتظار مطلوب
مطلقاً أى رضى المحصورون أو لا ان لم يطله لاجل المذكور حل (قوله لعدم فائدة الانتظار في الاولى)
نعم ان حصلت فائدة كأن علم انه ان ركع قبل احرام المسبوق أحرم هو وياسن انتظاره قائماً سم على
المنهج أى وان حصل بذلك تطويل الثانية مثلاً على ما قبلها ع ش على مر وقد يسن الانتظار في
غير الركوع والتشهد كما في الموافق المتخلف لتمام الفاتحة فينتظره في السجدة الأخيرة لقوات ركعته
بقيامه منها قبل ركوعه كما سيأتى اه شرح مر (قوله وضرر الحاضرين في الباقي) وهو أربع
صور ويحرر وجهه فان الانتظار لغير الله والله بالنسبة للحاضرين على حد سواء فكيف يتضررون
فيما اذا كان لغير الله دون ما اذا كان لله مع أنهم لا يعرفون قصده فتأمل ثم رأيت لبعضهم مانعه وذلك
لان الامام يطول عليهم الصلاة من غير ثواب يعود عليهم فيتضررون أى في الواقع بخلافه عند وجود
الشروط فيعود لهم الثواب من فعل الامام ما يسن في حقه فيبأرك في صلاتهم وأجاب بعضهم بأنهم
يتضررون لو اطلعوا على قصده (قوله ويكره في غيرهما) أى الركوع والتشهد وليس فيه كراهة
انتظاره في الركوع والتشهد الاخير عند انتفاء الشروط المذكورة الا ان يراد في غيرهما بالشروط
المذكورة فانه يصدق بذلك حينئذ اه حل أى فيصدق بما اذا كان في غيرهما أو وفيهما بدون الشرط
(قوله المأخوذ) صفة لقول الروضة وجعله صفة للتصريح بعيد (قوله ذكرها فيها) أى ذكر النوى
الطريقة في الروضة والطريقة حكاية أقوال الاصحاب وقوله قبل أى قبل قوله قلت الخ وقوله وبدأ بها في
المجموع أى قدمها على الطريقة الثانية (قوله وهي ان في الانتظار قولين) أى عند وجود الشروط
وقوله وقيل يكره أى عند وجود الشروط فعند انتفاءها يكره بالاولى اه حل وهذا محل أخذ الكراهة
فأخذ المصنف الكراهة من هذه الطريقة وأخذ الاستحباب من الطريقة الآتية التي هي للنوى
فيكون كلامه ملفقاً من الطريقتين كما قاله عن وقد يقال لا تلتفك في المتن بل الاستحباب مأخوذ
من الطريقة الاولى أيضاً ورد بان الطريقة الاولى التي نقلها الشارح عن الروضة ملفقة أيضاً من
طريقتين وهما الاستحباب وعدمه عند توفر الشروط والكراهة وعدمها عند توفرها أيضاً
فالاستحباب مأخوذ من الاولى والكراهة مأخوذة من الثانية وانما كانت ملفقة لان مقابل
الاستحباب خلاف الاولى لا الكراهة فلا يقابل بها قال عن وحاصل ما تحرر في الدرس ان في
الانتظار عند توفر الشروط قولين اختلف الشيخان في محلها فقال الرافعي هما في الكراهة وعدمها
وقال النووي هما في الاستحباب وعدمه أما عند تخلف الشروط فيكره جزماً على طريقة الرافعي
ويباح على طريقة النووي فالطريقة التي أخذ منها المنهج وهي طريقة الروضة على هذا ملفقة من
طريقتين اه وذكر بعضهم أيضاً قبل ذلك أن في الانتظار أربعة طرق عند وجود الشروط طريقة

الا أن يراد بالشروط ما عدا كونه في ركوع أو تشهد آخر (قوله وعدمها) أى الذي هو النذب

لامن الطريقة النافية
للكراهة المثبتة للخلاف
في الاستحباب وعدمه فلا
يقال اذا فقدت الشروط
كان الانتظار مباحا كما فهمه
بعضهم وضابط المبالغة في
ذلك كما نقله الرافعي عن
الامام وأقره ان يطول
تطويله لوزع على جميع
الصلاة لظهور أثره فيه (١)
(وسن اعادتها) أي
المكتوبة مرة (١) درس

(قوله ومتى تباطأ عن الامام)
أي المعيد وقوله أو تراخي
سلامه أي المأموم المعيد
بحيث عد منقطعاً عنه
سم على حج فلا مأموم
المعيد ان يسجد لله
لوتركه امامه اهـ مر لكن
يخالف ما مر من ان الجماعة
كالطهارة اهـ سم عليه
وعش (قوله وان يرى
المقتدي جواز الاعادة) هذا
شرط اصحة اعادة الامام
تأمل

(قوله وان لا تكون اعادتها
للخروج) هذا في الحقيقة
مستثنى من شرط الجماعة
(قوله رحمه الله أي
المكتوبة مرة) فلو زاد
انعدت فلا مطلقاً من
الجاهل اهـ سم والظاهر
وفاقاً لم عدم استحباب
اعادة رواتب المعادة معها
كما يؤخذ من قول الشارح
نسب فيه الجماعة اهـ سم

قائلة بالاستحباب وعدمه وطريقة قائلة بالكراهة وعدمها وطريقة قائلة بالاباحة وعدمها وطريقة قائلة
بالبطلان وعدمه فالطريقة القائلة بالاستحباب عند وجود الشروط يكون الانتظار عند عدمها
خلاف الاولى أو مباحا والطريقة القائلة بالاباحة عند وجود الشروط يكون الانتظار عند عدمها
مكروهها والطريقة القائلة بالكراهة عند وجود الشروط يكون عند عدمها مكروهها بالاولى
أو حراما والطريقة القائلة بالبطلان عند وجود الشروط يكون عند عدمها مبطل بالاولى ويلزمه
الحرمة وهذا حاصل كلام مروعش والأخيرة غريبة جدا (قوله لامن الطريقة) معطوف على
قوله من طريقة ذكرها الخ وقوله المثبتة للخلاف أي عند وجود الشروط أي فلا يكره عند وجودها
ثم قيل يستحب وقيل لا يستحب بل هو مباح (قوله فلا يقال) تفريع على النفي أعني قوله لامن
الطريقة أي ولو أخذ منها القليل ذلك وفيه نظر لان الاباحة لا ترتب على ذلك لانه لا يلزم من الاستحباب
عند وجود الشروط الاباحة عند عدمها لجواز أن يكون خلاف الاولى الا أن يجاب بأنه اقتصر على
الاباحة للرد على المحلى القائل بها فتأمل (قوله وعدمه) هو الاباحة كما ذكره المحلى (قوله كان الانتظار
مباحا) أي بل هو مكروه (قوله كما فهمه بعضهم) هو شيخه المحلى في شرح الاصل (قوله لو وزع
على جميع الصلاة) أي على القيام والركوع والاعتدال والسجود الى آخر الاركان (قوله لظهور أثره فيه)
كأن يعد القيام طويلا في عرف الناس والركوع طويلا في عرفهم (قوله وسن اعادتها) أي بشروط
كون الاعادة مرة وادراك ركعة في الوقت وكونها جماعة من أولها الى آخرها بأن يدرك ركوع الاولى
وان تباطأ قصدا اذا الجماعة فيها كالطهارة للصلاة فينبوئها الامام المعيد مع التحريم وينوي المأموم
عقبه فان تراخي عنه بطلت صلاة الامام وكذلك المأموم المعيد ينويها عند تحريمه وان أدرك الامام
في ركوع الاولى لانه أول صلاته ومتى تباطأ عن الامام أو تراخي سلامه عن سلامه بطلت صلاته لانه
يصير منفردا في بعض صلاته ونية الفرضية وكون الاولى صحيحة وان لم تغن عن القضاء ما عدا فاقد
الطهورين وكونها من قيام وأن يرى المقتدي جواز الاعادة فلو كان الامام شافعي معيدا والمأموم
مالكي أو حنفي لم تصح صلاة الشافعي لان من خلفه لا يرى جواز الاعادة فكأن الامام منفرد
بخلاف ما اذا اقتدى شافعي معيدا بمالكي أو حنفي فان صلاته صحيحة لأن العبرة بعقيدة المأموم
لا بعقيدة الامام كما قاله عش وكونها مكتوبة أو مبالغة تسن فيها الجماعة دائما وحصول ثواب
الجماعة ولو عند التحريم فلو أحرمت منفردا عن الصف لم تصح بخلاف ما اذا أحرمت في الصف ثم انفرد عنه
فانها تصح وأن لا تكون في شدة الخوف وأن تكون الجماعة مطلوبة في حقه بخلاف نحو العاري في غير
محل نديها فانها لا تنعقد منه شرح مر وأن لا تكون اعادتها للخروج من الخلاف فاذا مسح الشافعي
بعض رأسه أو صلى في الحمام أو بعد سيلان الدم من بدنه فصلاته باطلة عند مالك في الاولى وعند أحمد
في الثانية وعند الحنفية في الثالثة فتسن الاعادة في هذه الاحوال الثلاثة بعد وضوءه على مذهب المخالف
خروجاً من الخلاف ولو منفردا وهذه ليست الاعادة الشرعية المرادة هنا كما قرر شيخنا ح ف وفي
الحقيقة هذا الشرط الأخير أعني قوله وأن لا تكون اعادتها للخروج من الخلاف شرط في الشرط
الثالث وهو وجوب الجماعة في المعادة لا في أصل صحة المعادة (قوله أي المكتوبة) أي على الاعيان ولو
مغربا على الجديد فخرج المنذورة أي التي لا تسن الجماعة فيها فلا تسن الاعادة فيها ولا تنعقد اذا أعيدت
بخلاف ما لو نذر صلاة العيد فتعادلسن الجماعة فيها قبل النذر وخرج صلاة الجنائز فلا تسن اعادتها فان
أعيدت انعقدت نفلا مطلقا وقولهم في صلاة الجنائز لا يتنفل بها أي لا يؤتي بها على جهة التنفل أي ابتداء
من غير ميت اهـ حل بزيادة وعبرة مر وخرج صلاة الجنائز لانه لا يتنفل بها فان أعادها ولو
مرات كثيرة همت ووقعت نفلا مطلقا وهذه خرجت عن سنن القياس أي لأجل اكرام الميت فلا يقاس

ولو صليت جماعة قال السنوي وكذا غيرهما من نفل تسن فيه الجماعة كما يدل له تعليل الرافعي بحصول الفضيلة (مع غير) ولو واحد ابقيد زدته بقولي (في الوقت) قال صلى الله عليه وسلم بعد صلاته الصبح (٢٩٧) لرجلين لم يصليامعه وقالوا صلينا في رحالنا اذا

صلينا في رحالنا ثم اتينا
مسجد جماعة فصلياها
معهم فانها لكنا فلة رواء
الترمذي وغيره وصححه
وسواء فيما اذا صليت
الاولى جماعة استوت
الجماعتان أم زادت احدهما
بفضيلة ككون الامام أروع
أو الجع أكثر أو المكان
أشرف وقولي مع غير اعم
من قوله مع جماعة
وتكون اعادتها (بنية
فرض) وان وقعت نفلا
لان المراد انه ينوي إعادة
الصلاة المفروضة حتى
لا تكون نفلا مبتدأ

(قوله وصلاة الضحى اذا
فعل جماعة) لعله ليس قيداً
(قوله رحمه الله في الوقت)
فالشرط كونها اداء وذلك
حاصل بوجود ركعة في
الوقت فلا يطلب الفرق بين
الاكتفاء ببعضها في
اوقت دون الجماعة سم
ملخصاً فلو خرج الوقت
قبل ادراك الركعة انقلبت
صلاته نفلا مطلقاً اه سم
(قوله رحمه الله أعم من
قوله مع جماعة) ما المانع
من ارادة الارتباط فلا
أعمية بل يكون في كلامه
تصريح بوجوب النية أي

عليها اه وسنن القياس هو أن العبادة اذا لم تطالب لا تنعقد ع ش على م ودخل في المكتوبة
صلاة الجمعة فتسن اعادتها عند جواز تعددها أو عند انقائه لبداء أخرى رأيهم يصلونها خلافاً لمن منع ذلك
وهل بحسب من الاربعين في الثانية اكتفاء بنية الفرضية أو لا لوقوعها له نافذة فيه نظر واطلاقهم يقتضي
الأول كما قاله ع ش ونقله البرماوي وفي قل على الجلال مثله ولو صلى الظهر معذور ثم وجد من يصلي
الجمعة سن له أن يعيد معهم اه ا ط ف و م ر (قوله ولو صليت) الغاية للرد وكذا قوله ولو واحد
(قوله تسن فيه الجماعة) أي دائماً وأبداً فخرج الوتر فلا تسن اعادته بل لا يصح وخرج ما لا تسن فيه
الجماعة كالرواتب وصلاة الضحى اذا فعل جماعة فلا تسن اعادته وهل تنعقد فيه نظر وقياس أن العبادة
اذا لم تطالب لا تنعقد عدم الانعقاد كما في سم على حج (قوله في الوقت) بان يدرك في وقتها ركعة
فالمراد وقت الاداء كما قاله م ر ولو وقت الكراهة (قوله قال صلى الله عليه وسلم الخ) دل بترك الاستفصال
مع اطلاق قوله اذا صليتما على أنه لا فرق بين من صلى جماعة ومنفردا ولا بين اختصاص الاولى والثانية
بفضيلة أولا اه شرح م ر (قوله بعد صلاته الصبح) أي بمسجد الخيف عني ومن فوائد الحديث
الرد على الوجه القائل بالاستحباب فيما عدا الصبح والعصر اه برماوي (قوله مسجد جماعة) أي
صلاة جماعة فاطاق المحل وأراد الخال فيه (قوله وسواء الخ) أخذه من اطلاق قوله اذا صليتما وترك
استفصاله فيه اه حل لأن ترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة لعدم في المقاتل (قوله
استوت الجماعتان) يجوز قراءته بالهمز مع القطع فتكون الهمزة همزة التسوية وهمزة الوصل
محدوفة وباسقاطه مع الوصل فيكون المحذوف همزة التسوية والأصل استوت (قوله بنية فرض)
ويجب القيام فيها ويحرم قطعها لانه ثبت لها أحكام الفرض واما طلب منه اعادتها ليحصل له ثواب
الجماعة في فرضه ولا يحصل من غير نية الفرض ولأن حقيقة الاعادة ايجاد شيء ثانياً بصفته الأولى
وكتب على التعليل الأول انظر هذا التعليل كذا قاله حل وفي سم قوله بنية فرض الى قوله حتى
لا تكون نفلا مبتدأ فديقال وصفها كونهما ظهرا مثلاً يمنع من احتمال كونها نفلا مبتدأ فلا حاجة لنية
الفرضية وقد يجاب بأنه اذا لم يتعرض لنية الفرضية احتمل كونها مع وصف الظهريّة مثلاً نفلا مطلقاً باقى
نفسه لا باعتبار كونه إعادة للأول بان يكون في هذا الوقت قد طاب ظهرا ان كل منهما بطريق الاستقلال
وعدم ارتباط أحدهما بالآخر أحدهما فرض والآخرون فل اه (قوله لأن المراد أنه ينوي الخ) جواب
عن سؤال مقدر تقديره كيف ينوي الفرض مع أنها تقع نفلاً فأجاب بجوابين بقوله لأن المراد الخ وأجاب
حج بجواب ثالث وهو أنها كانت على صورة الفرض وجب فيها نيته فيكون المنوي الفرض
الصوري أفاده شيخنا (قوله إعادة لصلاة المفروضة) اعترض على التعليل بان المفروضة في كلام
الشارح صفة للصلاة الأولى والمدعى أن نية الفرض تجب في الثانية وأجيب بان التعليل يحتاج الى
مقدمة أخرى بان يقال والاعادة فعل الشيء ثانياً بصفته الأولى وصفته الأولى وجوب نية الفرضية فتكون
واجبة في الثانية وقوله المفروضة أي ولو على نفسه وبه يغاير الجواب الثاني (قوله حتى لا تكون)
أي لأجل أن لا تكون نفلا مبتدأ أي لم يسبق له اتصاف بالفرضية وقوله لاعادتها فرضاً أي حال كونها
فرضاً أي متصفة بالفرضية حال اعادتها أي من حيث انها معادة وقوله ما هو فرض على المكاف أي من

(٣٨ - (بحيرى) - اول) نية الجماعة (قوله رحمه الله لان المراد أنه الخ) دفع به ما يتوهم من قوله وان
وقعت من أنه كيف ينويها في الواقع نفلاً وكذا قوله أو ينوي ما هو فرض فلا داعي الى القول بخلاف المقدمات الذي ذكره المحشى لانه
لا يأتى الا لو كان المقصود التعليل لوجوب نية الفرضية (قوله اعترض الخ) بعد جعله جواب سؤال كما قدمه لاداعي لذلك انما يحتاج له لوجعل

حيث هو بقطع النظر عن خصوص حالة لفاعل ولذلك قال لا الفرض عليه أى في حالة لا إعادة وقوله وقد اختار الامام الخ ضعيف (قوله أو أنه ينوى ما هو فرض على المكلف الخ) والظاهر أنه لا يجب أن يلاحظ ما ذكر في نيته بل الشرط أن لا ينوى حقيقة الفرض والابطال صلاته لتلاعبه كما قاله حل قال قل على الجلال ولونيين له فساد الأولى لم تجزه الثانية عنها وتقع نفلا مطلقا وقول الغزالي بالا كتفاء حله شيخ الاسلام على القول القديم بان الفرض احداهما لا بعينها وقال شيخنا بالا كتفاء ان أطلق في نية الفرضية وهو وجيه ويحمل عليه ما في المنهج والمراد بقوله حتى لا يتكون نفلا مبتدأ أى نفلا يسمى ظهرا مثلا لو فرض وجوده اه (قوله كما في صلاة الصبي) أى فانه اذا نوى الفرضية ينوى ما هو الفرض على المكلف لا الفرض عليه هذا هو المراد من التشبيه سواء قلنا بلزومه كما هو عند الشارح أو بعدمه مع جوازها كما عند مر اه ع ش والمعتمد أنه لا يجب عليه نية الفرضية كما قاله مر قال عن و يفرق بين صلاته وبين المعادة بانه وقع فيها خلاف ولا كذلك صلاة الصبي اه بل يصح منه نية النفلية كما تقدم لع ش على مر في مبحث النية حيث قال هناك وقضية قوله لوقوع صلاته نفلا أنه لو صرح بذلك بان قال نويت أصلي الظهر مثلا نفلا الصحة وهو ظاهر حيث لاحظ أنها غير واجبة عليه وأطلق أمالو أراد النفل المطلق فلا تصح صلاته (قوله ولا يتعرض للفرض) ضعيف (قوله والفرض الأولى) وقيل فرض المنفرد الثانية كما قاله الاسنوى اه ع ش وهذا مشكل لقوله في الحديث السابق فانهم كما لا يوليه ويوجب بان القائل به قد يرد بالنافلة في الحديث معناها اللغوي وهو الزيادة لأنها زائدة على الأولى انتهى شيخنا بابي واط ف وح ف وأجاب البرماوى بان المراد بالنافلة المطلوبة فتصدق بالواجب والمنزوب لان النفل مطلوب وقيل الفرض كلاهما وقيل أفضلهما وقيل واحدة لا بعينها فهذه خمسة أقوال (قوله ففرضه الثانية) فيه ان هذا ليس إعادة اصطلاحية عند الفقهاء بل عند الأصوليين قال في جمع الجوامع وإعادة فعل العبادة ثانيا قيل خلال وقيل لعذر اه ومن العذر حصول الفضيلة ثانيا للمعبد وقوله اذا نوى بها الفرض أى وقد ندى الأولى عند احرامه بالثانية أو تبين له خلل الأولى قبل احرامه بالثانية لجزمه بالنية حينئذ فالنية هنا غيرها في قوله بنية فرض فيتأمل شو برى لان النية هنا نية الفرض الحقيقي أى الذى هو فرض عليه والنية هناك نية الفرض الصوري وبهذا تعلم أن قول حل لا حاجة الى قوله اذا نوى بها الفرض لانها لا تكون الابنية فيه نظر كما قرره شيخنا (قوله ورخص تركها) أى قد سقط الحرمة على القول بالفرضية والكراهة على القول بالسنية ويتبنى الاثم عن توقف حصول اشعار عليه وقيل بل يحصل له فضل الجماعة لكن دون فضل من فعلها أى حيث قصد فعلها لولا العذر وقرر شيخنا زى اعتماده ونقل شيخنا مر أن بعضهم جعل القول بعدم حصول فضلها على من تعاطى سبب العذر كما كل البصل ووضع الخبز في التنور والقول بحصول فضلها على غيره كالمطر والمرض قال وهو جمع لا بأس به اه والحاصل أن من رخص له في ترك الجماعة حصلت له فضيلتها حينئذ يقال لنا منفرد يحصل له فضيلة الجماعة وتقبل شهادة من داوم على تركها العذر واذا أمر الامام الناس بالجماعة لا تجب على من ذكر لقيام العذر اه حل والرخصة بسكون الخاء ويجوز ضمها لغة التيسير والتسهيل واصطلاحا للحكم الثابت على خلاف الدليل الاصلى اه شرح مر وقرر شيخنا العز يزى أن تعريف الرخصة هو الاتقال من صعوبة الى سهولة لعذر مع قيام السبب للحكم الاصلى كما في جمع الجوامع فعدم الاثم واللوم هنا حكم سهل مع قيام السبب للحكم الاصلى وهو عدم ظهور الشعار الذى هو سبب للحكم الاصلى وهو الاثم واللوم اه وعبارة جمع الجوامع والحكم ان تعبر من صعوبة الى سهولة لعذر مع قيام السبب للحكم الاصلى فرخصة والافعزة

لا أعادتها فرضا وأنه ينوى ما هو فرض على المكلف لا الفرض عليه كما في صلاة الصبي هذا وقد اختار الامام أنه ينوى الظهر أو العصر مثلا ولا يتعرض للفرض ورجحه في الروضة (والفرض الأولى) لا خبر السابق ولما سقط الخطاب بها فان لم يسقط بها فرضه الثانية اذا نوى بها الفرض (ورخص تركها) أى الجماعة

تعليل لنية الفرضية لا لدفع ما يتوهم من أنه كيف ينوى الخ (قوله بل يصح منه نية نفلية الخ) يؤخذ من هذا ان الصبي لو أعاد لم يجب عليه نية الفرضية لانهم لم يوجبوا عليه نية الفرضية في الاصلية فبالأولى المعادة فانظره

(بعذر) عام أو خاص فلا
رخصة بدونه لخبر ابن
حبان والخاص في
صحيحه - ما من سمع
النداء فلم يأت به فلا صلاة له
أي كاملة إلا من عذر
والعذر (كمشقة مطر)
بليل أو سهار للاتباع رواه
الشيخان ولبله الثوب
(وشدة ريح بليل) لعظم
مشقتها فيه دون النهار قال
في المهمات والمتجه الحاق
الصبح بالليل في ذلك
(و) شدة (وحل) بفتح
الحاء على الشهور بليل أو
نهار لتلويت بالمشي فيه
(و) شدة (حرو) شدة
(برد) بليل أو نهار لمشقة
الحركة فيهما (و) شدة
(جوع و) شدة (عطش)
بتعدي زدنه بقولي (بحضرة
طعام) مأكول أو
مشروب لانهما حيثئذ
يذهبان الخشوع والخبر
الصحيحين إذا حضر العشاء
وأقيمت الصلاة فابدؤا
بالعشاء والخبر مسلم لا صلاة
بحضرة طعام وشدة الجوع
أو العطش تفني عن اتوقان
كعكسه المذكور في المذهب
وشرحه وغيرهما التلازمهما
اذ معنى اتوقان الاشتياق
المساوي لشدة ماذ كفي
لا الشوق

اه فقول الشيخ العززي الانتقال الح فيه مسحة لأن الرخصة من أقسام الحكم والانتقال ليس حكماً
بل هي الحكم المنتقل اليه السهل لعذر الخ (قوله بعذر عام أو خاص) العموم والخصوص بالنسبة
للاشخاص لا للزمن فالحكم هو الذي لا يختص بواحد دون آخر كالمطر والخاص بخلافه كالجوع اذ قد
يجوع شخص ويشبع غيره اه عن ذكر لعام أمثلة خمسة وللخاص أحد عشر (قوله من سمع
النداء الخ) لا يدل على خصوص الجماعة لأنه شامل للصلاة فرادى وجماعة ففيه المدعى وزيادة نعم
النداء تحصل عنده الجماعة غالباً وقوله أي كاملة صفة لاسم لا أولها مع اسمها فهو منصوب أو مرفوع وله
هو الخبر (قوله الامن عذر) من تنمة الحديث اه حل (قوله ولبله ثوب) أي ولو كان بلبله بعد منزله
لا شدته على الوجه ولو كان عنده ما يمنع باله كلباد لم ينف به كونه عذراً فيما يظهر لأن المشقة مع ذلك
موجودة ويحتمل خلافه اه شوي (قوله وشدة ريح بليل) أي وإن لم تكن باردة وإن قيد في
التحرير بكومها باردة والريح مؤثرة (قوله والمتجه الحاق الصبح بالليل) لأن المشقة فيه أشد من المغرب
اه حل (قوله لتلويت بالمشي فيه) أي تلويت نحو ما لبوسه كما هو ظاهر لا نحو أسفل الرجل اه
رشيدى على مر لأن كل وحل يلوث أسفل الرجل ولو خفياً فيكون التقييد بالشدة ضائعاً وعبارة
عش قوله لتلويت إشارة لضابط الشدة وهو الذي لا يؤمن معه التلويت سم (قوله وشدة حر)
أي وإن لم يكن وقت الظهر كما شمله إطلاقه تبعاً لاصوله وجرى عليه في التحقيق وتقييده بوقت الظهر في
المجموع والروضة وأصلها جرى على الغالب ولا فرق بين أن يجذلا يمشي فيه أو لا وبه فارق مسألة الإبراد
المتقدمة خلافاً لجمع توهموا اتحادهما والمراد شدة الحر والبرد في غير البلد المقرطة في الحرارة أو البرودة
أما إذا كان ذلك فيها فلا يكون عذراً إلا إذا كان خارجاً عما ألفوه وعندهما في المهاج من العذر
الخاص قال حجاج وصوب عدد الروضة وغيرها لهم من العام ويحجب بان الشدة قد تختص بالمصلي باعتبار
طبعه فيصح عددهما من الخاص أيضاً وعبارة شرح مر ولا تعارض بينهما فالأول محمول على ما إذا
أحس بهما ضعيفاً الخلفة دون قويا والثاني محمول على ما إذا أحس بهما قويا فيحس بهما ضعيفاً
بالأولى (قوله بليل أو نهار) راجع لكل من الحر والبرد اه حل (قوله بحضرة طعام) ويشترط
أن يكون حلالاً ولو كان حراماً حرم عليه تناوله فلا يكون حضوره عذراً ومحملاً إذا كان يترقب حلالاً ولو
لم يترقبه كان كالمضطر اه عش على مر وقوله أو مشروب أطلق على الماء طعماً قاله تعالى ومن لم
يطعمه فانه مني ولانه ربوي أكونه مطعوماً كما ذكره في باب الربا (قوله لانهما حيثئذ يذهبان
الخشوع) هذا التعليل لا يناسب إلا كراهة الصلاة حيثئذ سواء جماعة أو فرادى فالأولى في التعليل أن
يقول كما قال فيما بعد كراهة الصلاة حيثئذ فإذا لم تطلب معه الصلاة فالجماعة أولى ويمكن أن يقال
انه أثبت المدعى بما هو أعم منه وهو ما نفع تأمل كذا أفاده شيخنا قال عش على مر ومما يذهب
الخشوع ما لو تائق نفسه الجماع بحيث يذهب خشوعه لو صلى بدونه اه (قوله فابدؤا بالعشاء) أظهر
في محل الاضمار لتلايم توهم عود الضمير على المذكور وهو الصلاة أفاده شيخنا وقال عش لم يقل به لانه
أوضح في مقام التعميم (قوله وشدة الجوع) جواب عما يقال كلامه مخالف لغيره (قوله المذكور) صفة
للتوقان لا للعكس لأن العكس وهو اعتناء التوقان عن شدة ماذ كفي كور في المذهب كما حققه
شيخنا (قوله لا الشوق) الذي في المختار التسوية بين الشوق والاشتياق قال الشوق والاشتياق نزاع
النفوس إلى الشيء أي ميلها اليه الا ان يقال ان النزاع مقول بالنشكيب فهو اذا عبر عنه بالاشتياق أقوى
منه اذا عبر عنه بالشوق وعليه التسوية بينهما بالنظر لأصل المعنى لا المراد منهما وفي قول على الجلال
وخرج بالاشتياق الشوق وهو الميل إلى الاطعمة الذبذة فليس عذراً اه وعبارة حل قوله

ولنصوص الشافعي وأصحابه نعم ما قرب حضوره في معنى الحاضر ولعله مراد من ذكر فيبداً بالأكل والشرب فياً كل لقما يكسر بها حدة الجوع إلا أن يكون الطعام مما يؤتى عليه مرة واحدة كالسويق واللبن (ومشقة مرض) للاتباع رواه البخاري بأن يشق الخروج معه كمشقة المطر وتقييد المطر والمرض بالمشقة من زيادتي (ومدافعة حدث) من بول أو غائط أو رج فيبدأ بتفريغ نفسه من ذلك لكرهه الصلاة حينئذ كما مر آخر شروط الصلاة فإذا لم تطلب معه الصلاة فالجماعة أولى (وخوف على معصوم) من نفس أو عرض أو حق له أولن يلزمه الذب عنه بخلاف خوف من يطالب بحق هو ظالم في منعه بل عليه الحضور وتوفية الحق وتعبيرى بذلك أولى من قوله وخوف ظالم على نفس

(قوله والاحرم قطع الفرض ان لم يخش الخ) كان الانسب أن يقول تأخير بدل قطع اه أو يقال حرم القطع أى والفرض أنه شرع فيها مع المدافعة المذكورة فغابر

لا الشوق أى خلافاً في المهمات من أن التوقان يحصل وان لم يكن به جوع ولا عطش فان كثيراً من القوا كهو المشرب تتوق النفس اليها عند حضورها بالاجوع ولا عطش فتدبره المؤلف بأنه يبعد مفارقة الجوع والعطش للتوقان لان التوقان الى الشيء الاشتياق اليه لا الشوق فشهوة النفس بدون الجوع والعطش لا تسمى توقاناً وانما اسماء اذا كانت هماً اه (قوله نظر المعنى المذكور) هو اذهب الخشوع الذي تقدم في قوله لانهما يذهبان الخشوع (قوله نعم) استدراك على مفهوم قوله بحضرة طعام أى بخلاف غير الحاضر فلا تكون الشدة عذراً نعم الخ وقيل استدراك على قوله لا يشترط حضوره الخ (قوله ولعله) أى قوله ما قرب حضوره كالحاضر مراد من ذكر أى ابن الرفعة تبعه ابن يونس أى بقوله لا يشترط حضوره وعبارة مر والمأ كول والمشروب حاضر أو قرب حضوره كقوله ابن الرفعة تبعه ابن يونس اه فانظر ما بين العبارتين من التنافي ولعل لابن الرفعة عبارتين أو أن مر عبر عن مراده بالمعنى لان قوله لا يشترط حضوره أى بالفعل بل الشرط حضوره أو قرب حضوره (قوله يكسر بها حدة الجوع) أى ان قنعت نفسه بذلك ولم تتطلع للأكل والا فيشبع الشبع الشرعى اه (قوله مما يؤتى) أى يستوفى ويتناول مرة واحدة وقوله كالسويق هو شعيراً وقح يقلى ثم يطحن ثم يضم اليه نحو سمن أولبن شيخنا (قوله مشقة مرض) أى بحيث يشغله عن الخشوع في الصلاة وان لم يبلغ حداً يسقط القيام في الفرض اه شرح مر (قوله ومدافعة حدث) ومحل كونها عذراً ان لم يمكنه تفريغ نفسه والتطهر قبل فوت الجماعة كما في حجج (قوله فيبدأ بتفريغ نفسه) محل ما ذكر في هذه المذكورات عند اتساع الوقت فان خشى بتخلفه لما ذكر فوات الوقت ولم يخش من كتم حديثه ونحوه ضرراً كما يحثه الاذرعى وغيره وهو متجه صلى وجوب مدافعة ذلك من غير كراهة محافظة على حرمة الوقت اه شرح مر وفي قل على الجلال قوله فيبدأ الخ أى ان اتسع الوقت وان فاتته الجماعة والاحرم قطع الفرض ان لم يخش ضرراً يقيناً وظناً والاوجب قطعه وان خرج الوقت وكذا الحكم لو طرأ في أثناءها اه (قوله وخوف على معصوم) خرج به نفس مرتد وحري وزان محصن وتارك صلاة وأموالهم اه برماوى (قوله أو عرض) كالخوف من يقدفه بزماوى (قوله أو حق له) أى للشخص لذي تطلب منه الجماعة ولا يصح عود الضمير للمعصوم لئلا يتكرر مع قوله أولن يلزمه الذب عنه تأمل (قوله له أولن يلزمه الخ) راجع للحق كما قررره شيخنا وانظر ما المانع من رجوعه للاثانة مع أنه أفيد قال حل وفي كلام شيخنا وان لم يلزمه الذب عنه في الاوجه وهذا لا يناسب كلامه في باب الصيال من وجوب الدفع عن مال الغير حيث لا مشقة في دفع الصائل عليه وفاقاً للغزالي اه حل ويمكن أن يراد بالذي لا يلزمه الذب عنه الذي يحصل له مشقة في دفع الصائل عليه أو يكون المصول عليه غير محقون الدم كزان محصن وحري وعلى هذا فقوله لمن يلزمه الذب عنه قيد معتبر فظهر أن كلام مر فيه نظر لان الذي لا يلزمه الذب عنه لا يكون مرخصاً في ترك الجماعة كما قررره شيخنا العلامة العشماوى قال بعضهم مراد مر بمن يلزمه الذب عنه نحو ولده وزوجته والإمانة التي تحت يده اه (قوله بخلاف خوفه من يطالبه الخ) لعل هذا محترز قيد مقدر تقديره وخوف ظالم كما تصرح به عبارة الاصل التي ذكرها الشارح أى خوف من ظالم ويمكن أن يكون مفهوم قوله له من قوله حق له وهو أظهر لان هذا حق عليه (قوله أولى من قوله وخوف ظالم) أى من ظالم لان الظالم ليس بقيد اذا خوف على نحو الخبر في التنوير عذراً أيضاً كما قاله مر مالم يقصده استقاط الجماعة

ما بعده فلا تنافي اه (قوله رجه الله أولن يلزمه الذب عنه) أى يلزم مر بد الجماعة الذب عنه أى عن

ذات الشخص وان لم يلزمه الذب عن الحق لكونه قصاصاً وخشى ضرراً من الدفع عنه فهو معذور بالدفع وان كان غير واجب اه

أو مال (و) خوف (من) ملازمة أو حبس (غريم له وبه) (٣٠١) أي بالخائف (اعسار يعسر) عليه (اثباته)

بخلاف المومنين بما عليه والمعسر القادر على الاثبات بينة أو حلف والغريم يطلق لغة على المدين والدائن وهو المراد هنا وقبول يعسر اثباته من زيادتي وصرح به في البسيط (و) خوف من (عقوبة) كقود وحده قذف وتعزير الله تعالى أو لآدمي (برجو) الخائف (العفو) عنها (بغيبته) مدة رجائه العفو بخلاف ما لا يقبل العفو كدسرة وشرب وزنا اذا بلغت الامام أو كان لا يرجو العفو واستشكل الامام جواز الغيبة لمن عليه قود فان موجبته كبيرة والتخفيف ينافيه وأجاب بان العفو مندوب اليه والغيبة طريقته قال الاذرعى والاشكال أقوى (و) خوف من (تخلف عن رفقة) ترحل لمشقة التخلف عنهم (وفقد لباس لائق) به وان وجد ساتر العورة لان عليه مشقة في خروجه كذلك اما اذا وجد لائقه ولو ساترا للعورة فقط فليس بعذر وتعبيري بذلك أولى من قوله وعري لايهامه أنه لا يعذر من وجد ساتر العورة مطلقا مع انه يعذر ان لم يعتقد ذلك

والا فلا يكون عذرا نعم ان خاف تلفه سقطت عنه حينئذ اللهم عن اضاعته المال مـ وكذا في كل ما له يرجح كرهه بقصد الاسقاط فيأثم بعدم حضوره الجمعة لوجوبه عليه حينئذ ولو مع رجح منتهن لكن ينسب له السعي في ازالته عند تمكنه منها وتسقط الجمعة عن أهل محل عملهم عذر كطراهـ واعلم ان النفس والمال ليسا بقيد وبهذا علم أنه كان عليه أن يقول أعم (قوله غريم) مأخوذ من الغرام أي الدوام قال تعالى ان عذابها كان غراما شورى أي دائما (قوله القادر على الاثبات بينة) أي ن عرف له مال وقوله أو حلف أي فيما اذا لم يعرف له مال فانه لا يكلف البينة حينئذ نعم لو كان لا يقدر على ذلك لا يعرض يأخذها الخاكم منه فهو كالعاجز عن الاثبات اهـ برماوى (قوله وعقوبة الخ) معطوف على غريم كما اشار اليه الشارح ولا يصح عطفه على معصوم لانه لا يصح تسليط على عايله اهـ شورى وحاصل المسئلة كما يعلم من كلامه ان العقوبة ان كانت تعزير اجازت الغيبة مطلقا وان كانت حدا فان كانت لآدمي فكذلك أولته فان بلغت الامام امتنعت والاجازت كما أفاده الشيبيرى (قوله كقود) فلو كان القصاص لصبي فان قرب بلوغه كانت الغيبة عذرا اذ ارجا العفو وان بعد بلوغه فلا تكون عذرا لان العفو انما يكون بعد بلوغه فيؤدى الى ترك الجماعة سنين كافي مـ وزى (قوله يرجو العفو) ولو على بعد ولو ببدل مال وهـ جملة حالية من الخائف المفهوم من خوف أو من فاعله المقدر أى خوف شخص وقوله مدة رجائه أى مدة يسكن فيها غضب المستحق وان طالت حل وهو ظرف للغيبة أو لخص (قوله اذا بلغت الامام) أى ثبتت عنده (قوله مندوب اليه) أى مدعوا اليه من الشارع أى طلبه الشارع (قوله والاشكال أقوى) أى من الجواب لان القود حق آدمي والخروج واجب منه فورا بالتوبة وهى متوقفة على تسليم نفسه لولى القتل أى فقيه ترك واجب وهو التوبة لتحصيل مندوب وهو العفو اللهم الآن يقال سهل هذا ندب العفو الذى طريقته الغيبة ونظيره هذا ما قالوا فى الفصب من جواز تأخير رد المغصوب للاشهاد اهـ حجج فى شرح الارشاد مع ايضاح (قوله لمشقة التخلف) أى باستيخاشه وان أمن على نفسه وماله شورى ولو كان السفر للتنزه كما عتمده حـ فـ خـ لا لزي (قوله لائق به) أى بان اعتاده بحيث لا تختل مروأته به فيما يظهر ويظهر أيضا ان العجز عن مركوب لمن لا يلبق به المشى كالعجز عن لباس لائق به شورى (قوله وأكل ذى ربح كربه) أى حيث لم يجد أدما غيره والا فلا يكون عذرا أى ولم يقصد با كاه اسقاط الجمعة والجماعة والاحرم عليه فى الجمعة ووجب عليه الحضور اهـ عن قال ع ش على مـ ومن الربح السكرية ربح الدخان المشهور الآن (قوله تعسر ازالته) أى بغسل أو معالجة بخلاف ما اذا سهلت من غير مشقة فلا يكون عذرا ولا يكره للمعذور دخول المسجد ولو مع الربح بخلاف غيره فانه يكره فى حقه ذلك خلافا لمن صرح بحرمته هذا ولا وجه كما يقتضيه اطلاقهم عدم الفرق بين المعذور وغيره لوجود المعنى وهو التأذى والفرق فى ثبوت السكرانة بين كون المسجد خاليا ولا ويكره أو كاه خارج المسجد اهـ شرح مـ (قوله كبصل) أى فى مخفف من الاقل دلالة الثانى عليه (قوله ونوم نى) ومثله مطبوخ نى له ربح يؤذى وان كان خلاف الغالب اهـ حجج عن قال فى المختار ناء الطعام نى نيا من باب باع فهو نى اذا لم ينضج اهـ فهو اسم جامد أو صفة مشبهة مثل جلف (قوله من أكل بصلاح) وأ كاه مكروه فى حقه صلى الله عليه وسلم على المعتد وكذا فى حقنا ولو فى غير المسجد اهـ برماوى وورد أن النبي صلى الله عليه وسلم أ كاه مطبوخا كفى المواهب وقل (قوله أو ثوما) بضم المثناة وبالواو اهـ مناوى وقوله أو كرا ثا بضم الكاف وفتحها قاموس (قوله فلا يقرب) هو بضم الراء من قرب يقرب بضمها فيهـ قال الاسنوى مقتضى الحديث

(وأكل ذى ربح كربه) بقيد زده بقولى (تعسر ازالته) كبصل ونوم نى خبر الشيخين من أكل بصلاحا أو ثوما أو كرا ثا فلا يقرب

التحريم وبه قال ابن المنذر اه ا ط ف ويرد عليه قوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام (قوله فان الملائكة تتأذى) فديقتضى ان المراد بهم غير المكاتبين لانهم مالا يفرقانه بقى أن الملائكة موجودون في غير المسجد أيضا فوجه التقييد بالمسجد وقد يجاب بان المنع من غير المسجد تضيق لايحتمل وما من محل الا توجد الملائكة فيه وأيضا يمكن الملائكة البعد عنه في غير المسجد بخلاف المسجد فانهم يحبون ملازمته فتأمل أو اشرف ملائكة المسجد على غيرهم ع ش على م ر نعم موضع الجماعة خارج المسجد ينبغي أن حكمه حكم المسجد (فائدة) قال بعض الثقات ان من أكل الفجل ثم قال بعده خمس عشرة مرة اللهم صل على النبي الطاهر في نفس واحد لم يظهر منه ريح ولا يتجشأ منه قال شيخنا ح ف وقد جرب وعبرة الشيخ عبد البر من قال قبل أكله الخ فراجع وينبغي أن يجمع بينهما أو قال بعض الأطباء لو علم أكل رؤس الفجل ما بهما من الضر لم يعرض على رأس فجلة من أكل عروقه مبيتا باطرافها لاي يتجشأ منها كما نقله قل على الجلال (قوله مأرره) أى أظنه والضمير المستتر فيه الجابر والبارز فيه والمستتر في معنى لاني صلى الله عليه وسلم وقوله لانيته أى المذكور من البصل والثوم والسكرات والاضافة على معنى من (قوله وبخلاف المطبوع لزوال ريحه) فان بقي له ريح يؤذى وان قل كان عنذا ومثل ذلك من ثيابه أو بدنه ريح كريه كارباب الحرف الخبيثة كصايب ومن به صنان مستحكم أو بخرا أو جراحة منتنة ومجذوم وأبرص فقد نقل القاضي عياض عن العلماء منع الاجنم والابرص من المسجد ومن اختلاطهم ما بالناس حل (قوله أو كان نحو قريب) ولو غير محترم كزان محصن وقاطع طريق ع ش على م ر (قوله لتألم نحو قريبه) أحسن من هذا قول غيرهم لما في ذلك من شغل القلب بالسالب والخشوع اه عميرة وقوله نحو قريبه أى الذى هو المحتضر كما قل عن بعضهم ويصح أن يكون راجعا للقريب الغير المحتضر وهذا هو الذى صمم عليه بعضهم لان المتصف بالضرر وعدمه اما هو هو لا المحتضر فانه لا يعلم انه يتضرر أم لا عن لعدم تميزه في تلك الحالة وقدي منع بأنه مادامت الروح باقية كان له شعور وان لم يكن من النطق بما يريد اه ع ش على م ر (قوله أو كان ولم يكن محتضرا الخ) هذا محترز ترديد في قوله محتضرا أو يأنس به (قوله زيادة على الاعتذار المذكورة) كالمفرط وليالى زفاف بالنسبة للغرب والعشاء اه زى

فصل في صفات الأئمة

بالهمز وتركه جمع صفة والمراد بهم ا هنا الصفة المنوبة لتشمل الشرط فالمراد بالصفات المعبرة في الأئمة على جهة الاشتراط أو جهة الاستيناب وقد بدأ بالاول في قوله لا يصح الخ وكذا الثاني بقوله وعدل أولى من فاسق الى آخر الفصل فان قلت هو لم يبدأ بالصفات التى بمعنى الشرط بل بدأ بمن لا يصح الاقتداء خلفه ولم يذكر الصفات المشترطة فأتى من كورة بالالزام وبالفهوم فسكانه قال شرط الامام أن تكون صلاته صحيحة في اعتقاد المأموم وأن يكون غيره مقته وأن لا تلزمه عادة وأن لا يكون أميا اذا كان المأموم قارئاً أن لا يكون أنقص من المأموم ولو احتمالا كما قررره شيخنا فهذه شروط خمسة لصحة الاقتداء نضم للسبعة الآتية في الفصل الآتى فيكون مجموع الشروط ثنى عشر شرط السكنى ما ذكرهنا مطلوب في الامام وما سيبأتى مطلوب في المأموم اه وقدي عيين أن يكون الانسان اماما ولا يجوز أن يكون مأموما كالأصم الاعمى الذى لا يمكنه العلم بانتقالات غيره فانه يصح أن يكون أميا كما في ع ش على م ر وبرماوى (قوله بمن يعتقد بطلان صلاته) كان عليه البراز لجر يامها على غير من هى له مع وجود للبس كما قررره شيخنا قال حل وأراد بالاعتقاد الظن الغالب بدليل تمثيله بالجهنميين لا ما صطلح عليه الأصوليون من أنه الحكم الجازم القابل للتغير اه وقال ع ش الاولى أن يقول

مسجدنا وفي رواية المساجد فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم زاد البخارى قال جابر ما اراه يعنى لانيته بخلاف ما اذا لم تعسر وبخلاف المطبوع لزوال ريحه (وحضور مريض) ولو غير نحو قريب (بلا متعهده) لتضرره بغيبته عنه (أو) بمتعهده (وكان) المريض (نحو قريب) كزوج ورفيق وصهر وصديق (محتضرا) أى حضره الموت لتألم نحو قريبه بغيبته عنه (أو) لم يكن محتضرا لسكن (يأنس به) أى بالحاضر لما صر في الاولى بخلاف مريض له متعهده ولم يكن نحو قريب أو كان ولم يكن محتضرا ولا يأنس بالحاضر ولو كان المتعهده مشغولا بشراء الادوية مثلا عن الخدمة فكالمولم يكن له متعهده وقد ذكرت في شرح الروض زيادة على الاعتذار المذكورة مع فوائده ومخبره زياتى وكذا التقييد بقريب في الايناس

فصل في صفات الأئمة (لا يصح اقتداؤه بمن يعتقد بطلان صلاته)

أراد بالاعتقاد ما يشمل العلم والظن الغالب اه (قوله كشافه بحنفى الخ) فان قيل فكيف صح
اقتداء الشافعى المتم بالحنفى القاصر في محمل لا يجوز للشافعى التصرف فيه وذلك فيما لو كان مسافرا من أى
الشافعى والحنفى ونو بالقامة أو بعة أيام بموضع يصلح للإقامة وقصر الحنفى مع أن الشافعى يرى بطلان
صلاة الحنفى أيضا أجيب بأن الشافعى يجوز القصر في الجملة أى بخلاف الحدث فانه لا يجوز الصلاة
معه أصلا ويرد على هذا فاقد الطهورين اه حل ويجب أن هذه حالة ضرورة (قوله لان
افتصد) صور المسئلة صاحب الخواطر السريعة بما اذا نسي الامام كونه مفتصد التكون نيته
جازمة في اعتقاده بخلاف ما اذا علمه لانه متسلا عب عندنا أيضا لعلمنا بعدم جزمه بالنية اه مر
قال سم اعتمد هذا التصوير شيخنا مر وطب اه ع ش وقوله بما اذا نسي الامام كونه
مفتصدا أى وعلم المأموم نسيانه و يصور أيضا بما اذا نسي المأموم كون الامام مفتصدا وان علم الامام
وان تبين الحال للمأموم بعد السلام لان تبين حدث الامام بعد الصلاة لا يؤثر فلا إعادة انتهى شيخنا
ح ف والحاصل أنه حيث علم المأموم الحدث لا يصح اقتداءه علم الامام حال نفسه أو جهله وحيث علم
المأموم الفصد فان علمه الامام أيضا لم يصح والابن كان الامام جاهلا بالفصد أى وعلم المأموم بجهله صح
وحيث جهله المأموم صح مطلقا سواء علمه الامام أو لا فتأمل سم فعلم منه أنه يصح في ثلاث صور
و يبطل في صورة واحدة لانهما امانا يكونا عاينين بالفصد أو جاهلين به أو المأموم عالم والامام جاهل به
أو بالعكس فتبطل في الاولى فقط وقوله لم يصح أى على المعتد عند شيخنا مر وان جرى حجج على
الصحة وان علمه الامام اه شورى (قوله على تركه واجبا) أى يقينا فلو شك شافعى في اتيان
الخالف بالواجبات عند المأموم لم يؤثر في صحة الاقتداء به تحسينا للظن به في توقي الخلاف اه شرح
مر قال ع ش قوله لم يؤثر بقى أن يقال سلمنا انه أتى به لكن على اعتقاد سنية ومن اعتقد فرض
معين نفلا كان ضارا كما تقدم وأشار الشيخ في شرح ل ر ض الى دفع بقوله ولا يضر عدم اعتقاد
الوجوب الخ وحاصله أن اعتقاد عدم الوجوب انما يؤثر اذا لم يكن مذهبا للعتقاد والابن كان مذهبا له
لم يؤثر بكتفى منه بمجرد الاتيان به اه ع ش على مر (قوله فقط) اعماقيد بقوله فقط لانه اذا
لم يعتقد طهارة اناؤه فقط بل اعتقد طهارة اناؤه غيره أيضا كامام العشاء لم تتأت اعادتها وتغير الحكم
أو اعتقد طهارة الاواني الا اناء مصلى الصبح مثلاً أعادها فقط فالشارح انما أتى فقط ليتأتى ما ذكره
من الاحكام من الاعادة وغيرها وهذا ظاهر جلى وبه يدفع اعتراض شيخنا زى شورى ملخصا (قوله
صح) أى مع الكراهة المفقوة لفضيلة الجماعة كذا قرره حجج اه شورى (قوله ما لم يتعين) أى
بحسب زعم المقتدين بصلاتهم خلف غيرهم وضابط التعيين أن يكون الطاهر أقل عددا من المجتهدين
كما قرره شيخنا (قوله فلو اشتبه خمسة الخ) وصورة المسئلة أن يقع ذلك لجهل أو نسيان بأن نسي كل
منهم أنه أفتدى بثلاثة ثم يأتيهم بالربع أما اذا علم انه أفتدى بثلاثة فلا يجوز له الاقتداء بالربع لتعيين اناؤه
للتجاسة اه ع ش (قوله من آنية) بيان للخمسة وهو جمع اناؤه آنية بهمزتين الثانية ساكنة
فقلبت ألفا لوقوعها بعد همزة مفتوحة قال ابن مالك

ومدا ابدل ثانى الهمزين من * كلمة البيت *

وقال في اسم مذكر رباعى بمدا * ثالث أفعالة عنهم - م طرد

كرداء وأردية وكساء وأكسية ووعاء وأوعية (قوله فتوضأ به) أى أو اغتسل به أو غسل به ثوبه أو بدنه
اه زى أى ولم يظن من أحوال الاواني الاربعة الباقية شيئا أى لا طهارة ولا نجاسة فشرح مر حل

(قوله رجه الله الا ان افتصد)
أى لا يمتثل بالحنفى ان
افتصد لمن يعتقب المأموم
بطلان صلاته
(قوله فلو شك شافعى في
اتيان الخالف الخ) مثله
الموافق اه سم (قوله تحسينا
للظن به في توقي الخلاف)
أى والمحافظة على السكال
عنده ثم قد يعترض بأنه قد

لا يكون المتر وك عنده من السكال ولا مما يطلب الخروج من الخلاف فيه عنده فلا يكون الظاهر الاتيان بجميع الواجبات اه سم

(قوله وأم) أي كل في صلاة وبقى ما وصل إلى بهم واحد اماما في الصلوات الخمس والذي يظهر الصحة ولا إعادة على واحد منهم لأن كل واحد منهم جازم بطهارة انائه الذي توضح أمسه ولم تنحصر النجاسة في واحد اه ع ش على م ر (قوله أعاد ما اتم فيه آخر) أي أعاد كل الصلاة التي اقتدى فيها آخر أي كان مأموما فيها فاسم مفسر بالصلاة كما قررره شيخنا ومحل وجوب الاعادة اذا لم تزد الا وفي على الاشخاص وأما اذا زادت بأن كانت ستة مثلافه يصلى كل بالآخر ولا إعادة لاحتمال ان السادس هو النجس كما قررره شيخنا قال حجج ويؤخذ من وجوب الاعادة أنه يحرم عليهم الصلاة خلف امام العشاء وعلى امامها الصلاة خلف امام المغرب لأنه تلبس بعبادة فاسدة اه (قوله فيعيد المغرب) وانما لم يجعل هذا كالصلاة لاربع جهات لأنه لم يتعين فيها الخطأ بخلافه هنا فإنه قد انحصر النجس بالظن اه ح ف (قوله لتعين اناءى اماميهما للنجاسة) أي العشاء والمغرب أي انتفاء احتمال عدمها بزعمهم أي باعتبار اقتدائهم بمن عداهم وانما عولوا على التعيين بالزعم هنا مع كون الامر منوطا بظن المبطل المعين ولم يوجد بخلاف المبهم بدليل صحة الصلاة بالاجتهاد الى جهات متعددة ولا مبالاة بوقوع مبطل غير معين لانهم نظروا الى أن الاصل في فعل المكاف صونه عن الابطال ما أمكن فاضطروا لاجل ذلك الى اعتبار فعله وفعله يستلزم الاعتراف ببطان صلاة الاخير فكان مؤاخذا بذلك اه ح ل وليس المراد بالتعيين التحقق بل المراد عدم بقاء احتمال الطهارة شرح م ر لاننا لما حكمنا بصحة الاقتداء بمن قبلهما تعيننا للنجاسة لتيقن النجاسة اه سم ويؤخذ من قول الشارح لتعين الخ أن المؤمنين خلف امام المغرب وخلف امام العشاء تجب عليهم الاعادة وهو خلاف كلامه المتقدم من أن المقتدين خلف امام المغرب لا تجب عليهم الاعادة العشاء الا ان يراد بقوله في حق المؤمنين فيهما جميع المأمومين بالنسبة للعشاء ويراد بهم امام العشاء فقط بالنسبة للمغرب فقوله في حق المؤمنين المراد بالمؤمنين امام المغرب امام العشاء فقط ليصح كلامه فتكون الجنسية فافهم فان عبارة الشارح بحجة كذا قررره شيخنا (قوله ولا بمقتد) أي سواء علم حاله أو جهله حتى لو ظنه غير مأمووم فتبين بعد الصلاة انه كان مأمووما لزمته الاعادة كما سيأتي عند قول المتن ولو بان امامه كافرا الخ والمراد به المتلبس بالقدوة وخرج به ما لو انقطعت القدوة كان سلم الامام فقام مسبوقا فاقضى به آخر أو مسبوقون فاقضى بعضهم ببعض فتصح في غير الجمعة على الاصح لكن مع الكراهة اه شرح م ر (قوله ولو شك) أي بأن تردد في كونه اماما أو مأموما فان ظنه أحدهما بالاجتهاد عمل بالاجتهاد واعترض بأن شرط الاجتهاد ان يكون للعلامة فيه مجال ولا مجال لها هنا لان مدار المأمومية على الشبهة لا غير وهي لا يطالع عليها وأجيب بأن القرائن مدخلة في النية بدليل ما قالوه من صحة الوكيل المشروط فيه الاشهاد بالكناية عند توفر القرائن اه ح ل وان اعتقد كل من اثنين أنه امام صحته صلاحهما لعدم مقتضى بطلانها وأنه مأمووم فلا وكذا لو شك في أنه امام أو مأمووم كافي المجموع لشكه في أنه تابع أو متبوع فلا وشك أحدهما وظن الآخر صحته للظن أنه امام دون الآخر وهذا من المواضع التي فرق الاصحاب فيها بين لظن والشك اه شرح م ر (قوله يلحقه سهوه) أي يلحق المأموم سهوه غيره وهو الاما. وقوله ومن شأن الامام الاستقلال في مقابلة قوله تابع وقوله وحل سهوه غيره في مقابلة قوله يلحقه الخ وقوله فلا يجتمعان أي التبعية والاستقلال أو الحقوق والحل وانما قال ومن شأن الخ لادخال الخليفة بالنسبة للشق الاول لأنه يراعى نظم صلاة الامام فهو غير مستقل ولا دخل له بالحدث بالنسبة للشق الثاني لأنه لا يحمل سهوه غيره كما فاده شيخنا (قوله ولا بمن تلزمه اعادة) محله اذا علم المأموم بحاله حال الاقتداء أو قبله ثم نسي فان لم يعلم مطلقا والابعد الصلاة فلا إعادة لان هذا الامام محدث وتبين حدث الامام بعد الصلاة لا يوجب الاعادة اه ع ش أي فيكون الاقتداء صحيحا وقوله ولا بمن تلزمه

وأما) بالباقيين (في صلاة) من الخمس (أعاد ما اتم فيه آخر) فلو ابتدأ بالصبح أعادوا العشاء الا امامها فيعيد المغرب لتعيين اناءى اماميهما للنجاسة في حق المؤمنين فمهما (ولا) يصح اقتداءه (بمقتد) ولو شك لانه تابع غيره يلحقه سهوه ومن شأن الامام الاستقلال وحل سهوه غيره فلا يجتمعان (ولا بمن تلزمه اعادة)

(قوله رحمه الله ولا بمن تلزمه اعادة) أي ان صلاته صحت الا أنها لم تكن عن القضاء فلا يقال هذا مكرر مع قوله فيما يأتي اذا بان ذا نجاسة ظاهرة لم تصح ولا يقال ان مقتضى ما هنا ان من بان ذا حديث أو نجاسة خفية يلزم المقتدى به الاعادة لان الامام تلزمه الاعادة

كتيمم لبرد لعدم الاعتداد بصلاته (وصح) الاقتداء (بغيره كاستحاضة غير متجبرة) ومتيمم لا تلزمه إعادة وماسح خف ومضطجع ومستلق ولوموميا وصبي ولوعبد أو سلس ومستحجر أما المتجبرة (٣٥) فلا يصح اقتداء غيرهابها ولومتجبرة بناء

على وجوب الاعادة عليها وتعبيري بما ذكر أعلاه مما ذكره (ولا) يصح (اقتداء غيبرائي) من ذكر وخشي (بغير ذكر) من اثني وخشي وان جهل حاله ما خبر ابن ماجه لا تؤمن امرأة رجلا وقيس بها الخنثى احتياطا والخنثى المقتدى بآثي يجوز كونه ذكرًا وبخنثي يجوز كونه ذكرًا والامام آثي فعلم ما صرح به الاصل أنه لو اقتدى بخنثي فبان ذكرًا لم تسقط الاعادة ومثلها لو بان خنثى لعدم صحة اقتدائه

(قوله رحمه الله ما صرح به الاصل أنه لو اقتدى بخنثي الخ) ظانا خنوثته هذا هو المناسب لقول الشارح للتردد في حاله وهو الذي صرح به مر في حل عبارة الاصل ثم قال في آخر السوادة والواجب أن التردد في النية لا فرق فيه بين أن يكون في الابتداء أو الدوام لكن في الابتداء يضر مطلقا وفي الائتاء ان طال الزمن أو مضى ركن على ذلك ضرر والا فلا اه شرح مر في فهم منها أن ظن الخنثوة أو التردد فيها مضر مطلقا ابتداء

اعادة أي ولو بمثله كما في حل (قوله لعدم الاعتداد بصلاته) أي في اسقاط الفرض والافهي تسقط الطلب الآن اه ع ش (قوله بغيره) أي غير من تلزمه الاعادة شورى (قوله ولوموميا) قيده بعضهم بالاماء الظاهر أمان يشير باجفانه أو رأسه إشارة خفية أو يجري الاركان على قلبه ليجز فلا تصح القدوة به لان المأموم لا يشعر باتقائه كذا قاله زى وأخذ منه انه اذا كان يعلم باتقائه لكونه من أهل الكشف صح اقتداؤه به وهو كذلك اه ع ش على مر قال ومحل كون الخوارق لا يعتد بها قيل وقوعها أمابعد وقوعها فيعتد بها في حق من قامت به فن ذهب من محل بعيد الى عرفة وقت الوقوف فأدى أعمال الحج ثم حجه وسقط الفرض عنه اه بحر وفه (قوله وصبي) لکن البالغ أولى وان كان الصبي أقرأ أو أفقه لان صلاة البالغ واجبة عليه فهو أحرص على الشروط ولا خلاف في الاقتداء بالصبي كما ذكره البرماوى والمراد بقوله وصبي أي يقتدى به الكامل الحر (قوله وسلس) أي يقتدى به السليم ومستحجر أي يقتدى به المستنجى بالماء وكذا المستور بالعارى والصحيح بمن به جرح سائل والظاهر بمن على ثوبه نجاسة معفو عنها وقوله بناء على وجوب الاعادة عليها أي اعادة الصلاة والمعتمد أنها لا تجب الاعادة كما تقدم عن مر (قوله ولا يصح اقتداء غير آثي بغير ذكر) حاصل الصور تسع خمسة صحيحة وهى الرجل بالرجل والمرأة بالرجل والمرأة بالمرأة والخنثى بالخنثى والرجل بالرجل والمرأة بالمرأة والخنثى بالخنثى والخنثى بالخنثى وبما بينه أن قوله غير آثي شامل للذكر والخنثى وقوله بغير ذكر شامل للذكر والخنثى والحاصل من ضرب اثنين في اثنين أربعة ومفهوم قوله غير آثي أن آثي غير آثي بصح اقتداؤها بمثلها وبالذكر والخنثى ومفهوم قوله بغير ذكر صحة اقتداء الذكر والخنثى بالذكر فالجمله خمسة وضابط الصحيح أن يكون الامام مساويا للمأموم يقيناً وأز يدمنه وضابط الباطل أن يكون الامام ناقص من المأموم ولو احتمالا قال حل وبصح الاقتداء بالملك لانه ليس آثي وان كان لا يوصف بالذكورة ولا بالانوثة أي وان لم يعلم أنه تطهر باحد الطهورين اكتفاء بالطهارة الاصلية خلافا لبعضهم ح ف وبالجنى ان تحققت ذكوره وان لم يكن على صورة الآدمي خلافا لما نقل عن القمولى أنه لا بد أن يكون على صورة الآدمي اه قال شيخنا ح ف وانما اشترط تحقق الذكورة في الجنى دون الملك لاشتمال حقيقة الجنى على الذكورة والانوثة بخلاف الملك فافهم (قوله وقيس بها الخنثى) الظاهر أنها غير مقيدة بل داخله في الحديث لان المراد لا تؤمن امرأة ولو احتمالا رجلا ولو احتمالا فالحديث يشمل الصور الأربع الباطلة بدليل قول الشارح والخنثى المقتدى بآثي الخ فان مراده ادخال الصورتين في الحديث اه شيخنا وأجيب بأن الخنثى لم يكن موجودا في زمنه عليه الصلاة والسلام فلا يكون داخله في كلامه ومن ثم كانت أحكامه ثابتة بالقياس الآن يقال أخبر بحكمه قبل وجوده اعلمه بأنه سيوجد تأمل (قوله فعلم ما صرح به الاصل) أي علم من قوله بغير ذكر مع قوله وان جهل حاله والأول علم من قوله بغير ذكر لأن مراده بغير ذكر بحسب الظاهر (قوله لو اقتدى بخنثي) أي وظن ذكوره عند الاقتداء حتى تصح الصلاة خلفه ولا ثم طرأ التردد في خنوثته في الائتاء كما يدل عليه قوله للتردد الخ وقوله فبان ذكرًا أي اتضح بالذكورة وقوله وأنه لو بان امامه آثي الخ وهذا تفرع على الغاية بالنسبة لقوله من آثي وقوله ومثلها ما لو بان خنثى أي وظن ذكوره عند الاقتداء أيضا وهذا تفرع على قوله وخنثى ولم يقل وأنه لو بان امامه خنثى كسابقه أو يضمنه لما قبله بأن يقول وأنه لو بان

(٣٩ - (بحري) - اول) ودواما على مقاله فلا وجه لتقصير كلام شارحنا على صورة دون صورة (قوله حتى تصح الصلاة خلفه أولا) هذا التقرير باطل من أصله لانه ان زال التردد حالا لم تبطل صلاته على مقاله بهم وان لم يزل حالا بطلت

امامه أنثى أو خنثى لعدم دخوله في كلام الأصل قررره شيخنا (قوله للتردد في حاله) يؤخذ منه أنه لو اقتدى بخنثى وعنده أنه ذكر ثم بعد الصلاة بان أنه خنثى ثم اتضح بالذكورة لا إعادة عليه إذا تردد حين القدوة كما في البرماوى قال العلامة سم حاصل هذه المسئلة أنه ان علمه خنثى عند الاقتداء لم تنعقد صلاته وان علم خنوثته في أثناء الصلاة فان تبين في الحال أنه ذكر استمرت الصحة لانه لم يتردد عند النية وقد بان ذلك كورة في الحال وان مضى قبل التبين ركن أو طال الفصل بطلت وان علمه بعد الصلاة فان لم تبين ذكوره وجب القضاء وان تبين ولو بعد طول الفصل تبينت صحة الصلاة ولا قضاء وهذا الحاصل عرضته على شيخنا ط ب فجزم به اه ع ش ا ط فبحي وقررره شيخنا ح ف غير انه اعتمد فيما اذا بان الامام خنثى في أثناء الصلاة أنها تبطل وان ظهر عقبه أنه متضح بالذكورة لمضى جزء من الصلاة مع الشك اه (قوله وأنه لو بان امامه أنثى) أى وظن ذكوره حتى أصبح الصلاة خلفه أو لا وقوله وجبت الاعادة أى لان حاله لا يخفى فالمقتدى به مقصر بترك البحث وبه فارق من يحرم قبل الوقت جاهلا فانها تنقلب له نفلا مطلقا أو أيضا فالمبطل ثم انما إذا في الفرض لا النقل المطلق فوقع له كذلك لعذره بخلاف المبطل هنا فانه مناف للنفل أيضا فلم يمكن معه تصحيحها حتى تقع نفلا مطلقا اه شورى (قوله ويصح اقتداء أنثى الخ) مفهوم المتن (قوله ولا اقتداء قارئ) أى مطلقا وان ذهب الاسنوى الى الصحة قبل اتيانه بالحرف المجوز عنه ويفارقه عند الايمان به وأيد الاول بعض مشايخا بان الامية خلل ذاتي فاشبهت الانوثة اه شورى (قوله بأى) نسبة للام كأنه على حاله التى ولدته عليها أمه وهو لغة اسم لمن لا يكتب ولا يقرأ ثم استعمل مجازا فيما ذكره أيضا وحقيقة عرفية اه زى (قوله علم القارئ حاله أولا) شامل لما اذا تردد في كونه أميا أولا فلا يصح الاقتداء حينئذ وقد صرح غير واحد بصحة الاقتداء لان الظاهر من حال المصلى أن يحسن القراءة فان أسرف في جهرية تابعه المأموم ووجب عليه البحث عن حاله بعد السلام فان تبين أنه غير قارئ أعاد وان تبين أنه قارئ ولو بقوله نسبت الجهر أو أسررت لكونه جائزا وصدق المأموم لم يعد وان لم يتبين حاله لم يعد أيضا وفي كلام بعضهم أنه يعيد لانه لو كان قارئ الجهر اه حل (قوله بصدد تحمل القراءة) أى عرضة له (قوله فعلم ما صرح به الاصل) أى من قوله علم القارئ حاله أولا (قوله بحرف من الفاتحة) خرج التشهد فيصح اقتداء القارئ فيه بالامى وان لم يحسنه من أصله والفرق يفهم من تعليل الشارح بقوله لان الامام بصدد الخ اه شورى بالمعنى وعبارة شرح مر وبحث الاذرعى صحة اقتداء من يحسن نحو التكبير أو التشهد أو السلام بالعربية عن لا يحسنها بها ووجهه أن هذه لا تدخل لتحمل الامام فيها فلم ينظر لجزء عنها اه لكن في حاشية البرماوى أن هذا غير مستقيم لما تقدم أن الاخلال ببعض الشدات في التشهد محل أيضا أى فلا تصح صلاته حينئذ ولا امامته اه وفي قول على الجلال قوله بحرف من الفاتحة بخلاف غيرها كالشهادتين والسلام وتسكيرة الاحرام على المعتمد عند شيخنا وقضية ذلك أن المحل بشئ من هذه لا يسمى أميا في اصطلاح الفقهاء وعليه فلا تبطل صلاته ولا امامته وهو غير مستقيم لما سياتى أن شرط الخطيب صحة امامته بالقوم في الجمعة عند شيخنا مر وتقدم أن الاخلال ببعض الشدات في التشهد محل أيضا فراجع اه فان كان المراد من حيث التسمية بالامى فهو ممكن والذي يظهر أن الاخلال بالتكبير من الامام يقتضى عدم صحة الاقتداء به مطلقا أى سرية كانت الصلاة أو جهرية لان شأن الامام الجهر به فشا أنه أن لا يخفى فان تبين للمقتدى ذلك قبل الاقتداء لم يصح أو بعده وبعد الصلاة استأنف وكذلك في أثناءها ولا تنفعه نية المفارقة وأما الاخلال في التشهد فلا يضر في صحة الاقتداء حيث لم يعلمه قبل الاقتداء لانه سرى شأنه أن يخفى وان علمه بعد الصلاة لم تلزمه الاعادة أو في

به ظاهر التردد في حاله وأنه لو بان امامه أنثى وجبت الاعادة ومثلها ما لو بان خنثى ويصح اقتداء الانثى بانثى وخنثى كما يصح اقتداء الذكور وغسيرة بذكر (ولا) اقتداء (قارئ) بأى) أمكنه التعلم أو لا علم القارئ حاله أولا لان الامام بصدد تحمل القراءة عن المسبوق فاذا لم يحسنها لم يصلح لتحمل فعل ما صرح به الاصل أنه لو بان امامه أميا وجبت الاعادة والامى من (يخل بحرف) الصلاة فلا معنى لقوله لم تسقط لانه يجب عليه الاستئناف لا الاعادة واذا لم يطل له تردد أصلا وتبين له بعد الصلاة أنه ذكر فلا إعادة ولم تأت قوله للتردد لعدمه هنا فالاولى حالها بما حل الرمى عبارة الاصل من انه مفروض فيمن ظن خنوثته حال دخول الصلاة أى فتبين الذكورة لا تنفيه الصحة للتردد

كتخفيف مشدد (من)

الفائحة (بان لا يحسنه)

(كارت) بمشاة وهو من

(يدغم) بإبدال (في غير

محله) أى الادغام بخلافه

بلا ابدال كتشديد اللام

أو الكاف من مالك

(والثغ) بمشاة وهو من

(يبدل حرفا) بان يأتي

بغيره بدله كأن يأتي بالثلثة

بدل السين فيقول المشتقم

(فان أمكنه) أى الامى

(تعلم) ولم يتعلم (لم نصح

صلاته) كما ذكره الاصل

في الاذن الصادق بالامى

(والاصح كافتدائه بمثله)

فما يخل به كارت بارت

والثغ بالثغ فى حرف

لا فى حرفين ولا أرت

بالثغ وعكسه لان كلا

منهما فى ذلك يحسن مالا

يحسنه الآخر وكذا من

يحسن سبع آيات من غير

الفائحة بمن لا يحسن الا

الذكر ولو كانت لثغته يسيرة

بان يأتي بالحرف غير صاف

لم يؤثر (وكره) الاقتداء

(بنحو نأناه) كغافاء

ووأواء وهم من بكرر التاء

والفاء والواو وجاز الاقتداء

بهم مع زيادتهم لعذرهم فيها

(قوله وان بعدت المسافة

اه برماوى) بهذا قول

الشورى فى صفة الصلاة

المراد بالمجز عن العلم عدم

وجوده فى محل يجب طلب

أثنائها انتظره الى أن يسلم فان أعاده على الصواب فذاك والاسجد للسهو اذا صلاته قدمت فلا تنأت نية
المفارقة بخلاف الفائحة اذا لم تتدارك قبل الركوع فانه ينوى المفارقة فتأمل حرف (قوله
كتخفيف مشدد) مثال للحرف الذى يخل به وقوله كارت مثال للامى شيخنا (قوله بان
لا يحسنه) صادق بان تركه ولو به يبر بدل وقوله كارت الكاف للتمثيل وبقي لها من أفراد الامى من
يخفف المشدد لانه ليس واحدا من هذين وقوله فى الاثغ من يبدل حرفاى مع الادغام أو بدونه فهو أعم
من الارت فكل أرت أثغ ولا عكس وان كان قوله بعد ولا أرت بالثغ وعكسه يوهم التغير الكلى
بينهما الا أن يقال بالثغ أى غير أرت وكذا يقال فى العكس أفاده شيخنا وعبرة حل قوله وهو من
يدغم بإبدال فالارت يبدل لكن مع ادغام والاثغ يبدل مع ادغام أولا لقول الاسنوى كل أرت أثغ
ولا عكس وكلام المصنف الآتى فى قوله ولا ارت بالثغ وعكسه يقتضى مغايرتهما اه (قوله بخلافه بلا
ابدال) أى فلا يقال له أرت (قوله كتشديد اللام الخ) فان التشديد المذكور يقال له ادغام عند
الفقهاء لان الادغام عندهم ادخال حرف فى حرف ولو بلا ابدال وأما الادغام عند القراء فلا بد فيه من
الابدال اه شيخنا حرف (قوله فان أمكنه تعلم) ووقت امكان التعلم من البلوغ ولو بالاحتلام
للمسلم العاقل والافن الاسلام أو الافاقة والمراد بامكان التعلم القدرة على الوصول للعلم بما يجب بذله فى
الحج وان بعدت المسافة اه برماوى (قوله كافتدائه بمثله) أى فى الحرف المجوز عنه وان لم
يكن مثله فى البديل كالمعجز عن الرأى وأبدلها أحد هما غينا والآخر لا ما بخلاف عاجز عن راء بما جاز
عن سين وان اتفقا فى البديل لان أحدهما يحسن مالا يحسنه الآخر اه شرح مر فقول الشارح
لا فى حرفين مراده به ما ذكره مر بقوله بخلاف عاجز عن راء الخ لانه لم يتعلم ما فى عبارة الشارح من
التساهل اذ قوله فى حرف لا فى حرفين بدل من قوله فيما يخل به فهو متعلق بقوله بمثله فتقتضى العبارة أن
المماثلة فى الحرفين تضر فى صحة القدوة وليس كذلك كما ادعج عن حرفين متماثلين كسين وراء
تأمل فقول الشارح لا فى حرفين أى مختلفين وعلم منه عدم صحة اقتداء آخر بأخرس ولو كان
آخر أصليا لجواز أن يحسن أحدهما مالا يحسنه الآخر لو كانا سليمين مر وعبرة الشورى
يؤخذ منه أنه لو اقتدى آخر بمثله ينظر ان كان خرسهما أصليا أو خرس المأموم أصليا والامام
عارضاصح لانه يحسن مالا يحسنه المأموم بخلاف مالمو كان خرسهما عارضا أو المأموم عارضا والامام
أصليا فلا يصح ونقل عن س ل انه اعتمد هذا التفصيل ونقل عن مر البطلان مطلقا عن حج
الصحة مطاوعا ولو قال الشارح كافتداء مثله به لكان مستقيما كما قاله قل ويمكن أن يجاب بأن العبارة
مقلوبة (قوله فى حرف) متعلق بمحذوف أى متماثلين فى حرف الخ أو متعلق بقوله بمثله لاسكن يلزم
عليه تعاق حرفى جر بمعنى واحد بعامل واحد فالاولى أن يكون بدلا من قوله فيما الخ كما تقدم (قوله
ولو كانت لثغته يسيرة) بضم اللام على الافصح وحكى فتحها وقوله يسيرة أى بان لم يحصل معها ابدال
وقوله لم يؤثر وهل يكره الاقتداء به واذا قرره الحاكم فى الامامة وقتلنا بالكرهه هل يحرم ويصح
كتقير بالفاسق كما قاله العلامة مر أو يحرم ولا يصح كما قاله العلامة حج حرره برماوى (قوله وهو
من بكرر التاء الخ) هل ولو عمدا ابتداء على ان المكرر حرف قرآنى لا كلام أجنبي أو لا ويفصل بين
كثرة المكرر وعدمها فليحذر راءهم على منهج أقول الاقرب أنه لا فرق هنا بين العمد وغيره لما
علل به من أن المكرر حرف قرآنى كثر أو قل اه ع ش على مر (قوله وجاز الاقتداء بهم الخ)
مقتضاه أنهم لو تعدوا ذلك ضر وليس كذلك لان زيادة الحرف لا تضر ومن ثم صحت صلاة من يشدد

الماء منه وتعلم صحة ما كتبهناه فيما تقدم (قوله واذا قرره الحاكم فى الامامة وقتلنا بالكرهه الخ) عبارة الجمل قوله لم يؤثر

المخفف وان تعمد وفيه زيادة حرف الا أن بقرق بأن في التشديد زيادة حرف غير متميز بخلافه هنا وكلام شيخنا في شرحه كالشارح حل وقوله لان زيادة الحرف لا تصرف الخ وأيضا الزيادة حرف قرآني لا كلام أجنبي فلا يضرون كثيرا تقدم عن ع ش على م ر (قوله أولى من تعبيره بالتمتاع) وجه الاولوية أن الأصل يسمى من يكرر التاء بالتمتاع وهو خلاف ما في الصحاح من أنه يقال له تاء كما ذكره الشارح وكما يدل له كلام م ر لكن ذكر بعض اللغويين أن من يكرر التاء يقال له تمتاع أيضا وعليه فلا أولوية نعم ما ذكره أخضر وأشهر كما قررره شيخنا حرف ولان اقتصاره على التتماع والفاء يخرج غيرهما ع ش فكان الاولى أن يقول أولى وأعم (قوله ولا حن) من اللحن بالسكون على الافصح الخطأ في الاعراب والمراد به هنا الخطأ مطلقا سواء كان في الاول أو في الاثناء أو في الآخر وبالتحريك الفطنة كذا في الصحاح وفي القاموس أنه بالتحريك والسكون يطلق على الفطنة وعلى الخطأ في الاعراب اه قل وقوله بما لا يغير المعنى أي في الفاتحة وغيرها مكنه التعلم أو لا علم حاله أو لا وفي حل قوله ولا حن شامل للابدال وصنيعه يقتضي أن هذا في الفاتحة وغيرها فقد أطلق في هذا وفصل فيما يغير المعنى بين كونه في الفاتحة وغيرها اه وقوله أي بالنظر لقوله فان غير معنى في الفاتحة وغيرها اه (قوله كضم هاء الله) أولاهم أو كسر دال الجدا ونون نستعين أو تائه أو نون نعيد أو فتح بائه أو كسرها أو ضم صاد الصراط أو هاء عليهم أو راء الرحمن أو نحو ذلك اه برماوى أي لبقاء المعنى والمتعمد لذلك آثم أي وصلاته صحيحة وان لم يعد القراءة على الصواب وقول البرماوى أو هاء عليهم عدة من اللحن لحن لان ذلك قراءة سبعة متواترة (قوله فان غير) أي اللحن الشامل للابدال وليس المراد باللحن المتعارف عند النحاة وقوله ولم يحسنها أي بأن عجز عن الاتيان بما يلحق فيه على الصواب اه حل (قوله كأنعمت بضم أو كسر) قال شيخنا وضم وكسر كاف اياك وابدال حاء الجدلته هاء وابدال المعجمة في الذين بمهملة وأما ضم صاد الصراط وهمزة اهدنا فكاللحن الذي لا يغير المعنى وان لم تسمه النحاة لحن لان اللحن عندهم مخالفة صواب الاعراب اه حل (قوله فكأى) مقتضى كون هذا كالامى انه لا يصح الاقتداء به مطلقا أي عند العلم بحاله أو الجهل كذا قال بعضهم وفيه نظر لانه لم ينزل منزلة الأمى الا في حالة العلم فينبغي في حالة الجهل الصحة وهو واضح في السرية دون الجهرية وكون الفاتحة من شأنها أنها لا تخفى فيه نظر اه حل وقوله أي حل لا يصح الاقتداء به مطلقا هو كذلك بالنسبة لوجوب الاعادة عند تبين الحال وأما في حال التحريم فالتفصيل بين العلم والجهل جار فيهما أي الأمى واللاحن فعند العلم لا يصح وعند الجهل يصح ظاهر افهمنا سواء في الحكم ابتداء وتبينا كما أفاده شيخنا الشمس ح ف (قوله فان أحسن اللحن الفاتحة) أي أمكنه الاتيان بما يلحق فيه على الصواب وقوله وتعمد اللحن أي المغير للمعنى أي وعلم كونه في الصلاة وقوله مطلقا أي في المستثنين وهو في الاولى سواء أعاد السكامة الاولى على الصواب أم لا لان صلاته بطأت بتعمده وفي الثانية أي سواء علم سبق لسأله قبل ركوعه وركع قبل اعادته أو لم يعلم بذلك فافهم وعبارة ع ش قوله مطلقا أي سواء كان عالما بحال نفسه بعد سبق أسأله أو جاهلا (قوله ولا الاقتداء به عند العلم بحاله) قال العلامة الشوبرى قضيته الضحى عند الجهل وهو كذلك اذ لا تقصير من المأموم بخلافه في مسألة تبين أنه أمى اه (قوله حاله كونه عاجزا أو جاهلا أو ناسيا) هذه الثلاثة أحوال من الهاء في صلاته ومن الهاء في قدوة به وهي شرط في صحة صلاته والقدوة به كما يفهم من صنيع الشارح في بيان المفهوم ويزاد عليها في المأموم جهله بحاله كما سيذكر اه شيخنا (قوله أو جاهلا) ظاهره وان بعد هذه بالاسلام ونشأ قريبا من العلماء كما قاله ع ش وهو كذلك فيما يظهر وفي شرح م ر أو جاهلا تحريمه وعذربه اه وهو المعتمد (قوله أو ناسيا

وتصيرى بنحو تاء أولى من تعبيره بالتمتاع والفاء (ولا حن) بما لا يغير المعنى كضم هاء الله (فان غير معنى في الفاتحة) كأنعمت بضم أو كسر (لم يحسنها) أي اللحن الفاتحة (فكأى) فلا يصح اقتداء القارئ به أمكنه التعلم أو لا وصلاته ان أمكنه التعلم والاصح كافتدائه بمثله فان أحسن اللحن الفاتحة وتعمد اللحن أو سبق لسأله اليه ولم يعد القراءة على الصواب في الثانية لم تصح صلاته مطلقا ولا الاقتداء به عند العلم بحاله ذكره الماوردى (أو) في (غيرها) أي الفاتحة بجر اللام في قول ان الله برئ من المشركين ورسوله (صحت صلاته وقدوة به) حالة كونه (عاجزا) عن التعلم (أو جاهلا) بالتحريم (أو ناسيا)

أي مع السكراهة ويصح تفسيره في الامامة على معتمد م ر خلافا لحيج انتهت (قوله رجه الله أو سبق لسأله اليه) ولا تشترط الاعادة عند السبق في غيرها هم (قوله فيه وقفة والقياس البطلان) لا تظهر الوقفة الا في الصورة الاولى من صورتي النسيان اه شيخنا

كونه في الصلاة وأن ذلك

لحن لان ترك السورة جائز
لكن القدوة به مكروهة
قال الامام ولو قيل ليس لهذا
اللاحن قراءة غير الفاتحة
عما يلحن فيه لم يكن بعيدا
لانه يشكك بما ليس بقرآن
بلا ضرر ورة وقواء السبكي
أما القادر العالم العامد فلا
تصح صلاته ولا القدوة به
للعالم بحاله وقولي أوجاهلا
أو ناسيا من زيادتي وكالفاتحة
فيما ذكر بدلتها (ولو بان
امامه) بعد الاقتداء به (كافرا
ولو مخفيا) كفره كزندق
(وجبت اعادته) لتقصيره
بترك البحث في ذلك
ولنقص الامام نعم لو لم يكن
كفره الا بقوله وقد أسلم
قبل الاقتداء به فقال بعد

(قوله رجه الله قال الامام
الح) وجهه أن يقال عجزه
لا يجوز له ما غير المغني بلا
ضرر ورة مع علمه أنه لحن
كما هو الفرض وكذا نسيان
كونه في الصلاة لا يجوز له
المغير للمغني مع علمه أنه لحن
وعلمه الحرمة ومثل ذلك
جهله الحرمة مع علمه ان
ذلك لحن لانه كان من حقه
حيث علم اللحن أن يمنع
منه أما بالنسبة لصورة
نسيانه أنه لحن فلا يظهر
وجه للحرمة تأمل وحرر
هذا ما ظهر إلا أن يقال سهل
ما هنا كون السورة مطلوبة

كونه في الصلاة) فيه وقفة والقياس البطلان هنا لانه كان من حقه الكف عن ذلك اه رشيدى
(قوله لكن القدوة به مكروهة) هذا الاستدراك مكررم مع قوله وكره بنحو ثناء ولا حن فان عموم
اللاحن شامل لهذا هكذا قال الاطفيحي وفيه نظر لان الشارح قيده بما لا يغير المعنى وهذا فيما يغير كما
أفاده شيخنا (قوله قال الامام ولو قيل الح) مقتضاه البطلان واختاره السبكي وهو ضعيف فيحرم ولا
تبطل به الصلاة لان السورة مطلوبة في الجملة كذا قاله حل وزى وقولهما فيحرم الح يقال كيف
هذا مع أنه عاجز أو جاهل أو ناس قال قل والحاصل أن اللحن حرام على العالم العامد القادر مطلقا أي
في الفاتحة وغيرها وأن ما لا يغير المعنى لا يضر في صحة صلاته والقدوة به مطلقا أي في الفاتحة وغيرها وأما
يغير المعنى ففي غير الفاتحة لا يضر فيهما إلا ان كان عامدا علما قادرا وأما في الفاتحة فان قدره أو مكنه
التعلم ضرر فيهما والاف كالأمر اه (قوله ليس لهذا اللحن) أي لا يجوز له ذلك ولا يبطل كما يدل على
ذلك تضعيف حل له اه ح ف (قوله ولو بان امامه الح) أي ولو باخباره م ر بان أخبر عن استمرار
كفره الاصلى فلا ينافي ما يأتي من قوله نعم الح لان قصده ابطال ما سبق وهو الاسلام فلا يقبل وذكر
السيوطي أن بان من أخوات كان فامامه اسمها وكافرا أخبرها هكذا قرر شيخنا والأولى نصبه على التمييز
المحول عن الفاعل أي ولو بان كفر امامه لعدم ثبوت ما ذكره كافي ع ش على م ر ويصح جعله حالا
وقوله كافرا أي أو خنتي أو محنونا أو أميا أو تاركا الفاتحة في الجهرية أو تجب عليه الإعادة وساجدا على
مكة الذي يتحرك بحركته أو تاركا كبيرة الاحرام أو قادر على القيام أو السترة وكان يصلي من قعود أو
عاريا فتجب الإعادة في جميع ذلك لان من شأنها أن لا تخفى وفارق تبين كونه قادرا على القيام في الخطبة
وكان قد خطب من قعود حيث لا تجب عليه الإعادة بان القيام في الخطبة شرط وفي الصلاة ركن والشرط
يغتفر فيه ما لا يغتفر في الركن فان قلت يرد على هذا الفرق السترة فانها شرط في الصلاة فما الفرق
بينها وبين قيام الخطبة أجيب بان السترة شرط للصلاة والقيام المذكور شرط لما هو منزل منزلة الصلاة
وهو الخطبة فاعتفر فيه كما أفاده شيخنا ح ف (قوله بعد الاقتداء به) أخذه من قوله بان ومن قوله
وجبت الإعادة والمراد بان بعد عقد القدوة به سواء كان التبيين بعد انقطاعها بالسلام مثلا أو كان في أثناء
القدوة وفي هذه الحالة لا تنفعه نية المفارقة بل يتبين بطلان الصلاة ويجب استئنافها فقوله وجبت الإعادة
شامل لوجوب استئنافها (قوله ولو مخفيا) هي للرد على الرافعي وقوله وجبت إعادة ولا تنقلب نفلا مطلقا
كفا في الشورى (قوله لتقصيره) أي فيما اذا كان مظهرا وقوله ولنقص الامام أي فيما اذا كان
مخفيا كفره وعبرة حل قوله لتقصيره بترك البحث أي وان كان الظاهر من حال الاصلى أن يكون
مساهلا لان علامات الكفر لا تخفى ثم رأيت في قل مانصه قوله لتقصيره الح في هذا التعليل نظر مع
ما مر من أنه لا يجب البحث عن حال الامام إلا أن يقال الأمور التي قل أن تخفى على أحد ينسب تاركها
الى التقصير في عدم البحث عنها أو يقال هذا تعليل من يوجب البحث جرى على لسان غيره وليس
مقصودا عنده اه (قوله ولنقص الامام) عموم نقص الامام يشمل ما لو بان الامام ممن تلزمه الإعادة
أو مأموما أو أميا أو أنثى أو خنتى والمأموم رجلا أو بان محدثا أو ذانجاسة خفية مع أنه لا إعادة فيهما وفيه
أن هذا التعليل لا يعول عليه بدليل اقتضاه فيما يأتي على غيره هكذا قال حل وأجاب شيخنا ح ف
بأنه جزء علة فالمعول عليه العلة الاولى ولهذا اقتصر عليها في المقابل وأما الثانية فهي موجودة فيهما
اه (قوله وقد أسلم) أي والحال أنه قد أسلم أي تجدد اسلامه قبل الاقتداء به وقوله فقال بعد الفراغ
تفصيل لقوله لم يبين كفره الا بقوله وقوله فلا يقبل خبره فيه نظر لان الكافر يقبل خبره في فعل نفسه

في الجملة لكن ما قاله الامام أقوى (قوله وفيه أن هذا التعليل) أي في صورتين الاخيرتين فقط (قوله وهذا اقتصر عليها في المقابل) أي حيث

(لا) ان بان (ذاحدث) ولو حدثاً كبير (و) ذا (نجاسة مخفية) في ثوبه أو بدنه فلا تجب الاعادة على المقتدى لا لتفاء التقصير منه في ذلك بخلاف النجاسة الظاهرة وهي ما تكون بحيث لو تأملها مقتضى رأيا والخفية بخلافها وجل في المجموع اطلاق من أطاق وجوب الاعادة في النجاسة على الظاهرة لكنه صحيح في التحقيق عدم وجوب الاعادة مطلقاً ومحل عدم وجوبها فيما ذكر في غير الجمعة وكذا فيها ان زاد الامام على الاربعين نعم ان علم المأموم الحدث أو النجس ثم نسيه ولم يحتمل التطهر وجبت الاعادة وتعيير بالحدث أعم من تعير بالجنب (وعدل أولى من فاسق

قال معال لقوله اذا حدث أو نجاسة خفية لا تفاء التقصير منه في ذلك (قوله) فكان الاظهر أن يعلل بالتقصير (أي بعدمه) (قوله) فلو كان في الجمعة لا تعتد له) أي الجمعة فيتعين عليه حينئذنية غير الجمعة كصح قضاء أو ركعتين فلا لاجل أن يكون في صلاة صحيحة وانما تنعقد له لفوات الجماعة فيها عند التحرم

وأجيب بان محل قبول خبره اذا كان كافراً أصلياً وأخبر بغير ما ذكر فكان الاظهر أن يعلل بالتقصير ويحكم برده بقوله ان ذكر (قاعدة) كل ما يوجب الاعادة اذا طرأ في الاثناء أو ظهر أو جب الاستئناف ولا يجوز الاستمرار مع نية لفارقة وكل ما لا يوجب الاعادة مما يمنع صحة الاقتداء ابتداء عند العلم اذا طرأ في الاثناء أو ظهر لا يوجب الاستئناف فيجوز الاستمرار مع نية المفارقة اه ع ش على م ملخصاً وبعضه في حل (قوله لان بان ذا حدث) ظاهره وان كان عالماً بحدث نفسه عند الصلاة وليس ببعيد اه سم على منهج اه ع ش على م ومثل الحدث ما لو بان تاركاً لنية بخلاف ما لو بان تاركاً لتكبيراً احرام أو للسلام أو للاستقبال فانها كالنجاسة الظاهرة لانها مما يطلع عليها ومثل تبين حدثه أيضاً ما لو بان تاركاً للفاتحة في السرية أو للتشهد مطلقاً لان هذا مما يخفى ولو أحرم المأموم باحرام الامام ثم كبر الامام ثانياً بنية ثانية سرراً بحيث لم يسمع المأموم لم يضر في صحة الاقتداء وان بطلت صلاة الامام أو لالان هذا مما يخفى ولا أماره عليه كافي شرح م وقوله لم يضر في صحة الاقتداء أي ولو في الجمعة حيث كان زائداً على الأربعين كما لو بان امامها محدثاً أو اماماً فان لم ينقطع الاولى مثلاً بين التكبيرتين فصلاته باطلة لخروجه بالثانية والافصاله صحيحة فرادى لعدم تجديده نية الاقتداء به من القوم فلو حضر بعد نيته من اقتدى به ونوى الامامة حصلت له الجماعة وعليه فلو كان في الجمعة لا تنعقد له لفوات الجماعة فيها اه ع ش عليه (قوله وذا نجاسة خفية) أي حكمية والتخرق في ساتر العورة كالنجاسة في تفصيلها فيما يظهر (قوله لا تفاء التقصير) أي ولا تفاء نقص الامام أيضاً فلا تنكفي العلة الاولى لانه في حالة الاعادة على مهاد في عدمها يتعين اتفأؤهما اه برماوى (قوله بخلاف النجاسة الظاهرة الخ) التحقيق أن الظاهرة هي العينية في أي موضع كانت والخفية هي الحكمية في أي موضع كانت اه شوبرى وحاصل المعتمد أن الظاهرة هي العينية والخفية هي الحكمية ولا فرق بين القريب والبعيد ولا بين القائم والقاعد ولا بين الأعمى والبصير ولا بين باطن الثوب وظاهره كافي ع ش على م وتعريف الشارح لكل من الظاهرة والخفية لا يأتي هذا المعنى بل هو متبادر منه (قاعدة) يجب على الامام اذا كانت النجاسة ظاهرة اخبار المأموم بذلك ليعيد صلاته أخذاً من قولهم لو رأى على ثوب مصل نجاسة وجب اخباره وان لم يكن آتما اه ع ش على م (قوله) لو تأملها المقتدى رآها) أي أدركها باحدى الحواس ولو بالشم يشمل الأعمى وان حال بينهما حائل وقوله مطلقاً ضعيف (قوله) ومحل عدم وجوبها فيما ذكر (أي فيما اذا بان امامه ذا حدث وذا نجاسة خفية) (قوله نعم ان علم المأموم الخ) استدراك على قوله لا اذا حدث وعبارة تخرج م لعدم الامارة على ذلك فلا تقصير ولهذا العلم بذلك ثم اقتضى به ناسياً ولم يحتمل تطهيره لزمته الاعادة اه (قوله) ولم يحتمل التطهير) أي عند المأموم بان لم يتفرقا كما عبر به الأصل اه ع ش وفي قل على الجلال قوله ولم يتفرقا قيد لا بد منه يخرج به ما لو تفرقا زمانياً يمكن فيه طهر الامام فلا اعادة نظر الاظهر من حاله سم وبذلك فارق مسألة الظاهرة حيث لم يحكم بطهارة فيها وان لم يحكم بنجاسة ما ولغت فيه كذا قالوه والوجه أنهم سواء فتأمل (قوله وعدل) أي عدل في الرواية ولو رقيقاً وامراً وهو من لا يرتكب كبيرة ولم يصرف على صغيرة برماوى (قوله أولى من فاسق) محل كون العدل أولى من الفاسق ما لم يكن الفاسق واليا والافه ومقدم وما لم يكن سا كذا بحق والافه ومقدم أيضاً وأشار لهذا التقييد بفهوم قوله وان اختص بصفات أي كونه أقرأ أو أفقه أو غير ذلك فخرج ما لو اختص بمكان ومن جلته الوالى ومحل أيضاً ما لم يكن اماماً راتباً والافه ومقدم أيضاً فكان الانسب تأخير هذه المسئلة عن الوالى والراتب

بل يكره الائتمام به وان
اختص بصفات مرجحة
لانه يخاف منه ان لا يحافظ
على الواجبات ويكره
أيضا الائتمام بمبتدع
لانكفره وامامة من يكرهه
أكثرهم شرعا لا الائتمام
به (وقدم وال بمحل ولايته)
الاعلى فالاعلى للخبر الآتى
ولان تقديم غيره بحضرته
لا يليق ببذل الطاعة (فامام
راتب) من زيادتي وصرح
به في الروضة وأصلها نعم ان
ولاه الامام الاعظم

الثانية أربعون ونوى
الجماعة مع التحريم
الثاني لانه كافتحا جمعة
بعداخرى فيه اه شيخنا
(قوله ولو فاسقا) هذا مبنى
على صحة تولية الفاسق
امامارانيا فلا ينافي ما سبق
في القولة قبل من أنها حيث
حرم لم تصح فتأمل اه
شيخنا قويسني (قوله رجه
الله فهو مقدم على الوالى)
أى بل وعلى كل ماسوى
الامام الاعظم اه مر (قوله
والامام الراتب من ولاه
الناظر الخ) قضية ذلك أن
ما يقع كثيرا من اتفاق
أهل محلة على امام يصلى
بهم من غير نصب الناظر أنه
لاحق له في ذلك فيقدم
غيره عليه لكن في الاعياب
خلافه ونقل عبارته ع ش
على مر فراجعها

والسا كن بحق (قوله بل يكره الخ) اضرب ابطالى عما يفهم من قوله وعدل أولى من فاسق من
كونه خلاف الاولى واذالم تحصل الجماعة الا بالفاسق والمبتدع لم يكره الائتمام بهما وقال حل قوله
بل يكره الائتمام به أى كما نكره امامته اه (قوله ويكره أيضا الائتمام بمبتدع) أى كما نكره الامامة له
حل وفيه أن المبتدع داخل في الفاسق وأجيب بأنه لما كان له تأويل سائغ انتفى عنه الفسق بدليل
قبول شهادته (قوله لانكفره) أى ببذعته خرج من نكفره ببذعته كالمجسمة ومنكرى البعث
للجسام وعلم الله تعالى بالعدوم أو بالجزئيات لانكارهم ما علم محي الرسول به ضرورة فلا يجوز
الاقتداء به لانكفره والمعتد في المجسمة عدم التكفير اه زى أى ما لم يحسم صريحا والابان قال ان
الله جسم كالاجسام فيكفر كما كفره شيخنا والجهوى القائل ان الله في جهة لا يكفروا ان لم من الجهة
الجسمية لان لازم المذهب ليس بمذهب (قوله وامامة من يكرهه أكثرهم شرعا) أى لا مرمدموم
فيه شرعا كوال ظالم أو لا يحترز عن النجاسة أو بمحق هيآت الصلاة أو يتعاطى معيشة مذمومة
أو يعاشر أهل الفسق ونحوهم أو شبه ذلك نصبه الامام أو لا قال في شرح الروض فلو كرهه دون الاكثر
أو الاكثر لا لامر مذموم شرعا فلا كراهة واستشكل بأنه ان كانت الكراهة لامر مذموم شرعا فلا
فرق بين كراهة الاكثر وغيره وأجيب بان صورة المسئلة ان يختلفوا أنه بصفة الكراهة أم لا فيعتبر
قول الاكثر لانه من باب الرواية نعم ان كانت الكراهة لمعنى بفسق به كزنا وشرب خمر كره له الامامة
وكره الاقتداء به من غير فرق بين الاكثر وغيره الا أن يخشى من الترك فتنة أو ضررا اه عبد البر (قوله
أكثرهم) بخلاف نصفهم أو أقلهم فلا يكره كما قاله ح ف فان كرهه كلهم حرم عليه أن يؤمهم كفى
ع ش على مر قال البرماوى ولا يكره أن يؤم الشخص قوما فيهم أبوه وأخوه الا كبر لان الزبير
رضي الله عنه كان يصلى خلف ابنه عبد الله ولا مره صلى الله عليه وسلم عمرو بن سلمة أن يؤم قومه
وفيهم أبوه اه (قوله لا الائتمام به) أى حيث كان عدلا (قوله وقدم وال) ولو فاسقا والمراد المتولى
كالباشا والقاضى ونائبه والباشا مقدم لان ولايته أعم أى اذا كانت ولايته شاملة للصلاة كفى ع ش
قرره ح ف والمراد أنه يقدم على من بعده من الامام الراتب والسا كن بحق اذا أذن بالصلاة في مسكنه
وان لم يأذن في الجماعة ومحل ان لم يزد منها على زمن الافراد والاحتياج لاذن فيها أيضا كفى شرح
مر ويقدم الوالى حتى على الامام الراتب وان شرط الواقف الامامة له على الوجه لانه اذا قدم على
المالك فهذا أولى ويحرم على الامام كما قاله الماوردى نصب الفاسق اماما في الصلوات لانه مأمور
بمراعاة المصالح وليس منها أن يوقع الناس في صلاة مكروهة ويؤخذ منه حرمة نصب كل من يكره
الاقتداء به وناظر المسجد كالواقف في تحريم ذلك كالأخفى اه شرح مر والظاهر أنه حيث حرم
التولية لم تصح لان الحرمة فيه من حيث التولية اه حجج ويحرم على أهل الصلاح والخير الصلاة
خلف الفاسق والمبتدع ونحوهما لانه يحمل الناس على تحسين الظن بهم كفى البرماوى ومحل تقديم الوالى
في غير امامة صلاة الجنائز ما فيها القريب أولى منه وعبارة أصله مع شرح مر في كتاب الجنائز
والجديد أن الوالى أى القريب الذكر ولو غير وارث أولى بامامته أى الصلاة على الميت ولو امرأة من
الوالى والقديم تقديم الوالى ثم امام المسجد ثم الوالى كسائر الصلوات وهو مذهب الاثنية الثلاثة وفرق
الجديد بان المقصود من الصلاة على الجنائز الدعاء للميت ودعاء القريب أقرب الى الاجابة لتأمله
وانسكسار قلبه ومحل الخلاف عند من الفتنة والاقدم الوالى على الوالى قطعاً فافهم ذلك كله فانه نفيس
اه (قوله الاعلى فالاعلى) ومن ذلك الباشا مع قاضى العسكر فيقدم الاول على الثانى اه ع ش
(قوله فامام راتب) ولو فاسقا والامام الراتب من ولاه الناظر أو كان بشرط الواقف اه شرح مر

فهو مقدم على الوالى كما قاله الاذرى وغيره (و) قدم (ساكن) فى مكان (بحق) ولو باعارة أو اذن من سيد

(٣١٢)

واعلم أن الامام الاعظم والواقف والناظر يحرم عليهم تربية الفاسق ولا تصح توليته ولا يستحق
المعلوم (قوله) فهو مقدم على الوالى أى والى البلد وقاضيه كما قاله الاذرى وغيره بل الوجه
تقديمه على من سوى الامام الاعظم من الولاة كما فى شرح م ر أما الامام الاعظم فهو مقدم عليه أى
على الامام الراتب وان ولاءه اه زى قال فى القوت ويشبه أن يكون الكلام فى وال وقاض تضمنت
ولايته الصلاة أو ولاية الحرب والشرطة ونحوهما من الامور الخاصة فلا وهذا فى مسجد غير مطروق
بأن لا يصلى فيه كل وقت الجماعة واحدة ثم يقفل والا فالراتب كغيره ولو بحضرة فلا تكره جماعة
غيره لامعه ولا قبله اه بزماوى (قوله) وقدم ساكن بحق) أى ولو فاسقا اه س ل قال م ر
فى شرحه ولا بد من اذن الشرىكين لغيرهما فى تقديمه ومن اذن أحدهما لصاحبه فان حضرا أو
أحدهما والمستعير من الآخر لم يتقدم غيرهما الا باذنهما ولا أحدهما الا باذن الآخر والحاضر منهما أحق
من غيره حيث يجوز له الانتفاع بالجميع كأن اذن له شرىكه فى السكنى والمستعيران من الشرىكين
كالشرىكين فان حضرا الاربعة كفى اذن الشرىكين ولا يشترط ضم اذن المستعيرين اليه اه وقوله
ومن اذن أحدهما لصاحبه فلولم يأذن كل منهما لصاحبه صلى كل منفردا ولا دخل للقرعة هنا اذ لا تأثير
لها فى ملك الغير والمشتريكين فى المنفعة المشتركة كان فى امامة مسجد فليس لثالث أن يتقدم الا باذنهما
ولا لأحدهما أن يتقدم الا باذن الآخر وظن رضاه والقياس حرمه ذلك عند عدم الاذن والرضا ولو كان
الآخر مفضولا كما فى ع ش عليه (قوله) أو اذن من سيد العبد) أى اذن له فى السكنى وليس هذا
الاذن اعارة كما يدل له عطفه عليها لان الاعارة تقتضى تملك الانتفاع والعبد لا يملك ولو بتملك سيده كما
قررہ شيخنا (قوله) بل يقدم العير عليه) قال فى الايعاب لو أعار المستعير وجوزناه للعلم بالرضاه
وحضرا فالذى يظهر أن المستعير الاول أولى لان الثانى فرعه ويحتمل استواءهما لانه كالوكيل عن
المالك فى الاعارة ومن ثم لو أعاره باذن استويا فيما يظهر ونظرفيه ع ش على م ر فراجع (قوله)
ملكه الرقبة والمنفعة) لو اقتصر فى التعليل على ملك المنفعة لكان أفيد ليشمل المستعير من المستأجر
ومن الموصى له بالمنفعة ومن الموقوف عليه تأمل شورى (قوله) فكاتبه) أى كتابة صحيحة أخذنا
من قوله لانه معه كالأجنبى كما قاله زى (قوله) فيما لم يستعره من سيده) بأن كان مملوكا له أو مؤجرا
أو معار من غير السيد ويؤخذ منه بالاولى أنه لا يقدم على فنه المبعوض فيما يملكه ببعضه الحر اه حل
وكتب أيضا قديقال هذا يغنى عنه ما تقدم أى فى قوله لا على معبر وبعد هذا كله فى قوله فيما لم يستعره
تأمل فان موضع المسئلة المستثنى منها أن السيد اذن له فى السكنى وهذا المستثنى لم يأذن السيد فيه
للكاتب فى السكنى فلم يدخل فى المسئلة حتى يخرج به وأجيب بأنه استثناء لغوى منقطع فتأمل (قوله)
فأفقه) أى فى باب الصلاة وان لم يحفظ من القرآن الا الفاتحة فهو أولى من الاقرأ وان حفظ جميع
القرآن كما فى شرح م ر قال شيخنا وصورة المسئلة أن يستويا بأن يكونا فى المسجد والراتب غائب
أو فى موات أو فى مسكن لهما (قوله) لان افتقارا الصلاة للفقه) تعليل لتقديم الأفقه على الاقرأ وكذا
باقى التعليل فانها تعاليل لتقديم المقدم على من بعده وقوله لا ينحصر أى لعدم انحصار ما يطرق فى الصلاة
من الحوادث (قوله) فأقرأ) أى أصبح قراءة فان استويا فلا كثر قرآنا هذا مراد المنهاج كما فى شرح
م ر خلافا للشارح حيث أدخل بمرتبة (قوله) أى كثر قرآنا) أى كثر حفظا بعد الاستواء فى صحة
القراءة بالسلامة من اللحن وتغيير أوصاف الحروف ونحو ذلك والا فالأقل أولى ويقدم من تميز بقراءة

العبد له على غيره للخبر الآتى
فيقدم مكر على مكر
ملكه المنفعة وتعييرى
بما ذكر أولى مما عير به
(لاعلى معير) للساكن
بل يقدم المعير عليه ملكه
الرقبة والمنفعة (و) لا على
(سيد) اذن له فى السكنى
بل يقدم سيده عليه (غير)
سيد (مكاتبه) فكاتبه
مقدم عليه فيما لم يستعره
من سيده لانه معه كالأجنبى
(فأفقه) لان افتقار
الصلاة للفقه لا ينحصر
بخلاف القرآن (فأقرأ)
أى كثر قرآنا لانها أشد
افتقارا الى القرآن من

(قوله) على من سوى
الامام) شامل للنائب
الذى ولاءه وقيد الشيخ
رحمه الله بما اذا اذن له
الامام فى توليته عنه والا
قدم نائب الامام الذى ولاءه
حينئذ اه طب (قوله)
من الامور الخاصة فلا
أى فلاحق له فى الامامة
(قوله) وهذا فى مسجد غير
مطروق (الح) ومحله أيضا
ان حضر (قوله) فان
حضر أو أحدهما والمستعير
من الآخر لم يتقدم غيرهما
واعتبار اذن المستعير
والا كتفائه به مشكل لانه
لا يعبر ذلك فليحمل على

ماذا اذن له المالك أو علم رضاه اه عباب (قوله) رحمه الله أو اذن من سيد العبد (الح) غير قيد وكأنه لاحظ
ان المستعير حقيقة عند الاعارة للعبد السيد اه

صلى الله عليه وسلم أو إلى دار
الاسلام للخبر الآتي وبه علم
ان من هاجر مقدم على
من لم يهاجر وهذا مع تقديم
الاقرار على الورع
والأورع على من بعده من
زيادتي وهو ما في التحقيق
وغيره (فأسن) في الاسلام
لابكبر السن (فأنسب)
وهو من ينسب إلى
قريش أو ذى هجرة أو
أقدمها أو غيرهم عن يعتبر
في الكفاءة كالعلماء
والصلحاء لان فضيلة الأول
في ذاته والثاني في آبائه
وفضيلة الذات أولى وروى
الشيخان ليؤمكم كبركم
وروى مسلم خبر يؤم القوم
أقرؤهم لكتاب الله فان
كانوا في القراءة سواء
فاعلمهم بالسنة فان كانوا
في السنة سواء فأقدمهم
هجرة فان كانوا في الهجرة
سواء فأقدمهم سنا وفي
رواية سلمة ولا يؤمن
الرجل الرجل في سلطانه
وفي رواية في بيته ولا سلطانه
ولا يقعد في بيته على
تكرمه الا بذنه وظاهره
تقديم الأقرأ على الأقل كما
(قوله ومن لازم ذلك الح)
كأنه يشير إلى حل قول
الشارح والأقرأ على من
بعده والأولى أن يراد بمن
بعده الأسن لتكون فائدة

من السبع بعد ذلك على غيره اه قل (قوله فأورع) قالوا وأعلى الورع الزهد وهو ترك ما زاد
على قدر الحاجة من الحلال وبعضهم جعل الزهد مغاير للورع وقدمه عليه وفيه مراتب كثيرة متفاوتة
فيقدم منها الأعلى فالأعلى فصيح التعبير بالفعل التفضيل حيث قال أي أكثر ورعا اه برماوى (قوله
وهو زيادة على العدالة بالعفة) أي ترك الشبهات وهي متعلقة بزيادة وقوله حسن السيرة أي الذكر
بين الناس بالصلاح وفي المجموع والتحقيق أن الورع اجتناب الشبهات خوفاً من الله تعالى وفي كلام
شيخنا وأما الزهد فترك ما زاد على الحاجة أي من الحلال فهو أعلى من الورع اذ هو ترك الحلال الزائد
على الحاجة والورع ترك الشبهات ولا يخفى أن هذا الكلام منه يفيد أن الزهد قسم للورع لا قسم منه
وليس كذلك بل هو قسم منه والحاصل أن الورع مقول بالتشكيك أي ورع مع زهد وورع بلا زهد
اه حل ملخصاً (قوله فأقدم هجرة) اعتبر والهجرة ولم يعتبر والصحبة من الصفات المقدمة
وهل يقدم من هاجر إلى النبي صلى الله عليه وسلم على من هاجر إلى دار الاسلام الظاهر نعم (قوله إلى
النبي) أي في زمنه وقوله أو إلى دار الاسلام أي بعد وفاته وكلامه في المهاجرين والافيقدم المهاجر على
غيره اه قل (قوله وبه علم) أي بقوله فأقدم هجرة وقوله أن من هاجر مقدم الخ أي وقد طلبت
منه الهجرة كما هو ظاهر فلا يقدم من هاجر إلى المدينة على من نشأ بها ولا من هاجر إلى دار الاسلام على
من نشأ بها حل (قوله على من لم يهاجر) أي كأن هاجر إلى المدينة ثم رجع إلى مكة فاجتمع مع من
لم يهاجر وكان أسلم وهاجر إلى بلاد الاسلام ثم عاد إلى بلاد الكفار وهو مسلم فاجتمع بمسلم هناك ولم يهاجر
فيقدم عليه وكذا من لم تطاب منه الهجرة كأهل المدينة على المعتمد اه برماوى أي فيقدمون على
من لم يهاجر (قوله وهذا) أي التقديم بالهجرة وبأقدمها فان المهاج لم يذ كر التقديم بالهجرة ومن
لازم ذلك انه لم يذ كر تقديم الورع على من هاجر اه حل (قوله فأسن في الاسلام) أي فيقدم
شاب أسلم أمس على شيخ أسلم اليوم كافي حل ويقدم من أسلم بنفسه على من أسلم تبعاً وان تأخر
اسلامه لان فضيلة الأول في ذاته قاله البغوي ونقله الاطفيحي وقرره شيخنا ح ف (قوله لابكبر
السن) فان استويا في الاسلام روي كبر السن كما علم حل (قوله من يعتبر في الكفاءة) أي
كذي الحرفة الرفيعة فيقدم ولده على ولد ذي الحرفة الوضيعة لاساً ما يعتبر في الكفاءة والا لاقتضى
تقديم ولد السليم من الجنون والجذام والبرص على ولد غير السليم من ذلك وفي التزامه بعد اه قل
(قوله لان فضيلة الأول) وهو الأسن أي وانما أقدم الأسن على الأنسب لأن الخ فهذا التعليل لتقديم
الأسن على الأنسب على خلاف عادته في هذا المحل من اتصال كل علة بمعلولها وانظر ما للحكمة في
ارتكابها خلافاً وقوله وروى الشيخان معطوف عليه فهو دليل ثان لهذه الدعوى وأما قوله وروى
مسلم الخ فهو دليل لجميع ما تقدم على ما فيه كما قرره شيخنا (قوله ليؤمكم) يجوز في الميم الحركات
الثلاث وان كان الضم أولى للاتباع وقيل الفتح أولى للخفة فأقدمه شيخنا (قوله فان كانوا في القراءة
سواء) قال أبو البقاء سواء خبر كان والضمير اسمها وأفرده لأنه مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع ومنه
قوله تعالى ليسوا سواء والتقدير مستويين فوقع المصدر موقوع اسم الفاعل اه شورى (قوله
فأقدمهم سنا) أي في الاسلام وقوله وفي رواية سلمة أي اسلاماً ومنه قوله تعالى ادخلوا في السلم كافة
(قوله في سلطانه) أي محل ولايته (قوله على تكمته) هي بفتح التاء وكسر الراء الفراه ونحوه
بما يسطر لصاحب المنزل ويختص به كذا في تعليق السيوطي على مسلم وقيل ما اتخذته لنفسه من
الفراش وقيل الطعام ويحتمل أن يكون المراد هما اه شورى (قوله وظاهره تقديم الاقرار) أي

ظاهر الخبر الثاني وهذا لا يراد وجوابه المذکور هما بعينهما المذکوران في عبارة شرح الروض المشار اليهما بقوله وللنور في اشكال الخ كما يظهر بالتأمل فيها وان كان سياقهم ان ما في شرح الروض غير ما هنا فتأمل (قوله وأجاب عنه الشافعي) لم ينتج هذا الجواب المذکور المدعى وهو تقديم الافقه بالصلاة لجواز أن يكون الافقه اللازم للقرأ أفقه بغير الصلاة لكون ما حفظ من القرآن متعلقا بغيرها اهـ حل (قوله كانوا يتفقون) أي يتفهمون كل شيء قرؤه من القرآن وفيه أن المعتبر انما هو الفقه المتعلق بالصلاة وكونهم يتفهمون معنى الآيات المحفوظة لهم لا يلزم منه أن معنى الآيات يتعلق بالصلاة كما قررره شيخنا فلم ينتج الدليل المدعى وفي حل قوله يتفقون مع القراءة أي يعرفون الفقه المتعلق بالآيات فالفقه لازم اهـ فهو من اطلاق الملزوم وارادة اللازم (قوله وللنور في) أي في هذا الجواب اشكال والاشكال أن قوله فأعلمهم بالسنة دليل على تقديم الاقرأ على الافقه أي لان علم السنة هو الفقه والجواب أنه قد علم أن المراد بالاقرأ في الخبر الافقه لكون في القرآن فتي استوروا في القرآن فقد استوروا في فقهه فان زاد أحدهم بفقته السنة فهو أحق ومقتضى هذا أن الصدر الأول لو كان أحدهم يحفظ عشر آيات وآخر يحفظ خمس آيات ولكن يحفظ من السنة ما لا يحفظه الأول يقدم الأول اهـ حل فلا دلالة في الخبر على تقديم الاقرأ مقابل على تقديم الاقرأ الافقه في القرآن على من دونه ولا نزاع فيه ووجه تقديم الاورع على الاقدم هجرة من الخبر أن الغالب على العلم بالسنة الورع كما في شرح التحرير وهذا التأويل الذي في هذا والذي في الاقرأ بالنسبة للعصر الأول وانظر أخذ تقديم الافقه الغير القارئ في عصرنا على القارئ الغير الافقه من الخبر وانظر أيضا أخذ تقديم الاورع الغير العالم بالسنة على الاقدم هجرة منه تأمل (قوله ذكرته مع جوابه) أي ذكرتهما واضحين والافهما عين الاشكال والجواب اللذين في الشارح (قوله وأعلم الخ) قصد بذلك تخصيص الافقه والاقرأ في المتن (قوله أو مسافرا) أي قاصرا قال شيخنا إلا أن يكون المسافر السلطان أو نائبه والافهوا حق اهـ حل (قوله أو ولدنا) أو مجهول الاب قال شيخنا وأطلق جمع كراهة امامة ولد الزنا ومن لا يعرف أبوه وهي مصورة بكون ذلك في الابتداء أي ابتداء الصلاة ولم يساوه المأموم فان ساواه أو وجدته قد أحرم واقتدى به فلا بأس اهـ حل (قوله كما أشرت الى بعضه فيما مر) أي في قوله وان اختص بصفات مرتبة أو في قوله وعدل أولى من فاسق اهـ برماوى (قوله وبما تقرر) أي من تقديم المهاجر على المنتسب أي فولد كل في رتبته وفيه اعتراض وهو أنه يلزم عليه تقديم ابن الافقه وان لم يكن أفقه على ابن الاقرأ وليس كذلك اهـ شيخنا وهذا الاعتراض بناء على ما فهمه من أن قول الشارح وبما تقرر الخ متوقف على هذه الضميمة التي ذكرها الشيخ بقوله أي فولد كل في رتبته وعبارة الشورى قوله وبما تقرر علم أن المنتسب الخ شبهته في ذلك أن الهجرة مقدمة على النسب ويرده أمران الأول تصريح الرافعي بأن فضيلة ولد المهاجر من حيز النسب مع تصريح الشيخين بتقديم قريش على غيرها الثاني أنه يلزمه أن يقول بمثل ذلك في ولد الاسن والاورع والاقرأ والافقه من غير قريش مع ولد القرشي ولا يجوز أن يذهب ذاهب الى ذلك لاتفاق الشيخين على تقديم قريش على غيرها والله أعلم اهـ عميرة انتهت وعبارة حل قوله وبما تقرر أي من تقديم المهاجر على المنتسب علم أن المنتسب الخ وعلى قياسه يكون المنتسب لمن يقدم مقدما على المنتسب لمن يؤخر فان الافقه مقدم على ابن الاقرأ وابن الاقرأ مقدم على ابن الاورع ولا مانع من التزام ذلك فان قلت وعلى قياسه أيضا يلتزم تقديم ولد الاسن ولو في غير الاسلام على ولد غيره وتقديم ولد من ذكر على ولد قرشي وبعد التزام ذلك ثم رأيت عن الشهاب البرلسي أنه اعترض الشارح بأن هذا يخالف لاتفاق الشيخين على تقديم قريش على غيرها وأقول مراد الشيخين تقديم قريش على

هو وجهه وأجاب عنه الشافعي بأن الصدر الأول كانوا يتفقون مع القراءة فلا يوجد قارئ الا وهو فقيه وللنور في اشكال ذكرته مع جوابه في شرح الروض واعلم أنه لو كان الافقه أو الاقرأ صبي أو مسافرا أو فاسقا أو ولدنا فسد ما ولى كما أشرت الى بعضه فيما مر وبما تقرر علم أن المنتسب الى من هاجر مقدم على المنتسب الى قريش مثلا

(قوله على من دونه ولا نزاع فيسه) ان أراد دونه في القراءة وان زاد بفقته السنة فسلم لكن ينبغي في النزاع الآن يراد ولا نزاع فيه أي بغير البحث الذي قدمه المحشى من أنه قد لا يتعلق القرآن بالصلاة وعلم السنة متعلق بها وان أراد دونه قراءة وسنة فسلم وابقى النزاع في محله لکن لا معنى له على الاحتمال الآخر تأمل اهـ بهامش شرح البهجة

(فأنظف ثوبا وبدا وصنعة) عن الاوساخ لافضاء النظافة الى استئالة (٣١٥) القلوب وكثرة الجمع (فأحسن صوتا)

لميل القلب الى الاقتداء به
واستماع كلامه (ف) أحسن
(صورة) لميل القلب الى
الاقتداء به كذا رتب في
الروضة كاصلها عن المتولى
وجزم به في الشرح الصغير
والاصل عطف بالواو فقال
فان استويا فنظافة الثوب
والبدن وحسن الصوت
وطيب الصنعة ونحوها أى
كحسن وجهه وسمت والذي
في التحقيق فان استويا
قدم بحسن الذكركم بنظافة
الثوب والبدن وطيب
الصنعة وحسن الصوت ثم
الوجه وفي المجموع المختار
تقديم أحسنهم ذكركم صوتا
ثم هيئة فان تساوا وتساها
أقرع بينهما (وأعنى كبصير)
لتعارض فضيلتهما لان
الاعنى أخشع والبصير
أحفظ عن النجاسة
(وعبد فقيه كغير فقيه)
هو من زيادتي وهو ما صححه
في المجموع وقال السبكي
عندى ان الاول اولى اتمى
ان استويا فالخروج لوضوئها
أولى من العبد ولو بصيرا
وللبالغ ولو عبد اولى من
الصبي ولو حرا وأفقته
(واقدم مكان) لاصفات
(تقديم) لمن يكون أهلا
للإمامة

(قوله رحمه الله والبالغ ولو

عبدا) كلام مستأنف لامن تمة الكلام على مسألة المتن (قوله وأجيب بان هذين يقال لهما الخ) وأيضا المرأة مقدمة على من في رتبتهما من النسوة فالمقدم ولو في الجملة اه سم

غيرها من العرب والحجم لاعلى الافقه ومن بعده من المراتب التي ذكرها انتهت (قوله فأنظف ثوبا
وبدا الخ) الواو في هذا بمعنى الفاء كما في عبارة مر ولوتعارضت هذه الصفات الثلاث فينبغي تقديم
الانظف ثوبا لان الثوب أكثر مشاهدة من البدن فالقول الى صاحبه أميل ثم الانظف بدنا لان
البدن مشاهد حال الصلاة فالقول الى صاحبه من الانظف صنعة اه حل بايضاح (قوله
وصنعة) أى كسبا فيقدم الزرع والتاجر على غيرهما برماوى (قوله عن الاوساخ) متعلق بأنظف
(قوله فأحسن صوتا) أى ولو كانت الصلاة مصرية كما قاله ع ش لكن التعليل قاصر الا أن يقال المراد
في الجملة فالأحسن صوتا تميل اليه القلوب في الجملة أى ولو لسماعه في نحو التكبير (قوله فأحسن صورة)
لعمل المراد بالصورة سلامته في بدنه من آفة تنقصه كعرج وشلل لبعض أعضائه اه ع ش (قوله
وسمت) أى شكل والذي في التحقيق هو المعتمد (قوله قدم بحسن الذكر) هذه المرتبة أسقطها
المصنف وهي عقب قوله فأنسب والحاصل أن الصفات أربعة عشر الافقه ثم الاقرا ثم الازهد ثم الاورع
ثم الاقدم هجرة ثم الاسن ثم الانسب ثم الاحسن ذكركم الانظف ثوبا فوجهها فبدنا فصنعة ثم الاحسن
صوتا فصورة اه سلطان وزاد بعضهم فالمنزوجة فالأحسن زوجة (قوله وفي المجموع الخ) انظر ما فائدة
نقل هذا بعد كلام التحقيق ويمكن أن يقال فائدته ما فيه من التصريح بالاختيار وهذا فيه اشارة الى أن
ما في المنهاج ضعيف عند النووي لانه وقع له في التحقيق وغيره ما يخالفه والمختار هو ما في الغير كما قال
والمختار الخ كذا قرره شيخنا (قوله ثم هيئة) الهيئة الحالة التي يكون الشخص عليها من التأني والوقار
اه ع ش (قوله وأعنى كبصير) أى بعد استوائهم ما في الصفات المتقدمة وقوله والبصير أحفظ عن
النجاسة فان كان البصير لا يتحاشى عن النجاسة قدم الاعنى عليه أو كان الاعنى غير خاشع قدم البصير
عليه (قوله وعبد فقيه) أى زيادة على الفقه المعتبر لصحة الصلاة وقوله كغير فقيه أى غير أفقه أى
لا يعلم غير الفقه المعتبر لصحة الصلاة والا فغير الفقيه أصلا صلاته باطلة كذا قرره شيخنا وهذا بخلاف
نظيره في صلاة الجنائز لان الفصد منها الدعاء والشفاعة والخرجهما أليق كما في لبرماوى (قوله من
زيادتي) راجع للجملة الثانية فقط كما يعلم من مراجعة الاصل (قوله واقدم مكان) وهو الوالى والامام
الراتب والسالكين بحق أى يباح لمقدم مكان تقديمه لاصفات فلا يباح له ذلك وان كان يجوز له مع
الكراهة اه شيخنا حفى والذي في شرح مر أن التقديم مندوب اذا كان المقدم سائبا بحق
وكان غير أهل للإمامة وسكت عن حكم التقديم من السابق الذي هو أهل ومن الوالى والراتب ولعله مراد
شيخنا ح ف بقوله أى يباح له وعبارة حل قوله ولقد يمكن أى وان لم يكن أهلا للصلاة كالكافر
والمرأة لرجال وحيث يكون أولى بالامامة من غيره بخلاف من قدمه القوم باصفة لا يكون أولى بالامامة
من غيره اه وقوله كالكافر الخ اعترض بأن الكافر والمرأة لا يقال لهما مقدمان لان المقدم من يسوغ
له الصلاة بالقوم وأجيب بان هذين يقال لهما مقدمان على فرض زوال المانع كما قاله الشمس الحفى
(قوله لاصفات) أى كالفقه ونحوه من القراءة والورع والسن وانسب برماوى (قوله لمن يكون أهلا
للإمامة) أى ولو كان مفضولا وعليه فلو قال لجمع ليتقدم واحد منكم فهل يقرع بينهم أو يقدم أفضلهم
أو لكل منهم أن يتقدم وان كان مفضولا لعموم الاذن فيه نظر واعل الثانى أظهر لان اذنه لو احدهم
يتضمن اسقاط حقه وحيث سقط حقه كان الافضل أولى فلو تقدم واحد منهم بنفسه من غير اذنه ولا ظن
رضاه حرم عليه ذلك لانه قد يتعاق غرضه بواحد بخصوصه فلو دلت القرينة على عدم تعاق غرض

صاحب المنزل بواحد منهم فلا حرمه اه ع ش على م ر (قوله وهذا) أى قوله ولمقدم بمكان الشامل لمن هو أهل للإمامة وغيره كما علمت أعم من قوله فان لم يكن أهلا للإمامة
﴿فصل في شروط الاقتداء﴾

أى المعتبرة بعد اعتبار صفات الامام المتقدمة فلا ينافي أن تلك شروط أيضا لصحة الاقتداء تأمل شوبرى (قوله وآدابه) أى وجنس آدابه لانه لم يذكر جميعها وعبارة م ر وحج في بعض شروط القدوة وكثير من آدابها وبعض مكر وهاتها اه فقوله وآدابه أى من الامور المطلوبة حصولا كفاي قوله وسن أن يقف امام الى آخر المسنونات وتركا كفاي قوله وكذا لمأموم انفراد عن الصف فتصدق الآداب بالمكروهات فساوت عبارة الشارح عبارتهما المذكورة (قوله سبعة) وهى عدم تقدمه على امامه فى المكان والعلم بانتقالات الامام واجتماعهما بمكان واحد ونوعية الاقتداء والجماعة وتوافق نظم صلاتيهما والموافقة فى سنن تفحش المخالفة فيها فاعلاوتر كالتبعية بأن يتأخر تحرمة عن تحرمة الامام وقد نظمه

وسبعة شروط الاقتداء * نية قدوة بلاامستراء
كذا اجتماعهما فى الموقف * مع المساواة أو التخلف
وعلم أمموم بالانتقال * توافق النظمين فى الافعال
توافق الامام فى السنن * كان بخلفه تفاحش بين
تتابع الامام فيما فعله * تأخر الاحرام عنه أولا
﴿وقد نظمها بعضهم بقوله﴾

وافقن النظم ونابع واعلمن * أفعال متبوع مكان يجمعن
واحد خلف فاحش تأخرا * فى موقف مع نية فخررا

(قوله عدم تقدمه) أى يقينا فلا يضر الشك فى التقدم فالمشترط نفيه هنا التقدم المتيقن أما المشكوك فيه فلا يشترط نفيه كما سيذكره بقوله ولو شك فى تقدمه الخ وقوله فيضراح بيان للفهوم وقوله ولا تضر مساواته الخ هذا داخل فى المنطوق فهو من صور عدم التقدم يصدق بالمساواة ومحل هذا الشرط فى غير شدة الخوف والجماعة فيها أفضل وان تقدم بعضهم على بعض على المعتمد كفاي شرح م ر وخالف الجمهور فقالوا ان الانفراد أفضل قال شوبرى وبحث بعضهم أن الجاهل يغتفر له التقدم لانه عذر باعظم من هذا وانما يتجه فى جاهل معذور لبعده عن العلماء أو قرب اسلامه وعاليه فالناسى مثله اه ايعاب الآن يقال الناسى ينسب لمتقصر لغفلة باهماله حتى نسي الحكم اه ع ش على م ر (قوله بان لا يتقدم) الباء بمعنى الكاف كفاي ع ش ومثل القائم الراكع قال م ر بعد ذكر هذه العبارة بتمامها سواء فى كل ما ذكر اتحادا قيا مائلا أولا ومحل ما تقرر فى العقب وما بعده ان اعتمد عليه فان اعتمد على غيره وحده كاصابع القائم وركبة الجالس اعتبر ما اعتمد عليه فيما يظهر حتى لو صلى قائما معتمدا على خشبتين تحت ابطينه فصارت رجلاه معلقتين فى الهواء أو ماستين للارض من غير اعتماد اعتبر الخشبتيان على الوجة ان لم يمكنه غير هذه الهيئة أما اذا تمكن على غير هذا الوجه فصلاته غير صحيحة ولو تعلق مقتد بجبل وتعين طريقا أيضا كان مصلوبا اعتبر منكبه فيما يظهر وبحث بعض أهل العصر أن العبرة فى الساجد بأصابع قدميه أى ان اعتمد عليها ولا بعد فيه غير أن اطلاقهم يخالفه اه شرح م ر بتصرف أى فيكون المعتمد عنده العقب بأن يكون بحيث لو وضع العقب على الارض لم يتقدم على عقب الامام وان كان مرتفعيا بالفعل وعليه فيمكن دخوله فى كلامهم بأن يراد بالعقب

وهذا أعم من قوله فان لم يكن أهلا فله التقديم

﴿فصل﴾

فى شروط الاقتداء وآدابه (للاقتداء شروط) سبعة أحدها (عدم تقدمه فى المكان) بان لا يتقدم قائم

(قوله وعليه فالناسى مثله) هو محتمل لنسيان الصلاة أو الحرمة أو الإبطال وجواب ع ش قاصر على غير الأولى

في حق القائم حقيقة أو حكما اه اطفئ حتى واعتمد ع ش ما يحته بعض أهل العصر كقرره حرف
وقيل المعبر في حق الساجد الركنان وقول م ر ان اعتمد عليها أي والا فآخر ما اعتمد عليه كافي
ع ش عليه ولو قدم احدي رجله دون الأخرى واعتمد عليها لم تبطل صلاته الا بالتقدم بهما قياسا
على الاعتكاف فيما لو خرج من المسجد باحدي رجله واعتمد عليها فانه لا ينقطع اعتكافه والایمان
فيما لو خلف لا يدخل مكانا ودخل باحدي رجله واعتمد عليها فانه لا يحنث كما قاله زى والضابط في
ذلك كانه لا يتقدم المأموم بجميع ما اعتمد عليه على جزء مما اعتمد عليه الامام سواء انحدا في
القيام أو غيره أو اختلفا وقد انماها بعضهم الى ست وثلاثين صورة وييلها أن الامام والمأموم اما أن
يكونا قائمين أو قاعدين أو مضطجعين أو مستلقين أو مضطجعين أو مضطجعين أو مضطجعين أو مضطجعين
فهذه ستة أحوال فتضرب أحوال الامام في أحوال المأموم تبلغ ستا وثلاثين وأحكامها لا تخفى على
المتأمل وهذه القسمة عقلية لان المصوب لا يكون اما ما لوجوب الاعادة عليه (قوله بعقبه) أي بكاهما
فلا يضر التقدم ببعضهما اه ع ش أي الا اذا اعتمد عليه فلا يضر التقدم بأحدهما حل (قوله
وهما مؤخر قدميه) أي ما يصيب الارض منه (قوله ولا قاعد) أي سواء كان يصلي من قعود لجز أو لابان
كان قاعد الشاهد اه ع ش ومحل ذلك ان اعتمد عليهما فان كان الاعتماد على الاصابع فينبغي اعتبارها
دون الالين اه حل (قوله بجنبه) أي جيبه وهو ما تحت عظم الكتف الى الخصرة فيما يظهر اه حل
قال م ر وفي المستلقي احتمالا أن أوجههما برأسه والثاني وبه قال حجج ان العبرة بعقبه (قوله أعم
من قوله في الموقف) فديجاب عن الاصل بأن مراده بالموقف مكان الصلاة وسماه بالموقف باعتبار أكثر
أحوال المصلي أو بأشرف أحواله وهو الوقوف اه شوبري (قوله تبعنا لسلف والخلف) السلف هم
أهل القرون الاول الثلاثة الصحابة والتابعون وأتباع التابعين والخلف من بعدهم كقوله وشيخنا
(قوله فيضرتقدمه) هو مفهوم المتن أي يضر في الانعقاد ابتداء وفي الصحة دواما اه شوبري وهذا
على الجديد والقديم لا يضر لكنه يكره كولو وقف خلف الصف وحده كما في شرح م ر (قوله قياسا لما كان
على الزمان) أي بجامع الفحش في كل وقوله المبطله صفة للخالفه لا لافعال قال شيخنا ولعل وجه
الفحش خروجه بتقدمه عليه عن كونه تابعا كما في الاطفئ حتى وقال شيخنا ح ف وجه ذلك أنه لم يعد
تقدم المأموم على الامام في غير شدة الخوف بخلاف مخالفته في الافعال فانه عهد في أعذار كثيرة يباح له
التخلف فيها (قوله ولا تضر مساوانه) هذه من صور المنطوق وكذا قوله ولوشك الخ فالمناسب تقديمها
على المفهوم أعني قوله فيضرتقدمه عليه وقوله لكنها تكرر وقد تن كاسيأتي في العراة والذوة مع
امامتهن وقوله أيضا لكنها تكرر وتفوت فضيلة الجماعة في مدة المساواة لا مطاقا اه ع ش خلافا لظاهر
عبارة م ر وقوله في مدة المساواة الخ وكذا كل مكروه أمكن تبغيضه وإيضاحه أن الصلاة في جماعة
تزد على الانفراد بسبع وعشرين صلاة والركوع في الجماعة يز بد على المنفرد بسبع وعشرين
ركوعا فاذا سوي فيه دون غيره فانت الزيادة المختصة بالركوع وهي السبع والعشرون التي تتعين له فقط
دون السبع والعشرين التي تخص غيره (قوله ولوشك في تقدمه صحت) أي وان جاء من أمامه أي قدام
الامام اه م ر اه ع ش خلافا لابن المقرئ حيث قال ان الشك في هذه الحالة يضر لان الاصل بقاء التقدم
ورد عليه بأنه عارضه أصل آخر ذكره الشارح بقوله لان الاصل عدم المفسد اه ح ف وكذا لو كان
الشك حال النية لا يضر كما قاله ع ش والمعتمد أنه يضر تغليب البطل (قوله وسن أن يقف امام خلف
المقام) الاولى أمام المقام لان خلف المقام جهة الكعبة وبابه في الجهة الأخرى والعمل الآن أن الامام
يقف قبالة باب المقام فيكون المقام بين الامام والكعبة ومقتضى تعبير المتن بخلف أن الامام يجعل

بعقبه وهما مؤخر قدميه
وان تقدمت أصابعه ولا
قاعد باليابه ولا مضطجع
بجنبه فتعبري بذلك أعم
من قوله في الموقف (على
امامه) تبعنا لسلف والخلف
فيضرتقدمه عليه كتقدمه
بالتحريم قياسا لما كان على
الزمان ولان ذلك أخش
من المخالفة في الافعال
المبطله ولا تضر مساوانه
لكنها تكرر كما في المجموع
وغيره ولوشك في تقدمه
صحت صلاته لان الاصل
عدم المفسد (وسن أن
يقف امام خلف المقام

(قوله حقيقة أو حكما) تعميم
في القائم (قوله رجه الله
بجنبه) والمعتبر في الساجد
أصابع قدميه ان اعتمد عليها
(قوله وكذا قوله ولوشك
الخ) أي باعتبار ارادة
المتيقن وادعاء دخوله في
كلامه (قوله والعمل الآن)
أي وهو السنة (قوله رجه
الله خلف المقام) وحصل
ما قرب منه كان أفضل

مسلم وللصحابة من بعده
وهذا من زيادتي (و) أن
(يستديروا) أي المأمومون
(حوطوا) أن صلوا في
المسجد الحرام ليحصل
توجه الجميع إليها (ولا يضر
كونهم أقرب إليها في غير
جهة الامام) منه إليها في
جهته لا تتفاء تقدمهم عليه
ولان رعاية القرب والبعد
في غير جهته مما يشق
بخلاف الأقرب في جهته
فيضرفلوتوجه للركن في جهته
مجموع جهتي جانبيه فلا
يتقدم عليه المأموم
المتوجه له أو لاحدى
جهتيه (كما) لا يضر كون
المأموم أقرب إلى الجدار
الذي توجه إليه من الامام
إلى ما توجه إليه (لو وقفا
فيها) أي في الكعبة
(واختلافا جهة) كأن كان
وجه المأموم إلى وجه الامام
أو ظهره إلى ظهره فان
اتحد اجهة ضر ذلك ولو
وقف الامام فيها والمأموم
خارجها جازوله التوجه
إلى أي جهة شاء

(قوله) وأن يستديروا
حوطوا) وأول من فعله ابن
الزبير وأجمعوا عليه (قوله
بهذه الاقربة) وكذا
بالمساواة اه شنواني
(قوله) وجه الله لا تتفاء
تقدمهم) لانه لو قيل به لم

يمكن أولى من العكس اه شيخنا

المقام خلف ظهره ويتوجه للكعبة فلا يكون المقام بينه وبين الكعبة وهذا خلاف ما عليه العمل وفي
عش على مر مانصه قوله وسن أن يقف امام الخ قال شيخنا زى وظاهر أن المراد بخلفه ما يسمى خلفه
عرفوا أنه كلما قرب منه كان أفضل وأشار بقوله وظاهر إلى دفع ما يقال كان المناسب في التعبير أن
يقول امام المقام يعني بأن يقف قبالة بابه لانه اذا وقف خلف المقام واستقبل الكعبة صار المقام خلف
ظهره اه ثم رأيت في قل على الجلال قوله خلف المقام أي بحيث يكون المقام بين الامام والكعبة لان
وجهه أي بابه كان من جهتها اه فانظر قوله كان من جهتها المقتضى أن التعبير بالخلف صحيح بالنظر إلى
ما كان أولاً وأن ما هو عليه الآن قد حدث فالتوقف والاشكال اما هو بالنظر إليه وأما بالنظر لحاله
الأول فلا رقة أصلاً كما علمت تأمل قال سم ولا نظرت فويت ركعتي الطواف ثم على الطائفين لا هم
ليسوا أولى منه على أن هذا الزمن قصير ويندر وجود طائف حينئذ فكان حق الامام مقدماً اه
(قوله) خلف المقام عند الكعبة) لا حاجة لقوله عند الكعبة لان خلف المقام لا يكون الا عند هافلو قال
عند الكعبة خلف المقام كان أولى اه ح ف وقال بعضهم قوله عند الكعبة لا يعني عند قوله خلف المقام
لان الخلف يصدق مع البعد عن المسجد (قوله وللصحابة) انما علة ثانياً إشارة إلى انه ليس خصوصية
له صلى الله عليه وسلم (قوله) وأن يستديروا حوطوا) والصف الأول حينئذ في غير جهة الامام هو ما اتصل
بالصف الأول الذي وراءه لا ما قرب من الكعبة اه زى بأن كان بين الكعبة والصف المذكور فلا
يحصل له ثواب الصف الأول ومتى قرب المصلي من الكعبة وانحرف عنها ضر بخلاف ما لو بعد كما تقدم
في باب الاستقبال أنه لو وقف صف طويلاً في أخريات المسجد الحرام لم تصح صلاة من خرج عن سمت
الكعبة لو قرب منها كما ذكر ذلك بعض المتأخرين يعني حج لكن جزماً أي الشيخان بخلافه قاله مروى على
جزمهما فلا ينحرف ولو كان لو قرب منها خرج عن سمتها به صرح العلامة الخطيب أيضاً اه عش
واعلمه ح ف وقال ان في تكليفه الانحراف مشقة وهو بعيد اذ كيف يكون مشاهد الكعبة ولا ينحرف
إليها ليتوجه إليها وجزم البرماوى بوجوب الانحراف وهو المعتمد (قوله أي المأمومون) أي وان لم يضق
المسجد (قوله) ليحصل توجه الجميع إليها) أي إلى جميعها أي جميع جهاتها والافلو وقفوا واصله خلف صف
فقد توجهوا إليها (قوله) ولا يضر كونهم أقرب إليها) قال شيخنا كحج والوجه فوات فضيلة الجماعة بهذه
الاقربة المذكورة كالأوفر من الصف ويدل على ذلك قوة الخلاف أي في الصحة وعدمها اذا خلافت
المذهبي أولى بالمراعاة من غيره اه شورى ويؤخذ منه عدم فواتها بالمساواة لفوات المعنى المذكور
وهو الكراهة للخلاف في البطلان كما ذكره أيضاً (قوله) منه) أي من قربه وقوله إليها متعلق بقرب
المحذوف وقوله في جهته متعلق به أيضاً (قوله) بخلاف الأقرب في جهته) كان يكون ظهر المأموم لوجه
الامام اه حل (قوله) في جهته مجموع جهتي جانبيه) أي جانبي الركن الذي توجه إليه وانظر هل من
الجهتين الركنان المتصلان بالجهتين زيادة على الركن الذي استقبله الامام أولاً حتى لا يضر تقدم
المستقبلين لذينك الركنين على الامام فيه نظر والأقرب الضرر فتكون جهة الامام ثلاثة أركان
وجهتين من جهات الكعبة اه عش فقول الشارح مجموع جهتي جانبيه أي مع الركنين المتصلين
بهما وفي عش على مر مانصه أما لو وقف امام بين الركنين في جهته تلك الجهة والركنان المتصلان
بهما من الجانبين (قوله) واختلافا جهة) هذاتاً كيداً للتشبيه اذ يستفاد منه هذا القيد لان هذا بمعنى قوله
في غير جهة الامام فقط (قوله) فان اتحد اجهة) بان كان وجه الامام إلى ظهر المأموم وقوله إلى أي جهة
شاء لانه لا يمكن ان يكون ظهره لوجه الامام اه حل (قوله) ضر ذلك) شمل كلامهم في هذه مالمو

استقبل اسقفها وكان المأموم أرفع من الامام لصدق تقدمه عليه في جهته حينئذ اهـ سل (قوله ولو وقف بالعكس) هذه تمام الاحوال الاربع والاضابط فيها أن يقال يشترط أن لا يكون ظاهر المأموم الى وجه الامام حقيقة أو تقدير (قوله لكن لا يتوجه الخ) كأن يكون وجه الامام الى ظهره لان الجهة التي توجه اليها واحدة وان كان توجه كل منهما الى جدار بخلاف ما اذا كان وجهه الى وجهه فانه يصح (قوله وسن أن يقف ذكر الخ) التعبير بالوقوف هنا وفيما يأتي جري على الغلب فلم يصل واقفا كان الحكم كذلك اهـ شرح مر (قوله لم يحضر غيره) صفة لذكر فان حضر مع آخر فسيأتي في قوله وأن يصطف ذكران (قوله عن يمينه) وان فاته نحو سماع قراءة على المعتمد كافي قل والبرماوى خلافا لما في سم على المنهج (قوله يصلى من الليل) أى في الليل أى يصلى نفلا لا تشرع فيه الجماعة وأقر ابن العباس على الاقتداء به لبيان الجواز اهـ ع ش على مر (قوله فأخذ برأسه) اعلم بحسب ما تنقله صلى الله عليه وسلم والافتحويل الامام للمأموم لا يتقيد بذلك بدليل الرواية الآتية فأخذ بيدي الخ وأنه لما كان صغيرا وهو يلزم منه قصره سهل عليه تناول رأسه دون يده مثلاً وأن ذلك خصوصية له صلى الله عليه وسلم لما هو ظاهر أن ذلك يتعدى على غيره اهـ ع ش على مر ويؤخذ من الحديث أنه لو فعل أحد من المتقدمين خلاف السنة استحب للامام ارشاده اليها بيده أو غيرها ان وثق منه بالامتثال ولا يبعد أن يكون المأموم في ذلك مثل الامام في ارشاده غيره ولو الامام ويكون هذا مستثنى من كراهة الفعل القليل (قوله فأقامنى) أى حولنى (قوله وأن يتأخر قليلا) أى عرفا ولا يتوقف حصول السنة على زيادة القرب بحيث يحاذى بعض بدن المأموم بعض بدن الامام في الركوع والسجود كافي ع ش على مر قال شيخنا وهاهنا سنتان التأخر وكونه قليلا أى بقدر ثلاثة أذرع فأقل فلو قام عن يساره أو خلفه أو ساواه أو زاد في التأخر عليها فاته فضيلة الجماعة (قوله قليلا) بان لا يزيد ما بينهما ما على ثلاثة أذرع وكتب أيضا بان يخرج عن المساواة وتزيد المرأة على ذلك اهـ حل وعبرة الشورى والمراد بالقليل أن يخرج عن المحاذاة بدليل ما يأتي أن الثاني يحرم عن يساره ثم يتقدم الامام أو يتأخران لا ثلاثة أذرع أو نحوها خلافا لمن توهمه لان ذلك انما هو في الصف خلفه ولو كان مثله لم يحتج الى تقدمه ولا تأخرهما اهـ اعاب بحروفه (قوله أحرم عن يساره) بفتح الياء أفصح من كسرها وعكسه ابن دريد فان لم يكن عن يساره محل أحرم خلفه ثم تأخر اليه من هو على اليمين ولو خالف ذلك كره وفاته فضيلة الجماعة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى نعم ان عقب تحرّم الثاني تقدم الامام أو تأخرهما حصل لهما فضيلتهما والا فلا تحصل لواحد منهما كما يعلم من قوله ثم بعد احرامه الخ اهـ شرح مر وقوله ولو خالف ذلك كره ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل ولو قيل باغتفار ذلك في حق الجاهل وان بعده عهده بالاسلام وكان مخالطا للعلماء وأنه لا تنفوته فضيلة الجماعة لم يكن بعيدا لان هذا ما يخفى اهـ ع ش وقوله والا فلا تحصل لواحد منهما أى وان حصل التقدم أو التأخر بعد ذلك حيث انتفت العقبة وظهره أن فضيلة الجماعة تنتفي في جميع الصلاة وان حصل التقدم أو التأخر بعده وهو مشكل وفي فتاوى والده في محل آخر ما يخالف ذلك فلا يرجع اهـ رشيدى (قوله ثم بعد احرامه الخ) أما اذا تأخر من على اليمين قبل احرام الثاني أو لم يتأخر أو تأخر في غير القيام فيكره اهـ حج سم (قوله ثم يتقدم الامام) ظاهره استمرار الفضيلة لهما بعد تقدم الامام وان دام على موقفهما من غير ضم أحدهما الى الآخر وكذلك لو تأخر ولا بعده فله لطلبه منهما ههنا ابتداء فلا يخالف ما سيأتي اهـ برماوى (قوله أو يتأخران) أى مع انضمامهما وكذا انضمام لوتقدم الامام اهـ عزيزى ويدل له قوله في الحديث الآتى فأخذ بأيدىنا فأقامنا خلفه الخ (قوله كقعود) أى ولولعاجز

ولو وقفا بالعكس جاز أيضا
لكن لا يتوجه المأموم الى
الجهة التي توجه اليها
الامام لتقدمه حينئذ عليه
(و) سن (ان يقف ذكر)
ولو صبيا لم يحضر غيره
(عن يمينه) أى الامام خبر
الشيخين عن ابن عباس
قال بت عند خاتى ميمونة
فقام النبي صلى الله عليه
وسلم يصلى من الليل فقامت
عن يساره فأخذ برأسه
فأقامنى عن يمينه (و) ان
(يتأخر) عنه ان كان
الامام مستورا (قليلا)
استعمالا لا لادب واطهارا
لرتبة الامام على رتبة
المأموم (فان جاء) ذكر
(آخر أحرم عن يساره ثم)
بعد احرامه (يتقدم الامام
أو يتأخران في قيام) لا
في غيره كقعود وسجود

أدلتا في التقديم والتأخر فيه إلا بعمل كثير والظاهر أن الركوع كالقيام وقولي في قيام من زيادتي (وهو) أي تأخرهما (أفضل) خبر
مسلم عن جابر قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فقامت عن يساره فأخذ بيدي حتى

(٣٢٠)

عن القيام (قوله) أدلتا في التقديم والتأخر فيه أي في غير القيام (قوله) والظاهر أن الركوع) ومثله
الاعتدال لانه قيام في الصورة اه ع ش على م ر (قوله) جبار) بفتح الجيم وتشديد الباء الموحدة
وأخروا (قوله) لضيق المكان الخ) أي أو كان بحيث لو تقدم الامام سجد على نحو تراب يشوه خلقته
أوفى سدنيابه أو يضحك عليه الناس اه ع ش على م ر (قوله) فعمل الممكن لتعينه الخ) أي
فان لم يفعل التقديم والتأخر من أمكنه دون الآخر فهل تفوت الفضيلة عليه دون من لم يمكنه تقدم ولا تأخر
لعدم تقصيره أو تفوته ما عافيه نظروا الأقرب الأول لما سر من عدم تقصير من لم يمكن اه ع ش
على م ر (قوله) وأن يصطف ذكرا خلفه الخ) هذا مقابل قوله وأن يقف ذكر عن يمينه إذا فرض
أنه حضر وحده كما قيد به الشارح فيما سبق كذا قرره شيخنا (قوله) كاسراة) أي ولو زوجة أو محرما
(قوله) صفا خلفه) أي بحيث يكونان محاذيين لبدنه وقال المحقق الحلي أي قاما صفا اه وهذا الحل منه
يقتضي أن يقرأ قول الشارح صفا بفتح الصاد مبني للفاعل وهو جازر كنهائه للفعول فان صف يستعمل
لازما ومتعديا فيقال صففت القوم فاصطفوا وصفوا اه مصباح بالمعنى اه ع ش على م ر وقوله
والمرأة خلفه ما وحيث لا يحصل لكل فضيلة الصف الأول لجنسه كافي حل (قوله) والخنثى خلفهما
أي لاحتمال الانوثة ولم يقل خلفه أي الذكرا لاحتمال عود الضمير للامام وقوله والمرأة خلف الخنثى أي
لاحتمال الذكورة اه حل (قوله) لفضله) أي بالبلوغ والمراد أن شأنهم ذلك حتى لو كان الصبيان
أفضل منهم بعلم أو غيره فان الرجال يقدمون أيضا اه شيخنا (قوله) فصبيان) بكسر أوله وحكى ضمه
وان كانوا أفضل من الرجال كما علمت (قوله) إذا استوعب الرجال الصف) أي وان لم يكونوا متضامين بل
وقفوا على وجه بحيث لو دخل بينهم الصبيان لوسعهم وقوله والأي بان كان في الصف خلا لیس فيه أحد
من الرجال وهذا يدفع ما في كلام زى من تضعيف قول الشارح وظاهر الخ ع ش أي فلا يدخلون
الأعند وجود الفرجة على المعتمد (قوله) والا كمن بهم أو ببعضهم) ويقفون على أي صفة اتفقت لهم
سواء كانوا في جانب أو اختلطوا بالرجال اه ع ش على م ر (قوله) الخنثى) أي وان لم يضق صف
الصبيان ولا يكمل بهم لاحتمال أنوتهم وقوله بنساء وان لم يضق صف الخنثى ولا يكمل بهم لاحتمال
ذكورتهم زى ويقدم من الإناث البالغات على غيرهن حل (قوله) الاحلام) جمع حلم بضمين
وهو الاحلام قال تعالى وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم فإمراد بهم البالغون وقوله والنهي أي العقول وقول
بعضهم الاحلام جمع حلم بالكسر وهو الرفق في الأمر والتأني فيه غير مناسب هنا لأن يقال يلزم منه
البلوغ فيكون أطاق المزور وأراد اللازم (قوله) ثلاثا) أي بعد المرة الأولى واحدة أعنى قوله ليليني
منكم أو لولا الاحلام فالمراد انه قال ثم الذين يلونهم مرتين مع هذه هذا هو المراد وإنما كان هذا مرادا
لانه لم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم خنثى بدليل أن أحكامهم إنما تؤخذ بالقياس كما يؤخذ من
الرشيدي على م ر وقال شيخنا ح ف انه شامل للخنثى ونص عليهم لعلمه بوجودهم بعد فيكون
قوله ثلاثا راجعا لقوله ثم الذين يلونهم أي قالها ثلاثا أي غير الأولى وكان حق التعبير في الثالثة التي
المراد منها النساء أن يقال ثم اللاتي يلينهم وانما عبر بالذين وبواو جمع الذكور لما كتبه للمرة الثانية
الواقعة على الصبيان (قوله) بتشديد النون) وهي اما نون التوكيد الثقيلة مع حذف نون الوقاية
أو الخفيفة مع بقاء نون الوقاية وادغامها فيها والفعل فيهما مبني على فتح آخره وهو الياء ومحله جزم بلام

أدارني عن يمينه ثم جاء
جبار بن صخر فقام عن
يساره فأخذ بيدينا جميعا
حتى أقامنا خلفه ولان
الامام متبوع فلا ينتقل
من مكانه هذا (ان أمكن)
أي كل من التقديم والتأخر
فان لم يمكن الا أحدهما
اضيق المكان من أحد
الجانبين فعمل الممكن
لتعينه طريقا في تحصيل
السنة والتقيد بذلك من
زيادتي (و) ان (يصطف
ذكرا) ولو صبيين أو
صبيا ورجلا جاعلا أو
مرتبين (خلفه) كاسراة
فأكثر (ولو جاء ذكر
وامرأة قام الذكر عن
يمينه والمرأة خلف الذكر
أو ذكرا) والمرأة صفا
خلفه والمرأة خلفها أو
ذكر وامرأة وخنثى
وقف الذكر عن يمينه
والخنثى خلفهما والمرأة
خلف الخنثى (و) ان
(يقف خلفه رجال)
لفضلهم (فصبيان) لانهم
من جنس الرجال وظاهر
أن محله إذا استوعب
الرجال الصف والاكمل
بهم أو ببعضهم (خنثى)
لاحتمال ذكورتهم وذكورهم
من زيادتي وصرح به في

الامر

التحقيق وغيره (فنساء) والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ليليني منكم ولولا الاحلام والنهي ثم
الذين يلونهم ثلاثا واه مسلم وقوله ليليني بتشديد النون بعد الياء

حضر الرجال لم يؤخروا من مكانهم بخلاف من عداهم (و) ان تقف (امامهم وسطهم) بسكون السين أكثر من فتحها كما كانت عائشة وأم سلمة يفعلان ذلك رواهما البيهقي بإسنادين صحيحين فلو أمهنت غير امرأة قدم عليهن وكلمة عاراً أم عراة بصراء في ضوء وذكر سنن المذكورات من زياد في (وكره لما موم انفراد) عن

(قوله هذا النظر ممنوع الح) عبارة الجليل ان رواية ليليني بتخفيف النون ثابتة واذا كانت ثابتة فيكون كلامه عليه الصلاة والسلام دليلاً لهذه اللغة لأن كلامه يحمل عليها فيثبت ثبوت رواية ودراية انتهت (قوله رجه الله بخلاف من عداهم) عمومها يقتضي تأخير النساء المختاني حرره لعدم تحقق الفضيلة لاحتمال الانونة وان اكتفى بعضهم بالاحتمال (قوله وأفضل صفوف الرجال أوها) ومنهم الصبيان وصلاة الجنابة تستوي صفوفها في الفضيلة عند اتحاد الجنس لطلب تعدد الصفوف فيها اهـ مر وقوله تستوي صفوفها أي الثلاثة والولية

الامر وأما مع التخفيف فالنون الواقية والفعل مجزوم بحذف الياء اهـ برماوى (قوله وبحذفها) أي الياء فصارت ليلاني فهو مجزوم بحذفها كما علمت قال حج وأخطار رواية ولغة من ادعى ثالثه وهي اسكان الياء وتخفيف النون وفيه نظر لان اثبات حرف العلة مع الجازم لغة لبعض العرب جائز في السعة عند بعضهم وان كان مقصوراً على الضرورة عند الجمهور هكذا قاله حل وقوله وفيه نظر الخ هذا النظر ممنوع لانه لا ينبغي حل كلام المصطفى على ذلك القول الشاذ عند الجمهور المخالف للقياس والسمع عندهم فصيح نسبة الخطأ لمن ادعى الثالثة تأمل (قوله لم يؤخروا من مكانهم) أي وان كان حضور الرجال قبل أحرام الصبيان اهـ حل والمراد لم يؤخروا ندبا ما لم يخف من تقدمهم على من خلفهم فتنة والأخروا ندبا كما هو ظاهر لما فيه من دفع المفسدة كافي ع ش على مر (قوله بخلاف من عداهم) أي فامهم يؤخرون ولو بعد الاحرام لكن بأفعال قليلة وفي كلام بعضهم ان كلامهم مفروض فيما اذا كان قبل الاحرام فان كان بعد ذلك لم يؤخروا اهـ حل ولعل مراده البعض سم فانه مصرح بما اذا كان قبل الاحرام (تنبيه) سئل الشهاب عما أفنى به بعض أهل العصر أنه اذا وقف صف قبل امام ما أمامه لم يحصل له فضل الجماعة هل هو معتمد أولا فاجاب بانه لا تقوت فضيلة الجماعة بوقوفه المذكور وفي ابن عبد الحق ما يوافقه وعليه فيكون هذا مستثنى من قولهم مخالفة السنن المطلوبة في الصلاة من حيث الجماعة مكروهة مفقودة للفضيلة اهـ ع ش على مر واعتمد مشايخنا خلافه وأفضل كل صف يمينه أي بالنسبة لمن على يسار الامام أمام من خلفه فهو أفضل ممن على اليمين مر وع ش وأفضل صفوف الرجال أوها وأما صفوف النساء فافضلها آخرها بعده عن الرجال وان لم يكن فيهم رجل غير الامام ومثلهن الختاني اهـ ع ش على مر ملخصا (قوله وأن تقف امامتهن) قال الرازي أنه لانه القياس كما أن رجلة تأنيث رجل وقال القونوي بل القياس حذف التاء اذ لفظ امام ليس صفة قياسية بل صيغة مصدراطلقت على الفاعل فاستوى المذكر والمؤنث فيها وعليه فاقى بالتاء لثلاثتهم أن امامهن المذكور كذلك حج شوبري (قوله وسطهم) المراد ان لا تتقدم عليهن وليس المراد استواء من على يمينها ويسارها في العدد اهـ ع ش على مر وعبارة الشوبري قوله وسطهم أي مع تقدم يسير بحيث تمتاز عنهن ومخالفتهم مكروهة مفقودة لفضيلة الجماعة اهـ ومثله شرح مر قال ع ش فان لم يحضر الامراة فقط وقفت عن يمينها أخذت اماما تتقدم في المذكور اهـ (قوله بسكون السين أكثر من فتحها) عملا بالقاعدة من أن متفرق الأجزاء كالناس والدواب يقال بالسكون وقد تفتح وفي متصل الأجزاء كالرأس والدار يقال بالفتح وقد تسكن والأول ظرف والثاني اسم اهـ حل قال في الصحاح يقال جلست وسط القوم بالتسكين وجلست وسط الدار بالتحريك لانه اسم وكل موضع صلح فيه بين فهو وسط بالسكون وان لم يصلح فيه بين فهو بالتحريك ور بما سكن (قوله رواهما) أي فعلى عائشة وأم سلمة (قوله وكلمة عاراً الخ) ومخالفة ما ذكره مكروهة مفقودة لفضيلة الجماعة اهـ حل (قوله أم عراة) هذا اذا أمكن وقوفهم صفا والاوقفوا صفوفاً مع غض البصر اهـ س ل وعبارة الشوبري قوله أم عراة ليس بقيد بل مثلهم المستورون ومن بعضهم مستور كما هو ظاهر اهـ (قوله بصراء) عبارة شرح مر وفيهم بصيروهي أحسن (قوله وذكر سنن المذكورات) أي المسائل المذكورة وجملتها عشرة وثلاثون ويستدير واحوطا وآخرها قوله وامامتهن وسطهم (قوله وكره لما موم انفراد) أي ابتداء ودواما كافي حل وتقوت به فضيلة الجماعة قال مر في شرحه وحج وسم ان الصفوف المتقطعة تقوت عليهم فضيلة الجماعة اهـ

يصل إلى الصف قد كر ذلك له صلى الله عليه وسلم فقال زادك الله حرصا ولا تعد (بل يدخل الصف ان وجد سعة) بفتح السين ولو بلا خلاء بان يكون بحيث لو دخل بينهم لوسعهم بل له أن يخرق الصف الذي يليه فما فوقه إليها لتقصيرهم بتركها ولا يتقيد خرق الصفوف بصفين كما زعمه بعضهم وإنما يتقيد به تخطي الرقاب الآتي بيانه في الجمعة (والأى وان لم يجلسه) (أحرم ثم) بعد احرامه (جر) إليه (شخصا) من الصف لمصطف مع خروجا من الخلاف (وسن) لجروره (مساعده) بموافقه فيقف معه صفالينال فضل المعاونة على البر والتقوى وظاهر أنه لا يجزأ أحدا من

(قوله عن أبي بكر) واسمه نفع بن الحارث بن كادة حكيم العرب اه قويسني (قوله وسوى الشهاب حج الخ) وكذا الشارح نفسه في شرح الروض نص على ان له الخرق للسعة ولو بلا خلاء فيكون كلامه كشرح الروض ولا داعي إلى الاستخدام (قوله فهو المشي بين الصفين وهما

قال مر في الفتاوى تبعا للشرف المناوي ان الفاتت عليهم فضيلة الصفوف لافضيلة الجماعة ومال ع ش إلى ما في شرح م لأنه اذا تعارض ما فيه وغيره قدم ما في الشرح (قوله من جنسه) خرج بالجنس غيره كامرأة وليس هناك نساء أو خنثى وليس هناك خنثى فلا كراهة بل يندب الانفراد كما يعلم من شرح م وعبارته وخرج بالجنس غيره كامرأة خلف رجال الخ (قوله عن أبي بكر) بفتح الكاف أفصح من سكونها كما في المصباح أي بكرة البئر سمى بذلك لأنه ندلى بهام من الطائف حين حاصر النبي صلى الله عليه وسلم أهله وجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأسلم (قوله قد كر ذلك له) يحتمل قراءته بضم الذال المججمة و بفتحها فلترجع الرواية وكل منهما صحيح والمتبادر من قوله زادك الله حرصا الفتح وقوله ولا تعد بفتح التاء الفوقية وضم العين اه ع ش (قوله زادك الله حرصا) أي على ادراك الجماعة أو الركعة ولا تعد للانفراد عن الصف ولا تعد للتأخر حتى يفوتك أول الجماعة اه شورى (قوله لوسعهم) أي من غير الحاق مشقة غيره كما هو ظاهر حج وبابه علم (قوله إليها) أي السعة وان لم تكن فرجة والمعتمد أنه لا يخرق إلا للفرجة لا للسعة التي ليس فيها فرجة وقيل الضمير في اليها راجع للسعة بمعنى الفرجة فيكون في كلامه استخدام اه وعبارة الرشيدى على م خرج ما اذا لم يكن فرجة لكن هناك ما لو وقف فيه لوسعته فلا يتخطى فيه لعدم التقصير وهذا ما افتضاه ظاهر التحقيق وسوى الشهاب بن حجر بينهما تبعا للمجموع اه (قوله لتقصيرهم بتركها) فلو عرضت فرجة بعد كمال الصف في أثناء الصلاة فقتضى تعليلهم بالتقصير عدم الخرق اليها ويحتمل غيره قاله م في شرحه وقوله فلو عرضت فرجة الخ أي بان علم عروضاها لو وجدها ولم يعلم هل كانت موجودة قبل أو طرأت فالظاهر أنه يخرق ليصلها إذ الأصل عدم سدّها سببا إذا كان ذلك من أحوال المؤمنين المعتادة لهم اه ع ش (قوله كما زعمه بعضهم) هو الامام الاسنوى (قوله وإنما يتقيد به تخطي الرقاب) أي وهو المشي بين القاعدين لانهم لم يدخلوا في الصلاة فلم يتحقق تقصيرهم وأما خرق الصفوف فهو المشي بين الصفين وهما قائمان اه حل (قوله ثم بعد احرامه الخ) أماقبله فكروه لاحرام كما أفقته الشهاب م اه شورى والفرق بينه وبين ما لو سوك غيره بغير اذنه بعد الزوال حيث حرم أو زال دم الشهيد أن هـ إذا ما أذن فيه شرعا لكنه تجلّه بخلاف ذلك اه برماوى (قوله جر إليه شخصا) فان كان رقيقا وتلف ضمنه وان ظنه حرا ويشكل عليه ما لو سجد عليه حيث لم يضمن هناك ويضمن هنا مع الاستيلاء هنا وهناك أيضا اه شورى ومحل الجرم المذكور ان يجوز موافقته وكان حرا أو أن يكون الصف أكثر من اثنين كما في شرح م (قوله خروجا من الخلاف) أي في بطلانها بالانفراد عن الصف قال به ابن المنذر وابن خزيمة والجيدى اه شورى أي والامام أحمد (قوله لينال معه فضل المعاونة) أي مع حصول ثواب صفه الذي كان فيه أولا لأنه لم يخرج منه الا بعد اه شرح حج وس ل وع ش (قوله أنه لا يجزأ أحدا) فان فعل كره ولم يحرم لان الجرم مطلوب في الجملة وقوله لأنه يصير أحدهما منفردا أي في زمن من الزمن لا زمنا فلا يقال يمكنه أن يصطف مع الامام فلا يكون منفردا كما في حل وهذا أعنى قوله وظاهر أنه لا يجزأ أحد الخ شرط رابع يضمن الثلاثة المتقدمة أو لها أن يكون الجرم بعد احرامه وأن يجوز موافقته والامتنع خوف الفتنة وأن يكون حرا لا يدخل غيره في ضمانه بالاستيلاء عليه كما في شرح م وقد نظم بعضهم شروط الجرم في بيت فقال

قائمان ثوابه الشخصين اه شيخنا (قوله ويشكل عليه ما لو سجد الخ) أجاب شيخنا البخاري

بأنه هناك من المندوب مع استيلاء تام بخلافه هناك فانه دعى لواجب مع استيلاء ناقص اه وقر مثله شيخنا المرصفي

الصف اذا كان اثنين لانه يصير أحدهما منفردا نعم ان أمكنه الخرق ليصطف مع (٣٢٣) الامام أو كان مكانه يسع أكثر من

اثنين فينبغي ان يخرق في
الاولى ويجزئهما معاني الثانية
والتصريح بالسنية من
زيادتي (و) ثاني الشروط
(علمه) أي المأموم (باتتقال
الامام) ليتمكن من متابعتها
(برؤية) له أو لبعض صف
(أو نحوها) كسماع لصوته
أو صوت مبلغ وتعبيري
بنحوها أعم من تعبيره
بالسمع (و) ثالثها (اجتماعها)
أي الامام والمأموم (بمكان)
كما عهد عليه الجماعات في
العصر الخالية ولا اجتماعهما
أربعة أحوال لانهما إما
أن يكونا بمسجد أو بغيره
من فضاء أو بناء أو يكون
أحدهما بمسجد والآخر
خارجا (فإن كانا بمسجد
صح الاقتداء وان) بعدت
مسافته و (حالت أبنية)
كثير وسطح بقيد زده
بقولي (نافذة) اليه

(قوله رجه الله ويجزئهما
معاني الثانية) اكن لوترتب
على جزمه البعد بأكثر من
ثلاثة أذرع فاتهم فضيلة
الجماعة فينبغي تقييد جزمها
بما اذا لم يؤد لذلك اه
شيخنا الشيخ عيلاب
الكبير (قوله أي بحيث
يمكن الاستطراق الخ)
يؤخذ منه أن سلام الآبار
الاعتاد الآن النزول منها
لا صلاح البئر وما فيها لا

لقد سن جرحا من صف عتبة * يرى الوفاق فاعلم في قيام قد احرم

بنقل همزة أحرم للدال (قوله نعم ان أمكنه الخ) والخرق في الاولى أفضل من الجرح في الثانية اه
شرح م ر (قوله ليصطف مع الامام) أي وليس هو صفا مستقلا حتى يكون صفا أول وكتب أيضا ولو
أمكنه أن يصطف مع الامام فينبغي أن لا تفوت فضيلة الصف الاول على من خلف الامام لانه لا تقصير منهم
وانما جازله الخرق في الاولى لعذره وهذا الكلام يفيد أن المأموم اذا اصطف مع الامام يكون صفا أول
حقيقة وما عدا ما أول حكما وهو يخالف ما مر أول القولة والمعتمد ما هنا لعذره وكتب أيضا ولو أحرم عن
بين الامام مع تمكنه من الدخول في الصف والجرح موفاته فضيلة الجماعة ولا تفوت فضيلة الصف الاول
على من خلف الامام اه حل (قوله أو كان مكانه) أي فيما اذا كان الصف اثنين لوجزأ أحدهما لصار الآخر
منفردا فانه يجزئهما معا (قوله فينبغي أن يخرق في الاولى) هي ما اذا أمكنه الخرق ليصطف مع الامام وقوله
في الثانية هي ما اذا كان مكانه يسع أكثر من اثنين وهي محل الاستدراك اه (مسئلة) لو اصطف جماعة
خلف الامام فجاء آخرون ووقفوا بين الامام ومن خلفه فهل يحرم عليهم ذلك لتفويتهم على المقتدين
فضيلة الصف الاول أو يكرهه قال شيخنا العلقمي بالحرمة وتبعه زى ثم قال رأيت في ع ب ما يدل على
الكرهية قال زى ويمكن حله على ما اذا زاد ما بينهم وبين الامام على ثلاثة أذرع لتقصيرهم حيث
وجل الافتاء بالحرمة على ما اذا كان بينهم وبين الامام ثلاثة أذرع فأقل اه وقوله وجل الافتاء
بالحرمة الخ هذا مبني على تفويتهم ثواب الصف الاول لمن خلفهم ونقل سم عن م أنه لا حرمة
ولا تفوت ثواب الصف الاول على من خلفهم لعدم تقصيرهم اه وينبغي كراهة صلاتهم أمامهم
ويحصل لهم ثواب الجماعة لا الصف الاول فيما يظهر تأمل وراجع وانظر وجه الكراهة الأولى وعبرة
حج تقتضي عدمها حيث قال متى كان بين كل صفين أكثر من ثلاثة أذرع كره للداخلين أن يصطفوا
مع المتأخرين فان فعلوا لم يحصلوا فضيلة الجماعة لانهم ضيعوا حقهم فينبغي لهم أن يصطفوا بين الامام
والمأمومين (قوله علمه) أراد به ما يشتمل الظن بدليل قوله أو صوت مبلغ اه شرح حج ولنحو
أعمى اعتمد حركة من يجنبه ان كان ثقة على ما تقرر والمراد أن يعلم باتتقاله قبل أن يشرع في الركن
الثالث لا على الفور كما قاله حل (قوله أو صوت مبلغ) أي عدل رواية بان يكون بالغاء اقلا حرا أو عبدا
ذكرا أو أنثى وان لم يكن مصابيا وكذا الصبي المأمون والفاسق اذا اعتقد صدقه ولو ذهب المبلغ في
أثناء صلاته لزم المأموم نية المفارقة ان لم يرج عوده قبل مضي ما يسع ركنين في ظنه فيما يظهر اه حل
أي أو انتصاب مبلغ آخر سم (قوله واجتماعهما بمكان الخ) المراد بالاجتماع بالمكان عدم البعد
وعدم الحائل على الوجه الآتي فيهما فيصدق بما اذا كان بين الصف الأخير والامام فراسخ كثيرة
في غير المسجد (قوله كما عهد) الكاف للتعليل وما بمعنى اجتماع وعهد بمعنى علم فكأنه قال لأجل
الاجتماع الذي عهد عليه الجماعات أي علم وقوعها عليه أي مصحوبة به في العصر الخالية تأمل (قوله
أربعة أحوال) بل سبعة لان قول المتن أو بغيره يشمل أربع صور بان كانا ببناء أو فضاء أو أحدهما
في بناء والآخر في فضاء وانما قيد الشارح بالأربعة لان هذه الصور الأربع لما كان حكمها واحدا
كانت قسمها واحدا (قوله من فضاء) بيان للغير (فإن كانا بمسجد) أي غير ما وقف بعضه مسجد اشائعا
على الأوجه كما أفهمه تعليلهم الآتي بأنه كاه مبني للصلاة اه اعاب شو برى (قوله كبر) أي ومنارة
داخلة فيه كما في شرح م وعبرة حج ومنارته التي بابها فيه انتهى وفضيتها أن مجرد كون بابها فيه كاف
في عدها من المسجد وان لم تدخل في وقفيتها وخرجت عن سمت بنائها ولا بد أن يكون البئر له سلام
معتادة يمكن التوصل للامام منها من غير مشقة (قوله نافذة) أي بحيث يمكن الاستطراق من ذلك

يكتفي بها لانها لا يستطرق منها الا من له خبرة وعادة بنزلها اه ع ش على م

أغلقت أبوابها أولا لأنه
كله مبنى للصلاة فالمتجمعون
فيه مجتمعون لأقامة الجماعة
مؤدون لشعارها فان لم
تكن نافذة اليه لم يعد
الجامع لهما مسجد واحدا
فيضر الشباك والمساجد
المتلاصقة التي تفتح أبواب
بعضها الى بعض كمسجد
واحد وان انفرد كل
منها بامام وجماعة (أو)
كانا (بغيره) أي بغير مسجد
من فضاء أو بناء (شرط في
فضاء) ولو محوطا أو مسقفا
(أن لا يزيد ما بينهما ولا
ما بين كل صفين أو شخصين)
من اتم بالامام خلفه أو
بجانبه (على ثلثة ذراع)

(قوله ان لا يتقدم المتأخر
على الذي قبله في الافعال
الخ) هل المراد جميع من
قبله في شرط عدم تقدم
التأخر على الصفوف التي
أمامه وان كثرت الظاهر
نعم بدليل قوله لان وجوده
شرط الخ أي لان كل صف
شرط لصحة صلاة ذلك
التأخر تأمل (قوله اذا كان
بين كل صفين ثلثة ذراع
الخ) مثال لا قيد بل المدار
على زيادة ما بين المتأخر
وبين الذي قدام من قبله
على ثلثة ذراع

المتفد عادة ولولم يصل من ذلك المنفذ الى ذلك البناء الابازورار وانعطاف بحيث يصير ظهره للقبلة
والانعطاف تفسير للازورار ح ف (قوله أغلقت أبوابها) أي ولو بقفل أو ضبة ليس لهما فتاح
مالم تضر الشباك وكذا الباب المسمر بالاولى لانه يمنع الاستطراق والرؤية قال شيخنا وان كان
الاستطراق ممكنا من فرجة من أعلاه فيما يظهر لان المدار على الاستطراق العادي وكذا السطح
الذي لا مرقى له من المسجد بأن أزيل سلمه ومن هذا يعلم بطلان صلاة من يصلي بركة المؤذنين وقد رفع
ما يتوصل به منها الى المسجد ولو كان الشباك في وسط جدار المسجد والمأموم خلفه لم يضر اذا كان
متصلا ذلك الجدار بباب المسجد وان كان لا يصل الى باب المسجد الابازورار وانعطاف بخلاف ما اذا
لم يمتد ذلك الجدار بأن كان لا يصل الى باب المسجد الا بعد مروره في غير الجدار فيضر حيث لا يصل الى
باب المسجد الابازورار وانعطاف اه حل والذي في زى أنه يشترط في المأموم خلف الشباك
المدكور وصوله للامام من غير ازورار وانعطاف من غير تفصيل والفرض أنه خارج المسجد وقوله
مالم تضر أي ابتداء لا دوما لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء اه ج ف وقال قل أي
ابتداء ودوما وكذا سلم الدكة لا يضر الا اذا أزيل ابتداء على المعتمد (قوله لم يعد الجامع لهما) أي
المكان الجامع لهما وحق التعبير أن يقال لم يعد المسجد المجتمعان فيه مكانا واحدا في العبارة قلب
ليناسب قوله اجتماعهما بمكان واحد يعني وتقدم أنه لا بد من وحدة المكان ومن جملة معنى الوحدة أن
لا يكون فيه بناء غير نافذ تأمل (قوله والمساجد المتلاصقة) كالجامع الازهر والطبرسية والجوهريّة
كما في الاطفيحي قال لا كالاتعاوية لانهما مدرسة واحدة (قوله كمسجد واحد) فلا يضر التباعد وان
كثر كما قاله ع ش ومنه يؤخذ أنه لا يضر غلق تلك الابواب ورحبة المسجد كهو في صحة اقتداء من فيها
بامام المسجد وان بعدت المسافة وحالت أبنية نافذة وهي أي الرحبة محوطة لاجله ولم يعلم كونها شارعا
قبل ذلك سواء علم وقفها مسجدا أولا عملا بالظاهر وهو ان تحويط عليها وان كانت منبهة غير محترمة
وأما الحريم وهو الموضع المهيأ لطرح نحو اقمات فليس كالمسجد ويلزم الواقف تمييز الرحبة من
الحريم لتعطى حكم المسجد اه شرح م ر بزيادة (قوله شرط في فضاء الخ) هذه العبارة تفيد
حكمين الأول صحة الاقتداء فيما اذا حال بينهما ثلثة ذراع تقر بما أقل والثاني عدم صحته فيما اذا حال
أكثر من ثلثة ذراع وتعليقه بقوله أخذنا من عرف الناس الخ انما ينتج الأول ويؤخذ من مفهومه
تعليل الثاني فقوله فافهم يعدونهما في ذلك مجتمعين أي ولا يعدونهما مجتمعين فيما زاد على ذلك وبهذا
المحذوف صرح م ر فقال لان العرف يعدهما مجتمعين في هذا دون ما زاد عليه اه ومثل الفضاء
مالو وقفا بسطحين وان حال بينهما شارع ونحوه مع امكان التوصل عادة شرح م ر أي بان يكون
لكل من السطحين الى الشارع الذي بينهما سلم يسلك عادة اه ع ش (قوله ولو محوطا أو مسقفا)
أومانة خلوفت صدق بالجمع أي أو محوطا ومسقفا كبيت واسع كما مثل به م ر ومن هذا يعلم أن المراد
بالنضاء أن لا يكون بين الامام والمأموم بناء وهذا يشمل مالوكا في مكان واسع محوط ببنيان أو في
مكان واسع مسقف على عمد من غير تحويط ببناء أو في مكان واسع مسقف كبيت واسع (قوله أو
شخصين) بان كان خلف الامام ذكر وخنثى وأثنى فانه يجعل كل شخص صفا كما مر اه شيخنا
ح ف وقال بعضهم بان كان أحدهما خاف الآخر أو كان أحدهما عن يمين الامام والآخر عن يساره (قوله
أو بجانبه) راجع لقوله أو شخصين لانهما يكونان على يمينه وان كان أحدهما خلف الآخر اه شيخنا
ح ف (قوله على ثلثة ذراع) ويشترط أن لا يتقدم المتأخر على الذي قبله في الافعال اذا كان بين كل
صفين ثلثة ذراع لان وجوده شرط لصحة صلاة المتأخر كالرابطه اه س ل وعبارة ع ش قوله على

ثلاثة أذرع كافي التهذيب
وغيره (و) شرط (في بناء)
بان كما يبنين كصحن
وصفة من دار أو كان أحدهما
يناء والآخر بفضاء (مع
ماصر) أنفاً (عدم حائل)
بينهما يمنع مروراً أو رؤية
(أو وقوف واحد حذاء
منفذ) بفتح الفاء (فيه)
أي في الحائل ان كان فان
حال ما يمنع مروراً كشباك
أو رؤية كباب مردود أو لم
يقف أحد فيهما لم يصح
الاقتداء إذا الحيلة بذلك
تتمنع الاجتماع والتصریح
بالترجيح

(قوله بان تكون القبلة
خلف ظهره بخلاف الخ)
تصوير للاختلاف وقوله فانه
لا يضر أي وان منع الرؤية
(قوله رجه الله أو وقوف
واحد) أي من المتقدمين
بدليل قوله فيما يأتي وإذا
صح اقتداء الخ (قوله وأما
لو كان يمنع المرور فلا يكون
الخ) له قطع النظر عما
قدمه عن مر في القولة
قبيل (قوله وقضيته أن
الرابطه الخ) هل يشترط
رؤية المأموم الرابطه أولاً
ومقتضى قوله فيما تقدم علمه
بانتقال الامام برؤية أو
نحوها مع قولهم ان الرابطه
كالا مام لمن خلفه أنه يشترط

ثلاثة أذراع أي وان بلغ ما بين الأخير والامام فراسخ بشرط امكان متابعتة اه مر (قوله بذراع
الأدمي) أي المعتدل وهو شبران أي أربعة وعشرون أصبعاً لا بذراع المساحة وهو ذراع وثلاث بذراع
الأدمي شوبري (قوله أخذ من عرف الناس الخ) قضيته أنه لو حلف لا يجتمع معه في مكان واحد
واجتمع في ذلك الحنف وأهله غير مراد لان العرف في الايمان غيره هنا بدليل انه لو حلف لا يدخل عليه
في مكان أو لا يجتمع عليه فيه فاجتمع به في مسجد أو نحو له لم يحنث اه ع ش علي مر (قوله فلا تضر
زيادة ثلاثة أذرع) أي على الثلاثة وعبارة شيخنا فلا تضر زيادة غير متفاحشة كثلاثة أذرع وما
قاربها وكانهم إنما اغتفروا الثلاثة هنا ولم يغتفروا في القلتين أكثر من رطلين لان الوزن أضبط من الشرع
فضايقوا هم أكثر مما هنا لانه لا لا تقي حل وقوله وما قاربها تابع فيه مر والاولى حذفه لانه ان كان مراده
ما قاربها من جهة النقص كان مفهوماً بالاولى وان كان مراده ما قاربها من جهة الزيادة لم يصح لان مراد
يضر وان قل على المعتمد كما قاله ع ش وقرره شيخنا ح ف وكان الاولى للشارح أن يقول ثلاث بلا
تاء لان تأنيث الذراع أفصح كما قاله الشوبري (قوله عدم حائل) أي ابتداء فان طرأ في أثناءها وعلم
بانتقالات الامام ولم يكن بفعله لم يضر اه شرح مر (قوله يمنع مروراً) أي استطرافاً على العادة من غير
اخلال بالاستقبال بان تكون القبلة خلف ظهره بخلاف ما اذا كانت على يمينه أو يساره فانه لا يضر مر
بالمعنى (قوله أو وقوف واحد) أي أو وجود الحائل مع الوقوف ولا يتصور هذه الا في أحد قسمي الحائل
وهو ما يمنع الرؤية فقط وأما لو كان يمنع المرور فلا يكون فيه منفذ وأشار الى هذا التقييد بقوله ان كان
أي المنفذ ولا يكون الا فيما يمنع الرؤية ويشترط أيضاً في صورة المنفذ مع وقوف الرابطه أن يمكن التوصل
للامام من غير أن يصير ظهر المأموم للقبلة كما نقل عن مر (قوله حذاء منفذ) أي مقابله يشاهد الامام
أو من معه اه شرح الروض وقضيته أن الرابطه لو كان يعلم بانتقالات الامام ولم يره ولا أحداً من معه
كان سماع صوت المبلغ انه لا يكفي وهو كذلك وعبارة الايعاب ويشترط في هذا الواقف قبالة المنفذ
أن يرى الامام أو واحداً من معه في بنائه اه شوبري قال شيخنا ح ف ومقتضاه اشتراط كون
الرابطه بصيرا وانه اذا كان في ظلمة بحيث تمنعه من رؤية الامام أو أحد من معه في مكانه لم يصح اه
(قوله فيه) متعلق بمحذوف تقديره حذاء منفذ كما تن فيه (قوله ان كان) أي المنفذ ولا يكون الا فيما
يمنع الرؤية (قوله كشباك) أي وخوخة صغيرة اه حل (قوله كباب مردود) أي وان لم يعلق
شوبري (قوله أو لم يقف أحد) قيل عليه ان التعبير بالواو أولى لان العطف بالواو يستقيم اذا المعنى عليه
أو لم يكن حائل لسكن لم يقف أحد الخ وهو فاسد لانه كيف يتصور وجود باب مفتوح أو مغلق مع عدم
الحائل اه ويرد ما ذكر بان هذا إنما يأتي اذا جعل العطف على قوله حال وهو غير مراد وإنما العطف
على القيد أعني يمنع دون مقيده وهو حال والمعنى أو حال ما لا يمنع مروراً ولا رؤية بان كان فيه باب
مفتوح لكن لم يقف أحد بخلافه وأما ما ذكره المعارض من التعبير بالواو فهو فاسد لان المعنى عليه
اذا حال ما يمنع المرور ولم يقف فيه أحد لم تصح القدوة وهو خلاف الفرض من أن الحائل يمنع الرؤية
أو المرور وما كان كذلك ليس فيه باب مفتوح فليشأمل اه ع ش وقول ع ش ليس فيه باب
مفتوح قد يقال الذي يمنع الرؤية يصدق بوجود الباب المفتوح لان الحائل يمنع الرؤية بالنظر لمن بعد
عن الباب المذكور فيكون التعبير بالواو صحيحاً بالنظر لما يمنع الرؤية وقيل انه معطوف على مردود
أي أو مفتوح ولم يقف (قوله والتصریح بالترجيح) أي التصریح به في ضمن المفهوم الذي ذكره بقوله

رؤية المأموم لذلك الرابطه تأمل ولو تعدد الحائل فالظاهر اشتراط تعدد الرابطه (قوله وقيل انه معطوف على مردود) فيه انه حينئذ
يكون مثلاً للحائل المانع للرؤية ولا يصح القول بان الباب المفتوح حائل ففي هذا بعد ويجاب عنه بقوله وقد يقال الخ اه

فان حال ما يمنع مرور الخ فهذا المفهوم شامل لهذه الصورة فليس مراده بالتصريح ذكره هذا الحكم وهو الترجيح منطوقا بل مراده أن عبارته تفيد ولو بالمفهوم لان قاعدته أنه يقتصر على المعقد ويترك غيره فكل حكم أفادته عبارته منطوقا أو مفهوما فهو راجع عنده فهذا الاعتبار ظهر دعواه أنه صرح بالترجيح وكلامه يقتضي أن الترجيح يستفاد من عبارة الاصل لكن بدون تصريح ووجهه أن الاصل صرح بان الشباك يضرب في مسئلة ما لو وقف بموات وامامه بمسجد فيعلم منه الترجيح في مسئلتنا كما أفاده الشورى (قوله فيما يمنع المرور) أي من عدم صحة القدوة معه لان ما يمنع المرور فيه وجهان في كلام النووي من غير ترجيح الراجح منهما عدم الصحة كما قاله م وأما ما يمنع الرؤية فمقطوع بعدم صحة القدوة فيه اه اطفئ حتى وعبارة الاصل فان حال ما يمنع المرور لا الرؤية فوجهان (قوله وقول الاصل ولو وقف الخ) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان المصنف أدخل بشرط ذكره الاصل زائد على ما مر وخص ذلك الشرط بصورة وهي ما لو كان أحد هما في علو والآخر في سفلى فيشترط في هذه الصورة زيادة على اشتراط عدم الزيادة على الثلثة الخ بشرط آخر وهو أن يكون الارتفاع بقدر قامة الاسفل وهذا هو المراد بقوله محاذاة بعض بدنه الخ فمعنى المحاذاة أن يكون الاسفل بحيث لو مشى الى جهة الاعلى أصابت رأسه قدميه مثلا وليس المراد أن يكون الاعلى بحيث لو سقط سقط على الاسفل والمعتمد عدم اشتراط هذا الشرط كما قررره شيخنا (قوله في علو) بضم العين وكسر هاء مع سكون اللام وقوله في سفلى بضم السين وكسر هاء مع سكون الفاء (قوله بشرط) أي في غير المسجد وقوله محاذاة الخ بأن تحاذي رأس الاسفل قدم الاعلى مع فرض اعتدال قامة الاسفل بحيث لو فرض خيط ومد على قدم الاعلى الى رأس الاسفل كان مسامتا لها أي لو أتى الاسفل من محله ووقف تحت ذلك المرتفع كان مسامتا لقدم الاعلى ولا يعتبر بذلك فيمن يقابله فقط بل جميع من يصلى خلفه على ذلك المرتفع أو الاسفل كذلك كما قررره شيخنا العزيزي (قوله طريقة المراوزة) ومن طريقتهم انه ان لم يكن علو ولا سفلى فلا بد من اتصال المنالك بعضها ببعض فاذا وجدت فرجة لم يصح اقتداء من بعدها والمراوزة نسبة الى مرور وهي أعظم مدن أربعة في خراسان هراة وبلخ ونيسابور والزاي زائدة لان قياس النسب مروي بفتح الراء وسكونها والمسموع مروزي وهم الخراسانيون (قوله التي رجحها النووي) هلا قال رجحها هو أي الاصل وانظر حكمة الاظهار تأمل ويجاب بأن في الاضمار ايها ما وقوله فلا يشترط ذلك هو المعتمد (قوله فيما مر) أي فيما اذا وقف واحد جذا من نفذ (قوله فيصح اقتداء من خلفه) تفريع على قوله أو ووقوف واحد ولما كان صادقا لوقوف من غير اقتداء أو بالاقتداء الفاسد وليس مرادا اصلحه الشارح بقوله واذا صح الخ تأمل (قوله وان حيل بينه وبين الامام) أي وان كان لا يصل الى الامام الا بازورار وانعطاف وكتب أيضا ولا يضركون من خلفه أو بجانبه لا يصل الى محل هذا الوقف الا بازورار وانعطاف لانه بناء واحد قاله حل قال بعضهم وهذا الذي ذكره في هذه القولة لم أره لغيره من حواشي الشارح وشرحي م ر وحج حواشيهما ومع ذلك فقوله أي وان كان لا يصل الى الامام الخ ظاهر لا بعد فيه لان الامام الاصل غير معتبر من كل وجه بل من بعض الوجوه دون البعض فيكون من جملة البعض الذي ألقى اعتباره اشتراط الوصول اليه من غير ازورار وانعطاف وأما قوله ولا يضركون من خلفه أو بجانبه لا يصل الى محل هذا الوقف الخ فبعد جدا بل الظاهر عدم صحته بالسكينة لانهم نزولوا هذا الوقف منزلة الامام في معظم الاحكام التي منها عدم التقدم عليه في الزمان والمكان فظاهر أن من جملة أحكامه اشتراط الوصول اليه من غير ازورار وانعطاف لان هذا الاشتراط اذا ألقى في حق الامام الاصل فظاهر عدم الغائه في حق الرابطة والالزم الغاء الشرط بالسكينة وهو لا يصح في غير المسجد الذي هو

فما يمنع المرور لا الرؤية من زيادتي وهو ما في أصل الروضة وغيره وقول الاصل ولو وقف في علو وامامه في سفلى أو عكسه شرط محاذاة بعض بدنه بعض بدنه انما يأتي على طريقة المراوزة التي رجحها الرافعي أما على طريقة العراقيين التي رجحها النووي فلا يشترط ذلك وانما يشترط ان لا يزيد ما بينهما على ثلثة ذراع كما تقرر وعليه يدل كلام الروضة كاصلها والمجموع واذا صح اقتداء الواقف فيما مر (فيصح اقتداء من خلفه أو بجانبه) وان حيل بينه وبين الامام (قوله ومن طريقتهم الخ) أي في البناء غير المسجد وقوله فلا بد من اتصال المنالك أي ان كان المأموم بجانب الامام عن يمينه أو يساره والا نسوح بأذرع ثلاثة (قوله بان في الاضمار ايها ما) أي ايها عود الضمير على الرافعي

فرض المسئلة تأمل (قوله ويكون ذلك كالامام) يؤخذ منه أنه لا بد أن يكون أهلاً لامامة القوم
فلو كانوا رجالاً والرابطة أثني أو خنتي لم يكف فيما يظهر خلافاً لحج زي و ح ف و م ر (قوله
لمن خلفه) أي بالنسبة لمن خلفه كما صرح به م ر فهو متعلق بمحذوف (قوله لا يجوز تقدمه عليه) أي
في الزمان والمكان والافعال فلا ير كعون قبل ركوعه وظاهره وان كان بطي الحركة ولا يسمعون قبل
سلامه وفيه أن الامام اذا سلم انقطعت القدوة وحينئذ يزول حكم الربط لصيرورتهم منفردين فلا محذور
في سلامهم قبله وأمانية الربط فلا تجب ولو تعدد الواقف اكتفى بانتفاء التقدم على واحد منهم ولو تقدم
الرابطة على الامام في الفعل لم يلتفت اليه ولا يضر زوال هذه الرابطة في أثناء الصلاة فيتمونها خائف الامام
حيث علموا باتتقالته لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء وكذلك وردت الريح الباب وعلموا
باتتقالته اه ح ل و ح ف وهذا هو الاوجه وظاهره أنه لا فرق بين أن يتمكن من فتحه حالا
ولم يفعل أو لا خلافاً لما أفتى به البغوي اه ويؤخذ من قوله ولو تقدم الرابطة على الامام في الفعل
لم يلتفت اليه انه لو تعارض على المأموم فعل الامام والرابطة بأن اختلفت فعلاهما تقدما وتأخراً راعى الامام
ولا يضر تقدمه على الرابطة كما يؤخذ من كلام سم لان الامام هو المقتدى به حقيقة وهذا مما يؤيد
كلام حج من عدم اشتراط كونه بمن يصح اقتداء من خلفه به اه شيخنا ع ش اه اطفئ حتى
(قوله كما لو كان أحدهما بمسجد الخ) قد يقال اذا كان الحكم فيهما متحداً فلهما وجه واحد واجب بأنه
أثني به لاجل قوله وهو المسجد كصفيين اه (قوله عدم حائل) أي وأن يمكن الوصول اليه من غير
انعطاف اه برماوى (قوله الذي يلي من بخارجه) فان كان الامام فيه اعتبرت المسافة من جدار آخره
وان كان خارجه والمأموم فيه اعتبرت من جدار صدره اه برماوى (قوله لا من آخر صف الخ) أي
من صفوف المسجد فان كان المأموم خارجه في جهة خلف الامام والامام داخله لا تعتبر المسافة
بين المأموم وبين آخر الصفوف التي في المسجد ولا بين المأموم وبين الامام الذي في المسجد لئلا يلزم
دخول بعض المسجد في المسافة وغرض الشارح بهذه العبارة الرد على الضعيف الذي حكاه
الاصول وعبارته مع شرح م ر وقيل من آخر صف فيه لانه المتبوع فان لم يكن فيه الا الامام
فمن موقفه اه ومحل الخلاف كما قاله الدارمي اذا لم تخرج الصفوف عن المسجد فان خرجت عنه
فالمعتبر من آخر صف خارج المسجد قطعاً اه م ر ع ش (قوله ولا يضر في جميع ما ذكر) أي
من قوله فان كانا بمسجد الى ما هنا فيكون شاملاً للاحوال الاربعة الا أن في المسجد والمساجد
المتلاصقة تفصيلاً وهو أنه ان حال بين جانبيه أو بين المساجد المذكورة هراً وطريقاً قديماً بأن
سبق وجوده أي المسجد أو وجودها أي المساجد أو قارناه فيما يظهر فلا يكون ما ذكر كالمسجد
الواحد بل كمسجد وغيره فان كان كل من الطريق والنهر حادّين على المسجد جدية بأن تأخر اعنها
لم يخرج المسجد والمساجد بذلك عن حكم المسجد الواحد اه ع ش على م ر فلا تضر الزيادة
بين الامام والمأموم على ثلثائة ذراع (قوله ولو كثرت طرقه وقوله وان أخرج الى سباحة) كل من
الغايين للرد وعبارة أصله مع شرح م ر ولا يضر الشارع المطروق والنهر المحوج الى سباحة على
الصحيح فيهما لكونه غير معسلاً للحيولة عرفاً والثاني يضر ذلك أما الشارع فقد تسكت فيه الزجة
فيعسر الاطلاع على أحوال الامام وأما النهر فقياساً على حيولة الجدار وأجاب الاول بمنع العسر
والحيولة المذكورتين أما الشارع غير المطروق والنهر الذي يمكن العبور فيه من غير سباحة بالوثوب فوقه
أو المشي فيه أو على جسر معدود على حافته فغيره مضر جزماً انتهت (قوله الى سباحة) بكسر السين أي
عوم كذا في تهذيب المصنف كالمجمل والصحيح وغيرها وفي شرح الفصيح للزمخشري السباحة الجري

ويكون ذلك كالامام لمن
خلفه أو بجانبه لا يجوز
تقدمه عليه كما لا يجوز تقدمه
على الامام (كما لو كان
أحدهما بمسجد والآخر
خارجه) فيشترط مع قرب
المسافة عدم حائل أو وقوف
واحد حذاء منفذ (وهو)
أي الآخر (والمسجد
كصفيين) فتعتبر المسافة
بينهما من طرف المسجد
الذي يلي من بخارجه لانه
محل الصلاة فلا يدخل في
الحدد الفاصل لا من آخر
صف ولا من موقف الامام
وتعبرى بخارجه أعم من
تعبره بموات وذ كركم
كون الامام خارج المسجد
والمأموم داخله من زيادتي
وهو مقتضى كلام الشيخين
وبه صرح ابن يونس وغيره
(ولا يضر) في جميع ما ذكر
(شارع) ولو كثرت طرقه
(و) لا (نهر) وان
أخرج الى سباحة لانهما
(قوله فلا يكون ما ذكر
كالمسجد الواحد بل
كمسجد وغيره) قال شيخنا
فتعتبر المسافة من طرف
أحد المسجدين الى موقف
أحدهما اما أوماً موماً
تأمل له ومقتضى قول
الشارح لانه كله محل للصلاة
فلا يدخل في الحد الفاصل
عدم حسابان شيء من
المسجدين فتأمل

لم يعدد المحيولة (وكره
ارتفاعه على امامه وعكسه)
حيث أمكن وقوفهما على
مستوى (الاجابة) كتعليم
الامام المأمومين صفة
الصلاة وكتبليخ المأموم
تكبير الامام (فيسن)
ارتفاعهما لذلك (كقيام
غير مقيم) من مرید
الصلاة (بعد فراغ اقامة)
لأنه وقت الدخول في
الصلاة سواء أقام المؤذن
أم غيره وتعبير الاصل
بفراغ المؤذن من الاقامة
جری على الغالب وخرج
بز يادى غير مقيم المقيم
فيقوم قبل الاقامة ليقيم
قائما (وكره ابتداء نفل
بعد شروعه) أى المقيم
(فيها) أى في الاقامة لخبر
مسلم اذا أقيمت الصلاة فلا
صلاة الا المكتوبة (فان
كان فيه) أى في النفل
(أنه ان لم يخش) باتمامه
(فوت جماعة)

(قوله وان كانت فاتة بخلاف
الاولى) الموقوف عليه
ما تقدم في كتاب الصلاة
عند قوله وتقدم على
حاضرة لم يخف قوتها فانه
قال هناك وان فوت
جماعتها فقوله بخلاف
الاولى غير ظاهر اه
قويسنى فابتداء الفاتة
أولى رعاية للترتيب اه
(قوله رجه الله أى في
النفل) أوفى الفرض

فوق الماء بغير انغماس والعموم الجرى فيه مع الانغماس وعليه فلا يفسر أحدهما بالآخر اه (قوله
وكره ارتفاعه الخ) أى ارتفاع يظهر في الخس وان قل بحيث يعده العرف ارتفاعا ولو في المسجد
وذلك يفوت فضيلة الجماعة كفى حل قال شيخنا ومحل الكراهة ما لم يكن مكان الصلاة مسجدا أو
غيره موضوعا على هيئة فيها ارتفاع وانخفاض كالاشرفية والافلا كراهة وفي ع ش على مر مانصه
وبقى ما لو تعارض عليه مكروهان كالصلاة في الصف الاول مع الارتفاع والصلاة في غيره مع تقطع
الصفوف فهل يراعى الاول أو الثاني فيه نظر والأقرب الثاني لان في الارتفاع من حيث هو ما هو على
صورة التعاضد والتفاخر بخلاف عدم تسوية الصفوف فان الكراهة فيه من حيث الجماعة لا غير
(قوله الاجابة) أى تتعلق بالصلاة فان لم تتعلق بها كأن لم يجد الاموضع عالياً يبيع له ولو لم يكن الا
ارتفاع أحدهما فليكن الامام كفى الكفاية عن القاضي شرح مر (قوله كتعليم الامام) لف
ونشر مشوش وقوله وكتبليخ المأموم تكبير الامام عبارة شرح مر كتبليخ يتوقف عليه اسماع
المأمومين اه قال ع ش عليه يؤخذ منه أن ما يفعله المبلغون من ارتفاعهم على الدكة في غالب
الاجد وقت الصلاة مكروه وفوت فضيلة الجماعة لان تبليغهم لا يتوقف على ذلك الا في بعض المساجد
في يوم الجمعة خاصة وهو ظاهر اه (قوله لذلك) متعلق بارتفاع على ان اللام للتعليل والاشارة
المفردة مؤولة بالمدكور فيصدق بالامر من التعليم والتبليغ (قوله كقيام غير مقيم) المراد بالقيام كفى
الكفاية التوجه ليشمل المصلى قاعدا فيقعدا ومضطجعا فيضطجع أو نحو ذلك اه شرح مر قال
حج ولو كان بطيئ النهضة بحيث لو أخر القيام الى فراغها فاتته فضيلة التحريم مع الامام قام في وقت يعلم
به ادراك التحريم اه ومثل ذلك ما لو كان الامام بعيدا وأراد الصلاة في الصف الاول مثلاً وكان لو
أخر قيامه الى فراغ الاقامة وذهب الى الموضع الذي يصلى فيه فاتته فضيلة التحريم اه ع ش على
مر وشمل قوله غير مقيم الامام كما قاله ع ش وبرماوى فقول مر بعد قول المتن ولا يقوم أى من
أراد الاقتداء جرى على الغالب لان المأمومين هم الذين يبادرون للقيام عند الشروع في الاقامة اه
اطفيحي (قوله وتعبير الاصل بفراغ المؤذن الخ) قال الشورى المراد به المعلم فلا اعتراض (قوله
وكره ابتداء نفل الخ) محل الكراهة في غير الجماعة أما فيها فيحرم ان فوت له ركوعها الثاني مع
الامام ويجب قطعه حينئذ وخرج بالنفل الفرض فان كان حاضرة كره وان كان فاتة بخلاف
الاولى لما تقدم أن الترتيب سنة والجماعة فرض كفاية فتقديم السنة على فرض الكفاية خلاف
الاولى في المفهوم تفصيل والنفل في كلامه شامل لجميع أنواعه حتى للراية وتحية المسجد كما قرر
شيخنا وفي قل على الجلال وخرج بالنفل الفرض فلا يجوز قطع المقضى منه الجماعة تندب فيه
بأن تكون من نوعه وليس فور ياولا المؤدى منه ان ضاق الوقت وكذا ان اتسع الا ان كان لاجل
جماعة تندب فيه بعد قلبه نفلا ويندب اتمام الركعتين منه بعد قلبه نفلا ويسلم منهما ان لم يخف فوت
الجماعة وفي شرح شيخنا ما يفيد أن له أن يسلم من ركعة بعد قلبه نفلا فراجع (قوله بعد شروعه) أى
أوقرب شروعه اه حل (قوله أنه) أى استحبنا بواخرج بالنفل الفرض المؤدى فان كان في
الثالثة فكذلك أى يتم استحبنا بوا كان قبلها قلبه نفلا ان اتسع الوقت ولم يخش فوت جماعة فان
بخش فوترها قلبه نفلا بأن أخرج لتطويل بسبب التشهد قطعه ندبا كما يؤخذ من شرح مر كأن
كان يصلى الظهر فرادى ثم رأى جماعة يصلونها (قوله فوت جماعة) خرج به فوت بعض الركعات أو
التحريم أخذ من قوله بسلام الامام فان كان بحيث لو أتم النفل فاتته ركعة أو اثنتان أو أربعة مع الجماعة

الحاضر وقام للثالثة (قوله فكذلك أى يتم استحبنا بوا) أى لن لم يخش فوت الجماعة كذا قيد حج في التحفة واممكنه

وأمكنه ادراك جزء منها ولو في التشهد الأخير ثم النفل كما قررہ شيخنا (قوله بسلام الامام) أي بشر وعنه فيه (قوله والاقتداء) ما لم يغلب على ظنه تحصيل جماعة أخرى والاقتداء كما أفهمه كلامه بأن يكون المراد بالجماعة في قوله فوت جماعة جندوها كما في شرح مر (قوله ونية الاقتداء الخ) نقل عن الامام أن معنى القدوة ربط الصلاة بصلاة الغير كما نقله الشوبري ولا بد أن يلاحظ الامام فلا يكفي نية الاقتداء من غير اضافة اليه كذا في القوت وغيره واعتدله مر اه سم والى هذا يشير قول الشارح بالامام وقوله معه عقب قوله أو جماعة اه وفي شرح مر انه لا يشترط ملاحظته (قوله أو اتمام) قال شيخنا الشوبري انظر أيهما أفضل واستقر شيخنا ع ش أنهما سواء في الفضيلة ولو قصد عدم الاقتداء في جزء من صلاته كأن قال نويت الاقتداء الا في الركعة الاولى أو الا في تسبيحات الركوع صح الاقتداء ولغا ما قصده اه برماوى (فائدة) سئل مر عن نوى الصلاة مأموما للركعة هل تصح أو لا فاجاب بأنه يصح ويصير منفردا في الركعة الأخيرة اه وانما تعينت للخارج كما قاله شيخنا لاطلاق الركعة فاذا لم يبق الا هي تعينت للخارج فلو عينها كالثانية مثلا صار منفردا فيها ولا يعود للجماعة الابنية جديدة كما قال الشهاب حجج في الاسعاد انه لو نوى الاقتداء به في غير التسبيحات صار منفردا عند تسبيحات أول ركوع ولا يتابعه بعد ذلك الابنية لانفراده اه وهل العبرة بلفظ التسبيحات ولو احتملا أو العبرة بوجود محل التسبيحات فيه نظر قال شيخنا والمتبادر الاول لان المراد بالتسبيح ليس اللفظ ولو احتملا كما لو لم يسمعه يسبح جملا على الاتيان به لانه الاصل اه اج (قوله أو جماعة) واعترض الا كتفاء بنية الجماعة بأن ذلك مشترك بين الامام والمأموم وأجيب بأن اللفظ المطلق ينزل على المفهوم الشرعي فذلك من الامام غيره من المأموم فنزل من كل على ما يليق به عملا بالقرينة الحالية فعناها بالنسبة للمأموم ربط صلاته بصلاة الامام وبالنسبة للامام ربط صلاة الغير بصلاته وقول الشارح أو جماعة معه يشير لعناها بالنسبة للمأموم قال شيخنا لا يقال لادخل للقارئ الخارجية في النيات لانا نقول ذلك صحيح فيما يقع تابعا ذالنية هنا تابعة والنية غير شرط لان عقاد لانها محصلة لصفة تابعة فاعتبر فيها ما لم يغتفر في غيرها ومقتضاء أن ذلك لا يأتي في نحو الجمعة والاولى الجواب بأن قرائن الاحوال قد تخصص النيات اه حل (قوله في غير جمعة مطلقا) أي مع التحريم أو بعده اه ع ش (قوله وفي جمعة مع تحريم) أي من أول الهزمة الى آخر الراى من أكبر والام تعتقد لانه با آخر الراى من أكبر ينبغي دخوله في الصلاة من أولها اه اطفئ حى وح ف خلافا لسم حيث اكتفى بهامع آخر جزء منها ونقله عنه ع ش ومثل الجمعة المعادة وكذا المنذورة جماعة والمجموعة بالمطر اه (قوله مع تحريم) أي ولو مع آخر جزء منه ويصير مأموما من حيثئذ أي وينبغي أن لا تفوته في هذه فضيلة الجماعة من أولها ويفرق بينه وبين ما لو نوى القدوة في خلال صلاته حيث كان فعله مكروها مفضوفا لفضيلة الجماعة بأن فوت الفضيلة ثم السكر اهة خروج من خلاف من أبطل به وقد يؤخذ من قوله الآتي ولو أحرم منفردا الخ أن الاقتداء مع آخر التحريم لا خلاف في صحته على أنه قيل بصحة الصلاة في الاقتران بالنية با آخر التحريم لان التكبير كلها ركن واحد فاكفى بمقارنته بعضه وفأئذته انه لا يضرتقـدمه على الامام في الموقف قبل ذلك اه سم اه ع ش والذي قررہ شيخنا أنه لا بد أن تكون النية من أوله (قوله لان التبعية) تعليل للسائلين قبله لكن التبعية شرط لصحة الجمعة في الركعة الاولى وفي غيرها ليست شرطا للالتواء وحصول الجماعة وبهذا يلاقى قوله فان لم ينوم مع التحريم الخ ع ش وقوله عمل أطلق عليها عمل لانها وصف للعمل والا فتبعية كونه تابعا لمامه وموافقا له واليس عملا (قوله اعتقدت صلاته فرادى) قد يؤخذ من ذلك أنه لو رأى شخصا ظنه مصليا فنوى الاقتداء به فتبين انه

بسلام الامام والاقتداء ندبا
ودخل فيها لأنها أولى منه
وذكر السكر اهة في هذه
والسنية في التي قبلها من
زيادنى (و) رابعها (نية
اقتداء) أو اتمام بالامام (أو
جماعة) معه في غير جمعة
مطلقا (وفي جمعة مع تحريم)
لان التبعية عمل فافتقرت
الى نية اذ ليس للمرء الاماوى
فان لم ينوم مع التحريم
اعتقدت صلاته فرادى
الاجعة فلا تعتقد أصلا

لا اشتراط الجماعة فيها
وتخصيص المعية بالجمعة من
زيادتي (لانهين امام) فلا
يشترط لان مقصود الجماعة
لا يختلف بذلك بل تكفي
نية الاقتداء بالامام الحاضر
(فلوتركها) أي هذه النية
(أوشك) فيها (وتابع في
فعل أو سلام بعد انتظار
كثير) للتابعة بطلت
صلاته لانه وقفها على صلاة
غيره بلارابط بينهما فلو
تابعه اتفاقاً أو بعد انتظار
يسير أو انتظره كثيراً بلا
متابعة لم يضر وتعيير
بفعل أولى من تعبيره
بالأفعال ومسئلة الشك مع
قولي أو سلام الى آخره من
زيادتي وما ذكرته في مسئلة
الشك هو ما اقتضاه قول
الشيخين انه في حال شك
كالمتفرد وهو المعتمد وان
اقتضى قول العزيز وغيره
ان الشك فيها كالشك في
أصل النية أنها تبطل
بالانتظار الطويل وان
لم يتابع وبالسير مع المتابعة
(قوله الا ان نوى قبله
وكذامعه فيما يظهر مفارقتة)
أي قطع انتظاره فلا يقال
ان الفرض انه لا قدوة حتى
يقطعها
(قوله ثم شك في نية
الاقتداء ولم يكن قرأ
الفاتحة) أي ظان ان الامام
قد تجملها لكونه مسبوقاً

غير متصل انعقدت فرادى وامتنعت متابعتها الابنية أخرى اه ع ش على مر (قوله لا اشتراط
الجماعة فيها) يؤخذ من التعليل ان المادة والصلاة الثانية المجموعة جمع تقديم في المطر اذا لم ينو الامامة
حال التحريم كالجمعة فلا تنعقد وهو كذلك وأما المنذور فعلمها جماعة اذا صلاها ولم ينو الامامة انعقدت
فرادى فاذا نوى الامامة في أثناءها حصلت الجماعة حينئذ لكن لا يندفع عنه الأثم بل لابد من اعادة
جماعة من أولها الى آخرها وأما الصلاة الاولى من المجموع معها الثانية في المطر فلا يشترط فيها ذلك
لانها واقعة في وقتها لا يشترط في صحتها الجماعة اه برماوى (قوله لا تعين امام) أي باسم أو صفة
بلسان أو قلب الا ان تعددت الأئمة فيجب تعيين واحد اه برماوى (قوله فلا يشترط) بل ولا يسن
فالاولى تركه لانه ربما عينه فبان خلافه فيكون ضاراً (قوله بل يكفي نية الاقتداء بالامام الحاضر)
أي الذي هو اوصفه في الواقع لأنه ملحوظ في نيته فلا ينافي ما سبق أنه لا يجب تعيين الامام باسمه
أو صفته التي منها الحاضر كما قاله حل وأيضاً اذا لاحظته كان مثلاً للتعيين مع أن مراده التثليل لعدم
اه (قوله فلوتركها) أي تحقق عدم الاتيان بها ولو انسيان أو جهل اه برماوى (قوله أو شك)
أي تردد فشمّل الظن (قوله وتابع في فعل) أي عالماً أو جاهلاً غير معدوم أي ولو كان مندوباً كأن
رفع الامام يديه ليركع ورفع معه المأموم يديه اه بابلي اطفحى (قوله أو سلام) الا ان نوى قبله
وكذامعه فيما يظهر مفارقتة اه ايعاب شورى (قوله بعد انتظار كثير) بأن كان يسع ركناً
(قوله للتابعة) ان كان المراد لقصد المتابعة فلا حاجة للفرقة بين الانتظار الكثير والقليل وان كان
المراد بالتبعية عدم المخالفة أي حتى لا تظهر المخالفة فينتج لان المتابعة لا تظهر الا بعد الانتظار الكثير
اه حل (قوله بطلت) نقل في المهمات أن شرط البطلان أن يكون عامداً عالماً ويفارق الشك
في أصل النية فانه لا فرق فيه بين العمد والناسي اه شورى (قوله فلوتابعه اتفاقاً) محترز قوله
بعد انتظار وقوله أو بعد انتظار يسير محترز قوله كثير وقوله أو انتظره كثيراً محترز قوله وتابع
ولم يذكر محترز قوله للمتابعة ومحترزه ما لو انتظره كثيراً لاجل غيرها كدفع لوم الناس عليه كأن كان
لا يجب الاقتداء بالامام لغرض ويخاف لو انفرد عنه حساولة الامام أو لوم الناس عليه لاثامه بالرغبة
عن الجماعة فاذا انتظر الامام كثير الدفع هذه الرتبة فانه لا يضر كما قرره شيخنا ح ف (قوله أو بعد
انتظار يسير) قد يقال انه وقف صلاته على صلاة غيره من غير ربط ويمكن الجواب بأن الانتظار
اليسير لا يظهر معه الربط اه ع ش (قوله بلامتابعة) كان الظاهر في بيان المحترز أن يقول أو انتظره
كثيراً لا للمتابعة ثم رأيت في سم ما يصرح به حيث قال قوله بعد انتظار يسير يفنى أو بعد انتظار
كثير لا لاجل المتابعة أخذ من قوله للمتابعة (فرع) لو انتظره للركوع والاعتدال والسجود
وهو قليل في كل واحد منها ولا كنه كثير باعتبار الجلة فالظاهر انه من الكثير فليتمل واعتمد شيخنا
ط ب انه قليل اه سم وعليه فيفرق بينه وبين ما تقدم فيما لو تعدد الداخلون وطال الانتظار بأن
المدار ثم على ضرر المقتدين وهو حاصل بذلك بخلافه هنا فان المدار على ما يحصل به الربط الصوري وهو
لا يحصل بكل من الانتظارات اليسيرة وان كثر مجموعها لان المجموع لما لم يجتمع في محل واحد لم يظهر به
الربط (قوله وما ذكرته في مسئلة الشك) أي من قوله وتابع الخ وقوله كالمتفرد أي والمنفرد اذا تابع
الامام من غير نية بطلت صلاته (قوله كالمتفرد) فعليه لور كع مثلاً مع الامام ثم شك في نية الاقتداء
ولم يكن قرأً لفاتحة وجب عليه العود للفاتحة لانه كالمتفرد فلونذ كر النية بعد العود كفاه ذلك الركوع
ان كان اطمأن ولا يكفيه الرفع للصارف فيجب عليه العود والطمأنينة ان لم يكن اطمأن وله فيها
اذا لم يتذكر أن ينوى الاقتداء به ويتبعه قائماً كان أو قاعداً (قوله كالشك في أصل النية) أي

وحكم الشك فيها أنه إذا فعل معه ركناً ومضى زمن يسع ركناً وإن لم يفعل بطلت صلاته فالمراد بالطويل في قوله بالانتظار الطويل هو الذي يسع الركن وإن لم يفعل كما قرره شيخنا (قوله أو عين امام الخ) هذا تفريع على قوله لا تعيين امام والمراد أنه عينه باسمه أو صفته والافلاشارة تعيين وقوله ولم يشر اليه أى اشارة حسية أو قلبية وليس المراد تعيينه بالاشارة القلبية الى ذاته بل المراد أنه يعتقد بقلبه زيداً فتبين أنه عمر وكما قاله الشارح اسكن لوعبر بالباء بدل الكاف لكان أولى كما قاله البرماوى (قوله ولم يشر اليه) أى ولم يكن التعيين باشارة والافلاشارة من أفراد التعيين كما يدل عليه قوله فان عينه باشارة اليه (قوله أيضاً ولم يشر اليه) أى اشارة حسية أو قلبية وسواء كانت الاشارة مع التعيين بالاسم أو كان تعيينه بنفس الاشارة الحسية أى المتعلقة بالشخص وإذا عارضت مع العبارة روعيت الاشارة هنا وفي النكاح بخلاف البيع راعوا فيه العبارة والحاصل انه اذا عاقى القدوة بالشخص لا يضر الغلط في الاسم وإن لم يعلقها بالشخص ضرر الغلط في الاسم ومعلوم انه مع الاشارة يكون الاقتداء بالشخص اه حل (قوله بطلت) أى انقطعت ان كان في أثناءها ولم تنقطع ان كان في ابتدائها اه شيخنا (قوله لمتابعته) ظاهره أن صلاته تنعقد فرادى ولا تبطل الا ان تابع وهو رأى الاسنوى وكان الاولى أن يعلل بقوله لفساد النية وفسادها مستلزم لفساد الصلاة ووجه فسادها بطلها بمن لم ينو الاقتداء به كما في عبارة أى وهو عمر وأو بمن ليس في صلاة كما في أخرى وهو زيد أو في صلاة لا تصلح للربط بها بأن بان زيداً مأموماً فالمراد بالربط في الاولى الصوري وفي الثانية المنوى اه سل وقوله كما في أخرى هذه عبارة ابن حجر وكتب عليها سم قوله أو بمن ليس في صلاة الخ الموافق لادخال هذا تحت المتن أن يزيد بعد قوله السابق فبان عمر اقله أو بان أنه غير متصل أو مأموماً اه بحروقه (قوله باشارة اليه) أى وقد أحضر الشخص في ذهنه وهذا القيد غير قول الشارح معتقداً أنه زيداً كما لا يخفى ففهوم كلام المتن يحتاج لتقييد وعبارة شرح مر ولو قال زيداً الحاضر أو يزيد هذا وقد أحضر الشخص في ذهنه فكذلك والافتبطل اذا الحاضر صفة لزيد الذي ظنه وأخطأ فيه ويلزم من الخطأ في الموصوف الخطأ في الصفة وأيضاً فاسم الاشارة وقع عطف بيان لزيد ولم يوجد والقائل بالصحة فيه معر باله بدلاً اذا المبدل منه في نية الطرح فكأنه قال أصلى خلف هذا وهو صحيح برّد عليه بأن كونه في نية الطرح مناف لا اعتبار كونه من جملة ما قصده المتكلم اه (قوله صحت لان الخطأ الخ) عبارة شرح مر اذ لا أثر للظن مع الربط بالشخص والفرق بين ذلك وما قبله أنه ثم تصور في ذهنه شخصاً معيناً اسمه زيد وظن انه الحاضر فاقتدى به فتبين انه غيره فلم تصح لعدم جزمه بامامة من هو مقتد به وهذا جزم بامامة الحاضر وقصده بعينه لكن أخطأ في اسمه فلم يؤثر اذ لا أثر للظن مع الربط بالشخص فلم يقع خطأ في الشخص أصلاً اه (قوله لعدم تأنيبه فيه) أى مع الاشارة لانه مشار اليه حينئذ بخلاف ما اذ لم يشر كما في الصورة الاولى فانه يتأتى الخطأ فيه اه وقال الاطفيحي قوله لعدم تأنيبه فيه أى لانه تصور والخطأ لا يقع فيه لان الشخص الذي أشار اليه وقصده لم يتغير والخطأ انما يقع في التصديق اه بزيادة (قوله ولو كان زائداً الخ) وإن لم يلزمه لكنه نواها فان نوى غيرها لم يلزمه نية الامامة اه سبط طب (قوله لعدم استقلاله) أى لعدم صحة استقلاله بخلاف غيرها فانه يصح استقلاله فيه بأن يصلى منفرداً (قوله سنة في غيرها) أى ولو من امام راتب كما في ع ش فاذا لم ينو كان منفرداً وتحصل الفضيلة لان خلفه اه شيخنا قال شيخنا ح ف واذا لم ينو الامام الامامة استحق جعل المشروط له لانه لم يشترط عليه نية الامامة وانما الشرط ربط صلاة المؤمنين بصلاته وتحصل لهم فضيلة الجماعة ويتحمل السهو وقراءة الفاتحة في حق المسبوق على المعتمد

(أو عين اماما) بقيد زدته بقولى (ولم يشر) اليه (وأخطأ) كأن نوى الاقتداء بزيد فبان عمرا (بطلت صلاته) لمتابعته من لم ينو الاقتداء به فان عينه باشارة اليه كهذا معتقداً أنه زيداً أو يزيد هذا أو الحاضر صحت لان الخطأ لم يقع في الشخص لعدم تأنيبه فيه بل في الظن ولا عبرة بالظن البين خطؤه (ونية امامة) أو جماعة من امام مع تحريم (شرط في جمعة) ولو كان زائداً على الاربعين لعدم استقلاله فيها (سنة في غيرها) ليعوز فضيلة الجماعة وانما لم نشترط هنا لاستقلاله وتصح نيته لها مع تحريمه وإن لم يكن اماما في الحال

وشرح به سم خلافا لعش على مر وفي عش على مر أن الامام اذا لم يراع الخلاف لا يستحق
المعلوم لان الواقف لم يقصد تحصيل الجماعة لبعض المصلين دون بعض بل قصد تحصيلها لجميع المقتدين به
وهو انما يحصل برعاية الخلاف المانعة من عدم صحة صلاة البعض أو الجماعة دون البعض وهذا ظاهر
حيث كان امام المسجد واحدا بخلاف ما اذا شرط الواقف ائمة مختلفين فينبغي أنه لا يتوقف استحقاق
المعلوم على مراعاة الخلاف بل وينبغي ان مثل ذلك ما لو شرط كون الامام حنفيا مثلا فلا يتوقف
استحقاقه المعلوم على مراعاة غير مذهبه أو جرت عادة الأئمة في تلك المحلة بتقليد بعض المذاهب وعلم
الواقف بذلك فيحمل وقفه على ما جرت به العادة في زمنه فيراعيه دون غيره نعم لو تعذرت مراعاة
الخلاف كان اقتضى بعض المذاهب بطلان الصلاة بشئ وبعضها وجوبه أو بعضها استصحاب شئ
وبعضها كراهته فينبغي أن يراعى الامام مذهب مقلده ويستحق مع ذلك المعلوم اهـ (قوله سيصير
اماما) قد يقتضى ان الفرض فيمن يرجو جماعة يحرمون خلفه ما غيره فالظاهر البطلان فليحرر كتابه
قال الزركشى بل ينبغي نية الامامة وان لم يكن خلفه أحد اذا وثق بالجماعة وأقره في الایعاب اهـ شوبري
واذا نوى الامامة والحالة هذه ولم يأت خلفه أحد فصلاته صحيحة اهـ سم (قوله جاز الفضيلة
من حيثئذ) فان قلت مر أن من أدرك الجماعة في التشهد الأخير حصل له فضاها كلها فالفرق قلت
انعطاف النية على ما بعدها هو المعهود بخلاف عكسه اهـ حج في شرح العباب شوبري ويرد عليه
الصوم فان النية فيه تنعطف على ما قبلها ويمكن الفرق بان الصلاة يمكن فيها التجزى أى يقع بعضها
جماعة وبعضها فرادى بخلاف الصوم ويخالف المأموم الامام فيما ذكرنا ليس له أن ينوى الجماعة في أثناء
الصلاة بل يكره له ذلك ولا يحصل له ثواب الجماعة والفرق أن الاقتداء بالغير مظنة مخالفة نظم الصلاة
لكونه يتبع الامام في نظم صلاته وان خالف نظم صلاة نفسه ولا كذلك الامام لانه مستقل لا يكون
تابعا لغيره كما نقله سم عن مر (قوله لان ما يجب التعرض له) وهونية الامامة في الجمعة فانه يجب
التعرض لما فيضر الخطأ فيها بان ينوى الامامة بجماعة معينين فتبين خلافهم بخلاف نية الامامة في غير
الجمعة لما لم يجب التعرض لما يضر الخطأ فيها (قوله وتوافق نظم صلاتيهما) المراد بالنظم الصورة والهيئة
الخارجية أى توافق هيئة صلاتيهما ومن التوافق صلاة التسايح فيصح الاقتداء بصليهما على المعتمد
وينتظره المأموم في السجود الاول والثاني اذا طول الاعتدال والجلوس بين السجدين وفي القيام
اذا طول جلسة الاستراحة كما في شرح مر (قوله في الافعال الظاهرة) خرج بالافعال الاقوال
فلا يشترط التوافق فيها كالعاجز عن الفاتحة الآتي بيدها اذا اقتدى بمن يحسنها وبالظاهرة الباطنة
كالنية اهـ عش على مر والتمن أشار لمحتز الثاني بقوله ويصح لمؤد بقاض وقد صرح به الشارح
بقوله ولا يضر اختلاف الخ (قوله فلا يصح مع اختلافه) أى عدم الصحة من ابتداء الصلاة أى لا تنعقد
النية لأن عدم الصحة انما هو عند الركوع ولا فرق في عدم الصحة بين أن يعلم نية الامام لها ويجهلها
وان بان له ذلك قبل التكبيرة الثانية من صلاة الجنائز خلافا للروايات ومن تبعه حيث قال ان بان له أن
الامام يصلي على الجنائز قبل التكبيرة الثانية صح اقتداءه وينوى المفارقة حيثئذ فلا يصح فرض
أو نفل خلف جنازة ولا جنازة خلف فرض أو نفل أو كسوف ولا هو خلف فرض أو نفل أو جنازة
وسجود التلاوة والشكر كصلاة الجنائز والكسوف فاذا اعتبرتهما مع ما مر بالفت الصور نحو العشرين
قاله في الایعاب ونقله الشوبري نعم يظهر صحة الاقتداء في سجدة الشكر بالتلاوة وعكسه كما في شرح مر
(قوله مع اختلافه) ومنه اقتداء من في سجود السهو بمن في سجود التلاوة لان فيه اقتداء من في صلاة
من ليس في صلاة اهـ حل (قوله مكتوبة وكسوف أو جنازة) هذا على الصحيح ومقابلته أنه يصح

لانه سيصير اماما واذا نوى
في أثناء الصلاة جاز الفضيلة
من حيثئذ والتفصيل بين
الجمعة وغيرها من زيادتي
والاصل اطلاق السنية (فلا
يضر فيه) أى في غير الجمعة
(خطؤه في تعيين نية)
لان خطؤه في النية لا يزد
على تركها أما في الجمعة
فيضر ما لم يشر اليه لان
ما يجب التعرض له يضر
الخطأ فيه وقول فيه من
زيادتي (١) (و) خامسها
(توافق نظم صلاتيهما)
في الافعال الظاهرة (فلا
يصح) الاقتداء (مع اختلافه
مكتوبة وكسوف
(١) درس

لا مكان المتابعة في البعض وعليه رعاية ترتيب نفسه ولا يتابعه في التكبيرات وفي الكسوف يتابعه في الركوع الاول ثم يرفع ويفارقه أو ينتظره كما الى أن يركع ثانيا فيعتدل ويبسجد معه ولا ينتظره بعد الرفع لمافي من تطويل الركن القصير اه مر (قوله وكسوف) أي على الكيفية المشهورة ما لم يكن الاقتداء في الركوع الثاني من الركعة الثانية والاصح اه قل ومثله ما لو كان الاقتداء في القيام الثاني من الركعة الثانية والوجه استمرار المنع في الجنائز وسجدة التلاوة والشكر الى تمام السلام اذ موضوع الاولى على المخالفة الى الفراغ منها بدليل أن سلامها من قيام ولا كذلك غيرها وأما في الاخيرتين فلانها ملحقتان بالصلاة وليستامنها مع وجود المخالفة لا يقال ينبغي صحة القدوة بمصلي الكسوف ونحوه لان الاقتداء به في القيام ولا مخالفة فيه ثم اذا انتهى الى الافعال المخالفة فان فارقه استمرت الصحة والابطال كمن صلى في ثوب ترى عورته منه عند ركوعه لانا نقول لما عذر الربط مع تخالف النظم مننع انعقاد الربط صلواته بصلاة مخالفة لها في الماهية فكان هذا القصد ضارا وليس كمسئلة من ترى عورته اذ اركع لانه يمكنه الاستمرار بوضع شيء يستتر عورته فافترقا اه شرح مر والاشكال أقوى (قوله أوجنازة) لو عبر بالواو لأفادت مسائل في المذكورات وهي مكتوبة خاف كسوف أو عكسه أو مكتوبة خلف جنازة أو عكسه أو جنازة خلف كسوف أو عكسه اه برماوى والحاصل أن الصور التي لا يصح فيها الاقتداء ستة وعشرون وهي مكتوبة ونافلة خلف جنازة وكسوف وتلاوة وشكر وبالعكس أي الاربعة خلفهما فهذه ستة عشر والجنازة خلف الكسوف وسجدة التلاوة والشكر وبالعكس فهذه ستة والكسوف خلف سجدة التلاوة والشكر وبالعكس فهذه اربعة فتمت الصور ما ذكر (قوله لتعذر المتابعة) لانه لا ركوع فيها ولا سجود فلا يصح الاقتداء بمصلي الجنائز ولو بعد التكبير الرابعة ولا بمن يسجد للتلاوة أو الشكر ولو بعد رفعه من سجوده ولو كان بعد أن فرغ من تشهده الاخير ولم يبق الاسلامه حل وشرح مر (قوله ويصح الاقتداء لمؤد الخ) أي ويحصل له فضل الجماعة في جميع هذه الصور على ما اعتمدته مر لكنه مشكل لان الجماعة في هذه الصور غير سنة كما مر في صلاة الجماعة في قوله ولا تنس في مة ضحية خلف مؤداة وبالعكس بل مكرهه وما لا يطاب لاثواب فيه فان أجيب باختلاف الجهة قلنا أين الاختلاف ومن ثم قال بعضهم لا يحصل فضل الجماعة وعبارة زى والانفراد هنا أفضل وعبر بعضهم باولى خروج من الخلاف وقضيته أنه لا فضل للجماعة ورد بقولهم الانتظار أفضل اذ لو كانت الجماعة مكرهه لم يقولوا ذلك اه (قوله ومفترض بمنفعل) وفي حجة ان الانفراد أولى من الجماعة ومع ذلك لا تفوت فضيلة الجماعة لان الخلاف في عدم صحة الاقتداء ضعيف جدا قاله س ل (قوله وفي طويلة بقصيرة) عطفه على قوله لمؤد بقاض من عطف الخاص على العام لاجل قوله بعد والمقتدى في نحو ظهر الخ أو ان قوله لمؤد بقاض محمول على المتفقتين في العبد حتى لا يتكرر مع قوله وفي طويلة بقصيرة اه زى ويمكن اقتداء بمصلي الطويلة بمصلي القصيرة مع كونها مؤداتين كما اذا جمع المغرب مع العشاء جمع تأخير وصلى واحد خلفه العشاء مع صلواته المغرب أو جمع العشاء جمع تقديم فصلاها خلف مصلي المغرب فعلى هذا يكون عطفه على قوله لمؤد بقاض عطف عام على خاص والباء داخله على الامام أو صلواته (قوله وبالعكس) انما عبر بالعكس ولم يعبر بالعكس لثلاث توهم رجوعه للاخيرة فقط وهي قوله وفي طويلة بقصيرة وسبب ذلك التوهم اختلاف العامل ومحى المصدر على الاصل وهو الافراد فانسكب المصنف خلاف الاصل دفعا لذلك التوهم كما نقل عن تقرير الشرنبالي (قوله ولا يضر اختلاف نية الامام والمأموم) أي لعدم سفش المخالفة فيهما وهذا محترز قوله الظاهرة لان الاختلاف هنا في النية وهي فعل قلبي كما في الشورى وحينئذ فكان المناسب التفريع

أوجنازة) لتعذر المتابعة
(ويصح) الاقتداء (لمؤد
بقاض ومفترض بمنفعل
وفي طويلة بقصيرة) كظهر
بصبح (وبالعكس) أي
لقاض بمؤد ومنفعل بمفترض
وفي قصيرة بطويلة ولا يضر
اختلاف نية الامام
والمأموم وتعبير بطويلة
الى آخره أعم مما عبر به

(قوله والمقتدى في نحو ظهر الخ) بان كان الامام يصلي الصبح أو المغرب والمأموم يصلي الظهر أو نحوه
بدليل قوله كمسبوق الخ (قوله والافضل متابعتة) وان لزم على ذلك تطويل الاعتدال بالقنوت وجلسة
الاستراحة بالشهادة لانه لاجل المتابعة فاعتفر قاله سل وعبارة ع ش على مر وما استشكل به
جواز متابعة الامام في القنوت مع انه غير مشروع للمقتدى فكيف يجوز له تطويل الركن القصير به رد
بانهم اغتفروا ذلك للمتابعة ولا يشكل على ذلك ما مر من أنه لو اقتدى بمن يرى تطويل الاعتدال
ليس له متابعتة بل يسجد وينتظره أو يفارقه فهنا كان هنا كذلك لان تطويل الاعتدال هنا يراه
المأموم في الجملة وهناك لا يراه المأموم أصلا اه قال ع ش عليه قوله لان تطويل الاعتدال هنا الخ
قد يقال برده عليه ما يأتي في صلاة التسابيح من أنه نعتين نية المفارقة أو الانتظار في السجود مع أن
المقتدى يرى تطويله في الجملة فانه يقول بصحة صلاة التسابيح في نفسها على تلك الهيئة الا ان يقال لما لم
يكن لها وقت معين وكان فعلها بالنسبة لغيرها نادرا نزلت منزلة صلاة لا يقول المأموم بتطويل الاعتدال
فيها اه (قوله في قنوت في الصبح) وهل مثل ذلك ما لو اقتدى بمصلي العشاء بمصلي الوتر في النصف
الاخير من رمضان فيكون الافضل متابعتة في القنوت أولا كما لو اقتدى بمصلي صلاة التسابيح لكونه
مثله في النقلة فيه نظر والظاهر الاول والفرق بينه وبين المقتدى بصلاة التسابيح مشاهمة هذا للفرض
بتوقيته وتأكده اه ع ش على مر (قوله فله فراقه بالنية) مراعاة لنظم صلاته ولا تفوته فضيلة
الجماعة كما هو شأن كل مفارقة خبر بينهما وبين الانتظار اه زى (قوله وبه) أى بالذكر صرح
الخ (قوله أى في صبح) بان كان الامام يصلي الظهر أو نحوه والمأموم يصلي الصبح أو المغرب (قوله
اذا أتم صلاته فارقه) هو ظاهر بالنسبة للصباح بالنسبة للمغرب لانه في المغرب يجب عليه مفارقتة عند
قيام الامام للرابعة ليتشهد فهو لم يتم صلاته حين المفارقة فالظاهر أن يقول اذا أتم ما توافق فيه ويمكن
أن يجاب بان المعنى اذا قارب ان يتم صلاته بان فرغ مما يوافق الامام فيه بان فرغ من السجود الثاني
من الركعة الثالثة بالنسبة للمغرب وفرغ من التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بالنسبة للصباح
والاشكال أقوى (قوله فارقه بالنية) أى جواز في الصبح ووجوب في المغرب كما يدل عليه قول
الشارح بخلافه في المغرب ليس له انتظاره تأمل وهذه المفارقة بعذر فلا كراهة فيها وتحصل فضيلة
الجماعة كما في زى (قوله والافضل انتظاره في صبح) أى ان كان الامام تشهد والابان قام بالتشهد
فارقهما وكذا اذا جلس ولم يتشهد لان جلوسه من غير تشهد كلا جلوس أى فيفارقهما كما في حل
ومحل الانتظار في الصبح ان لم ينحس خروج الوقت قبل تحلل امامه والا فلا ينتظره واذا انتظره اطل
الدعاء بعد تشهد كما في شرح مر قال ع ش عليه فان خشية عدم الانتظار أولى وانما لم تجب نية
المفارقة لجواز المدا في الصلاة وقوله اطل الدعاء أى ندبا ولا يكرر التشهد فلو لم يحفظ الادعاء قصيرا كره
لان الصلاة لا سكوت فيها وانما يكرر التشهد خروج من خلاف من أ بطل ب تكرير الركن القولى
اه (قوله ليس معه) أى ليقع السلام في جماعة ومع ذلك لو فارقته حصلت له فضيلة الجماعة وان كان
هذا الشق أى مفارقتة للامام مفضولا بالنسبة للانتظار كما نقله سم عن مر (قوله لانه يحدث جلوسا)
أى جلوس تشهد يفهم منه أن له انتظاره في السجود الثاني من الركعة الاخيرة بل انتظاره أفضل اه
ع ش على مر ويؤخذ منه أيضا أنه لو أحدث الامام جلوس تشهد ماسيا أنه لا يفارقه في هذه الحالة
الا أن يقال ان جلوس التشهد في هذه الحالة غير مشروع قال حجج ويصح اقتداء من في التشهد
الاخير بالقائم ولا يجوز له متابعتة بل ينتظره الى أن يسلم معه وهو أفضل وله مفارقتة وهو فراق بعذر
ولا نظر هنا الى أنه أحدث جلوسا لم يفعله الامام لان المحذور احداثه بعد نية الاقتداء لا دوامه اه سل

(والمقتدى في نحو ظهر
بصبح أو مغرب كمسبوق)
فيتم صلاته بعد سلام امامه
ونحو من زيادتي (والافضل
متابعته في قنوت) في الصبح
(وتشهد آخر) في المغرب
فله فراقه بالنية اذا اشتغل
بهما وذكر الافضلية من
زيادتي وبه صرح في
المجموع (والمقتدى في)
عكس ذلك) أى في صبح
أو مغرب بنحو ظهر (اذا
أتم) صلاته (فارقه) بالنية
(والافضل انتظاره في صبح)
ليسلم معه بخلافه في المغرب
ليس له انتظاره لانه يحدث
جلوسا لم يفعله الامام وقولى
وفي عكس ذلك الى آخره
(قوله أى بالذكر صرح
الخ) بمعنى المذكور لانه هو
الذى يصرح به وأما المذكور
نفسه فهو نصريح
لامصرح به (قوله والابان
قام بالتشهد فارقه حتما)
يؤخذ مما يأتي في المغرب
أن له انتظاره في السجود
الثاني ان لم يتشهد الامام
تشهد الاول

وزى (قوله وبقيت فيه) أى ندبان أدركه في السجدة الأولى وجوازا ان لم يسبقه بركنين فعليين والافتبطل صلاته ان لم ينومفارقته قبل تمامها كما قاله قل على الجلال (قوله بان وقف الامام يسيرا) بحيث يدركه في السجدة الأولى ولا يخفى ان هذا قيد للاستحباب وأما البطلان فلا تبطل الا اذا تخلف تمام ركنين فعليين ولو طويلا وقصيرا بان يهوى الامام للسجود الثاني اهـ حل (قوله ولا شيء عليه) أى لا يجبر بالسجود وعبرة شرح مـ ولا يسجد للسهو ولتحمل الاما له عنه كما هو القياس خلافا لاسنوى حيث زعم ان القياس سجوده اهـ (قوله وله فراقه ليقنت) قد يشعر بأن المتابعة أولى وعبرة مـ ولا كراهة في المفارقة كما مر لعذره وعبرة سم قال السبكي وترك الفراق أفضل كقطع القدوة بالعذر ع شـ (قوله فعلا) معمول لقوله موافقة على أنه تمييز (قوله كسجدة تلاوة وتشهد أول) أى كان سجدة المأموم للتلاوة أو قعدا للتشهد الأول بعد ترك الامام طمأنا فان فعل المأموم ذلك عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته أو ناسيا أراجاه فلا وقوله وتركه كأن ترك المأموم التشهد الأول بعد قعود الامام له فان تركه عامدا سن له العود وان تركه ناسيا وجب عليه العود فقول الشارح على تفصيل فيه راجع للتشهد فقط بهذا الاعتبار لان ما ذكره المتقدم في سجود السهو أما اذا ترك المأموم سجود التلاوة مع الامام حكمه ما تقدم من أنه اذا تركه عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته أو ناسيا فلا اهـ اطفئ حتى وعبارته هناك فان سجدا امامه وتختلف هو عنه أو سجدا دون امامه بطلت صلاته للمخالفة الفاحشة وقيل الضمير في قول الشارح على تفصيل فيه راجع للذكر من سجود التلاوة والتشهد (قوله وتشهد أول) أى أصل التشهد الأول وأما امامه فلا يضر التخلف له وعبرة شرح مـ في الكلام على التبعية وقول جماعة ان تخلفه لان تمام التشهد مطلوب فيكون كالموافق هو الوجه وما ذهب اليه جمع من أنه كالمسبق ممنوع (قوله والتصریح بهذا الشرط الخ) انما قال والتصریح لانه يستفاد من كلام المهاج اجبالا اهـ ع شـ (قوله وتبعية) تعبيره بالتبعية أولى من تعبير أصله بالمتابعة لانها مفاعلة من الجانبين وليس كذلك اهـ زى وع شـ (قوله بان يتأخر تحريمه) أى يقينا والمراد ان يتأخر ابتداء تحريمه عن انتهاء تحريم الامام أى بان يتأخر جميع تحريمه عن جميع تحريم الامام فان قارنه في حرف من التكبير لم تنعقد كما قررر شيخنا وحمل هذا الشرط فيما اذا نوى المأموم الاقتداء مع تحريمه اما لو نواه في أثناء صلاته فلا يشترط تأخر تحريمه بل يصح تقدمه على تحريم الامام الذى اقتدى به في الاثناء وكذا لو كبر عقب تكبير امامه ثم كبر امامه ثانيا خفية لشكه في تكبيره مثلا ولم يعلم به المأموم لم يضر على أصح الوجهين وهو المعتبر كفى قل على الجلال وحل وشرح مـ وجهه ما ذكره المصنف لصور التبعية ثلاثة (قوله فان خالفه) أى التبعية وذكر الضمير باعتبار تأويلها بالحكم أو الضمير راجع للتأخر المفهوم من قوله يتأخر وهذا أعنى قوله فان خالفه مأخوذ من قول المتن الآتى فان خالف بطلت صلاته فهو راجع لصور الثلاث وان قصره الشارح على الاختيرتين فراد المتن بالبطلان ما يشمل عدم الانعقاد والمراد بالمخالفة أن يسبقه أو يقارنه في جزء من تحريمه (قوله ولانه ربطها) هذا تعليل عام معطوف على خبر الشيخين اهـ اطفئ حتى (قوله فقارنته له في التحريم الخ) فيه أنه قد علم من قوله فان خالفه الخ اذا المخالفة تصدق بالسبق والمقارنة وحينئذ فلا حاجة لذكره الا ان يقال انه أعاده توطئة لقوله ولو بشك الخ فتأمل (قوله ولو بشك) كأن شك هل قارنه أولا كفى الشورى وقال حل أى ليس معه ظن التأخير واللام يضر وهذا من المواضع التى فرقوا فيها بين الظن والشك (قوله مع طول فصل) بان يسع ركننا اهـ اطفئ حتى وهو يرجع لقوله ولو بشك فاذا زال الشك سرىعا صحت الصلاة (قوله مانعة من الصحة) اذا كان الشك في الاثناء أو بعد تكبيره

أعم مما عبر به (ويقنت) فيه (ان أمكنه) القنوت بان وقف الامام يسيرا (والا تركه) ولا شيء عليه (وله فراقه) بالنية (ليقنت) تحصيل السنة (و) سادسها (موافقة) في سنن تفحش مخالفة فيها فعلا وتركها كسجدة تلاوة وتشهد أول على تفصيل فيه بخلاف ما لا تفحش فيه المخالفة بجلسة الاستراحة وتقدم حكم الأولين في بابي سجود السهو والتلاوة والتصریح بهذا الشرط من زيادتي وبه صرح في الروضة كأصلها (و) سابعها (تبعية) لامامه (بان يتأخر تحريمه) عن تحريم امامه فان خالفه لم تنعقد صلاته لخبر الشيخين انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا ولانه ربطها بمن ليس في صلاة فقارنته له في التحريم ولو بشك مع طول فصل مانعة من الصحة

(قوله هذا تعليل عام معطوف على خبر الشيخين) ويمكن أن يقال ان خبر الشيخين تعليل لمنطوق المتن وهذا تعليل لمفهومه (قوله واللام بضر) أى بان ظن التأخر وتوهم المقارنة

الاحرام وقبل الفراغ من الصلاة ولم يتذكر عن قرب أو العرض الشك بعد فراغ الصلاة ثم تذكر
لا يضر مطلقا كالشك في أصل النية وكذا تبطل بتقديم السلام أي بالميم من آخر التسليم الأولى وكذا
بالهزة إن نوى عندها الخروج من الصلاة اه ع ش (قوله وأن لا يسبقه ركعتين) أي متواليين
كما ذكره م ر ليخرج ما مثل به العراقيون (قوله ولو غير طويلين) قال بعضهم في هذا وفي التخلف
الآتي إمكان توالي فعلين طويلين أو قصيرين فليتنظر انتهى أقول أما توالي فعلين طويلين فممكن
كالسجدة الثانية والقيام كأن سجد المأموم السجدة الثانية وقام والامام في الجاوس بين السجدة
أو السجدة الثانية والشهادة الأخير لان السبق والتخلف لا فرق بين كونه في ابتداء الصلاة أو في انقائها
أما توالي طويل وقصير فكثير وأما توالي قصيرين فغير ممكن فليتنامل لكانه اطفئ جي وعبارة حل
قوله ولو غير طويلين أي طويل وقصير لان القصيرين لا يتصوران ففيه تغليب اه (قوله والسبق
بهما) أي السبق المضمر يقاس بما يأتي في أي في التصوير لافي الحكم والمراد بما يأتي هو قوله كان ابتداء
امام هوى السجود الخ وان كان قوله الآتي مقيدا بالاعتذار في تصوير السبق هنا كأن ابتداء المأموم
هوى السجود والامام في قيام القراءة وقوله لكن مثله العراقيون الخ استدراك على قوله
يقاس بما يأتي فكأنه قال هذا القياس غير متفق عليه بل مثله أي صورة العراقيون الخ وتصويرهم
ضعيف لانه ليس فيه إلا السبق بركن أو ببعضه وقوله فيجوز أن يقدر الخ أي على طريقة
العراقيين الضعيفة والمبني على الضعيف ضعيف والمعتمد انه لا يقدر مثله في التخلف ولا يخص بالتقدم بل
التقدم والتخلف المضر ان صورته واحدة وهي ان يسبق أو يتخلف المأموم بتمام ركعتين فعليين
وقد علمت تصويرهما وعبارة الاطفئ جي قوله يقاس بما يأتي في التخلف بهما بان يفرغ الامام منهما
وهو فيما قبلهما بان يبدأ الامام بهوى السجود أي و زال عن حد القيام والمأموم في قيام القراءة اه
(قوله فلما أراد) أي الامام (قوله ويجوز أن يخص ذلك) أي تمثيلهم (قوله لان المخالفة فيه
أخس) أي لان تقدم المأموم على الامام ولو ببعض ركن حرام بخلاف تخلفه عنه بركن فانه لا يحرم
وأيا التخلف له اعدار كثيرة بخلاف التقدم فان له عذر ين فقط وهما النسيان والجهل شيئا ح ف
(قوله وأن لا يتخلف بهما بالاعتذر) علم من هذا أن المأموم لو طول الاعتدال بما لا يبطل حتى سجد
الامام وجلس بين السجدةين ثم لحقه لا يضر ولا يشكل على هذا ما لو سجد الامام للتلاوة وفرغ منه
والمأموم قائم فان صلاته تبطل وان لحقه لان القيام لما لم يفت بسجود التلاوة لرجوعهما اليه لم يكن
للمأموم شبهة في التخلف فبطلت صلاته به بخلاف ما نحن فيه فان الركن يفوت بالتقال المأموم عنه
فكان للمأموم شبهة في التخلف لا تمامه في الجملة فلم تبطل صلاته بذلك كما في شرح م ر (قوله بلا
عذر) عبر في الاول بقوله عامدا عالما وهما ما ذكرنا إشارة الى أن العذر هنا أعم من النسيان والجهل
كبطء القراءة والزجة وقوله بخلاف سبقه بهما ناسيا الخ محترز عامدا عالما وتأخيرها الى هنا أولى لانه فسر
التبعية بعدم التقدم والتخلف فجعل عدم التخلف جزأ من مفهوم التبعية فجمع مفهوم القيدين أولى
من تفريقه ليكون بيان المفهوم بعد تحقيق المنطوق اه ع ش (قوله فان خالف في السبق) كأن
هوى للسجود والامام قائم للقراءة وعبارة م ر كأن هوى للسجود أي و زال عن حد القائم في الوجة
بخلاف ما اذا كان للقيام أقرب من أقل الركوع فانه في القيام حينئذ لم يخرج عنه فلا يضر وقد يفهم
ذلك من قولهم هوى للسجود اه م ر وقوله بخلاف ما اذا كان للقيام أقرب أو اليهما على السواء اه
ع ش (قوله لفحش المخالفة بالاعتذر) راجع للسبق والتخلف والعذر في السبق أن يكون ناسيا
أو جاهلا وفي التخلف ذلك وزيادة عليه من قوله والعذر الخ وحينئذ جعل قوله في المتن بالاعتذر

(و) أن لا يسبقه ركعتين
فعلين) ولو غير طويلين
بقيدين زدتهم بقولي
(عامدا عالما) بالتحريم
والسبق بهما يقاس بما
يأتي في التخلف بهما
لكن مثله العراقيون بهما
اذا ركن قبل الامام فلما
أراد أن يركع رفع فلما
أراد أن يرفع سجد
قال الشيخان فيجوز أن
يقدر مثله في التخلف
ويجوز أن يخص ذلك
بالتقدم لان المخالفة فيه
أخس (وأن لا يتخلف)
عنه (بهما بالاعتذر) فان
خالف في السبق أو
التخلف بهما ولو غير
طويلين (بطلت صلاته)
لفحش المخالفة بالاعتذر

راجعا للسبق والتخلف وأسقط قوله عامدا علما ويقول والعذر في الأول أن لا يكون عامدا علما وفي الثاني كأن أسرع الخ وأجيب بأنه لما كان العذر في التخلف أعم من الجهل والنسيان بخلافه في السابق لا يكون الا واحدا منهما فصل كلام من الآخر بقيدته (قوله بخلاف سبقه بهما ناسيا) كان الاولى تأخيرهما بعده أعني قوله وبخلاف سبقه بركن ليكون الاخراج مرتبا وكان الاولى أيضا تقديم محترز عدم السابق بركنين على قوله وأن لا يتخلف عنه بهما وأجيب بأن التبعية شيء واحد وصورها بشيئين وهما ان لا يسبقه وان لا يتخلف ثم أخذ في المحترز على طريق اللف والنشر الغير المرتب اه ع ش اطفئحى (قوله لكن لا يعتد تلك الركعة) أي ما لم يعد بعد التذكروا والتعلم ويأتي بهما مع الامام اه شو برى بخلاف التأخر بهما كذلك فانه لا يمنع حسابان الركعة اه مر سم وهل يجب عليه العود للامام لفحش المخالفة أو لا توقف فيه حل والظاهر وجوب العود عند التذكروا والتعلم (قوله كن ركع) أو تركه في السجدة الثانية وانتصب قبله وحينئذ يجب عليه العود الى الامام اذا كان جاهلا وناسيا لفحش المخالفة وأي فرق بينه وبين ما لو تركه في التشهد الاول وانتصب قبله ناسيا او جاهلا حيث يجب عليه العود بل هذا أولى لانه أخفى فان المخالفة بين الساجد والقائم أشد منها بين الجالس والقائم اه حل (قوله وان عاد اليه) أي والحال انه عاد اليه أو استدأ رفع الاعتدال لانه ان لم يعد اليه ولم يتدبى رفع الاعتدال بل استمر راكعا حتى لحقه الامام لا يقال انه سبقه بركن بل ببعضه لانه لا يقال سبقه بركن الا اذا انتقل الى غيره كالا اعتدال أو عاد للامام وما دام معه متلبسا بالركن لا يقال سبق به فعلى هذا يتعين ان تكون الواو للحال هكذا قرر شيخنا وعبارة تشرح مر المراد بسبقه بركن انتقاله عنه لا الايمان بالواجب منه اه ولا يصح أن تكون الواو للغاية لان مقتضاها أن يكون التقدير سواء عاد اليه أو لا وسواء ابتدأ رفع الاعتدال أولا فيصدق بما اذا استمر في الركوع وهو في هذه الحالة لم يسبق بركن بل ببعضه وفي الشورى مانصه فان قلت ما مفاد هذه غاية قلت الاشارة الى أن الحكم بعدم البطلان عام ولو تم الركن بنحو الانتقال عنه والى أن التحريم لا فرق فيه بين ان يتلبس بالركن الآخر كما صوره بعضهم أولا (قوله أو ابتدأ الخ) في كون هذا سبقا بركن نظر بل هو سبق ببعض ركن ولا يتحقق السابق به الا ان شرع في الاعتدال وحينئذ ينسب العود ان تعمد ما ذكر ويخير ان كان جاهلا وناسيا اه حل (قوله حرام) أي من الكبائر كما قاله حجج في الزواج خبر ما يخشى الذي يرفع رأسه قبل رفع الامام أن يحول الله رأسه رأس حمار وأما السابق ببعض ركن فحرام أيضا كما في شرح مر وعبارته والسبق بركن عمدا حرام والسبق ببعض الركن كالسبق بالركن كأن ركع قبل الامام ولحقه الامام في الركوع اه وقرر شيخنا ح ف انه أي السابق ببعض الركن من الكبائر أيضا وقال ع ش على مر انه من الصغائر للخلاف في حرمة وأما مجرد رفع الرأس من الركن كالركوع من غير وصول للركن الذي بعده فسكره كراهة تنزيه ومثل رفع الرأس من الركن الهوى منه الى ركن آخر كالهوى من الاعتدال من غير وصول للسجود (قوله غير فعليين) أو فعليين غير متواليين اه مر (قوله ولا تجب اعادته ذلك) أي بل استعجب خلافا للانوار اه زى (قوله بفعل) أي على الأصح ومقابلها انها تبطل بالتخلف بركن وعبارة أصله مع شرح مر وان تخلف بركن بان فرغ الامام منه والمأموم فيما قبله لم تبطل في الأصح والثاني تبطل لما فيه من المخالفة من غير عذر اه مر (قوله مطلقا) أي بعذر أو لا (قوله أو بفعلين بعذر) لم يذكر مفهوم التقييد بفعلين بان يكون التخلف بقولين أو قول واحد وفعل واحد اكتفاء بما سبق في السابق فالخلاف انه ذكر السابق المضرر بركعة فيود ذكر مفاهيمها خمسة وذكر لا يتخلف المضرر ثلاثة

بخلاف سبقه بهما ناسيا أو جاهلا لكن لا يعتد بتلك الركعة فيأتي بعد سلام امامه بركعة وبخلاف سبقه بركن كأن ركع قبله وان عاد اليه أو ابتدأ رفع الاعتدال قبل ركوع امامه لان ذلك يسير لكنه في الفعلي بلا عذر حرام لخبر مسلم لا تبادر والامام اذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا وبخلاف سبقه بركنين غير فعليين كقراءة وركوع أو تشهد وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا تجب اعادته ذلك وبخلاف تخلفه بفعل مطلقا أو بفعلين بعذر كأن ابتدأ امامه هوى السجود وهو في قيام القراءة وبخلاف المقارنة

الأفعال مكروهة مفقوتة
لفضيلة الجماعة كما جزم به
في الروضة ونقله في أصلها
عن البغوي وغيره قال
الزركشي ويجري ذلك في
سائر المكروهات المفعولة
مع الجماعة من مخالفة
مأموره في الموافقة
والتابعة كالانفراد عنهم
إذا المكروه لا ثواب فيه مع
أن صلاته جماعة إذا لا يلزم
من انتفاء فضلها انتفاؤها
(والعذر كأن أسرع امام
قراءته

(قوله وسكت عن تمثيل
المتابعة) أي مخالفة المتابعة
وقوله ومثاله سابق الامام
الح كيف هذا مع ما تقدم
له من أن السبق به أو ببعض
سوام فالأولى أن يمثل لها
بالمقارنة المتقدمة فلهذا لم
يتمثل لها بالتقدم مثالهنا اه
شيخنا

(قوله ونصح معها المائدة)
وتقدم له أنه يشترك لصحتها
ادراك فضيلة الجماعة اه
قويسني (قوله كان شك
بعد فراغ الكلمات الخ)
هذا ينافي اعتبار الفاتحة
الذي يأتي قريبا وهو المعول
عليه فراجع (قوله وقد
نظمها) أي نظم معظمها
لان النظم ليس فيه الأمانة
والنظم الجامع لها ما قاله
بعضهم

قيود كونه بركنين فعليين بالعذر وأخذ مفهوم الأول والثالث ولم يذكر مفهوم الثاني فتكون
مفاهيمها أيضا خمسة (قوله لسكرها في الأفعال مكروهة) معتمد وقيل خلاف الأولى ومحل الخلاف
إذا قصد ذلك دون ما ذاقم اتفاقا كما هو ظاهر وهل الجاهل بكرائها كمن لم يقصد لها لعذره قياس
كلامهم في غير هذا المحل أنه مثله اه شوبري اطفئ حتى وقوله في الأفعال متعاقب بضمير المصدر وهو
الهاء لأنها عائدة على المقارنة وخرج بالأفعال الأقوال وجرى عليه بعضهم لكن الأوجه خلافه فتكره
المقارنة في الأقوال كالأفعال وتفوت بها الفضيلة فيما قارن فيه ولو في الصلاة السرية ما لم يعلم من امامه أنه
ان تأخر إلى فراغه من القراءة لم يدركه في الركوع كما أفاده ع ش وقرره شيخنا لكان توقف فيه
أي في تفويت الفضيلة الرشيدى على مر (قوله مفقوتة لفضيلة الجماعة) أي فيما قارن فيه فقط كما
أفتى به الوالد رحمه الله تعالى فيفوته سبعة وعشرون جزءا فيما قارن فيه فاذا قارن في الركوع فانه سبعة
وعشرون ركوعا لان صلاة الجماعة تفضل صلاة المنفرد بسبع وعشرين درجة أي صلاة شيخنا ح ف
(قوله ويجري ذلك) أي تفويت فضيلة الجماعة وقوله من مخالفة مأموره به بيان للمكروهات
فكأنه قال في سائر المكروهات التي هي مخالفة مأموره به وقوله في الموافقة والتابعة في معنى من
البيان والبيان هو المأمور به فكأنه قال من مخالفة المأمور به الذي هو الموافقة والتابعة ومثل الموافقة
بقوله كالانفراد عنهم أي عن الصف إذ فيه مخالفة للموافقة في الصف المأمور بها وسكت عن تمثيل المتابعة
المأمور بها ومثاله سابق الامام بركن أو ببعضه وقوله إذا المكروه الخ تعاميل لقوله مفقوتة لفضيلة الجماعة
ولقوله ويجري ذلك الخ إذا لا يلزم من انتفاء فضلها انتفاؤها تأمل (قوله إذا المكروه) أي لذاته على
الأوجه حتى يشاب على الصلاة في الاماكن المكروهة لرجوع الكراهة لا مخرج عنها بل قالوا ان
التحقيق أنه يشاب عليها في الاماكن المنصوبة من جهتها وان عوقب من جهة الغصب فقد يعاقب بغير
حرمان الثواب أو بحرمان بعضه اه مر ع ش (قوله لا ثواب فيه) والالسان الشيء مطلوب الفعل
مطلوب الترك (قوله مع أن صلاته) أي المأموم الذي قارن امامه أو خالف شيئا مأمورا به من حيث
الجماعة وهذا الظرف متعاقب أيضا بقوله مفقوتة لفضيلة الجماعة فكأنه قال مفقوتة لفضيلة الجماعة مع بقاء
الجماعة وقوله جماعة أي فتصح معها الجمعة ويخرج بها عن نذره وتصح معها المائدة ويسقط بها الشعر
كافي قل على الجلال (قوله والعذر كأن أسرع امام قراءته) والمقتدى بطيء القراءة أي لجزء خافي
لألوسوسة ظاهرة طال زمها عرفا ما المتخلف لوسوسة ظاهرة فلا يسقط عنه شيء منها لعدم تركها فله
التخلف لا تمامها إلى أن يقرب امامه من فراغ الركن الثاني فيتعين عليه مفارقتها ان بقي شيء منها لا تمامه
ابطالان صلاته بشروع الامام فيما بعده والأوجه عدم الفرق بين استمرار الوسوسة بعد ركوع امامه أو
تركها لما بعده إذ تفويت اكملها قبل ركوع امامه نشأ من تقصيره بترديده الكلمات من غير بطء خلق
في لسانه سواء نشأ ذلك من تقصير في التعلم أم من شك في تمام الحروف أي بعد فراغه منها اه شرح
مر كان شك بعد فراغ الكلمات في أنه أي بحروفه على الوجه الاكمل المطلوب فيها أم لا وشك في ترك
بعض الحروف قبل فراغ الفاتحة وجبت اعادته وهو معذور وضابط الوسوسة الظاهرة كما يؤخذ من
حج ما يؤدى إلى التخلف بركنين فعليين اه ع ش واعلم أن الشارح ذكر للعذر أمثلة أربعة
الأول هذا والثاني يؤخذ من قوله فان لم يتمها الشغل بسنة فعذر والثالث والرابع قوله كما موم علم أو شك
الخ وبقى أمثلة أخرى ذكرها مر وحج وقد أوصل بعضهم الا عذار إلى اثني عشر وقد نظمها شيخنا
العزيرى بقوله

وركع قبل انمام موافق له (الفاتحة) وهو بطيء القراءة (فيتمها ويسمى خلفه ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة) فلا يعد منها الاعتدال والجلوس بين السجدين لما مر في سجود السهو أنهما قاصيران (٣٣٩) (والا بان سبقه بأكثر من الثلاثة بان لم

يفرغ من الفاتحة الا والامام قائم من السجود

كذلك من لسكتة أو

سورة

منتظر في ركعة جهريه

فلم يكن امامه بساكت

ولا يقارئ تلك السورة

أو نام عن تشهد أوله

بمكنا مقعده ثم انقبه

رأى الامام راكعا ومثله

من قد تخلف لأن يجته

كذلك اذا لكونه مصليا

نسى أو لكونه مقتديا

أو شك في اتيانه بالفاتحة

بعد الركوع للامام ليس له

أو شغل الموافق افتتاح أو

تعوذ عن القراءة ولو

لم يك ذاتي حقه قد ندبا

لظنه أن لا يتم الواجبا

عليه من فاتحة الكتاب

فلاتكن لما ذكرت آتي

كذلك الذي في كونه مسبوقا أو

موافقا قد شك هذا ماروا

وكان تكبير الامام اختلاطا

عليه فاحفظن ما قد ضبطا

(قوله أو اختلط عليه تكبير

الامام) معطوف على قوله

نام كأن كانا ساجدين ثم كبر

الامام فظن أنه كبر للشهد

فقط ثم تبين له ان الامام لم

يقسمه فيقوم ويغتفر له

الثلاثة اه قويسني

ان رمت ضبطا للذي شرع اعذر * حتى له ثلاث أركان غفر

من في قراءة لهجزه بطيء * أو شك أن قرا ومن لها نسي

وضف موافقا بسنة عدل * ومن لسكتة انتظاره حصل

من نام في تشهد أو اختلط * عليه تكبير الامام ما انضبط

كذا الذي يكمل الشهاد * بعد امام قام عنه قاصدا

واختلف في أواخر المسائل * محقق فلان تكن بغافل اه

والمراد من قوله كأن أسرع امام قراءته أنه قرأ بالوسط المعتدل أو بالأسرع فوق العادة فلا يتخلف المأموم لانه كالسبوق ولو في جميع الركعات كما في ع ش على م ر (قوله قبل انمام موافق) وهو من أدرك من قيام الامام زمنا يسع الفاتحة بالنسبة للقراءة المعتدلة للقراءة الامام ولا لقراءة نفسه على الوجه وقول شارح هو من أحرم مع الامام غير صحيح فان أحكام الموافق والمسبوق تأتي في جميع الركعات اه من شرح م ر قال العلامة حجج والظاهر من تناقض وقع للتأخيرين أن من شك هل أدرك زمنا يسعها أو لا تخلف لانمامها ولا يدرك الركعة ما لم يدرك الركوع والذي أفتى به الشهاب م ر أنه يتخلف ويتم الفاتحة ويكون متخلفا بعذر فيغتفر له ثلاثة أركان طويلة وهذا هو المعتدل لان تحمل الامام رخصة والرخص لا يصار اليها الا بيقين كما ذكره البرماوي (قوله وهو بطيء القراءة) لعل المراد بطيء بالنسبة لاسراع الامام لا بطيء في ذاته مطلقا والاوردمالو كان الامام معتدل القراءة فان الظاهر أن الحكم فيها كذلك اه كاتبه شورى (قوله فيتمها ويسمى خلفه ما لم يسبق الخ) فان أتم ركعته وافق امامه فيها هو فيه وهو حينئذ كمسبوق فيدرك الركعة أي الثانية التي بعد ركعته اذا أدرك معه الركوع بشرطه الآتي في المسبوق أي في قوله وان أدركه في ركوع محسوب واطمان يقينا قبل ارتفاع امامه عن أقله أدرك الركعة وتسقط عنه الفاتحة أو بعضها وان أدركه بعد الركوع وقبل السلام تابعه فيها هو فيه وفاته هذه الركعة دون التي آتى بها على ترتيب نفسه اه حجج في شرح الارشاد الصغير شورى قال ع ش على م ر بقي مالو كان مع الامام جماعة فكبر شخص للأحرام فظن أحد المأمومين أن الامام ركع فركع قبل تمام قراءة الفاتحة فتبين أن الامام لم ركع فيجب عاياه العود للقيام لكن هل يعد الركوع لمد كور قاطعا للمؤلاة فيستأنف قراءة الفاتحة أو لا وان طال فيدني فيه نظر والاقرب الثاني لان ركوعه معذوره فيه فأشبهه السكوت الطويل سهوا وهو لا يقطع المؤالاة وبقي أيضا مالو كان مسبوقا فركع والحلة ما ذكره ثم تبين له أن الامام لم ركع فقام ثم كع الامام عقب قيامه فهل ركع معه نظرا لكونه مسبوقا أو لا بل يتخلف ويقرأ من الفاتحة بقدر ما فاته في ركوعه لتقصيره فيه نظر والاقرب الثاني أيضا للمدة المذكورة ولان العبرة في العذر عما في الواقع لا بمباضنه اه بحر وفه (قوله بان سبقه بأكثر الخ) والمراد بالسبق بأكثر من ثلاثة أركان أن يكون السبق بثلاثة والامام في الرابع كان تخلف بالركوع والسجدين والامام في القيام فهذه ثلاثة أركان طويلة فلو كان السبق بأربعة أركان والامام في الخامس كان تخلف بالركوع والسجدين والقيام والامام حينئذ في الركوع بطلت صلاته قاله البلقيني شرح م ر (قوله الا والا امام قائم من السجود) فلا عبرة بشروعه

(قوله ولا يدرك الركعة ما لم يدرك الركوع) أي مع الامام واذا أراد الامام الهوى للسجود تعين على المأموم نية المفارقة (قوله لعل المراد بطيء بالنسبة لاسراع الخ) عموم قوله بالنسبة يصدق بما لو كان المأموم معتدلا والامام سرعيا فوق الاعتدال مع أنه في هذه يكون كالسبوق ولو في جميع الركعات وبالجملة فهذه العبارة كان الأولى شطبها من هنا ومع كونها باطلة كان الأولى في الإبراد ان يقول والاوردمالو كان

في الانتصاب للقيام أو الجلوس بل لا بد أن يستقر في أحدهما إذ لا يصدق عليه أنه سبق بالأكثر
 الا حينئذ لان ما قبله مقدمة للركن لانه اه شيخنا في شرح عب لا يقال بشكل عليه اعتبار
 الهوى للسجود فيما لو تخلف بغير عذر في محل القراءة لانا نقول لم يغتفر ثم الركن القصير لعدم العذر
 فلا يغتفر فيه وسيلة الطويل فتأمل شوبري (قوله قائم) أي وصل الى محل يجزى فيه القراءة كما في
 مر فلوا سطة قوله من السجود لكان أولى كما قاله قل على خط (قوله أو جالس للتشهد) أي
 الاخير أو الاول فيكون بمنزلة الركن فيضرب التلبس به في المشي على نظم صلاته اه سم (قوله تبعه)
 فاذا كان قائما وافقه في القيام ويعتد بما أتى به من الفاتحة وان كان جالسا جالس معه وحينئذ لا عبرة
 بما قرأه فان هوى لم يجلس فقام الامام ينبغي أن يقال ان وصل الى حد لا يسمى فيه قائما لم يعتد بما قرأه
 والا اعتد بذلك لان ما فعله من الهوى لا يلغى ذلك فان لم يتبعه حتى ركع الامام بطلت صلاته ان كان عامدا
 علما اه حل (قوله بعد سلام من امامه) زاد لفظه من ولم يقتصر على ما بهداه حفظ البقاء لمتن
 على أصله من التنوين والافلو قال بعد سلام امامه لتغير ولكن ليس ضروريا وأيضا لزم أن يكون
 المضاف من المتن والمضاف اليه من الشارح اه شوبري (قوله كدعاء الافتتاح) أي وكأتمام
 التشهد الاول واستماع قراءة الامام الفاتحة كما قاله ع ش وشيخنا فقوله أولى من تعبيره بدعاء
 الافتتاح أي أولوية عموم كعادته وفي ع ش ما يقتضي انها أولوية ايها ومنه قوله وتعبيري بسنة
 أولى الخ وجه الأولوية أن ما ذكره الاصل يوهم أنه لو اشتغل بالتعوذ أو سماع فاتحة الامام لا يكون
 معذورا اه ويرد على الشارح أن تعبيره بسنة يقتضي أنه اذا لم ينسب له دعاء الافتتاح لا يكون
 معذورا اذا اشتغل به وليس كذلك بل هو معذور بهذه الصورة داخلية في تعبير الاصل غير داخلية في تعبير
 المتن وفي شرح مر وحج وظاهر كلامهم هذا عذرهم وان لم ينسب له دعاء الافتتاح بان ظن أنه
 لا يدرك الفاتحة لو اشتغل به كما هو المعتمد اه (قوله فيا أتى فيه مامر) أي في اغتفار التخلف بثلاثة
 أركان طويلة (قوله قبل ركوعه وبعد ركوع امامه) أي أو بعد ركوعه وقبل ركوع امامه اه
 (قوله لم يعد اليها) ويأتي ذلك في كل ركن علم المأموم تركه أو شك فيه بعد تلبسه بركن بعده يقينا أي
 وكان في التخلف له عش مخالفة كما يعلم من المثل الآية فيوفى الامام وبأى بركة بعد سلام امامه فعلم
 أنه لو قام امامه فقط فشك هل سجد معه أي السجود الثاني سجد كما نقله القاضي عن الائمة لانه تخلف
 يسير مع كونه لم يتلبس بعده بركن يقينا لأن أحد طرفي شكه يقتضي أنه في الجلوس بين لسجدتين
 ومثله ما لو شك بعد رفع امامه من الركوع في أنه ركع معه أولا فيركع لذلك أي لكون تخلفه يسيرا مع
 ان أحد طرفي شكه يقتضي انه باق في القيام الذي قبل الركوع بخلاف ما لو قام هو أي مع امامه أو قبله
 فيما يظهر ثم شك في السجود فلا يعود اليه لفحش المخالفة مع تيقن التلبس بركن بعده وهو القيام
 وظاهر ذلك انه لو شك وهو جالس للاستراحة أو ناهض للقيام في السجود عادله وان كان الامام في القيام
 لانه لم يتلبس الى الآن بركن بعده وكذا لو كان شكه في السجود بعد جلوسه للتشهد الاخير على الاقرب
 اه شرح حج قال الشيخ سل فلوشك الامام في الفاتحة وجب عليه العود لها مطلقا
 ووجب على المأموم انتظاره في الركوع ان لم يرفع معه والا انتظره في السجود لافي الاعتدال
 لا يقال هو الآن سابق له بركنين لانا نقول هو وافقه في الركوع فكأنه لم يسبقه الا بركن فلوشكا
 معا ورجع الامام للقراءة وعلم المأموم منه ذلك وجب عليه الرجوع أيضا فان لم يرجع الامام وعلم منه
 المأموم ذلك وجب عليه نية المفارقة لانه يصير كمن ترك امامه الفاتحة عمدا والابطال صلاته اه
 (قوله بل يتبع امامه الخ) واذا تبعه ثم تذكر بعد قيامه للثانية أنه قرأ الفاتحة في الاولى حسب سجوده

أو جالس للتشهد (تبعه) فيما
 هو فيه (ثم تدرك بعد
 سلام) من امامه ما فاتته
 كسبوق (فان لم يجها)
 الموافق (لشغله بسنة)
 كدعاء الافتتاح (فعدور)
 كبطيء القراءة فيا أتى فيه
 مامر وتعبيري بسنة أولى
 من تعبيره بدعاء الافتتاح
 (كما موم علم أو شك قبل
 ركوعه وبعد ركوع امامه
 أنه ترك الفاتحة) فانه
 معذور (فيقرؤها ويسمى)
 خلفه (كما مر) في بطيء
 القراءة (وان كان) أي
 علمه بذلك أو شك فيه
 (بعدهما) أي بعد
 ركوعهما (لم يعد اليها) أي
 الى محل قراءتها ليقراها
 فيه لقوته (بل) يتبع امامه
 و (يعلى ركعة بعد سلام)
 كسبوق

المأموم معتدلا والامام
 سر يعالان التي أوردناها
 موضوع كلام المتن اه
 شيخنا

(وسن المسبوق أن لا يشتغل) بعد تحريمه (بسنة كتعوذ بل بالفاتحة الآن بظن ادراكها) مع اشتغاله بالسنة فيأتي مهام بالفاتحة والتصريح بالسنة من زيادتي وتعبيري بظن أولى من تعبيره يعلم (واذا ركع امامه ولم يقرأها) أى المسبوق الفاتحة (فان لم يشغل بسنة تيممه) وجوباً في الركوع (وأجزأه) وسقطت عنه الفاتحة كما لو أدركه في الركوع سواء أقرأ شيئاً من الفاتحة أم لا فلو تخلف لقراءتها حتى رفع الإمام من الركوع فأتته الركعة (والا) بان اشتغل بسنة (قرأ) وجوباً (بقدرها) من الفاتحة لتقصيره بعدوله عن فرض إلى سنة سواء أقرأ شيئاً من الفاتحة أم لا والشق الثاني في هذا وما قبله مسن زيادتي قال الشيخان كالبعوى وهو بتخلفه في هذا معذور لالزامه بالقراءة وقال القاضي والمتولي غير معذور لتقصيره عما صنفان لم يدرك الإمام في الركوع فاتمه الركعة ولا يركع لأنه لا يحسب له بل يتابعه في هويته للسجود كما جزم به في التحقيق

وقمت به ركعته وان كان فعله على قصد المتابعة وهذا بخلاف ما لو شك الإمام أو المنفرد بعد الركوع ولم يعودا للقيام بل سعيًا على نظم صلاة أنفسهما فان صلاتهما تبطل بذلك ان كانا علمين بالحكم فان تذكر القراءة بعد ذلك لا ينفعهما التذكر لبطان صلاتهما بفعلهما السابق فلو كان ذلك سهواً أو جهلاً حسب وتمت صلاتهما بذلك اهـ ع ش على مر (قوله وسن المسبوق) وهو من لم يدرك مع الإمام زمناً يسع الفاتحة اهـ شرح المذهب شورى (قوله بل بالفاتحة) ويخففها حذرًا من فوتها شرح مر (قوله الآن بظن ادراكها) استثناء منقطع ان أراد بالمسبوق من مر باعتبار ظنه ومتصل ان أراد به من سبق بأول القيام لكنه يقتضي أن من لم يسبق به يشتغل بها مطلقاً وظاهر خلافه وأنه لا يرقى بين من أدرك أول القيام وأثناءه في التفصيل المذكور وحينئذ فالتعبيير بالمأموم بدل المسبوق أولى اهـ شرح حجج أى في قوله وسن المسبوق والمعنى الآن بظن ادراكها بالاسراع (قوله وان ادرك ركع امامه ولم يقرأها الخ) حاصل مسألة المسبوق أنه ان لم يشتغل بسنة وجب عليه أن يركع مع الإمام فان لم يركع معه فاتته الركعة ولا تبطل صلاته الا اذا تخلف بركنين من غير عذر وان اشتغل بسنة وظن أنه يدرك الإمام في الركوع تخلف ما فاته ثم ان أدرك الإمام في الركوع أدرك الركعة والافاتمه ويجب عليه بعد رفع الإمام تكميل ما فاته حتى يربدا الإمام الهوى للسجود فان كمل وافقه فيه ولا فارق وان لم يظن ادراكه في الركوع وجب عليه نية المفارقة فان تركها بطلت صلاته عند سم وقال شيخنا م لا تبطل الا ان تخلف بركنين بلانية مفارقة وأما نية فحل وفاق اهـ شورى (قوله فان لم يشتغل بسنة) أى وان كان بطي القراءة فلا يلزمه غير ما أدركه هذا بخلاف الموافق اهـ حجج شورى (قوله تبعه وجوباً) أى لاجل تحصيل الركعة أى أن التبعية شرط في تحصيلها فلا يأتى بتركها كما صرح به شيخنا من أن التخلف مكروه واليه يرشد كلام الشارح اهـ شورى (قوله وسقطت عنه الفاتحة) أى كلاً أو بعضاً بدليل ما بعده (قوله فاتته الركعة) ولا تبطل صلاته الا اذا تخلف بركنين من غير عذر شورى (قوله والابان اشتغل بسنة) أى سواء ظن ادراك الفاتحة أو لا فقوله قرأ بقدرها راجع لقوله وسن المسبوق أن لا يشتغل بسنة ولقوله الآن بظن ادراكها (قوله بأن اشتغل بسنة) أى أوسكت أو استمع قراءة الإمام كما في البرماوى فقوله قرأ بقدرها أى أو بقدر سكوته وعبارة شرح م والابان اشتغل بالسنة أو لم يشتغل بشئ بأن سكت بعد تحريمه زمناً قبل أن يقرأ مع علمه بأن الفاتحة واجبة أما اذا جهل أن واجبه ذلك فهو بتخلفه لزمه متخلف بعذر اهـ (قوله راسق الثاني) هو قوله أم لا وقوله في هذا أى ما بعد الا وقوله وما قبله هو ما قبل الا (قوله فان لم يدرك الإمام في الركوع) أى فان رفع امامه وهو متخلف لقراءة ما ذكر ولم يدرك الإمام في الركوع بعد فراغه من قراءة ذلك القدر فاتته الركعة ولو رفع الإمام من الركوع ولم يفرغ من قراءة ما لزمه وأراد الإمام الهوى للسجود نعتت عليه نية المفارقة لأنه تعارض في حقه وجوب وقاء ما لزمه وبطالان صلاته بهوى الإمام للسجود لما تقرر من كونه متخلفاً من غير عذر ولا مخلص له لانية المفارقة حل ومرفعل من كلام الشارح والمحشى أن المسبوق الذي اشتغل بسنة له أربعة أحوال لأنه اما أن يركع مع امامه ولا يتخلف لقراءة قدرها ويتخلف لقراءته فان ركع مع امامه بطلت صلاته كما سيأتى وان تخلف لقراءته فلما ان يدرك امامه بعد الفراغ منه في الركوع أوفى الاعتدال واما أن لا يفرغ منه واراد الإمام الهوى للسجود وهى صورة لمحشى فيكون في التخلف ثلاث صور وهذا أعنى قوله فان لم يدرك الإمام الخ مقابل المحذوف تقديره فان قرأ بقدرها وأدرك الإمام في الركوع واطمأن قبل رفعه اعتد بتلك الركعة فان لم يدرك الخ وقوله بصيكونه معذور أى على كلام الشيخين وقوله مطلقاً أى في سائر الاحوال حتى انه لو تخلف عن الإمام بثلاثة أركان طويلة سمى خلفه

ولم تبطل صلاته ولم يفته الركعة مع أنه ان لم يدركه في الركوع فاته الركعة ولا يركع (قوله فليس المراد الخ) تفريع على قوله فان لم يدرك الامام الخ ومراعاة هذا التفريع الجمع بين القولين أي فن قال انه معذور أراد أنه لا كراهة ولا بطلان لهذا التخلف ومن قال انه غير معذور أراد أنه لا يغتفر له ثلاثة أركان وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره مقتضى كونه معذورا عدم فوات تلك الركعة وقوله مطلقا أي في جميع الاحوال انني منها ادراك الركعة واغتفار ثلاثة أركان (قوله بل انه لا كراهة ولا بطلان) أي قطعاً اه ع ش أي بخلاف غير هذا فان تخلفه بركن قيل انه مبطل وقيل مكروه (قوله بتخلفه) أي باقل من ركنين (قوله فان ركع مع الامام) محترز قوله قرأ بقدرها (قوله بطلت صلاته) أي ان كان عامدا عالما والام لا يعتد بما فعله فيأتي بركعة بعد سلام الامام كما في شرح م ر وع ش عليه اه

﴿فصل في قطع القدوة﴾ أي في بيان حكم قطعها جوازا وكراهة وذكروه بقوله وله قطعها الخ وقدم في الترجمة قطع القدوة على ما تنقطع به لانه الاهم للخلاف فيه ولا يكونه من فعل المقتدى وقدم في المتن ما تنقطع به للاتفاق عليه وكونه حاصل بلا اختيار منه وثقله الكلام عليه ع ش (قوله وما يتبعهما) يتبع قناع القدوة أي يتعاق به أربعة أحكام ذكر الأول بقوله ولو نواها منفردا الخ وذكّر الثاني بقوله وما ذكره مسبقا الخ وذكّر الثالث بقوله وان أدركه في ركوع محسوب الخ وذكّر الرابع بقوله ولو أدركه في اعتداله الخ ويتبع ما تنقطع به حكم واحد ذكره بقوله واذا سلم امامه الخ وقوله ذكر الأول بقوله ولو نواها الخ كذا قيل وهو مشكل لان قوله ولو نواها الخ فيه يجادها لا قطعها وكذا ما بعده يناسب ايجادها ومن ثم قال م ر فصل في قطع القدوة واجادها نعم بين قطع القدوة واجادها تناسب في الذ كر لان الضد أقرب خطورا بالبال عند ذكر ضده فعمل مراد الشارح التبعية في الذ كر (قوله تنقطع قدوة بخروج امامه) واذا انقطعت القدوة بما ذكر لا يكون الامام باقيا فيها حكما فلا مأموم أن يقتدى بغيره ولغيره أن يقتدى به واذا حصل منه سهو بعد انقطاعها سجد له وهل يسجد لسهوه نفسه الحاصل قبل خروج الامام ام لا فيه نظروا الظاهر الثاني لتحمل الامام له قبل الخروج وبقى ما لو أخرج الامام نفسه من الامامة فهل يحتمل السهو والحاصل من المأمومين بعد خروجه نظر الوجود القدوة الصورية أم لا فيه نظروا الاقرب الاول قياسا على ما لو لم ينو الامامة ابتداء كما تقدم ذلك من سم في المقيس عليه نظر القدوة الصورية لكن تقدم أن الاقرب عدم التحمل فيكون هنا قبالا وأخرج نفسه كذلك وهذا يتعين فرضه في غير الجمعة أما فيها فان كان في الركعة الاولى أو لم ينو الامامة ابتداء لم تنقطع صلاته فلم يتحمل سهوهم قياسا على ما لو كان محدثا لعدم القدوة الصورية وان كان في الركعة الثانية أو الاولى وكان زائدا على الاربعين ونوى غيرها لم تبطل ويحمل سهوهم لوجود القدوة الصورية اه ع ش (قوله بحدث أو غيره) كوت ومع ذلك يجب على المأمومين نية المفارقة ازالة للقدوة الصورية أي في غير الموت وعبرة زى ومن العذر ما يوجب المفارقة أي بانية لوجود المناهضة الصورية كمن وقع على ثوب امامه نجس لا معنى عنه أو نفقت مدة الخلف والمقتدى يعلم ذلك اه ويؤخذ من قوله لوجود المتابعة الصورية أن محل وجوب نية المفارقة حيث بقي الامام على صورة المصلين أما لو ترك الصلاة وانصرف أو جلس على غير هيئة المصلين أو مات لم يحتج لنية المفارقة اه ع ش على م ر (قوله لزوال الرابطة) هذا تعليل لقوله تنقطع قدوة الخ ولا يخل هذا فيه تعليل الشيء بنفسه لان القدوة هي رباط صلاة المأموم بصلاة الامام فالرابطة هي القدوة فكأنه قال تزول القدوة لزوالها لا نأقول مراده بقوله تنقطع قدوة أي أحكامها من نحو تحمّل سهو وخوفا ونحو ذلك ومراده بقوله لزوال الرابطة ارتباط صلاته بصلاة امامه فالعلل اقطاع الاحكام وقيل المعنى لزوال محل الرابطة وهو الصلاة فكلامه على حذف مضاف

فليس المراد بكونه معذورا أنه كبطل القراءة مطلقا بل أنه لا كراهة ولا بطلان بتخلفه فان ركع مع الامام بدون قراءة بقدرها بطلت صلاته

﴿فصل﴾

في قطع القدوة وما تنقطع به وما يتبعهما * (تنقطع قدوة بخروج امامه من صلاته) بحدث أو غيره لزوال الرابطة

(وله) أي المأمور (قطعهما) بنية المفارقة وان كانت الجماعة فرض كفاية لانه (٣٤٣) لا يلزم بالشروع الا في الجهاد وصلاة الجنازة

والحج والعمرة ولان الفرقه الاولى فارقت النبي صلى الله عليه وسلم في ذات الرقاع كما سيأتي (وكره) من زيادتي أي قطعها لمفارقته الجماعة المطلوبة وجوبا أو ندبا مؤكدا (الا لعذر) سواء أُرخص في ترك الجماعة أم لا (كمريض وتطويل امام) القراءة لمن لا يصبر

(قوله وان بنيينا على هذا القول) أي لما علل به من أنه لا يلزم بالشروع الا في الجهاد والحج وكذا ان بنيينا على أنها سنة كما هو مفاد الغاية لان السنة لا تلزم بالشروع الا في حج أو عمرة الصبي والرقيق فيحرم على الولي تمكين الصبي من قطع الحج أو العمرة ويحرم على الرقيق نفسه القطع لانه مكلف ومقتضى هذا ان له تمكينه من قطع الجهاد اذا حضر الصف وقطع الجنازة ولو قيل بأنه يجب عليه منعه من قطعهما لم يكن بعيدا اهـ ملخصا من ع ش (قوله في حق الاربعين) الاولى حذفه لان الجماعة شرط في الركعة الاولى في حق الاربعين وغيرهم وقد وجدت الاطلاق في بعض العبارات كعبارة ع ش وسم وحج (قوله أي ابتداء ودواما) الاولى حذف ودواما لان مراده أن يعم

اما في الاول وفي الثاني (قوله وله قطعهما) أي على الجديد وفي قول قديم لا يجوز قطعها بعذر فتن بطل الصلاة بقطعها بدون العذر (قوله أيضا وله قطعهما) أي لا يحرم بدليل قوله وكرهوه وقال وكرهه قطعها الا لعذر مع أنه أخصر وأجيب بأنه قال وله قطعها للرصد صريح على المخالف القائل بأنه لا يجوز قطعها وقوله وان كانت الجماعة فرض كفاية أي وان بنيينا على هذا القول ومحل جواز القطع ما لم يترتب عليه تعطيل الجماعة والامتنع عليه قطعها لان فرض الكفاية اذا انحصرت عين وقد تجب بنية المفارقة كأن رأى بإمامه نجاسة خفية تحت ثوبه وقد كشفها الرجح وهذا يفيد أن النجاسة الخفية ليست الحكمية اهـ حل وهو مبني على ما قدمه حل في الفرق بين النجاسة الظاهرة والخفية وأما ما قدمه من عن الانوار من أن الخفية هي الحكمية والظاهرة هي العينية فلا يجوز له المفارقة في الصورة المذكورة بل يجب عليه استئناف الصلاة لان ما ذكر من النجاسة الظاهرة على كلام الانوار وتقدم ان رؤيته في أثناء الصلاة مبطل لها كما قرره الشمس ح ف ومحل جواز القطع في غير الركعة الاولى من الجمعة في حق الاربعين لان الجماعة فيها شرط وفي غير ما يحصل به الشعار وهذا يؤخذ من قوله وان كانت الجماعة فرض كفاية (قوله بنية المفارقة) أي بقلبه فقط اهـ ع ش (قوله الا في الجهاد) أي بعد دخوله في صف القتال (قوله وصلاة الجنازة) ولو على غائب أي وان تأدى الفرض بغيره كأن صلى عليه من سقط الفرض به ثم صلى عليه غيره فيحرم عليه قطعها اهـ ع ش على مر ومثلها جميع ما يتعلق بالميت من غسل وتكفين ودفن ونحو ذلك حيث عدتها وناولوا عراضا عنه لانه اذ رآه بخلاف التناوب في حفر قبره وحمله لاستراحة أو تبرك ولا يحرم قطع العلم ونحوه لمن شرع فيه لاستقلال مسائله اهـ برماوى (قوله والحج) أي غير حجة الاسلام لانها فرض عين (قوله ولان الفرقه الح) فيه دلالة على أصل القطع لا على جوازه سواء كان لعذر أو لا ومن ثم قدم عليه قوله لانه لا يلزم الح لا يقل هذا محل عذر فلا يحسن الاستدلال به على الجواز مطلقا لا ناقول كان من الجائز أن يصلى بهم صلاة بطن نخل فلم تتعين تلك الكيفية اهـ حل وقيل انه استدلال على جواز قطعها لعذر وقوله لانه لا يلزم الح دليل لجواز قطعها مطلقا سواء كان لعذر أم لا فلهذا قدمه وتنقطع أيضا بتأخر الامام عن المأموم في المكان (قوله لمفارقته الجماعة) تعليلا لكرهه القطع وقوله وجوبا أي كفاية على القول بكون الجماعة فرض كفاية وقوله أو ندبا مؤكدا أي على القول بأنه سنة مؤكدة أي فهو مفرع على قول الوجوب والندب في صلاة الجماعة كما هو صريح عبارة المحلى وهو أولى من رجوع وجوبا للصوات الخمس وندبا لنحو العيد اهـ شوى ا ط ف وقيل وجوبا ان توقف عليه الشعار وندبا ان لم يتوقف عليه (قوله سواء أُرخص في ترك الجماعة) أي ابتداء ودواما كما يؤخذ من تمثيله الممرض (قوله أم لا) كتطويل الامام وتركه سنة مقصودة وهذا ملحة بعذر الجماعة في جواز القطع من غير كراهة كما قال مر ويلحق به أي بالعذر الذي يرخص في ترك الجماعة ما ذكره المصنف بقوله وتطويل امام وتركه سنة مقصودة الح وقضيته أن ما ألحق هذا بالعذر كالتطويل وترك السنة المقصودة لا يرخص في الترك ابتداء قال مر وهو الظاهر فيدخل في الجماعة ثم اذا حصل ذلك فارق ان أراد اهـ سم ا ط ف وعبرة شرح مر وتطويل امام أي وان كان خفيفا بان يذهب خشوعه فيما يظهر وظاهر كلامهم عدم الفرق بين محصورين رضوا بالتطويل ولو في مسجد غير مطروق وغيرهم وهو ظاهر عند وجود المشقة المذكورة (قوله كمرض) مثل العذر الذي يرخص في تركها ابتداء وقوله وتطويل امام وتركه الح مثلا لان العذر الذي لا يرخص في تركها ابتداء كما يعلم من شرح مر وعبرة الا ط ف قوله كمرض وهو مريض يرخص ابتداء ودواما اهـ (قوله القراءة)

في مجوز القطع فالمناسب التعميم بانه سواء رخص الترك ابتداء أو لا وعبرة حل سواء أُرخص في ترك الجماعة أي ابتداء اهـ

أى أو غيرهما من ركوع أو سجود وهذا شامل لما اذا علم منه التطويل ابتداء فاقتردى به على نية
المفارقة اذا حصل الطول وشامل لما اذا لم يعلم منه ذلك اه اطف (قوله اضعف) أى من غير مرض
كنحافة بدن ليغابر المرض وقوله أو شغل بفتح الشين لانه قياس مصدر الفعل المعدي (قوله كتشهد
أول وقتوت) ظاهره أنه يعتبر في السنة المقصودة أن تكون مما يجبر بسجود السهو وليس كذلك
بل مثل ما ذكر ترك السورة والتسبيحات قل حج ان الذي يظهر في ضبط السنة المقصودة أنها
ما جبر بسجود السهو وقوى الخلاف في وجوبها أو وردت الأدلة بعظم فضلها كالسورة انتهى وبما
قوى الخلاف في وجوبه بالتسبيحات وليس مثلها تكبير الانتقالات ولا جلوس الاستراحة ولا رفع
اليدين من قيام التشهد الاول لعدم التفويت فيه على المأموم لانه يمكنه الاتيان به وان تركه امامه فالمدار
على التمكن من الاتيان به وعدمه أخذ من قول الشارح فيفارقه اه شيخنا ع ش اه ط ف
وقوله التسبيحات فان الامام أحمد بقول بوجوبها في محاطها فاذا تركها بطلت صلاته اه شيخنا
ح ف (قوله فيفارقه لياتي بها) أى بتلك السنة وفيه اشعار بان مفارقتها أفضل وهو كذلك أخذ من
قوله لياتي بها ولاها ليست مفقودة لفضيلة الجماعة (قوله ولونواها أى القدوة منفرد) شمل مالو أحرم
منفردا أو مالو أحرم في جماعة وخرج منها ثم دخل في جماعة أخرى فهو أعم من قول أصله ولو أحرم ثم
نوى القدوة ولم ينبه في الشرح على الأهمية تأمل كاتبه شوبرى والأولى ذكر هذا أى قوله ولونواها
الح و ما بعده في باب القدوة وعلم من جواز القدوة في خلال الصلاة انه لا فرق بين أن يقتدى به قبل
قراءة الفاتحة أو بعدها في أى ركعة كانت وعليه فلو نوى القدوة بمن في الركوع قبل قراءة الفاتحة
سقطت عنه لكن هذا ظاهر اذا اقتدى بمن في الركوع عقب احرامه منفردا أما لو مضى بعد احرامه
منفردا ما يسع الفاتحة أو بعضها من غير قراءة فهل تسقط عنه أو يجب عليه قراءتها في الأول وبعضها
في الثاني وهل هو في الأول كالموافق وفي الثاني كالمسبق قال سم فيه نظر والا قرب أنه كالمسبق
في صورتين أى فيتحمل عنه الامام الفاتحة أو بعضها في صورتين اصدق ضابطه عليه وهو من لم
يدرك مع الامام بعد احرامه زمن يسع الفاتحة ولا عبرة بسكونه بعد احرامه منفردا لانه لا ارتباط له
بالامام قبل اقتدائه اه اطف (قوله جاز) أى مع الكراهة ولا يحصل بها فضل الجماعة حتى في أدركه
مع الامام اه شرح مر وهذا بخلاف ما لو نوى الامامة في الاثناء لا كراهة فيه ولا فوات فضيلة فيها
ولفرق أن الاقتداء بالغريم مظنة مخالفة نظام الصلاة لكونه يتبع الامام في نظام صلاته وان خالف نظام صلاة
المأموم. ولا كذلك الامام لانه مستقل لا يكون تابعا لغيره اه سم على المنهج وقول مر مع الكراهة
والمتعجب قلبها نفلا ان كان صلى منهار كعتين اذا اتسع الوقت والاحرم ويجوز قلبها نفلا ان كان صلى
منهار ركعة أو ثلاثا كما تقدم عن قل ومحل ان لم يرج جماعة أخرى والا كهلها ند بمنفردا ثم صلاها ثانيا
مع الجماعة ويجوز قطعها أو يؤخذ من ذلك أن قولهم قطع الفرض حرام محله ما لم يتوصل بالقطع الى ما هو
أعلى مما كان فيه اه ع ش على مر (قوله كما يجوز أن يقتدى جمع بمنفرد) أى في ابتداء صلاتهم
فمقاس المأمومية على الامامية وحاصله انه قاس صيرورة المنفردا مأموما على صيرورته اماما في الجواز
بجامع أن كلا طرأ عليه وصف في الاثناء لكن قوله أن يقتدى جمع ليس قيد ابل ولو كان المقتدى
واحدا وقوله فيصير اماما أى ان نوى الامامة والا فجرد اقتداء غيره به لا يصير اماما فكان الاولى
للشارح ذكر هذا القيد بأن يقول كما يجوز أن ينوى المنفرد الامامة فيصير اماما لانه دليل لدعوى
نية المنفرد الاقتداء وعذر الشارح أنه تبع في ذلك شيخه الجلال المحلى في شرح الاصل (قوله
فيصير اماما) لكن لا تحصل له الفضيلة الا من حين النية أى يدرك من الفضيلة بقسط ما صلاه من

لضعف أو شغل (وتركه
سنة مقصودة) كتشهد
أول وقتوت فيفارقه
لياتي بها (ولونواها) أى
القدوة (منفرد في أثناء
صلاته جاز) كما يجوز ان
يقتدى جمع بمنفرد فيصير
اماما

(قوله رجه الله فيصير اماما)
أى اذا نوى الامامة فان لم
ينوها استمرت صلاته
فرادى لكن يلحقهم
سهو ويحمل سهوهم على
الا قرب اه قوينى

حين نية الامامة فاذا نواها في ركعتين من الرباعية حاز نصف الفضيلة التي هي خمس وعشرون درجة على ما تقدم اه برماوى (قوله وتبعه فيما هو فيه) وان مكث بعد احرامه منفردا زمن يسع الفاتحة واقتدى بالامام في ركوعه فانه يركع معه وتسقط عنه الفاتحة لانه يصدق عليه انه لم يدرك بعد اقتدائه زمن يسع الفاتحة كفاى ع ش خلافا للشورى القائل بانه يتخلف لقراءتها وهذا أى قوله تبعه شامل لما اذا اقتدى من في السجدة الاولى بمن في القيام فيقوم اليه ويترك السجدة الثانية ولا مانع من ذلك وفقا لشيخنا طب وعلى هذا فهل يعتدله بما فعله حتى اذا قام مع الامام لا يلزمه قراءة لفاتحة واذا وصل معه الى ما بعد السجدة الاولى مكثت به ركعته أم لا فيه نظر ويظهر الآن الأول وعليه فلو بطلت صلاة الامام في القيام أو الركوع وجب على المأموم الجلوس فورا بقصد الجلوس بين السجدين ثم يأتى بالسجدة الثانية لان قيامه كان لمحض المتابعة وقد زالت وشامل أيضا لما اذا اقتدى من في الاعتدال بمن في القيام ولا مانع أيضا ولا يقال يلزم تطويل الركن القصير لانا نقول اقتداؤه به في هذه الحالة اعراض عن الاعتدال الى القيام فهو حجة نذير قائم لا معتدلا اه سم وما ذكره من متابعته له محمول على غير من اقتدى به في السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة والامام في غير السجدة الأخيرة وما بعدها كالقيام أما هو فيخير بين الانتظار فيها والمفارقة فان رفع رأسه منها مريدا انتظاره في جلوس التشهد وجبت المفارقة لانه يحدث جلوس تشهد لم يفعله الامام اه س ل ومثل السجدة الأخيرة التشهد الأخير فله الانتظار لا يقال يلزم عليه احداث جلوس لم يفعله لانا نقول هذا دوام والدوام يغتفر فيه ما لا يغتفر في الابتداء والضابط ان المأموم مأثور بمتابعة الامام ان لم يكن أى المأموم في السجدة الأخيرة أو في التشهد الأخير من الركعة الأخيرة وهذا معنى قول بعضهم ان لم يتم صلاة نفسه وعبارة محل ولو اقتدى به وهو في الركوع أو السجود والامام قائم قام من ركوعه أو سجوده ويعتدله بذلك الركوع أو السجود الذي فعله قبل الاقتداء فلا تجب عليه قراءة الفاتحة اه (قوله فانتظاره أفضل) أى اذا ارتكب هذا المكروه ودار الأمر بين أن يفارق أو ينتظر فالانتظار أفضل لأن في القطع ابطال العمل واعتراض بأنه كيف يكون أفضل مع الحكم بكراهة الاقتداء وفوات فضيلة الجماعة وأجيب بأن سبب ذلك ما في المفارقة من قطع العمل وذلك لا ينافي ما ذكر وهو كون انتظاره أفضل وقد يقال ابطال العمل المصحوب بالكراهة أى قطعه أولى اه حل وقد يقال ليس في المفارقة قطع عمل وانما فيها قطع الربط الحاصل بين المأموم والامام والصلاة باقية الا أن يقال لما كان الربط وصفا للعمل عدما وانما كان الانتظار أفضل نظر البقاء صورة الجماعة وقد نهى عن الخروج من العبادة وان اتى ثواب الجماعة بالاقتداء المذكور لأنه من القدوة في خلال الصلاة لكن يحصل له فضيلة في الجملة بربط صلته بصلاة الامام فكان انتظاره أفضل ليحوز الفضيلة بمجرد الربط اه ع ش (قوله وما أدركه مسبوق فأول صلته) خلافا للامام مالك اه قل وكذا الأبي حنيفة (قوله وما يفعله بعد سلام الامام آخرها) تصريح بما علم توضيحها (قوله لأنها) أى الثانية محلها أى القنوت والتشهد (قوله وما فعله مع الامام انما كان للمتابعة) وهذا اجماع منا ومن المخالف وحجة لنا على أن ما يدركه هو أول صلته اه م ر ا ط ف (قوله وروى الشيخان) عطف على قوله لأنها محلها ولو ذكره عقب قوله وما أدركه مسبوق الخ كما صنع م ر لكان أنسب لأنه دليل لأصل الدعوى (قوله ما أدركتم) أى مع الامام وقوله وما فاتكم فأتوا أى فأتوا به ما أدركتم مع الامام فيفهم منه ان الذي أدركوه مع الامام أول صلاتهم فلذلك قال الشارح تسكميلا للاستدلال وانما الشئ الخ كما قررره شيخنا وفي رواية وما فاتكم فاقضوا واستدل بها أبو حنيفة على قوله ما أدركه المسبوق مع الامام فهو آخر صلته (قوله

(قوله وقد يقال ابطال العمل المصحوب) وقد يقال انما كرهت لما فيها من مظنة مخالفة نظم صلاة نفسه وهو في هذه الحالة قد قلنا انه لا يتابع الامام بعد كمال صلاة نفسه وفي استصحابه أى نية القدوة مخالفة لنظم صلاة نفسه فانتفت علة الكراهة فتأمل

واتمام الشيء انما يكون بعد اوله) هذا من كلام أئمة المذهب وأما خبر مسلم واقض ما سبق الذي استدله
أبو حنيفة على أن ما أدركه المأموم آخرها وما فاتته أو طأ فاحمول على القضاء اللغوي لأنه مجاز مشهور
مع أنه يتعين ذلك أي حمله على القضاء اللغوي وهو الأداء لاستحالة القضاء عرفا هنا اه قال سم
قد تمنع دلالة هذه الاستحالة على التعيين لجوار أن للقضاء شرعا معنى آخر كوقوع الشيء في غير محله وان
كان في وقته اه ا ط ف (قوله ويقضى) أي يؤدي فالقضاء بمعناه اللغوي وهو الأداء فان قيل كيف
قلتم باستحباب قراءتها فيهما حينئذ مع قولكم أنه يسن تركها فيهما أجيب باننا لا نقول يسن تركها بل
نقول لا يسن فعلها اه شورى فان قيل ه لا يقضى الجهر أيضا وما للفرق بينهما قلت فرق بينهما بان
السورة سنة مستقلة والجهر صفة تابعة أي فمن ثم أمر بالأول دون الثاني والمراد أنه يقضى حيث لم يتمكن
من قراءتها في الأولين مع الإمام ولم يقرأها معه ولا سقطت عنه السورة تبعاً لسقوط متبوعها وهو
الفتاححة لكونه مسبوقاً ونقل عن شرح عب الحج أنه يكرر السورة مرتين في الثالثة المغرب كذا في
حل وهذا أي قوله ويقضى الخ في قوة الاستدراك على قوله وما يفعله بعد سلام الإمام آخرها المقتضى
لعدم طلب القراءة فيه ولو قال نعم لو أدرك ركعتين من الرابعة قرأ السورة في الأخيرتين لالتخلو
الخ لكان أظهر كما صنع الجلال المحلى في شرح الأصل فتأمل وفي الاطفيحي مانعه ويقضى فيما لو أدرك
ركعتين الخ أي فلا يكونان أداء الاعند من قال بأن ما يأتي به بعد سلام الإمام أول صلاته اه سم
وانما سميت قضاء عندنا لأنه أتى بها في غير محلها الأصلي فتفسيرا الشورى يقضى يؤدي ليس بظاهر
لأنه انما يناسب مذهب المخالف (قوله وان أدركه في ركوع) أي أو في القيام ولم يتم الفاتحة فلا بد أن
يطمئن معه يقينا في الركوع كما هو مقتضى التوجيه الآتي في الشرح ونص عليه الشورى فيما مر عند
قوله وسن المسبوق أن لا يشتغل بسنة (قوله واطمأن يقينا) وذلك بالمشاهدة في البصير وبوضع يده
على ظهره في الأعمى فراه بالشك في المفهوم مطلق التردد الصادق بالظن وان قوى ولذلك قال يقينا
ولم يقل علما لأن العلم قد يستعمل فيما يعم الظن بخلاف اليقين لا يكون الاجازة مطابقة للواقع اه
شيخنا وهذا عن قوله واطمأن يقينا في المسبوق وأما الموافق الذي قرأ الفاتحة كلها فانه يدرك الركعة
بمجرد الركوع وان لم يطمئن قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع كما صرح به البرماوى (قوله قبل
ارتفاع الإمام عن أقله) دخل فيه ما لو كان الإمام أتى بكمل الركوع أو زاد في الانحناء ثم اقتدى به المأموم
فشرع الإمام في الرفع والمأموم في الهوى واطمأن يقينا قبل مفارقة الإمام في ارتفاعه لأقل الركوع
وهو ظاهر وصرح به شيخنا زى اه ع ش على مر (قوله أدرك الركعة) أي ما فاتته من قيامها
وقراءتها وظاهر كلامه أنه لا فرق في ادراكها بذلك بين أن يتم الإمام الركعة ويتمها معه أو لا كأن أحدث
في اعتداله أو في ركوعه بعد ما اطمأن معه وهو كذلك وسواء قصر بتأخير تحريره الى ركوع الإمام من
غير عذر أم لا لخبر من أدرك الصلاة قبل أن يقيم الإمام صلبه فقد أدركها ولو ضاق الوقت وأمكنه ادراك
الركعة بإدراك ركوعها مع من يتحمل عنه الفاتحة لزمه الاقتداء به كما هو ظاهر اه برماوى مع زيادة ومثله
في زى وم قال ع ش عليه وقوله أدرك الركعة أي ما فاتته من قيامها أي ولا ثواب له فيها لأنه
انما يثاب على فعله وغاية هذا أن الإمام تحمله عنه لعدله هذا وفي حاشية شيخنا الشورى على المنهج
قوله أدرك الركعة أي وثوابها كافي المحلى في كتاب الصوم حتى ثواب جماعة اه (قوله لخبر أبى
بكرة السابق) وهو ما تقدم بعد قول المتن وكره المأموم انفراد من قوله لخبر البخارى عن أبى بكرة أنه
دخل والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فركع قبل أن يصل الخ وليس فيه تعرض بأنه أدرك الركعة بإدراك
الركوع الآن يقال انه لم يأت بها وأقره النبي صلى الله عليه وسلم عليه (قوله وركوع زائد) أي سهوا

فصلوا وما فاتكم فأتوا
واتمام الشيء انما يكون
بعد أوله ويقضى فيما لو
أدرك ركعتين من رابعة
قراءة السورة في الأخيرتين
لالتخلو صلاته منها كما
مر في صفة الصلاة اماما
لا يعتد له به كان أدركه في
الاعتدال فليس باول
صلاته وانما يفعله للتابعة
(وان أدركه في ركوع
محسوب) للإمام (واطمأن
يقينا قبل ارتفاع الإمام عن
أقله أدرك الركعة) لخبر أبى
بكرة السابق في الفصل
المتقدم وخرج بالركوع
غيره كالاعتدال والمحسوب
وهو أعم مما عبر به في باب
الجمعة غيره كركوع محدث
وركوع زائد

(قوله فانه يدرك الركعة
بمجرد الركوع وان لم يطمئن
الخ) بل وان لم يركع معه
لأن الموافق لا تفوته الركعة
برفع رأسه من الركوع
تأمل

(قوله الركوع الثاني من الكسوف) أي لأنه بمثابة الاعتدال وصورة ذلك أنه صلى كسوفاً خلف من يصلي الكسوف بركوعين وقيامين أما إذا صلى مكتوبة خلف من يصلي كسوفاً وأدركه في الركوع الثاني منها أي من الركعة الثانية فإنه يدرك الركعة وان لم يقرأ المأموم الفاتحة ويصح الاقتداء وهذا هو المعتمد (قوله كما سيأتي في بابه) سيأتي هناك أن ركوع صلاته الثاني لا تدرك به الركعة لمن يصلها بركوعين لأنه وإن كان محسوباً فهو بمنزلة الاعتدال (قوله وإن كان محسوباً) أي فيكون مستثنى من كلام المصنف أو يقيد الركوع في كلامه بغير الثاني من الكسوف لمن يصلي الكسوف بركوعين تأمل (قوله وبالقيين مالوشك إلخ) أي أو ظن بل أو غاب على ظنه أدراك ذلك وإن بعد عن الإمام ولم يره فإدراكه بالشك مطلق التردد حل وزي (قوله فلا يدرك الركعة) أي بل يأتي بدلها بركعة بعد سلام إمامه ويسجد للسهو آخر صلاته لأنه شك بعد سلام الإمام في عدد ركعاته فلم يتحملها عنه اه ع ش على م ر (قوله لأن الأصل عدم أدراكه) أي الحد المعتبر (قوله ورجح الأول) أي الأصل الأول وهو قوله لأن الأصل إلخ (قوله فلا يصار إليه الايقين) فلو كان ممن أدرك ما قبل الركوع من القيام وقراءة الفاتحة كان أحرم منفرداً ثم بعد تمامه الفاتحة اقتدى في الركوع فلا يشترط في أدراك الركعة أن يطمئن قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع اه حل (قوله الايقين) قد يؤخذ من هذا أن غلبة الظن غير كافية ونظر فيه الزكشي ونقل عن الفارقي أنه إذا كان المأموم لا يرى الإمام فالمعتبر أن يغلب على ظنه أنه أدرك الإمام في القدر المجزئ اه عميرة (قوله ويكبر التحريم) ويشترط أن يقع جميع التكبير في محل تجزئ فيه القراءة والالم تنعقد فرضاً قطعاً ولا انفلاً على الأصح كما في قول علي الجلال قال ع ش على م ر ولا يضر الإطلاق حينئذ لصرف الأولى للتحريم مع عدم المعارض والثانية للركوع وهو ظاهر وفي فتاوى الشارح ما يوافق به هذا سقط ما نظره سم على حج في هذه الصورة ونص الفتاوى سئل عما لو وجد الإمام را كعاً فكبر وأطلق ثم كبر أخرى بقصد الانتقال فهل تصح صلاته فأجاب تصح صلاته خلافاً لبعضهم انتهى (قوله ثم ركوع) قال حج وحينئذ لا يحتاج لنية إحرام بالأولى إذ لا تعارض ويظهر أن محله أن عزم عند التحريم على أنه يكبر للركوع أيضاً أمالو كبراً للتحريم غافلاً عن ذلك ثم طرأ له التكبير للركوع فكبره فلا تنفيه هذه التكبير الثانية شيئاً بل يأتي في الأولى التفصيل الآتي اه س ل (قوله كغيره) وهو الموافق اه حل وعبارته في شرح الروض كالموافق وهي تفيد أن المراد غير المسبوق وهو الموافق لا غير الركوع من بقية الأركان كما توهم اه شورى (قوله وأتمها قبل هويه) أي أتمها وهو إلى القيام أقرب منه إلى أقل الركوع إن كان واجبه القيام كما تقدم فإن أتمها أو بعضها وهو إلى الركوع أقرب وألهم ما على حد سواء لم تنعقد لفرضاً ولا نفلاً وظاهر كلامهم ولو جاهدوا وهو مما تم به البلوى ويقع كشيء للعوام وفي شرح الإرشاد وتنعقد فلا للجاهل اه حل (قوله بأن نواهما بها) الصورة الأولى من الأربع مفهوم قوله فقط والثانية والثالثة مفهوم قوله التحريم والرابعة مفهوم قوله نوى وعبارة أصله مع شرح م ر فإن نواهما بتكبير واحدة لم تنعقد على الصحيح وقيل تنعقد نفلاً مطلقاً اه قال ع ش عليه وقوله لم تنعقد إلخ أي لا فرضاً ولا نفلاً كذا في نسخة وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل لكنه قال في صفة الصلاة قبيل الركن الثاني مانعه أو ركع مسبوق قبل تمام التكبير جاهلاً انعقدت نفلاً لعذر اه لا يلزم من بطلان الخصوص وهو الفرضية بطلان العموم وهو الصلاة اه وعبارة الشيخ قوله ويكبر للأحرام إلخ لو وقع بعض التكبير كما لم تنعقد فرضاً قطعاً ولا انفلاً على الصحيح اه أقول والأقرب انعقادها نفلاً من الجاهل لما عمل به الشارح من أنه لا يلزم من بطلان الخصوص بطلان العموم وإيضاً فالتنقل يجوز أن

ومثله الركوع الثاني من الكسوف كما سيأتي في بابه وإن كان محسوباً وبالقيين مالوشك في أدراك الحد المعتبر قبل ارتفاع إمامه فلا يدرك الركعة لأن الأصل عدم أدراكه وإن كان الأصل أيضاً بقاء الإمام فيه ورجح الأول بأن الحكم بأدراك ما قبل الركوع به رخصة فلا يصار إليه الايقين (ويكبر) أي مسبوق أدرك الإمام في ركوع (للتحريم) ثم لركوع) كغيره (فلو كبر واحدة فإن نوى بها التحريم فقط) وأتمها قبل هويه (اعتقدت) صلاته ولا يضر ترك تكبيرة الركوع لأنها سنة (والا) بأن نواهما بها أو الركوع فقط أو أحدهما مهما أول ينوشياً (فلا) تنعقد للشرىك في الأولى

(قوله أو ألهمها على حد سواء لم تنعقد فرضاً ولا نفلاً) لعلمه سبق فلم لما تقدم من أنه القيام الذي تجزئ فيه القراءة ويجزئ فيه التحريم فكان الأولى ذكرها فيما تقدم بان يقول وهو إلى القيام أقرب وألهم ما على حد سواء اه شيخنا

وخلوها عن التحرم في الثانية ولتعارض قرينتي الافتتاح والمسوى في الأخيرين وتعبيري بما ذكر أعم مما ذكره (ولو أدركه في اعتداله فما بعده وافقه فيه وفي ذكره) أي ذكر ما أدركه فيه من تحميد ونسيح وتشهد ودعاء (و) في (ذكر انتقاله) عنه من تكبير (لا) في ذكر انتقاله (اليه) فلو أدركه به فيما لا يحسب له كعب ود لم يكبر للانتقال اليه لأنه لم يتابعه فيه ولا هو محسوب له بخلاف اتقه له عنه وانتقاله الى الركوع وتعبيري بما ذكر أولي من عبارته لايهاها القصور على بعض ما ذكرته (واذا لم امامه كبر لقيامه أو بدله) ندبا (ان كان) جلوسه مع الامام (محل جلوسه) لو كان منفردا بأن أدركه في ثانية المغرب أو ثالثة الرباعية كما لو كان منفردا (ولا) بأن أدركه في ثالثة المغرب له أو ثانية الرباعية (فلا) يكبر لذلك لأنه ليس بمحل تكبيره

(قوله) ولا يكمل التشهد وهو ظاهر (الاولى ابداله بالاضمير ليعود على الصلاة على الآل لان تكميل التشهد مطلوب له على كل

يحرم من جلوس وما هنا أبلغ منه اه (قوله وسنة مقصودة) أي تحتاج الى نية هذا هو المراد بالمقصودة هنا فلا ينافي ما تقدم أن المراد بالمقصودة ما يجبر بسجود السهو اه حل (قوله) ولتعارض قرينتي الافتتاح) أي فلا بد من قصد معين لوجود الصارف ويشكل عليه ما مر من أنه لو عجز عن القراءة فأتى بافتتاح أو تعوذ لا بقصد بدلية ولا غير هابل أطلق اعتدبه مع وجود القرينة الصارفة ويحجب بمنع أن وجوده صارف ثم ادعاه اقتضى أنه لا افتتاح ولا تعوذ عليه لانهما مقدمتان للقراءة وهي مفقودة فاذا أتى بأحدهما لا بقصد انصراف للواجب اه ايعاب وقد يقال تكبير الركوع انما يطلب بعد التحرم وحينئذ فكان القياس انصراف ذلك الى التحرم لانه هو المطلوب حينئذ فليتأمل اه شو برى وفي قل على الجلال قال بعض مشايخنا ومحل ما ذكر فيمن هو ملاحظ لتكبير الركوع أما من لم يخطر بباله له بطلانها أو غفلته عنها فتكبيره صحيحة طاقا اه (قوله فيه) أي فيما أدركه فيه الصادق بالاعتدال وما بعده وكذلك بقية الضمائر (قوله من تحميد) أي في الاعتدال وهو قوله ربنا لك الحمد ولا يقول سمع الله لمن حمده كما أفاده شيخنا (قوله وتشهد ودعاء) ظاهر كلامه أنه يوافق حتى في الصلاة على الآل في غير محل تشهد وخرج ما إذا كان محل تشهد بأن كان تشهدا أول له فلا يأتي بالصلاة على الآل ولا يكمل التشهد وهو ظاهر لا خواجه التشهد الاول عمدا طلب فيه وليس هو حينئذ لمجرد المتابعة (قوله ودعاء) أي حتى عقب التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه حل (قوله وفي ذكر انتقاله عنه) أي وار لم يكن معه فيه كان أحرم والامام في التشهد الاول فقام عقب احرام المأموم فيطلب من المأموم أن يكبر أيضا متباعدة له قال الشوبري وأفهم كلامه هنا وصرحوا به أنه لا يوافق في كيفية الجلوس بل يجلس مفترشا وان كان الامام متوركا ومنه يؤخذ أنه لا يوافق في رفع اليدين عند قيام الامام من تشهد الاول حيث لم يكن أولا للمأموم اه وفي ع ش على م ر مانصه ويظهر الآن أنه يأتي برفع اليدين عند قيام الامام من التشهد الاول متباعدة له ونقل من له في الدرس عن حجج في شرح الارشاد وفيه أيضا أنه يأتي به ولو لم يأت به امامه اه (قوله كسجود) أي ولولا تلاوة خلافا للاذرعى وظاهره ولو سمع القراءة ولو قبل الاقتداء وكتب أيضا قوله كسجود أي للصلاة أو للسجود دون سجد التلاوة لأنه محسوب له كذا قال الاذرعى وخالفه شيخنا وقال انه غير محسوب بل فعله لمحض المتابعة اه حل (قوله لانه لم يتابعه فيه) أي في الانتقال اليه وقوله ولا هو أي الانتقال فاضميران عائدا ان الانتقال كذا قاله الرشيدى ولعل المراد به لانتقل اليه (قوله ولا هو محسوب له) يؤخذ منه أنه لا يجب عليه وضع الاعضاء السبعة ولا الطمأنينة في هذا السجود لانه لمحض المتابعة وهو ظاهر اه ع ش على م ر وفي هذا الاخذ نظر اذ لم توجد حقيقة السجود حينئذ فلم يصدق عليه أنه تابعه في السجود اه رشيدى (قوله وانتقاله الى الركوع) أي فيما إذا أدركه فيه فانه يكبر للانتقال اليه لانه محسوب له فالحاصل أن قول الشارح لانه لم يتابعه فيه الخ علة مركبة من شيئين فينتفي الحكم بانتفاء أحدهما (قوله واذا سلم امامه الخ) أفهم كلامه أنه لا يقوم قبل سلام امامه فان تعمد من غير نية مفارقة بطلت صلاته وان كان ساهيا أو جاعلا لم يعتد بجميع ما أتى به فيجاس ولو بعد سلام الامام ثم يقوم بعد سلام الامام ومتى علم ولم يجلس بطلت صلاته لعدم الإتيان بالجلوس الواجب عليه ويفارق من قام عن امامه عامدا في التشهد الاول حيث اعتد بقراءة قبل قيام الامام بانه لا يلزمه العود كما صرح في بابيه اه شرح م ر (قوله ان كان محل جلوسه) واذا مكث جالسا في هذه الحالة بعد سلام الامام لا يضر وان طال مكثه وقوله والا فلا أي ويجب عليه في هذه الحالة القيام فور عقب سلام الامام فتي مكث بعد سلام امامه زيادة على قدر الطمأنينة عامدا

حال باتفاق الشيخين م ر وحج ومعتد م ر الاينان بالصلاة على الآل موافقة لامامه اه

عالم بطلت صلاته فان كان ساهيا أو جاهلا لم تبطل وسجد للسهو اه شرح مر (قوله ولا متابعة)
 أى موجودة وأتى به اثلا يرد عليه ما إذا اقتدى بالامام في الثانية في غير الصبح فإنه يشهد معه ويكبر مع
 الامام عند قيامه من التشهد للمتابعة (قوله وقول كبر لقيامه أولى) أى لان قول الاصل قام مكبرا بهم
 أنه لا يكبر الا اذا قام مع أنه يكبر حين شروعه في القيام ويجاب عن الاصل بان قوله قا أى شرع في القيام
 وقوله وأ كثر فائدة أى لان كلام الاصل لا يشمل القعود مثلاً رها قال أولى وأعم كعادته والعلل للثنتين
 اه شيخنا

باب كيفية صلاة المسافر

لم يذكر للقصر دليلا ودليله قوله تعالى واذا ضربتم في الارض الآية (قوله من حيث القصر) أى هي
 القصر فهو خبر مبتدأ محذوف كقوله ع ش والضمير راجع للكيفية وفعل ذلك لان حيث لا تنف
 للفرد الاشذوذ والتقدير من حيث القصر والجمع موجودان فيها وقال الاطفيحي أى لا من حيث
 الاركان والشروط لانها كغيرها فيهما وقدم ان قصر على الجمع لانه مجمع عليه بخلاف الثاني فان أبا حنيفة
 يمنع الا لا ذلك (قوله مع كيفية الصلاة بنحو المطر) علم من هذا أنه ترجم لشيء وزاد عليه (قوله
 مكتوبة) أى أصالة أى وان وقعت تفلأيدخل فيه الصلاة للمعادة فله قصرها حيث قصر أصلها اه زى
 وس ل وح ل وع ش وخالف قل على الجلال ونص عبارته قوله مكتوبة ولو بحسب الاصل
 فشمّل صلاة الصبي وصلاة فاقد الطهورين فله القصر كغيره وشمّل المعادة لغير افساد وان كان أم أصلها
 كما عتمده شيخنا والابان كانت للافساد لم يحز قصرها كما لو شرع فيها تامة ثم أفسدها اه (قوله
 مؤداة) دخل فيها ما لو سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة فإنه يقصرها سواء شرع فيها في الوقت
 وهو ظاهر لكونها مؤداة أم صلاها بعد خروج الوقت لانها فائتة سفر كما أشار اليه مر وصرح به
 زى اه اطفحيحي وعبرة البرماوى قوله مؤداة أى يقينا ولو أداء مجاز يابان شرع فيها بعد شروعه في
 السفر وأدرك منها ركعة في الوقت وهذا هو المعتمد (قوله أو فائتة سفر قصر) أى يقينا فهذا
 القيد ملاحظ في المتن بدايل قول الشارح ولا مشكوك في أنها إلح وقوله في سفر فيه أن النكرة
 اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى فيقتضى التركيب أن السفر الثاني سفر غير قصر فلا يصح
 الاخراج الذي ذكره الشارح بقوله ولا فائتة سفر قصر في سفر غير قصر فلذلك احتاج الى قوله
 بشرطه الآتية وفي بعض نسخ المتن في سفره بالاضافة الى الضمير وهى واضحة في اخراج ما ذكره
 الشارح وعليها فلا يحتاج لقول الشارح بشرطه الآتية كما قررره شيخنا وقال ع ش قوله في
 سفر أى سفر قصر قال شيخنا العزى ففيه كتفاء باقراثن فالمراد بقريئة ما يأتى في سفر القصر
 وقوله ان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى خرج مخرج الغالب اه (قوله وبافالة) انظر
 أى نافلة قابلة للقصر احتراز عنها اه شوبرى أقول لوجه لهذا التردد فان سنة العصر مثلاً أربع
 ركعات ولو أراد صلاة ركعتين نوى قصر الاربع اليهم لم يكف بل ان أحرم بركتين سنة العصر من غير
 تعرض لقصر ولا جمع صحتا وكانت بعض ما طلب للعصر وان أحرم على أنهما قصر للاربع بحيث اهما
 يحزنان عن الأربع ويسقط عنه طلب ما زاد لم يعتد بنيتة بل الكلام في صحة انية حيث نوى ما لا يعتد به
 شرعا اه ع ش (قوله ولا مشكوك في أنها فائتة سفر) لعله خرج بقوله فائتة سفر لانها في حال الشك
 غير محكوم عليها بأنها فائتة سفر تأمل كاتبه شوبرى وقيل انها مفهوم قيد ملاحظ في كلامه أى أو فائتة
 سفر يقينا (قوله مجاوزة سور) بالواو بلا همز أى مجاوزته وان تعدد وان كان منها ما حيث بقيت له
 بقية ولم يهجر بان جعل سور داخله اه ح ل وقال زى مجاوزة سور وان كان ظهره ملتصقا به وان
 تعدد فالعبرة بالآخر ان لم يندرس والا اعتبر ما قبله اه ح ف والمراد سور كامل أو في صوب سفره بدليل

ولا متابعه ويسن له أن
 لا يقوم الا بعد تسليمته
 الامام وقول كبر لقيامه
 أو بدله أولى وأ كثر فائدة
 من قوله قام مكبرا

باب

كيفية (صلاة المسافر) من
 حيث القصر والجمع مع
 كيفية الصلاة بنحو المطر
 (انما تقصر رباعية مكتوبة)
 هى من زيادنى (مؤداة)
 أو فائتة سفر قصر في سفر)
 بشرطه الآتية فلا تقصر
 صبح ومغرب ومنذورة
 ونافلة ولا فائتة حضر لانه
 قد تمين فعلها أر بعاف لم يحز
 نقصها كفى الحضر ولا
 مشكوك في أنها فائتة
 سفر أو حضر احتياطا
 ولان الاصل الاتمام ولا فائتة
 سفر غير قصر ولو في سفر
 آخر ولا فائتة سفر قصر في
 حضر أو سفر غير قصر
 لانه ليس محل قصر (وأوله)
 أى السفر لساكن أبنية
 (مجازة سور) وان تعدد
 بقيد زده بقولى (مختص)

(قوله كما لو شرع فيها تامة
 ثم أفسدها) مثال للمعادة
 لافساد ويؤخذ من تمثيله
 تخصيص ذلك بما إذا لم ينو
 قصر أصلها فان نوى قصر
 أصلها وأفسدها قصر المعادة

قوله بعد أوفى صوب سفره قال حج وألقى الأذرعى به قرية نشأت بجانب جبل فيشترط فيمن سافر في صوبه قطع ارتفاعه ان اعتدل والا فماسب اليها منه عرفا ويلحق بالسور أيضا تحويط أهل القرى عليها بالتراب أو نحوه فلا بد من مجاوزته حيث وجد وان كان هناك خندق وقنطرة فان لم يوجد السور ووجد أحدهما فلا بد من مجاوزته وان وجد فلا بد من مجاوزتهما اهـ سل والقنطرة عبارة عن بناء بوضع فوق حائطي البوابة ويخرج عنها ويجعل فوقهما بناء يوصل أحدهما بالآخر (قوله بما سافر منه) أى جانب بلده الذى سافر منه بقرينة قوله أوفى صوب مقصده اهـ شورى لى كن قول الشارح كبلد الخ يقتضى تفسير ما بالبلد مثلا الا أن يقال قول شورى جانب إشارة الى تقدير مضاف قبل ما (قوله كبلد وقرية) فى عطف القرية على البلد إشارة الى تغاير ههنا لان القرية الابنية المجتمعة القليلة عرفا والبلدة الابنية المجتمعة الكثيرة عرفا والاولى ما ذكره فى الجملة أن المصر ما كان فيها حاكم شرعى وشرطى وسوق والبلد ما خلت عن بعض ذلك والقرية ما خلت عن الجميع ثم الظاهر أنه يشترط فى القرية أيضا أى كما اشترط فى الحلة بمجازة مطرح الرماد وملعب الصبيان ونحو ذلك كما مشى عليه جماعة ووافق عليه مرمم وضعفه ح ف واعتمد أن القرية يكتفى فيها بمجازة أحداً أمور ثلاثة السور أو الخندق ان لم يكن سوراً والعمران ان لم يكن سور ولا خندق فافهم قال الشيخ عميرة بحث الأذرعى اشتراط مجاوزة المقابر المنصبة بالقرية التى لا سور لها اهـ سم وبقى ما لو هجر والمقبرة المذكورة وانخذوا غير ههنا لدفن هل يشترط مجاوزتها أو لا فيه نظر والا قرب الاول لنسبتها لهم واحداً تراهم انهم لو اندرست وانقطعت نسبتها عندهم فلا يشترط مجاوزتها (قوله فان لم يكن له سور) أى كامل (قوله مطلقاً) أى لا فى صوب مقصده ولا فى غيره (قوله أوفى صوب سفره) انظر وجه خروج هذه من المنطوق تأمل واعل وجهه أنه خرج بقوله فان لم يكن له سور كأن كان له بعض سور أى وفيه تفصيل اهـ شورى أى فان كان بعض السفر فى غير صوب مقصده فأول سفره بمجازة عمران وان كان فى صوب مقصده فأوله بمجاوزته والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به فعلى هذا يخص السور فى قوله بمجازة سور بالكامل والاولى أن يقيد السور الذى فى المتن بكونه فى صوب مقصده فيكون التقدير هنا فان لم يكن له سور فى صوب مقصده مختص فيكون النفي داخلاً على مقيد بقيد من فيصدق بثلاث صور (تنبيه) سير البحر كالبر فيعتبر مجوزاً عمران ان سافر فى طول البلد كأن سافر من بولاق الى جهة الصعيد وسير السفينة أو جرى الزورق اليها آخر مرة ان سافر فى عرضه وان كان له سور وفارق سير البر بأن العرف لا يعده هنا مسافراً الا بذلك مـ بزيادة وقال قل قال شيخنا يكتفى فيما له سور بمجازة السور وان لم تجر السفينة اهـ قال حل فلمن بالسفينة أن يترخص اذا جرى الزورق آخر مرة وان لم يصل اليها وظاهر كلامهم أنه لا بد من وجود ذلك وان كان البلد له سور فيكون سير الزورق آخر مرة بمنزلة الخروج من السور اهـ (قوله كقرى متفصلة) ويشترط حينئذ بمجازة عمران بالنسبة لقرية يتبعها الذى سافر منها بالنسبة للجموع اهـ شيخنا (قوله بمجازة عمران) قال العلامة البرماوى قال شيخنا وظاهر هذا وما قبله من السور أنه بمجرد مجاوزتهما له القصر وان أقام خارجهما لا انتظار غيره لى كن اذ قصد الإقامة فيه مدة تقطع السفر انقطع بوضوئه الى محل النزول وله الترخص قبله الا ان كان قصده العود لو لم يجىء اليه من ينتظره فلا يقصر حتى يفارقه وفما عدا ما ذكره القصر وان خالف العلامة حل فى بعضه حيث قال ان من قصد قبل مفارقة السور مثلاً أن يقيم خارجه إقامة تقطع السفر لا انتظار رفقة كما يقع للحجاج فى اقامتهم بالبركة امتنع عليهم القصر قبل البركة وفيها وأنهم اذا سافروا الآن جاز القصر لمن قصد مرحلتين لادونهما اهـ (قوله لا خراب) وان جعل له سوراً لا عبرة به مع وجود التحويط

بما سافر منه) كبلد وقرية
وان كان داخله أما كن
خربة ومزارع لان جميع
ما هو داخله معدود بما سافر
منه (فان لم يكن) له سور
مختص به بأن لم يكن له سور
مطلقاً أوفى صوب سفره
أو كان له سور غير مختص به
كقرى متفصلة جمعها سور
(ف) أو له (بمجازة عمران)
وان تخلفه خراب (لا) بمجازة
(خراب) بطرفه بقيد زده

(قوله فان لم يكن له سور)
اى كامل (لا وجه لاشتراط
كماله مع وجوب مجاورة
قطعة اختصت بجانب
ماسافر منه وهذا قبل
العثور على القولة بعد (قوله
سير البحر) أى المنصل
ساحله بالبلد اهـ شرح
البهجة

بقولي (هجر) بالتحويط

على العامر ع ش (قوله هجر بالتحويط على العامر) خرج مالوه هجر بمجرد ترك التردد اليه
 اه شورى (قوله بقرينة ما يأتي) أي في قوله لا مجاوزة بساتين اه شورى (قوله كفهمت)
 أي المزارع ووجه الأولوية ان البساتين تسكن في الجلة ولا يشترط مجاوزتها فالمزارع بالأولى لأنها
 لم تسكن أصلاً كما قرر شيخنا (قوله نعم ان كان بالبساتين) هذا استدراك على ما بعد الغاية وهو قوله
 وان اتصلت بما سافر منه اه شورى (قوله في بعض فصول السنة) يحتمل أن المراد فصل منها فأكثر
 أو بعض كل فصل منها لو كانت تسكن في كل السنة واتصلت بالبلد فهما كالقريتين المتصلتين وسيأتي
 حكمهما اه ع ش (قوله ولم يتعرض له) أي لا يشترط وهذا في معنى العلة لما قبله (قوله والقريتان
 المتصلتان) قال سم والحاصل من مسألة القريتين أنهما ان اتصلت ببلد فهما كالقريتين المتصلتين وسيأتي
 مجاوزته فقط اه وبه يعلم أنه يقصر بمجاوزة باب زويلة اه ع ش ومثله مجاوزة باب الفتوح لانهما طرفا
 القاهرة اه ج ف (قوله المتصلتان) فان لم يكونا متصلتين اكتفى بمجاوزة قرية المسافر والرجوع في
 الاتصال والانفصال العرف اه حل (قوله خيام) بكسر الخاء يقال في الواحدة خيمة وهي أربعة
 أعواد تنصب وتسقف بشئ من نبات الارض وجعلها خيم يحذف الهاء كتمرة وتمر ثم يجمع الخيم على
 خيام ككلب وكلاب فالخيام جمع الجمع وأما المتخذة من ثياب أو شعر أو صوف أو وبر فلا يقال لها خيمة
 بل خباء وقد يتجاوزون فيطلقونها عليه اه أسنوي اه ع ش على مر وخيام أهل الجنة اللؤلؤ
 كما قاله الشيخ عبد البر (قوله مجاوزة حلة) أي ان سافر في الطول أي ولم يكن عرض ولا مهبط ولا مصعد
 معتدلة أخذاً بما بعده (قوله فقط) أي لا مع عرض الوادي ولا مع المهبط ولا المصعد اذ لم يعتدل كل من
 الثلاثة (قوله بحيث يجمع) أي بالقوة وهو قيد لقوله أو متفرقة الخ (قوله للسمر) بفتح السين
 التحدث ليلا اه ع ش وقوله في نادى في موضع قال في المصباح ندا القوم ندوا من باب قتل اجتمعوا
 ومنه النادى وهو مجتمع القوم ومتحدثهم اه ع ش على مر ا قوله ويدخل في مجاوزتها عرفاً الخ
 لم يعتبروا مثله في القرية لان لها ضابطاً وهو اتمام فارقة العمران أو السور والخندق كذا قرر شيخنا
 زى اه شورى والمعتمد أنه يعتبر فيها أيضاً اه سم وضعفه شيخنا ح ف (قوله ومع عرض
 واد) أي ويشترط زيادة على مجاوزة الحلة بمجاوزة عرض واد لكن قال زى وهي بجميع عرضها فان
 كانت ببعضها اكتفى بمجاوزة الحلة ومرافقها عرفاً اه ومثله في شرح الروض عن ابن الصباغ ويرد
 عليه أن التصريح بذلك يناقض صريح قوله ومع عرض واد الخ فان المعية تقتضى أن ما يقطع من
 عرض الوادي زائد على الحلة فلعلها طريقتان اه ع ش وعبارته على مر هذا وقد يقال عليه
 حيث كانت مصورة بما ذكر فلا حاجة لذكر عرض الوادي اذ البيوت المستوعبة للعرض داخله
 في الحلة والظاهر أن من اشترط مجاوزة العرض لا يشترط استيعاب البيوت له ومن اشترط استيعاب
 البيوت للعرض لم يذكره بعد الحلة والعلل طريقتان احدهما ما صرح به الجمهور من أنه
 يشترط مع مجاوزة الحلة مجاوزة عرض الوادي حيث كانت الحلة ببعض عرض الوادي لاجتماع
 والثانية ما قاله ابن الصباغ من أن الحلة اذا كانت بجميع عرض الوادي فيشترط مجاوزتها فقط اه
 بحروقه قال الشورى قوله ومع عرض واد ان قلت ما فائدة الواو في هذا المحل وما هو المعطوف عليه
 قلت فائدة دفع توهم أن مجاوزة العرض معتبرة مع مجاوزة الحلة مطلقاً وهو فاسد لا يخفى مع
 منافاته ظاهر القول فقط فأدبها أنه تعتبر الحلة فقط ان لم يسافر في العرض والحلة والعرض ان
 سافر في العرض وحده فالمعطوف عليه حلة وهذا كله ظاهر جلي لكن قدوهم فيه بعض

سافر في عرضه (و) مع مجاوزة (قوله رجه الله كذا في الروضة الخ) محل الخلاف فما لا سوره كما هو الفرض

القاصرين اه والظاهر أن المعطوف عليه قوله فقط والتقدير مجاوزة حلة إما فقط أي وحده وإما مع عرض اه شيخنا قال شيخنا ح ف والوادي المسكان المتسع بين جبلين ونحوهما (قوله مهبط) أي محل هبوطه من الربوة أي نزوله منها قال في المصباح مهبط كمسجد (قوله ان كان في ربوة) أي ان كان المسافر في ربوة ومثله يقال فيما بعده (قوله رحله كالحلة) مبتدأ وخبر والحلة خبران ويجوز كون خبران قوله كالحلة أي كساكن الحلة فهو على تقدير مضاف ورحله فاعل والاول أولى ليطابق قوله ساكن اه والمراد أنه يشترط مجاوزته ومجاوزة ما ينسب اليه عرفاً كما قاله حل (قوله وينتهي سفره) لما بين المحل الذي يصير مسافراً اذا وصل اليه شرعياً بين المحل الذي اذا وصل اليه ينقطع سفره اه شيخنا عز بزي وذ كر لا انتهاء السفر ثلاث صور بلوغ المبدأ والاقامة ونية الرجوع وسيد كر الشارح صورتين بقوله وانما ينتهي بالاقامة في الاولى الخ اذا المراد بالاقامة في كلامه مضي أربعة أيام صحاح لا المتقدمة في المتن قال الشوري انظر هل المراد ببلوغه ملاصقته له أو المراد العرف قوة كلامهم الاول وفيه وقفة لأنه يلزم عليه أنه يترخص ولو كان بينه وبين السور دون شبر لأنه بعد أنه لم يلاصقه فليحذر (قوله ببلوغه مبدأ سفر) أي ما شرط مجاوزته ابتداء وان لم يدخله الآن لأن الاقامة أصل فاكتم في فيها بمجرد الوصول بخلاف السفر فانه على خلاف الأصل فاشترط فيه الخروج من ذلك وأما قبل بلوغه فسينبئ عليه في قوله وينتهي سفره أيضاً بنية رجوعه ما كشال الخ اه حل وعبرة مر في شرحه واذا رجع انتهى سفره ببلوغه ما شرط مجاوزته ابتداء من سور أو غيره وان لم يدخله فيترخص الى وصوله لا يقال القياس عدم انتهاء سفره الا بدخوله العمران أو السور كما لا يصير مسافراً الا بخروجه منه لاننا نقول المنقول الاول والفرق أن الأصل الاقامة فلا تنقطع الاستحقاق السفر وتحققه بخروجه من ذلك وأما السفر فعلى خلاف الأصل فانقطع بمجرد وصوله وان لم يدخل فعلم أنه ينتهي بمجرد بلوغه مبدأ سفره من وطنه ولو ماراه في سفره كأن خرج منه ثم رجع من بعيد قاصداً مسوره به من غير اقامة اه (قوله من سور) بيان لقوله مبدأ سفره في قوله من وطنه تبعيضية وهي ومدخولها في محل نصب على الحال أي حال كون مبدأ السفر بعض وطنه أو ابتدائية صفة لمبدأ أو حال منه أي ناشئاً من وطنه (قوله من وطنه) وان لم ينو اقامة ولا نقلة أي فيعلم منه أن القيود الثلاثة الآتية خاصة بالموضع الآخر (قوله أو من موضع آخر) أي غير وطنه وان كان مقبياً فيه أهله لأنه لا تلازم بين الاقامة والتوطن وقوله رجع من سفره اليه كأن يخرج الشامي من مصر الى مكة ثم يرجع من مكة الى مصر وقوله أولاً كان يخرج الشامي مثلاً من مصر قاصداً الاقامة بمكة لأنه ينتهي سفره ببلوغه سور مكة بالنية المذكورة لان وصوله سور مكة يصدق عليه أنه بلغ مبدأ سفره أي غير هذا المسافر ولذلك في الشارح نه نكرة وبعضهم توهم أن المراد مبدأ سفره فارتبك كذا قرره شيخنا ح ف (قوله وقد نوى قبل) أي سواء كان ذا حاجة أو لا وسواء كان وقت النية ما كشاً وسائر أوقول الشارح في بيان مفهوم هذين القيدين أما اذا لم ينو الخ صادق بما اذا كان المسافر ذا حاجة أو لم يكن لكن صدقه غير مراد بل ينبغي تخصيصه بما اذا لم يكن ذا حاجة وأما اذا كان ذا حاجة فهو الذي ذكره في المتن بقوله وباقامته الخ فهو مفروض في ذي الحاجة الذي لم ينو قبل بلوغه سواء نوى بعد بلوغه أو لم ينو أصلاً في هاتين الحالتين ينتهي سفره بمجرد المكث والنزول ولا يتوقف انقضاؤه على النية فعلم أن قول المتن وباقامته الخ بعض مفهوم قوله وقد نوى قبل الخ والبعض الآخر هو ما ذكره الشارح بقوله أما اذا لم ينو الخ كما علمت من قصره على غير ذي الحاجة قال مر وما يقع كثير في زماننا من دخول بعض الحاج مكة قبل الوقوف بنحو يوم مع عزهم على الاقامة بمكة بعد رجوعهم من منى أربعة أيام فأكثر هل ينقطع سفرهم بمجرد وصولهم

(مهبط) أي محل هبوط
ان كان في ربوة (و) مع
مجاوزة (مصعد) أي
محل صعود ان كان في وهدية
هذا ان (اعتدلت)
الثلاثة فان أفرطت سعتها
اكتفى بمجاوزة الحلة عرفاً
وظاهر أن ساكن غير
الأبنية والخيام كمنازل
يطريق خال عنها بارحله
كالحلة فيما تقرر وقولي فقط
الى آخره من زيادتي
(وينتهي) سفره (ببلوغه
مبدأ سفر) من سور أو
غيره (من وطنه أو) من
(موضع) آخر رجع من
سفره اليه أم لا وقد (نوى
قبل) أي قبل بلوغه بقيد
زدته بقولي (وهو مستقل

(قوله لا يقال القياس عدم
انتهاء سفره) أي لأنه في
ابتداء السفر يترخص
وهو ملاصق للسور مثلاً
وفي انتهاء السفر لا يترخص
في ذلك المحل لأنه قد بلغ
مبدأ السفر وكان القياس
أنه يترخص فيه ولا يمتنع
عليه الترخص الا ان دخل
السور مثلاً اه شيخنا
(قوله وفي قوله من وطنه
الخ) ويصح أن يكون من
وطنه ظرفاً لغيره متعلقاً
بسفر اه شيخنا

مكة نظر النية الإقامة بها ولو في الأثناء أو يستمر سفرهم إلى رجوعهم إليها من منى لأنها من جملة مقصودهم فلا تأثير لنية الإقامة القصيرة قبلها ولا الطويلة الا عند الشروع فيها وهي إنما تكون بمد رجوعهم من منى ودخولهم مكة للنظر في ذلك مجال والثاني أقرب كما يحسنه بعض أهل العصر اه وهذه القيود الثلاثة إنما هي قيود في قوله أو موضع آخر فـ كان الأولى للمصنف أن يعيد العامل وهو من لينه على ذلك كما هو عادته وأما بلوغه وطنه فينتهي به السفر مطلقاً أي سواء نوى قبل وصوله أو بعده أو لم ينو أصلاً - واء كان مستقلاً أو غير مستقل اه شيخنا (قوله إقامة به) أي بهذا الموضع الآخر وقوله مطلقاً أي غير مقيد بزمن (قوله وباقامته) معطوف على قوله بلوغه الخ وهو أيضاً راجع للموضع الآخر لا لوطنه خلافاً لما يورم هذا التعبير من رجوعه إليها وقصر هذا المعطوف على الموضع الآخر صريح به المدابغى على غلط وقال وأما وطنه فينتهي السفر بالوصول إليه من غير توقف على إقامته به ولا على سبق نية الإقامة والمراد بالإقامة في قوله وباقامته النزول والمكث وقطع السفر كما أشار إليه حل وعش (قوله حينئذ) أي حين اذ قام أي نزل ومكث (قوله لا تنقض فيهما) أي الأربعة (قوله أما إذا لم ينو الإقامة أو نواها بعد بلوغه) مفهوم قوله نوى قبل فالأولى مفهوم نوى والثانية مفهوم قبل ولم يذكرها مفهوم مستقل لأنه سيأتي ذكره في قوله وكذا لو نواها فيها أو في مسألة الكتاب غير المستقل وآخره هناك لأن حكمه مخالف لحكم مفهومهما ولا يشارك قوله وكذا لو نواها الخ في الحكم ذكره معه اه وكان الأولى ذكره أي ذكر قوله أما إذا لم ينو قبل قوله وباقامته الخ (قوله فلا ينتهي سفره بذلك) أي ببلوغه (قوله بالإقامة في الأولى) ليس معنى الإقامة هنا معناه في عبارة المتن بل هما مختلفان اذ هي في عبارة المتن عبارة عن مجرد المكث والنزول وإن لم تمض الأيام الأربعة وهنا عبارة عن مضي الأيام الأربعة بكاملها فله القصر قبل مضيا ففرق بين الاقامتين من هذا الوجه بل ومن وجه آخر وهو أن الفرض في صورة المتن أن المسافر ذو حاجة كما يتبادر من قوله وعلم الخ والفرض في هذه أي صورة الشارح أن المسافر ليس ذا حاجة كما قرره شيخنا وأل في قوله بالإقامة في الأولى عوض عن الضمير أي بإقامتها أي الأربعة المقيدة بكونها صحيحة تخرج ما لو أقام أربعة أيام منها يوماً بالدخول والخروج فلا ينقطع سفره بتلك الإقامة فقول الشارح وإنما لم يحسب الخ راجع لهذا المفهوم على الوجه المذكور وقول المتن صحاح بل المذكور في أصله وشرح م ر إنما هو ذكره في مسألة المتن فقطضاه أنه كان على الشارح أن يقدم قوله وإنما لم يحسب الخ عند قول المتن أي أربعة أيام صحاح ولعله أخره إلى هنا لأجل أن يرجع للمفهوم كما يرجع للنطوق فله دره في هذا الصنيع (قوله في الأولى) هي قوله أما إذا لم ينو الإقامة وقوله في الثانية هي قوله أو نواها بعد بلوغه اه شوبري (قوله وبنيتها الخ) الاوضح أن يقول بالنية المذكورة بشرط المكث والاستقلال في النية لأن الفرض أنه نوى الإقامة (قوله والتقيد بالمكث فيها) أي في الثانية وقوله ووقع لبعضهم هو الأذرعى وقوله في غيرها أي وهي مسألة المتن المذكورة بقوله وقد نوى قبل وهذا العزو خطأ لأن مسألة المتن لا تنقيد بالمكث حال النية وإنما تنقيد به مسألة الشارح وهي ما إذا نوى بعد الوصول اه شيخنا (قوله والأصل فيما ذكر) أي في المفهوم المذكور بقوله أما إذا لم ينو الإقامة الخ ومحل الاستدلال قوله وإنما ينتهي بالإقامة في الأولى الخ فاستدل على الأولى من هاتين المسألتين بمجموع الخبرين واستدل على الثانية بالقياس بقوله وألحق بإقامتها نية إقامتها لكن فيه أن المدعى في المفهوم أن نية الإقامة كانت بعد الوصول اذ هي قبله لا ينتهي بها وإنما ينتهي بالوصول نفسه والقياس ليس فيه تقييد بكون النية بعد الوصول الذي هو المدعى كما علت وإذا عمتته حتى يشمل النية قبل الوصول وبعده لم يصح لماعلت

إقامة به) وإن لم يصلح لها ما
(مطلقاً) وهو من ز يادنى
(أو أربعة أيام صحاح) أي
غير يومى الدخول والخروج
(وباقامته و) قد (علم)
حينئذ (إن أربعة) بكسر
أوله واسكان ثانيه و بفتحهما
أي حاجته (لا تنقض
فيها) أما إذا لم ينو الإقامة أو
نواها بعد بلوغه فلا ينتهي
سفره بذلك وإنما ينتهي
بالإقامة في الأولى وبنيتها
وهـ وما كـتـ مستقل في
الثانية والتقيد بالمكث
فيهاذ كره في المجموع
ووقع لبعضهم عزوله في
غيرها والأصل فيما ذكر

(قوله رجه الله أو أربعة
أيام صحاح) بخلاف ما دونها
فيترخص فيه وانظر لرو
ألحق البدون بدون وهكذا
هل يترخص فيه أو يفرق
بين المسافر حقيقة فيترخص
إذا نوى البدون والمسافر
حكما فلا تؤثر نيته وهو
الظاهر والأل أدى إلى
استغراق العمر قصره مع
الثبوت في بعض الصور

أن النية قبله لا يحصل الانتهاء بها نفسها وفيه أيضا أن المدعى وهو الانتهاء بالنية مقيد بما إذا لم يكن
 المسافر ذا حاجة أما إذا كان ذا حاجة ولم ينو قبل الوصول فالنمائية تنتهي سفره بالاقامة نفسها كما علمت
 أيضا في ما سبق ومع هذا فيرد عليه أيضا أنه لم يستدل على منطوق المتن كما هو عادته بل سكت عنه
 واستدل على المفهوم أفاده شيخنا (قوله خرا يقيم الخ) خبرا بصيغة التثنية مضاف للخبرين بعده
 الأول قوله يقيم الخ والثاني قوله وكان يحرم الخ وعبارة شرح م ر ولو أقامها أي الأربعة من غيرنية
 انقطع سفره بتمامها أونوى اقامته وهو سائر فلا يؤثر أيضا وأصل ذلك أن الله تعالى أباح القصر بشرط
 الضرب في الأرض أي السفر و بينت السنة أن اقامة مادون الأربعة غير مؤثرة لأنه صلى الله عليه وسلم
 أباح للمهاجر اقامة ثلاثة أيام بمكة مع حرمه المقام بها عليه اه بحر وفه وقول م ر لأنه صلى الله عليه
 وسلم الخ الأولى تقديمه على قوله و بينت السنة الخ لأنه دليل لما قبل قوله و بينت الخ فعلى هذا لا حاجة
 لقول الشارح الآتي وفي معنى الثلاثة الخ لأنه ثابت بالسنة أيضا فلا حاجة لاثباته بأقيس والاستدلال
 في الحقيقة انما هو بالخبر الثاني لكنه أنى بالأول ليبين المراد بالاقامة في الخبر الثاني وأنها الأربعة فما
 فوقها دون الثلاثة فما زاد عليها ولم يصل لتمام الأربعة فذلك احتاج إلى القياس بقوله وفي معنى الثلاثة الخ
 وقوله فالترخيص بالثلاثة أي في الخبر الأول وكان عليه أن يقدم القياس الذي في قوله وفي معنى الثلاثة
 الخ هنا أي بجنب قوله فالترخيص بالثلاثة ليظهر قوله بخلاف الأربعة ولأنه من تمام الاستدلال على
 دعوى واحدة بخلاف القياس الأول في كلامه وهو قوله وألحق باقامتها الخ فإنه استدلال على دعوى
 أخرى تأمل (قوله قيم المهاجر) أي في عمرة القضاء سنة سبع فهذا الخبر وارد فيها وسببه أن
 الكفار لما منعه صلى الله عليه وسلم من دخول مكة في عمرة الحديبية سنة ست اصطلاحوا معه على أن
 يدخلها العام القابل سنة سبع ويعتمر ويقيم فيها ثلاثة أيام فقط اه شيخنا (قوله وكان يحرم الخ)
 اسم كان ضمير الشأن وخبرها جلة يحرم كما في الشورى أي وكان يحرم قبل الفتح وأتى به لينبه على
 أن الثلاثة ليست اقامة لأنها كانت محرمة عليهم فالاستدلال بمجموع الخبرين وقوله فالترخيص
 بالثلاثة الخ انظر من أين هذا لأن غاية ما في الحديث اباحة الاقامة للمهاجرين ثلاثة أيام بعد أن كانت محرمة
 عليهم وهذا لا يقتضي بقاء حكم السفر الآن يقال معنى الحديث يقيم المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثا
 مترخصا برخص السفر تأمل (قوله وفي معنى الثلاثة ما فوقها ودون الأربعة) أي غير يومى الدخول
 والخروج واعترض هذا بأنه غير معقول لعدم تصوّره في الخارج لأنه ان دخول في أثناء يوم الأحد
 مثلا وخرج في يوم الخميس ولو في آخره صدق عليه أنه أقام ثلاثا غير يومى الدخول والخروج وان
 خرج يوم الجمعة صدق عليه أنه أقام أربعة كوامل وأجاب ع ش بأنه يتصوّر بالنية كأن ينوى أن
 يقيم أربعة أيام الأشياء غير يومى الدخول والخروج فلا ينتهي سفره بذلك بل يترخص حينئذ اه
 شيخنا عز بزي وأجاب بعضهم بأن ليلة الخميس زائدة على الثلاث لأن يوم الخروج يومهم الا هي (قوله
 الخط) أي في يوم الدخول والرحيل أي في يوم الخروج (قوله أما لو نوى الاقامة الخ) هذا من بقية
 الكلام على المفهوم الذي ذكره بقوله أما إذا لم ينو الاقامة الخ وفيه أيضا مفهوم القيد الثالث في المتن وهو
 قوله وهو مستقل ولعل عند الشارح في توسيط الاستدلال بالخبرين والقياس بين خلال الكلام على
 المفهوم أن الخبرين والقياس انما يشبهان بعض المفهوم وهو ما قدم عليهم أو ما بقية المفهوم فلم تؤخذ
 من داليله فذلك آخرها عنه واستدل على بعضها بدليل عقلي حيث قال لان سبب القصر السفر تأمل
 (قوله في الثانية) وهي ينتها بعد الدخول وقوله فلا يؤثر أي ففعله مخالف لنيته (قوله وفي مسألة
 الكتاب) أي المتن وهي ما إذا انتهى سفره ببلوغه موضعا آخر وقد نوى قبل بلوغه وهو مستقل اقامة

خبرا يقيم المهاجر بعد قضاء
 نسكه ثلاثا وكان يحرم على
 المهاجرين الاقامة بمكة
 ومساكنة الكفار واهما
 الشيخان فالترخيص في
 الثلاثة يدل على بقاء حكم
 السفر بخلاف الأربعة
 وألحق باقامتها اقامتها
 وتعتبر بليا لها وفي معنى
 الثلاثة ما فوقها ودون
 الأربعة وانما لم يحسب
 يوما الدخول والخروج
 لان فيهما الخط والرحيل
 وهما من أشغال السفر أما
 لو نوى الاقامة في الثانية
 وهو سائر فلا يؤثر لان
 سبب القصر السفر وهو
 موجود حقيقة وكذلك
 نواها فيها أو في مسألة
 الكتاب غير المستقل
 دون متبوعه كمن وجب

به وقوله غير المستقل كالزوجة والتمن اه حل (قوله وان توقعه كل وقت) من ذلك انتظار خروج
الرجل راكب السفينة وخروج الرفقة اليه اذا كان عزمه على السفر وان لم يخرجوا فان نوى أنه لا يسافر
الامع الرفقة لا يترخص اعدم جزمه بالسفر اه حل وقوله كل وقت مراده مدة لا تقطع السفر كيوم
أو يومين أو ثلاثة فليس المراد بكل وقت كل لحظة (قوله أي رجلا) تفسير لقوله توقع وقوله حصول أربه
تفسير للضمير المنصوب وفي كلامه إشارة لتقدير مضاف في المتن وهو حصول لان الضمير راجع لأربه
(قوله قصر ثمانية عشر يوما) ومثل القصر سائر الرخص المتعلقة بالسفر فلو قال ترخص ثمانية عشر
كان أعم ولا يستثنى سقوط الفرض بالتييم لان المدار فيه على غلبة الماء وفقدته ولا صلاة النافلة لغير
القبلة اذا كان صوب مقصده لان المدار فيه على السير اه حل (قوله ولو غير محارب) أي مقاتل
وغرضه بهذه الغاية الرد على قول ضعيف يخص الترخص بالمقاتل وبقي قولان ضعيفان أيضا لم يرد
عليهما لعله لشدة ضعفهما الأول قيل يترخص أبدا والثاني يترخص أربعة أيام فقط (قوله أقامها بمكة)
عبارة مر وحج بعد فتح مكة وهي ظاهرة اه ع ش وروى أنه أقام سبعة عشر وتسعة عشر
وعشرين وحل الأخير على حسبان يومى الدخول والخروج والذي قبله على أحدهما والأول على
فوات يوم قبل حضور الراوى له اه قل على الجلال (قوله لحرب هوازن) أي لاجل حرب هوازن
أي لاجل انتظار الخروج لحربهم فلما أراد أنه كان يقصر في مكة قبل الخروج لحرب هوازن وليس
المراد أنه كان يقصر وقت المحاصرة كما عبر به بعضهم اذهبا ليس في كلام الشارح وهوازن اسم لقبيلة
حليمة السعدية كانوا مقيمين بحدين وهو مكان قرب الجعرانة وبعد أن غزاهم ونصره الله تعالى عليهم
ذهب للطائف وغزا أهلها وظهره الله بهم ثم رجع إلى الجعرانة فقسم غنيمة هوازن هناك (قوله وان
كان في سنده ضعف) قد يقال هذا ينافي تحيين الترمذى له (قوله وقيس بالمحارب) أي الذى في الحديث
لان انبى صلى الله عليه وسلم كان محاربا أي منتظرا للحرب (قوله وفارق مالو علم الخ) أي فارق
المسافر الذى توقع أربه كل وقت حيث يقصر ثمانية عشر يوما المسافر الذى علم أن أربه لا ينقضى في
الأربعة حيث ينتهى سفره بمجرد الإقامة كما ذكرنا من بقوله وباقامته الخ وغرضه بهذا الرد على القول
الضعيف الذى سوى بين الأول والثاني في امتناع القصر فيما زاد على الأربعة كما علمت من عبارة أصله
وشرح مر وكان المناسب أن يقول لا ينقضى ليوافق ما في المتن من الايمان بلا النافية (قوله ما كئنا)
خرج به مالونوى ذلك وهو سائر ذهابا فان نيته لا تؤثر لان سببه مناف لها وأما لنوى الرجوع ثم
رجع من غير مكث كان سفره جديدا اه حل (قوله ولومن طويل) أي لافرق بين أن يكون
طويلا أو قصيرا بالنسبة للحل المرجوع منه إلى الحل الذى يرجع إليه كذا قاله حل وقال بعضهم قوله
ولومن طويل بان كانت نيته الرجوع بعد سير مرحلتين فأكثر (قوله لا إلى غير وطنه) هي عاطفة
على مقدر كأنه قال وبنية رجوعه إلى وطنه مطابقا أو لغيره غير حاجة لا إلى غير وطنه الخ اه ع ش
قال شيخنا ومنطوق هذا ثلاث صور بينها بقوله بان نوى رجوعه إلى وطنه أي حاجة أو لافها تان
صورتان والثالثة قوله أو إلى غيره الخ ومفهومه صورة واحدة ذكرها بقوله فان نوى الرجوع
الخ والحاصل أن الرجوع إما لوطنه أو لغيره وعلى كل حال اما الحاجة أولا (قوله بان نوى رجوعه
الخ) كما لو سافر من مصر إلى دمياط سكن قبل وصوله إلى دمياط بربع يوم مثلا مكث ببلدة ونوى
الرجوع إلى مصر وبين البلدة ومصر سفر طويل وهذا مثال لقوله ولومن طويل اه شيخنا
(قوله في ذلك الموضع) أي الماكث فيه وقال بعضهم أي الموضع الذى نوى فيه الرجوع وعبارة شرح
مر امتنع قصره مادام في ذلك المنزل كما جزموا به اه (قوله فان سافر) أي لمقصده الأول أو

ولو ما كئنا (وان توقعه)
أي رجاء حصول أربه (كل
وقت قصر ثمانية عشر
يوما) صحاحا ولو غير محارب
لأنه صلى الله عليه وسلم
أقامها بمكة عام الفتح لحرب
هوازن يقصر الصلاة رواه
أبو داود والترمذى وحسنه
وان كان في سنده ضعف
لان له شواهد تجبره وقيس
بالمحارب غيره لان المرخص
هو السفر لا المحاربة وفارق
مالو علم أنه لم ينقض في
الأربعة كما مر بأنه ثم
مطمئن بعيد عن هيئة
المسافر بخلافه هنا (و) ينتهى
سفره أيضا (بنية رجوعه
ما كئنا) ولومن طويل
(لا إلى غير وطنه الحاجة)
بان نوى رجوعه إلى وطنه
أو إلى غيره لغير حاجة فلا
يقصر في ذلك الموضع فان
سافر فسفر جديد فان كان
طويلا قصر والا فلا

(قوله من ذلك انتظار خروج
الرجل الخ) فلو فارق الموضع
الذى حبس فيه ثم رده
الرجل إليه فأقام فيه فهي
أقامة جديدة لا تنضم إلى
الأولى اه شرح البهجة

لغيره ولولا خرج منه اه شرح مر (قوله ولومن قصير) كما لو نوى المصري أن يسافر إلى دمياط فلهما
وصل إلى قايوب نوى الرجوع إلى بلدة في الصعيد لحاجة فلا ينتهي سفره بالرجوع ولا ينتهي (قوله
لم ينته سفره بذلك) فله القصر في ذلك الموضع وبعد رجوعه اه حل (قوله وكنية الرجوع التردد
فيه) أي فإذا كان التردد لوطنه أو غيره لغير حاجة انتهى سفره والا فلا فالمراد كنية الرجوع في المسائل
الأربع ثلاثة المنطوق وواحدة المفهوم والله أعلم

فصل في شروط القصر وما يذكر معها (قوله وما يذكر معها) أي من قوله والا فضل صوم لم يضر
ومن مسألة الاستخلاف (قوله شروط ثمانية) وهي طول السفر وجوازه وعلم المقصد وعدم الربط بمقيم
ونية القصر وعدم المنافي لها ودوام السفر والعلم بالأكيفية وستأتي اه برماوى (قوله سفر طويل
لغرض صحيح) الشرط مجموع هذه الأمور الأربعة فهو مركب منها وهذا نظير العلة المركبة من معان
والظاهر أنه جعل الشرط هو السفر والبقية شروط له ولوجعل قوله لغرض صحيح شرطاً مستقلاً لكان
ظاهراً قال الشوبرى وهما قال طول سفر كما قال ثانياً جوازه وأجيب بأنه لو عبر بما ذكرناه أنهم أن
المرخص الطول وأنه قبل طوله لا ترخص له اه وبجواب أيضاً بأن المعبر هو السفر فقط والطول وصف
له كافي ع ش (قوله وان قطعه في لحظة) فان قات اذا قطع المسافة في لحظة صار مقياً فكيف يتصور
ترخصه فيها قات لا يلزم من وصول المقصد انتهاء ترخصه لكونه نوى فيه إقامة لا تقطع السفر وأن المراد
باللحظة القطعة من الزمان التي تسع الترخص (قوله في بر أو بحر) متعلق بسفر (قوله لغرض صحيح)
أي ديني أو دنيوي ولو بقصد أن يباح له القصر هكذا قاله حل ومثله في شرح الروض وقوله ولو بقصد
أن يباح له القصر ينافيه ما يأتي من أنه اذا كان الغرض في العدول مجرد القصر لا يقصر فاذا كان قصد
القصر ليس غرضاً مستقلاً للعدول فكيف يكون غرضاً صحيحاً في أصل السفر الآن يقال المذكور هنا
قصد اباحة القصر لا قصد القصر وفيما يأتي قصد القصر فرق ما بينهما ما وصرح حل فيما يأتي بما نصه
وقوله لغرض صحيح أي لغرض قصر الصلاة فقصر الصلاة ليس من الأغراض بخلاف قصد اباحة القصر لانه
لا يلزم من اباحته وجوده اه (قوله أو عدل لغرض غير القصر) صورة لمسئلة أن مقصد له طريقان
طريق قصير لا يباح مرحلتين وطريق طويل يبلغها فسلوك الطويل وخرج ما لو كانا طويلاً فذلك
أطولهما ولو لغرض القصر فقط فانه يقصر فيه جزأاً اه من شرح مر (قوله غير القصر) ولومع
القصر كما يدل عليه قول الشارح بعد أو لجرد القصر فيقصر فيما اذا شرك اه ح ف (قوله وتنزه) هو
إزالة الكدورات البشرية وقال شيخنا ح ف هو روية ما تنبسط به النفس لازالة هموم الدنيا ولا يخفى
أن التنزه هنا حامل على سلوك ذلك الطويل وليس حاملاً على أصل السفر بل الحامل عليه غيره
كالتجارة مثلاً فلا ينافي ما تقر أنه لا بد أن يكون الحامل على السفر غرضاً صحيحاً وليس التنزه منه وفي
شرح شيخنا أنه لو كان لازالة مرض ونحوه كان غرضاً اه حل وزى أي وان لم يخبره طبيب بذلك
فحينئذ شمل الشارح بالتنزه لا ينافي تمثيله بعد بالتنقل ولو فسر بالتنزه كما صنع بعضهم وذلك لان تمثيله
بالتنزه إنما هو لغرض الحامل على العدول إلى الطويل وتمثيله بالتنقل إنما هو لغرض الحامل على أصل
السفر فالخامس أن التنزه لا يصح أن يكون غرضاً حاملاً على أصل السفر ويصح كونه غرضاً حاملاً على
العدول إلى الطويل (قوله وان عدل إلى الطويل لا لغرض الخ) قال الأذرى لو سلكه غلطاً لا عن قصد
أو جهلاً فظاهر أنه يقصر ولم أره نصاً انتهى مر اه شوبرى (قوله أو لجرد القصر) أي القصر المجرد
عن غرض آخر فهو من إضافة الصفة للموصوف فتفيد العبارة أنه لو قصد القصر وغيره ما لا يضر شيخنا
قال العلامة الشوبرى ويفارق ما هنا جواز الاقتداء بمن في الركوع لقصد سقوط الفاتحة عنه بأن

فان نوى الرجوع ولو من
قصير إلى غير وطنه لحاجة
لم ينته سفره بذلك وكنية
الرجوع التردد فيه كفى
المجموع عن البغوى وقولى
ما كشاً إلى آخره من زيادتي
فصل في شروط
القصر وما يذكر معها
(للقصر شروط) ثمانية
أحدها (سفر طويل)
وان قطعه في لحظة في بر
أو بحر ان سافر (لغرض)
صحيح (ولم يعدل) عن
قصير (إليه) أي إلى
الطويل (أو عدل) عنه
إليه (لغرض غير القصر)
كسهولة وأمن وعيادة
وتنزه فان سافر بلا غرض
صحيح كان سافر لجرد
التنقل في البلاد لم يقصر
وان عدل إلى الطويل
لا لغرض أو لجرد القصر
فذلك كما لو سلك القصير
وطوله بالذهاب يمينا وشمالا
وقولى أولاً لغرض من
زيادتي (وهو) أي
الطويل (ثمانية وأربعون
(قوله لا يصح أن يكون
غرضاً حاملاً الخ) حيث
كان الصحيح ما ليس حراماً
فما المانع من كونه غرضاً
مخصوصاً وقد نص عليه
سم في حاشيته عن عميرة

الجماعة مطالبة لذهابها في الصلاة مطلقا في الجملة بخلاف القصر وبأن الجماعة مشروعة سفر او حضرا
 بخلاف القصر فكانت أهم منه وبأن فيه اسقاط شرط الصلاة بخلاف الاقضاء المذكور وأيضا ذلك
 الاسقاط خلفه تحمل الامام له بخلاف هذا لا خلف له اهـ (قوله هاشمية) بالرفع صفة لثمانية وأربعون
 وبالنصب صفة لثلاثة واعتراض بأن الميل لا يوصف بها شعبة بل بها شعبة الآن يقال راعى معناه لانه في
 المعنى أميال ويحتمل أن يكون حالا من ثمانية وأربعون أي حال كونها هاشمية وان كان محيى الحال
 من الذكرة قايلا وقوله ذهبا يميز محمول عن المضاف أي وهو ذهاب ثمانية وأربعين تأمل (قوله أي سير
 يومين) من غير ليلة أو ليلتين من غير يوم أو يوم وليلة وقوله معتدين المراد بالاعتدال أن يكونا مقدار
 يوم وليلة وهو ثمانية وستون درجة فلكية (قوله سير الاثقل) على لوجه المعتاد من النزول لاستراحة
 وكل صلاة أي الحيوانات المثقلة بالاحمال والظواهر أنه لا فرق بين الابل وغيرها واشهر على السنة
 المشايخ أن المراد سير الابل كذا ذكره حل وعبارة لشو برى قوله سير الاثقال وهي الابل المحملة لان
 خطوة البعير أوسع حينئذ اهـ وفي الخار الثقل واحد الاثقل كحمل وأحمال ومنه قولهم أعطه ثقله أي
 وزنه اهـ ومنه تعلم أن في الكلام تجوزا لان المراد بالاثقال الابل الحاملة للثقل أي الاحمال والعلاقة
 المجاورة فسحيت الابل أثقالا باسم أحماله التي على ظهرها فتأمل (قوله أربعة برد) بضم الباء
 الموحدة والراء المهملة وهو فارسي معرب اهـ برماوى (قوله علقه البخارى) التعليق حذف أول
 السند واحدا كان أو أكثر والارسال حذف آخره فالأول كحذف الشيخ والثاني كحذف الصحابي
 والحاصل أن الراوى إذا ذكر جميع السند في حديثه كان متصلا وان حذف أوله كان معلقا وان حذف
 آخره كان مرسلا وان حذف وسط السند نظري المحذوف فان كان واحدا كان منقطعا وان كان اثنين
 كان معضلا اهـ عن وقيد بصيغة الجزم تنبيه على أنه إذا كان كذلك يحتاج به بخلاف ما لو قال
 البخارى روى عنه صلى الله عليه وسلم مثلا كذا (قوله وأسند البيهقي) أي إلى ابن عمر فقط بل ورد
 أيضا أن ابن عمر رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن عباس حيث قال حدثني ابن عباس أن
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر ويفطر في أربعة برد وعليه فلا اشكال لانه صار مرفوعا كذا ذكره
 اط ف ومراده نفي الاشكال الذي أشار الشارح إلى جوابه بقوله ومثله انما يفعل بتوقيف وهو أن
 فعل الصحابي ليس بحجة حتى يستدل به وأجيب أيضا بأنه لا يعرف لهما مخالف فهو اجماع سكوتى (قوله
 ومثله) أي مثل المذكور من لقصر والفطر فعلى هذا يكون يفعل مبنيا للجهول أو مثل المذكور من
 ابن عمر وابن عباس فعليه يكون بفعل مبنيا للفاعل (قوله بتوقيف) أي سماع أو رؤية من الشارع
 إذ لا مدخل للاجتهاد فيه فصح كونه دليلا اهـ برماوى (قوله الاياب معه) الظرف متعلق بيجسب
 الذي بعده ولو قال الاياب فلا يحسب معه كان أوضح (قوله والغالب في الرخص الخ) أشار بقوله
 والغالب إلى ما هو الراجح في الأصول أن الرخص لا يدخلها القياس قاله ع ش وفي س ر ومن غير
 الغالب القياس عليها كافي الحجة الوارد في الاستنباط قياس عليه ما في معناه من كل جامد الخ اهـ (قوله
 والمسافة تحديد) أي ولو بالاجتهاد ولا يقال هذا رخصة ولا يصار إليها الا بيقين لا بانقول هذا من المواضع
 التي أقام فيها الفقهاء الظن مقام اليقين فلي تأمل شو برى وعبارة سم ولا يشترط ثبوت التحديد بل
 يكفي الظن بالاجتهاد اهـ (قوله فيحتاج فيه بتحقيق تقديرها) أي ويكفي فيها الظن عملا بقولهم
 لو شك في المسافة اجتهد اهـ حل (قوله والميل الخ) عبارة بعضهم والميل ألف باع والباع أربعة
 أذرع والذراع أربعة وعشرون اصبع والاصبع ست شعيرات يوضع بطن هذه الظهر ثلاث والشعيرة
 ست شعرات من ذنب البغل اهـ شو برى (قوله خطوة) بضم الخاء اسم لما بين القدمين والفتح سم

ميلا هاشمية ذهابا وهي
 مرحلتان) أي سير
 يومين معتدين بسير
 الاثقال وهي ستة عشر
 فرسخا وهي أربعة
 برد فقد كان ابن عمر وابن
 عباس يقصران ويفطران
 في أربعة برد علقه
 البخارى بصيغة الجزم
 وأسند البيهقي بسند صحيح
 ومثله انما يفعل بتوقيف
 وخرج بزيادة ذهاب الاياب
 معه فلا يحسب حتى لو قصد
 مكانا على مرحلة بنية أن لا
 يقيم فيه بل يرجع فليس له
 القصر وان ناله مشقة
 مرحلتين متواليتين لانه
 لا يسمى سفرا طويلا
 والغالب في الرخص الاتباع
 والمسافة تحديد لان التصريح
 على خلاف الاصل فيحتمل
 فيه بتحقيق تقديرها
 والميل أربعة آلاف خطوة
 (قوله أن الرخص لا يدخلها
 الخ) أي غالبا بدليل ما بعده
 فالأولى التصريح به (قوله
 أي ولو بالاجتهاد) أي
 اجتهاد المتردد من اهـ شيخنا

لنقل الرجل من محل لآخر (قوله والخطوة ثلاثة أقدام) أي الخطوة المعتبرة في الميل فهو اثنا عشر ألف قدم وأما مجموع المسافة فخمسمائة وستة وسبعون ألفا قال حج في شرح عب والقدم نصف ذراع اه شورى (قوله المنسوبة لبني هاشم) أي بني العباس لتقديرهم لها وقت خلافتهم وليد منسوبة الى هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله الاموية) هو بضم الهمزة أفصح من فتحها اه شورى نسبة الى بني أمية لتقديرهم لها وقت خلافتهم وفي ع ش على م مانصه قال السيوطي في الانساب الاموي بالفتح نسبة الى أمة بن بجالة بن زمان بن ثعلبة والاموي بالضم نسبة الى بني أمية قال في جامع الاصول بعد ذكر الفتح والضم والفتح قليل اه ومراده أن المنسوبين الى أمة قليل والكثيرهم المنسوبون الى بني أمية لأن في هذه النسبة لغتين مطلقا فها هنا بالضم لا غير وبهذا تعلم ما في كلام الشورى (قوله اذ كل خمسة منها الخ) بهذا يعلم أنه لا فرق بينها وبين الهاشمية غاية الأمر أن أمياها بالهاشمية ثمانية وأربعون وبالاموية أربعون فيصح التقدير بالاموية أيضا ولكنه انما احتزرها لاجل قوله ثمانية وأربعون اذ بعد هذا المدد يجب التمييز بالهاشمية لانها بالاموية تزيد على المرحلتين (قوله وثانيها جوازها) لا يقال هذا يغني عنه قوله السابق لغرض صحيح لا نناقول لا تلازم بين صحة الغرض والجواز فان سفر المرأة للتجارة بغير إذن زوجها سفر لغرض صحيح لكنه غير جائز كذا كره الشورى قال شيخنا والمراد بالجائر ما ليس حراما فيشمل الواجب والمندوب والمكروه كالسفر للتجارة في أ كفن الموتى اه (قوله اعاص به) أي السفر خلافا للزنى أي ولو كانت المعصية صورية كالزوجة الناشئة ولا يبق الصغيرين كما في شرح م أما المعصية في السفر كشرب الخمر في سفر الحج فلا يؤثر لا باحة السفر فلا نظر لما يطرأ فيه ومن المعصية بالسفر ما لو ذهب ليدعي على وظيفة غيره بشرط أن يكون أهلا وأن من معه الوظيفة أهل لها وماوى وزى (قوله ولو في أثنائه) وهذا يقال له عاص بالسفر في السفر بأن أنشأه مباحا لمعصية (قوله كما بقى) بالمقال أهل الخة يقال أبقى العبد اذا هرب من سيده بفتح الباء يأبى بضمها وكسرهما فهو أبقى وحكى ابن فارس أبقى العبد بكسر الباء يأبى بفتحها قال الثعالبي في سرانغة لا يقال للعبد أبقى الا اذا كان ذهابه من غير خوف ولا كد عمل والافه وهارب ذكره ابن الملقن في الاشارات (قوله لان السفر سبب الرخصة الخ) عبارة شرح م اذ مشروعية الترخيص في السفر للاعانة والعاصي لا يعان لان الرخص لا تنشط بالمعاصي (قوله فلا تنشط) أي لا تتعلق أي لا يكون سببها المجوز لها معصية وكتب أيضا معنى قولهم الرخص لا تنشط بالمعاصي أن فعل الرخصة متى توقف على وجود شيء كالسفر فان كان تعاطيه في نفسه حراما امتنع معه فعل الرخصة والا فلا اه شرح م وشورى (قوله بل عليه التيمم) لان التيمم رخصة ومقتضى كونه رخصة أن العاصي لا يتيمم فدفع الشارع ذلك بقوله نعم له بل عليه الخ كذا قرره شيخنا وعبارة لشورى الظاهر أنه في التيمم لفقدها ح كما هو فرض كلام المجموع بخلافه لنحو مرض فلا يتيمم الا ان تاب وعبارة حل هذا يفيد أن التيمم من رخص السفر وأنه جائز بل واجب مع عصيان بسببه وهو السفر وفيه نظر لان التيمم ليس من رخص السفر فلا حاجة للاستدراك الا أن يقال لما كان السفر مظنة للفقد غالبا كان كونه سببا له فوجبت الاعادة لذلك أو يقال سقوط الاعادة عن التيمم رخصة وهي لا تسقط عن العاصي ولو مقبها (قوله فان تاب الخ) هذا راجع لما قبل الغاية وهو ما اذا كان العصيان ابتداء وأما ما بعده وهو ما اذا كان العصيان في الاثناء فيترخص اذا تاب فيه ولو كان الباقي دون مرحلتين اه زى أي نظر الاوله وآخره والمراد من قوله تاب أي توبة صحيحة أي بأن خرج عن تلبسه بالمعصية وخرج بقولنا صحيحة ما لو عصى بسفره يوم الجمعة بأن سافر بعد الفجر يومها ثم تاب فانه لا يترخص

والخطوة ثلاثة أقدام وخرج بالهاشمية المنسوبة لبني هاشم الاموية المنسوبة لبني أمية فالسافة بها أربعون اذ كل خمسة منها قدر ستة هاشمية (و) ثانيها (جوازها) فلا قصر كغيره من بقية رخص السفر (اعاص به) ولو في أثنائه كما بقى وناشئة لان السفر سبب الرخصة فلا تنشط بالمعصية نعم له بل عليه التيمم مع وجوب اعادته ما صلا به الى لاصح كما في المجموع (فان تاب) (قوله والخطوة ثلاثة أقدام) المراد بها خطوة البعير وهي ذراع ونصف بذراع لآدمي (قوله والقدم نصف ذراع) فيكون الميل ستة آلاف ذراع كما صرح به في شرح الهجة بخلاف ما نقله عن بعضهم من أنه ألف باع الخ فيكون مجموعه عليه أربعة آلاف ذراع تأمل (قوله بشرط أن يكون أهلا الخ) هذا الشرط الاول غير ظاهر لانه اذا لم يكن أهلا كان معصية من باب أولى (قوله ولو كان الباقي دون مرحلتين) ومثله لو أسلم الكافر

من حين توبته بل حتى تفوت الجمعة ومن وقت فوائها يكون ابتداء سفره كافي المجموع كذا في شرح
 م ر وقوله حتى تفوت الجمعة أي بسلام الامام منها باعتبار غلبة ظنه أي وان كان وقتها باقيا وقضيته أنه
 قبل ذلك لا يترخص وان اعد عن محل الجمعة وتعد رعاياه ادراكها اه ع ش (قوله محل توبته) أي
 بعد مجاوزة ما تعتبر مجاوزته أو لا شوبري (قوله كأكل الميتة للضطر) فيه أن أكل الميتة للضطر
 ليس من رخص السفر لجوازه للقيم وأجيب بأنه لما كان الغالب وجوده في السفر عدم رخصه (قوله
 وألحق بسفر المعصية الخ) هذا سفر معصية فواجهه بالحق اه سم أقول وجهه اللاحق أن الغرض
 الذي حمله على السفر ليس معصية ولكنه صير معصية من حيث انعابه الدابة في السير بلا غرض وليس
 هذا من المعصية في السفر لان السفر نفسه محرم الآن فالتحقق بالسفر الذي سببه معصية اه ع ش
 وعبارته على م ر الآن يقال المراد بسفر المعصية أن يكون الحامل على السفر نفس المعصية كقطع
 الطريق وما هنا الحامل عليه غرض صحيح كالتجارة لكنه أنعب نفسه بالركض في سيره لذلك الغرض
 فكأن فعله هذا كفعل العاصي في السفر لكن لما كان عاصيا بنفس هذا الرض الذي يحصل به قطع
 المسافة ألحق بالعاصي بالسفر اه بالحرف (قوله قصد محل معلوم) أي من حيث المسافة فلو قصد
 كافر مرحلتين ثم أسلم في اثنتاهما فإنه يقصر فيما بقي لقصده أو لا ما يجوز له فيه القصر لو كان متأهلا له
 وكتب أيضا قوله محل معلوم وان لم يعينه بل جعله مبهما في محال متعددة لان الابهام لا ينافي العلم وانما
 ينافي التعيين وليس المراد به المعلوم من حيث المسافة حتى لا يكون حينئذ فرق بين التعبير بمعلوم
 ومعين لئلا يلزم أن يكون الاستدراك في كلامه لا محل له فعمل أن كلام المصنف كأصله لا يشمل الاستدراك
 ويكون الهمام هو الذي لا يقصد محلا من المحال لامعينا ولا مبهما من لا يقصد ذلك وكان له غرض صحيح
 وعلم أنه يقطع المرحلتين كان له القصر فرجع الحال الى أن المدار على العلم بطول السفر مع وجود الغرض
 الصحيح وان لم يقصد محلا معلوما ولا معينا تأمل ولا تغتر بما هو مكتوب على غير هذا المحل كذا في حل
 وقرر شيخنا ما نصه قوله معلوم أي بالمسافة بان يعلم أنه لا يصله الا في مرحلتين فاكثر وان لم يعين بلدا
 كمناحية الصعيد أو الشام من غير تعيين لبلدة فعلى هذا التقرير لا وجه للاستدراك الآتي بقوله نعم ان
 قصد سفر مرحلتين أو لا كأن علم الخ لانه عين هذا التقرير لانه داخل في قوله معلوم بالمسافة اه
 فقول حل وليس المراد به المعلوم من حيث المسافة غير ظاهر مع أنه ينافي كلامه أو لا (قوله أو لا)
 يجوز تعلقه بكل من قصد معلوم وفي كلام الشارح ما يشهد لكل فيشهد للأول قوله في الاستدراك
 نعم ان قصد سفر مرحلتين أو لا ويشهد للثاني قوله في التعليل لا تنفاه عنه بطوله أو لا والمراد بكونه
 معلوما أو لا أي في ابتداء سفره فان لم يقصد أو لا بل قصده في أثناء سفره قصر من حينئذ ولا يقصر قبل
 ذلك كما قررره شيخنا ح ف وعبارة شرح م ر واحتراز بقوله أو لا عن الدوام فلا يشترط فيه حتى
 لو نوى مسافة قصر أي بأن قصد سير مرحلتين ثم بعد مفارقتها المحل الذي يصير بمجاوزته مسافرا نوى
 أنه يرجع ان وجد غرضه أو يقيم في طريقه ولو بمحل قريب أربعة أيام فإنه يترخص الى وجود غرضه
 أو دخوله ذلك المحل لانه قد سبب الرخصة حينئذ في حقه فيكون حكمه مستمرا الى وجود ما غير النية
 اليه بخلاف ما لو عرض له ذلك قبل مفارقتها ما ذكرناه لا يقال قياس منعهم ترخص من نقل سفره
 المباح الى معصية منعه فيما لو نوى إقامة بمحل قريب لانا نقول النقل لمعصية ينافي الرخص بالسكينة بخلاف
 هذا ولو سافر سافرا قصيرا ثم نوى زيادة المسافة فيه الى صيرورته طويلا فلا ترخص له ما لم يكن من محل
 نيته الى مقصده مسافة قصر ويفارق محله لا تقطاع سفره بالنية ويصير بالمفارقة منشئ سفر جديد
 ولو نوى قبل خروجه الى سفر قصر إقامة أربعة أيام في كل مرحلة فلا قصر له لا تقطاع كل سفرة عن

فأوله محل توبته) فان كان
 طويلا أو لم يشترط للرخصة
 طوله كأكل الميتة للضطر
 فيه ترخص والا فلا وألحق
 بسفر المعصية أن يتعب
 نفسه ودابته بالركض بلا
 غرض ذكره في الروضة
 كأصلها (و) ثالثها (قصد
 محل معلوم) وان لم يعينه
 (أو لا) ليعلم أنه طويل
 فيقصر فيه وتعبيري معلوم

(قوله مع أنه ينافي كلامه
 أو لا) أي قوله وان لم يعينه
 بل جعله مبهما في محال
 متعددة لانه متى كان مبهما
 في محال فتلك المحال معلومة
 بالمسافة والجهة (قوله قصر
 من حينئذ ولا يقصر قبل
 ذلك الخ) أي بشرط أن
 يكون الباقي مرحلتين كما
 يؤخذ من عبارة ق ل وم ر
 فيما بعد ولو سافر سافرا قصيرا
 ثم نوى زيادة المسافة فيه الخ

أولى من تعبيره بمعين (فلا قصر هائم) وإن طال تردده وهو من لا يدري أين يتوجه (ولامسافر لغرض) كذا أتق (لم يقصد المثل)
 المذكور وإن طال سفره لا تنفاه (٣٧٠) علمه بطوله أنه نعم أن قصد سفره من حلتين ولا كأن علم أنه لا يجد

مطالوبه قبلهما قصر كما في
 الروضة وأصلها قال الزركشي
 في مرحلتين لا فيما زاد
 عليهما إذ ليس له مقصد
 معلوم انتهى وظاهر أن
 قصد سفر أكثر من
 مرحلتين كقصد سفرهما
 وأن الهائم كالمسافر المذكور
 في ذلك (ولا رقيق وزوجة
 وجندي قبل) سير
 (مرحلتين أن لم يعرفوا
 أن متبوعهم يقطعهما)
 لما عرفوا ذلك
 قصر وأما بعد سير مرحلتين
 فيقصر ون هذا كما لو أسر
 الكفار رجلا فساروا به
 ولم يعرف أنهم يقطعونها
 لم يقصر وإن سافر معهم
 مرحلتين قصر بعد ذلك
 والتقييد بقبل مرحلتين
 من زيادة وتعيرى بما
 بعده أولى مما عبر به (فلو
 نوهما) أي المرحلتين أي
 سيرهما (قصر الجندی)
 بقيد زده بقولي (أن لم
 يثبت في الديوان) لأنه
 حيث لا يس تحت قصر
 متبوعه بخلافهما فنيتهما
 كالعدم فإن أثبت في الديوان
 لم يقصر وفارق غير المثبت
 بأنه تحت قصر الأمير
 فبمخالفته يختل النظام

الأخرى انتهت مع بعض تصرف للرشيدى عليه (قوله أولى من تعبيره بمعين) لأنه لا يدخل فيه من
 علم أنه لا يجد مطالوبه دون مرحلتين فإنه يقصر كما يأتي في قوله نعم أن قصد الخ مع أنه لم يقصد مكامعينا
 أي وهو قصد محل معلوم من حيث المسافة وفيه أن المعين يصدق بالمعين من حيث المسافة أيضا فلا فرق
 فيه بين التعبيرين اه حل وأجيب بأن التعبير بالمعين يفهم منه المعين بالشخص لا بالمسافة كما فهمه
 حل فبينهما فرق اه (قوله فلا قصر هائم) اسم فاعل من هائم على وجهه من باب باع هيمانا بفتح حتين
 ذهب من العشق أو غيره اه مختار اه غش على مر فلا يقصر ولو بعد سير مرحلتين وفارق الرقيق
 والزوجة والجندی لأنه يزل فصد متبوعهم كقصدهم (قوله وهو من لا يدري أين يتوجه) أي
 ولا غرض له صحيح ويقال له عابث فإن لم يلتزم طريقة اقل لهما كب التماسيف اه قل (قوله نعم الخ)
 انظر معنى هذا الاستدراك فإن الظاهر دخوله في المعلوم ويشير إليه تعبيره المتقدم وحيث لا معنى له
 مع دخوله في كلامه أولا الآن يكون المراد بالمعلوم من حيث المسافة المعلومه بالكيفية اه شورى
 وقوله بالكيفية أي بكونها جهة الصعيد أو الشام وقال حل ذكره مع دخوله في المتن لأجل كلام
 الزركشي (قوله لا فيما زاد الخ) ضعيف (قوله المذكور) أي الذي علم أنه لا يجد مطالوبه لا في
 مرحلتين فكذلك الهائم إذا علم أنه يقطع مرحلتين أي مع كونه له غرض صحيح كما قاله زى أي لأن
 شرط القصر وجود الغرض الصحيح قال بعضهم وفي كون هذا هائما نظر لأنه متى كان له غرض صحيح
 للسفر لا يقال له هائم اه قل على خط بايضاح وأجيب بأنه يقال له هائم انتهى كمن معه بضاعة يعلم
 أنها لا تباع إلا بعد سير مرحلتين ولا يعلم محل بيعها اه وقرره شيخنا ومن صور الغرض أن يكون فارا
 من نحو ظام كما قاله ع ش على مر (قوله في ذلك) أي في أنه أن قصد مرحلتين ترخص والا فلا
 (قوله وجندی) أي مقاتل وهو بضم الجيم وسكون النون وتشديد الياء نسبة إلى جنذا أحد أجناد
 الشام وهي خمس دمشق وحصن وفلسطين وقنسرين والأردن والمراد هنا المقاتلون مطلقا سواء كانوا
 من هذه البلاد أولا وانما قيل لاهل هذه البلاد أجناد لانهم أعوان الدين وأنصاره بسبب الجهاد كما
 ذكرها في الاشارات لابن الملقن (قوله لما عرفوا) أي لا تنفاه علمه بطوله أنه (قوله فان عرفوا ذلك)
 والوجه أن رؤية قصر المتبوع العالم بشروط القصر بمجرد مفارقتها محله كعلم مقصده اه شرح
 حج وشورى (قوله قصر ورا) وان امتنع على متبوعهم القصر لعدم غرض أو عصيان لعدم سريان
 معصيته عليهم اه قل (قوله فيقصر ون) ولو لما فاتهم قبل سير مرحلتين لانها فائتة سفر قصر
 (قوله قصر بعد ذلك) ولو كان نيته الحرب متى تمكن منه بخلاف ما لو علم أنهم يقطعونها ونوى
 الحرب متى تمكن منه لم يقصر قبل مرحلتين لأنه غير جازم بقطعها اه مر وع ش (قوله ولو
 نوهما) أي الرقيق والزوجة والجندی دون متبوعهم أو جهلوا حاله ولو نوى المتبوع الإقامة قصر
 التابع وان علم نية المتبوع الإقامة لان السفر اذا انعقد لم ينقطع الا بالإقامة أو نيتها ولم يوجد واحد
 منهما وقد يقال نية المتبوع نية للتابع فينبغي تقييد المسئلة بحالة الجهل أي اذا جهلوا نية المتبوع اه
 حل (قوله بخلاف مخالفة غير المثبت) أي ما لم يكن معظم الجيش أو معر وقابا لشجاعة بحيث يختل
 النظام بمخالفته ولو واحدا والا كن كالمثبت كما في شرح مر فقول المتن أن لم يثبت ليس بقيد بل

بخلاف مخالفة غير المثبت (قوله الآن يكون المراد بالمعلوم الخ) هذا الجواب لم يفد شيئا نأمل (قوله المدار
 يقال له هائم انتهى) أي بعد سير مرحلتين (قوله ولو نوى المتبوع الإقامة الخ) الأولى كناية هذا الفرع فيما كتبه على قوله فان عرفوا
 لأنه عام في الجميع بخلاف مسألة النية فانها خاصة بالجندی

المسار على من لم يحتل به النظام فمن يحتل به النظام لا تعتبر نيته وان لم يثبت وان لم يحتل به النظام اعتبرته
 نيته وان أثبت (قوله عدم اقتدائه) أي ولو في لائناء كما يؤخذ من قوله ولو استخلف قاصر متاخر
 وهذا حكمه ذكر مسألة الاستخلاف هنا أي ولو كان الاقتداء صوريا كما يؤخذ من قوله أو ثم محدثا
 أو ثم وقوله أو يتم أي ولو في نفس الأمر كما يؤخذ من قوله أو بمن ظنه مسافر فبان مقبلا فقط اهـ شيخنا
 (قوله بمن جهل سفره) بان شك فيه أو لم يعلم من حاله شيئا وقوله أو بمن أي في ظنه ولو احتملا ولو مسافرا
 حال القدوة بخلاف ما لو لم يلزم الامام الاتمام هذا خارج المأموم نفسه من القدوة فلا يجب عليه الاتمام ولو
 علم اتمامه ونوى القصر خلفه انعقدت صلاته تامة ولا يضره نية القصر هذا اذا كان المأموم مسافرا
 بخلاف المقيم بنوى القصر فان صلاته لا تنعقد لانه ليس من أهل القصر قاله الشيخان اهـ عميرة
 ويأتي عن شرح المذهب وانه مما اتفق عليه الاصحاب وقال الاذرعى انه مشكل هذا والمعتمد انه متى
 علم اتمام الامام ونوى القصر لم تصح صلاته لتلاعبه بخلاف ما اذا جهل حاله وتبين انه متم لا تضر نية
 المسافر القصر لان المسافر له القصر في الجملة بخلاف المقيم وكتب أيضا فلونوى القصر خلفه مع علمه بانه
 متم لم تصح صلاته لتلاعبه كذا قيل والمعتمد انعقادها لان للمسافر القصر في الجملة فان جهل حاله وكان
 مسافرا صححت صلاته ولزمه الاتمام لانه من أهل القصر في الجملة وان كانا مقبلا لم تصح صلاته لانه ليس
 من أهل القصر وعبارة شرح المذهب متى علم أو ظن ان امامه مقيم لزمه الاتمام فلوافتدى به ونوى
 القصر انعقدت صلاته واغت نية القصر بانفاق الاصحاب اهـ قال الاذرعى وهو مشكل جدا لانه
 متلاعب بالقياس عدم انعقادها هكذا قاله حل وقوله والمعتمد انه متى علم اتمام الامام الخ هو المعتمد
 والحاصل انه متى كان المأموم عالما بان امامه مقيم أو مسافرا متم ونوى القصر خلفه لم تنعقد صلاته سواء
 كان المأموم مسافرا أو مقبلا لتلاعبه في هذه الاربع بخلاف ما اذا كانا مسافرين ولا امام متم وقد
 جهل المأموم حال الامام فنوى القصر صححت قدوته واغت نية القصر وانهم لعدم تلاعبه مع كونهما من أهل
 القصر فتأمل شيخنا ح ف (قوله ولو في صبح) أي ولو كان الاقتداء في صبح ولعل الاولى تأخير
 بعد قوله أتم (قوله فبان مقبلا) لو قال فبان متما لكأن أعم ليشمل المسافر المتم اهـ شيخنا ح ف
 (قوله أو مقبلا ثم محدثا) وفي معنى المحدث من كان ذا نجاسة خفية (قوله وان بان في الاولى) هي قوله
 بمن جهل سفره والثانية هي قوله أو بمن واشالة هي قوله أو بمن ظنه مسافرا فبان مقبلا فقط أو ثم الخ
 (قوله اظهر شعرا) علة لعله (قوله هو السنة) أي الطريقة (قوله كراواه الامام احمد) أي
 لزوم الاتمام بالاقتداء متم حيث قيل له أي ابن عباس ما بال المسافر يصلي ركعتين اذا انفرد وأربعا اذا
 اتم بغيره فقال تلك السنة أي الطريقة (قوله أو بانامعا) بان قال له شخص غير مصل امامك مقيم
 ورآه عسا امرأة مثلا اهـ ع ش أي رأى المأموم الامام مع الاخبار بالاقامة هذا التصوير غير ظاهر
 لان الحدث اذا كان في أثناء الصلاة يجب على المأموم الاتمام لاقتدائه يتم في جزء من صلاته فالتصوير
 الصحيح أن يتبين أن حدث الامام كان قبل دخوله في الصلاة كما يدل عليه قول الشارح اذا لاقدوة
 في الحقيقة لان الحدث اذا طرأ في الاثناء تكون القدوة حقيقة فالتصوير الصحيح كان يقول له واحد
 امامك مقيم وآخر امامك كان محدثا مع الاخبار الاول (قوله فلا يلزمه الاتمام) استشكل ذلك بان
 الصلاة خاف مجهول الحدث جماعة على الصحيح فتقتضاه لزوم الاتمام وهو اشكال قوي بدليل صحة
 الجماعة خلف الامام المحدث اذا زاد على الاربعين وجهل حديثه وأجيب باننا كتنفينا في الجماعة بالقدوة
 الصوريه نظر لعدم القدوة على ما في نفس الامر اهـ برماوى قال شيخنا ح ف ويفرق بين هذا
 وبين قوله أو مقبلا ثم محدثا حيث يلزمه الاتمام هناك مع انه لاقدوة في الحقيقة لتقدم موجب الاتمام

(و) رابعها (عدم اقتدائه
 بمن جهل سفره أو يتم)
 ولو في صبح أو بان حدث
 امامه (فلواقتدى) ولو في
 لحظة (به) أي بأحدهما
 (أو بمن ظنه مسافرا فبان
 مقبلا) فقط (أو) مقبلا (ثم
 محدثا) وهذا من زيادتي
 (أتم) لزوما وان بان في
 الاولى مسافرا قاصرا
 لتقصيره فيها وفي الثالثة
 بقسميه اظهر وشعار المسافر
 والمقيم والأصل الاتمام
 ولأن ذلك هو السنة في
 الثانية كراواه الامام احمد
 بسند صحيح عن ابن عباس
 أمالو بان محدثا ثم مقبلا أو
 بانامعا فلا يلزمه الاتمام

(قوله فالتصوير الصحيح
 أن يتبين الخ) الاولى حذف
 الامام لفظة تبين فيقول
 فالتصوير الصحيح أن
 حدث الامام كان قبل
 دخول الصلاة وتبين في
 الصلاة الخ (قوله وأجيب
 بأننا كتنفينا الخ) تأمل
 هذا الجواب

على الحديث هناك فقول لشارح إذا قدوة في الحقيقة أي مع عدم تقدم موجب الاتمام وهو الإقامة
 (قوله وفي الظاهر ظنه مسافرا) احتاج إلى هذا لاجل إخراج الصورة السابقة في الغاية أعني قوله أو بان
 حدث امامه فانه يتم مع أنه لا قدوة في الحقيقة لكونه لم يظنه مسافرا فالفرق بين ما هنا وبين ما سبق
 هو الجزء الثاني من العلة وأما الجزء الأول ف مشترك اهـ شيخنا (قوله ولو استخلف قاصرا) الخ
 والحاصل أن الإمام إما أن يستخلف قاصرا أو متما أو لا يستخلف وعلى كل إما أن يكون الإمام قاصرا أو
 متما وإذا استخلف فإما أن يكون الخليفة من المقتدين أو من غيرهم وأن القوم إما أن يستخلفوا متما أو
 قاصرا أو لا يستخلفوا أحدا أو يستخلف بعضهم متما وبعضهم قاصرا أو يستخلف بعضهم متما أو
 قاصرا ولا يستخلف البعض الآخر أحد فهذه ستة أحوال في القوم وحكمها ظاهر وإن اقتصر المصنف
 على حال واحد اهـ شوبري (قوله هذا أعم وأولى من قوله الخ) وجه الأعمية أن قوله ولو
 استخلف يدخل فيه الاستخلاف بالحدث وكشف العورة وغير ذلك ووجه الأولوية أن قوله ولو عرف
 الإمام المسافر لا يلزم من كونه مسافرا كونه قاصرا (قوله ولو عرف الإمام) أي وإن قل الرعاف
 لأن دم المنافذ غير معفو عنه عند شيخنا مـ مطلقا وخالفه حجج في القليل لأن اختلاطه بالأجنبي
 ضروري كفاي قل على الجلال ورع عرف بفتح العين المهملة وضمها وحكي كسر هـ الكن الفتح أفصح
 ثم انضم قال في المختار الرعاف دم يخرج من الأنف وقد عرف يعرف كنعصر ينصرو يعرف أيضا كقطع
 ورع بضم العين لغة ضعيفة اهـ وما جوب للرعاف أن يكتب بدمه اسم صاحبه على جهته فانه يبرأ
 كذا نقله البرماوى وانظر هل يكتب الاسم به وإن كان اسما معظما كحمد أو لا حرره (قوله متما)
 احتراز بقوله متما عما لو استخلف قاصرا أو استخلفوه أو لم يستخلفوا أحدا فانهم بقصرون ولو
 استخلف المتممون متما والقاصرون قاصرا فكل حكمه اهـ شرح مـ (قوله وإن لم ينووا الاقتداء
 به) أي حيث لا يجب النية بان كان الخليفة من المقتدين وكان موافقا لنظم صلاة الإمام واستخلف عن
 قرب بان لم يمس قدر ركن فلو كان من غير المأمومين أو تقدم في الثانية أو الرابعة أو الثالثة المغرب أو
 استخلف لا عن قرب بان مضى قدر من ركن وجبت النية كما سيأتي في باب الجمعة فإن لم ينووا الاقتداء
 به فلا يلزمهم الاتمام اهـ شوبري مع زيادة لحف (قوله بدليل حقوقهم) مضاف لمفعوله وسهوه
 فاعل فلونوا المفارقة قبل استخلافه قصر وافلو وقعت نية المفارقة مع نية الاستخلاف قال الأذرى
 فيه نظر وقد يتجه القصر لأنه لم يوجد اقتداء ولا نية اهـ سم (قوله كالإمام) هذا وإن كان معلوما
 من قوله السابق ولو اقتدى عثم الخ لأنه شامل له نية عليه رداعلى من قال بوجوب الاتمام عليه بمجرد
 الاستخلاف أو دفعا لتوهم أنه لما كان في الأصل متبوعا لا يصير تابعا لخليفته فلا يسرى عليه حكمه
 كفاي حل وعش على مـ (قوله أفسدت صلاة أحدهما) أي الخليفة والمقتدين وقوله
 وما ذكر أي وهو فساد صلاة الخليفة أو المقتدين لا يدفعه أي لا يدفع لزوم الاتمام من المقتدين فالمقتدى
 يلزمه الاتمام وإن فسدت صلاة الخليفة ويلزمه الاتمام أيضا إن فسدت صلاته هو فيلزمه اتمامها في
 الإعادة أي يلزمه أن يعيدها تمامه لأنها ترتبت في ذمته كذلك هذا والأولى أن يكون الضمير راجعا
 للمقتدى من حيث هو والإمام من حيث هو ويكون قوله وسواء فيما ذكر الخ راجعا لجميع مسائل المبحث
 من قوله فلواقتدى به الخ وعبارة أصله ولولزم الاتمام مقتدىا فسدت صلاته أو صلاة امامه أو بان امامه
 محدثا اهـ (قوله ولو ظنه مسافرا) تفريع على منطوق الشرط وما قبله تفريع على مفهومه ففرع
 على المفهوم ثلاث مسائل وعلى المنطوق واحدة اهـ شيخنا (قوله المفهوم بالأولى) انظر هذا صفة
 لما إذا وهل هو مرفوع أو منصوب اهـ شوبري ويمكن أن يكون منصوبا على أنه مفعول لفعل

إذا قدوة في الحقيقة وفي
 الظاهر ظنه مسافرا (أو
 استخلف قاصرا) نخب
 أو غيره هذا أعم وأولى من
 قوله ولو عرف الإمام المسافر
 واستخلف (متما) من
 المقتدين أو غيرهم (أثم
 المقتدون) به وإن لم ينووا
 الاقتداء به لأنهم مقتدون
 به حكما بدليل حقوقهم
 سهوه (كالإمام إن عاد
 واقتدى به) فانه يلزمه
 الاتمام كاقتهائه بهم وسواء
 فيما ذكر من لزوم الاتمام
 للمقتدى أفسدت صلاة
 أحدهما أم لا لأنه التزم
 الاتمام بالاقتداء وما
 ذكر لا يدفعه (ولو
 ظنه) أو علمه المفهوم
 بالأولى (مسافرا وشك في
 نية) القصر (قصر)

(قوله أردفعا لتوهم الخ)
 هذا التوهم مدفوع بما
 شرط من عدم اقتدائه بهم
 والإمام إذا اقتدى به صار
 مقتدىا عنهم فالوجه أنه قصد
 به الرد على من قال الخ اهـ

جوازا (ان قصر) وان

عاق نية بنيتها كأن قال ان
قصر قصرته والا اتممت
لأن الظاهر من حال
المسافر القصر ولا يضر
التعليق لأن الحكم معلق
بصلاته امامه وان جزم فان
أتم امامه أو لم يعلم هو حاله
أتم تبعاله في الأولى واحتياطا
في الثانية وقول ظنه أولى
من قوله عامه (و) خامسها
(نيته) أي القصر بخلاف
الانعام لأنه الأصل فيلزم
وان لم ينو (في تحريم)
كأصل النية فلو لم ينو فيه
بأن نوى الانعام أو أطلق
أتم لأنه المنوي في الأولى
والأصل في الثانية (و)
سادسها (تحريم)
منافهادواما (أي في دوام
الصلاة) فلو شك هل نوى
القصر (أو لا) (أو) نواه ثم
(تردد في أنه يقصر) أو
يتم (أتم) لأنه الأصل
ويلزمه الانعام وان
تذكر في الأولى حاله
نوى القصر لتأدي جزء
من الصلاة حال التردد على
الانعام (ولو قام امامه لثالثة
فشك أهوتم) أو ساء (أتم)
وان كان ساهيا لأنه الأصل
(أو قام لها قاصر) عامدا
عالما (بلاموجب لانعام)
كنيته أو نية اقامة (بطلت
صلاته) كالمقام المتم الى
ركعة زائدة (لا) ان قام لها
(ساهيا أو جاهلا فليجهد)

مخدوف أو صرفوا على أنه خبر لمبتدأ مخدوف ولا يصح أن يكون صفة لما قبله لأنه فعل (قوله وان
عاق) هي غاية للرد وأثارها الى أن الخلاف انما هو في التعليق وأما لقصر فلا بد من الجزم به
والاوجب الانعام مطلقا اه برماوى (قوله لأن الظاهر من حال المسافر) تعليل لما قبل الغاية وهو
مادام يعلق على نية الامام بل جزم بالقصر وقوله ولا يضر التعليق الخ تعليل للغاية وقوله ون جزم أى
وان جزء المأموم بالقصر وهو تعميم في قوله لأن الحكم معلق بصلاته امامه أى في الوقوع أفاده شيءنا
(قوله ولا يضر التعليق) أى لأن محل اختلال النية بالتعليق اذا لم يكن تصرحا بمقتضى الحال
والا فلا يضر (قوله أى القصر) أو صلاة السفر أو الظاهر مثل ركعتين (قوله لأنه الأصل) رد على
القائل بان الصلاة فرضت في السفر ركعتين لأنها وفرضت فيه كذلك لكان هو الأصل اه برماوى
(قوله في تحريم) بخلاف نية الاقتداء لأنه لا مانع من طرق الجماعة على الافراد كعكسه وبخلاف نية
الانعام فلا يجب لأنه أصل هنا يرجع اليه بخلاف القصر لا يمكن طروقه على الانعام لأنه الأصل أى فيلزم
وان لم ينو اه شرح مر (قوله ونحرز عن مذنبها) أى نية القصر وأراد بالمنافى ما يشمل الشك
فيها والتردد في القصر والشك في حال الامام وقيامه هو كذا لانه فذلك فرع على مفهوم هذا الشرط أربع
تقرعات وحيث كان يمكنه الاستغناء بهذا الشرط عن الذي بعده لأن المنافى يشمل انتهاء السفر
والشك فيه تأمل (قوله أتم) ولو زال تردده سريعا اه مر وعش (قوله ويلزمه الانعام الخ)
هنا قال أتم لزوما وان ترك الخ مع أنه أخصر وما لم يجز هذا التطويل (قوله لتأدى جزء من الصلاة
الخ) وانما لم يؤثر الشك في أصل النية اذا تذكروا حاله لأنه غير محسوب لكنه عفى عنه لقائه اه زى
لأن حاصله أنه متردد في أنه نوى فهو في الصلاة أو لا فلا فهو في أحد التقديرين ليس في صلاة اه
رشيدى (قوله ولو قام امامه لثالثة) أى شرع في القيام لأنه بمجرد ذلك يحصل التردد في حاله فلا
يتوقف على أن ينتصب أو يصير الى القيام أقرب اه حل (قوله فشك أهوتم) أى وعليه فهل
ينتظره في التشهد ان جلس امامه له جلا على أنه قام ساهيا ويتعين عليه نية المفارقة فيه نظرا لأقرب
الثاني كما لو زى مر يد الاقتداء الامام جالس وتردد في حاله هل جلوسه لجزء أم لا من أنه يمتنع الاقتداء
به فكما تمتنع الاقتداء لعدم علمه بما يجوز له فعله فانها هنا بوجوب نية المفارقة لعدم علمه بما يجوز له
فعله فليراجع اه عش (قوله وان كان ساهيا) وان تبين له ذلك عن قرب وفارق ما لو شك في
أصل النية وتذكر عن قرب حيث لا يضر بان زمانه غير محسوب وانما عفى عنه لكثر وقوعه مع
قرب زمانه غالبا بخلافه هنا فان الموجد حال الشك محسوب من الصلاة على كل حال سواء كان نوى
القصر أم الانعام لوجود أصل النية فصراؤه وذاجزأ من صلاته على الامام كما سرفلزمه الانعام وان علم
سهره بالقيام لكونه حنفيا يرى وجوب القصر لم يلزمه الانعام بل يفارقه وينتظره حتى يعود واذ افارق
سجدة لسهو حل (قوله أو قام لها قاصر) من امام أو مأموم أو منفرد وهذا ظاهر ان قرىء قاصر
بالرفع بخلافه بالنصب على ما في بعض النسخ فيكون فاعل قام يعود على الامام فتكون عبارته قاصرة
فيتعين الأول اه شوهرى قال العلامة حل ينبغي أن يكون المراد شرع في القيام وان لم يصير الى
القيام أقرب أو لم يصير اليهما على حد سواء لأنه شروع في مبطل ويرشد الى ذلك قوله كالمقام المتم الخ
وقوله لأنه شروع في مبطل عبارة حج لما مر ثم عن المجموع أن تعمد الخروج عن حد الجلوس
مبطل اه (قوله عامدا عالما) أخذه من القيد من قوله بعد ساهيا أو جاهلا ولم يذكرهما في
المتن ويستغنى عن ذكر قوله لساهايا الخ مع أنه أخصر لأجل قوله لكنه يسجد (قوله لان قام لها
ساهيا) أى شرع في القيام وان لم يصير للقيام أقرب لأن مجرد الهوض يبطل عمده وكل ما يبطل عمده

عند تذكره أو علمه

(ويسجد للسهو) ويسلم
(فإن أراد) عند تذكره
أو علمه (أن يتم عادتم قام
متما) بنية الاتمام لأن
القيام واجب عليه وقيامه
كان لغوا وقولاً أوجاه لا
المعلوم منه تقييد ما قبله
بالعلم بالتحريم من زيادتي
(و) سابعها (دوام سفره
في) جميع (صلاته فلو
انتهى) سفره (فيها) كان
بلغت سفينته فيها دار
اقامته (أوشك) في انتهائه
وهو من زيادتي (آتم)
لزال سبب الرخصة في
الاولى وللشك فيه في
الثانية (و) ثامنها وهو من
زيادتي (علم بجوازه) أي
القصر (فلو قصر جاهل به
لم تصح صلاته) لتلاعبه كما
في الروضة وأصلها (والأفضل
لمسافر سفر قصر (صوم)
أي هو أفضل من الفطران
(لم يضره) لما فيه من
براءة النعمة والمحافظة على
فضيلة الوقت فإن ضره
فالفطر أفضل (و) الأفضل
له (قصر) أي هو أفضل
من الاتمام (إن بلغ سفره
ثلاث مراحل ولم يتخلف
في) جواز (قصره) فإن لم
يلغها فالاتمام أفضل)
خروجاً من خلاف أبي
حنيفة فإنه يوجب القصر
إن بلغها والاتمام إن لم

سن السجود لسهوه كما قرر شيخنا ح ف (قوله ويسجد للسهو) راجع لكل مما قبله وما بعده
ولو أخوه عنه ليعود لهما بالكان أوضح تأمل (قوله بنية الاتمام) قد يشكل اعتبارية الاتمام مع
قوله فإن أراد أن يتم فإن إرادته للاتمام لا تنقص عن التردد في أنه يتم بل تزيد عليه مع أنه موجب للاتمام
فأي حاجة بعد ذلك على نية الاتمام الآن يجاب بأنه لم يقصد اعتبارية جديدة للاتمام بل ما يشمل نيته
الحاصلة بإرادة الاتمام احترازاً عما لو صرف القيام لغير الاتمام اه سم اه ع ش وقرر شيخنا
ح ف أنه لا بد من نية جديدة بعد العود ولا يكتفى بالاولى لأنها في غير محلها ومثله حل و س ل
وعبارة الشورى والظاهر أنه لا بد من نية جديدة أي لأن الاولى وقعت في غير محلها وإن إرادته
المذكورة لا تكفي عنها والوقوع وإراد القصر امتنع عليه والظاهر خلافه كما هو ظاهر كلام شيخنا في
شرحه اه (قوله في جميع صلاته) أي ولا يتحقق ذلك إلا بالاثنيان باليم من عليكم اه ع ش
(قوله كأن بلغت سفينته الخ) أي أونوى الإقامة وقرله أوشك في انتهائه أي وفي نية الإقامة اه
شرح م ر (قوله آتم لزوال الخ) أي وإن لم ينو الاتمام إذا التمس مندرج في نية القصر فكأنه نوى
القصر مالم يعرض موجب الاتمام اه ع ب ش وري (قوله جاهل به) أي بالقصر أي لم يعلم بجوازه
للمسافر اه حل (قوله والأفضل للمسافر سفر قصر صوم) أي واجب كرمضان أو غيره كندرك وكفارة
أو غير واجب وقوله لما فيه من براءة للذمة هذه العلة تقتضي قصر الصوم على الواجب والعلة الثانية تأتي
في نفل الصوم الذي يقضى كصوم الاثنين والخميس إذا كان ورد له كذا ذكره حل قال الشورى
لا يقال بل الأفضل الفطر خروجاً من خلاف داود فإنه قال إن الصوم لا يصح لانا نقول لمراعاة الخلاف
شروط منها أن يقوى مدركه بحيث لا يعد هفوة وقد قال إمام الحرمين في هذه المسئلة إن الحققة بين
لا يقيمون خلاف الظاهرة وزنا اه (قوله أي هو أفضل من الفطر) احتاج لهذا مع علمه من
المتمن للتوصل إلى جواز المفضل عليه من لأن أفعال التفضيل إذا كان فيه أل لا يذ كر في حيزه من اه
شيخنا قال ابن مالك

وأفعل التفضيل صله أبداً * تقديراً أولفظة من إن جرداً

(قوله فإن ضره) أي لنحو ألم يشق احتماله عادة وإن لم يبيح التيمم أما إذا خشى منه تاف منفعة عضو
فيجب الفطر فإن صام عصي وأجزأ اه زى (قوله والأفضل له قصر الخ) محل كون القصر
أفضل حيثئذان لم يفوت الجماعة فإن كان بحيث لو صلاه تأتمة صلاه جماعة فالاتمام أفضل وذلك
لأن محل مراعاة الخلاف مالم يارضه سنة صريحة كما قرر شيخنا ح ف وقد يكون القصر واجباً
كأن أخر الظاهر ليجمعها مع العصر تأخيراً إلى أن لا يبقى من وقت العصر إلا ما يسع أربع ركعات
فيلزمه قصر الظهر لا يدرك العصر وقصر العصر لتقع كلها في الوقت اه م ر قال الرشيدى عليه
الافعال أقام زيادة على أربعة أيام متوفاة القضاء حاجته فالاتمام أفضل اه وكان الاولى للمصنف
أن يقدم هذا على قوله والأفضل صوم لأنه مناسب لما نحن صدد به الآن يقال أخوه لطول
الكلام عليه بالنسبة للاول فتأمل (قوله إن بلغ سفره ثلاث مراحل) أي ويقصر من أول
سفره كما في ع ش على م ر فالمراد أنه بلغ في نيته وقصده وعبارة البرماوى إن بلغ ثلاث مراحل
أي إن يكون أمده ذلك وإن لم يوجد بالفعل (قوله فإن لم يبلغها فالاتمام أفضل) ولا يكره القصر
لكنه خلاف الاولى وما نقل عن الماوردى عن الشافعى من كراهة القصر محمول على كراهة غير
شديدة فهي بمعنى خلاف الاولى اه شرح م ر (قوله خروجاً من خلاف أبي حنيفة) تعليل
للمنطوق والمفهوم فذكر الاول بقوله فانه يوجب القصر الخ وذكر الثاني بقوله والاتمام الخ (قوله

يبلغها وقد تمت في باب

مسح الخفاف من تركه
رخصة رغبة عن السنة أو
شكا في جوازها كره له
تركها وخرج بزيادتي ولم
يختلف في قصره ما لو اختلف
فيه كإحسان في السفر في البحر
ومعه عياله في سفينة ومن
يديم السفر مطلقا فالإتمام
أفضل له لأنه في وطنه
والخروج من خلاف من
أوجبه عليه كالإمام أحمد
فإنه لا يجوز له القصر

(فصل)

في الجمع بين الصلاتين
(يجوز جمع عصرين) أي
الظهر والعصر (ومغربين)
أي المغرب والعشاء
(تقديم) في وقت الأولى
(وتأخير) في وقت الثانية
(في سفر قصر) هو أولى
من قوله في السفر الطويل
والجمعة كالظهر في جمع
التقديم وغلب في التثنية
العصر لشرفها والمغرب
للهمي عن تسميتها عشاء
(والأفضل لسائر وقت
أولى) كسائر بيت بمزدلفة
(تأخير وغيره تقديم)
للا تبيع

(قوله ومعه عياله ليس
قيدا) الحق أنه قيد ومن
أين أنه ليس قيدا (قوله
فنعاه مطلقا) أي تقديم
وتأخير المسافر والمقيم اه
(قوله والمعتمد أن النازل
فيهما الخ) وكذا السائر

وقد تمت في باب مسح الخفاف الخ مراده به هذا التنبيه على صور أخرى يكون القصر فيها أفضل من
الانتمام (قوله رغبة) أي لم تطعمه من نفسه إليها (قوله في جوازها) أي في دليل جوازها النحو
معارض (قوله كإحسان في البحر) أي لأن الغالب من حاله السفر ومثله في ذلك غير الملاح
من يغلب سفره في السفينة بأهله (قوله ومعه عياله) ليس قييدا (قوله ومن يديم السفر مطلقا)
أي معه عياله أو لا وهو في السفينة (قوله لأنه في وطنه) أي الذي هو السفينة ومثله ما لو كان في البر كما
قاله شيخنا وقوله فإنه لا يجوز له القصر أي لمن يسافر ومعه عياله ومن يديم السفر وقدم على خلاف أبي
حنيفة الموجب عليه القصر حيث نذر فيها إذا بلغ ثلاث مراحل لا اعتضاده بالأصل الذي هو الانتمام سم
وزي فقول حل قوله فالانتمام أفضل أي في الحالة التي يكون الانتمام فيها أفضل وذلك أن لم يبلغ
ثلاث مراحل غير ظاهر اه

(فصل في الجمع بين الصلاتين) سفر أو حضر أسواء كانتا تامتين أو مقصورتين أو أحداهما تامتا
والأخرى مقصورة وأل في الصلاتين للعهد أي المهودتين شرعا (قوله يجوز جمع عصرين) وقد يجب
القصر والجمع كما ذكرناه أولا وخالف في ذلك أبو حنيفة والمزني رضي الله عنهما فنعاه مطلقا إلا في
عرفات ومزدلفة فجوزاه للمقيم والمسافر للنسك لا للسفر اه سم وبرماوي وعش (قوله تقديم)
مفعول مطلق أي جمع تقديم وقوله في وقت الأولى ظاهر أنه لا بد من فعلهما بتمامهما في الوقت فلا يكفي
إدراك ركعة من الثانية فيه كذا قررره شيخنا ح ف لكن نقل سم عن الرواية أنه يكفي إدراك
أقل من ركعة وعبارته قال الرواية وعندى أنه يجوز الجمع أن بقي من وقت المغرب ما يسع المغرب ودون
ركعة من العشاء لأن وقت المغرب يمتد إلى طلوع الفجر عند العذر فلما اكتفى بعد الثانية في السفر كما
يأتي في قوله ودوام سفره إلى عقد ثنية فينبغي أن اكتفى بذلك في الوقت اه (قوله وتأخير) في وقت
الثانية شمل المتحيرة وفاقد الطهورين ونحوهما من تلزمه الإعادة وعليه فالفرق بين الجمعين أنه
يشترط لجمع التقديم ظن صحة الأولى وهو منتف في المتحيرة بخلاف التأخير فإنه لا يشترط فيه بحال وإن
أمكن وقوع الأولى مع التأخير في زمن الحيض مع احتمال أن تقع في الظهر لو فعلتها في وقتها الأصلي
اه عش اه اطفئحى (قوله هو أولى من قوله في السفر الطويل) لأنه لا يلزم من طوله جواز
القصر فيه أصيان أو غيره اه اطفئحى (قوله والجمعة كالظهر في جمع التقديم) أي كأن دخل
المسافر قرية بطريقه يوم الجمعة فالأفضل في حقه الظهر لكن لو صلى الجمعة معهم فيجوز له في هذه الحالة
أن يجمع العصر معهم تقديم اه اطفئحى وقوله في جمع التقديم أي ويمتنع جمعها تأخيرا لأنها
لا يثنى تأخيرها عن وقتها كما في شرح مر (قوله وغلب) بالبناء للمفعول أو الفاعل ويكون قد
جرد من نفسه شخصا (قوله لشرفها) أي لأنها الصلاة الوسطى على المعتمد عش (قوله للهمي
عن تسميتها عشاء) فيه تصريح بأنه يكره أن يقول العشاء من تغليبها وليس كذلك لأن هذا الإطلاق
بالتبعية لا بالاستقلال اه حل فالأولى للشارح أن يقول لحقها بدل قوله للهمي (قوله والأفضل
لسائر وقت أولى) نازل وقت الثانية أو سائر وقت الثانية أيضا أن قطع النظر عن المثال وهو قوله كسائر
الخ المفيد أنه نازل وقت الثانية اه حل وهذا أي قوله والأفضل الخ لا يثنى قوله بعد وترك الجمع
أفضل لأن هذا تفصيل في مراتب المفضول اه عش كما تقول زيد أفضل العلماء مع كون بعضهم
أفضل من بعض وعبارة زى والأفضل لسائر وقت أولى أي إن لم يخش فواتا (قوله وغيره تقديم)
بأن كان نازل وقت الأولى سائرا وقت الثانية أو نازلا فيهما أو سائرا فيهما هكذا يقتضيه كلامه والمعتمد
أن النازل فيهما والسائر فيهما ما جمعه تأخيرا أفضل لأن وقت الثانية وقت للأولى في العذر وغيره بخلاف

وقت الاولى لا يكون وقت الثانية الا في لعذر وعند حج أن الاولى التقديم كما هو ظاهر كلام المصنف
 لا يبراهة الذمة قال حج وقد أشار اليه شيخنا أي بالمثل أعني قول الشارح كسائر بيت
 بمزدلفة اه حل فلو قال المصنف والافضل له زل وقت الاولى سائر وقت الثانية تقديم وغيره تأخير
 لوافق المعتمد (قوله رواه الشيخان في العصرين الخ) أي روي بالجمع بين الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء وأنه اذا كان سائر وقت الاولى أخر واذا كان نازلا وقتها قدم ولا يخفى أن ذلك بعض المدعى اذ
 منه اذا كان سائر وقتها أمر نازلا وقتها اه حل وجعل مر قوله لا لتابع دليل لا فضلية التقديم في
 صورة وهو أن يكون نازلا في الاولى سائر في الثانية ولا فضلية التأخير في عكس هذه وزاد في تعليقه ما قوله
 لانه أرفق للسافر ثم علل أفضلية التأخير فيما إذا كان سائر افيهما أو نازلا فيهما بقوله ولا تتفاد سهولة جمع
 التقديم مع الخروج من خلاف من منعه ولان وقت الثانية وقت للاولى حقيقة بخلاف العكس اه
 وقوله ولان وقت الثانية وقت للاولى حقيقة يعني أنه يصح فعل الاولى في وقت الثانية ولو بلا عذر فعمل
 منزلة الوقت الحقيقي والافوق الاولى الحقيقي يخرج بخروج وقتها اه ع ش على مر (قوله فلا
 جمع بغير ما يأتي) أي من الجمع بالمطر اه ع ش فالمناسب تقديمه على قوله والافضل الخ (قوله
 كحضر) بقی للكاف صور منها سفر الجندی الذي لم يعلم مقصد متبوعه ومنها سفر الهائم ومنها السفر
 لمجرد التنزه في البلاد ومنها غير ذلك (قوله ولا تجتمع الصبح مع غيرها) وكذا لا جمع على الاوجه من
 تردد في الخادم فيما لو نذر أربع ركعات وقت الظهر وأربع ركعات العصر من يوم واحد ثم سافر فيه قبل
 دخول وقتها والنذر انما يسلك به مسلك الواجب بالشرع في العزائم دون الرخص والالجاز القصر اه
 شوبري (قوله وترك الجمع أفضل) أي خروجاً من خلاف من منعه كأبي حنيفة ولان فيه اخلاء
 أحد الوقتين عن فرضه فيكون الجمع خلاف الاولى ع ش على مر (قوله كما أشعر به التعبير
 بيجوز) فيه تأمل فان التعبير بالجواز لا أشعر فيه بأفضلية ترك الجمع عليه كذا قاله الشوبري
 وأجاب الشمس ح ف بأن هذا يفهم من عرف التحاطب لامن جوهر اللفظ لانه اذا قيل يجوز لك
 كذا يفهم منه في العرف أن تركه أولى اه (قوله ويستثنى منه) أي من كون ترك الجمع أفضل من
 حيث هو لا قيد كونه تقديماً أو تأخيراً كما قرر شيخنا (قوله الحاج يعرفه) أي فانه يجمع تقديماً
 كما يستثنى من النازل وقت الاولى الحاج بمزدلفة فانه يجمع تأخيراً فيها فيؤخر المغرب وحينئذ يقال لنا
 نازل وقت الاولى والتأخير في حقه أفضل أي وذلك اذا أراد الذهاب لمزدلفة وانما استثنى هذين للاتفاق
 على جواز الجمع فهما (قوله أو خلا عن حديثه الدائم) كان كان به ساس بول يأتي له كل يوم من أول
 وقت الظهر الى آخره ثم ينقطع فيجمع الظهر مع العصر جمع تأخيراً أو يأتي له من أول وقت العصر الى آخره
 ثم ينقطع فيجمع العصر مع الظهر تقديماً بقوله أو كشف عورته بأن كان فاقداً لساير وقت الظهر ويعلم
 انه يحجده وقت العصر أو كان واجداً للساير وقت الظهر ويعلم انه يفقده وقت العصر كأن كان مستعيراً
 له أو مستأجراً فالأفضل له الجمع في الوقت الذي يحجده فيه أو يعلم انه يحجده فيه كما قرر شيخنا والضابط أن
 كل كمال اقترن به أحد الجمعين وخلا عنه الآخر كان المقترن به أفضل بخلاف القصر في نظير ما ذكر كأن
 كان ينقطع عنه البول أول الوقت مثلاً قدر ركعتين أو استعار ثوباً يصلي فيه ركعتين فقط فانه يجب
 للاتفاق عليه (قوله ويستثنى من جمع التقديم المتحيرة) قال الزركشي مثلهما فاقداً للظهورين
 وكل من يلزمه الاعادة اه واعتقده مر قال لأن صلاته لحزمة الوقت ولا تجزئه في جمع التقديم
 تقديم له على وقتها بلا ضرورة وفي التأخير توقع زوال المانع فائتمام اه سم وخروج بجمع
 التقديم جمع التأخير فان المتحيرة لها أن تجمع تأخيراً ومثلهما فاقداً للظهورين والمتبعم الذي تلزمه

رواه الشيخان في العصرين
 وأبو داود وغيره في
 المغربين فلا جمع بغير
 ما يأتي في غير سفر قصر
 كحضر وسفر قصر وسفر
 معصية ولا تجمع الصبح مع
 غيرها ولا العصر مع
 المغرب وترك الجمع أفضل
 كما أشعر به التعبير بيجوز
 ويستثنى منه الحاج بعرفة
 ومزدلفة ومن اذا جمع صلى
 جماعة أو خلا عن حديثه
 الدائم أو كشف عورته
 فالجمع أفضل ويستثنى من
 جمع التقديم المتحيرة كما في
 الرخصة في بابها

وقت الاولى النازل وقت
 الثانية كما هو صريح عبارة
 المتن

الاعادة والفرق بين الجمعين أنه يشترط لجمع التقديم ظن صحة الأولى وهو منتف في المتحيرة بخلاف التأخير فإنه لا يشترط فيه ظن ذلك فجاز وان أمكن وقوع الأولى مع التأخير في زمن الحيض مع احتمال أن تقع في الطهر لو فعلتها اه ع ش على م ر (قوله وشرط له) نائب الفاعل في المثنى قوله ترتيب ولا اشكال فيه لكن حله في شرحه مشكل جدا لأنه جعل نائب الفاعل أربعة ونائب الفاعل لا يجوز حذفه كالفاعل فكيف جعله محذوفاً وجعل ترتيب خبر المبتدأ محذوف قدره بقوله أحدها وقد يقال هو لم يجعل أربعة نائب فاعل إلا بعد ذكرها فهي نائب فاعل الآن وترتيب نائب فاعل قبل فلا محذور اه شو برى (قوله أربعة) ويزاد خامس وهو بقاء وقت الأولى يقينا الى تمام الثانية فان خرج الوقت في أثناء الثانية يقينا أو شك في خروجه بطلت لبطلان الجمع على ما يحسنه الباقيني وهو الصحيح كما في حوائج الروض اه شو برى ومثله الشيخ س ل واعتمده شيخنا ح ف خلافا لما نقله سم عن التجرد عن الرويان عن والده أنه يكتفي بأدراك دون الركعة من الثانية فالركعة بالطريق الأولى قال ع ش أقول ويؤيد الجواز ما يأتي من الاكتفاء في جواز الجمع بوقوع تحريم الثانية في السفر وان أقام بعده فلما اكتفي بعقد الثانية في السفر فينبغي أن يكتفي به في الوقت ووجهه س ل بأن الثانية وقت عذر ووقتا أصليا فبحر وج وقت العذر لها يدخل الوقت الأصلي لكن رده العلامة ح ف ويزاد أيضا سادس وهو ظن صحة الأولى لتخرج المنحيرة فان الأولى لها ليست مظنونة الصحة لاحتمال انها في الحيض كما قاله شيخنا (قوله فلو صلاها قبل الأولى لم تصح) أي لا فرضا ولا نفلا ان كان عامدا عالما فان كان جاهلا أو ماسيا وقعت له نفلا مطلقا أي ان لم يكن عليه فائتة من نوعها فان كان عليه ما ذكر وأطاق في نية الفرضية بأن لم يقيد بأداء ولا قضاء أو ذكر الأداء وأراد الأداء اللغوي وقعت عنها اه ع ش وقرره شيخنا ح ف (قوله ونية جمع في أولى) فان قلت كان المناسب أن تكون نية الجمع في أول الثانية لكونها في غير وقتها ويؤيد ذلك تعليل الشارح بقوله ليميز التقديم المشروع عن التقديم سهوا أو عبثا لان التقديم إنما هو للثانية أجيب بأن الجمع ضم الثانية الأولى ولا يحصل انضمام المذكور للابنية الجمع في الأولى لتصير الصلاة ركعة واحدة تدبر فلو نوى الجمع فيها ثم رفضه وأعرض عنه فيها ثم رجع اليه ونوى وهو فيها فانه يكفي لوجود محل النية وهو الأولى كما في شرح م ر وع ش عليه وأما لو نوى الجمع في الأولى ثم رفضه وأعرض عنه بعد تحللها ثم رجع اليه عن قرب ونواه فقال م ر يجوز له الجمع وخالفه محشياه واعتراض عليه واستوجه ما قاله حجج من عدم جواز الجمع في هذه الحالة لفوات محل النية (قوله ولو مع تحللها منها) أي وان قلنا انه بتمامه يتبين الخروج من أوله لو وقعها قبل تحقق الخروج اذ لا يتم خروجه منها حقيقة الاجتماع التسليمية ولهذا ذهب بعضهم الى صحة الاقتداء حينئذ وحدث التسليمية الأولى منها وان تبين الخروج بأوطأ وعلى منع صحة الاقتداء حينئذ فالفرق بينه وبين ما نحن فيه ممكن وهو أنه لما كان الغرض ثم حصول الجماعة وفضلها وهو يحتل مشروع الامام في السلام لم يصح الاقتداء حينئذ والغرض هنا حصول نية الجمع قبل تحقق الخروج منها وهو حاصل بما ذكره بابلي اطيعي (قوله لحصول الغرض) وهو تمييز التقديم المشروع عن تقديم عبثا وقوله بذلك أي بوقوع النية في الأولى ولو مع تحللها منها وغرضه هذا التعليل الرد على الضعيف القائل بأنه يتعين وقوع النية في تحريم الأولى كما في م ر (قوله لما جمع بين الصلاتين) أي ثمرة فهو جمع تقديم اه ح ل (قوله فيضرفصل طويل) بأن يكون قدر ركعتين ولو بأخف ممكن كما في شرح م ر أي بالنسبة للوسط المعتدل فلا ينافي ما ذكره سم من أنه لو فعلها في زمن قصير أي وقد خالف فيه الوسط المعتدل أو ما هو غالب الناس لسرعة حر كته لم

(وشرط له) أي للتقديم أربعة شروط أحدها (ترتيب) بان يبدأ بالأولى لان الوقت لها والثانية تبع فلو صلاها قبل الأولى لم تصح ويعيدها بعده ان أراد الجمع (و) ثانيها (نية جمع) ليميز التقديم المشروع عن التقديم سهوا أو عبثا (في أولى) ولو مع تحللها منها الحصول الغرض بذلك لكن أولها أولى (و) ثالثها (ولاء) بان لا يطول بينهما فصل (عرفا) لما روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم لما جمع بين الصلاتين وإلى بينهما وترك الرواتب بينهما وأقام الصلاة بينهما فيضرفصل طويل ولو بعذر كسهو (قوله ويزاد سادس الخ) ويزاد سابع أن تكون صلاته مغنية عن القضاء اي يخرج من تلزمه الاعادة اه (قوله رحمه الله ولو مع تحللها) وفارقت نية القصر بانه لو تأخرت نية لتأدى جزء من الصلاة على التمام فيمتنع القصر اه شرح الهجعة ثم ان الغاية للرد كما نبه عليه المحشي

يضرعش والمراد الفصل الطويل ولو احتملا كان شك في طوله لانه رخصة فلا يصار اليها الا بين
(قوله بخلاف القصير) أي ولو غير مصلحة الصلاة كما في شرح م **(قوله كقدر إقامة)** أي يغتفر
 الفصل بمجموع ذلك في الروض وشرحه وللمتيم لفصل بينهما أي بالتيمم وبأطلب الخفيف أي
 من حد الغوث وإقامة الصلاة اه حل أي شرط أن لا يبلغ ركنين معتمدتين اه حل
(قوله ولو ذكر بعدهما) تفريع على اشتراط الموالاة فكان المناسب لتعير بالفاء ولعله انما لم يعبر
 بها لسكون المفرع حقيقة انما هو قوله أو من ثانية الخ وأما قوله ولو ذكر بعدهما ترك ركن من أولى
 الخ فليس مفرعا على الموالاة كما لا يخفى وانما ذكره توطئة لما بعده واستيفاء لاحوال الترك الثلاثة
 تأمل والصواب أن قوله ولو ذكر مفرع على الترتيب وقوله أو من ثانية الخ مفرع على الموالاة فكان
 الاولى له التفريع وأخره عن الموالاة لمناسبة ما بعده له وخروج بيدهما ما لو ترك ترك الركن
 من الاولى في أثناء الثانية فان طال الفصل بما فعله من الثانية كأن فعل ركنين فكما لو ترك بعدهما
 والابني على الاولى وبطل احرامه بالثانية وبعد البناء يأتي بالثانية وفيه أنه حيث كان الاغنى انما هو
 الاحرام فلا فرق في البناء على الاولى بين أن يطول الفصل أولا لانه لم يخرج من الاولى تأمل اه حل
 وان كان الركن من الثانية تدارك وبني ولاجل هذا التفصيل قيد المصنف بقوله بعدهما اه برماوى
(قوله الاولى) بدل من ضمير الثانية وقوله والثانية معطوف عليهما **(قوله لبطلان فرضيتها)** أي فهي
 نافلة كما أشار اليه بقوله لبطلان فرضيتها ولم يقل لبطلانها والحال انه أتى بعد سلامه من الاولى بما
 يقتضى بطلانها كان وطئ نجاسة ولا فاحرامه الثاني لا ينعقد فرضا ولا نفلا لبقائه في الاولى حينئذ كما
 لا يخفى اه شورى **(قوله من ابتدائه بالاولى)** أي مع وقوعها صحيحة وقوله لبطلانها علة للالتفاء
(قوله لوجود المرخص) وهو السفر **(قوله أو من ثانية ولم يطل فصل)** أي يقينا فلا يضر الشك في طوله
 شورى **(قوله والذكر)** بضم الذال الموحدة أي استذكر اه برماوى **(قوله ولا جمع اطول الفصل)** أي
 بالثانية الفاسدة **(قوله بلا جمع تقديم)** بخلاف جمع التأخير فانه لا مانع منه على كل تقدير لان غاية
 الشك أن يصير كأنه لم يفعل واحدة مهمما ولا به على احتمال كونه من الاولى واضح وكذا على احتمال
 كونه من الثانية لان الاولى وان كانت صحيحة في نفس الامر الا أنه يلزم اعادة المعادة اللازمة له يجوز
 تأخيرها الى وقت الثانية لتفعل معها في وقتها وكونه على هذا الاحتمال لا يسمى جمعا حينئذ لا ينظر اليه
 لعدم تحقق هذا الاحتمال قاله شيخنا فاسط مائش شيخ عميرة في هذا المقام اه حل وهو انه يلزم على
 جمع التأخير حينئذ فعل المعادة خارج وقتها مع ان شرط المعادة وقوعها في الوقت وحاصل الجواب
 أن الجمع صير الوقتين كوقت واحد قال ع ش ومقتضى كونها معادة اشتراط وقوعها في جماعة ولم
 يتعرضوا له الا أن يقال الاعادة غير محققة تدبر اه **(قوله لا احتمال أنه من الثانية)** تعليل لقول المتن
 بلا جمع تقديم كما ذكره حل وأما قوله أو يجمعهما تأخير فلم يعاله وقد عاله حل فقال بخلاف جمع
 التأخير فانه لا مانع منه على كل تقدير الى آخر ما تقدم قريبا **(قوله مع طول الفصل بها)** أي بالثانية
 الفاسدة وبالأولى المعادة بعدها أي بعد هذه الثانية لانه اذا أعادها يبدأ بالظهر مثلاً ثم العصر والحال
 أن تافرضا أن الظهر التي صلاحها أولا صحيحة فقد طال الفصل بين الظهر الصحيحة والعصر التي صلاحها
 ثانيا بالعصر الفاسدة والظهر المعادة كما في حل **(قوله الى عقد ثانية)** أي أما عقد الاولى فلا يشترط وجود
 السفر عنده حتى لو أحرم بالاولى في الإقامة ثم سافر ووجد السفر عند عقد الثانية كفي بخلاف المطر لا بد
 من وجوده عند عقدهما كما سيأتي والفرق أن المطر ليس باختياره فاحتيط فيه بتحقيقه لا بالعدم والسفر
 باختياره فهو محقق عنده اه زى وبرماوى أي فكأنه موجود وفيه أن السفر قد يكون بغير اختياره

وانما بخلاف القصير
 كقدر إقامة وتيمم وطلب
 خفيف (ولو ذكر بعدهما
 ترك ركن من أولى أعادها)
 الاولى لبطلانها بترك الركن
 وتعدرت التدارك بطول
 الفصل والثانية لبطلان
 فرضيتها بالتفاء شرطها
 من ابتدائه بالاولى لبطلانها
(وله جمعها) تقديم أو
 تأخيرا لوجود المرخص
(أو) ذكر بعدهما تركه
(من ثانية ولم يطل فصل) بين
 سلامها والذكر (تدارك)
 وصحتها (والا) أي وان
 طال الفصل (بطلت) أي
 الثانية (ولا جمع لطول
 الفصل فيعيدها) في وقتها
(ولو جهل) بان لم يدرك
 من الاولى أم من الثانية
(أعادها) لاحتمال انه من
 الاولى (بلا جمع تقديم)
 بان يصلى كلا منهما في وقته
 أو يجمعهما تأخيرا لاحتمال
 انه من الثانية مع طول
 الفصل بها وبالأولى المعادة
 بعدها فتعبرى بذلك أولى
 من قوله لوقتيهما (و)
 رابعها (دوام سفره الى عقد
 ثانية فلو أقام قبله فلا جمع)
 لزوال السبب فيتعين تأخير
 الثانية الى وقتها (وشرط
 للتأخير أمران) فقط
(قوله بين الظهر الصحيحة)
 أي التي صلاحها أولا

أحدهما (نية جمع في وقت أولى ما بقي قدر ركعة) تمييزاً له عن التأخير تعدياً وظاهر أنه لو أخر النية لي وقت لا يسع الأولى عصي وإن وقعت أداء (والأى) أى وإن لم ينو الجمع أو نواه في وقت الأولى ولم يبق منه (٣٦٩) ما يسع ركعة (عصى وكانت قضاء) وقول

ما بقي قدر ركعة من زيادتي أخذ من الروضة كأصلها عن الأصحاب وإن وقع في المجموع ما يخالفه ظاهراً وقد بينت ذلك مع فوائد في شرح البهجة وغيره (و) ثانيهما (دوام سفره) إلى تمامهما فلما أقام قبله صارت الأولى

(قوله خلافاً لما نقل عن (الاحياء) أى من تجويز الجمع كفى سم (قوله وقد يقال إن عدم العصيان مشكلاً) فيه أنه قد يعزم أول الوقت على فعلها في الوقت فخرج مما خوطب به أول الوقت ثم يذهل عنها حتى يخرج الوقت فلا وجه للعصيان حينئذ فاقاله ع ش هو المشكل فلعل معنى كلام حل أنه ترك النية وهو ذا كر للصلاة ومعنى نسيانه النية عدم خطورها بباله بحيث لو خطرت لنواهها وعليه يتجه استشكل ع ش (قوله فلا أن التأخير عن أول الوقت إنما يجوز الخ) يفيد أنه لو وجد أول الوقت عزمه على الفعل في الوقت لأعصيان وإن كان ذا كراً للصلاة وضاق وقتها عنها

كالزوجة والرقيق مع مالك أمرهما وأجيب بأن شأن السفر أن يكون بالاختيار (قوله أحدهما نية جمع) أى لانية تأخير فقط ويؤخذ من إضافة النية للجمع اشتراط نية إيقاعها في وقت الثانية بأن ينوى تأخير الأولى ليفعلها في وقت الثانية فإن لم ينو ما ذكر كان لغواً بل لو نوى التأخير فقط عصي وصارت قضاء اه حج قال سم لأن مطاق التأخير صادق بالتأخير الممتنع اه اطفئ محي ولونسي النية حتى خرج الوقت فلا عصيان ولا جمع خلافاً لما نقل عن الاحياء اه حل وقد يقال إن عدم العصيان مشكلاً لأنه بدخول وقت الصلاة يخاطب بفعلها فيه اما أول الوقت أو بآقيه حيث عزم على فعلها في الوقت وتأخيرها عن وقتها يمنع الابنية للجمع ولم توجد ونسيانه لانية لا يجوز له إخراجها عن وقتها اه ع ش على م ر (قوله ما بقي قدر ركعة) والمعتمد أنه لا بد من النية والوقت باقى منه ما يسع جميعها فيه كما اعتمده شيخنا م ر خلافاً لما ذكره المصنف والمراد يسعها ولو مقصورة حيث كان ممن يقصر وأراده على الأقرب اه شوبرى (قوله عصي وإن وقعت أداء) أى مع جواز الجمع على طريقته فكلامه رجه الله تعالى في مقامين في جواز الجمع وهو يكتفى فيه عنده بوقوع النية ما بقي قدر ركعة كما تقدم لكن مع العصيان أى بتأخير النية لهذا الوقت كما أشار إليه بقوله وظاهر الخ والمقام الثاني في جوازه مع عدم العصيان الذى وافق غيره عليه وهو النية في وقت يسعها كاملة وهذا التقرير اندفع ما قد يقال إن بين قوله ما بقي قدر ركعة وبين قوله وظاهر الخ ما يشبه التناقض اه ثم رأيت في الامداد صرح بذلك اه ا ط ف (قوله والاعصى وكانت قضاء) أما عصيانه فلان التأخير عن أول الوقت إنما يجوز بشرط العزم على الفعل فيكون انتفاء العزم كانتفاء الفعل ووجوده كوجوده وأما كونها قضاء فكذلك أيضاً اه شرح م ر (قوله أخذ من الروضة) قال فيها ولا بد من وجود النية المذكورة في زمن لو ابتدئت الأولى فيه لوقعت أداء لكنه حمل على الاداء الحقيقي بأن كان يسع جميعها اه ا ط ف (قوله وإن وقع في المجموع ما يخالفه) أى وهو أنه لا بد أن يبقى ما يسعها فإن الظاهر منه ما يسعها جميعها ويحتمل أن المعنى ما يسع أداءها فلذا قال ظاهراً وعليه يفرق بينه وبين جواز القصر لمن سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة بان المعتبر ثم كونها مؤداة والمعتبر هنا أن يميز التأخير الم شروع عن التأخير تعدياً ولا يحصل هذا التمييز الا اذا كان الباقي من الوقت يسع الصلاة كلها اه سم (قوله وقد بينت ذلك في شرح البهجة وغيره) وعبارة شرح البهجة وتشترط النية في وقت الأولى ما بقي من وقتها قدر ركعة اذ لو أخر بغير نية الجمع حتى خرج الوقت وضاق عن ركعة عصي وكانت قضاء وهذا مقتضى ما في الروضة كاصلها عن الأصحاب وفي المجموع وغيره عنهم وتشترط هذه النية في وقت الأولى بحيث يبقى من وقتها قدر يسعها أو أكثر فإن ضاق بحيث لا يسعها عصي وصارت قضاء وجزم البارزى وغيره بالأول وصححه ابن الرفعة وغيره وهو المناسب لما تقدم من جواز قصر صلاة من سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة ولا يضر تحريم تأخيرها بحيث يخرج جزء منها عن وقتها انتهت (قوله فلما أقام قبله) أى قبل تمامها سواء قدم الأولى أو الثانية وسواء زال السفر في الأولى أو الثانية والتعليل للأغلب اه قل على الجلال (قوله صارت الأولى) أى الظهر والمغرب سواء قدم كلاهما على صاحبة الوقت أى العصر والعشاء أم أخره عنها فالمراد بالأولى المؤخرة عن وقتها الذى هو أول بالنسبة لوقت الثانية وهذه الأولى هى التابعة

(٤٧ - (بحر مى) - اول) ولم ينو جمع التأخير لان الجامع لا يخاطب بالعزم على نيته إنما يخاطب به والباقي يسع جميعها والمخاطب به أول الوقت العزم على الفعل جمعاً وافراداً فحمل الانسب في التعليل لان تأخير أدائها في وقتها لا يجوز الابنية للجمع فتكون نية الجمع كالفعل

قضاء) لأنها تابعة للثانية في الاداء للعذر وقد زال قبل تمامها وفي المجموع اذا قام في أثناء الثانية ينبغي أن تكون الاولى أداء بلا خلاف قال السبكي وغيره وتعليه منطبق على تقديم الاولى فلو عكس وأقام في أثناء الظهر مثلاً فقد وجد العذر في جميع المتبوعة وأول التابعة وقياس مامر في جمع التقديم أنها أداء على الاصح أي كما أفهمه تعليههم ومنهم من أجرى الكلام على ظاهره وفرق بين جمع التقديم والتأخير وقد بينته في شرح البهجة وغيره وأما بقية شروط التقديم فسنهنا كما صرح به في المجموع (ويجوز) ولولم يجمع (جمع) لما يجمع بالسفر (ينحو مطر) (قوله رجه الله منطبق على تقديم الاولى) أي أو الثانية وأقام فيها (قوله أن تكون الاولى التي هي التابعة إلخ) أي التي هي الظهر المفعولة بعد العصر وقد أقام في أثناء الظهر بعد فعل العصر وهذه هي التي خالف فيها السبكي كلام المتن فالسبكي مسلم في ضرورة الظهر مثلاً قضاء متى أقام في أثناء العصر وهذا وجه مخالفته كلامه لكلام المجموع فتأمل ذلك

سواء فعلت قبل صاحبة الوقت أم بعدها ففي كلام المتن صورتان وتحصل من كلام الشارح أن في كل من صورتين خلافاً كما قررره شيخنا (قوله قضاء) أي فائتة حضر فلا تقصر شورى أي لو تبين فيها مفسد وأعادها فيعيد هاتمة ومع كونها قضاء لأنهم فيها فاندفع ما يقال انها فعلت فكيف قال فلا تقصر أو يصور كلامه بما اذا صلى العصر أولاً وأقام قبل فعل الظهر وانظر هل يصور كلام الشورى بما اذا صلى الظهر أولاً مقصورة فيعيد هاتمة لأنه تبين أنه فعلها في الحضر الظاهر نعم كما يؤخذ من فرقه الآتي فليراجع وقوله صارت الاولى قضاء عبارة ع ب وهي فائتة حضر فلا تقصر اه وقال في التي قبلها وهي فائتة سفر قال في شرحه فتقصر ثم قال في الشرح فان قلت ما الفرق بين قوله هنا فائتة حضر وفيما قبله فائتة سفر قلت يفرق بان السفر موجود في جميع وقت الاولى كالثانية وإنما امتنع الجمع فقط لفقد شرطه بخلافه هنا فإنه باقائه أثناء مامر انقطع سفره بالنسبة للمتبوعة فلزم انقطاعه بالنسبة للتابعة أيضاً فتعين كونها فائتة حضر وان وجد السفر في جميع وقتها وجميع فعلها اه شورى (قوله للعذر) وهو السفر (قوله وفي المجموع) ضعيف وهو إشارة لحكاية قول يخالف المتن وقوله قال السبكي إشارة لقول يخالف المتن والمجموع ان كان كلام المجموع عاماً بان كان مراده بالاولى المفعولة أو لا سواء كانت صاحبة الوقت أولاً وفيه إشارة للاعتراض على المجموع في نفي الخلاف (قوله وتعليههم) أي بقولهم لان الاولى تابعة للثانية في الاداء للعذر الخ اذ مقتضى ذلك أن تكون الاولى التي هي التابعة مؤداة وقوله على تقديم الاولى كالظهر وقوله فلو عكس كان قدم العصر على الظهر وقوله وقياس مامر في جمع التقديم وهو قوله ودوام سفره الى عقد ثانية أنها أداء على الاصح أي لوجود السفر عندها وهذا ضعيف (قوله كما أفهمه تعليههم) أي قوله وقد زال قبل تمامها لأنه هنا لم يزل قبل تمامها وقوله ومنهم من أجرى الكلام على ظاهره أي اطلاقه أي من أنه لا بد من دوام السفر الى فراغ الثانية في كون الاولى مؤداة سواء قدمها أو أخرها اه حل وهو المعتمد وعبارته في شرح الروض وأجرى الطاوسي الكلام على اطلاقه قال بعضهم الطاوسي نسبة الى بيع الطاوس وهو طائر معروف (قوله وقد بينته إلخ) قال فيه وإنما اكتفى في جمع التقديم بدوام السفر الى عقد الثانية ولم يكتف به في جمع التأخير بل شرط دوامه الى تمامها لان وقت الظهر لا يكون وقتاً للعصر الا في السفر وقد وجد عند عقد الثانية فيحصل الجمع وأما وقت العصر فيجوز فيه الظهر بعذر السفر وغيره فلا ينصرف فيه الظهر الى السفر الا اذا وجد السفر فيها والاجاز أن ينصرف اليه لوقوع بعضها فيه وأن ينصرف الى غيره لوقوع بعضها في غيره اه (قوله وأما بقية شروط التقديم) وهي الترتيب والموا الالة ونية الجمع في الاولى فسنة هنا وليست واجبة لان الوقت هنا الثانية والاولى هي التابعة فلم يحتج لشي من تلك الثلاثة لأنها انما اعتبرت في جمع التقديم لتحقيق التبعية لعدم صلاحية الوقت لثانية اه حل (قوله ولولم يجمع) انظر ما مراده بهذه الغاية كذا قاله الشورى وقد نظرت فاذا هو على غاية من التحقيق وما ذاك الا أن طريقته في منهجه متناوشت حراً أن يشير بالغاية الى الرد على الخلاف والى رد ما يتوهم خلافه ولو على بعد وحينئذ فيجوز أن يكون رداعلى الخنفية القائلين بعدم جواز الجمع بالمطر سفر او حضرا وقالوا حديث ابن عباس ليس فيه حقيقة الجمع ويمكن أن يكون آخر الظهر الى آخر وقتها صلى العصر في أول وقتها وصنع بالغرب والعشاء كذلك قالوا وهذا يسمى جمعاً اه (قوله لما يجمع بالسفر) ولو جمعة مع العصر خلافاً للروايات اه شرح م ر (قوله ينحو مطر) خرج بالمطر ونحوه الوحل والظلمة والخوف فلا يجمع بها وكذا المرض خلافاً لما مشى عليه صاحب الروض تبعاً للروضة من جواز الجمع به تقديماً وتأخيراً وان قال الاذرى انه المفتى به ونقل أنه نص للشافعي رضى الله عنه وبه يعلم جواز عمل الشخص به لنفسه وعليه فلا بد من وجود المرض حالة

كشاج وبرذائبين وشفان
 (تقديمًا) بقيد زده بقولي
 (بشروطه) السابقة (غير)
 الشرط (الاخير) في الجمع
 بالسفر لا انبعاث رواه
 الشيخان وغيرهما وتعبيري
 بنحو مطر أعم مما ذكره
 (و) بشرط (أن يصلي
 جماعة بمصلي) هو
 أعم من قوله بمسجد
 (بعيد) عن باب داره عرفا
 بحيث (يتأذى بذلك في
 طريقه) اليه بخلاف من
 يصلي بيته منفردا أو جماعة
 أو يمشي الى المصلي في كن
 أو كان المصلي قريبا فلا
 يجمع لا لتفاء التأذى
 وبخلاف من يصلي منفردا
 بمصلي لا لتفاء الجماعة فيه
 وأما جمعه صلى الله عليه
 وسلم بالمطر مع أن بيوت
 أزواجه كانت بجنب المسجد
 فأجابوا عنه بأن بيوتهم
 كانت مختلفة وأكثرها
 كان بعيدا فلهذا حين جمع
 لم يكن بالقرب وبحجاب
 أيضا بان للإمام أن يجمع
 بالمؤمنين وان لم يتأذى بالمطر
 صرح به ابن أبي هريرة

الاحرام بهما وعند سلامه من الاولى بينهما كفي المطر اه (قوله كشاج وبرذائبين وشفان)
 ظاهر هذه الكاف أنه بقي شيء آخر من نحو المطر يجوز الجمع ولم أر من ذكر غير هذه الثلاثة ولم يعبر
 بالكاف في الروض بل ظاهر تعبيره أن نحو المطر محصور في هذه الثلاثة وعبارته والشفان كالمطر وكذا
 كشاج وبرذائبين انتهت وعلى هذا فتكون الكاف استقصائية تأمل (قوله ذائبين) أو كبرت قطعهما
 اه زي (قوله وشفان) بفتح الشين لا بكسرهما ولا بضمهما كافي شرح الروض وتشديد الفاء وهو اسم
 لريح باردي صعبه مطر قليل ولا بد أن يبل الثوب كما هو ظاهر اه حل وهو مصروف لانه اسم جنس
 (قوله غير الاخير) وهو دوام سفره الى عقد ثانية وشمل ثلاثة شروط وتقدم شرطان آخران بقاء الوقت
 الاولى يقينا الى تمام الثانية وظن صحة الاولى فهذه خمسة وسياي خمسة فالجموع عشرة شروط (قوله
 وبشرط أن يصلي جماعة) أي يصلي الصلاة الثانية جماعة فيصح الجمع وان صلى الاولى فرادى لانها في
 وقتها في كل حال ويكفي وجود الجماعة عند الاحرام بالثانية ولو تباطأ المؤمنون عن الامام اعتبر في صحة
 صلاتهم احرامهم في زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه والابطال صلاتهم وصلاته بخلاف ما اذا تباطأ
 المؤمنون عن الامام في الجمعة فانه لا بد من ادراكهم زمنا يسع الفاتحة قبل رفع الامام من الركوع
 والالم تصح صلاتهم ولا صلاته كما قاله مر في باب الجمعة ويشكل الفرق بينهما مع أن الجماعة شرط في
 الركعة الاولى وفي المجموعة بالمطر شرط في جزء منها فقط واذا تباطأ المؤمنون عن الامام في المعادة
 زمنا بحيث يعد فيه منفردا لم تصح صلاته ولا صلاتهم والفرض أن كلا منهما معيد والفرق بينهما وبين
 ما قبلها أن الشارع اعتنى بالجماعة فيها حيث شرطها فيها من أولها الى آخرها اه شورى مع
 زيادة من تقرير شيخنا ح ف لكن نقل ع ش على مر عن سم على حج أنه سوى بين
 الجمعة والمجموعة بالمطر في أنه يعتبر في صحة الصلاة احرامهم في زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه لكن
 لا يشترط هنا بقاؤهم معه الى الركوع اه وقد يقال أي ادع لاعتبار ادراك زمن يسع الفاتحة مع عدم
 اشتراط بقاء القدوة الى الركوع والاكتفاء بجزء في الجماعة اه ع ش وكتب حل أيضا على قوله
 جماعة وان كرهت له ولم يحصل له فضلها لأنه يكفي وجود صورته في دفع الهم والمقاتلة فيكتفي بالجماعة
 عند انعقاد الثانية وان انفردوا قبل تمام ركعتها الاولى ولا بد من نية الامام الجماعة أو الامامة والالم
 تنعقد صلاته اه أي ولا صلاتهم ان علموا ذلك انتهى شورى وهذا أعني قوله وأن يصلي جماعة
 عطف على شرطه على تقدير مضاف وهو ما قدره الشارح بقوله وبشرط أن يصلي جماعة وعليه
 فالإضافة بيانية أي وبشرط هو أن يصلي الخ فان قلت ما المانع من عطفه على الضمير في بشرطه على
 رأي ابن مالك من عدم اشتراط إعادة الخافض قلت ينافية تقدير شرط بالافراد والمتقدم جمع وتقدير
 الجمع غير ظاهر تأمل أي لأن المذكوور شرطان فقط فلا يصح تقدير شرط وقديقال يصح تقديره
 ويراد بالجمع ما فوق الواحد اه ح ف وقد يقال الموجد شرط لا لشرطان كما يفهم بالتأمل (قوله
 بحيث يتأذى بذلك) أي تأذيا لا يحتمل عادة وهل المراد التأذى للشخص بانفراده أو ان يكون يتأذى
 بذلك باعتبار غالب الناس ويختلف الحال كما لا يخفى ولعله الوجه فليحذر اه شورى قال بعضهم
 ومقتضى هذا الصنيع أن قول المتن يتأذى بذلك الخ بيان لضابط البعد به صرح قل على التحرير
 ومقتضى صنيع الشارح في أخذ المفاهم أن هذا قيد مستقل غير قيد البعد تأمل وأجيب بانه لا ينافية
 اخراج الشارح بهما الموهوم أنهم ما قيدان لأن البعد بضابطه خرج به القريب والبعيد من غير تأذ
 (قوله وبخلاف من يصلي منفردا) هو مفهوم قوله جماعة فالأولى تقديمه (قوله مع أن بيوت أزواجه)
 أي بعضها أخذ من قوله فأجابوا (قوله ويحجب أيضا بان للإمام الخ) لا يبعد اشتراط كونه رانبا أو

وغیره (و) بشرط (أن يوجد ذلك) أي نحو المطر (عند تحريره بهما) ليقارن الجمع (و) عند (تحالاه من أولى) ليتصل بأول الثانية فيؤخذ منه اعتبار امتداده بينهما (٣٧٢) وهو ظاهر ولا يضر انقطاعه في أثناء الأولى أو الثانية أو بعدهما قال المحب

الطبري وإن اتفق له وجود المطر وهو بالمسجد أن يجمع والا لاحتاج إلى صلاة العصر أي أو العشاء في جماعة وفيه مشقة في رجوعه إلى بيته ثم عودته أو في إقامته وكلام غيره يقتضيه أما الجمع تأخيرهما ذكر فمتنع لأن المطر قد ينقطع قبل أن يجمع **(تمت)** الأولى أن يصلي في جمع العصرين قبلهما سنة الظهر التي قبلها وبعدهما بقية السنن مرتبة وفي جمع المغربين بعدهما سنتهما مرتبة أن ترك سنة المغرب التي قبلها والافسك بجمع العصرين وله غير ذلك على ما حورنه في شرح الروض وغيره **(باب صلاة الجمعة)**

(قوله وأخر سنتها أي الظهر) عطف على قدم وهو شروع في حكم البعدية **(قوله وما سوى ذلك ممنوع)** بقينها وعلى ما مر من أن للمغرب والعشاء سنة مقدمة فلا يخفى الحكم مما تقر في جمعي الظهر والعصر والأولى من ذلك كله ما تقر في كلام المصنف اه والذي تقرره هو ما ذكره شارحنا **(قوله بعديّة الأولى)** الأعم بعديّة الصلاة عليها مطلقا

تتعطل الجماعة إن لم يجمع بهم بل هو الأوجه كما في شرح شيخنا اه شورى ويؤخذ من ذلك رد ما يحته قل من جواز الجمع بالمطر المجاورى الجامع الأزهر تبعا لمن يجوز لهم الجمع لماءعت من الفرق لأنه إنما أيسر للإمام لئلا يلزم تعطيل المسجدين الإمامة وهو لا يجري في المجاورين كما هو ظاهر مدابني وفي ع ش على مر وظاهره أنهم يؤخرونها إلى وقتها وإن أدى تأخيرهم إلى صلاتهم فرادى بان لم يكن ثم من يصلح للإمامة غيره من صلى ولعله غير مراد أن أدى تأخيرهم إلى صلاتهم فرادى فيجمعهم في هذه الصورة تبعا للإمام تحصيل الفضيلة للجماعة اه **(قوله وأن يوجد ذلك)** أي يقينا فلو شك في ذلك لأن الجمع بذلك رخصة فلا بد من تحققه ولا يكتفى بالاستصحاب فلو قال لاخر بعد سلامه انظر هل انقطع المطر أو لا بطل الجمع للشك في سببه اه حل فلوزال شك فوران علم عدم انقطاعه قبل طول الفصل عرفا لم يبطل الجمع قياسا على تركه نية الجمع ثم عوده لنيته فوراً يؤيده ما تقدم في شرح مر أنه لو تردد بين الصلاتين في نية الجمع في الأولى ثم تذكر أنه نواه فيها قبل طول الفصل لم يضر كذا أفاده ع ش على مر وقرره شيخنا العلامة ح ف **(قوله ليقارن)** أي العذر قاله الشوري والأولى رجوع الضمير لنحو المطر لأنه المتقدم اه **(قوله وهو ظاهر)** أي فلو انقطع بينهما بطل الجمع اه قل على الجلال **(قوله قال المحب)** استشهاد على قوله أو بعدهما اه ع ش **(قوله ولمن اتفق له وجود المطر الخ)** أي وهو من غير أهل المسجد كما يدل له التعليل أما أهله كالمجاورين بالأزهر فلا يجمعون على المعتمد ويستثنى منهم الإمام الراتب فيجمع ولو كان مقابله اه شيخنا وهذا أعني قوله ولمن اتفق له الخ تنقيده لقوله بعيد أي فحل اشترط البعد في الخارج عن المسجد **(قوله أن يجمع)** إذا توفرت شروط الجمع المتقدمة ومنها الجماعة في الثانية والمراد بقوله أن يجمع أي جماعة لا فرادى كما قد يتوهم وفاقا لطلب وهو ظاهر اه سم مع زيادة **(قوله تمت)** بكسر التاءين اسم لبقية الشيء وقدم يتم تاما إذا كمل قاله البرماوى لكن عبارة المصباح أنها بفتح التاء لأولى وكسر الثانية **(قوله وبعدهما بقية السنن مرتبة)** بان يصلى سنة الظهر البعدية ثم سنة العصر وقوله وفي جمع المغربين الخ إذا تأملت وجدت حكم سنة المغربين موافقا لسنة العصرين وكلامه يوهم المغايرة وقوله سنتهما مرتبة أن ترك الخ أي بأن يصلى قبالية المغرب ثم بعديته ثم قبالية العشاء ثم بعديتها وقوله والأولى بان يصلى سنة المغرب التي قبلها وقوله وله غير ذلك بان يؤخر سنة الظهر القبالية سواء جمع تقديم أو تأخير اه اطفيجي **(قوله على ما حورنه في شرح الروض)** عبارته وتحرير المسئلة أنه إذا جمع الظهر والعصر قدم سنة الظهر التي قبلها وله تأخيرها عن الغريضتين سواء جمع تقديم أو تأخير أو توسطها ان جمع تأخيرها سواء أقدم الظهر أم العصر وأخر سنتها أي الظهر التي بعدها وله توسطها ان جمع تأخير أو قدم الظهر وأخر عنها سنة العصر وله توسطها وتقديمها ان جمع تأخيرها سواء قدم الظهر أم العصر وإذا جمع المغرب والعشاء أخر سنتيهما وله توسط سنة المغرب ان جمع تأخيرها وقدم المغرب وتوسط سنة العشاء ان جمع تأخيرها وقدم العشاء وما سوى ذلك ممنوع وفي ع ش على مر والضابط لذلك أن يقال لا يجوز تقديم بعديّة الأولى على الأولى مطلقا ولا سنة الثانية على الأولى ان جمع تقديم ولا الفصل بينهما بشئ مطلقا ان جمع تقديم وما عدا ذلك جائز اه **(باب صلاة الجمعة)**

هي صلاة أصلية تامة على قدر المقصورة وقيل ظهر مقصورة وسميت بذلك لاجتماع الناس لها أو لما

(قوله ولا سنة الثانية) أي ولو قبالية لعدم دخوله الابداع الأولى للترتيب **(قوله أصلية تامة)** أي لقول عمر رضي الله عنه الجمعة ركعتان من غير قصر على لسان نبيكم وقد خاب من افتري رواه أحمد وغيره وقال في المجموع انه حسن جمع

جمع فيها من الخيرات أو لجمع خلق آدم صلى الله عليه وسلم في آخر ساعة من يومها أو لاجتماعه بجواء في عرفة أو لأنه جامعها فيها أو يومها أفضل أيام الأسبوع وعند الامام أحمد أفضل الأيام مطابقة حتى من يوم عرفة والعيدين والراجح عندنا أن عرفة أفضل وهو أي يوم الجمعة خير يوم طلعت فيه الشمس ولا تطلع وتغرب على يوم أفضل منه يعتق الله تعالى فيه ستمائة ألف عتيق من النار من مات فيه كتب له أجر شهيد ووقى فتنة القبر وعذابه وفيه ساعة الاجابة وهي من خصائص هذه الامة وفرضت بمكة المشرفة ولم تقم بها كالم تقم بها صلاة الجماعة لقلة المسلمين وخفاء الاسلام وأقامها أسعد بن زرارة بقرية تسمى نقيع الخضبات بنون مفتوحة ففاف مكسورة فتحتية سا كنة فعين مهملة نداء مجمعة مفتوحة فضاء مجمعة مكسورة فيم فالف وآخره فوقية اسم قرية على ميل من المدينة وكانوا أربعين رجلا وصلاتها أفضل الصلوات اه قل على الجلال وبرماوى رزى (قوله بضم الميم) وهو أفصح وهذه اللغات الأربع في غير الأسبوع السمي بالجمعة في قولك صمت جمعة أي أسبوعاً ما هو بالسكون لا غير كذا قرره ح ف وفي ع ش على م ر وأما الجمعة بسكون الميم فاسم لأيام الأسبوع وأولها السبت اه مصباح وعليه فالسكون مشترك بين يوم الجمعة وأيام الأسبوع (قوله تعين) أي نجب عينا وقيل كقاية (قوله آية يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة الخ) وجه الدلالة من الآية أن المراد بالذ كرفيها الصلاة ويلزم من وجوب السمي اليها وجوبها وسميت الصلاة ذكرا لاشتغالها عليه من باب تسمية الشيء باسم جزئه كما قرره شيخنا البابي وعبارة شرح م ر فاسعوا الى ذكر الله وهو الصلاة وقيل الخطبة فاسم بالسهي وظاهره الوجوب وإذا وجب السمي وجب ما يسمى اليه ولأنه نهى عن البيع وهو مباح ولا نهى عن فعل المباح إلا لفعل الواجب اه قال ع ش قد استدل المنصف على وجوبها بالآية والحديثين بعد ما لم يقتصر على الآية لأنها ليست صريحة في الجمعة إذ وجوب السمي في يومها شامل لنعو العصر وأيضاً لا ذكر ليس صريحاً في خصوص الصلاة فاحتاج لذكر الحديثين بعدها ولم يكتف بالحديث الأول منهما لجواز أن يكون الوجوب فيه بمعنى المتأ كدفعه كما في قوله غ ل الجمعة واجب على كل محتلم ولأن الأول شامل للإسلام والكافر والحر والعبد فذكر الثاني تخصيص لما قبله اه وقال شيخنا قوله إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة الخ أي بين يدي الخطيب لأنه الذي كان في عهده صلى الله عليه وسلم كما سيأتي بعد قول المتن وحرم اشتغال بنحو بيع بعد شروعه في أذان خطبة (قوله على كل محتلم) عام مخصوص بالحديث الثاني (قوله الأربعة) ان نصب فذاك وان رفع فعلى تأويل الكلام بالنفي كأنه قيل لا يترك الجمعة مسلم في جماعة الأربعة اه سم ع ش وقوله ان نصب فذاك أي فذاك ظاهر لانه مستثنى من كلام تام موجب وحينئذ فان نصب قوله عبد مملوك الخ فهو بدل وان رفع فهو خبر مبتدأ محذوف تقديره أحدها عبد مملوك الخ وقوله فعلى تأويل الكلام بالنفي أو على أن الابعنى لكن وأربعة مبتدأ موصوف بمحذوف مفهوم من السياق أي من المسلمين والخبر محذوف أي لانجب عليهم وعبد مملوك الخ بدل شوي برى بإيضاح وحينئذ يشدفع الاشكال فالغرض من تأويل الرفع بما ذكره دفع الاشكال وصورته أن هذا الكلام تام موجب وما كان كذلك فيجب فيه نصب المستثنى فما وجه تصحيح الرفع هنا وفي شرح م ر ما يقتضى ان النصب بعد الكلام التام الموجب ليس متفقاً عليه ونص عبارته وقال أبو الحسن بن منصور فان كان الكلام الذي قبل الاموجها جاز في الاسم الواقع بعد الاوجه ان أفصحهما النصب على الاستثناء والآخر أن يجعله مع الاتباع بالاسم الذي قبله فتقول قام القوم الا زيدا بنصبه ورفاه وعليه تحمّل قراءة من قرأ فشر بوامنه الا قائل منهم بالرفع وفي صحيح البخارى فلما تفرقوا كما هم أحرموا الا بوقفة اذ الله أعلم وقال ابن جنى في شرح المع ويجوز أن تجعل الاصفة بمعنى

بضم الميم وسكونها وفتحها
وحكى كسرهما (تعين)
والأصل في تعينها آية يا أيها
الذين آمنوا إذا نودى
لصلاة من يوم الجمعة وأخبار
صحيحة تخبر بواجب الجمعة
واجب على كل محتلم وخبر
الجمعة حق واجب على كل
م لم في جماعة الأربعة
عبد مملوك

(قوله تابع الاسم) عليه
يكون أربعة بالجر

أو امرأة أو صبي أو مريض
ومعلوم أنها ركعتان (على)
مسلم مكاف كما علم ذلك من
كتاب الصلاة (حذ كر
بلاعذر ترك الجماعة مقيم

(قوله ومنه الاحتياج الى
كشف العورة) ومحل كون
كشف العورة عنرا اذا لم يكن
من الاربعين والا كشف
وغضوا أبصارهم اه شيخنا
(قوله بحضرة من يحرم
الح) أى اذا كان لا يغض
بصره عنها والافايس عنرا
اه برماوى (قوله وان كان
أجبر عين) أى على عمل
ناجز (قوله وينبغي انه اذا
تعدى ووضع الح) أى محل
كون اشتغاله به ليس عنرا
مالم يضع عليه اليد فان تعدى
الح فحينئذ لا فرق بين
الفاسدة والصحيحة لان
كل ما يبيع الترك عند خشية
التلف الا أنه يشترط في
الفاسدة وضع اليد وخشية
التلف وفي الصحيحة يكفي
بخشية التلف (قوله لزمتهم
فيه كما اعتمد شيخنا)
ربما يقال يلزم عليه التعدد
بالحاجة فان قيل هذه
حاجة أجيب بأن المصنف
صوّر الحاجة بما اذا كثر
أهلها وعسر اجتماعهم
بمكان الا أن يقال هو ملحق
بالحاجة كما ألحقوا بها من
ينهم قتال فتأمل
(قوله من يته مثالاخوف

غيره ويكون الاسم الذى بعد الامتحركا بحركة ما قبلها نقول قام القوم الازيد ورأيت القوم الازيد
ومررت بالقوم الازيد فتعرب الابعراب ما قبلها لان الصفة تتبع الموصوف وكان القياس أن يكون
الاعراب على الاول لكن الاحرف لا يمكن اعرابه فنقل اعرابه الى ما بعده ألا ترى أن غير لما كانت
اسما ظهرا لاعراب فيها اذا كانت صفة نقول قام القوم غير زيد ورأيت القوم غير زيد ومررت بالقوم
غير زيد اه على أنه نقل عن الصدر الاول أنهم كانوا يكتبون المنصوب بهيئة المرفوع أى فيكون
عبد منصوبا على رواية أربعة بالنصب وان كان بصورة المرفوع اه (قوله أرا امرأة) أو بمعنى الواو
ولعل اقتصاره عليه الصلاة والسلام على الاربعة لكونهم كانوا موجودين اذ ذلك ويقاس عليهم غيرهم
ممن يأتي اه ع ش على مر (قوله ومعلوم أنها ركعتان) جواب عن سؤال تقديره الحكم على
الشيء فرع عن تصوّره وحكمه على الجمعة بأنها فرض حكم على مجهول والحكم عليه باطل فأشار الى
جواب ذلك بأن هذا الامر فيه الحكم على معلوم لا على مجهول لان الامر المعلوم لا يتوقف الامر فيه
على ذكره اه برماوى ولعل حكمة تخفيف عددها ما يسبقها من مشقة الاجتماع المشروط لصحتها
ونحنم الحضور وسماع الخطبتين على أنه قيل انهما اثنتان مناب الركعتين الاخيرتين اه حج (قوله
بلاعذر ترك الجماعة) ومنه الاحتياج الى كشف العورة بحضرة من يحرم نظره بخلافه في خروج
الوقت فيكشف عورته للاستنجاء حينئذ وعلى الحاضر بن غرض أبصارهم لان طهارة لدونه ومنه
الاشتغال بتجهيز الميت ومنه اجارة العين لمن لزم عليه فساد عمله بغيبته وعبرة مر بعد قول المتن
حرأى وان كان أجبر عين مالم يخش فساد العمل بغيبته قال ع ش ومعلوم أن الاجارة متى أطاقت
انصرفت للصحيحة وأما ما جرت به العادة من احضار الخبز لمن يخبره ويعطى ما جرت به العادة من
الاجرة فليس اشتغاله بالخبز عنرا بل يجب الحضور الى الجمعة وان أدى الى تلفه مالم يكرهه صاحب الخبز
على عدم الحضور فلا يعصى وينبغي أنه اذا تعدى ووضع يده عليه وكان لو تركه وذهب الى الجمعة تلف كان
ذلك عنرا وان أثم بأصل اشتغاله به على وجه يؤدى الى تلفه لو ذهب الى الجمعة ومثله في ذلك بقية العمالة
كالنجار والبناء ونحوهما وظاهر اطلاقهم كحج أنه حيث لم يفسد عمله يجب عليه الحضور وان زاد منه
على زمن صلاته بمحل عمله ولو طال وعبرة حج على الاعباب والمعتمد أن الاجارة ليست عنرا في
الجمعة فيستثنى زمنها بخلاف جماعة غيرها ان طال زمنها على زمن الانفراد ويفرق بين الجمعة والجماعة
بأن الجماعة صفة تابعة وتكرر فاشتترط لاغتفارها أن لا يطول زمنها رعاية لحق المستأجر واكتفى
بتفريغ الذمة بالصلاة فرادى بخلاف الجمعة فلم تسقط ولو طال زمنها اه ملخصا ومنه مرض يشق مشقة
لا تحتمل عادة ومنه الاعمى بلا قائد نعم لو اجتمع من هؤلاء في محلهم جمع تصح به الجمعة لزمتهم فيه كما اعتمد
شيخنا ومن العذر ابرار قسم من حلف على شخص أنه لا يخرج من بيته مثالاخوف عليه ومنه أيضا
من حلف أنه لا يصلى خلف زيد فولى زيدا ما في الجمعة وقيل في هذه يصلى خلفه ولا يبحث لانه مكره
شرعا كمن حلف ليطأن زوجته الليلة فاذا هي حائض وكما لو حلف أنه لا ينزع ثوبه فأجنب واحتاج الى
نزع الثوب لغسله فيه والفرق بأن للجمعة بدلا فيه نظر اه قل على الجلال أى لان الغسل بدلا أيضا
وهو التيمم وقوله يصلى خلفه ولا يبحث قاله ع ش وضعه ح ف قال الشوبرى وهل الاعذار
مسقطات للوجوب أو موجبات للترك أى أسباب له خلاف وقضية كلام القمولى ترجيح الاول اه
اعباب أى بمعنى أن الاعذار مانعة من تعلق الوجوب بالمعذور اه وينبني على ذلك الايمان والتعالق
(قوله مقيم) اطلاق هذا مع تقييد ما بعده ببلوغ الصوت يفيد أنه لا يعتبر هنا بلوغ الصوت قال في

عليه قيد ولا افتعد بالخلف فيجب الحضور وان حث وما يسقط الجمعة الحبس اذا لم يكن مقصرا فيه شرح

بمحل جمعة) تأسيابه صلى الله عليه وسلم وبإخلفاء بعده (أو بمستوى) (٢٧٥) بلغه فيه) حالة كونه (معتدل سمع صوت

عال عادة في هــدق) أى
سكون للأصوات والرياح
(من طرف محلها الذى يليه
أو مسافرله) أى للمستوى
(من محلها) أو مسافر
لعصية كما علم من الباب
قبله لخبر أبى داود والجمعة
حق على من سمع النداء
والمسافر لعصية ليس من
أهل الرخص فلا جمعة على
كافر أصلي بمعنى أنه لا يطلب
بها في الدنيا ولا على صبي
ومجنون ومغمي عليه
وسكران كسائر الصلوات
وان لزم الثلاثة الأخيرة عند
التعدى قضاؤها ظهرا
كغيرها ولا على من بهرق
ولا على امرأة وخنثى للخبر
السابق وألحق بالمرأة فيه
الخنثى لاحتمال أنوثته

ولا يجب إطلاقه ان رآه
مصلحة اه سم على حج
ويجب السؤال في الخروج
لها ان ظن انه يجاب والا فلا
ولو اجتمع منهم أر بعون
في السجن وجب عليهم
فعلها ولو لم يكن فيهم
خطيب وأمكن الامام
ارسال خطيب لهم وجب
وكذا لو اجتمع أر بعون
أعمى أو مريضا وان كان
ذلك يؤدى الى التعدد اه
سم ملخصا (قوله ويلزم
عليه ان بعضهم تجب الخ)

شرح الروض بخلاف من لم يبلغه في البلد يلزمه الحضور اه سم اه ع ش قال العلامة الاطفيحي
نقل عن ع ش وكان الاولى تقديمه على قوله بلا عذر ترك الخ لانه اذا كان مقبيا وقام به عذر جوزه
الترك الآن يقال آخره لطول الكلام عليه لانه اما ان يكون مقبيا بمحل جمعة أو لم يكن بمحلها لكن كان
بمستواخ اه (قوله تأسيابه صلى الله عليه وسلم) أى لانهم لم يفعلوها الا في محل الإقامة وهذا دليل
لقوله مقيم وما قبله تقدم دليله اه ع ش ا ط ف (قوله أو بمستوى) ولو تقديرا كما يأتي في وقوله بلغه أى
المقيم بالمستوى وقوله فيه متعلق ببلغ وفاعله صوت ومعتدل حال من ضمير المقيم وقوله في هـدق متعلق
أيضا ببلغ وقوله يليه أى بلى المستوى وقوله أو مسافر معطوف على المقيم بقسميه والحاصل أنها تجب
على المقيم بقسميه وعلى المسافر بقسميه أعني المسافر للمستوى من محلها أى خرج من محلها الى ذلك
المستوى والمسافر لعصية كما قررته شيخنا (قوله بلغه فيه) أى بحيث يبلغه ذلك فالمدار على البلوغ
بالقوة اه حل و برماوى والمراد بلغه ذلك وهو واقف طرف بلده الذى بلى المؤذن بأن يكون في محل
لا تقصر فيه الصلاة حرور في ع ش على م ر أن العبرة بموضع اقامته (قوله صوت) وان لم يميز بين
الالفاظ حيث علم أنه نداء للجمعة اه ح ف (قوله في هـدق) وانما اعتبر سكون الأصوات لأنها تمنع
من الوصول وانما اعتبر سكون الريح لأنها تارة تعين عليه وتارة تمنع منه اه (قوله من طرف محلها
الذى يليه) واعتبر ذلك لان البلد قد يكبر بحيث لا يبلغ أطرافها النداء الذى بوسطها فاحتيط للعبادة
قال الشورى ولعل ضابطه ما تصح الجمعة فيه أى بأن لا تقصر فيه الصلاة أى لمن سافر منه قال ابن الرفعة
وسكتوا عن الموضع الذى يقف فيه المستمع والظاهر أنه موضع اقامته فن سمع من موضع اقامته وجبت
عليه والا فلا اه سم اه ع ش على م ر ويلزم عليه أن بعضهم تجب عليه وبعضهم لا تجب عليه
(قوله أو مسافرله من محلها) أى وسمع النداء من ذلك المحل فيجب أن يعود اليه لان سمعه من محل
آخر هكذا قاله حل وقوله فيجب أن يعود اليه ليس بل لازم بل له أن يفعلها في أى محل كان فلو قال
فيجب عليه حضورها لكان أولى (قوله أى للمستوى) يؤخذ من ذلك عدم الوجوب على الحصادين
اذا خرجوا قبل الفجر الى مكان لا يسمعون منه نداء محلهم الذى خرجوا منه وان سمعوه من محل آخر
لان السفر هنا يشمل القصير أيضا وكذا ان سمعوا لكن خافوا على أنفسهم أو ما لهم وكذا ان خرجوا
بعد الفجر سمعوا أو لم يسمعوا ان خافوا على ما ذكر اه برماوى وفي السقوط حينئذ نظر ان نشأ
القوات من خروجهم ا ط ف (قوله أو مسافر لعصية) عطف على قوله أو مسافرله (قوله كما علم
من الباب قبله) أى في قوله فلا قصر كغيره من سائر الرخص لعاص به (قوله لخبر أبى داود الخ)
دليل على المقيم بالمستوى والمسافرله واستدل على المسافر سفره معصية بالدليل العقلى وعلى المقيم بمحلها
بالتأسي (قوله والمسافر لعصية الخ) دفع به ما يرد على مفهوم الخبر من أن من لم يسمع النداء لا جمعة
عليه وهو شامل للمسافر سفره معصية اه ع ش (قوله وسكران) نعم ان أفاق قبل فواتها لزمه فعلها
وكذا المجنون والمغمي عليه اه برماوى (قوله وان لزم الثلاثة الأخيرة عند التعدى قضاؤها ظهرا)
فيه مسامحة لان الظاهر بدل عنها لا قضاء لها فان قلت القضاء فرع الوجوب وهما لا وجوب قلت هو
فرعه غالبا اه حل (قوله ولا على من بهرق) وان قل ولو كان هناك مهاياة ووقعت الجمعة في نوبة
الرفيق لكن يستحب لما لك الفن أن يأذن له في حضورها اه شرح م ر (قوله لاحتمال أنوثته)
فيه أن الاحتياط احتمال ذكوره معاملة له بالا غلط كما هو القاعدة وقد يقال لما كانت الجمعة من وظائف

بل يلزم عدم وجوبها عليهم لو كانوا بحيث لو وقفوا بالطرف لسمعوا وقد انحازوا عنه ويكفى سماع بعض أهل القرية اه ويصلح هذا جوابا
عن التزام المحشى

ولا على من به عذر في ترك الجماعة مما يتصور هنا لما صر في الخبر وألحق بالريض فيه نحوه ولا على مسافر غير من مسر ولوسفر أقصيرا لا شغلته بالسفر وأسبابه ولا مقيم بغير محل الجمعة ولا يبلغه الصوت المذكور لمفهوم خبر أبي داود السابق وعلم بقولي بمستوا أنه لو كانت قرية ليست محل الجمعة على رأس جبل فسمع أهلها النداء لعلوها ولو كانت بمستول يسمعه أو كانت في منخفض فلم يسمعه لانخفاضها ولو كانت بمستول يسمعه

(قوله غلط عليه بعدم الخ) فالتعليق حاصل بعدم المساواة للرجال الشرفاء بالزامه بالاحوط حتى رد ما قيل بالاحوط الزام الجمعة وعدم حسبانهم من الأربعين كما قالوا في المقيم غير المستوطن وان أورد شيخنا (قوله في هذا تصرح بأن السفر الخ) الأولى كتابته على قوله أو مسافره من محلها تأمل فيه (قوله والمسافر لا تجب عليه وإن سمع الخ) أي لم يسمع أصلاً أو سمع من غير بلده ولا تقل سواء سمع من بلده أو من غيرها لان من سمع النداء من بلده لا يعطى حكم المسافرين تأمل

الرجال وهم أهل كمال غلط عليه بعدم مساواته لهم لما ذكره الشارح من الاحتمال فتأمل اه اطف (قوله ولا على من به عذر) وليس من الاعذار ما جرت به عادة المشتغلين بالسبب من خروجهم للبيع ونحوه بعد الفجر حيث لم يترتب على عدم خروجهم ضرر كفساد متاعهم فليتنبه لذلك فانه يقع في قري مصرنا كثيرا اه ع ش (قوله مما يتصور هنا) كالمرض بخلاف ما لا يتصور هنا كالريح الشديدة بليل اه حل فاذا وجدت هذه الريح الشديدة منها الا يعذر في ترك الجمعة لاجلها وقد يقال ألحقوا ما بعد الفجر بالليل في مساؤل لوجود الظلمة فيه فتكون فيه شدة الريح عذرا في حق من بعثت داره وتوقف حضور الجمعة على السعي من الفجر وهو انصوير حسن اه ع ش وانظر وجهه حسنه مع اشتراط بلوغ صوت المنادى لمعتدل السمع وصرت المنادى لا يصل الى محل يجب فيه السعي من الفجر كانه اطف وأجيب بأن محل اشتراط بلوغ صوت المنادى في غير المقيم بمحلها أما المقيم بمحلها فلا يشترط فيه سماع صوت المنادى كما يدل عليه اطلاق المتن وتقييده فيما بعده فيكون كلام ع ش في التصوير مفروضا في المقيم بمحلها فاذا كانت داره بعيدة بحيث لا يصل الا ان سار بعد الفجر وجب عليه السعي حينئذ وان لم يسمع النداء اه شيخنا ح ف (قوله ولا على مسافر) أي وان نقص العدد بسبب سفره وتعطلت الجمعة على غيره بواسطة سفره لانه لا يلزمه أن يحصل الجمعة لغيره وكذا يقال في المعذور السابق وفاقا للعلامة مر اه برماوى (قوله غير من مس) الذي مر هو المسافر للمحل المذكور أو للعصية (قوله ولوسفر أقصيرا) في هذا تصرح بأن السفر لمحل يسمع فيه نداء الجمعة يسمى سفر اشترعا وقد قالوا في النفل في السفر في صوب مقصده لا بد أن يسافر لمحل يسمى الذهاب اليه سفر اشترعا بأن لا يسمع فيه نداء الجمعة والحاصل أن من جاوز المحل المعتبر بجاوزته يقال له مسافر شرعا ثم ان كان بمحل لا يسمع فيه نداء الجمعة جاز له التنفل صوب مقصده وترك الجمعة وان سمع فيه النداء ليس له ذلك لانه يجب عليه السعي لمحل الجمعة اه حل (قوله لا شغلته بالسفر وأسبابه) منه يؤخذ عدم الوجوب على نحو الحصادين اذا خرجوا قبل الفجر الى مكان لا يسمعون فيه النداء أي نداء بلدتهم اذ لو اعتبر البلوغ من غير بلدتهم أيضا لكان من خرج أي قبل الفجر الى قرية بينه وبينها مرحلة وبقربها بلدة يسمع نداءها تجب عليه الجمعة ولا يقول به أحد اه حل وقال العزيزي ومن هذا ما يقع في بلاد الريف من أن الفلاحين يخرجون للحصاد من نصف الليل ثم يسمعون النداء من بلدتهم أو من غيرها فتجب عليهم الجمعة فيما يسمعون منه النداء وانما وجبت على من ذكر لانهم امانى حكم المقيمين أوله خولهم في قول المصنف أو مسافره أي للمستوى من محلها فان لم يسمعوا فلا الجمعة عليهم وان أقاموا بقيطانهم أو رجعوا الى بلادهم بعد ذلك وذكر أيضا قوله أو مسافره أي للمستوى دخل في ذلك الصياغة ومن يسافر للسواقى أو الحراثة من محل الجمعة فاذا سافر الى ذلك المستوى ان سمع النداء من محلها ولمن غير بلده وجب عليه الذهاب والا فلا والحال أنه خرج من المحل قبل الفجر فانظره مع مقاله حل اه والمعتمد مقاله حل ووافقه عن لانه يقال لهم مسافرون والمسافر لا تجب عليه الجمعة وان سمع النداء من غير بلده قال بعضهم ويستفاد منه مسألة تقع كثيرا وهي أن الشخص يسافر يوم الخميس مثلا الى قرية قريبة من بلده لكن لا يسمع فيها النداء من بلده ويصبح يوم الجمعة في تلك القرية وهو غير عاجز على الإقامة بل يرجو منها قضاء حاجته فيئذ لا تلزمه الجمعة مع أهل تلك القرية لانه يقال له مسافر تأمل (قوله ولو كانت بمستول يسمعه) بأن فرض زال هذا العلو وكانت بمحل على مستول مسامت لبلد الجمعة وقوله ولو كانت بمستول يسمعه بأن فرض جعلها على وجه الارض من المستوى المسامت لبلد الجمعة وأما قول الشهاب البرلسي المراد لو فرضت مسافة انخفاضها على وجه الارض وهي على

لزمهم الجمعة في الثانية دون الاولى و بقول معتدل سمع أنه لو كان أصم (٣٧٧) أو جاوز سمعه حد العادة لم يعتبر و بقول

عادة في هـ و أنه لو كان الصوت العالي على خلاف عادته في بقية الايام أو على عادته لا في هـ و لم تتعين ولا يعتبر وقوف المنادي بمحل عال كمنارة ولو وافق يوم جمعة عيّد فحضر صلاته أهل قرى يبلغهم النداء فلهم الانصراف وترك الجمعة نعم لو دخل وقتها قبل انصرافهم كأن دخل عقب سلامهم من العيد فالظاهر أنه ليس لهم تركها وقول معتدل سمع وعادة مع أو مسافر إلى آخره من زيادتي وتعيرى بمستوى من تعيره بقرية (وتلزم) الجمعة أعمى وجد قانداً

(قوله فغيه نظر) بل نقل سم على التحفة أن البرلسي في فتاويه اقتصر على ما قاله مر وغيره (قوله والمدار هنا على مسافة الخ) أي في الوجوب (قوله بل المدار على الذهاب إليه لقصدها الخ) ولو شرکوا فهل الظاهر العمل بالأغلب وهل الاحتياط للعبادة الوجوب عند الاستواء حرر (قوله رحمه الله كأن دخل عقب سلامهم) أي وكانوا يتشاغلون بعد العيد بقضاء أغراضهم إلى أن دخل الوقت اهـ (قوله بل هو مجرد تصوير) الاولى تمثيل

آخرها لسمعت هكذا يجب ان يفهم وقيس عليه نظيره في الاولى أي فتفرض مسافة عاوها بمسافة على وجه الارض وهي على آخرها ففيه نظر والراجع عند شيخنا تبعاً لافتناء والده خلافة وعبارته وهل المراد بقوله لو كانت بمنخفض لا يسمع النداء ولو استوت لسمعه لزمته الجمعة أن تبسط هذه المسافة أو أن يطالع فوق الارض مسامتا لما هو فيه المفهوم من كلامهم المذكور الاحتمال الثاني كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه اهـ حل واعتمده شيخنا ح ف (قوله لزمهم الجمعة في الثانية) وان لم يسمعوا وقوله دون الاولى وان كانوا يسمعون بالفعل اهـ حل (قوله انه لو كان أصم) أي ولو كان معتدل السمع و قوله أو جاوز سمعه العادة أي ولو كان معتدل سمع لم يسمع اهـ حل (قوله لم يعتبر) أي فتجب على الأصم ولا تجب على من جاوز سمعه العادة فلا يعتبر الاول في اسقاط الوجوب والا الثاني في تحصيله كما قرره شيخنا فان قلت قياس ما في الصوم من أن حد البصر إذا رأى هلال يجب عليه الصوم وجوب الحضور هنا قلت لفرق بينهما ان المدار في الصوم على العلم بوجود الهلال وقد حصل برؤية حد البصر والمدار هنا على مسافة لا يحصل بهامشقة شديدة ولو عول على حد السمع لم يحصل بهامشقة لا تحتل في العادة فان حديد السمع قد يسمع من مسافة بعيدة كنصف يوم مثلاً ولو كلف بالسمي حينئذ اتضاعفت عليه المشقة (قوله أو على عادته لا في هـ و) أي للرياح وقوله لم تتعين أي حيث سمعوا مع وجود الاصوات أو الريح و به انه هذا واضح في لرياح لانهار بما حلت الصوت وأما في الاصوات ففيه نظر لانه اذا كان يسمع الصوت مع وجود الاصوات فع عدمها بالاولى ولا وجه لعدم التعيين وعبارة شيخنا اعتبره والاصوات والرياح اثلاثاً بمنعها بلوغ النداء وتعين عليه الريح اهـ حل (قوله ولو وافق يوم جمعة عيّد الخ) صورة مستثناة من منطوق قوله السابق أو عتو أي فتلزم المقيم به الا في هذه الصورة اهـ ع ش فكان المناسب أن يقول نعم لو وفق الخ (قوله فحضر صلاته أهل قرى) ليس بقيد بل المدار على الذهاب إليه لقصدها وعدمه لا على حضور الصلاة فني توجهوا إليه بقصد الصلاة وان لم يدركوها سقط عنهم العود للجمعة لوجود المشقة وأما لو حضر وا لبيع أسبابهم فلا يسقط عنهم الحضور ولو صلو العيد سواء رجوا إلى محلهم ولا كأي ع ش فان لم يحضروا كان صلوا العيد بمكانهم لزمهم الجمعة اهـ شرح مر (قوله فلهم الانصراف وترك الجمعة) أي لسقوطها عنهم وان قرى أو أمكنهم ادراكها لوعادوا تخفيف عليهم لانهم لو كانوا بأرجوع للجمعة لشق عليهم والجمعة تسقط بالمشقة اهـ اطفح في هذه مستثناة من اطلاقهم وجوب السمي على من يسمع النداء ويستثنى أيضاً لو كان من سمع النداء أربعين بالصفة المتقدمة فانه يجب عليهم أن يقيموها بمحلهم ويحرم عليهم السمي إلى محل النداء لتعطيلهم الجمعة في محلهم قاله لح وقوله ويحرم عليهم السمي الخ ويجب على الحاكم منعهم من ذلك ولا يكون قصدهم البيع والشراء في المصر عذراً في تركهم الجمعة في بلدتهم الا اذا ترتب عليه فساد شيء من أموالهم أو احتاجوا إلى ما يصرفونه في نفقة ذلك اليوم الضرورية ولا يكفون الاقتراض كذا كره ع ش على مر (قوله نعم لو دخل وقتها قبل انصرافهم) أي أو بعده حيث لم يصلوا إلى محل تقصير فيه الصلاة من محل الجمعة اهـ حل وع ش (قوله كأن دخل عقب سلامهم من العيد) مفهومه أنهم لو صلوا العيد عقب دخول وقتها ثم تشاغلوا بأسباب حتى دخل وقت صلاة الجمعة لا يحرم عليهم الانصراف ولعله غير مراد بل هو مجرد تصوير فيحرم عليهم الانصراف حينئذ اهـ ع ش واعتمده شيخنا ح ف (قوله وتلزم أعمى وجد قانداً) فلم يجده لا تلزمه وان أحسن المشي بالعصا خلافاً للفاضي حسين ويمكن حل كلامه على ما إذا كان منزله قريباً

(و) شيخا (هما وزمنا
وجدا مركبا) ملكا أو
بأجرة أو إعارة (لا يشق
ركوبه) عليهما (ومن صح
ظهره ممن لا تلزمه جمعة
صحت) جمعة لأنها إذا صحت
ممن تلزمه فمن لا تلزمه
أولى وتغني عن ظهره (وله
أن ينصرف) من المصلي
(قبل إتمامه) بها (الأنحو
مريض) كاعنى لا يجزئ
قائدا فليس له أن ينصرف
قبل إتمامه (أن دخل وقتها
ولم يزد ضرره بانتظاره)
فعلها (أو أقيمت الصلاة)
نعم لو أقيمت وكان ثم مشقة
لا تحتل كمن به أسهال
ظن انقطاعه فأحسن به
ولو بعد تحريمه وعلم من
نفسه أنه إن مكث سبقة
فالتجسه كما قال الأذرى
إن له الانصراف وترك
الجمعة والفرق بين المستثنى
والمستثنى منه أن المانع في
أنحو المريض من وجوبها
مشقة الحضور

(قوله وقد يفرق بوجود
البديل هنا) أى مع كونه
كالبديل منه بخلاف التيمم
فانه وإن خاب الوضوء
لكن في الإباحة لا الرفع
اه (قوله أجزاء التابع
بطريق الأولى) لا يظهر
كونه أولى كما يعلم من كلام
الشوبرى آخر العبارة

ويمكن إرجاع كلام زى

بحيث لا ضرر عليه في حضوره وكلام الشيخين على ما إذا كان منزله بعيدا بحيث يلحقه ضرر في ذهابه
للجامع اه مر زى وبرماوى وعش (قوله وجد قائدا) أى تليق به مرافقته فيما يظهر لا نحو فاسق
كما في الشوبرى (قوله متبرعا) قال الأسنوى قياس ما سبق في ستر العورة أنه لا يجب قبول هبته للمنة
وقوله أو بأجرة أى فاضلة عما يعتبر في الفطرة وعن دينه وقتصارهم على ما اعتبر في لفطرة مجرد تصوير
اه عش على مر (قوله وشيخاهما) أى هرما لا يستطيع المشى وقوله وزمنا الزمن هو الذى
أصابته آفة أضعفت حركته وإن كان شابا اه شيخنا وعبارة المصباح زمن لشخص يمانية وزمنا
فهو ممن باب تعب وهو مريض يدوم زمنا طويلا اه بحر وفه (قوله وجد مركبا) ولو آدميا لا يزى
به ركوبه أى لا يخل بمروءته عادة وقوله لا يشق ركوبه أى مشقة لا تحتل عادة كمشقة المشى في الوحل
وإن لم تبع التيمم فيها يظهر والمركب بفتح الكاف (قوله أو بإعارة) أى إعارة لأمته فيها بأن تكون
المنفعة نافذة جدا فيما يظهر اه وهل يجب السؤال في الإعارة وكذا الإجارة فيه نظر والذى يظهر
الوجوب كما في طلب الماء في التيمم وقد يفرق بوجود البديل هنا اه برماوى مع زيادة (قوله صحت
جمعه) أى إجماعا ويحرم عليه الخروج منها ولو بقابلها نفل مثلا اه برماوى (قوله لأنها إذا صحت ممن
تلزمه فمن لا تلزمه أولى) عبارة الرافعى ممن لا تلزمه الجمعة إذا حضر الجمعة وصلاتها انعقدت له وأجزأته
لأنها أكمل في المعنى وإن كانت أقصر في الصورة فإذا أجزأت الكاملين الذين لا عذر لهم مع قصرها
فلا تنجزى أصحاب الأعذار بطريق الأولى اه وبعضهم وجه الأولوية بأن من تلزمه هو الأصل
ومن لا تلزمه بطريق التبعية له فإذا أجزأت الأصل أجزأت التابع بطريق الأولى اه زى وقال قل
على الجلال صحت جمعه أى أجزأته عن ظهره لانه المقصود وعليه تصح الأولوية لأنه إذا سقط بها الظهر
عن الكاملين فمن غيرهم أولى وعند الأصحاب إن معنى الصحة والأجزاء واحد وهو الكفاية في
سقوط الطلب في ذلك الوقت وإن لم يزل القضاء اه وقوله فمن لا تلزمه أولى فيه نظر لأن صحتها من
يصح ظهره تبع لمن يجب عليه الجمعة وحينئذ ليس الصحة منه أولى ومن عجز بالأجزاء سلم من هذا اه
شوبرى (قوله وتغني عن ظهره) هذا قدر زاد على ما أفاده منطوق المتن اه شوبرى (قوله وله
أن ينصرف) أى لمن لا تلزمه الجمعة الانصراف (قوله قبل إتمامه) أى ولو بعد إتمامها اه
برماوى (قوله الأنحو مريض) وضابطه أن المريض الذى لا يجب عليه الجمعة أن يلحقه بحضورها
مشقة كمشقة مشيه في المطر ونحوه اه شرح مر (قوله فليس له أن ينصرف) فإن انصرف ثم
ولا يلزمه العود اه حل وشوبرى (قوله أو أقيمت الصلاة) أى أو زاد لكن أقيمت الصلاة
والمراد زيادة تحتل بدليل الاستدراك (قوله ولو بعد تحريمه) وصورة انصرافه حينئذ أن يخرج
نفسه من الصلاة إن كان ذلك في الركعة الأولى وبأن ينوي المفارقة ويكمل منفردا إن كان في الثانية
حيث لم يلحقه ضرر بالتسكيل والإجازة قطعها اه عش على مر (قوله إن له الانصراف)
أى بل ينبغي وجوبه إذا غلب على ظنه تلويث المحل اه عش (قوله والفرق بين المستثنى) وهو نحو
المريض والمستثنى منه وهو ممن لا تلزمه الجمعة المعبر عنه بالضمير في قوله وله أن ينصرف فالمستثنى منه هو
الماء في له أى حيث لا يجوز للأول الانصراف قبل إتمامه بعد دخول الوقت بالشرط المتقدم ويجوز
للثاني وأورد عليه أنه حيث كان العذر مشقة الحضور كان القياس حرمه الانصراف ولو قبل دخول
الوقت لانه بتقدير عدم الحضور يجب عليه السعى بفرض عدم العذر فلا وجه لعوده من المسجد بعد
كونه فيه وأجاب سم على حجج بان جواز العود قبل الوقت مقيد بمن يرجع من المسجد على نية

وقد حضر متحملاً لها
 والمانع في غيره صفات قائمة
 به لا نزول بالحضور وتقييد
 بن لا تلزمه جمعة ويقبل
 الاحرام وبالأقامة من
 زيادتي (وبفجر حرم
 على من لزمته) بان كان
 من أهلها (سفر نفوت
 به) كأن ظن أنه لم
 يدركها في طريقه أو مقصده
 ولو كان السفر طاعة وقبل
 الزوال (لان خشى) من
 عدم سفره (ضرراً)
 كانقطاعه عن الرفقة فلا
 يحرم ولو بعد الزوال وانما
 حرم قبل الزوال وان لم
 يدخل وقتها لانها مضافة
 الى اليوم ولذلك يجب
 السعي اليها قبل الزوال على
 بعيد الدار (وسن لغيره)
 أي لمن لا تلزمه ولو بمحلها
 (جماعة في ظهره) في
 وقتها العموم أدلة الجماعة
 (واخفاؤها ان خفي عنده)
 لثلاثتهم بالرغبة عن صلاة
 الامام فان ظهر لم يسن
 اخفاؤها لا تنفاء التهمة
 (قوله رحمه الله أنه لم
 يدركها) الانسب لا يدركها
 (قوله ولو كان السفر
 طاعة) نعم لو وجب فوراً
 كانقاذ ناحية وطها الكفار
 أو أسرى اختطفوهم
 وجب السفر قاله الاذرعى
 اخذنا من كلام البندنجي
 اه بهامش صحيح على
 شرح البهجة

العود اليه فلو عدل ابتلاك الذية حرم عليه الانصراف اه ع ش (قوله وقد حضر متحملاً لها) أي
 فزل المانع اه حل (قوله وبفجر حرم على من لزمته الخ) فاذا فرغ من وعاص وبتنع عليه
 رخص السفر حتى يخرج وقتها أولى اليأس من ادراكها نعم لو طرأ عليه جنون أو موت سقط عنه الاثم
 من ابتدأه قاله شيخنا وهو غير ظاهر وخروج بالسفر النور قبل الزوال فلا يحرم وان علم فوات الجمعة به
 كما عتمده شيخنا م لانه ليس من شأن النوم الفوات وخالفه غيره ويكره السفر ليلها بان يجاوز
 السور قبل الفجر قال في الاحياء لأنه ورد في حديث ضعيف جداً أن من سافر ليلة الجمعة دعا عليه ملكاه
 اه قل على الجلال وقوله دعا عليه الخ أي قال لا تنجاء الله من سفره ولا أعانه على قضاء حاجته اه
 م واذا كان هذا في سفر الليل الذي لا اثم فيه ويكون في سفر النهار الذي فيه الاثم أولى وصح ان من سافر
 يوم الجمعة بعد الفجر دعا عليه ملكاه فيقولان لا تنجاء الله من سفره ولا أعانه على قضاء حاجته قاله م
 الكبير شيخنا ح ف (قوله بان كان من أهلها) أي أهل لزومها لو دخل وقتها فسقط ما يقال كيف
 تلزمه قبل دخول وقتها فليتأمل وكتب أيضاً قوله بان كان من أهلها أي ممن تتعقده وان لم تجب عليه
 فدخل فيه خاشي الضرر ونحوه وحينئذ احتاج الى اخراجه بقوله لان خشى ضرراً الخ فلا يرد أن خاشي
 الضرر لا تلزمه فلا يصح اخراجه ممن تلزمه ويجوز أن يراد بأهلها أهل لزومها لم يكن به عذر وان
 عرض له الخشية فلا حرمه عليه لصيرورته من غير أهل الزوم اه شورى وقول الشورى ممن
 تتعقده به ليس بظاهر لخروج المقيم غير المستوطن من كلامه فالأولى أن يراد بأهلها أهل لزومها ولا العذر
 (قوله سفر نفوت به) بخلاف ما إذا لم تفت به بان غلب على ظنه ادراكها في مقصده أو طريقه فلو تبين
 خلاف ظنه بعد السفر فلا اثم عليه والسفر غير معصية كما هو ظاهر نعم ان أمكن عوده وادراكها فنتجه
 وجوبه اه شرح م وع ش عليه (قوله ولو كان السفر طاعة) أي واجباً ومندوباً كحج
 وزيارة قبره صلى الله عليه وسلم وهذه الغاية للرد على القديم الذي يخص حرمة السفر قبل لزول بالمباح
 ويجعل سفر الطاء قبل الزوال جائز هكذا يفهم من صنيع أصله مع شرح م (قوله كانقطاعه عن
 الرفقة) أي الذين يخشى الضرر بمفرقتهم اه حل وع ش أي ليصح كونه مثلاً اذا خشى ضرراً
 فالتقييد يفهم من كلامه ويفرق بينه وبين نظيره في التيمم حيث اكتب في فيه بمجرد الوحشة بان الظهر
 يتكرر في كل يوم وليلة بخلاف الجمعة ويفرق أيضاً به يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد كما في شرح
 م وقال ع ش عليه وليس من اتضرر ما جرت به العادة من أن الانسان قد يقصد السفر في وقت
 مخصوص لا يمر لا يفوت بفوات ذلك الوقت اه كالذين يريدون السفر لزيارة سيدي أحمد البدوي
 في أيام مولده في يوم الجمعة مع رفقته وكانوا يجدون رفقته آخر يسافرون في غيره (قوله فلا يحرم) ولو بعد
 الزول ولو نقص بسفره عدد أهل البلد بحيث يؤدي الى تعطيل جمعهم اذ لا يكف تصحيح عبادة غيره
 اه شرح م (قوله لانها مضافة) أي منسوبة اليه فلاضافة لغوية والا فالיום مضاف اليها نحو
 يوم الجمعة أفاده شيخنا (قوله ولذلك يجب السعي) أي من الفجر ولا يجب قبله وان علم أنه لم يسع
 قبله فانتهاه الجمعة كما قرر شيخنا (قوله أي لمن لا تلزمه) المناسب أن يقول أي لغير من لزمته لأنه المتقدم
 وان كان المعنى احداً (قوله ولو بمحلها) هذه الغاية للرد على الضعيف وعبارة أصله مع شرح م
 ومن لاجتماع عليهم وهم بالبادتن لهم الجمعة في ظهرهم في الاصح والثاني لان الجماعة في هذا اليوم
 شعار الجمعة ومحل الخلاف فيمن ببلد الجمعة فان كانوا في غيره استحبت الجماعة في ظهرهم اجاباً قاله في
 المجموع اه (قوله واخفاؤها) الضمير راجع الجماعة كما يفهم من شرح م وفيه انه يسن
 أيضاً اخفاء أذان الظهر اه (قوله لم يسن اخفاؤها) بل يسن اظهار فيكون اخفاؤها خلاف

والتصريح بسن الإخفاء من زيادتي (و) سن (إن رجا زوال عذره) قبل فوت الجمعة كعبه يرجو العتق ومريض يرجو الخلة
(تأخير ظهره إلى فوت الجمعة) (٣٨٠) لانه قد نزل عذره قبل ذلك فيأتي بها كاملا ويحصل القوت برفع الامام

الاولى ان كان في أمكنة الجماعة اه برماوى (قوله ولان رجا زوال عذره) أى رجاء قويا اه ع ش
(قوله تأخير ظهره إلى فوت الجمعة) محل تأخيرته إلى فوت الجمعة مالم يؤخرها الامام لى أن يبقى من لوقت
قدرا أربع ركعات والا فلا يؤخر الظهر كما ذكره المصنف في نكت التنبية اه شرح مر (قوله
برفع الامام) استشكل بما أتى من أن غير المعذور لو أحرم بالظهر قبل السلام لم تصح وأجيب بان
الجمعة ثم لازمة له فلا ترفع الا بيقين بخلافه هنا اه سل وشرح مر وفى قل على الجلال ويحصل
اليأس برفع الامام أى لا بعدم التمكن كعبه الدار قال الاسنوى ويجب الظهر فوراً لى من أيس منها
من تلزمه والوجه خلافه كما قاله شيخنا اه (قوله ثم زال عذره) وكذا لو زال عذره فيها أما لا قل
فواضح وأما الثانى فبناء على الاصح من أن الاعذار مسقطات للوجوب لا مخصصات فى الترك وبه
فارق وجود التيمم الماء فى الصلاة التى لا تسقط بالتيمم لان اباحة الصلاة للرخصة وقدرالت اه
ايحاب اه شورى (قوله الا ان كان خنتى) ومشر الخنتى كل من لم تلزمه لظن قيام عذره فبن
خلافه كما عبيد يتبين انه حر والعارى يتبين قدرته على السترة اه سل (قوله فبان رجلا) أى
فتلزمه الجمعة ان تمكن من فعلها والا أعاد الظهر لتبين أنها فى غير محلها ولا يلزمه قضاء ظهر كل جمعة
تقدمت لوقوع ظهره التى بعدها قضاء عنها اه برماوى (قوله لمن لا يرجو) المناسب أن يقول لا غير
من رجا وان كان عبر عنه اشارة الى أن رجالاته قد سمعوا معنى يرجو (قوله وهو الاصح) معتمد وقوله
وقال العراقيون الح ضعيف وهذا من جملة كلام النووى فى الروضة (قوله لانه قد ينشط) بفتح الشين
فى المضارع وبكسر هاءى الماضى من باب علم يعلم كفى المختار والقاموس وفى المصباح أنه بفتح الشين فى
الماضى وبكسر هاءى المضارع من باب ضرب يضرب فعلى هذا يكون فيه لغتان كما أفاده شيخنا ح ف
(قوله قال) أى النووى والاختيار التوسط أى من جهة الدليل فلا ينافى قوله أولا وهو الاصح أى من
جهة المذهب اه اطفيعى وقال شيخنا ح ف قوله وهو الاصح أى عند غير النووى وقوله
والاختيار أى عنده فهو من اختياره وهو يرجع لكلام المحشى وهذا الاختيار ضعيف (قوله
ولصحتها) لما نسلك على شروط لزومها شرع يتكلم على شروط صحتها (قوله مع شرط غيرها) هو مفرد
مضاف فيم أى مع كل شرط من شروط غيرها (قوله وقت ظهر) خلافا لالامام أجدى جوازها قبله اه
قل على الجلال (قوله مع خبر صلوا الخ) دفع به ما يقال ان الاتباع انما يدل على جواز فعلها فى وقت
الظهر ولا يلزم منه عدم صحتها فى غيره اه ع ش (قوله فلو ضاق الوقت عنها) أى ولو بخبر عدل رواية
وجب ظهر فيتعين الاحرام بها ولو نوى فى صورة الشك بالجمعة ان كان الوقت باقيا والا فالظاهر لم يضره هذا
التعليق حيث تبين بقاء الوقت كما أفق به والد شيخنا لانه تصريح بمقتضى الحال عند الاحتمال وأما عند
تيقن الوقت أو ظنه فلا يصح هذا التعليق بل الواجب الجزم بنية الجمعة اه حل (قوله كاسيأتى) أى
فى قوله وأن يتقدمها خطبتان (قوله وجب ظهر) أى احرامهم بها فلا يصح احرامهم بالجمعة حتى لو تبين
ضيقه بعد احرامهم بها تبين بطلان الاحرام بها ولا تنقلب ظهره فقولوه ولو خرج الوقت وهم فيها الخ أى
وكان الاحرام فى وقت يسعها يقينا أو ظنا ولم يظهر خلافه اه قل على الجلال (قوله فعلم انها
اذافات الخ) أى علم من قوله وجب ظهر وغرض الشارح بهذا الاعتذار عن سكوتة فى ما تن عن هذا
الحكم مع تصريح الاصل به (قوله لا تقضى جمعة) بالنصب أى بل تقضى ظهره بمعنى أنه بدل عنها فالتعبير

رأسه من ركوع الثانية فلو
صلى قبل فوتها الظهر ثم
زال عذره وتمكن منها
لم تلزمه لانه أدى فرض
وقته الا ان كان خنتى فبان
رجلا (و) سن (لغيره) أى
لمن لا يرجو زوال عذره
كأمرأة وزمن (تجهيلها)
أى الظهر ليحوز فضيلة
أول الوقت قال فى الروضة
والمجموع هذا اختيار
الخراسانيين وهو الاصح
وقال العراقيون يستحب
له تأخير الظهر حتى تفوت
الجمعة لانه قد ينشط
طاولاها صلاة الكاملين
فاستحب كونها المقدمة
قال والاختيار التوسط
فيقال ان كان هذا الشخص
بجازا بأنه لا يحضر الجمعة
وان تمكن منها استحب له
تقديم الظهر وان كان
لو تمكن أو نشط حضرها
استحب له التأخير
(ولصحتها) أى الجمعة (مع
شروط غيرها شروط) ستة
أحدها (أن تقع وقت ظهر)
للاتباع رواه الشيخان
مع خبر صلوا كما رأيتونى
أصلى (فلو ضاق) الوقت
عنها وعن خطبتها كما
سيأتى (أو شك) فى ذلك
وهو من زيادتي (وجب
ظهر)

(أخرج) الوقت (وهم فيها وجب) أي الظهر (نماء) الحقا للدوام بالابتداء فيسر بالقراءة من حيث بخلاف مالوشك في خروجه لان الأصل بقاؤه (كمسبوق) أدرك مع الامام مناركة اذا خرج لوقت قبل سلامه فانه يجب ظهر بناء وان كانت تابعة لجمعة صحيحة (و) نانبها أن تقع (بأبنية مجتمعة) ولو بفضاء لا مهمالم تقم في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين الا في مواضع الإقامة كما معلوم وسواء كانت الابنية من حجر أم طين أم خشب أم غيرها فلو نهضت

(قوله رحمه الله وأن تقع بأبنية) ولا يشترط كون امامها في الابنية حيث وجدت شروط الاقتداء بهما من القرب وعدم الحيلولة وغير ذلك اه سم على أبي شجاع (قوله وحده القرب) الاولى وحده الاجتماع (قوله صحت الجمعة فيه ولو بعد العمران عنه) أي ما لم يجعلوا على العاصم سور او حده والام تصح فيه فان كان وضعه في الأصل على الانفصال فلا بد من كونه في محل لا تقصر فيه الصلاة والام تصح ولو شك فيه هل كان أصله متصلا فالاصل عدم الاتصال اه شيخنا

بالقضاء فيه مسامحة ولا تقضى سنتها أيضا ان لم يصلها معها حتى خرج الوقت على المعتمد كما تقدم (قوله أخرج وهم فيها) أي يقينه أو ظنا ولو باخبار عدل وقوله وجب أي الظهر بناء أي فلا يحتاج الى نية الظهر ويحرم الاستئناف لانه يؤدي الى اخراج بعض الصلاة الذي وقع في لوقت عن الوقت وحكي الروايات وجهين فيما لو مد الركعة الاولى حتى تحقق أنه لم يبق ما يسع الثانية هل تنقلب ظهر الآن وعند خروج الوقت ورجح منهما الاول والمعتمد الثاني كما لو حلف ليا كان هذا الرغيف غدا فأكله في اليوم هل يحث الآن أو غدا ارجح الثاني كما في شرح م ر و بناء حال من الضمير المستتر في وجب العائد على الظهر أي حالة كون الظهر بناء أي مبنيا على ما فعل من الجمعة لاستئنافها فلا يحتاجون الى نية الظهر كما قرر شيخنا وهذا على الراجح وفي قول يجب الظهر استئنافا أي يجب أن يستأنفوه بنية جديدة وينقلب ما فعل من الجمعة نقلا مطلقا اه (قوله بخلاف مالوشك في خروجه) المراد بالشك مطاق التردد أي مع استواء أو رجحان ولو بعدم البقاء على أقوى الاحتمالين اه شوري (قوله اذا خرج الوقت قبل سلامه) بحث الاسنوي أنه يلزم مفارقة الامام في التشهد ويقتصر على الواجب اذ لم يمكنه الجمعة الا كذلك ويؤخذ منه أن امام لموافق الزائد على الاربعين لو طول التشهد وخشا وخروج الوقت لزمهم مفارقتهم والسلام تحصيل الجماعة وهذا هو المعتمد زي وبرماوي (قوله فانه يجب ظهر بناء) هذا على الراجح وفي قول يتم الجماعة لانها تابعة لجمعة صحيحة كما في شرح م ر فغرض الشارح بقوله وان كانت الخ الرد على هذا لضعيف (قوله وان كانت تابعة لجمعة صحيحة) أي لان الوقت أهم شروطها فلم يكتف بهذه التبعية الضعيفة اه زي (قوله وأن تقع بأبنية) أي ولو باعتبار ما كان كما أشار له بقوله فلو انه دمت الخ (قوله ولو بفضاء) أي بين الابنية وهو متعلق بقوله تقع أو بأبنية اه (قوله بأبنية مجتمعة) فان تفرقت قال في الانوار لم تجب الجمعة قال والدشيخنا الان بلغ أهل دار أربعين كاملين وهو بالنسبة لمن قرب منه كبلد الجمعة قال في البحر وحده القرب أن يكون بين منزل ومزل دون ثمانية ذراع قال والدشيخنا الراجح ان الاعتبار العرف اه شوري قال في شرح م ر ومنها الاسراب وهي بيوت في الارض ومنها الغيران جمع غار قال ع ش وقضيته أنه لا يصح اقامتها ببناء واحد متسع استوطه جماعة تنعقد بهم الجمعة وليس مراد في م ر مانصه التعبير بها أي بالابنية للجنس فيشمل الواحد اذا كثرفيه عدد معتبر كما لا يخفى وكشيب أيضا قال أعني م ر اذا أقام الجمعة أربعون في خطة الابنية وخرجت الصفوف الى خارج الابنية مما هو محرم بها بحيث لا تقصر الصلاة قبل مجاوزته أو صلى جماعة هناك تبعالار بعين في الابنية صحت جمعتهم تبعاً بخلاف ما وصلى الجميع في ذلك الفضاء الخارج أو كان من في الخطة دون أربعين فانه لا يصح وكذا الخروج الصف وبلغ فضاء تقصر الصلاة فيه أو قبله فلا تصح صلاة الخارجين فعلى هذا تصح الصلاة على المراكب الرابية بساحل بولاق تبعالار في المدرسة الباشية اذا كانوا أربعين لان المراكب لا تقصر الصلاة فيها بل لا بد من سيرها كما تقرر في باب القصر وحاصل كلامه أن الحریم لا يجوز الجمعة فيه إلا تبعالار بعين في الخطة وغير الحریم لا يجوز فيه مطلقا وفيه نظر ولوجه صحة الجمعة تبعاً واستقلالاً في كل محل لا تقصر الصلاة قبل مجاوزته اه سم **فرع** لو كان بقربة مسجد ثم خرب ما حوله فصار منفردا ولم يجر بل استمر الناس يترددون اليه في الصلاة وغيرها صحت الجمعة فيه ولو بعد العمران عنه اذ بقاؤه عامرا بالتردد اليه للصلاة يصير ما بينه وبين العاصم من الخراب كخراب تخلل العمران وهو معدود من البادأفتى به البلقيني وغيره كذا في حاشية اج وابن شرف على التحرير (قوله فلو انه دمت) مفرع على قوله أن تقع بأبنية لان المراد بأبنية ولو بالنظر الاصل ولا تنعقد في غير بناء الا في هذه الصورة وفارق ما لو زلوا مكانا أو موافيه ليعمره وقربة حيث لا تصح فيه

قبل البناء بناء تصحاب الأصل في الخاليس أي الأصل وجود الأنية هنا وعدمها ثم اه حل (قوله فأقام أهلها) وهم المستوطنون بها وقت الخراب وان لم يلزمهم لصغر وكذا ذريرتهم بعدهم كما مال اليه بعض مشايخنا وعبارة ع ش قوله فأقام أهلها أي وأطلقوا اه وضمن أقام معنى عزم فعدها بعلى وخرج بأهلها غيرهم كالطاريئين لعمارتها فلا تصح منهم اه قل (قوله على العمارة) أي على عدم التحول وان لم يقصدوا العمارة أخذوا ما بعده اه برماوى (قوله لزمتهم الجمعة فيها) لم يعبر بالصحة المناسبة لما قبله لانه لا يلزم من الصحة اللازم بخلاف العكس اه قل (قوله لاهلها وطنهم) ولا فرق في الاهل بين كونه مخاطبا بها في وقت الانهدام أولا فدخل في ذلك أولادهم اذا كملوا وأقاموا على عمارتها من أنها تصح منهم قبل البناء خلافا لمن قال المراد بأهلها من كان مخاطبا بها وقت الانهدام قال شيخنا الشوبرى وانظر لو كان أولياؤهم أقاموا على العمارة وهم على نية عدمها أو لعكس فهل تؤثر نيتهم بعدم أولاد المعول عليه نية أولياؤهم فليحذر اه أقول والاقرب ان العبرة بنية الأولياء وجودا وعدمها لان غير الكامل لا اعتداد بنيتهم اما لو اختلفت نية الكاملين فبعضهم نوى الإقامة وبعضهم عدمها فكل حكمه من الصحة في الاول ان كانوا عددا معتبرا وعدمها في لثاني ع ش (قوله فلا تصح من أهل خيام) أي على الأصح وقيل تصح منهم في الخيام لانها وطنهم كالبنين هكذا حكاه أصله وكان الانسب أن يقول فلا تصح بخيام لانه هو المحكوم عليه ولانه يوههم عدم الصحة من أهل الخيام ولو في أبنية لكن التوهم مدفوع لان المتبادر من أهل خيام أي في خيامهم كما علم من قوله بمحلهم اه ع ش (قوله بمحلهم) وان لازموا أبدا اه حل (قوله لانهم على هيئة المستوفزين) أي شأهم ذلك (قوله لزمتهم فيه) أي في المحل الذي تقام فيه الجمعة وان لم يكن المحل الذي سمعوا منه النداء اه س ل (قوله وان لا يسبقها بتحريم) فيسه ضمير مستتر أي هي لان اعمال الثاني أولى كما قررره شيخنا أي أن لا يقع فيها سبق عند التعدد غير حاجة (قوله شعار الاجتماع) أي شعار هو الاجتماع فالإضافة بيانية (قوله واتفاق الكلمة) ولم ينظر والمشر ذلك في الجماعة بل وجب التعدد بقدر ما يظهر به الشعرون أمكن اجتماعهم في مكان واحد لتكرار الجماعة في اليوم والليلة وطلب التعدد لتسهيل الجماعة على طليعها فانه لو وجب اجتماعهم بمكان واحد لاشق ذلك عليهم فربما أدى إلى ترك الجماعة سيما عند اتساع اطراف البلدان وأيضاً المراد بالشعار هنا غيره ثم كما شير اليه قوله ان اجتماعهم بمحل أفضى إلى المقصود من اتفاق الكلمة وقولهم ثم ان ضابط الشعار ان تسهل الجماعة على طليعها في كل جهة اه ع ش (قوله الا ان كثراهل وعسر اجتماعهم) هذا ضابط الكثرة أي كثرة والبحث يعسر اجتماعهم أي بان يحصل لهم مشقة من الاجتماع لا تحتل أي اجتماع من يحضر أي يجوز له ذلك وان لم يلزمه الجمعة اه حل فيدخل فيه الارقاء والصبيان والنساء فعلى هذا لقول يكون التعدد في مصر كما لحاجة فلا تجب اظهار حيثنك كما نقل عن ابن عبد الحق اه شيخنا وعبار شرح م ر وهل المراد اجتماع من تلزمه أو من تصح منه وان كان الغالب أنه لا يفعلها أو من يفعلها في ذلك المحل غالبا كل محتمل وأعل أقرها الأخير كما أفتى به لوالد رحمه الله تعالى اه فيدخل الارقاء والصبيان ح ف (قوله وعسر اجتماعهم بمكان) أي محل من البلد ولو فضاء ولو غير مسجد ففى كان في البلد محل يسعهم امتنع التعدد والمراد بمن يعسر اجتماعهم من يفعلها غالبا حتى لو كان الغالب يختلف باختلاف الأزمنة اعتبرنا كل زمن بحسبه اه ايعاب شوبرى بتصرف في اللفظ ومثله عسر الاجتماع ما لو كان بينهم قتال اه س ل وقد استفيد من كلامه مران الاول ان غالب ما يقع من التعدد غير محاج اليه اذ كل بلد لا تخلو غالباً عن محل يسع الناس ولو نحو خرابه وحريم بلد والثاني أن ما يقع من التعدد في نحو طندنا في زمن المولد

فأقام أهلها على العمارة
لزمتهم الجمعة فيها لانها
وطنهم (فلا تصح من أهل
خيام) بمحلهم لانهم على
هيئة المستوفزين فان
سمعوا النداء من محلها
لزمتهم فيه تبعاً لاهله كما علم
مما مر (و) ثالثها (أن
لا يسبقها بتحريم ولا يقارنها
فيه جمعة بمحلها) لامتناع
تعدد ما بمحلها اذ لم تقم في
عصر النبي صلى الله عليه
وسلم والخلفاء الراشدين
إلا في موضع واحد من محلها
ولان الاقتضار على واحدة
أفضى إلى المقصود من
اظهار شعار الاجتماع
واتفاق الكلمة واما اعتبار
التحريم أي انهاؤه من
امامها لان به يتبين الانعقاد
أما السابق والمقارنة في غير
محلها فلا يؤثران وتعبيري
بمحلها أعسم من تعبيره
ببلدتها (لان كثراهل)
أي أهل محلها (وعسر
اجتماعهم بمكان) واحد

ينسكروا عليهم فعمله الاكثر
على عسر الاجتماع قال
الروائي ولا يحتمل مذهب
الشافعي غيبه وقال
الصيمري وبه أفتى المزي
بصر وظاهر النص منع
التعدد مطلقا وعليه اقتصر
الشيخ أبو حامد ومتابعوه
(فلو وقعتا) في محل لا يجوز
تعدد هاهنا (معاً وشك)
في المعية (استؤنفت) جمعة
إذا تسع الوقت لتدفعهما
في المعية فليست احداهما
أولى من الاخرى ولان
الاصل في صورة الشك
عدم جمعة مجزئة قال الامام
وحكم الائمة بانهم اذا أعادوا
الجمعة برئت ذمتهم مشكل
لاحتمال تقدم احداهما
فلا تصح الاخرى فاليقين
أن يقيموا جمعة ثم ظهرا
قال في المجموع ومأقوله
مستحب والا فالجمعة كافية
في البراءة كما قالوه لان
الاصل عدم وقوع جمعة
مجزئة في حق كل طائفة
(أو التبت) احداهما
بالاخرى اما أولا كأن
سمع مريضان أو مسافران
خارج المسكن تكبيرين
متلاحقتين فاخبرا بذلك
ولم يعرفا المتقدمة منهما أو
ثانيا بأن تعينت ثم نسيت
(صلوا ظهرا)

محتاج اليه كله فلا يجب الظهر هناك حينئذ لان من يغلب فعله لم يقيد بكونه من أهل تلك البلدة . اه
(قوله فيجوز تعددها للحاجة) ومع ذلك يسن فعل الظهر خروجاً من مخالفة ظاهر النص المانع
للتعدد مطلقاً كما قررر شيخنا (قوله على عسر الاجتماع) وأجيب أيضاً بان المجتهد لا ينسكروا على مجتهد
ولعله كان يصلي مع السابقة اه برماوى (قوله وقال الصيمري) بفتح الميم وضمها (قوله وبه)
أى بالتعدد الحاجة (قوله فلو وقعتا معاً) تفريع على مفهوم الشرط والحاصل أن الصور في هذا
المقام خمسة يجب الاستئذاف في صورتين ويجب الظهر فقط في صورتين وتصح السابقة دون اللاحقة
في صورة كما قررر شيخنا وقال شيخنا ح ف حاصل هذا المقام انه اما أن يكون هناك تعدداً ولا فان
لم يكن تعدداً فالجمعة صحيحة وتحزم صلاة الظهر ولا تنعقد وان كان هناك تعدد فاما أن يكون الحاجة أم لا
فان كان لها فصح من كل أيضاً وان علم سبق وتسبب صلاة الظهر حينئذ وان كان غير هاهنا فاما أن يقع معاً
أو يشك في السابق والمعية فحينئذ لا تصح لكل من الفريقين وحينئذ يجب عليهم الاجتماع بمكان
ويقيمون الجمعة في هاتين الصورتين وتسبب في صورة الشك صلاة الظهر أى بعد إقامة الجمعة ثانياً لا احتمال
أن تكون احداهما سابقة فلا يصح إقامة الجمعة ثانياً واما أن تعلم السابقة ولم تنس فهى الصحيحة
والمسبوقة باطلاً فيجب عليهم عند علمهم أن يحرموا خلف السابقة ان أمكنهم ذلك والابان لم يمكنهم
وعلموا بذلك قبل سلامهم شوا على ماضى ظهر افان قات كيف بنوامع أن احرامهم باطل لسبق غيرهم
لهم أجيب بان الباطل انما هو خصوص الاحرام بالجمعة لا عموم الاحرام بالظهر واما اذا لم تعلم السابقة أو
علمت ونسيت وجب عليهم ان يصلوا الظهر (قوله أو شك في المعية) أى هل وقع معاً أو مرتباً أو شك
هل تعددت الحاجة أولاً وهل جمعته وقعت في المحتاج اليه أولاً أى والفرض أن هناك ما لا يحتاج اليه
يقينا اه حل (قوله استؤنفت) أى في محل واحد (قوله ولان الاصل في صورة الشك الخ)
لا يقال هذا بعينه موجود فيما لو شك هل في الاما كن غير محتاج اليه أولاً وقد قاتم فيها بعدم وجوب
الاعادة لانا نقول الاحتمال في هذه الصورة أخف من الاحتمال في المعية لان الشك في المعية شك في
الانعقاد اه حل (قوله وحكم الائمة) أى من الفقهاء وهذا في صورة الشك (قوله فاليقين أن
يقيموا جمعة) أى لاحتمال المعية فتكون باطلتين وقوله ثم ظهرا أى لاحتمال تقدم احداهما أى
فتكون صحيحة فلا تصح جمعة أخرى بعدها وقوله لان الاصل عدم وقوع جمعة مجزئة الخ وفيه ان هذا
لا ينافي احتمال وقوع جمعة صحيحة من احداهما الا أن يقال لا نظر لهذا الاحتمال مع وجود الاصل اه
حل (قوله والا فالجمعة) أى وان لم نقل ما قاله مستحب بل واجب فلا يصح لان الجمعة أى المعادة
كافية لخذف فعل الشرط وجوابه وأقام عدة الجواب مقامه وقوله عدم وقوع جمعة أى من الجنتين
السابقين (قوله كأن سمع مريضان) دفع هذا ما قيل ان من تلزمه الجمعة اذا تركها يكون فاسقا
فلا يقبل خبره وان كان دفعه ممكناً بقرب المسجدين بمنزله اه قل وعبرة ع ش على م قوله
كأن سمع مريضان أو مسافران أى أو غيرهما ممن لا يمتنع عليه التخلف لقرب محله من المسجد
وزيادته على الاربعين لتصح الخطبة في غيبته ومن ثم عبر بكاف اه وقال شيخنا قوله مريضان
أو صحيحان مقيمان وأدركا الامام في ركعة والافهما فاسقان لا تقبل شهادتهما (قوله أو مسافران)
أى ثقتان اه ايعاب وظاهر ان العدل الواحد كاف في ذلك اه شرح الروض شوبرى وم
(قوله صلوا ظهرا) أى استئذافان طال الفصل وبناء قصر وهذا وجه مغاير لما قبله حيث عبر فيه

(قوله أى في محل واحد) الاولى في قدر الحاجة اه (قوله صلوا ظهرا أى استئذاف الخ) ولا تكون جماعة الظهر كغاية لوقوع جمعة مجزئة في
الواقع فقد حصل الشعار بجماعتها بخلاف ما لو وقعتا معاً أو شك ويثس جماعة من قائمة الجمعة وأرادوا إعادة الظهر فان جماعتها فرض

لالتباس الصحيحة بالفاسدة
فان لم تلبس بالصحيحة
السابقة وان كان السلطان
مع الثانية وخيفت الفتنة
(و) رابعها (أن تقع جماعة)
في الركعة الاولى لانها لم تقع
في عصر النبي صلى الله
عليه وسلم والخلفاء الراشدين
الا كذلك ويشترط تقدم
احرام من تنعقد بهم
لتصح غيرهم لانه تبع ولا
ينافيه صحته ادا كان
اماماً فيها مع تقدم احرامه
لان تقدم احرام الامام
ضروري فاعتقر فيه مالا
يغتفر في غيره (و) خامسها
أن تقع (اربعة) ولو
مريض ومنهم الامام

كغاية لعدم ما تقدم
ويحتمل أن تكون فرض
كفاية في الكل فليحذر
سم (قوله لان كونه اماماً
جائزاً) حتى على رأى
من اشترط هذا الشرط
ووجدت بها شرح الروض
أن الشرط المذكور مبنى
على رأى من اشترط في
الامام أن يكون ممن تنعقد
به فلا يرد ما أورده الشارح
اه

(قوله وهو لا يتوقف على
الزوم) يفيد بالتأمل أن
المحذور إعادة الظهر جمعة
لازمة لان معنى كلامه فلا
داعي للانقلاب ولا محذور
في إعادة الظهر جمعة لازمة

بالاستئناف هكذا يظهر ويدل له انهم لو أخبروا أن جمعتهم مسبوقه كان لهم الاستئناف والانعقاد ظهراً
تأمل شورى وقوله ان طال الفصل أى بين السلام والاخبار ولا يجوز لهم استئناف جمعة أخرى لتقدم
احدى الجمعتين فالتقدمة صحيحة فلا يصح استئناف جمعة بعدها (قوله لالتباس الصحيحة الخ)
عبارة شرح م ر لتيقن جمعة صحيحة في نفس الامر ويمتنع إقامة جمعة بعدها والطائفة التي صحت
الجمعة منهم غير معلومة والاصل بقاء الفرض في حق كل طائفة فوجب عليهم الظهور اه (قوله وان
كان السلطان الخ) الغاية الاولى للرد على الضعيف والثانية للتعميم ومثل السلطان على هذا الضعيف
الخطيب المنسوب من جهته وعبارة أصله مع شرح م ر وفي قول ان كان السلطان مع الثانية اماماً
كان أو مقتدياً فهي الصحيحة أى والا لأدى الى تفويت الجمعة على أهل البلد بمبادرة شرذمة الى
ذلك والمتجه أن حكم الخطيب المنسوب من جهة السلطان أو من جهة نائبه كحكم السلطان اه
(قوله ورابعها أن تقع جماعة) بأن تستمر الجماعة الى الفراغ من السجود الثاني وان فارقه بعد
ذلك وأموال أنفسهم وهذا بخلاف لعدداً بدم من بقائه الى السلام حتى لو أحدث واحد من الاربعين
قبل سلامه ولو بعد سلامه من عداه منهم بطلت جمعة الكل اه زى ولا يشكل عليه ما يأتي أنه لو بان
الاربعون أو بعضهم محدثين صحت جمعة الامام والمتطهر منهم تبعاً لانه هناك لم يقين الا بعد السلام
فوجدت صورة لعدد الى السلام فلم يؤثر تبين الحدث الراجع له بخلاف ما هنا فان ح وج أحد الاربعين
قبل سلامه أبطر صورة العدد قبل السلام فاستحل القول بالصحة هنا اه س ل (قوله في الركعة
الاولى) أى للأمووم وعبارة سم كلامه شامل لمن أحرم خلف الامام في الثانية فانها أولى في حقه اه
ع ش فلا بد من أن يستمر معه الى السجود الثاني فلو صلى امام بالاربعة ركعة ثم أحدث فأنهم كل منهم
وحده ولم يحدث أو فارقه في الثانية وأموام منفردين أجزاءهم الجمعة اه زى (قوله لاسهالم تقع في
عصر النبي صلى الله عليه وسلم الخ) كون هذا دليلاً على ظاهر وأما كونه دليلاً لمزاده من كون
الجماعة في ركعة الاولى كفاية فغير ظاهر لانه يدل على وجوب الجماعة في الركعتين اذ لم ينقل أنها فعلت
فما ذكر في الركعة الاولى فقط فالدليل أخص من المدعى وجواب الشورى عن ذلك غير ظاهر
وعبارته قوله لانها لم تقع في عصر النبي الخ ثبت به كون الجماعة شرطاً فيها ولو في الركعة الاولى وهو
المدعى ولا يمنع من ذلك أنه يعارض به دعوى الانفراد في الثانية لان تلك دعوى أخرى ليست من
المدعى وان لزمته فليتأمل اه (قوله ويشترط تقدم الخ) هذا رأى مرجوح (قوله لان تقدم
احرام الامام الخ) فيه نظر لان كونه اماماً جائزاً مع يسر امامة ممن تنعقد به فلا ضرورة الى تقدم
احرامه حينئذ وهذا يدل على جوار تقدم احرام من لا تنعقد به مطلقاً الا ان يقال من شأن الامام
الاحتياج الى تقدم احرامه ع ش (قوله وبأربعين) لان ذلك القدر هو زمن بعث الانبياء
وقدم ميثقات موسى صلى الله عليه وسلم والجمعة ميثقات المؤمنين وقدر الذين لم يجتمعوا الا وفيهم
ولى الله تعالى كما قيل اه قل ولو كانوا أربعين فقط وفيهم أى قصر في التعلم لم تصح جمعتهم
لبطلان صلاته فينقصون فان لم يقصر والامام قارئ صحت جمعتهم كمالوا كانوا أم يبر في درجة واحدة
لم يقصر وا فقول قل يشترط في الاربعين صحة امامة كل منهم باليقين غير ظاهر وحوزها أبو
حنيفة بامام ومأموم والامام مالك باثني عشر بشرط كون الخطيب من المتوطنين قل على
الجلال (قوله ولو مرضى) وتنقأب ظهرهم لو كانوا فاعلوها انقلا مطلقاً كذا قالوا ولعله حذر من
إعادة الظهر جمعة وقد يقال لاحاجة اليه لان الكلام في الانعقاد وهو لا يتوقف على الزوم فالوجه
أن المحسوب لهم ظهرهم انى صلواها أو لانها في محله لان هذه الجمعة هي التي كالنقل المطلق فليست

(مكافأ حراذ كرا) انبعا
للسلف والخلف (متوطنا)
بمحلها أي لا يظعن عنه
شتاء ولا صيفا الحاجة
لأنه صلى الله عليه وسلم لم
يجمع بحجة الوداع مع
عزمه على الإقامة أياما لعدم
التوطن وكان يوم عرفة فيها
يوم جمعة كما في الصحيحين
وصلى به الظهر والعصر
تقدما كما في خبره مسلم

(قوله خلافا لما نقل عن
العلامة سم) لعل ما نقل
عنه عدم ذكره في الحاشية
كونهم على صورة الآدميين
وهذا القيد نقله عن الدميري
(قوله وفيه أن الكلام في
الصحة الخ) قد يقال المراد
بالصحة في المتن ما يشتمل
الانعقاد والصحة فهما بمعنى
واحد هنا (قوله رجه الله
اتباعا للسلف الخ) وجه
الدلالة كما في المجموع عن
الاصحاب أن الأمة أجمعوا
على اشتراط العدد والاصل
الظهر فلا تصح الجمعة إلا
بعد ثبت فيه توقيف وقد
ثبت أن بعون وثبت صلوا
الخ ولم يثبت صلواتها
بأقل من ذلك فلا يجوز أقل
منه اه حجة على شرح
العباب

معادة ولا مانعة من الانعقاد ويصرح بذلك ما مر عن شيخنا من عدم لزومها لهم فراجعه واعلم أن
الغايته للرد وعبارة أصله مع شرح م والصحيح من القولين انعقادها بالمرضى والثاني للمسافر من
والصحيح من القولين أيضا أن الامام لا يشترط كونه فوق الاربعين حيث كان بصفة الكمال والثاني
ونقل عن القديم يشترط اذ الغالب على الجمعة التعبد فلا ينتقل من الظهر اليها الا بيقين وتنعقد بالجن
حيث علمت ذكورتهم وكانوا على صورة الآدميين خلافا لما نقل عن العلامة سم قل على الجلال
(قوله مكافأ) أما الصبي والعبد والمرأة والخنثى والمسافر فتصح منهم ولا تلزمهم ولا تنعقد بهم وأما المقيم
غير المتوطن فتلزمه قطعا ولا تنعقد به في الاصح وأما المرتد فتلزمه ولا تصح منه وأما الكافر الاصل
والمجنون والمغمى عليه فلا تلزمهم ولا تنعقد بهم ولا تصح منهم ومن اجتمعت فيه صفات الكمال عكس
هذا ومن لا تلزمه وتنعقد به هو من له عذر من أعيانها غير السفر وعلم بهذا أن الناس في الجمعة ستة
أقسام باعتبار الزوم والصحة والانعقاد أحدها من وجدت فيه الاوصاف الثلاثة وهو الكامل ثانيها
من انتفت كلها عنه وهو المجنون ثالثها من وجد فيه الزوم والصحة وهو المقيم رابعها من وجد فيه
الصحة والانعقاد وهو العذور بنحو المطر خامسها من وجد فيه الزوم وحده وهو المرتد سادسها
من وجد فيه الصحة فقط وهو المرأة والمسافر ونحوهما زى وبر ماوى قلت وهلا قال المصنف مكافئين
أحرارا الخ بصيغة الجمع في الجميع ليطابق الصفة الموصوف وأجيب بأنه أفردا وجعلها تمييزا
مراعاة للاختصاص (قوله حرا) أي كله فلا تنعقد بمن فيه رق شرح م (قوله متوطنا) فلا تنعقد
بغير المتوطن كمن أقام على عزم عوده الى وطنه بعد مدة ولو طويلة كالتفقهة والتجار لعدم التوطن
اج وح ف وفيه أن الكلام في الصحة لا في الانعقاد (قوله بمحلها) خرج به ما لو تقاربت قرىتان
في كل منهما مدرن أربعين بصفة الكمال ولو اجتمعوا لبلغوا أربعين فانهم لا تنعقد بهم وان سمعت
كل واحدة نداء الأخرى لان الاربعين غير متوطنين في بلد الجمعة شرح م (قوله أي لا يظعن) فان
كان له مسكنان ببلدين فالعبرة بما كثرت فيه اقامته فان استوت فيما فيه أهله وماله فان كان أهله ببلد
وماله بآخر فالعبرة بما فيه أهله فان استويا فيما هو فيه حالة الجمعة حل وقيل على الجلال (قوله لم يجمع)
بضم أوله وكسر ثالثه مشددا يقال جمع الناس بالتشديد أي شهدوا الجمعة كما يقال عیدوا اذا شهدوا
العید كما قال ع ش وهذا الحديث مشكل من وجهين الاول أن الجمعة شرطها الابنية وعرفة لا بناء فيها
فيحتمل ان النبي صلى الله عليه وسلم ترك الجمعة لعدم الابنية الثاني أن الاستدلال بأن النبي صلى الله
عليه وسلم كان مقبلا يشكل عليه أنه جمع بين الظهر والعصر والجمع شرطه السفر على الاصح كذا
نقل عن زى وقال بعضهم قوله لعدم التوطن مقتضاه أنه كان مقبلا لكنه لم يجمع لعدم التوطن كما يدل
عليه قوله مع عزمه على الإقامة أياما واعتراض بأن الإقامة ان كانت قاطعة للسفر وكانت في عرفة بنا فيه
قوله بعد وجمع به الظهر والعصر جمع تقديم لان الجمع يدل على كون الإقامة غير قاطعة للسفر وأيضا
عرفة ليس فيها ابنية فلم يجمع لعدم الابنية لعدم التوطن وان كان مراد الشارح بقوله مع عزمه على
الإقامة الإقامة بمكة بعد عرفة وكان عزمه على إقامة قاطعة للسفر أو ردعاية أنه لا ينتهي سفره بعزمه
على الإقامة بمكة قبل بلوغها وانما ينتهي سفره ببلوغها كما تقدم في قوله وينتهي سفره ببلوغه مبدأ
سفر من وطنه أو من موضع آخر وقد نوى قبل الخ فعدم تجميعه حينئذ للسفر لعدم التوطن كما يدل
عليه جمعه الظهر والعصر جمع تقديم فن ثم قال الشيخ العزى زى هذا التعليل مشكل قديما وحديثا
وعبارة قل على التحرير قوله مع عزمه على الإقامة أي بمكة بعد عرفة فهو باق على سفره فلماذا جمع
تقدما والجمع للسفر وقيل كان مقبلا والجمع للنسك كما قال به أبو حنيفة وهذا ظاهر كلام المصنف لتعليله

بحسب ركن) منها (فعل حال نقصهم) لعدم سماعهم له وتعبيره بنقصهم أولى من تعبيره بانقضاءهم (فان عادوا قريبا) عرفا (جاز) بناء على ما مضى منها (والا) بان عادوا بعد طول الفصل (وجب استئناف) لها لا تنفاه المسوالة التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم والأئمة بعده فيجب اتباعهم فيها (كنقصهم بينهما) أي بين الخطبة والصلاة فانهم ان عادوا قريبا جاز البناء والاوجب استئناف لذلك ولو أحرمت أربعون قبل انقضاء الأولين تمت لهم الجمعة وان لم يكونوا سمعوا الخطبة وان أحرمتوا عقب انقضاء الأولين قال في الوسيط تستمر الجمعة بشرط أن يكونوا سمعوا الخطبة ذكر ذلك في الروضة كأصلها

(قوله الآن يقال عدم التوطن الخ) جواب عن كون الجمع للنسك (قوله وسواء سمع الملاحقون الخطبة أولا) وسواء أدركوا الفاتحة أولا ان أدركها الأولون كما يؤخذ مما نقله س ل عن حج فيما يأتي اه شيخنا (قوله رحمه الله) تمت لهم الجمعة) شامل لما اذا كان في الثانية بعد

عدم التوطن الآن يقال عدم التوطن لا ينافي عدم الإقامة فهي المرادة منه انتهت بحروفها (قوله ولو نقصوا فيها الخ) حاصل هذا المقام أنه ان بطلت صلاة بعض الاربعين من غير أن يكمل العدد بغيرهم بطلت الصلاة سواء أوقع في الركعة الأولى أو الثانية وان أخرج بعضهم نفسه عن القدوة فان كان في الأولى بطلت أو فيما بعده لم يضر وان انقضت الاربعون أو بعضهم وحقق تمام العدد فان كان الملاحقون الخطبة أو لا وان الانقضاء صحت الجمعة سواء كان ذلك في الأولى أو في الثانية وسواء سمع الملاحقون الخطبة أولا وان كان بعده فان كان قبل ركوع الأولى وسمعوا الخطبة صحت الجمعة والا فلا وهل يشترط سماعها من ذلك الخطيب أو من غيره ولو غير خطيب حرشوري (قوله بطلت) أي حيث كان النقص بعد الرفع من الركوع أما لو كان قبله فان عادوا واقتصدوا بالامام قبل ركوعه أو فيه وقرأوا الفاتحة واطمأنوا مع الامام قبل رفعه عن أقل الركوع استمرت جمعهم كما لو تباطأ القوم عن الامام ثم اقتدوا به ع ش وعبرة زى قوله ولو نقصوا فيها الخ شامل لما لو نقصوا في الركعة الأولى أو الثانية وشامل لما اذا عادوا فورا أولا وهو كذلك الا في الركعة الأولى فانهم اذا عادوا فورا وكان قبل الركوع وأدركوا الفاتحة واطمأنوا قبل رفع الامام رأسه عن أقل الركوع صحت جمعهم اه ملخصا (قوله وقد فات) أي العدد وقوله فيتمها الباقيون ظهرا ومحله ان تعذر استئنافها الجمعة فان تيسر وجب استئنافها الجمعة فقوله بطلت أي بطل كونها الجمعة ان تعذر الاستئناف ومن أصلها ان تيسر فهو مستعمل في المعنيين كما قررره شيخنا قال م في شرحه ولو أحرمت الأربعين وبتباطأ المأمومون أو بعضهم بالاحرام عقب احرام الامام ثم أحرمتا فان تأخر احرامهم عن ركوعه فلا الجمعة لهم وان لم يتأخروا عن ركوعه بأن أدركوا الركوع مع الفاتحة فان تمت قراءتهم قبل رفع الامام رأسه عن أقل الركوع صحت جمعهم والا فلا (قوله أو في خطبة الخ) ذكر الدماميني في شرح البخاري أن انقضاء الصحابة كان في الخطبة وانها كانت في صدر الاسلام بعد الصلاة واهما من ذلك اليوم حوت الى قبل الصلاة اه برماوى (قوله أولى من تعبيره بانقضاءهم) وذلك لانه لا يشمل النقص بغير انقضاء لان الانقضاء هو الذهاب من مكان الصلاة لكن المراد به في قوله ولو أحرمت أربعون الى آخره الخروج من الصلاة ولو مع البقاء في محلها وأيضا لانقضاء ظاهر في الكل بخلاف النقص كما قررره شيخنا (قوله فان عادوا قريبا) أي عرفا وضبطه الرافعي بما بين صلاتي الجمع وهو دون ركعتين بأخف يمكن ثم قال م بعد ذلك وما قررناه من الضبط بالعرف هو الوجه وان ضبطه جمع بما يز يد على ما بين الايجاب والقبول في البيع اذ هو بعيد جدا اشرح م ر و قل وتجب إعادة ما فعل من أركانها حال غيبتهم قل (قوله بعد طول الفصل) ضبطه حج بما يسع ركعتين بأقل مجزئ وقرره ح ف (قوله ان عادوا قريبا) أي قبل احرام الامام أخذ من قوله جاز البناء أي من الامام حل (قوله ولو أحرمت أربعون) أي أو تسعة وثلاثون لان الامام منهم وهو باق على احرامه الا ان كان ممن لا تعتد به اه برماوى (قوله وان لم يكونوا سمعوا الخطبة) أي وان لم يكونوا أدركوا الفاتحة مع الامام ان أدركها الأولون معه والا فلا بد من ادراكهم اياها معه كما نقله س ل عن حج (قوله عقب انقضاء الأولين) أي وبعد احرامهم م ر ف احرامهم عقب انقضاء الأولين بالشرط المذكور صيرهم كأنهم أحرمتوا معه ولم يحصل انقضاء وهذا عام في الأولى والثانية فان لم يكن احرامهم عقب انقضاء الأولين فان كان في الأولى وأدركوا الفاتحة والركوع مع الامام صح كالتباطئين وان كان في الثانية بطلت لخلو صلاة الامام عن العدد في جزء منها حل (قوله بشرط أن يكونوا سمعوا الخطبة) وأن يكون احرامهم قبل ركوع الامام وان يدركوا الفاتحة

ركوعها مع أنهم لم يدركوا مع الامام ركعة صحيحة في الجمعة اه سم

شورى (قوله وتصح خلف عبدوصي) أى وان نوا غير الجمعة كالظهر مثلاً وفي الانتظار ما هو معلوم من محله كدافى قل و برماوى وما ذكره من الصحة خلف من ذكر من الأر بعة على الأظهر وقيل لا تصح خلف واحد منهم ولو تم العدد بغيرهم ويجرى القولان فيما لو كان الامام يصلى نفلاً وكان زائداً على الأر بعين والراجح الصحة اه مر قال شيخنا ومصادمنا من دفع ما يتوهم من الشروط السابقة من كون الامام لا بد أن يكون من الأر بعين بالصفات السابقة (قوله ومن بان محدثا) ومثل الحديث النجاسة الخفية وكل ما لا تلزم الاعادة معه ونخرج بذلك ما لو بان امرأة وخنثى أو كافراً أو نحو ذلك من كل ما تلزم فيه الاعادة فلا تصح الجمعة لأحد من القوم وان كثروا لزوم الاعادة لهم برماوى وقل ومحل صحتها خلف الحديث في حق من أدرك الفاتحة في القيام أمان من أدركه را كما فلا تصح جعلته خلفه كفاً شرح مر (قوله وان يتقدمها خطبتان) أولى من قول بعضهم وسادسها خطبتان لاهما من أن الشرط ذات الخطبتين وأن تقدمهما شرط لهما لا للجمعة وليس كذلك اه حجاج لم يكن قول الشارح بعد لأن خطبة الجمعة الخ بخالفه حرر (قوله كجراً يتمونى أصلى) أى وما رأينا يصلى الا بعد الخطبتين اه ع ش وأتى الشارح بهذا دفعاً لتوهم الخصوصية (قوله وأركاهما) قال مر أى من حيث المجموع كما سيعلم من كلامه اه وأشار به الى جواب سؤال وهو انه ان أراد أن الاضافة للاستفراق في كل فرد من أفراد المضاف اليه اقتضى أن جملة الخمسة في كل من الخطبتين وهو ظاهر البطلان وان أراد بها الحكم على مجموع ما أضيف اليه اقتضى الاكتفاء بالاثنيان ببعض الأركان في الأولى ولو واحد والاثنيان بالباقي في الثانية وبالاثنيان بالجميع في الأولى وتخلو منها الثانية وبالعكس اذ يصدق على جميع هذه الصور الاثنيان بالاركان في مجموع الخطبتين وبطلانه ظاهر وحاصل ما أشار اليه اننا نختار الثاني ونحمله على بعض ما صدق عليه اضافة المجموع لقرينة ما سيعلم من كلامه ع ش على مر (قوله جد الله) أى مصدر الجود وما اشتق منه وان تأخر لفظه كنه الجود فلا يكتفى لاله الا الله خلافاً للامام مالك وأبي حنيفة قل بزيادة (قوله وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أى مصدرها وما اشتق منه ولا يضر فيها قصد الخبرية ولا صرفها الى غيرها ونوزع فيه وتندب الصلاة على الآل والصحاب قل على الحلال والمراد الصلاة عليه بالاسم الظاهر أخذاً بما يأتي (قوله لأن ما يقتقر الى ذكر الله الخ) فيه أنه لا يدل على خصوص ذكره بالصلاة لان الذكر أعم أى فهذا التعليل لا يفيد المدعى الذى هو خصوص الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ولم يقل للاتباع كما صنع فيما قبله لما نقل عن القمولى أن خطبه صلى الله عليه وسلم المرويه عنه ليس فيها صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بفتقر الى ذكر رسول الله) أى وجوبه فى الواجب وتندب فى المندوب والمراد أنه يقتقر الى ذلك غالباً فلا يرد النهج لوجود المانع لاهما التشرىك برماوى وقوله فلا يرد النهج الخ ظاهر عبارة أن النهج لا تسن فيه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والواقع خلافه كما سيأتى فى المتن التصريح بسنيتها فيحمل كلامه على أن النهج لا يشرع فيه ذكر محمد مع ذكر الله بأن يقول باسم الله واسم محمد ما يأتي فى الشرح من التصريح به وانه حوام عند الاطلاق ومكره عند قصد التبرك مع كون المذبح حلالاً فى صورتين كما سيأتى فى الحواشى هناك (قوله بلفظيهما) أى مادتهما مع لفظ الجلالة فى الاول ومع اسم ظاهر من أسماء النبي أى اسم كان فى الثانى (قوله كما جرى عليه السلف والخلف) وسئل الفقيه اسمعيل الحضرمي هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى على نفسه فقال نعم أى كان يقول صلى الله عليه وسلم ويحتمل أنه كأنه يأتي بالضمير كأن يقول اللهم صل على كذا كفى شرح مر وع ش عليه (قوله كالجسد لله) أوله الجسد والله أحدنا وأنا

بغيرهم) بخلاف ما إذا لم يتم الابهام (و) سادسها (أن يتقدمها خطبتان) للاتباع مع خبر صلوا كما رأيتونى أصلى بخلاف العيد فان خطبتيه مؤخرتان للاتباع ولان خطبة الجمعة شرط والشرط مقدم على مشروطه (وأركاهما) خسيماً أحدها (جد الله تعالى) للاتباع رواه مسلم (و) ثانيها (صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) لان ما يقتقر الى ذكر الله تعالى يقتقر الى ذكر رسوله صلى الله عليه وسلم كالاذان والصلاة (بلفظيهما) أى جد الله تعالى والصلاة على نبينا كما جرى عليه السلف والخلف كالجسد لله أو أحد الله أو محمد الله أو اللهم صل على محمد أو أصلى على محمد أو نصلى على محمد

(قوله رحمه الله خطبتان) ويشترط تمييزاً فروضهما من سننهما على ما فى الصلاة من التفصيل اه سم (قوله رحمه الله ولان خطبة الجمعة الخ) ولان الجمعة إنما تؤدى جماعة فأخوت ليدركها المتأخر اه شرح البهجة (قوله رحمه الله والشرط مقدم الخ) بشكل بالسنة فى الصلاة ونحوه فانه شرط ونكتفى بمقارنته لأن يقال معنى قوله مقدم أنه

غير متأخر فيشمل المقارن ولا يمكن المقارنة هنا فليتأمل اه سم

أو النبي أو أحدًا والعاقب
 أو نحوه مما روى نخرج
 الحمد للرحمن والشكر لله
 تعالى ونحوهما ورحم الله
 محمداً وأوصى الله عليه
 وصلى الله على جبريل
 ونحوها (و) ثالثها (وصية
 بتقوى) للاتباع رواه مسلم
 ولو غير لفظها لأن غرضها
 الوعظ وهو حاصل بغیر
 لفظها فيكفي أطيعوا الله
 والثلاثة أركان (في كل) من
 الخطبتين لاتباع السلف
 والخلف (و) رابعها (قراءة
 آية مفهومة) لا كتم نظر
 للاتباع رواه الشيخان
 ولو في أحدهما لأن الثابت
 القراءة في الخطبة من غير
 تعيين (و) لكنها (في أولى
 أولى) كما قاله في المجموع
 وقولي مفهومة إلى آخره من
 زيادتي (و) خامسها (دعاء
 للمؤمنين) بقيد زديته بقولي
 (باخروي) ولو بقوله رحكم
 الله (في) خطبة (ثانية)
 لاتباع السلف والخلف
 ولأن الدعاء يليق بالخوانيم
 والمراد بالمؤمنين الجنس
 الشامل للمؤمنات وبهما عبر
 في الوسيط تبعاً للروايات
 (قوله فلا يكفي التحذير من
 الدنيا) وعمله في شرح
 الروض بأنه قد يتوأسى به
 منكرو المعاد ويكفي الحث
 على الطاعة لأنه يتضمن
 النهي عن المعصية اه
 (قوله وهذا هو الصحيح) فالضعيف يعين لفظ الوصية أما لفظ التقوى فلا قائل بتعيينه اه شرح م

حامد الله فان عجز عن الحمد أتى بدله بالذكر والدعاء فان عجز قام بقدره اه حل (قوله أو النبي أو
 أحد) فان قلت لم يعين لفظ الجلالة في صيغة الحمد في الخطبة دون اسم النبي صلى الله عليه وسلم في صيغة
 الصلاة بل كفي نحو الماسح والخاشع مع أنه لم يرد ويجاب بأن لفظ الجلالة بالنسبة لبقية أسمائه تعالى
 وصفاته منزلة تامة فان له الاختصاص التام به تعالى ويفهم عند ذكره سائر صفات الكمال كإتصاف
 عليه العلماء بخلاف بقية أسمائه تعالى وصفاته ولا كذلك نحو محمد من أسمائه عليه الصلاة والسلام اه
 سم (قوله مما روى) كالرسول والماسح والخاشع والبشير والنذير وانظر هل من النحو السكينة
 قال ع ش الظاهر نعم اه برماوى (قوله ونحوهما) كالحمد للرحيم والثناء والجلال والعظمة ورحم
 الله محمداً (قوله وصلى الله عليه) أى ولومع تقدم ذكره على المعتمد كما صرح به في الأنوار وجعله أصلاً
 مقبلاً عليه واعتمده البرماوى وغيره خلافاً لمن وهم فيه ع ش (قوله ووصية بتقوى) وهى امتثال
 أوامر الله واجتناب نواهيه فلا يكفي التحذير من الدنيا وغرورها من غير حث على الطاعة قاله شيخنا
 م ر قل على الجلال (قوله ولو غير لفظها) أى لفظ الوصية بالتقوى وهذا هو الصحيح ومقابله
 يتعين لفظ الوصية بالتقوى فالغاية للرد على الضعيف (قوله لأن غرضها الوعظ) قد يقال الغرض من
 الحمد الثناء وهو حاصل بغیر لفظه والغرض من الصلاة الدعاء وهو حاصل بغیر لفظها فما الفرق ويمكن أن
 يقال الحمد والصلاة تعبد بلفظهما فتعيننا ولا كذلك الوصية بالتقوى وهو ظاهر شو برى وبرماوى
 وقل (قوله وقراءة آية) هذا على الصحيح خلافاً لمن قال أنها لا تجب في واحدة منهما بل تسن وقوله
 ولو في أحدهما رد على من قال أنها تتعين في كل منهما وعلى من قال أنها تتعين في الأولى فالأقوال الضعيفة
 ثلاثة شرح م والمراد قراءة آية كاملة وكذا بعض آية بقدر آية طويلة بل هو أولى من آية قصيرة
 ويجرى فيها ما في الفاتحة من اللحن والمجزع عنها كما في قل على الجلال (قوله مفهومة الخ) أى وعدا
 أو وعيدا أو حكماً أو قصة ولو منسوخة الحكم فالمراد بكونها مفهومة كونها مفهومة بمعنى يقصد به نحو الوعظ
 فلا يقال إن ثم نظر مفهومة لاشتمالها على الفعل والفاعل وهو الضمير المرجع للوليد بن المغيرة المشار إليه
 بقوله تعالى ذرني ومن خلقت وحيداً الآية ع ش (قوله ولو في أحدهما) ونجزي قبلهما وبعدهما
 وبينهما غ ب (قوله واسكنها في أولى أولى) أى بعد فراغها وسن قراءة في تمامها بعد فراغ
 الأولى في كل جمعة للاتباع وإن لم يرض الحاضرون لطلبها في ذلك بخصوصها ولو أتى بركن يتضمن آية
 أجزاء عنه دون القراءة أى إن قصد الركن فقط فان قصدهما أجزاء عن القراءة فقط كما لو قصد
 القراءة فقط أو أطلق ولو عجز عن الآية جاء فيها ما تقدم في المجزع عن لفظ الحمد وأما بقية الأركان وهى
 الصلاة والوصية بالتقوى والدعاء للمؤمنين فيسقط المجوز عنه منها لا بدل كما قاله شيخنا اه حل
 (قوله بأخروي لا دنيوى) فلا يكفي ولو لم يحفظ الاخرى اه مدافى لكن قال الاطفيحي ان
 الدنيوى يكفي حيث لم يحفظ الاخرى قياساً على ما تقدم في المجزع عن قراءة الفاتحة بل ما هنا أولى
 (قوله في ثانية) المراد المفعولة ثانياً ولو على عكس الترتيب المعهود شو برى وع ش (قوله والمراد
 بالمؤمنين) أى في كلام المصنف وكذا في كلام الخطيب أى كلامه محمول على الجنس إذا أتى بالمؤمنين
 فقط ولا يشترط ملاحظة الجنس كذا نقل عن تقرير ع ش وعبارته في الحاشية مع زيادة قوله للمؤمنات
 هذا يقتضى أنه لو خص المؤمنات بالدعاء كفى لصديق الجنس بهن لكنه غير مراد ولو خص الذكور
 كفى فقوله والمراد أى على سبيل الاستحباب وفى قل على الجلال قوله والمراد الخ أى من حيث كون
 التعميم مندوباً ولا يحتاج في دخول الاناث فيه إلى قصد تغليب أو من حيث ذكرهن بخصوصهن وأقل

ما يكتفي في الركنية دخول أربعين في دعائه من الحاضرين الذين تنعقد بهم الجمعة ولو بقصدهم فقط
ويحرم الدعاء لجميع المؤمنين بمغفرة جميع ذنوبهم (قوله وفي التنزيل) استدلال على أنه يصح
أن يراد بصيغة الذكور ما يشمل الاناث ع ش (قوله وكانت من القانتين) لم يقل من القانتات إشارة
إلى قوة عبادتها لانهن تنقص عن عبادة الذكور اه برماوى (قوله أما الدعاء للسلطان الخ) ويسن
الدعاء لائمة المسلمين وولادة أمورهم بالصالح والاعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك ومحله الخطبة
الثانية وتحصل السنة بفعله في الأولى أيضا لكن الثانية أولى لما قدمه من أن الدعاء أليق بالخواتيم كافي
شرح م ر وع ش عليه اه (قوله فلا يسن) قال بعض المتأخرين ولو قيل إن الدعاء للسلطان واجب
لما في تركه من الفتنة غالب لم يبعد كما قيل في قيام الناس بعضهم لبعض برماوى (قوله إذا لم يكن فيه
مجازفة) أى مبالغة خارجة عن الحد كأن يقول أخفى أهل الشرك مثلاً وفيه أن المجازفة في وصفه ليست
من الدعاء حتى يحترز عنها لكن لما كان الدعاء قد يشتمل عليها عدت كأنها منه قال ابن عبد السلام
ولا يجوز وصفه بالأوصاف الكاذبة بالضرورة (قوله وشرط كونهما عربيتين) فلو حن فيهما لحنا
غير المأني هل يأتي فيهما ما تقدم في الفاتحة والشهد ولو شك في شئ من الأركان بعد الفراغ لم يؤثر وأقبله
أثر ولا يرجع لقول غيره إلا أن كان عدد التواتر وأما القوم لو شكوا أو بعضهم في ترك الخطيب شيئاً
من الأركان فلا تأثير له مطلقاً حل ويؤثر الشك في أثناء الثانية أو في الجلوس بينهما في ترك شئ من
الأولى ع ش على م ر (قوله والمراد أركانها) يفيد أنه لو كان ما بين أركانها غير العربية لم يضر
قال م ر محله ما إذا لم يطل الفصل بغير العربية والاضر لا خلا له بالموالاة كالسكوت بين الأركان إذا
طال بجماع أن غير العربي لغو لا يحسب لأن غير العربي لا يجزى مع القدرة على العربي فهو لغو سم
والقياس عدم الضرر مطلقاً بفرق بينه وبين السكوت بأن في السكوت اعراضاً عن الخطبة بالكلمة
بخلاف غير العربي فإن فيه وعظاً في الجملة يخرج بذلك عن كونه من الخطبة ع ش (قوله خطب
بغيرها) أى بلغته ولو لم يفهمها القوم وظاهره ولو أحسن ما يفهمونه ووافق عليه شيخنا زى فليتم
وكتب أيضاً قوله خطب بغيرها هذا ظاهر بالنسبة لما عدا الآية من الأركان أما هي ففيه نظر لما تقرر في
الصلاة من أن القرآن لا يترجم عنه فلينظر ماذا يفعل حينئذ سم وينبغي أن يأتي فيه ما في الصلاة
في هذه الحالة شورى أى يأتي بدلهابذ كرم دعاء ثم وقفة قدرها وقوله وظاهره ولو أحسن ما يفهمونه
الح الظاهر أن الخطبة لا تجزى إلا بالغة التي يحسنها القوم ع ش على م ر (قوله أو أمكن تعلمها)
أى ولو بالسفر ولو فوق مسافة القصر كما يعلم ما تقدم في تكبيرة الاحرام ع ش على م ر (قوله
على سبيل فرض الكفاية) وإن زادوا على الأربعين م ر (قوله بل يصلون الظاهر) قال شيخنا
ظاهره ولو في أول الوقت وانهم لا يلزمهم السعى إلى الجمعة في بلد يسعون النداء منه وأنه لا يسقط عنهم
وجوب التعلم بسماعهم فراجع برماوى (قوله وأجاب القاضي) المراد به القاضي حسين (قوله العلم
بالوعظ) وقد يقال هذا يأتي في الخطبة بغير العربية لأنه خلاف فعل السلف والخلف حل (قوله
من حيث الجملة) كأن معناه أنهم يعلمون أنه يعظمهم ولا يعلمون الموعوظ به شورى (قوله وكونهما
في الوقت) قد يقال لا حاجة إلى هذا الشرط لما تقدم أنه إذا خرج الوقت لا يصلى الجمعة والصلاة بعد
الخطبتين فيعلم منه أن الخطبة لا تكون إلا في الوقت والجواب أن المراد بهذا الشرط الاحتراز عن
إيقاعهما قبل دخول الوقت وعبرة أصله مع شرح م ر والثاني من الشروط كونهما بعد الزوال إذ لو
جاز تقديمهما القدمهما النبي صلى الله عليه وسلم تخفيفاً على المبكرين وإيقاعاً الصلاة في أول الوقت اه
ولو هجم وخطب فبان في الوقت صح شورى وع ش على م ر وقال سم بعدم الصحة لاهما

وفي التنزيل وكانت من
القانتين أما الدعاء للسلطان
بخصوصه فلا يسن كما نقله
في المجموع عن اتفاق
أصحابنا قال والمختار أنه
لا بأس به إذا لم يكن فيه
مجازفة في وصفه (وشرط
كونهما عربيتين) والمراد
أركانها لا اتباع السلف
والخلف فإن لم يكن ثم من
يحسن العربية ولم يتمكن
تعليمها خطب بغيرها أو أمكن
تعليمها وجب على الجميع
على سبيل فرض الكفاية
فيكفي في تعليمها واحد فإن
لم يفعل عصوا ولا جعة طم
بل يصلون الظاهر وأجاب
القاضي عن سؤال ما فائدة
الخطبة بالعربية إذا لم
يعرفها القوم بأن فائدتها
العلم بالوعظ من حيث الجملة
(و) كونهما (في الوقت)
أى وقت الظهور للاتباع
(قوله فلو حن فيهما لحنا
غير المأني الخ) قال بعضهم
يضر في الأركان اه (قوله
وأنهم لا يلزمهم السعى الخ)
استبعد شيخنا القويسى
واستغرب خلافه وأنه
يلزمهم إلى البلد الذي
سمعوا منه النداء مع
وجوب التعلم عليهم

وان لم يحتاج الى نية لكنهما منزلا من ركعتين فاشبهها بالصلاة وهذا هو المعتمد (قوله وولاء بينهما)
 وحدهما الصلاة ما حدث في جمع التقديم أي بان لا يكون قدر ركعتين باخف يمكن مر وعش (قوله وبين
 أركانهما) ولا يقطعها الوعظ وان طال لانه من مصالح الخطبة فالخطبة الطويلة صحيحة كما قررر شيخنا
 (قوله وتطهر عن حدث) فلو أحدث في أثناء الخطبة استأنفها وان سبقه الحدث وقصر الفصل لهما
 عبادة واحدة فلا تؤدى بطهارتين كالصلاة ومن ثم لو أحدث بين الخطبة والصلاة وتطهر عن قرب لم يفسر
 كما اقتضاه كلامهم في الجمع بين الصلاتين شرح مر وقوله فلا تؤدى بطهارتين لمل المراد من شخص
 واحد والافلاستخلاف فيها جائز شورى فلو أحدث في أثناء الخطبة أو بعدها واستخاف من سماع
 ولو صديا ومحدثا زاد اجاز دون غيره أي قبل طول الفصل بخلاف ما لو أغنى عليه فلا يجوز أن يستخلف
 خروجه عن أهلية العبادة بذلك بخلاف الحدث وكتب على هذه الحاشية ومن سمع أي حضر لان
 الحضور بمثابة الاقتداء في الصلاة وهو لا يستخلف الا من هو بمثابة وهو من حضرها أشار الى هذا
 المؤلف في شرح الروض ولا فرق في الحاضر بين كونه من الاربعين أو لا حضر من أولها أو في جزء منها
 وأما السامعون فلا يشترط فيهم الطهر ولا كونهم بمحل الصلاة أي وهو داخل السور مثلاً بخلاف
 الخطيب فيشترط كونه حال الخطبة داخل السور حتى لو خطب داخله والقوم خارجه يسمعون كفى اه
 ولو أحدث بين الخطبتين بنى ان كان عن قرب حل (قوله في الخطبتين) بخلاف الجلوس بينهما
 فانه لا يشترط فيه السور ولا الطهر شورى والحاصل ان جميع الشروط التي ذكرها انما تعتبر في الاركان
 خاصة فلو انكشفت عورته في غير الاركان فلا تبطل الخطبة ومثله ما لو أحدث بين الاركان وأتى مع
 حدثه بشئ من توابع الخطبة ثم استخلف من قرب فلا يضر في خطبته ما أتى به من غير الاركان مع
 الحدث كما في عرش على مر (قوله وقيام قادر) وعدا اقيام هذا شرط لانه خارج عن ماهية
 الخطبة لان حقيقة الوعظ بخلافه في الصلاة فالمقصود منها الخدمة فعدوا القيام فيها ركناً ولأنها أفعال
 وأقوال ومثل هذا يقال في الجلوس ولو خطب من جلوس ثم تبين انه كان قادراً صحت خطبته ولم يجب
 الاستئناف كما لو بان الامام جنباً قاله في الروضة ومثله ما لو بان حدثه بعد الخطبة بل أولى قاله الشيخ
 نخر يجا على امام الصلاة وأيده بما تقدم عن الروض قال ومثل حدثه نجاسته الخفية وقضية كلام
 الروض وتشبيهه بالجنب أن يكون رائداً على الاربعين كالجنب شورى (قوله وجلوس بينهما) خلافاً
 للامة الثلاثة رضى الله عنهم فاهم يقولون ان الجلوس بينهما ليس بشرط برماوى فلو تركه ولوسهوا لم
 تصح خطبته فيما يظهر اذ الشروط يضر الاخلال بها ولو مع السهو مر وظاهره أنه لا يسكنى عنه
 الاضطجاع ونحوه ويؤيده الانباع شورى وهل يسكت في الجلوس أو يقرأ أو يذ كر سكتوا عنه وفي
 صحيح ابن حبان أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيه كذا في شرح مر قال عرش ويسن كون
 ما يقرؤه الاخلاص (قوله وهذا من زيادتي) الاشارة راجعة للقيد وهو قوله بطمأنينة وأما أصل
 الشرط فد كره الاصل ولو قال كعادته بقيد زدته بقولى بطمأنينة لكان أوضح تأمل (قوله ومن
 خطب قاعدا الخ) ومثله من خطب قائماً وتعجز عن الجلوس شرح مر (قوله واسماع الاربعين) أي
 بالفعل بان يكون صوت الخطيب مسموعاً يسمعه الحاضرون لو أصغوا هذا في الاسماع وأما السماع منهم
 فبالقوة على الاعتماد كما قاله المرحومى وقال واج وعبارة شرح مر واسماع الاربعين أركانها بان
 يرفع الخطيب صوته بآذانهم حتى يسمعه التسعة وثلاثون سواه اه والمعتمد أن الاسماع بالفعل شرط
 وقال بعضهم لا يتصور الاسماع بالفعل الا اذا سمعوا بالفعل فهما متلازمان قال عرش قوله واسماع

رواه البخارى (وولاء)
 بينهما وبين أركانها
 وبينهما وبين الصلاة
 (وتطهر) عن حدث أصغر
 وأكبر وعن نجس غير
 معفو عنه في ثوبه وبدنه
 ومكانه (وستر) لعورة
 في الخطبتين كما جرى عليه
 السلف والخلف (وقيام
 قادر) عليه فيهما (وجلوس
 بينهما) للاتباع رواه مسلم
 (بطمأنينة) في جلوسه كما في
 الجلوس بين السجدين
 وهذا من زيادتي ومن
 خطب قاعدا العذر فصل
 بينهما بسكينة وجوبا
 (واسماع الاربعين) الذين

(قوله واستخلف من سمع
 ولو صديا ومحدثا الخ) وخالف
 في موضع من متن الروض
 في المحدث جعله كالغنى
 عليه لا يجوز له الاستخلاف
 لاختلاف الوعظ قال الشيخ
 هناك وهو وان أشبه
 عدم البناء في الاذان
 لكن قياس الخطبة على
 الصلاة أولى

(قوله رحمه الله وقيام
 قادر) أما العاجز فلا يجب
 عليه القيام ولو مع وجود
 غيره اه سم

تفقد بهم الجماعة ومنهم الامام (أو كانوا) لان مقصودهما وعظهم وهو لا يحصل الا بذلك فلو لم يشترط سماعهم أيضا وان لم يفهموا
معناها كالعامي يقرأ الفاتحة في الصلاة ولا يفهم معناها (٣٩١) فلا يكفي الاسرار كالاذان ولا سماع دون

الاربعين الخ مفهومه انه لا يضر الاسرار بغير الاركان ومحلّه اذا لم يطل الفصل والاضرار لقطع الموالاة
كالسكوت ولا يشترط طهرهم ولا سترهم ولا كونهم بمحل الصلاة قال شيخنا ولا كونهم داخل السور
والعمران بخلاف الخطيب وهو غير مستقيم لما مر من عدم صحته في ذلك ولو تبعوا يعتبر في الخطبة في
الخوف سماع ثمانين كل فرقة أربعون (قوله ومنهم الامام) المعتمد انه لا يشترط في الخطيب أن
يسمع نفسه فيكفي أن يكون أصم وفا قال شيخنا كحج لانه يعلم ما يقول وشرط البلقيني أن يكون
الخطيب ممن يصح الاقتداء به فاذا كان أميا ولم يكن القوم كاهم كذلك لم تصح حل (قوله فعلم انه
يشترط الخ) أي من اشترط الاسماع لانه لا يتحقق الا بالسماع وأما ما يقال أسمعه فلم يسمع فعلى ضرب
من التجوز قال شيخنا والشرط الاسماع والسماع بالقوة لا بالفعل أي بحيث لو أصغوا سمعوا على ما هم
عليه هكذا قاله حل والمعتمد انه لا يشترط الاسماع بالفعل ويكفي السماع بالقوة (قوله أو كونه) كالنوم
(قوله وسن ترتيبها) كان الانسب أن يقول كما ذكر ليفيد صورة الترتيب (قوله لمن سمعها) أي لمن
كان يسمعها لو أنصت كما في حل وقال الشوبري لمن سمعها أي ولو لخدمة سمعه فيما يظهر (قوله مع
اصغاء) هو الاستماع قيل بين الانصات والاستماع عموم وخصوص من وجه لان الانصات هو السكوت
سواء كان مع استماع أو لا والاستماع شغل السمع بالسماع سواء كان معه سكوت أو لا لكن قول الشارح
مع اصغاء لهما قد ينافيه اه حل أي لانه يفيد أن الاصغاء من مسمى الانصات اه ولو قال المصنف
وسن لمن سمعها اصغاء لكان أولى اذ من لازم الاصغاء السكوت لكنه عبر بالانصات موافقة للآية
فتأمل (قوله ووجب رد السلام) هذا مستثنى من قولهم حيث لا يشرع السلام لا يجب الرد وكذا يستثنى
السلام حال التلبية وابتداء السلام مكروه وشوبري (قوله تسميت العاطس) من عطس بفتح الطاء
في الماضي وبكسر ها وضمها في المضارع أي يستحب للمستمع ومثله الخطيب بالاولى لانه لا يحرم عليه
الكلام قط ما بان يقول له يرحمك الله أو يرحمك الله وحل سن التسميت اذا حذر الله العاطس كما في ع ش
على مر وشرح البهجة والروض (قوله ورفع الصوت بالصلاة الخ) هذا هو الراجح أي بحيث يسمعه
من يقر به قال مر والرفع البليغ كما يفعله بعض العوام بدعة منكرة اط ف وفي شرح مر ما يقتضي
اعتماد كلام الروضة الآتي وهو الاباحة ح ف (قوله عند قراءة الخطيب الخ) أي وكذا اذا ذكر اسمه
ولو من غير الخطيب حل (قوله وعلم من سن الانصات الخ) أي على الجديد والقديم يحرم الكلام
ويجب الانصات ومحل الخلاف في كلام لا يتعلق به غرض مهم ناجز فان يتعلق به ذلك كما لو رأى أعمى
يقع في بئر أو عقر باندب على انسان فأذره أو علم انسان شيئا من الخير أو نهاه عن منكر لم يكن حراما
قطعا بل قد يجب عليه ذلك لكن يستحب أن يقتصر على الإشارة ان أغنت عن الكلام اه شرح
مر (قوله عدم حرمة الكلام) أي خلافا للآية الثلاثة حيث قالوا بحرمة ومحلها اذا شرع الخطيب
في الخطبة فقبلها لا يحرم وان جلس على المنبر وهذا بخلاف الصلاة فانها تحرم بمجرد جلوسه على المنبر
وان لم يشرع في الخطبة وان علم أنه يفرغ من الصلاة ويدرك أول الخطبة كما اعتمده مر خلافا لما
استثناه في شرح البهجة من عدم الحرمة عند الامن قال واذا انتهت الخطبتان انتهى تحريم الصلاة
والمراد انتهاء أركانها وان كان مشتغلا بغير أركانها كالترضي عن الصحابة والدعاء للسلطان وغير

الاربعين ولا حضورهم
بالسماع لصمم أو بعداو
نحوه (وسن ترتيبها) أي
أركان الخطبتين بان يبدأ
بالجدة الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم ثم الوصية
ثم القراءة ثم الدعاء كما جرى
عليه السلف والخلف وانما
لم يجب حصول المقصود
بدونه وتقييم الاسماع
بالاركان مع ذكر سن
الترتيب من زيادتي (د)
سن لمن سمعها (انصات
فيها) أي سكوت مع
اصغاء لهما لقوله تعالى
واذا قرأ القرآن
فاستمعوا له وأنصتوا
ذكر
في النفس برأيتها
الخطبة وسميت قرآنا
لاستماعها عليه ووجب رد
السلام وسن تسميت
العاطس ورفع الصوت
بالصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم عند قراءة
الخطيب ان الله وملائكته
يصلون على النبي وان
اقتضى كلام الروضة اباحة
الرفع وصرح القاضي أبو
الطيب بكراهته وعلم من
سن الانصات فيهما عدم
حرمة الكلام فيهما كما
صرح به الاصل لما روي

﴿قوله رجه الله وسن تسميت العاطس﴾ التسميت بالسين المهملة الدعاء للعاطس بأن يرجع كل عضو منه الى سمته الذي كان عليه وأما
بالجمجمة قاله بحفظ الشوامت وهي ما به قوام الشيء وناسب ما هنا لان العاطس ينحل عنه كل عضو برأسه وماية صل به من العنق
فإناسب أن يدعى له برجة يرجع بها بدنه الى ما كان عليه ويستمر دون تغير اه من هامش شرح البهجة

البيهقي باسناد صحيح عن
أنس أن رجلا دخل والنبي
صلى الله عليه وسلم يخطب
يوم الجمعة فقال متى الساعة
فأومأ الناس إليه بالسكوت
فلم يقبل وأعاد الكلام
فقال له النبي صلى الله عليه
وسلم في الثالثة ما أعددت
لها فقال حب الله ورسوله
قال انك مع من أحببت فلم
ينكر عليه الكلام ولم يبين
له وجوب السكوت فالأمر
في الآية للشدب جمع بين
الدليلين إماما من لم يسمعهما
فيسكت أو يشتغل بالذكر
أو القراءة (و) سن
(كونهما على منبر)
للاتباع رواه الشيخان
(ف) إن لم يكن منبر فملى
(مرتفع) لقيامه مقام
المنبر في بلوغ صوت الخطيب
الناس وسن كون ذلك
على عين المحراب وتعبير
بالفناء أولى من تعبيره بأو
(وأن يسلم على من عند
المنبر) إذا انتهى إليه للاتباع
رواه البيهقي ولم يفرقه لهم
(و) أن يقبل عليهم إذا
صعد المنبر ونحوه وانتهى
إلى السرجة التي يجلس
عليها المسماة بالاستراح (و)
أن (يسلم) عليهم (ثم يجلس
فيؤذن واحد) للاتباع في
الجميع رواه في الاخير
البخاري وفي البقية البيهقي
وغیره وذكر الترتيب بين
السلام والجلوس مع قول

ذلك فله الصلاة حال اشتغاله بما ذكر ولا تحرم نعم تكملة من حيث كونها بقرب الإقامة لكن أظن أن
شيخنا حج الحق نواب الخطبة بها فليحذر ولا يرجع اه سم ولا يحرم الكلام على الخطيب قطعا
كافي شرح م (قوله أن رجلا) هو سالك الفطاني وهذه واقعة حال قولية والاحتمال يعممها قل
(قوله والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب) أي عازم على الخطبة والافواه لو فرض في الخطبة كلام
أجنبي إلا أن يقال هو قليل شورى وفيه أن المدعى عدم حرمته الكلام فيهما وإذا كان ما ذكر قبل
الخطبة فلا يدل على المدعى فالأولى بقاء يخطب على ظاهره (قوله ما أعددت لها) يدل عن جواب
سؤاله إشارة إلى أنه لا ينبغي له أن يتعاقب بالسؤال عنهم إلا من الغيب وإن الذي ينبغي له التعلق بالعمل
الذي ينفع فيه فهو من تلقى السائل بغير ما يطلب تنزيلا لسؤاله منزلة غيره تنبيه على أن ذلك هو الأولى له
كقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون الآية ويسألونك عن الأهلة الآية واجابة السائل بقوله حب الله
ورسوله إشارة إلى أنه لم يعتمد على عمله الظاهر بل طرحه إشارة إلى أنه لا ينفع إلا بفضل الله تعالى وقبوله
وقوله حب الله ورسوله هو بالنصب بتقدير أعددت ويجوز رفعه على أنه مبتدأ حذف خبره والمعنى
حب الله ورسوله أعددت لها ع ش على م (قوله فلم ينكر عليه) واعتراض بأنه يجوز أن يكون
جاهلا وهو من وقائع الاحوال فيسقط به الاستدلال بها بالاحتمال إلا أن كانت فعلية وهذه قولية والاحتمال يعممها لا يقال
وقائع الاحوال لا يسقط الاستدلال بها بالاحتمال إلا أن كانت فعلية وهذه قولية والاحتمال يعممها لا يقال
بل هي فعلية لانه إنما قرره بعد انكاره عليه لانا نقول جوابه له قول متضمن لجواز سؤاله على أي حالة
كانت حل (قوله أما من لم يسمعهما) أي من كان بحيث لا يسمعهما لأصغى حل (قوله فيسكت
أو يشتغل الخ) عبارة شرح م نعم الأولى لغير السامع أن يشتغل بالتلاوة أو الذكر اه فلا اشتغال
بالتلاوة أو الذكر أولى من السكوت كافي المجموع لكن في عبارته أي المجموع تصرح بأن التخيير بين
الثلاثة إنما يأتي على الضعيف أنه يحرم الكلام فلو قال وسن لمن لم يسمعهما الاشتغال بالذكر أو التلاوة
لوافق عبارته وهي أن قلنا لا يحرم الكلام سن له الاشتغال بالتلاوة والذكر وإن قلنا يحرم كلام الآدميين
فهو بالخيار بين السكوت والتلاوة والذكر ولا خلاف في أن من يسمع لا يقرأ ولا يذكر وإن جازله
له الكلام شورى وفي ع ش على م ما نصه قوله أو يشتغل بالذكر أو القراءة بل ينبغي أن يقال إن
الأفضل له اشتغاله بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقدما لها على التلاوة لغير سورة الكهف والذكر
لانها شعار اليوم ع ش (قوله على منبر) بكسر الميم مشتق من المنبر بفتح فسكون وهو الارتفاع
وسواء في مكة وغيرها قل (قوله فترفع) والسنة فيه أن لا يبالغ في ارتفاعه بحيث يزد على المنابر
المعتادة ع ش على م (قوله وسن كون ذلك) أي المنبر أو المرتفع وقوله على عين المحراب أي على
عين المستقبل للمحراب كافي زى وع ش والافسكل شيء استقبلته فيمينك يساره ويسارك يمينه
(قوله وأن يسلم على من عنده) ويجب عليهم الرد في هذه وما بعدها ع ش (قوله ولم يفرقه لهم) أي
باشتغاله بصعوده المنبر ويؤخذ منه أن من فارق القوم لشغل ثم عاد إليهم سن له السلام وإن قربت المسافة
جدا ع ش على م (قوله وأن يقبل عليهم إذا صعد) مستدبر بالقبلة ولو في المسجد الحرام عند
الكعبة لانه المطلوب في مقاصد التحديث ولذلك طلب كون المنبر في صدر المسجد لئلا يلزم استدبار
خاق كثير (قوله فيؤذن واحد) وأما ما جرت به العادة في زماننا من مرق يخرج بين يدي الخطيب
يقول إن الله وملائكته يصلون على النبي الآية ثم يأتي بالحديث فليس له أصل في السنة كما أفنى به الوالد
ولم يفعل ذلك بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم بل كان يهل يوم الجمعة حتى يجتمع الناس فاذا اجتمعوا
خرج إليهم وحده من غير جوار يش يصيح بين يديه فاذا دخل المسجد سلم عليهم فاذا صعد المنبر استقبل

واحد من زيادتي (و) أن

(تكون) الخطبة (بالغة)

أي فصيحة جزة لامبتدلة

ركيكة فانها لا تؤثر في

القلوب (مفهومة) أي

قريبة لفهم لا غريبة

وحشية اذ لا يتفهم بها

أكثر الناس (متوسطة)

لان الطويلة تل وفي خبر

مسلم عن جابر بن سمرة

قال كانت صلاة رسول الله

صلى الله عليه وسلم قصدا

وخطبته قصدا أي متوسطة

والمراد أن تكون الخطبة

قصيرة بالنسبة للصلاة لخبر

مسلم أطيلوا الصلاة واقصروا

الخطبة بضم الصاد وتعبيري

بمتوسطة أولى من تعبيرة

بقصيرة فانه الموافق للروضة

كأصلها والمحرر (و) أن

(لا يلتفت) في شيء منها بل

يستمر مقبلا عليهم الى

فراغها ويسن لهم ان يقبلوا

عليه مستمعين له (و) أن

(يشغل يسراه بنحو

سيف) الاتباع رواه أبو داود

والحكمة في ذلك الاشارة

الى أن هذا الدين قام بالسلاح

(ويعناه بحرف المنبر)

لاتباع السلف والخلف

وعندما قولي يسراه من

زيادتي فان لم يجد شيئا من

ذلك جعل النبي على

اليسرى أو أرسلهما

واعترض أن يخشع ولا

يعت بهما (و) أن يكون

جالوس بينهما أي الخطبتين

الاس بوجهه وسلم عليهم ثم يجلس و يأخذ بلال في الاذان فاذا فرغ منه قام النبي صلى الله عليه وسلم
يخطب من غير فصل بين الاذان والخطبة لا بأثر ولا خرو ولا غيره وكذا الخلفاء الثلاثة بعده فعمل أن هذا
بدعة حسنة اذ في قراءة الآية الكريمة ترغيب في الاتيان بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في هذا
اليوم العظيم المطلوب فيها كثارها وفي قراءة آخر بعد الاذان وقبل الخطبة تيقظ للكاتب لاجتناب
الكلام المحرم والمكروه على اختلاف العلماء وقد كان النبي يقول هذا الخبر على المنبر في خطبته والخبر
المذكور صحيح شرح م ر ولعله صلى الله عليه وسلم كان يقول في ابتداء الخطبة لكونه مشتغلا على
الامر بالانصات ع ش على م ر وهو قوله اذا قلت لصاحبك والامام يخطب يوم الجمعة انصت فقد لغوت
فاذا كان كلامه حينئذ لغوا مع أن الامر بالانصات مطلوب فيكون لغوا في غيره الاولي كما قاله الشارح
على البخاري وأما الاذان الذي قبله على المنارة فأحدثه عثمان وقيل معاوية لما كثرت الناس ومن ثم كان
الاقتصار على الانباع أفضل الحاجة كان توقف حضورهم على الاذان على المنابر س ل (قوله أي
فصيحة جزة) كلاهما تفسير بالغة ويقابل الثلاثة كل من المبتدلة والركيكة فلا يخالف كلام الجلال
هكذا قاله حل والمبتدلة المشهورة بين الناس والركيكة المشتملة على التنافر والتعقيد وقرر بعضهم
أن قوله لامبتدلة من قبيل اللف والنشر المشوش لكن في المختار مانعه والجزل ضد الركيك (قوله
وحشية) تفسير غريبة (قوله والمراد أن تكون الخ) أي من كلام المصنف أو الحديث فتسكون
متوسطة في نفسها وقصيرة بالنسبة للصلاة فاندفع ما يقال كيف يقول والمراد مع أن الوجود في الحديث
قصدا الاقصية ويدل على هذا المراد خبر مسلم المذكور (قوله أطيلوا الصلاة) وحكمة ذلك لحوق
المتأخرين برماوى والعمل الآن بالعكس (قوله واقصروا بضم الصاد) لانه الرواية والافكسرها
جائز على أنه من أقصروا كانت لغة قلبية كما في المصباح اه وفي المصباح قصرت الصلاة قصرا من باب
طلب هذه هي اللغة التي جاء بها القرآن قال تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة وفي لغة
يتعدى بالهمزة والتضعيف فيقال أقصرتها واقصرتها (قوله أولى من تعبيرة بقصيرة) قد يقال اذا كانت
القصيرة هي المرادة فالتعبير بها أولى وتعليله بأنه الموافق للروضة كأصلها لا ينتج الاولوية فتأمل (قوله
بل يستمر مقبلا عليهم) أي الى جهتهم فلا يقال هذا انما يتأ في فيمن في مقابلة لا من عن يمينه أو يساره
حل (قوله ويسن لهم أن يقبلوا عاياه) أي على جهته فلا يطلب من على يمينه أو يساره أن ينحرف اليه
أي وان لم ينظرو له وهل يسن النظر اليه أم لا فيه نظر والا قرب الثاني أخذنا ما وجهوا به حزمة أذان المرأة
يسن النظر للوذن دون غيره وهل يطلب منه النظر اليهم فيكره له انغميض عينيه وقت الخطبة أم لا فيه
نظر والا قرب الاول أخذنا من قول المصنف وأن يقبل عليهم المتبادر منه أنه ينظر اليهم اه ع ش
على م ر (قوله بنحو سيف) كعصا ونحوها من ابتداء طلوعه بعد أخذه من المرقى باليمين كما يدفعه له
بعد نزوله بها الشرفها برماوى (قوله والحكمة في ذلك الاشارة الخ) ومن ثم قبض عليه باليسار كما هو
شأن من يريد المقاتلة فهو استعمال وليس تناولا حتى يكون باليمين حل بل هو استعمال وامتنان
بالانكاء فكانت اليسار به أليق مع ما فيه من تمام الاشارة الى الحكمة المذكورة شرح م ر (قوله
ويعناه بحرف المنبر) حيث خذ ذلك الحرف عن عاج والاضر وضع يده عليه فان لم يكن تحت يده
بل كان متصلا بما تحت يده لم يضر وان قبض ذلك المحل الذي لا عاج به أي حيث لا ينجر بجره كما هو
الغالب وبفرق بينه وبين من قبض نحو حبل متصل بنجس حيث لا تصح صلاته لانه في ذلك حامل
لمتصل بالنجس بخلافه هنا ليس حامل لا متصل بالنجاسة حل وشرح م ر وزى (قوله جعل النبي
على اليسرى) أي تحت صدره ولو أمكنه شغل اليمين بحرف المنبر وأرسال اليسرى فلا بأس بشرح م ر

للا تبايع رواء ابن حبان
(و) ان (يقيم بعد فراغه)
من الخطبة (مؤذن ويبادر
هو لبياح المحراب مع فراغه)
من الاقامة فيشرع في
الصلاة والمعنى في ذلك
المبالغة في تحقيق الولاء
الذي مروجوه (و) ان
(يقرأ في) الركعة (الاولى)
بعد الفاتحة (الجمعة) في
(الثانية المنافقين جهراً)
للا تبايع رواء مسلم وروى
أيضاً انه صلى الله عليه وسلم
كان يقرأ في الجمعة بسبح
اسم ربك الاعلى وهى
أناك حديث الغاشية قال
في الروضة كان يقرأ هاتين
في وقت وهاتين في وقت
فهما ستان وفيها كاصلها
لوترك الجمعة في الاولى
قرأها مع المنافقين في الثانية
أو قرأ المنافقين في الاولى
قرأ الجمعة في الثانية كي
لا تخلو صلاته عنهما
والتصريح بسن عدم
الالتفات وما عطف عليه
من زيادتي

فصل

في الاغسال المسبونة في
الجمعة وغيرها وما يندكر
معها وينوى بها المغتسل
أسبابها الا الغسل من
جنون أو انحاء فينوى به
رفع الجنابة (سن غسل
ف) ان يحجز سن (بدله)

(قوله وخروجاً من خلاف أوجبه) أى أوجب كون الجلوس بينهما قدر سورة الاخلاص ولعل المخالف
من أئمة مذهبنا وذلك لان اشتراط الجلوس من أصله مذهب الشافعي والثلاثة لا يقولون به كما قاله
البرماوى (قوله ويقرأ فيه شيئاً) والافضل قراءة سورة الاخلاص حل (قوله لوترك الجمعة)
عمداً أو سهواً أو جهلاً وقراءة بعض من ذلك أفضل من قراءة قدره من غيرها الا ان كان ذلك الغير
مشتتلاً على ثناء كآية الكرسي وحكم سبع والغاشية ما تقدم في الجمعة والمنافقين ولو أدرك المأموم
الامام في ركوع الثانية قرأ المنافقين في ثابته كذا نقل عن حج وفيه نظر الا ان يوجه بان الجمعة
سقطت عنه لسقوط متبوعها وهو الفاتحة كما يعلم من صفة الصلاة ولو أدركه في قيامها وقد قرأ الامام فيها
المنافقون قرأ في الثانية الجمعة حل وسن للمسبوق الجهر في ثابته كما نقله صاحب الشامل والبحر عن
النص شرح م ر وسيصرح الشارح بذلك عند قوله فصل من أدرك ركعة لم تفته الجمعة فتأمل ويقرأ
الامام سورتي المنافقون والجمعة ولو صلى بغير محصورين اه شرح م ر (قوله قرأها مع المنافقين
في الثانية) أى وان كان اماماً غير محصورين ويقدم قراءة الجمعة على المنافقين وحكمة قراءة هاتين
السورتين في الاولى فيها اسم الجمعة الموافق لاسم يومها ولا سميها أى الصلاة والمنافقون تليها في
المصحف الشرع والتوالي مطلوب وقيل الحكمة في قراءة الجمعة اشتغالها على وجوب الجمعة وغير ذلك
مما فيها من الفوائد والحث على التوكل والذكر وغير ذلك وقراءة المنافقين اتوبى بيخ الحاضرين منهم
وتنبيههم على التوبة وغير ذلك من الفوائد لانهم ما كانوا يجتمعون في مجلس أكثر من اجتماعهم فيها
وسن أن لا يصل صلاة الجمعة بصلاة أخرى ولو سنها بل ينصل بينهما بنحو تحول أو كلام

فصل في اغسال المسبونة عبارة قل فيما يطلب في الجمعة وغيرها من الآداب ومنها الاغسال
المسبونة والمقصود منها ما في الجمعة وغيرها تبع له اه (قوله في الجمعة وغيرها) متعلق بمسبونة وهى
ظرفية بالنظر للاول بتقدير مضاف أى في يوم الجمعة ولا تظهر الظرفية في المعطوف على أنه أيضاً لا معنى
للسن في يوم الجمعة لان السن سابق فالاولى كون في معنى اللام كافي ع ش وأجيب بان قوله في الجمعة
متعلق بالاغسال على حذف مضاف أى في يوم الجمعة وتكون في معنى اللام بالنظر للمعطوف ويحتمل
أنه عبر بفي لكون غسل الجمعة يطلب في يومها بخلاف غسل غيرها كالعيد فانه يدخل وقته بنصف الليل
وبخلاف غسل الجنون ونحوه فانه يطلب بعد زوال السبب وقوله وما يندكر معها أى من قوله وسن تكور
غير امام الى آخر الفصل (قوله أسبابها) أى غسل أسبابها (قوله فينوى به رفع الجنابة) أى وان كان
صبياً نظر الحكمة الإصلية وهو احتمال الانزال لقول الشافعي قل من جن الا وأنزل فان قلت كان
المناسب أن يقول قل من جن ولم ينزل قلت أجاب بعضهم بأن قل بمعنى ما النافية لان القليل كالمعدوم
والتقدير ما شخص جن الاستهسي وأنزل أى في الغالب فأنزل معطوف على مقدر تأمل فان لم ينو ذلك
لم يصح غسله وان كان يجوز له تركه فلو تبين بعد الغسل أنه أنزل لم يحجزه الغسل السابق على المعتمد وفيه
أنه كيف ينوى رفع الجنابة مع أن غسله مندوب حتى لو تركه بالكلية لم يترتب عليه ما يترتب على
الجنب أجيب بأنه انما نوى ذلك احتياطاً لان الجنون مظنة لخروج المني ويعتبر عدم جزمه بالنية
للضرورة كما في شرح م ر ولا يندرج فيه الحدث الا صغراً لان محل الاندراج في الجنابة المحققة وهى
هنا غير محققة ح ف واعتمده ع ش واستظهر أيضاً أن الصبي ينوى الغسل من الإفاقة لا الجنابة
وقال ينتهز رفع الجنابة بعيد جداً الاستحالة انزاله ومثل ع ش خط وقيل ينوى رفع الجنابة لاحتمال
أنه وطئ (قوله سن بدله) فرج * لو وجب عليه غسل جنابة وطلب منه غسل مسنون وحجز عن الماء

أي الجمعة وإن لم تلزمه بل يكره تركه إحرار الفضيلة وخبر الشيخين إذا جاء أحدكم الجمعة أي أراد حجيتها فليغتسل وخبر ابن حبان من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل وصرف الأمر عن الوجوب إلى الندب خبر من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل بالغسل أفضل رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذي وقوله فيها أي في السنة أخيراً بما جوزه من الاقتصار على الوضوء ونعمت الخصلة والغسل معها أفضل (بعد) طالع (جفر) لأنه متعلق بلفظ اليوم كإسباني (وقريه من ذهابه) إليها (أفضل) لأنه أفضى إلى الغرض من انتفاء الرائحة الكريهة حالة الاجتماع (ومن المسنون أغسال حج) وعمره تأتي

المسنة فيتوضأ إن عجز عن أي واحد منها ندباً فإن عجز عن الوضوء نيم ولعله ترك التنبيه على بدل غير غسل الجمعة لعله بالمقايضة اه (قوله فيقول نوبت التيمم) أي فيكون ما هنا مستثنى من كون التيمم مقصوداً كما مر اه سم (قوله فالفضيلة هي الغسل) هذا التفرع غير ظاهر بل

فهو لا يكفي لهما تيمم واحد بنيتهما ولا فيه نزاع طويل في شرح الروض في باب الإحرام بالحج والذي انحط عليه كذا أنه يكفي عنهما تيمم واحد شوبري (قوله بنيّة الغسل) أي بدل الغسل فيقول نوبت التيمم بدلا عن غسل الجمعة ولا يكفي نوبت التيمم بدلا عن الغسل لعدم ذكر السبب كسائر الأغسال ويكفي نوبت التيمم لظهور الجمعة وللجمعة أو الصلاة أو عن غسل الجمعة وإن لم يلاحظ البدلية برماوى (قوله لمريدها) ظاهره وإن حرم عليه الحضور ركعات حليل بغير إذنه وهو متجه وإن خالف بعض مشايخنا فيه فخره قل على الجلال وبرماوى وحف والمراد به من لم يرد الغسل فيشمل ما إذا أطلق اه برماوى (قوله بل يكره تركه) اضطراب ابن أبي عمير على ما أفهمه المتن من أن تركه خلاف الأولى قرره شيخنا والظاهر أن الضمير في تركه راجع للغسل أو بدله لكن توقف لسلامة حج في كراهة ترك التيمم قال شيخنا ع ش والأقرب الكراهة لأن الأصل في البديل أن يعطى حكم مبدله إلا ما منع ولم يوجد ويجوز كون الغسل فيه نظافة بخلاف التيمم لا يكفي في الفرق إذ لو نظر إليه لما طلب التيمم ونسب الوضوء لذلك الغسل وكذا سائر الأغسال المسنونة ولو لحائض أو نفساء أو لم يكن محدثاً والتيمم عند العجز عن الماء برماوى وقوله والتيمم الخ أي ويطلب التيمم بدلا عن الوضوء المطلوب للغسل سواء اغتسل أو تيمم عن الغسل فإذا تيمم عن الغسل طلب منه تيمم آخر عن الوضوء المطلوب للغسل (قوله إحرار الخ) علة لقوله سن غسل فبدله فالفضيلة هي الغسل أو التيمم وقيل الثواب المترتب عليهما (قوله وخبر ابن حبان) أتى به بعد الأول لأنه رماوى توهم منه أن الغسل خاص بالرجال لا لتيان فيه جميع جم الذكور كما قرره شيخنا (قوله في السنة أخذ) أي في الطريقة عمل والافه واجب ويكون المراد بقوله أي بما جوزه أنهم لم تمنعه فيكون المراد بالجائز ما قبل الحرام فيشمل الواجب ولا حاجة لهذا لأن الشارح فسر ما جوزه بالاقتصار على الوضوء والاقتصار جائز وإن كان الوضوء واجباً وقوله ونعمت أي الخصلة جملة مستأنفة والخصوص بالمحذوف تقديره الوضوء وحذف لأنه تقدم ما يشعر به وهو قوله من توضأ قال في الخلاصة وإن يقدم مشعر الخ والخصلة مأخوذة من قوله من توضأ وقوله والغسل معها أي مع الخصلة وأما الغسل بدونها فلا يكون أفضل لا يقال لا يمكن انفراد الغسل عن الوضوء لأنه مندرج فيه وإن نفاه لا نقول محل الاندراج في الغسل الواجب وما هنا غسل مندوب فلا يندرج فيه لما يلزم عليه من اندراج الواجب في المندوب وبه يحصل الفرق فتأمل وبه تعلم ما في قول حل أنه لا يتصور انفراد الغسل عن الوضوء (قوله أي بما جوزه) لعل الحكمة في تأويل الشارح للحديث بما ذكر الإشارة إلى أن الوضوء ليس مطلوباً بدلا عن الغسل أصلاً بل هو مطلوب لرفع الحدث لأن صدر الحديث يوهم أن المطلوب في حق من أراد الحضور ما لغسل أو الوضوء بدلا عنه فينافي مدعى المتن من قوله سن غسل فبدله ع ش اطف (قوله والغسل معها أفضل) دفع به ما يرد من تفضيل المندوب على الواجب وهو الوضوء ويندب لصائم خشى مفطر ترك الغسل برماوى وهل ينتقل للتيمم بعد أن يغسل من بدنه ما لا يخاف منه الفطر يسقط التيمم من أصله قال شيخنا ع ش الأقرب السقوط (قوله بعد جفر) وقيل وقته من نصف الليل ويفوت غسل الجمعة باليأس من فعلها ولا يبطله طر وحدث ولو أكبر ولا نسب إعادته عند طرو ما ذكر كما تهرح به عبارة المجموع خلافاً في ع ب كالتجرب بدشوبري واعتمد ع ش سن إعادته (قوله ذهابه) بفتح الدال شوبري قال تعالى وانا على ذهابه لقادرون (قوله لأنه أفضى إلى الغرض الخ) هذا التعليل خاص بالغسل فيقتضى أن التيمم لا يسبق قريه من ذهابه إلا أن يقال أنه مقبى على الغسل (قوله أغسال حج وعمره) كالأحرام

التعليل على التوزيع على تشويش إيف بدل لذلك صنيع مر في شرحه اه

في كتابهما (وغسل عيدا وكسوف) بقسميهما (واستسقاء) لاجتماع الناس لها كالجمعة والزيارة في العيد فلا يختص بسن الغسل له مريده (و) غسل (اغسل ميت) مسلما كان أو كافرا خبر من غسل ميتا فليغتسل رواه الترمذي وحسنه ابن حبان وصححه وصرفه عن لو جوب خبر ليس عايكم في غسل ميتكم غسل اذا غسلتموه رواه الحاكم وصححه على شرط

(قوله ودخول المدينة وحرمها) لعله ان تراخت المدة بين البلدين وحرمها تأمل (قوله رحمه الله وغسل لغسل ميت) يظهر أنه تعبدى وقيل سن لاحتمال نجاسة بدنه على القول بها وفيه أنه لو كان لذلك لطلب غسل الثياب أيضا لاقائها البلل وأجيب بأنه سوح فيها للشقة والضرر اه سم بتصرف (قوله وأصل طلبه ازالة الخ) منه يؤخذ أنه لا فرق بين الغاسل وغيره بل المدار على المس بلا حائل واعلمهم انما فيدوا به لانه هو الذي يغلب مسه له بلا حائل اه قويسني لكن هذا يفيد أنه لو وجد المس بلا غسل ندب الغسل مع أن سم وشرح الروض نصا على قياس المس على الحمل اه

والطواف ودخول الحرم ومكة والوقوف بعرفة أو بالمسعر الحرام ورمي الجمار الثلاث ودخول المدينة وحرمها لا الميت بمزدلفة برماوى (قوله وغسل عيدا) أى ولو لحائض ونفساء ويدخل وقته بنصف الليل ويخرج بالغروب وفعله بعد الفجر أفضل برماوى ولم يقل وعيدا مثلاً يتوهم أن له اغسالا (قوله وكسوف واستسقاء) أى ولو لم ينفع الفعل الثلاثة منفردا وان كان التعليل قديلا لخلافه ويشكل على ما ذكر الغسل للتراويح حيث لا يطلب الا لمن يفعله جماعة على المعتمد شورى ويدخل وقته بأول الكسوف وفي الاستسقاء بارادة الاجتماع قاله حج وهو ظاهر فيمن صلى جماعة أمان يصلى منفردا فبارادة الصلاة كما هو ظاهر (قوله لاجتماع الناس) راجع لقوله وغسل عيدا الى آخر الخمسة ومقتضاه أنه في غير العيد يختص به يد الحضور وليس كذلك فلهل التعايل بحسب الشأن وقال حل قوله لاجتماع الناس أى الغرض الاصلى مهاذلك وقوله والزيارة في العيد والغرض الاصلى في العيد شيان اجتماع الناس والزيارة وحينئذ تعلم أن الغسل يستحب للمنفرد في جميع ما ذكر الالجمعة حل ع ش (قوله فلا يختص) مفرع على قوله والزيارة (قوله وغسل لغسل ميت) انظر لوعصى بالغسل كأن غسل شهيدا أو امرأة أجنبية وقد يقال ان كانت العصى لاجل أن النهى عنه لذاته كالشهيد لم يندب له أو عارض كتمسيل الأجنبية ندب له شورى واعتمد ح ف أن الغسل سنة ولو عصى بالغسل مطلقا وتعبيره بغسل الميت جرى على الغالب والا فلو يعم الميت للمجزع عن غسله ولو شرع اسن له الغسل ان قدر والا فائتيمهم ويفوت غسل غاسل الميت اما بالاعراض أو بطول الفصل كذا رأيت في بعض الهوامش وقال بعض مشايخنا ان الاقرب أنه لا يفوت بطول الفصل حرر وفي ع ش على مر والظاهر أن الاغسال المسنونة لا تقضى لانها ان كانت للوقت فقد فات أو للسبب فقد زال وهو ظاهر في غسل الكسوف ونحوه أما غسل غاسل الميت والجنون والاعضاء فلا يظهر فيها الفوات بل الظاهر طاب الغسل فيها وان طال الزمن خصوصا وسبب الغسل من الجنون والاعضاء احتمال الانزال نعم ان عرضت له جنابة بعد نحو الجنون فاعتسل منها احتمل فواته واندرجه في غسل الجنابة ولو غسل موني فقد نقل المناوى عن ابن الملقن أن الاوجه طلب غسل واحد عن المتعدد لان الاغسال المندوبة تتداخل وان نوى بعضها شورى باختصار ولو تعدد الغاسل سن الغسل لكل منهم حيث باشروا كلهم الغسل بخلاف المعاوين بمناولة الماء أو نحوه وظاهر أنه لا فرق أيضا بين أن يباشر كل جميع بدنه أو بعضه كيدته مثلا وظاهره أيضا أن الحكم كذلك ولو لم يكن الموجد منه الا العضو المذكور وغسلوه وهو قريب ع ش على مر وانظر وجه اعادة اللام مع غاسل ميت ولم يجعله كقابله وقديقال وجهه اختلاف الغرض من طاب الغسل فالغرض من الغسل لمسا قبله النظافة وقطع الرائحة الكريهة بخلافه من غاسل الميت فالغرض منه ازالة ضعف البدن بمس بدن خال عن الروح ولهذا أعادها مع ما بعده لان الغرض من طلب الغسل منه احتمال انزاله تأمل وقديقال نعم أعادها فيما بعده لدفع توهم أن مجنون معطوف على ميت أى فيطلب من غاسل المجنون الغسل وليس مراد تأمل شورى مع زيادة (قوله اغسل ميت) وان كان المغسل له حائضا أو حرم الغسل كالشهيد وكرهه كالكافر الحربي وأصل طلبه ازالة ضعف بدن الغاسل مع الحاجة جسم خال عن الروح ولذلك يندب الوضوء من حله لكن بعده ويندب الوضوء قبله أيضا ليكون حله على طهارة وعلى هذا جل شيخنا م حديث من حله فليتوضأ بقوله أى من أراد حله (قوله خبر من غسل ميتا فيغتسل) تنمته ومن حله فليتوضأ (قوله وصرفه عن الوجوب) وهو قول مرجوح لاشافى أيضا فالاصل أن غسل الجمعة وغسل الميت فيهما قول للشافى

البخاري وقيس بميتا غير (و) غسل (المجنون ومغمى عليه) ذا (أفاقا) (٣٩٧) للاتباع في المغمى عليه رواه الشيخان

وقيس به المجنون (وكافر)

إذا (أسلم) لامره صلى الله

عليه وسلم قيس بن عاصم

بأغسل لما أسلم وكذا إمامة

بن أنال رواهما ابن خزيمة

وحبان وغيرهما وليس

الامر للوجوب لان جماعة

أسلموا فلم يأمرهم بالغسل

وهذا اذا لم يعرض له في

الكفر ما يوجب الغسل من

جنابة أو نحوها والاوجب

الغسل وان اغتسل فيه

وأفاد التعبير عن أنه قد

بقيت أغسال آخر مسنونة

كأنه - للبلوغ بالسن

وللاعتكاف وللخروج

من الحمام (وآ كدها غسل

جعة ثم) غسل (غاسل

ميت) للاحاديث الصحيحة

الكثيرة في الأول وليس

للتاني حديث صحيح بل

اعترض في المجموع على

لترمدي في تحسينه للحديث

السابق من أحاديثه فعلى

ابن حبان في تصحيحه له

أولى وقدم غسل غاسل

الميت على البقية لا اختلاف

في وجوبه (وسن بكور)

البه (غير امام) ليأخذوا

بجالسهم وينظروا الصلاة

(قوله رحمه الله بل اعترض

في المجموع الخ) اضرب

عما يوجهه التقييد بصحيح

من انه ليس حديثا حسنا

والاولى أنه انتقال والاولى

التعليل لان معني قوله صحيح اي متفق عليه فبطل بأنه اعترض على ابن حبان في تصحيحه تأمل

بالوجوب شيخنا (قوله وقيس بميتا) أي في الذنب وعدم الوجوب (قوله والمجنون ومغمى عليه)

أي سواء كانا بالغين أم لا شرح مر فان قيل هلا كان واجبا عملا بالمظنة لان الجنون مظنة للانزال

كالوضوء بالنوم الذي هو مظنة لخروج الريح فيجب الغسل وان لم يعلم خروج المني أجيب بأنه

لا علامة على خروج الريح بخلاف المني لما شهدته أي من شأنه ذلك فلا يرد أن الجنون قد يطول زمنه

فاذا لم يوجد له علامة مع امكانها لم يجب الغسل حل (قوله ومغمى عليه) أي ولو لحظة وينبغي أن

يلحق بالمغمى عليه السكران فيندب له الغسل اذا أفاق بل قد يدعى دخوله في المغمى عليه مجازا ع ش

على مر (قوله للاتباع في المغمى عليه) فقد كان صلى الله عليه وسلم يغمر عليه في مرض موته ثم يغتسل

اه حج (قوله وكافر أسلم) أي ولو مرتد ابرماوى (قوله لامره صلى الله عليه وسلم) قد يتوقف في

الاستدلال بما ذكر على الذنب لجواز أن يكون أمرهم بالغسل للجنابة الحاصلة في الكفر وقوله بعد فلم

يأمرهم الخ قد يشكك بان الغالب على من أسلم من البالغين سبق الجنابة لهم فيشكل عدم أمرهم

بالغسل ع ش وبجواب المراد لم يأمرهم بالغسل الاسلام بعد علمه باتيهم بغسل الجنابة لكونه معلوما

لهم فيكون قوله أولا لامره أي بغسل الاسلام (قوله وكذا إمامة) أشار بكذا الى أنهما حديثان

صحيحان وان أمر كل منهما كان في وقت غير الذي أمر فيه الآخر ع ش ولذا لم يقل وثمامة عطف على

ما قبله (قوله وغيرهما) يحتمل نصبه عطف على قيس وثمرامة ولم يقدمه على قوله رواهما ابنا الخ لئلا

يتوهم أنه من مرويهما ويحتمل رفعه عطف على ابنا وهو الظاهر تأمل كذا بهما مش الجلال المحي

(قوله بالغسل) أي مع أمره بالواجب أو مع علم قيس به لما قيل انه كان ذا أولاد في الكفر ومن لازمها

الجنابة برماوى (قوله والاوجب الغسل) ظاهره فوات الاستحباب فلا يغتسل ثانيا للاسلام ونقل عن

خط والد شيخنا على طرح الروض أنه يستحب أيضا للاسلام فان نواهما كفاه غسل واحد حل

(قوله للبلوغ بالسن) انظر وجهه وأعله لاحتمال بلوغه بالانزال قبل ولم يعلم به شوبرى (قوله وللخروج

من الحمام) أي يسن الغسل بماء بارد ليريد الخروج من الحمام لان الماء البارد يقوى البدن (قوله

وليس للتاني حديث صحيح) أي متفق على صحته فلا ينافي أن له حديثا صحيحا (قوله فعلى ابن حبان)

أي فلا اعتراض على ابن حبان أولى لان التصحيح أرقى من التحسين (قوله لا اختلاف في وجوبه)

وفي كلام شيخنا ويؤخذ مما ذكر أن الافضل بهما أي بعد غسل الجمعة وغسل غاسل الميت

ما كثرت أحاديثه ثم ما اختلف في وجوبه ثم ما صح حديثه أي ولم يكن ثم ما كان نفعه متعديا أكثر

ومن فوائد معرفة الآ كد تقديمه وبالمالوصى بماء لأولى الناس به اه حل وقوله ثم ما اختلف في

وجوبه أي اختلافوا فيه فلا يرد غسل الجمعة وغسل غاسل الميت لان الاختلاف في وجوبهما أقوى

(قوله وسن بكور البها الخ) لو حضر في الساعة الأولى وخرج اعذر ثم عاد في الثانية قال الشيخ فينبى

عدم حصول لبدة اه وفيه وقفة وسئل شيخنا مر فوفق على حصول البدة اذا كان عزمه

الاستمرار لولا العذر اه شوبرى (قوله غير امام) انظر لو بكر امام هل يحصل له ما يحصل لغيره

أولا ويفرق شوبرى قال شيخنا ح ف لا يحصل له لمخالفة السنة قال ع ش قد يقال تأخير

لكونه مأمورا به يجوز أن يشأب عليه نواب المبكرين أو يزيد اه وينبى أن يراد ثواب الساعة

التي لو طاب التأخير لجاء فيها فان بكر فهو كغيره في البدة وغيرها قل بحروفه (قوله ليأخذوا

بجالسهم) الضمير راجع لغير باعتبار مناه والمراد أنهم يأخذونها مع القرب من الامام فلا يرد

أن التأخرين يأخذون بمجالسهم أيضا (قوله من اغتسل الخ) هذا مجزئ حديث قد رواه في شرحي
الروض والبهجة بتمامه فقال ظهر الصحيحين على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الأول
فالأول ومن اغتسل يوم الجمعة الخ اهـ والغسل ليس بقديم بل مثله إذا راح من غير غسل وانما ذكر الغسل
ليبين الأكل وأما المقيم بمحل الجمعة فيحصل له ذلك في الساعة التي ينهي لها أو يقصد ها فيها ولا ينافيه
قوله راح لأن قصد ذلك راح في حقه ع ش (قوله أي كغسلها) أي فهو تشبيه ليسغ ويدل عليه
عوده إليه عن قوله من اغتسل من الجنابة فليس المراد به حقيقة الغسل من الجنابة وقيل المراد به
ذلك لأنه يسن لجامع ليلة الجمعة أو يومها كذا قالوه وظاهره استواءهما لكن ظاهر الحديث أنه يومها
أفضل ويوجهه بأن القصد منه أصالة كنف بصره عما يراه فيشتغل قلبه كافي حج قل الشورى
وع ش ولوجه الأول أولى لأن الحمل على ما ذكر يقتضي تخصيص الثواب بمن جامع وهو خلاف
المقصود ونقل عن المجموع للنووي ما يوافق (قوله ثم راح في الساعة الأولى) انظر ما المراد بالراح
هل هو الخروج من المنزل إلى المسجد حتى لو طلل المشي من المنزل إلى المسجد بزمان كثير يصدق عليه
أولا بد من دخول المسجد لأن الرراح اسم للذهاب إلى المسجد هل نظر والا قرب الثاني كما يتبادر من
قوله في الحديث فاذا خرج الإمام حضرت الملائكة فان الظاهر منه أن الملائكة يكتبون بباب المسجد
من وصل إليهم ونقل عن زى ما يوافق نعم المشي له ثواب آخر زائد على ما يكتب له في مقابلة دخوله
المسجد قبل غيره ع ش على م ر وعبارة البرماوى وانظر هل المراد برواجه دخوله المسجد حتى
لو بعدت داره جدا بحيث أنه لو سار من الفجر فلم يدخل المسجد إلا في الساعة الخامسة مثلام يحصل له
التبكير الامن الساعة التي دخل فيها أو يكتب له من حين خروجه من منزله فيه نظر والذي يتجه أن
يقال ان السائر المذكور لا يحصل له ثواب من بكر أول ساعة لكن له ثواب مخصوص من حيث بعد الدار
والمشقة بحيث أنه يوازي أي يساوي ثواب من بكر وهو محتمل اهـ (قوله فكأنما قرب بقرة) في
المختار البقرة تقع على الذكر والانثى وتأوها للوحدة وكذا البدنة وسميت بدنة لعظم بدنها وسميت
البقرة بذلك لأنها تبقر الأرض أي تشقها بالحرارة (قوله كبشا قرن) أي عظيم القرون والمعتبر في
أسنان تلك الحيوانات السكال عرفا كافي البراوى (قوله ومن راح في الساعة الرابعة الخ) وفي رواية
في الرابعة بطة وفي الخامسة دجاجة وفيه أن ما بين الفجر والزوال في كثير من أيام الشتاء لا يبلغ ست
ساعات وأجاب عنه في أصل الروضة بأنه ليس المراد من الساعات الفلكية التي هي الاربع والعشرون
مقدار اليوم واليلة التي كل واحدة خمس عشرة درجة بل ترتيب درجات السابقيين على من يليهم في
الفضيلة فلا يختلف الحال في يوم الشتاء والصيف حتى لو حضروا كلهم في الساعة الأولى كان الأول أفضل
من الثاني والثاني أفضل من الثالث وهكذا قاله ح ل وقوله لا يبلغ ست ساعات مثله في شرح م ر
وقال سم ولي فيه نظر إذا قل أيام الشتاء مائة وخمسون درجة وهي عشر ساعات فلكية وابتداء اليوم
عند أهل لبلاد من الشمس فمن الشمس إلى الزوال يخصه خمس ساعات ولا شك أن من الفجر إلى
الشمس لا ينقص عن ساعة وابتداء اليوم على الراجح هنا من الفجر فإين الفجر والزوال يبلغ ست
ساعات في أقل أيام الشتاء فليتأمل ع ش على م ر وآخرها على كل قول إلى معود الامام المنبر فالذي
ينبغي أن يجعل ما بين الفجر وسرورج لطيب للنهر ست ساعات ذات الساعة أو كثرت سواء في ذلك
زمن الشتاء والصيف فالمراد بالساعة القطعة من الزمان ح ف (قوله دجاجة) بتثنية لدهال (قوله
فاذا خرج الإمام) أي صعود المنبر من نحو خلوته قل على الجلال (قوله حضرت الملائكة) أي
طوا الصحف فلا يكتبون أحدا قال في الايعاب وهو لا غير الحفظ بل وظيفة كتابه حاضري الجمعة

وظهر الشيخان من اغتسل
يوم الجمعة غسل الجنابة أي
كغسلها ثم راح في الساعة
الأولى فكأنما قرب بدنة
ومن راح في الساعة الثانية
فكأنما قرب بقرة ومن
راح في الساعة الثالثة
فكأنما قرب كبشا قرن
ومن راح في الساعة الرابعة
فكأنما قرب دجاجة
ومن راح في الساعة
الخامسة فكأنما قرب بيضا
فاذا خرج الإمام حضرت
الملائكة يستمعون الذكر
وروى النسائي في الخامسة
كالذي يهدي عصفورا وفي
السادسة بيضة فمن جاء في
أول ساعة منها ومن جاء في
آخرها مشترك في تحصيل
البدنة مثلا لكن بدنة
الأول أكمل من بدنة الآخر
وبدنة المتوسط متوسطة

أما الإمام فيسن له التأخير إلى وقت الخطبة اتباعاً للنبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه والبكور يكون (من) طلوع (الجُر) لأنه أول اليوم شرعاً به يتعلق جواز غسل الجمعة كما مر وانما ذكر في الخبر لفظ

(٣٩٩)

الرواح مع أنه اسم للخروج بعد الزوال كما قاله الجوهرى وغيره لأنه خروج لما يؤتى به بعد الزوال على أن الأزهرى منع ذلك وقال أنه مستعمل عند العرب في السبر أى وقت من الليل أو نهار وقولى لغبرامام الى آخره من زيادتى (و) سن (ذهاب) اليها (في طريق طويل ماشياً) لارا كبا اليها (بسكينة ورجوع في) آخر (قصير) ماشياً أو راكبا كافي العيد في الذهاب والرجوع وذكرهما من زيادتى وللحديث على المشى في خبر رواه الترمذى وحسنه وابن حبان وصححه وخبر الشيخين في السكينة اذا أُنِيت الصلاة فلا تأنوها وأنتم تسعون وأنوها وعليكم السكينة وهـ ومبين للمراد من قوله تعالى اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله أى امضوا كما قرئ به (الاعذر) في المذكورات من زيادتى بأن يشق البكور أو الذهاب أو الرجوع فيما ذكر أو المشى أو يضيق الوقت فالأولى ترك الثلاثة الأولى والركوب (قوله) لأنه ربما يتجوز في المشى لعل الاقرب في

واستماع الخطبة شورى والمراد بالذكر الخطبة (قوله) أما الامام الخ (ويلحق به من به سلس بول ونحوه فلا يندب له التبكير ظاهره وان أمن تلويت المسجد ويوجه بأن السلس من حيث هو مظنة لخروج شئ منه ولو على القطنة والعصابة ع ش على مر (قوله) فيسن له التأخير) وحكمته قوة الهيبة فيه وتشوف الناس اليه قل (قوله) جواز غسل الجمعة ولو تعارض عليه البكور بالاغسل والتأخير مع الغسل فالثاني أفضل للخلاف القوي في وجوب الغسل شيخنا في شرح البهجة وانظر لو تعارض البكور والتيمم بدل الغسل فالظاهر تقديم البكور لقوات ما ذكر شورى وفي ع ش على مر واذا تعارض التبكير والتيمم قدم التيمم لان البديل يعطى حكم المبدل منه من كل وجه لكن برد عليه أن الغسل انما قدم لانه قيل بوجوده أما التيمم ففي سنه خلاف فضلاً عن الاتفاق على سنه (قوله) مع أنه اسم للخروج الخ) المشهور أنه اسم للرجوع بعد الزوال ومنه قوله صلى الله عليه وسلم تغدو نخاصا وتروح بظانا وعليه فالفقهاء ارتكبو فيه مجازين حيث استعملوا في الذهاب وفيما قبل الزوال رشيدى (قوله) لما يؤتى به بعد الزوال) أى الصلاة يؤتى بها فهو مجاز مرسل علاقته السببية لكن من باب اطلاق اسم المجاور للسبب في الزمان على السبب كما لا يخفى أفاده شيخنا والأولى كونه استعارة مصرحة حيث أطلق الرواح المجاور للسبب في الزمن وهو الجمعة على الذهاب قبل الزوال لمشايمته له في أنه سبب لتحصيل الجمعة أيضاً واستعير اسمه له وهو الرواح (قوله) ماشياً بسكينة) ويشبه أن يكون الركوب أفضل لمن يجهد المشى لهرم أو ضعف أو بعدم منزل بحيث يمنعه ما يناله من التعب من الخشوع والحضور في الصلاة عاجلاً وكما يستحب عدم الركوب هنا الاعذر يستحب أيضاً في العيد والجنائز وعبادة المريض بل في سائر العبادات كما قاله حجج أى ماعدا الفسك لما سيأتى أن الركوب فيه أفضل شرح مر وع ش عليه (قوله) لارا كبا) ذكره مع عامه مما قبله لانه ربما يتجوز في المشى بما يشمل الركوب ويراد به مطلق الذهاب كقوله تعالى فامشوا في مناكبها لكن هذا بعيد بعد قول المتن وذهابه وقوله اليها متعلق بما شيا وذكراً ثانياً للنص على أن المشى انما يشاب عليه اذا قصد به كونه للجمعة شيخنا وفي الشورى ما نصه فهم بعض أن اليها مستدرك للاستغناء عنه بقوله اليها قبله وقد يقال أشار به الى أن المطلوب كون المشى اليها أى فلا يصرفه لغرض آخر فحل الثواب حيث كان الباعث عليه الجمعة لا غيرها (قوله) كافي العيد في الذهاب) في الطويل والرجوع في القصير وفيه احالة على مجهول الا أن يقال الحكم مشهور فيه فكأنه معلوم (قوله) في الذهاب والرجوع) وخصهما بالذكر لثبوتهما بالنص وغيرهما بالقياس على الجمعة كما يأتى وأما المشى في الذهاب فسيذكر له دليلاً آخر غير القياس تأمل (قوله) وعليكم السكينة) هي التأنى في المشى والحركات واجتناب العبث وحسن الهيئة كغض البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات ويطاب ذلك للراكب فيه وفي دابته ويراد فيها الوقار كفاً قل قال الشورى والسكينة بالرفع على الابتداء والخبر والجملة حال هذا هو المشهور في الرواية وبالنصب على الاغراء أى الزموا السكينة وروى فعليكم بالسكينة وفي ادخال الباء في هذه الرواية اشكال لانه متعبد بنفسه قال تعالى عليكم أنفسكم اه فتكون الباء زائدة (قوله) فالأولى ترك الثلاثة الأولى) وهي البكور والذهاب والرجوع فيما ذكر أى الذهاب في الطويل والرجوع في القصير وهي أول بالنسبة لقوله والمشى أو يضيق الوقت ففي كلامه خمس صور وقوله والركوب راجع لقوله والمشى وقوله

التجوز أن يراد المشى في البعض كما قاله الشارح في شرح الروض في قوله صلى الله عليه وسلم ومشى ولم يركب وقوله لكن هذا بعيد أى لانه يضيع حينئذ قوله ماشياً

والاسراع راجع لقوله أو يضيق الوقت كما قررده شيخنا (قوله يجب الاسراع) وإن لم يلحق به مـ
وقد يشكل ذلك بما مر له من أنه إذا وجد مـ كـ بالليلق به أو لباساً أو قائداً كذلك سقطت الجمعة
عنه إلا أن يقال إن الناس لا يعدون الاسراع للعبادة نقصاً فلا يقال أنه حينئذ غير لائق به بل لائق به
لقصد العبادة عـ شـ (قوله وزن أحسن ثيابه) والوزن مختص بمريد الحضور كالغسل ومختص
أيضاً بالذكر أما المرأة ولو عجوزاً فيكره لها التطيب والزينة بآخر الثياب عند إرادتها حضورها نعم من
لها قطع الرائحة الكريهة وهذه الأمور وإن استجبت لكل حاضر جمع كما نص عليه فهي في الجمعة
أكداً مستحباً بالشرح مـ رـ (قوله في خبر رواه ابن حبان) ولفظه من اغتسل يوم الجمعة ولبس من
أحسن ثيابه ومس من طيب إن كان عنده ثم أتى الجمعة ولم يتخط أعناق الناس ثم صلى ما كتبه الله
ثم أنصت إذا خرج إمامه حتى يفرغ من صلاته كانت كفارة لما بينهما وبين جمعة إلى قبلها بالشرح مـ رـ
(قوله والبيض أولى) أصله يبيض بضم الباء وسكون الياء فكسرت الباء لاجل الياء قال ابن مالك
فعل لنحو أخرج وجرأ * وقال أيضاً

ويكسر المضموم في جمع كما * يقال هيم عند جمع أهيا

وقوله أولى وكونها جديدة أولى أن تيسر والافاقرب من الجديدة أولى من غيره والاكمل أن تكون
كأبيضها والافاعلاها فإن كان أسفلها فقط لم يكف وقيد أيضاً بعض المتأخرين بخلاف غير أيام الشتاء
والوحد وهو ظاهر حيث خشى تلويها وهل يحصل له الثواب المذكور ولو كان الثوب الأبيض مغصوباً
أم لافيه نظر والأقرب الحصول لأنه انما ينهي عن لبسه لحق الغير فأشبهه ما لو توضع بالبناء المغصوب فإنه
يناب عليه من حيث الوضوء وإن عوقب من حيث اتلاف مال الغير وبقي ما لو كان يوم الجمعة يوم عيد
فهل يراعى الجمعة فيقدم الأبيض أو العيد فالأغلى أو يراعى الجمعة وقت إقامتها فيقدم الأبيض حينئذ
والعيد في بقية اليوم فيقدم الأغلى فيها لكن يشكك على هذا الأخير أن قضية قوله في كل زمن أنه
لوروعيت الجمعة روعيت في جميع اليوم وقد ترجع مراعاة العيد مطلقاً إذ الزينة فيه أكدم منها في الجمعة
ولهذا يسن الغسل وغيره فيه لكل أحد وإن لم يحضر فليتأمل شرح مـ رـ وعش عليه مع زيادة
(قوله خبر البسوا من ثيابكم البيضاء) أي ذا البيضاء والبسوا بكسر الهمزة وفتح الباء لأنه من باب
علم إذا كان في الأجرام كاهنا ومن باب ضرب إذا كان في المعاني كما في قوله تعالى واللبسنا عليهم
ما يلبسون وقوله ولم يلبسوا إمامهم بظلم والحديث عام ليوم الجمعة وغيره ففيه المدعى وزيادة فإن قلت صح
أنه صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعليه عمامة سوداء وأنه خطب بالناس وعليه عمامة سوداء وفي رواية
دخل مكة يوم الفتح وعليه مشقة سوداء وفي أخرى عن ابن عدي كان له عمامة سوداء يلبسها في
العيدين وريحها خلفه وفي أخرى للطبراني أنه عم عليها بعمامة سوداء وأرسله إلى خيبر ونقل لبس
السوداء عن كثير من الصحابة والتابعين قلت هذه كلها وقائع فعلية محتملة فقدم القول وهو لا مـ
بالبس البيضاء عليها على أنه ليس فيها لبسه يوم الجمعة بل في نحو الحرب لأنه أرب في لبسه يوم الفتح
الإشارة إلى أن ملته لا تتغير إذ كل لون غيره يقبل التغير وفي العيد لأن الارتفاع فيه أفضل من البياض
كما قلناه عـ شـ عن حج (قوله ما صبغ قبل نسجه) إماماً صبغ منسوجاً فقد ذهب البندني جـ
وغيره إلى كراهة لبس ذلك وعمله الرفعي بأنه صلى الله عليه وسلم لم يلبسه وعمله الشهاب البرسي بأنه قد
يكثراً ما ينفصل منه من الصبغ فيشوه البدن هذا وقد قال شيخنا المعتمد عدم كراهة لبسه حل (قوله
وبتطيب) أي لغير محرم وصائم وامرأة تريد الحضور ولو عجوزاً وانظر حكمه إعادة لعامل وهو الباء
فيه وما بعده وهما لا تركها كما في غيرهما (وأقول) لو تركها وهم أنه معطوف على بكور أي وسن بكور

والاسراع وقال المحب
الطاهر يجب الاسراع إذا لم
تدرك الجمعة إلا به (و)
سن (اشتغال في طريقه
وحضوره) قبل الخطبة
(بقراءة أو ذكر) أو صلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم
لينال ثوابها في هذا الوقت
العظيم (وزن بأحسن
ثيابه) للبحث على ذلك
وغيره في خبر رواه ابن حبان
والحاكم ومحمد بن يزيد
الإمام في حسن الهيئة
(والبيض) منها رأوى
من زيادتي خبر البسوا من
ثيابكم البيضاء فإنها من
خير ثيابكم وكفوا فيها
موتاكم رواه الترمذي
وغيره ومحمد بن يزيد
البيض ما صبغ قبل نسجه
(و) وزن (بتطيب) لذكره
في خبر ابن حبان والحاكم
السابق

(قوله وقد قال شيخنا
المعتمد عدم كراهة لبسه)
الالمزغفر والمعصفر اه
شرح مـ رـ (قوله وامرأة
تريد الحضور) في الحديث
إذا تطيبت المرأة ثم مرت
على القوم ليجدوا ريحها
فهي زانية اه شيخنا

(وبازالة محفوظ) كشمير للاتباع رواه البزار في مسنده (و) نحو (ريج) كرهه كصنان وروى ثلاثاً أذى به أحد قال الشافعي من نظف ثوبه قل هم ومن طاب ريحه زاد عقله ونحو من زياني (و) سن (اكثار دعاء) يومها وليتها

اما يومها فلربما ان يصادف ساعة الاجابة وهي ساعة خفيفة وأرجاها من جلوس الخطيب الى آخر الصلاة كما في خبر مسلم قال في المجموع وأما خبر يوم الجمعة ثلثا عشرة ساعة فيه ساعة لا يوجد مسلم يسأل الله شيئاً الا أعطاه إياه فالتسوية آخر ساعة بعد العصر فيحتمل ان هذه الساعة منتقلة تكون يوماً في وقت ويوماً في آخر كما هو المختار في ليلة القدر وأما ليلتها فبالقياس على يومها وقد قال الشافعي رضي الله عنه بالغنى أن الدعاء يستجاب في ليلة الجمعة (و) اكثار (صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) يومها وليتها خيراً كثيراً وعلى من الصلاة ليلة الجمعة ويوم الجمعة فمن صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشراً رواه البيهقي بإسناد جيد كما في المجموع (و) اكثار (قراءة الكهف يومها) (قوله في عشر ذي الحجة) المحتاج لاستثنائه جميع عشر ذي الحجة تأمل (قوله رجه الله كشمير) من ابطوعانة أو شارباً ما حاق الرأس فلا يسكن في غير

وطيب الخ فلا يفيد أنه مما يزين به فاعاد العامل ليقيد به أنه معطوف على أحسن ثيابه ليكون مما يزين به شوري (قوله وبازالة محفوظ) أي لغیر محرم ومريد تضعحية في عشر ذي الحجة شوري (قوله كصنان) أشار به الى انه لا فرق بين ريج الفم وغيره ولو من الفرج أو الثياب قل (قوله ساعة الاجابة) أي ان الدعاء فيها يستجاب ويقع ما دعي به حالاً يقينا فلا ينافي ان كل دعاء مستجاب وهي من خصائص هذه الامة شوري ورموى (قوله وهي ساعة خفيفة) عبارة ابن حجر وهي لحظة لطيفة (قوله وأرجاها من جلوس الخطيب) أي قبل الخطبتين وقيل بينهما وقيل من صوده أي لا تخلو عن هذه المدة فيأتي بالدعاء اذا جلس الخطيب قبل ان يخطب وبين الخطبتين وبينهما وبين الصلاة وبعد التشهد قبل السلام لا في حال الخطبة فاندفع ما قيل كيف يأتي بالدعاء في حال الخطبة وهو مأمور بالانصات وأجاب البلقيني بأنه ليس من شروط الدعاء التلطف بل استحضر ذلك في قلبه كاف حل وقد يقال الاشتغال بالدعاء بالقلب يمنع ملاحظة معنى الخطبة المقصودة من الانصات وسئل حج عما حاصله ان من حين جلوس الخطيب الى فراغ الصلاة يتفاوت باختلاف الخطباء اذ يتقدم بعضهم ويتأخر بعضهم بل يتفاوت في حق الخطيب الواحد بالنسبة لبعض الجمع فهل تلك الساعة متعددة فهي في حق كل خطيب ما بين جلوسه الى آخر الصلاة فاجاب بقوله لم يزل في نفسي ذلك منذ سنين حتى رأيت الناس ينفصلون عن بعضهم أنه قال يلزم على ذلك أن تكون ساعة الاجابة في حق جماعة غيرها في حق آخرين وهو غلط وسكت عليه وفيه نظر ومن ثم قال بعض المتأخرين ساعة الاجابة في حق كل خطيب وسامعه ما بين أن يجلس الى أن تنقضي الصلاة كما في الحديث فلا دخل للعقل في ذلك بعد صحة النقل فيه شوري ويحجب أيضاً بان تلك الساعة تنتقل فقد يصادفها أهل محل ولا يصادفها أهل محل آخر حل (قوله بعد العصر) لا حاجة اليه لانه معلوم من آخر ساعة أو مضراً لان جعل ظرفاً للآخر لانه أكثر من ساعة قل (قوله فيحتمل ان هذه الساعة منتقلة الخ) ضعيف والمعتمد أنها تلزم وقتاً بعينه كما ان المعتمد في ليلة القدر أنها تلزم ليلة بعينها فقوله كما هو المختار ضعيف كما قررره شيخنا (قوله تكون يوماً في وقت) أي من جلوس الخطيب الى آخر الصلاة ويوماً في آخر وهو بعد العصر حل (قوله كما هو المختار) لعله عنده من حيث الدليل والا فالمعتمد أنها تلزم ليلة بعينها كما ذكره ع ش (قوله بلغني) أي عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع ع ش (قوله واكثار صلاة) قال أبو طالب المسكي أقل اكثار الصلاة عليه ثلاثاً مرة وبقدمها على قراءة القرآن غير الكهف وبقدم عليها تسكبير العيد ولو وافق ليلة الجمعة لان الأقل أولى بالمراعاة كما طلب ترك أخذ الظفر والشعر في يوم الجمعة في عشر ذي الحجة لمريد التضعحية وترك الطيب فيه للصائم والمعدة ونحو ذلك (تنبيه) علم مما ذكر أن كل محل طلب فيه ذكر بخصوصه فلا اشتغال به فيه أولى من غيره ولو من قرآن أو ما نور آخر قل (قوله فمن صلى على صلاة) فيه ان هذا لا يختص بالصلاة ليلة الجمعة (قوله واكثار قراءة الكهف) وأقل الاكثار ثلاثة وقراءتها نهاراً أكد وأولاه بعد الصبح مسارعة الى الخير ما أمكن والحكمة في تخصيصها أن فيها ذكر أحوال يوم القيامة ويوم الجمعة شبيه به لما فيه من اجتماع الناس ولانه ثبت في صحيح مسلم ان الساعة تقوم يوم الجمعة وطلب الاكثار من الصلاة ومن قراءة الكهف لا يقتضي كون أحدهما أفضل من الآخر قاله حل وفي قل على الجلال وهي أفضل من الصلاة على النبي صلى الله

(٥١ - (بحر) - اول) نسكه أو مولود سابع ولادته أو كافر اسلم اه شرح م وما سوى ذلك مباح ويستحب له دفن ما يزيله من ظفر وشعر فيستحب له كافر حلق رأسه قال في شرح الروض قبل الغسل لا بعده كما وقع لبعضهم وقال

عليه وسلم فقد ورد أن من داوم على العشر آيات أولها أمن من الدجال (قوله) خبر من قرأ سورة الكهف (فيه أن المدعى أكثر قراءة الكهف وهذا لا يدل عليه بل يصدق بمرة وأجيب بأنه يدل على الأكثر بفهمه الأولي لأنه إذا كان يحصل له بقراءتها مرة ما ذكر فكيف بالأكثر شيخنا ح ف (قوله) أضاء له من النور) أي من أجله أو من بيانية لما هو هذا كناية عن غفران ذنوبه الواقعة بين الجمعتين وحصول الثواب بينهما فالمراد بالنور لازمه وهو المغفرة والثواب وحينئذ يكون نور الأقرب إلى البيت العتيق بقدر نور الأبعد عنه لو جمع وإن كان مستطيلاً والحاصل أن القريب والبعيد في النور سريان وهذا كله إن أريد بالبيت العتيق السكينة فإن أريد البيت المعمور اتجه ما ذكرناه حل وعلى كل فهو كناية عن حصول الثواب العظيم بحيث لو جسد لكان مقداره من مكانه إلى البيت وهذا الحديث متعلق بالمسكان والذي بعده بالزمان (٢) (قوله) وكره تخطي أي كراهة تنزيهه كما في المجموع وإن نقل عن النص حرمة واختاره في الروضة في الشهادات م ر فإن قلت ما وجه ترجيح الكراهة على الحرمة مع أن الأذى حرام وقد قال صلى الله عليه وسلم اجلس فقد آذيت قلت ليس كل أذى حراماً وللتخطي هنا غرض فإن التقديم أفضل ومن التخطي المكروه ما جرت به العادة من التخطي لتفرقة الأجزاء أو تبخير المسجد أو سقي الماء أو السؤال لمن يقرأ في المسجد والكراهة من حيث التخطي أما السؤال بمجرد فني أن لا يكره بل هو سعي في خير وإعانة عليه مالم يرغب الحاضرون الذين يتخطاهم في ذلك والأفلا كراهة ع ش على م ر وما جرت به العادة من فرش السجادات بالروضة الشريفة ونحوها من الفجر أو طلوع الشمس قبل حضور أصحابها مع تأخيرهم إلى الخطبة أو ما يقار بها الأبعد في كراهته بل قد يقال بتحريمه لما فيه من تحجير المسجد من غير فائدة كما في شرح م ر وعبارة البرماوى ويكره بعث سجادة ونحوها لما فيه من التحجير مع عدم إحياء البقعة خصوصاً في الروضة الشريفة اه وظاهر عبارة حل أن البعث المذكور حرام وأصها ولا يجوز أن يبعث من يفرش له نحو سجادة لما فيه الخ وقول م ر بل قد يقال بتحريمه أي تحريم الفرش في الروضة قال ع ش عليه هذا هو المعتمد وقد علمت من عبارة البرماوى أنه قال بالكراهة والروضة الشريفة ليست قيداً في الحكم كما هو ظاهر بل سائر المساجد حكمها كذلك بدليل قول م ر لما فيه من تحجير المسجد من غير فائدة وإنما خص الروضة الشريفة لأنها هي الواقع فيها ذلك فافهم (قوله) رقاب الناس) أي قريب رقاب الناس والأفهل لا يتخطى إلا الكتف كما قرره شيخنا والمراد بالرقاب الجنس فيكره تخطي رقبة أو رقبتين كما قاله حل ويؤخذ من التعبير بالرقاب أن المراد بالتخطي أن يرفع رجله بحيث تحاذي في تخطيه أعلى منكب الجالس وعليه فسيقع من المرور بين الناس ليصل إلى نحو الصف الأول مثلاً ليس من التخطي بل من خرق الصفوف إن لم يكن ثم فرجة في الصفوف يمشى فيها ع ش على م ر (قوله) رواه ابن حبان والحاكم) وعبارة شرح الروض لأنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يتخطى رقاب الناس فقال له اجلس فقد آذيت وآذيت أي تأخرت رواه ابن حبان والحاكم وصححه (قوله) إلا لا امام) وكالاتمام الرجل المعظم في النفوس إصلاح أو ولاية أو علم لأن الناس يتبركون به ويسرون بتخطيه سواء ألف موضعاً أو لا فإن لم يكن معظم لم يتخطوا وإن كان له محل مألوف وكالاتمام من جلس في عمر الناس فلا يكره تخطيه وكذا الواسع من لا تعتقد بهم الجمعة كالعبيد والصبيان إلى الجامع وتوقف سماع أركان الخطبتين على تخطي الكاملين فإنه يجب عليهم التخطي بل قد يجب عليهم إقامتهم من محالهم إذا توقف ذلك عليه وبه يقيد قولهم إذا سبق الصبي إلى الصف الأول لا يقام من محله كما نقله ع ش على شرح م ر اه

وليأتها) خبر من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضاء له من النور ما بين الجمعتين رواه الحاكم وقال صحيح الإسناد وخبر من قرأ سورة الكهف ليلة الجمعة أضاء له من النور ما بينه وبين البيت العتيق رواه الدارمي فقولي يومها وليأتها متعلق بالمسائل الثلاث كما تقرروا ذكر أكثر القراءة من زيادتي (وكره تخطي) رقاب الناس للحت على المنع من ذلك في خبر رواه ابن حبان والحاكم وصححه (الإمام) لم يجد طريقاً إلا بتخطي فلا يكره له لا اضطراره إليه

عميرة بعد الغسل وقال م ر إن حصلت منه جنابة حال الكفر غسل قبل الخلق لأجل أن ترتفع الجنابة عن شعره والأبعد الخلق أي لأنه أنظف رأسه اه سم ويشبهه كلام م ر إن يكون جمعاً (٢) قوله والذي بعده صوابه قبله اه

والقوم باخلاؤها لئلا يسن له ان وجد غيرها أن لا يتخطى فان رجاسدها كأن رجاء أن يتقدم أحد إليها إذا أقيمت الصلاة كره له لكثرة الأذى وذكر الكراهة مع قولي إلا لامام الخ من زيادتي (وحرم على من تلزمه) الجمعة (اشتغال بنحو بيع) من عقود وصنائع وغيرها مما فيه تشاغل عن السعي إلى الجمعة (بعد شروع في أذان خطبة) قال تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع أي اتركوه والأمر للوجوب في حرم الفعل وقيس بالبيع غيره بما ذكره تقييد الأذان بما ذكره الذي كان في عهد علي عليه السلام فانصرف النداء في الآية إليه وحرمته ما ذكر في حق من جلس له في غير المسجد أما إذا سمع النداء فقام قاصدا الجمعة فباع في طريقه أو قعد في الجامع وباع فلا يحرم كما صرح به في التهمة ونقله في الروضة قال وهو الظاهر لكن لبيع في المسجد مكروه ولو تباع اثنتان أحدهما

والحاصل أن التخطي يوجد فيه ستة أحكام فيجب أن توقفت الصحة عليه والأصحح مع التأذي ويكره مع عدم الفرجة أمامه ويندب في الفرجة القريبة لمن لم يجد موضعا في البعيدة لمن لم يرج سدها ولم يجد موضعا وخلاف الأولى في القريبة لمن وجد موضعا وفي البعيدة لمن رجاسدها ووجد موضعا على ما تقدم ويباح في هذه لمن لم يجد له موضعا كما أفاده قل على الجلال (قوله ومن وجد فرجة) بضم الفاء وفتحها ويقال وكسرها وهي الخلاء الظاهر وعبر عنها في صلاة الجماعة بقوله أو وجد سعة وهي أن لا يكون خلاء ويكون بحيث لو دخل بينهم وسعه فليحرر رهل للفرق في المأين وجه أولا شورى وعبرة البرماوى وهي خلاء ظاهر أقاله ما يسمع وافقا وخرج بها السعة فلا يتخطى إليها مطلقا قال الشورى وحاصل المعتمد كما في شرح المذهب وجري عليه الجلال أنه إذا وجد فرجة لا يكره له التخطي مطلقا أي سواء كانت قريبة أو بعيدة رجاء تقدم أحد إليها أم لا وأما استحباب تركها فإذا وجد موضعا استحب ذلك والأفان رجاء انسدادها فكذا ذلك والأفلا يستحب تركها فتنبه اه وقوله والأفان رجاء انسدادها فكذا ذلك فيه شيء لانه إذا لم يجد موضعا يكون معذورا ولا بدقنا إذا فعل (قوله لا يتخطى واحد) المراد بالواحد في كلامه الشخص إن يكون ملاصقا لجدار مثلا والمراد بالاثنتين الشخصان ويكونان من صف واحد والثلاثة لا تكون إلا من صفين بان يكون شخص في صف ملاصق لجدار والاثنتان في صف آخر فلا ينافي ما مر في شروط الاقتداء من أن تخطى الرقاب مقيد بصفتين لماعلمت من حل كلامه على الأشخاص لا على الصفوف (قوله فلا يكره له) فيكون التخطي حينئذ خلاف الأولى (قوله وحرم على من تلزمه الخ) ومحل الحرمة أن كان عالما بالمسعى ولا ضرورة كيبعه للمضطر ما يأكله ويبيع كفن ميت حيف تغيره بالتأخير والأفلا حرمة وان فانت الجمعة حل (قوله اشتغال بنحو بيع) كالكتابة لغير تحصيل نحو ماء طهره وسترته وشراء أدوية لمريض وطعام لطفل وبيع ولي مال موليه بغبطة ظاهرة لسكن ذكرا شيخنا أن ولي اليتيم لو طلب منه بيع مال موليه وقت النداء اثنتان أحدهما تلزمه الجمعة والآخر لا تلزمه وفد بذل الأول دينار والثاني نصف دينار أنه يبيع من الثاني أي حيث كان ثمن مثله كما هو ظاهر حل وقوله بنحو بيع أي وان علم أنه يدرك الجمعة ولو كان منزله بباب المسجد وقريبا منه فهل يحرم عليه ذلك أم لا إذا تشاغل كالحاضر في المسجد كل محتمل وكلامهم إلى الأول أقرب وهل الاشتغال بالعبادة كالكتابة كالا اشتغال بنحو البيع مقتضى كلامهم نعم شرح مر ومثله في شرح الاوشاد لحج شوري وقوله كالكتابة أي خارج المسجد لانه الفرض (قوله بعد شروع في أذان خطبة) أي بين يدي الخطيب حل فان قلت لم تقيدت الحرمة هنا به دون التنقل فانه بمجرد الجلوس قلت يمكن أن يفرق بان المتنقل حاضر ثم فلا عراض منه أخش بخلاف العاقد ههنا فانه غائب فلا يتحقق الاعراض منه إلا بعد الشروع في المقدمات القريبة وأولها الأذان شورى (قوله في غير المسجد) ولو كان قريبا منه اطف وقال حل أي في غير محل تصح فيه الجمعة خلف الامام وقصد الصلاة فيه بان كان جلس قدام المسجد والباب مفتوح فلا يحرم ولا يكره في حقه (قوله فباع في طريقه) مفهوم قوله في حق من جالس وقوله أو قعد في الجامع مفهوم قوله في غير المسجد والأنسب بكلامه السابق أن يقول فعقد ليشمل غير البيع ويمكن أن يقال بايع مثلا (قوله لا عاتته على الحرام) بخلاف ما لو تكلم مالكي مع شافعي حال الخطبة فالحرمة على المالكي لان الكلام يتصور من واحد بخلاف البيع ونحوه برماوى (قوله فان عقد من حرم عليه العقد

تلزمه الجمعة دون آخر ثم أيضا لا عاتته على الحرام وقيل كره له وخرج بمن تلزمه من لا تلزمه فلو تباع اثنتان ممن لم تلزمه لم يحرم ولم يكره (فان عقد) من حرم عليه العقد (صح) العقد لأن المنع منه لمعنى خارج وقولى فقد أعظم من قوله باع (وكره) ذلك (قبل الأذان)

المذكور والجلوس للخطبة
(بعد زوال) لدخول وقت
الوجوب نعم ينبغي كما قال
الأسنوي أن لا يكره في
بلد يؤخرون فيها تأخيراً
كثيراً كمسكة لما فيه من
الضرر ما قبل الزوال فلا
يكره وهذا مع نفي التحريم
بعده وقبل الأذان والجلوس
محمول كما قال ابن الرفعة على
من لم يلزمه السعي حيثئذ
والأصح حرم ذلك

فصل

في بيان ما تدرك به الجمعة
وما لا تدرك به مع جواز
الاستخلاف وعدمه (من
أدرك) مع امامها (ركعة
ولوملفقة لم تفته الجمعة
فيصلي بعد زوال قدوته)
بمفارقة أو سلام امامه
(ركعة) جهراً لا تمامها
قال صلى الله عليه وسلم من
أدرك من صلاة الجمعة ركعة
فقد أدرك الصلاة وقال
من أدرك من الجمعة ركعة
فليصل اليها أخرى رواها
الحاكم وقال في كل منهما
استناده صحيح على شرط
الشيخين وقوله فليصل
بضم الياء وفتح الصاد
وتشديد اللام (أو) أدرك
(دونها) أي الركعة
(فاته) أي الجمعة لمفهوم
الخبر الأول (فيتم) بعد
سلام امامه صلاته (ظهراً)
لفوت الجمعة وتعيرى بركة

الح) المناسب أن يقول من تلزمه الجمعة لأنه الذي تقدم شورى (قوله لما فيه من الضرر) أي لما في
منعه من نحو البيع من الضرر حل (قوله وهذا) أي المفهوم المذكور بقوله ما قبل الزوال فلا يكره
وقوله مع نفي التحريم بعد الح أي الذي دل عليه المنطوق المذكور بقوله وكره قبل الأذان الح فشكل
من المنطوق والمفهوم مقيد بما إذا لم يلزمه السعي حيثئذ أي حين إذا كان قبل الزوال أو بعده وقبل الأذان
بان كان لا يدرك الجمعة إلا بذهابه في هذا الوقت فتأمل

فصل في بيان ما تدرك به الجمعة وما لا تدرك به الح (درس)

كان الأولى أن يقول ومع حكم الزجة لان الفصل مشتمل عليها ويمكن دخوله في قوله في بيان ما تدرك
به وما لا تدرك به أو يقال نرجم لشيء زاد عليه وهو غير معيب اه ع ش والجواب الأول متعين
لأجل قول المتن ولوملفقة لان مراده بذلك مسألة الزجة مخرج هذه الغاية تأمل لكن مر في شرحه
ذكر الزجة في الترجمة فقال وما يجوز للزحوم وما يمنع من ذلك ومثله حجج (قوله مع امامها)
الاضافة للجنس فتصديق بالامام والامامين كإيائي وقوله ركعة أي ولو كانت قيام الأولى فقط أو ركوعها
فقط بالنسبة للخليفة كإيائي في قوله ثم ان أدرك الأولى الح وهذه تسمى ركعة بحسب المراد وعبارة حل
قوله من أدرك ركعة أي كاملة بالنسبة لغير الخليفة الآتي بيانه فان أدرك الركعة في حقه يكون بأدراك
القيام أو الركوع وعن هذا احتز بقوله مع امامها وقال الشوري واحتز بقوله مع امامها عمالو
أدرك الركعة مع مسبق فلا يكون مدركاللجمعة وجرى عليه شيخنا وخالف حجج فافني بأدراك
الجمعة بأدراك ركعة مع مسبق قام يتم صلاته اه ولو اقتدى بهذا المسبق في هذه الركعة أربعون
ناوين الجمعة حصلت لهم الجمعة كذا أفني به الشهاب حجج وخالفه شيخنا مر فافني بانه لا بصلاتهم
ظهر أو يتوهم أن به ان كانوا جاهلين واللام ينقد احرامهم من أصله وهو الوجه الوجيه بل وأوجه منه
عدم انعقاد احرامهم مطلقاً فتأمل (قوله ولوملفقة) الغاية للرد (قوله لم تفته الجمعة) أي بشرط بقاء
الجماعة والعدد إلى تمام الركعة فلو فارقه القوم بعد الركعة الأولى ثم اقتدى به شخص وصلى ركعة معه لم
تحصل له الجمعة لفقده شرط وجود الجماعة في هذه الصورة كما يؤخذ مما قدمه في الشروط ع ش على مر
(قوله بمفارقتة) أي المأموم اما بالنية أو بخروج الامام من الصلاة اما بحدث أو غيره برماوى وشورى
فالمراد بالمفارقة للاعم (قوله جهراً) وحيثئذ يقال لنا منفرد يصلي فريضة مؤداة بعد الزوال ويستحب
له أن يجهر بالقراءة فيها حل (قوله قال صلى الله عليه وسلم الح) لما كان في المتن دعوتان أي
بدليلين الأول للأولى والثاني للثانية (قوله فقد أدرك الصلاة) أي الجمعة أي أدركها كما لا نوابا كاملاً
شرح مر (قوله وقال من أدرك) أي به لدفع توهم أن الجمعة تحصل بركعة وهو دليل على قول المتن
فيصلي الح والأول دليل على قوله لم تفته الجمعة فلا يقال لا فائدة للحديث الأول كما علمت فافهم (قوله
وفتح الصاد) هذا هو اللفظ الوارد ولو قرئ بفتح الياء وكسر الصاد جاز أيضاً وهو الظاهر من التعدية
بحرف الجر وضمن يصلي معنى يضم فعده بالي والافه ويتعدى بنفسه (قوله بعد سلام امامه) لم يقل
أو مفارقتة إشارة إلى أنه حيث لم يدرك معه ركعة لم يجز له نية المفارقة كما يجب عليه الاحرام بالجمعة فيما لو
أدركه في التشهد مثلاً لا احتمال أن يتذكر الامام ترك ركن فيأتي به ويوافقه المأموم فيدرك الجمعة
ومفارقتة تؤدي إلى نفويت الجمعة مع امكانها ع ش على مر (قوله أولى) لان قول الاصل من
أدرك ركوع الثانية يشعر بان من أدرك ركوع الثانية فقط يدرك الجمعة وليس كذلك بل لا يدركها
الابادراك جميع الركعة وقول الاصل فيصلي بعد السلام ركعة لا يشمل نية المفارقة وخروج الامام من

دبر والقدوة أولى من تعبيره بركوع الثانية وبعد السلام

(وينوي) وجوبا (في اقتدائه جمعة) لاظهر موافقة للامام ولان (٤٠٥) اليأس منها لم يحصل الا بالسلام اذ قد يتدارك

امامه ترك ركن فيأتي بركعة فيدرك الجمعة وهذا يحتمل على من لا عذر له فلا يشكك بما صر فيمن له عذر وأمكن زواله من أن اليأس يحصل برفع الامام رأسه من ركوع الثانية ويفرق بأن لمن مر ثم أن يصلي الظهر قبل فوت الجمعة فلا تفوت عليه بمجرد احتمال ادراكها ففضيلة تعجيل الظهر بخلاف من هنا فان الجمعة لازمة له فلا يتبدى غيرها مع قيام احتمال ادراكها (واذا بطلت صلاة امام) جمعة كانت أو غيرها

(قوله وعامة الشوبري الخ) وجدت بهامش منسوب له قوله موافقة للامام أي موافقة للامام الذي يصلي بالقوم جمعة وان لم ينو الجمعة لانه يقال له انه امامها لان الاضافة تأتي لادنى ملائسة فخر المنقول من حاشية (قوله رحمه الله فيأتي بركعة) ظاهره وان لم يقم معه غيره فيؤيد صحة الجمعة خلف المسبوق الذي قال به حجج الا أن يفسر بأن ما هنا كان الاحرام فيه بالجمعة وقت قيام الجمعة ولا كذلك مسألة المسبوق وقوله فيأتي

الصلاة بحدث أو غيره (قوله وينوي في اقتدائه جمعة) هذا على الاصح ومقابله ينوي الظهر لانها التي يفعلها ومحل الخلاف فيمن علم حال الامام والابأن رآه قائما ولم يعلم هل هو معتدل أو في القيام فينوي الجمعة جزما كما في شرح م ر وقوله وجوبا أي اذا كان ممن تجب عليه الجمعة والابأن كان مسافرا أو عبدا أو نحوهما ممن لا تلزمه الجمعة فينوي ذلك استحبابا وعليه يحتمل كلام الروض والانوار حيث عبر الاول بالاستحباب والثاني بالوجوب أفاده الشوبري (قوله موافقة للامام) مقتضاه أنه لو كان الامام زائدا على الأربعين ولم ينو الجمعة كأن نوى الظهر لا تجب نية الجمعة حينئذ على من ذكر حل أي لانه لا موافقة هنا وليس كذلك بل ينوي الجمعة مطلقا أخذ من التعليل الثاني شيخنا ح ف وعبرة الشوبري قوله موافقة للامام هذا ظاهر فيمن كان يصلي الجمعة فان كان يصلي غيرها فلا ينويها الا أن يقال من شأن امامها نيتها فاعتبر ما من شأنه فليحذر (قوله ولان اليأس الخ) لا يقال السلام لا يحصل به اليأس بمجرد احتماله أن يتذكر قبل طول الفصل ترك ركن فيعود اليه فيضم الى ما قبل السلام ما بعده عند قرب الفصل لا نأقول بالسلام زالت القدوة والأصل التمام وانما نظر للاحتمال المذكور مع قيام الصلاة لتقويه بقيامها وقد ضعف بالسلام ولو نظر لذلك لم يقيد بقرب الفصل لاحتمال التذكر مع الطول فيستأنف فليتأمل شوبري (قوله اذ قد يتدارك) صريح في أنه يتابعه في الزائد ويعارضه قوله لا يتابع المأموم الامام في الزائد جلا على أنه سها وأجيب بان صورة ذلك أن المأموم علم أن الامام ترك ركنا بان أخبره معصوم بذلك أو كتب له الامام به شيخنا وعبرة شرح م واستشكل بأنه لو بقي عليه ركعة فقام الامام الى خامسة لا يجوز له متابعتها جلا على أنه تذكر ترك ركن وأجيب عنه بان ما هنا محمول على ما اذا علم أنه ترك ركنا فقام ليأتي به فيتابعه وقوله أيضا اذ قد يتدارك الخ ومثل ذلك ما لو كان الامام يصلي ظهرا فقام للثالثة وانتظره القوم ليساموا معه فافتدى به مسبوق وأتى بركعة فينبغي حصول الجمعة لانه يصدق عليه أنه أدرك الركعة الاولى في جماعة بأربعين ع ش على م ر (قوله واذا بطلت صلاة امام الخ) حاصل الكلام في هذا المقام من وجود أربعة الأوّل جواز الاستخلاف وعدمه الثاني وجوب نية الاقتداء بالخليفة وعدمه الثالث بيان ما يدرك به الخليفة الجمعة الرابع بيان أن الجمعة تارة تتم له وللقوم وتارة تتم لهم دونة وتارة لا تتم لهم ولاله وكلها في المتن الا الوجه الثاني فقد أشار اليه في الشرح وضابطه أن يقال يجب على القوم نية الاقتداء بالخليفة حيث كانت الصلاة غير جمعة اذ لم يخلف الامام عن قرب سواء كان مقتديا به قبل بطلان صلاة الامام أم لا وسواء وافقه في نظم صلاته أم لا وخلفه عن قرب وكان غير مقتدي به لكن خلفه في نظم صلاته شيخنا ح ف والحاصل ان الاستخلاف اما في الجمعة أو غيرها والخليفة امام مقتدي به قبل بطلانها أم لا وعلى كل اما ان يستخلفه عن قرب أو لا فهذه ثمانية حاصلة من ضرب الاثنين في الأربع السابقة وعلى كل اما ان يوافق الامام في نظم صلاته أم لا فالج مجموع ستة عشر (قوله جمعة كانت أو غيرها) وسواء في الصورتين اتفق نظم صلاة الامام وصلاة الخليفة أو اختلف فهذه أربع صور يجوز الاستخلاف فيها ولا يحتاج القوم فيها الى تجديد نية اقتداء فقول الشارح استأنف نية قدوة به أي على سبيل الجواز وقال شيخنا ح ف بعدما ذكر الوجه الأربع السابقة وحاصل مسألة الاستخلاف أنه اذا كان في غير الجمعة جاز مطلقا أي سواء كان الخليفة مقتديا بالامام قبل بطلان صلاته أم لا خلفه عن قرب أم لا وافقه في نظم صلاته أم لا فهذه ثمان صور وفي الجمعة اثنتان وهما اذا كان مقتديا به قبل البطلان وخلفه عن قرب سواء وافق في النظم أم لا

بركعة ولو علم القوم أنه قام التذكر ترك ركن كالطماينة ولم يعلموا تركها حين تركها فهل يجب عليهم القيام معه لان ركعتهم لم تصح كذلك قال م ر وقال لان ترك الطماينة مثلا يظهر اه سم

(خلفه) أى عن قرب
(مقتدبه قبل بطلانها جاز)
سواء استخلف نفسه أو
استخلفه الامام أم القوم أو
بعضهم لان الصلاة بامامين
بالتعاقب جائزة كفى قصة
أبي بكر مع النبي صلى الله
عليه وسلم فى مرضه سواء
استأنفوا نية قدوة به أم لا
لانه منزل منزلة الاول فى

(قوله لكون صحة جمعة
القوم فى الاولى متوقفة
الح) أى لاجل الجماعة
ولا يخفى انهم محتاجون
للجماعة أيضا فى الاعتدال
فما بعده من بقية الاولى
فهلا أدرك الركعة بما بعد
الركوع اه سم (قوله
فن عينوه أولى) لعل محله
حيث لم يتأخر خليفة عنهم عن
استخلاف الامام اه سم
(قوله الا أن يكون الامام
الراى) ولو تقدم اثنان
بتقديم القوم أو بأفهما
انعقدت الامامة لكل
بالنسبة لمقدمه ولا يجوز
لغيره المتابعة الابنية قدوة
جديدة لكون لا يجوز ذلك
فى الجمعة لما يلزم عليه من
التعدد فالوجه عدم انعقاده
لما وليس أحدهما أولى
من الآخر فتمنع المتابعة لا
بتجديده نية قدوة اه
بها مشى شرح الروض

فهذه العشرة يجوز فيها الاستخلاف دون غيرها لكون القوم محتاجون لتجديده نية الاقتداء فيما اذا
لم يخلفه عن قرب سواء كان مقتديا به قبل بطلان صلاته أم لا وسواء وافقه فى نظم صلاته أم لا وفيما اذا
كان غير مقتدبه وخلفه عن قرب وقد تخالف نظم صلاتيهما ولا يحتاجون لتجديدها فيما اذا كان
مقتديا به قبل بطلانها وخلفه عن قرب جمعة كانت أو غيرها وافقه فى نظم صلاته أم لا وفيما اذا كان
غير مقتدبه قبل بطلانها وخلفه عن قرب فى غير جمعة ووافقه فى نظم صلاته فالخلاف ان الصور العشرة
التي يجوز فيها الاستخلاف قسمان خمسة منها يجب على القوم فيها تجديده نية الاقتداء وخمسة لا يجب
عالمهم ذلك هذا كله بالنظر لجواز الاستخلاف وعدمه مع حكم تجديده نية الاقتداء وأما بالنظر لادراك
الخليفة الجمعة فانه ان أدرك الامام فى قيام الاولى أو فى ركوعها تمت الجمعة لهم وله لانه بمنزلة الامام الاصل
وكذا لو اقتدى به بعد فوات ركوع الاولى وركع معه ركوع الثانية وسجدتها على المعتمد بأن وقع
الاستخلاف فى التشهد فلو لم يدرك ذلك فانتها الجمعة وتمت لهم ان كان رائدا على الأر بعين فان كان منهم
فلا تتم له أيضا نقصان العدد وانما لم يتوقف ادراك الركعة على فعل سجدة الاولى مع الامام بخلاف
الثانية لكون صحة جمعة القوم فى الاولى متوقفة عليه فنزل منزلة الامام الاصل بخلافه فى الثانية (قوله
خلفه مقتدبه الح) واذا بطلت صلاة ذلك الخليفة جاز استخلاف ثالث وهكذا وعلى الجميع مراعاة
ترتيب صلاة الامام الاصل على شرح مر وأفهم ترتيبه الاستخلاف على بطلان الصلاة أنه لا يجوز له
الاستخلاف قبل الخروج منها حج وخالفه مر (قوله أى عن قرب) بان لم ينفردوا بركن قولى
أو فعلى أو مضى زمن يمكن فيه وقوع ركن حل ومثله ع ش على مر ويؤخذ من كلام الشارح
الآتى (قوله قبل بطلانها) متعلق بقوله مقتدولا يصح تعلقه بقوله خلفه لان الاستخلاف بعد البطلان
(قوله جاز) أى الخلو المفهوم من قوله خلفه أو جاز الاستخلاف ومراده بالجائز ما يشمل الواجب
لان الاستخلاف فى الركعة الاولى من الجمعة واجب فلا اعتراض ولو استخلف الامام واحدا واستخلفوا
آخر فن عينوه أولى من مقدم الامام الا أن يكون الامام الراى فقدمه أولى ومقدمهم أولى من الذى
تقدم بنفسه الا أن يكون راى ولو قدم الامام واحدا وتقدم آخر كان مقدم الامام أولى اه زى ع ش
(قوله كفى قصة أبى بكر) أى حيث كان صلى الله عليه وسلم بالاناس فى مرض النبي صلى الله عليه وسلم فأحس
النبي صلى الله عليه وسلم بالخفة يوما فدخل صلى الله عليه وسلم وأبو بكر محرم بالناس فتأخر أبو بكر وقدمه واقتدى به
بعد خروجه من الامامة لكون فيه أن أبابكر لم تبطل صلاته الذى هو المدعى وبجواب بأنه اذا جاز
الاستخلاف مع عدم البطلان فع بطلانها أولى مر وأجيب أيضا بأن غرضه منه بيان جواز الصلاة
بامامين بالتعاقب لا الاستدلال على الاستخلاف اذ لا استخلاف فى قصة أبى بكر فيكون راجعا للتعليل
وقوله وبجواب بأنه اذا جاز الاستخلاف الح هذا صريح فى أنه يجوز للامام أن يتأخر ويقدم آخر مع بقاءه
فى الصلاة وهو خلاف ما صرح به الشيخان فى باب صلاة المسافر تقلا عن المحاملى لكون حل الشهاب
حجج عدم الضحة على ما لو استخلف مع بقاءه على الامامة كما ذكره الرشيدى على مر ومفهومه أنه
يجوز له الاستخلاف مع خروجه عن الامامة ومع استمراره فى الصلاة وهذا يخالف ما تقدم عن حجج
من أن شرط استخلافه بطلان صلاته فله قولين ولم يذكر مر هذا الشرط (قوله سواء استأنفوا
نية قدوة الح) وينبغى أن يكون مكروها لانه اقتداء فى أثناء الصلاة سم (أقول) وقد يقال بعدم
الكراهة لاهم مقتدون باحرامهم الاول وطر والبطلان لا دخل لهم فيه ومعلوم أن النية بالقلب فلو
تلفظوا بها بطلت صلاتهم اه ع ش على مر فقول المتن جاز أى من غير نية قدوة وحينئذ يقال لنا
شخص يصلى بآخر ونحصل له الجماعة من غير نية اقتداء به بحل (قوله لانه منزل) علة لقوله أم لا

المشعر به القاء مالوا ان فردوا
بركن فان ذلك يمتنع في
غير الجمعة بغير تجديد نية
اقتداء وفيها مطلقا وهذا
لا يستفاد من الاصل
(وكذا) لو خلفه (غيره) أي
غير مقتدبه قبل بطلانها
جاز (في غير جمعة) بقيد
زدته بقولي (ان لم يخالف
امامه) في نظم صلاته بان
استخلف في الاولى أو في
ثالثة الرباعية فان استخلف
في الثانية أو الاخيرة لم يحز بلا
تجديد نية أما في الجمعة فلا
يجوز ذلك فيها لان فيه
انشاء جمعة بعد أخرى

(قوله) واذا استخلف راعي
نظم صلاتهم) خالفه سم
والوجه له والا فثبت الزم
المراعاة ما المانع من الحاق
غير المقتدى به (قوله) ولا
تصح الصلاة) أي صلاة
الخليفة على ما يأتي من أن
من لا تلزمه تصح صلاته
أو أحرم بغيرها وكذا صلاتهم
لان الفرض أنهم في أولاهم
(قوله) ان كان هذا الخليفة
الح) لم يظهر لهذا التقييد
وجه فان من لا تلزمه لو تقدم
في الثانية ونواها قد أنشأ
جمعة بعد أخرى باعتبار
تحريمه فكان الاولى أن
يقول ان نوى الخليفة الجمعة

(قوله والاستخلاف في الركعة الح) مراده بهذا شرح قوله جاز أي فهو مستعمل فيما يعي الوجوب
والنصب (قوله المشعر) بالنصب صفة للجار والمجرور المنسوب محلا بالقول شورى أو بالجر صفة
لقولي (قوله مالوا ان فردوا بركن) أي ولو قصيرا قويا أو فعليا أي أو مضى زمن يسع ركنا وان لم يفعلوه
وقوله في غير الجمعة فيه صورتان وقوله وفيها مطلقا فيه صورتان أيضا فهذه أربع صور (قوله وفيها مطلقا)
أي في أولاهما ما في ثانيتهما فكغيرها فان كان في الركعة الاولى بطالت جمعهم وان كان في الثانية بقيت الجمعة
وقوله مطلقا أي سواء كان بتجديد نية أولا (قوله وهذا) أي التفصيل المذكور لا يستفاد
من الاصل أي ويستفاد من كلامه حيث عي في الاول بقوله جمعة كانت أو غيرها واشترط
لجوازه كونه عن قرب فأفهم أنه لا يجوز اذا طال الفصل وهذا التفصيل المذكور لم يستفد من
كلام الاصل حيث لم يشترط الفور لجواز الاستخلاف بل يستفاد منه أن الاستخلاف جائز مطلقا
لا يقال التفصيل بين الامتناع في غير الجمعة بالتجديد نية وفيها مطلقا لا يستفاد من عبارته أيضا كما أنه
لا يستفاد من عبارة الاصل لانا نقول يكفي في الاستفادة أنه علم من كلامه أن طول الفصل حكمه
يخالف حكم غيره وان لم يعلم منه التفصيل بين تجديد النية وعدمها ع ش (قوله) وكذا غيره في غير جمعة
الح) فيه ثمان صور اشتمل منطوقه على ثنتين منها أي سواء خلفه عن قرب أو بعد ومفهوم القيد الاول
في كلامه أربع صور لا يجوز فيها أي سواء خلفه عن قرب أو بعد ووافق نظم صلاة امامه أم لا ومفهوم
الثاني ثنتان لا يجوز فيهما بغير تجديد نية وهما خلفه عن قرب أو بعد وقوله بقيد زدته بقولي الح) انظر
ما وجه زيادته مع أن كلامه في جواز الاستخلاف وهو جائز وان خالف امامه لكن يحتاج القوم لتجديد
نية اقتداء كما يأتي في الشرح فهو ليس بقيد في جواز الاستخلاف بل في عدم تجديد نية الاقتداء
ولم يتعرض لحكم النية وحيث أن كان مراده أنه قيد في عدم تجديد النية كان عليه أن يزيد قيدا آخر
بأن يقول وخلفه عن قرب لان كلامه صادق بطول الفصل وفي هذه يحتاج الى تجديد النية تأمل
ويجيب بأنه انما قيد بقوله ان لم يخالف امامه لان مفهومه فيه تفصيل وهو أنه ان خالف امامه جاز
الاستخلاف أيضا ان جدد القوم نية الاقتداء به والا فلا والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به
(قوله في غير جمعة) أي في غير أولى جمعة وغير الاولى صادق بثانية الجمعة وباقي الصلوات (قوله)
ان لم يخالف امامه) في كلامه ضميران وغيران فاضمير المستتر للغير المرفوع والبارز يصح رجوعه للغير
المجرور أو المرفوع أو المقتدى المتقدم في قوله مقتدبه ففيه احتمالات ثلاث اه شيخنا وعبرة
الشورى بقوله ان لم يخالف امامه أي امام غير الجمعة أو امام المقتدى لان الفرض أن هذا الخليفة ليس
بمقتد فالضمير راجع للمضاف اليه في قوله غيره ويجوز أن يكون الضمير راجعا الى الخليفة كما هو المتبادر
باعتبار أنه مكانه أو متم لفعله أو ماش على نظمه وفاعل ما كان يفعل وجوباً في الواجب وندياً في المندوب
فكانه تابع له والاضافة تأتي لادنى ملاسة اه (قوله) فان استخلف في لثانية) أي لم وهي أوله
(قوله) بالتجديد نية) واذا استخلف راعي نظم صلاتهم في تشهد في ثانيهم (قوله) أما في الجمعة فلا يجوز
ذلك فيها) أي الاستخلاف ولا تصح الصلاة (قوله) لان فيه انشاء جمعة) أي باعتبار تحريمه ان كان
هذا الخليفة ممن تلزمه الجمعة مطلقاً ولا تلزمه واقتدوا به في الاولى والاصح القدوة وأتموها جمعة
لادرا كهم ركعة مع الامام شرح الروض شورى وقال حل لان فيه انشاء جمعة أي ان نوى الخليفة
الجمعة لان الجمعة الاولى باق حكمها ولا تبطل ببطلان صلاة الامام فاحرام امام بها غير منقطع فالمراد

مطلقا وقوله وأتموها الح) فيه ان الكلام في جواز الاستخلاف وأما الاتمام ففي الثانية يتمون جمعة لا الاولى ويشهد له التعليق وأيضا ليست
هذه العبارة في شرح الروض

بالإنشاء الاحكامها وهذا واضح ان كان في الركعة الاولى وكذا في الثانية ان كان من أهل الجمعة وكتب أيضاً أي ولو بمحل يجوز التعدد فيه لأن محل ذلك عند الحاجة ولا حاجة هنا للاستغناء عنه فلو كان غير المقتدي لا يلزمه الجمعة وتقدم ما وبغيرها فان كان في الاولى لم تضح صلاتهم مطلقاً لظاهر العدم فوت الجمعة ولا جعة لا هم لم يدركوا ركعة مع الامام مع استغنائهم عن الاقتداء بهذا بتقديم واحد منهم أوفى الثانية أتموها حل وعبرة سل قوله لان فيه إنشاء جعة أي نية جعة اه فلا يرد أن هذه مكاملة لا مستقلة أي فلا تعد جعة لتقصيرهم بعدم تقديم واحد منهم لكن لما كان الخليفة من غير المقتدين وكانوا يحتاجون لنية جديدة لو صحت كانت كأنشاء جعة بعد أخرى اه (قوله أوفى الظهر) أي ان نوى الخليفة الظهر قبل فوت الجمعة حل أي والصورة أنه كان من أهل لزومها لانه الذي يمتنع عليه فعل الظهر حينئذ (قوله ولا يرد المسبوق) أي لا يرد على قولنا لان فيه إنشاء جعة بعد أخرى حل (قوله ودخل في المقتدي) أي المذكور في قوله مقتدبه وقوله فيجوز استخلافه الضمير راجع لمن في قوله من لم يحضر وقوله لانه بالاقتداء الضمير فيه راجع لمن أيضاً زى (قوله ثم ان أدرك الاولى) هذا متعلق بقوله خلفه مقتدبه بالنسبة للجمعة وعبرة تشرح مر ثم على الاول ان كان الخليفة الخ والمراد بادراك الاولى ان لا يدركه بعد تمام الركوع سواء أدركه في القيام ولو لم يركع معه أوفى الركوع وان لم يدرك القيام معه هذا هو المراد من ادراك الاولى في هذا المحل بخلاف ادراك الثانية على معتمد البغوي الآتي فلا بد أن يكون من أهلها الى آخرها اذا علمت هذا علمت انه لا تنافي بين قوله ثم ان أدرك الاولى وقوله وان بطلت صلاة الامام فيها ولا في نظيره الآتي قررره شيخنا وفي ع ش على مر مانصه ومنه تعلم انه ليس المراد بادراك الركعة مع الامام ان يكون مقتدياً فيها كلها بل المدار على كونه اقتدياً بالامام قبل فوات الركوع على المأموم بأن اقتدى به في القيام وان بطلت صلاة الامام قبل ركوعه أو اقتدى به في الركوع وركع معه وان بطلت صلاة الامام بعد ذلك (قوله وان بطلت صلاة الامام فيها) أي ولو قبل الركوع أوفى نفس الركوع بأن اقتدى به في القيام ثم بطلت صلاة الامام فيه حينئذ أو اقتدى به في الركوع واطمأن ثم بطلت صلاة الامام فيه اه حل فالغاية لاتعميم أي سواء بطلت فيها أو فيما بعدها وكذلك الغاية الثانية وهي قوله وان استخلف فيها أي سواء استخلف فيها كان استخلف في اعتدالها وفيما بعده تأمل (قوله أي وان لم يدرك الاولى) صادق بادراك الثانية بتمامها بأن استخلف في التشهد وعبرة حل بأن اقتدى به بعد الركوع كالاقتداء اه أي وان استخلف في السجود مثلاً (قوله فتم لهم لاله) وظاهره انه يشترط ان يكون زائداً على الاربعين والا فلا تصح جمعهم أيضاً كما نبه عليه بعضهم وانما جازله الاستخلاف في صورة فوت الجمعة عليه باستخلافه وان كان فيه فعل ظهر قبل فوت الجمعة لعذر بالاستخلاف (قوله مع الامام) أي جنسه فيصدق بالاول والخليفة فهم أدركوا ركعة مع الامام أي أو قعوها متابعين له ويجوز أن يراد هنا بالامام الاول فقط ويكون مراده بالركعة أي ما ندرك به كما مر في قوله ثم ان أدرك الخليفة الاولى تأمل شوبري (قوله كذا) أي التعويل على ادراك الركعة وعدم ذكره الشيخان (قوله وقضيته) أي قضية كلام الشيخين حيث قالوا ان أدرك الاولى تمت جمعهم والافتتم لهم لاله وقوله انه يتمها ظهر اضعيف زى وع ش (قوله وان أدرك معه ركوع الثانية وسجودها) بأن اقتدى به في الثانية واستخلف في التشهد لانه يصدق عليه انه لم يدرك الاولى (قوله لكن قال البغوي يتمها جعة) معتمد (قوله ويراعى المسبوق الخ) أي وجوباً في الواجب وندباً في المنسوب اه زى وعلاوه بأنه التزم ذلك بالاقتداء بالامام ولذلك لا يحتاجون معه الى تجديد نية ومقتضاه أن غيره لا يراعى الانظم صلاة نفسه قل على

أو فعل الظهر قبل فوت الجمعة وذلك لا يجوز ولا يرد المسبوق لانه تابع لا منشئ ودخل في المقتدي من لم يحضر الخطبة ولا الركعة الاولى فيجوز استخلافه لانه بالاقتداء صار في حكم حاضرهما (ثم ان) كان الخليفة في الجمعة (أدرك) الركعة (الاولى) وان بطلت صلاة الامام فيها (تمت جمعهم) أي الخليفة والمقتدين (والا) أي وان لم يدرك الاولى وان استخلف فيها (فتم) الجمعة (لهم لاله) لا هم أدركوا ركعة كاملة مع الامام وهو لم يدركها معه فيتمها ظهراً كذا ذكره الشيخان وقضيته انه يتمها ظهر وان أدرك معه ركوع الثانية وسجودها لكان قال البغوي يتمها جعة لانه صلى مع الامام ركعة (ويراعى المسبوق)

(قوله وعلاوه بأنه التزم ذلك بالاقتداء الخ) لعل التعليل بذلك للغالب من توافق الامام مع المأمومين والافاظاظهر التعويل على صلاة المأمومين كما أشار اليه سم (قوله ان غيره لا يراعى) وكذا هو لم يخلفه عن قرب اه سم

الخليفة (نظم) صلاة (الامام) فيقنت لهم في الصبح ويشهد جالسا (فاذا تشهد أشار) اليهم بما يفهمهم فراح صلاتهم (واتظارهم) له
 ليساموهم (أفضل) من مفارقتهم له وان جازت بلا كراهة وذكر الافضلية (٤٠٩) من زيادتي وصرح به في المجموع

واستخلاف المسبوق جائز
 وان لم يعرف نظم صلاة
 الامام كما صححه في التحقيق
 ونقله ابن المنذر كافي المجموع
 عن نص الشافعي قال في
 المهمات وهو الصحيح وعليه
 فيراقب القوم بعد الركعة
 فان هموا بالقيام قام والا فقد
 اسكن الذي في الروضة فيما اذا
 لم يعرف نظمها أن أرجح
 القولين دليل عدم الجواز
 وفي المجموع أنه أقيد به ما مع
 نقله فيهما الجواز عن أبي علي
 السنجي (ومن تخلف
 لعذر) في جعة أو غيرها
 كرجلة أو نسيان (عن
 سجود) على أرض أو
 نحوها مع الامام في ركعة
 أولى (فامكنه) السجود
 بتسكين وطمأنينة (على
 شيء) من انسان أو غيره
 (لزمه) أي السجود لممكنه
 منه وقد روى البيهقي بإسناد
 صحيح عن عمر رضي الله
 عنه

(قوله رجه الله نظم صلاة
 الامام) لعنه ما لم يخالف
 نظم صلاتهم وتقدم لك
 ما يؤخذ منه ذلك والتعليل
 بقوله التزم ذلك بالافتداء
 محمول على الغالب من
 موافقة الامام للمؤمنين

الجلال قال الشوبري بما يقتضي ان الامام لو قرأ الفاتحة وخرج من الصلاة واستخلف ان الخليفة
 يركع بالقوم ولا يقرأ الفاتحة يأتي بعد سلام امامه بركعة وليس كذلك فان الذي دل عليه كلامهم
 انه يقرأ الفاتحة وتحسب له الى آخر ما أطال به حجج في الفتاوى وقوله انه يقرأ الفاتحة وهو مع ذلك
 موافق لنظم صلاة امامه لان لا ادب نظامها لان مخالفته فيما يؤدي الى خلل في صلاة القوم كافي
 على مر (قوله الخليفة) بدل أو عطف بمان (قوله نظم صلاة الامام الخ) أي وان خالف نظم صلاة
 نفسه (قوله فيقنت لهم في الصبح) وان كان يصلي الظهر مثلاً بترك القنوت في الظهر مثلاً وان كان
 يصلي الصبح وحينئذ يحتمل ان لا يسجد للسهولانه مأمور بتركه فكيف يؤمر بحسبه ويحتمل أن
 يسجد للسهولانه تركه لعذر وهو لا يمنع جبره كما صلى الصبح خلف حنفي ولم يتمكن منه وكتب أيضاً
 فان ترك القنوت لم يسجد للسهولانه حل وبه جزم سم على حجج وعنده ع ش بقوله عدم خلل
 في صلاته (قوله ويشهد جالسا) ويسجد هم للسهولانه الحاصل قبل اقتدائه وبعده كافي شرح مر
 ولا يقال من لازم التشهد الجالس فلا حاجة لذكر الجالس حينئذ لاننا نقول مراده أن التشهد منه
 مطلوب حال جلوسه لأنه يجلس من غير أن يأتي بالتشهد ويكتفي في مراعاة النظم بالجلوس أي ويشهد
 في حال جلوسه شوبري (قلت) واذا كان مراد الشارح ما ذكره لا قال ويجلس تشهد او ما المحوج
 لهذا التعبير المشوب بالابهام وقد يقال عبر بقوله يشهد لاجل قوله فيقنت فتأمل وعبرة ع ش على مر
 ويشهد جالسا أي يجلس للتشهد الاخير لهم وجه بأي بقدر ما يسهل أقل التشهد والصلاة كما هو ظاهر
 (قوله أشار اليهم) أي عند قيامه والمراد أشار اليهم ندبا كافي شرح مر وحجج (قوله بما
 يفهمهم الخ) فيه أنهم يعلمون فراغها وأجيب بأنهم بما يسهلون عن ذلك أو يعتقدون ان متابعتها
 واجبة (قوله واتظارهم أفضل) أي حيث أمنوا خروج الوقت فان خافوا فونه وجبت للمفارقة
 حل (قوله وهو الصحيح) معتمد ع ش (قوله وعليه فيراقب القوم بعد الركعة) قال شيخنا
 وليس في هذا تقليد في عدد الركعات كما لا يخفى أي لانه عالم بصلاة نفسه وقصده بالمراقبة معرفة نظم
 صلاتهم قال سم ما ذكر واضح في الجعة أما في الرابعة ففهم اقعودان فاذا لم يهملوا بقيام وقعد يشهد
 ثم قام فان قاموا معه علم انها ثابتهم حل وقوله بعد الركعة أي التي وقف فيها الاستخلاف (قوله عدم
 الجواز) ضعيف وقوله الجواز معتمد (قوله ومن تخلف الخ) انما ذكر مسألة الرجة في باب الجعة
 وان كانت تجري في غير الجعة لان الغالب حصولها فيها ولان تفاصيلها في الجعة أكثر ح ف (قوله
 أو نسيان) أي للسجود أو كونه في الصلاة شرح مر (قوله في ركعة أولى) أما الزحوم في الركعة
 الثانية من الجعة فيسجد متى تمكن قبل السلام أو بعده نعم لو كان مسبوقا لحقه في الثانية فان تمكن
 قبل سلام الامام وسجد السجدة الثانية أدرك الجعة والا فلا شرح مر (قوله فامكنه السجود) لكون
 الساجد على مرتفع والمسجود عليه في هذه شرح مر (قوله بتسكين) اما اذا لم يمكنه التسكين
 فانه لا يجوز عند الجهور ايعاب شوبري (قوله من انسان) أو غيره كبهيمة (قوله لزمه) وان لم يأذن
 الانسان ولا صاحب البهيمة للحاجة مع أن الامر فيه يسير قاله في المطالب شوبري ولا ضمان لانه لم يستول
 على ما سجد عليه بخلاف ما اذا جر رقيقا من الصف وتلف فانه يضمنه لوجود الاستيلاء وعبرة ع ش

(٥٣ - (بجبري) - اول) (قوله رجه الله ويشهد جالسا) الظاهر عدم وجوب جلوسه معهم في
 التشهد الاخير لان قيامه لا يخل بصلاتهم لان واجبه الجلوس وصلاتهم قد تمت لكن الانتقال عند عدم الجلوس مشكل لانه لم يوافقهم
 في الجلوس اه سم (قوله وجوب بأي بقدر ما يسهل الخ) نازع في الوجوب سم

والنسيان وعلى الإنسان
(والا) أى وان لم يمكنه
السجود المذكور على
شئ مع الإمام (فليتنظر)
تسكنه منه ندبا ولو في جعة
ووجوبها في أولها على
ما يحسنه الإمام وأقره عليه
الشيخان وهو قوي معنى
اذ لم يصح بدونه ولا يوصى به
لقدرته عليه ويسن للإمام
اطالة القراءة ليدركه
المعذور (فان تمكن) منه
(قبل ركوع امامه) في
الثانية (سجدة) (سجدة) (سجدة)
بعد سجوده (قائما أو
راكعا فكمسبوق) فليقرأ
في الاولى قراءة مسبوق الا
أن يدرك قراءة الفاتحة
فيتتمها ويركع في الثانية
لانه لم يدرك محل القراءة
(والا) بأن وجده فرغ من
ركوعه (واقفه) فيما هو فيه
(ثم صلى ركعة بعده) (فواتها)
كمسبوق (فان وجده)
قد سلم فاتته الجمعة (فيتتمها
ظهرا) (أو تمكن فيه) أى
في ركوع امامه في الثانية
(فليركع معه ويحسب) له
(ركوعه الاول) لانه أتى
به وقت الاعتدال بالركوع
والثاني أتى به للمتابعة
(فركعتهم ملفقة) من ركوع
الاول وسجود الثانية
(فان) لم يركع معه بل
(سجد على ترتيب) صلاة

على مـ واذا تلف شئ بالسجود عليه ضمنه الساجد ولا يدخل بذلك تحت يده ولو كان المسجود عليه
صيدا أو ضاع لا يضمه المصلي لانه لم يدخل تحت يده اهـ وقرره حـ فـ (قوله قال اذا اشتد الزحام)
ولا يوجد له مخالف فهو من قبل الاجاع السكوتي حجج (قوله فليتنظر) أى في الاعتدال ويغتفر
تطويله للضرورة فان لم يعلم الزحمة حتى وصل الأرض انتظر في الحالة التي هو عليها ويغتفر هذا القعود
للضرورة وفي عرش على رم قال حجج ويجب أن يكون الانتظار في الاعتدال ولا يضرتطويله
لعذره وقضيته أنه لو أمكنه الانتظار حال السجود الاعتدال لم يحزله وعليه لم يفرق بينهما بأن الاعتدال
محسوب له فليزومه البقاء فيه بخلاف ذلك الجلوس فكان كالاجنبي عما هو فيه نعم ان لم تكن طرأت الزحمة
الابعدان جلس فينبغي انتظاره حينئذ فيه لانه أقل حركة من عوده للاعتدال انتهى وظاهر قوله لانه
أقل حركة الخ جواز العود ولو قيل بعدم جوازه لم تسكن بعيد الان عوده لمحل الاعتدال فعل أجنبي لا حاجة
اليه (قوله ولو في جعة) أى في ثابته دليل قوله ووجوبها في أولها اهـ شيخنا (قوله ولا يوصى به)
عطف على قوله فليتنظر ونحو زنية المفارقة في غير الجمعة وفي ثابته فقط وقوله فان تمكن الخ مرتب على
قوله فليتنظر أى فاذا انتظر يكون له حالتان اما أن يتمكن منه قبل ركوع الإمام أو فيه وفي الاولى أربعة
أحوال مرتبة على قوله سجد أى ثم بعد السجود اما أن يجده قائما أو راكعا أو فرغ من ركوعه وقبل
السلام أو يجده سائرا وكلاهما موجود في كلامه شيخنا (قوله قبل ركوع امامه) أى قبل شروعه في ركوع
الركعة الثانية (قوله فكمسبوق) فيدرك الركعة ان اطمأن يقينا قبل رفع الإمام عن أقل الركوع
وتتم جعته مع الإمام ولا يأتي ركعة بعد سلام الإمام قل (قوله فيقرأ في الاولى قراءة مسبوق)
فاذا ركع امامه قبل أن يتم الفاتحة ركع معه وقوله الا أن يدرك قراءة الفاتحة أى زمانا يسع قراءتها فيتتمها
وقوله ويركع في الثاني وحينئذ يدرك الركعة ان اطمأن يقينا قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع خلافا
لابن العماد حيث قال ظاهر كلامهم أنه يدرك الركعة الثانية بهذا الركوع وان لم يطمئن مع الإمام في
الركوع بخلاف المسبوق فاتهما متابع في حال القدوة فلا يضرب سابق الإمام المأموم بالطمأنينة حل (قوله
والا بأن وجده) أى بعد سجوده وقوله واقفه فيما هو فيه كالاعتدال (قوله فان وجده) أى بعد
سجوده وقبل رفع رأسه منه قد سلم وعبارة شرح مـ وان كان الإمام سلم قبل تمام سجوده فاتته الجمعة
لانه لم يدرك معه ركعة بخلاف ما لو رفع رأسه من السجود وسلم الإمام فانه يتمها الجمعة اهـ بحروقه وهو
يفيد أن السجود لا يتم الا برفع رأسه منه (قوله قد سلم) أى أتم سلامه فلا تنظر للمعية (قوله أو تمكن
فيه) معطوف على قوله فان تمكن قبل ركوع امامه والتمكن في الركوع ليس قيداً بل مثله ما اذا لم يتمكن
أصلا حتى ركع الإمام فيركع معه لانه لو لم يركع معه يصير متخلفا بأكثر من ثلاثة أركان طويلة شيخنا
وعبارة لروض وان ركع الإمام في الثانية قبل سجوده فلا يسجد بل يركع معه اهـ فلم يقيد فيها بالتمكن
في ركوع الإمام (قوله أتى به للمتابعة) فلو تبين بطلان الاول قام هذا الثاني مقامه حل وسم (قوله
من ركوع الاول) أى وقياهما وقراءتها واعتدالها وقوله وسجود الثانية أى والجلوس بين السجدين
والسجود مفرد مضاف فيم السجودين حـ فـ (قوله بطلت صلاته) أى بمجرد دهبه للسجود لانه
شروع في المبطل برماوى (قوله والموافق لما سر) أى من ان اليأس في حق غير المعذور لا يحصل الا
بالسلام اهـ حل (قوله ما لم يسلم) أى بأن يقول في الروضة بدل قوله ان أمكنه ادراك الإمام في
الركوع ما لم يسلم حل أى بأن يقول فيلزمه التحريم ما لم يسلم فقوله ما لم يسلم معمول لخبر قوله الموافق

وهو القول المقدور وبعضهم قدر خبر الموافق لزوم التحريم ما لم يسلم (قوله أوجاهل به) أي ولو كان عامياً مخالطاً للعلماء لأنه مما يخفى ولو تذكر والامام تشهد سجدة سجدة وتشهد به وهل يقال في هذه الحالة أنه منفرد أو تابع الظاهر الثاني ولو اتفق أن سجوده وافق سجود الامام هل يكتفى به وهل يقال أنه منفرد أو تابع الظاهر الثاني حل (قوله فإذا سجدتانيا) أي بأن قام أو ركع واعتدل وسجد السجدة الثانية وليس المراد أنه أتى بالسجدة الثانية من غير قيام وركوع الا اذا وجد الامام في السجود فيسجد معه كما أشار إليه أي إلى ما قبل الاستثناء بقوله ولو منفرداً زى ويمكن تصوير الانفراد بما اذا سجد والامام في التشهد كما يؤخذ من قوله قبل سلام الامام فلا حاجة إلى تصوير زى وقوله بأن قام الخ أي وهو على نسيانه أو جهله فهو منفرد حساً والافه ومقتدحاً حل ومرفلاً زى أو نسيانه قبل سجوده ثانياً وجب عليه ان يتابع الامام فيما هو فيه فان أدرك معه السجود تمت ركعته شرح م (قوله ولو منفرداً) أي عن موافقة الامام بدليل قوله فان كل ع ش والمراد أنه منفرد عن المتابعة الحسية والافه ومقتدحاً كما أي سواء كان منفرداً بأن قام وقرأ إلى آخر ما ذكره زى أو مقتدياً أي حساباً بصادف سجوده الذي فعله ثانياً سجود الامام فيحسب له في الصورتين كما قررره شيخنا (قوله حسب هذا السجود) أي الثاني وان فعله حال جاوس الامام للتشهد برماوى (قوله قبل سلام الامام) أي تمام السلام كما جرى عليه شيخنا لا الشروع فيه كما ذهب إليه حجج شوبرى (قوله أدرك الجمعة) أي وان اشتملت هذه الركعة على نقصانين احدهما بالتأخير والثاني بالقعدة الحكمية اذ يتابع الامام في موضع ركعته متابعة حسية واما سجدته متخلفاً عنه غيراً نألقناه في الحكم بالافتداء الحقيقي لعدمه بخلاف ما اذا اكملت بعد سلامه فلا يدرك بها الجمعة لما مر كما في شرح م قال شيخنا وكان الاوضح أن يقول أدرك الركعة كما في المنهاج لانه يلزمه ركعة بعده هذه (قوله وفيه بحث للرافعى) وهو أنه اذا يحسب سجود المأموم والامام را كع وجب ان لا يحسب والامام في ركن بعده كالتشهد الاخير والجواب عنه ان الامام لا يحسب له سجوده والامام را كع لا مكان متابعته فيه فتدرك الركعة بخلاف ما بعده حل

باب في صلاة الخوف

(درس)

(قوله وما يذ كرمها) أي من حكم خوف فوات الحج ومن اللباس وما يذ كرمه ع ش أي ومن قوله وسن حل سلاح الخوف من خصائص هذه الأمة (قوله آية وذا كنت فيهم) هي دليل لها في الجملة لاسيما لا تشمل شدة الخوف وهذه الآية يحتمل أن تكون واردة في صلاة ذات الرقاع أو في بطن نخل فقوله فيها فإذا سجدوا ان حمل على فرغوا من السجود ومن تمام ركعتهم كانت صلاة ذات الرقاع وان حمل على صلاوا أي فرغوا من الصلاة كانت بطن نخل وهو الذي ذكره الجلال وجف والرشيدي على مرقصر الآية على صلاة ذات الرقاع ويؤيد كلام الجلال قوله تعالى ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا (قوله فيه) الضمير راجع للخوف ولو في الحضر خلافاً للامام مالك وقوله في غيره أي لان له صلاة مستقلة وهذا سبب افراده بترجمة (قوله أنواع أربعة) لانه اذا اشتد الخوف فالرابع اولاً والعدد في جهة القبلة فالأول في غيرها فالآخران م (قوله ذكرنا في رابعها) أي دون غيره من بقية الائمة ولعن هذا هو حكمة التخصيص بالرابع دون بفيه الا انواع قاله ع ش ومقتضاه ان لائمة الثلاثة لم يقولوا بالنوع الرابع وهو عجيب مع ورود الآية الصريحة فيه وهي قوله فان خفتم فرجالاً أو ركباناً وقد افاد انه رفون من المالكية والحنفية ان الشخص يصل في شدة الخوف كيفاً يمكنه لكن فرادى لاجاعة فعلى هذا لا يصح قول ع ش دون غيره من بفيه الائمة ويمكن أن يجاب بأن الذي انفرد به الشافعى هو القول بجواز الجماعة فيه وصحتها وهذا قد انفرد به كما علمت والافصالة شدة الخوف يقول بها غيره لكن فرادى

ناسياً لذلك أوجاهل
به (فلا) تبطل لغزده (و)
لكن (لا يحسب سجوده)
المدكور لمخالفته به الامام
(فإذا سجدتانيا) ولو منفرداً
(حسب) هذا السجود
وكلت به الركعة (فان كل)
هذا السجود (قبل سلام
الامام أدرك الجمعة) والا
فلا وفيه بحث للرافعى
ذكرته مع جوابه في شرح
البهجة وغيره

باب

في صلاة الخوف وما يذ كرمها
والاصل فيها مع ما يأتى
آية واذا كنت فيهم فأقت
لهم الصلاة (صلاة الخوف)
أي كيفيتها من حيث انه
يحتمل في الصلاة فيه
ما لا يحتمل فيها في غيره
(نوع) أربعة ذكر
الشافعى رابعها

لا جماعة (قوله وجاء به القرآن) أي صريحاً فلا ينافي أنه جاء بغيره فهي سبعة عشر نوعاً قاله الأجهوري على التحرير وعبارة ع ش يفهم من كلام الشارح أنها سبعة عشر نوعاً وهو مخالف لقول م ر وقد جاءت في السنة على ستة عشر نوعاً وأجيب بأن قوله من ستة عشر تنازع فيه ذكر واختار (قوله واختار الشافعي بقيتها) وإنما اختار الشافعي الثلاثة من الستة عشر لأنها أقرب إلى بقية الصلوات وأقل تغييراً قاله حج ثم قال تنبيه هذا الاختيار مشكل لأن أحاديث ما عدا تلك الثلاثة لا عذر في مخالفتها مع صحتها وإن كثرت تغييرها وكيف تكون هذه الكثرة مع صحة فعلها عنه صلى الله عليه وسلم من غير أن نسخ لها مقتضية للإبطال ولو جعلت مقتضية للفضولية لا يجبه قال سم إن كان في كلامه أعني الشافعي مائة متضي منع غير هذه الأربعة فمشكل بقوله إذا صح الحديث فهو مذهبي وقد صح فيه والابان لم يكن في كلامه ما ذكره فليتعين حل ذلك على أن غيرها مفضل بالنسبة لهذه الأربعة لم في غيرها من كثرة الأعمال فليحذر راه وقد يحل الإشكال بأنه إذا تردد في الحكم علقه على صحة الحديث والأفلا يكون مذهبه وإن صح فكم أحاديث صححت وأبست مذهبه لأنه تأمل شورى وح ف (قوله وبعضها في القرآن) يعني صلاة ذات الرقاع المذكورة في قوله وإذا كنت فيهم الآية على أحد التفسيرين كذا كره الرشدي (قوله لعسف السيول فيها) أي لتساقط السيول عليها حتى أذهبتها وتعرف الآن ببئر فيها برماوى قال في المصباح ع لفهم من باب ضرب أي أخذه بالقوة (قوله وهى والعدو) هى مبتدأ وقوله إن يصلى خبر وما بينهما أحوال وهذه شروط للجواز والصحة فبدونها تحرم ولا تصح (قوله بحيث تقاوم الخ) قال صاحب الو فى المراد بالكثرة أن يكون المسلمون مثاهم في العدد بأن يكونوا مائتين والكفار مائتين مثلاً فإذا صلى بطائفة وهى مائة تبقى مائة في مقابلة مائتى العدو وهذه أقل درجات الكثرة ويشترط فيها إباحة القتال فلا يجوز في قتال البغاة لأن فيها تخفيفاً جازاً يجرى لخص حل (قوله حينئذ) أي حين سجود الإمام بالصف الأول وإنما اختصت الحراسة بالسجود دون الركوع لأن الركوع لا يمكنه المشاهدة فمرح م ر (قوله ولحقه) أي في القيام وركع بهم جميعاً واعتدل فلو وجدوه راكعاً ركعوا معه وسقطت عنهم الفتحة فإن لم يركعوا بطلت صلاتهم أن هوى للسجود حل وح ف (قوله بعد تقدمه) الضمير راجع للصف الثاني أي المعبّر عنه بمن أي تقدمه للسجود وقوله تأخر الأول أي للحراسة وهل تقوت فضيلة الصف الأول بتأخره وتقدم الآخر إلا لأنه مأثور به فيه نظر والأقرب أنها نفوت فيما تأخر فيه وتحصل للمتقدم فيما تقدم فيه ولا مانع من حصول ثواب له على التأخر من حيث الامتثال يساوى فضيلة الصف الأول أو يزيد عليها ع ش على م ر (قوله بلا كثرة أفعال) أي ثلاثة متوالية اه ح ف (قوله وجاز عكسه) وهو سجود الصف الثاني وحراسة الصف الأول مع تقدم وتأخر هذا حقيقة العكس خلاف تعميمه بقوله ولو بلا تقدم وتأخر وكان الأول أن يقول وجاز عدم التقدم والتأخر وأجيب بأن المراد بالعكس مطلق المخالفة أو الضمير في عكسه راجع للمقيد بدون قيده فالكيفيات أربع وكلها جائزة حيث لم تكن الأفعال في التقدم والتأخر حل (قوله المفهوم ذلك) بالنصب صفة لقوله جواز سجود الأول الخ وقوله بالاولى أي لأنه إذا جاز ذلك مع تقدم وتأخر فلا يجوز ذلك بلا تقدم ولا تأخر بالاولى حل (قوله فرقة صف) بشرط أن تقاوم العدو أي من غير مناوأة بأن تتخلف عنه عند سجوده في الأول والثانية للحراسة سكن المناوأة فضل وقوله أفرقتاه الإضافة على معنى من وفي هذه تحرس الفرقتان على المناوأة فهاتان كيفيتان وتقدم أربع مجموعات الكيفيات المذكورة في المتن ست كيفيات كفره شيخنا وأفضلها الكيفية الأولى (قوله أفرقتاه) أي على المناوأة أي إن

بقيتها من ستة عشر نوعاً منسكورة في الاخبار وبعضها في القرآن الأول (صلاة عسفان) بضم العين قرية على مرحلتين من مكة بقرب خليص سميت بذلك لعسف السيول فيها (وهى والعدو) (في) جهة القبلة والمسلمون كثير) بحيث يقاوم كل صف العدو (ولاستر) بينهما (أن يصلى الإمام بهم) جميعاً إلى اعتدال الركعة الأولى بعد صفهم صفين مثلاً (فيسجد بصف أول) سجديته (وبحرس) حينئذ صف (ثان) في الاعتدال (فاذا قاموا) أي الإمام والساجدون (سجد من حرس ولحقه) وسجد معه بعد تقدمه وتأخر الأول بلا كثرة أفعال (في) الركعة (الثانية وحرس الآخرون) فإذا جلس للتمشهد (سجدوا) أي الآخرون (وتشهد وسلم بالجميع) وهذا النوع رواه مسلم (وجاز عكسه) ولو بلا تقدم وتأخر وتفسيرى صلاة عسفان بما ذكره هو الموافق لخبرها لا ما ذكره الأصل وإن أقام ما ذكره منطوقاً جواز سجود الأول معه في الأولى والثاني في الثانية بلا تقدم وتأخر المفهوم ذلك

بما ذكره بالاولى (ولو حرس فيهما) أي في الركعتين (فرقة صف أفرقتاه) ودام الباقيون

والمسلمون كثير ولا سائر
من زيادتي (و) النوع
الثاني صلاة (بطن نخل)
رواها الشيخان (وهي
والعدو في غيرها) أي في
غير جهة القبلة (أو) فيها
(ثم سار أن يصلي) الإمام
الثانية والثالثة والرابعة
بعد جعله القوم فرقتين
(مرتين كل مرة بفرقة)
والأخرى تحرس فتقع الثانية
له نافلة وهي وإن جازت في
غير الخوف سدت فيه عند
كثرة المسلمين وقلة عدوهم
وخوف هجومهم عليهم
في الصلاة وقول أو ثم سار
من زيادتي هنا وفيما بعده
(و) النوع الثالث صلاة
(ذات الرقاع) رواها
الشيخان أيضا (وهي
والعدو كذلك) أي في
غير جهة القبلة أو فيها ثم
سار (أن تقف فرقة في
وجهه) تحرس (و) يصلي
الثانية بفرقة ركعة ثم عند
قيامه) الثانية منتصبا أو
عقب رفعه من السجود
(تفارق) بالنية حتما بدا في
الأول وجسوازا في الثاني
وهو من زيادتي (وتتم)
بقية صلاتها (وتقف في
وجهه) أي العدو (وتجيء
تلك) والإمام منتظر لها
(فيصلي بها ثابته ثم تتم)
هي ثابته وهو منتظر لها
في تشهد (وتلحقه ويسلم)

هو (بها) التحرز فضيلة التحلل معه كما حازت الأولى فضيلة التحريم معه (ويقرأ) في انتظاره قائما (ويشهد في انتظاره) جالسا

تتابعه أحدهما في الركعة الأولى مع الصف الآخر ثم الفرقة الثانية في الركعة الثانية مع الصف كذلك
فتحرس كل فرقة في ركعة مع صلاته بالصف الآخر ركعتين حل (قوله وهي) أي صلاة بطن نخل
بهذه الكيفية من أنه يصلي مرتين كل مرة بفرقة والأخرى تحرس فكون الإمام يفعل هذه الكيفية
في الأمن جائز له فلا يرد أن الإعادة مندوبة له شيخنا (قوله الثانية إلخ) لا يصر أن يقول المكتوبة
كما هو عادته (قوله كل مرة بفرقة) وهما مستويان في الفضيلة لأن الثانية وإن كانت خلف فعل لا كراهة
فيها هنا ع ش (قوله فتقع الثانية نافلة) أي معادة ومع ذلك لا تجب عليه فيها نية الجماعة فهو مستثنى
من وجوب نية الجماعة في المعادة شوري قال ع ش ويمكن توجيهه بأن الإعادة وإن حصلت له لكن
المقصود هنا حصول الجماعة لهم فكان الإعادة طلبت منه لاجلهم لاله لأنها ابتداء صلاة لهم وفي كل من
الاستثناء والتوجيه نظر إلا أن يكون الاستثناء منقولا في كلام الأصحاب والألف قياس كما دل عليه
كلامهم وجوب نية الجماعة كالمعادة لأنه وإن كان المقصود من الإعادة تحصيل الجماعة لهم لا يمنع حصول
الثواب له وهو متوقف على نية الجماعة اه بحر وفعله لا بد من بقية شروط المعادة كما أفاده ع ش
(قوله وهي وإن جازت في غير الخوف إلخ) لا يقال بل هي سنة في غيره أيضا كما تقدم في الإعادة لا ما قول
ليست الإعادة ثم كشي هنا لأنه هنا يأمر من صلى بعدم الإعادة ويعيد بغيره فهنا من صلى بمأمور بعدم
الإعادة ولا كذلك ثم فافترقا قاله الشوري وهذا لا يدفع الإبراد لأنه لا ينافي كون الإعادة سنة للإمام
ولا يخفى أن مبنى الإشكال على أن قول الشارح وهي راجع لصلاة الإمام وليس كذلك بل هو راجع
لصلاة الطائفة الثانية خلفه فهي وإن جازت في الأمن من غير كراهة أي فهي مباحة فهي هنا
مستحبة لأن كراهة الفرض خلف النفل في غير المعادة حل وقول حل فهي مباحة فيه نظر بل
هي مندوبة لأن الصلاة خلف المعيد مندوبة فالصواب أن الضمير في قوله وهي راجع للكيفية
الذكورية أي كون الإمام يفرقهم فرقتين يصلي بكل فرقة مرة جائز في الأمن سنة في الخوف وهذا
لا ينافي حصول الثواب للفرقة الثانية (قوله سدت فيه عند كثرة المسلمين إلخ) فهي شروط للندب
للاجواز على المعتمد وكراهة اقتداء المفترض بالتنفل محلها في الأمن زى أو أن محلها في النفل
المحض اه ح ف وقوله عند كثرة المسلمين المراد بالكثرة هنا الزيادة على المقاومة فهي عند
المقاومة جائزة ومع الزيادة على ذلك مستحبة حل (قوله أن تقف إلخ) في جعله خبرا مسامحة وعبرة
مر والنوع الثالث الصلاة بالكيفية المذكورة في قوله أن تقف إلخ ويجب أن كلامه على حذف
مضاف أي ذات أن تقف إلخ (قوله حتما) متعلق بالنية وقوله نداء إلخ متعلق بتفارق فلان في وقوله في
الأول أي قوله منتصبا والثاني عقب رفعه من السجود أي وجوبه باعند إرادتهم الركوع ولم لا يقال
الأفضل أن لا يفارقوه الا عند إرادتهم الركوع ليحصلوا الفضيلة فيما قبل الركوع فليتأمل وقد يقال
لوفه لو اذلك لرغب عن الثانية لمزية الفرقة الأولى عاها بالجماعة في غالبها فليتأمل شوري (قوله فيصلي
بها ثابته) أي ولا يحتاج لنية الإمامة في هذه الحالة كما هو معلوم لأن الجماعة حصلت بنية الأولى وهي
مستحبة على بقية أجزاء الصلاة وهذا كما لو اقتدى بالإمام قوم في الأمن وبطلت صلاتهم وجاء آخرون
واقعدوا به في الركعة الثانية كفي ع ش على مر (قوله ثم تتم هي ثابته) عبارة أصله مع شرح مر
فاذا جالس الإمام للتحمد قاموا فوراً فاثبتهم قال ع ش فان جلسوا مع الإمام على نية القيام بعد
فالظاهر بطلان صلاتهم لا حدائهم جالساً غير مطلوب منهم بخلاف ما وجلسوا على نية أن يقوموا بعد
سلام الإمام فإنه لا يضر لأن غاية أمرهم أنهم مسبوقون (قوله ويقرأ في انتظاره قائما) عبارة شرح مر

وشمل ذلك الجمعة وشرط
صحتها أن يكون في كل
ركعة أربعون سجدة
الخطبة لكن لا يضر النقص
في الركعة الثانية وصلاتها
كصلاة عسفان أولى
بالجواز (و) يصلى (الثانية
بفرقة ركعتين وبالثانية
ركعة وهو أفضل من
عكسه) لسلامته من
التطويل في عكسه زيادة
تشهد في أولى الثانية
(و) ينتظر فراغ الفرقة
الاولى ويجيء الثانية (في)
جلوس (تشهد أو قيام
الثالثة وهو) أي انتظاره
في القيام (أفضل) من
انتظاره في الجلوس لأن
القيام محل التطويل (و)
يصلى (الرابعة بكل) من
فركتين (ركعتين) ويشهد
بكل منهما وينتظر الثانية
في جلوس التشهد أو قيام
الثالثة وهو أفضل كما مر
(و) يجوز أن يصلى ولو
بالحاجة (بكل) من أربع
فرق (ركعة) وتفرق كل
فرقة من الثلاث الأولى وتم
لنفسها وهو منتظر فراغها
وجيء الأخرى وينتظر
الرابعة في تشهد ليسلم بها
ويقاس بذلك الثلاثية
ويمكن شمول المتن لها
(وهذه) أي صلاة ذات
الرقاع بكيفياتها (أفضل من
الاوليين) أي صلاتي

و يقرأ الامام ندباً في قيامه للركعة الثانية الفاتحة وسورة بعدها في زمن انتظاره الفرقة الثانية قبل لحوقها
له فاذا لحقته قرأ من السورة قدر فاتحة وسورة قصيرة وركع بهم وهذه ركعة ثانية يستحب تطويلها على
الاولى (قوله وشمل ذلك) أي ما ذكر من صلاة ذات الرقاع وعبارة زى وشمل ذلك الجمعة اذا وقع
الخوف في الحضر وفعلت في خطة الابنية (قوله أن يكون في كل ركعة) المعتمد أنه لا يشترط سماع
أربعين في الركعة الثانية ولا يضر نقص الفرقة الثانية ولو في حال التحريم لانها تابعة للجمعة صحيحة ع ش
على م (قوله لكن لا يضر النقص) أي ولو انتهت النقص الى واحد أي بان يبقى في الفرقة الثانية
واحد ع ش على م (قوله في الركعة الثانية) أي من صلاة الامام م ع ش وهي أولى الفرقة الثانية
والحاصل أن النقص في الفرقة الاولى يضر مطلقاً أي سواء كان في اولها أو في ثانیها والنقص في الثانية
لا يضر مطلقاً أي سواء كان في اولها أو في ثانیها فقرره الشبيري ع ش واغفر ذلك لانه يتوسع في
الخوف ما لا يتوسع في غيره فلا ينافي ما تقدم من أن المسبوق في غيره يشترط في ادراكه الجمعة بقاء العدد
والجماعة الى تمام الركعة الاولى (قوله أولى بالجواز) أي لما في صلاة ذات الرقاع من التعدد الصوري
وخلو صلاة عسفان عنه وأما صلاة بطن نخل فتتمنع لما فيها من التعدد الحقيقي من غير حاجة قاله محل
وعبارة زى اذ لا تمام جمعة بعد أخرى (قوله ولثانية بفرقة ركعتين) أي وتفرقه بعد التشهد معه لانه
موضع تشهدهم م (قوله وبالثانية ركعة) وهو قيامها عقب السجود من الركعة واجب أو مندوب
أرجح فيه حر ذلك شو برى (قوله وهو أفضل من عكسه) بل العكس مكروه وقيل العكس أفضل
لتجبر به الثانية عما قلنا من فضيلة التحريم شرح م ويؤخذ مما سياتي فيما لو فرقه أربع فرق في
الرابعة أن الامام والطائفة الثانية يسجدون للسهول لا تنظر في غير محل ادراكه ذلك وعدم وروده
حل ومثله ع ش على م (قوله زيادة تشهد) أي في حق الفرقة الثانية لاني حق الامام (قوله
ولو بلا حاجة) الغاية للرد على القائل بان هذه الكيفية لا تفعل الا عند الحاجة بان لا يقاوم العدو ولا ثلاثة
أربعاً شيوخاً قال زى نعم الحاجة شرط للندب فاذا كثأر بع صفوف ولم يكن يقاوم العدو ولا ثلاثة
أربعاً شيوخاً له أن يصلى بكل فرقة ركعة كما في المجموع (قوله يمكن شمول المتن لها) بأن يجعل
الضمير في يصلى للامام لا بقيد كونه في رابعة (قوله وهذه أفضل الخ) ولعل الحكمة في تأخيرها
عنهما في الذكركم كونهما أفضل منهما ان ثبتت قد توجد صورتها في الامن في الاعادة في صلاة بطن
نخل ومخالف المؤمنين لنحو رخصة في عسفان ع ش على م (قوله بكيفياتها) أي صورها
من كونها ثنائية أو ثلاثية أو رابعة وقوله في الجملة لا احتراز عن صلاة الرابعة باربع فرق ففيها قول
بالبطلان وقول بعدمه شيخنا (قوله أفضل من الاولين) يبقى النظر في الافضية بين صلاة
عسفان وبطن نخل والذي ينبغي تفضيل بطن نخل على صلاة عسفان كذا انخط شيخنا البرهان
العلقمي بهامش شرح الروض شو برى (قوله للاجماع) أي المذهبي لأن أبا حنيفة يعمها لانه لا يجوز
نية المفارقة في الصلاة اصلاً وأحد يمنعها الا لغيره (قوله في الجملة) اما قال ذلك لان من جملة ذلك
ما لو فرقه أربع فرق وفيها قول بالبطلان زى اي اذا كان لغير حاجة (قوله دورهما) أي لار في بطن
نخل اقتداء لمفترض بالتمثيل وفي جوازه خد ف وفي صلاة عسفان صحف عن الامام بثلاثة أركان ثم
اتأخر لا يبان بها وذلك مبطل في الامن اه شو برى (قوله وتسب عن كثرتنا) فالكثرة شرط
لستيتها) فديقال المراد به ان الزيادة عن المقاومة والمقاومة شرط لصحتها فبدون المقاومة لا تصح لان
هذه لا تجوز في الامن فعم أن المقاومة فيما لا يجوز في الامن شرط للصحة لا للجواز وفيما يجوز في الامن

لا يصحها خلافاً لمقتضى كلام العراقي في تحريره وفارقت صلاة عسفان بجوازها في الامن لغير الفرقة الثانية ولها ان نوت المفارقة بخلاف ذلك وذكر افضليتها عليها من زياذني وذات الرقاع وبطن نخل موضعان (٤١٥) من نجد وسميت ذات الرقاع لتقطع

جاوداً أقدامهم فيها فكانوا يافون عليها الخرق وقيل لانهم رقعوا فيها راياتهم وقيل غير ذلك (وسهوك فرقة) من فرقتين في الثانية من ذات الرقاع (محمول) لاقتدائها بالامام حساً وحكماً (لا) سهواً والفرقة (الاولى في ثابتهما) لمفارقتها له أو لها (وسهوه) أي الامام (في) الركعة (الاولى يلحق السك) فيسجدون وان لم يسجد الامام أو (سهوه في الثانية لا يلحق الاولي) لمفارقتها له قبله ويلحق الآخرون فيسجدون معه ويقاس بذلك السهوه في الثانية والرابعة مع أن ذلك كله علم من باب سجود السهوه (وسن) للصلي صلاة الخوف (في هذه الانواع) الثلاثة (جمل سلاح) بقيود زدتها بقولي (لا يمنع صحة) للصلاة (ولا يؤذي) غيره (ولا يظهر بتركه) أي ترك حمله (خطر) احتياطاً والمراد به ما يقتل كرمح وسيف وسكين وقوس ونشاب لا ما يدفع كترس ودرع وخرج بمأذنه ما يمنع من بحس وغيره فيمتنع حله

كصلاة بطن نخل شرط للجواز وأن الزيادة على المقاومة فيما يجوز في الامن شرط للسنية وكذا ما يجوز فيه في الجملة كصلاة ذات الرقاع شرط للسنية أيضاً حل (قوله لا يصحها) أي كافي بطن نخل بخلاف عسفان فانها شرط للصحة وفيه أن المعنى الذي اعتبرت الكثرة لاجله وهو خوف هجوم العدو والتعذر بالمسلمين واحداً في المواضع الثلاثة فكيف جملت شرطاً للجواز تارة ولا تستجيب أخرى حل (قوله وفارقت) أي صلاة ذات الرقاع حيث كانت الكثرة فيها شرطاً للسنية وقوله صلاة عسفان أي حيث كانت الكثرة فيها شرطاً للصحة كذا فهم زى (قوله بجوازها) أي صلاة ذات الرقاع (قوله لغير الفرقة الثانية) أي نية المفارقة ولم ينب عليها الشارح لنص المتن عليها ولم ينص عليها في الثانية نية عليها الشارح فيها لانها لا تصح في الامن الا بنية المفارقة فاندفع ما يقال مقتضى تقييد الثانية بنية المفارقة من الاولى جوازها لها بدون نية المفارقة وهما قال للفرقة الاولى مع أنه أظهر وأخصر وأجيب بأنه قال ذلك للاضمار في قوله ولها (قوله موضعان من نجد) أي بأرض غطفان بفتح أوله المجمع وثانيه المهمل حل (قوله فكانوا يافون عليها الخرق) بابه رد كافي المختار ولم يظهر من هذا التعليل التسمية بذات الرقاع الذي هو المدعى لكن اتسكل على ما هو معلوم من خارج أن الخرق والرقاع بمعنى واحد في المختار الرقعة بالضم واحدة الرقاع التي تكتب والرقعة أيضاً الخرق تقول منه رقع الثوب بالرقاع وبابه قطع (قوله وقيل غير ذلك) قيل سميت بذلك باسم جبل هناك فيه بياض وجره وسراديق له الرقاع وقيل باسم شجرة شرح م (قوله وسهوك فرقة الخ) حاصله أن يقال ان من حضر سهواً الامام أو جاء بعده لحقه والا فلا وسهواً المأموم بحمله الامام حال اقتدائه به سواء كان الاقتداء حساً وحكماً كما نقل عن قول (قوله في الثانية) قصر المتن على ذلك لقوله بعد الاولي في ثابتهما وقوله بعد ويقاس بذلك السهوه الخ يرجع لقوله وسهوك فرقة الخ ولو قال بدل قوله لا الاولي في ثابتهما لا غير الاخرة بعد مفارقتها لشمل ذلك ولم يحتج للقياس (قوله حساً) وذلك في اولى الاولى وأولى الثانية أو حكماً وذلك في ثانية الثانية لانسحاب حكم القدوة عليهم لانهم يتشهدون معه من غير نية جديدة حل (قوله لمفارقتها له أو لها) أي أول ثابتهما كذا ضب عليه شوبري (قوله ويلحق الآخرون) الاولي الاخرى لمقابله لقوله الاولي لكن عذره متابعتها المحلى وصنيعه غير هذا لانه عبر بالاولين فقابل به بالآخرين اهـ شوبري وهذا يقتضي أن يضبط بالآخرين بكسر الخاء لقوله تعالى ثم تتبعهم الآخرون (قوله ويقاس بذلك السهوه في الثانية) لم يجعله على وتيرة ما قبله من قوله ويمكن شمول المتن لقصره المتن هنا على الثانية فلا يحسن الشمول بخلافه فيما قبله اطفئ حتى (قوله مع أن ذلك كله علم من باب سجود السهوه) أي فهو تصريح بما علم من قوله في سجود السهوه وسهوه حال قدوته بحمله امامه وانما صرح به هنا وان كان معلوماً من سجود السهوه تبعاً لاصله (قوله ولا يظهر بتركه خطر) بل يكره تركه من غير عذر شرح مرفان تعين طريقا في دفع الهلاك كان واجبا سواء زاد خطر الترك أم استوى الخطران بل ان خاف ضرراً يبيح التيمم بترك حله وجب حل وعلم من كلام الشارح أن حل السلاح تارة يندب وتارة يكره وتارة يحرم وتارة يجب (قوله والمراد به ما يقتل) أي بنفسه أو بواسطة بدليل تمثيله بالقوس لانه لا يقتل بنفسه ح ف (قوله كترس) كالدرقة التي تجعل خلف الظهر (قوله فيجب حله) وان كان نجساً أو بيضاً يمنع مباشرة

وما يؤذي كرمح وسط الصف فيكره حله بل قال الاسنوي وغيره ان غلب على ظنه ذلك حرم وما يظهر بتركه خطر فيجب حله وحكمه وضعه بين يديه ان سهل مديده اليه كسهولة مدها اليه محمولاً بل يتعين ان منع حله الصحة (و) النوع الرابع صلاة (شدة خوف وهي أن يصلي كل) منهم (فيها) أي في شدة الخوف

الجهة لمسجده حيث انحصرت الوقاية في حمله لان في تركه حينئذ استسلام للعدو وكذا لو آذى غيره
 فيجب حمله حفظا لنفسه ولا نظر لضرر غيره أخذا من مسئلة الاضرار حيث قسم نفسه ولم يجب عليه
 دفعه لاضطر آخر تقديم نفسه ويجب القضاء اه زى باختصار وقوله أو بيضة فيه أن البيضة ليست
 داخلة في السلاح لانه بين المراد منه بقوله والمراد به ما يقتل والبيضة غير قاتلة فهي خارجة بالمراد ولعل
 البيضة مانعة من الصحة من حيث كونها استراجه حيث قال ع ش على م ر وهل اذا صلى كذلك تجب
 الاعادة أم لا فيه نظر وقياس ما مر في صفة الصلاة من انه لو شق عليه نزاع العصابة لجراحة تحتها صلى على
 حاله ولا اعادة عليه ما لم يكن تحتها نجاسة غير عفوية عنها عدم الاعادة هنا لكن في كلام زى كحج
 ما يقتضي الاعادة وعليه فيمكن أن يفرق بان العذر ثم موجود وهو الجراحة ولا كذلك هنا فان اصابة
 السهم مثلا ليست محقة وأيضا هنا لادار ع ش على م ر (قوله التحم قتال) قيل معناه أن
 يصل سلاح أحد الفريقين الآخر والظاهر أن المراد بالسلاح نحو السيف حل وعبارة مخرج
 م ر وهذا كناية عن شدة اختلاطهم بحيث يلتصق لحم بعضهم ببعض أو يقارب التصاقه أو
 عن اختلاط بعضهم ببعض كاشتباك لجة الثوب بالسدى انتهت وقوله بالسدى بالفتح والقصر كما في
 المصباح واللحمة بفتح اللام وضمها لغة وهذا عكس اللحمة بمعنى القرابة وأما اللحم من الحيوان
 فبالفتح فجمعه لحوم ولحان بالضم ولحام بالكسر مصباح بالمعنى (قوله بأن لم يأمنوا هجوم العدو)
 هذا تفسير لقوله أم لم يلتحم وقوله ولو لو اعنه أي ولي بعضهم إلى جهة الامام أي وصلى خلفه صلاة ذات
 الرقاع أو بطن نخل لأنهم لا يصلون كلهم في آن واحد وقوله أو انقسموا أي وصلوا صلاة عسفان شيخنا
 (قوله راكبا) ولو في الاثناء ان احتاج اليه ولو آمن راكب نزل فوراً وجوباً وبني ان لم يستدبر القبلة
 زى قال في شرح م ر ولا يجب على كل من الماشي والراكب الاستقبال حتى في التحريم والركوع
 والسجود ولا وضع جبهته على الأرض لما في تسكينه ذلك من تعرضه للهلاك بخلاف نظيره في الماشي
 المتنفل في السفر كما مر (قوله ولو لموميا بر كوع وسجود) أي ويكون السجود أخفض من الركوع
 وظاهره الاكتفاء بأقل ايماء وان قدر على أن يذم منه ويوجه بأن في تسكينه زيادة على ذلك مشقة
 ور بما يفوت الاشتغال بها تدير أمر الحرب فيكون فيه ما يصدق عليه ايماء ع ش على م ر
 ويؤخذ من عذره في الايماء عذره في سجوده على البيضة اذا خاف أن يصيب رأسه سهم لوزعها وهو
 كذلك ابن أبي شريف على الارشاد شو برى (قوله ولا يؤخر الصلاة عن وقتها) اعتمد العلامة حج
 أنه صلى هذه الصلاة أوّل الوقت مطلقاً فراجع شو برى والمعتد أنه مادام يرجو الامن لا يفعلها لا آخر
 الوقت وان لم يرج الامن صلاحاً أوّل الوقت م ر بخلاف بقية الأنواع فان له فعلها أوّل الوقت مطلقاً
 عن ملخصاً وقال سم والقياس أن بقية الأنواع كصلاة شدة الخوف في التفصيل المذكور خلافاً
 للبرلسي فلو حصل الامن بقية الوقت وجبت الاعادة ولا عبرة بالظن البين خطؤه اه ع ش على م ر
 ولا يصلى في هذا النوع ما لا يفوت كاستسقاء وفائتة بعذر ما لم يخف فوتها باوت اه زى (قوله
 لا لجراح دابة) قياس ما تقدم في نفل السفر أن مثله الخطا والذيان ع ش (قوله طال زمنه) أي عرفاً
 فان لم يطل لم يطل ويسجد للسهو على المعتد بر ماوى (قوله في تفسير الآية) أي في سياق تفسير الآية
 والافتسار بر رجالات أو ركباناً بذلك بعيد من اللفظ حل وفي ع ش على م ر مانعه قوله في تفسير
 الآية أي في مقام تفسير الآية وليس المراد أنه جعله معنى الآية اه (قوله كالمصلين حول الكعبة)
 التشبيه في الجملة لا من كل وجه اذ يجوز هنا أن يتقدموا على الامام في جهته وكذا يجوز أن يتأخر واعنه
 بأكثر من ثلثمائة ذراع للضرورة وأن يتخلفوا عنه بثلاثة أركان طويلة فأكثر حل ومع ذلك

سواء التحم قتال ولم
 يتمكنوا من تركه أم لم يلتحم
 بأن لم يأمنوا هجوم العدو
 ولو لو ادنيه أو انقسموا
 (كيف أمكن) راكبا
 وما شيا ولو لم يباركوع
 وسجد ود عجز عهـ
 ولا يؤخر الصلاة عن وقتها
 قال تعالى فان خفتم رجالات
 أو ركباناً (ونذر في تركه)
 توجه (قبلة) بقيد زده
 بنولى (لعدو) أي لاجله
 لا لجراح دابة طال زمنه
 قال ابن عمر في تفسير الآية
 مستقبل القبلة وغير
 مستقبلها قال الشافعي
 رواه ابن عمر عن النبي صلى
 الله عليه وسلم وأبعدهم
 الاقتداء ببعض مع اختلاف
 الجهة كالمصلين حول
 الكعبة والجماعة في ذلك
 (قوله وقياس أن بقية
 الأنواع) أي ما يمنع مثله
 في الامن كما هو في حاشيته

لا بد من العلم باتتقالات الامام ع ش على م ر (قوله أفضل من الانفراد) الا ان كان الحزم أى الضبط والرأى فى الانفراد فهو أفضل حل (قوله كطعنات وضربات متوالية) لاحتياج الخمس ضربات متوالية مثلاً فقصداً يأتى بست متوالية فهل تبطل بمجرد الشروع فى الست لا بها غير محتاج اليها وغير محتاج اليه مبطل فهل الشروع فيها شروع فى المبطل أو لا تبطل لان الخمس جائزة فلا يضر قصدها مع غيرها فاذا فعل الخمس لم تبطل بها الجوازها ولا بالانبيان بالسادسة لانها واحدة لا تبطل فيه نظر والمتعجلى الآن الاول وقد يؤيده أنه لو صح توجيه الثانى بما ذكر لم تبطل الصلاة فى الامن بثلاثة أفعال متوالية لان الفعلين المتواليين غير مبطلين فلا يضر قصدهما مع غيرهما سم على حجج وقديقال بل المتعجلى الثانى ويفرق بينه وبين ما قاس عليه بأن كلام من الخطوات فيه منتهى عنه فكان المجموع كالشئ الواحد والخمس فى المقيس عليه مطلوبه فلم يتعلق النهى الا بالسادس فمابقبله لا دخل له فى الابطال أصلاً اذا المبطل هو المنهى عنه ونقل بالدرس عن الشورى ما يوافقه ع ش على م ر (قوله ما فى الآية) أى من المشى والركوب (قوله لا فى صياح) ولو زجر الخيل والمراد بالصياح المشتعل على حرف مفهم أو حرفين لما تقدم أن الصوت الخالى عن الحروف لا يبطل كفى حل قال م ر فى شرحه ومثل الصياح النطق بالصياح كفى لام شرح م ر (قوله لعدم الحاجة اليه) وفرض الاحتياج لنحو تنبيه من خشى وقوع مهلك له أو لزجر الخيل أو ليعرف أنه فلان المشهور بالشجاعة نادر حجج وقضيته وجوب ذلك وبطلان الصلاة وهو ما قرره شيخنا زى وهو يشكك بصحة الصلاة مع وجوب الاعادة فيما بعده الا أن يفرق قاله الشورى وفى قل على الجلال قوله لعدم الحاجة أى شأنه ذلك فتبطل وان احتاج اليه كردع الخيل أو ليعرف أنه فلان بل وان وجب كتنبيه من راد قتله أو خيف وقوعه فى مهلك ونقل عن شيخنا م ر عدم البطلان مع الحاجة ووجوب القضاء كما مسك السلاح النجس ولم يصح عنه اهـ (قوله وقضى) معتمد وقوله ورجح الاصل عدم القضاء ضعيف ع ش (قوله فى قرابه) أى السلاح وقوله تحت ركابه أى الذى تحت ركابه أو هو حال من قرابه والظاهر أن المراد بالركاب المركوب وهو الفرس مثلاً ويحتمل أن المراد به الركاب الذى يجعل رجله فيه وقوله تحت ليس بقيد بل المدار على أن لا يصير حاملاً ولا متصلاً به وهذا ما لم يكن زمامها بيده والابطال صلاته وينبغى أن يحمل البطلان حيث لم يحتج الى مسكه والافيعذر ونجب الاعادة وقد يقال بعدم وجوب الاعادة ويفرق بأن الزمام أزم من السلاح كفى حل (قوله ويفتقر حله فى الثانية) وهى مالو جعله فى قرابه تحت ركابه أو لم يفتقره فيما لو وقع على ثوب المصلى نجاسة ولم ينحها حالاً خشية من ضياعه بالالقاء لان الخوف مظنة ذلك قاله م ر وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله لان فى القائه الخ اطفئ يحى (قوله هذه اللحظة) فلا بد أن يقل زمن الجعل بأن كان قريباً من زمن القائه حجج ع ش على م ر (قوله وعجز) عبارة الاصل ويلقى السلاح اذا دى فان عجزاً مسكه (قوله وله حاضراً كان أو مسافراً) أى ولا اعادة عليه (قوله تلك) ومثلها الانواع الثلاثة الاولى اهـ ع ش على م ر (قوله فى كل مباح قتال) من اضافة الصفة للموصوف والمراد بالمباح ما ليس بحرام فيشمل الواجب (قوله كقتال عادل لباغ) أى بلاتأويل وكذا بتأويل بخلاف العكس فليس للباغى غير المتأول ذلك أما المتأول فله هذه الصلاة حل (قوله وذى مال لقاصد أخذه ظلماً) وكذا لو خطف نعله مثلاً أو يد غيره مثلاً وهو فى الصلاة حيث خاف ضياع ذلك ولا يضر وطؤه النجاسة لكن يجب عليه القضاء ان وطئها لا قصدها وكانت غير معفو عنها وفى الناشئ اذا دخل ارضاً معصوبة وهى كبيرة وخشى فوات الوقت قبل الخروج منها فانه يحرم بها ويومئ بالركوع والسجود خارجاً منها قال الاذرى وينبغى

(لا) في (خوف فوت حج) فليس لمحرّم خاف فوته بفوت وقوفه بعرفة ان صلى العشاء ما كثر أن يصليها سائر الا انه لم يخف فوت حاصل كفوت نفس وهل له أن يصليها ما كثر ويفوت الحج لعظم حرمة الصلاة أو يؤخرها ويحصل الوقوف لصعوبة قضاء الحج وسهولة قضاء الصلاة وجهان رجح الرافعي منهما الاول والنسوي الثاني بل صوّبه وعليه فتأخيرها واجب كما في الكفاية (ولو صلوا) أي صلاة شدة الخوف (لما) أي لشيء كسواد (ظنوه عدوا) لهم (أو أكثر) من ضعفهم (فبان خلافه) أي خلاف ظنهم كابل أو شجر أو ضعفهم (فصوا) اذ لا عبرة بالظن البين خطؤه وقولي لما أعم من قوله لسواد وقولي أو أكثر من زيادتي (درس)

فصل

في اللباس (حرم على رجل وخشي استعمال حرير)

(قوله بالنسبة للفرقة الثانية) أي وكذا الاولى على رواية ابن عمر التي تقدمت لك اه شرح الروض فلو تبين فيهما اسواد مثلاً قضوا جميعاً الا في ذات الرقاع في الفرقة

وجوب الاعادة لتقصيره حل (قوله وهو عاجز عن بيعة الاعسار) أي أو كان قادراً عليها لكن كان الحاكم لا يسمعها الا بعد حبسه كخني فهي كالعدم قاله الاذري ع ش (قوله لا في خوف فوت حج) هل العمرة المنذورة في وقت معين كالحج في هذا أو لا الظاهر الثاني لان الحج يفوت بفوات عرفة والعمرة لا تفوت بفوات ذلك الوقت اه حج شوبري وخالف م ر في شرحه فنقل عن افتاء والدها أنها كالحج فيؤخر الصلاة لادرا كهافي هذا الوقت (قوله ان صلى العشاء ما كثر) مثال لا قيد بل لو لم يمكنه تحصيل الوقوف الا بترك صلوات أيام وجب الترك زي وينبغي أنه لا يجب قضاؤها فوراً للعذر في فواتها ع ش علي م ر وأما اذا كان قبل الاسرام فتتعين الصلاة ويمتنع عليه الاحرام بالحج اه حل (قوله كفوت نفس) أي فاته من خوف فوت الحاصل فيصلي الصلاة المذكورة لانقاذ غريق اه حل (قوله فتأخيرها واجب) ظاهره وان تعمد ترك الذهاب لعرفة الى انقضاء الوقت قاله الشيخ اه شوبري (قوله ولو صلوا) أي صلاة شدة الخوف وهي مثال لا قيد بل الضابط أن يصلوا صلاة لا تجوز في الامن ثم يتبين خلاف ظنهم فيشمل صلاة ذات الرقاع على رواية ابن عمر وصلاة عسفان م ر اطفئحى (قوله أي خلاف ظنهم) وكذا يجب القضاء لو بان كما ظنوا أنه عدو لكن ظهر بينهم مانع كخندق أو ماء أو حصن نعم لو بان ان قصد العدو الأصل فلا قضاء لعدم الاطلاع على النية فقوله البين خطؤه يعني بما يمكن الاطلاع عليه قل قال م ر وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين أن يكون ذلك في دارنا أو دار الحرب اه (قوله أو ضعفهم) بالجر عطف على ابل وهو راجع لقوله أو أكثر من ضعفهم وهذا يفيد أن صلاة شدة الخوف بقسميها لا تجوز الا اذا كان العدو أكثر من ضعفهم وكذا صلاة عسفان وصلاة ذات الرقاع بالنسبة للفرقة الثانية لعدم جوازهما في الامن فليحرم مع ما تقدم في صلاة عسفان أنه لا بد أن يقاوم كل صف فيها العدو اذ هو صريح في أنه يكفي فيها بالمقاومة ولا تشترط الزيادة على ذلك وما تقدم في صلاة ذات الرقاع أن الكثرة بمعنى الزيادة على المقاومة شرط لسنتها للصحة اه حل (قوله اذ لا عبرة بالظن) أي مع تقصيرهم حل (قوله أعم من قوله لسواد) ووجه العموم أن كلام الأصل لا يشمل ما لو ظنوا كثرة العدو فبان خلافه ع ش

(درس) فصل في اللباس وما يذكر معه كالاستصباح بالدهن النجس

والمراد باللباس ما يلبس البدن أي يخاط به سواء كان على وجه اللبس أو الفرش أو غيره ليناسب قوله استعمال حرير فيشمل الناموسية لاهلها كانت محيططة بالبدن كانت كأنها مخاططة له أي بيان ما يحل لبسه الذي منه ما يحتاج اليه المقاتل وما لا يحل وذ كره المصنف هنا تبعاً للإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه وكان وجهه أن المقاتلين كثيراً ما يحتاجون للباس الحرير والنجس للبرد والقتال وذ كره بعضهم عقب صلاة العيدين وهو مناسب أيضاً برماوى قال شيخنا وتعبيره بالفصل يشعر باندرجاه تحت الباب الذي قبله ووجهه أنه لما كان يجوز لبس الحرير في حال القتال اذ لم يجد ما يغني عنه كان بينهما مناسبة بهذا الاعتبار وهل لبسه من الكبائر والصغائر مشي حج في الزواجر على الاول وغيره على الثاني وهو المعتمد كما في اطفئحى (قوله حرم على رجل) أي ولو ذمياً لانه مخاطب بفروع الشريعة ومع ذلك لا يمنع من لبسه لانه لم يلزم حكمه فيه فكما لا يمنع من شرب الخمر لا يمنع من لبس الحرير ع ش علي م ر (قوله استعمال حرير) خرج باستعماله اتخاذه فلا يحرم على المعتمد خلافاً للشارح في بعض كتبه وجري عليه حج شوبري وعليه فعل الفرق بينه وبين الانعام من النقيدين مع أن الاتخاذ هنا يحرم للاستعمال ضيق النقيدين في اتخاذه الاناء دون الحرير فليتنامل لسكاته اطفئحى وفصل زي

في الاتحاد فقال ان كان اتخاذه اقصد استعماله حرم وان كان بقصد اجارته أو اعارته لمن بجمل له الاستعمال فلا يحرم اهـ ويمكن أن يجمع به بين القولين والمراد أنه يحرم استعمال الحرير المذكور بلا حائل أما به فلا يحرم لكن يكره والحائل ان كان على الفرش كفي في دفع الحرمة وان لم يخط عليه وان كان على الغطاء فلا يكفي في دفع الحرمة الا ان خيط عليه ويفرق بينه وبين الفرش بأن الحائل في الفرش يمنع الاستعمال عرفاً بخلاف هذا ولا فرق في حرمة استعمال الحرير بين كونه منسوجاً أم لا بدليل استثنائهم من الحرمة خيط السبيحة وليقة الدواة والأوجه عدم حرمة استعمال ورق الحرير في الكتابة ونحوها لانه يشبه الاستحالة مـ وأما كتابة الصداق في الحرير فالذي تفهمه عبارة ابن حجر انه يجوز للمرأة كتابة الصداق فيه ولو للرجل لانها هي المستعملة له حال الكتابة وأنه يحرم على الرجل كتابة الصداق فيه ولو للمرأة لانه هو المستعمل له حال الكتابة ويمكن حمل كلام مـ عليه حيث قال لا كتابة الصداق فيه ولو للمرأة أي حيث كان الكاتب الرجل فلاننا في بينهما وبين ما نفهمه عبارة حـ حج عـش عليه (قوله ولو قرأ) هو نوع منه كمد اللون ليس من ثياب الزينة وهو ما قطعته الدودة وخرجت منه حية والحرير ما يحل عنها بعد موتها زى والغاية لارد على القول بأنه لا يقعد لالزينة (قوله بفرش) لنحو جالوسه أو قيامه لامشيء عليه فيما يظهر لانه بمفارقة له حالاً لا يعد استعماله عرفاً حج كشيخنا وانظر المفاارقة هل ولو كان مع التردد أولاً كما يحرم تردد الجنب في المسجد فقد أُلْحِقَ ثم بالمسك فليتأمل شو برى والاقرب الاول ويفرق بينهما بما بدأ كحرمة المسجد حال التردد مع الجنابة ولا كذلك التردد هنا لما فيه من الامتنان تأمل كاتبه اطفئ حتى وخرج بالمشى فرشه للمشي عليه فيحرم رشيدى (قوله وما أكثر منه زنة) واحتمل الاوأفهم قوله زنة أنه لا يعتبر بالظهور وافهم ما قبله أنه لا حرمة مع فرش ثوب مهلهل النسج عليه كنوم على مخدة مخشوبة وكلبس ماظهارته وبطائه غير حرير وفي وسطها ثوب حرير وقد خيط عليه والاحرم على الاوجه اهـ ولو شك هل الحرير أكثر حرم على المعتمد اهـ نور زى ومشى حج على الجواز قياساً على الضبة وفرق مـ بين عدم تحريم المضرب اذا شك في كبر الضبة بالعمل بالاصل فيهما اذا اصل حل استعمال الاناء قبل تضييبه فاستصحب والاصل تحريم الحرير لغير المرأة فاستصحب اطفئ حتى قال عـش ومقتضاه انه لو شك في الحرمة المطرزة بالارة حرم استعمالها وهو المعتمد وان كان قياس المضرب الحل وهل يجوز للرجل جعل تسكة اللباس من الحرير أو لافيه نظر ونقل بالدرس عن زى الجواز فإبراجم (أقول) ولا مانع منه قياساً على خيط المغتاش حيث قيل بجوازه لكونه أمكن من السكتان ونحوه وقياس ذلك أيضاً جواز خيط الميزان لعله المذكور ولا احتياجه له كثيراً كافي عـش على مـ وكذلك يحل كيس المصحف وعلاقته وشرايب السبيحة اذا كانت متصلة بخيطها وزر الطربوش وكسوة الكعبة وقبور الانبياء وقال الشيخ المدائني يحرم زر الطربوش ويحل للمرأة غطاء العمامة ومنديل الفراش قال بعضهم وكذلك الرجل لانه امتنان له كاللشي عليه (قوله بالضرورة) أي فيجوز استعماله لبس وغيره بحسب الضرورة شرح مـ (قوله مضربين) هل المراد ضرر لا يحتمل عادة أو مبيعاً للتيمم على الثاني اقتصر شيخنا اهـ حل وقال قل المراد ضرر لا يحتمل عادة وان لم يبع التيمم وهو المعتمد (قوله وخافة حرب) الظاهر أن الفجأة ليست بشرط بل اذا احتاج للخروج الى القتال باختياره ولم يجد غيره جاز لبسه اهـ شو برى وفيه أن هذا سياتى في قوله وكقتال الخ فالظاهر أنه انما عبر بالفجأة ليكون مثلاً للضرورة تأمل (قوله ولم يجد غيره) هذه الجملة حالية أي محل كون المذكورات تجوز لبسه للضرورة في حال فقد غيره خلافاً لاشو برى القائل انها معطوفة على قوله لا للضرورة لانه لا يظهر وفيه انه حيث

ولو قرأ بفرش أو غيره انتهى
الرجل عنه في خبر
الصحيحين وللاحتياط في
الخنثى وذكره من زيادتي
(و) استعمال (ما) أكثره
منه زنة) تغليباً للذكر
بخلاف ما أكثره من غيره
والمستوى منهما لان كلا
منهما لا يسمى ثوب حرير
والاصيل الحبل وتغليباً
للاكثر في الاولى
(بالضرورة كحرير وبرد
مضربين وخافة حرب) بضم
الفاء وفتح الجيم والمد
و بفتح الفاء وسكون الجيم
أي بغتها (ولم يجد غيره)
وتعبرى بمضربين أولى

(قوله والحرير ما يحل عنها
بعد موتها) الاولى ان يقول
والا برسم لان الحرير
جنس شامل للقر والابرسم
فكيف يقابل بالقر
على انه في أول القولة جعله
جنساً شاملاً للقر وغيره اهـ
تقرير شيخنا مـ في

كان فقد الغير شرط الحل لبسه لادخل حينئذ لفجأة الحرب ولا للحرب والبرد في حل لبسه لانه متى كان
فاقد للغير جاز له لبس الحرير وان لم يكن قتال ولا حر ولا برد الا ان يقال اني بالمذ كورات أعني الفجأة
وما عطف عليها التكون أمثلة للضرورة فانه لا يكون ضرورة الا حينئذ بخلاف فقد الغير فقط مع عدم
هذه المذ كورات فانه من أمثلة الحاجة لا للضرورة تأمل وقول اطاف قوله ولم يجد غيره أي يقوم
مقامه يلزم عليه اتحاده مع قوله وكقتال الخ (قوله أو حاجة) قال حجج كستر العورة ولو في الخلوة قال
الشيخ بان فقد سائر غيره بليق به فيما يظهر وقد يتوهم من التعبير هنا بالحاجة وفيما قبله بالضرورة أنه
لا يشترط هنا فقد غيره وهو خطأ ولا يلزم جواز لبسه مطلقا وذلك مبطل للحكم بتحريمه مشوري والظاهر
أن قوله ان آذاهما لبس غيره يعني عن اشتراط فقد الغير لانه حينئذ مفقود شرعا لكان يشترط أن يفقد
ما يفنى عنه على المعتمد عند مرر وهلا اقتصر المصنف على الحاجة ويعلم منها جواز لبسه للضرورة
بالاولى شيخنا قال زى ويجب لبس الحرير ولو في الخلوة ان لم يجد لغيره سائر غيره (قوله كجرب)
بفتح الجيم والراء المهملة ومما جوب له أن يطلى بالحناء والسمن البقري القديم برماوى (قوله ان
آذاهما) أي الرجل والخنثى أي أذى لا يحتمل عادة حل (قوله وقيل) ومما جوب دفعه أن يطلى
خيوط من الصوف بالزئبق ويجعل في عنقه كالسبحه برماوى (قوله الحسكة) بكسر الحاء المهملة وهى
الجرب اليابس ومما جوب دفعه أن يؤخذ خرد الكلب الأبيض ويذاب مع الكبريت ويطل به
برماوى (قوله في قيص الحرير) لان الحرير خاصيته أن لا يقمل شرح مرر (قوله وسواء فيما
ذكر الحضر والسفر) أشار الشارح بذلك للرد على السبكي الذي خص الترخص بذلك في السفر
لان عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام كانا مسافرين (قوله وكقتال) أعاد السكاف ليفيد
أن الجرب والقمل يجوز فيهما لبس الحرير وان وجد ما يغنى عنه من دواء وان ضعفه شيخنا اه حل
أي فاعتمد أن قوله ولم يجد ما يغنى عنه قيد في الثلاثة وعليه فكان الاولى حذف السكاف من قوله
وكقتال الا ان يقال مراد الشارح أنه قيد في الاخير فقط وتكون طريقته شيعنا (قوله أيضا
وكقتال الخ) ان قيل هذه من أفراد فجأة الحرب ولم يجد غيره قلنا نعم لكن تلك مصورة بما اذا لم يجد
غيره أصلا وهذه مصورة بما اذا وجد الغير لكنه غير مغنى عنه حل والاولى أن يجاب بان تلك من
أمثلة الضرورة وهذه من أمثلة الحاجة وان كانت هذه تصدق بتلك فتأمل (قوله ولولى الخ) المراد
به من له ولاية التأديب فيشمل الام والاخ الكبير فيجوز لهما لبس الصبي الحرير فيما يظهر ولو من
مال الصبي حيث كان غنيا ولاق به والباس مضاف لمفعوله الثانى وصبيامفعوله لاول لانه الفاعل في المعنى
وقدم الثانى لانه يلزم على تأخير انفصاله مع تأتى اتصاله قال في الخلاصة

• وترك ذلك الاصل حتما قد يرى • ولما كانت الهاء في الباسه عائدة على شيتين مع افرادها قال
الشارح أي ماذ كرم من الحرير وما كثر منه والتعبير بالباسه لان غالب بل مثله سائر وجوه الاستعمال
وله أيضا تزيينه بالحلى ولو من ذهب وان لم يكن يوم عيده ولو كان الصبي مراهقا والمراد بالحلى ما يتزين
به النساء وليس منه الخنجر المعروف والسكين المعروفة فيحرم على الولي الباس الصبي ذلك لانه ليس
من الحلى وأما الحياصة المعروفة فينبغى حل الباسه له لانها ما يتزين به النساء وفي كلام بعضهم ن كل
ما جاز لبسه للنساء جاز للولى الباسه للصبي كنعيل من ذهب حيث لا سرف عادة وترك الباسه ما أى الصبي
والجنون ماذ كراى الحرير وحلى النقدين ولو يوم عيده اولى كما قاله الشيخ عز الدين في الصبي وقال
لا فرق بين الذكر والانثى وعمله بالخروج من الخلاف قال ولثلايعتاده وبألف استعماله فيشق عليه
تركه بعد البلوغ كافي شرح مرر وعش عليه نقلا عن عرب وفي حل ان الباس الصبي والصبيبة

من تعبيره بمهلكتين (أو
حاجة كجرب) ان آذاهما
لبس غيره (وقيل) روى
الشيخان أنه صلى الله عليه
وسلم رخص لعبد الرحمن
ابن عوف والزبير بن
العوام في لبس الحرير لحكة
كانت بهما وانه رخص لهما
لما شكيا اليه القمل في قص
الحرير وسواء فيما ذكر
الحضر والسفر (وكقتال
ولم يجد ما يغنى عنه) أي
عن الحرير في دفع السلاح
قياسا على دفع القمل
(ولولى الباسه) أي ماذ كرم
من الحرير وما كثر منه

(قوله للرد على السبكي الذي
خص الترخص الخ) في
عبارته اجمال لان السبكي
شرط في الرخصة الامور
الثلاثة أعني السفر والحكة
والقمل لان عبد الرحمن
ابن عوف والزبير لم يقع
لهما ذلك الا في السفر وكانا
مجمعين أعني الحكة
والقمل وأما الذي شرط
السفر فالاذرعى اه تقرير
جل

الحرير مكروه (قوله اذ ليس له شهامة) أى قوة (قوله تنافى خنونة الحرير) أى خنونة من يلبسه من النساء وهى التكسر والتثنى فى المختار قال الازهرى الاختناث أصله التكسر والتثنى ومنه سمي الخنث لتكسره وتثنيه اه ع ش و بعضهم فسر الخنونة بالليونة والميل الى طبع النساء وايقال الشارح اذ ليس له شهامة تنافى فيها خنونة الحرير بالضمير لكان أظهر فتأمل (قوله ما طرز) المراد به ما نسج خارجا عن الملبوس ثم وضع عليه وخيط بالابرة كالشريط وانما صور بذلك لاجل التقييد بقوله قدر أربع أصابع أما الم طرز بالابرة فلا يشترط فيه هذا بل الشرط أن لا يزيد وزنه على وزن الثوب م قال شيخنا نعم قد يحرم ذلك فى بعض النواحي لكونه من لبس النساء ففيه تشبيه بهن وأما الم طرز بالذهب والفضة بالابرة مثلا فحرام حل (قوله قدر أربع أصابع) أى عرضا وان زاد طوله زى وفى سم على المنهج ظاهر كلامهم أن المدار على قدر الاربع أصابع طولا وعرضا بان لا يزيد طول الطراز على طول الاربع ولا عرضه على عرضها ويؤيده ما فى الخادم عن حكاية بعضهم أن المراد أصابع النبي صلى الله عليه وسلم وهى أطول من غيرها اه فلو لا أن المراد ما ذكرنا كان لاعتبار طولها على غيرها معنى فليتأمل والذي نحصل من كلامهم أنه تحرم زيادته على أربع أصابع مضمومة ولا يتقيد بقدر فى الطول ع ش على م والحاصل عند شيخنا أن ما طرز أو رقع لا بد أن لا يزيد جميع ما طرز أو رقع به على الثوب وزنا ولا بد أن يكون كل طراز أو رقعة بقدر أربع أصابع فاعتبر فيه ما اعتبر فى المنسوج وزيادة قدر أربع أصابع حل (قوله أى بحرير) لم يقل أو ما أكثره منه لفهمه بالاولى (قوله قدر عادة) أى بالنسبة لغالب أمثاله فلو اتخذ سجافا خارجا عن عادة أمثاله ثم انتقل لمن له ذلك حرم على المنتقل اليه دوامه لانه وضع بغير حق قياسا على ما لو اشترى المسلم دار كافر عالية على بناء المسلم ولو اتخذ سجافا عادة أمثاله ثم انتقل لمن ليس هو عادة أمثاله فيجوز له ادامته لانه وضع بحق ويغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء ع ش على م ولو شك فى ذلك حرم كفى حل (قوله لوروده فى خبر مسلم) عبارته فى شرح الروض لخبر مسلم عن أسماء بنت أبى بكر رضى الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم كان له جبة يلبسها ليلته من ديباج وفرجاها مكفوفتان بالديباج واللينة بكسر اللام وسكون الباء الموحدة رقعة فى جيب القميص أى طوقه وفى رواية لابى داود بأسناد صحيح كان له جبة مكفوفة الجيب والكمين والفرجين بالديباج والمكفوف الذى جعل له كفة بضم الكاف أى سجاف (قوله بان التطريف محل حاجة) يرد عليه الترفيع فانه محل حاجة بحسب الاصل وقد يجعل للزينة اه حل (قوله أما المرأة الخ) مفهوم قول المتن على رجل وخنثى فكأن المناسب تقديمه على قوله ولولى الباسه (قوله فيجعل لها ما ذكر) أى استعمال الحرير وما أكثره منه وقوله مطلقا أى بسائر وجوه الاستعمال حتى فى غير الفرش واللبس ومنه ما جرت به العادة من اتخاذ غطاء لعمامة زوجها ولتغطى به شيئا من أمتعتها كالبنقة فهى حلال لها ع ش على م وقيل معنى مطلقا أى سواء للحاجة أو غيرها وسواء أكثر أو قل وسواء زاد الطراز على قدر أربع أصابع أولا وسواء كان الم طرف قدر العادة أم لا وقوله حتى الفراش انما نص عليه مع دخوله فى قوله ما ذكر للتنصيص على الرد على المخالف القائل بحرمة افتراشها ليل للسرف والخيلاء بخلاف اللبس فانه يزنها للحايل كفى شرح م ولا فرق بين الخلية وغيرها (قوله لخبر أهل الذهب) أى الذى للزينة كالحلى بخلاف الاواني فتحرم عليهن أى لا تزين المرأة بذلك يدعو الى الميل اليها ووطئها فيؤدى الى ما طابه الشارع من كثرة الفسل شرح م (قوله وحل له تصباح) أى مع الكراهة وحينئذ يجوز اصلاح الفتيلة باصبعه وان أمكن بغيره لان النجس يجوز التضمخ به للحاجة حل

(صبيا) اذ ليس له شهامة تنافى خنونة الحرير بخلاف الرجل ولانه غير مكاتب وألحق به الغزالي فى الاحياء المجنون (وحل ما طرز) أو رقع بحرير بقيد زده بقولى (قدر أربع أصابع) لوروده فى خبر مسلم (أو طرف به) أى بحرير بأن جعل طرف ثوبه منسجفا به (قدر عادة) لوروده فى خبر مسلم وفرق بينه وبين اعتبار أربع أصابع فيما مر بان التطريف محل حاجة وقد تمس الحاجة للزيادة على الاربع بخلاف ما مر فانه مجرد زينة فيتقيد بالاربعة أما المرأة فيجعل لها ما ذكر مطلقا حتى الفراش لخبر أهل الذهب والحرير لانات أمتى وحرم على ذكورها قال الترمذى حسن صحيح (و) حل (استصباح يدهن)

لنجس) كالتنجيس لانه

صلى الله عليه وسلم سئل
عن فأرة وقعت في سمن
فقال ان كان جامدا فألغوها
وما حولها وان كان مائعا
فاستصبحوا به أو فالتفعوا
به رواه الطحاوي وقال
رجاله ثقات واستئذنت
المساجد لشرفها ان لوث
وكذا المؤجر والمعاركا
رجحه الاذري في توسطه
(لادهن نحو كلب)
تكره بر فلا يحل الاستصباح
به لغلظ نجاسته وهذا من
زيادتي وبه صرح الفوراني
والعمراني وغيرهما (و)
حل (لبس) شيء (متنجس)
ولارطوبة لان نجاسته
عارضة سهلة الازالة
وحذفت من الاصل قوله
في غير الصلاة ونحوها لان
تحريم ذلك فيهما كما قاله
الاسنوي اما هو لكونه
مشتغلا بعبادة فاسدة
لا لكونه مستعملا نجاسة
كما لو صلى محدثا فانه يأثم
بفعله الفاسد لا بتركه
الوضوء وتعييره بمتنجس
أولى من تعبيره بالشوب
النجس (لا) لبس (نجس)
كجلد ميتة لما عليه من
التعبد باجتنب النجس
لاقامة العبادة (الضرورة)
كحرو ونحوه مما سر

باب في صلاة العيدين

(قوله وفي ثوبه) أي أو بدنه

وقوله نجاسة أي ولو حكمية

وكذا يحل طلاء السفن به واطعامه بهيمة وجعله صابونا ونحو ذلك ويجوز استعماله في بدنه وثوبه ثم
يطهرهما كما في البرماوي وشرح ممر وأتى بقوله وحل استصباح الخ لمناسبته لما قبله في حل
الاستعمال وكان الأولى أن يقدم عليه قوله وحل لبس متنجس لانه أشد مناسبة لما قبله لان الكلام
في اللبس ونحوه (قوله كالتنجيس) قياس أدون (قوله لانه صلى الله عليه وسلم) ظاهره أنه
دليل للمدعي وليس كذلك بل هو دليل لحكم المقيس عليه وهو قوله كالتنجيس نعم هو دليل للمدعي
بواسطة كونه دليلا لحكم المقيس عليه (قوله ان لوث) وكذا ان لم يلوث حيث أفضى الى تنجيس
المسجد زى ويحرم دخوله المسجد وفي ثوبه نجاسة بلا عذر لانه يلاقي هواءه وهو في حكمه برماوي
(قوله وكذا المؤجر والمعار) أي حيث لوث ان لم يأذن مالسه حل (قوله لغلظ نجاسته) أخذ منه
بالأولى عدم جواز دبح الجلد بروت نحو الكاب حل ومحل اذا وجد غيره صالحا شوبري (قوله
وحل لبس متنجس) قال الاسنوي الاظهر أنه لا يجوز استعمال النجاسة في الثياب أي تلطيخها بها
ولا في البدن أي استعمالها فيه بحيث تصل به كالامتنشاط بالمشط العاج رطبا كان أو يابس ونحو ذلك
سم وفي حل ويجوز استعمال المشط من العاج في اللحية والرأس حيث لارطوبة اه وكانهم
استنوه أشد جفافه مع ظهور رونقه وجلد الأديمي ولو سرييا وشعره يحرم استعماله وان كان طاهرا
كما مر أوائل الكتاب شرح ممر وبرماوي (قوله لان نجاسته عارضة) أي ولان تسكيف استدامة
طهارة لللبوس مما يشق خصوصا على الفقير نعم يستثنى من ذلك ما لو كان الوقت صيفا بحيث يعرق
فيه تنجس بدنه ويحتاج الى غسله للصلاة مع تعذر الماء وقال الاذري الظاهر حرمة المسكت به في
المسجد من غير حاجة اليه لانه يجب تنزيه المسجد عن النجاسة شرح ممر (قوله ونحوها) كالخطبة
والطواف (قوله لالكونه مستعملا نجاسة) أي فهو بهذه الجهة جائز وان حرم من تلك فلا وجه
للتقييد هذا مراده تأمل (قوله بفعله الفاسد لا بتركه الوضوء) فيه تأمل فانه بارادة الصلاة وجب
الوضوء فقد ترك واجبا فهلا ثم بترك هذا الواجب شوبري (قوله لاللبس نجس) ولو فوق الثياب
وخرج باللبس الافتراض فيجوز قطعاً ولو من مغالط زى وعش (قوله لما عليه) أي وجب عليه
من التعبد وهو الدعاء للطاعة وقيل هو التكليف وقوله باجتنب النجس فيجوز الباسه لدابته اذا كان
غير مغلظ وكتب أيضا فضيحه أن غير المميز من الأدميين يجوز الباسه ذلك أي وكذا المميز في غير وقت
اقامة العبادة والمدعى أنه يحرم لبس النجس مطلقا فلا ينتج هذا الدليل المدعى الآن لانه هو من
شأنه التعبد واعتمده شيخنا اه حل (قوله لا إقامة العبادة) هذا يأتي في الفرش وقد علمت
أن جلد الكاب ونحوه لا يحل لبسه ويجوز فرش كافي الانوار فلو أسقط قوله لا إقامة العبادة
لكان أولى (تنبيه) يجوز تنجيس البدن لغرض كعجن سرجين ووطء مستحاضة واصلاح
فتيلة في زيت نجس بنحو اصبع وان وجد غيره والتداوى به ويحل تنجيس ملكه كوضع زيت
نجس في ماء طاهر مالم يضيع به مالا وتنجيس ملك غيره وموقوف بما جرت به العادة كالوقوف
بالسرجين في البيوت وتربسة نحو الدجاج فيها وتسميد الارض بالنجس أي تسبيخها به ودبغ
الجلد بغير مغالط قال شيخنا ممر يحرم القاء القمل ونحوه في المسجد ولو حيا لانه وسيلة لموته فيه ويحرم
القاء الحى في غيره ان تأذى أو آذى وقوله ان تأذى بأن رماه في محل خال عن التراب وخالفه حجج وجوز
القاء حيا بلاذى ولو في المسجد وهو ظاهر والله أعلم قل على الجلال

باب في صلاة العيدين

وما يتعلق بها والاصل فيها

المغتفر فيها ما لا يغتفر في غيرها كرفع اليدين في التكبيرات وان توالى والمطوب فيها ما لا يطالب في غيرها وهي من خصائص هذه الامة والعيد مأخوذ من العود لان الله تعالى يعوده على عباده فيه بالسرور ولذلك طلب عقب الصوم والحج الموحدين المغفرة لذنوب التي هي أعظم أنواع السرور قل (قوله وما يتعلق بها) أي من قوله وسن خطبتان بعدهما إلى آخر الباب وأول عيد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة فلذا قدمها الشارح حيث قال عيد الفطر وان كانت صلاة الاضحى أفضل والاصح أن يوم من رمضان أفضل من عيد الفطر شرح م قال الجلال السيوطي العيدان والاستسقاء والخسوف والكسوف من خصائص هذه الامة اه ومن اعلم أن صلاة الاضحى أفضل من صلاة الفطر لثبوتها بنص القرآن وهو قوله فصل ربك وانحر وانما قدم الشارح عيد الفطر لانه أول عيد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وقوله مشتق من العود وجعله أعياد وانما جمع بالياء وان كان أصله الواو للزومها في الواحد والفرق بينه وبين أعياد الخشب قال في الاتحاف وانما كان يوم الفطر من رمضان عيد الجميع هذه الامة إشارة لكثرة العتق قبله كما ان يوم النحر هو العيد الاكبر لكثرة العتق في يوم عرفة قبله اذ لا يوم يرى أكثر عتقاً منه فمن اعتق قبله فهو الذي بالنسبة اليه عيد ومن لا فهو في غاية الابعاد والوعيد شو برى وبرماوى ومشروعيتها كانت في السنة الثانية من الهجرة كالاضحية وفرض رمضان في شعبانها وزكاة الفطر في رمضانها كما في قل (قوله سنة مؤكدة) أي فيكره تركها ولا اثم ولا قتال في تركها وهذا على الراجح وقيل انها فرض كفاية نظر الى انها من شعائر الاسلام ولانه يتوالى فيها التكبير فاشبهت صلاة الجنازة فان تركها أهل بلد أو قوم أو قوا أو على هذا وقام الاجماع على نفي كونها فرض عين وتسن جماعة وفرادى ويستحب الاجتماع لها في مكان واحد ويكره تعدده من غير حاجة وللإمام المنع منه وله الامر بها وهو أي الامر على سبيل الوجوب لانها من شعائر الدين وقيل على وجه الاستحباب وعلى كل منهما متى أمرهم بها وجب الامتثال كما في شرح م (قوله للاتباع) استدلال على السنية لا بقيد التأكيّد كما في الرشيدى على م وذلك لان الدليلين المذكورين لا يفتحان التأكيّد كما لا يخفى وعبارة البرماوى قوله للاتباع أي المنقول عنه صلى الله عليه وسلم في العيد لانه واظب عليها ففيه دلالة للسنية والتأكيّد (قوله ولانها ذات ركوع) غرضه بهذا الاستدلال على السنية بالقياس على الاستسقاء فقوله ذات ركوع الخ إشارة للجامع فأصل الكلام ولانها كصلاة الاستسقاء في أنها ذات ركوع الخ وما قيل من أنه إشارة للدليل وقوله كصلاة الاستسقاء تنظير لا يظهر لان الاذان علامة للوجوب وعدمه ليس علامة للنسب بل علامة على نفي الوجوب كما يعلم من كتب الاصول ولان غرضه الرد على القائل بالوجوب ولا يدل على التأكيّد كيد قرره شيخنا ح ف (قوله لا اذان لها) أي وكل صلاة لا اذان لها سنة واعترض بان الاذان أمانة على الوجوب فعدمه دال على عدم الوجوب (قوله لا الحاج) استثناء من محذوف أي سنة مؤكدة لكل أحد فرادى وجماعة لا الحاج الخ والافاق تقدم انما هو سن فعلها كما يدل له عبارة أصله قال الشوبرى انظر هل مثله المعتمرا والاقرب لان العمرة ليس لها وقت معين ع ش اط ف وبرماوى (قوله بمنى جماعة) الذي يظهر أن التقييد بمنى جرى على الغالب فيسن فعلها للمحتاج فرادى وان كان بغير منى لحاجة أو غيرها سم ع ش وقول الشارح لا اشتغاله بأعمال التحلل مبني على ما قيد به والا فالاولى أن يقول لا اشتغاله بأعمال الحج شيخنا ح ف (قوله فلا تسن) وهل تذكره انظره وحرره ع ش (قوله بين طلوع شمس) أي أول طلوعها ولا يعتبر تمام الطلوع خلافاً لما في عب ولا يكره فعلها عقب الطلوع اه حل (قوله وزوال يوم العيد) المراد به يوم يعيد الناس ولو ثانی شوال كما أشار اليه بقوله وسيأتى الخ ويجوز أن يكون

يوم العيد

التلوّث لعذرهما في خروج هذه النجاسة اه سم (قوله وعدمه ليس علامة للنسب) عبارة سم معترضا على شرح الروض في جعله هذه العلة دليلا على عدم الوجوب انظر لان الاصوليين صرحوا بان ذلك من علامات النسب فليتأمل اه تقرير شيخنا القويسى قرر كلام ح ف

فراجع

أشار به لرد ما قد يرد عليه من أنها قد اتصلت في غير يوم العيد أداء فأشار إلى استثناء ذلك بأنه سيأتي فلا
يرد تأمل شو برى فعلى الأول يكون مراد الشارح بقوله وسيأتي التعميم في يوم العيد وعلى الثاني
يكون إشارة لاستثناء صورة من مفهوم قوله يوم العيد فكأنه قال لا فيما لو شهدوا الخ فتأمل (قوله
وسيأتي أنهم لو شهدوا الخ) بأن شهدا برؤية اطلال الليلة لمناضية وغدوا بعد الغروب وسيأتي توضيحه
في قوله وتقبل شهادة هلال شوال الخ وقوله يوم الثلاثين تسميته يوم الثلاثين أنه هو بحسب الظاهر
أى بالنظر لما قبل شهادتهم والاهم وأول شوال كما فاده شيخنا ح ف (قوله صليت من الغد أداء)
أى فيصلونها في اليوم الذي يعيد فيه الناس وإن كان ثاني شوال حل (قوله وسن تأخيرها الخ) وعليه
فهي صلاة فعلها في أول وقتها فضول ع ش (قوله وللخروج من الخلاف) أى فان لنا وجهان
وقتها لا يدخل الابل بالارتفاع وهو مذعب الامام مالك وأما كون آخر وقتها الزوال فتفق عليه كما في شرح
مر (قوله فلو فعلها قبل الارتفاع كره) الراجح عدم الكراهة لأنها ذات سبب فلا يكره فعلها قبل
الارتفاع بل هو خلاف الأولى وقال بعضهم ما قاله الشارح ظاهر لأنه علل بالخروج من الخلاف القائل
بوجوب تأخيرها إلى الارتفاع برماوى (قوله وهى ركعتان) ويجب فيها التعيين من كونها صلاة عيد
فطراً أو صلاة عيداً أضحى في كل من أدائها وقضائها تخرج مر وع ش عليه (قوله والاكمل ان
يكبر) ويجهز به مر وإحدى التكبيرات المذكورة فرضاً ولا بعضها وإنما هي هيأت كالتعوذ ودعاء
الافتتاح فلا يجزئ تركها عمداً كان أو سهواً وعلى هذا فلو نذرها وصلاها كسنة الظهر صحت صلاته
وخرج من عهدة النذر لما أعلن به من أنها هيأت كما في شرح مر وع ش عليه (قوله سبعا) أى
سوى تكبيرتى الاحرام والركوع يقينا فعند الشك يأخذ بالقل ومنه أن يشك في أيها الحرم بها فيجعلها
الاخيرة ويعيد من بخلاف شكه هل نوى الاحرام في واحدة منهم فانه ليس في صلاة اه حج زى
وقوله خسا أى سوى تكبيرتى القيام والركوع بقينا عقب قيامه وخالف الامام مالك رضى الله تعالى
عنه فجعل من السبع تكبيرة الاحرام وكذا المزنى وأبو ثور من أئمتنا وقال الامام أبو حنيفة رضى الله
تعالى عنه يكبر ثلاثاً في كل ركعة ويسن جعل كل تكبيرة في نفس واحد كما ذكره العلامة البرماوى قال
ع ش على مر نقلا عن المناوى في الشرح الكبير للعجام عند قوله صلى الله عليه وسلم التكبير في
الفطر سبع في الأولى وخمس في الأخيرة قال بعض الفضلاء الاعلام حكمة هذا العدد لما كان للوترية
أثر عظيم في التدكير بالوتر الصمد الواحد الاحد وكان للسبعة منها مدخل عظيم في الشرع جعل
تكبير صلاته وقرأ وجعل سبعا في الأولى لذلك ونذكر أبا عمال الحج السبعة من الطواف والسجدة
والجمار نشويقا إليها لان النظر إلى العدد لا كبراً كثراً ونذكر أبا عمال الحج السبعة من الطواف والسجدة
المعروفة من خلق السموات السبع والارضين السبع وما فيهما من الايام السبع لانه خلقهما في ستة أيام
وخلق آدم عليه السلام في السابع يوم الجمعة ولما جرت عادة الشارع بالرفق بهذه الامة ومنه تخفيف الثانية
على الأولى وكانت الخمس أقرب وتر إلى السبع من دونها جعل تكبير الثانية خسا لذلك (قوله ولا بأس
بارسالهما) أى لان المقصود عدم العبث بهما وهو حاصل مع الارسال وان كانت السنة وضعهما تحت
صدره ع ش على مر (قوله ولو نقص الخ) حتى لو ترك جميع التكبيرات لم يأت بها واستشكل بما لو ترك
الامام دعاء الافتتاح وشرع في القراءة قال المأموم يأتى به اللهم الآن يقال ان دعاء الافتتاح سنة من
الصلاة لا فيها وهو كعدم التكبير فطلب مطلقاً ع ش على مر (قوله امامه) أى الموافق أو المخالف
شو برى (قوله تابعه) أى ندباً فلو اقتدى بخفى كبر ثلاثاً أو مالمكى كبر ستاً تابعه ولم يزد عليه مع أنها سنة
ليس في الاتيان بها مخالفة فاحشة بخلاف تكبيرات الاتقالات وجلسة الاستراحة فانه يأتى بها وعالموه

وسيأتي أنهم لو شهدوا يوم
الثلاثين وغدوا بعد الغروب
صليت من الغد أداء (وسن
تأخيرها لترتفع الشمس
(كرح) للاتباع وللخروج
من الخلاف فلو فعلها قبل
الارتفاع كره كما قال ابن
الصباغ وغيره (وهى
ركعتان والاكمل أن يكبر
رافعا يديه في أولى بعد
دعاء (فتتاح) سبعا (و)
في (ثانية قبل تعوذ خسا)
للاتباع رواه الترمذى
وحسنه ويضع يده على
يسراه بين كل تكبيرتين
ولا بأس بارسالهما ولو نقص
امامه التكبيرات تابعه
وتسن التكبيرات

في المقتضية أيضاً كما اقتضاه كلام المجموع وغيره لان القضاء يحكي الاداء (٤٢٥) وان قال المجلي انه لا تسن فيها الا انها اشعار

للو وقت وقد فات (و) أن
(يهلل) بان يقول لا اله الا الله (ويكبر) بان يقول الله أكبر (ويمجد) بان يعظم الله بتسبيح وتحميد (بين كل ثنتين) روى ذلك البيهقي عن ابن مسعود قولاً وفعلاً باسناد جيد ولانه لا نقي بالحال (ويحسن) فيه (سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر) وهي الباقيات الصالحات في قول ابن عباس وجاعة (ولو ترك التكبير فقرأ) ولو بعض الفاتحة (لم بعد له) لتلبسه بفرض وتعييري بترك أعم من تعبيره بنسي (و) ان (يقرأ بعد الفاتحة في الاولى قو) في الثانية اقتربت

(قوله عام على خاص) لم يظهر وجهه (قوله بحيث لا يطول به الفصل عرفاً) فيه أنه في القيام وهو محل التطويل والولاء مندوب الآن براد بجواز احترازاً عن الطول بخلاف الاولى (قوله فان عاد اليه قبل ركوع ولو عاد عالم لم تبطل صلاته) ويسن له إعادة الفاتحة اه شرح الروض (قوله فانه يعود أخذ الخ) وفارق فسوات الافتتاح بالتموذ بانه لا يقال له بعد التموذ انه مفتتح اه م

بما ذكرناه من عدم المخالفة الفاحشة ولعل الفرق أن تكبيرات الانتقال مجمع عليها فكانت آكر م (قوله في المقتضية) سواء قضاها في يوم العيد أو في غيره م (قوله لان القضاء) يؤخذ منه أنه يجهر في القضاء أيضاً وهو كذلك وان فعلت وقت السراقة زي وتسن الخطبة لها اذا فعلها جماعة م (قوله المجلي) بفتحيتين نسبة الى عمل المجلي التي تجرها الدواب بالكسر والسكون الى عمل بن بكر ابن وائل والاول أشهر لما قيل انه كان يأكل من عمل يده اه لب الباب ع ش على م (قوله ويهلل ويكبر الخ) عبارة شرح م ثم سبع تكبيرات يقف بين كل تكبيرتين منها كآية معتدلة أي لا طول ولا قصيرة وضبطه أبو علي في شرح التلخيص بقدر سورة الاخلاص ولان سائر التكبيرات المشروعة في الصلاة يعقبها ذكر مسنون فكذلك هذه التكبيرات (قوله بتسبيح) أشار به الى أن عطف ويمجد عام على خاص (قوله بين كل ثنتين) أي مسنوتين فلا يستحب أن يأتي عماد كربين تكبيرة الاحرام والتي بعدها ولا بعد التكبيرة السابعة في الاولى ولا بعد الخامسة في الثانية زي والظاهر أنه لا حاجة لقوله مسنوتين لان مراده ثنتين من السبع أو الخمس وقول المحشي فلا يستحب الخ خرج بقوله مسنوتين وما عده خرج بقوله بين فتأمل (قوله ويحسن) أي يستحب فيه أي في البين من قوله بين كل ثنتين أي يستحب ذلك من حيث كونه مرتباً كما ذكرنا لا بما قبله مشتمل عليه وكان الاظهر أن يقول والافضل لان الحسن يشمل المباح وغيره من المأذون فيه وليس مراد ابل المراد الندب فقط قال في جمع الجوامع الحسن المأذون فيه واجباً ومندوباً ومباحاً شيخنا قال زي يؤخذ منه انه يجوز توالي التكبيرات وحينئذ فلا تبطل صلاته بتوالي الرفع فقول حجج لوافندي بخنفي والى التكبيرات والرفع لزمه مفارقه ممنوع اه بخلاف ما اذا ترك الامام التكبير فأتى به المأموم ووالى الرفع فان صلاته تبطل لانه أتى بمنهى عنه لان المطلوب في حقه ترك التكبير حينئذ أفاده شيخنا ح ف وقول زي فلا تبطل صلاته بتوالي الرفع أي ولو كان التوالي المذكور من شافعي خلف حنفي والى التكبير والرفع فلا يفارقه قياساً على التصفيق المحتاج اليه اذا كثرت وتوالي ويوجه باطلاق الاصحاب باستحباب الفصل بين التكبيرات المستلزم لجواز التوالي ويأتي المسبوق في ثانيته بالخمس أيضاً (قوله وهي الباقيات الصالحات) ولو زاده لها ذكر آخر بحيث لا يطول به الفصل عرفاً بين التكبيرات جاز ومن ذلك الجائز ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ع ش على م (قوله في قول ابن عباس وجاعة) انما قيد بما ذكر لان الجمهور على ان المراد بالباقيات الصالحات جميع أفعال الخير التي تبقى ثمرتها أعم من ان تكون سبحان الله أو غيرها ع ش (قوله لم بعد اليه) أي لم يسن لافي الاولى ولا في الثانية خلافاً في عب فان عاد اليه قبل الركوع ولو عاد عالم لم تبطل صلاته أما لو عاد له بعد الركوع عاد عالم بطلت صلاته حل وقال م لم بعد اليه أي في هذه الركعة لا مطلقاً لانه يسن له أن يتداركه في الثانية مع تكبيرها قياساً على قراءة الجمعة في الركعة الاولى من صلاة الجمعة فانه اذا تركها فيها يسن له ان يقرأها في الثانية مع المنافقين وجرى حجج على انه لا يتدارك وعلى الاول فهل بالاحظ تقديم التكبير الفئات على تكبير الثانية مراعاة لترتيب صورة أو تقديم تكبير الثانية لدخول وقته أو لا يستحب ملاحظة التقديم ويحتمل الاول ابلي (قوله لتلبسه بفرض) بخلاف ما لو تعوذ ولم يقرأ فانه يعود أخذاً من هذا التعليل فتأمل حل وقال الشوبري يؤخذ منه انه لا يؤثر الشروع في قراءة السورة قبل الفاتحة لعدم الاعتداد بها ولا نها غير فرض (قوله أعم من تعبيره بنسي) يعلم منه التعمد بالاولى فلا عموم تأمل شوبري (قوله وان يقرأ) وان لم يرض المحصورون بالتطويل قال في الكفاية

الاعلى والغاشية من زيادتي

(وسن خطبتان بعدهما)

بقيد زدته بقولي (لجاعة)

لانفرد روى الشيخان

انه صلى الله عليه وسلم وأبا

بكر وعمر كانوا يصلون

العيدين قبل الخطبة

وكونهما ثنتين مقيس

على خطبة الجمعة ولو

قدمت على الصلاة لم يعتد بها

كالرابعة بعد الفريضة اذا

قدمت (نخطبتى جمعة في

أركان وسنن) لافي شروط

خلاف الجرجاني وحرمه

قراءة الجنب آية في احدهما

ليس لكونها ركنا فيهما

بل لكون الآية قرآنا

لكن لا يخفى انه يعتبر في

أداء السنة الاسماع والسمع

وكون الخطبة عربية

وقولي وسنن من زيادتي

(و) سن (ان يعلمهم في)

عيد (فطر الفطره) في

عيد (أضحى الاضحية)

أى أحكامهما لا اتباع في

بعض رواه الشيخان ولان

ذلك لا تنق بالخال (و) ان

(بفتح) الخطبة (الاولى

بتسع تكبيرات والثانية

ب سبع ولاء) افراد في الجميع

لقول عبيد الله بن عبد الله

ابن عتبة بن مسعود ان

ذلك من السنة رواه الشافعي

قال في المجموع واسناده

المعنى في ذلك ان يوم العيد شبيه بيوم الحشر والسورتان فيهما أحوال الحشر قال الواحدى ق جبل
محيط بالديار من زبرجد وهو من وراء الحجاب تغيب الشمس من ورائه بمسيرة سنة وما بينهما مظلمة
وقال مجاهد هو فاتحة السورة سم (قوله أو الاعلى والغاشية) والاوليان أولى حل ومحسن سن
قراءتهما كما هما ان اتسع الوقت والاقتصر على بعضهما مشو برى (قوله وسن خطبتان) ولو بعد
خروج الوقت (قوله لجماعة) أى ولو صلاوا فرادى لان المقصود الوعظ وأقل الجماعة اثنان كما مر فلو كان
اثنان مجتمعين سن لاحدهما أن يخطب وان صلى كل منهما منفردا شيخنا (قوله لانفرد) أى
ولا لجماعة النساء الا ان يخطب لمن ذكر فلو قامت واحدة منهن ووعظتهن فلا بأس برماوى (قوله
لم يعتد بها) يقتضى انها تحرم لانه متعاط عبادة فاسدة كالاذان قبل الوقت ونوزع في التحريم اذا قصد
الخطبة زى وقال سم فلو قصد ان تقديم الخطبة عبادة وتعهد ذلك لم يعتد التحريم وان لم يوافق مر
عليه مع التردد واعتمد ع ش على مر الحرمه (قوله نخطبتى جمعة) ومن دخل والخطيب
يخطب فان كان بالصحراء اجلس يستمع ما لم يخش خروج وقت العيد وان كان بالمسجد صلاه مع التحية
زى (قوله وحرمه قراءة الجنب) جواب عما يرد على قوله لافي شروط بان يقال حرمه القراءة دليل
على اشتراط الطهارة (قوله ليس لكونها ركنا الخ) ففي الآية جهتان كونها ركنا في الخطبة وكونها
قرأنا فالحرمه لاجل الجهة الثانية لا الاولى وما ذكره حج انه لو كان جنبا في حال القراءة بطلت
خطبته محمول على من لم يقصد القراءة مشو برى باختصار وكان الانسب أن يقول لا لكون الطهارة شرطا
فيها الا ان يقال المراد لا لكونها ركنا أى متوقفا على الطهارة (قوله والسمع) أى ولو لواحد (قوله
وكون الخطبة عربية) هل ولو كانوا من غير العرب حج (قوله في بعضها) وهو عيد الاضحى
برماوى (قوله بتسع تكبيرات) ويفوت التكبير بالشروع في أركان الخطبة كفواته بالقراءة
شورى (قوله ولاء) بأن لا يفصل بينها (قوله افرادا) جمع فرد ضبطه ع ش بفتح الهمزة لكن
سمعت من شيخنا ح ف بكسر هاء فيصح كل منهما وقوله افرادا بان لا يجمع بين تكبيرتين في نفس
واحد قال حل أى فرادات جمع فردة متواليات وهما منصوبان على الحالية فلو جمع أو لم يوال كان
خلاف السنة وسن الاستئناف وهذا هو المراد بقول بعضهم ضراى يكون مخالفا للسنة وفي شرح
الروض ولو فصل بذ كر جاز أى فلا يمنع الموالاة (قوله ان ذلك) أى قوله وان يفتتح الخ (قوله ومع
ضعفه لادلالة فيه) فالاولى الاستدلال بالاجماع قال ع ش لا يقال كان الاولى ان يقول وان صح لادلالة
فيه لكونه قول تابى لانا نقول دفع بما ذكر توهم صحة الاستدلال به في فضائل الاعمال مع ضعفه لان
الضعيف قد يستدل به في فضائل الاعمال فدفعه بما ذكر (قوله لان عبيد الله تابى) فاجتمع فيه
أمران كونه ضعيفا وكونه قول تابى (قوله فهو قول صحابى) أى قوله بحكم من الاحكام وليس المراد
قوله من السنة كذا لان هذا اذا قاله الصحابى يحتج به وان لم ينتشر وفي نسخة كقول صحابى والاولى
حذف الكاف لان الموقوف على المشهور هو عبارة عندهم عن الموقوف على الصحابى فلا يحتاج
الى ذكر الكاف بعد قوله أو لا موقوف بل لانصح الكاف لان قول عبيد الله ان ذلك من السنة بمنزلة
قوله رويت عن الصحابى انه قال كذا وكذا قاله ع ش وقوله بل لانصح الكاف الخ فيه نظر لان هذا
في حكم الموقوف بدليل قوله بمنزلة الخ والموقوف حقيقة مأضيف للصحابى من قول أو فعل بان يقال
قال عمر كذا أو فعل كذا والتابى هنا لم يضاف للصحابى قول ولا فعل حقيقة بل منزل منزلة من أضاف له

ذلك وهذا مبنى على ان الضمير في قوله فهو راجع لقول التابعي فان كان راجعا للموقوف اتجه حذف الكاف (قوله لم يثبت انتشاره) أي لم يثبت انتشاره بين الصحابة ولم يصرا جاعا لانه حينئذ ليس بحجة وأما اذا اشتهر هذا القول وصار اجاعا فهو حجة أفاده شيخنا (قوله فلا يحتج به) وحيث كان كذلك فانه ثبت مرفوعا عند الامام من طريق آخر فصح الاستدلال به اط ف (قوله بل مقدمة لها) وتظهر فائدة ذلك فيما لو اخل فيها بشرط الخطبة فتبطل عند من يقول بانها خطبة الجمعة ولا تبطل عند غيره ع ش (قوله وسن غسل للعديد) ولو لم يغيره بغير غسله ولبه كما قيل به في غسل اسلام الكافر ويسن للحائض والنفساء ما فيه من النظافة والزينة وكافي غسل الاحرام كما هو مصرح به في كلامهم ونقله ع ش على م ر (قوله مع دليله) وهو الزينة واجتماع الناس لها (قوله من نصف ليل) ولكن المستحب فعله بعد الفجر وقبله جائز حل ويمتد الى الغروب شو برى (قوله لا من فجر) صرح به للرد على الضعيف القائل بأنه يدخل بالفجر كغسل الجمعة كما في شرح م ر (قوله يبكرون لصلاة العيد) أي بعد الفجر لانه وقت البكور كما سيأتي حل (قوله لشق عليهم) والاولى لهم اقامتها في قراهم ويكره ذهابهم لغيرها برماوى (قوله وسن تزين) ويدخل وقته بنصف الليل أيضا وهل التزین هنا أفضل منه في الجمعة أو هو فيها أفضل أو يستويان فيه نظر والا قرب تفضيل ما هنا على الجمعة بدليل أنه طاب هنا على الثياب قيمة وأحسنها منظرًا ولم يختص التزین فيه بمريد الحضور بل طاب حتى من النساء في بيوتهن ع ش على م ر (قوله بأحسن ثيابه) وأفضلها البيض الا أن يكون غيرها أحسن فهو أفضل منها هنا لا في الجمعة والفرق أن القصد هنا اظهار النعم وتم اظهار التواضع وذو الثوب الواحد يغسله يد بالكل جمعة وعيد شرح م ر وقال سم على الهجة ولو وافق العيد يوم جمعة فلا يبعد أن يكون الأفضل لبس أحسن الثياب الا عند حضور الجمعة فالأبيض فليتأمل ولو أراد صلاة الاستسقاء في يوم العيد فانه يترك الزينة والطيب كما يحثه الاسنوى ومثل الاستسقاء الخسوف اه حل (قوله وتطيب) أي لغير محرم ومحنة (قوله وازالة نحو ظفر) وسيأتي في الاضحية ان مريد هاء سن له من أول الشهر تأخير ازالة ظفره وشعره الى ما بعد ذبحها فلا يرد وسيأتي أيضا في الحج أنه يحرم ازالة الظفر والشعر قبل التحلل الاول فلا يرد أيضا كما ذكره العلامة البرماوى قال ع ش على م ر فلو لم يكن بيده شعر فهل يسن له امرار موسى على رأسه تشبها بالخالفين أم لا فيه نظر والظاهر بل المتعين عدمه لان ازالة الشعر ليس مطلوبا لذاته بل للتنظيف وبهذا يفرق بين ما ذكر وبين المحرم اذا دخل وقت تحال له وليس برأسه شعر حيث يسن له امرار موسى على رأسه فان ازالة الشعر ثم مطلوبة لذاتها (قوله وسواء فيه الخ) عبارة شرح م ر وسواء أراد الحضور للصلاة أولا (قوله وهذا) أي المذكور من الغسل والتزین مع التعميم الذي ذكره وقوله أما النساء فيكره الخ لا يظهر وجه مقابله لما قبله لان المصنف لم يتعرض لحكم الحضور فيما مر الا أن يقال محل المقابلة قوله ولا يتطيبين ويخرجن الخ فتأمل وقد يقال تعرض للحضور في ضمن التكبیر المذکور بعد (قوله لذوات الهيئة الخ) ظاهره أن ذات الجلال تحضر اذا لم تتزين وليس كذلك اللهم الا أن يجاب بأن المراد بذات الهيئة ولو بالنسبة للبدن فتدخل الشابة الجميلة وتخرج العجوز والشابة غير الجميلة اذا لم يتزين ببرماوى فالمراد بذوات الهيئة بدنا أو ملبسا (قوله ويتنظف بالماء) أي من غير غسل (قوله وسن بكور) أي فمن فعل ذلك كتب له ثواب أكثر ممن جاء بعده وليس ذلك عبارة عن قدر معين يحكم له به كافي ساعات الجمعة ع ش (قوله بعد الصبح) أي لغير بعيد الدار وهو لمن في المسجد بالتهيؤ كما قاله البرماوى وفي شرح الروض بعد صلاتهم الصبح هذا ان خرجوا للصحراء والاكثر في المسجد قال العلامة

لم يثبت انتشاره فلا يحتج به على الصحيح وهذه التكييرات ليست من الخطبة بل مقدمة لها كما نص عليه الشافعي واقتراح الشيء قد يكون بمقدمته التي ليست منه نبيه على ذلك في الروضة والتصریح بسن التعليم والافتتاح بما ذكر من زيادتي (و) سن (غسل) للعديد كما مر مع دليله في الجمعة وذكرته هنا توطئة لقولي (ووقته من نصف ليل) لامن فجر لان أهل القرى الذين يسمعون النداء يبكرون لصلاة العيد من قراهم فلو امتنع الغسل قبل الفجر لشق عليهم (و) سن (تزین) بأن يتزين بأحسن ثيابه وتطيب وازالة نحو ظفر وريح كريحه وسواء فيه وفي الغسل الخارج للصلاة وغيره وهذه الرجال أما النساء فيكره لذوات الهيئة الحضور ويسن لغيرهن ويتنظف بالماء ولا يتطيبن ويخرجن في ثياب بذلتن وكالنساء فيما ذكر الخ ثاني (و) سن (بكور) بعد الصبح

لغير الامام لياخذ مجلسه ويظهر الصلاة (وان يحضر الامام وقت صلاة) لا اتباع رواه الشيخان (ويجوز) الحضور (في اضعى) و يؤخره في فطر قليلا كتب صلى (٤٢٨) الله عليه وسلم الى عمرو بن حزم حين ولاء البحرين أن عجل الاضحية وأخر

الفطر رواه البيهقي وقال هو مرسل وحكمته اتساع وقت التضحية ووقت صدقة الفطر قبل الصلاة والتصرع بسن البكور وما بعده من زيادتي (وفعلها بمسجد أفضل) لشرفه (لا لغيره) كضيقة فيكره فيه التشويش بالزحام واذا وجد مطرا أو نحوه وضاق المسجد صلى الامام فيه واستخلف من يصلي بباقي الناس بموضع آخر (واذا خرج) لغير المسجد (استخلف) ندبا من يصلي ويخطب (فيه) بمن يتأخر من ضعفة وغيره كشيوخ ومريض وبعض الاقوياء كما استخلف على رضى الله عنه أيام سعود الانصارى في ذلك رواه الشافعى باسناد صحيح فان استخلف من يصلي وسكت عن الخطبة لم يخطب بهم كما صرح به الجبلى لكونه افتيانا على الامام وبما تقرر علم ان تعبيرى بما ذكر اولى من قوله ويستخلف من يصلى بالضعفة (و) أن (يذهب) للصلاة (ويرجع) منها (كجمعة) بان يذهب في طريق طويل ماشيا بسكينة ويرجع في آخر قصير لما

الشورى ولم يقيد به فيما قبله وهو التزين فاقتضى عدم تقييده بذلك انه كالغسل بدخل وقته بنصف الليل (قوله لغير الامام) أخذه من قوله وان يحضر امام وقت صلاته أما الامام فلا يسن له التبكير ويجوز أن يحصل له من الثواب ما يساوى فضيلة التبكير أو يزبدعيا حيث كان تأخيره امتثالا لأمر الشارع كفى ع ش على م ر (قوله لياخذ) أى الغير بمجلسه وعبارة م ر ليفوز بالقرب من الامام (قوله قليلا) راجع للتجمل والتأخير بان يكون في الاضحية عقب الارتفاع كرمح وفي الفطر بعده بتقليل شرح حجج (قوله ان عجل) أن تفسيره أو مصدرية (قوله وفعلها بمسجد أفضل) أى ان اتسع الوقت أو حصل مطرا ونحوه م ر (قوله فيكره فيه) والاولى فعلها في غيره فاذا وجد عذر يمنع من فعلها في الغير كطرو برد شديد صلى الامام في المسجد بضعفة واستخلف من يصلى الى آخر ما ذكره الشارح هذا مراده وهذا بخلاف قوله واذا خرج لغير المسجد لان الخليفة فيه يصلى في المسجد وفيما م ر في غيره ولعل الاولى أن يذكر قوله واذا وجد مطر بعد قوله واذا خرج الخ (قوله بموضع آخر) أى حيث لم يسعهم ذلك الموضع والاصل فيه جميعا حل (قوله واذا خرج لغير المسجد استخلف فيه) وهل الأفضل حينئذ جعلهم صفوفًا أو صفا واحدا فيه نظر والاقرب الاول لما في الثاني من التشويش على المأمومين بالبعد عن الامام وعدم سماعهم قراءته وغير ذلك وتعتبر المسافة في عرض الصفوف بما يهيئ له الصلاة وهو ما يسعهم عادة مصطفين من غير افراط في السعة ولا ضيق ع ش على م ر (قوله وسكت عن الخطبة لم يخطب) أى يكره له ذلك زى (قوله لكونه افتيانا على الامام) هذا ظاهر في الامام الأعظم أو نائبه لان هذه العبارة لم تشتهر الا فيه وعبارة شرح م ر ويكره للخليفة ان يخطب بغير أمر الولى كما في الأم والأولى ان يأذن له في الخطبة وعبارة ع ش هو ظاهر ان جرت العادة باستئذانه للخطبة والا فينبغى انه لا يتوقف على الاذن وأن فعله غير مكروه وقد يشعر به قوله لكونه افتيانا الخ فلا يظهر الافتيات الا حينئذ (قوله ن تعبيرى بما ذكر اولى) وجه الأولوية سموه لغير الضعفة مع ايهاهم عبارة الأصل انهم لا يصلون مع خليفة ع ش (قوله كجمعة) تنظير لاقياس بدليل قوله لما مر ثم الخ فلا ينال قياسه الجمعة على العيد فيما مر حيث قال كفى العيد في الذهاب والرجوع بعد قوله وأن يذهب في طريق طويل ماشيا (قوله ويرجع في آخر قصير) ولا يتقيد ذلك بالعيد بل يجري في سائر العبادات كالحج وعبادة المريض الخ في الغزاة فالأولى لهم لركوب ارباب العدو حل (قوله لما مر ثم في غير الذهاب والرجوع) وهو المشى والسكينة والذى مر هو قوله لا بحث على المشى في خبر رواه الترمذى وخبر الشيخين في السكينة اذا اتيت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون الخ فيعلم من هذا أن الحديثين المتقدمين في الجمعة شاملان لصلاة العيدين وليست الصلاة فيهما خاصة بالجمعة (قوله فيما ذكر) أى الذهاب في الطويل والرجوع في القصير (قوله وسببهما) أى الذهاب في الطويل والرجوع في القصير وكان الأولى أن يقول وسبب الذهاب في الطويل لانه لم يذكر سبب الرجوع في القصير وسببه السهولة في العادة مع انتفاء العبادة شيئا وعبارة شرح م ر والأرجح في سببه أى الذهاب في أطولهما أنه كان يذهب في أطولهما كثيرا للأجر وقوله كثيرا للأجر قضية هذه العلة عدم الأجر في الرجوع (قوله وقيل لانه كان يتصدق على فقرائهما) هذا وما بعده لا ينتج لذهاب في الطويل ولرجوع في قصير بل يصدق بما اذا استويا (قوله وبأكل) ولو في الطريق ولو الامام الأعظم

ثم في غير الذهاب والرجوع فيما ذكر ولا اتباع فيهما رواه البحارى وغيره وسببهما انه كان يذهب في أطول الطريقين تكثيرا للأجر ويرجع في أقصرهما وقيل لانه كان يتصدق على فقرائهما وقيل لشهده الطريقان (و) ان (بأكل

قبلها (عيد (فطر وبسك) عن الأكل (لي) عيد (الحج) حتى يهلي للأباعر واه ابن حبان ولغيره وهو محدود وحكمته امتياز يوم العيد عما قبله بالمبادرة بالاكل أو تأخيره والتصریح بسن الذهاب وما (٤٢٩) بعده من زيادتي (ولا يكره نقل قبلها) بعد

ارتفاع الشمس (غير امام) أما بعدها فان لم يسمع الخطبة فكذلك والاكره لانه بذلك معرض عن الخطيب بالسكينة وأما الامام فيكره له النقل قبلها وبعدها لاشتغاله بغير الاهم والمخالفة فعل النبي صلى الله عليه وسلم (وسن أن يكبر غير حاج برفع صوت) في المنازل والأسواق وغيرها (من أول لياتي عيد) أي عيد الفطر وعيد الاضحى ودليله في الأول قوله تعالى ولتكموا العدة أي عدة صوم رمضان ولتكبروا لله أي عند اكملها وفي الثاني القياس على الأول وفي رفع الصوت اظهار شعار العيد واستثنى الرافعي منه المرأة وظاهر أن محله اذا حضرت مع غير محارمها ونحوهم ومثلها الخنثى (الى تحرم امام) بصلاة العيد اذا الكلام مباح اليه فالتكبير أولى ما يشتغل به لانه ذكر الله تعالى وشعار اليوم فان صلى منفردا فالعبرة باحرامه (و) ان يكبر أيضا (عقب كل صلاة)

(قوله الى أن يدخل وقت احرامه) لكن لو صلى قبل

ولا تنجز به المرواة لعذره وبكره ترك الامساك في الاضحى والشرب مثل الاكل وأفضله على ما في الفطر للصائم بان يكون تراء أو زيبا وأن يكون نرا كافي ع ش على مر (قوله حتى يصلي) أي حتى تنقضي صلاتها بما يتبعها من الخطبة برماوى (قوله وحكمته امتياز) أي ولو كان منظر افما قبل عيد الفطر بعذرا أو غيره وصائما فيما قبل عيد الاضحى لان المراد شأبه ذلك لان الحكمه لا يلزم اطرادها شورى مع زيادة وقد قال قل قوله وحكمته أي الاصلية فلا يرد منظر رمضان وصائم غيره (قوله فيكره له لنقل) أي وينعقد ع ش على مر (قوله قبلها وبعدها) أي وان خطب غيره حج لكن قضية التعليل المذكور عدم الكراهة (قوله لاشتغاله بغير الاهم) وهو الخطبة والصلاة كافي حل قال ع ش هو واضح بالنسبة لما بعدها لطلب الخطبة منه وأما لما قبلها فان كان دخل وقت ارادة الصلاة فواضح أيضا والابان لم يدخل وقتها وأوجرت عادتهم بالتأخير فما وجبه الكراهة الا ان يقال لما كانت الخطبة مطلوبة كان الاهم في حقه اشتغاله بما يتعلق بها ومراقبته لوقت الصلاة لا تنظره ايها (قوله برفع صوت) أي ليلا أو نهارا الا لغير ذكر بحضرة غير محرم قل (قوله والاسواق) جمع سوق يذكروا يؤث سميت بذلك اقيام الناس فيها على سوفهم جمع ساق زى (قوله من أول لياتي عيد) وتكبير ليلة عيد الفطر أكد من تكبير ليلة الاضحى للنص عليه كافي شرح م والمفاضلة في كلامه بين المرسلين ومرسل الفطر ومرسل الاضحى أما المقيد في الاضحى فهو أفضل من المرسل بقسميه لشرفه بتبعيته للصلاة ع ش على مر (قوله ودليله) أي التكبير في الأول وهو عيد الفطر (قوله ولتكبروا لله) لان الواو هنا للترتيب لا لطلق الجمع والالم يصح الاستدلال لان الغرض الاستدلال على ان التكبير بعد اكمال عدة فقد قال بعضهم حل الواو هنا على الجمع المطلق خلاف الاجماع فتعين جعلها على الترتيب ولذلك قال الشارح أي عند اكملها ملخصا من حل مع زيادة (قوله اذا حضرت مع غير محارمها ونحوهم) خرج بهذا القيد ما لو كانت في بيتها أو نحوها وليس عند هارجال أجا ب فترفع صونها به وهو ظاهر ع ش على مر (قوله الى تحرم امام) أي الى ان يدخل وقت احرامه المطلوب سواء صلى معه أو منفردا ولم يصل وأخر الامام الصلاة وهذا ما اعتمده م ر وقل وبرماوى (قوله فالتكبير أولى ما يشتغل به) فلو اتفق ان ليلة العيد ليلة جمعة جمع فيها بين التكبير وقرأة السكف والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيشغل كل جزء من الليلة بنوع من الثلاثة ويتخير فيما يقدمه ولكن اعل تقديم التكبير أولى لانه شعار الوقت ع ش على مر (قوله فاعبرة باحرامه) كذا قال الشارح وتبعه العلامة حج وينبغي حله على ما اذا ترك الامام صلاة العيد جماعة أو سبق الامام بالصلاة وصلى نفسه برماوى (قوله وأن يكبر عقب كل صلاة) ولو نسي التكبير أو تعدد تركه عقب الصلوات فتدكر فليكبر لتركه ولا رادة التكبير في العمدة وان طال الفصل بين الصلاة والتدكر لان التكبير شعار هذه الايام لا وصف للصلاة ولا جزء منها فلم يسقطه طول الفصل أي في أيام التشريق فان خرجت سقط ولا يلحق بالصلاة سجدة التلاوة والشكر ولو فاتته صلاة من هذه الايام وقضاها في غير هالم يكبر عقبها كافي المجموع بل قال انه لا خلاف فيه لان التكبير شعار الوقت كما مر كذا في الشورى وشرح م ر قال ع ش ويقدم التكبير على اذكارها أي الصلاة لانه

الامام اعتبر احرام نفسه (قوله وهذا ما اعتمده الرملى والقلبيوني وبرماوى) عبارة الرملى في شرحه كالشرح وعبرة شرح الروض وغيره الى تمام احرام الامام وهي غير قابلة للتأويل خصوصاً قول ابن حجر في شرح الارشاد الى نطق الامام بالراء من تكبيرة التحريم اه وانظر لو أخر الامام التحريم الى الزوال أو ترك الصلاة ولعل هذه محل كلام القليوبي

ولو فائتة ونافلة وصلاة جنازة

(من صبح) يوم (عرفة

الى عقب عصر آخر) أيام

(تشریق) للاتباع رواه

الحاكم وصحيح اسناده

(و) ان يكبر (حاج كذلك

أى عقب كل صلاة (من

ظهر) يوم (نحر) لانها

أول صلاته بعداتها وقت

التلبية (الى عقب صبح

آخره) أى التشریق أى

أيامه لانها آخر صلاته بنى

(وقبل ذلك) لا يكبر بل

(يلبى) لان التلبية شعاره

وخرج بما ذكر الصلاة في

عيد الفطر فلا يسن التكبير

عقبها لعدم وروده والتكبير

عقب الصلوات يسمى

مقيدا وما قبله مراسلا

ومطابقا (وصيغته المحبوبة

معروفة) وهى كفى الأصل

الله أكبر الله أكبر الله

أكبر لا اله الا الله والله

أكبر الله أكبر والله الحمد

واستحسن فى الأم أن

يزيد بعد التكبيرة الثالثة

الله أكبر كبيرا والحمد لله

كثيرا وسبحان الله بكرة

وأصيلا لا اله الا الله ولا

نعبد الا اياه مخلصين له

الدين ولو كره الكافرون

لا اله الا الله وحده صدق

وعده ونصر عبده وأعز

جنده وهزم الأحزاب

وحده لا اله الا الله والله

(قوله وقضاها فى تلك الايام)

راجع لكل منهما

شعار الوقت ولا يتكرر فكان الاعتناء به أشد من الادكار وأما المطلق فيسن تأخيرها عن الادكار
اه (قوله ولو فائتة) أى فى هذه الايام أو فى غيرها وقضاها فى تلك الايام كفى حل وقوله ونافلة أى
مطابقة أو ذات وقت أو سبب ومنها الرواتب كما قرر شيخنا وذكره قل (قوله من صبح يوم عرفة)
أى من وقت دخوله وان لم يصله وفى ع ش على م مانصه الوجه وفاقا لم أنه يدخل وقت
التكبير بفجر يوم عرفة وان لم يصل الصبح حتى لو صلى فائتة مثلاً قبل الصبح كبر عقبها ولو اختلف
رأى الامام والمأموم فى وقت ابتداء التكبير تبع هو اعتقاد نفسه كفى سم وشرح م (قوله الى
عقب عصر آخر تشریق) أى سواء فعلها أول الوقت أو آخره والمعتمد انه يستمر الى الغروب حتى لو
صلى العصر ثم صلى صلاة أخرى استحب له التكبير عقبها شيخنا وم (قوله أيام تشریق) سميت
أيام تشریق لاشراقها بضوء الشمس والقمر وقيل لتشریق المعجم فيها أى نشره وتقديده وقيل غير
ذلك (قوله وان يكبر حاج) هل وان أخر التحلل حيثئذ وسواء كان بمنى أو غيرها والتعليل الآتى جرى
على الغالب وأما من شأنه ذلك وخرج به المعتمد فيكبر وان لم يكن مستغلا بذكر طواف أو سعى هذا
هو المعتمد برماوى (قوله من ظهر يوم نحر) أى وان لم يتحلل كما جرى عليه الشيخ حج واستظهر
الشيخ انه يقيد بالتحلل فإدام محرماً لا يكبر لان شعاره التلبية أخذنا من التعليل شورى وسكتوا
عمالاً حرم بالحج من أول وقته بأن أحرم ليلة عيد الفطر فهل يلبى لانها شعار الحاج أو يكبر فيه نظر
والاقرب الأول كفى ع ش على م (قوله الى عقب صبح آخره) كلامه يقتضى عدم امتداد
التكبير فى حقه الى الغروب وليس كذلك وعبارة الاصل ويكبر الحاج من ظهر النحر ويحتم بصبح
آخر التشریق للاتباع قال الرشيدى أى من حيث كونه حاجاً كما يؤخذ من العلة والافن المعلوم انه بعد
ذلك كغيره فيطلب منه التكبير المطلوب من كل واحد الى الغروب فتنبه له (قوله لانها آخر صلاته بنى)
أى من شأنه ذلك حتى يشمل من نفر النفر الاول وغيره ومن قسم التحلل على الصبح حل (قوله
فى عيد الفطر) أى الواقعة فى ليلة عيد الفطر ومثله فى ذلك الاضحى لما تقدم ان تكبير ليلة عيد
الاضحى مطلق وان وقع عقب الصلوات ولا يقال فيه جهتان مطلق ومقيد بل هو مطلق فقط وكلام
الشارح فى شرح البهجة يقتضى انه مقيد وكلامه هنا يوهمه وهو المعول عليه المنقول عن
الاصحاب حل باختصار (قوله فلا يسن التكبير عقبها) أى من حيث الصلاة لا من حيث كونها
ليلة عيد وعليه فيقدم أذكار الصلاة عليه كما تقدم عن حج ع ش على م (قوله والتكبير
عقب الصلوات) أى لأجلها لا مطلقاً أى ما يطلب لأجلها فلا يشمل تكبير ليلتي عيد الفطر والاضحى
عقب الصلوات وفيه ما تقدم حل (قوله وما قبله) لعل الاولى أن يقول وغيره لان تكبير ليلة عيد
الاضحى واقع بعد المقيد وهو الواقع فى يوم عرفة وواقع قبله أيضاً وهو الواقع فى يوم النحر وبعد
(قوله وصيغته المحبوبة) أى المندوبة التى تداوت عليها الاعصار فى القرى والامصار برماوى (قوله
الله أكبر الخ) قال الشيخ أن كل الدين الحنفى سبب ذلك ما روى ان جبريل عليه السلام لما جاء بالفداء
خاف المجلة على ابراهيم فقال الله أكبر الله أكبر الله أكبر ثلاثاً فلما رآه ابراهيم قال لا اله الا الله والله أكبر
فلما علم اسمعيل بالفداء قال الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر ثلاثاً فلما رآه ابراهيم قال لا اله الا الله والله أكبر
اضمار فعل أى كبرت كبيراً أى رباكبيراً أى عظيماً (قوله بعد التكبيرة اشاشة) أى وما بعدها الى قوله
ولله الحمد (قوله بكرة وأصيلاً) البكرة القدوة والجمع بدر والاصيل من العصر الى الغروب وجهه أصل
وأصل أى أول النهار وآخره والمراد جميع الايام (قوله ولو كره الكافرون) أى ولو كرهوا
الاخلاص (قوله وهزم الأحزاب) أى الدين يحزبوا عليه فى عزرة لئلا يخذلوا فى الحرب عليه الصلاة والسلام

أ كبر (وتقبل شهادة
هلال شوال يوم الاثنين)
بان شهدوا برؤية هلال
الليلة الماضية فنظروا
ان كانت (شهادتهم) قبل
زوال (من يسمع الاجتماع
والصلاة أو ركعة منها
(صلى العيد حينئذ أداء
والا) بان كانت بعد الزوال
أو قبله بدون الزمن
المذكور (ف) تصلى (قضاء)
مستى أريد قضاؤها أما
شهادتهم بعد اليوم بان
شهدوا بعد الغروب فلا
تقبل في صلاة العيد فتصلى
من الغداء اذ لا فائدة في
قبولها الا ترك الصلاة فلا
يصح اليها وتقبل في غيرها
كوقوع الطلاق والعق
المعلقين برؤية الهلال
(والعبرة) فيما لو شهدوا
قبل الزوال وعدلوا بعده
قبل الغروب أو شهدوا قبل
الغروب وعدلوا بعده
(بوقت تعديل) لا شهادة
لانه وقت جواز الحكم
بها فتصلى العيد في الاولى
قضاء وفي الثانية من الغد
أداء وهذا من زيادتي

باب في صلاة كسوف الشمس والقمر

فاللام للعهد والمراد كل من تحزب من الكفار لحر به عليه الصلاة والسلام فتسكون استغراقية كافي
القسط لاني وقوله وحده أي من غير قتال الأديمين بان أرسل عليهم ربحا وجنودا لم تروها بر (قوله
فنظروا) أي وجوبا (قوله أداء) خبر تسكون المحذوفة أي وتسكون أداء كما صرح به مر في الشارح
ويصح ان تكون حالا من العيد وهو أولى من التقدير (قوله فلا تقبل في صلاة العيد) قضيته انه
لا يجوز فعلها لئلا لا منفردا ولا جماعة ولو قيل بجواز فعلها لئلا لا سببا في حق من لم يرد فعلها مع الناس لم
يعد بل هو الظاهر ع ش على مر (قوله فلا تقبل في صلاة العيد) أي في ترك صلاة العيد أي
بالنسبة له كما يدل عليه قوله بعد اذ لا فائدة في قبولها الا ترك الصلاة أي أداء (قوله فتصلى من الغداء)
ظاهره ولو لارائي (قوله اذ لا فائدة في قبولها الا ترك الصلاة) عبارة مخرج مر لان شوالا قد دخل
يقينا وصوم ثلاثين قد تم فلا فائدة في شهادتهم الا المنع من صلاة العيد اه واستشككه الاسنوي
بما حاصله ان قضاءها يمكن لئلا وهو أقرب وأحوط وأيضا فالقضاء هو مفتضى شهادة البيعة الصادقة
فكيف يترك العمل بها وتنوي من الغداء مع علمنا بالقضاء لا سيما عند بلوغ المخبر بن عدد التواتر
اه سم (قوله وتقبل في غيرها) ومن الغير الزكاة فتخرج قبل الغد وجوبا ع ش على مر ومن
الغير أيضا صوم اليوم الذي يصلون فيه فيصبح صومه لانه ثاني شوال (قوله المعلقين برؤية الهلال) انظر
المعلقين بالعيد والظاهر عدم الوقوع لان العيد يوم يعيد الناس ويحتمل خلافه احتياطا ثم رأيت حرج
جزم به ناشو برى (قوله والعبرة بوقت تعديل) يقتضي انه بمجرد الشهادة لا يشيت المشهود به ولا
يعول عليها بل ينتظر التعديل نعم ان ظن شيئا عوّل على ظنه ولا ارتباط لهذا بالشهادة فليتمأمل بل
هو عام سم

باب في صلاة كسوف الشمس والقمر

وما يطلب فعله لاجلها مما لا يجوز في غيرهما مع عدم تكرارهما وهي من خصائص هذه الأمة
وشرعت صلاة كسوف الشمس في السنة الثانية من الهجرة وصلاة خسوف القمر في جادى الآخرة
من السنة الخامسة على الراجح كافي البرماوى قال بعضهم كان الاولى ان يقول في صلاتي كسوف الشمس قال
شيخنا الاولى ما ذكره المصنف فرارا من توالى اثنتين ولان التثنية توهم ان لكل من الكسوفين
صلاة مستقلة وليس كذلك وكسوف الشمس لا حقيقة له عند أهل الهيئة فانها لا تتغير في نفسها وانما
القمر يحول بيننا وبينه وخسوفه له حقيقة فان ضوءه مكتسب من ضوءه واسببه حيولة ظل الارض
بيننا وبينه بنقطة التقاطع فلا يبقى فيه ضوء البتة كما في شرح مر قال العلامة أحمد بن العماد في
كتابه كشف الاسرار عما خفي عن الافكار أما ما يقوله المنجمون وأهل الهيئة من ان الشمس
اذا صادفت في سيرها القمر حال بيننا وبين ضوءها فباطل لا دليل عليه وذكر ان سبب كسوفها
تحويف العباد بحبس ضوءها ليرجعوا الى الطاعة لان هذه النعمة اذا حبست لم تنبت زرع
ولم يجف ثمر ولم يحصل له نضج وقيل سببه تجلى الله سبحانه وتعالى عليها فانه ما تجلى لشي
الا خضع فقد تجلى للجبل فجعله دكا وقيل سببه أن الملائكة تجرّها وفي السماء بحر فاذا وقعت فيه حال
سيرها استر ضوءها كما قاله الثعالبي ومن خواص الشمس أنها تطيب بدن الانسان اذا نام فيها وتسخن
الماء البارد وتبرد البطيخ الحار قال الطرطوشي في شرح الرسالة ان مغيب الشمس بابتلاع حوت لها
وقيل في عين حمة بالهمز لقوله تعالى تغرب في عين حمة أي ذات حياطين ويقال قرية حامية بغير
همز أي حارة وقيل سبب غروبها انها عند وصولها لآخر السماء تطلع من سماء الى سماء حتى تسجد تحت
العرش فتقول يا رب ان قوميا بصونك فيقول الله تعالى ارجعي من حيث جئت فتنزّل من سماء الى سماء

والخسوف للقمر وهو أشهر (سنة) مؤكدة لاخبار صحيحة ولا نها ذات ركوع وسـ بجود لا أذان لها كـ صلاة الاستسقاء وجاوا قول الشافعي في الام لا يجوز تركها على كراهته لتأ كدها ليوافق كلامه في مواضع أخر والمكروه قد يوصف بعدم الجواز من جهة اطلاق الجائز

(قوله وقد شاهدت ذلك) بهامش عن شيخ مشايخنا السنوي انه من جملة كلام الامام على كرم الله وجهه (قوله رحمه الله وهو أشهر) والخاص بالكسوف الهيئة الكاملة فلا ينافي سن صلاة ركعتين لخسوف النجوم كما تنس للزلازل والصواعق والارياح الشديدة نص عليه في شرح البهجة الا مسألة النجم في حاشية سم على المنهج لكنها تسن فرادى في البيت كسائر النفل الذي تشرع فيه الجماعة قاله في شرح الروض (قوله من باب جالس) أي ليس انه من باب ظرف مشلا فلا ينافي أنه يقال بالبناء للجسهول ويقال الكسوف والخسوف أيضا (قوله ولا حياته) زاده دفعا لتوهم التقييد

حتى تطلع من المشرق ومن خواص القمر انه يصفر لون من بام فيه ويثقل رأسه ويسوس العظام ويلي ثياب الكتان وسئل على كرم الله وجهه عن السواد الذي فيه فقال انه أثر مسح جناح جبريل عليه السلام وذلك ان الله خلق نور الشمس والقمر ثم أمر جبريل فمسحه بجناحه فمحا من القمر تسعة وتسعين جزءا فحولها الى الشمس فأذهب عنه الضوء وأبقى فيه النور فذلك قوله تعالى فجعلنا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة وإذا نظرت الى السواد الذي في القمر وجدته حروف الجيم والميم والياء واللام والالف أي جيلا وقد شاهدت ذلك وقرأه مرارا وكل شهر قر بخلاف الشمس فاما واحدة نقلته من خط شيخنا ح ف (قوله والاصل فيها) أي في مشروعيها بقطع النظر عن كونها سنة مؤكدة لتلايتكر رمع قوله بعد لاخبار صحيحة وقوله لاخبار الآتية أي بطريق الاشارة في قوله للتابع وقول ابن عباس فقام قيام الخ وما روى انه جهر تارة وأسر أخرى لانه لم يذكر اخبارا صريحا اه (قوله المعبر عنهما الخ) أشار به الى أن قوله الكسوفين ليس فيه تغليب أحدهما على الآخر بل اشارة الى ان هذا قول (قوله وهو أشهر) لان الكسوف السترون نور الشمس لا يفارق جرمها وانما يستر عن الجيولة جرم القمر بينهما عند اجتماعهما ولذلك لا يوجد الا عند تمام الشهر فاد اوجد في غيره فهو من خرق العادة والخسوف المحو وهو بالقمر أليق لان جرمه أسود صقيل كالمرآة يضيء بمقابلة نور الشمس فاذا حال جرم الارض بينهما عند المقابلة منع نورها ان يصل اليه فيظلم ولذلك لا يوجد الا قبيل انصاف الشهر فاذا وجد في غيرها فهو من خرق العادة أيضا ومن الاول كسوف الشمس في عاشر ربيع الاول يوم مات ابراهيم ولده صلى الله عليه وسلم سنة ثمان من الهجرة وعمره سبعون يوما على الصحيح ومنه الكسوف عاشر المحرم حين قتل الحسين رضي الله عنه سنة احدى وستين قل وعبرة الشورى قوله وهو أشهر لان كسوف معناه تفسير وخسوف معناه ذهاب بالسكينة اه وكسوف وخسوف من باب جلس اه مصباح (قوله سنة مؤكدة) لم يقل هنا ولولنفرد ومساخر وعبد وامرأة كما قال في صلاة العيد وكاسيا في صلاة الاستسقاء مع انها تسن لم اكتبها بما تقدم وذكره في الاستسقاء لطول الفصل (قوله لاخبار صحيحة) منها قوله عليه الصلاة والسلام ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان موت أحد ولا حياته فاذا رأيت ذلك فصلاوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم اه مر وهلا قال للتابع كما قال مثله في العيد ولعله لا يهامة أنه صلى الله عليه وسلم فعل جميع الكيفيات شورى وفيه أن الشارح علل جميع الكيفيات بالتابع لانه علل الاخيرة بقوله لثبوت التطويل في ذلك من الشارع الخ ولما كانت الاخبار لا تدل الاعلى انه فعلها والفعل كما يحتمل الوجوب وهو الاصل يحتمل الندب أي بدليل يدل على الندب وهو قوله ولا نها ذات ركوع وسجود لا أذان لها وكل ما هو كذلك يكون سنة والدليل على عدم الوجوب ما مر في قوله هل على غير ما قال لا الا أن تطوع اه اطف وقال سم قوله ولا نها ذات ركوع هذا استدلال على عدم وجوبها اللازم لكونها سنة ردا على القائل بالوجوب (قوله كصلاة الاستسقاء) أي في السنة ولما كانت صلاة الاستسقاء متفقا على سنيتها جوبها أصلا مقياسا عليه هنا وفي صلاة العيدين وهو مبني على جواز القياس مع النص قصد به الرد على من قال بوجوبهما واستند في ذلك لظاهر كلام الشافعي في الام وقد أجاب عنه الشارح (قوله لتأ كدها) علة لكراهة وقوله ليوافق كلامه الخ علة للحمل وبرد على العلة الاولى أن الكراهة لا تثبت لانتهى مخصوص وأما المستفاد من أوامر الندب بخلاف الاولى كافي الاصول ويؤخذ جوابه عما في الشورى نقله عن حج وهو ان تأ كدها الطلب في الندب يقوم مقام النهي بخصوص في

زيادة (وأدنى كمالها زيادة قيام وقراءة وركوع كل ركعة) للاتباع رواه الشيخان وتعبير كثير بان هذه أقلها محمول على ما إذا شرع فيها بنية هذه الزيادة أو على أنها أقل الكمال وما في رواية مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلاها ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات وفي أخرى له أربع ركوعات وفي رواية لابي داود خمس ركوعات أجاب أئمتنا عنها بان رواية الر كوعين أشهر وأصح وبجملها على الجواز

(قوله وأما المستفاد من أوامر الخ) أي وأما النهي المستفاد من أوامر الندب لقاعدة أن الأمر بالشئ نهى عن ضده اه شيخنا (قوله ليس في هذه الرواية الخ) هذه عبارة سم عن حج (قوله ولا نظر لاشتهارها بها) لكن فيه أنه اشتهار مع الأفضلية كذا بحث سم (قوله بخلاف الوتر) وأيضا الكيفيات هنا سواء في عدد الركعات وإنما اختلاف في الصفة غير ولا كذلك الوتر اه سم (قوله فاعلم تحمل نيته على ما نواه) أي ولو كانت النية في ركوع الثانية الثاني أيضا فاعلم

تحصل الخ أي ولا تنفعه نية المفارقة

افتضاء الكراهة فيكون المكروه مما ثبت بنهي مخصوص أو ما استفيد من أوامر الندب المؤكد فتأمل (قوله على مستوى الطرفين) فيكون معنى لا يجوز تركها لا يباح تركها بل هو مكروه كما قرره شيخنا وعبارة شرح م إذا المكروه غير جائز جواز مستوى الطرفين (قوله كسنة الظهر) فلو نواها كسنة الظهر ثم عن له بعد الاحرام أن يزيد ركوعا في كل ركعة لم يجز وهذا هو المعتمد برماوى (قوله رواه أبو داود) ليس في هذه الرواية التعرض لكونها كسنة الظهر بل أنه صلاها ركعتين لكن زاد النسائي فصل ركعتين مثل صلاتكم هذه ولما حكى نحوه وهو ظاهر في أنها كسنة الظهر وما منع من حمل المطلق على المفيد برماوى (قوله وأدنى كمالها الخ) فإذا نواها أي الصلاة بهذه الكيفية لم يجز له أن يقتصر على الأقل كما لا يجوز له فعل الاكمل اذا نوى الأقل وأفتى والده شيخنا أن من نوى صلاة الكسوف وأطلق خير بين أن يصلها كسنة الظهر وبين أن يصلها بر كوعين وحينئذ لما أن يقتصر على ما هو أدنى الكمال أو يأتي بما هو الاكمل ولا يحمل على هذه الكيفية التي هي الاكمل ولا نظر لاشتهارها بخلاف الوتر فإنه لا يخير فيه بل يحمل على ثلاث والفرق أن الاقتصار على الركعة فيه خلاف الاولى وهذا واضح في حق غير المأموم أما هو اذا أطلق فاعلم تحمل نيته على ما نواه الامام فان نوى الامام كسنة الظهر وصرفها المأموم الى غيرها أو عكسه ينبغي أن لا تصح لعدم التمكن من المتابعة حل (قوله زيادة قيام) وتجب قراءة الفاتحة في القيام الزاثنين وقضيته بطلان الصلاة بترك الفاتحة في القيام الثاني كالأول فليحذر ع ش ويسن له التعوذ في القيام الثاني من كل ركعة شرح م (قوله وركوع كل ركعة) أي قائلا عند رفع رأسه من كل ركوع سمع الله لمن حمده بذلك الحمد كافي الروضة وهو المعتمد خلافا لما وردى من أنه لا يقول ذلك في الرفع الاول من كل من الركعتين بل يرفع مكبرا لانه ليس اعتدالا شرح م بل هو قيام (قوله محمول على ما اذا شرع فيها الخ) معناه انه في هذه الحالة لا يجوز له النقص عن تلك الكيفية بان يقتصر على قيام واحد لان هذه الكيفية هي أقلها بعد نيتها بالفعل بمعنى أنه لا يجوز له النقص عنها وليس معناه انه ليس هناك كيفية أخرى أقل من هذه اذا نواها ابتداء صح (قوله أو على أنها أقل الكمال) ليس معناه ان الكمال الذي هذه الكيفية أدناه هو الزيادة في الركوعات والقيامات أكثر من اثنين في كل ركعة بل المراد بالكمال الذي هذه الكيفية أدناه زيادة تطويل في القيامين والركوعين سم بالمعنى (قوله وما في رواية مسلم الخ) ان كان غرضه الايراد على ما ذكره من أنه أدنى الكمال فلا وجه له كما لا يخفاه وان كان غرضه الايراد عليه وعلى ما بعده فليتأمل وجهه شوبرى وقوله فلا وجه له أي لان قوله وأدنى كمالها الخ لا ينافي ان تصلى ثلاث ركوعات أو أربع جملا على انها من الأعلى لانه لم يحصر الأعلى في كونها بر كوعين فقط ويمكن ان يوجه بأن أدنى كمالها أو أعلاه بر كوعين فقط وانما يزيد الأعلى بالقراآت والتسبيحات شيخنا والاولى ذكر هذا أي قوله وما في رواية الخ بعد قول المتن ولا ينقص ركوعا لا سجدة ولا يزيد له لعدمه كما صنع م وذكروا أن محل الثلاث ركوعات وما بعده عند عدم الانجلاء وقوله بان رواية الر كوعين أشهر وأصح هذا على القول بالتعارض بين هذه الروايات بان كانت الواقعة واحدة بان صلى النبي صلى الله عليه وسلم الكسوف أو الخسوف في وقت معلوم واختلف الرواة في كيفيتها في ذلك الوقت بان قال بعضهم صلاها بر كوعين في ذلك الوقت وقال بعضهم صلاها بثلاث ركوعات فيه وبعضهم بأربع فيه وبعضهم بخمس فيه وقوله وبجملها على الجواز هذا على القول بعدم التعارض بين الروايات بان تعددت الواقعة بان صلاها في أوقات كل وقت بكيفية (قوله وبجملها) أي حل هذه الروايات أي

رواية ثلاث ركوعات وأربع ركوعات الخ وهذا مبني على ضعف فيكون ضعيفا شوبري. (قوله ولا ينقص) بفتح المشناة التحتية من نقص برماوى قال تعالى ثم لنقصوكم شيئا (قوله ولا يزيد له) قيل انما يأتى في الركعة الثانية وأما الاولى فيسكتف يعلم فيها التمدادى بعد فراغ الركوعين وأجيب بانه يتصور ذلك لاهل المعرفة بالحساب حل (قوله ولا يكررها) أى لا يفعلها ثانيا (قوله نعم ان صلاحها وحده) أى وكذا الوصل لاهلها في جماعة ثم ادرك جماعة أخرى فله اعادة تمام الجماعة وانما نص على المنفرد لانه محل وفارق وجري على الغالب شرح مر (قوله صلاحها كما في المكتوبة) ويظهر مجيئ شروط الاعادة هنا ويظهر انها لو انجلت وهم في المعادة أو تمها معادة كما لو انجلت وهم في الاصلية ويفرق بين هذا وبين ما لو خرج الوقت وهم في اعادة المكتوبة حيث قيل بالبطلان بانه في المكتوبة ينسب الى تقصير حيث يشرع فيها في وقت لا يسعها أو يسعها وطول حتى خرج الوقت بخلاف ما هنا فان الانجلاء لا طريق الى معرفته ولا نظر الى أنه قد يكون من علماء الهيئة لان أهل السنة لا يعولون على ذلك ع ش على مر (قوله في قيام أول) بالصرف وعدمه لانه ان كان بمعنى متقدم صرف أو بمعنى اسبق منع ع ش وفيه انه هنا بمعنى متقدم فلا معنى لتجوز الوجهين وأيضا المصنف يستعمله ممنوعا من الصرف ولو كان بمعنى متقدم كما قال فيما مر ولونسى تشهدا أول فانه بمعنى متقدم والظاهر ان الذي في المتن محتمل للمعنيين فيجوز فيه الوجهان فتأمل (قوله أو قدرها) ان لم يحسنها فان قدرها مع احسانها كان خلاف الاولى ع ش (قوله كائى آية منها) أى معتدلة وآيها مائتان وستا وسبع وثمانون وآل عمران مائتان وهى وان قاربت البقرة في عدد الآى لسكن غالب آى البقرة أطول بكثير وقوله وفي الثالث كائى وخسين منها أى من البقرة أى لان النساء مائة وخمسة وسبعون وهى تقارب مائة وخسين آية من البقرة لطولها وقوله وفي الرابع كائى منها أى لان المائدة مائة وثلاثة وعشرون وهى تقارب مائة من البقرة لطولها اط ف قال الاسنوى ينبغى أن يريد الآيات المتوسطة في الطول والقصر زى والتطويل هنا ليس خاصا بامام المحصورين لان كل ما ورد فيه نص بخصوصه لا يقتصر الى رضا المحصورين شرح مر (قوله متقاربان) أى فى الطلب اذ يتخير بينهما فى القدر كما قررره شيخنا وفى قول على الجلال قوله وهما متقاربان أى لان السورة الثالثة تزيد على مقابلهما من النص الآخر وهو مائة وخسون آية بنحو خمس وعشرين آية والرابعة تزيد على مقابلهما بنحو ثلاث وعشرين آية قال شيخنا العزيز يرى قوله متقاربان أى باعتبار أنه فى النصين تطويل الاول على الثانى والثالث على الرابع فقصر الثانى بالنسبة للاول كقصر الرابع بالنسبة للثالث والافينهما بون بعيد (قوله بل الامر فيه على التقريب) اعترض بأنه قد علم أن النص الاول يقتضى تطويل الثانى على الثالث وان النص الثانى فيه عكس ذلك وهو تطويل الثالث على الثانى لان النساء أطول من آل عمران وبينهما أى النصين تفاوت كثير فكيف يكون الامر فيهما على التقريب مع ان بينهما اختلافا محققا وأجيب بأنه يستفاد من مجموع النصين انه مخير بين تطويل الثالث على الثانى ونقصه عنه أى فيكون الامر فيهما على التقريب فى الطلب أى طلب منه كل منهما حل مع زىاد شوبري وأجيب أيضا بأن المراد بالتقريب التسهيل والتيسير من الشارع بمعنى انه خير بينهما وقال بعضهم لما كان الثالث من الركعة الثانية طلب تطويله على الرابع كما طول الاول على الثانى كان الامر فيهما على التقريب والنص الاول ناظر لسكون كل قيام تابعا لقبله فطلب نقصه عنه (قوله كائى آية منها) قال شيخنا الشوبري انظر ما الحكمة فى ذلك فهلا كان فى الثانى تسعين على التوالى اه (أقول) ولعل الحكمة فى ذلك ان كل ركعة مستقلة بفعل الثانى فى الركعة الاولى والرابع فى الركعة الثانية متساويين فى التفاضل بين كل بعشرين وأما التفاضل بين

(ولا ينقص) مصابها منها
(ركوع الانجلاء ولا يزيد) فيها (لعدمه) هلا بما نواه ولا يكررها نعم ان صلاحها وحده ثم أدركها مع الامام صلاحها كما في المكتوبة (وأعلاه) أى السكال (ان يقرأ بعد الفاتحة في قيام أول البقرة) أو قدرها ان لم يحسنها (و) في قيام (ثان كائى آية منها) في (ثالث كائى وخسين) منها (و) في (رابع كائى) منها وفي نص آخر فى الثانى آل عمران أو قدرها وفي الثالث النساء أو قدرها وفي الرابع المائدة أو قدرها وهما متقاربان والاكثر على الاول قال فى الروضة كأصلها وإيساعلى الاختلاف المحقق بل الامر فيه على التقريب (و) أن (يسبح فى كل ركوع وسجود فى أول) منها (كائى من البقرة و) فى (ثان كائى) (و) فى (ثالث كسبعين و) فى (رابع قوله متقاربان أى فى الطلب) أى انه خير بينهما الا أن بعضهم عين فى أحد الاعلى النص الاول (قوله كقصر الرابع الخ) أى فى مطلق القصر لافى قدر القصر والطول

تكمسين) لثبوت التطويل من الشارع في ذلك بلا تقدير مع قول ابن عباس (٤٣٥) الراوي في القيام الاول فقام قياما

طويلا نحو من سورة البقرة
وفي بقية القيامات فقام قياما
طويلا وهو دون القيام
الاول وفي الركوع الاول ثم
ركع ركوعا طويلا وفي بقية
الركوعات ثم ركع ركوعا
طويلا وهو دون الركوع
الاول ولا يطيل في غير ذلك

من جلوس واعتدال واختار

النورى أنه يطيل في الجلوس

بين السجدين أيضا صحة

الحديث فيه ومحل ما ذكر

اذالم يكن عنذر والاسن

التخفيف كما يؤخذ ذلك

من قول الشافعى في الام

اذبدأ بالكسوف قبل

الجمعة خففها فقرأ في كل

ركوع بالفاتحة وقل هو

الله أحد وما أشبهها (وسن

جهر بقراءة) صلاة

(كسوف قر) لاشمس

لان الاولى ليلية أو ملحقة

بها بخلاف الثانية وما روى

من أنه صلى الله عليه وسلم

جهر وأنه أسر رجل على

ذلك (و) سن (فعلها) أى

صلاة الكسوفين (بمسجد

بلاعذر) كنظيره في العيد

وهذا من زيادتي (و) سن

(خطبتان تخطبني عيد)

فيما مر (لكن لا يكبر)

فيهما لعدم وروده وتعبيرى

بما ذكر أعظم مما عساه به

(وحت) فيهما السامعيهما

(على) فعل (خبر) من

الثاني والثالث فكان بعشرة فقط واختبرت العشرة على غيرها لانها أقل عقود العشرات برماوى
(قوله تكسين) قال العلامة الشوبرى هلا قال كستين وما وجه هذا النقص (أقول) وجهه انه
جعل نسبة الرابع للثالث كنسبة الثاني للاول والثاني نقص عن الاول عشرين فسكنوا الرابع نقص
عن الثالث عشرين ع ش على م ر (قوله لثبوت التطويل الخ) استدلال على قوله وأعله
الخ وقوله في ذلك أى في القيام والركوع والسجود وقوله بلا تقدير أى بالقول فلا ينافى انهم استنبطوه
من فعله صلى الله عليه وسلم (قوله في القيام الاول) أى في شأنه (قوله فقيام قياما) مقول القول
(قوله وفي بقية القيامات) وهى ثلاثة وهو جمع مؤنث سالم سماعى لانه ليس من الستة القياسية المشهورة
المنظومة في قوله

وقسه في ذى التا ونحو ذى كرى * ودرهم مصغر وصحرا

وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذامسلم للناقل

ومثله ركوعات (قوله وهو دون القيام الاول) فيه انه لا يدل الاعلى ان بقية القيامات أدون من القيام
الاول وأما كون القيام الثاني أطول من الثالث والثالث أطول من الرابع فلا يدل عليه وانظر دليله
وكذا يقال في قوله الآتى وهو دون الركوع الاول أى لا يستفاد منه تفاوت الركوعات المأتى بها بعد
الركوع الاول ع ش (قوله ولا يطيل في غير ذلك) هذا من كلام الشارح معطوف على قول المتن
وأعله أن يقرأ بعد الفاتحة الخ (قوله واختار النورى) ضعيف أى اختار من جهة الدليل وقوله
اصحة الحديث فيه انه ليس كل ما صح به الحديث يكون مذهبا للشافعى اه حل (قوله ومحل
ما ذكر) أى قوله وأعله الخ (قوله في كل ركوع) أى في كل قيام ركوع كفاى ع ش أوفى كل سابق
ركوع وهو القيام أو أنه أطاق الركوع وأراد به الركعة من باب اطلاق الجزء وأرادة السك (قوله أو
ملحقة بها) وذلك بعد الفجر جل (قوله بلاعذر) قضيته انه لو ضاق المسجد فالأفضل الصحراء
لكن في ع ب ان فعلها في الجامع أولى وان ضاق وهو موافق لما صرح به العلامة م ر حيث قال
والجامع أفضل ولم يقل بلاعذر ويمكن توجيه قوله وان ضاق بأن الخروج الى الصحراء قد يؤدى الى
فواتها بالانجلاء ع ش على م ر فالاول حذف قوله بلاعذر (قوله وسن خطبتان) أى ولو بعد
الانجلاء أى لامام المنفرد ولا امامة النساء سم (قوله فيما مر) من جملة ذلك تقدم الصلاة عليهما
ومنه الاركان والسنن والشروط من الاسماع والسماع وكونهما عربيتين اه حل أى لافى كلها
كالطهارة والستر والقيام وفى قل فلو قدمها أى الخطبة لم تصح ويحرم ان قصدها كفاى العبد (قوله
لكن لا يكبر فيهما) وظاهر كلامه أنه لا يبدله بالنسبيح ولا بالاستغفار لكن استقرب ع ش انه
يبدل التكبير بالاستغفار قياسا على الاستسقاء لانه يطلب هنا ما يطلب فيه قرره شيخنا ح ف (قوله
من توبة) من الذنوب مع تحذيرهم من الغفلة والتفادى في الغرور ويسن الغسل كما علم مما سبق دون
التزين بأحسن ثيابه والتنظيف بازالة نحوظفر اضيق الوقت ولانه وقت سؤال وذلة حل (قوله
وصدقة) ومتى أمر الامام بشئ وجب والواجب في الصدقة أقل متمول ان لم يعين قدرا فان عين قدرا
زائد على زكاة الفطر اشترط أن يفضل عن كفايته وكفاية بمونه بقية العمر الغالب ح ف (قوله
وعتق) الاولى واعتاق لان الفعل المتعدي أعتق لا عتق لانه لازم تقول عتق العبد ولا تقول عتقت
العبد بل أعتقته اطفئ حى (قوله أمر بالعناقة) بكسر العين وفتحها كالكتابة فيهما سم والمراد
بها الاعتاق (قوله ولا تخطب امامة النساء) قياس الاذان حرمه الخطبة حرره حل (قوله

توبة وصدقة وعتق ونحوها في البخارى أنه صلى الله عليه وسلم أمر بالعناقة في كسوف الشمس ولا تخطب امامة النساء ولو قامت

(وتدرك ركعة ب) ادراك
(ركوع أول) من الركعة
الاولى أو الثانية كافي سائر
الصلوات فلا تدرك بادرارك
ثان ولا بقيامته لاسمها
كالتابعين للاول وقيامه
(وتفوت صلاة) كسوف
(شمس بغروبها) كاسفة
لعدم الانتفاع بها بعده
(وبانجلاء) تام يقيناً لانه
المقصود بها وقد حصل
بخلاف الخطبة لان المقصود
بها الوعظ وهو لا يفوت
بذلك فلو حال سحاب
وشك في الانجلاء أو
الكسوف لم يؤثر فيصلى
في الاول لان الاصل بقاء
الكسوف ولا يصلى في
الثاني لان الاصل عدمه
(و) تفوت صلاة كسوف
(قربه) أي بالانجلاء لما صر
(وبطلوعها) أي الشمس
لعدم الانتفاع به بعد
طلوعها فلا تفوت بغروبه
كاسفا كما لو استتر بغمام ولا
بطلوع فجر لبقاء الانتفاع
بضوئه ولو شرع فيها قبل
الفجر أو بعده فطلعت
الشمس في أثناءها لم تبطل
كما لو اجلى الكسوف في
الاثناء (ولو اجتمع عيد أو
كسوف وجنازة قدمت)
أي الجنازة لخوف تغير الميت
بتأخيرها (أو كسوف
وفرض بجمعة قدم) أي
الفرض (ان ضاق وقته
والا فالكسوف مقدم)

فلا تدرك (محله فيمن فعلها بالطهنة المخصوصة أمام من أحرم بها كسنة الظهر فيدرك الركعة بادرارك
الركوع الثاني من الركعة الثانية ع ش على م ر (قوله وتفوت صلاة كسوف الخ) بمعنى يمنع
فعلها بعد ذلك لا بمعنى فوات الاداء أي فلا تقضي ولا يشترط لصحة صلاة الكسوفين أن يبقى من الوقت
ما يسع الركعتين حتى لو قرب الغروب أو الطلوع جداً فإنه يصح الاحرام بها وان علم ضيقه كما جزم به جميع
شو برى وعبارة قل على الجلال وتفوت صلاة الخ ويلزمه فوات الخطبة لانها تابعة فلو انجلت بعد
الصلاة لم تفت الخطبة وعلى هذا يحمل ما في المنهج وشرح شيخنا وغيرهما لاسها وعظ وقول شيخنا
بعدم فوات الخطبة في الحالة الاولى فيه نظر فراجع (قوله بغروبها ولو تقديرا) فيشمل أيام الدجال
(قوله لعدم الانتفاع بها) أي مع ذهاب محل سلطانها فلا يرد عدم فواتها بغروب القمر كاسفا وقوله
وبانجلاء تام يقيناً هذان القيدان معتبران أيضا في الغروب اه (قوله يقيناً) فيه اشارة الى انه لا يعمل
بقول المنجمين لانه تخمين فلا يعمل به في مثل هذه الصلاة شو برى (قوله بخلاف الخطبة) أي فانها
لا تفوت بذلك أي لمن صلى قبل الانجلاء وليس المراد انها تفعل بعد الانجلاء من غير سبق صلاة شو برى
(قوله ولا يصلى في الثاني) هذا وان كان صحيحا في نفسه الا أنه لا محل له هنا لانه ليس من جملة التفرع
على ما قبله كما لا يخفى بل محله عند اول الباب عند قوله صلاة الكسوفين سنة بان يقول اذا يقن التغير
فلو شك فيه كأن حال سحاب الخ تأمل (قوله فلا تفوت بغروبه) ويفارق غروب الشمس كاسفة بان
الليل محل سلطانه فغروبه كغيبته تحت السحاب م ر (قوله لبقاء الانتفاع بضوئه) هذه العلة لا توجد
في المغرب كاسفامع القطع بانه لو لم يكن كاسفا لايبقى ضوءه لما بعد الفجر كما لو كان ذلك في عاشر الشهر
مثلا ع ش (قوله كما لو استتر) أي قياسا على ما لو استتر كما يشير اليه كلام م ر (قوله كما لو انجلى الخ)
ويتمها وان لم يدرك ركعة منها ولا توصف باداء ولا قضاء وان أدرك ركعة لانه لا وقت لها محدود بخلاف
المكتوبة ولو شرع فيها ظانا بقاء الوقت فتبين أنه كان اجلى قبل تحرره بها بطلت ولم تنعقد نفلا حيث
لم ينوها كسنة الظهر حل لعدم وجود نفل مطابق على هذه الكيفية والوجه صحة وصفها بالأداء
وان تعذر القضاء كرمي الجمار حج ع ش ويرد عليه ان الأداء فعل الشئ في وقته المقدرة شرعا
الا أن يقال نزل زمن الكسوف الذي تفعل فيه منزلة الوقت المقدر من الشارع (قوله ولو اجتمع عيد)
عبارة شرح م ر ولو اجتمع عليه صلاتان فأكثر ولم يأمن الفوات قدم الأخوف فوتات ثم الآكد
فعلى هذا واجتمع عليه كسوف وجعة الخ واجتماع العيد مع الجنازة ليس من هذا فذكره فيه لما نسبته
لما ذكره في الحكم (قوله قدمت) أي الجنازة أي سواء اتسع الوقت أو ضاق أخذنا من تعليقه
الآتي وهل التقديم واجب أو مستحب ظاهر كلامهم الاول وقوله لخوف تغير الميت أي لان الميت مظنة
للتغير قال السبكي قضية تعليلهم بخوف تغير الميت أن تقديم الجنازة على الفرض ولو اجتمع عند اتساع
الوقت واجب ومنه يعلم ان الناس مخطئون فيما يفعلونه الآن من تأخير الجنازة مع اتساع وقت الفرض
قال العراقي وهذا خطأ ظاهر يجب اجتنابه عميرة اه زى وهذا محله ما لم يكن التأخير يسيرا لمصلحة
الميت لكثرة المصلين عليه والا فلا ينبغي منعه فلو خيف تغير الميت قدمت الجنازة على الفرض وان
خيف فوت الوقت حل والحاصل ان الجنازة ان وجدت مع عيد أو كسوف أو فرض وخيف تغير
الميت قدمت الجنازة ولو خرج الوقت ولو كانت الصلاة جعة فان لم يخف التغير وجب التقديم أيضا ان
اتسع الوقت فان اجتمعت كلها واتسع الوقت ولم يخف التغير قدمت الجنازة ثم الكسوف لانها سريرة
الفوات ثم لفرض اه تمامه ثم العيد فان ضاق الوقت قدمت الفريضة ثم الجنازة ثم الكسوف ثم العيد
اه (قوله والا فالكسوف مقدم) واذا قدم الكسوف على فرض غير الجمعة فظاهر اطلاقهم تقديم

الخطبة أيضا ويحتمل خلافه لانها لاتفوت بالانجلاء وأيضا فقولهم يقتصر على الفائحة يرشد الى ذلك
ثم رأيت في تحرير العراقي نقلا عن التنبيه أنه يصلي الكسوف ثم الفرض ثم يخطب عمرة زى (قوله
متعرضا له) أي للكسوف أي لما يقال في خطبته (قوله ولا يجوز أن يقصد معها في الخطبة) أي
فلا بد من قصد الخطبة للجمعة حينئذ ولا يكفي الاطلاق لوجود الصارف كما قاله حل وعبارة شرح
مر وعش عليه قوله متعرضا له أي لما يقال في خطبته كان يقول حديث ان الشمس والقمر آيتان
الحولافرق بين أن يتعرض لذلك في أول الخطبة أو في آخرها أو خلافا فان لم يتعرض له أصلا لم تنكف
الخطبة عنه ويحترز وجوبا عن التطويل الموجب للفصل بين الأركان أي تطويل ما يتعرض به
للكسوف (قوله لانه تشريك بين فرض ونفل) أي مقصود قد يرده عليه ما تقدم في الجمعة من أنه
اذنوى رفع الجنابة وغسل الجمعة حصل مع التشريك المذكور ويمكن الجواب بان الغسل لما كان
وسيلة لغيره لا مقصودا لذاته اغتفر التشريك فيه أو بان المقصود منهما واحد وهو تعميم البدن بالماء
مع كون أظهرهما قصد غسل الجمعة لتنظيف وهو حاصل مع ضم غيره اليه فاغتفر ذلك فيه ع
على مر (قوله وان اجتمع كسوف ووتر) فيه أن كسوف الشمس لا يجتمع مع الوتر وأجيب بأنه
أطلق الكسوف على خسوف القمر كما عبر به أولا (قوله أيضا) أي كما خيف فوت الكسوف (قوله
لانها آكد) أي لمشروعية الجماعة فيها زى وهلا قيل بالآ كدية الوتر أيضا نقول بوجوبه تأمل
ثم رأيت ع ش قال قوله لانها آكد ووجه مشروعية الجماعة فيها وان شرعت في الوتر في رمضان
لانه نادى في السنة (قوله فكالكسوف مع الفرض فيما مر) أي فيقدم الفرض ان ضاق وقته أي
ولم يخش تغير الميث والاقدمت وان خيف فوت وقت الفريضة قاله ابن عبيد السلام في قواعد شرح
مر ويقدم العيد في الثانية ان ضاق وقته والافالكسوف لتعرض فواته بالانجلاء (قوله لاهما)
أي لان خطبتهما كما يدل عليه ما بعده (قوله والقصد منهما واحد) وهو الوعظ (قوله تابعا
للقصود) والظاهر انه يراعى العيد في كبر في الخطبة لان التكبير حينئذ لا ينافي الكسوف لانه غير
مطلوب في خطبته لانه ممتنع كذا ظهر ووافق عليه شيخنا زى شوبري (قوله وبهذا) أي بقوله
مع أنهم تابعا للقصود (قوله استشكل ذلك) أي قصد العيد والكسوف بخطبة واحدة (قوله
بنيّة صلاة واحدة) في هذا دفع الاشكال أيضا اذ هو في الصلاة وما نحن فيه في الخطبة وحينئذ فالأولى
حذف قوله صلاة تأمل

باب في الاستسقاء

(درس)

يقال سقاء واستسقاء بمعنى ويقال سقاء للخير قال تعالى وسقاهم ربهم شرابا طهورا وقال تعالى لاسقيناهم
ماء غدقا والمراد في الاستسقاء وما يتبع ذلك من سن الامر بالصوم والصدقة وسن البروز لأول مطر
السنة والغسل أو التوضؤ في الوادي اذا سال ولم يذ كر في الترجمة لفظ صلاة لاجل قوله بعد وهو ثلاثة
أنواع وشرعت في رمضان سنة ست من الهجرة ويظهر أنها من خصائص هذه الامة شوبري مع زيادة
من قل (قوله طلب السقيا) أي من الله أو من غيره فالسين والناء للطالب أي ولو بلا حاجة برماوى
(قوله طلب سقيا العباد) أي كلاً أو بعضا والسقيا اعطاء الماء (قوله وهو ثلاثة أنواع) وكلها سنة
مؤكد ولو نذر الاستسقاء فلا يخرج عن عهد النذر الا بال كيفية الكاملة لان اطلاق الاستسقاء
على الدعاء بنوعيه صار كالاستعمال المهور ع ش على مر (قوله أدناها الدعاء) أي الدعاء بنزول
الغيث ونحوه (قوله خلف الصلوات) ولونافلة (قوله سنة مؤكدة) ومحل كونها سنة مؤكدة ان
لم يأمرهم الامام بها والاوجب كالصوم ويظهر وجوب التعيين ونية الفريضة قياسا على الصوم ولم أر من

(درس) باب في صلاة الاستسقاء وهو
في صلاة الاستسقاء وهو
لغة طلب السقيا وشرعا
طلب سقيا العباد من الله
عند حاجتهم اليها وهو
ثلاثة أنواع أدناها الدعاء
وأوسطها الدعاء خلف
الصلوات وفي خطبة جمعة
ونحوها وأفضلها ما ذكرته
بقولي (صلاة الاستسقاء
سنة) مؤكدة

تعرض له ثم ظهر أنه يكتفي بنية السبب فليحذر ثم رأيت في عبارة الجزم بعدم وجوب نية الفرضية اه
شورى ورده ح ف بأنه كيف لا ينوى الفرضية مع وجوبها واعتمدها لا بد من نية الفرضية قياسا
على المنذورة وعلى الصوم (قوله ولولمسا فر ومنفرد) أى وامرأة وعبد وصبي وسكت عن ذكرهم
هنا لطلب خروجهم فيما أتى أولان الكاملين هم المقصودون بالاصالة قل (قوله لا تباع) هذا دال
على السنية والصارف له عن الوجوب قوله في قصة الاعرابي هل على غيرها ع ش (قوله من انقطاع
الماء) من تعليلية أى من أجل انقطاع الماء لا ببيان لان الانقطاع ليس نفس الحاجة وانما هو سببها
فتأمل (قوله أو قلته) ومنه قلة النيل وتوقف البحر أيام زيادته بأبلى (قوله أو ملوحتة) وأول
ما خلق الله المياه كانت كلها حلاوة وكان الشجر لا شوك فيه وكانت الوحوش تجتمع على الانسان
وتأنس به فلما قتل قابيل هابيل ما حلت المياه الأماقل ونبت الشوك في الشجر وهربت الوحوش
من الانسان وقالت الذى يخون أخاه لا يؤمن اه مدابغى (قوله وهذا من زيادتي) قدينع
زيادة ذلك ويدعى انها داخلية في كلام أصله لان الزيادة التى بها نفع داخلية في الحاجة فتأمل ويرد بان
الكلام في زيادة لا يحتاج اليها وانما يحصل بها نفع لان ما زاد على الحاجة اما أن يكون به ضرر أو نفع
أولا ولا ففى على هذا محض زيادة لمحض الفائدة شورى (قوله وشمل ما ذكر) أى قوله الحاجة وقوله
عن طائفة أى لم يكونوا أهل بدعة أو بغى والالم تسن لثلايظن حسن طر يقتهم حل وشرح مر وقوله
أهل بدعة وان لم يكفروا بها ولم يفسقوا بها وبقي ما لو احتاجت طائفة من أهل الذمة وسألوا المسلمين في
ذلك فهل ينبغي اجابته أم لا فيه نظر والاقرب الاول وفاء بدمتهم ولا يتوهم مع ذلك ان فعلنا ذلك لحسن
حاطم لان كفرهم محقق ومعلوم وتحمل اجابتنا لهم على الرحمة بهم من حيث كونهم من ذوى الروح
بخلاف الفسقة والمبتدعة ع ش (قوله واحتاجت اليه) ظاهره انها لا تطالب الزيادة النافعة لهم اه
حل (قوله أن يستسقوا لهم) ظاهره انهم يستسقون بعد صوم وخطبة وصلاة خلافا لمن قال بالدعاء
فقط (قوله وتكرر) أى مع صوم ثلاثة أيام قبلها ان لم يشتد الحال والاصولها بلا صوم زى (قوله
حتى يسقوا) لان الله يحب الملتحين في الدعاء فان اشتدت الحاجة خرجوا من الغد صائمين والاصاموا
ثلاثة أيام ثم يخرجون في اليوم الرابع ولو سقوا قبل تمام الايام أموهوا وهذا لا يتأتى في الاستزادة حل
(قوله وهذا أولى من قوله) أى لا يهاجمه انه لا يجوز الزيادة على الثلاث ع ش وأيضا قوله تعادى يقتضى
انه يكون الفاعل طائفا من فعلها أولا وليس مراد افلو قال الشارح أعم وأولى لكان أوضح فتأمل
(قوله اجتمعوا لشكر) أى على تعجيل ما عزمو على طلبه مر وقوله ودعاء أى بالزيادة حيث كانت
نافعة لهم وفي كلام شيخنا ان لم يتضرر وبالزيادة حل ولك أن تقول ما الفرق بين الاستسقاء حيث
طلب فيه هذه الامور بعد السقيما من الشكر والدعاء والصلاة وبين الكسوف حيث لا تطلب فيه هذه
الامور بعد زواله قبل الصلاة مع جريان التوجيه الاول فيه وهو قوله شكر الان يحجب بان التوجيه
مجموع الامر ين الشكر وطلب المزيد أو بان الحاجة للسقيما أشد اه سم كذا في البرمادى وقال
الرشيدي لعل الفرق بينه وبين الكسوف حيث لا يصلى له بعد الانجلاء ان ما هنا حصول نعمة وما هناك
اندفاع نقمة وفرق أيضا بان الحاجة للسقيما أشد اه سم (قوله وصلوا) أى صلاة الاستسقاء ولا ينافيه
قوله شكرا زى أى لان العبادة تفعل شكرا لله وعبارة ع ش ولا ينافيه قوله شكر الان الحامل
على فعلها هو الشكر (قوله وسن أن يأمرهم الامام) أو نائبه ويظهر ان نحوه القاضى العام الولاية
لأنحو الى الشوكة وان البلاد التى لا امام فيها تعتبر ذوالشوكة المطاع فيها شورى (قوله بصوم أربعة
أيام) قال سم على حج يتجه لزوم الصوم أيضا اذا أمرهم بأكثر من أربعة أيام واذا أمرهم

ولولمسا فر ومنفرد لا تباع
رواه الشيخان (لحاجة)
من انقطاع الماء أو قلته
بحيث لا يكفي أو ملوحتة
(ولا استزادة) بها نفع وهذا
من زيادتي بخلاف ما لا
يحتاج اليه ولا نفع فيه في
ذلك الوقت وشمل ما ذكر
مالوا انقطع عن طائفة من
المسلمين واحتاجت اليه
فيسن لغيرهم أيضا ان
يستسقوا لهم ويسألوا الزيادة
لأنفسهم (وتكرر) الصلاة
مع الخطبتين كما صرح به ابن
الرفعة وغيره (حتى يسقوا)
وهذا أولى من قوله وتعداد
ثانيا وثالثا (فان سقوا قبلها
اجتمعوا لشكر ودعاء
وصلوا) وخطب بهم الامام
شكر الله تعالى وطلب المزيد
قال تعالى ان شئكم
لأزيدنكم (وسن أن
يأمرهم الامام بصوم أربعة
أيام) متتاعة

(قوله والاصولها بلا صوم)
أى صوم ثلاثة أيام فلا ينافي
انهم يخرجون من الغد
صائمين كما يأتي في القولة
بعد (قوله ان ما هنا حصول
نعمة) أى والنعمة يظهر
قبولها الزيادة دون النعمة
وفيه ما فيه

الامام بالصوم فسقوا قبل استكمال الصوم قال مر لهم صوم بقية الايام وكذا لو سقوا قبل الشروع
ويحتمل عدم الوجوب لانه كان لا امر وقد حصل وهو الاقرب كما في ع ش على مر ولو صام في هذه
الايام المأمور بها عن نذر عليه أو قضاء أو كفارة ومثله الاثنين والخميس اكتفى به لان المقصود وجود
صوم فيها كما أفنى به مر زى (قوله وصوم هذه الايام) ظاهره ولو على المسافر وهو واضح حيث
لم يتضرر به أفتى والدش شيخنا بوجوبه عليه مطاقا وهو بما يقرب ان أراد بالضرر ما لا يحتمل عادة
لا ما يبيح التيمم ولا يجب الصوم على الامام لانه انما وجب على غيره بامره بذلا لطاعته ولا يتصور بذل
الطاعة لنفسه (قوله واجب بامر الامام) ظاهر كلامهم وجوبه ولو على النساء وعليه ليس للزوج المنع
حيث يشوبرى لانه ربما كان سببا في المزيد اه ولو كانت حائضا أو نفساء وقت أمر الامام ثم طهرت
فانه يجب عليها الصوم لانها من أهل الخطاب وقت أمر الامام ومثل ذلك ما لو أسلم الكافر بعد أمر الامام
والظاهر أن منهيته كما موره فيمتنع ارتكابه ولو مباحا وقال زى ولا عبرة بأمر المباح نفيا واثباتا
ولو رجع الامام عن أمره هل يسقط الوجوب أولا يظهر الثاني كما قاله الشوبرى (قوله كما في فتاوى
النووى) وعليه فيجب تبييت النية والتعيين كان يقول عن الاستسقاء ولكن لا يجب قضاؤه اه
حل ويفرق بين المسافر هنا وبينه في صوم رمضان بان الصوم ثم يتدارك بالقضاء بخلافه هنا ولا يلزم
الولى أمر الصبي بالصوم وان اطاعه اه حجج وقال سم يتجه الوجوب ان أمر الامام بصوم الصبيان
اه ولو أمرهم بالصوم بعد انتصاف شعبان فالظاهر الوجوب لان الذي يمتنع صومه بعد النصف الاول
هو الذي لا سبب له ع ش ولو حضر بعد أمر الامام من كان مسافرا فان كان من أهل ولا يشه وجب
عليه صوم ما بقي منها والا فلا ولو بلغ الصبي أو أفاق المجنون بعد أمر الامام لم يجب عليهم الصوم لعدم
تسليفهم حال النداء برماوى (قوله كصدقة) وهي واجبة بامر الامام لكن على من تجب عليه زكاة
الفطر لا مطلقا والواجب في التصديق أقل متمول ان لم يعين الامام قدرا وقد زاد على ما يجب في زكاة
الفطر والاعتين ان فضل ذلك القدر عن كفاية العمر الغالب حل (قوله الى صحراء) أى ولو في مكة
والمدينة وبيت المقدس لانهم يخرجون الصبيان والبهائم والمسجد منزه عنهم كما في البرماوى (قوله في
ثياب بذلة) بكسر الموحدة وسكون المعجمة أى مهنة أى ما يلبس من الثياب في وقت الخدمة لانه
اللائق بحالهم وهو يوم مسئلة واستكانة وبه فارق العيد اه شرح مر (قوله وفي تخشع) معطوف
على ثياب كما أشار اليه باعادة العامل وليس معطوفا على بذلة كما قيل لانه حينئذ لم يكن فيه تعرض
لصفته في أنفسهم وهي المقصودة كما في البرماوى وقد يقال بصحة عطفه على بذلة أيضا اذ ثياب التخشع
غير ثياب الكبر والفخر والخيلاء كمنحوط طول أكمها وأذيالها وان كانت ثياب عمل وحينئذ فاذا
أمروا باظهار التخشع في ملبوسهم في ذواتهم من باب أولى اه شرح مر بحروفه (قوله
وغيرهما) كالوقوف (قوله للاتباع) ومن ثم لم يذكره خروجهم حفاة مكشوفة رؤسهم على الأوجه
لما فيه من اظهار التواضع ويكره العرى وسن لهم الخروج من طريق الرجوع في أخرى اه برماوى
(قوله وبأخراج صبيان) أى ذكورا واناثا ولو غير مميزين ويتجه الوجوب اذا أمر الامام به والذي
يتجه ان مؤنة جلهم في مال الولي كؤنة نخجهم بل أولى حجج والذي اقتضاه كلام الاسنوى انه في مال
الصبيان واعتماده في شرحه شيخنا مر ويفرق بأن مصلحة الاستسقاء ضرورية أى وتعود عليهم
كما في تعليم الواجبات وفيه انهم غير مختصة بهم فلو قيل انها في بيت المال كان أوجه اه ع ش وقال سم
والذي يتجه انه ان كان القوم الذين منهم الصبيان يستسقون لانفسهم فالمؤنة في مال الصبيان لانهم
محتاجون وان كانوا يستسقون انفسهم مؤنة اخراجهم في مال الولي المخرج لهم اه (قوله وشيوخ)

وصوم هذه الايام واجب
بامر الامام كما في فتاوى
النووى (وبير) كصدقة
وتوبة لأن لكل من
ذلك أثر في اجابة الدعاء
وفي خبر حسنه الترمذى
ان الصائم لا ترد دعوته
(وبخروجهم الى صحراء)
بلا عذر (في) اليوم
(الرابع في ثياب بذلة)
أى مهنة (و) في (تخشع)
في مشيهم وجالوسهم وغيرهما
للإتباع رواه الترمذى وقال
حسن صحيح (متنظفين)
بالماء والسواك وقطع
الروائح الكريهة (وبأخراج
صبيان وشيوخ وغير
ذوات هيات وبهائم)
لانهم مستزقون ولخبر
وهل ترزقون وتنصرون
الابضعفانكم رواه
البخارى والتصريح بسن
أمر الامام بالصوم والبر
وبامره بالباقي مع ذكر

متنظفين وغير ذوات
 هيات من زيادتي (ولا
 يمنع أهل ذمة حضورا)
 لانهم مسترزقون وفضل
 الله واسع وقد يجيهم
 استدراجهم وفي الروضة
 عن النص كراهته لانهم
 ربما كانوا سببا للقطر
 لانهم ملعونون ويكره
 أمرهم بالخروج كائن
 عليه في الام (ولا يختلطون
 بنا) في مصلانا بل يتميزون
 عنا في مكان لذلك اذ قد
 يحل بهم عذاب بكفرهم
 فيصيبنا قال تعالى واتقوا
 فتنة لا تصيبن الذين ظلموا
 منكم خاصة (وهي كعيد)
 في انهار كعتان وفي التكبير
 والجهر وخطبتيه وغيرها
 للاتباع رواه الترمذي وقال
 حسن صحيح (لكنها
 لا تؤقت) بوقت عيد ولا
 غيره فهو أولى من قوله
 ولا تختص بوقت العيد
 فيصلها في أي وقت كان
 من ليل أو نهار لانها ذات
 سبب فدارت مع سببها
 (وتجزئ الخطبتان قبلها)
 للاتباع رواه أبو داود
 وغيره (ويبدل تكبيرهما
 باستغفار) أو لهما فيقول
 أستغفر الله الذي لا اله الا هو
 الحي القيوم وأتوب اليه بديل
 كل تكبيرة ويكثر في أثناء
 الخطبتين من الاستغفار
 ومن قوله استغفروا ربكم

بضم الشين وكسر ها كما قرئ بهما لانهم أرق قلبا (قوله وغير ذوات هيات) أي والمجاثر غير ذوات
 الهيات بخلاف الشواب مطلقا والمجاثر ذوات الهيات نظير ما سر في العيد وغيره ولا بد من اذن
 حليل ذات الحليل ومثلها العبيد باذن ساداتهم للمجانين وان أمن ضررهم خلا فالحج برماوى (قوله
 لانهم مسترزقون) بكسر الزاي برماوى (قوله وهل ترزقون) هو في معنى النبي أي لا ترزقون الخ
 ع ش وقوله لا بضعفائكم أي بدعائهم (قوله ولا يمنع أهل ذمة حضورا) أي لا يطلب المنع على وجه
 الايجاب أو السلب شورى وعبرة ع ب ويكره اخراج الكفار وخروجهم مع المسلمين فيمنعون
 ان لم يتميز واعنا اه ففيه تصريح بأن الكراهة في حقنا وحقهم (قوله وقد يجيهم) صريح في أن
 دعاء الكافر بحجاب وهو المرجح وأما قوله تعالى وما دعاء الكافرين الا في ضلال فالمراد به العبادة كافي
 الشورى ويجوز الدعاء له ولو بالمغفرة والرحمة خلا فالمراد بالاذكار لا مغفرة ذنب الكافر مع موته عليه
 فلا يجوز كما ذكره البرماوى (قوله ولا يختلطون بنا) أي يكره ذلك أي يكره تكميننا اياهم من
 اختلاطهم بنا (قوله لانهم ملعونون) أي مطرودون عن رحمة الله وهذا من اللعن بالوصف وهو غير
 ممنوع ا ط ف (قوله في مصلانا) المصلى ليس قيما كما يدل عليه اطلاق غيره فلو بقي المتن على
 عموم ما كان أولى ليشمل المصلى وغيرها من الذهاب والعود فلعل التقييد بالمصلى لانه مظنة الاختلاط
 برماوى وا ط ف (قوله لذلك) اسم الاشارة راجع لقوله لانهم ملعونون وقوله اذ قد يحل بهم علة
 للعلية أي لكونه علة لما قبله أي وانما كان كونهم ملعونين علة في تميزهم عنا لانه قد يحل بهم عذاب الخ
 (قوله في انهار كعتان) ولا تجوز الزيادة عليها خلا فالمراد وقع في شرح م ر من جواز الزيادة فقد نقل
 عنه انه شطب عليه كما قررر شيوخنا ح ف (قوله وفي التكبير) فيكبر في الاولى سبعا وفي الثانية خسا
 وقضية كلامه انه لا يبدل ذلك بالاستغفار كذا قاله ح ل وانظر الفرق بين الصلاة والخطبتين
 حيث أبدل التكبير فيهما دون الصلاة وأجيب بان المقصود من الخطبة الوعظ والاستغفار يناسبه
 (قوله وخطبتيه) أي في الاركان والسنن والشروط كما في البرماوى (قوله فهو أولى من قوله
 ولا تختص بوقت العيد) وجه الاولوية ان تعبير الاصل يومهم انها تختص بغير وقت العيد على ما هو
 المعلوم من ان النبي اذا دخل على كلام مقيد بقيد كان المنفي ذلك القيد غالبا والقيد هنا هو قوله بوقت
 العيد فيكون هو المنفي والاختصاص غير منفي ويحجب عن الاصل بانه اما قيد بهذا القيد لاجل
 الرد على القول الضعيف القائل بانها تختص بوقت العيد كما حكاها في شرح م ر (قوله في أي وقت
 كان) أي ولو وقت كراهة ما لم يتحرر برماوى (قوله لانها ذات سبب) وهو المحل أي الجذب
 رشيدى (قوله وتجزئ الخطبتان قبلها) معطوف على قوله لا تؤقت فهو من مدخول
 الاستدراك وكذا قوله ويبدل تكبيرهما باستغفار الخ (قوله للاتباع الخ) يقتضى أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قدم الخطبة على الصلاة مع أنه خلاف الاولى فيكون فعله لبيان الجواز ويقال
 عليه اذا كان التقديم مأخوذا من فعل النبي وحكمته بانه خلاف الاولى فن أين يؤخذ التأخير الذي هو
 الاولى والافضل وفي شرح م ر ما يقتضى أن النبي فعل كلام من الامرين لكن فعل التأخير أكثر
 وعبارته ولو خطب قبل الصلاة جاز لما صرح من أنه صلى الله عليه وسلم خطب ثم صلى لكنه في حقنا خلاف
 الافضل لان فعل الخطبتين بعد الصلاة هو الاكثر من فعله عليه الصلاة والسلام اه قال ع ش عليه
 وهذا بخلاف العيد والكسوف فانه لم يرد أن النبي خطب قبلهما اه (قوله ويبدل تكبيرهما
 باستغفار) هذا أيضا مستثنى فالمستثنى ثلاث فيئة تتبع الاولى بتسع استغفارات والثانية بتسع
 بخلاف تكبير الصلاة لا يبدله بل يكبر في الاولى سبعا والثانية خسا كالعيد فيما سر وقوله ثلاثة بل أكثر

انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمدكم بأموال وبنين ويجعل لكم (٤٤١) جنات ويجعل لكم أنهارا (ويقول في)

الخطبة (الاولى اللهم اسقنا غيثا) أي مطرا (مغيثا) أي مرويا مشبعنا (آخرا) وهو كافي الاصل هنيئا مريئا مريعا غدا مجلا اسحاطة قادما الى يوم الدين أي الى انتهاء الحاجة اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم انا نستغفرك انك كنت غفارا فأرسل السماء أي المطر علينا مدرارا أي كثيرا للاتباع رواء الشافعي رضي الله عنه والطيء الطيب الذي لا ينقصه شيء والمرىء المحمود العاقبة والمريع ذو الرية أي النماء والغدق كثير الخير والمجال ما يجلل الارض أي يعمها كجبل الفرس والسح شديدا للوقع على الارض والطبق ما يطبق الارض فيصير كالطبق عليها (ويتوجه) للقبلة (من نحوثة) الخطبة (الثانية) وهو مراد الاصل بقوله بعد صدر الخطبة الثانية (وحينئذ يبالغ في الدعاء سرا وجهرا) قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية ویرفع الحاضرون أيديهم في الدعاء مشيرين بظهور أي كفههم الى السماء للاتباع رواء مسلم والحكمة فيه ان القصص رفع البلاء

الى قوله ولو ترك الامام الاستسقاء فعليه الناس فاقبله مستثنى أيضا تأمل (قوله ويقول في الخطبة الاولى) هذا مستأنف لامعطوف على الاستثناء (قوله اللهم اسقنا) بقطع الهمزة من أسقى ووصلها من سقى فقد ورد الماضي ثلاثا واربعا قال تعالى وسقاهم ربهم وقال تعالى لأسقيناهم ماء غدقا (قوله مغيثا) هو بضم الميم وكسر الغين المنة وهو الذي يغيث الخلق ويرويهم ويشبعهم (قوله مريعا) هو بفتح فكسر والتحتية ما يأتي بالربيع والزيادة وروى بالوحدة مع ضم الميم وسكون الراء أي يكون سببا في كل الربيع من أربيع البعير اذا أكل الربيع وبالفوقية معهم ما من أرتعت الماشية اذا أكلت ماشاءت وكل مناسب هنا اه اياب شو برى (قوله الى انتهاء الحاجة) أي الغرض الشامل لازيادة النافعة ودفع بقوله الى انتهاء الحاجة ما يقال ربما كان دوامه من العذاب وقوله من القانطين أي الآيسين من رحمتك بسبب تأخير المطر عنا سحف (قوله أي كثيرا) وبعضهم فسره بكثير الدراي الصب (قوله أي النماء) أي الزيادة في نفسه أي كثير في نفسه وقوله كثير الخير أي ما يترتب عليه من نبات الزرع والثمار شيخنا (قوله كجبل الفرس) أي الذي يوضع على ظهرها تحت السرج وقوله شديد الوقع ليغوص فيها مأخوذ من سح الماء اذا نزل من أعلى الى أسفل ويقال ساح الماء اذا جرى على وجه الارض حل (قوله ما يطبق الارض) بضم التحتية وسكون الطاء وكسر الموحدة من أطبق لانه لم يسمع طبق اه مختار اطف قال ع ش ويجوز فيه ضم أوله وتشديد الباء كما في القاموس ففي القاموس طبق الشيء تطبيقا عم وفي المختار وأطبق الشيء غطاء (قوله كالطبق) أي يصير على الارض كطبقة ثانية (قوله ويتوجه من نحوثة) أي استعجابا فان استقبل له أي للدعاء في الاولى لم يعبده في الثانية أي لا تطلب اعادته بل ينبغي كراهتها وكذا ينبغي كراهة الاستقبال في الاولى وان أجزأ عن الاستقبال في الثانية ع ش اطف (قوله سرا وجهرا) وحينئذ يسر القوم حالة اسرارهم ويؤمنوا على دعائه حاله جهره اه حل (قوله ويرفع الحاضرون أيديهم) غير المتنجسة حيث لا حائل فان كان عليها حائل احتمل عدم الكراهة (قوله مشيرين بظهور أي كفههم الخ) ظاهره أنهم يفعلون ذلك حتى في قولهم اللهم اسقنا الغيث وهو كذلك لكون المقصود به رفع البلاء كما يدل عليه قوله والحكمة الخ اطف أي وان كان في الظاهر طلب تحصيل الغيث كما قرره شيخنا سحف وفي ع ش على مر مانصه ظاهره أنهم يفعلون ذلك حتى في قولهم اللهم اسقنا الغيث ونحوه لكون المقصود به رفع البلاء وبخالفه ما مر في القنوت وعبارته ويجعل فيه وفي غيره ظهر كفيه الى السماء ان دعاء رفع البلاء ونحوه وعكسه ان دعاء تحصيل شيء أخذ اساسا في الاستسقاء اه ويمكن رد ما في القنوت الى ما هنا بان يقال معنى قولهم ان طلب رفع شيء أي ان طلب ما المقصود منه رفع شيء ومعنى قولهم ان دعاء تحصيل شيء أي ان دعاء طلب تحصيل شيء اه ولوا جمع التحصيل والرفع راعى الثاني كما لو سمع شخص ادعاهما فقال اللهم افعل لي مثل ذلك قل (قوله ان القصص رفع البلاء) ولا فرق بين كون البلاء واقعا أولا لان القصص رفع وقوعه لو وقع اطف (قوله ويجعل بين رده) أي بعد الاستقبال كما في الوسيط وفيه كلام المصنف ان عطف على قوله يبالغ تأمل وقال الماوردي يحول قبله وقيل يتخير شو برى قال ع ش ويوجه كونه بعد الاستقبال بانه قبل الاستقبال مشغول بالوعظ وأنه يورث مشقة في الجمع بين التحويل والالتفات اه ومحل هذا الجعل ان كان لا بأسه وانظر هل يستحب أن يلبسه لذلك يظهر نعم ليحصل هذه السنة ووافق عليه شيخنا زي (قائدا) كان طول رده عليه الصلاة والسلام أربعة أذرع وعرضه ذراعين وشبرا كافي شرح م

بخلاف القاصد حصول شيء كما صر يانه في صفة الصلاة (ويجعل بين رده

يساره وعكسه (و) يجعل (أعلاه أسفله وعكسه). والاول تحويل والثاني تنكيس وذلك للتابع في الاول ر واه ابوداود وغيره وطمه صلى الله عليه وسلم بالثاني فيه فانه استسقى وعليه خيصة سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعلها أعلاها فاما ثقلت عليه قلبها على عاتقه ويحصلان معا بجعل الطرف الاسفل الذي (٤٤٢) على شقه الايسر على عاتقه الايمن والطرف الاسفل الذي على شقه الايمن على

عاتقه الايسر والحكمة فيهما التفاؤل بتغيير الحال الى الخصب والسعة (ويفعل الناس) وهم جلوس (مثله) تبعاله وروى الامام أحمد في مسنده ان الناس حوّلوا مع النبي صلى الله عليه وسلم وكل ذلك مندوب قيل والتحويل خاص بالرجل واذا فرغ الخطيب من الدعاء أقبل على الناس وأتى ببقية الخطبة (ويترك) الرداء محوّلًا ومنكسًا (حتى ينزع الثياب) لانه لم ينقل انه صلى الله عليه وسلم غير ردائه بعد التحويل ثم محل التنكيس في الرداء المربع لافي المدور والمثلث (ولو ترك) الامام (الاستسقاء فعلة الناس) محافظة على السنة لكنهم لا يخرجون الى الصحراء اذا كان الوالى بالبلد حتى يأذن لهم كما اقتضاه كلام الشافعي لخوف الفتنة (وسن) لكل أحد (ان) يبرز لأول مطر السنة ويكشف غير عورته) ليصبيه تبركاه وللتابع ر واه مسلم وظاهر أن ذلك

(قوله وعكسه) بفتح السين وضمها (قوله بالثاني فيه) أى الثاني وهو التنكيس هكذا انحدر عبارته شورى فالاول حذف قوله فيه حرف (قوله فلما ثقلت) أى انحدرت به والافقوتة ضلي الله عليه وسلم لانضاهى وأنه أظهر الجوز هنا لكون الوقت وقت تذال وخشوع شيخنا عز يري (قوله قلبها) أى من غير تنكيس (قوله بتغيير الحال) أى بتغييره سبحانه وتعالى فهو من اضافة المصدر الى مفعوله ع ش (قوله الى الخصب) بكسر الخاء ضد الجلب وقوله والسعة بفتح السين على الافصح والكسرة قليلة وقد نظم ذلك العلامة الدنوشرى فقال

وسعة بالفتح في الاوزان * والكسر محكي عن الصاغانى

وهو عطف لازم على ملزوم أو تفسير (قوله ويترك) بضم أوله وقوله الرداء أى رداء الخطيب والناس حتى تنزع الثياب أى عند رجوعهم الى منازلهم كما في شرح م ر وقال البرماوى حتى تنزع الثياب أى بالفعل أو بالعود الى محل نزوعها (قوله لافي المدور والمثلث) فان المطلوب فيهما ليس الا التحويل حل (قوله ولو ترك الامام الاستسقاء) أى ولم يكن امام ولا من يقوم مقامه وقوله فعلة الناس أى الكاملون أى جميع أهل البلد من ذكر لانها سنة عين فلا يسقط طلبها بفعل بعضهم وان كان بالغامقلا لان ذلك انما يقال في سنن الكفاية وهذه سنة عين (قوله لكنهم لا يخرجون) هل المراد يكره الخروج أو يحرم ويتجه انه يكره مالم يظنوا حصول الفتنة فيحرم اه شورى (قوله لأول مطر السنة) اهل اضافته من باب اضافة الصفة للموصوف أى لمطر السنة الأول أى لاوله لكن لا شعار في كلامه بهذا تأمل وانظر ما المانع من ان اضافة مطر السنة من اضافة النكرة الى المعرفة فتعم والتقدير لأول كل مطر في السنة اه شورى والمراد بمطر السنة ما يحصل بعد انقطاع مدة طويلة لا بقيد كونه في الحرم أو غيره وينبغي أن مثله النيل فيبرز له ويفعل ماذا كرسكراته (قوله غير عورته) أى عورة الصلاة وغير عورة الخلوة ان كان خاليا وليس هذا من الحاجة التي تكشف لها العورة قال شيخنا والوجه أن يراد بها عورة المحارم كما نقله البرماوى عن قل على الجلال قال ع ش على م ر وهذا هو الاكمل وان كان أصل السنة يحصل بكشف جزء من بدنه وان قل كالرأس واليدين (قوله أو يتوضأ) هي مانعة خلوة فجمعها أفضل ثم الغسل وحده ثم الوضوء وحده ولا يحتاج فيهما من حيث التبرك الى نية وله نية السبب فيهما ونية غيرهما ان صادفه ويحصلان معه كافي التحية وهذا هو المعتمد (قوله وانه لانية فيه) أى في كل من الوضوء والغسل وهذا صريح في انه من كلام المهمات وليس كذلك لان صاحب المهمات الذي هو الاسنوى يقول بان فيه نية بدليل قول شيخنا م ر ولا يشترط نية كما يحسنه الشيخ تبعه الاذرى وخلافا للاسنوى الا ان صادف وقت وضوء أو غسل لان الحكمة فيه هي الحكمة في كشف البدن ليناله مطر أول السنة وبركته شرح م ر بحروفه وكتب على قوله تبعه الاذرى هذه الزيادة نقلتها من خطه ملاحظة وهي مقوية للاشكال شورى مع أدنى زيادة فظهر من هذا أن قوله وانه لانية من كلام الشارح وبحاله لكن ينافية قوله بعد اه أى كلام المهمات

أكد والا فطر غير أول السنة كذلك كما أوضحته في شرح الروض (و) أن (يغتسل أو يتوضأ في سيل) فالظاهر

روى الشافعى أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا سال السيل قال اخر جوابنا الى هذا الذى جعله الله طهورا فنتطهر منه ونحمد الله عليه وتعبيرى كالاصل والروضة بأو يفيد سن أحدهما بالنطوق وكلاهما بمفهوم الاولى وهو أفضل كما في المجموع وفيه فان لم يجمعهما فليتوضأ وفي المهمات المتجهة الجمع ثم الاقتصار على الغسل ثم على الوضوء وانه لانية فيه

فالظاهر انه من كلام المهمات وليس بحثا للشارح وأما قول مر كما بحثه الشيخ ففيه نظر كذا قرره شيخنا العشاءى وفيه أنه على جعله من كلام المهمات ينال ما نقله الشوبرى عن مر من أن صاحب المهمات يشترط النية في هذا الوضوء لانه قال وخلافا للاسنوى فالاولى تقديم قوله اه على قوله وانه لانية فيه لانه من كلام الشارح وقال الرشيدى قوله وانه لانية الخ من كلام المهمات وكلام مر فيه حذف والاصل وخلافا للاسنوى في قوله لانية فيه الا ان صادف فلاستثناء من كلام الاسنوى وليس راجعا لما قبله كما فهمه الشوبرى فالخاصل ان الاذرى يقول بعدم اشتراط النية مطلقا والاسنوى يقول لا يشترط الا أن يصادف وقت وضوء أو غسل فتشترط فيكون الشارح موافقا للاذرى في عدم اشتراط النية مطلقا وعليه فكلام الشارح لا اعتراض عليه (قوله اذالم يصادف الخ) بان كان متوضئا ولم يصل به صلاة ولم يطلب منه غسل واجب ولا مسنون وعبرة حل قوله وانه لانية ان كان المراد أنه يأتي في الوضوء بالكيفية المخصوصة فلا بد من نية معتبرة الا أن يقال لا حاجة الى النية لان الغرض امساك الماء لتلك الاعضاء فهو على صورة التوضي اه قال ع ش والقياس انه لا يجب فيه الترتيب أيضا لان المقصود منه وصول الماء لهذه الاعضاء وهو حاصل بدون الترتيب وهذا كله بالنسبة لاصل السنة أما بالنسبة لأكملها فلا بد من النية مع الترتيب (قوله وأن يسبح الخ) أى عند هما وان لم يسمع الا قول لم ير الثانى والرعد هو الصوت الذى يسمع من السحاب والبرق النار التى تخرج منه وقيل الرعد ملك والبرق أجنحته يسوق بها السحاب فالسموع هو صوته أو صوت سوقه على اختلاف فيه وأطلق الرعد عليه مجازا سل (قوله انه) أى ابن الزبير شوبرى (قوله ترك الحديث) أى الكلام الذى كان مشغولا به سواء كان حديثا عن النبي أو غيره ع ش اطف (قوله وقيس بالرعد البرق) أى فى طلب التسبيح عنده وان كان المناسب أن يقول عند البرق سبوحان من يركم البرق خوفا وطمعا شرح مر (قوله سنابرقه) السنابق قصر الضوء وبالماء الشرف وقوله يذهب بالابصار أى يضعفها برماوى مع زيادة (قوله فلا يشير اليه) أى فلا يتبعه بصره كما قرره شيخنا ح ف فى قل على الجلال قوله فلا يشير اليه شامل للإشارة بغير البصر فراجع اه قال مر وكان السلف الصالح يكرهون الإشارة الى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك لا اله الا الله وحده لا شريك له سبحانه قدوس فيختار الاقتداء بهم فى ذلك (قوله اللهم صيبا) من صاب يصوب اذا نزل الى أسفل (قوله أى مطرا) الاول أن يقول أى مطرا نازل من علو الى سفلى لان الصيب معناه النازل من علو الى سفلى (قوله يستجاب الدعاء) عبارة مر تفتح أبواب السماء ويستجاب الدعاء الخ (قوله عند التقاء الصفوف) المراد به المقاربة وبالصفوف حال الجهاد وباقامة الصلاة ألقاها أى التوجه اليها كما فى قل (قوله ورؤية الكعبة) ظاهره وان تكرر دخوله ورؤيته لها وكان الزمن قريبا ولا مانع منه ع ش (قوله أى فى اثر المطر) لم يقل أى المطر باسقاط فى اثر لاجل حكاية كلام المجموع كما لا يخفى تأمل وكتب أيضا قوله فى اثر بكسر الهمزة واسكان التاء وفتح الهمزة مع التاء كما ضبطه بالقلم شوبرى (قوله نوء كذا) أفاد تعليق الحكم بالباء انه لو قال مطرنا فى نوء كذا لم يكره أخذاء بعده قل والنوء بفتح النون قال ابن الصلاح النوء فى أصله ليس هو نفس الكوكب فانه مصدر ناء النجم بنوء نوا أى سقط وغاب وقيل أى طاع ونهض بيان ذلك أنها أربعة وعشرون نجما معروفة المطالع فى السنة كلها وهى معروفة بمنازل القمر الثمانية والعشرين يسقط فى كل ثلاث عشرة ليلة نجم منها فى المغرب ويطلع آخر مقابله من المشرق من ساعته فكان أهل الجاهلية اذا كان عند ذلك مطر ينسبونه الى الساقط الغارب منها وقال الاصمعى الى الطالع منها قال أبو عبيدة ولم نسمع أن النوء السقوط الا فى هذا

اذالم يصادف وقت وضوء ولا غسل انتهى واقتصر فى التنبيه على الغسل (و) أن (يسبح لرعد و برق) روى مالك فى الموطأ عن عبد الله ابن الزبير انه كان اذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبوحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته وقيس بالرعد البرق (و) ان (لا يتبعه) أى البرق (بصره) قال تعالى يكاد سنابرقه يذهب بالابصار وروى الشافعى عن عروة ابن الزبير انه قال اذا رأى أحدكم البرق أو الودق أى المطر فلا يشير اليه (و) أن (يقول عند مطر اللهم صيبا) بتشديد الياء أى مطرا (نافعا) للاتباع رواه البخارى (و) يدعو بما شاء تخبر البيهقي يستجاب الدعاء فى أربعة مواطن عند التقاء الصفوف ونزول الغيث واقامة الصلاة ورؤية الكعبة (و) أن (يقول) فى (اثره) أى فى اثر المطر كما عبر به فى المجموع عن الشافعى والاصحاب (مطرنا بفضل الله) علينا (ورحمته) لنا (وكره مطرنا بنوء كذا) بفتح نونه وهما آخره أى بوقت التجم الغلاتى على عادة العرب فى اضافة الامطار الى الأنواء

لايهامه أن النوء فاعل المطر حقيقة فان اعتقدا أنه الفاعل له حقيقة كفر (و) كره (سبرج) خبر الريح من روح الله أي رحمة تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فإذا رأيتوها فلا نسبوها واسألوا الله خيرها واستعينوا بالله من شرها رواه أبو داود وغيره بأسناد حسن (وسن ان تضرروا بكثرة مطر) بثلاث الكاف (ان يقولوا) كما قال صلى الله عليه وسلم لما شكى اليه ذلك (اللهم حوالينا ولا علينا) اللهم على الآكام والظراب وبطون الاودية ومنابت الشجر رواه الشيخان أي اجعل المطر في الاودية والمراعى لا في الابنية ونحوها والآكام بالجمع أكم بضم تين جمع اكام بوزن كتاب جمع أكم بفتح تين جمع أكمة وهي التل المرتفع من الارض اذا لم يبلغ ان يكون جبلا والظراب جمع ظرب بفتح أوله وكسر ثانيه جبل صغير (قوله فلا يظهر لان المراد الخ) فلا يحتاج لجعل الواو لاعتداله لا لأنه لا محذور في الاستسقاء حينئذ لانه حاجة الزرع

الموضع ثم ان النجم نفسه قد يسمى نوا تسمية للفاعل وهو النجم الساقط بالمصدر وعبارة مر والنوء سقوط نجم من المنازل في المغرب مع الفجر وطلوع رقيقه من المشرق مقابله في ساعته كل ليلة الى ثلاثة عشر يوما وهكذا كل نجم الى انقضاء السنة ما خلا الجبهة فان لها أربعة عشر يوما (قوله لايهامه) فيه نظر لان الفاعل محذوف ونائبه ضمير مطر ناو بنوء ظرف لغو الا أن يقال لايهام السبيبة القريبة من الفاعل قل قال العلامة سم لك ان تقول سيأتي في الصيد والذباح تحريم باسم الله واسم محمد لايهام التشريك فتشكل الحرمة هناك لاهنا ويمكن أن يجاب بان لايهام هناك أشد لمزيد عظمة النبي صلى الله عليه وسلم من الاضافة الى النوء فتوهم تأثيره أقوى من توهم تأثير النوء وبان المتبادر من باسم الله واسم محمد اتحاد متعلق المعطوف والمعطوف عليه أعني اذبح فان اختلاف المتعلق للمتعلقين خلاف الظاهر والاصل وليس المتبادر من مطر نا بنوء كذا أن النوء فاعل حقيقة بل المتبادر خلافه لان مطر نا مبني للمفعول والاصل أن يكون الفاعل غير مذكور مطلقا وقضية ذلك ان لا يكون الفاعل المحذوف هو النوء لانه مذكور وان لم يكن على وجه أنه فاعل (قوله وكره سبرج) أي سواء كانت معتادة أو غير معتادة لكن السبب انما يقع في العادة لغير المعتادة خصوصا اذا شوشت ظاهرا على الساب ولا تنقيد الكراهة بذلك ع ش على مر (قوله من روح الله) لعل المراد في الجملة فلا يلزم أن التي تأتي بالعذاب من روح الله أيضا زى وشو برى وعبارة قل قوله وتأتي بالعذاب أي من حيث ما يظهر لنا والافهى رحمة من عند الله تعالى مطلقا (قوله حوالينا) مثني مفردة حوال كما نقل عن النووي في تحريره ونقل عنه أيضا أنه مفرد فليحذر فيكون على صورة المثني وكتب أيضا حوالينا بفتح اللام وفيه حذف تقديره اجعله أو أمطر والمراد به صرف المطر عن الابنية والدور وقوله ولا علينا بيان لمراد بقوله حوالينا لانها تشمل الطرق التي تجمع حولهم فأرادوا حوالها بقوله ولا علينا قال الطيبي في ادخال الواو هنا معنى لطيف وذلك لانه لو أسقطها كان مستقيلا للآكام وما معها فقط ودخول الواو يقتضي أن طلب المطر على المذكورات ليس مقصودا لعينه ولكن ليسكون وقاية من أذى المطر فليست الواو مخصوصة للعطف واسكنها التعليل وهو كقولهم نجوع الحرة ولانا كل بشيها فان الجوع ليس مقصودا لعينه ولكن لكونه مانعا عن الرضاع باجرة اذ كانوا يكرهون ذلك تكبرا اه فتح الباري شو برى وقوله ودخول الواو يقتضي الخ فيكون المراد بحوالينا الآكام والظراب ولا علينا بعده عن الابنية وهو ظاهر ان تضرروا بكثرة المطر حتى على الزرع فان كان المراد تضررهم بكثرته على الابنية فقط فلا يظهر لان المراد حينئذ بلا علينا ما عدا الابنية فيكون شاملا للزرع وقال بعضهم قوله ولا علينا فأت الواو ان طلب المطر حوالينا المقصود منه بالذات وقاية اذاه ففيها معنى التعليل أي اجعله حوالينا لا يكون علينا وفيه تعليلنا أدب الدعاء حيث لم ندع برفعه مطلقا لانه قد يحتاج لاستمراره بالنسبة لبعض الاودية والمزارع فطلب منع ضرره وبقاء نفعه واعلامنا بأنه ينبغي لمن وصلت اليه نعمة من ربه أن لا يسخط لعارض قارئها بل يسأل الله رفعه وابقاءها وبان الدعاء برفع الضرر لا ينافي التوكل والتفويض اه (قوله والظراب) بكسر الظاء المشالة (قوله والآكام) بالمد وفتح الهمزة جمع أكم بضم تين كعق واعناق جمع اكام بوزن كتاب جمع أكم بفتح تين كعجل وجبال جمع أكمة كشجرة وشجر ونظيره جمع ثمرة على ثمر كشجرة وشجر وجمع ثمر على ثمار كعجل وجبال وجمع ثمار على ثمر ككتاب وكتب وجمع ثمر على ثمار كعق واعناق قال ابن هشام في شرح بانت سعاد ولا أعرف لها نظيرا في العربية وقوله جمع أكمة فيكون مدلول أكم ثلاث أكام واذا جمع أكم بفتح تين على اكام بكسر الهمزة يكون مدلوله تسعا لان مدلول واحده وهو أكم ثلاث واذا جمع اكام

(بلا صلاة) اهدم ورودها

فيه **باب**

في حكم تارك الصلاة (من

أخرج) من المكافين

(مكتوبة كسلا ولوجعة)

وان قال أصليها ظهرا (عن

أوقانها) كلها (قتل حدا)

لا كفر الخبر الشيخين

أمرت أن أقاتل الناس

حتى يشهدوا أن لا اله الا

الله وأن محمدا رسول الله

ويقيموا الصلاة الحديث

وخبر أبي داود وغيره خمس

صلوات كتبهن الله على

العباد فمن جاء بهن فلم

يضيع منهن شيئا استخفافا

بحقهن كان له عند الله عهد

أن يدخله الجنة ومن لم يأت

بهن فليس له عند الله عهد

ان شاء عذبه وان شاء أدخله

الجنة والجنة لا يدخلها كافر

فلا يقتل بالظهر حتى تغرب

الشمس ولا بالمغرب حتى

يطلع الفجر ويقتل في

الصبح بطول الشمس

وفي العصر بغربها وفي

العشاء بطول الشمس

(قوله لان وقت العصر الخ)

فارق الظهر حيث لا يقتل

حينئذ ولما كان يمكن فعله

بعد خروج وقته لم يعتبر

ضيق وقت العصر عنه بل

لا بد من خروجه بخلاف

الجمعة فيقتل عند ضيق وقتها

على أكم بضمين يكون مدلوله سبعة وعشرين أكمة واذ اجمع أكم على آكام بالمد يكون مدلول آكام بالمد احدى وثمانين أكمة لان مدلول مفردة سبع وعشرون أكمة والحاصل من ضرب سبع وعشرين في ثلاثة ماذ كر (قوله بلا صلاة) أي جماعة شوبري وعبارة حل قوله بلا صلاة أي على الكيفية السابقة فلا ينافي أنه يصليها ركعتين منفردا لأن ذلك من جملة النوازل فينوي بهار رفع المطر انتهى

باب في حكم تارك الصلاة

انظر حكمة ذكر هذا الباب هنا وقد يوجه بأنه لما ذكر أنواع الصلاة فرضا ونفلا شرع بتكامل على حكم تاركها لا جعل الحث على فعلها قال مر وتقدمه هنا على الجنائز تبعاً للجمهور رأيت أي من تأخيرها عنها ومن ذكره في الحدود لانه حكم متعلق بالصلاة العينية فناسب ذكره خاتمة لها ع ش على مر (قوله من المكافين) فيه تغليب الذكور على الاناث والا فالنساء كالرجال في هذا الحكم ومعلوم أنه لا جمعة عليهم ع ش (قوله مكتوبة) أخرج المنذورة فلا يقتل بتركها على الوجه من وجهين وان كانت مقيدة بزمان شوبري (قوله كسلا) أي تهاوناً مع اعتقاده وجوبها مر اطفئ حتى (قوله ولوجعة) في حق أهل الامصار لأهل القرى لان أبا حنيفة يرى أن لا وجوب عليهم شوبري قال شيخنا وهذه الغاية للرد اه اكن راجعت شروح المنهاج فلم أجدهم تعرض للخلاف في خصوص الجمعة وانما رأيت الخلاف في الغاية التي ذكرها الشارح في قوله وان قال أصليها ظهرا وعبارة المحلى تارك الجمعة يقتل فان قال أصليها ظهرا فقال الغزالي لا يقتل وأقره الرافعي ومشي عليه في الحاوي الصغير وزاد في الروضة عن الشاشي أنه يقتل واختاره ابن الصلاح قال في التحقيق وهو القوي اه قال ع ش على مر ولو تعددت الجمعة وترك فعلها لعدم علمه بالسابقة فهل يقتل لتركها مع القدرة أم لا لعذره بالشك فيه نظر والا قرب الثاني فايراجع (قوله وان قال) أي من يلزمه الجمعة اجماعاً بأن كان من أهل الامصار وقوله عن أوقانها أي حتى وقت العذر فيماله وقت عذر وهو وقت الثانية حل وشامل لوقت الضرورة (قوله قتل حدا) أي بالسيف ولا يجوز قتله بغيره اه اطفئ حتى (قوله لا كفرا) أي به للرد (قوله خبر الشيخين) فيه أن الخبر وارد في الكفار وأجيب بان محل الدلالة قوله في آخر الحديث لا يحق الاسلام ومن حقه أن تارك الصلاة يقتل فهذا دليل لقول المصنف قتل والحديث الثاني دليل لكون القتل حدا كما يؤخذ من قوله والجنة لا يدخلها كافر (قوله أمرت أن أقاتل الناس) وجه الدلالة منه انه شرط في الكف عن القتل والمقاتلة الاسلام واقام الصلاة وإيتاء الزكاة لكن الزكاة يمكن الامام أخذها ولو بالمقاتلة ممن امتنعوا عنها وقاتلونا فكانت أي المقاتلة فيها على حقيقة بخلافها في الصلاة فانه لا يمكن فعلها بالمقاتلة فكانت فيها بمعنى القتل فعلم وضوح الفرق بين الصلاة والزكاة وكذا الصوم فانه اذا علم انه يحبس طول النهار نواه فأفاد فيه الحبس ولا كذلك الصلاة فتعين القتل في حدها برماوى (قوله الحديث) تنبه ويؤتوا الزكاة فادفعوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم لا يحق الاسلام وحسابهم على الله تعالى برماوى (قوله فلم يضيع منهن شيئا) هذا النفي متوجه لكل من المقيد وهو يضيع والقيد وهو الاستخفاف وهذا على خلاف الغالب من رجوعه الى القيد فقط كما قررره شيخنا (قوله استخفافا) أي على صورة الاستخفاف حل (قوله كان له عند الله عهد) أي وعد لا يخلف ع ش على مر (قوله والجنة لا يدخلها كافر) فيه رد على من قال ان ترك الصلاة كفر وهو مذهب الامام أحمد برماوى (قوله في العشاء بطول الشمس) وفي الجمعة بضيق الوقت عن أقل مجزئ من الخطبة والصلاة لان وقت العصر ليس وقتها في حالة ولا عبادة بسلام الامام منها لاحتمال تبين فساد صلاته واعادتها فيدركها فلا بد من اليأس منها بكل تقدير حل

وطريقه أن يطالب بآدابها
إذا ضاق وقتها ويتوسع
بالقتل أن أخرجهما عن الوقت
فإن أصر وأخرج استحق
القتل نعم لا يقتل بتركها
فأما الطهورين لأنه مختلف
فيه ذكره القفال وإنما
يقتل غيره (بعد استنابة)
لأنه ليس أسوأ حالا من
المرتد فإن تاب والافتل
وقضية كلام الروضة كأصلها
والمجموع أن استنابته
واجبة كالمتردد لكن صحيح
في التحقيق ندمها والاول
أوجه وإن فرق الأسنوي
بينهما وتكفي استنابته في
الحال لأن تأخيرها يفوت
صلوات وقيل يمهل ثلاثة أيام
والقولان في الندب وقيل
في الوجوب والمعنى أنها
في الحال أو بعد الثلاثة
مندوبة وقيل واجبة فإن
لم يتب قتل (ثم) بعد قتله
(له حكم المسلم) الذي لم يترك
الصلاة فيجهز ويصل عليه
ويدفن بمقابر المسلمين ولا
يطمس قبره كسائر أصحاب
الكبائر ولا يقتل أن قال
صليت ولو قتله في مدة
الاستنابة أو قبلها إنسان
أثم ولا ضمان عليه كقاتل
المرتد وكتارك الصلاة فيما
ذكر تارك شرط لها
كالوضوء لأنه يمتنع منها
* كتاب الجنائز *

(قوله وطريقه) أي القتل وهذا جواب عن إشكال وهو أن المقضية لا يقتل بها وقد قلتم لا يقتل
إلا أن أخرجهما عن جميع أوقاتها فتصير مقضية ومحصل الجواب أن قولهم المقضية لا يقتل بها محله
إذا لم يؤمر بآدابها في الوقت ويتوسع بالقتل عليها كافي ع ش على م (قوله أنه يطالب) المطالب له
الحاكم حتى لا تعتبر مطالبة الآحاد شورى (قوله إذا ضاق وقتها) أي بحيث يبقى من الوقت زمن
يسع مقدار الفريضة والطهارة وظاهره أنه لا يطالب عند سعة الوقت فإذا وقع حينئذ لا التفات إليه
فليحرج حل وعبرة البرماوى قوله إذا ضاق وقتها متعلق بآدابها فتكفي المطالبة ولو في أول الوقت
إلى أن يبقى بعد الأمر ما يسعها وطهرها انتهت وقرره شيخنا ح ف وفي شرح م ما نصه واعلم
أن الوقت عند الرافعي وقتان أحدهما وقت أمر والآخر وقت قتل فوقت الأمر هو إذا ضاق وقت
الصلاة عن فعلها يجب علينا أن نأمر التارك فنقول له صل فإن صليت تركتك وإن أخرتها عن الوقت
قتلتك وفي هذا الوقت وجهان أحدهما إذا بقي من الوقت زمن يسع مقدار الطهارة والفريضة والثاني
إذا بقي زمن يسع ركعة وطهارة كاملة (قوله فإن أصر) أي لم يفعل بدليل ما بعده وخرج بالتوسع
المذكور ما تركه قبله ولو غالب عمره فلا يقتل به برماوى (قوله فأما الطهورين) وكذا كل من وجب
عليه القضاء (قوله لأنه مختلف فيه) أي في صحة صلاته (قوله بعد استنابته) أي طلب قضاء تلك
الصلاة (قوله لكن صحيح) هو المعتمد (قوله وإن فرق) أي بان الردة تخلف في النار فوجب إنفاذه منها
بخلاف ترك الصلاة وهذا الفرق هو الراجح (قوله وقيل يمهل) المعتمد أنه يستناب في الحال وقوله
والقولان أي كونه يستناب في الحال أو يمهل ثلاثة أيام (قوله فإن لم يتب الخ) وتو بتة بفعل الصلاة حل
(قوله كسائر أصحاب الكبائر) أي قياسا على سائر أصحاب الكبائر فإنهم لا تطمس قبورهم (قوله
ولا يقتل أن قال صليت) أي ولو ظننا كذبه فإن قطع كذبه فالظاهر أنه كذلك لاحتمال طروره حاله عليه
نجوز له الصلاة بالإيماء حل (قوله إنسان) أي إذا كان بعد أمر الإمام أما إذا قتله قبل أمر الإمام
بها فيضمنه لأنه معصوم على قاتله ع ش (قوله ولا ضمان عليه) هذا واضح على أن الاستنابة
مندوبة وهو خلاف معتقد الشارح من أنها واجبة إذ عليه لا ينبغي الا لضمان حل (قوله تارك
شرط) عبارة حجج ويقتل أيضا بكل ركن أو شرط أجمع على ركنيته أو شرطيته أو كان الخلاف
فيه وأهيا جنادون إزالة النجاسة اه والله أعلم

* كتاب الجنائز *

قيل كان حق هذا الكتاب أن يذكر بين الفرائض والوصايا لكن لما كان أهم ما يفعل بالميت
الصلاة ذكره أثرها وهذا الكتاب يشتمل على مقدمات ومقاصد يبدأ بالاول فقال ليستعد
للوت الخ والمقدمات من هنا إلى قوله وتجهيزه فرض كفاية والمقاصد منه إلى آخر الكتاب شيخنا
(قوله بالفتح) أي لا غير شورى (قوله وبالكسر اسم للنعش) وهذا معنى قولهم الأعلى للأعلى
والأسفل للأسفل أي الجنائز بالحركة العليا وهي الفتحة للأعلى وهو الميت في النعش والجنائز
بالكسرة السفلى للنعش وعليه الميت وهو أسفل (قوله وعليه الميت) أي مكفنا فإن لم يكن عليه الميت
فهو سرير ونعش وقال بعضهم فيه

انظر إلى بعقلك * أما المهيأ للنقل * أناس يرأى المنايا * كم سار مشى بمثلك

اه سم ع ش وفهم من الأقوال أن الميت حيث لم يكن في النعش لا تطلق عليه الجنائز لا بالفتح
ولا بالكسر والحاصل أن الظرف قيد في الأول والمظروف قيد في الثاني شورى على التحرير

وقيل غير ذلك من جنزه أى

ستره (ليستعد للموت) كل

مكاف (بتوبة) بأن يبادر

إليها لتلايقجاء الموت

المفوت لها (وسن أن يكثر

ذكره) خيراً كثيراً من

ذكر هادم اللذات يعنى

الموت رواه الترمذى وحسنه

وابن حبان والخاصكم

وصححه زاد القسائى قاله

ما ذكر فى كثير الاقله

ولا فى قليل الا كثره أى

كثير من الأمل والدنيا

وقليل من العمل وهادم

بالمجتمه أى قاطع والتصريح

بسن ذلك من زيادتي

(ومريض أكد) بما ذكر

أى أشد طلباً من به غيره

(قوله حيث قال وخروج

من المظالم) انظر ضمير قال

يعود على من وكان مقتضى

الظاهر أن يقول حيث

قالوا ويحتمل عسوده لحج

ويكون هذا القظه وما تقدم

معناه حرر (قوله وكان

يستغرق الخ) والظاهر

وجوب صرف جميع زمنه

الى ذلك ما عدا ما يحتاجه

لما عليه من مؤنة نفسه

وعياله أو فعل الأداء أو

النوم الضرورى ونحوه

(قوله حتى لو مات زمن

القضاء لم يمت الخ) لعل المعنى

انه مات فى ذلك الزمن مع

انه صار فى الزمن كله الى

ذلك الا ما هو محتاج لصرفه

لحاجته

قال القاضى فى تعليقه لوقال أصلى على هذه الجنازة بالكسر لم يصح لان المكسور اسم للنعمش
قال الاسنوى ويتجه الصحة اذا أراد الميت وغايته أنه عبر بلفظ مجازى لعلاقه المجاورة شوبرى
(قوله وقيل غير ذلك) وهو أنهما لغتان فى كل منهما (قوله من جنزه) بابه ضرب يضرب
فصارعه بالكسر ع ش (قوله أى ستره) فالمناسبة موجودة على كل من الاقوال الاربعه لان
المسمى اما ستر أو مستور فالستر موجود على كل فيكون معناها لغة الستر فاندفع ما يقال ان هذا
المعنى غير موجود فى الميت لانه مستور كما قررره شيخنا (قوله ليستعد) أى وجوباً ان كان عليه
ذنب وندباً ان لم يعلم أن عليه ذلك فالامر مستعمل فى الوجوب والندب وهذا أفيد من جعل كلامه على
الاول فقط اه شوبرى (قوله بتوبة) ومحل توقف التوبة على رد المظالم حيث قدر عليه والا كفاه
العزم على ردها ومحلها أيضاً حيث عرف المظالم والا فيصدق بمأظلم به عن المظالم كذا قيل والا قرب أن
يقال هو مال ضائع برده على بيت المال فلعن من قال يتصدق به مراده حيث غاب على ظنه أن بيت المال
لا يصرف ما يأخذه على مستحقه ثم لو كان الظالم مستحقاً فى بيت المال فهل يجوز له الاستقلال به
والتصرف فيه لكونه من المستحقين أو لا لاتحاد القابض والمقبض والا قرب الاول ومحل التوقف
على الاستحلال أيضاً حيث لم يترتب عليه ضرر فى زنى بامرأة ولم يبلغ الامام فلا ينبغى أن يطلب من
زوجها وأهلها الاستحلال لما فيه من هتك عرضهم فيكفى الندم والعزم على أن لا يعود وسياً فى هذا
الكلام بسطى فى كتاب الشهادات ع ش على م ر قال حجج فى حاشية الايضاح ظاهر كلامهم
توقف التوبة على تمام حفظ مانسيه من القرآن وتتمام قضاء الفوائت وان كثرت حيث قال وخروج
من المظالم بردها أو بردها ان تلفت لمستحقها ما لم يرثه منها ومنها قضاء نحو صلاة وان كثرت ويجب
عليه صرف ما رزمنه لذلك ما عدا الوقت الذى يحتاجه لصرف ما عليه من مؤنة نفسه وعياله وكذا
يقال فى نسيان القرآن أو بعضه بعد بلوغه اه أقول وهو واضح ان قدر على قضائها فى زمن يسير
أما لو كانت عليه فوائت كثيرة جداً وكان يستغرق قضاءها زماناً طويلاً فيكفى فى صحة توبته عزمه على
قضائها مع الشروع فيه وكذا يقال بمثله فى حفظ القرآن حتى لو مات زمن القضاء لم يمت عاصيلاً لانه فعل
ما فى مقدوره أخذاً من قول م ر وخروج من مظلمة قدر عليها ما إذا لم يقدر عليها فيكفى العزم كما
تقدم ع ش (قوله بأن يبادر) تفسير للاستعداد للموت بتوبة (قوله وسن أن يكثر ذكره) أى
سواء كان صحيحاً أو مريضاً بقلبه ولسانه بحيث يجعله نصب عينيه لانه أزجر عن المعصية وأدعى الى
الطاعة حل وقوله نصب بضم النون ومعلوم أن ذكره بقلبه ولسانه أفضل كافى الشوبرى ويستغنى
طالب العلم فلا يسن له ذكر الموت لانه قد يقطع عنه (قوله يعنى الموت) ظاهره أن لفظ الموت ليس
فى الحديث وهو ثابت فى الرواية ومن ثم قال شراحه هو بالحركات الثلاث بتقدير هو أو أعنى أو عطف
بيان أو بدل من هادم شوبرى ويمكن أن يكون ثابتاً فى رواية وغير ثابت فى أخرى كرواية الشارح
ح ف (قوله ما يند كفى كثير) أى مع كثير الاقوال أى كان سبب التقليل بأن يتصدق بالدينار التى عنده
(قوله وهادم بالمجتمه) وأما بالمهملة فهو المزيل للشئ من أصله شوبرى (قوله أى قاطع) لقطعه مادة
الحياة (قوله بما ذكر) أى من الاستعداد والذكر (قوله أى أشد طلباً به من غيره) لانه الى الموت
أقرب ويسن له الصبر على المرض أى ترك التضجر منه ويكره كثرة الشكوى نعم ان سألته نحو طبيب
أو قريب أو صديق عن حاله فأخبره بما هو فيه من الشدة لعل على صورة الجزع فلا بأس ولا يكره الأئمن
لكن اشتغاله بنحو التسبيح أولى منه فهو خلاف الاولى ويسن أن يتعهد نفسه بتلاوة القرآن
والذكر وحكاية الصالحين وأحوالهم عند الموت وأن يوصى أهله بالصبر عليه وترك النوح ونحوه مما

قالوا يا رسول الله أتتداوى فقال تداووا فإن الله تعالى لم يضع داء الا وضع له دواء الا الهرم وراه الترمذي وغيره وصححه قال في المجموع فان ترك التداوى تركه (وكرهه) اكراهه عليه (لما فيه من التشویش عليه قال في المجموع وخبر لا نكرهوا مرضاكم على الطعام فان الله يطعمهم ويسقيهم ضعيف ضعفه البيهقي وغيره وادعى الترمذي انه حسن (و) كرهه (تمنى موت لضر) في بدنه أو دنياه (وسن) تمنيه (لفتنة دين) الخبر الشيخين في الاول لا يمتنع أحكام الموت لضر أصابه فان كان لا بد فاعلا فليقل الأهم أحيى ما كانت الحياة خبرا لي وتوفى اذا كانت الوفاة خيرا لي واتباعا في الثاني لكثير من السلف وذکر السن من زيادتي وقال الاسنوي وغيره ان النووي أفنى به (وان يلقن محتضر) أي من حضره الموت (الشهادة)

(قوله قوة الطاعم والشارب) لعل المراد بالقوة عدم فناء الجسم بعد الاكل (قوله) ولا يقال ان هذا (الح) أي كراهة هذا أي التمني بلاضر

اعتيد في الجنائز وغيرها وأن يجتنب المنازعة في أمور الدنيا وأن يسترضى من له به علة نخادم وزوجة وولد وجار ومعامل وصديق شرح مر (قوله وأن يتداوى) وانما لم يجب كأكل الميتة للضطر واساغة اللقمة بالخمر لعدم القطع بافادته بخلافه ما يجوز الاعتماد على طب الكافر ووصفه ما لم يترتب على ذلك ترك عبادة أو نحوها لا يعتمد فيه شرح مر قال ع ش وأفهم قوله لعدم القطع بافادته انه لو قطع بافادته كعصب محل الفصد وجب وهو قريب (قوله ما أنزل الله داء) أي ما وضع الله مرضا في جسم شخص (الح) وقوله الاوضع له دواء زاد في رواية جهله من جهله وعلمه من علمه برماوى (قوله ان الأعراب) ذكره بعد الاول لانه مخصص له كما قاله ع ش (قوله فهو فضيلة) فيه اشارة الى أن التداوى أفضل منه لمن كان في شفائه نفع عام للمسلمين أو خشى على نفسه من التشویش بدوام المرض وأن تركه تركه أفضل حيث اتفق ذلك ورزق الرضا به اه شوبري وعبارة شرح مر وأفنى النووي بأن من قوى تركه فالترك له أولى ومن ضعف يقينه وقل صيره فالمداد اقله أفضل وهو كما قال الاذرى حسن (قوله وكرهه) اكراهه عليه أي الإلحاح عليه وان علم نفعه له بمعرفة طبيب وليس المراد به الا كراهه الشرعى الذى هو التهديد بعقوبة عاجلة ظاهرا الى آخر شروطه كما ذكره ع ش على مر (قوله قال في المجموع (الح) وارد على قوله وكرهه اكراهه عليه ووجه الورود أن الحديث يدل على حرمة الا كراهه لان الاصل في النهي التحريم فلذلك أجاب عنه بأنه ضعيف وعلى تحسين الترمذي له بحجاب عنه بأن النهي للتنزيه كما قررره شيخنا وفي ع ش على مر قوله قال في المجموع (الح) جواب عما يقال لم استدلل بقوله لما فيه من التشویش ولم يستدل بالحديث وقوله ضعفه البيهقي أي فيقدم على من قال انه حسن لان مع من ضعفه زيادة علم بالجرح للراوى (قوله فان الله يطعمهم ويسقيهم) أي يعطيهم قوة الطاعم والشارب ع ش (قوله وادعى الترمذي انه حسن) وعليه فيحمل النهي على الكراهة وفيه ان المدعى كراهة اكراهه على التداوى والحديث قال لا تسكرهوا مرضاكم على الطعام وليس فيه تعرض للتداوى حتى يكون واردا وأجيب بان الطعام قيمه شامل لما اذا كان على وجه التداوى بل مثل الا كراهه على التداوى الا كراهه على سائر الطعام والشراب ح ف (قوله لضر) خرج بالضر التمني بلاضر فلا كراهة فيه ولا يقال ان هذا يفهم من الاول بطريق الاولى لان الاول يشبه التظلم بخلاف الثاني زى ع ش (قوله أو دنياه) ومنه ضيق العيش (قوله وسن لفتنة دين) أي لظوفها أو خوف زيادتها والمراد بها المعاصي والخروج عن الشرع ويسن أيضا تمنيه لغرض أخوى كتمنى الشهادة في سبيل الله تعالى قال ابن عباس لم يمتن نبي الموت غير يوسف صلى الله عليه وسلم وقال غيره انما تمنى الموت على الاسلام لا الموت شرح مر (قوله فليقل) أي مع الكراهة ع ش (قوله ما كانت) ثم قوله اذا كانت ينظر وجه مغايرة التعبير فيها وعبارة الايعاب وانما أتى بما في الاول واذا في الثاني لما هو ظاهر للتأمل شو برى أي لانه لو أتى في الثاني بما كان للمعنى وتوفى مدة كون الوفاة خيرا لي فيقتضى أن زمن الوفاة بعضه خيرا وبعضه غير خيرا ويقتضى انه ان لم تكن الوفاة خيرا له يحويه لان الوفاة حينئذ مقدرة بمدة مع أنه ظاهر الفساد شيخنا وقال شيخنا ح ف عبر باذا في الثاني لان زمن الوفاة مستقبل وعبارة ع ش لعله انما عبر في الاول بما في الثاني باذا لان الحياة لا متدادها وطول زمنها تقدر بمدة فعبّر فيها بالدالة على الظرفية الزمانية بخلاف الوفاة فانها عبارة عن خروج الروح وليس فيه زمن مقدر (قوله أي من حضره الموت) عبارة مر من حضره الموت ولو غير مكاف حيث كان مميزا

أي لاله الا الله خبر مسلم لقنوا موتا كم لاله الا الله أي ذكر وامن حضره (٤٤٩) الموت وهو من باب تسمية الشيء

بما يصير اليه وروى الحاكم
باسناد صحيح من كان آخر
كلامه لاله الا الله دخل
الجنة (بلا الخاح) عليه
اشلا يضجر ولا يقال له قل
بل يتشهد عنده وليكن
غير منهم كحاسد وعدو
وارث فان لم يحضر غيرهم
لقنه من حضر منهم كما يحسنه
الاذرعى فان حضر الجميع
لقن الوارث فيما يظهر أو ورثة
لقنه أشفقهم عليه وإذا
قالها مرة لاتعاد عليه إلا
أن يتكلم بعدها (ثم
يوجه) الى القبلة باضطجاع
(الجنب اليمن) فان تعذر
(ف) الجنب (أيسر) كافي
المجموع لان ذلك أبلغ في
التوجه من استلقائه وذكر
الايسر من زيادتي (ف) ان
تعذر وجهه (باستلقاء) بان
يأق على قفاه ووجهه
وأخصاه للقبلة بان يرفع
رأسه قليلا والاخصان هنا
هنا أسفل الرجاين
وحقيقتهما المنخفض من
أسفلهما والترتيب بين
التلقين والتوجيه من
زيادتي وبه صرح الماوردي
وقال الناح ابن الفركاخ
ان أمكن الجمع فعلا معا
والا بدئ بالتلقين (و)
ان (يقرأ عنده) سورة
(يس) لخبر اقرؤا على

وفرق بين هذا وعدم نذب تلقينه بعد الدفن لان هذا للمصلحة وهو دخول الجنة مع السابقين وثم للا
يفتن الميت في قبره وهذا لا يفتن (قوله أي لاله الا الله) ولاتسن زيادة محمد رسول الله فان كان كافرا
وجب تلقينه لفظ الشهادتين وأمره به حيث رجي اسلامه والادب ذلك حل وقوله ولاتسن زيادة
محمد الخ أي لان المطلوب أن لا يأتي بعدها بكلام أصلا ولو قرأ ما ذكر كما قرره شيخنا ح ف لكن
قال ع ش على م ولا يضر محمد رسول الله لانها من تمامها وان كانت لاتسن في هذه الحالة كما قاله
م وعبارة الجلال وشرح م وتقل في الروضة وشرح المذهب عن جماعة من أصحابنا أنه يلحق
محمد رسول الله أيضا قال والاول أصح لظاهر الحديث أي فلا تسن زيادة محمد رسول الله وهو ما صححه
في الروضة والمجموع وقول الطبري كجمع ان زيادتها أولى لان المقصود موته على الاسلام مردود
بأن هذا مسلم (قوله وهو من باب الخ) الاولى التفرع وقوله بما يصير الخ أي فهو من مجاز الاول (قوله
من كان آخر كلامه) بالرفع والنصب والاول أفصح أي ولو لنفسه فيشمل ما لو استحضر ذلك بقلبه وان
لم يتلفظ به وبه صرح في الخادم كما نقله في الايعاب عن الزركشي (قوله دخل الجنة) أي مع
الفائزين والافضل مسلم ولو فاسقا بدخلها ولو بعد عذاب وان طال (قوله لئلا يضجر) الضجر
التفاني من الغم وبابه طرب اه مختار (قوله ولا يقال) أي يكره ذلك ع ش (قوله بل يتشهد
عنده) أي يقال لاله الا الله ولا يقال أشهد أن لا اله الا الله الا ان كان كافرا ورجي اسلامه ح ف
(قوله وليكن) أي الملقن أي يستحب ذلك كما قاله م (قوله ووارث) لو كان الميت فقيرا
لا شيء له فالوجه ان الوارث كغيره في انه يلحقه لاتتفاء التهمة حينئذ اه ع ش (قوله فان لم
يحضر غيرهم) أي غير الثلاثة المذكورين وقوله لقنه من حضر منهم أي وان اهمه الميت كافي
شرح م (قوله أشفقهم) ان وجدوا لترك قل (قوله الا أن يتكلم بعدها) ولو بد كرونحوه
كمحمد رسول الله أو بكلام نفسي دلت عليه قرينة أو طلع عليه ولي اه خادم شورى حل وح ف
(قوله ثم يوجه باضطجاع) أي ندبا (قوله الجنب) اللام بمعنى على (قوله فان تعذر) أي تعسر لضيق
مكان أو نحوه كعلة شرح م (قوله وأخصاه للقبلة) بفتح اليم أشهر من كسرها وضمها ونقل بالدرس
عن الايعاب انه بثلاث الهمزة أيضا ع ش (قوله ان أمكن الجمع فعلا) أي التلقين والتوجيه (قوله
وان يقرأ عنده يس) أي تمامها روى الحرث بن أسامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قرأها وهو
خائبا من أو جانع شبع أو عطشان سقى أو عار كسى أو مريض شفى دميرى وصح في حديث غريب
ما من مريض يقرأ عليه يس الامات ريانا وأدخل قبره ريانا ع ش على م يندب قراءة الرعد
عنده لانها تسهل طلوع الروح والمراد أن يقرأها تمامها ان اتفق له ذلك والافاتيسر له منها ولو تعارض
عليه قراءتهما فهل يقدم يس اصح حديثها أو الرعد فيه نظر وينبغي أن يقال بمرعاة حال المحتضر فان
كان عنده شعور ونزك للقبر والبعث قرأ سورة يس والاقراء سورة الرعد ع ش على م ويجمع
الماء ندبا بل وجوبها فيما يظهر ان ظهرت أمارات تدل على احتياجه له كان يهش اذا فعل به وقد قيل ان
الشیطان يأتيه بماء ويقول له قل لا اله الا الله حتى أسقيك فان قال ذلك مات على غير الايمان اه حج
(قوله لان الميت لا يقرأ عليه) أي لان على تشعب باصغائه وسماعه والميت لا يسمع فلو كان المراد بالميت
في الخبر حقيقة لقال عنده بدل قوله عليه هذا مراده وفيه أن الميت يسمع كالحى فيحسن أن يقرأ
عليه فالاولى ابقاؤه على ظاهره من غير أو بل اه شيخنا وعبارة حل لار الميت لا يقرأ عليه خلافا

موتا كم رس رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وغيره

(٥٧ - ريجرى - اول)

وقال المراد به من حضره الموت لان الميت لا يقرأ عليه والحكمة في قراءتها أن أحوال القيامة والبعث منه كورة فيها فاذا قرئت عنده

وسلم يقول قبل موته ثلاث لا يموتن أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله تعالى أى يظن أن يرجوه ويعفو عنه وخبر الشيخين قال الله أما عند ظن عبدى فى ويسن لمن عنده تحسين ظنه وتطمينه فى رجة الله تعالى (فاذا مات غمض) لا يقبض منظره وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم دخل على أنى سامة وقد شق بصره فأغمضه ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه البصر وشق بصره بفتح الشين وضم الراء شخص بفتح الشين والخاء (وشد الحياه بعصاة) عريضة تربط فوق رأسه لئلا يبقى فيه منفحة فتدخله الهوام (وليت مفاصله) فيرد ساعده الى عضده وساقه الى فخذه ونخذه الى بطنه ثم تمد وتلين أصابعه تسهلا لغسله وتكففيه فان فى البدن بعد مفارقة الروح بقية حرارة فاذا ليزت المفاصل حينئذ لانت والا فلا يمكن تليينها بعد (ونزعت ثيابه) التى مات فيها لاسما تسرع اليه الفساد (ثم ستر) كله ان لم يكن محرما (بثوب خفيف) ويجعل طرفاه تحت رأسه ورجليه لثلا ينكشف وخرج بالخفيف

لابن الرفعة حيث منع التأويل وأبقى الحديث على ظاهره ومنع ذلك بأن الميت فى سماع القرآن كالحى لانه اذا صح السلام عليه فالقرآن أولى اه وكلامه ظاهر قال ممر وكان معنى لا يقرأ على الميت أى قبل دفنه لاشتغال أهله بتجهيزه الذى هو أهم ويؤخذ من العلة انهم لو لم يشتغلوا بتجهيزه كأن كان الوقت لئلا سنت القراءة عليه اه ع ش وقرره العلامة ح ف (قوله تجدده ذكر تلك الاحوال) أى فيعمل بمقتضى ذلك وهذا لا يأتى فى الميت ويؤخذ منه أنه يسن قراءة عنها عند جهر بخلاف الرعد فتقرأ سرا وان طلب الميت الجهر بها كفى ع ش على ممر (قوله وأن يحسن) هو بضم الياء وسكون الحاء وكسر السين مخففة وضمها أيضا وفتح الحاء وتشديد السين كما يؤخذ من القاموس والضمير راجع للمريض ولو غير مختصر (قوله أنا عند ظن عبدى بنى) أى جزائى مرتبط بظنه مخفف المضاف وهو لفظ جزاء وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل (قوله ويسن لمن عنده) أى الحاضرين عند الميت من الناس أى مالم يرمه أمارات اليأس والقنوط والاوجب ذلك لانه من بذل النصيحة حل وآداب العيادة عشرة أشياء ومنها ما لا يختص بالعبادة ان لا يقابل الباب عند الاستئذان وأن يدق الباب برفق ولا يهيم نفسه بان يقول أنا وأن لا يحضر فى وقت يكون غير لائق بالعبادة كوقت شرب المريض الدواء وان يخفف الجاوس وان يغض البصر وان يقلل السؤال وأن يظهر الرقة وأن يخلص الدعاء وان يوسع للمريض فى الامل ويعينه عليه بالصبر لمافيه من جزيل الاجر ويحذره من الجزع لمافيه من الوزر اه فتح البارى على البخارى لحج شورى (قوله فاذا مات غمض) أى نذبا هذا شامل للاعمى ويسن أن يقول حال تغميضه باسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند حمله باسم الله ثم يسبح مادام بحمله وظاهر كلامهم ان المريض لا يسن له تغميض عين نفسه قبيل موته وان أمكن بلا مشقة لكن بحث بعضهم نذبه ان لا يحضر عنده من يتولاه كذا كره ع ش على ممر وفى كلام ابن شهبة ان العين آخر ما يخرج منه الروح وأول شئ يسرع اليه الفساد (قوله تبعه البصر) أى ذهب وشخص ناظرا الى الروح أين تذهب قال الشهاب البرلى كأن المعنى والله أعلم ان سبب انفتاح العين ان الشخص اذا أحس بقبض الروح وانزعاجها يفتح بصره ناظرا الى ما ينزع منه وليس المعنى ان القوة الباصرة تفارقه وتذهب معها بعد قبضها ويحتمل التزام ذلك بمعنى انه ينتقل الى الروح ويعلق بها اذا هبام معها ينظر أين تذهب والاول أظهر بل متعين غاية الامر أن قبض فى الحديث يلزم أن يؤول حينئذ بمعنى أريد قبضه خلافا لما فى شرح البهجة من حمله على حقيقته ذكره شورى قال الشيخ س ل لا يقال كيف ينظر بعدها لانا قول يبقى فيه من أثر الحرارة الغريزية بعد مفارقتها ما يقوى به على نوع تطاع لها كما يدل له ما يأتى اه (قوله وشد) أى نذبا الحياه بفتح اللام كما ضبطه الشارح فى باب الوضوء فواقعه للبرماوى هنا سهو (قوله وليت مفاصله) ولو بنحو دهن توقف عليه وان لم يغسل والعلة للاغاب (قوله ونزعت ثيابه) أى الميت نذبا سواء كان الثوب طاهرا أو نجسا ما يغسل فيه أم لا أخذ من العلة وظاهر الاطلاق ولو نبيا وشهيدا وتعاد اليه عند التكفين بحيث لا يرى شئ من بدنه عند النزاع واللبس والتعليق جرى على الغالب وينبى أن محل ذلك ما لم يرد تغسيله حالا فى ثيابه المتجمعات فيها (قوله ثم ستر) أى نذبا (قوله بحميه) بضم الياء قال فى المختار حى النار بالكسر والتشوير أيضا اشتد حرقه وأحى الحديد فى النار فهو محمى ولا تقل حياه ع ش على ممر (قوله وثقل بطنه) أى نذبا والمراد أن بوضع ذلك فوق ما يستر به بدنه فان قلت هذا الوضع انما يأتى عند الاستلقاء لا عند كونه على جنبه مع أن كلامهم صريح فى وضعه هنا على جنبه كالمختصر قلت يحتمل أنه هنا تعارض

مندوبان الوضع على الجنب ووضع الثقل على البطن فقدم هذا لان مصالحة الميت به أكثر ويحتمل أنه لا تعارض لامكان وضع الثقل على بطنه وهو على جنبه أشده عليه بنحو عصابة وهذا هو الأقرب لكلامهم وان مال الأذرعى للأول حيث قال الظاهر هنا القاءه على قفاه لقولهم بوضع على بطنه ثقل (قوله لئلا ينتفخ) أى البطن عرش (قوله فان لم يكن حديد) الظاهر ان هذا الترتيب لكمال السنة لئلا يصلها سرل (قوله وقد رد ذلك بنحو عشرين درهما) ينبغى أن يكون هذا ضابطا لاقبل ما تحصل به السنة والافتحوز الزيادة ان لم يحصل بها أذى كما قررره شيخنا وعبارة الشوبرى قوله عشرين درهما فان زاد على ذلك فيظهر أنه ان زاد قدر الوضوع عليه حيا آذاه حرم والا فلا فليراجع شوبرى (قوله فيصان عنه) أى ندبا ان لم يخش تنجسه والا فيصان وجوبا كفى قل وعش (قوله ورفع) أى ندبا (قوله على سرير) ولا يوضع على السرير فراش لئلا يحصى فيتغير به بل يلصق جالده بالسرير شوبرى ومر (قوله لئلا يتغير بنداوتها) هذا يؤخذ منه ان الكلام فى الرخوة وأن وضعه على الصلبة ليس بخلاف الاولى كفى السكافية لسكن قضية كلام الماوردى وان أبى هريرة أنه يسن وضعه على مرتفع مطلقا ذكره الشوبرى وعش على مر (قوله وتقدم كيفية توجيهه) خلافا للأذرعى حيث قال ان المراد بتوجيهه هنا القاءه على قفاه ووجهه وأخصاصه لئلا يأخذ من قولهم بوضع على بطنه كذا ولا يتعين ذلك لان وضعه على جنبه لا ينافى وضع الثقل على بطنه لما سألناه بوضع طولا ويشد بنحو خرقة حل (قوله ان يتولى ذلك كله) أى المذكور من قوله غمض الى هنا كفى البرماوى وهو ثمان مسائل (قوله فان تولاه الرجل الخ) وببحث الأذرعى جواز من الاجنبى للاجنبية ونكسه مع الغض وعدم المس وهو بعيد فيحرم لانه مظنة لروية شئ من البدن شرح مر وعش عليه وكالحرم فيما ذكر الزوجان بالاولى (قوله وان يبادر) أى وجوبا بخيف تغيره بالتأخير والافتدبا قل على الجلال وعطف المصنف الثلاثة بالواو وانظر ما تقدم منها وعبارة شرح مر يبادر بقضاء دين الميت قالوا ويستحب أن يكون ذلك قبل الاشتغال بغسله وغيره من أمور مسارعة الى فك نفسه اه قال الرشيدى عليه أشار بلفظ الاشتغال الى انه لا منافاة بين رد كروه هنا وما ذكره فى الفرائض من تقديم مؤن التجهيز على أداء الدين اذ ما هنا فى مجرد تقديم فعل ما ذكر على الاشتغال بالغسل ونحوه فالصورة ان المال يسع جميع ذلك فالجاصل أنه يفرز ما ينفى بالتجهيز ثم يفعل ما ذكر ثم يشتغل بالغسل ونحوه (قوله وقضاء دينه) وظاهر ان المبادرة تجب عند طاب المستحق حقه مع التمكن من التركة أو كان قد عصى بتأخيرها لمطل أو غيره كضمان الغصب والسرقة وغيرهما وقوله وتنفيذ وصيته ويجب التنفيذ عند طلب الموصى له المعين وكذا عند التمكن فى الوصية للفقراء ونحوهم من ذوى الحاجات أو كان قد أوصى بتججيلها كفى شرح مر (قوله أن يحالوه ويحتملوا) فان قيل لا معنى للاحتيال على الولي بعد التحليل للميت اذ بمجرد تحليله تبرأ ذمته من الدين قلت اجيب بأن الجالة الاولى وهى أن يحالوه بمعنى الثانية وهى ويحتالوا به وحينئذ فبمجرد التحليل تبرأ ذمته من دينهم وينقل حقه الى الورثة أو يقال الواو بمعنى أو فلا إشكال شوبرى (قوله ويحتالوا به) أى بالدين وهذه صورة حوالة جوازت للحاجة ومقتضى كلامهم انه يلزم الحال عليه دفع ذلك دون بقية الورثة وان لم يكن ثم تركه حل (قوله وتجهيلا للخير) أى للميت والموصى له برماوى (قوله نفس المؤمن الخ) هذا فى حق غير الانبياء أو هو فيمن عصى بدينه أو أخيره بنحو ومطل حل ومحله ايضا فيمن لم يخلف وفاء وكان قادرا على وفائه فى حياته (قوله حتى يقضى عنه) ومن ذلك ما أخذ بالقود الفاسدة كالعاطاة حيث لم يوف العاقد بدل المعوض عنه كأن اشترى بشراء فاسدا وقبض المبيع وتلف فى يده ولم يوف بدله أما ما قبض

ونحوها من أنواع الحديد لئلا ينتفخ فان لم يكن حديد فطين رطب وقدر ذلك بنحو عشرين درهما أما المصنف وذكره من زبادتى فيصان عنه احتراماً له قال الاسنوى وينبغى ان يلحق به كتب الحديث والعلم المحترم (ورفع عن أرض) على سرير أو نحوه لئلا يتغير بنداوتها (ووجه) الى القبلة (كمحتضر) وقد تقدم كيفية توجيهه (وسن ان يتولى ذلك) كله (أرفق محارمه) به الرجل من الرجل والمرأة من المرأة بأسهل ما يمكنه فان تولاه الرجل من المرأة المحرم أو بالعكس جاز (و) أن (يبادر) بفتح الدال (بغسله وقضاء دينه وتنفيذ وصيته) ان تيسر والا سأل وليه غرماءه أن يحالوه ويحتالوا به عليه اكرامه وتجهيلا للخير ولخير نفس المؤمن أى روحه معلقة أى محبوسة عن مقامها الكريم بدينه حتى يقضى عنه رواه الترمذى وحسنه

هذا (إذا تبين موته)

بظهور أماراته كاسترخاء
قدم وامتداد جالدة وجه
وسيل أنف وانخلاع كف
فإن شك في موته استزدك
حتى يتبين بتغير رائحة أو
غيره (وتجهيزه) أي الميت
المسلم غير الشهيد بغسله
وتكفينه وجعله في الصلاة
عليه ودفنه ولو قاتل نفسه
(فرض كفاية) بالاجماع
في غير القاتل وبالقياس
عليه في القاتل أما الكافر
فسيأتي حكمه وأما الشهيد
فكفنه إلا في الغسل
والصلاة وسيأتي حكمهما
(وأقل غسله) ولو جنباً
أو نحوه (تعميم بدنه) بالماء
مرة فلا يشترط تقديم
إزالة نجس عنه كما يلوح به
كلام المجموع وقول الأصل
بعد إزالة نجس مبنى على
ما صححه الرافعي في الحى
أن الغسلة لا تكفيه عن
النجس والحدث لكن
صحح النووي أنها تكفيه
وكانه ترك الاستدراك
هنا للعلم به من ذلك أولان
الغالب أن الماء لا يصل إلى
محل النجس من الميت
الابعد زالت به وبما ذكر علم
أنه لا تجب نية الغسل لأن
القصد بغسل الميت الطافة
وهي لا تتوقف على نية
(فيكفى غسل كافر) بناء
على عدم وجوبها (لا غرق)

بالمعاملة الفاسدة وقبض كل من العاقدين ما وقع عليه العقد في الدنيا يجب على كل أن يرد ما قبضه إن
كان باقياً وبذلك إن كان تالفاً ولا مطالبة لأحد منهما في الآخرة لحصول القبض بالتراضى نعم على كل منهما
ثم الإقدام على العقد الفاسد ع ش على م ر (قوله هذا) أي قوله غمض إلى هنا وهي إحدى عشرة
مسئلة فقوله إذا تبين راجع لجميعها اه ع ش (قوله وامتداد جالدة وجه) عبارة م ر وانخفاض
صدغه (قوله فإن شك في موته استزدك) أي وجوب الاحتمال انغماء ونحوه وينبغي أن الذي يجب
تأخير هو الدفن دون الغسل والتكفين فانهما بتقدير حياته لا ضرر فيهما نعم إن خيف منهما ضرر
بتقدير حياته حقيقة امتنع فعلهما ع ش على م ر (قوله ولو قاتل نفسه) هي للرد على القول الآخر
القاتل بعدم وجوب تجهيز قاتل نفسه بل يقول أنه سنة كما قررر شيخنا وهي للرد أيضاً على الإمام أحمد
القاتل بأن هذا لا يجب فيه غسل ولا صلاة وعبارة أصله وقاتل نفسه كغيره في الصلاة عليه اه (قوله
فرض كفاية) وإن تكرر موته بعد حياته حقيقة ويجزم تركه على من علم به ولو غرير قريب وعلى
جار قصر في علمه بعدم البحث قال في بسط الأنوار لو ولد شخصان ماملتصقان ومات أحدهما فإن
أمكن فصله من الحى من غير ضرر يلحق الحى وجب غسله والصلاة عليه ودفنه والاوجب أن يفعل
بالميت الممكن من الغسل والتكفين والصلاة وامتنع دفنه لعدم إمكانه وينتظر سقوطه فإن سقط وجب
دفنه وإن مات معاً وكان أحدهما ذكراً والآخر أنثى وأمكن فصلهما فالظاهر وجوب الفصل وإن لم يمكن
فعلنا ما أمكن فعله ويراعى الذكراً في استقبال القبلة اه شورى باختصار (قوله بالاجماع) أي في
الجملة فلا يرد أن الغسل فيه قول بالسنية وهو قول للإمام مالك شيخنا (قوله ولو جنباً) غاية للرد على
الحسن البصرى القائل بأنه يجب غسلان أحدهما للجنبان والآخر للموت كما قررر شيخنا (قوله تعميم
بدنه) أي حتى ما يظهر من فرج الثيب عند جلوسها على قدميها ومانحت قلقة الألفف فإن تعذر غسله
فإن كان مات معها طاهر أيم عنه وإن كان نجساً كان كفافاً الطهورين أي فيدفن بعد غسل بقية بدنه
بالصلاة عليه كإسباني حل (قوله وكأنه) أي النووي ترك الاستدراك أي على الرافعي أي
تعقبه بأن قول قلت الأصح أن الغسلة تكفى لهما أي للحدث والنجس كما قاله في الغسل للعلم به من ذلك
أي فالحكم أن متحداً قررر شيخنا (قوله أولان الغالب الخ) لأن النجس يبس على الميت وهذا
يفيد أن الميت يخالف الحى فلو فرض زوال النجس بالغسلة الأولى لا يكتفى بها عن الحدث تأمل حل
(قوله وبما ذكر) أي بقوله وأقل غسله تعميم بدنه حيث لم يقل بنية اه ح ف وقوله علم أنه لا تجب
نية الغسل أي على الأصح ومقابله تجب لأنه غسل واجب فافتقر إلى نية كغسل الجنابة كما ذكره
م ر في شرحه قال الشورى وانظر حكم نية تيممه وقضية التعليل وجوبها إلا أن يقلل لما كان بدلاً
عملاً لانيته أعطى حكمه اه وجزم حج بعدم وجوب النية فيه وعبارة قل على الجلال قوله
نية الغسل ولا من ييم (قوله وهي لا تتوقف على نية) قد يشكل عليه الاغسال السنوية كغسل
الجمعة لأن المقصود منها النظافة إلا أن يجاب بأن متعاطى الاغسال السنوية يحتاج إلى نية لتمييز عبادته
عن عادته والميت لا عادته يطلب التميز عنها ويفرق بين متعاطى الغسل بنفسه ومتعاطيه عن غيره
شورى (قوله فيكفى غسل كافر) مضاف لقاتله (قوله فلا يسقط الفرض عنا إلا بفعلنا) أي
معاشر المكففين فدخل الجن فيكفى بتعسيهاهم والمراد جنس المكففين فيدخل لصبيان والمجانين
وإن لم يكن لهم نوع تمييز فلو غسل الميت نفسه كرامدا كتنى بذلك ولا يقال المخاطب بالفرض غيره
لجوارانه إنما خوطب غيره بذلك لجزءه فإن أي بذات كرامة كنى اه حل وع ش على م ر (قوله

لأنما مورون بغسله فلا يسقط الفرض عنا إلا بفعلنا حتى لو شاهدنا الملائكة تغسله لم يسقط عنا

بخلاف

بخلاف نظيره من الكفن) أى فأنالم تتعبد به بل وجب لمصلحة الميت وهو ستره وأما الغسل فليس لمصلحة الميت فقط بدليل أنه لو مات عقب اعتداله بالماء يجب غسله وأما لو عجز عن طهارته بالماء وجب نيمه مع أنه لا نظافة فيه ع ش على مر (قوله لأن المقصود منه الستر) أى مع كونه ليس صورة عبادة فلا يقال المقصود من الغسل النظافة أيضا بدليل عدم وجوب نيته وينبغي أن الصلاة كالغسل والجل كالدفن وأنه لو حفر لنفسه كرامة سقط عن غيره ولا يقال الخاطب غيره لأنه يجوز أن يكون غيره إنما خوطب لعدم تأنيبه منه فاذا فعله بنفسه سقط ع ش على مر (قوله وأكمله أن يغسل الخ) قد يشعر بأن غير هذه الحالة فيها كمال وهو مشكل بأن تغسله بحضرة الناس ونحو ذلك مما يخالف ما ذكره مكرهه ويحاج بان أكمل بمعنى كامل أو بان المراد ما عداه كامل من حيث أداء الواجب به ع ش (قوله والولى) أى فيسن للولى الدخول وإن لم يغسل ولم يعن لحرصه على مصلحته ومحلله أن لم يكن بينه وبين الميت عداوة والاف كالأجنبي والظاهر أن المراد به القريب بدليل الحديث شوبرى مع زيادة وقال مر المراد بالولى أقرب الورثة اه وعليه فهل يقدم الابن على الاب وأجد على العم أو يستويان لأن كلا منهما أدلى بواسطة واحدة الظاهر الاول ومن الأقرب هنا من أدلى بجهتين كالآخ الشقيق فيقدم على من أدلى بجهة اه ع ش ملخصا (قوله والفضل) ظاهره أن الفضل كان مباشرا للغسل لكن ذكر حج في شرح الشرائع في آخر باب وفاته صلى الله عليه وسلم أن الذى باشر غسله على وحده وأما بقية من كان عنده فكان يصب الماء وأعنيهم معصوبة وعبارته عن على أو صلى النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يغسله أحد غيرى قال فانه لا يرى أحد عورتي الا طمست عيناه ع ش اطفئ حتى وقوله فانه لا يرى أحد عورتي لعل المراد لا يرى أحد غيرك وأنه لا يرى أحد عورتي الا طمست عيناه أى وأنت تحافظ على عدم الرؤية بخلاف غيرك كما ذكره ع ش على مر (قوله وأسامه يناول الماء) وكذا شقران مولا صلى الله عليه وسلم فهم خمسة على والفضل وشقران وأسامه والعباس وكانت أعينهم معصوبة وقد جمعهم بعضهم فى قوله

على وعباس وفضل أسامة * وشقران قد فازوا بغسل نبينا

وكان موته صلى الله عليه وسلم ضحوة يوم الاثنين ودفن ليلة الاربعاء وكانت الصلاة عليه بالكيفية المعروفة وصلوا عليه فرادى خلافا لما فى المجموع لأنه الامام ولم يكن خليفة بعده يجعل اماما وجاهة من صلى عليه من الملائكة ستون ألفا ومن غيرهم ثلاثون ألفا وأول من صلى عليه عمه العباس ثم بنوه اثم ثم المهاجرون ثم الانصار ثم أهل القرى وقال بعضهم أول من صلى عليه الانبياء ثم الملائكة ثم الرجال ثم الضبيان ومات عن مائة ألف وأربعة وعشرين ألفا كلهم لهم به محبة خلافا للفرزلى ومن قال لهم صلوا عليه ثلاثة أيام محمول على أنه سمي الليلة يوما بالتغليب أو على أن المراد بليلة الاربعاء التى تليها وفيه نظر ذكر العلامة قل على الجلال من غير ذلك النظر (قوله أو سخييف) بالخاء والفاء مهمل النسخ والبالي الخى والمراد به أنه لا يمتنع وصول الماء اليه لأن القوى يحبس الماء (قوله وقد غسل صلى الله عليه وسلم فى قميص) أى قميصه الذى مات فيه وذلك بعد أن اختلفت أصحابه فى تجريد يده وغشيهم جميعا النعاس فسمعوا اتفاقا من داخل البيت لا تجردوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى رواية غسلوه فى قميصه الذى مات فيه فان قتله اختلفت بمجرده لا يثبت به حكم قلت يجوز أن يكون انضم الى ذلك اجتهاد منهم بعد سماع الهاتف فاستحسنوا هذا الفعل وأجمعوا عليه فلا استدلال بما هو باجتماعهم لا بسماع الهاتف شرح مر وع ش عليه (قوله فتقى رأس الدخار يص) جمع دخريص بالكسر وهى المسماة بالنيافق ورؤسها هى الخياطة التى فى أسفل

بخلاف نظيره من الكفن لان المقصود منه الستر وقد حصل ومن الغسل التعبد بفعله ولهذا ينبش للغسل لا لتكفين (وأكمله أن يغسل فى خلوة) لا يدخلها الا الغاسل ومن يعينه والولى فيستر كما كان يستتر عند اغتساله وقد يكون بيده ما يكره ظهوره وقد تولى غسل النبي صلى الله عليه وسلم على والفضل ابن عباس وأسامه بن زيد يناول الماء والعباس واقف ثم رواه ابن ماجه وغيره والاولى أن يكون تحت سقف لانه أستر نص عليه فى الام (و) فى (قميص) بال أو سخييف لانه أستره وأليق وقد غسل صلى الله عليه وسلم فى قميص رواه أبو داود وغيره ويدخل الغاسل يده فى كمه ان كان واسعاً ويغسله من تحته وان كان ضيقا فتقى رأس الدخار يص

(قوله وانه لو حفر لنفسه كرامة الخ) وانظر لوصلى صلاة الجساسة ناويا نفسه ثم (قوله الظاهر الاول) فيه ان الاب يشفق على ابنه فبإعنى مصلحته أكثر وان كان الابن يعير بأبيه أكثر من عكسه تأمل

وأدخل يده في موضع الفتق فان لم يوجد فبصر ولم يثبت غسله فيه سائر منه ما بين السرة والركبة (على مرتفع) كالحوض لئلا يصيبه رشاش
وليسكن محل رأسه أعلى لينحدر (٤٥٤) الماء عنه وتعمي يري مرتفع أعظم من تعديره بلوح (بماء بارد) لانه يشد

الكم ولا يحتاج لاذن الوارث اكتفاء باذن الشارع ولما فيه من المصلحة للميت من عدم كشف عورته
عش (قوله على مرتفع) ويكون عليه مستلقيا كاستلقاء المختصر لكونه أمكن لغسله شرح مر
(قوله بماء بارد) وأولاه المسالخ ويقدم غير ماء زمزم عليه قل وقوله وأولاه الخ أي لان العائب
يرخي البدن (قوله وبرد) ولو للغاسل بان كان يتأذى بشدة برده ولا يبالغ في تسخينه لئلا يسرع
الى الفساد قال الزركشي ولا ينبغي أن يغسل بماء زمزم نظرا للقول بجاسة الميت حل فبالغسل
به خلاف الاولى عش على مر (قوله في اناء كبير) يفرق منه بصغير الى متوسط يصب به فالآنية
ثلاثة قل (قوله بمبالغة) أي تنكر برمرة بعد مرة مع نوع تحامل لامع شدته لان احترام الميت
واجب قاله الماوردي شرح مر (قوله ويكون عنده بحجرة) بكسر الميم الاولى أي بمبخره متقدمة
ويندب التبخير عنده من وقت موته وما بعده وان كان محرما لاحتمال ظهور رثي كمال قل وترح
مر وقال عش عليه ويؤخذ من ذلك أنه لو كان في محل وحده لا يسن ذلك مادام وحده الا أن يقال
اللائكة تحضر عند الميت فتنزّل الرحة عندهم وهم يتأدون بالرائحة الخبيثة فلا فرق بين كونه خاليا
أم لا (قوله ثم يضجعه لقفاه) في تعبيره بالاضجاع تجوز وحقيقته أن يلقيه على غير قفاه ففي المختار
ضجع الرجل وضع جنبه بالارض وبابه قطع وخضع فهو ضاجع وأضجع مثله وأضجعه غيره عش
على مر (قوله ويغسل بخرفة ملفوفة على يساره) أي وجوبا في غير الزوجين مر وعبرة حج
واف الخرفة واجب حتى بالنسبة لاحد الزوجين ويحمل على ما اذا خشى الفتنة وكلام مر على ما اذا أمنها
فرحافة شو برى بالمعنى (قوله سوائيه) أي وباقي عورته حل (قوله وغسل يده) أي ان تلوث
كما قاله الرافعي وتبعه شيخنا مر قل (قوله وأشنان) وهو بز الغاسول معروف بالشام وقيل
هو الغاسول نفسه وقوله يلف من باب رد كافي عش على مر (قوله على اليد) أي اليسرى بالسبابة
منها وكان قياس استنياء الحي ان يكون ذلك باليمين وأجيب بأن الاصبع هنا مباشرة للاذى من
وراء الخرفة ولا كذاك الحي وقضية هذه العلة انه لو سوك الميت بنحو عود كاليمين ولو استاك الحي
بخرفة كن باليسرى حل (قوله بأن يزيل ما بهما) أي المنخرين والاسنان شيخنا (قوله كافي
مضمضة الحي واستنشاقه) الاولى كافي سواك الحي كما تضييه عبارة مر وذلك لان هذا بمنزلة
السواك فهو تنظيف لا غسل وعلى هذا فاقام قال واستنشاقه لاجل المبالغة في التنظيف والافتقار
كونه بمنزلة الاستنياء أن يكون خاصا بالفم واما المضمضة والاستنشاق فسيأتيان في كلامه على
الوضوء أو يقال المراد بقوله كافي مضمضة الحي واستنشاقه أي في أنه يقدم عليهما تنظيف الفم
بالسواك والانيف بازالة ما فيه تأمل (قوله ولا يفتح فاه) عبارة شرح مر ولا يفتح أسنانه لئلا
يسبق الماء لجوفه فيسرع فساده اه قال عش عليه أي يسن أن لا يفتح أسنانه ولو خالف وفتح
فان عدا زراء به أو وصل الماء الى جوفه حرم والا فلا نعم لو تنجس فيه وكان يلزمه طهره لو كان حيا
وتوقف على فتح أسنانه اجه ففتحها وان علم سبق الماء الى جوفه اه (قوله ثم يوضؤه) وينوي
الوضوء وجوبا بخلاف نية الغسل كذا قررره شيخنا فايحرو روقر بعد هذا استحباب النية
شو برى وجري زى على الوجوب وهو المعتمد (قوله ممر) أي في قوله وينظف أسنانه ومنخره
وقوله بل ذاك أي ممر سواك في الاسنان وتنظيف في المنخرين كما قررره شيخنا (قوله بنحو سدر)

البدن بخلاف المسخن لانه
يرخيه (الاحاجة) اليه
كوسخ و برده هذا من
زيادتي وأن يكون الماء في
اناء كبير ويبعد عن المتقل
بحيث لا يصيبه رشاشه (و)
أن (يجلسه الغاسل) على
المرتفع برفق (مائلا الى
ورائه ويضع يمينه على كتفه
وابهامه بنقرة قفاه) لئلا
يميل رأسه (ويسند ظهره
لركبته اليمنى ويمر يساره
على بطنه بمبالغة) ليخرج
ما فيه من الفضلات ويكون
عنده حينئذ بحجرة متقدمة
فأثقة بالطيب والمعين يصب
عليه ماء كثيرا لئلا تظهر
رائحة مما يخرج (ثم يضجعه
لقفاه ويغسل بخرفة)
ملفوفة (على يساره سوائيه)
أي دبره وقبله وما حولهما
كما يستنجي الحي ويغسل
ما على بدنه من قدر ونحوه
(ثم) بعد لقاء الخرفة وغسل
يديه بماء وأشنان (يلف)
خرفة (أخرى) على اليد
(وينظف أسنانه ومنخره)
بفتح الميم والحاء وكسرهما
وضمهما وفتح الميم وكسر
الحاء وهو أشهر بأن يزيل
ما بهما من أذى باصبعه مع
شيء من الماء كافي مضمضة
الحي واستنشاقه ولا يفتح

فاه (ثم يوضؤه) حتى ثلاثا ثلاثا بمضمضة واستنشاق ولا يغني عنهما ما مر بل ذاك سواك وتنظيف ويميل رأسه
فيهما لئلا يصل الماء باطنه وذكر الترتيب بين هذا وما قبله من زيادتي (ثم يغسل رأسه فليحيته بنحو سدر) نكطمي والسدر أولى منه للنهي

عليه في الحديث ولأنه أمسك للبدن (ويسرحهما) أي شعرهما ان تلبد (٤٥٥) (بمشط) بضم الميم وكسر هاء مع اسكان الشين

وبضمهما (واسع الاسنان
برفق) ليقول الانتشاف
(ويرد الساقط) من شعرهما
وكذا من شعر غيرهما
(اليه) بوضعه معه في كفته
وتعبيري بالساقط أعسم
من تعبيره بالمتتف (ثم
يغسل) هو أولى من قوله
ويغسل (شقه الايمن ثم
الأيسر) المقبلين من عنقه
الى قدمه (ثم يحرفه) بالنشيد
(اليه) أي الى شقه الأيسر
(فيغسل شقه الأيمن مما
يلي قفه) وظهره الى قدمه
(ثم يحرفه) (الى) شقه
(الأيمن فيغسل الأيسر
كذلك) أي مما يلي قفاه
وظهره الى قدمه (مستعينا
في ذلك) كاه (بنحو سدر
ثم ينزله بماء من فرقه الى
قدمه ثم يعمه) كذلك
(بماء قراح) أي خالص
(فيه قليل كافور) بحيث
لا يضر الماء لان رائحته
تطرد الهوام ويكره تركه
نص عليه في الامم وخرج
بقايله كثير فقد يغير الماء
تغيرا كثيرا الآن يكون
صلبا فلا يضر مطلقا (فهذه)
الغسلات المذكورة (غسلة
وسن ثانية وثالثة كذلك)
أي أولى كل منهما بسدر
أو نحوه والثانية من يده
والثالثة بماء قراح فيه قليل

السدر ورق النبق والخطمي بكسر الخاء المعجمة وضمها وحكى فتحها بز ر ورق يشبه الخيز وقال
عش هو نبات محلل منضج ما بين نافع لعسر البول والخصي (قوله ويسرحهما بمشط) أي لاجل ازالة
ما فيه من سدر ووسخ كما في الحى والوجه تقديم تسريح الرأس على اللحية تبعاً للغسل كما في شرح
مر والمراد يسرحهما بعد غسلهما جميعاً ويظهر أن هذا هو الأصل كقولنا غسل رأسه ثم يسرحها وفعل
هكذا في اللحية حصل أصل السنة كقوله عش عليه ومحل التسريح في غير المحرم كما اعتد به مر
وقل (قوله ان تلبد) قيد معتبر كقوله شيخنا ح ف خلافاً لمن قال انه ليس بقيد قال قل على
الجلال ليس قيدا للحكم وقال شيخنا مر قيد في طلب التسريح مطلقاً وقال شيخنا قيد في كون
المشط واسع الاسنان اه قال عش على مر ومفهومه أنه اذا لم يتلبد لايسن وينبغي أن يكون
مباحاً (قوله بوضعه معه في كفته) ووضعه معه في كفته سنة وأما أصل دفنه فواجب لانه سيأتي أنه
اذا وجد جزء ميت يجب دفنه والحاصل ان ما انفصل من الميت أو من الحى ومات عقب انفصاله من
شعر أو غيره ولو يسير يجب دفنه لكن الافضل صرته في كفته ودفنه معه كما أفاده عش على مر
(قوله المقبلين من عنقه الى قدمه) وقيل يغسل شقه الأيمن من مقدمه ثم من ظهره ثم يغسل شقه
الايسر من مقدمه ثم من ظهره وكل سائغ والأول أولى لقلة الحركة فيه كما نص عليه لشافعي ولا كثرون
وصرح به في الروضة شرح مر (قوله من عنقه) أي أعلاه وسكت عن الوجه ولو قال من منبت
شعر رأسه لدخل ولعله انما سكت عنه لانه يلزم من غسل الرأس واللحية عادة غسله (قوله ثم يحرفه) أي
عن ظهره لانه كان عاياه ويحرم كبه على وجهه احتراماً له بخلافه في حق نفسه في الحياة حيث كره ولم
يحرم اذا لحق له فله فعله مر قل (قوله مما يلي قفاه) يقتضى خروج القفا فقطضاه انه لايسن
تكرير غسله فالأولى أن يقول من أول قفاه ليدخل القفا (قوله وظهره الى قدمه) لاجابة له مع قوله
الى قدمه لشمول قوله مما يلي قفاه الى قدمه لاظهار على أنه مضر لان التقدير مما يلي قفاه ويلي ظهره
فيقتضى خروج الظهر نعم يمكن جعل الواو للغيبة فتأمل (قوله من فرقه) بفتح الفاء وسكون الراء أي
وسط رأسه سمي بذلك لأنه موضع فرق الشعر ويقال له مفرق بكسر الميم وفتح الراء وكسرهما
برماوى (قوله ثم يعمه بماء قراح) وهل يحرفه أيضاً في المزيل وما بعدها وهو خاص بغسلة السدر
انظره ثم رأيت حجج تردد وقال الاولى التحريف حل (قوله قراح) بفتح القاف وتخفيف الراء وزان
سلام أي الذي لم يخاطه كافور ولا حنوط ولا غير ذلك كما في المصباح (قوله فيه قليل كافور) ومحل ذلك
في غير المحرم أما هو فيحرم وضع الكافور في ماء غسله شرح مر (قوله لأن يكون صلباً) بضم
الصاد أي لا يتحلل منه شيء وانما تحصل منه الرائحة حل (قوله فهذه الاغسال) أي من عند قوله ثم شقه
الأيمن الخ لا ما يشمل غسل رأسه ولحيته فلا يتبدب تكراره كذا يفيد كلام الشارح ثم رأيت صرح به
في شرح الروض حل (قوله زيد عليها حتى يحصل الخ) هذه الزيادة في غسلة السدر ومن يده بأن
يكبر راعا ويكون وتر اصرح به الاسنوى وغيره زى زاد في شرح البهجة بعد مثل ما ذكر بخلاف
طهارة الحى لا يزيد فيها على الثلاث والفرق أن طهارة الحى محض تعبد وهذا المقصود للنظافة ولا فرق في
طاب الزيادة للنظافة بين الماء المملوك والمسل اه عش على مر (قوله ولا تحسب الاولى والثانية) أي
في سقوط المطلب وجوباً وبذلك لو حسبت كل منهما الماء احتيج الزيادة على المحسوبة وقوله وانما تحسب
منها أي اثباته وكان الاظهر أن يقول منه أي من كل وقوله به أي بالماء القراح (قوله فتكون الاولى من

كافور وهو في الاخيرة آكد فان لم يحصل التنظيف بالغسالات المذكورة زيد عليها حتى يحصل فان حصل بشفع سن الا بتار بواحدة
ولا تحسب الاولى والثانية من كل من الثلاث لتغير الماء بماء معه تغيرا كثيراً وانما تحسب منها غسلة الماء القراح فتكون الاولى من

الثلاث به هي المسطرة الواجب ويلين مفاصله بعد الغسل ثم ينشف تنشيفاً يليه التلبيل أكفاهه فيسرع اليه الفساد والاصل فيما ذكر
خبر الشيخين أنه صلى الله عليه وسلم قال لغاسلات ابنته زينب رضي الله عنها ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها واغسلنها ثلاثاً وخمساً أو
سبعاً أو أكثر من ذلك ان رأيتن ذلك بماء (٤٥٦) وسدر واجعلن في الاخيرة كافوراً أو شيئاً من كافور وقالت أم عطية منهن

فشظناها ثلاثة قرون وفي روايه فضفرننا شعرها ثلاثة قرون وألقيناها خلفها وقوله أو خمساً الى آخره وهو بحسب الحاجة في النظافة الى زيادة على الثلاث مع رعاية الوتر لا للتخيير وقوله ان رأيتن أى احتجبتن مشطاً وضفرننا بالبخفة وقرون أى ضفائر وقولى كذلك من زيادتي مع أن عبارتي أوضح من عبارته في افادة الغرض كما لا يخفى (ولو خرج بعده) أى الغسل (بحسب وجب ازالته فقط) وان خرج من الفرج لسقوط الفرض بما وجد (و) ان (لا ينظر غاسل من غير عورته الا قدر حاجة) بأن يريد معرفة المغسول من غيره ولا ينظر المعين من ذلك الا لضرورة كما عوربه فيحرم النظر اليها وسن أن يغطي وجهه بخرقه من أول وضعه على المغتسل وأن لا يمس شيئاً من عورته الا بخرقه (و) أن (يكون أميناً) ليؤتيه به في تكميل الغسل وغيره (فان رأى خيراً من ذكره) ليكون أدعى لكثرة المصلين عليه

(الثلاث) أى الاولى السكائنة من الثلاث التي بالماء القراح هي المسطرة الواجب لان الغسلات ثلاثة كل واحدة من هذه اثلاث مشتملة على ثلاث غسلات وأخيرة كل منها بماء قراح فغسلات الماء القراح ثلاثة والاولى منها أى من ثلاثة الماء القراح هي المسطرة الواجب فالجميع تسع غسلات شيخنا (قوله لتلبيل أكفاهه) يؤخذ منه ان الارض التي لا تبلى أصلاً أو لا تبلى سريعاً أفضل وهو كذلك لان الشارع نظر الى عدم الاسراع الى لبلى لان تنعم الروح مع لبس أكبر من تنعمها ودونه شوبرى (قوله ابنته زينب) هي أكبر أولاده على الراجح كما في البرماوى (قوله أو أكثر من ذلك) بكسر الكاف لانه خطاب لأم عطية واسم الاشارة في قوله لك عائذ الى المذكور من الثلاثة أو الخمسة أو السبعة شيخنا (قوله ان رأيتن) بضم التاء خطاب للغاسلات أو لأم عطية وخطابها بصيغة الجمع تعظيماً لها ويأتى ذلك في قوله ابدأن حل ويصح كسر التاء خطاباً لأم عطية وحينئذ يناسب قوله ذلك وانما خص أم عطية بالخطاب لانها القيمة عليهن أى فغيرها تبع لها ولم يحتج لخطابه (قوله أو شيئاً) شك من الراوى زى (قوله فضفرننا) بالتخفيف لعل حكمة التعبير بالتخفيف انه الواقع لان الميت لا ينبغي المبالغة في تسريحه والافيجوز التشديد فيه للمبالغة ع ش على م ر (قوله ولو خرج بعده نجس) أى ولو بعد الصلاة وقبل الدفن ولو خرج منه الطاهر لم يجب الغسل ولم يجب ازالته ولا يصير الميت جنباً بوطء أو غيره ولا يحدث نجس أو غيره لا تنفاه تكليفه شرح م ر (قوله وجب ازالته) أى قبل الصلاة لمنعه من صحتها عليه وعن شيخنا م ر وجوبه بعد الصلاة أيضاً وفيه نظر ولم يرتضه شيخنا ولو لم يكن قطع الخارج صلى عليه بعد حشوه وعصبه كالحى السلس قل والضابط المعتمد انه يجب ازالته ما لم يدفن م ر فتجب اذا خرج بعد الصلاة ح ف وعبارة ع ش على م ر فرع لو لم يكن قطع الدم الخارج من الميت بغسله صح غسله وصحت الصلاة عليه لان غايته انه كالحى السلس وهو تصح صلاته فكذا الصلاة عليه م ر سم وفضية التشبيه بالسلس بجوب حشوه محل الدم بنحو قطن وعصبه عقب الغسل والمبادرة بالصلاة عليه بعده حتى لو أخر لا مصلحة الصلاة وجب اعادته ما ذكر وينبغي ان من المصلحة كثرة المصلين كما في تأخير السلس باجابه المؤذن وانتظار الجماعة (قوله وان خرج من الفرج) أى لعدم نقض الوضوء به كما لا يجب بالوطء قل (قوله وأن لا ينظر غاسل) فان نظر كان مكروهاً كما جزم به في الكفاية والمصنف في زوائد الروضة وان صحح في المجموع انه خلاف الاولى شرح م ر (قوله من أول وضعه على المغتسل) هذه العبارة تقتضى أنه يستدام تغطيته الى آخر الغسل وعبارة شرح م ر أول وضعه على المغتسل باسقاط من وهى ظاهرة في ان التغطية في ابتداء الامر فقط (قوله فان رأى خيراً) كاستئارة وجهه وطيب رائحته وقوله أو ضنده كسواد أو غير رائحة وانقلاب صورة شرح م ر (قوله سن ذكره) هذا واضح ان كان معروفاً بالخير فان كان معروفاً بالفسق لم يذكره فقوله الاصلحة راجع للصورتين كذا قررره شيخنا زى ولا يخفى أن لشارح لا يساعده عليه اه حل والذي في شرح م ر هو ما قررره زى (قوله الاصلحة كبدعة ظاهرة فيذكره) لو قال عقبه أو سكت كان أولى ليكون الاستثناء راجعاً الامرين معا (قوله يمس) ولا يجب في هذا التيميم نية الحاقاله أصله ومحل

والدعاء له ولغير ابن حبان والحاكم إذ كروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم (أرضه حرم) ذكره وجوب لانه غيبة والخبر السابق (لا مصلحة) كبدعة ظاهرة فيذكره لينزج الناس عنه والتصريح بسن ذكره بالخبر من زيادتي (ومن تعذر غسله) لفقده ماء أو غيره كاحتراق ولو غسل تهرى (يمس) كما في غسل الجنابة ولو كان به قروح وخيف من غسله تسارع اليه بعد الدفن

لأنهما طاهران كغيرهما
وتعبري بنحو جنب أعم
من تعبيره بالجنب والحائض
(والرجل أولى به) غسل
(لرجل والمرأة) أولى
(بالمرأة وله غسل حليلته)
من زوجة غير رجعية ولو
نكح غيرها وأمة ولو
كتاتبة إلا أن كانت من زوجة
أو معتدة أو مستبرأة

(درس)

(قوله وظاهره وإن لم يوجد
الح) لم يظهر له معنى فتأمل
ثم ظهر أن المعنى ظاهره
حرمة غسله وإن لم يوجد
غيره ممن لا يخفى
الفتنة

(قوله وهذا كالأستدراك
على قوله والمرأة أولى الح)
أي لأن الأولوية ظاهرة في
الوجوب فتوهم أن المرأة
لا يغسلها الرجال ولو الزوج
فدفعه بقوله وله الح وعلى
هذا فكان عليه أن يقول
ومحرمه ليس يدخل الرجل
المحرم لينتم دفع التوهم تأمل
وقل بنظيره في قوله ولزوجة
من دفع التوهم ومن زيادة
ومحرمه لتدخل النساء المحارم
وبدفع التوهم والأولى
أنه بيان للفصل عليه فالأولى
المرأة بالمرأة وتفيد الأولوية
إن غير المرأة له حق وإن لم
يكن أولى وبينه بقوله
وله غسل حليلته وهكذا

(قوله كاختها) أي وكأختها

وجوب التيمم حيث خال بدنه عن نجاسة غير معفو عنها والأفلا بد من إزالتها قبل التيمم حل
ولو يمه لفقد الماء ثم وجده قبل دفنه وجب غسله كما في شرح م قال ع ش عليه مضمومه أنه بعد
الدفن لا ينشئ للغسل سواء كان في محل يغلب فيه وجود الماء أم لا وهو ظاهر أفعلنا ما كلفناه وهو
التيمم اه (قوله فالكل صائر إلى البلى) أي كل أجزاء الميت لكن عبارة المحلى فالكل صائرون
وفهم بعضهم أن المراد بالكل الناس ولا يخفى ما فيه لو أريد الأجزاء لأن هذا الجمع انما هو للعلاء
الآن يقال نزل الجزء منزلة كله وأن هذا مما فقد فيه الشرط شورى وبعبارة شرح م لأن مصير
جميعه إليه (قوله ولا يكره لنحو جنب غسله) أي ولو مع وجود غيره ع ش على م (قوله
والرجل) المراد به الذكر الواضح الذي بلغ حد الشهوة أخذ من الفرع الآتي فهو تقييد لهذا وكذا
يقال في قوله والمرأة وقوله أولى بالرجل أي وجوباً بالنظر للنساء الأجانب ونحوها بالنظر للنساء المحارم
وقوله أولى بالمرأة أي وجوباً بالنظر للرجال الأجانب ونحوها بالنظر للرجال المحارم والقياس امتناع غسل
الرجل للأمر إذا حرمت النظر له الحاقه بالمرأة م وقال حج تنبيه قال بعضهم لو كان الميت أمرد
حسن الوجه ولم يحضره محرم له يميم أيضاً بناء على حرمة النظر إليه اه ووافقه م لكن قيده
بما إذا خشي الفتنة لأنه اعتمد ما صححه الرافعي من أنه لا يحرم النظر للأمر إذا عند خوف الفتنة وهذا
مما يتسلى به فإن الغالب أن مغسل المرد الحسان هم الأجانب فليتأمل سم على المنهج وظاهره
وإن لم يوجد غيره وينبغي أن يقال إن لم يوجد إلا هو جاز له ويكف نفسه ما يمكن قياساً على ما قالوه في
الشهادة من أنه يجوز للأجنبي النظر للشهادة بل يجب عليه وإن خاف الفتنة أن تعين ويكف نفسه
ما يمكن إلا أن يفرق بأن للغسل هنا بدلاً بخلاف الشهادة فإنه بما يصح الحق بالامتناع ولا بد لها وهو
الأقرب ع ش على م (قوله أولى) أي لاحق ذلك فيقدم حتى على الحليلة حل (قوله وله
غسل حليلته) وسيأتي أن مرتبته بعد المرأة الأجنبية ط ف وهذا كالأستدراك على قوله والمرأة
أولى بالمرأة وقوله بعد ولزوجة الح كالأستدراك على قوله والرجل أولى بالرجل ومنه هنا أن الموت محرم
للنظر بشهوة في حق الزوجين دون النظر بغير شهوة زى وع ش (قوله من زوجة غير رجعية)
أي وغير معتدة عن شبهة وهذا يقتضي أن الرجعية داخلية في الحليلة وليس كذلك فكان الأولى
حذف قوله غير رجعية وقد يقال بل للتقييد وجه لأنه لما بين الحليلة بالزوجة دخلت الرجعية لأنها زوجة
فاحتاج إلى إخراجها فتأمل (قوله ولو نكح غيرها) كان الأولى في الغاية أن يقول ولو نكح من يحرم
جمعها معها كاختها لأن نكاح غيرها لا يخل بنكاحها اه ع ش ويجاب عنه بأن غيرها صادق بمن
يحرم جمعها معها وغيرها فالغاية ظاهرة بالنسبة لصدقها بالاول وصدقها بالثاني لا يدرج فيها (قوله وأمة)
المراد بها الأمة التي يجوز له وطؤها قبل الموت فيخرج بذلك ما لو وطئ إحدى أختين كل منهما في ملكه
ثم ماتت من لم يوطأها قبل تحريم الأخرى فإنه لا يجوز له أن يغسلها ع ش على م (قوله ولو كتاتبة)
راجع للزوجة والأمة شيخنا (قوله إلا أن كانت من زوجة الح) لأحاجة هذا الاستثناء لأن فرض المسئلة
في الأمة الحليلة وهي حينئذ غير حليلة الآن يقال هي في هذه الأحوال حليلة في الجملة فصح الاستثناء
أو يقال الاستثناء منقطع تأمل لا يقال إن المستبرأة إن كانت بموكة بالسبي فلاصح أن له حل التمتع
بها ما عدا الوطء فغسلها أولى أو بغيره فلا يحرم عليه الخلوة بها ولا لمسها ولا النظر إليها بغير شهوة فلا يمتنع
عليه غسلها لانا نقول تحريم غسلها ليس لما ذكر بل لتحريم بضعها كما صرح به في المجموع فأشبهت
المعتدة بجماع تحريم البضع وتعلق الحق بأجنبي اه شرح م والضابط في جواز الغسل في الزوج

وزوجته والسيد وأتمته حل البضع قبل الموت لأجل هذه الألفي أمة المكاتب لان الكتابة ترتفع بالموت
 كافي قل (قوله ولزوجة) ظاهره ولو كانت أمة وهو ظاهر ولا ينافي هذا ما يأتي له من أنها لاحق لها
 في ولاية الغسل لان الكلام هنا في الجواز ع ش على مر فبطل تقييد الشوري الزوجة بالحرية
 قال ليعدم منصب الأمة عن الولايات (قوله غير رجعية) أما الرجعية فلا تغسل زوجها الحرمه المس والنظر
 عليها وان كانت كالزوجة في النفقة ونحوها وألحق الأذرع بالرجعية المعتمدة عن شبهة فلا تغسل زوجها
 ولا عكسه كما لا يغسل أتمته المعتمدة وفارقت المكاتب وان استويا في جواز النظر لما عدا ما بين السرة والركبة
 بأن ألحق فيها تعلق بأجنبي بخلافه في المكاتب فاندفع رد الزركشي له بقياسها عليها شرح مر (قوله
 ولو نكحت غيره) بأن وضعت حلها عقب موت الزوج ثم تزوجت فلها أن تغسل زوجها البقاء حقوق
 الزوجية زى ولانه حق ثبت لها فلا يسقط كالارث (قوله لا تتقاهما عنه) أي الى ملك غيره أو الى الحرية
 كام الولد والمذبرة فانها تنتقل عنه للحرية حل (قوله بدليل التوارث) أي في الجملة لتدخل الذمية
 فانها تغسل زوجها المسلم لكن مع الكراهة ولا ينافيه قول مر في شرحه ويعلم مما يأتي من أن الكافر
 لا يغسل مسلما أن الذمية لا تغسل زوجها المسلم اه أي لان المراد به انه لاحق لها بحيث تقدم به على غيرها
 أي فغيرها أولى منها ولا يلزم من أولوية غيرها عدم الجواز لها ع ش على مر (قوله وقد قال صلى
 الله عليه وسلم الخ) عبارة شرح مر وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعائشة رضي الله عنها
 ما ترك لومت قبلي اغسلتك وكفنتك وصليت عليك ودفنتك رواه النسائي وابن حبان قال والوالد رحمه
 الله تعالى ثقة الخبر اذا كنت نصيحه عر وسأى قالت له عائشة اذا مت تزوجت غيري وهذا دليل لقوله وله
 غسل حليته وما بعده لقوله وطأ الخ وعلم من قوله لومت أنه عليه الصلاة والسلام لا يغسل عائشة لانها لا
 تموت قبله لان لو حرق امتناع لامتناع اه (قوله وقالت عائشة) هذا دليل على مطلق الجواز والافهي
 لو أدركت غسله لم تمكن منه لان الزوجة مؤخوة عن الرجال الاجانب كما يأتي الا أن يقال مرادها بقوله
 الانساؤه أي بعد استئذان رجال العصابة أو أنها قالت هذا بحسب اجتهادها وانظر هل يرد أن هذا قول
 صحابي فلا يستدل به ويمكن أن يقال انه اشتهر بين الصحابة فهو حينئذ يستدل به لكونه صار اجما
 سكوتيا ع ش مع زيادة لشيخنا (قوله لو استقبلت من أمرى الخ) أي لو ظهر لها قولها المذكور
 وقت غسله صلى الله عليه وسلم ما غسله الانساؤه لاصححتهم بالقيام بهذا الغرض العظيم ولان أبابكر رضي
 الله عنه أوصى بأن تغسله زوجته أسماء بنت عميس ففعلت ولم ينكره أحد حل وقوله ما استدبرت
 أي من موته صلى الله عليه وسلم لانها كانت عند موته ترى منع الغسل ثم ظهر لها جوازه فقالت لو
 استقبلت موته بعد ما ظهر من أمرى ما استدبرت من موته أي لو حصل الموت المستدبر أي الذي وقع
 في الماضي في المستقبل أي بعد ما ظهر لها من أن المرأة تغسل زوجها ما غسل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الخ شوري بإيضاح وزيادة قرره ح ف وعبارة بعضهم لو استقبلت الخ الظاهر أن في العبارة
 قلبا والأصل لو استدبرت من أمرى ما استقبلت أي ما ظهر لي في المستقبل من علمي جواز غسل المرأة
 زوجها أي لو حصل لي هذا العلم في المستقبل برأي الماضي وهو وقت موت النبي فما واقعة على العلم ومن
 أمرى بيان لما واصله للعهد اه وهو علمها المذكور وعلى كلام الشوري تكون ما واقعة على
 موته صلى الله عليه وسلم ولا قاب حينئذ (قوله بلامس) أي ندب في الشقين حتى في العورة لأن المعتمد
 جواز النظر للحلية والحليل بعد الموت حتى لعورته وكذا يجوز المس أيضا على المعتمد والندب يؤخذ
 من تعليل الشارح بقوله لثلاثين تقص وضوءه أي والمطلوب من الغاسل أن يكون على طهارة شيخنا
 وعبارة الشوري قوله بلامس أي ندب على المعتمد قاله في الإيعاب وقد وافق مر على جواز كل من

(ولزوجة) غير رجعية (غسل
 زوجها) ولو نكحت غيره
 بخلاف الأمة لا تغسل سيدها
 لا تتقاهما عنه والزوجة
 لا تنقطع حقوقها بالموت
 بدليل التوارث وقد قال
 صلى الله عليه وسلم لعائشة
 لومت قبلي اغسلتك
 وكفنتك رواه ابن ماجه
 وغيره وقالت عائشة رضي
 الله عنها لو استقبلت من
 أمرى ما استدبرت ما غسل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الانساؤه رواه ابو داود
 والحاكم ومحمد بن علي شرط
 مسلم (بلامس) منهاه ولا
 من الزوج أو السيد لها
 كأن كان الغسل من كل

(قوله الا في أمة المكاتب)
 أي فانه يغسلها مع حرمة
 وضعها عليه قبل الموت

(قوله وطأ الخ) الأولى
 ولزوجة الخ تأمل (قوله أي
 بعد استئذان رجال الخ)
 واعلم ان نطلع على الوصية
 لسيدنا على أو أنه لم يقبل
 الوصية ولا يقع علمها وقبوله
 لا يجوز له الاذن امتناله
 صلى الله عليه وسلم اه

حج

الميت الحاقا لفقد الغاسل
بفقد الماء (فرع) الصغير
الذي لم يبلغ حد الشهوة
يغسله الرجال والنساء ومثله
الخنثى الكبير عند فقد
المحرم كما صححه في المجموع
ونقله عن اتفاق الاصحاب
قال ويغسل فوق ثوب
ويحتاط الغاسل في غض
البصر والمس (والاولى به)
أي بالرجل في غسله

(قوله وجب الغسل كما الخ)
أي لان الشأن نادرة فقد
الغاسل تأمل اه سم
(قوله كالأجتماع على الحي
غسلان الخ) هو ظاهر في
المشبه به لافي المشبه كما
يفيده قول الروض وشرحه
ويحزى لخاص ويحسوها
غسل واحد لان الغسل
الذي كان عليهما سقط
بالموت فيفيد سقوط غسل
الجنابة فكيف ينوي مع
عدم وجوده ويجري عن
الموجود وكلامه في فصل
يحرم غسل الشهيد ولو
جنبا بقاء وهم بقاءه حيث
قال وإنما سقط غسل
الجنب ونحوه بالشهادة
لان حنظلة بن الراهب قتل
يوم أحد وهو جنب ولم
يغسله النبي صلى الله عليه
وسلم وقال رأيت الملائكة
تغسله تأمل فلو كان واجبا لم
يسقط الا بفعلنا ولانه ظهر

النظر والمس بلا شهوة ولو لما بين السرة والركبة ومنعهما بشهوة ولو لما فوقهما فليتأمل اه (قوله
وعلى يده خرقه) أي يده بشرح مر ولو بالنسبة لمس العورة وهو ما نقله عنه سم في حواشي التحفة
رشیدی (قوله ثلاثين تقص وضوءه) أي والمطلوب من الغاسل أن يكون على طهارة فيؤخذ منه
ان المراد بقوله ثلاثين تقص وضوءه أي الغاسل وأما الميت فغلوام انه لا ينتقص وضوءه فليس مكروه من
هذه الحيثية فلا ينافي انه يكره من حيث كراهة المس لبدن الميت مطلقا فلا يتكرر ما هنا مع ما مر من
انه ليس لسكن غاسل لف خرقه على يده في سائر غسله لان ما هناك بالنظر لكراهة المس وما هنا بالنظر
لا تتقاض الظاهر به كما في شرح مر وقال الشوري ثلاثين تقص وضوءه ان كان متوضأ وفرار من
كراهة المس ان لم يكن اه (قوله فان لم يحضر الخ) قال ع ش على مر ضابط فقد الغاسل ان
يكون في محل لا يجب طلب الماء منه وقوله الأجنبي راجع لقوله والمرأة أولى بالمرأة وقوله أو أجنبية راجع
لقوله والرجل أولى بالرجل (قوله في الميت المرأة) ومثله الامر بالجيل عند خوف الفتنة فلا يغسله
الا محارمه فان فقد المحرم وجب تيممه زي وقوله فان لم يحضر الاجنبي في يده حج بواضح قال
الشيخ وقضيته انه لو لم يكن الا خنثى جازله أن يغسل كلام من الرجل والمرأة وهو قياس على حاله شوري
(قوله بعم) أي بحائل بعد ازالة النجاسة ان كانت اذ ذلك شرط لصحة التيمم وأيضا لا بدل لها بخلاف
الغسل فلهذا اجاز للاجنبي ازالها بخلاف الغسل وهذا ما جرى عليه شيخنا تبة الشيخ الاسلام وان جرى
حج على صحة التيمم مع وجودها للضرورة أي اذا تعذرت ازالها وعليه فتصح الصلاة مع وجود
النجاسة المتعذرة الازالة ولو حضر من له غسله بعد الصلاة وجب الغسل كما لو تيمم لفقد الماء ثم وجدته
فتجب إعادة الصلاة هذا هو الاظهر شوري وخرج ما لو حضر بعد وضوءه في القبر وان لم يهل عليه التراب
لان في عوده از راء به ومثل الوضع ادلاؤه في القبر فتنبه له ع ش وتندب النية في التيمم وفي ع ش
على مر ولو صرف الغاسل الغسل عن غسل الميت بأن قصد به الغسل عن الجنابة مثلا اذا كان جنبها
ينبغي وفاقا لم انه يكفي بناء على انه لا يشترط النية وان المقصود النظافة وهو حاصل فان قلنا باشتراط
النية وكان جنباً فقص الغاسل الغسل عن الجنابة ينبغي وفاقا لم انه يكفي أيضا كما لو اجتمع على الحي
غسلان واجبان فنوي أحدهما فانه يكفي أيضا سم على منهج (قوله الحاقا لفقد الغاسل بفقد الماء)
بأن يكون الغاسل بمحل لا يجب طاب الماء منه كما في التيمم ولو قيل بتأخيرها الى وقت لا يخنثى عليه فيه
التغير لم يكن بعيدا اه اطف قال ع ش ويؤخذ منه انه لو كان في ثياب سابعة أي سائرة لجميع
بدنه وبحضرة نهر مثلا وأمكن غمسه به ليصل الماء الى كل بدنه من غير مس ولا نظر وجب وهو ظاهر
(قوله فرع) الخ كان الاولى ان يقول بدل قوله فرع ويخرج بالرجل لان هذا مفهوم من قوله لرجل
لان الرجل هو الذي كراهة البالغ من بني آدم فخرج بذلك الصبي ذكرا كان أو أنثى وظاهر تعبيره بفرع ان
هذا قدر زائد على كلام المؤلف وان كان كلامه لا يشمل ولا يس كذلك نقله الشيخ خضر الشوري عن
تقرير زي (قوله الصغير الذي لم يبلغ) أي ذكرا كان أو أنثى وقوله يغسله الرجال والنساء أي يجوز
لكل منهما تغسله لأنهما يجتمعان على غسله ع ش على مر (قوله ومثله الخنثى الكبير) أي
وكذا من جهل حاله ذكرا كان أو أنثى كأن كل سبع مابه يتميز أحد همناعن الآخر وينبغي الاقتصار
على الغسل الواجب دون الثانية والثالثة ع ش وقل (قوله ويغسل) أي الخنثى فوق ثوب أي في
ثوب أي وجوبا وقوله ويحتاط الغاسل أي ندبا ع ش على مر وقوله في غض البصر ويجب أن
يقتصر على غسلة واحدة حل (قوله والاولى به الاولى الخ) هذه الاولوية للندب وهذا تفصيل

عن حدث فسقط بالشهادة كغسل الموت اه ويمكن ارجاع كل للاخر كأن يراد بسقوطه بالموت اندراجا على ما فيه مر

للاولوية السابقة في قوله والرجل أول بالرجل وفيه إحالة على مجهول لأن حكم الصلاة عليه لم يتقدم اللهم
 الآن يدعى أنه معلوم فلما بين أن الرجل يلي غسل الرجل لاغيره من النساء غير المحارم أراد أن يبين
 مرتبة الرجال بعضهم مع بعض شيخنا (قوله الأولى بالصلاة عليه درجة) فالعصبة كلهم درجة واحدة
 والمراد من ذلك أنه لا يقدم هنا بالصفة التي تقدم بها في الصلاة وهي الاسمية مع وجود الفقهية والاقربية
 مع وجود الفقه بل يقدم هنا بالافقهية والفقه حل وقال بعضهم درجة أي رتبة والمراد بها مراتب
 المتقدمين في الصلاة عصبة كانوا أو لا يدل دليل ادخال ذوى الارحام في التفسير وتفسيرها برجال العصبة
 فيه تسمع لقصوره هنا ولا بد أن يزداد عليها الفظة فقط اذا خرج بها فيما يأتي بعضه في الدرجة أيضا وفي
 حج بدل قوله درجة غالباً وهي أسهل وفي عبارة بعضهم بدل قوله وخرج ويستثنى وهي أحسن أيضا
 وأسهل شيخنا ويؤخذ من قوله وخرج الخ تقييد المتن بأن محل الترتيب المذكور اذا استووا في الصفات
 فلو قيد المتن بما ذكر لاستغنى عن قوله درجة وما خرج به كما تركه الاصل تأمل (قوله وهم رجال العصبة
 من النسب) الضمير راجع لا محاب الدرجة أو لقوله الأولى لأنه في المعنى جمع أوجع الضمير مراعاة
 للخبر فيقدم الأب ثم أبوه وان علام الابن ثم ابنه وان سفل ثم الاخ الشقيق ثم لاب ثم ابن الاخ الشقيق
 ثم لاب ثم عم شقيق ثم لاب ثم ابن عم شقيق ثم لاب هذا هو المتبادر من كلامه حل (قوله ثم الولاء)
 الى قوله ثم ذوى الارحام وقوله وأولاهن ذات محرمية فذات ولاء استفيد من مجموع الكلامين أن الولاء
 في الذكور مقدم على ذوى الارحام وفي الاناث بالعكس وعبارة شرح مر وانما جعل الولاء في الذكور
 وسطاً أي بين الاقارب حيث قدم على ذوى الارحام وأخوه في الاناث بأن قدموا ذوات الارحام على
 ذوات الولاء لأنه في الذكور من قضاء حق الميت كالتسكين والدفن والصلاة وهم أحق به منهم اقوتهم
 ولهذا يرون بالاتفاق ويؤدون ديونه وينفذون وصاياه ولا شيء منها لذوى الارحام مع وجودهم
 وقدمت ذوات الارحام على ذوات الولاء في الاناث لانهن أشفق منهن ولضعف الولاء في الاناث ولهذا
 لا ترث امرأة بولاء الاعتيقها أو منتميا اليه بنسب أو ولاء وقال الشوبري قدم الولاء على ذوى الارحام
 هنا دون ما سياتي في الاناث لقوة العصبية بالولاء في الذكور دون الاناث لان المرأة لا ترث الاعتيقها
 أو منتميا اليه (قوله ثم ذوى الارحام) أي الاقرب فالاقرب فيقدم أبوالام ثم الاخ للام ثم بنو البنات كما
 في الذخائر وهو المعتمد ثم الخال ثم العم للام وجعلهم هنا في الصلاة الاخ للام من ذوى الارحام مخالف لما
 في الارث حل (قوله ثم الزوجة) أي الحرة على الاوجه من احتمالين ابعدا لامة عن المناصب
 والولايات شوبري ومثله شرح مر لكنه قد يشكل على هذا تقديم زوجها العبد على رجال القرابة
 وأي فرق بين الذكور والانتى الرقيقين حتى يقال ان الزوجة لامة لاحق لها بعبد ها عن المناصب
 والولايات واعل الفرق ان العبد من جنس الرجال فهو من أهل الولايات في الجملة ولا كذلك لامة
 ع ش على مر (قوله الأولى بالصلاة صفة) فاننا لا تقدم هنا بالصفة التي تقدم بها في الصلاة وهي
 السن والاقربية فالمراد بقوله درجة العصبية من النسب أو من الولاء ولا نظرا لتفاوت درجاتها فتنى
 وجدت العصبية من النسب مثلاً قدمنا فيها الاب ثم أباه الخ الا أننا لا ننظر للاسن مع وجود الافقه ولا
 للاقرب مع وجود الفقه حل (قوله اذ الافقه أي البعيد كأم أولى الخ) خروجه بقوله درجة
 ظاهر وأما تقديمه على الاقرب فلا يخرج بقوله درجة اذ المتبادر من الخروج بالدرجة ان المستويين في
 درجة اذا قدم أحدهما في الصلاة بصفة لا يلزم أن يقدم بها هنا فالاسن في الصلاة مقدم والافقه ها مقدم
 ويمكن الجواب بأن المراد ان التقديم بالصفة معمول به هنا حتى مع اختلاف الدرجة وليس خاصا

(الأولى بالصلاة) عليه
 (درجة) وهم رجال العصبة
 من النسب ثم الولاء ثم
 الامام أو نائبه ان انتظم
 بيت المال ثم ذوى الارحام
 وما اقتضاه كلام الجرجاني
 من تقديمهم على الامام
 يحمل على ما اذا لم ينتظم
 بيت المال ثم الرجال الاجانب
 ثم الزوجة ثم النساء المحارم
 وخرج بز ياد في درجة
 أخذنا بما ذكره في ادخاله
 القبر الأولى بالصلاة صفة
 اذ الافقه أولى

(قوله والاقربية فالمراد)
 أي والقرابة في المثال الاخير
 (قوله ثم ذوى الارحام)
 أي المثال الاول (قوله وأما
 تقديمه الخ) أي الذي هو
 المثال الثاني (قوله اذ المتبادر
 من الخروج الخ) علة لقوله
 ظاهر (قوله ويمكن
 الجواب الخ) لم يدفع هذا
 الجواب استنساخه

من الاسن والاقرب والبعيد

الفقيه أولى من الاقرب غير
الفقيه هنا عكس ما في الصلاة
والمراد بالافقه الاعلم بذلك
الباب (و) الاولى (بها)
أي بالمرأة في غسلها
(قريباتها) فيقدم من حتى
على الزوج (وأولاهن
ذات محرمية) وهي من لو
قصدت ذكر الم يحل له
نكاحها فان استوت
اثنان في المحرمية فالتي في
محل العصوبة أولى كالأمة
مع الخالة والوالدة لا محرمية
لهن يقدم منهن القربى
فالقربى (ف) بعد القريبات
(ذات ولاء) كما في المجموع
وهنا من زيادتي (فأجنبية)
لانها أليق (فزوج) لان
منظوره أكثر (فرجال
محرم كترتيب صلاتهم)
الا مامر وشرط المقدم
اسلام ان كان الميت مسلما
(قوله فرجال العصوبة
من النسب الخ) أي
فيكون تقديم الاقرب
في الصلاة على هذا من
التقديم بالصفة أعني
القرب ويبقى على الشارح
صورة فقط واردة وهي
اقتضاء أن تقديم القريب
على الاجنبي من باب الصفة
(قوله بالاولى) أي والاقرب
غير الانسب بالاولى (قوله
واعترض بأن الخ) لم يفهم
لهذا الاعتراض معنى

بالحادها فليتأمل ع ش وقال شيخنا العزيز المراد بالدرجة الجهة وان تفاوتت فرجال العصوبة
من النسب درجة ومن الولاء درجة والامام درجة لكن كلامه الآتي خاص باستواء الدرجة وعبارته
فلواستوى يقدم الاسن العدل على الافقه الخ فتأمل (قوله من الاسن) كالاخوين أحدهما الصغير
أفقه والكبير فقيه وقوله والاقرب كأخ فقيه وابن أخ أفقه (قوله والاقرب) لو أسقط الواو لكان
أعم وأخصر فليتأمل شورى لشمولة الاسن الاقرب والاسن غير الاقرب بالاولى (قوله والبعيد
الفقيه) أي الافقه وقوله بعد غير الفقيه أي غير الافقه لانه اذا كان غير فقيه أصلا فلا حق له واعتراض
بأن البعيد اذا كان ذا قرابة كان مكررا مع قوله والاقرب ومن ثم قال الشورى الاولى حذف الواو
من قوله والاقرب وأجيب بان البعيد شامل للاجنبي كما قاله حج ويكون أفعال التفضيل بالنسبة اليه
ليس على بابه وتأمل وجه خروج هذه الدرجة اذ هي داخلية فيها فكان حقه ان يقول ويستثنى من
التقديم بالدرجة البعيدة الفقيه الخ وكذا قوله والافقه أولى من الاقرب س ل وعبارة الشورى قضية
صنيعة ان هذا من التقديم بالصفة مع دخوله في تقديم الصلاة بالدرجة فانظر وجه اخراجه به وقد عبر في
التحفة بدل قوله درجة بقوله غالب فسلم من هذا وقال فلا يرد أن الافقه الخ فالاولى للشارح ان يقول نعم
الافقه الخ كما عبر به م ر وقال بعضهم قوله اذ الافقه الخ فيه ان ما هنا مصور باختلاف الدرجة
وما ذكره في الصلاة مفروض عند استواء الدرجة فلا يحسن قوله عكس ما في الصلاة اذ لا يتم هذا الا عند
اتحاد الدرجة فالاولى حذف قوله درجة كما صنع الاصل وتقييد المثنى بالاستواء في الصفات كالافقهية
والسن (قوله عكس ما في الصلاة) أي على الميت لان القصد هنا احسان الغسل والافقه والفقيه
أولى لان المراد الافقه والفقيه في باب الغسل وشم الدعاء ونحو الاسن والاقرب أرق قلبا فدعاؤه أقرب الى
الاجابة س ل (قوله قريباتها) عدل المصنف عن التعبير بالقرابات الى القريبات لان الاسنوى
نظر فيه من وجهين أحدهما أن المصنف توهم ان القرابة خاصة بالانثى الثاني ان القرابات من كلام
العوام كما قاله الجوهري وسببه ان المصدر لا يجمع الا اذا اختلف نوعه وأيضافه مصدر وقد أطلقها على
الاشخاص وقال قبل ذلك انها مصدر بمعنى الرحم تقول بيني وبينه قرابة وقرب وتقول ذو قرابتي ولا
تقول هم قرابتي ولا هم قراباتي والعامية تقول ذلك ولكن قل هو قريبي قاله الجوهري زى وقوله الا
اذا اختلف نوعه م ر بأن أنواع القرابة مختلفة (قوله ذات محرمية) وان كانت حائضا
أو نحوها قال العلامة زى وربما يؤخذ من عمومها ان بنت العم البعيدة اذا كانت أمًا من الرضاع أو
أختا تقدم على بنت العم القريبة لكن الظاهر ان المراد المحرمية من حيث النسب ولذا لم يعبر المصنف
بالرضاع هنا بالكلية برماوى (قوله وهي من لو قدرت ذكر الخ) كالبت بخلاف بنت العم حل
(قوله لم يحل له) أي الذ كرا لذكور في قوله ذكرا وقوله نكاحها أي الميتة (قوله والوالدة لا محرمية
لهن) كبت ابن ابن عم وبت خالة فتقدم بنت الخالة مع أن بالاولى في محل العصوبة فليحذر اط ف
وكبت عم وبت عم أب وبت عم جد فتقدم الاولى (قوله فذات ولاء) أي صاحبة ولاء بأن كانت
معتقة أما العتيقة فلا حق لها في الغسل وانظر هل الاولى بالميت الرقيق قريبه الحر أو سيده ام سم
والاقرب الثاني لانه لم تنقطع العلة بينهما بدليل لزوم مؤنة تجهيزه عليه ع ش على م ر (قوله
فأجنبية) فلو تولت امرأة الامامة بالشوكة هل تقدم على ذوى الارحام ان انتظم أمرها أم لا حل
(قوله الامام) كأنه اشارة الى ما خرج بقوله السابق درجة حرره شورى (قوله وشرط التقديم
الخ) أي شرط كونه أولى بالتقديم على غيره وعليه فلا يمنع على الكافر تغسيل المسلم ولا على القتال
ونحوه لكن ينبغي كراهة ذلك مع وجود من اجتمعت فيه الشروط وتقدم عن المحلى انه يكره النامية

وعدم قتل ما غير المحارم
 كابن العم فكالاجنبى لاحق
 له في ذلك وان كان له حق
 في الصلاة (فان تنازع
 مستويان) هنا في نظائره
 الآتية وهذا أولى من قوله
 ولوتنازع اخوان أو زوجتان
 (أقرع) بينهما (والكافر
 أحق بقربه الكافر)
 من قربه المسلم في غسله
 وتكفينه ودفنه لقوله
 تعالى والذين كفروا بعضهم
 أولياء بعض (وتطيب)
 جوازا (معدة) لزوال المعنى
 المرتب عليه تحريم التطيب
 وهو التفجع على زوجها
 والتحرز عن الرجال (وكره
 أخذ شعر غير محرم وظفره)
 لان اجزاء الميت محترمة فلا
 تنتهك بذلك (ووجب
 ابقاء اثر احرام) في محرم
 فلا يؤخذ شعره وظفره ولا
 يطيب ولا يلبس المحرم
 الذكر محيطا ولا يستر رأسه
 ولا وجهه محرمة ولا كفها
 بقفازين قال صلى الله عليه
 وسلم في المحرم الذي مات
 وهو واقف معه بعرفة
 لا تمسوه بطيب ولا تخمروا
 رأسه فانه يبعث يوم القيامة
 ملبيا رواه الشيخان
 وقد استفيد من التعليل
 الواقع فيه حرمة الالباس
 والستر المذكورين فلا
 تنتهك بذلك (ولنحو أهل
 ميت) كاصدقائه (تقبيل
 وجهه)

تفسير زوجها المسلم ع ش على رم (قوله وعدم قتل) ولو بحق كما في ارنه منه قال الزركشى
 وينبغي أن لا يكون بينهما عداوة بل هو أولى من القاتل بحق وعدم الفسق والصباء والرق حل (قوله
 لاحق له في ذلك) لحرمة نظره لها وخلوته بها واختلاف الناس هل هذا الترتيب الواقع بين الرجال
 والنساء واجب أو مندوب ذهب جمع الى الاول ووافقهم حجج والمعتمد الثاني وعلى كل حال لا يجوز
 ايشار غير جنس الميت لانه تعلق به حق الميت فلا يجوز تقويته عليه بغير اذنه ويجوز اذا كان من الجنس
 وفيه ان الجنس الذي يسقط له حقه ان كان في غير مرتبة بحيث يقدم هو عليه في ايشاره اسقاط حق
 الميت بغير اذنه وأجيب بان اسقاط حق الميت للجنس أهون للجائسة فجوزناه وفي كلام الاسنوي
 ما يفيد أنه لو فوض الاب مثل الى رجل أجنبي مع وجود رجال القرابة والولاء أولن هو أبعدهم وجود
 المتقدم عليه جاز قاله حل ويؤخذ من كلامه أن الترتيب مندوب في اتحاد الجنس وواجب فيما اذا
 اختلف الجنس فاذا كان الحق لرجل وغسلت امرأة أو بالعكس حرم ح ف (قوله فان تنازع
 مستويان) كأخوين أو عمين أو أختين أو معتقين وقوله هنا وفي نظائره الآتية لو حذف قوله الآتية
 لكان أولى ليشمل ما تقدم من التغميض وتأمين الاعضاء من كل ما تقدم في قوله ويتولى كل ذلك
 أرفق محارمه اللهم الآن يقال لما كان الاستواء في الارضية قد لا يتصور لندوره لم يعممه فيما تقدم بابلى
 اطف (قوله أقرع بينهما) أى حتما فن خرجت قرعته غسله لان تقديم أحدهما ترجيح من غير
 مرجح شرح م ر وقال حجج أقرع بينهما أى قطعاً للنزاع وقضيته وجوب الاقراع على نحو قاض
 ان رفع اليه ذلك فان كان الاقراع فيما بينهم فهو مندوب وهو متجه ع ش على م ر (قوله من
 قربه المسلم) أى ولو كان أقرب من الكافر حل فان لم يكن له قريب كافر تولاه المسلم اطف
 (قوله وتطيب جوازا معدة) وينبغي كراهته خروجاً من خلاف من حرمه ع ش (قوله غير محرم)
 ولا فدية على من أخذ ظفره أو شعره أو طيبه خلافاً للبقينى شوبرى (قوله محترمة) ويحرم قطع
 قلفته وان عصى بتأخيرها واذا تعذر ازالها ما تحتها وأغسله دفن بعد غسل بقية بدنه بلا صلاة خلافاً للعلامة
 حج حيث قال صلى عليه بعد تيممه عمات تحتها أو تزال اه برماوى (قوله ووجب ابقاء اثر احرام)
 أى قبل التحلل الاول لانه بعده كغيره فلا يحاق رأسه وان مات وقد بقى عليه الحاق لا تقطاع تكليفه فلا
 يقوم غيره به كما لو كان عليه طواف أو سعى فلو تعذر غسله الا بحلقه لتلبس شعر رأسه وجب حلقه وكذا
 لو تعذر غسل ما تحت ظفره الا بقلمه وجب قلمه ولا فدية على حالقه ومقلمه ومطيبه وذهب البلقينى الى
 ان الذى نعتقده ايجابها على الفاعل كما لو حاق شعر رأسه وافرقت بينهما بان النائم بصدده عوده الى الفهم
 ولهذا ذهب جماعة الى تكليفه بخلاف الميت كما في شرح م ر (قوله لا تمسوه) بفتح المثناة فوق
 وفتح الميم من مس كما في قوله تعالى وان تمسك الله بضر فلا كاشف له الا هو وضبطه الشوبرى
 بضم الفوقية وكسر الميم من أمس قال ع ش والظاهر عدم تعيينه فعلم من الضبطين جواز
 الوجهين حيث لم تعلم الرواية والاعتين اطف والباء أصلية على الاول وزائدة على الثانى
 سم على بهجة (قوله فانه يبعث يوم القيامة ملبيا) فيه دليل على أن الحج لا يبطل
 بالموت بخلاف الصلاة وأما الصوم ففيه وجهان أحدهما البطلان برماوى (قوله وقد استفيد من
 التعليل) فيه أن حرمة السترة معلومة من قوله ولا تخمروا رأسه فلا حاجة الى استفادتها من التعليل
 (قوله فلانتهك) أى الحرمة أى لا ترتكب قال فى الصحاح انتهاك الحرمة تناولها أى ارتكابها
 وقوله بذلك أى بالالباس والستر حل (قوله تقبيل وجهه) بل يندب ان كان صالحاً وعالمًا والحاصل
 انه ان كان صالحاً ندب تقبيله مطلقاً والا فيجوز بلا كراهة لنحو أهله وبها غيرهم وهذا محل في غير

لأنه صلى الله عليه وسلم قبل

عثمان بن مظعون بعد موته
رواه الترمذي وغيره
وصححه ولأن أبا بكر رضي
الله عنه قبل رسول الله
صلى الله عليه وسلم بعد موته
رواه البخاري (ولا بأس
بإعلام موته) للصلاة عليه
وغيرها لما روى البخاري
أنه صلى الله عليه وسلم قال
في إنسان كان يقيم المسجد
أي يكسبه فمات فدفن
ليلاً أفلا كنتم آذنتوني
به وفي رواية ما منعكم أن
تعلموني وصح في المجموع
أنه مستحب إذا قصد
الإعلام لكثرة المصلين
(بخلاف نهي الجاهلية)
وهو النداء بموت الشخص
وذكر ما ثره ومفاخره فانه
يكبره لأنه صلى الله عليه وسلم
نهى عن النهي رواه الترمذي
وحسنه والمراد نهي الجاهلية
﴿فصل﴾ في تكفين
الميت وحمله (يكفن) بعد
غسله (بماله لبسه) حيا من
حرير وغيره فيعمل تكفين
أنثى بحرير ومن عفر
ومعصفر بخلاف الرجل

(قوله آذنتوني بالماء) أي
أعلمتوني فلما قال لهم أفلا
كنتم آذنتوني به قالوا له
خفنا عليك من اليهود
ليكرهوا بك اه تقير
(قوله فهو الندب المحرم الخ)
ليس بظاهر لأن الحرمة

من يحمله التقبيل على جزع أو سحق كما هو الغالب من أحوال النساء والأحرم هذا حاصل ما في الإيعاب
و ينبغي أن يكون مع اتحاد الجنس واتقاء المرودة أو يكون ثم نحو محرمية شو برى (قوله لأنه صلى
الله عليه وسلم) إنما قدم حديث الترمذي على حديث البخاري مع أن حديث البخاري أصح لأن
حديث الترمذي فيه فعل النبي صلى الله عليه وسلم وحديث البخاري فيه فعل أبي بكر رضي الله عنه
ح ف (قوله قبل عثمان) أي وجهه ليطابق المدعى لأن التقبيل شامل لتقبيل يده وتقبيل رأسه وكذا
يقدر في قوله الآتي قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ح ف وحل (قوله ابن مظعون) وكان أخاه
من الرضاع انتهى ع ش (قوله للصلاة عليه وغيرها) من دعاء وترحم ومحالة أي براءة ذمته من دين
أو غيبة ح ف وحل (قوله قال في إنسان) وتردد في البخاري هل هذا الإنسان كان رجلاً أو أنثى
وقرر شيخنا أنه كان جارية سوداء وذكره الشيخ عبد البر أيضاً (قوله آذنتوني) بالماء أي أعلمتوني
كما في الرواية الأخرى برماوى (قوله أنه مستحب) ولومع ذكر ما ثره ومفاخره حيث كان قصده
من ذلك ترغيب الناس في الصلاة عليه لا التفاهة كما هو عادة الجاهلية لأن المراد نهي الجاهلية
النداء بكراً المآثر والمفاخر لأجل التفاهة والتعظيم حل مع تغيير ونهي الجاهلية بسكون العين
وبكسر هاء مع تشديد الياء مصدر نعاها (قوله وهو النداء الخ) صريح هذا أن النهي اسم للمجموع ما ذكر
وقال العلامة البرلسي أنه اسم للأول فقط وضم ما بعده إليه إنما هو على عادة العرب ولعل الشارح إنما
فسره بذلك لأجل الحكم عليه بأنه مكروه برماوى والمآثر ذكره أو صافه والمفاخر ذكره نسبته أو أوصاف
آبائه (قوله وذكر ما ثره ومفاخره) أي تفاخره وتعظيمه وقوله والمراد نهي الجاهلية أي النداء بكراً
للمآثر والمفاخر لأجل التفاهة والتعظيم حل وقوله تفاخره وتعظيمه تحريف من قلم الناسخ وذلك
لأن ذكر المفاخر إذا كان على سبيل التفاهة والتعظيم فهو النذب المحرم كما سيأتي في كلام الشارح
وكلام حل نفسه والكلام هنا في النهي المكروه فلفظ أصل العبارة ما لم يكن تفاخره وتعظيمه أو الإفحش
شيخنا وقال بعضهم قوله وذكر ما ثره أي بغير صيغة ندبة فلا ينافي تحريم النذب الآتي لأنه ذكر المحاسن
مع صيغة ندبة كوا كهفاه والمآثر جمع مأثرة بالفتح وهي المكربة كما في القاموس (قوله فانه يكبره)
أي إذا كان صادقاً فيما يقوله أما ما يقع الآن من المبالغة في وصفه من المعلم بموته بالأوصاف الكاذبة فحرام
يجب إنكاره ع ش

﴿فصل في تكفين الميت﴾ أي كيفيته وما يكفن به وحمله أي وما يتبع ذلك كقوله وحمله تجهيزه تركة
وكقوله والمشي وبأمانها وقر بها أفضل إلى آخر الفصل (قوله بعد غسله) أي طهره فيشمل التيمم
فالتعبير بالغسل جرى على الغالب قال ع ش على مر مفهومه أنه لو كفن قبل طهره ثم صب عليه
الماء لغسله لم يجز ولكنه يعتد به ويحتمل كونه بعد طهره أولى فليراجع (قوله بماله لبسه) أي بما
يجوز له لبسه لا الحاجة فلا يكفن بالحرير من لبسه لحكمة أو قل بخلاف من لبسه لضرورة القتال كما قاله
شيخنا تبع الشيخه م ويقدم الحرير على الجلد وهو على الحشيش وهو على الطين وكل كفن
نقص عن جميع البدن ثم بما بعده ويكفن بالنجس بعد الصلاة عليه عارياً إن لم يوجد نحو طين وستر
التابوت كالتكفين قل على الجلال ونقل حل عن شيخه تقديم الحناء المنجونة على الطين (قوله
بخلاف الرجل الخ) أي فلا يجوز تكفينهما في واحد من هذه الثلاثة ما في الحرير والمزعفر فسلم
وأما في المعصفر فمنوع لأن المعتمد كراهته وما ذكره الشارح تبع فيه البيهقي ويستثنى من كلام
الشارح الشهيد إذا لبس الحرير لحكمة أو جوب ثم مات فانه يكفن فيه بخلاف غير الشهيد إذا لبس

مخصوصة بما إذا كان العدم مع حرف ندبة كما يؤخذ من كلام م آخر الجنائز فيجوز دفعه التفاهة والتعظيم لا يوجب الحرمة تأمل

مقلا فن خشنها وقضية
كلامهم جواز تكفين الصبي
بالحرير وجواز التكفين
بالمتنجس والظاهر كما قال
الاذرعي منع الثاني مع
القدرة على طاهر وان
جوزنا لبسه للحنث في غير
الصلاة ونحوها (وكره مغالة
فيه) خبر لا تغالوا في الكفن
فانه يسلب سر يعا رواه
أبو داود باسناد حسن
(و) كره (لائي نحو
معصفر) من حر و من عفر
لما فيه من الزينة والتقييد

(قوله في غير اللاتق) هو
صادق بالا على من اللاتق
وفيه ما فيه (قوله و يفرق
بينه وبين نظيره الخ) هذا
الفرق في شرح م ر و فرق
في شرح الروض بتعذر
كسب الميت بخلاف الحي
يمكنه كسب ما يليق به اه
(قوله ولو كفن أحد الورثة
من التركة وأسرف) فان
لم يسرف لم يغرم شيئا وان
لم يستأذن حاكم لم يشهد
فان كان من عين التركة فهو
متسرع الان كان باذن
حاكم أو شاهد عند عدم
الحاكم ولا يشترط في كون
التكفين من التركة وجود
عين القماش فيها بل يكفي
بأخذ الدراهم من التركة
والشراء بها اه شيخنا
(قوله غرم حصه بقرينة

الحرير لحكمة أو جرب ثم مات فانه ينزع منه لانتها حاجته بموته ولم يخلفها شيء آخر بخلاف الشهيد فانه
وان انتهت حاجته بموته لكن خلفها شيء آخر وهو استعجاب تكفينه في ثيابه التي مات فيها وبحث
الاسنوي عدم الاكتفاء بالطين عند وجود غيره ولو حشيشا وان اكتفى به في الحياة لما فيه من الازراء
بالميت حل وما يقع من جعل الحناء في يدي الميت ورجليه فينبغي ان يحرم ذلك في الرجال لحرمة
عليهم في الحياة ويكره في النساء والصبيان كما في ع ش على م ر (قوله ويعتبر فيه حال الميت) في
شرح الروض أنه يستحب وقال العناني قوله ويعتبر أي وجوبه بظاهره انه يحرم تكفينه في غير اللاتق
به لانه ازراء به وهو حرام قاله الشيخ وفي شرح الروض ما هو ظاهر في خلافه ولا وجه له فليتأمل شو برى
(قوله فن جياذ الثياب) وان كان مقترا على نفسه و يفرق بينه وبين نظيره في المفاس بأن ذلك يناسبه
الحاق العار به الذي رضي به لنفسه اهله بنزع عن مثل فعله بخلاف الميت حل (قوله فن خشنها) أي
قليل القيمة أي وان اعتاد الجياذ في حياته برماوى (قوله تكفين الصبي) أي والمجنون شو برى
(قوله منع الثاني مع القدرة) معتمد وقوله مع القدرة على الطاهر أي ولو حريرا فقديم عليه على المعتمد
ويقتصر فيه على ثوب واحد كما قاله سم وإذا عجز عن الطاهر كفن بالمتنجس وينزع منه حال الصلاة
(قوله وكره مغالة فيه) قال الاذرعي والظاهر انه لو كان الوارث محجورا عليه أو غائبا أو كان الميت مفلسا
حرمت المغالة من التركة شرح م ر شو برى وفي شرح الروض قال البغوي ولو كفن أحد الورثة
من التركة وأسرف فعليه غرم حصه بقية الورثة فلو قال أخرجوا الميت من القبر وخذوه أي الكفن
لم يلزمهم ذلك وليس لهم نبش الميت اذا كان الكفن مرفوع القيمة وان زاد في العدد فلم ينبش
وأخرج الزائد قال الاذرعي والظاهر ان المراد الزائد على الثلاث فان قلت ما الفرق بين مرفوع القيمة
والزيادة على الثلاث حتى جاز النبش في الثاني دون الاول قلت الزيادة في الثاني أصل متميزة في نفسها
بخلاف الاولى فاهتا بعبارة غير متميزة واحترز بالمغالة عن تحسينه في بياضه ونظافته وسبوغته فانها
مستحبة لغير مسلم اذا كفن أحكم أخاه فليحسن كفنه أي يتخذ أبيض نظيفا سابغا وخبر حسنوا
أ كفن موتاكم فانهم يتزاورون بها في قبورهم فان قيل ظاهر هذا الحديث استمراره الا كفن حال
تزاورهم وقد ينافي ذلك ما صرح في الحديث انه يسلب سر يعا فأتى يمكن ان يجاب بأنه يسلب سابغا
باعتبار الحالة التي نشاهدها كتغير الميت وانهم اذا تزاوروا يكون على صورته التي دفنوا بها وأما
الآخرة لا يقياس عليها ع ش على م ر وقال شيخنا العزيز قوله فانه يسلب سر يعا النظر ههنا مع
قوله عليه الصلاة والسلام حسنوا كفن موتاكم فان الموتى تنبأه بأ كفنهم وأجيب بأن المباهاة
أما قبل البلى أو بعد عاداتها فقد ورد أنها تعود لهم عند قيامهم من قبورهم ثم تسلب عنهم عند المحشر
ونقل عن الشيخ سل وغيره انه يجوز تكفين المرأة ودفنها في ثيابها المثلثة ولو بما يساوى ألوف من
الذهب كالبشت المزركش بالذهب وفي صيغتها كذلك ولا يحرم من جهة إضاعة المال لأن محل الحرمة
اذ لم تكن أغرض وهو هنا كرام الميت وقد ورد أن الموتى تنبأه بأ كفنهم وأيضاً في هذا
تسكين للحزن لأن المرأة مثلاً اذا رأت متاع بنتها بعد موتها يشتد حزنها ويشترط أن لا يكون في
الورثة قاصر وان تتفق الورثة على ذلك وأن لا يكون عايداً دين مستغرق (قوله فانه يسلب)
أي يبلى في القبر كما تبلى الاجساد فاذا أعيدت الاجساد عادت الا كفن عند القيام من القبور
والذهاب الى المحشر فيحصل التباهي بالا كفن فاذا وصلوا الى المحشر تساقطت الا كفن وحشروا
حفاة عراة غر لا أي غير مختونين ثم عند السوق الى الجنة يكسون بحلل الجنة وأول من يكسى

الورثة) أهل المراد مما زاد لاحتهم من الواجب (قوله حتى جاز النبش الخ) ومنع ذلك لا يلزمهم النبش

ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام كما في حديث البخاري زى بتصرف (قوله أى الكفن) لرجل أو امرأة مسلم أو ذمى والمعتمد أنه لا بد من ساتر جميع البدن الرأس المحرم ووجه المحرمة حل (تنبيهه) حكم الذمى فى الكفن حكم المسلم حتى لو مات ولا وارث له يكفن بثلاثة أثواب وان كان ماله فى أى حيث لا دين عليه ولا وصية باسقاط شئ منها شورى (قوله بستر عورته) أى فى الصلاة فإذا سترت العورة سقط الحرج حينئذ عن المسلمين وهذا بالنسبة لحق الله وبقى ما زاد على ذلك متعلقاً بالورثة ان كان هناك تركة وهذا مبنى على رأيه والمعتمد أنه يجب ستر جميع البدن ومحله ان كفن من غير التركة أو منها وهناك دين ولم تجز الغرماء والاوجب ثلاث زى (قوله بالذ كورة الخ) أى لا بالرق والحرية فيجب فى المرأة ما يستر بدنها الاوجهها وكفيها حرة كانت أو أمة لزوال الرق بالموت وجوب ستر الوجه والكفين ليس لكونهما عورة بل لكون النظر اليهما يوقع فى الفتنة غالباً (قوله ولوأوصى باسقاطه) أى فانه لا عبرة بإيصائه وقوله لا بساتر كل البدن أى لا يجب ذلك ويسقط الحرج عن الورثة كباقي الأمانة على كلامه وقوله فان ذلك أى القول بأنه يكفن بساتر كل البدن حينئذ أى حين إذا وصى بساتر العورة هذا والمعتمد عند شيخنا ان أقل الكفن ثوب بستر جميع البدن فى الرجل والمرأة وان أوصى بالاقصا على ستر العورة لان ما زاد على ستر العورة ليس محض حق الميت بل فيه حق الله تعالى أيضاً فلك استقاطه كما ان ستر العورة محض حق الله تعالى وما زاد على الثوب من الثانى والثالث محض حق الميت فله استقاطه حل و مر (قوله لأنه حق الله تعالى) أى فقط ولا حق للميت فيه باتفاق وقوله فانه حق للميت فقط ولا حق فيه لله تعالى وهذا على طريقته والمعتمد انه حق لله تعالى وللميت معاً مر (قوله وما فى المجموع الخ) هذا وارد على ما تضمنه كلامه من أن الزائد على العورة مندوب أى والقاعدة اجابة الغرماء فى منع المندوب وكل من المبنى والمبنى عليه ضعيف وقد أجاب بقوله ليس لكونه الخ وهذا الجواب لا يعقل الا بملاحظة الاستثناء الآتى فجعلها ما جوابين فيه تسمع قال ا ط ف وغرضه من قوله وما فى المجموع الخ تأييد طريقته من وجوب ستر العورة فقط فى التكفين اه (قوله ليس لكونه) أى ستر كل البدن واجبا فى التكفين أى لحق الله تعالى بل لكونه حقاً للميت أى متمم حضائقه عند الشارح ويتوقف سقوطه على اسقاطه عند الشارح لكونه محض حقه حل (قوله مع حله على ما قلنا) أى من أنه حقه لاحق الله تعالى وايضاح هذا أن ما زاد على العورة صار بمثابة الثانى والثالث لان كلامهم ما واجب لحقه وللغرماء منهم ما كان القياس ان لهم منع هذا أيضاً يقال فى جوابه هو مستثنى لتأ كدأ مره حل (قوله مستثنى) أى من قاعدة اجابة الغرماء فى منع المندوب وهذا منه على طريقته فيستثنى من المندوب سائر بقية البدن فتجانب فيه الورثة وقوله والاى والاى كى مستثنى فلا يصح دعوى الاتفاق لانه حزم الماوردى الخ أى لان ما حزم به ينافى هذا الاتفاق المفروض محته تأمل جواب الشرط محذوف وأقيمت علته مقامه (قوله ولولم يوص بما ذكر) أى بساتر العورة فقط المذكور فى قوله فإذا أوصى بساتر العورة أى ولو انتفت وصيته بالاقصا على ستر العورة ولو هنا ليست امتناعية بل هى لمجرد التعليق وهذا أعنى قوله ولولم يوص الى قوله كفن فى ثلاثة تقييد لقول المصنف بستر عورته بما إذا أوصى بمنع الزائد على ستر العورة كما يدل عليه قول الشارح وإذا أوصى بساتر العورة أى فقط وأما إذا لم يوص بذلك فان لم يكن عليه دين مستغرق أو كان وأجازت الغرماء الثانى والثالث وجب ثلاثة والاوجب واحد فقط وعبارة شرح مر وما زاد على الثوب محض حق الميت فله استقاطه فلو مات ولم يوص بذلك الى آخر ما ذكره الشارح من الصور الثلاث وهى أوضح اه (قوله وأكمل له كراهة) ان قلت الثلاثة واجبة بدليل قوله سابقاً

ولو صغيرا (ثلاثة) يعم كل منها البدن غير رأس المحرم لخبر الشيخين قالت عائشة رضي الله تعالى عنها كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب يمانية بيض ليس فيها قميص ولا عمامة (وجاز أن يزاد تحتها قميص وعمامة) كما فعله ابن عمر بن له رواه البيهقي (و) أ كمله (لغيره) أي لغير الذ كرم من الانثى والخنثى المزيدي على الأصل خمسة (أزار قميصا فخما رلفا فتان) لأنه صلى الله عليه وسلم كفن فيها بنته أم كلثوم رواه أبو داود والازار والمثزر (٤٦٦) ما يستر العورة والخمار ما يغطي به الرأس وليست الخمسة في حق غير الذ كرم

ولو لم يوص بمأذ كرم الح كيف يجعلها هنا كمل فالجواب أنها كمل من الزيادة عليها المذكورة بقوله وجز أن يزاد تحتها قميص وعمامة والافهي واجبة في نفسها من التركة وتجبر الورثة عليها ولا يعتبر رضاهم ولو كان فيهم محجور عليه (قوله ولو صغيرا) أي أو محرما اه شرح مر (قوله يمانية) بتخفيف الياء أي من قرية من اليمن برماوى (قوله ليس فيها قميص ولا عمامة) أي أنهما ليسا في كفنه أصلا كما قاله الشافعي اج على التحريم (قوله وجز أن يزاد تحتها الخ) محل ذلك إذا كان الورثة أهلا للتبرع ورضوا به فان كان فيهم صغير أو مجنون فلا يجوز (قوله رلفا فتان) لا ينافي ما يأتي أنه إذا كفن في ثلاثة أثواب بيض لا بد أن تكون لفائف ثلاث إذا اقتصر على الثلاثة في الرجل والمرأة لا بد أن تكون لفائف حل (قوله وليست الخمسة في حق غير الذ كرم كالثلاثة في حق الذ كرم) أي فلا تجبر الورثة عليها ولا تجوز إذا كان فيهم محجور عليه فقوله حتى تجبر الورثة عليها مفرع على المنفى فتلخص من هذه العبارة ومن عبارة مر أن الخمسة في حق الرجل وغيره على حد سواء فلا تجوز إلا برضا الورثة ولا تجوز إذا كان فيهم محجور عليه وإن الثلاثة في حق الرجل وغيره على حد سواء فتجبر الورثة عليها ولا تتوقف على رشدهم تأمل (قوله وتكره الزيادة على الخمسة) أن لم يكن في الورثة محجور عليه والاحرم وقوله ولو قيل بتجبرهم محمول على عدم رضا الورثة أو على ما إذا كان فيهم محجور عليه وعبارة ع ش قوله ولو قيل الخ ضعيف والمعتمد لحرمة في الزيادة على الخمسة لأنه لغرض شرعي وهو إكرام الميت (قوله بوصفها السابق) أي يعم كل منها البدن (قوله وسن أبيض) ظاهره ولو ذميا ولو قيل بوجوب الأبيض الآن لم يبعد لما في التكفين في غيره من الأزار لكن إطلاقهم يخالفه وينبغي أيضا أن ذلك جار لو أوصى بغير الأبيض لأنه مكروه والوصية به لا تنفذ ع ش على مر (قوله ومغسول) أي قديم مغسول أي فيسن أن يكون الكفن ملبوسا بدليل قوله والحي أحق بالجديد (قوله حسنا وسعة) لو تعارض الحسن والسعة ينبغي تقديم الثاني ع ش وس (قوله من لفافتين) أي في تكفين الذ كرم وقوله أولفاقة أي في تكفين غير الذ كرم من الانثى والخنثى شوبرى (قوله ويدخل فيه) أي في الحنوط أي في تركيبه اذ هو شئ مركب من هذه الأنواع وغيرها والمراد بذرة القصب والصندل بنوعيه أنواع من الطيب اه (قوله بالعود أولا) أي ثلاث مرات ع ش (قوله مستلقيا على ظهره) وتجعل يده على صدره ويمناه على يساره أو يرسلان في جنبه أيهما فعل حسن أي فهم في مرتبة واحدة ويفرق بينه وبين المصلى حيث كان جعلهما على صدره أفضل من إرسالهما بأن جعلهما على صدره ثم أبعد عن العتب بهما ولما قيل أنه إشارة إلى حفظ الإيمان والقبض عليه وكلاهما لا يتأتى هنا شرح مر وع ش عليه (قوله وإن تشد ألباه) أي قبل لف اللفاقة عليه شيئا (قوله ويجعل على منافذه قطن) أي دفعا للهوام عن المنافذ وقوله ر على مساجده أي مواضع سجوده إكراما لها وإن لم يصل (قوله كجهته) أي وأنفه وركبتيه وباطن كفيه وأصابع قدميه وهل يشمل

كالثلاثة في حق الذ كرم حتى تجبر الورثة عليها كما تجبر على الثلاثة وتكره الزيادة على الخمسة في الذ كرم وغيره لأنها اسرف قال في المجموع ولو قيل بتجبرهم لم يبعد وبه قال ابن يونس وقال الأذرى أنه الأصح المختار وذكر الترتيب في المسد كورات من زيادتي (ومن كفن) من ذكر أو غيره (بثلاثة فهي لفائف بوصفها) السابق (وسن) كفن (أبيض) خبر البسوا من ثيابكم البيضاء فأنها من خير ثيابكم وكفوا فيها موتاكم رواه الترمذي وقال حسن صحيح (وه مغسول) لأنه للصديق والحي أحق بالجديد كما قاله أبو بكر رضي الله عنه رواه البخاري (وأن يبسط أحسن اللفاقات وأوسعها) أن تفاوت حسنا وسعة كما يظهر الخي أحسن ثيابه وأوسعها (والباقي) من لفافتين أو لفافة (فوقها) (أن يذر) بمجمة في غير المحرم (على

الطفل

كل) من اللفاقات قبل وضع الأخرى عليها (و) على (الميت حنوط) بفتح الحاء نوع من الطيب قال

الازهرى ويدخل فيه الكافور وذرة القصب والصندل الأحمر والأبيض وذلك لأنه يدفع الهوام ويشد البدن ويقويه ويسن تبخير الكفن بالعود أولا (و) أن (يوضع) الميت (فوقها) برفق (مستلقيا) على ظهره (و) أن (تشد ألباه) بخرفة بعد أن يدس بينهما قطن (وأن يجعل على منافذه) كمينه ومنخره وأذنيه وعلى مساجده كجهته (قطن) عليه حنوط

الطفل الذي لم يميز نظر المافيه من شأن النوع وانظر أيضا على قياسه الكافر اذا أسلم ولم يتقدم له سجود فيه نظر والأقرب الشمول لهما كما تلتك المواضع سم اطف ومثله ع ش على م ر (قوله وتلف عليه اللغات) هل المراد دفعة واحدة أو واحدة واحدة قلت ظاهر كلامهم الحصول بكل منهما ويجمع الفاضل عند رأسه ما لم يكن محرما حل (قوله الا ان يكون محرما) أي فيترك الشدة لكن ينبغي ان يكون المراد شدة تمتنع في حق المحرم كالعقد اذا لا تمتنع على المحرم مطلق الشدة كما يعلم من بحث الاحرام فخره سم (قوله كما صرح به الجرجاني) أي لأن شدة هاشبيه بعقد الا زار شرح م ر (قوله ويحل الشداد) أي تفاؤلا بحل الشدة ولا فرق في ذلك بين الصغير والكبير كما في شرح م ر والاولى بحل الشداد عنه هو الذي يلحقه ان كان من الجنس فان كان الميت امرأة فالاولى ان الذي يلي ذلك منها النساء كما سيأتي في كلام الشارح بعد قوله وان يدخله القبر الا حق بالصلاة عليه الخ اطف (قوله يبدأ به منها) ويقدم به منها على مال الوارث أو الأجنبي وان طلباه نعم ان رضى جميع الورثة بتكفينه من مال الأجنبي جاز ولا يجوز للورثة ابداله ولزمهم رده ان أبدلوه الا ان عله واجوازه من دافعه ولو سرق الكفن قبل قسمة التركة وجب ابداله منها أو بعده فكذلك ان كفن في دون ثلاث لانه لم يوف حقه وهو الثلاث من البركة والافعل من تلزمه نفقته لو كان حيا أو على بيت المال أو المسلمين قاله شيخنا م ر وظاهر أخذنا بما يأتي من عدم التبش لكفن لحصول المقصود منه بستره بالتراب فلا تنهك حرمة ان الصورة هنا ان السارق أخذ الكفن ولم يطم التراب عليه أو طمه فنبش الغرض أخوف رأى بلا كفن حج وفناء الكفن كسر قته ان ظهر من الميت شيء فلو فتح قبر فوجد الكفن قد بلى وجب ابداله قبل سدا قبره ويكفي وضعه عليه من غير تلف فيه ان لزم على لفه تمزق الميت والالف فيه ولو أكل الميت سبع مثاقيل بلى الكفن عاد للورثة وان كان قد كفنه أجنبي قل على الجلال وقال حج ولو أكل الميت سبع فهو للورثة الا ان كان من أجنبي لم ينوبه رفقهم باداء الواجب عنهم لانه حينئذ عارية لازمة أي فيكون لصاحبه اه ولعل كلام قل محمول على ما اذا نوب به الارفاق بهم (قوله الا زوجة الخ) وبحج جيع أنه يكفي ملبوس فيه قوة وقال بعضهم لا بد من الجديد كما في الحياة والذي يتجه اجزاء قوى يقارب الجديد بل اطلاقهم أولوية الماغسول على الجديد يؤيد الاول وهل يجري ذلك في الكفن من حيث هرا أو بفرق بان مال الزوجة معاوضة فوجب أن يكون كما في الحياة وهي فيها انما يجب لها الجديد بخلاف كسوة اقرب لا يجب فيها جديد كما هو ظاهر للنظر فيه محال والاوجه الاول كما يصرح به قولهم ان من لزمه تكفين غيره لا يلزمه اثوب واحد وانها امتاع لا تمليك وانها لا تصير ديناً على المعسر وان العبرة بحال الزوج دونها بخلاف الحياة في الكل حج وقوله امتاع لا تمليك أي لان التمليك بعد الموت متعذر وتمليك الورثة لا يجب فتعين الامتاع واهو امتاع لا يستقر في الذمة وينبني على كونه امتاعاً له لوأكلها سبع مثلاً والكفن باق يرجع للزوج لا للورثة اه ولو امتنع الزوج الموسر من ذلك أو كان غائباً بالجهز الزوجة الورثة من مالها أو غيره رجعوا عليه بما ذكر ان فعلوه باذن حاكم يراه والا فلا وقياس نظائره انه لو لم يوجد حاكم كفى المجهز الاشهاد على انه جهز من مال نفسه ليرجع به يصرح م ر ومثل غيبة الزوج غيبة القريب الذي يجب عليه نفقة الميت فكفنه شخص من مال نفسه (قوله وخادمها) أي المملوك لها فان كان مكنتها لم يلزم تجهيزه الا ان كان مكنتها بالانفاق عليه وحينئذ يقال لانا شخص يجب مؤنة تجهيزه وليس قريبا ولا زوجة ولا مملوكا حل ولو ماتت الزوجة وخادمها معا ولم يجد الا تجهيزاً أحدهما فالأوجه تقديم من خشى من فساده والا فالزوجة لانها الاصل والمنبوعة اه (قوله فعلى زوج) خرج بالزوج ابنة فلا يلزمه تجهيز زوجته أبيه وان لزمته نفقته في الحياة حج (قوله

(وتلف عليه اللغات) بأن
ينبغي أولاً الذي يلي شقه
الأيسر على شقه الايمن ثم
يعكس ذلك ويجمع
الفاضل عند رأسه ورجليه
ويكون الذي عند رأسه
أكثر (وتشد) اللغات
بشداد خوف الانتشار
عند الحبل الا أن يكون
محرما كما صرح به الجرجاني
(ثم يحل الشداد في القبر)
اذ يكره ان يكون معه في
القبر شيء معقود والتصریح
بسن البسط وما عطف عليه
ماعد الحنوط من زيادتي
(ومحل تجهيزه) من تكفين
وغیره (تركة) له يبدأ به منها
لكن بعد الاداء بحق
تعلق بعينها كما سيأتي في
الفرائض (الا زوجة)
وخادمها (ف) تجهيزهما
(على زوج)

غنى عليه نفقتهما) بخلاف الفقير ومن لم تلزمه نفقتهما نشوز أو نحوه وكالزوجة البائنة الحامل والتقييد بالغنى مع ذكر الخادم من زيادتي
(ف) ان لم تكن تركة ولا زوج غنى عليه النفقة فتجهيزه (على من عليه نفقته) حيا في الجملة (من قريب وسيد) للميت سواء فيه الاصل
والفرع الصغير والكبير لعجزه (٤٣٨) بالموت والقن وأم الولد والمكاتب لانفساخ كتابته بموته (ف) ان لم يكن للميت

غنى) ويعتبر فيه حال الزوج دون المرأة فالحال بعد الموت مخالف للحال في حياتها في هذه وقوله غنى ولو ما خصه من تركتها أو بمال حصل له بعد الموت وقبل الدفن والمراد بالغنى غنى الفطرة بأن يملك زيادة على كفاية يوم وإيلة يصرفها في التجهيز قاله ع ش على م ر (قوله لنشوز) أي ولو حاملا كافي ط ف قال حل وفيه تصريح بأن الموت لا يقطع أثر النشوز وقوله أو نحوه كصغر لا يحتمل معه الوطء اه فتجهيزها من مالها أو من عليه نفقتها وكذا ان أعسر عن تجهيز الزوجة الموصرة أو عن تمامه جهزت أو تم تجهيزها من مالها وهل يشمل القرناء والرتقاء والمرضة التي لا تحتل الوطء أولا فيه نظر والاقرب الثاني لان نفقة من ذكر واجبة على الزوج صرح به ع ش على م ر ولو أوصت بأن تكفن من مالها وهو موثر كانت وصية لو ائرها لأنها أسقطت الواجب عليه حجج أي فتتوقف على اجازة بقية الورثة ولا يجب الثاني والثالث من تركة الزوجة إذا كنفها الزوج في ثوب واحد على المعتمد كافي عن ر زى (قوله وكالزوجة البائنة الحامل) لوجوب نفقتها عليه في الحياة ومثلها الرجعية حل ورموى (قوله في الجملة) قيد به ليدخل الولد الكبير والمكاتب فتأمل شورى (قوله سواء فيه) أي في الميت الذي وجب تجهيزه على قريبه أو سيده (قوله والكبير) أي وان كان مكتسبا وامتنع من الكسب م ر سم (قوله على بيت المال) وتحرم الزيادة على الثوب من بيت المال ومن الموقوف والحرير حل قال الشورى ويجهز من بيت المال ولو ذميا اه (قوله على مياسير المسلمين) ظاهره ولو محجورين فعلى أبايائهم الاخراج سم والمراد بالموسر من يملك كفاية سنة لمونه وان طلب من واحد منهم تعين عليه ثلاثا كلوا غ ش (قوله وكذا ان كفن من مال الخ) ومن هذا الزوجة في حق الزوج الغنى لا يجب عليه في تكفينها الا ثوب واحد وان أيسر بالثلاثة ولا يجب بقية الثلاثة في تركتها بل يجوز دفنها بهذا الثوب نعم لو أوصت بالثوب الثاني والثالث فالقياس صحة الوصية واعتبارها من الثلث لا من النحر وليست وصية لو ائرها لعدم وجوب الثاني والثالث على الزوج وانما لم تكن من رأس المال لعدم تعاق الكفن مطلقا بالتركة مع وجود الزوج المورس اه م ر سم على حج وهذا بخلاف ما اذا أيسر الزوج ببعض الثوب أو لم يوسر بشئ تجب بقية الثلاثة أو كلها في تركتها ان كانت شيخنا (قوله وتعييرى بالتجهيز أعم الخ) أي لشمولة الكفن والغسل والحنوط والجل والظاهرا به لا يلزم بيت المال الامور المستحبة من نحو حنوط وسدر وغيرهما لان الواجب عليه انما هو الامور الواجبة وكذا لا يجب ذلك على أغنياء المسلمين ولا على من عليه النفقة اه ط ف (قوله وجل جنازة الخ) وليس في الجسد دفن ولا سقوط مروءة بل هو بر وكرام للميت فقد فعله بعض الصحابة والتابعين شرح م ر (قوله بأن يضعهما) أي المقدمين وقوله على عاتقه ثنية عاتق وهو ما بين المنكب والعنق وهو مذ كرو قيل مؤنث شرح م ر (قوله اذ لو توسطهما واحد الخ) أي ولو جله على رأسه خرج عن الجمل بين العمودين وأدى الى تنكيس رأس الميت كافي زى (قوله أفضل من الترييع) قديقال ان الترييع أسهل على الحاملين كما عليه العمل الآن وأجيب بأنه ر بما يلزم عليه اختلاف الحاملين من الامام بأن يكون أحدهما أسرع مشيا من الآخر أو يذهب أحدهما الى جهة

من تلزمه نفقته فتجهيزه (على بيت المال) كنفقته في الحياة (ف) ان تعذر بيت المال فهو على (مياسير المسلمين) ولا يلزمهم التكفين بأكثر من ثوب وكذا اذا كفن من مال من عليه نفقته أو من بيت المال أو من موقوف على التكفين أو من الغرماء المستغرقين ذلك وذكر بيت المال وما بعده من زيادتي وتعييرى بالتجهيز أعم من تعبيره بالتكفين (وجل جنازة بين العمودين بأن يضعهما) رجل (على عاتقه) ورأسه بينهما (ويحمل المؤخرين رجلان) أحدهما من الجانب الايمن والآخر من الايسر اذ لو توسطهما واحد كالمقدمين لم يرباين قدميه (أفضل من الترييع بأن يتقدم رجلان) يضع أحدهما العمود الايمن على عاتقه الايسر والآخر عكسه

(قوله أو عن تمامه) أي تمام الثوب الواحد وقوله تم أي ثلاث كما سيأتي في آخر قوله وكذا اذا كفن وهل يشمل القرناء والرتقاء

أي المذكور من الزوجة التي يلزم الزوج تجهيزها وقال شيخنا الضمير عائدا على من يلزم الزوج نفقتها والمعنى الواحد (قوله ومن الموقوف والحرير) هل مثله المتنحس فتحرم الزيادة عن ثوب (قوله ولو ذميا) فيجهز الذمي من مال بيت المال فان تعذر بيت المال فعلى مياسير المسلمين اه ايعاب وظاهره انه على مياسير المسلمين ولو مع وجود مياسير الذميين اه شرح م ر

(وبتأخر آخوان) يحملان

كذلك روى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم حمل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين (ولا يحملها) ولو أننى (الأرجال) لضعف النساء عن حملها غالبا وقد ينكشف منهن شيء لو جان فيكره لهن حملها وفي معناهن الخنأى فيما يظهر (وحرم حملها بهيئة مزرية) كحملها في غرارة أو قفصة (أو) هيئة (يخاف منها سقوطها) بل تحمل على سرير ولوح أو نحوه فان خيف تغيره قبل حصول ما يحمل عليه فلا بأس أن يحمل على الأيدي والرقاب (والمشى وبأمامها وقر بها) بحيث لو التفت لراها (أفضل) من الركوب مطلقا ومن المشى بغير أمامها وبعدها روى ابن حبان وغيره عن ابن عمر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر يشون امام الجنازة وروى الحاكم خبر الراكب يسير خلف الجنازة والمشي عن يمينها وشمالها قريبا منها والسقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة وقال صحيح على شرط البخارى وفي المجموع يكره الركوب في الذهاب معه لغير عذر والواو في وأمامها وقر بها من زيادتي

اليمين والآخر إلى جهة الشمال فيحصل ضرر للميت (قوله روى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم حمل جنازة الخ) المتبادر منه أنه صلى الله عليه وسلم باشر حملها ولا مانع منه ويجوز أنه أمر بحملها فنسب إليه وقرر شيخنا ح ف الثاني وقال لم يثبت مباشرة حملها بحديث صحيح (قوله سعد بن معاذ) الذي اهتز عرش الله لموته كما قال القائل

وما اهتز عرش الله من أجل هالك * سمعنا به إلا سعد بن أبي عمرو

وفي الحديث أنه شيع جنازته سبعون ألفا من الأئمة ومع ذلك لم ينجم من ضغطة القبر كفاي البرماوى (قوله ولا يحملها الأرجال) أى ندبا كما يرشد إليه قوله فيكره لهن حملها حل (قوله فيكره لهن حملها) فإذا لم يوجد غيرهن تعين حملهن مر (قوله وحرم حملها الخ) ظاهره ولولم يذمى وجزم به سم (قائدة) سئل أبو على النجار عن وقوف الجنازة ورجوعها فقال يحتمل أنه متى كثرت الملائكة بين يديها رجعت أو وقفت ومتى كثرت خلفها أسرعت ويحتمل أن يكون للوم النفس للجسد ولوم الجسد للنفس بخلاف حالها تارة تتقدم وتارة تتأخر ويحتمل أن يكون بقاؤها في حال رجوعها لئتم أجل بقائها في الدنيا وسئل عن خفة الجنازة وثقلها فقال ان خفت فصاحبها شهيد لان الشهيد حى والحق أخف من الميت قال تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء الآية ع ش على مر وفيه ان الآية في شهيد المعركة والجواب عام اه ا ط ف (قوله وبأمامها) ولولم لا كب على المعتمد لانه شافع وحق الشافع التقدم وأما خبر المشى وخلف الجنازة فضعيف شرح مر (قوله بحيث لو التفت لراها) أى رؤية كاملة قال حج وضابطه ان لا يبعد عنها بعدا يقطع عرفا نسبتة اليها وبقي ما لو تعارض عليه الركوب امامها مع القرب والمشي امامها مع البعد هل يقدم الاول والثاني فيه نظر والقرب الثاني لو رددنا النهى عن الركوب (قوله أفضل من الركوب) بل يكره بغير عذر كضعف وهل مجرد المنصب هنا عذر قيا سا على ما يأتى في رد المبيع وغيره أو يفرق كل محتمل والفرق الوجه والفرق ان أهل العرف يعدون المشى هنا حتى من ذوى المناصب تواضعا وامتثالاً للسنة فلا تنحصر به مروءتهم بل تزيد ولا كذلك المشى لرد المبيع حج (قوله مطلقا) أى خلفها وأمامها ولومشى خلفها حصل فضيلة أصل المتابعة دون كمالها (قوله وروى الحاكم) هذا دليل على المفهوم الذى أفهمه المتن من الركوب مطلقا ومن المشى بغير أمامها بين به ان الراكب يسير خلفها ا ط ف (قوله والمشي عن يمينها وشمالها الخ) فيه تأمل فان المدعى كون المشى أمامها وقر بها والحديث يدل على المشى عن يمينها وشمالها فلا مطابقة بين الدليلى والمدعى الا أن يقال المراد بالامام ما ليس بخلف فيشمل يمينها وشمالها على أن المقصود من هذا الحديث انما هو الاستدلال على أفضلية القرب لان الحديث الاول دل على أفضلية المشى وكونه أمامها وأجاب شيخنا ح ف بان هذا الحديث دل على الفضول وهو كونه عن يمينها وشمالها كما دل الاول على الفضل (قوله والسقط يصلى عليه) ذكره لكونه من تمام الحديث والافلا دليل فيه لما نحن فيه (قوله وفي المجموع يكره الركوب في الذهاب الخ) أى لانه صلى الله عليه وسلم رأى أناسا راكبين في جنازة فقال أفلا تستحيون ان ملائكة الله على أقدامهم وأنتم على ظهور الدواب شرح مر وكلام المتن يقتضى انه خلاف الفضل فقط (قوله والواو في وبأمامها الخ) أى لافادتها ن كلاسنة والحاصل الذى ينبغي ان يقال ان المشى ولو خلفها أو بعيدا أفضل من الركوب ولو أمامها أو قريبا منها وانه أفضل منه خلفها وانه بالقرب منها أفضل وهذا سقط ما ذكره بعضهم من وقوع التعارض بين هذه المذكورات فتأمل قل على الجلال

(وسن اسراع بها) الخبر الشيخين اسرعا بالجنازة فان تك صالحة فخير تقدمونها اليه وان تك سوى ذلك فشر تضعونه

عن رفاہکم (ان اُمن تغیرہ)

أى الميت بالاسراع والا
فيتأتى به والاسراع فوق
المشى المعتاد ودون الخلب
لئلا ينقطع الضعفاء فان
خيف تغيره بالتأتى أيضا
زيد فى الاسراع والتصریح
بسن الاسراع من زيادتى
(و) سن (لغير ذك
مايستره كقبة) لانه أستر
وتعبيرى بغير ذك
الشامل للانثى والخنثى أعم
من تعبيره بالانثى (وكره
لفظ فيها) أى فى الجنازة
أى فى السير معها والخديث
فى أمور الدنيا بل المستحب
التفكر فى أمور الموت وما
بعده (واتباعها) باسكان
التاء (بنار) فى حجرة أو
غيرها لانه يتفعل بذلك
فأل السوء (لاركوب فى
رجوع منها) فلا يكره
لانه صلى الله عليه وسلم
ركب فيه رواه مسلم (ولا
اتباع مسلم جنازة قريبه
الكافر) لما روى أبو
داود عن على باسناد حسن
ورفع فى المجموع باسناد
ضعيف قال لمات أبو
طالب أتيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقات ان
عمك الشيخ الضال قدمات
قال انطلق فواره قال
الاذرى ولا يبعده الحق
الزوجة والمملوك بالقریب
قال وهل يلحق به الجار كما
فى العيادة فيه نظر

(قوله عن رفاقكم) معناه انها بعيدة عن الرحمة فلا مصالحة لكم في مصاحبتها ومنه يؤخذ ترك صحبة أهل البطالة وغير الصالحين برماوى (قوله ان أمن تغير بالاسراع) أى بأن كان الاسراع لا يغيره دون التأتى (قوله والافيتأتى) أى والا بأن خيف تغيره بالاسراع بأن كان يتهرى بسبب تحركه بالاسراع (قوله ودون الخبيب) بخاء معجمة فوحدين المشى فوق التأتى ودون الاسراع برماوى (قوله لا لا ينقطع) علة اقوله والاسراع الخ وانما فسر بذلك ولم يبق على حقيقته الا لا ينقطع أو انه علة لهذا المقدر (قوله زيد فى الاسراع) أى وجوباً بشورى (قوله وانغبرذ كرماس ترة كقبة) وأول من غطى نعشها فى الاسلام كما قاله ابن عبد البر فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعدها زينب بنت جحش وكانت رأتها بالحشة لما اجرت وأوصت به فقال عمر رضى الله عنه حباؤكم امة نعم خباء الطعينة وأفتى ابن الصلاح بحرمة تلك القبة بحريز وكل ما المقصود منه الزينة ولو من حلى وخالفه الجلال البلقينى فجوز الخريز فى المرأة والطفل واستوجهه شيخنا اهـ حل واعتمده زى (قوله وكره لغط) اللفظ بسكون الغين وفتحها الاصوات المرتفعة ولو بالذكر والقراءة قال الشيخ فرضوا كراهة رفع الصوت بها فى حال السير وسكتوا عن ذلك فى الحضور عند غسله وتكفينه ووضعها فى القبر وبعد الوصول الى المقبرة الى دفنه ولا يبعد أن الحكم كذلك فليراجع شورى ولو قيل بنسب ما يفعل الآن أمام الجنازة من اليمانية وغيره لم يبعد لان فى تركه ازاراء بالميت وتعرضا للتكلم فيه وفى ورثته عش (قوله واتباعها بنار) أى جعل النار مصاحبة لها ولو أضاءها وظهره ولو كافر ولا مانع منه لان العلة موجودة فيه كفى عش على مر لانه يمكن أن يختم له بالايمان نعم لو احتيج للدفن ليلا فى الليالى المظلمة فالظاهر أنه لا يكره حمل السراج والشمعة ونحوهما ولا سيما حالة الدفن لاجل احسان الدفن واحكامه كما صرح به مر فى شرحه (قوله ولا اتباع الخ) بتشديد التاء شرح مر لانه التابع لا باسكانها الموهم أن التابع غيره بأمره قال عش انما اقتصر على التشديد لان فى الاتباع بسكون المثناة بمعنى المشى خلافاً فى اللغة وبعضهم ضبطه بالسكون كسابقه (قوله قريبه) وأما غير قريبه فالراجع فيه الكراهة كما يقتضيه شرح مر وقيل سم اعتماده عنه اطف (قوله الضال) دليل على موته كافر او هو كذلك كما فى البخارى وغيره انه أخف أهل النار عند ابوابها قيل من انه أحبى بعد موته وأسلم لأصله لان ذلك لم يثبت الا فى أبويه كما قرره شيخنا ح ف ومما يدل أيضاً على موته كافر آية ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا الخ فاما نزلت فيه كما قاله بعض المفسرين وحديث أخف الناس عند ابواب يوم القيامة رجل له نعلان من نار يغلى منها دماغه فان المراد به أبوطالب (قوله انطلق فواره) نازع فيه الاسنوى بأن عالياً كان يجب عليه ذلك كما يجب عالياً قيام بكفائته فى حال حياته فلا دليل فيه على مطلق القرابة حل وأجيب بأن أمره على ذلك مع أن له أولاداً غيره يدل على ذلك وأيضاً قوله انطلق فواره ولم يقل فأمره وارته يدل على ذلك كما فاده شيخنا (قوله الزوجة) أى الذمية (قوله وهال يلحق به الجار) أى الذمى الذى يتبعه انه لا يلحق وقال فى الايعاب والالحاق غير بعيد شورى واعتمده ح ف الالحاق قياساً على العيادة

﴿ فصل في صلاة الميت وما يتبع ذلك ﴾

كعدم وجوب طهر الكافر وتكفين الشهيد في ثيابه التي مات فيها وهي من خصائص هذه الأمة كالإيضاع بالذات كما قاله الفاضل كها في المالكي في شرح لرسالة ولا ينافيه ما ورد من تغسيل الملائكة آدم عليه الصلاة والسلام والصلاة عليه وقولهم يا بني آدم هذه سننكم في موتاكم لجواز حمل الأول على أن الخصوصية بالنظر لهذه الكيفية والثاني على أصل الفعل ع ش وقوله بهذه الكيفية أي لان من

﴿فصل في صلاة الميت﴾

(لصلاته أركان) سبعة

أحدهما (نية كغيرها)

أى كنية غيرها من

الصلوات فى حقيقة

ووقتها والاكتفاء بنية

الفرض بدون تعرض

للكفاية وغير ذلك (ولا

يجب فى الحاضر) تعيينه

باسمه أو نحوه ولا معرفته

بل يكفى تمييزه نوع تمييز

كنية الصلاة على هذا

الميت أو على من صلى عليه

الامام (فان عينه) كزبد

أو رجلي (ولم يشر) اليه

(فأخطأ) فى تعيينه فبان

عمر أو امرأة (لم تصح)

صلاته لان مانواه لم يقع

بخلاف ما اذا أشار اليه

وتقدم نظيره فى فصل

للاقتداء بشرط وقولى ولم

يشر من زيادى (وان

حضر موتى نواهم) أى

نوى الصلاة عليهم

(قوله والمعتمد انه فى

الغائب لابد الخ) مقتضاه

انه ظهرت مخالفة بين

الحاضر والغائب مع انها لم

تظهر (قوله رحمه الله ولم

يشر اليه) المراد اشارة

قلبية وحديثه فانظر كيف

يتعقل تعيين الميت باسمه

وقصد الصلاة بعد حضوره

من غير ملاحظة الشخص

الحاضر وقد سلف مثل

هذا عن امام الحرمين فى

الجماعة (أقول) للاستحالة

جلالتها الفاتحة والصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم وهما من شريعتنا وفرضت بالمدينة فى السنة الاولى من الهجرة ولم تفرض بمكة ولذلك دفنت خديجة رضى الله عنها من غير صلاة شيخنا (قوله لصلاته) أى الميت المحكوم باسلامه غير الشهيد حج فخرج أطفال الكفار وان كانوا من أهل الجنة سم (قوله من الصلوات) أى المفروضات بقريشة أن المشبه فرض فحينئذ يتم قوله والاكتفاء بنية الفرض كما قررر شيخنا وعبارة ع ش قوله أى كنية غيرها من الصلوات أى الواجبة والقرينة عليه كون صلاة الجنائز واجبة فى نفسها فلا يرد أن التشبيه فى قوله كنية غيرها من الصلوات يشمل ما يكفى فيه القصد فقط وهو النفل المطلق بل ويشمل ما يجب فيه القصد والتعيين أى فالانف والام للعهد فليس التشبيه فى قوله كنية غيرها فى أصل النية وترك الاستدلال هنا على وجوبها لعمه مما تقدم فى كتاب الصلاة اه (قوله فى حقيقة) وهى القصد وقوله ووقتها وهو مقارنتها للتكبير (قوله بدون تعرض للكفاية) لا يبعد صحة فرض الكفاية وان تعينت عليه نظرا لاصاها والتعيين عارض ووجوب نية الفرض على المرأة اذا صلت مع الرجال نظرا لان هذه الصلاة فرض فى نفسها على المكاف والراجح الوجوب على الصبي وقد يفرق بين ما هنا وبين المكتوبة حيث كان المعتمد فيها عدم الوجوب عليه بأن صلاة الصبي هنا تسقط الفرض عن المكلفين مع وجودهم فيجوز أن تنزل منزلة الفرض فيشترط فيها نية الفرضية وان قلنا لا تجب فى المكتوبة لان المكتوبة منه لا تسقط الحرج عن غيره ولا هى فرض فى حقه فقويت جهة النفلية فيها فلم تشترط نية الفرضية بخلاف صلاته على الجنائز فانها لما أسقطت الفرض عن غيره قويت مشابقتها للفرض اه م ر (قوله وغير ذلك) كالاضافة الى الله لكنها لا تجب بل تسن كما يسن قوله مستقبلا ولا يتصور هنا نية الاداء وضدها ولا نية عدد قال شيخنا وقد يقال ما المانع من ندب نية عدد التكبيرات لما يأتى أنها بمثابة الركعات حل (قوله فى الحاضر) مقتضاه أنه لا بد فى الغالب من تعيينه باسمه ونحوه وليس كذلك بل يكفى فيه أيضا الصلاة على من صلى عليه الامام حل والمعتمد أنه فى الغائب لا بد من تعيينه الا اذا قال أصلى على من صلى عليه الامام وكذا لو قال آخر النهار أصلى على من مات باقطار الارض وغسل فانها تصح نظرا للعموم والمفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به (قوله باسمه ونحوه) كاسم جنسه والاشارة اليه (قوله ولم يشر اليه) أى ولم يكن التعيين بالاشارة اليه فلا يرد ان الاشارة من جملة المعينات (قوله بخلاف ما اذا أشار اليه) ولو اشارة قلبية ح ف أى بخلاف ما اذا عينه بالاشارة اليه بقلبه بأن لاحظ بقلبه خصوص شخص بقطع النظر عن اسمه ونسبه شو برى شيخنا (قوله وان حضر موتى نواهم) قال حج ويؤخذ من قوله نواهم أنه اذا حضرت جنازة أثناء الصلاة لم تكف نيتها حينئذ فبعد سلامه تجب صلاة أخرى عليه أى الميت الحاضر فى الأثناء قال الشيخ قد تفيد صحة الصلاة عدم تأثرها بتلك النية اكن قد يقال اذا اعتمدنا مع العلم بعدم كفايتها كان متلعبا فالوجه البطلان بانيتها شو برى قال شيخنا وليست هذه المسئلة مكررة مع قوله فيما يأتى وتجوز على جنازة صلاة لان الكلام هنا فى صحة النية وثم فى الجواز ولا يلزم من صحة النية الجواز (قوله أى نوى الصلاة عليهم) أى وان لم يعرف عبددهم قال الرويانى فلو صلى على بعضهم ولم يعينه ثم صلى على الباقي كذلك لم تصح قال ولو اعتقد انهم عشرة فبانوا أحد عشر أعاد الصلاة على الجميع لان فيهم من لم يصل عليه وهو غير معين قال وان اعتقد انهم أحد عشر فبانوا عشرة فالأظهر الصحة قال ولو صلى على حي وميت صححت على الميت ان جهل الحال والا فلا كمن صلى الظهر قبل الزوال أو على ميتين ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت م ر وقوله أعاد الصلاة على الجميع قيده قل على الجلال

فى ذلك فان قصد الصلاة على المسمى بزيد مثلا من غير أن يلاحظ بقلبه الشخص الحاضر قريب فتأمل اه سم

عليها لم تبطل) صلاته للاتباع رواه مسلم ولأنه امتياز ذكر (أوزاد) إمامه (لم يتابعه) أي لا تسن له متابعتة في الزائد لعدم سنه للإمام (بل يسلم أو يفتطره) يسلم معه وهو الأفضل لتأكد المتابعة وتعبرى بزاد أعم من تعبيره بخمس (و) رابعها (قراءة الفاتحة) كغيرها من الصلوات ولأن ابن عباس قرأها في صلاة الجنائز وقال لتعلموا أنها سنة رواه البخاري (عقب) التكبيرة (الاولى) للاتباع رواه البيهقي وهذا ما جزم به في التبيين تبعاً للجمهور ولظاهر نصين للشافعي وهو المفتى به لا بما في الأصل من أنها بعد الأولى أو غيرها ولا بما في الروضة كإصلاها من أنها بعدها أو بعد الثانية (و) خامسها (صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) خبر أبي أمامة أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

(قوله في الخامسة) أي الركعة الخامسة (قوله بخلاف ما تقدم في العيد) الذي ينبغي مساواة البابين لأنه لو زاد في العيد أيضاً وإلى فاتحها تبطل كما مر لك فافهم (قوله رجه الله عقب

فقال ولو ذكر عدد أفعالها أكثر منه بطلت الصلاة على الجميع نعم لو أشار إليهم لم تبطل كما قاله العلامة سم ومشى عليه شيخنا (قوله وقيام قادر) شمل ذلك الصبي والمرأة إذا صليا مع الرجال وهو الوجه خلافاً للناشري شرح مروي يحرم على المرأة القطع ويمنع منه الصبي عرش (قوله لم تبطل صلاته للاتباع) روى زيد بن أرقم أنه صلى الله عليه وسلم كبر خسا فلما أراد الاتباع في بعض الأحيان (قوله لم يتابعه) ما لم يكن مسبوقاً فلو كان المأموم مسبوقاً وتابعه في الزيادة المذكورة وأتى بواجبه من نحو القراءة عقب التكبيرات حسب ذلك وتصح صلاته سواء أعلم أنها زائدة أو جهل ذلك لأن هذه الزيادة جائزة للإمام وبهذا فارق المسبوق المتابع لإمامه في الخامسة حيث فصل فيه بين الجهل فتصح أو العلم بالزيادة فتبطل وإذا اعتقد أن الزائد يبطل وأتى به بطلت صلاته ولو والى رفع يديه في الزيادة فالوجه البطلان لأنه غير مطلوب هنا بخلاف ما تقدم في العيد قاله الشيخ كغيره شورى والقياس أنه لو والى بين الرابعة والخامسة ورفع يديه فيهما البطلان أيضاً لأن رفع كل يد في المرة الخامسة يعد مرة وبهما حصلت الموالاة بين أربعة أفعال عرش على مروي وفيه نظر لأن رفع اليدين بالتكبيرة الرابعة مطلوب (قوله أي لا تسن له متابعتة) أي بل نكروه من وجوه من خلاف من أبطل بها عرش على مروي (قوله بل يسلم) أي نية المفارقة والابطال صلاته لأنه سلام في أثناء القدوة فتبطل به كالسلام قبل تمام الصلاة سم عرش على مروي (قوله وهو الأفضل) سواء كان الإمام ساهياً أو عامداً قل (قوله قرأها) الباء زائدة (قوله لتعلموا أنها سنة) أي طريقة واجبة وهو كقول الصحابي من السنة كذا فيكون مرفوعاً (قوله لا بما في الأصل) المعتمد ما في الأصل فيجوز إخلاء التكبيرة الأولى عن قراءة الفاتحة وجعلها مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية ومع الدعاء في الثالثة والانيان بها في الرابعة ولا يجوز قراءة بعض الفاتحة في تكبيرة وبقية في أخرى لعدم ورود شرح مروي وعلى المعتمد إذا نقلها لغير الأولى هل يجب الترتيب بينها وبين واجب التكبيرة المنقول إليها أم لا أقول الظاهر أنه لا يجب وإذا لم يجب فله أن يأتي بها قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مثلاً أو بعدها بتمامها لأنه يأتي ببعضها قبل وبعضها بعدها فيما يظهر لاشتراط الموالاة عرش فان قلت لم تتعين الفاتحة في محلها الذي هو الأولى مع أن غيرها متعين في محلها بل ربما يقال تعينها في الأولى أما أولى أو مساو لتعين الصلاة في الثانية والدعاء في الثالثة فما الفرق قلت قد يفرق بأن القصد بالصلاة على الميت الشفاعة والدعاء للميت والصلاة على النبي وسيلة لقبولها فتعين محلها ما واردان فيه عن السلف والخلف اشعاراً بذلك بخلاف الفاتحة فلم يتعين لها محل بل يجوز دخول الأولى عنها وعن ذلك كراهة أصلاً وانضمامها إلى واحدة من الثلاثة اشعاراً بأن القراءة دخيلة في هذه الصلاة ومن ثم تسن فيها السورة وعلى كل حال لا بد منها أما بعد الأولى أو غيرها ملخصاً من حجج والشورى لكن نأفش سم في هذا الفرق بأن القرآن من أعظم الوسائل ولذا سن لزاماً للميت أن يقرأ ويدعو وعدم سن السورة تخفيف لائق لطلب الإسراع بالجنائز فتأمل (قوله أو غيرها) أي ما لم يشرع فيها والاعتين فليس له قطعها وتأخيرها إلى غيرها مروي وقال أيضاً قوله أو غيرها أي ولو غير الرابعة كان زاد خامسة وقرأها فيها شورى وسم (قوله وصلاة) وأقلها وأكملها كما في التشهد فيجب فيها ما يجب في التشهد فيما يظهر ولا يجزى هنا ما يجزى في الخطبة من الحائض والمساحي ونحوهما وظاهر كلام الأصحاب أنه لا يستحب ضم التسليم على النبي إليها ولا يكره أفراد الصلاة في هذه الحالة ويحمل كلامهم بكراهة الأفراد في غير ما ورد النص بأفراده وهو المعتمد عند مروي شورى وعبرة حل هل يترك السلام ولا يكره الأفراد

أخبروه أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الجنائز من (٤٧٣) السنة رواه الحاكم ومحمد بن علي شرط الشيخين

(قب الثانية) لفعل السلف والخلف وتسبب الصلاة على الآل فيها والدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقبها والحمد قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (و) سادسها (دعاء لميت) كاللهم ارحمه (عقب الثالثة) قال في المجموع ولا يجزئ في غيرها بالاخلاف قال وليس لتخصيصه بهادليل واضح (و) سابعها (سلام كغيرها) أي كسلام غيرها من الصلوات في كيفية وتعددده وغيرها (وسن رفع يديه في تكبيراتها) حذو منسكبيه ويضع يديه بعد كل تكبيرة تحت صدره كغيرها من الصلوات (وتعوذ) لانه (للقراءة واسرار به وبقراءة وبدعاء) ليلاً ونهاراً روى النسائي بإسناد صحيح عن أبي أمامة انه قال من السنة في صلاة الجنائز ان يكبر ثم يقرأ بأم القرآن مخافتة ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يخص الدعاء للميت ويسلم ويقاس بأم القرآن الباقي (وترك افتتاح وسورة) لظولهما وصلاة الجنائز مبنية على التخفيف وذكر سن الاسرار بالتعوذ والدعاء مع سن ترك الافتتاح والسورة من زيادتي (وان يقول في

لطلب التخفيف انظره وفي كلام حج استحب ذلك أي السلام (قوله أخبروه) أي بأمامة ع (قوله من السنة) أي الطريقة الواجبة (قوله وتسبب الصلاة على الآل) أي مع الصلاة على النبي والأولى الترتيبين ما ذكر فيقول الحمد لله رب العالمين اللهم صل على محمد وآل محمد وقوله عقبها أي عقب الصلاة على آل وهذا هو الأظهر (قوله ودعاء للميت) أي بخصوصه ولو غير مكلف ومن بلغ مجنونا واستمر إلى الموت كذلك إلا في الصغير فإنه يأتي فيه بما ثبت عن الشارع وان لم يكن فيه دعاء بخصوصه كما سيأتي وفي شرح الارشاد الحج ويدعو للميت بخصوصه ولو طفلاً فيما ينهزم من اطلاقهم حل قال في التحفة لا به وان قطع له بالجنة تزيد مرتبته فيها بالدعاء كالانبياء صلوات الله وسلامه عليهم والظاهر تعيين الدعاء له بالأخروي لا بنحو اللهم احفظ تركته من الظلمة وعلم من قولهم الدعاء له بخصوصه أنه لا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات ويكفي اللهم اقض دينه لان به ينفعك حبس نفسه حل (قوله وليس لتخصيصه الخ) يمكن أن يقال بل لتخصيصه بهادليل واضح وهو الخبر الآتي عن أبي أمامة لان الظاهر منه انه أراد بكل جملة ذكرها أن تكون بعد تكبيرة على الترتيب الذي ذكره لأن تلك الجمل تتوالى قبل التكبيرات أو بعدها أو بعد واحدة مثلاً فقط فقوله فيه ثم يصلي على النبي معناه بعد الثانية فيكون قوله ثم يخص الدعاء للميت معناه بعد الثالثة تأمل سم على حج وفيه ان قوله لان الظاهر الخ يدل على أن الحديث ليس نصاً في ذلك فلا يكون دليلاً واضحاً لانه يصدق بجمع الجمل في تكبيرة قال في المجموع وليس لتخصيص ذلك لا بمجرد الاتباع اه ولم يقل الشارح فيه كالذي قبله لفعل السلف والخلف وقد قاله في شرح الروض حل (قوله في كيفية) فلا يزيد و بركاته مر ع ش وقوله وتعددده أي خلافاً لمن قال يقتصر على تسليمة واحدة يجعلها تلقاء وجهه وان قال في المجموع انه الأشهر فان اقتصر على واحدة أي ما من جهة يمينه كافي ع ش على مر (قوله وغيرها) من أنه يرى خده الخ (قوله وسن رفع يديه في تكبيراتها) أي وان اقتدى بمن لا يرى الرفع كالحنفي فما يظهر لان ما كان مسنوناً عندنا لا يترك للخروج من الخلاف وكذا لو اقتدى به الحنفي للعلّة المذكورة أي فلو ترك الرفع كان خلاف الأولى على ما هو الاصل في ترك السنة الاما نصوا فيه على الكراهة وأما ترك الاسرار فقياس ما مر في الصلاة من كراهة الجهر في موضع الاسرار الكراهة هنا ع ش على مر (قوله وبقراءة وبدعاء) خرج بهذه المذكورات التكبير والسلام فيجهر بهما اتفاقاً الامام المبلغ لا غيرهما كافي شرح مر (قوله ثم يخص) وفي نسخة يخص وهي الأوفق بقوله للميت (قوله ويقاس بأم القرآن الباقي) أي في المخافتة (قوله وترك افتتاح وسورة) وحينئذ يقال لنا صلاة واجبة يستحب فيها ترك السورة أو قراءة شيء من القرآن بعد الفاتحة حل قال العلامة الشويزي وينبغي أن المأموم اذا فرغ من الفاتحة قبل امامه تسن له السورة لانها أولى من وقوفه ساكتاً قاله في الايعاب سم وقال ع ش ينبغي أن الاقرب خلافه بل يدعو للميت لان المقصود من الصلاة عليه الدعاء له وان لم تكن الأولى محله وكذا لو فرغ من الصلاة على النبي قبل تكبير الامام ما بعدهما من أنه ينبغي اشتغاله بالدعاء المذكور أو يكرر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لانها وسيلة لقبول الدعاء الذي هو المقصود في صلاة الجنائز وقوله بل يدعو للميت كأن يقول اللهم اغفر له وارحمه ويكرره أو يأتي بالدعاء الذي يقال بعد الثالثة لكنه لا يجزئ عما يقال بعدها اه (قوله مبنية على التخفيف) أي وان صلى على غائب وقبر يتركها أيضاً لأن شأها البناء على التخفيف مر وزى خلاف الحج (قوله وان يقول في الثالثة) أي ندباً حيث لم يحش تغير الميت والاوجب الاقتصار على الاركان تحفة شويري (قوله

الثالثة اللهم اغفر لحينا لآخره) تمته كما في الاصل وميتاً وشاهداً وغائباً

وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا
وأثنا اللهم من أحبيته منا
فأحبه على الاسلام ومن
توفيته منافتوفه على
الايمان رواه أبو داود
والترمذي وغيرهما زاد
غير الترمذي اللهم لا تحرمنا
أجره ولا تقتنا بعده
(ثم اللهم هذا عبدك الى
آخره) ثمته وابن عبدك
خرج من روح الدنيا
وسعتها أي نسيم ريحها
واتساعها ومحبو به وأحبائه
فيها أي ما يحبه ومن يحبه
الى ظلمة القبر وما هو لاقية
أي من الأهل والكان يشهد
أن لا اله الا أنت وأن محمدا
عبدك ورسولك وأنت
أعلم به اللهم انه نزل بك
وأنت خير منزل به وأصبح
فقيرا الى رحمتك وأنت
غنى عن عذابه وقد
جنتك راغبين اليك
(قوله قضيت به انه لو اقتصر
الخ) في كونه ما ذكر
قضيت به شيء لان كلامه في
المنذوبات تأمل (قوله
رحم الله الى ظلمة القبر)
أي أو نوره وكذا من
الاهوال والخيرات ففيه
الاكتفاء في كل وخص
المذكور لانه مقام دعاء
وتحويل اه عجب (قوله
وقيل انه تبرؤ من عهده
الخ) لم يظهر مغايرة هذا لما
له

وصغيرنا) أي اذا بلغ واقترف الذنب والمراد الصغير في الصفات والمراد الصغير حقيقة والدعاء بالمغفرة
لا يستلزم وجود ذنب بل قد يكون بزيادة درجات القرب كما يشير اليه استغفار صلى الله عليه وسلم في اليوم
والليلة مائة مرة حج في الدر المنصور عن ابن سيرين (قوله فأحبه على الاسلام) لا يخفى مناسبة الاسلام
للحياة والايمان للوفاة لان الاسلام كناية عن الصلاة والصوم وغيرهما وهي في الحياة والمراد الاسلام
الكامل الذي يزدهر بزيادة الأعمال والايمان هو التصديق القلبي والمقصود أن يكون متأسبا به عند
الوفاة شيخنا (قوله ثم اللهم هذا عبدك) قضيت به انه لو اقتصر على قوله اللهم اغفر لحينا الخ لم يكف وهو
الموافق لما مر من انه يجب الدعاء للميت بخصوصه وانه لا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات ع ش على
مر (قوله عبدك) مرفوع أو منصوب بارحم (قوله وابن عبدك) يعني أباه وأمه قال مر فان لم
يكن له أب بأن كان ولد زنا فالقياس أن يقول وابن أمتك (قوله من روح الدنيا وسعتها) بفتح أو لهما
كفاي شرح مر ولعله انما اقتصر عليه لكونه الأفصح والأفحوز في الروح الضم كما قرئ به في قوله
تعالى فروح دريخان وفي السعة الكسر وقد نظم ذلك الدنو شري فقال

وسعة بالفتح في الأوزان * والكسر محكي عن الصاغاني

ع ش على مر (قوله أي نسيم ريحها) من اضافة الأخص الى الأعم اذ النسيم نوع من الريح فهو
تفسير للروح وما بعده تفسير للسعة فهو لف ونشر مرتب (قوله ومحبو به وأحبائه) المشهور في محبو به
وأحبائه الجرو يجوز رفعه بجعل الواو والحاء حل (قوله أي ما يحبه) هو بضم الياء وكسر الحاء من
أحب ويجوز فتح الياء وكسر الحاء من حب لغة في أحب فهو تفسير للاول أي الشيء الذي يحبه عاقل كان
أو غير عاقل فلذا عبر فيه بما وقوله ومن يحبه تفسير للثاني ولا يكون الا عاقل فعبر فيه بمن كما قاله ط ف
وفي قل على الجلال قوله أي ما يحبه الضمير المستتر للميت والبارز لمحبوب الميت من عاقل وغيره فكان
عليه البراز والضمير المستتر في قوله ومن يحبه راجع لمن الواقعة على الشخص المحب والبارز راجع
للميت (قوله وما هو لاقية) قال حج أي من جزاء عمله ان خيرا خيرا وان شرا شرا وهي أعم من قول
المصنف أي من الأهل (قوله كان يشهد) في معنى التعليل لما قبله أي دعوناك له لأنه كان يشهد
أن لا اله الا أنت أي بحسب ما نعلم منه وقوله وأنت أعلم به أي مذا هو وتقوى الأمر اليه تعالى خوفا من
كتاب الشهادة في الواقع وقيل انه تبرؤ من عهده الجزم قبله (قوله اللهم انه نزل بك) أي صار ضيفا
عندك وأنت أكرم الأكرمين وضيف الكرام لا يضام شرح مر (قوله وأنت خير منزل به)
الضمير راجع الى الله تعالى فيجب افراده وتذكيره مطاقا أي سواء كان الميت ذكرا أم أنثى وسواء
كان مثنى أو مجموعا ومن الناس من يغلط في ذلك فيسند كرم مع المذ كرو يؤث مع المؤث فان تعمد
وعرف معناه كفر قاله العلامة زى وغيره واعترض بأن الضمير عائدا على موصوف محذوف
والتقدير خير كريم منزل به أي تنزل بذلك الكريم الضيفان فان قسرت ذلك المحذوف جمعا كان
الضمير جمعا كأن تقول خير كريماء منزل بهم أي بتلك الكريماء فالمدار على المقدر ولا ينظر للميت كما قاله
شيخنا العشاءى وقال شيخنا ح ف وهو متعين وما وقع في كلام الخواشي من رجوعه لله لا يظهر
أصلا ويجوز تقدير الموصوف مؤثا بان يكون التقدير وأنت خير ذات ينزل بها الضيفان وقوله لا يظهر
لأنه يصير التقدير عليه وأنت يا الله خير منزل بآله وهذا لا معنى له (قوله وأصبح فقيرا) أي صار شديدا
الفقر الى رحمتك والافهو فقير في مال الحياة أيضا (قوله وقد جنتك) هل ذلك مخصوص بالامام
كالقنوت وأن غيره يقول جنتك شافعا وهو عام في الامام وغيره فيقول المفرد بلفظ الجمع فيه نظر
والأقرب الثاني اتباع اللوارد ولأنه ربما يشاركه في الصلاة عليه ملائكة وقد يؤيد ذلك ما ذكره من

انه حصر الذين صلوا عليه صلى الله عليه وسلم فاذا هم ثلاثون ألفا يعني من الانس ومن الملائكة ستون
 ألفا لأن مع كل واحد مائة من الجنات أو قصدناك اه ع ش و برماوى (قوله ان
 كان محسنا) وقوله وان كان مسيا هذا بقوله في غير الانبياء ويأتى فيهم بمائة منهم كما قرره شيخنا وقال
 البرماوى بل يقال في حق الانبياء أيضا ويكون من باب حسنات الابرار سيئات المقرين وفي اط ف
 مانصه هل يأتى بهذا الدعاء وان كان المصلى عليه نبيا كعيسى والخضر عليهما الصلاة والسلام نظر الوارد
 أم لا بل يأتى بما هو لائق بالحال كاللهم أكرم نزله الخ فيه نظر والا قرب الاول نظرا لوروده وتكون ان
 فيه لمجرد التعليق وهي لا تستلزم الوقوع وبتسليم بقائه على ظاهره فتحمل السبئية في حقهم على ما بعد
 مثله ذنبا في حقهم بخلاف الاولى (قوله وقه) أى أعطه تكمرا ويجوز فيها كسر الهاء مع الاشباع
 ودونه وسكونها وكذا في قوله وقه اه مر شورى (قوله فتنة القبر) هي سؤال المسكين أى الفتنة
 المترتبة على السؤال وقيل العذاب وقيل فتنة الشيطان (قوله وجاف الارض) أى باعد بمعنى أن ضمة
 القبر تكون عامية سهلة لا بمعنى أنه يكون مرتفعا عن الارض برماوى (قوله عن جنبيه) بنون فوحدة
 مثني جنب وبمثلة ففتنة فوقية مع ضم الجيم وهي أولى اعمومها لجميع البدن (قوله من عذابك) هو
 شامل لعذاب القبر وما في القيامة وأعيد بابطا لقه بعد تقييده بماتة دم اهتما ما بشأه اذ هو المقصود من
 هذه الشفاعة برماوى (قوله الى جنتك يا أرحم الراحمين) وروى مسلم عن عوف بن مالك قال قال النبي
 صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فسمعت يقول اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزله
 ووسع مدخله واغسله بماء وثلج وبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا
 خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجه وقه فتنة القبر وعذابه قال عوف فتضمنت
 أن أكون أبا الميت والمراد بادل الزوج ولو تقدير أو صفة فيدخل فيه من لم يتزوج ومن يتزوج من
 الحور العين لأن بنات آدم أفضل منهن ولكل إنسان من بنات آدم ثنتان فقط قل على الجلال
 (قوله جمع الشافعى) قال الشيخ عميرة يريد أنه لم يرد في حديث واحد هكذا سمع ع ش على مر
 (قوله وهذا في البالغ الذكر) أى وكذا الوصل على جماعة لانه قد يشار بما لا واحد للجمع ولفظ العبد
 مفرد مضاف فيهم أفراد من أشبر اليه (قوله على ارادة الشخص) هل المراد أنه يلاحظ ذلك أو أنه
 وان لم يلاحظ يحمله على الارادة المذكورة الوجه وفاقا لشيخنا الأول شورى (قوله وأما الخنثى) وكذا
 من لم تعرف ذكوريته ولا أنوثته حل (قوله بالملوك) ونحوه كالنسمة والخلق والشخص والنسمة
 كافي لمختار تطلق على الانسان وعلى الروح اه (قوله وان يقول في صغير) أى سواء مات في حياة
 أبويه أم بعد مماتهم بينهما وقال الزركشى محمله في الأبوين الحيين المسلمين فان لم يكونا كذلك أتى بما
 يقتضيه الحال وهذا أولى شرح مر (قوله مهيا مصالحهما) من الشفاعة والخوض (قوله وسلفا)
 السلف هو السابق مطاقا أى سواء كان مهيا للمصالح أم لا فعطفه على فرط من عطف لعام على الخاص
 (قوله وذرا) شبه تقدمه لهما بشئ نفيس يكون أمامهما مدسرا الى وقت حاجتهما له بشفاعته لهما
 حج (قوله يذال معجزة) هو كذلك بالنسبة لأمر الآخرة كما هنا وأما في أمور الدنيا فبالمهلة (قوله
 وعظة) اسم مصدر بمعنى الوعظ أو اسم فاعل أى واعظ والمراد به وبما بعده غاية وهو الظفر المطلوب
 من الخير وثوابه فسقط التنظير في ذلك بان الوعظ التذكير بالواقب وهذا قد انقطع بالموت أى فلا
 يتأتى فيما إذا كان أبواه ميتين شرح مر وشورى هذا والظاهر انه مصدر كعدة لانه عوض من
 المحذوف التاء (قوله واعتبارا) أى يعتبران بموته وفقدته حتى يحملهما ذلك على صالح العمل وقوله وثقل
 به أى بثواب الصبر على فقدته أو الرضا به وهذا لا يتأتى في الكافرين وقوله وأفرغ لا يتأتى في الميتين

شفعاء له اللهم ان كان
 محسنا فزد في احسانه وان
 كان مسيا فتجاوز عنه ولقه
 برحمتك رضاك وقه فتنة
 القبر وعذابه وافسح له في
 قبره وجاف الارض عن
 جنبيه ولقه برحمتك الأمن
 من عذابك حتى تبعثه آمنا
 الى جنتك يا أرحم الراحمين
 جمع الشافعى رضى الله عنه
 ذلك مسن الاحاديث
 واستحسنه الاصحاب وهذا
 في البالغ الذكر أما الصغير
 فسيأتى ما يقول فيه وأما
 المرأة فيقول فيها هذه
 أمتك وبنت عبدك
 وبؤث ضمائرهما ويقول
 مثل ما مر أعلى ارادة
 الشخص أو الميت وأما
 الخنثى فذال الاسنوى
 لمتجه التعبير فيه بالملوك
 ونحوه (و) أن (يقول في
 صغير مع) الدعاء (الاول
 اللهم اجعله) أى الصغير
 (فرط لا بويه) أى سابقا
 مهيا مصالحهما فى الآخرة
 (الى آخره) تتمه كافي
 الاصل وسلفا وذرا بذال
 معجزة وعظة أى موعظة
 واعتبارا وشفيعا وثقل به
 موازينهما وأفرغ الصبر
 على قلوبهما زاد في الروضة

والرجة (و) ان يقول (في
الرابعة اللهم لا تحرمنا)
بفتح التاء وضمة (أجره)
أي أجر الصلاة عليه وأجر
المصيبة (ولا تفتننا بعده)
أي بالابتلاء بالمعاصي لفعل
السلف والخلف ولأن ذلك
مناسب للمحال (ولو تخلف)
عن امامه (بلا عذر
بتكبيره حتى شرع امامه
في أخرى بطلت صلاته) إذ
الاقتداء هنا انما يظهر في
التكبيرات وهو تخلف
فاحش يشبه التخلف
بركعة فان كان ثم عذر
كنسيان لم تبطل صلاته
بتخلفه بتكبيره بل
بتكبيرتين على ما اقتضاه
كلامهم والظاهر أنه لو تقدم
عليه بتكبيره لم تبطل وأن
نزولها منزلة الركعة ولهذا
لم تبطل بزيادة خامسة
فأكثر كما مر وقول شرع
أولى من قوله كبر (ويكبر
مسبوق ويقرأ الفاتحة

(قوله بأن شرع في الرابعة)
أي والمأموم في الأولى يقرأ
الفاتحة (قوله رجه الله بل
بتكبيرتين) فالواجب عليه
أما المفارقة وأما التكبير
قبيل انتهاء تكبير الإمام
وهذا التكبير لمحض المتابعة
فهو باق على ما كان فيه
لا يحسبه هذا التكبير

(قوله ولا تفتنهما بعده) وإتيان هذا في الميتين صحيح إذا الفتنة يكنى بها عن العذاب اهـ حج (قوله
وتقدم في خبر الحاكم الخ) أي فالصغير في كلامه شامل للسقط وهذا دليل على الدعاء لوالديه كما يدل عليه
عبارته في شرح الروض شيخنا ومثله في حل وعبارة شرح مـ ويشهد للدعاء لهما ما في خبر
المغيرة السقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرجة فيصلي في الطفل هذا الدعاء ولا يعارضه
قوله لا بد من الدعاء للميت بخصوصه أي لثبوت هذا بالنص اهـ ولو شك في بلوغه فالأحسن الجمع
بين هذا والدعاء له بخصوصه احتياطاً حل (قوله وأن يقول في الرابعة) أي ندباً لأنه لم يجب
بعد الرابعة شيء فلو سلم عقبها جاز حـ ف (قوله وأجر المصيبة) أي لأن المسلمين في المصيبة
كالشيء الواحد شرح مـ (قوله في أخرى) بأن شرع الإمام في الثالثة والمأموم في الأولى
أو شرع الإمام في الرابعة والمأموم في الثانية ولا يتصور غير هذين كما ذكره البرماوى وعش على مـ
وفي حاشيته على هذا الشرح وظاهر أن الأخرى لا تتحقق إذا كان معه في الأولى إلا بالتكبير الثالثة
فإن المأموم يطلب منه أن يتأخر عن تكبير الإمام فإذا قرأ الفاتحة معه وكبر الإمام الثانية لا يقال سبقه
بشيء اهـ (قوله كنسيان) أي للقراءة ثم تذكرها للصلاة والاقتداء لأن الوجه في هذا أنه لا يضر
التخلف بجميع التكبيرات كما لو نسي في غيرها فإنه لا يضر ثم ولو بجميع الركعات كما هو ظاهر شو برى
ومثله حل وحينئذ فكلام الشارح لا ضعف فيه فاندفع قول زى نقلا عن حج الوجه عدم
البطلان بالتأخر لعذر مطلقاً سواء كان التخلف بتكبيرتين أو أكثر لأنه لو نسي فتأخر عن امامه بجميع
الركعات لم تبطل صلاته فهذا أولى اهـ وهذا أي كلام زى مبنى على أن المراد بقول الشارح كنسيان
نسيان للصلاة لا للقراءة حل ونحن نقول المراد بالنسيان في كلامه نسيان القراءة ثم تذكرها
واشتغل بقراءتها حتى كبر امامه تكبيرتين بأن شرع في الرابعة ويكون قوله بل بتكبيرتين غير ضعيف
كذا ذكره عش على مـ وتخلفه للقراءة انما هو على طريقة من يعينها عقب الأولى (قوله والظاهر
أنه لو تقدم الخ) أي تقدم عمداً وفي هذا البحث نظر وزيادة الخامسة في غير ما نحن فيه محض ذكر
لا يلزمه محذور بخلافه هنا فإنه يلزمه محذور وهو غش المخالفة لما تقرر من نصريحهم بأن التقدم أخش
من التخلف وقد نصوا في التخلف بتكبيره على البطلان فالتقدم بها كذلك بالأولى حج وهذا
هو المعتمد زى وعبارة شرح مـ ولو تقدم على امامه بتكبيره عمداً بطلت صلاته (قوله ولهذا
لا تبطل بزيادة خامسة) أي تكبيره خامسة عمداً والاشارة راجعة للمعنى الذي يفهم من الغاية وهو عدم
اعتبار التنزيل فقوله وان نزولها الخ في قوة قوله ولا ينظر لتنزيلها منزلة الركعة ولهذا أي وعدم اعتبار
التنزيل لا تبطل الخ ولو اعتبر التنزيل لبطلت بالخامسة وليس في قوله ولهذا لا تبطل الخ حجة عند التأمل
لأن الخامسة محض ذكر بخلاف التقدم فإن فيه مخالفة (قوله أولى من قوله كبر) لأنه يوهم أن
صلاته لا تبطل إلا بتمام التكبير مع أنها تبطل بمجرد الشروع فيها شيخنا (قوله ويكبر مسبوق)
المراد به من تأخر احرامه عن احرام الإمام في الأولى أو عن تكبيره فيما بعدها وان أدرك من القيام
قدر الفاتحة أو أكثر بدليل قوله ويقرأ الفاتحة وقوله فلو كبر الخ برماوى (قوله ويقرأ الفاتحة) أي
جوازاً كما قاله سم على حج والمعتمد الوجوب لأن الخلاف انما هو في الموافق وأما المسبوق
فيتعين عليه قراءتها كذا الحقه مؤلفه أسخا زى لكن كلام الشارح الآتي يخالفه وبعضهم ضعف
كلام الشارح الآتي ويؤيده كلام زى وعبارة قل على الجلال اعتمد شيخنا مـ الوجوب وأن

هذا

والظاهر أنه لا يضر هذا التكبير فيما فعله من الفاتحة فيكمل عليه ولا يضر الفصل لأنه اصلحة الصلاة

ولا يخفى أنه في غير الجنازة يلزمه قطع ما هو فيه والمتابعة ثم تدارك بعد سلام الإمام ما بقي وكان الفرق أن التكبير هنا كالركعة فكان

هذا مستثنى مما تقدم انما نظر السقوطها هنا فلا يكبر حتى يقرأها أو يقرأ أقدم ما أدركه منها قبل تكبير
 الامام حتى لو قصد تأخيرها لم يعتد بقصده وكذا لا يعتد بتكبيره لو كبر من غير قراءتها مع امكانها وقد
 يقال انما سقطت هنا عن المسبوق نظرا الى ان هذا محلها الاصل وان لم تتعين فيه فلا حاجة للاستثناء
 اهـ (قوله وهذا ظاهر) أي محل كونه يقرأ الفاتحة وجوبا حل (قوله لا على القول بانها تجزى
 عقب غيرها) كذا قيل وقد يقال بل يأتي على ما صححه النووي أيضا لانها وان لم تتعين لها هي منصرفة
 اليها الا ان يصرفها عنها بتأخيرها فجزى السقوط نظر لذلك الاصل نعم قوله ويقرأ الفاتحة ان اراد به
 الوجوب لا يأتي الا على الضعيف فلعله ترك التنبيه عليه لعل به اهـ حجج زي (قوله كما اشار اليه الخ)
 قد يجاب بان محلها الاصل عقب الاولى فيراعى شوري (قوله تابعه في تكبيره) أي ما لم يشتغل بتعوذ
 والاتخلف وقرأ بقدره قال شيخنا ونحريه أنه اذا اشتغل بالتعوذ فلم يفرغ من الفاتحة حتى كبر لا امام
 الثانية لزمه التخلف للقراءة بقدر التعوذ ويكون متخلفا بعذر ان غلب على ظنه أنه يدرك الفاتحة بعد
 التعوذ والا فغير معذور فان لم يتمها حتى كبر الامام الثلاثة بطلت صلاته حل ودر قال ع ش عليه وينبغي
 أن يكون من العذر ما ترك المأموم الموافق القراءة في الاولى وجمع بينها وبين الصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم في الثانية فكبر الامام قبل فراغه منها فتخلف لانما الواجب عليه اهـ (قوله وسقطت
 القراءة عنه) أي ما لم يقصد تأخيرها لغير الاولى حل وقال الشوري بل وان قصد تأخيرها لغيرها
 خلافا لبعض المتأخرين (قوله من تكبيره ودر كز) أي وجوب باقي الواجب ونحو باقي المندوب وخالف
 تكبيرات العيد حيث لا يأتي بما فانه منها فان التكبيرات هنا بمنزلة أفعال الصلاة فلا يمكن الاخلال بها
 وفي العيد سنة فسقطت بفوات محلها شرح مر (قوله وسن أن لا ترفع الجنازة) أي والمخاطب
 بذلك هو الولي فيأمرهم بتأخير الجنازة فان لم يتفق من الولي أمر ولا هي استحب التأخير من المباشرين
 للحمل فان أرادوا الجنازة استحب للأحد أمرهم بعدم الحمل ع ش على مر (قوله ولا يضر رفعها
 قبل اتمامه) أي وان حوّل عن القبلة لانه دوام وان زاد ما بينهما على ثلثائة ذراع وان حال بينهما
 حائل أي دواما حل ولو أحرّم على جنازة وهي سائرة صبح بشرط ان تكون لجهة القبلة عند التحريم
 فقط وعدم الحائل ابتداء وان لا يزيد ما بينهما على ثلثائة ذراع الى تمام الصلاة ولا يضر الحائل بينهما في
 الاثناء ولا تسترط المحاذاة أي على المعتمد خلافا للشارح فانه مبني على ضعيف زي (قوله شروط
 غيرها) أي الشروط العامة فلا يقال من جملة الصلوات الجمعة والجمعة فيها شرط أي فلا تجب الجمعة في
 صلاة الجنازة بل تستحب كفي حل وشرح مر (قوله مما يتأتى مجيئه هنا) كاستقبال القبلة
 بخلاف دخول الوقت الشرعي شوري ح ف (قوله وتقدم طهره) أي وطهر ما اتصل به مما يضر
 في الحي فتضر نجاسة على رجل نابوت والميت مربوط عليه نعم لا يضر اتصال نجاسة به في القبر لانه
 كاف جاره وهو لا يمنع صحة الصلاة عليه قل (قوله كسائر الصلوات) عبارة نرح الروض لان الصلاة
 عليه كالصلاة منه ولظاهر ان قوله كسائر راجع لذواته شروط غير طهره وقوله وتقدم طهره (قوله لفقد
 اشرط) وهو طهره (قوله وأن لا يتقدم عليه) أي على المحل الذي يتيقن كون الميت فيه
 ان علم ذلك والا فلا يتقدم على شيء من القبر لان الميت كالامام والنظر بماذا يعتبر التقدم هنا وينبغي أن
 يقال ان العبرة هنا بالتقدم بالمقب على رأس الميت فليراجع ع ش على مر (قوله وان يجمعهما
 مكان واحد) تقدم في الجماعة تفسيدها هذا الشرط بعدم طول المسافة بينهما في غير المسجد وعدم حائل
 يمنع مرور الأوزية فقوله وان لا يزيد الخ عطف خاض على عام أو عطف لازم على ملزوم وقيل عطف

في التخلف هنا بذلك خش
 به عليه شيخنا اهـ مع
 العبادي على أي شجاع

تتزيلا ليست منزلة
الامام (وتكره) الصلاة
(قبل تكفيته) لما فيه من
الازراء بالميت فتكفيته
ليس بشرط في صحتها والقول
به مع اشتراط تقدم غسله
قال السبكي يحتاج الى دليل
مع ان المعنيين السابقين
موجودان فيه ويفرق بأن
اعتناء الشارع بالطهر أقوى
منه بالستر بدليل جواز
نيل القبر للطهر لا للتكفين
وصحة صلاة العاري العاجز
عن الستر لاعادة بخلاف
صلاة المحدث (ويكفي) في
اسقاط فرضها (ذكر) ولو
صياها لم يزل الحصول المقصود به
ولان الصبي يصلح أن يكون
اماما للرجل (لا غيره) من
خنثى وأنثى (مع وجوده)
أى لذكر لان الله ذكر أنكر
من غيره بدعاء أقرب الى
الاجابة وفي عدم سقوطها
بغير ذكر مع وجود الصبي
كلام ذكرته في شرح
الروض وقولي لا غيره مع
وجوده أعني من قوله ولا
تسقط بالنساء وهناك رجال
(ويجب تقديمها على دفن)
فان دفن قبلها ثم لدافنور
وصلى على القبر (وتصح
على قبر غيبي) للاتباع
رواه الشيخان سواء
أدفن قبل الصلاة عليه أم
بعدها

(قوله لان الفرض لم يسقط
بعد) أى الآن

تفسيره بزيادة عليه وأن لا يكون بينهما حائل كما تقدم في الاقتداء ومحل ذلك في الابتداء أو ما في الدوام
بان رفعت الجنائزة في أثناء الصلاة وزاد ما بينهما على ما ذكره أو حال حائل بينهما فلا يضر ذلك لانه يغتفر
فيه ما لا يغتفر في الابتداء ولا يضر وضع الخشبة المعروفة على الجنائزة خارج المسجد في حال الصلاة
خلاف ما يفهم من ظاهر عبارة مر وغيره بخلاف الاقتداء خارج المسجد فيضرب الباب المغلق بين
الامام والمأموم ويفرق بان شأن الامام الظهور ومن شأن الميت الستر ح ف وحاصل المعتمد في
غطاء النعش أنه لا يضر في المسجد مطلقا وان سمر وفي غيره لا يضر الا ان سمر فلا يضر الربط بالحزام
كما قرره شيخنا (قوله تنزيل الميت منزلة الامام) يؤخذ منه كراهة مساواة المصلى له شرح مر (قوله
وتكره قبل تكفيته) أى فلا تحرم ولو بدون ستر العورة والاولى المبادرة بالصلاة عليه على هذه الحالة
ان خيف من تأخيرها الى تمام التكفين خروج نجس كدم أو نحوه ع ش على مر (قوله والقول
به) أى بعدم اشتراط تقدم التكفين على الصلاة مع اشتراط تقدم الغسل وحاصله أن يقال لم يشترط
تقدم الغسل على الصلاة ولم يشترط تقدم التكفين مع ان العلتين المذكورتين في الغسل موجودتان
في التكفين كما قرره شيخنا وقوله مع ان المعنيين السابقين وهم قياسه على سائر الصلوات وكونه المنقول
عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ويكفي في اسقاط فرضه ذكر) أى ولو واحدا وان لم يحفظ الفاتحة
ولا غيرها ووقف بقدرها ولو مع وجود من يحفظها فيما يظهر لان المنصود وجود صلاة صحيحة من جنس
المخاطبين وقد وجدت حج وبقي ما لو كان لا يحسن الا الفاتحة فقط هل الارلى أن يكررها أولا
فيه نظر والا قرب بل المتعين لأول لقيامها مقام الأدعية ع ش على مر (قوله ولو صياها لم يزل)
ولو مع وجود الرجال وفارق ذلك عدم سقوط الفرض به في رد السلام بان السلام شرع في الأصل
للإعلام بان كلا منهما سالم من الآخر وآمن منه وأمان الصبي لا يصح بخلاف صلاته شرح مر
(قوله ولأن الصبي) لعل وجه تطبيقه هذا على المدعى أن الصبي لم يصلح أن يكون اماما للرجال أى
والمرأة لا تصلح لذلك كان الصبي أرفع رتبة منها فلها سقط به الفرض دونها (قوله مع وجوده) أى
بمحل الصلاة وبالنسب اليه كخارج السور القرب منه أخذ ما يأتى عن الوافى حج كذا فى ع ش
وفى قل على الجلال ان المراد بوجوده وجوده فى محل يجب السبي منه للجمعة بسماع النداء (قوله
ذكرته في شرح الروض) حاصله انه كيف يقال بعدم الاكتفاء بالمرأة مع وجود الصبي مع انها المخاطبة
بالصلاة دونها وأجيب بأنه قد يخاطب لشخص بشئ ويتوقف فعله على شئ آخر وهو هنا فقد لذكر ولم
يوجد فالواجب عليها حينئذ أمر الصبي بالصلاة فان امتنع بعد الأمر ولضرب صلت النساء وسقط
الفرض شرح مر وس ل فان حضر بعد صلاتهن أو بعد صلاة واحدة منهن رجل لم يجب عليه
اسقوط الفرض هن ولو حضر بعد الشروع وقبل فراغها هن تلزمه الاعادة لان الفرض لم يسقط بعد
أولا محل تردد ولا بعد القول بان زوم شورى وتسق الجماعة للنساء وحدهن على المعتمد وتقع صلاتهن
مع الاكتفاء بغيرهن نافذة كما فى قل ولو اجتمع خنثى وامرأة لم تسقط بها عنه لاحتمال ذكر كورته واذا
اجتمع خنثى لا بد من صلاة الجميع ولا يكفي واحدا لاحتمال ان يكون أنثى ومن لم يصل ذكر كذا كذا كره
الشيخ س ل (قوله ثم الدافنون) أى والراضون بذلك ان لم يكن عذر حل (قوله وتصح على
قبر غيبي الخ) أى ولو بعد بلى الميت شوى وسقط بها الفرض على المعتمد شرح مر وظاهر
اطلاقهم انه لا فرق بين القبرة المنيوشة وغيرها وهو فى المنبوشة مشكل للعلم بنجاسة ما تحت الميت ففعل
المراد غير المنبوشة فليراجع ع ش على مر وتقدم عن قل خلافة حيث قال نعم لا يضر اتصال
نجاسة به فى القبر لانه كنفجاره وهو لا يمنع صحة الصلاة عليه ويفرق بين صحتها على القبر وعدم صحتها على

لم تكن أهلاً للفرض وقت موتهم وتعييرى بنى أعم من تعبيره برسول الله (و) تصح (على غائب عن البلد) ولودون مسافة القصر وفي غير جهة القبلة والمصلى مستقبلها لأنه صلى الله عليه وسلم أخبرهم بموت النجاشي في اليوم الذي مات فيه ثم خرج بهم إلى المصلى فصلى عليه وكبر أربعاً واه الشيخان وذلك في رجب سنة تسع لسنينها لا تسقط الفرض أما الحاضر بالبلد فلا يصلى عليه إلا من حضره وإنما تصح الصلاة على القبر والغائب عن البلد من كان (من أهل فرضها وقت موته) قالوا لأن غيره متنفذ وهذه لا يتنفل بها وإن أزعج السنوى في اعتبار وقت الموت قال

(قوله والمراد به الخ) أى الغائب في كلامهم لافى كلام الشارح لتقييده بالبلد (قوله رحمه الله وتصح على غائب الخ) بل ينسب لشكل مكافئ مسلم طاهران يصليها آخر كل يوم بعد الغروب على من مات في أقطار الأرض وينوى الصلاة على من تصح صلاته عليه وهذه أسهل النيات وأولها اه برماوى (قوله ولم ينقل) تمام العبارة وان

الجنارة المسمرة عليها لقبة بورود النص في القبر دونها حل ماخصا (قوله بخلافها على قبر نبي) أى بخلافها على نبي في قبره فلا تصح (قوله خبير لعن الله اليهود الخ) دلالة هذا على المدعى انما هي بطريق القياس لأن اليهود والنصارى كانوا يصلون المسكنات بقبور الانبياء والمدعى هنا صلاة الجنائز فتقاس على المسكنات التي ورد اللعن فيها وقوله اتخذوا يشعر بال تكرار والمدعى هنا أعم وقوله مساجد أى قبلا يصلون اليها قال السيوطي هذا في اليهود واضح لأن نبيهم وهو موسى عليه الصلاة والسلام مات وفي النصارى مشكل لأن نبيهم عيسى لم تقبض روحه إلا أن يقال إن لهم أنبياء بن عمهم كالحواريين ومريم اه أو المراد بالانبياء ما يشمل الصالحاء شيخنا ح ف (قوله اتخذوا قبوراً بنبيائهم مساجد) أى بصلاتهم اليها كذا قالوا وحيث تدفن الطائفة بين الدليل والمدعى نظر ظاهر لأن المدعى الصلاة عليه لا إليه إلا أن يقال إذا حرمت الصلاة عليه حرمت الصلاة عليه نعم فيقال الاتخاذ لا يشمل اتفاق الفعل مرة مثلاً شيخنا (قوله ولانا لم تكن أهلاً للفرض الخ) ويؤخذ من هذه العلة جواز الصلاة على قبر عيسى صلى الله عليه وسلم بعد موته ودفنه لمن كان من أهل فرضها ذلك الوقت وجرى عليه بعض المتأخرين وكذلك تقتضي جواز صلاة الصحابة على قبر نبينا إذا كانوا أهلاً للفرض وقت موته والوجه كما اقتضاه كلامهم المنع فيهما كغيرهما بناء على أن علة المنع النهى فالصلاة عليهم قبل دفنهم داخلية في عموم الأمر بالصلاة على الميت وعلى قبورهم خارجة بالنهى ولهذا قال الزركشي في خادمه والصواب أن علة منع الصلاة النهى عن الصلاة في قوله لعن الله الخ شرح م ر ب زيادة (قوله وتصح على غائب عن البلد) خلافاً لما لك وأنى حنيفة ومحلة أن علم أو ظن طهره والمراد به من يشق الحضور إليه مشقة لا تحتل عادة ولو في البلد (قوله فصل عليه) هو صريح في أنها صلاة على غائب وما قيل من رفع الميت إليه صلى الله عليه وسلم محمول على رفع الحاجب لرويته مثلاً ومقالة العلامة حجج في هذا المحل غير صحيح قل على الجلال ونصه وجاء أن سريره رفع له صلى الله عليه وسلم حتى شاهده وهذا يفرض صحته لا ينبغي الاستدلال به لأنها وإن كانت صلاة حاضر بالنسبة له صلى الله عليه وسلم هي صلاة غائب بالنسبة لاصحابه اه وبعبارة م ر في شرحه فإن قيل لعل الأرض طويت له صلى الله عليه وسلم حتى رآه أعجب عنه بجوابين أحدهما أنه لو كان كذلك لنقل وكان أولى بالنقل من الصلاة لأنه معجزة والثاني أن رؤيته إن كانت لأن أجزاء الأرض تداخلت حتى صارت الخبشة بباب المدينة لوجب أن تراه الصحابة أيضاً ولم ينقل اه (قوله في رجب) بمنع الصرف لأنه من سنة معينة ع ش والمنازع له العلية والعدل لأنه معدول عن رجب (قوله لكنها لا تسقط الفرض) أى عن أهل بلده إن لم يعلموا بالصلاة غيرهم فإن علموا سقط عنهم الفرض وإن أتموا بتأخيرها ع ش مع زيادة (قوله أما الحاضر بالبلد) وإن كبرت وعمل ذلك بتيسر الحضور غالباً ومن ثم لو عذر الحضور عنده ليجوز حبس أو مرض جازت على على الأوجه والخارج عن السورق بتمامه كذا أخذه أى لعدم مشقة الحضور فلا نظر لجواز القصر فيه زى قال حجج المتبجح أن المتبجح المشقة وعدمها حيث شق الحضور ولو في البلد لكبرها ونحوه كمرض وجبس صحت الصلاة وحيث لا ولو خارج السور لم تصح والأوجه في القرى المتقاربة جداً أنها كالقرية الواحدة كما في شرح م ر (قوله من كان من أهل فرضها وقت موته) بأن يكون حينئذ مسلماً مكافئاً طاهراً فلا تصح من الخائض والكافر يومئذ وتلخص من هذا أن صلاة الصبي المميز صحيحة مستقطعة للفرض ولومع وجود الرجال في الميت الحاضر دون الغائب والقبر وهو مشكل فليحذر رفرق واضح سم (قوله لأن غيره متنفذ) قد ورد على هذا التعليل صحتها من المميز مع الرجال وسقوط الفرض

كانت لأن الله خلق له ادرا كافلاً يتم على مذهب الخصم لأن العبد عن الميت عنده يمنع صحة الصلاة وإن رآه اه شرح م ر

ومقتضاه أنه لو لم يغ أو أفاق بعده وقبل الغسل لم يؤثر والصواب خلافه بل لو زال بعد الغسل والصلاة وأدرك زمانه يمكنه فعلها فيه فكذلك (وتحرم) الصلاة (على كافر) ولو ذميا قال تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا (ولا يجب طهره) لانه كرامة وتطهير وليس هو من أهلها لكنه يجوز فقد غسل على رضى الله عنه أباه بأمر النبي صلى الله عليه وسلم رواه البيهقي لكنه ينفعه (ويجب) علينا (نسكفين ذمي ودفنه) حيث لم يكن له مال ولا من تلزمه نفقته وفاء بذمته بخلاف الحر (ولو اختلط من يصلى عليه بغيره) ولم يتميز كسلم بكافر وغير شهيد بشهيد (وجز تجهيز كل) بطهره ونكفيه وصلاة عليه ودفنه

(قوله) وقد يقال يخرج (الح) المعنى أنه إذا كانت امؤنة مختلفة لطول أحدهما مثلا فإنه يخرج من تركه كل أقل تجهيزا القصير وما زاد يخرج من بيت المال فعلى هذا الأولى تقديم قوله كفاية على أقل اه شيخنا

بفعله ويمكن أن يكون هذا وجه الشرىة لو ان شورى وأجيب بان معنى لا ينفصل بها أى لا يؤتى بها استدعاء على صورة النفلية أى من غير جنازة بان يصلها بلا سبب والمعنى لا يطلب تكريرها من فعلها أولا ح ف (قوله) ومقتضاه (الح) أى مقتضى كون اعتباره وقت الموت يؤثر في كونه من أهل فرضها (قوله) لم يؤثر (أى في كونه من أهل فرضها) فالمعتمد اعتبار ما قبل الدفن وأنه لا بد أن يكون من أهل فرضها قبل الدفن بزمن يمكن فعلها فيه ثلاثا ليرد ما قيل اه مر وعبارته في شرح الروض لم يعتبر ذلك اه (قوله) والصواب خلافه (اعتمده) مر فقال حيث صار من أهل الفرض قبل الدفن بزمن يمكن فيه من الصلاة بان بلغ أو أفاق أو أسلم أو طهرت من الحيض أو النفاس حينئذ كان من أهل الفرض وصحت منه سم (قوله) بل لو زال (أى لما نزع المعلوم من المقام كالصبا والجنون) (قوله) وتحرم الصلاة على كافر (ولو صغيرا وصف الاسلام بناء على الاصح من عدم صحة اسلامه وان كان من أهل الجنة لتصر محهم بانه يعامل باحكام الدنيا كارت كافر له وعدم قتل أبيه بقتله ولا شك أن الصلاة عليه من أحكام الدنيا لو اجابة علينا كراما للمسلمين وهذا ليس منهم فافتاء بعضهم بجواز الصلاة عليه ليس في محله حجج في شرح الارشاد شورى والحاصل ان الصلاة تحرم على الكافر مطلقا حتى يبا أو ذميا وطهره جائز مطلقا ويجب نسكفين ودفن الذمي بخلاف الحر (قوله) الشارح ح ف (قوله) لكنه يجوز (أراد الجواز ما قبل الحرمة والمتبادر منه أنه مباح ويحتمل السكراة وخلاف الأولى وظاهره أن المراد بالغسل الغسل المتقدم ومنه الوضوء الشرعى ع ش على مر (قوله) ويجب نسكفين ذمي ومثله المعاهد والمستأن من شيخنا ح ف (قوله) حيث لم يكن له مال (الظاهر ان هذا التقييد لا يصح لان الكلام في الفعل ونحن مخاطبون به على سبيل الكفاية سواء كان له مال أولا وأمامون التجهيز في مالم انها في تركته أو غيرها على ما تقدم تفصيله تأمل (قوله) وفاء بذمته (قوله) ويجب علينا قال حجج دل على أنه لا يجب على الذمي من الحثية التي لأجلها لم نذكر ذلك وهي الوفاء بذمته فلا ينافي كما هو واضح وجوبها عليهم من حيث أنهم مكفرون الفروع وفيما إذا كان له مال أو منفق المخاطب به وارثه أو المنفق ثم من علم بموته نظير ما مر في المسلم اه بالحرف (قوله) بخلاف الحر (أى والمراد بالزندق ع ب وانظر حكم أولاد الحر بين والمرتين وعموم كلامهم شملهم وقد يوجه بان احترامهم كان لمعنى قد اتنى بموتهم فليحرق شورى (قوله) ولو اختلط (أى اشتبه ودام اشتباهه ع ش (قوله) كسلم بكافر) ويدفنان بين مقابر المسلمين والكفار وبوجهان للقبلة ع ش أى أو سقط يصلى عليه بسقط لا يصلى عليه أو جزء مسلم بغيره وفي شموله لهذا الأخير نظر لان من في كلامه للعاقل الآن يقال مع التغليب تستعمل في غيره أو تنزىلا للجزء منزلة أصله وانظر لو اختلط المحرم بغيره هل يغطي الجميع احتياطا للاسترا ولا احتياطا للاحرام وقد يتجه الثاني لان التغطية محرمه جزما بخلاف ستر ما زاد على العورة أى ففیه خلاف والا قرب الاول لان التغطية حق للبيت فلا تترك للفريق الآخر ثم آيت في كلام سم ما يصرح بوجوب تغطية الجميع بغير المحيط ع ش على مر بزيادة وعبارة الشورى ولو اختلط محرم بغيره فالظاهر أنه لا يغطي رأس كل رعاية لحق الاحرام مع أنه لا ضرورة الى ذلك كما في غسل نحو الشهيد لأجل الصلاة شورى (قوله) ونكفيه (قوله) لتجهيز الكفن من بيت المال فالأغنياء حيث لا تركه والاخرج من تركه كل تجهيز واحد بالقرعة فيما يظهر ويعتبر تفاوت مؤن تجهيزهم للضرورة حجج وقد يقال يخرج من تركه كل أقل كفاية واحد وما زاد من بيت المال لان القرعة لا تؤثر في الاموال رتق مالو كان المشتبه به مرتدا أو حريا فكيف يكون الحال فيه لانهم لا يجيزان من بيت المال بل يجوز اغراء الكلاب على جيفتهما اللهم الا أن يقال

ويجوز ان هنا منه ويغفر ذلك للضرورة لانه وسيلة لتجهيز المسلم ع ش على م ر (قوله اذلا يتم الواجب) وهو تجهيز المسلم والصلاة عليه الا بذلك أى بتجهيز كل أى وما يتم به الواجب فهو واجب (قوله وعورض) أى هذا الاستدلال والمعارضة اقامة دليل ينتج تقيض ما أنتجه دليل المستدل وقوله بان الصلاة الخ أى وبان غسل الفريق الآخر أى الشهيد محرم ولا يتم ترك المحرم الا بترك الواجب ويجب عنه بان محل تحريم الغسل اذا تحققت الشهادة ووجه ايراد الصلاة دونه لانها واردة على كل من المذاهب بخلاف هذا شورى (قوله على الفريق الآخر) أى الكافر والشهيد (قوله لا بترك الواجب) وهو الصلاة على المسلم وغير الشهيد وأيضاً درء المفاسد مقدم على جلب المصالح (قوله ويغفر التردد) أى فى الكيفية الثانية وفيه نظر لانه من باب تعليق النية لان قصد من يصلى عليه منهما تعليق لها فكان الاولى أن يقول ويغفر تعليق النية ا ط ف ويجب بان المراد بالتردد التعليق لانه يلزم منه التردد (قوله للضرورة) ان قلت لا ضرورة لانه يمكن أن تفعل الكيفية الاولى ولا تردد معها قلت يمكن أن ذلك مصور بما اذا شق فعلها بان كانوا جعاً وجهازاً واحداً بعد واحد اذا أردنا أن نصلى على الجميع خيف تغير المتقدم فى التجهيز فيجب أن تفعل الكيفية الثانية فعلى هذا يغفر التردد للضرورة حجج بإيضاح وكذا اتعينا الكيفية الاولى اذا تم غسل الجميع وكان الافراد يؤدي الى تغيير المأخر كافي حجج (قوله ويقول فى المثال الاول) وهو قوله كسـ لم بكافر وأما فى المثال الثانى فيدعوا للجميع فى الاولى ويدعونه بعينه من غير تعليق فى الثانية اذ لا مانع من الدعاء للشهيد فيكون تأكيداً فى حقه كافر ره شيخنا (قوله فى الكيفية الاولى) وهو ما لو صلى على الجميع وقوله أو يقول أو للتدوير لا للتخير (قوله لانه صلى الله عليه وسلم صلى فيه على سهيل الخ) ليس فيه تصريح بانهما كانا فى المسجد لكن الظاهر انهما كانا فيه ودعوى انهما كانا خارجه خلاف الظاهر م ر ا ط ف (قوله بيضاء) لقب أمهم واسمها هند وقيل دعوت ولقبت بهذا اللقب لاسلامها من الدنس (قوله وبثلاثة صفوف) أى حيث كان المصلون ستة فأكثر كافي حجج قال الزركشى قال بعضهم والثلاثة بمنزلة الصف الواحد فى الافضلية وانما يجعل الاول أفضل محافظة على مقصود الشارع شرح الروض قال حجج وهو ظاهر الا فى حق من جاء وقد اصطفى الثلاثة فالأفضل له كما هو ظاهر أن يتحرى الاول لانا انما سويناً بين الثلاثة لثلاثية تركوها بقتهم كلهم للأول وهذا منتف هنا والصف الاول مما بعد الثلاثة أفضل مما بعده ولولم يحضر الاستة بالامام وقف واحد معه واثنان صفوا واثنان صفوا اه بالحرف بقى ما لو كان الحاضرون ثلاثة فقط بالامام وينبى أن يقف واحد خلف الامام والآخر وراءه من هو خلف الامام ويحتمل أن يقف اثنان خلف الامام فيكون الامام صفوا والاثنان صفوا لان أقل الصف اثنان وسقط الصف الثالث لتعذره حجج ع ش على م ر وقال ح ل وظاهر كلامهم أنه يكفى فى الاصطفاف وجود اثنين فى كل صف فاصطفاف الرابع غير مكر وهو ان لم تتم الصفوف بل كان فى كل صف اثنان مع السعة ولو كان مع الامام ثلاثة هل يصطف معه واحد ويقف كل واحد خلف الآخر حرر (قوله وتكررها) أى بان تفعلها طائفة بعد طائفة أخدامن قوله لا اعادتها الخ أو واحد بعد أن صلى غيره (قوله ومعلوم أن الدفن الخ) أى لانه يجب تقديم الصلاة على الدفن حل (قوله وتقع الصلاة الثانية فرضاً) ويشاب عليها ثواب الفرض وان سقط الحرج بالاولين لبقاء الخطاب بهانديا وقد يكون ابتداء الشئ سنة واذا وقع وقع واجبا كحج فرقة تأخرت عن وقع باحرامهم الاحياء الآتى اه تحفة شورى فاندفع الاعتراض بانه سقط الحرج بالاولين فكيف تكون الثانية فرضاً (قوله لا اعادتها)

المجموع عين المتولى وذكر السن فى الاولى وهذه من زيادتي (لا اعادتها)

فلا تسن قالوا لأنه لا يتنفل بها ومع ذلك تقع نفسها قاله في المجموع (ولا تؤخر إغير ولي) لا أمر بالاسراع بها في خبر الشيخين وهذا أولى من قوله لزيادة مصلين أما الولي فتؤخره مالم يخف تغير (ولو نوى امام ميتا) حاضرا أو غائبا (ومأموم آخر) كذلك (جاز) لان اختلاف بينهما لا تضر كما لو اقتدى في ظهر بعصر وهذا أعم من قوله ولو نوى الامام صلاة غائب والمأموم صلاة حاضرا أو عكس جاز (والأولى بامامتها) في صلاة الميت من يأتي وان أوصى بها غيره لأنها حقه فلا تنفذ وصيته باسقاطها كالارث وما ورد مما يخالفه محمول على ان الولي أجاز الوصية فالأولى (أب فأبوه) وان علا (فان فابنه) وان سفل (فباقي العصبة) من النسب والولاء والامامة (بترتيب الارث) في غير نحو ابني عم أحدهما أخ لأم كما سيأتي فيقدم الاخ الشقيق ثم الاخ للاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ للاب وهكذا ثم المعتق ثم عصبته ثم معتق المعتق ثم عصبته وهكذا ثم الامام أو نائبه عند انتظام بيت المال (فذورحم) والمراد به هنا ما يشمل الاخ للام فيقدم

فلا تسن) أي لاجتماع ولا فرادى فلو أعادها وقعت نفلا ولا تنقيد الاعادة بمرة ولا بجماعة ولا فرادى ووقوعها نفلا مستثنى من قولهم ان الصلاة اذا لم تطلب لم تنعقد ولعل وجه الاستثناء ان الغرض من الصلاة على الميت الشفاعة والدعاء وكثرة الثواب له اه ع ش على مر (قوله لا يتنفل بها) أي لا يطلب التنفل بها أخذا من قوله بعد ومع ذلك الخ وقال مر أي لا يعيدها مرة ثانية (قوله ومع ذلك) أي مع كونها لا تسن وقوله تقع نفلا علم منه أنه لا تجب نية الفرضية ويجوز الخروج منها كما قاله ابن حجر (قوله ولا تؤخر) أي ولا يندب ذلك ولو رجي حضورهم عن قرب لم تكنهم من الصلاة على القبر شرح مر (قوله وهذا أولى) لأنه يقتضي انها لا تؤخر للولي (قوله أما الولي فتؤخره) أي ندبا مالم يخف تغيره أي ورجى حضوره عن قرب مر (قوله ميتا حاضرا) أي فقط أو غائبا فقط أو غائبا وحاضرا فأومانة خلوف مجموع ذلك ثلاث صور في الامام وفي المأموم مثل ذلك فتضرب ثلاثة الامام في ثلاثة المأموم فالمجموع تسع صور شوبري (قوله والأولى بامامتها) مبتدأ خبره قوله أب لكن صنيعه في الشرح خلافه لانه جعل خبره من يأتي وجعل أب خبرا المحذوف وهذا يقع له كثيرا ولعل وجهه الاثيان بالغاية أعني قوله وان أوصى الخ وان كان يمكنه تأخيرها عن قوله أب فأبوه الخ الآن تقديمها أظهر ليعم جميع من يأتي تأمل (قوله وان أوصى) أي الميت وقوله أي بالامامة وقوله حقه أي حق من يأتي وهو قوله أب فأبوه الخ (قوله فلا تنفذ وصيته) أي لا يجب تنفيذها وان كان الأولى تنفيذها امر إعاة لغرض الميت وقوله كالارث التشبيه في مطلق عدم التنفيذ وان كان الأولى هنا التنفيذ والوصية باسقاط الارث لا يجوز تنفيذها أصلا كما قررته شيخنا ح ف كان أوصى بان أخاه أو ابنه لا يرثه (قوله وما ورد مما يخالفه) من ذلك وصية أبي بكر أن يصلي عليه عمر فصلى ووصية عمر أن يصلي عليه الزبير فصلى حل فلو تقدم غير الحق كره له ذلك ولو كان أجنبيا فيما يظهر الآن يخاف فتنة فيحرم شوبري فيكون الترتيب مستحبا كما في شرح الروض (قوله وان سفل) بثلاث الفاء كما في مر (قوله من النسب) من تعليلية أي العصبة من أجل النسب ومن أجل الولاء ومن أجل الامامة فهي بالجر عطف على النسب والمراد بها العظمى (قوله نحو ابني عم) كما في معتق وقوله كما سيأتي أي في قوله نعم لو كان أحد المستويين الخ (قوله ثم الامام) وانما قدم عليه القريب لان القصب من الصلاة الدعاء وهو منه أقرب الى الاجابة لان كسار قلبه فان قلت هذا المعنى يحصل بصلاته مأموما قلت ممنوع لان الامام يجتهد في الدعاء أكثر من غيره لان الخيرة اليه في تطويله وتقصيره اه ايعاب شوبري (قوله فذورحم) عبارة شرح مر ثم ذو والارحام الأقرب فالأقرب فيقدم أبوالأم الخ قال الراغب في مفرداته الرحم رحم المرأة وامرأة رحوم تشكور رحما ومنه استعير الرحم للقرابة لكونهم خارجين من رحم واحد اه أي بالنظر لا صلهم أي فاطلاق الرحم على القرابة مجاز لغوي لكنه صار حقيقة عرفية كما ذكره ع ش على مر (قوله ثم الاخ للام) بوجه بانه وان كان وارثا لكنه يدلي بالام فقط فقدم عليه من هو أقوى في الادلاء بها وهو أبوالام وقدم في الدخائر على الاخ للام بنى البنات وله وجه لان الادلاء بالبنوة أقوى منه بالاخوة حجج (قوله ثم العم للام) والظاهر أن بقية ذوى الارحام يترتبون بالقرب الى الميت سم على حج ودخل في بقية ذوى الارحام أولاد الاخوات وأولاد بنات العم وأولاد الخال والخالة ولينظر من يقدم منهم على غيره والا قرب أن يقال يقدم أولاد الاخوات ثم أولاد بنات العم ثم أولاد الخال ثم أولاد الخالة لان بنات العم يفرضهن ذكورا يكونون في محل العصوبة وبنات الاخوات لو فرضت أصولهن

أولى من قوله ثم الجدد (وقدم حر) عدل (على عبد أقرب) منه ولو أفقه (٤٨٣) وأسن أو فقهه لأنه أليق بالإمامة لأنها

ولاية فقه لم أنه لاحق فيها
للزوجة ولا للمرأة وظاهر أن
محله إذا وجد مع الزوج غير
الاجانب ومع المرأة ذكر
أو خنثى فيما يظهر والافاقزوج
مقدم على الاجانب والمرأة
تصلي وتقدم بترتيب الذكور
ويقدم العبد القريب على
الحر الاجنبي كما أفهمه
التقييد بالأقرب والعبد
البالغ على الحر الصبي وشرط
المقدم أن لا يكون قاتلاً
ككافي الغسل (فلواستويا)
أي اثنان في درجة كابنين
أو أخوين (قدم الأسن)
في الاسلام (العدل على
الافقه) منه عكس سائر
الصلوات لان الغرض هنا
الدعاء ودعاء الاسن أقرب
الى الاجابة وسائر الصلوات
محتاجة الى الفقه لكثرة
وقوع الحوادث فيها نعم
لو كان أحدا المستويين
ذارحم كإبني عم أحدهما أخ
لام قدم وان كان الآخر أسن
كما اقتضاء نص البويطي
وكلام الروضة والحق ان
هذين لم يستويا ما غير
العدل من فاسق

(قوله وبه تعلم ما في كلام
حل) حيث جعل الزوج
شاملاً للزوجة وجعل المرأة
من عطف العام على الخاص
لشمولها نساء المحارم
(قوله فلو كان العبد بالغاً

ذكور أقدموا على غيرهم فتنزل بناتهم منزلهن بتقدير الذكور وبنات الخلال للذكورة من أدلين به
المقتضى لتقديمه على أخته ع ش على حر (قوله أولى من قوله ثم الجدد) أي لان الجدد يشمل الجدد
للأم فيقتضى أنه مقدم على الابن مع أنه من ذوى الارحام وكان الاولى تقديمه على قوله فذورحم شيخنا
(قوله وقدم حر) أي قريب أخذ من قوله على عبد أقرب وهذا تقييد لاثن أي محل التقديم بترتيب
الارث عند الاتحاد في الحرية وعدمها (قوله أو فقهها) ظاهره أن الحر غير فقيه أصلاً وليس كذلك
لأنه لا يقدم الا اذا كان عنده فقه فان حل الفقيه على الافقه أغنى عنه قوله ولو أفقه فالاولى حذف قوله
أو فقهها اه شيخنا (قوله فعلم أنه لاحق للزوج) أي من اقتصارهم في العدم على ما ذكر كما قاله
الشو برى وقال ع ش أي علم من قوله فبأقرب العصبية بترتيب الارث وعبارة شرح حر وأشعر سكوت
المصنف عن الزوج انه لا مدخل له في الصلاة على المرأة وهو كذلك اه (قوله انه لاحق فيها للزوج)
أي الذكور وقوله ولا للمرأة أي مطلق المرأة لا خصوص الزوجة خ سافا لزي فالزوجة مقدمة على
الاجنبيات ومؤخرة عن نساء القرابة كما في شرح حر والرشيدي وبه تعلم ما في كلام حل هنا فتأمل
(قوله ولا للمرأة) أي مطلقاً من الاقارب والزوجة بدليل ما يأتي ولك أن تخص المرأة بالاتي من الاقارب
وتعمم في الزوج أي الشامل للذاتي وتعمم في قوله مقدم على الاجانب أي من الذكور في الذكور والاناث
في الاثني فكل المسلكين صحيح شو برى (قوله والمرأة تصلي) أي الزوجة اه زي وأقول تفسير
المرأة بما ذكرنا فيه قول الشارح وتقدم بترتيب الذكور فانه ظاهر في أن المراد من المرأة القريبة من
النسب ثم ذات الولاء الخ لكن المحشى جعل الضمير في تقدم على النساء المحارم وان لم يتقدم لمن مرجع
وعليه فلا منافاة ع ش والاولى جعل المرأة على المعنى الاعم الذي هو ظاهر من سياق كلامه فقوله
وتقدم أي مطابق المرأة بترتيب الذكور فتقدم نساء العصبية ثم المحارم ثم الزوجة شيخنا وعبارة شرح
البهجة وتقدم نساء المحارم كترتيب الذكور فتقدم الام ثم أمها ثم البنت ثم الاخت الشقيقة ثم الاخت
للأب زي (قوله ويقدم العبد القريب) ظاهره ولو غير فقيه وقوله على الحر الاجنبي ولو فقيها وهو
محمول على ما إذا كانا بالغين أو صبيين بقرينة ما بعده حل والاولى تقديمه على قوله فعلم فقوله والعبد
البالغ تقييد لقوله وقدم حر على عبد أقرب أي محله ان استويا بلوغاً وعدمه فلو كان العبد بالغاً دون
الحر فهو مقدم ويؤخذ تقييد الحر بالبلوغ من قوله سابقاً عدل لان العبد لا يلزمها البلوغ (قوله أن
لا يكون قاتلاً) ولو خطأ أو بحق قياساً على عدم ارثه ع ش على حر (قوله كافي الغسل) وقياسه
أن يأتي هنا ما من ثم من اشتراط انتفاء العداوة والصبا نعم يقدم بميزاجنبي على امرأة قريبة برماوى
(قوله فلواستويا الخ) ولونازع مستويان أقرع بينهما وجوباً ان كان عند الحاكم قطعاً للنزاع وندياً
فيما بينهما لانه لو تقدم غير من خرجت له القرعة لا يحرم عليه ذلك فلامعنى للوجوب ع ش على حر
(قوله ودعاء الاسن أقرب الى الاجابة) لا يقال الاقربية حاصلة مع كون الاسن مأموماً لان الامام
ربما يجله عما يفرغ وسعه فيه من الدعاء لقربه به بمجامع الخير ومهماته اه حجج (قوله ذارحم)
أي أوزوجاً فيقدم وان كان الآخر أسن منه كما اقتضاء نص البويطي فقوله لا مدخل للزوج مع الاقارب
محله عند عدم مشاركتهم في القرابة شرح حر (قوله كإبني عم) أي أو ابني معتق (قوله أخ لام
قدم) لان قرابة الام مرجحة لان المدار على الاقربية الموجبة لاقربية الدعاء للاجابة لحنو القريب
وشفقته اه حجج (قوله والحق ان هذين لم يستويا) أي فلا استثناء وعبارة حجج أما اذا كان
أحدهما أخاً لام فيقدم ولا برده على الماتن لاهمالم يستويا حينئذ لما مر أن قرابة الام مرجحة اه (قوله

دون الحر فهو مقدم) فلو كان العبد القريب صبيّاً والحر الاجنبي بالغاً قدم الاجنبي اه شيخنا قويسني

بالترييب السابق في سائر
الصلوات (ويقف) ندبا (غير
مأموم) من امام ومنفرد
(عند رأس ذكر وعجز
غيره) من أنثى وخنثى
للاتباع في غير الخنثى رواه
الترمذي وحسنه في الذكر
والشيعان في الاتي وقياسا
على الاتي في الخنثى وحكمة
المخالفة المبالغة في ستر غير
الذكر وتعيرى بما ذكر
أولى من قوله ويقف عند
رأس الرجل وعجزها
(ويجوز على جنازة صلاة)
واحدة برضا أولياها لان
الغرض منها الدعاء والجمع
فيه ممكن والاولى افراد كل
بصلاة ان أمكن وعلى الجمع
ان حضرت دفعة أقرع
بين الاولياء وقدم الى
الامام

(قوله جهة يسار المصلي)

هذا غير ممتاز ان كان الميت
في القبر على جنبه الايمن
اه بهامش (قوله رجه الله
وعلى الجمع ان حضرت الخ)
أما على الافراد والجماعة معا
فيقدم عن خيف فسادهم
الافضل ان تراضوا والا
أقرع بين الفاضل وغيره
واستشكل بالتقريب الى
الامام ويحاجب بأنه أخف
من التقديم في الصلاة اه

ومبتدع) ان كان لا تأويل له فكيف عطفه على الفاسق وهو فاسق وان كان له تأويل فكيف أخرجه
بالعدل مع قبول شهادته فليحرر زى وقد أشار المحلى الى اخراجه بقيد وهو جهل حاله شو برى
ويمكن أن يقال يختار الشق الاول وهو كونه لا تأويل له ويصكون من عطف الخاص على العام
وعبارة ع ش قوله ومبتدع هذا يقتضى أن المبتدع فاسق وهو مشكل لما قالوه في باب الشهادة من
أن المبتدعة تقبل شهادتهم حيث كان لهم تأويل سائغ وهو يقتضى اهم ليسوا فاسقة الا أن يحاجب بان
ما هنا محمول على بدعة مفسقة بان كان لهم تأويل بعيد وما في باب الشهادة بعكس ذلك اه (قوله
فلاحه في الامامة) أى مع وجود عدل غيره أما لو عم الفسق الجميع قسم الاقرب فالاقرب على ترتيب
الارث ع ش (قوله ويقف غير مأموم الخ) ويوضع رأس الذ كر لجهة يسار الامام ويكون غالبه
لجهة يمينه خلافا لما عليه عمل الناس الآن أما الاتي والخنثى فيقف الامام عند عجزتهما ويكون رأسهما
لجهة يمينه على عادة الناس الآن ع ش والحاصل أنه يجعل معظم الميت عن يمين المصلي فحينئذ يكون
رأس الذ كر جهة يسار المصلي والاتى بالعكس اذالم تكن عند القبر الشريف سلكا كالدب كما قاله بعض
المحققين (قوله عند رأس ذكر) أى ولو صغيرا وقوله وعجز غيره أى ولو صغيرة ويجرى هذا التفصيل في
الوقوف في الصلاة على القبر نظرا لما كان قبل وهو حسن عملا بالسنة وان استبعد الزركشى شرح
مر ولو حضر رجل وأنثى في نابوت واحد فهل يراعى في الموقف الرجل لانه أشرف أو هي لانها أحق
بالستر والافضل اقرب به للرحمة لانه الأشرف حقيقة كل محتمل ولعل الثانى أقرب أما المأموم فيقف
حيث تيسر حجج وعبرة قل على الجلال عند رأس الرجل أى الذ كر وان كان معه أنثى في نعش
واحد أو صلى على قبره مثلا انتهى (قوله أولى الخ) لانه لم يقيد بغير المأموم (قوله ويجوز على جنازة
صلاة واحدة) فان قلت هذا مكرر مع ما تقدم من قوله ولو حضر موتى نواهم قلت الغرض مختلف لان
ما تقدم في صحة النية ولا يلزم من صحته الجواز وان كان هو الاصل بدليل صحة الصلاة في الارض المغصوبة
وما هنا في الجواز مع الصحة وأنه ذكره هنا توطئة لما بعده من الاقرا ع وعدمه كما نقله العلامة البابي
عن ع ش على مر وفيه أن الاقرا ع من كلام الشارح فلا اعتراض باق على المتن لان هذا يغنى
عن ذلك فالجمع بينهما مناف للاختصار المقصود له وهل يتعدا ثواب لهم وله بعدد هم ولا فيه نظر
والاقرب الاول ومثله يقال في التشبيع لهم قاله ع ش على مر (قوله والاولى افراد كل الخ) أى كما فهم
من التعبير بالجواز وعبرة شرح مر وعلم من تعبيره بالجواز أن الافضل افراد كل جنازة بصلاة لانه
أكثر عملا وأرجح قبوله والتأخير لذلك يسير خلافا للتولى اه (قوله وعلى الجمع) أى واذا بيننا على
جواز الصلاة على السكل وقوله ان حضرت أى الى موضع الصلاة وقوله أقرع أى ليؤم واحد منهم بالقوم
وكتبا أيضا قوله أقرع أى ندبا لمن كل واحد من صلاته لنفسه ولم يقدموا بالصفات قبل الاقرا ع
كما أتى نظيره لوضوح الفرق بينهما وهو أن التقديم هنا ولاية فلم يؤثر فيه الا اقرا ع بخلافه ثم فانه مجرد
فضيلة القرب من الامام فأثرت فيه الصفات الفاضلة وأيضا فالتقديم هنا يفوت على كل من الاولياء حقه
من الامامة بالسكية بخلافه ثم فانه لا يفوت حق الباقيين من الصلاة لانها على السكل وانما فوت عليه
القرب من الامام فقط فسوح به هنا وهذا نظير ما سياتى من عدم تقديم الافضل بالصلاة عليه شرح مر
اه شو برى مع زيادة (قوله وقدم الى الامام) أى من جهة القبلة أو من جهة اليمين فشمل صورة
الخنثى والحاصل أنه عند اختلاف النوع تقدم الرجال ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء مطلقا في المعية

شرح الروض والظاهر ان كالأثوم في جنازته فلا كلام فيه

وغيرها

وغيرها وفي اتحاده يقدم في المعية بالفضل وفي غيرها بالسبق ويقرع بين الأولياء في المعية ويقدم في غيرها بالسبق تأمل (قوله الرجل) أي من الأموات (قوله ثم المرأة) أي البالغة ثم الصبية قياسا على الذكر ح ف (قوله فان كانوا ذكورا) أي تمحضوا ذكورا وتمحضوا إناثا زاد في بعض النسخ أو خنثا والصواب إسقاطه لانه لا تقديم فيهم كذا ذكره بعده والتقديم المذكور هو في جهة القبلة كما قاله السنن بطي (قوله قدم اليه أفضلهم) أي فيكونون مصفوفين من الامام الى جهة القبلة وعبارة شرح م جعلوا بين يديه واحد خلف واحد الى جهة القبلة ليحاذي الجميع وقدم اليه أفضلهم الخ قال الشوبري فان استووا في الصفات فان رضى الأولياء بتقديم أحدهم فذاك والا فمرع لا يقال التقديم حق للميت فلا يسقط بالتراضي لان محله ما لم يساوه غيره والا فلا حق له فيه قاله في الايعاب (قوله وقدم اليه السابق) أي ان كانوا من جنس واحد فلا ينافي ما يأتي في قوله فلو سبقت أنثى ثم حضر رجل أو صبي أخرت عنه لان ذلك مفروض في اختلاف الجنس تأمل شيخنا (قوله فلو سبقت أنثى) مقابل لمخدوف تقديره هذا ان اتحد الجنس فلو اختلفت سبقت أنثى الخ وقال بعضهم الاولى تقديم قوله فلو سبقت أنثى عقب قوله وقدم الى الامام الرجل الخ لان الحكم عند اختلاف الجنس لا يختلف بالترتيب والمعية فذكره بعد الترتيب أي بعد قوله مرتبة لا يظهر لان تقديم السابق في الترتيب خاص باتحاد الجنس والجنس في هذا مختلف اه (قوله ولو حضر خنثا) انظر هذا مع قوله فمات تقدم أو خنثا قدم اليه أفضلهم الا أن يقال هذا بيان للتقديم فيهم اه شوبري أي ان لتقديم في غير الخنثا أن يكون واحدا بعد واحد الى جهة القبلة وأما في الخنثا فبان يجعلهم صفطا ويلاع عن يمين الامام ويقدم الى يمين الامام أسبقهم ان ترتبوا وأفضلهم ان لم يرتبوا (قوله رأس كل) أي فيكونون صفطا طويلا عن يمين الامام (قوله عند رجل الآخر) فتكون رجل الثاني عند رأس الاول وهكذا اه عميرة وعبارة الشارح تصدق بما اذا جعل رجل الاول للامام حل (قوله ولو وجد جزء ميت مسلم الخ) ولو وجد ميت أو بعضه ولم يعلم أم مسلم هو أم كافر حكمه كاللقيط فان وجد في دار كفار ولا مسلم فيها فكافر ولا مسلم على الاصح ولو قطع رأس انسان وحل الى بلدوا الجنة في غيرها صلى على الجنة حيث هي وعلى الرأس حيث هو ولا تسكن في الصلاة على أحدهما قاله في الكافي زى وعبارة قل على الجلال قوله بقصد الجملة أي وجوب ان كانت بقيته قد غسلت ولم يصل عليها ونبذ ان كانت قد صلى عليها فان لم تغسل البقية وجبت الصلاة على العضو بانيته فقط فان نوى الجملة لم تصح فان شك في غسل البقية لم تجزئتها الا ان علق كما قاله حيج وأما المشيمة المسماة بالخلاص فكالجزء لانها تقطع من الولد فهي جزء منه وأما المشيمة التي فيها الولد فليست جزءا من الام ولا من لولد قل وبرماوى ولو كان الجزء الموجود شعرا فهل يجب أن يدفن فيما يمنع الرائحة أولا لان الشعر لا رائحة له فيكتفى بما يصونه عن الاتساع عادة وان لم يمنع الرائحة لو بان هناك رائحة فيه نظر ويحتمل أن يشترط ذلك لانه أقل مسمى الدفن شرعا وما دون ذلك ليس دفنا شرعيا وهل يجب توجيه الجزء للقبلة بان يجعل على الموضع الذي يكون عليه لو كان متصلا بالجملة ووجه القبلة فيه نظروا لا بعد الوجوب ع ش على م (قوله بعد غسله الخ) تعبيرهم بالغسل في العضو يقتضى أنه لا يأتي فيه التيمم وهو كذلك ان لم يكن من أعضاء التيمم ويدفن بعد دفنه في خرقه بلا طهارة ولا صلاة والاوجب تيممه والصلاة عليه وتعبيرهم بستره بخرقه يفهم عدم اعتبار اللقائف فيه ولو كان أكثر من النصف مثلا قال شيخنا يظهر أنه ان سمي رجلا

يرغب في الصلاة لا بالحرية
لانقطاع الرق بالموت أو
مرتبة قدم ولي السابقة
ذكر ان كان ميتة أو أنثى
أو خنثى وقدم اليه السابق
من الذكور أو الإناث أو
الخنثا وان كان المتأخر
أفضل فلو سبقت أنثى ثم
حضر رجل أو صبي أخرت
عنه ومثلها الخنثى ولو
حضر خنثا معا أو مرتبين
جعلوا صفوا واحدا عن يمينه
رأس كل منهم عند رجل
الآخر لئلا يتقدم أنثى على
ذكر (ولو وجد جزء ميت
مسلم) غير شهيد (صلى
عليه) بعد غسله وستره
بخرقه ودفن كاليت
الحاضر وان كان الجزء
ظفرا أو شعرا فقد صلى
الصحابه على يد عبد الرحمن
ابن عتاب بن أسيد وقد
(قوله لا يظهر لان الخ) غير
ظاهر لان الشارح غرضه
من ذلك استيفاء جميع
أحواله اختلاف الجنس
واتحاده في كل من المعية
أو الترتيب فتأمل قد ذكر
أولا حال المعية عند عدم
اتحاد الجنس وعند الاتحاد
ثم ذكر حال الترتيب عند
اتحاد الجنس ثم عند عدمه
(قوله رحمه الله ومثلها
الخنثى) أما الصبي فلا يؤخر

لاحد بدليل سكوته وبدليل ما يؤخذ مما تقدم في الجماعة انه لو تقدم صبي لا يقام من مكانه ليجلس فيه رجل وقد نص على ذلك ابن قاسم
نقل عن شرح الروض (قوله وعبارة الشارح تصدق الخ) لاضرر في ذلك لانه المقصود أي وتصدق بما اذا جعل للامام رأس الاول وهي

ألقاها طائر نسر مكة في وقعة الجبل وعرفوها بنجاة رواء الشافعي بلاغا لكن قال في العدة لا يصلي على الشعرة الواحدة والاوجه خلافه
(بقصد الجملة) من زيادتي فلا تجوز (٤٨٦) الصلاة عليه الا بقصد الجملة لانها في الحقيقة صلاة على غائب وان اشترط هنا

أو امرأة فكالكمال والا فلا اعتبار بما ينقض له الوضوء وعدمه ويقف المصلي عليه عند رأسه ان كان ذكر أو عجزه ان كان أنثى فان لم يوجد أو وقف حيث شاء ويجب في دفن الجزء ما يجب في الجملة ويندب دفن جزء الخي قل على الجلال وفي عش على ممر ان الجزء يلف عليه ثلاث لفائف ان كفن من مال صاحبه (قوله في وقعة الجبل) أي في مقالة على معاوية رضي الله تعالى عنهم من جهة الخلافة وكانت عائشة رضي الله تعالى عنها مع معاوية على جبل لما حصل لها من على في حقها يوم الافك فاندفع ما يقال ان الشهيد لا يصلي عليه جزؤه كذلك لانه لم يقتل في معركة الكفار وسميت وقعة الجبل لان عائشة كانت على جبل مع معاوية فظفر بها جيش على فعقر والجبل وهي عليه حتى وقع الجبل فاخذوا عائشة وذهبوا بها الى على فسكى وبكت واعتذر كل منهما للآخر ومكثت مدة عنده في البصرة ثم جهزها وأرسلها رضي الله تعالى عنهم أجمعين (قوله وعرفوها بنجاة رواء) الظاهر انهم كانوا عرفوا موتها بنحو استفاضة اه حج ويبعد كون خاتمه أخذه آخر وابسه حل (قوله لا يصلي على الشعرة الواحدة) أي ولو طالت جدا وهو المعتمد م لانها لا تصلح للاستتباع ولا تغسل كإناقله المؤلف عن صاحب العدة في شرح الروض وعلى قياس ذلك التكفين والدفن فلا يجب واحد منهما اه حل واعتمد شيخنا كلام العدة ووجهه بانها وان كانت صلاة على غائب الا أن بقية البدن تابع لما يصلي عليه فلا بد أن يكون له وقع حتى يستتبع والشعرة ليست كذلك حل قال شيخنا وهل الظفر كالشعرة أو يفرق محل نظر وكلامهم الى الفرق أميل ونقل عنه أن جزء الظفر اليسير كالشعرة الواحدة حل (قوله بقصد الجملة) فيقول نويت أصلي على جملة ما انفصل منه هذا الجزء فلو ظفر بصاحب الجزء لم تجب اعادتها عليه ان علم أنه قد غسل قبل الصلاة حج (قوله صلاة على غائب) يؤخذ منه أنه لا بد في المصلي أن يكون من أهل فرضها عند الموت كما تقدم ويحتمل الفرق شو برى (قوله فلا يصلي عليه) أي لا يجوز (قوله والسقط الخ) وقد نظم بعضهم حاصل ما ذكره الماتن بقوله

والسقط كالكبير في الوفاة * ان ظهرت أمارات الحياة

أو خفيت وخلقه قد ظهر * فامنع صلاة وسواها اعتبرا

أو اختفى أيضا فقيه لم يجب * شئ وستر ثم دفن قد ندب

(قوله بصياح أو غيره) كسهال أو عطاس والولد اذا انفصل بعضه لا يعطى حكم المنفصل الا في مسألتين احدهما في الصلاة عليه اذا صاح واستهل ثم مات قبل أن ينفصل والثانية اذا خر جان رقبتة فيجب القصاص اه شو برى (قوله كاختلاج) الاختلاج تحرك عضو من الاعضاء قال في المصباح اختلاج العضو أي اضطرب والتحرك أعم من تحرك عضواً وتحرك جملة أجزائه فهو من عطف العام على الخاص اه شيخنا وانظر لم كان الاختلاج والتحرك من قبيل الامارة المفيدة لا ظن وكان الصياح مفيداً للعالم حرراً وأجيب بأنه أقوى (قوله استهل الخ) الاستهلال رفع الصوت بالبكاء شو برى (قوله ان ظهر خلقه) ولولا القوابل فقط وينبغي الاكتفاء بواحدة منهن برماوى (قوله والعبرة فيما ذكر) أي في وجوب التجهيز بالصلاة في الشق الاول وسن الستر والدفن في الثانية (قوله بظهور خلق آدمي) أي ولو في دون أربعة أشهر وقوله وعدم ظهوره أي ولو مع بلوغ الاربعة

حضور الجزء وبقية ما يشترط في صلاة الميت الحاضر ويشترط انفصاله من ميت ليخرج المنفصل من حي اذا وجد بعد موته فلا يصلي عليه وتسبب مواراته بخرقه ودفنه نعم لو أبين منه فوات حالا كان حكم الكل واحداً يجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه وتعبيره بالجزء أعم من تعبيره بالعضو (والسقط) بتبليث السنين (ان عامت حياته) بصياح أو غيره (أو ظهرت أماراتها) كاختلاج أو تحريك (ككبير) فيغسل ويكفن ويصلي عليه ويدفن لتيقن حياته وموته بعد ما في الاولى وظهوراً ماراتها في الثانية وخبر الطفل يصلي عليه رواء الترمذي وحسنه وتعبيره بعلمت حياته أعم من قوله استهل أو بكى (والا) أي وان لم تعلم حياته ولم تظهر أماراتها (وجب تجهيزه بالصلاة) عليه (ان ظهر خلقه) وفارقت الصلاة غيرها بأنه أوسع باباً منها بدليل ان الذي يغسل ويكفن ويدفن ولا يصلي عليه وذكر حكم غير الصلاة

في هذه وفي ثمانية التي قبلها من زيادتي (والا) أي وان لم يظهر خلقه (سن ستره بخرقه ودفنه) دون غيرهما اشهر

وذكر هذا من زيادتي والعبرة فيما ذكر بظهور خلق آدمي وعدم ظهوره فتعبير الاصل ببلوغ أربعة أشهر وعدم بلوغها جرى على الغالب من ظهور خلق آدمي عندها ❦ مضمرة ينفذها وعجز غيرهما مع النظر لكون المعظم على عين الامام في غير القبر في الذكر

وعبر عنه بعضهم بمن أمان نفخ الروح وعدمه و بعضهم بالتخطيط وعدمه وكلاهما وان تقاربت فالعبرة بما قلنا (وحرم غسل شهيد) ولو جنباً ونحوه (وصلاة عليه) لخبر البخاري عن جابر أن النبي

(٤٨٧)

أحد بدفنهم بدما ثم لم يغسلوا ولم يصل عليهم وفي لفظ ولم يصل عليهم بفتح اللام والحكمة في ذلك إبقاء أثر الشهادة عليهم وأما خبر أنه صلى الله عليه وسلم خرج فصلى على قتلى أحد صلاته على الميت فالمراد جماعين الأدلة دعا لهم كدعائه للميت كقوله تعالى وصل عليهم وسمى شهيدا لشهادة الله ورسوله بالجنة وقيل لأنه يشهد الجنة وقيل غير ذلك (وهو) أي الشهيد الذي لا يغسل ولا يصلى عليه (من لم يبق فيه حياة مستقرة) الصادق عن مات ولو امرأة أو رقيقاً أو صبياً أو مجنوناً (قبل انقضاء حرب كافر بسببها) أي الحرب كان قتله كافر أو أصابه سلاح مسلم خطأ أو عاد إليه سلاحه أو رخصته دابته أو سقط عنها أو تردى حال قتاله في بئر أو انكشف عنه الحرب ولم يعلم سبب قتله وإن لم يكن عليه أثر دم لأن الظاهر أن موته بسبب الحرب بخلاف من مات بعد انقضائها وفيه حياة مستقرة بجرحة فيه وإن قطع بموته منها أو قبل انقضائها لا بسبب حرب الكافر كأن مات بمرض

أشهر برماوى وهذا كله كما علمت في النازل قبل تمام أشهر الستة وأما النازل بعدها ميتاً ولم يعلم له سبق الحياة فكذلك كبير وإن لم يظهر خلقه و به أفتى والد شيخنا وهو المعتمد لأنه كما علمت لا يسمى سقطاً خلافاً لما أفتى به المؤلف حل ومر (قوله وعبر عنه) أي عما ذكر (قوله وحرم غسل شهيد) والشهيد إما شهيد الدنيا فقط أو الآخرة فقط أو شهيداً لها أو شهيداً للآخرة فقط فهو كل مقتول ظاهراً وميت بنحو بطن أو طعن أو غرزة أو غرق وإن عصى بركو به البحر أو غر بته بخلاف من قيد بها بالاباحة وأما شهيد الدنيا فقط فهو من قتل في قتال الكفار بسببه وقد غل من الغنيمة أو قتل مدبراً أو قاتلاً رياءً أو لاجل أخذ الغنيمة وأما شهيداً فهو من قتل كذلك لكن قاتل لأعلاء كلمة الله وحيث أطلق الفقهاء الشهيد انصرف لأحد الأخيرين وحكمهم بما ذكره بقوله وحرم غسل شهيد وصلاة عليه شرح مر ملخص الكون ذكر البرماوى أن شهيد الدنيا يغسل ويصلى عليه فليحذر والمعتمد كلام مر (قوله والحكمة في ذلك) عبارته كغيره في شرح الروض والحكمة في ذلك إبقاء أثر الشهادة عليهم والتعظيم لهم واستغناءهم عن دعاء القوم اه وهي الاوضح لما فيها من الإشارة إلى أن ترك الغسل مع إبقاء أثر الشهادة وترك الصلاة بالاستغناء الخ شوبرى وحيث كانت الحكمة ما ذكر فلا يرد ما يقال إن الأنبياء والمرسلين أفضل من الشهداء مع أنهم يغسلون ويصلى عليهم حتى يجاب بان الشهادة فضيلة تنال بالاكتساب فرغب الشارع فيها ولا كذلك النبوة والرسالة وقوله في ذلك أي في حرمة غسل الشهيد لأنه لم يذكر حرمة الصلاة وفيه إن هذا لا يشمل الشهيد الذي لم يظهر منه دم وأجيب بان الحكمة لا يلزم إطرادها اه (قوله إبقاء أثر الشهادة) أي لأنها فضيلة مكتسبة تعلم باثرها وهذا فارق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وقال بعضهم الحكمة في ذلك إن الترك علامة لأننا نعلم فضله لا بعدم الغسل والصلاة بخلاف الأنبياء فإن فضلهم معلوم قبل الغسل والصلاة فلو غسلناه وصلىنا عليه لساوى غيره وهذا أظهر وإن كان يرجع للأول اه برماوى (قوله لشهادة الله ورسوله) أي فهو فاعيل بمعنى مفعول أي مشهود له وقوله وقيل لأنه أي فهو فاعيل بمعنى فاعل شوبرى (قوله غير ذلك) وهو أن دمه يشهد له بالجنة وقيل لأن روحه تشهد الجنة قبل غيره وقيل لأنه يشهد الجنة أي حال موته (قوله الصادق عن مات) لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع (قوله قبل انقضاء) ظرف للنفي وكذا قوله بسببها (قوله سلاح مسلم خطأ) أي لم يستعينوا به على قتالنا ولا افتعمده نخطئه فيكون مقتوله شهيداً اه خضر على التحرير وحرف وعبرة قل على الجلال في محاربة كافر ولو واحداً أو مرتداً أو في قطع طريق أو صياله أو قتله كافر استعان به البغاة وكذا عكسه بان قتله باغ استعان به كافر وتوقف شيخنا مر في المقتول من البغاة بكافر استعان به أهل العدل عليهم اه (قوله أو رخصته) أي رخصته بالسيف وفي المختار رخصه الفرس والجار والبغل ضرب به برجله من باب قطع وضرب اه فالرخص بمعنى الرفس بالسيف (قوله كونه مباحاً) أي غير ممنوع فيصدق بالواجب فاندفع ما يقال قتال الكفار واجب فكيف يكون مباحاً بخلاف غير المباح كقتال الذميين الذين لم ينقضوا العهد (قوله كالغريق) أي وإن عصى فيه بنحو شرب خمر نعم يستثنى منه من غرق بسير سفينة في وقت هيجان الرياح قل (قوله والمطعون) أي الميت بالطاعون ولو في غير زمنه أو بغيره في زمنه أو بعد زمنه حيث كان فيه صابراً محتسباً ويحرم دخول بلد الطاعون والخروج منها بلا حاجة لوجود النهى عن ذلك (قوله والميت عشقاً) أفتى الوالد رحمه الله

أو وفاة أو في قتال بغاة فليس بشهيد ويعتبر في قتال الكافر كونه مباحاً وهو ظاهر أما الشهيد العارى عما ذكر كالغريق والمبطون والمطعون والميت عشقاً

والميتة طلقا والمقتول في غير القتال ظاهرا فيفسل و يصلى عليه وتعييرى بما ذكر أعظم من قوله من مات في قتال الكفار (ويجب غسل نجس) أصابه (غير دم شهادة) وان أدى ذلك إلى زوال دمها لانه ليس من أثر عبادة بخلاف دمها فتعزم ازالته لا طلاق النهى عن غسل الشهيد ولانه أثر عبادة (وسن تكفينه في ثيابه التي مات فيها) لخبر أبي داود بإسناد حسن عن جابر قال رمى رجل بسهم في صدره أو في حلقه فمات فأدرج في ثيابه كما هو ونحن مع النبي صلى الله عليه وسلم وسواء في ذلك ثيابه المملوطة بالدم وغيرها لكن المملوطة أولى ذكره في المجموع فتقييد الأصل ككثير بالمطلوطة بيان للأكل وهذا في ثياب اعتيد لبسها غالبا أم ثياب الحرب كدرع ونحوها مما لا يعتاد لبسه غالبا تكف وجلد وفروة وجبة محشوة فيندب نزعها كسائر الموتى وذكر السنن في هذه الوجوب في التي قبلها من زيادتي (فان لم تكفه) أي ثيابه (تمت) ندبان سترت العورة والا فوجوبا

فصل في دفن الميت وما يتعلق به (أقل القبر)

بانه لا فرق بين من يتصور نكاحه شرعا أولا كالأمر حديث عفو وكنتم اذا المحبة لا قدره على دفعها وقد يكون الصبر على الثاني أشد اذا لا وسيلة له بقضاء وطره بخلاف الأول كذا بخط شيخنا بهامش شرح الروض وكتب على قوله وعفو هل المراد عن فعل محرم من نحو نظر بشهوة والمراد عن الوطء محرم شو برى قال ع ش هلى مر معنى العفة ان لا يكون في نفسه اذا اختلى به يحصل بينهما فاحشة بل عزم على انه وان خلا به لا يقع منه ذلك والكنان أن لا يذكر ما به لاحد ولو محبوبة اه بالحرف ولا فرق فيه بين أن يتسبب به أولا كما قاله زى خلافا للعلامة مر قل (قوله والميتة طلقا) ولو من زمانا لم تسبب في الاجهاض قل (قوله والمقتول في غير القتال ظاهرا) أى ولو بحسب الهيئة كمن استحق القتل بقطع الرأس فقتل بالتوسط مثلا ومن هذا القسم من مات بهدم أو في غربة وان عصي بغربة كآبق وناشرة أو في طلب العلم والحاصل كما قاله شيخنا مر انه ان كان سبب الموت معصية كأن شرب بشرب خرا وكانت بركوب بحر لشربه أو بسير سفينة في وقت ريح كما مر أو نحو ذلك فغير شهيد والا فشيد ولا يضرم مقارنة معصية ليست سببا كزنا ونشوز وابق وشرب خرا كسب سفينة لغير شربه فتأمل قل على الجلال (قوله ويجب غسل نجس) أى وان حصل بسبب الشهادة كبول خروج بسبب القتل ويفرق بين الدم وغيره من النجاسات الخارجة بسبب القتل بان نجاسة الدم أخف من غيرها بدليل الغفوع عن قليله وكثيره على التفصيل المار فيه وبان المشهود له بالفضل هو الدم شرح مر ولا تحرم ازاله دم الشهيد بغير الماء بل نكسه ولعل وجهه أنه لا يزال الاثر بخلاف الماء شو برى (قوله بخلاف دمها) أى الخارج من المقتول نفسه بخلاف الحاصل عليه من غيره فانه يزال كما هو ظاهر أخذنا من قولهم في حكمة تسميته شهيدا لان له شاهدا بقتله وهو دمه لانه يبعث وجرحه يتفجر دما وقوله تحرم ازالته أى بالماء لا بغيره ومن غيره لا من نفسه فلو أزاله بنفسه قبل موته لم يحرم عليه كفى ع ش و قل (قوله ولانه أثر عبادة) وانما لم تحرم ازاله الخلف من الصائم مع انه أثر عبادة لانه المفوت لها على نفسه بخلافه هنا حتى لو فرض ان غيره أزاله بغير اذنه حرم عليه شرح مر (قوله في ثيابه التي مات فيها) ولو أراد بعض الورثة نزعها وامتنع الباقيون أجيب المتنوعون كما هو قضية كلامهم (قوله اعتيد لبسها) أى وان لم تكن بيضاء ابقاء لاثرا للشهادة وعليه فحل سن التكفين في الابيض حيث لم يعارضه ما يقتضى خلافه ع ش على مر (قوله وصحوها) يدل على ان الدرع مؤثث (قوله مما لا يعتاد لبسه) المراد به مما لا يعتاد التكفين فيه ع ش على مر (قوله فيندب نزعها) حيث كانت ملوكة له ورضى بها الوارث المطلق التصرف والا وجب نزعها شرح مر (قوله تمت ندبان سترت العورة) هذا ممنوع بل يجب التتميم مطلقا لانه حق للميت بل يجب ثلاثة أثواب اذا كفن من ماله ولادين عليه زى

درس فصل في دفن الميت وما يتعلق به

(قوله وما يتعلق به) أى بالميت كالتعزية ع ش وقال الرشيدى وما يتعلق به أى بالدفن خلافا لما وقع في حاشية الشيخ من ترجيح الضمير للميت ويرد عليه ان المتعلق بالميت يقدم كالصلاة والكفن وغيرهما وليس شئ من ذلك مذكورا في الفصل وأيضار جوع الضمير للمضاف هو الاكثر وترجم حج بقوله فصل في الدفن وما يتبعه فالضمير في كلامه راجع للدفن وعليه فيراد بما يتعلق به ما ذكره المأثن بقوله وسن لمن دفن ثلاث حثيات تراب الى آخر الفصل (قوله أقل القبر حفرة) أى أقل ما يحصل به الواجب في دفن الميت حفرة وخارج بالحفرة ما قاله النووي لو مات في سفينة فان كان بقرب الساحل انتظر واوصوله اليه ليدفنه بالساحل والا فالشهور مانص عليه الشافعى شده بين لو حين لئلا يتفخ ويلقى في البحر ليلقيه الى الساحل وان كان أهله كفار فقد يجدد مسلم فيدفنه الى القبلة فان ألقى فيه بدون جعله بين لو حين ونقل

تمنع) بعد ردمها (رائحة)

أى ظهورها منه فتؤذى
الحى (وسبعا) أى
نبشه طافياً كل الميت
فتنزهك حرمته قال الرافى
والغرض من ذكرهما
كإقامة لازمين بيان فائدة
الدفن والافيان وجوب
رعايتهما فلا يكتفى أحدهما
وخرج بالحفرة مالموضع
الميت على وجه الأرض
وجعل عليه ما يمنع ذلك
حيث لم يتعد الحفر (وسن
ان يوسع ويعمق قامة
وبسطة) بان يقوم رجل
معتدل باسطة يديه
مرفوعتين لقوله صلى الله
عليه وسلم فى قتلى أحد
احفروا وأوسعوا وعمقوا
رواه الترمذى وقال حسن
صحيح وأوصى عمر رضى
الله عنه ان يعمق قبره قامة
وبسطة وهما أربع أذرع
ونصف خلا للرافى فى
قوله انهما ثلاثة ونصف
(ولحد) بفتح اللام وضمها
وهو أن يحفر فى أسفل
جانب القبر القبلى قدر

(قوله لم يأتوا اه زى) أى
ولو كان أهل البر مسلمين
(قوله رحمه الله حيث لم
يتعذر) أى فلا يكتفى بالنظر
هل ينشئ لذلك (قوله
والتوسيع والتعميق) أبلغ
الحج ما وجه كون التوسيع
أبلغ فى ذلك فتأمل (قوله

رحمه الله معتدل) أى القامة واليدان

بحجر أى ونزل الى القرار لم يأتوا اه زى (قوله تمنع رائحة) المراد منعها عن عند القبر بحيث
لا يتأذى بها تاذيلاً لا يحتمل عادة لان ملحظ اشتراط منع القبر لها دفع الاذى عن الناس والاذى انما
يتحقق عما ذكرته من أن نفوح منه رائحة تؤذى من قرب منه عرفاً لا بداء لا يصبر عليه عادة شوبرى وقوله
رائحة وان كان الميت فى محل لا يدخله من يتأذى بالرائحة بل وان لم يكن له رائحة أصلاً كأن جف (قوله
أى ظهورها) إشارة الى تدبير مضاف وكذا قوله أى نبشه (قوله فتؤذى الحى) قال بعضهم انه
منصوب عطفاً على قوله ظهورها على حد * وليس عبادة وتقرعنى * وكذا قوله طافياً كله (قوله
وسبعا) وان كان الميت فى محل لا تصل اليه السباع أصلاً اه ع ش على م ر (قوله بيان فائدة
الدفن) أى بيان ما أراد الشارع من الدفن وقد علم عدم اللزوم بنحو الفساق فانها قد لا تمنع الرائحة
وبنحو ردم تراب بلا بناء فانه لا يمنع السبع قل وعبرة م ر وظاهر انهما غير متميزين كالفساق
التي لا تمنع الرائحة مع منعها السبع فلا يكتفى الدفن فيها (قوله حيث لم يتعد الحفر) فان تعذر كفى
ذلك اطفيحى (قوله وسن ان يوسع) التوسيع زيادة فى الطول والعرض والتعميق زيادة فى النزول
وينبغى أن يكون ذلك بقدر ما يسع من ينزله القبر ومن بعينه لا يزيد من ذلك لان فيه تحجيراً على الناس
فان قلت ما حكمة التوسيع والتعميق قلت التوسيع فيها كرام للميت فان فى انزال الشخص فى المكان
الواسع اكرامه وفيه رفق بالميت وفى انزاله فى المكان الضيق نوع اهانة له ومن ينزله القبر لانه اذا اتسع
أمكن ان يقف فيه المنزل اذا تعدد للحاجة وأمن من ان تصدم الميت لجداره حال انزاله ونحو ذلك
والغرض كتم الرائحة والتوسيع والتعميق ابلغ فى حصول ذلك فان قلت هلا طاب زيادة على قامة وبسطة
قلت القامة والبسطة أرفق بالميت والمنزل لانه يمكن مع ذلك من تناوله بسهولة من على شفير القبر بخلافه
مع الزيادة فليتأمل ع ش على م ر (قوله قامة وبسطة) اشار حجج الى انهما منصوبان خبرا
ليكون المخدرة أى وان يكون التعميق قامة وبسطة ولا يتعين ذلك بل يجوز أن يكونا منصوبين على
المفعولية المطلقة على حذف مضاف واقامة هذا مقامه والتقدير ويعمق تعميقاً قدر قامة كما يرشد الى
ذلك حل شيخنا كلام الاصل شوبرى (قوله باسطة يديه) أى غير قابض لاصابعهما ع ش (قوله
مرفوعتين) لا يغنى عنه قوله باسطة لانه يصدق ببسطهما امامه (قوله فى قتلى أحد) وكانوا ستة
وسبعين رضى الله تعالى عنهم قال فى شرح الیهجة فى الاحتجاج به نظر لانه لما يدل على تعميق القبر
وتوسيعه لا على كونه قدر قامة وبسطة اه وقد اشار الشارح هنا بوصية عمر الى بيان المراد منه شوبرى
(قوله احفروا) بكسر الهمزة والفاء من حفر والمبراد احفروا وجو باو همزة وهمة وصل وأوسعوا ندبا
وأعمقوا كذلك وهما همزة قطع (قوله وأوصى عمر) أى ولم ينكر عليه فهو اجاع وذكره بعد
الحديث لبيان قدر التعميق قل (قوله أربع أذرع) أى بذراع الآدمى شوبرى فلا ينافى كلام
الرافى لانه فى ذراع العمل السابق بيانه أول الطهارة وهو ذراع ور بع بذراع اليد والتفاوت بينهما من
ذراع لان الثلاثة ونصف اربع ونصف الأربعة عبارة ع ش وهو أربع أذرع هو المعتمد أى بذراع
اليد وهو شبران وقوله وهو ثلاثة ونصف أى بذراع العمل فلا مخالفة بينهما زى وذراع العمل ذراع ور بع
بذراع اليد وقوله فلا مخالفة فيه نظر لان الزائد فى ذراع العمل ثلاثة أرباع ونصف بع وذلك لا يبلغ
ذراعاً لانه ناقص نصف بع الآن يقال مراد من عبر بار بعة أذرع ونصف انها على التقريب فلا يضر
نقص نصف بع ذراع فلا مخالفة على هذا فتأمل (قوله ولحد) أصله الميل (قوله القبلى) فان حفر فى
الجهة المقابلة لها كره ع ش على م ر (قوله صلبة) بضم الصاد وسكون اللام ومعناه الشديد الذى

ما يسمع الميت (في) أرض (صلبة أفضل من شق) بفتح المعجمة وهو أن يحفر في وسط أرض القبر كالنهر وتبنى حافته بالطين أو غيره ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه بالطين (٤٩٠) أو غيره روى مسلم عن سعد بن أبي وقاص أنه قال في مرض موته الحد والحد

وانصبوا على اللبن نصبا كما صنع برسول الله صلى الله عليه وسلم وخرج بالصلبة الرخوة فالشق فيها أفضل خشية الإهيار وسن أن يوسع كل منهما ويتأكد ذلك عند رأسه ورجليه وأن يرفع السقف قليلا بحيث لا يمس الميت (و) أن (يوضع رأسه عند رجل القبر) أي مؤخره الذي سيصير عند سفله رجل الميت (و) أن (يسل من قبل رأسه برفق) لما روى أبو داود بإسناد صحيح أن عبد الله بن يزيد الخطمي الصحابي صلى الله عليه وسلم أذن له على جنازة الحارث ثم أدخله القبر من قبل رجل القبر وقال هذا من السنة ولما روى الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه (و) أن (يدخله) القبر (الاحق بالصلاة) عليه (درجة) فلا يدخله ولو أنى إلا الرجال متى وجدوا الضعف غيرهم عن ذلك غالب الخبر البخاري أنه صلى الله عليه وسلم أمر بأطلحة أن ينزل في قبر بنته صلى الله عليه وسلم واسمها أم كاشوم ووقع في المجموع تبعا لرواها خبره نارية ورده البخاري في تاريخه الأوسط بأنه صلى الله عليه وسلم لم يشهد

لا سهولة فيه فتسمع فيه الأصوات ع ش (قوله ويوضع الميت بينهما) * تنبيه * لو كان بارض الحد أو الشق نجاسة فهل يجوز وضع الميت عليها مطلقا أو يفصل بين أن تكون النجاسة بواسطة صديد من ميت كافي المقبرة المنبوشة فيجوز أو من غيره كنجس بول أو غائط فيمتنع للآزر رابعه حينئذ كل محتمل والوجه هو الأول وحيث قيل بالجواز تظهر صحة الصلاة عليه في هذه الحالة فليتأمل شو برى (قوله ويسقف عليه) بضم الياء وسكون السين وفتح القاف شو برى (قوله الحد والحد) بوصل الهمزة وفتح الحاء وبقطع الهمزة وكسر الحاء يقال لحد يحد كذهب يذهب وألحد يحد وقوله الحد بفتح اللام وضمها ويقال لحدته وألحدت له شو برى (قوله الرخوة) بتثنية الراء والكسر أفصح وأشهر شو برى (قوله وسن أن يوسع كل منهما) فيه أن هذا قد علم من قول المصنف المتقدم وسن أن يوسع الحد اللهم أن يقال ذكره توطئة لما بعده ع ش وقد يقال كلام المصنف المتقدم في القبر وكلامه هذا في الحد والشق (قوله وأن يرفع السقف) أي الذي في الشق فلا ينافي ما تقدم وهل ذلك وجوب بالذليل يرى به والظاهر أنه كذلك للعلمة المذكورة ع ش على م ر وقل (قوله بحيث لا يمس الميت) أي وجوبا اه ع ش (قوله وأن يوضع رأسه) أي قبل دخوله القبر (قوله الذي سيصير عند سفله) أي فهو مجاز مجاورة مبنى على مجاز الأول فسمى مؤخر القبر رجلا لأنه مجاور لها والحلية لكون الرجل حالة في القبر وعند خبر يصير مقدم ورجل اسمه مؤخر (قوله ويسل من قبل رأسه) أي يخرج من النهش من قبل رأسه وفي المختار سل الشيء من باب رد و سل السيف وأسله بمعنى وانسل من بينهم خرج وفي المصباح سالت الشيء أخذته إلى القبر وهذا المعنى هو الملائم لقول الشارح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه أي أخذ وليس المعنى أخرج لأنه لم يكن في شيء أخرجه منه إذ ذاك لأنه دفن محل موته (قوله لما روى أبو داود) استدلال على قوله ويوضع رأسه عند رجل القبر لكون لم يظهر منه وجه الدلالة إذ غاية ما فيه أنه أدخله من جهة رجل القبر وليس فيه تعرض للوضع وعبارة شرح م ر أما الوضع كذلك فلم يصح عن بعض الصحابة أنه من السنة وأما السل فلم يصح أنه فعل به صلى الله عليه وسلم وهي أظهر اه (قوله الخطمي) بفتح الخاء المعجمة وسكون الطاء نسبة لبنى خطمة بطن من الأنصار برماوى (قوله ثم أدخله) دليل لقوله وأن يوضع وقوله ولما روى الخ دليل لقوله وأن يسلم الخ وقد يقال أدخله من قبل رجل القبر لا يدل على سن وضع رأسه عند رجل القبر الذي هو المسمى (قوله وأن يدخله) أي ندبا كما قاله م ر وحجج كما يفهم من عطفه على المندوب فلو فعله غيره كان مكرها وشروجا من خلاف من حرمة كالأذرى وتبعه خط ع ش (قوله الاحق بالصلاة عليه درجة) بخلافه صفة فالافقه يقدم على الاسن كافي الغسل بخلاف الصلاة عليه كما تقدم شو برى (قوله فلا يدخله ولو أنى) أي ندبا فإذا أدخله الأنث كان خلاف الأولى ومن عبر بالوجوب يحمل على ما إذا حصل إزار للميت بأذخال غير الرجال ع ش (قوله الرجال) ينبغى أن المراد بهم ما يشمل الصبيان حيث كان فيهم قوة ع ش على م ر (قوله ومعلوم أنه الخ) دفع به ما يقال أنما أمر بأطلحة بالنزول لتقدم محارمها اطفأ بجى (قوله نعم يسن) استدراك صوري لأنه لم يدخل فيما قبله قال الشو برى وظاهره أن النساء ولو اجنبيات يقدمن فيما ذكر على الرجال المحارم مع استوائهم نظر أو غيره وانفراد المحارم بزيادة القوة فليحذر وجه ذلك وقد يقال وجه ذلك وجود الشهوة في المحارم مع المخالطة بالمس ونحوه وذلك مظنة لشورانها وانتفاشها في النساء

شو برى

موت رقية ولا دفنها أي لأنه كان يدر أنه كان لها محارم من النساء كفاطمة نعم يسن لمن كفى المجموع أن يلين جلي المرأة من

مغتسلها إلى النعش وتسليمها إلى من في القبر وحل ثيابها فيه وخرج من يادتي (٤٩١) درجة الاحق بالصلاة صفة وقد عرف

في الغسل (لكن الاحق في اثني زوج) وان لم يكن له حق في الصلاة لان منظوره أكثره (فمحرم) الاقرب فالاقرب (فعبدها) لانه كالمحرم في النظر ونحوه (فمسوح فيجبوب نخصي) اضعف شهوتهم ورتبوا كذلك لتفاوتهم فيها (فعبدة) لا محرمية لهم كبني عم ومعتق وعصبة كترتهم في الصلاة فذو رحم كذلك كبني خال وبنو عمه (فأجنبي صالح) فان استوى اثنان في الدرجة والفضيلة وتنازع اقرع كما مر في الاشارة اليه وقولي فمحرم الى آخره من زيادتي (و) سن (كونه) أي المدخل له القبر (وترأ) واحدا فأكثر بحسب الحاجة كما فعل برسول الله صلى الله عليه وسلم فقد روى ابن حبان ان الدافنين له كانوا ثلاثة وأبو داود أنهم كانوا خمسة (و) سن (ستر القبر بثوب) عند الدفن لانه ربما ينكشف من الميت شيء فيظهر ما يطلب اخفاؤه (وهو غير ذكر) من أثني وخثنى (أكد) احتياطا والتصرح به من زيادتي (و) ان (يقول) مدخله (اسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه

شو برى (قوله وحل ثيابها) أي شدادها أي ومن محل موتها إلى المغتسل فهذه أربعة مواضع تتولاها النسوة ع ش (قوله الاحق بالصلاة صفة) المراد بالصفة هنا خصوص الفقه لا مطلق الصفة كما يعلم من كلامه رشيدى (قوله وقد عرف في الغسل) أي من أن الافقه هنا أولى من الاسن الاقرب والبعيد الفقيه أولى من الاقرب غير الفقيه عكس ما في الصلاة عليه وقوله لكن الاحق الخ أتى به لانه علم انه لاحق في الصلاة للزوج حيث وجد معه غير الاجانب والسيد في الامة التي تحل له كالزوج وفي التي لا تحل له كان كانت مكانة كالمحرم فيقدم على عبدها لان المالكية أقوى من المملوكية اه حل (قوله زوج) قد يشكل عليه تقديمه صلى الله عليه وسلم أباطلحة وهو أجنبي مفضل على عثمان مع انه الزوج الافضل والعذر الذي اشير اليه في الخبر على رأي وهو انه كان وطئ سر به تلك الليلة دون أن يطلع ظاهرا كلام ائمتنا انهم لا يعتبرونه لكن سهل ذلك أنهم اواقعة حال ويحتمل ان عثمان لفرط الحزن والاسف لم يثق من نفسه باحكام الدفن أو أنه صلى الله عليه وسلم رأى عليه آثار العجز عن ذلك فقدم أباطلحة من غير اذنه وخصه لكونه لم يقارف أي لم يجامع تلك الليلة نعم يؤخذ من الخبر ان الاجانب المستوين في الصفات يقدم منهم من بعد عهده عن الجماع لانه أبعد عن مذكري يحصل له لو ماس المرأة اه حج ولا يردانهم قالوا في الجمعة انه يسن ان يجامع ليلتها ليكون أبعد عن الميل الى ما يراد من النساء لا نقول الغرض ثم كسر الشهوة وهو حاصل بالجماع تلك الليلة والغرض هنا انه يكون أبعد عن تذكر النساء وبعد العهد بهن أقوى في عدم التذكر ع ش على مر (قوله وان لم يكن له حق في الصلاة) أي عند وجود الاقارب شو برى (قوله الاقرب فالاقرب) فيقدم الاب ثم أبوه وان علا ثم الابن ثم ابنه وان نزل ثم الاخ الشقيق ثم الاخ للاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ للاب ثم ابوالام ثم الاخ منها ثم الخال ثم العم منها والترتيب المذكور مندوب زى (قوله فعبدها) استشكل بأن الامة لا تغسل سيدها لانقطاع الملك بالموت وهو بعينه موجر دهناء واجب باختلاف البابين اذ الرجل ثم يتأخر عن النساء وهما يتقدم حتى ان الرجل الاجنبي يتقدم هنا على المرأة وعبد الميتة أولى منه زى (قوله لتفاوتهم فيها) أي الشهوة اذ المسوح أضعف من المحبوب والخصي لانه لم يبق له شيء من الآلتين والمحبوب أضعف من الخصي تجب ذكره شيخنا (قوله فذو رحم الخ) وقضية كلامهم ان الترتيب مستحب لا واجب مر (قوله فأجنبي صالح) الافضل فالافضل ثم النساء بعد الاجنبي كترتيبهم في الغسل والخناثي كالنساء كذا قاله شيخنا حل (قوله أقرع) أي ندبا ع ش على مر (قوله كما مر في الاشارة اليه) أي في الغسل في قوله فان تنازع في هذا ونظائره الآتية أقرع زى (قوله وسن كونه وترأ) عطف مصدر صريح على مصدر مؤول شو برى قال مر وأما الواجب في المدخل له فهو ما تحصل به الكفاية (قوله بحسب الحاجة) فلواتهمت الحاجة باثنين مثلا لا يزيد عليهم ثالث مراعاة للوترية ع ش على مر (قوله كانوا ثلاثة) وهم على والعباس وابنه الفضل وفي رواية أربعة على والفضل بن العباس وأسامة وعبد الرحمن ابن عوف وقوله خمسة وهم على والعباس وابنه الفضل وقثم وشقران مولاة صلى الله عليه وسلم برماوى (قوله وستر القبر بثوب عند الدفن) عبارة شيخنا عند ادخال الميت فيه أي القبر والظاهر ان المراد بالقبر اللحد والشق ويؤيده تعبير الشارح بالدفن لان الظاهر منه ادخال الميت ذلك ويحتمل ان المراد بالقبر الحفرة فيستحب ستر القبر قبل ادخال الميت في الحفرة حل (قوله عند الدفن) مفهومه انه لا يندب ذلك عند وضعه على النعش وينبغي ان يكون مباحا ع ش على مر أي ستره حال وضعه على النعش مباح وان كان يندب ستره بعد ذلك (قوله وان يقول مدخله) أي وان تعدد ع ش (قوله بسم الله

وسلم) لا اتباع ولا مبر به رواهما الترمذى وحسنهما وفي رواية وعلى سنة رسول الله (و) ان (يوضع في القبر على يمينه) كافي الاضطجاع

كافي المجموع بالقبر
أهم من تعبيره بالبعد
(ويوجه) للقبلة (وجوبا)
تنزيله منزلة المصلي فلو وجه
لغيره انبش كإسياتي أو لها
على يساره كره ولم يندش
والتصريح بالوجوب من
زيادتي (و) أن (يسند وجهه)
و رجلاه (إلى جداره) أي
القبر (وظهره بنحو لبنة)
كحجر حتى لا ينكسب ولا
يستلقي ويرفع رأسه بنحو
ابنة ويقضي بخده الأيمن
إليه وإلى التراب (و) أن
(يسد فتحة) بفتح الفاء
وسكون التاء (بنحو لبن)
كطابن بأن يبنى بذلك ثم تسد
فرجه بكسر الهمزة وطين أو
نحوهما لأن ذلك يبلغ في
صيانة الميت من النش ومنع
التراب والهلواء ونحو
من زيادتي (كره) أن يجعل
له (فراش ونحوه) بكسر
الميم (وسند وق) لم يحتج
إليه) لأن في ذلك إضاعة
مال أما إذا احتجج إلى
صندوق لئلا يفسد ونحوها
كخاوة في الأرض فلا
يكرب ولا تنفذ وصيته به إلا
حينئذ (وجاز) بلا كراهة
(دفنه) ليلا (مطلقا) ووقت
(كراهة صلاة لم يتحرره)
بالاجماع بخلاف ما إذا تحرره
فلا يجوز وعليه جل خبر
مسلم عن عقبة بن عامر

أي أدخله مستعينا باسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم أي ومات على ملة رسول الله وأدفعه
على ملة رسول الله وسن زيادة الرحمن الرحيم كافي المأوردى لأن الرحمة مناسبة للمقام ويسن أن يزيد
من الدعاء ما يليق بالخال كاللهم افتح أبواب السماء له وجه وأكرم نزله ووسع مدخله ووسع له في قبره فقد
ورد أن من قيل ذلك عند دفنه رفع الله عنه العذاب أربعين سنة (قوله ويوجه للقبلة وجوبا)
أي في المسلم وبوجه الكافر لا يوجه كانت وقوله ويوجه بالرفع أخذ من قوله وجو بالذوقرى بالنصب
لأن التقدير وسن أن بوجه وجو باوهو فاسد ولعل هذا هو حكمة حذف أن من كلام الشارح (قوله)
تنزيله منزلة المصلي يؤخذ منه عدم وجوب استقبال القبلة بالكفار عاتينا وهو كذلك فيجوز
استقبالهم واستدبارهم نعم لو ماتت ذمية وفي جوفها جنين مسلم بلغ أو أن نفخ الروح فيه جعل ظهرها
للقبلة وجو باليتوجه الجنين للقبلة حيث وجب دفنه لو كان منفصلا ذوجه الجنين لظهره وتدفن هذه
المرأة بين مقابر المسلمين والكفار شرح مرأما المسألة فتراعى هي لا ما في بطنها ع ش على مر (قوله)
فلو وجه لغيرها) أي ولو إلى السماء فيشمل المستلقي ولو رفعت رأسه فلا قصور في عبارته شيخنا وعبارة
مر فان دفن مستديرا أو مستلقيا نبش حتما إن لم يتغير والأفلا (قوله حتى لا ينكسب) تعليل لقوله
وإن يسند وجهه الخ وقوله ولا يستلقي تعليل لقوله وظهره الخ ولا يجب نبشه لو انكسب أو استلقى بعد الدفن
وكذا لو انهار القبر أو التراب عليه كذلك ويجوز نبشه وإصلاحه أو نقله إلى محل آخر نعم لو انهار عليه
التراب قبل تسوية القبر وقبل سده وجب إصلاحه قل وبرماوى (قوله بخده الأيمن) أي بعد
إزالة الكفن لأنه أبلغ في اظهار النذل وقوله إليه أي إلى نحو اللبنة (قوله وأن يسد فتحة) ظاهر صنيعة
من استحباب السد جواز اهالة التراب عليه من غير سد وذهب جمع إلى وجوب السد وحمة اهالة
التراب لما في ذلك من الأضرار بالميت وقرر شيخنا زي أن السدان لزم على عدم اهالة التراب على
الميت وجب والاندب وعلى كل يحمل كلام جمع حل ومر (قوله بنحو لبن) أي ندبا وكان عدد
لبنت الخده صلى الله عليه وسلم تسع لبنت كافي مسلم قل (قوله بكسر لبن) بكسر الكاف وفتح
السين وسكونها شويرى (قوله وطين) نبيه به على أن اللبن وحده لا يكفي ولا يندب إلا إذا كان عنده
خلاف لبعضهم برماوى (قوله ونحوه بكسر الميم) وجهها مخاد بفتح الميم سميت بذلك لوضع الخد
عليها شيخنا (قوله لم يحتج إليه) أي الصندوق فالتفصيل إنما هو فيه ويدل على هذا قول الشارح
أما إذا احتجج الخ (قوله لأن في ذلك إضاعة مال) أي لغرض شرعى وهو تعظيم الميت فلا تنافي بين
العلة والمعلول لأن الإضاعة إنما تكون محرمة إذا لم تكن لغرض شرعى (قوله أما إذا احتجج إلى
صندوق) يؤخذ من هذا أن بقاء الميت مطلوب وإن الأرض التي لا تبليه سريعا أو لى من الأرض التي
تبليه سريعا عكس ما يتوهم شرح مر وقوله مطلوب لأن تنعم لروح مع البدن ألد من تنعمها
وحدها (قوله وجاز دفنه ليلا) أي لأنه صلى الله عليه وسلم دفن ليلا وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك
بل فعله صلى الله عليه وسلم أيضا نعم يندب للإمام منع الكفار من الدفن نهارا إن أظهره برماوى
(قوله مطلقا) أي تحرره أم لا (قوله فلا يجوز) أي جواز مستوى الطرفين إذا لمعتمد الكراهة
تنزيها وهذا في غير حرم مكة أما فيه فلا حرم ولا كراهة قياسا على الصلاة فيه حل وزى قال الشويرى
رأيت بخط شيخنا بهامش شرح الروض أن الأوجه تحريم الدفن عند تحريم الأوقات المكرهة في
الحرم المكي وإن لم تحرم الصلاة فيه والفرق ظاهر اه ولعل الفرق أن الصلاة يضاعف ثوابها فاغتفر
فعلها بذلك ولا كذلك الدفن وأيضا للنص عليه في حديث يابني عبد مناف الخ اه بحر وفه (قوله)

الليل وغير وقت الكراهة
وتعبري بهذا الموافق
لعبرة الروضة أولى من
قوله وغيرهما أفضل وان
أول أفضل بمعنى فاضل
(ودفن بمقبرة أفضل) منه
بغيرها لينال الميت دعاء
البار بن والزائر (وكره
ميت بها) لما فيه من
الوحشة (ودفن اثنين من
جنس) ذكرين أو
أثنين ابتداء (بقبر)
بمحل واحد (الضرورة)
كثرة الموتى لوباء أو غيره
(فيقدم) في دفنها إلى جدار
القبر (أفضلهما) لأنه صلى
الله عليه وسلم كان يجمع بين
الرجلين من قنلى أحد في
ثوب واحد ثم يقول أيهما
أكثر أخذ القرآن فإذا
أشير إلى أحدهما قدمه في
اللحد (لا فرع) فلا يقدم
(على أصل) من جنسه
فيقدم الأب على الابن - إن
كان أفضل منه لحرمة
الأبوة والأم على البنت وإن
كانت أفضل منها لحرمة
الأمومة مع التساوي في
الأنوثة بخلاف ما إذا كان
من غير جنسه فيقدم الابن
على أمه لفضيلة الذكورة
(ولا يصح على رجل) بل
يقدم الرجل عليه وإن كان
أفضل منه والتصریح
بكراهة الدفن مع قول من

وأن تقبر) بابه ضرب ونصر أي ندفن وأما ضبطه بضم النون وكسر الباء من أقبر لقوله تعالى ثم أماته
فأقبره فغلط لأن معنى أقبره في الآية صيرله قبراً أو ما الذي في الحديث فاضيه قبر بمعنى دفن (قوله) وذكر
وقت الخ) الضمير راجع للنبي صلى الله عليه وسلم وللفظ ذكر أمان الراوى أو من الشارح شيخنا
(قوله وقت الاستواء) هي الأوقات المتعلقة بالزمن وظاهره أن الوقت المتعلق بالفعل كوقتي الصبح
والعصر ليس كذلك وبه قال الاسنوى قال وكلام الأصحاب والحديث يدل له وقال الزركشى الصواب
التعميم وهو كما قال شرح م (قوله أولى من قوله وغيرهما أفضل) أي لأن عبارة الأصل تقتضى أن
غيرهما فيه فضل أن جعل على بابه وإن أول فالأول ويل فيه أولى (قوله ودفن بمقبرة أفضل) وفي أفضل
مقبرة بالبلد أولى ويكره الدفن بالبيت إلا أن تدعو إليه حاجة ومصلحة على أن المشهور أنه خلاف
الأولى لا مكره وإنما دفن عليه الصلاة والسلام في يته لاختلاف الصحابة في مدفنه خوفاً من دفنه
بالمقابر من التنازع ولأن من خواص الأنبياء دفنهم بمحل موتهم أي حيث أمكن الدفن فيه فإن لم يمكن
تقاولوا كأن ماتوا على سقف لا يتأتى الدفن فيه فالظاهر دفنهم تحت الموضع الذي ماتوا فيه بحيث يحاذيه
كما في حج وعش (قوله وكره ميت بها) في كلامه اشعار بعدم الكراهة عند القبر المنفرد قال
الاسنوى وفيه احتمال وقد يفرق بين أن يكون بصحراء أو في بيت مسكون اه والتفرقة أوجه بل
كثير من التراب مسكونة كاليوت فالوجه عدم الكراهة فيها ويؤخذ من التعليل أن محل الكراهة
حيث كان منفرداً فإن كانوا جماعة كما يقع كثير في زمننا في الميت ليلة الجمعة لقراءة قرآن أو زيارة لم يكره
شرح م (قوله ودفن اثنين من جنس) أي أو من غير جنس وهناك محرمية فدار الجواز عنده
مع الكراهة على اتحاد الجنس أو اختلافه مع المحرمية ونحوها كما سيأتي وقوله ابتداء أماد وأما بان يفتح
على الميت ويوضع عنده ميت آخر فيحرم ولو مع اتحاد الجنس أو مع محرمية والمعتمد التحريم حيث
لا ضرورة مطلقاً ابتداء ودواماً وإن كان هناك محرمية واتحاد الجنس لأن العلة التأذى م وعش
وينبغي أن يلحق بالثنين واحد وبعض بدن آخر وظاهره ولو كانا صغيرين (قوله كثرة الموتى) أي
وعسر أفراد كل واحد بقبر اه م فتنى سهل أفراد كل واحد بقبر لا يجوز الجمع بين اثنين ولا يخصص
الحكم بما اعتيد الدفن فيه بل حيث أمكن ولو في غيره ولو كان بعيداً وجب حيث كان بعيداً لمقبرة للبلد
وسهل زيارته عش (قوله فيقدم أفضلهما) وهو الحق بالإمامة شرح م (قوله في ثوب واحد)
قيل المراد في قبر واحد لا يجوز تجريد ههما بحيث تتلاقى بشرتهما بل المراد أن يكون على كل ثيابه
ولكنه يجمع بجانب الآخر في قبر واحد وهذا تأويل بعيد وإنما المراد أن ذلك الوقت كان وقت عجز
وحينئذ فيه بعض الثياب التي وجدت كان فيه سعة بحيث يسع اثنين بدرجان فيه ففعل فيهما ذلك ولا يلزم
من ذلك تماس عورتيهما لا مكان أن يحجز بينهما بأخر ونحوه شرح المشكاة شوبرى ولو حفر قبر
فوجد فيه عظم ميت قبل فراغ الحفر أعاده ولم يتم الحفر وإن ظهر ذلك بعد تمامه جعله في جانب بعد حفره
ودفن الميت بجانب آخر فإن كان للقبر لحدان ودفن بأحد هما ميت ثم أريد دفن آخر بالحد الآخر لم يحرم
نبش القبر حينئذ حيث لم تظهر رائحة من الميت إلا حل وزى (قوله بخلاف ما إذا كان من غير
جنسه) كان الأولى تأخير هذه إلى المفهوم الآتى لأنها من صورها لا من صور المنطوق شيخنا (قوله
وخرج بالجنس الخ) هل يقدم الخنثى على أمه احتياطاً روى قال الشيخ فيه نظر (أقول) وينبغي
تقديمها لأن جهة تقديمها محقة بخلاف الخنثى شوبرى (قوله كره) المعتمد تحريم الجمع مطلقاً لا ضرورة

جنس وقول لا فرع إلى آخره من زيادنى وخرج بالجنس ما لو كان من جنسين حقيقة كذكر وأنثى أو احتمالاً كخنثيين فإن كان بينهما
محرمية أو زوجية وسيدية كره دفنهما بقبر واحد بل تأكد ضرورة

برماوى (قوله وحيث جمع بين اثنين) أى وان كان الجمع محرماً بان لم تدع ضرورة اليه ع ش على
 مر (قوله جعل بينهما) أى ندبان لم يكن مس والواجب برماوى (قوله وقدم من جنسين الذكر)
 أى قدم وضعه الى جدار القبر وهذا قبل وضع الفضول في اللحد ولو على شفيره والا فلا ينحى عن مكانه
 لانه ازراء به ويقدم في الكافر ين أخفهما كافر أو عصياناً برماوى (قوله وتقدم بعض ذلك) أى فى قوله
 ويقدم الابن على أمه (قوله وسن لنا دننا) أى حضر الدفن ولو بعد شو برى أى ولو امرأة ومحل
 حيث لم يؤدقربها من القبر الى الاختلاط بالرجال كفى ع ش على مر (قوله بأن كان على شفيره)
 عبارة شرح مر وضابط الدنو ما لا يحصل معه مشقة لها وقع فيما يظهر فن لم يدن لا يسن له ذلك للمشقة
 في الذهاب اليه لكن قال في الكفاية انه يستحب ذلك لكل من حضر الدفن وهو شامل للبعيد أيضاً
 واستظهره الولي العراقي وهو المعتمد على انه يمكن الجمع بينهما بحمل الاول على التأكيذ فقول المصنف دننا
 ليس بقيد (قوله ثلاث حثيات) أى حثوث ثلاث حثيات فهو على حذف مضاف لان الحثيات اسم
 للعين من التراب ولا يتعلق بها حكم والحشو الاخذ بالكفين معاً وأحدهما ومحل طلب ذلك ما لم يكن به
 نجاسة وهو رطب لمافي من التضمخ بالنجاسة وكون التراب من تراب القبر ومن جهة رأسه أولى ولو
 فقد التراب هل يشير اليه أو لافيه نظر والا قرب الثاني كفى البرماوى وانظر ماذا يفعل بها عن الحثيات
 هل يردّها للقبر أولاً وما حكمة ذلك وعبرة سم قوله ثلاث حثيات أى من تراب القبر على ما قيد به في
 شرح البهجة وع ب وغيرهما ولعل أصل السنة يحصل بغير ترابه أيضاً أخذاً من التعليل بأن ذلك
 للرضا بما صار اليه الميت اه وعبرة مر لمافي من اسراع الدفن والمشاركة في هذا الغرض واظهار
 الرضا بما صار اليه الميت اه وهي تفيد انها ترد للقبر أخذاً من التعليل الاول وأنه لا فرق في ذلك بين أن
 يليق به ذلك أولاً أخذاً من التعليل الثاني فراجع **فائدة** ورد أن من أخذ من تراب القبر بيده
 حال ارادة الدفن وقرأ عليه انا انزلناه سبع مرات وجعله مع الميت في كفنه أو قبره لم يعذب ذلك الميت في
 القبر علقمى ع ش على مر وقل وينبغي الاكتفاء بذلك مرة واحدة وان تعدد المدفونون
 (قوله ويسن أن يقول مع الاولى الخ) ويستحب أن يقول مع ذلك في الاولى اللهم لقنه عند المسئلة
 حجة وفي الثانية اللهم افتح أبواب السماء لروحه وفي الثالثة اللهم جاف الارض عن جنبه كفى شرح
 مر وقوله اللهم افتح أبواب السماء لروحه لا ينافي هذا ان روحه يصعد بها عقب الموت لانا نقول ذلك
 الصعود للعرض ثم يرجع بها فتكون مع الميت الى أن ينزل قبره فتلبسه للسؤال ثم تفارقه وتذهب الى
 حيث شاء الله ع ش على مر (قوله وان يهال بمساح) بفتح الميم جمع مسحاة بكسر ها وهي آلة
 تمسح بها الارض ولا تكون الا من حديد بخلاف المجرفة فانها تكون من الحديد وغيره (قوله ويسن
 أن لا يزداد على تراب القبر) أى ما لم يحتج لذلك لاجل ارتفاعه والا يزيد عليه أخذاً مما بعده ح ف
 (قوله فتمكث جماعة) أى بقدر ما ينحدر جزور ويفرق لجه اه حج ع ش على مر (قوله
 يسألون له التثبيت) كأن يقولوا اللهم ثبته على الحق اللهم لقنه حجة فلو أتوا بغير ذلك كالد كرى على القبر
 لم يكونوا آتين بالسنة وان حصل لهم ثواب على ذكرهم وبقي آياتهم به بعد سؤال التثبيت له هل هو
 مطلوب أولاً لافيه نظر والا قرب الثاني ومثل الد كرى بالاولى الاذان فلو أتوا به كانوا آتين بغير المطلوب
 منهم كفى ع ش على مر والمراد انهم يسألون له التثبيت ان كان مكلفاً غير شهيد وغير نبى لانه
 الآن يسئل فيلقن خوف الفتنة قال في الايعاب والظاهر أن المراد بها غير حقيقةها لاستحالتها من
 مات على الاسلام بل نحو التلجلج في الجواب أو عدم المبادرة اليه أو محيى المسكين له في صورة غير حسنة

و حيث جمع بين اثنين جعل
 بينهما حاجز تراب وقدم من
 جنسين الذكر ثم الخنثى ثم
 المرأة وتقدم بعض ذلك
 (وسن لنا دننا) من القبر
 بأن كان على شفيره كما عبر
 به الشافعى رضى الله عنه
 (ثلاث حثيات تراب)
 بيديه جميعاً لانه صلى الله
 عليه وسلم حثاً من قبل رأس
 الميت ثلاثاً رواه البيهقي
 وغيره باسناد جيد ويسن
 أن يقول مع الاولى منها
 خلقناكم ومع الثانية وفيها
 نعبدكم ومع الثالثة ومنها
 نخرجكم تارة أخرى (و)
 سن (أن يهال) عليه
 (مساح) أو ما في معناها
 اسراعاً بتكميل الدفن
 ويسن أن لا يزداد على تراب
 القبر لئلا يعظم شخصه
 (فتمكث جماعة) عنده
 ساعة (يسألون له التثبيت)

تقرىباً يعرف فيزار ويحترم

ولأن قبره صلى الله عليه

وسلم رفع نحو شبر رواه ابن

حبان في صحيحه فإن لم

يرتفع ترابه شبراً فلا وجه

أن يزداد وخرج بزيادتي

(بدارنا) "مالومات مسلم

بدار الكفار فلا يرفع قبره

بل يخفى لثلاثه رضوالة اذا

رجع المسلمون وألحق به

الأذرعى الامكنة التي يخاف

بشها السرقة كفته أو

لعداوة أو لنحوهما

(وتسطيعه أولى من

تسليمه) كما فعل بقبره

صلى الله عليه وسلم وقبرى

صاحبيه رواه أبو داود

باسناد صحيح (وكره جلوس

ووطء عليه) للنهي عنهما

رواه في الاول مسلم وفي

الثاني الترمذى وقال حسن

صحيح وفي معناه الاتكاء

عليه والاستناد اليه وبهما

صرح في الروضة (بلا

حاجة) من زيادتي مع

التصریح بالكرهية فان

كان الحاجة بان لا يصل الى

ميتته أو لا يتك من الحفر

الابوطه فلا كراهة (و)

كره (تجصيصه) أى تبويضه

بالجص وهو الجبس وقيل

الجير والمراد بهما أو

أحدهما (وكتابه) عليه

سواء اكتب عليه اسم

صاحبه أم غيره في لوح عند

رأسه أم في غيره (وبناء

المنظر شورى والصحيح ان السؤال في القبر خاص بهذه الامة تشريفاً للنبي سبب سؤال الملكين عنه دون غيره من الانبياء قال السيوطي

ولم يكن لامه من الامم * من قبلنا قط سؤال يلتزم

وقال أيضاً السؤال سبع مرات في سبعة أيام بالنسبة للمؤمن اظهار الشرفه وأربعون مرة بالنسبة للمنافق
توبيخه (قوله للاتباع) عبارة شرح م ر لانه عليه الصلاة والسلام كان اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا لآخيكم واسألوا الله التثبيت فانه الآن يستل اه (قوله وان يرفع القبر شبرا) فلوزيد على الشبر كان مكروها وقيل خلاف الاولى برماوى وعش (قوله فلا يرفع قبره بل يخفى) وهل ذلك واجب أو مندوب وينبغي أن يكون ذلك واجبا اذا غلب على الظن فعلهم به ذلك عش على م ر (قوله وتسطيعه) بأن يعرض فيجعل كالسطح والتسليم أن يجعل كسنام البعير (قوله كما فعل بقبره صلى الله عليه وسلم) وأما ما في البخارى عن سفيان رأيت قبر النبي صلى الله عليه وسلم مسنفاً عما سئم بعد سقوط الجدار عليه في زمن الوليد وقيل في زمن عمر بن عبد العزيز ولا يؤثر في ذلك كون التسطيع صار شعاراً للروافض اذ السنة لا تترك بموافقة أهل البدع فيها وقول على أمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا أدع قبر امشرفاً لا يسويته لم يرد به تسوية الارض بل تسطيعه جمعاً بين الاخبار برماوى (قوله وكره جلوس) أى ان كان محترماً اما غير المحترم كقبر مرتد وحرقى فلا كراهة فيه والظاهر انه لا حرمة لقبر الذمى في نفسه لكن ينبغي اجتنابه لاجل كف الأذى عن احيائهم اذ اوجدوا ولا شك في كراهة المكث في مقابرهم ومحل ما ذكر من كراهة الجلوس والوطء في المحترم عند عدم مضي مدة يتيقن فيها أنه لم يبق من الميت شيء في القبر سوى عجب الذنب فان مضت فلا بأس بالتفافع به ولا كراهة في مشيه بين المقابر بنعل على المشهور كما في شرح م ر وقوله فلا كراهة فيه أى في الجلوس والوطء وينبغي عدم حرمة البول والتغوط على قبورهما أى المرتد والحرى لعدم حرمتها ولا عبرة بتأذى الاحياء وقوله لكن ينبغي اجتنابه أى وجوباً في البول والغائط ونحو الجلوس عليه وقوله ولا كراهة في مشيه بين المقابر بنعل أى ما لم يكن متنجساً بنجاسة رطبة والا فيحرم ان مشى به على القبر اما غير الرطبة فلا عش (قوله ووطء عليه) أى القبر الذى لمسلم ولومهدراً فيما يظهر وظاهر ان المراد به محاذى الميت لا ما اعتيد التحويط عليه فانه قد يكون غير محاذ له لاسمافى اللحد ويحتمل الحاق ما قرب منه جسداً به لانه يطلق عليه انه محاذ له اه حج شورى (قوله للنهي عنهما) والحكمة فيه توقير الميت واحترامه واما خبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال لأن يجلس أحدكم على جرة خير له من أن يجلس على قبر ففسر الجلوس عليه بالجلوس للبول والغائط ورواه ابن وهب أيضاً بلفظ من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط الخ وهو حرام بالاجماع شرح م ر (قوله وفي معناه الاتكاء عليه) أى يجنبه والاستناد اليه أى يظهره فهما متغايران ح ف والظاهرهما في معنى الجلوس فقط وفي شرح م ر ما يقتضى ذلك (قوله بلا حاجة) لم يبين الشارح مفهومه الا بالنسبة للوطء وكذلك صنع م ر (قوله الى ميتته) أى من يريد يارته وان لم يكن ميتته (قوله وكره تجصيصه) أى ظاهره أو باطنه (قوله بالجلس) بفتح الجيم وكسر ها برماوى (قوله وكتابه عليه) أى اذا كان ولياً أو عالماً وكتب اسمه ليزار ويحترم (قوله وخرج تجصيصه تطيينه) أى فلا يسكره بل يباح وبكره أن يجعل على القبر مظلة وان يقبل التابوت الذى يجعل فوق القبر كما يكره تقبيل القبر واستلامه وتقبيل الاعتاب عند الدخول لزيارة الاولياء نعم ان قصد بتقبيل أضرحتهم أى

عليه) كقبة أو بيت للنهي عن الثلاثة رواه فيها الترمذى وقال حسن صحيح وفي الاول والثالث مسلم وخرج تجصيصه تطيينه خلافاً

أى البناء (ب) مقبرة (مسبلة) بان جرت عادة أهل البلد بالدفن فيها كما لو كانت موقوفة ولان البناء يتأيد بعد انحقاق الميت فلو بنى فيها هدم البناء كما صرح به الأصل بخلاف ما لو بنى في ملكه وانصريح بالتحرّيم من زيادى وصرح به في المجموع (وسن رشه) أى القبر (عماء) لانه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بقبر سعد بن معاذ رواه ابن ماجه وأمر به في قبر عثمان بن مظعون رواه البزار والمعنى فيه التفاؤل بتبريد المضجع وحفظ التراب ويكره رشه بعماء الورد (ووضع حصى عليه) لانه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بقبر ابنه ابراهيم رواه الشافعى وسن أيضا وضع الجريد والريحان ونحوهما عليه (و) وضع (حجر أو خشبة عند رأسه وجمع أهله بموضع) واحد من المقبرة لانه صلى الله عليه وسلم وضع حجرا أى صخرة عند رأس عثمان بن مظعون وقال أتعلم بها قبر أخى وأدفن اليه من مات من أهلى رواه أبو داود باسناد جيد وتعبيرى بأهله أعم من تعبيره بأقارب (وزيارة قبور) أى قبور المسلمين (لرجل) لخبر مسلم كنت

وأعتابهم التبرك لم يكره وهذا هو المعتمد برماوى (قوله وحرّم أى البناء) ظاهره أو باطنا وان لم يتحقق وقفها وحمل ذلك ما لم يكن الميت من أهل الصلاح ومن ثم جازت الوصية بعمارة قبور الصالحين لما فى ذلك من احياء الزيارة والتبرك حل ومن البناء ما اعتيد من جعل أر بعة أشجار من بعة محيطه بالقبر أخذ من التعليل بقوله ولان البناء الح كفى حجج قال سم الا اذا كانت الاشجار المذكورة لحفظه من النش والدفن عليه (قوله كمالو كانت موقوفة) أى قياسا على الموقوفة وعبرة شرح مر ومثلها الموقوفة بالاولى واعتراض بأن الموقوفة هي المسبلة وعكسه ويرد بأن تعريف المسبلة يدخل مواتا اعتادوا الدفن فيه فهذا يسمى مسبلا موقوفا فتصح ما ذكره الشارح فالمسبلة أعم شوى و برماوى (قوله بعد انحقاق الميت) أى فيحرم الناس من تلك البقعة حجج (قوله فلو بنى فيها هدم البناء) ولو مسجدا أو مأوى للزائر لان الان احتيج الى البناء فيها لخوف نبش سارق أو سبع أو خرقه بسيل فلا يهدم الا ما حرّم وضعه ومن المسبل قرافة مصر فهدم ما بها من البناء ان عرف حاله فى الوضع فان جهل حاله ترك حلا على وضعه بحق كفى البناء الذى على حافة الاسهار والشوارع اه ع ش على مر وقوله فيهدم ما بها أى ما عدا قبلة امامنا الشافعى لانها كانت قبل الوقف دار الابن عبد الحكيم ع ش ولا يجوز زرع شئ فى المسبلة وان تيقن بلامن بها لانه لا يجوز الاتفاع بها بغير الدفن فيقلع وقول المتولى يجوز بعد البلاء محمول على المملوكة حجج ع ش على مر (قوله وسن رشه) أى القبر أى بعد الدفن ما لم ينزل مطر يكفى حجج وينبغى انه لو نبش عليه خشيش اكتفى به عن وضع الجريد الاخضر الآتى قياسا على نزول المطر ويحتمل خلافه ويفرق بأن زيادة الماء بعد نزول المطر الكافى لا معنى لها للحصول المقصود من تمهيد التراب بخلاف وضع الجريد بزيادة على الخشيش فانه يحصل به زيادة درجة للميت بتسبيح الجريد ع ش على مر (قوله بعماء) أى طاهر وكونه باردا أولى ويحرم بالنجس لان فيه ازراء به ومن قال يكره يحمل على كراهة التحريم برماوى (قوله بتبريد المضجع) قال فى المصباح المضجع بفتح الميم والجيم موضع الضجوع والجمع مضاجع ع ش على مر (قوله ويكره رشه بعماء الورد) أى لانه اضاعة مال وانما لم يحرم لانه يفعل لغرض صحيح من اكرام الميت واقبال الزوار عليه لطيب ريح البقعة به فسقط قول الاسنوى ولو قيل يتحرّم به لم يبعد ويؤيد ما ذكره قول السبكي لا بأس باليسير منه اذا قصد به حضور الملائكة لانها تحب الرائحة الطيبة شرح مر (قوله ووضع حصى) أى صغار شرح مر (قوله ونحوهما) أى من الاشياء الرطبة فيدخل فيه البرسيم ونحوه من جميع النباتات الرطبة وعبرة شرح مر ويستحب وضع الجريد الاخضر على القبر لاتباع وكذا الريحان ونحوه من الاشياء الرطبة ويتمتع على غير ما نكاه أخذه من القبر قبل يسه لعدم الاعراض عنه فان يس جازل والنفعة المقصود منه حال رطوبته وهو الاستغفار اه قال ع ش عليه أما مال كنه فان كان الموضوع مما يعرض عنه عادة حرّم عليه أخذه لانه صار حقا للميت وان كان كثيرا لا يعرض عن مثله عادة لم يحرم ويظهر ان مثل الجريد ما اعتيد من وضع الشمع فى ليالى الاعياد ونحوها على القبور فيحرم أخذه لعدم اعراض مال كنه عنه وعدم رضاه بأخذه من موضعه اه (قوله عند رأسه) ذكر الماوردى استحبابه عند رجله أيضا شرح مر (قوله وجمع أهله) المراد بهم ما يشمل الزوجة والعبد وعبرة شرح مر ومنهم الارواح والعتقاء والمحارم من الرضاع والمصاهرة ومثلهم الاصدقاء اه وقوله بموضع أى ساحة من المقبرة وليس المراد بقبر واحد (قوله أتعلم) أى أجعلها علامة على قبر أخى أعرفه بها فهو من تعلم بمعنى جعل له علامة وقوله قبر أخى أى من الرضاع (قوله وتعبيرى بأهله أعم) أى لشموله للارواح والعتقاء والمحارم من الرضاع والمصاهرة ومثلهم الاصدقاء حل وشوى برى (قوله وزيارة قبور الح)

ورد من زار قبر ولديه أو أحدهما كتب له ثواب عمرة مقبولة وكتب له براءة من النار ويتأكد ذلك يوم الجمعة لخبر أبي نعيم من زار قبر والده أو أحدهما يوم الجمعة كان كحجة **(فائدة)** روح الميت لها ارتباط بقبره ولا تفارقه أبد لكنها أشد ارتباطا به من عصر الخميس إلى شمس السبت ولذلك اعتاد الناس الزيارة يوم الجمعة وفي عصر الخميس وأما زيارته صلى الله عليه وسلم لشهداء أحد يوم السبت فلتضييق يوم الجمعة عما يطلب فيه من الأعمال مع بعدهم عن المدينة قل وبرماوى وعش على **مر** (قوله فباحة على المعتمد) نعم ان كانت الزيارة قصدا لا اعتبارا وتذكر الموت كانت مندوبة مطلقا **اطف** (قوله ولغيره مكر وهه) وقيل حرام لخبر ابن الله زيارات القبور وحمل على ما اذا كانت زيارتهم للتعديد والبكاء والنوح على ما جرت به عادتهم أو كان فيها خروج محرم وقيل تباح اذا أمن من الافتتان عملا بالأصل شرح **مر** (قوله فتنس لها) ومعلوم ان محل ذلك حيث اذن الزوج أو السيد أو أولى عش على **مر** (قوله ومثله قبور سائر الخ) والوجه عدم الحاق قبور أبيها وأخوتها وبقية أقاربها بذلك أخذ من العلة وان بحث ابن قاضي شهبة الحاق شرح **مر** وحمل عدم الحاق ما لم يكونوا علماء أو أولياء كافي عش عليه (قوله وان لم يسلم زائر) أي قبور المسلمين اما قبور الكفار فالقياس عدم جواز السلام عليها كافي حال الحياة بل أولى كافي شرح **مر** والزائر ليس بقيد بل يشدب لكل من مر على القبر السلام على من فيه ولا يختص ذلك بالوفات لتي اعتيدت الزيارة فيها ويسن أن يكون الزائر مستقبلا ووجه الميت وان يكون على طهارة ويتأكد ذلك في حق الأقارب خصوصا الابوين ولو كانوا ببلد آخر غير البلد الذي هو فيه وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام انه قال ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه الا عرفه ورد عنه عليه السلام كما ذكره **مر** في شرحه وقوله كان يعرفه مفهوما انه اذا مر على من لا يعرفه وسلم لا يرد عليه وانه اذا مر على من كان يعرفه في الدنيا ولم يسلم عليه لم يعرفه والظاهر خلافه فيها وقوله الا عرفه ورد عليه السلام فيه اشارة الى انه يؤدي للسلام حقه ولو بعد الموت وان الله تعالى يعطيه قوة بحيث يعلم المسلم عليه ويرد عليه ومع ذلك لا ثواب فيه للميت على الرد لان تكليفه قد انقطع بالموت كافي عش عليه (قوله دار) بالنصب على الاختصاص وهو أفصح أو النداء بالجواب بدل من كم شوبرى فيكون بدل كل من كل ويكون هناك مضاف محذوف أي أهل دار كما قررهم شيخنا (قوله وان شاء الله) فان قيل ما فائدة المشيئة مع ان الحقوق مقطوعة به قلت أجاب حجج بان المشيئة لتبرك أو هي للحقوق في لوفاة على الاسلام أو للحقوق مهم في هذه البقعة اهـ ومثله شرح **مر** (قوله ولا تفتننا بعدهم) ويسن أن يزيد اللهم رب هذه الاجساد البالية والعظام المنخرقة التي خرجت من الدنيا وهي بك مؤمنة أنزل عنا راحة منك وسلاما منى برماوى (قوله فنظر العرف العرب) وهو لا يعول عليه عش (قوله وان يقرأ) والأجر له والميت قال شيخنا والتحقيق ان القراءة تنفع الميت بشرط واحد من ثلاثة أمور احضوره عنده أو قصده له ولومع بعد أو دعاؤه له ولومع بعد أيضا اهـ (قوله بعد توجهه الى القبلة) أي حال القراءة والدعاء وان لم يرفع يديه في الدعاء وكونه واقفا أفضل برماوى وشوبرى (قوله كقربه منه حيا) أي بحيث لو كان حيا لسمعه ولو قيل بعدم اشتراط ذلك لم يكن بعيدا لان أمور الآخرة لا يقاس عليها وقد يشهد له اطلاقهم سن السلام على أهل المقبرة مع ان صوت المسلم لا يصل الى جلتهم لو كانوا أحياء عش على **مر** وينبغي ان المراد كقربه منه باعتبار عادته معه بالفعل لا باعتبار مقام الميت ومقداره حتى لو كان عظيما جدا بحيث يقتضى مقداره البعد عنه جدا لكن عادته مع الزائر التزل والتبرك والتواضع وتقر به منه وقف عند زيارته على عادته معه على الحد الذي كان يقرب منه في الحياة وانه لو كانت عظيمة

نهيتكم عن زيارة القبور
فزوروها أما زيارة قبور
الكفار فباحة وقيل
محرمة (ولغيره) أى غير
الرجل من انى وخنى
(مكر وهه) لقلة صبر الانى
وكثرة جوعها وألحق بها
الخننى احتياطا وذكر
حكمه من زيادى وهذا فى
زيارة قبر غير النبى صلى الله
عليه وسلم أما زيارة قبره
فتسن لها كالرجل كما افتضاه
اطلاقهم فى الحج ومثله
قبور سائر الانبياء والعلماء
والاولياء (وان يسلم زائر)
فيقول السلام عليكم
دار قوم مؤمنين وان شاء
الله بكم لاحقون برؤاهم سلم
زاد أبو داود اللهم لا تحرمنا
أجرهم ولا تفتننا بعدهم وأما
قوله صلى الله عليه وسلم
عليك السلام تحية الموقى
فنظر العرف العرب حيث
كان من عادتهم اذا سلموا
على قبر يقولون عليك
السلام (و) ان (يقرأ) من
انقرآن ما تيسر (ويدعو)
له بعد توجهه الى القبلة لان
الدعاء ينفع الميت وهو عقب
القراءة أقرب الى الاجابة
(و) أن (يقرب) من
قبره (كقربه منه) فى
زيارته (حيا)

الميت من جهة السلطان فان كان مجرد التجبر والظلم والحال انه لا خير فيه لم يحترم بعد موته ولم يطلب
 الابعاد منه وان كان فيه نوع خير وعديل احترام وطلب الابعاد بحسب الحال م ر قال في شرح الروض
 نعم لو كانت عادته معه البعد وقد أوصى بالقرب منه قرب منه لانه حقه كما لو أذن له في الحياة قاله الزركشي
 سم (قوله احترامه) ويؤخذ من هذا كراهة ما عليه عامة زوار الاولياء من دفعهم التوايت وتعلقهم
 بها ونحو ذلك والسنة في حقهم التأديب في زيارتهم وعدم رفع الصوت عندهم والبعد عنهم قدر ما جرت
 به العادة في زيارتهم في الحياة تعظيما لهم واكراما قال حبيج والتزام القبر وما عليه من نحو تابوت ولو
 قبره صلى الله عليه وسلم بنحو يده وتقبيله بدعة مكرهة قبيحة وأفنى م ر بعدم الكراهة حيث
 قصد بتقبيلها التبرك زي (قوله وحرم نقله) أي وان أمن التغير لما فيه من تأخير بدفنه المأمور
 بتججيله وتعريضه لهلك حرمة شرح م ر وقوله قبل دفنه أما بعد دفنه فسيأتي في قوله وحرم نبشه (قوله
 من مقبرة محل موته) يؤخذ منه ان دفن أهل انبابة موتاهم في القرافة ليس من النقل المحرم لان القرافة
 صارت مقبرة لاهل انبابة فالنقل اليها ليس نقلا من مقبرة محل موته وهو انبابة م ر أي ولا فرق في ذلك
 بين من اعتاد الدفن فيها أو في انبابة فيما يظهر ومثله يقال فيما اذا كان في البلد الواحد مقابر متعددة
 كباب النصر والقرافة والازكية بالنسبة لاهل مصرفه الدفن في ايها شاء لانها مقبرة ببلده بل له ذلك وان
 كان ساكنيا يقرب أحدها جدد العلة المذكورة اه ع ش على م ر (قوله الا من بقرب مكة) المراد
 بالقرب مسافة لا يتغير الميت فيها قبل وصوله اليها والمراد بمكة جميع الحرم لانفس البلد قال الزركشي
 وغيره أخذ من كلام المحب الطبري وغيره ولا ينبغي التخصيص بالثلاثة بل لو كان بقرب أهل الصلاح
 والخير فالحكم كذلك لان الشخص يقصد الجار الحسن ولو أوصى بنقله من محل موته الى محل من
 الاماكن الثلاثة نفذت وصيته حيث قرب وأمن التغير كما قاله الاذرعى أما لو أوصى بنقله من محل موته
 الى محل غير الاماكن الثلاثة فيحرم تنفيذهما ويبحث بعضهم جواز أحدهما الثلاثة بعد دفنه اذا أوصى به
 ووافقه غيره فقال هو قبل التغير واجب هذا والوجه عدم نقله بعد دفنه مطلقا كما قاله في ع ب ولا أثر
 لوصيته ولو تعارض القرب من الاماكن المذكورة ودفنه بين أهلها فالأول أولى كما بحثه الشيخ رحمه الله
 تعالى شرح م ر (قوله وايلىاء) بوزن كبرياء وحكى قصر ألفه وتشديد الياء أيضا وقال في المطالع
 بحذف الياء الاولى وكسر الهززة وسكون اللام وبالدو يقال الايلاء بالالف واللام وهو غريب ومعناه
 بيت الله برماوى (قوله فلا يحرم نقله اليها) محل جواز نقله بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه لتوجه
 فرض ذلك على أهل محل موته فلا يسقط عنهم بجواز نقله قاله ابن شهاب وهو ظاهر وقضية ذلك انه لو
 كان نحو السيل يعم مقبرة البلد ويفسد ما جاز لهم النقل الى ما ليس كذلك اه شرح م ر وقوله يعم
 مقبرة البلد ويفسد ها أي ولو في بعض فصول السنة كأن كان الماء يفسد هاز من النيل دون غيره فيجوز
 نقله في جميع السنة وقوله جاز لهم النقل الى ما ليس كذلك أي ولولبلد آخر ليس الميت من الفساد وهذا
 اذا كان غير شهيد اما هو فلا ينقل أي وان كان بقرب أحد الاماكن الثلاثة لان النبي صلى الله عليه
 وسلم أمر في قتلى أحد أن يردوا الى مضارعهم وكانوا نقلوا الى المدينة كما في شرح م ر والرشيدى
 عليه (قوله قبل البلا) بكسر الباء مع القصر وفتحها مع المد ح ف (قوله الا لضرورة) وليس
 منها ما لو كفن في حرير فلا يجوز نبشه لتجرده عنه لان الكفن حق الله تعالى وهو مبني على المساحة
 شرح م ر (قوله كدفن بلا طهر) وكما لو دفنت امرأة حامل بحنين ترجى حياته بأن يكون له ستة
 اشهر فأكثر فيشق جوفها ويخرج اذ شقه لازم قبل دفنها أيضا فان لم ترج حياته فلا يكن يترك دفنها
 الى موته ثم تدفن م ر وقوله لكن يترك دفنها الى موته أي ولو تغيرت لثلايدفن الجسد حيا ع ش

احترامه (وحرم نقله)
 قبل دفنه من محل موته
 (الى) محل (أبعد من
 مقبرة محل موته) ليدفن
 فيه وهذا أولى من قوله
 ويحرم نقله الى بلد آخر (الا
 من بقرب مكة والمدينة
 وايلىاء) أي بيت المقدس
 فلا يحرم نقله اليها بل يختار
 لفضل الدفن فيها (و) حرم
 (نبشه) قبل البلا عند أهل
 الخبرة بتلك الارض (بعد
 دفنه) لنقل وغيره كتكفين
 وصلاة عليه لان فيه هتكا
 لحرمة (الا ضرورة
 كدفن بلا طهر) من

غسل أو تيمم وهو بمنزلة يجب طهره (أو) بلا (توجيه له إلى القبلة) ولم

(٤٩٩)

يتغير

فهما فيجب نبشه تداركا

لظهره الواجب وليوجهه إلى القبلة وقول لم يتغير من زيادتي (أو) كدفن (في مقصوب) من أرض أو ثوب ووجد ما يدفن أو يكفن فيه الميت فيجب نبشه وإن تغير ليرد قل لصاحبه ما لم يرض ببقائه (أو وقع فيه مال) خاتم أو غيره فيجب نبشه وإن تغير لا خذه سواء أطلبه مالكة أم لا كما اقتضاء كلام الروضة والمجموع وقيده صاحب المذهب ومن تبعه الطلابة كما قيد به الأصحاب مسألة الابتلاع الآتية وقد فرقت بينهما في شرح الروض ولو بلغ مال لنفسه (أو ولو أكثر من الثلاث ولو في مرض موته برماي) (قوله لم ينش) أي لا يستهلاكه له حال حياته كما في شرح م ر وقال ع ش عليه ويؤخذ منه أنه لا يشق وإن كان عليه دين لا هلاكه قبل تعلق الغرماء به وهو كذلك اهـ (قوله نبش وشق جوفه) ظاهره وإن تغير شو برى (قوله رادابه على ماني العدة الخ) المعتمد ماني العدة فتى ضمنه أحد من الورثة أو غيرهم حرم نبشه وشق جوفه لقيام بدله مقامه وصون الميت من انتهاك حرمة شرح م ر وع ش عليه (قوله ويؤيده) أي ماني المجموع ووجه التأييد أنه إذا شق جوفه مع وجود التركة فكذلك يشق مع ضمان الورثة وقد يقال لا تأييد لان الضمان أثبت من التركة بدليل أنها مخرصة للتلغف بخلاف ماني الذمة الحاصل بالضمان شبشيري وزى (قوله كلامها) أي العدة في موضع آخر وقوله ما يوافق ما فيها أي العبارة الأولى المردودة (قوله تجوز) أي تساهل في النقل فالتحقيق في النقل عنهم ما نقله لنووي من الإطلاق من أنه ينش ويشق جوفه ولو ضمنه الورثة وإن كانت الغاية ضعيفة شيخنا (قوله بل تحرم عمارته) أي في المسئلة شو برى (قوله وتسوية التراب عليه) جملة مفسرة لما قبلها أي عمارته بتسوية التراب الخ شو برى (قوله واستثنى) أي من حرمة العمارة وهذا كله مبنى على ضعف وهو بلاؤهم والافهؤلاء لا تبلى أجسادهم كما قررته شيخنا وأجيب بأنه مستثنى من عدم تحريم النش لأن تحريم العمارة كما في شرح الروض (قوله وسن تعزية نحو أهله) أي التعزية من الأجانب لاهل الميت وينبغي أن يسن ذلك لاهل الميت بعضهم مع بعض وتسن التعزية أيضا لفقد المال وإن لم يكن رقيقا أي وإن قل بالنسبة لما يثمر به ويدعوله بما يناسب وتسن المصاحفة هنا أيضا لأن فيها جبر الاهل الميت وكسر السورة الحزن أي شدته بل هذا أولى من المصاحفة في العيد وتحصل سنة التعزية بمرة واحدة فلو كررها هل يكون مكروها المسألة من تجديد الحزن أم لا فيه نظروا قد يقال مقتضى الافتصار في الكراهة على ما بعد الثلاثة عدم كراهة التكرار في الثلاث سيما إذا وجد عند أهل الميت جزع عليه كما في شرح م ر وع ش (قوله كصهر) في المختار الأصهار أهل بيت المرأة اهـ (قوله وهي الأمر بالصبر) أي اصطلاحا وأما في التسلية لمن أصيب بمن يعز عليه ولو مالا (قوله بوعده الأجر) أي إن كان المعزى يفتح الزاى مسما وقوله والدعاء للميت بالغفرة أي إن كان مسلما كما هو

وما قيل من أنه يوضع على بطنها شيء لموت غلط فاحش فليحذر حج (قوله أو تيمم) أفهم أنه إذا تم قبل الدفن لا يجوز نبشه للغسل وإن كان تيمم في الأصل لفقد الغسل أو لفقد الماء بمحل يغلب فيه وجوده وهو ظاهر ع ش على م ر (قوله ولا يتغير) المراد بالتغير النتن وليس المراد به التقطع كما قال به بعضهم شيخنا واعتمده زى (قوله أو في مقصوب) معطوف على قوله بلا طهر في قوله كدفن بلا طهر ومن المقصوب المسجد وإن لم يضيق على المصلين قاله الأذرعى شو برى (قوله ووجد ما يدفن الخ) أما إذا لم يوجد فلا ينش بل يدفع للمالك ثمن ذلك ويجبر عليه ويدفع الثمن من تركة الميت إن كانت والأفن منفقة إن كان والأفن بيت المال فياسير المسلمين إن لم يكن هو أي المالك منهم كما في شرح م ر وع ش (قوله أو وقع فيه مال) معطوف على دفن فالمناسب أن يقول أو وقوع مال فيه ليناسب المعطوفات (قوله سواء أطلبه مالكة أم لا) المتبادر من عدم الطلب السكوت وهو يقتضى أنه لو نهى عنه لم ينش وهو ظاهر ع ش على م ر (قوله بالطلب) معتمد (قوله وقد فرقت بينهما في شرح الروض) وهو أن مسألة الابتلاع فيها انتهاك حرمة الميت بشق جوفه فقيدت بطلب المالك بخلاف مسئلتنا شيخنا (قوله ولو بلغ) بكسر اللام من باب علم ا ط ف (قوله مالا لنفسه) أي ولو أكثر من الثلاث ولو في مرض موته برماي (قوله لم ينش) أي لا يستهلاكه له حال حياته كما في شرح م ر وقال ع ش عليه ويؤخذ منه أنه لا يشق وإن كان عليه دين لا هلاكه قبل تعلق الغرماء به وهو كذلك اهـ (قوله نبش وشق جوفه) ظاهره وإن تغير شو برى (قوله رادابه على ماني العدة الخ) المعتمد ماني العدة فتى ضمنه أحد من الورثة أو غيرهم حرم نبشه وشق جوفه لقيام بدله مقامه وصون الميت من انتهاك حرمة شرح م ر وع ش عليه (قوله ويؤيده) أي ماني المجموع ووجه التأييد أنه إذا شق جوفه مع وجود التركة فكذلك يشق مع ضمان الورثة وقد يقال لا تأييد لان الضمان أثبت من التركة بدليل أنها مخرصة للتلغف بخلاف ماني الذمة الحاصل بالضمان شبشيري وزى (قوله كلامها) أي العدة في موضع آخر وقوله ما يوافق ما فيها أي العبارة الأولى المردودة (قوله تجوز) أي تساهل في النقل فالتحقيق في النقل عنهم ما نقله لنووي من الإطلاق من أنه ينش ويشق جوفه ولو ضمنه الورثة وإن كانت الغاية ضعيفة شيخنا (قوله بل تحرم عمارته) أي في المسئلة شو برى (قوله وتسوية التراب عليه) جملة مفسرة لما قبلها أي عمارته بتسوية التراب الخ شو برى (قوله واستثنى) أي من حرمة العمارة وهذا كله مبنى على ضعف وهو بلاؤهم والافهؤلاء لا تبلى أجسادهم كما قررته شيخنا وأجيب بأنه مستثنى من عدم تحريم النش لأن تحريم العمارة كما في شرح الروض (قوله وسن تعزية نحو أهله) أي التعزية من الأجانب لاهل الميت وينبغي أن يسن ذلك لاهل الميت بعضهم مع بعض وتسن التعزية أيضا لفقد المال وإن لم يكن رقيقا أي وإن قل بالنسبة لما يثمر به ويدعوله بما يناسب وتسن المصاحفة هنا أيضا لأن فيها جبر الاهل الميت وكسر السورة الحزن أي شدته بل هذا أولى من المصاحفة في العيد وتحصل سنة التعزية بمرة واحدة فلو كررها هل يكون مكروها المسألة من تجديد الحزن أم لا فيه نظروا قد يقال مقتضى الافتصار في الكراهة على ما بعد الثلاثة عدم كراهة التكرار في الثلاث سيما إذا وجد عند أهل الميت جزع عليه كما في شرح م ر وع ش (قوله كصهر) في المختار الأصهار أهل بيت المرأة اهـ (قوله وهي الأمر بالصبر) أي اصطلاحا وأما في التسلية لمن أصيب بمن يعز عليه ولو مالا (قوله بوعده الأجر) أي إن كان المعزى يفتح الزاى مسما وقوله والدعاء للميت بالغفرة أي إن كان مسلما كما هو

أظهروا عدم إنبلا واستثنى قبور الصحابة والعلماء والأولياء (وسن تعزية نحو أهله) كصهر وصديق وهي الأمر بالصبر والحمل عليه بوعده الأجر والتعزية من الوزن الجرع والدعاء للميت بالغفرة والمصائب بحبر المصيبة لأنه صلى الله عليه وسلم هي على امرأة

تبكي على صبي لها فقال لها انتي الله (٥٠٠) واصبري ثم قال انما الصبر أي السكامل عند الصدمة الاولى رواه الشيخان ولان اسامة

ابن زيد قال أرسلت إحدى بنات النبي صلى الله عليه وسلم تدعوه وتخبره ان ابنا لها في الموت فقال للرسول ارجع اليها فأخبرها ان الله ما أخذ له ما أعطى وكل شيء عنده باجل مسمى فصرها فصر وصر وتقييد بنحو أهله من زيادتي وسن أن يعصمهم بها حتى الصغار والنساء والشابة فلا يعز بها الا محارمها ونحوهم (و) هي (بعد دفنه أولى) منها قبله لا شغل أهل الميت بتجهيزه قبله قال في الروضة الآن يرى من أهله جزءا شديدا فيختار تقديمها ليصبرهم وذكر الاولوية من زيادتي (ثلاثة أيام تقرى) من الموت لحاضر ومن القدوم أو بلوغ الخبر لغائب فتكره التعزية بعدها اذا فرض منها تسكين قلب المصاب والغالب سكونه فيها فلا يجد حزنه (فيعزى مسلم بمسلم) بان يقال له (اعظم الله أجرك) جعله عظيما (وأحسن عزاءك) بالمدح أي جعله حسنا (وغفر لميتك وبكافر اعظم الله أجرك) مع قوله (وصبرك) أدأخلف عليك أو جبر مصيبتك أو

ظاهر رشيدى (قوله تبكي على صبي لها) أي مع جزع منها فلذلك أمرها بالتقوى (قوله انما الصبر) الصبر حبس النفس على كراهية تتحمله أولئذ تفارقه وهو مدح ومطوب ع ش على م (قوله عند الصدمة الاولى) المعنى انما يحمد الصبر عند المصيبة الاولى والمراد ابتداءها وان لم تكن أولى فالمراد عند أول كل مصيبة كما قررر شيخنا وقال الشورى أي اعيا محمد الصبر عند مفاجأة المصيبة وأما بعده فيقع السلو طبعا اه (قوله إحدى بنات النبي صلى الله عليه وسلم) هي زينب كافي رواية وقيل فاطمة وقيل رقية شورى (قوله ان الله ما أخذ له ما أعطى) ما مصدرية أي لله الاخذ والاعطاء أو موصولة والعائد محذوف السكن يلزم عليه اطلاق ما على العاقل الآن يقال فيه تغليب غير العاقل على العاقل لان ما أخذه شامل للعاقل وغيره وقدم ذكر الاخذ على الاعطاء وان كان متأخرافي الواقع لاقتضاء المقام له والمعنى ان الذي أخذه الله هو الذي كان أعطاه فقد أخذ ما هو له برماوى (قوله وكل شيء) أي من الاخذ والاعطاء أو من النفس أو ما هو أعم من ذلك وهي جملة ابتدائية معطوفة على الجملة المؤكدة ويجوز في كل النصب عطف على اسم ان فينسحب التأكيذا أيضا عليه برماوى (قوله عنده) المراد بالعندية العلم فهو من محازا اللازمة برماوى (قوله باجل) يطلق الاجل على الجزء الاخير وعلى مجموع العمر وقوله مسمى أي معلوم أو مقدر (قوله حتى الصغار) أي الذين لهم نوع تمييز ع ش على م (قوله الا الشابة فلا يعز بها) عبارة شرح م ولا يعزى الشابة الا محارمها وأزوجه كما قاله الشيخ وكذا من ألحق بهم في جواز النظر فيما يظهر كعبدها أو ما الاجنبى فيكره له ابتداءها بالتعزية والرد عليها وبحرمان منها قياسا على سلامها لان كلامها لهم يطعمهم فيها كما قررر شيخنا (قوله تقرى) فلا تضر الزيادة بنحو نصف يوم مثلا حل (قوله من الموت) أي لامن الدفن هل وان تأخودفنه عنها المعتمد نعم حل (قوله لحاضر) أي وان بعدت المسافة بينهما في البلد وينبغي أن مثل البلد مجاورها ع ش (قوله ومن القدوم) أي قدوم المعزى أو المعزى وعبرة شرح م اما عند غيبة المعزى أو المعزى أو مرضه أو حبسه أو عدم علمه كما يحسنه الاذرى وتبعه عليه ابن المقرئ في تمحيته وينبغي أن يلحق بها كل ما يشبهها من اعذار الجماعة فتبقى الى القدوم والعلم والمانع (قوله بمسلم) أي ولو زانيا عصىنا وتارك صلاة وان قتل حدا أي ولو رقيقا والحاصل ان الصور التي في المقام أربعة تعزية بمسلم وبكافر وتعزية كافر بمسلم وبكافر والحكم أنها سنة في الاولين ومباحة في الاخيرين ان لم يرج اسلام الكافر المعزى بفتح الزاى والاسنت كما يؤخذ من شرح م (قوله بأن يقال له أعظم) هو أفصح من عظم خلافا لثعلب وقدم الدعاء للمعزى هذا لانه مخاطب (قوله أي جعله عظيما) وليس فيه دعاء بكثرة مصائبه فقد قال تعالى ومن يتق الله يكفر عنه سيئاته ويعظم له أجرا برماوى (قوله أي جعله حسنا) يعنى بالصبر عليه (قوله وغفر لميتك) قدم المعزى لانه لمخاطب وقيل يقدم الميت لانه أحوج وتكره لنحو تارك صلاة ومبتدع برماوى (قوله مع قوله وصبرك) ولا يقال وغفر لميتك لانه حرام زى ومثله شرح م وظاهره وان كان صغيرا لكن في حج قبل قول المصنف ولا يجب غسل كافر مانصه ويظهر من حل الدعاء لاطفال الكفار بالمغفرة لانه ليس من أحكام الدنيا بخلاف صورة الصلاة عليه ع ش على م وبحث بعضهم أنه لا يسن لأهل الميت تعزية بعضهم لبعض وفيه نظر ظاهر لمخالفة المعنى وظاهر كلامهم حج شورى (قوله ويعزى كافر) والمعزى كافر أو مسلم حل (قوله غفر الله لميتك) وقدم هنا الدعاء للميت مع ان المخاطب أولى بالتقديم لشرف المسلم حل (قوله وأحسن عزاءك) ولا يقول وأعظم أجرك لتكفره

نحوه كافي الروضة كأصلها نعم لو كان الميت ممن لا يخلف بدله كآب فليقل بدل أخاف الله عليك خلف الله عليك وينبغي أي كان الله خليفة عليك نقله الشيخ أبو حامد عن الشافعى (و) يعزى (كافر محترم بمسلم) بان يقال له (غفر الله لميتك وأحسن عزاءك)

وينبغي للعزى اجابة التعزية بنحو جزاك الله خيرا ولعلمهم حذفوه لوضوحه شرح مر (قوله عزاءك)
العزاء بالمد الصبر والسلو (قوله وخرج بزياتي محترم الخ) ولا يعزى المسلم أيضا بالمرتد والحرابي
اذما تشرح مر (قوله فلا يعزى ان) أى تكره تعزيتهما نعم لو كان فيها توقيههما حرمت وقوله
الا أن يرجى اسلامهما أى فان رجى فهى سنة شرح مر (قوله وللمسلم تعزية كافر) أى جواز
لانديان لم يرج اسلامه والافند باشرح مر (قوله ولا تنقص عددك) بتخفيف القاف كما سمعته
من شيخنا ح ف ونصب عدد على المفعولية أو رفعه على الفاعلية لانه يستعمل لازما ومتعديا ومثله
فى قل على خط وعبرة ع ش على مر قوله ولا تنقص عددك بنصبه ورفع مع تخفيف
القاف وتشديد هاء مع نصب اه قال فى المجموع وهو دعاء بدوام الكفر أى لانه دعاء بتكثير أهل
الذمة ومن لازم ذلك دوام الكفر ومنعه ابن النقيب فقال ليس فيه ما يقتضى البقاء على الكفر أى
لانه لا يلزم من كثرة عددهم مع كونهم أهل ذمة بقاؤهم على الكفر كذا ذكر شيخنا وأطال فى بيانه
حل (قوله وجاز بكاء عليه) وأعلم انه اذا كان البكاء على الميت تخوف عليه من هول يوم القيامة
ونحوه فلا بأس به أو لمحة ورقة كطفل فكذلك لكن الصبر أجل وأصلاح وبركة وشجاعة وفقد
نحو علم فندوب أو لفقد صلة وبر وقيام بمصلحة فكرهه أو لعدم تسليم للقضاء وعدم الرضا به فحرام كما ذكره
قل على الجلال وقال العلماء البكاء عشرة أنواع كاء فرح وكاء حزن على مافات وكاء رجعة وكاء
خوف مما يحصل وكاء كذب كبكاء النائحة فانها تبكى لشجوها وبكاء موافقة بان يرى جماعة
يكون فيبكي مع عدم علمه بالسبب وبكاء المحبة والشوق وبكاء الجزع من حصول ألم لا يحمته وبكاء
الجوع والضعف وبكاء النفاق وهوان تدمع العين والقلب قاس فالبكى بالقصر دمع العين من غير
صوت والممدود ما كان معه صوت وأما التباكى فهو تكاف البكاء وهو نوعان محمود ومذموم فالأول
ما يكون لاستجلاب رقة القلب وهو المراد بقول سيدنا عمر رضى الله عنه لما رأى المصطفى وأبا بكر
يبكى فى شأن أسارى بدر أخبرنى يارسول الله ما يبكيك فان وجدت أى سبب البكاءى بكيت
والاتباكيت ومن ثم لم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم والثانى ما يكون لأجل الرياء والسمعة وما ذكر
من أسباب البكاء العشرة قد يرجع الى اثنين السرور والحزن حقيقة أو حكما ع ش على المواهب
(قوله قبل موته وبعده) لكن الاولى تركه عند المحتضر حل (قوله على ولده ابراهيم) ومات
وهو صغير وكان عمره اذ ذاك سنة وأربعة أشهر وثمانية أيام وقيل سبعون يوما وهو الصحيح وقيل
سنة وعشرة أشهر وستة أيام وحين سماه قال سميت على اسم أبى ابراهيم وكان معه يومئذ عبد الرحمن
ابن عوف فقال له أتبكى يارسول الله وقد نهيتنا عن البكاء فقال ويحك يا عبد الرحمن انه رجعت وكنناه به
جبريل عليه السلام حين حملت به أمه فقال السلام عليك يا أبا ابراهيم ومات فى السنة التاسعة من
الهجرة برماوى وقل (قوله على قبر بنت له) لعلمها أم كثر ثم رأيت فى المواهب وأما أم كثر
ولا يعرف لها اسم وإنما تعرف بكنتها فماتت سنة تسع من الهجرة وصلى عليها صلى الله عليه وسلم ونزل
فى حفرتها على الفضل وأسامة بن زيد وفى البخارى جلس صلى الله عليه وسلم على القبر وعيناه تذرفان
فتمالهل فيكم من لم يقارف الليلة وقوله على القبر أى قبر أم كثر لان الكلام فيها ع ش على مر
(قوله فاذا وجبت) أى المصيبة يعنى الموت أى حصلت ولا ينافى هذا ما ذكره أو لا من أنه صلى الله عليه
وسلم بكى على قبر بنت له الخ لان ذلك دليل الجواز وهو صلى الله عليه وسلم يفعل خلاف الاولى والمكروه
ليبان الجواز ويشاب عليه ثواب الواجب (قوله قال الموت) فى المختار ووجب الميت اذا سقط ومات

وخرج بزياتي محترم
الحرابي المرتد فلا
يعزى ان إلا أن يرجى
سلامهما وللمسلم تعزية كافر
محترم بمثله فيقول أخاف
الله عليكم ولا تنقص عددك
(وجاز بكاء عليه) أى على
الميت قبل موته وبعده
لانه صلى الله عليه وسلم بكى
على ولده ابراهيم قبل موته
وقال ان لعين تدمع والقلب
يحزن ولا تقول الا ما يرضى
ربنا واما بفرأىك يا ابراهيم
لحزونون وبكى على قبر
بنت له وزار قبر أمه فبكى
وأبكى من حوله روى الاول
الشيخان والذاتى البخارى
والثالث مسلم والبكاء عليه
بعد الموت خلاف الاولى
لانه يكون حينئذ أسفا
على مافات تعلقه فى المجموع
عن الجمهور بل تقل فى
الاذكار عن الشافعى
والاصحاب انه مكروه لخبر
فاذا وجبت فلا تبكين
باكية قالوا وما الوجوب
يارسول الله قال الموت

واسندها وقيصر عدها مع
البكاء وجزم به في المجموع
(و) لا (نوح) وهو رفع
الصوت بالندب (و) لا
(جزع) بنحو ضرب صدر
كضرب خدوشق جيب
قال صلى الله عليه وسلم
النائحة اذا لم تنب قبل موتها
تقام يوم القيامة وعليها
سربال من قطران ودرع
من جرب رواه مسلم وقال
صلى الله عليه وسلم ليس منا
من ضرب الحدود وشق
الجيوب ودعا بدعوى
الجاهلية وفي رواية لمسلم في
كتاب الجهاد بلفظ أو بدل
الواو والسربال القميص
كالدرع والقطران بفتح
القاف مع كسر الطاء
وسكونها وكسرها مع
سكون الطاء دهن شجر
يطلى به الابل الجرب
ويسرج به وهو أبلغ في
اشتعال النار بالنائحة
(وسن لنحو جيران أهله)
كأقار به البعداء ولو كانوا
ببلدوهم بآخر (تهيته طعم
يشبعهم يوما وليلة) لشغلهم
بالحزن عنه (وان يلح عليهم
في أكل) لئلا يضعفوا بتركه
ومحوها وفيما بعده من
زيادتي (وحرمت) أي
تهيته (النائحة) كادبة
لأهل العانة على معصية

ويقال للقتيل واجب فقوله قال الموت أي خلول الموت لأن الوجوب ليس بنفس الموت (قوله لاندب ونوح) كل من الندب والنوح صغيرة لا كبيرة كما قاله الشيخان في باب الشهادات وفي حجاج هذا أن النوح والجزع كبيرة ع ش على مر (قوله وهو عد محاسنه) أي على الوجه الذي مثل به من الاتيان بحرف الندبة فلا يخالف قوله فيما مر بخلاف نعي الجاهلية وإنما أنه عد المحاسن لكن لا على هذا الوجه (قوله وجزم به في المجموع) المعتمد كلام المجموع فالبكاء وحده لا يحرم وعد الشماثل من غير بكاء لا يحرم وهو نعي الجاهلية فلا يحرم تعداد الشماثل الا ان قارنه بالبكاء ورفع الصوت حل وهو الموافق لما مر من أن نعي الجاهلية مكروه والشماثل جمع شمال بكسر الشين وهو ما تصف به الشخص اه زى وعبارة شرح مر وهو كما حكاه المصنف في أذكاره وجزم به في المجموع عدها مع البكاء كوا كهفاه واجلاه لما سياتي والاجماع وفي الحقيقة المحرم للندب لا البكاء لان اقتران المحرم بجائز لا يصير به أي الجائز حراما خلافا لجمع ومن ثم رد أبو زرعة قول من قال يحرم البكاء عند ندب أو نياحة أو شق جيب أو نشر شعر أو ضرب خد فان البكاء جائز مطلقا وهذه الامور محرمة مطلقا اه ولا بأس بارتداء القصائد كقول السيدة فاطمة بنته رضي الله تعالى عنها

ماذا على من شم تربة أحد * أن لا يشم مدى الزمان غواليها

صبت على مصائب لو أنها * صبت على الأيام عدن لياليا

ومحل ذلك ما لم يشتمل على تجدد حزن أو تأسف أو مجاوزة حد ولا يعذب الميت إلا بما أوصى به من ذلك (قوله ولا جزع) في المختار الجزع ضد الصبر وبابه ضرب (قوله كضرب خد) وهو المعروف بالاطم وكذا التضمخ من حور ماد وصبغ بسواد في ملبوس وفعل كل ما ينافي الانقياد والاستسلام لقضاء الله تعالى وكضرب يد على أخرى على وجه يدل على اظهار الجزع ع ش على مر (قوله وشق جيب) أي جيب ثوب وهو القدر الذي يدخل فيه الرأس كما في القسطلاني على البخاري وحتى حصل شيء من ذلك فاقمه على فاعله أو قاله ولا يلحق الميت منه شيء لا اذا كان له فيه مدخل كأن أوضى به وهو محل قوله عليه الصلاة والسلام ان الميت لا يعذب ببكاء أهله عليه فان لم يمتثل أمره بذلك كان عليه ثم الأمر فقط كما قاله حل (قوله ليس منا) أي من أهل ملتنا أو طريقتنا شورى (قوله ودعا بدعوى الجاهلية) أي ذكر في تأسفه ما ذكره الجاهلية في تأسفه على ما فات ع ش على مر (قوله جيران أهله) أضاف الجيران إلى أهله إشارة إلى ان المراد جيران أهله لا جيران الميت حتى لو كان ببلد وأهله بآخر اعتبر جيران أهله سم (قوله كأقار به البعداء) وكذا معارفه ولو غير جيران برماوى (قوله تهيته طعام الخ) ويجرى في هذا الخلاف الآتي في النقوط فن فعل لأهل الميت شيئا يفعلونه له وجو بأوندبا حج (قوله يوما وليلة) أي مقدار ذلك فلولا يعلم لجيران بموته لا بعد مدة يقضى العرف تناول أهله ما يكفيهم لا يسن لهم فعل ذلك ويفرق بينه وبين التعزية حيث تشرع بعد العلم ولو بعد مدة يسكن فيها الحزن بان القصد هنا جبرخلل البنية وقد زال وتم قماء الود بالتعزية وان طالت المدة حل (قوله وان يلح عليهم في أكل) ولا بأس بانقسم عليهم اذ عرف أنهم يبرون قسمه شرح مر (قوله لنحو نائحة) أي لومن أهله برماوى (قوله ما يشغلهم) فتش أوله وضمه شاذ شورى (قوله وسكون الهمزة) ويجوز قلبها واوا كما في أكثر الروايات كما ذكره الشورى (قوله موضع) أي قرية أو قلعة

برماوى (قوله الكرك) يضم الكاف وسكون الراء ع ش ا ط ف وضبطه بعضهم بفتحها ومن البدع
 المنكرة ما يفعله الناس مما يسمى بالكفارة ومن صنع طعام الى الاربعين لاجتماع عليه قبل الموت
 وبعده ومن الذبح على القبر ومن الوحشة والجمع والأربعين
 ونحو ذلك بل كل ذلك حرام ان كان من مال
 محجور ولو من اتركة أو من مال ميت
 عليه دين أو ترتيب عليه
 ضرر أو نحو ذلك
 والله أعلم

عند الكرك

﴿ تم طبع الجزء الاول من حاشية العلامة البجيرى على شرح المنهج ويلاه ان شاء الله تعالى ﴾
 ﴿ الجزء الثانى وأوله كتاب الزكاة ﴾

﴿ فهرست الجزء الأول من حاشية العلامة البجيرمي على شرح المنهج ﴾

صفحة	صفحة
٣١٦ فصل في شروط الاقتداء وآدابه	١٧ كتاب الطهارة
٣٤٢ فصل في قطع القدوة وما تنقطع به وما يتبعهما	٣٨ باب الاحداث
٣٤٩ باب كيفية صلاة المسافر	٥١ فصل في آداب الخلاء وفي الاستنجاء
٣٥٦ فصل في شروط القصر وما يذكر معها	٦٣ باب لوضوء
٣٦٥ فصل في الجمع بين الصلاتين	٨١ باب مسح الخفين
٣٧٢ باب صلاة الجمعة	٨٩ باب الغسل
٣٩٤ فصل في الاغسال المسنونة	٩٧ باب في النجاسة وازالها
٤٠٤ فصل في بيان ما تدرك به الجمعة وما لا تدرك به الخ	١٠٩ باب التيمم
٤١١ باب في صلاة الخوف	١١٨ فصل في كيفية التيمم وغيرها
٤١٨ فصل في اللباس وما يذكر معه كالاستصباح بالدعق النعجس	١٣٠ باب الحيض
٤٢٢ باب في صلاة العيدين	١٣٦ فصل في الاستحاضة وبيان أقسام المستحاضة
٤٣١ باب في صلاة كسوف الشمس والقمر	١٤٥ كتاب الصلاة
٤٣٧ باب في الاستسقاء	١٤٧ باب أوقانها
٤٤٥ باب في حكم نارك الصلاة	١٦١ فصل فيمن يجب عليه الصلاة
٤٤٦ كتاب الجنائز	١٦٧ باب الأذان
٤٥٩ فرع الصبر الذي لم يبلغ حد الشهوة يغسله الرجال والنساء الخ	١٧٥ باب التوجه للقبلة بشرط الخ
٤٦٣ فصل في تكفين الميت	١٨٥ باب صفة الصلاة
٤٧٠ فصل في صلاة الميت وما يتبع ذلك	٢٣١ باب شروط الصلاة معرفة الخ
١٨٨ فصل في دفن الميت وما يتعلق به	٢٥٤ باب في مقتضى سجود السهو
	٢٦٧ باب في سجودى لتلاوة والشكر
	٢٧٤ باب في صلاة الفل
	٢٨٧ باب في صلاة الجماعة
	٣٠٢ فصل في صفات الأئمة

